

# شرح الكافية في النجوة

محمد بن الحسن بن الملة والدين المحقق الرضي الأسترآبادي

المتوفى سنة ٦٨٨ هـ

وبها مشقة

حاشية للسيد شريف الجرجاني

من مخطوطات المكتبة الرضوية لاجل الله تعالى العفو عنه

المؤرخ الشيخ عبد الكريم الشيرازي





﴿ فهرس الجزء الاول من شرح الكافية لنجم الأئمة محمد بن حسن الرضى ﴾

- ٠٢ (الكلمة) وتحقیقها مع الکلم واشتقاقها  
 ٠٠ وإطلاقها على القصيدة  
 ٠٣ الفرق بين القول والکلام واللفظ  
 ٠٠ وبيان المفرد والمركب  
 ٠٤ دفع المنافاة بين الوحدة والجنس وانه  
 ٠٠ على ضربين موضع توافق المبتداء  
 ٠٠ للخبر ووضع المركبة  
 ٠٦ قسمة الشيء الى جزئياته  
 ٠٧ دفع التناقض في قولك من حرف جر  
 ٠٠ وتحقیق اقسام الالفاظ بالاسمية والفعلية  
 ٠٧ (الكلام) والفرق بين الجملة والكلام  
 ٠٠ والاسناد والاخبار  
 ٠٩ (الاسم) وما فيه معنى الحرف قد يكون  
 ٠٠ مفردا وقد يكون جملة  
 ١٠ الفرق بين من ولفظ الابتداء  
 ١٢ معنى كاف الاسمية والحرفية  
 ١٢ استقلال معنى اسمى الاستفهام  
 ٠٠ والشرط وخواص الاسم ومعنى الحد  
 ٠٠ والاطراد والانعكاس  
 ١٤ بيان اقسام التنوين  
 ١٥ قد يقصد بالثنائية والجمع التكرير  
 ١٦ (المعرب)  
 ١٦ الفرق بين المعرب والمبني في الحكم  
 ٠٠ (الاعراب)  
 ١٩ المحتاج الى تمييز معاني الكلام على ضربين  
 ٢١ بيان اختلاف ناصب الفضلات  
 ٢٢ وحذف حرف الجر لزوما  
 ٠٠ وضع الاسماء لتستعمل مركبة  
 ٢٣ انواع الاعراب  
 ٢٥ (العامل)  
 ٢٦ بيان عامل المضاف اليه وتقسيم اسماء  
 ٠٠ المعربة  
 ٢٦ اسماء الستة  
 ٢٩ بيان اختلافات علامة التثنية والجمع  
 ٠٠ ونونهما  
 ٣٣ التقديرى للتعذر والاستثقال  
 ٣٥ (غير المنصرف)  
 ٣٦ مشابهة الاسم للفعل ثلثة  
 ٣٨ حكم غير المنصرف وما يجوز صرفه  
 ٣٩ جمع الاقصى والفا التانيث  
 ٤٠ العدل  
 ٤٤ وزن الفعل من الاسماء ثلثة ضرب  
 ٤٦ الوصف والصفات الغالبة  
 ٤٨ التانيث  
 ٥٢ المعرفة  
 ٥٣ العجمة  
 ٥٤ منتهى الجموع  
 ٥٨ منع الصرف مقدم على الاعلال  
 ٥٩ التركيب والالف والنون  
 ٦١ وزن الفعل  
 ٦٤ العملية المؤثرة ثلثة ضرب  
 ٦٧ اختلاف سبويه والاختف في احر  
 ٧٠ جميع الباب باللام والاضافة ينكسر  
 ٧٠ (المرفوعات) (الفاعل)  
 ٧٣ موضع وجوب تقدم الفاعل على المفعول  
 ٧٥ موضع وجوب تأخره عنه وحذف  
 ٠٠ الفعل والفاعل  
 ٧٧ تنازع الفعلين  
 ٨٣ (مفعول مالم يسم فاعله) وقيام الجملة  
 ٠٠ المؤلة مقام الفاعل ونائبه  
 ٨٥ (المبتدأ والخبر)  
 ٨٦ المبتدأ الذى لا خبر له  
 ٨٨ بيان عامل المبتدأ والخبر واصله التقديم  
 ٨٨ وقوع المبتدأ نكرة بلا تخصيص او معه  
 ٩١ كون الخبر جملة  
 ٩١ بيان الرابطة والظرف يقدر بمجملة  
 ٩٤ ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم  
 ٠٠ عين ولا حالامنه ولا صفة له

٩٥	جواز رفع بعض الظروف	١٤٣	تابع تابع المنادى
٩٦	وقوع اليوم خبرا عن لفظ الجمعة	١٤٥	نداء يا الله خاصة
١٠٠	والسبت	١٤٧	المنادى المضاف الى ياء المتكلم
٩٧	اشتمال المبتدأ ماله صد الكلام	١٤٨	ترخيم المنادى
٩٨	تضمن الخبر المفرد ماله الصدر	١٥٣	ما حذف للترخيم في حكم الثابت
١٠٠	تعدد الخبر بلا عطف او معه	١٥٦	استعمال النداء في المندوب وزيادة
١٠١	تضمن المبتدأ معنى الشرط في الخبر	١٠٠	الالف في اخره
١٠٣	حذف المبتدأ والخبر جواز وكذا	٩٥٩	يحوز حذف حرف النداء
١٠٥	اسم الجنس اما للاستغراق او الخصوص	١٦٠	ويحذف المنادى
١٠٧	جواز رفع الحال مسداً للخبر	١٦٢	ما ضم عامله على شريطة التفسير
١٠٩	اصل المبتداء التعريف وتعدد	١٦٤	ما يجب الصدر
١٠٩	(خبران واخواتها)	١٦٧	الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله
١١١	(خبر لا نفى الجنس)	١٦٩	التفسير على ضربين
١١٢	(اسم ما ولا المشبهتين بليس)	١٧٠	ما يختار فيه الرفع بالابتداء
١١٢	(المنصوبات) فنه المفعول المطلق	١٧٢	ما يختار فيه النصب بالعطف
١١٦	حذف فعله جوازاً ووجوباً	١٧٥	ما يستوى الامر ان
١١٨	ضابطة السماعى	١٧٦	ما يجب النصب
١١٨	اسماء اصوات مقام المصادر	١٧٨	تفصيل ما يشغل عنه المفسر من الضمير
١١٩	والمصادر المضبوطة	١٨٠	التحذير
١٢٣	مواضع القياس ستة	١٨٣	(المفعول فيه) وتفسير المبهم من المكان
١٢٣	توكيد لنفسه ولغيره	١٨٥	نصب الفعل جميع انواع الزمان
١٢٤	اجدك لا تفعل ١٢٧ (المفعول به)	١٨٦	لفظ مكان وكذا لفظ الموضوع والمقام
١٢٩	حذف فعله جوازاً ووجوباً	١٨٧	وظرف الزمان على ضربين واسماء الشهر
١٣١	اربعة مواضع لازعما لك ومن انت	١٨٧	الظرف المتصرفه وغير المتصرفه
١٣٢	زيد وعذيرل واهلك والليل	١٨٩	انصرف الظروف وعدم
١٣٣	وكليهما وتما والكلاب على البقر	١٩٠	انصرافها
١٣٦	المنادى	١٩٠	اعلام الاجناس وما يكثر جعل
١٣٧	وبناءه على ما يرفع به	١٩١	المصدر حيناً
١٣٨	لام الاستغناء	١٩٤	(المفعول له) والعلة الحاملة والغائبة
١٣٩	توابع المنادى	١٩٨	(المفعول معه) وعامل المفعول معه
١٤٠	لزوم اللام في الاعلام واقسامها	٢٠٤	(الحال) ٢٠١ عامل الحال
١٤١	الاعلام الغالبة اربعة اقسام	٢٠٧	وجوب تقدمها
١٤١	نداء المعرف باللام	٢٠٧	عدم اشتراط الاشتقاق في الحال
		٢٠٩	والصفة
		٢٠٩	مادل على حديثين على ضربين

٢٥٥ ( اسم ان واخواتها )  
 ٢٥٥ ( المنصوب بلا التي لنفي الجنس )  
 ٢٥٦ وجه بناء اسمها وان النكرة في  
 ... سياق النفي تفيد العموم  
 ٢٥٦ دخول الجار على لاء التبرئة والجملة  
 ... التينة لا محل لها من الاعراب  
 ٢٥٧ بيان مشابهة لاء التبرئة لان  
 ٢٥٩ الجملة الاسمية مقدرة بالفعل في الدعاء  
 ... عدم تكرير تكرير لافي الموضعين  
 ٢٦٠ تأويل العلم بنكرة وفي مثل لاحول  
 ... آه خسة اوجه  
 ٢٦٠ تجويز عمل العاملين المتماثلين في معمول  
 ... واحد  
 ٢٦١ دخول الهمزة على لا واعراب نعت  
 ... اسم المبني وعطفة  
 ٢٦٥ الفصل بين المضافين باللام المقحمة  
 ... وبالظروف  
 ٢٦٦ ( خبر ما ولا المشهتين )  
 ٢٦٧ بيان ان العازلة وعملها  
 ٢٧١ لفظ لات كربت وتمت  
 ٢٧٢ ( المجرورات )  
 ٢٨٣ الاضافة المعنوية  
 ٣٧٥ اضافة غير الى ضد واحد  
 ٢٧٧ الاضافة اللفظية  
 ٢٧٨ اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى  
 ... معمولها  
 ٢٨٠ افادة اللفظية التخفيف  
 ٢٨٣ حكم المضاف الى السبب والاجنبي  
 ٢٨٥ عدم جواز اضافة الصفة الى  
 ... موصوفها وبالعكس  
 ٢٨٦ اضافة ذاودات وذاصوب وذاغبوق  
 ٢٨٨ جوز الكوفيون اضافة الشيء الى  
 ... نفسه مع اختلاف اللفظين واطافة  
 ... افعال التفضيل  
 ٢٨٩ حكم اي في الاصفة حكم افعال

٢١١ كونها جملة خبرية وما فيها من الرابط  
 ٢١٢ حذف العامل  
 ٢١٤ الظاهر ان المؤكدة تجئ بعد  
 ... الفعلية كما بعد الاسمية  
 ٢١٥ اختلاف عامل المؤكدة ( التميز )  
 ٢١٧ معنى المقدار  
 ٢١٨ معنى تمام الاسم  
 ٢٢١ التمييز عن النسبة وهو اما اسم اوصفة  
 ٢٢٤ ( المستثنى ) وهل هو مشترك لفظي او لا  
 ٢٢٥ دفع التناقض في الاستثناء بوجوه  
 ٢٢٦ اعراب المستثنا والاختلاف في عامله  
 ٢٢٨ بيان قسمي المقطع مع تحقيق لا عاصم  
 ... اليوم آه  
 ٢٣١ بيان شرط اختيار البديل في المستثنى  
 ٢٣٥ الاستثناء المفرغ  
 ٢٣٥ المفعول معه يجئ بعد الا  
 ٢٣٦ الاستثناء في التوابع وما فيه من  
 ... الاشكال وحله  
 ٢٣٧ تعذر البديل على اللفظ  
 ٢٤٠ بيان انواع الستة من احكام الاستثناء  
 ٢٤٤ مجرور بعد غير وسوى وسواء  
 ٢٤٥ وغير صفة جلت على الا  
 ٢٤٧ واعراب سوى وسواء  
 ٢٤٧ تفصيل لاسما  
 ٢٤٩ الواو الداخلة على لاسما اعتراضية و  
 ... جواز كونها عاطفة ولا خبر لا ولا لاسما  
 ... محذوف ولا سواء مقام لاسما ومطلب  
 ... مهم  
 ٢٥٠ حرف النفي مع الايفية معنى الشرط  
 ... والجزاء يدخل الاول ما معنى الاعلى  
 ... الماضي اذا تقدمهما السؤال  
 ٢٥١ خبر كان واخواتها وبيان خصائصه  
 ... من وقوع خبر كان ماضيا بلا قدا و عدمه  
 ٢٥٢ حذف عامل كان

٣٢٠ اجاز الكوفية ترك الجار اذا عطف  
على الضمير المجرور ومنع تواتر القراءات السبع  
٣٢١ المعطوف في حكم المعطوف عليه  
٣٢٣ العطف على العاملين مختلفين  
٣٢٥ احكام العطف من حذف الواو مع  
... معطوفها وكذا ام مع معطوفها و  
... حذف الواو من دون المعطوف و  
حذف المعطوف عليه بعد بلى وعدم حذفه  
... بعد حرف التصديق والعاطف ام  
... واما جواز تقديم المعطوف بالواو  
... والفاء وثم واو  
٣٢٧ ومطابقة الضمير للمعطوف باو وحتى  
... وغيرهما  
٣٢٧ لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى  
... المعطوف باو وعطف الفعل على  
الاسم وبالعكس عطف الماضى على  
... المضارع وبالعكس وعطف المفرد على  
على الجملة وبالعكس اذ تجانسوا وتطابق  
... الصفة والموصوف اكثر من تطابق  
المبتدأ والخبر والحال وصاحبها وتجويز  
... المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد  
( التأكيد )  
٣٠٠ الفرق بين الفاظ التأكيذا اضيف  
... او قطعت عن الاضافة والاثنان  
... لم يستعمل مضافا في المشهور الفصح  
٣٣٢ التأكيذ اللفظى على ضربين  
٣٣٣ قد يكون مع التأكيذ اللفظى عاطف  
... بخلاف المعنوى وافادة بعض  
... الابدال معنى الفاظ الشمول  
٣٣٦ التأكيذ بالنفس والعين وبكل واجمع  
٣٣٧ ( البدل )  
٣٣٩ للبدل اربعة اقسام  
٣٤٠ كون البدلين معرفتين او نكرتين  
٣٤٠ وظاهرين ومضميرين وابدال الضميرين  
٣٤٣ ( عطف البيان )

٢٩١ احكام الاضافة من حذف المضاف  
٢٩٢ وحذف المضاف اليه والفصل بينهما  
٢٩٣ المضاف الى ياء المتكلم من الصحيح او  
... المعتلة  
٢٩٥ حكم اسماء الستة عند اضافتها  
٢٩٦ حكمها عند القطع  
٢٩٨ ( التوابيع )  
٢٩٩ الكلام على عامل التوابيع وعامل  
... البدل وبديلة الجار والمجرور من الجار  
... والمجرور  
٣٠١ ( النعت ) والصفة العامة والخاصة  
... ومن العامة احوال والخبر  
٣٠٣ فائدته التخصيص والتواضع آه  
... وعدم اشتراط اشتقاقه  
٣٠٤ من الجوامد الواقعة صفة اما سماعى  
... وقياسى ككل وجدو حق وشرعك  
... وحسبك  
٣٠٦ والسماعى ضربان  
٣٠٧ وصف النكرة بالجملة وانها ليست  
... نكرة ولا معرفة  
٣٠٨ وصف بحال الموصوف وبمتعلقه  
٣١٠ مطلب سواء عليهم ما نذرتهم الاية  
٣١١ المضمير لا يوصف وكذا ذو اللام  
٣١٢ مراتب التعريف  
٣١٣ التزم وصف باب هذا بذى اللام  
٣١٤ احكام النعت من جمع الاوصاف  
... مع تفرق الموصوفات  
٣١٥ وتفرق الصفات مع جمع الموصوفات  
٣١٦ قطع الصفة رفعا ونصبامع ان واوها  
... اعتراضية  
٣١٧ حذف الموصوف وتقديم ما يصلح  
... للنعت بابدال المنعوت والجربا لجوار  
٣١٨ ( العطف )  
٣١٩ ولا يعاد العامل الاسمى والجار والمجرور  
عطف على مثلها ام المجرور على المجرور

# شَرْحُ الْكَافِيَةِ

## فِي النَّحْوِ

Sharh al-kāfiyah fī al-naḥw

مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ نَجْمِ الْمِلَّةِ وَالْدِّينِ الْمُحَقِّقِ الرَّضِيِّ الْأُسْتَرَابَادِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٦٨٨ هـ

وَبِهَامِشَةٍ

حَاشِيَةٍ لِلسَّيِّدِ شَرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ

مِنْ مَنشُورَاتِ مَكْتَبَةِ الرِّضْوِيِّ لِحَاجَةِ الْأَمَلِّ وَالْمُنَافَةِ

المُؤَسَّسُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْكَرِيمِ التَّيْبَرِيِّ

حَقَّ الطَّبْعُ مَحْفُوظٌ

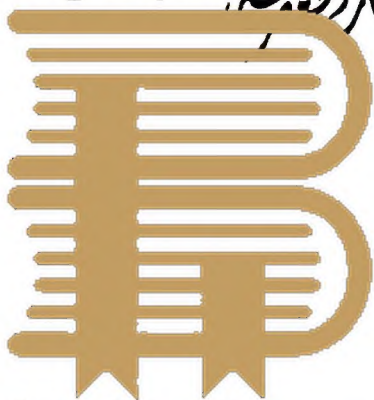
✽ ناشر: انتشارات مرتضوی

✽ تیراژ: ۳۱۵۰ جلد

✽ نوبت چاپ: دوم، زمستان ۱۳۶۶

✽ چاپ از: چاپخانه حیدری

✽ آدرس ناشر: ناصر خسرو، کوچه حاج نایب، تلفن ۳۱۹۱۳۱



shiabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net

( بسم الله الرحمن الرحيم )  
٢ قوله تاهت في مواحي ( المواحي الفاو ز جمع مومة واصلها مومة على فعللة وهي مضاعف فلبت واوها الفا تحركها وانفتاح ما قبلها )  
٣ قوله قبل ميلاده ( اى قبل زمان ولادته ٤ قوله من عترته ( عتره الرجل نسله ورهطه الادنون اى الاقربون ٥ قوله واسعفه ) اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيت له واسعفته اعنته على امره ٦ قوله فانتدبت له ( ندبه لامرافتدب له اى دما له فاجاب ٧ قوله مع عوز ) عوز الشئ عوزا اذا لم يوجد ٨ قوله اللج ) اللج معظم الماء كاللجة والفج الطريق بين الجبلين ٩ قوله ( التجاوز عن الاصول ) جاوزت الشئ وتجاوزته بمعنى وتجاوز عنه اى عفا وكأنه ضمن التجاوز معنى التباعد

الشيخ رضى الدين على الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جلت آلاؤه عن ان تحاط بعد \* وتعال كبرياؤه عن ان تشتمل بحد \*  
٢ تاهت في مواحي معرفته سائلة الافهام \* وغرقت في بحار عزته سابعة الاوهام \*  
كل ما يخطر ببال ذوى الافكار فيعزل عن حقيقة ملكوته \* وجيع ما تعقد عليه ضمائر \*  
اولى الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته \* وصلواته على \*  
خاتم انبيائه \* ومبلغ انبيائه \* محمد بن عبدالله المشر به ٣ قبل ميلاده \* وعلى السادة \*  
الاطهار ٤ من عترته واولاده \* وبعد فقد طلب الى بعض من اعنى بصلاح حاله \*  
٥ واسعفه بما تسعه مقدرتى من مقترحات آماله \* تعليق ما يجرى مجرى الشرح على \*  
مقدمة ابن الحاجب عند قرائتها على ٦ فانتدبت له ٧ مع عوز ما يحتاج اليه الغائص فى هذا \*  
٨ اللج \* والسالك لثل هذا الفج \* من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة \* بذالساؤله \*  
وتحقيقا لموله \* ثم اقتضى الحال بعد الشروع \* ٩ التجاوز عن الاصول الى الفروع \*  
فان جاء مرصيا فيبركات ٢ الجناب المقدس ٣ الغرورى صلوات الله على مشرفه لاتفاقه \*  
فيه \* والافن قصور مؤافه فيما يتحبه \* والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حبيبنا \*  
ونعم الوكيل \* ( قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ) اعلم ان الكلم جنس الكلمة مثل \*  
تمرو تمره وليس المجرد من التاء من هذا النوع جع الذى التا كايحيى تحقيقه فى باب الجمع \*  
بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء ٤ لكن الكلم لم يستعمل \*  
٥ الاعلى مافوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب \* وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام \*  
من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما فى النفس ٦ وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة

٢ قوله الجناب ) بالفتح الفناء وما قرب من محلة القوم ٣ قوله الغرورى ) والغرى الحسن يقال ( مجازا )  
رجل غرى والغرى ان قبر مالك وعقيل سمي غرين لان النعمان بن المنذر كان يغريهما بدم من يقتله يوم يؤسه ٤ ( قوله لكن الكلم لم يستعمل ) اى لم يطلق ٥ قوله ( الاعلى مافوق الاثنين فلذلك قيل الكلم جمع ٦ ( قوله وهو اشتقاق بعيد ) لبعد المناسبة المعنوية التى يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لا يخفى



٧ ( قوله كلمة شاعر ) اى قصيدته ٨ قوله ( والكلام بمعناه ) اى بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه المتكلم به ٩ ( قوله لكن القول اشتهر ) اى فى عرف اللغة ٢ ( قوله واشتهر الكلام لغة ) اى فى العرف اللغوى ٣ ( قوله واللفظ خاص بما يخرج من الفم آه ) ٣ قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات

كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه فى حدها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما على ما ذكر لئلا ينزل الضمائر النونية ولاشك ان تلك الكلمات من شأنها ان يتلفظ بها قطعاً بل هى ملفوظة بالفعل ايضا وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى ٤ ( قوله مع قصد ان يصير متواطئاً عليه ) اى لابد من قصد التواطؤ لان الغرض فهم المعنى وتفهمه من اللفظ ولا يتصور الا بالتواطؤ بينه وبين غيره وانما لم يصرحوا بذلك لان تعيين اللفظ بازاء المعنى لا يخلو عنه ظاهراً فتأمل

٥ ( قوله فلا يقال اذا استعملت ) الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى واردة فهمه منه وليس جعل اللفظ للمعنى وتعيينه بازائه بل هو متوقف عليه فلا حاجة الى التقييد باولا لاخر اجمعه عن خدا الوضع

٦ ( قوله كما اذا سميت بزيد ) اى بعد كونه مصدراً

٧ ( قوله و محرفات

بجاءا على القصيدة والجمل يقال ٧ كلمة شاعر قال الله تعالى ﴿ وتمت كلمة ربك الحسنى ﴾ واللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به هنا كما استعمل القول بمعنى القول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه \* ٨ والكلام بمعناه لكنه لم يوضع فى الاصل مصدراً على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التى تنصبها على المصدر نحو كلمته كلاماً وتكلم كلاماً بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملاً او لا اما اطلاقه على المتردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كريد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كريد عمرو بكرو هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على الممثل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له \* فالحقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيداً كان او لا ٩ لكن القول اشتهر فى المفيد بخلاف اللفظ والكلام ٢ واشتهر الكلام لغة فى المركب من حرفين فصاعداً ٣ واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله \* ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقل كلمته كلاماً كاعطى عطاء مع انه فى الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنتك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنتك بفتحها وقد اختص الكلام فى اصطلاح النحاة بما سيجئ \* والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله او لا معنى من المعانى ٤ مع قصد ان يصير متواطئاً عليه بين قوم ٥ فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه فى المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلاً او لا بل لوجعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه ٦ كما اذا سميت بزيد رجلاً ولا يقال لكل لفظة بدت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ٧ ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظاً موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ ٨ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا للمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملاً كان او لا ومع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على ٩ خلاف المشهور من اصطلاحهم ٢ ومعنى اللفظ ما يعنى به اى يراد بمعنى المفعول ( قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذى لا يدل جزء لفظه على جزءه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذى يدل جزء لفظه على جزءه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا عليين واما مع العلية فعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل

العوام آه ) الظاهر ان المحرف الاول استعمل اللفظ المحرف فى ذلك المعنى بتوهم وضعه له لانه جعله له وعينه بازائه وانما فهم المعنى منه لمشابهة المحرف منه الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة اذن الى التصريح بقصد التواطؤ لاخراج المحرفات

٢ ( قوله ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع اه ) فيخرج به المركبات ويخرج بالموضوع المهملات ولا يرد حينئذ ماسياتي من ان الوضع اخرج المركبات فلا حاجة الى قيد الافراد لاخراجها ولا يخفى عليك ان اعتبار الافراد والتركيب في الالفاظ انما يحسن اذا اعتبر دلالتها على معنى او اعتبر ما يستلزم دلالتها عليه ٤ اعني الوضع وعلى هذا فلو قال المص

الكلمة لفظ موضوع مفرد لكان مع رعاية ذلك الحسن قد سلم من هذا واما الاعتراض بالمركبات فهو مدفوع بما سياتي وربما يتوهم ان مفرد في عبارة المص مرفوع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى لما اشير اليه وفيه ان ذلك يوجب الالتباس وانه صرح في شرحه بخلاف ذلك ومنهم من قال جعل المص المفرد صفة للمعنى واراد ايضا بالمعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لكنه لم يرد باللفظ المفرد مصطلح اهل الميزان بل اراد به ما ارتضاء في مختصره ومنتهاه حيث قال اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه والمركب بخلافه فيهما فتحو بعلبك مركب على الاول لا الثاني ونحو يضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ويخرج مما لا ينحصر

جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه \* والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة ( ٢ ) ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يحثي ( واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنسبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون ( ٣ ) واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن الممهل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعاً وبقوله لمعنى عما صيغ للمعنى كالمهملات كام ونحوه من الهذيان وقدم الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير عليم ( فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كثره وتما واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المتناقضة للوحدة ( ٤ ) فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا العهد كما يحثي في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ﴿ ان الانسان لني خسر الا الذين آمنوا ﴾ اى كل الانسان والالم يحز الاستثناء لانه عند الجمهور من النحاة يخرج مالولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة ٥ فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذاك احتمال عقلي كما في قوله تعالى ﴿ لن اكله الذئب ﴾ ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ دلالة فيه على الكثرة ٦ والمقصود في هذا الموضوع هو الثاني اى ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشئ لالبيان استغراقه ( ٧ ) ان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث ( فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجبة ( وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اى ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امرأة

مركب هذا كلامه فقد رد عليهم تفسيرهم بلزوم تركيب نحو ضارب كما اعترف به الشارح حيث قال فيما بعد ( صوم ) فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد وحينئذ تعين ان يريد بالمعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد بالتفسير المذكور او لا فيكون معنى عبد الله علما مركبا ولا يكون عبد الله علما داخلا في حد الكلمة والمراد بالكلمة في حد المفرد هو المعنى



٨ قوله فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظه ليخرج عنه آه ) فيستغنى بذلك عن قيد الافراد وحاصل الجواب ان جميع المركبات لا يخرج به فاحتج الى قيد الافراد وبه يستغنى عن قيد الحاق التاء من يدعى ان نحو عبدالله علم ليس كلمة واحدة يحتاج الى التاء لاخراج مثله ولعله انسب ٥ بقواعد العربية ٩ قوله وحروف المضارعة على معنى ) وهو

الاستقبال او الحال

٢ قوله ( وعلى حال الفاعل ) من التكلم والخطاب والتذكير مثلا ٣ قوله ( والتنوين ولام التعريف ) لاختفاء في ان التنوين ولام التعريف من حروف المعاني وقد عدوها فيها فكل واحدة منهما كلمة على حياها فقو الرجل كلمتان لا كلمة واحدة لان قيد افراد المعنى اخرجه عن حدها كما اخرج نحو قالا وقالوا لكن لشدة الامتزاج بينهما يطلق عليهما اللفظة كما مر واما الف التثنية وواو الجمع وياء النسبة وتاء التأنيث المتحركة والفاء التأنيث فقد قيل انها من حروف المباني زيدت في الكلم وجعل المجموع دالا على المعنى المقصود كالف ضارب وميم مضروب فان الدال على الفاعل هو مجموع لفظ ضارب الا ان هذه الدلالة انما حصلت بزيادة الالف فلذلك قيل انها للفاعل كما

صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يجمع ( ٨ فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظه ليخرج عنه الكلمتان اذهما لفظتان وكذا الكلمات ) قلت لا يخرج مثل ذلك بناء والوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كارتطى وبرقع لفظه واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين ( ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لالى الواضع ( فالجواب انا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي تحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعال على وزن مفعول وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمضمر والجمع ونحو ذلك وتحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام وتحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ( ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلون وبصرى وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع ٢ وعلى حال الفاعل ايضا وكذا اناء التأنيث في قائمة ٣ والتنوين ولام التعريف والفاء التأنيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منهما مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين ( فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ٤ فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ٥ وكذلك الحركات الاعرابية ولما ملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمرى وعلوى ووشوى ونحو ذلك ٦ فغيرت بالحرفين ٧ بنية المنسوب اليه والمضارع ٨ وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكن لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت ٩ فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجئ في اول التصريف ان شاء الله تعالى ٢ اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينيا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة

قبل سين الاستفعال للسؤال ونون الانفعال للطاوعة مع ان كل واحد من استفعال واقفعل كلمة حقيقة لا كلمتان في حكمها فكذلك نحو بصرى ومسلان فالالفاظ المشتملة على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة فالهمزة في اضرب ليست كلمة بل هي مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى

٣ قوله ( ولا يصح ان يدعى ههنا ) لما ذكرنا من الاتفاق على انها كلمة واحدة

٤ قوله ( فلا اعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد ) وقد يقال ان الحركات الطارية والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فلذلك نسب الدلالة اليها كما مر ايماء اليه فلا اعتراض مندفع قوله ( وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ ) اى لان المعنى الكلمة لفظ

٦ قوله فتقول هذا ايضا مغالطة ( فان قيل الاظهر ان يقال في الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هي الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لان معناها لفظ قلنا هذا الجواب لا يجدى نفعا لان الخصم يدعى ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فالفعل يصح الاخبار عنه فيكون

اسما

من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغرو نحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزائد ٣ ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية ٤ فلا اعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان نقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن مسموعان معا \* قوله ( وهى اسم وفعل وحرف ) انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام كأتأتى من الاسمين لكنه يكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام ( فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد ونحو مر زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشئ الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان و فرس وبقر وغير ذلك وبزيد بالجزئي ما دخل تحت كل واحد ويصح كون الكل كى خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجئ في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاءني زيد وعبروا او في كونهما حكيمين على شئ نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانهما في الاصل حصول احد الشئين ( فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بل ان اريد الحصر مع او وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فتكون القضية مانعة للجمع والخلو كما هو المذكور في مظهره وكذا كان ينبغي ان يذكره المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل ( فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين ) قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط ٥ وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفردا وتقول ضرب فعل ماضى ٦ فتقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماضى وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط

( فان قيل )

٧ (قوله قلت لم يردان من آه) يعني ان كلمة من في هذا التركيب اسم يدل على لفظه من المستعملة في معنى الابتداء والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لالدال الذي هو الاسم فلا تناقض اصلا وكذلك الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان لهما مستعملين في معنيهما ٧ فالذكر في هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى

واعلم ان هذا اعني الحكم يكون من وضرب اذا اريد بهما لفظهما اسمين كلام ظاهري مال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليهما وليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعاً لثبوتها في الالفاظ المهمة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهمات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تصف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ بمائت له في نفسه وتلفظ به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بمائت له بالقياس الى ما وضع له وعين

( فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الاتناقض ٧ قلت لم يردان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له او لا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد (ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له (وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعوره اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعوره وبمعناه اذ هو ما لا نعرفه ففي جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بقبض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين \* قوله (لانهما اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقرن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها) اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر ٨ اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله وهي اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه او على معنى لافي نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لافي نفسه والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقرن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد \* قوله (الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم) انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الا هم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة ٢ وتوقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما او كونهما جزئيه ٣ وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد

بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه لانفس ما تلفظ به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفاد له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا للمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية

قوله (فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة) النسبة اعم من الاسناد ٨ المذكور ههنا وجنس له فكانها مذكورة

تقدير ا فلذلك قال ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية ه قوله (فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر) قيل الاسناد نسبة فلا يقوم الابشيثين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان او ما في حكمهما في قبول الاسناد به او اليه فلذلك اقتصر على كلمتين

٦ قوله (الاسناد الذي في خبر المبتداء في الحال) اي اذا كان جملة خبرية او في الاصل اذا كان انشائية او طلبية

٧ قوله (جزاء الشرط وجواب القسم كلامان) جواب القسم كلام بلانزع واما جواب الشرط فقيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لاجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود متعلقا بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية

قام او اقام زيد او احدهما مقدار ادون الاخر وهو اما فعل كافي ان زيد قام او الفاعل كافي في زيد قام او المبتدأ او الخبر كافي قوله تعالى ﴿فصبر جميل﴾ والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به ٤ (فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها) (وقولنا في الحال كافي قام زيد وزيد قائم وقولنا وفي الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر و في الطلبي نحو هل انت قائم وليتك اولئك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فحذف بخلاف اللام وخذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيا لم بسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لا تضرب ولنضرب لما قل استعمالها) (وقولنا بكلمة كافي زيد قائم) (وقولنا او اكثر ليعلم نحو زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه ه) (فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى) (وقولنا على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر) (وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصل المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو قائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل ومعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته ٦ الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جلوا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء ٧ جزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصل سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه) (والكلام ما تضمن الاسناد الاصل وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس) (وانما قال بالاسناد ولم يقل بالخبر لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبى والانشائي كما ذكرنا) (واحتراز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثالث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احدا جزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل يصلح لكونه مسندا لامسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثاني بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعد وستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل

٨ قوله او بمعنى مع آه) قيل رد على هذا الوجه الأخير ان الاسناد ح يكون داخل في المتضمن ويلزم اتحاد مع ما تضمنه فيما اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط نحو اضرب فيحتاج الى ان يأول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد واما اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن كان المتضمن ٩ مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بمجموع الكلمتين

٩ قوله وقال المص ان الضمير في قولهم مادل آه) قال المص في الايضاح الضمير في مادل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف مادل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكرناه كما لا يخفى على ذي فطنة واما اعتراض الشارح فليس بشئ اذ ليس مقصوده ان مؤدى لفظة في في الموضوعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى معقولا في نفسه ملحوظا في ذاته وكونه ملحوظا في غيره الة لتعرف حاله امر معقول كما اوضحناه واما حكم الدار كسناها مثلا فلا يوجد الا فيها سواء كان ناشيا من ذاتها او مستفادا من غيرها

مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يازيد فلندياء مسند دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه (فظهر بهذا المعنى قوله ولا يتأتى اى لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الرابط ٨ او بمعنى مع اى مع هذا الرابط \* قوله (الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الا زمنا الثلاثة) لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بكل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرح به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر (قوله مادل اى كلمة ذات والاورد عليه الخط والعقد والنسبة والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احدا اقسام الكلمة في قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها (وقوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة ٩ (وقال المصنف ان الضمير في قولهم مادل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى مادل على معنى في نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك (وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقبض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لافى نفسها (ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ٢ والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرهما فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتكوين التنكير وقد يكون جملة كافي هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد معنى ٣ فالحرف موجود لعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصرى او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلى الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى

وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها او من غيرها بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة في نفسها او غيرها وذلك لان ارتباط حسنها بغيرها اذا كان سبيلها ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف ارتباط تعقل المعنى بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه ٢ قوله (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها) قد طول الكلام في تحقيق

٤ قوله (وقديكون الحرف دالا على معنيين) والاكثر ان يدل على معنى واحد ه قوله (وقد تكون دالة على العين ايضا كالهزة في اضرب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معاني الضمائر كانت هي بالاسمية والاستقلال اولى من الضمائر المقدرة ولا معنى لجعل معانيها حاصلة في تلك الضمائر واعلم ان الشارح تبع في هذا المقام ما وقع في عبارة المتقدمين من النحاة ولم يدقق النظر فيها ليطلع على مقاصدها ٦ قوله (فمعنى ١٠ من ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باطل

قطعا لذلوكان معناهما واحدا لصح الاخبار عن معنى من كماصح عن معنى الابتداء قال السكاكي لوكان الابتداء والانتها والظرفية معاني من والى وفي مع ان الابتداء والانتها والظرفية اسماء لكانت هي ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسماء سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها اي اذا انما دلت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام وفي ذلك اشارة الى ما حققناه من معاني الحروف واما ما يقال من ان الواضع اشترط في دلالة من على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء فيرد عليه ان هذا الاشتراط مما لا فائدة له اصلا وايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينهما وبينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة والجواب بان ذكر المتعلق في الحرف لتحصيل

الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كادل هزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما (٤ وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان ه وقد تكون دالة على العين ايضا كالهزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال (ثم نقول ان معنى من الابتداء ٦ فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء ٧ الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذى في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يحجز الاخبار عن من لان الابتداء الذى هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يحجز عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يحجز عن الشيء باعتبار المعنى الذى في نفسه مطابقة للحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعالم المنسوب بجنب شئ ليدل على ان في ذلك الشئ فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير دال على معنى اصلا (فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصول متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذو فعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك صاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لا يقوم به الطول \* واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصه له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربة زيد لكنهم احتزوا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكرو الضارب ولا يخرج

دلالتة على معناه وفي الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غايته من وضعه تحكيم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه لكنه لا يفهم من لفظة من وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك بما لا يشبهه فساد على ذى مسكة في معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما هو

٨ قوله ( ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الأعلى معنى في غيره ) أي الحرف لا يدل الأعلى معنى معقول في غيره فلم يصلح للحكم عليه ولا به ووجب ١١ ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول في نفسه وعلى

نسبته إلى غيره وهي معقولة في غيرها آلة لتعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدث محكوماً به ووجب باعتبار النسبة المخصوصة ذكر فاعله كذا كذا متعلق الحرف ٩ قوله ( ويتبين معنى قوله السلب إنما يتعلل بتعلل الإيجاب فإذا علم معنى الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة علم معنى عدم الاقتران به ٢ قوله ( إن قلنا أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ) أو بالعكس ٣ قوله ( وكذا إن قلنا أيضاً باشتراك في الحال (والاستقبال) الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه أراد باشتراكهما فيه قلب ٤ قوله ( سواء كان الانشاء العارض ) أي غير الأصلي أعني الوضعي ٥ قوله ( لازماً ) أي غير مفارق عن ذلك الفعل

بذلك عن الوضع ويصح أن يعترض عليه بالأفعال فإن ضرب وضع ليدل على ضاربه ما ارتفع به ٨ ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الأعلى معنى في غيره فإن ضرب مفيد في نفسه الأخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربه بخلاف من فانه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره ( قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ٩ ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أي على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين أيضاً مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له أو لا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الأصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معينا في نفس الأمر لأن ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ( ويخرج نحو الصبح والغروب والقبول والسرى لأن اللفظ وإن دل على زمان لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة أي الماضي والحال والمستقبل ( وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لأنه وإن اقترن الحدثان كل واحد منهما بأحد الأزمنة معينا عند السامع لكن لا بدالة اللفظ عليه وضعا ويخرج أيضاً أسماء الفاعل والمفعول عند أعمالهما لأنهما وإن كانا لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال والاستقبال إلا أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لمدلولهما وضعا ( وكذا يخرج أسماء الأفعال لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لأنه دال على أحد الأزمنة الثلاثة بالوضع ٢ إن قلنا أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ٣ وكذا إن قلنا أيضاً باشتراك في الحال والاستقبال لأن اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لأحدهما معينا ( وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء وكون الفعل لأحدهما معينا في الوضع ٤ سواء كان الإنشاء العارض ٥ لازماً كافي عني أو غير لازم كافي بعته واشترت ٦ ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال إذا أريد به الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالى لأن لفظ الماضي ليس موضوعاً للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماضٍ في الزمان أو في المكان نحو مضى في الأرض وكذا المستقبل والحال ( والأولى أن يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الأصل ولا يرد أيضاً مثل الصبح والغروب والسرى والأسماء الموضوع دالاً بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة كالغروب مثلاً بمعنى كون الشيء في الماضي أو في المستقبل فاندلته على أحد الأزمنة الثلاثة بالحروف المرتبة بالوزن ومن ثمه تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر ٧ وغبر يغبر والحق أنه بمعنى المضى أو البقاء في المكان أو في الزمان قال الله تعالى

غير مقترن بزمان فإذا أريد بهما الفعل الذي انقضى والذي لم يأت فإلغى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فتوهم



٨ قوله ( والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود ) وقد يقال لاهمال مع الشهرة وثباده المعنى المقصود من العبارة  
واما احتمال غير المقصود فلا يمنع الظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ ( وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من

تفسيره ) وهو ان الاقتران  
باحد الازمنة الثلاثة انما  
هو بحيث يكون ذلك الزمان  
مدلول اللفظ ايضا وقد يقال  
اعتبار الحثية مشهور في  
الحدود فالعنى ما دل على  
معنى مقترن من حيث هو  
مقترن فيكون دالا على  
الاقتران ايضا ٢ قوله  
( واما الكاف الاسمية فعناها  
المثل آه ) فعنى الاسمية  
بالفارسية ما ند ومعنى  
الحرفية همجو ٣ قوله  
( بخلاف رب عند من قال  
بحرفيتها فان معناها القلة التي  
في مجرورها ) لا القليل  
٤ قوله ( ولوقلنا الحرف  
ما لا يدل الاعلى معنى في غيره  
لم يرد عليه آه ) اى لم يرد  
الاعتراض على حد الحرف  
بهذه الاسماء وان اكنى  
مدلالته على معنى في غيره  
وردت نقصا عليه كالأفعال  
على مامر ٥ قوله ( ومن  
خواصه ) اورد من  
للتبعض اذ من جعلها تاء  
التأنيث المتحركة ويا  
النسبة وكونه فاعلا ومفعولا  
وموصوفا ومثنى ومجموعا  
ومنادى ومضغرا وقد اشار

﴿ كانت من الغارين ﴾ وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل  
والحال ( ٨ ) والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود ٩ وكذا لفظ الاقتران مهمل  
غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة  
في المعنى المقصود بها ( ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه  
الاسمية وكم الحرفية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه  
( فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن  
لا يفيدا معناها الذي هو الشيء المبهى ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظة الذى مثلا تفيد  
معناها الذى هو الشيء المبهى في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام  
ورفعه منها لالاباة ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما  
من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف ( وكذا اسم الإشارة الا  
انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص ٢ واما الكاف الاسمية فعناها المثل  
بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وهكذا معنى كم كثير  
للكثرة التي هى معنى فيما بعدها ٣ بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها  
القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية  
صونا لحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم  
بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله  
في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان  
( واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره  
نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام  
اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء  
واى في الموضعين دال على ذات ايضا وهى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم  
( ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفى الاستفهام والشرط اعنى الهمزة  
وان حذفنا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت  
وان ايهم تضرب اضرب ثم تضمن اى معنى الاستفهام والشرط فالعنيان عارضان  
فيها وان كانا لازمين وكذا ماسوى اى من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب  
اى من تضرب ومن بمعنى اى في التعيين في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اى ان  
من تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اى الشرطية والاستفهامية هذا  
٤ ولوقلنا الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف  
ورب وكم ﴿ قوله ﴾ ( ٥ ) ومن خواصه دخول اللام والجرواثنوين والاسناد اليه  
والاضافة ) الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطردة

الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق التأنيث ٦ قوله ( والخاصة مطردة غير منعكسة ) هكذا ( غير )

ذكر المص في شرح الفصل قال بعضهم اراد ان ٥



(قوله والمراد بالاطراد) حاصله ان الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم ٨ (قوله فيطرده قضية الحد والمحدود) جعل اول الاطراد صفة ١٣ الحد والخاصة فلذلك قدمهما في التركيب مبتدأ وجعله ثانيا باعتبار

القضية الحاصلة منهما ومن المحدود وذو الخاصة فاخرهما اذ ذلك حقهما ففهما فيها

٩ (قوله اي لام التعريف الحرفية) لما صح اطلاق لام التعريف على لام الموصول وان لم يشتهر ذلك الاطلاق دفع وهم الشمول بالتصريح بالحرفية ٢ (قوله والفعل لا يدل على الذات الاضمتا) الظاهر من كلامهم جميعا ان دلالة الفعل الاصطلاحي

وهو المقصود ههنا على الذات التزامية لاتضمنية وبيان الشارح ظاهر في العكس فتأمل ٣ (قوله الاضمتا) يرد عليه ان الصفات ايضا لا تدل على الذات الاضمتا كما علم مما سبق فيجب ان لا يعرف باللام كالافعال والاولى ان يقال الاسم لما صح ان يكون محكوما عليه وما وقع محكوما عليه لا يقصده غالبا مفهومه الذي هو واحد بل يقصده ذاته اعني ماصدق عليه مفهومه وذلك متعدد فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلاحاجة هنالك الى تعيين ٤ (قوله واما

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك قولنا الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن كل مادل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا نقول في الخاصة كل مادخله لام التعريف فهو اسم \* والمراد بالعكس عند الحاجة ان تجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول كل مالم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان نقول في الخاصة كل مالم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين ٨ فطرده قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تعكس كلية ولا تطرده كذا نحو كل مادخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام (قوله دخول اللام ٩ اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الاعلى فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك) وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعا لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ٢ والفعل لا يدل على الذات ٣ الاضمتا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه ٤ (واما قول الشاعر \* يقول الخنئ هو ابغض العجم ناطقا \* الى ربنا صوت الحمار يجده \* فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهة لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ فيجوز لا يجيء الا في ضرورة الشعر) وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصلته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها ٦ فنقصوه ما لا يكون معمولا للفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معمولا وهو الرفع والنصب (واما التنوين فاخص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم مالم ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ٧ ودج وسيويه قيل ويخص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب اجدوا ابراهيم فليس يتحصص للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم ينصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا ٨ فاذا سميت بالاسم ٩ تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف ٢ وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معر بالمشابهة للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجيء ان المضاف لا يكون الاسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من

قول الشاعر يقول الخنئ اي الفحش ٥ (قوله وابتغى العجم ناطقا) تمييز بمعنى نطقا اي ابتغى نطق العجم واراد به صوتها ولا يصح اه

٣ ( قوله لم تثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ) لانه غير منصرف ٤ ( قوله وليس فيها ابضاشي من تلك المعاني ) يعني الاربعة  
٥ ( قوله لكنهم حطوها عن النون ) اي اقسام التنوين ٦ ( قوله لان التاء التي كانت فيها لمحض التانيث سقطت فيه علامة والتاء لجمع المؤنث  
لا لمحض التانيث فلا يكون سببا لمنع الصرف ومع وجودها لا يمكن تقدير تاء اخرى اذ لم يعمد ذلك ٧ ( قوله وان قلنا انه لا علامة  
تانيث فيها لا متحضضة آه ) لا بد في المؤنث من علامة التانيث ١٤ اما لفظا او تقدير لانهم عرفوه بذلك ٨ ( قوله

اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت التمكن ٣ لم تثبت في نحو قوله  
تعالى من عرفات ولو كانت للتشكيل لم تثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه  
ولا لترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب  
الاترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجرك كما في جمع المذكر فالتنوين في جمع المذكر قائم مقام  
التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس  
في النون شيء من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم  
علامة لتمام الاسم فقط ٤ وليس فيها ابضاشي من تلك المعاني ٥ لكنهم حطوها عن النون بسقوطها  
مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها \* وقال الربيعي وجار الله  
ان التنوين في نحو مسلمات للصرف \* قال جار الله وانما لم تسقط في عرفات لان التانيث فيها  
ضعيف ٦ لان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله  
نظر لان عرفات مؤنث ٧ وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متحضضة للتانيث ولا مشتركة  
لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا فنقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد  
٨ كافي قوله \* ولا ارض اقبل ابقالها \* ٩ فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذي هو بتأويل  
البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن ٢ وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه  
لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسرية فيه  
متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يخذل مانع هذا مع انه ٣ جوز  
المبرد والزجاج ههنا مع العملية حذف التنوين وبقاء الكسر ويروى بيت امرئ القيس \*  
٤ تنورتها من اذرعات واهلها \* يثرب ادنى دارها نظر على \* بكسر التاء بلاتنوين  
٥ وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر  
ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين  
في مثله مع العملية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتح ( واما تنوين  
الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم ٦ لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم  
في روى مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد  
فيبدل منها التنوين لمناسبتها اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد  
وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال \* اقلن اليوم عادل والعنان \* وقولي  
ان اصبت لقد اصابن \* ولم يسمع دخولها الحرف ٧ ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعمن

كافي قوله ولا ارض ) اي  
لا مكان ولا موضع ٩ ( قوله  
فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث  
مصر الذي هو بتأويل  
البقعة ) لا مانع في مصر من  
تقدير التاء ليكون مؤنثا  
باعتبار ذلك التقدير وفي  
عرفات ما ذكرنا من المانع  
وهو انه لم يعمد تقدير التاء مع  
وجودها واما تأنيث الضمير  
فيكفي فيه وجود التاء التي  
الجمع المؤنث ولا يكفي ذلك  
في منع الصرف لضعفه ٢  
( قوله وانما لم يسقط في نحو  
من عرفات لانه لو سقط  
لتبعه الكسر ) لان الكسر  
في غير المنصرف انما سقط  
تبعاً لسقوط التنوين ٣ ( قوله  
جوز المبرد والزجاج ههنا  
مع العملية حذف التنوين  
وابقاء الكسر ) لان جعل  
الكسر تابعا للتنوين في السقوط  
ههنا كافي سائر غير المنصرف  
يوجب ذلك المحذور ٤  
( قوله تنورتها ) تنورت اي  
رأيت من بعيد ٥ ( قوله  
وبعضهم يفتح التاء في مثله )

ولا يبالي بما ذكر من المحذور ٦ ( قوله لانه انما يؤتى به اشعارا بترك ) ( في القافية )

الترنم ) ويلحق آخر الابيات والانصاف المصرفة ٧ ( قوله ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعمن )  
التبديل في الحرف بالقافية المطلقة نحو رتب اولي

٨ ( قوله وهو كقوله وقاتم ) اى مغبرة الجوانب ٩ ( قوله الاعماق ) العمق بالضم والفتح ايضا مابعد من اطراف المفاوز  
٢ ( قوله حاوى ) اى خالى ٣ ( قوله ١٥ ) المخترقن ( الموضع الذى يمر فيه الرياح \* اخره مشتبه الاعلام  
لما ع الخلفن الخلف السراب  
اى رب مظلمة كذا قطعته

٤ ( قوله وانما اختص  
كون الشئ مسندا اليه آه )  
فان قيل كيف يصح جعل  
الاسناد اليه خاصة للاسم  
مع شموله فيكون منعكسا  
قلنا لاشمول ولا انعكاس  
ولذلك احتاج من عرف  
الاسم بما يصح ان يحدث  
عنه الى ان يقول اويكون في  
معنى ما يصح ان يحدث عنه  
ليدخل فيه الاسماء اللازمة  
الظرفية

٥ ( قوله غز لا ناشدن  
لنا آه ) شدن الغزال  
شدونا قوى وطلع قرنه  
واستغنى عن امه ( الضال  
بالالف السدر البرى  
الواحدة ضالة والسمة  
بضم الميم من شجر الطلح  
وجهماسم

٦ ( قوله وقول الجحاج

في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم الغالى لان الغلو تجاوز الحد  
وحدهذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك التزيم فاذا دخل القافية  
المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا  
٨ وهو كقوله \* وقاتم ٩ الاعماق ٢ حاوى ٣ المخترقن \* فيفتح ما قبل النون تشبيها  
لها بالخفيفة اويكسر لاساكنين كافي حينئذ على مايجئ في آخر الكتاب وانما الحق بالروى  
المقيد تشبيها له بالمطلق ٤ وانما اختص كون الشئ مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه  
اما في الحال او في الاصل كاذ كرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل  
لا يدل على الذات الاضمتا والحرف لا يدل على معنى في نفسه وهذه العلة اختص التثنية  
والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا  
فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله \* يا أميلج ٥ غز لا  
ناشدن لنا \* من هؤلاء بين الضال والسم \* راجع الى المفعول المنجب منه اى هن مليحات  
والتصغير للشفقة نحو يابنى فهو شئ موضوع غير موضعه كما ان التأنيث في ضربت  
في غير موضعه واما نحو قوله تعالى \* رب ارجعون \* على تأويل ارجعنى ارجعنى  
ارجعنى ٦ وقول الجحاج يا حرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول بجمع  
والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله  
او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعونى واضربا بمعنى التكرير كاذ كرنا والتكرير ضم  
الشئ الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتأنيث والتكرير والغالب فيما يفيد التأنيث  
ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرأه مجرى المثني  
والجموع لمساوئته لهما من حيث ان التأنيث كيد اللفظى ايضا ضم شئ الى مثله في اللفظ وان  
كان اياه في المعنى ايضا فقولاه اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى \* ارجع  
البصر كرتين \* في كون اللفظ في صورة المثني وليس به ( واختص الاضافة اعنى كون  
الشئ مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كافي غلام رجل واما متعرف كافي غلام زيد  
والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو  
ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهى  
فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الاسما ( ولم يذكر المص من  
خواص الاسم كونه مضافا اليه لثلايرد عليه مثل قوله تعالى \* يوم يجمع الله الوسل \*  
من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد  
المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله قيل  
والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف  
نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد \* واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله  
في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل

يا حرسى ( الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسى لانه قد صار اسم جنس فنسب اليه ولا تقل حارس الا بقصد  
معنى الحراسة دون الجنس

٨ (قوله كما يقال في ضرب زيد مثلاً ان زيدا مركب الى ضرب) اي مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب آه) هذا مركب في نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول مثلاً لا حد الخفين هو زوج) وبهذا المعنى ورد قوله تعالى ثمانية ازواج من الضأن اثنين الآية ٢ (قوله وتقول لهما معازوج) هذا زوج في نفسه وكل واحد زوج للآخر لا في نفسه ٣ (قوله فيوهم ان العرب من الاسماء لا يكون الامر كبا من الاسماء لا يكون ١٦) الامر كبا من شيئين فصاعداً كخمسة عشر ونحوه) التثنية بعلمك

اظهر وان كان قوله ونحوه شاملاً وجعل التثنية را جعاً الى المركب مطلقاً لا يحسن ٤ (قوله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً آه) قيل المبتدأ ركب مع الخبر وليس احدهما عاملاً في الآخر على المذهب المختار عند البصرية فالمعتبر في الاعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان مع العامل اولاً

وحده كما ان الاسمية في قولهم اتيتك ز من الحجاج امير هي المضاف اليها واماً من حيث المعنى فالصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين \* قوله (وهو معرب ومبنى المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل) هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الاقسامها فكأنه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي تذكروا في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احدهما الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر ٧ كما يقال في ضرب زيد مثلاً ان زيدا مركب الى اضرب وضرب مركب الى زيد فهما مركبان ٨ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا ٩ كما تقول مثلاً لا حد الخفين هو زوج الاخر ٢ وتقول لهما معازوج ومراد المص المعنى الاول وليس يرضى لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اظهر منه في كل واحد من جزئيه واجزائه ٣ فيوهم ان العرب من الاسماء لا يكون الامر كبا من شيئين فصاعداً كخمسة عشر ونحوه وهذا باب المص يورد في حدود هذه المقدمة الفاظ غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماده على غايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسألنا ان المركب في الظاهر هو واحد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل معرباً بل الاسم المركب الى عامله ٤ الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يحكى وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعراباً معيناً وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحوهم ويس (قوله ٥ مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسر في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ٦ دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية ٧ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجب باب ما لا ينصرف بلى ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلاً في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يحكى في باب لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عراً مس وذلك

٥ (قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد) فيه مناقشة تظهر بالتأمل في الفرق بين ان يقال هذا مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصالة دون العروض المتبادر

(بان يقال)

من الثاني ان اصله ان يبني سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب وح يندفع ما اورده ويختصر مبنى الاصل في الامور الثلاثة والجملة من حيث هي ٦ (قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة) ودخل فيه ايضا الجملة من حيث هي جملة ٧ (قوله فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول آه) اي يخرج هذه الاسماء المعربة عن حد المعرب

٨ قوله ( وهو الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان آه ) جعل صاحب الكشف الاسماء المعددة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع ١٧ في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل

الاباء اجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة

٢ وهذا الحذف نسخ ٩ قوله ( توقف كل محدود على حده فيكون دورا ) ولا يندفع الدور بما يقال ان الموقوف على معرفة المعرب هو

الاختلاف الحاصل في كلام المنشي والذى توقف عليه معرفته هو الاختلاف الحاصل في كلامهم وذلك لان حصول الاختلاف في كلام المنشي مطابقا لما في كلامهم هو المقصود

الاصلي من معرفة المعرب لكن معرفة المعرب انما يترتب عليها ذلك الحصول اذا حصل منها او لا معرفة

بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اى ان ضرب والالم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال ( وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه للمبنى الاصل احترازا من قسمي المبنى وذلك لان لاسم ما ان يبني لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفا علىة والمفعولية والاضافة وهو ٨ الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجى نحو الف باتا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اى الاسم الذى فيه سبب الاعراب قخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجئ في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعددة تعديدا انشاء الله تعالى ( واما ان يبني مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او الفعل على ما يجئ في باب المبنى وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي ( فقوله الذى لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه ١٠ قوله ( وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لقطا او تقديرا ) هذا الذى جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل ( قال المصنف ٢ وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس بمطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذى يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولافان حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف ٩ توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليميز عند المنشي للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر ٢ اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ( ان قيل اى فرق بين المعرب والمبنى في الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاض ( فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اى يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص ٣ بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذا المانع من الاعراب في جلته وهو مناسبتة للمبنى لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جلته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره

الاختلاف الحاصل ( ش ) في كلامهم فنقول ( ٢ ) المنشي مثلا هذا الاسم ( ل ) معرب وكل ما هو معرب فاختلفة في كلامهم هكذا فهذا الاسم اختلفة في كلامهم هكذا وحينئذ يعطيه ذلك الاختلاف فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من هم التعريف

٤ قوله ( هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح ) فانه فصل هذا عما بعده وبين ان هذا الحد اولى من حده باختلاف الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل تنبيهه على علة وضع ١٨ الاعراب في الاسماء فهذا الايدان بمنزلة

التصريح

٥ قوله ( بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء ) ولو كان من تمام الحد كما يحتمله عبارة المتن لم يرد النقض بالعامل

٦ قوله ( ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما ) اذا كان الاختلاف دالا على هذه المعاني كان هو الاعراب وهو باطل عند المص فالصواب ان الضمير لما

٧ قوله ( فهما في الظاهر كالقاطع والسكين ) ولا شك ان القطع انما حصل من القاطع بهذه الآلة ٨ قوله وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثني وياه ( اه ) يعني ان الفتح قبل الالف والياء في المثني والضم والكسر قبل الواو والياء في الجمع تغير في الآخر ايضا

٩ قوله ( لان الاختلاف امر لا يتحقق بثبوته آه ) لم يرد ان آخر العرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح بل اراد ان الاختلاف ليس امرا متحققا بل هو امر اعتباري وليس

( قوله لفظا او تقدير ) مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظا او تقدير \* قوله ( الاعراب ما اختلف آخره به ) ٤ هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح \* وقوله ( ليدل على المعاني المعتورة عليه ) ٥ بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة ( قوله عليه اي على العرب ) قوله ٦ ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما يعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشئ الذي يختلف آخر العرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالالة التي هي الاعراب ٧ فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب الا ان التمام جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لالة ولهذا سموه عاملا ( ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجودة بان يقال بآه الاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجد ) ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياه النسبة وقعه لاجل تاء التأنيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم ٨ وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثني وياه وواو الجمع وياه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر العرب به والعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الابد لحاق الاحرف المذكورة به لانك اخبرت مثلا في قولك جائني مسلمان عن المثني ولم تخبر عن المفرد ثم تنبيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبني لعدم التركيب فلم يختلف آخر العرب بهذه الاحرف ( ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النونان ( قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر ٩ لان الاختلاف امر لا يتحقق بثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدرى بقولك ما اختلف آخره ولا يختلف آخر شئ بشئ الا وهنالك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر ( وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا ٢ فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ( ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر ٣ والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد ( والحق

الموجود في آخر العرب الا تلك الحركات والحروف الدالة على المعاني المعتورة عليه فهي الاعراب لذلك ( ان معنى ) الامر الاعتباري الذي يتصف بها آخر العرب ولا استحالة في ان يكون امر موجود في آخر العرب سببا لانصافه

٤ قوله ( فان زيد مثلاً في حال الافراد لم يستحق شيئاً من الحركات آه ) قال ولئن سلم ان ثمة اى في آخر زيد امراً زائداً فلا بد ان يكون ناشياً عن متعدد — ١٩ — من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم

الاعراب الى ثلاثة يريد ان الامر الزايد على تقدير تحقيقه هو الاختلاف الناشئ من متعدد اذ لا يعقل اختلاف من امر واحد ولا شك ان الاختلاف الناشئ من هذه الثلاثة لا يكون ثلاثة بل اثنين اذ ينشأ من الضم والفتح اختلاف ومن هذا الفتح والكسر اختلاف ففي المثال المذكور قد استوفى زيد اقسام الاعراب قطعاً ولم يوجد هناك الا اختلافان وما يظن من حصول الاختلاف نظراً الى السكون السابق ليس بشئ لان نسبة الاختلاف الى طرفيه على السواء فاذا كان هو الاعراب وكان الاسم في احد طرفيه معرباً لزم ان يكون في الطرف الاخر كذلك دفعا لتحكم فيكون في حال السكون السابق معرباً ايضاً وهو باطل وبما قررنا صار تقرير الشارح واعتراضه هباءً منثوراً ٦ قوله ( فقد حصل

ان معنى قولنا يختلف الاخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ٤ فان زيد مثلاً في حال الافراد لم يستحق شيئاً من الحركات فلما ضمت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة ٦ فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتح غير انتقاله الى الضمة ٧ وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فهنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض ٨ بحسب تغير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلية في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة كالأعراب والاعراب ايضاً هو الانتقالات المذكورة \* هذا اذا عرب بالحركات وان عرب بالحروف فاختلف الآخر اذن واحد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط اورده مع القلب كما اذا اردت مثلاً اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعاً ورددتها وقلبته الفا في النصب ويا في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بيمينه اعراباً ايضاً او جعله مع القلب اعراباً كما جعلت الالف والواو الميزيتين علامتين للتنبيه والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضاً وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذومال فقد اختلف حال الواو والالف رفعاً لانهما صارا لشئيين بعدما كانا لشئ واحد ( وينبغي ان يقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلاثة فهما كضمتي فلك مفرداً وفلك بمجموعاً وكذا فتحنا نحو ان احدواً باحد ويا آ ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين ٩ وليس كذا الف المثني وواو المجموع اذ جعلنا اعراباً لان علامتي التنبيه والجمع لا يجوز حذفهما ٢ تبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالأعراب وهو هو ولو جعلنا ايضاً الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفاً كما فهم المص فهم ايضاً ثلاث اختلافات بحسب التحولات تحول الضمة قحمة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتح كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة قحمة غير تحول الفتح ضمة حصل ست اختلافات ( ٣ والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولاً وهو ثلاثة ( وقال ايضاً لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلاً زيد اسماً لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم تحول حركة الى حركة بعد ( ٤ والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما فقيه اذن اختلاف ثم تقول ولو فسرنا الاختلاف ايضاً بانقلاب حركة لكان الالتزام مشتركاً بينه وبين النحاة ٥ لقوله ما اختلف آخره فلم يتقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره ( فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قيل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره لا ما اختلف ( قوله ليدل على المعاني لتعليل لوضع الاعراب في الاسماء \* اعلم ان ما يحتاج الى التمييز بين معاني الكلم على ضربين احدهما

بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتح ( اى من السكون ٧ قوله ) وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة آه ) اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلاثة على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا اه

٦ قوله ( واضعاً كان او مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر ) اى الواضع في وضعه لم يلاحظ المعنى الاخر اصلاً وكذا المستعمل في استعماله فيه لم يلاحظه لعدم احتياجه اليها وربما لاحظته فنصب قرينة ٧ قوله ( ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة ) فان المستعمل في المعنى المجازى لا بد له من ملا حظة المعنى الحقيقي فلا بد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع في تجويز الاستعمال فيه يحتاج الى اعتبار قرينة اجالا ٨ قوله ( ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التى بها طراً ذلك المعنى ) كالعامل الذى يطراً به المعانى المتورة على الاسماء ٩ قوله ( وجعلت ) اى العلامة في بعض الاسماء حروف المد ٢ قوله ( معنى كون الاسم مضافاً اليه معنى العمدة ) اى اضيف اليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف

ان يكون في كلمة معينان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كما عانى الكلام المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكهما ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعانى عن الاخر لان جاعله لاحد المعنيين ٥ واضعاً كان او مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما ( والثاني ان يكون في الكلمة معينان او اكثر بطراً احدهما او احدهما على الآخر او الآخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ٧ ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كافي التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجل ورجال وضرب وقد يحتل به حرف دال عليه صابر كاحد حروف تلك الكلمة كافي المثني والجمع السالم والنسب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدى ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرأ على المعنى لازماً للكلمة فان كان الطارئ معنى واحداً لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غير فلاحاجة الى العلامة لانها تطلب لللتبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشئيين او الاشياء فاللايق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ٨ ولا تقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التى بها طراً ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طراً بسببه المعنى كائن هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التى هى اخف الحروف اعنى الحركات ٧ وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهى الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعله تذكرها في كل واحد منها ولم يحتل به حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفاً التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذى هو اقوى الحركات للعمدهى ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل والحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التى تلى حروف الاضافة اعنى حروف الجر ( وانما جعل للفضلات النصب الذى هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمدة واكثر منها ) ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقى من الحركات غير المكسر فيزبه مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار ٢ معنى كون الاسم مضافاً اليه معنى



العمدة بحرف معنى اخر منضم الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى في هذه الفضلة نحو الله لا فعلن فاذا عطف على المجرور فالجمل على الجر الظاهر اولى من الجمل على النصب المقدّر ( وقد يحمل على الجمل كافي قوله تعالى ﴿وامسحوا برؤوسكم وارجلكم﴾ بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كافي الاضافة زال النصب المقدّر كما سيحى \* ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقبل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام ( وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائى والقراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر ( واختلف في ناصب الفضلات فقال القراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور ٣ اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة ٤ فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة ( وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس بعيد لانه جعل الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة ( وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات ( وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل المهد المذكور ( وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ( ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذى اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف فى الاسم كما يحى في باب الاضافة فيزول النصب المحلى عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجار الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام فى نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثانى وعلى معنى من فى نحو خاتم فضية اذ هو مبين بالثانى فيمال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يحى فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التى تكون بواسطة ثم يخرج فى موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علمه للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثانى فى المجرور المسند اليه نحو مريم زيد والاصل فيهما ٥ ايضا ذلك كما بينا ( وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا ٦ اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا افعالها فبقى ما بعدهما منصوبا فى اللفظ هذا ( واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر فى حد الاسم ( واما الافعال فلا يلزمها الامعنى واحد طارىء كما مر بلى قد يطرأ عليها فى بعض المواضع احد المعنيين اللتبسين كما فى قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يحى فى قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون

٣ قوله ( اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة )  
اي ماعداهما من متعلقات الفعل

٤ قوله ( فهما معا سبب كونها فضلة اى فى كون الفضلة فضلة

٥ قوله ( ايضا ذلك ) اى كونه حكم الفضلة  
٦ قوله ( اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين ) اى الاسم والفعل

٧ قوله ( أسماء الاصوات كنج وجه وده ) جه وده كلاهما زجر للابل ودج صباح للدجاج ٨ قوله ( تكتبان في الطريق لام الف ) قال ابو النجم العجلي اقبلت من عند زياد كالحرف تخط رجلاي بخط مختلف وتكتبان في الطريق لام الف قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفاو المتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان الالف يتناولهما معا الا انه ميز بين قسميهما باطلاق الالف على احدهما وتسمية الآخر بالهمزة وفي الكشف ان مسمى الالف لا يكون الاسا كنافر يمكن جعل المسمى ههنا صدر الاسم كافي الحروف الاخر ولم يستثن من اسماء الحروف ٢٢ ❦ الا الالف قيل وذلك لان اسم

الهمزة محدث وهى داخلة في الالف وبالجملة فالالف اما مختص بالساكنة او متناول للمتحركة ايضا وقد حكم الشارح بانه اسم للهمزة فقط لانه مصدر بها على قياس سائر اسماء الحروف وجعل اسم الساكنة لفظة لا وفيه تكلف لا يخفى ثم ان جعله اسماء الحروف في سلك الاسماء صوات بعيد جدا لان اسماء الحروف تستعمل في التراكيب مراد بها معانيها التي يراد بها حال افرادها وتعرف باللام كذلك كسائر الاسماء العربية بخلاف الاصوات فانها اذا وقعت في التراكيب يراد بها الفاظها فالحق فيها ما حقق في الكشف منقولا عن ائمة النحو غاية ما في الباب ان وقوع هذه الاسماء بطريق التعديد كثير كاسماء العدد ٩

وقالوا اعراب المضارع اصلى لا بمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يبحى في بابه فظهر بهذا التقدير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا ( فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهى في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسماء المعدودة ) قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة يخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارض لها غير وضعي ( وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما ٧ اسماء الاصوات كنج وجه وده لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يبحى في بابها والثاني اسماء حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التي ليست بكلم ومن ثم كانت او ايلها تلك الحروف المحكية اللفظة لانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة ( واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف ) واما قوله ٨ تكتبان في الطريق لام الف ٩ فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا ( ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شئ كيدودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنج وجه وبا وتا وثا ( ٢ ) وانما صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن تاء الضمير وكافه فعلم انه يثبت ثبوت علته فجوز بناءه على اقل من ثلاثة ( ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء ما الزما في ترفع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر لانه يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم تقدم الشئ على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ ) وانما لم يلزمهما ذلك ٣ لان العامل النحوى ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر ( ٥ ) قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ٦ فاذا اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق

قوله ( فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا ) الظاهر ان المراد صورة الالف الساكنة لان الهمزة لاصورة ( المنسوب ) لها معينة الا في اول الكلمة ٢ قوله ( وانما صاغ على اقل من ثلاثة آه ) قال صاحب الكشف ان اسماء الحروف تقع في التعديد كثيرا فخفت بالقصر فيما هو ممدود وبذلك يندفع كلام الشارح ٣ قوله ( لان العامل النحوى ليس مؤثرا ) فان قلت المؤثر في الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدم بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود هنا

٢ ( قوله واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف علمهما ) ومن جعل العامل فيهما معنى الابتداء واعتبر فيه التجرد عن العوامل قال هو عامل ٢٣ معنوى ضعيف ينتفى عند دخول العوامل اللفظية فلذلك

يطل عمله معها

٣ ( قوله ووجه مشابهتهما

للفضلة ) اى المبتداء

المنصوب والخبر المنصوب

٤ ( قوله تجىء في ابوابها )

اى العوامل المذكورة

٥ ( قوله وانما جاز تقدم كل

واحد من جزئى الاسمية

على الآخر آه ) ومن قال

العامل هو الابتداء قال لما

لم يكن شئ منهما معمولا

للاخر جاز تقدم كل واحد

منهما على الآخر الا ان

المحكوم عليه اولى بالتقديم

٦ ( قوله تداعين باسم

الشيب في مثل ) قائله

ذوالرومة وتامه جوانبه

من بصرة وسلام\* الشيب

بكسر الشين صوت مشافر

الابل عند شرب الماء

والمثل اسم موضع وقيل

الذى فيه ثلثة والبصرة

ججارة رخوة بميل الى

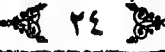
البياض والسلام بكسر السين

الحجارة الرقيقة قوله تداعين

المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعاه واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذى يقال فيه اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر في نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا ﴾ فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمدة فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولادليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ( ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر ٢ واستحالة تقدم الشئ على مؤثره ضعف علمهما فنسخ علمهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان اخواتها وما ولا التبرئة على ما يجىء في ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ٣ ووجه مشابهتهما للفضلة ٤ يجىء في ابوابها ٥ ) وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل مقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر وان كان الخبر مقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعنى ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبني فاطلب لبنائه علة كما نذكره في المضمرات والمنهيات واسماء الافعال والكنيات وبعض الظروف ( واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلى ولا يحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله ٦ تداعين باسم الشيب في مثل \* وقوله اذا اجتمعوا على الفو واو \* ويا هاج بينهم جدال \* معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب \* ( قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة ) اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره اتيان بعده بجزأ من الباء وفتح اتيان بعده بشئ من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد

الضمير فيه للابل اى دعا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شذعة بعضها على بعض في حوض مثل او مكان

جوانبه من هذين الجبرين

٧ (قوله وبضد ذلك سكون الحرف يعني ان سكون الحرف ان لا يؤتى  ٢٤ بعده بشئ من هذه الابعاض بلا فصل

٨ (قوله لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده) ومن فرط الاتصال وشدة الزوم تعذروا وتعسر النطق بالحرف ابتداء بدون الحركة واما اذا تلفظ بالحرف بعد حرف آخر فلا تعسر اصلا في ترك الحركة فالاتيان بشئ من تلك الابعاض لازم الحرف اما بعده بلا فصل واما قبله

بلا فصل او مع فصل ٩ (قوله وحركة البناء كسرا لان الاولين) اى الجر والحفظ

٢ (قوله من صورة الفم من الثالث) اى الكسر ٣ (قوله والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف) يمكن ان يقال الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الحركات والحروف وذلك لان الاعراب انما سمي اعرابا لان فيه ابانة وكشفا عن المعنى والابانة انما هي للحركات والحروف انفسها لانها اعلام المعاني اتفاقا كما يدل عليه قوله الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة وايضا سمو المعاني بالمقتضية

سمى الحرف متحركا كما نك حركت الحرف الى مخرج حرف المد ٧ وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف ٨ لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده بلا فصل فاذا اشيعت الحركة وهى بعض حرف المد صارت حرف مد تاما (وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضمنت الشفتين لاجراج هذه الحركة ارتفعنا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضمنا وحركة الاعراب رفعاً لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتح كآن الفم كان شيئاً سابقاً فنصبته اى اقمته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحاً وحركة الاعراب نصبا) واما جر الفم الى اسفل وحفظه فهو ككسر الشئ اذا المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرا وحفظاً ٩ وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر فى المعنى المقصود ٢ من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى وقفا وسكونا) وانما سمي العربى معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه واله  الثيب يعرب عنها لسانها  اى بين وسمى المبنى مبنا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المخصوص (قوله فالرفع علم الفاعلية) اى علامتها (والاولى كباينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون فى غير العمدة والنصب علم الفضلية فى الاصل ثم يدخل فى العمدة تشبيها بالفضلات كما مضى) وعلى قول المصنف الرفع فى الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى اولفظا كما فى غلام زيد وحسن الوجه) فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو فى نحو جاء مسلم ومسلمون وابوك) والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلما واياك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء فى نحو يزيد وباحد ومسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فروعهما كايحى وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلو قوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما فى جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر فى عبارات البصرية فهى لاتقع الاعلى حركات غير اعرابية بناءة كانت كضمة حيث اولا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احدا النوعين على الآخر مطلقا (وقوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة ٣ والظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات

(وانما)

اى للاعراب ولا شك انها تقتضى اولا وبالذات ما هى علامة لها واما الاختلاف فهو

ع تابع لذلك الاقتضاء فالظاهر ان الاعراب هونك العلامات واما قوله البناء هو عدم الاختلاف فيكون الاعراب هو الاختلاف لانهما متقابلان فقول هذا التخييل يضمحل بان العرب فيه شيان الاختلاف وما هو سببه واما المبني فليس فيه الاعداد الاختلاف اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفي عدم سبب الاختلاف وقد بينا ان الاختلاف لا يصلح ان يكون اعرابا بل الاعراب هو سبب ٢٥ - الاختلاف ولما لم يكن في المبني الاعداد الاختلاف اى البقاء على

حالة واحدة تعين ان يسمى بناء وليس الحركة والسكون في آخره سنيا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين

٤ ( قوله وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة آه ) واذا قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اراد بالفاعلية ما هي صفة الاسم فالوجه في جعل الاعراب في آخر الكلمة ما ذكره وان اراد بها ما هي صفة لدلوله فالوجه ان يقال الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف به ٥ للاعراب نسبه ٦ ( قوله نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة )

( ٤ ) وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف ( قوله والعامل مابه يتقوم المعنى مقتضى ٥ ) انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه ويعنى بالتقوم نحو ان قيام العرض بالجواهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كائنها هى الموجدة للمعاني وعلاماتها كما تقدم فلماذا سميت الآلات عوامل ( فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة ٦ نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما ٢ لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير ( فاذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا صل غلام زيد غلام حصل لزيد فعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكرهنا عمل حرف الجر مقدرا ٣ وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤية وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يحى في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا ولذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبلى ليس بضعيف ( ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كعلام لزيد فعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه ( وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضى ( وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل ( قوله فالمفرد

قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل ٢ ( قوله لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير ) اما الظهور في نحو قام به فلاخفاء فيه واما في نحو تقوم به فلانه تفعل منه فعناه بحسب اللغة راجع اليه ٣ ( قوله وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤية ) اعني حين شئ كيف اصبحت قال خير اى بخير

٤ (قوله وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء) ٢٦ الستة آه قيل الاسماء الستة يعلم خروجها

من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلا حاجة الى الاختراز عنها ورد بانه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغى ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه وقد يقال هي اسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر في عدد فاحتيط في الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء بحاله كالاكتفاء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا

٥ (قوله ويجوز ان يكون المعنى ملتبان بالضمة) فيكون الباء للاتصاف

٦ (قوله والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا آه) التمثيل بالكسر من جمع المؤنث اولى لان الكسر من جمع المذكور قد خرج بالقيد الاول وقد احتاط في القيد الاول بفعله احترازا

المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وجوك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثني وكلام مضافا الى مضمير واثنان بالالف والياء جمع المذكور السالم واو لو وعشرون واخواتها بالواو والياء) هذا تقسيم الاسماء العربية بحسب اعراباتها المختلفة وذلك ان ابينان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يريد بيان محال هذه الاعراب وان كل واحد منها في اى معرب يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث كل واحدة منها في محلها اعنى الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثني ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا (المنصرف احتراز عن غير المنصرف ٤ وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احتراز عنه لوجب ان ان لا يستوفى شيء من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثني اذا عرابه بالحروف وعن المفرد اذ قدم ذكره والتكثير احترازا عن السالم لان اعراب المذكور منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء) وانما اعراب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشا بهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون (قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ) وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه (والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ٥ ويجوز ان يكون المعنى ملتبان بالضمة) ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة (وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا نحو ان في الدار زيدا والجرة عمرا على ما يجيى) (٦ والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شيء واحد اعنى الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكور الذى هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفى للحركات نحو رجال اول الضم والفتح نحو مساجد) وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع للكسر اجراء له مجرى اصله اعنى جمع المذكور السالم على ما يجيى بعد (والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو اجد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيى في بابه) ثم ثني بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا لثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثة كلا في محلها وهى الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير

٧ ( قوله لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه ) اى ما يصغر منها احتراز عن ذو ٨ ( قوله وتصريحه بهذه الاسماء الستة يعنى عن الاحتراز عن تثنيها ٢٧ وجمعها ) قيل فلا حاجة ايضا الى قوله مضافة الى غير ما المتكلم لانه

اوردها مضافة الى غيرها واجيب بان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة الكبر ولا عن المثني والمجموع بصيغة الواحد كذلك

٩ ( قوله وايش الغرض من ردها ) قيل هي كلمة مستقلة بمعنى اى شئ وليست مخففة منه

٢ ( قوله وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف آه ) ولانه لا يكون الا عراب في وسط الكلمة

٣ ( قوله وقال الربيعي ابو الحسين

٤ اوله واننى حينما يثنى الهوى بصرى \* من حيث ما سلكوا ادنو فانظور

٥ ( قوله ينباع من زفرى غضوب جصرة ) اى قوية ضخمة وتمامه زيادة مثل الفينيق المكرم

٦ ( قوله وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب

مصغرة و اضافتها الى غير ما المتكلم لانها اذا تثبتت اوجعت فاعر ابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت ٧ لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجمول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجي \* ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سندر كرو المضاف الى ياء المتكلم لا يثبت اعرابه على ما سيجي \* ( ٨ ) وتصريحه بهذه الاسماء الستة يعنى عن الاحتراز عن تثنيها وجمعها وتصغيرها ( فلهم في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندى ان اللام في اربعة منها وهى ابوك واخوك وجوك وهنوك اعلام للمعاني المتساوية كالحركات وكذا العين في الباقيين منها عني فوك وذو مال فهى في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه فهى مع كونها بابتداء لا من لام الكلمة وعينها حرف اعراب ( وسنشد هذا الوجه بعد ذكر الواجهة المقولة فيها عن سيويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبع في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وانهم ثم حذفت الضمة للاستئصال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستئصال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفاء لتحركها وانتقال ما قبلها ( والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة ٩ وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا نجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني ( وقال المصنف ظاهر مذهب سيويه ان لها اعرابين تقديرى بالحركات ولفظى بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هى علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين ( ٢ ) وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ماتا اول المصنف كلام سيويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك ما لا نظير له ( ٣ ) وقال الربيعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لا نفتاحه كما في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الاوقنا بشرط سكون الحرف المنقول اليه ( وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله \* ٤ ادنو فانظور \* وقوله ٥ ينباع من زفرى غضوب جصرة \* وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلاختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف ( ٦ ) وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واماهى فاما لام او عين فعلى قوله لا يكون

واماهى فاما لام او عين آه ) هذا يناسب ما قبل من ان الاعراب

هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره يناسب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان الاسم في التركيب الاول لا يكون معربا

في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضممة  
وقال ابو على انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف  
اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترنا وان اراد ان الحركات  
مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصنف كلام سيبويه  
عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها  
في الساقين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل  
منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى  
ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه ( ويقال عليه  
اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما  
يصلح للاعراب من سنخها ٧ كما اقتصر في المثني والمجموع على ما يصلح للاعراب من  
سنخها اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثني والمجموع ( ثم نقول انما جعل  
اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة هلي ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثني  
والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابها بالاستيفاء المفرد للحركات  
والحروف وان كانت فروعاً للحركات في باب الاعراب لتقلها وخفة الحركات لانها اقوى  
من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الاول لان الحروف اقوى لان كل حرف منها كحركتين  
او اكثر فكرهوا ان يستبد المثني والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى  
فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات  
الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها  
فروعاً لها وفضلوها على المثني والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلاً في موضعه وكل  
واحد من المثني والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه ( وانما اختاروا  
هذه الاسماء بخلاف نحو غدلشابهتها للمثني باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب  
( لابن وخصوصاً ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوصاً هذه الاسماء  
من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثني لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم  
مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها  
كأنها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات  
المجتلبة للاعراب ( وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد  
الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حر فليس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فهمزة  
الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها  
ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختروها  
لتكون الواو التي فيها اصلاً للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوها منها نحو  
يد ودم اذ لامه ياء ( ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعراباً  
مثل الفتح والياء مثل الكسر ٤ لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف  
في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها

٧ ( قوله كما اقتصر في  
المثني والمجموع على ما يصلح  
للاعراب من سنخها ) قد  
تقدم ان المختار عند  
الشارح ان المثني ونظائره  
كثتان في الحقيقة صارتا من  
شدة الامتزاج في حكم  
كلمة واحدة فلا يكون  
الالف في المثني كلام الكلمة  
او عينها في كونها من سنخ  
الكلمة  
٤ لانفتاح نسخته



٨ قوله ( على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب ) اى حال الافراد عن الاضافة ٩ قوله ( وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان آه ) المذروان اطراف الاليتين ولا واحدهما لانه لو كان واحدا مذكرى على ما يزعم ابو عبيدة لقالوا مذريان في التثنية لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال ٢ قوله ( وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل ) قال في الصحاح الثناء ٢٩ بالمد والكسر عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنييه فهو ثناء لو افرد تقول عقلت

البعير بثنائين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفي حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثنا فتركت البياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده وقيل ثناء لقليل ثنا آن بالهمز ككسا آن وردا آن ٣ قوله ( وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان والذان ونحوهما ) قال في شرح المفصل اسماء الاشارة كلها مبنية عند المحققين لاحتمال وجهها الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثنى معرب متمسكا بالاختلاف كسائر المثنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتأويل بعد استشكله وقال ان ذان صيغة موضوعة للرفع وذن للنصب وحكم ان الحال في الذان والذين كذلك واختار ايضا في

لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتنبيه في الاربعة منها ٨ على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقين فطردا للباب ( ومعنى حوك ابوزوجك واخوه وابنه وبالجملة فالحم نسب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك ) والثاني من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخوه الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يحكى في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا دخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد ( واما قوله في كلت رجلها سلامي زائدة \* فالالف محذوفة للضرورة كما يحكى وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثنان لكن كلاليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصي بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك انسان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني ٩ وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذكرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنائه فكان عليه ان يذكره ٢ وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني كالم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثانيان طرفا الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه ٣ وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان والذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للثني غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان والذيان فتحوا ذان والذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردا ( وانما اعراب المثنى وجع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعراب المكسر وجع المؤنث السالم بالحركات وانما اعرابها هذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخففة لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما وانتوا وهما وهموا وكما وكوا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لامحالة على اعرابهما فجعل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة للرفع فيهما ولم يبق من حروف الين وهى التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الالياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر

شرح الكافية بناؤها فعلى هذا يجب على المص ههنا ان لا يذكرها لانه بصدد بيان الاعراب والاعراب فيها على ما اختاره نعم على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرها اذا لم تجعل مشاة في الحقيقة والمصنف انما ارتكب كونها صيغا موضوعة للثني ليتهيأ له الحكم بكونها غير معربة واذا جعلت معربة فالصواب ان تجعل مشاة حقيقة لكن قد خولف فيها نوع مخالفة ما القياس ما القياس مفرداتها

٢ قوله ( فارتفع التباس المجموع بالثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ) قد توهم بعضهم ان الفرق بكسر النون وقمها الدفع الالتباس بين الثنى و المجموع من المعتل اللام في حالتى النصب والجر وذلك لسقوط لام الفعل فلا يحصل الفرق بحركة ما قبل ياء الاعراب ففرق بحركة النون فيقال في الثنى اشقين بكسر النون وفي الجمع اشقين بفتحها وهكذا مصطفين ومصطفين وهو سهو لان لام الفعل لا يحذف في الثنى فيقال اشقيان و اشقين ويحذف في الجمع فلا اشتباه حتى يفرق بالنون

٣ قوله ( وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف ضعف بنفسه و اضعفه غيره و اما ضعفه فعناه نسبة الى الضعف

٤ قوله ( ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو ) لا الانقلاب

اولى بها فقلبت الف الثنى وواو الجمع في الجرياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجردون الرفع لكونهما علامتى الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في الثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب الثنى مع عدم استئصالها ( واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستئصاله قبل الياء الساكنة لوابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعى لو قلبت الياء لضمه ما قبلها وواو مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف ٢ فارتفع التباس المجموع بالثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في الثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق لفصل الاعتدال في الثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا ( وقال سيويوه حرف المد في الثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور ٣ وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول ( وقال ابو على لا اعراب مقدر عند سيويوه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لالفاظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول باى شئ نعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة الثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة الثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ٤ ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهى لفظية ( فان قيل كيف يكون معرب بلا حرف اعراب ( قلنا ذاك انما يلزم اذا اعراب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به ( وقال الاخفش والمازنى والمبرد انها دلائل الاعراب لاحروف الاعراب ( وقال الكوفيون هى الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ الثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتى الثنى والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه ( وقال الجرمي هى حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة ( وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في متلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيون في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك ( فان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي الثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها ( فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التى

هي من نسخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة امانون المثني والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين ه مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شيء (وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير) وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يازيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكين كالتنوين (وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح لانه حرف معروض للحذف لعدم لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفالخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما (وان كان الساكن حرفا خيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفالخفة نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضى ويرمى ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف (وقال سيديويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجاء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمه والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعدما كان عوضا منهما فثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهمي في نحو جاءني رجلان يافتي عوضا منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلان من التنوين فقط وفي رجلان وقف ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يازيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة (وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لافي المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة (وقال الفراء هو الفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوتها مع اللام بضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع (وقيل هو بدل من تنوين في المثني ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثني كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما

ه مع كونها علامة  
الكمال تكون على  
افادته هذا المعنى على  
خمس اقسام نسخة

قول خرطت الورق اذا  
حتته وهو ان يقبض عن  
عمله ثم يريدك عليه الى  
اسفله والقناد شجرله شوك  
مثال الابر (صحاح)

٦ فيها وان لم يتبع نسخه  
٢ (قوله ولم تبدل التاء  
من الباء الا في اثنين) اي  
من لفظها فان التاء فيها بدل  
من الباء في اثنين

٣ قوله (وعند الجرعي)  
قال ابو عمر و الجرعي  
١١١ ملحقة والالف لام  
الفعال فعنده وزنه فعمل  
و لو كان الامر كما زعم  
لقالوا في النسبة اليها  
تأتوى فلما قالوا كلوى  
واسقطوا التاء علم انهم  
اجروها مجرى التاء التي  
في اخت التي اذا نسبت  
اليها قلت اخوى

٤ (قوله قال في كلت رجلها  
سلامي زائدة آه) وقال في  
الصحاح هكذا في كلت  
رجلها سلامي واحدة  
كلتا مقرونة بزائدة اراد  
في احدى رجلها السلاميات  
عظام الاصابع قال ابو  
عبدة السلام في الاصل  
عظم يكون في فرسن البعير  
اخره ومن يحترث  
حرثي وحرثك يهزل

ودون تصحيح ذلك ٦ خرط القناد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد  
ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الاتونيا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير الانظي  
(واما كلا فاعرب اعراب المثني لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن  
الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثني المعنى وخص ذلك بحال  
اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاهما وكلاهما اذا كان مضافا الى  
المضمر فالأغلب كونه جاريا على المثني تأكيده لانه نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا  
وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون  
تأكيده وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الأغلب جاريا على المثني وهو  
موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثني ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمبتوعه في  
الاعراب ثم طرد ذلك ٦ فيما اذا لم يتبع المثني المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجآ  
كلاهما وكلاهما جآئي (واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثني اصلا اذ لا  
يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثني  
(وذكر صاحب المعنى ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكتا مضافين الى المضمر في  
الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته) والالف كلابدل من الواو عند سيديويه  
لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ٢ ولم تبدل التاء من الباء الا في اثنين وقال السيرافي هو  
بدلا من الباء لسماع الامالة فيه (واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة  
عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة) وكلتي فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كما  
في كلا وانما تجيء بالالف التأنيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التأنيث لان التاء لم تتمحض  
للتأنيث فلماذا جازتوسطها بل فيها رايحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كما خت  
وبنت وثنان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تغلب تاء بنت واخت في الوقف هاء (واجاز  
يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الامور) والالف ايضا لما كانت  
تغير للاعراب صارت كأنها ليست للتأنيث فجاء الجمع بينهما (٣) وعند الجرعي وزنه فعمل  
ولم يثبت مثله في كلامهم (وعند الكوفيين الالف في كلا وكتا للتثنية ولزم حذف  
نونهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فحذف بحذف احدى  
اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثني لافي الجمع قالوا ولم  
يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز  
للضرورة استعمال الواحد ٤ قال \* في كلت رجلها سلامي زائدة \* كلتا مقرونة  
بواحدة \* وقال \* كلت كفيه توالى دائما \* بحيوش من عقاب ونعم \* والجواب انهما  
لو كانا مثنيين لم يجوز رجوع ضمير المفرد اليهما قال \* كلانا اذا ما نال شيئا فاته ٥ \* وقال تعالى  
\* كلنا الجنين آنت اكلمها \* ولو جب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى  
المظهر كسائر التثاني (واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء  
ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان  
معنى المفرد مخالفا لمعنى المثني (واعلم ان كلا وكتا لا تضافان الا الى المعارف لان

وضعها للتأكيـد ولا يؤكد التأكيـد المعنوي الا المعارف كما يحى في بابـه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلالـه جـاين او معنى نحو كلالنا (ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلالـه زيدا وعمره) (والحاق التاء بكلام مضاف الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلالـه امرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى ﴿كلنا الجنين آتت اكلاها﴾ ثم قال ﴿وجرنا خلاهما نهرا﴾ (والقسم الثالث ما فيه الواو والياء ه قال انما افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم الحاق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت اول في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشرو ثلاث واربع احاد العشرون وثلاثون واربعون وان اوهـم ذلك اذ لو كان كذلك لقليل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلاثة وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ٦ واما عليون وقلون ونحوها فانها جمع عليـة وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ٧ (ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف اوياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثانيان ومذروان والذان وهذان بخلاف كلالـه فلا تحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو اوياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته ٨ واما ذوو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اى وجه كان لان واحده ذو قال ﴿ولكنى اريد به الذوينا﴾ قوله (التقدير فيما تعذر كمصى وغلـامى مطلقا واستثقل كقاض رفعـا وجرا ونحو مسلى رفعـا واللفظى فيما عداه) هذا بيان ان الاعراب المذكور في اى الاسماء العربية يكون مقدرا وفي اىها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لا مكان ضبطها فبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب (قوله فيما تعذر اى في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعنى الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل \* اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالة واما تعسره واستثقاله فالتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اى رفعـا ونصبا وجرا الاول باب عصى يعنى كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحول الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا اخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقاءه الف ٩ والثاني باب غلامى يعنى كل مفرد احترازا عن نحو غلامى ومسلى مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظى فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في قولك جاء غلام زيد مثلام يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اى كونه عمدة الكلام اذ هو مقتضى لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه الجى في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة

ه قوله قال انما افردت اولو وعشرون (قبل كان الواجب حينئذ على المص ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ٦ قوله (واما عليون وقلون فانها جمع عليـة) العلية بالكسر الغرفة وزنها فعليـة من المضاف هكذا قال بعضهم وقيل هى بالضم وزنها فعليـة ٧ قوله (ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال آه) هذا كلام لا يجديه نفعا في دفع قول المص لان اعتراضه على التحاة مبنى على تحديدهم المثنى والمجموع بما تقدم ذكره نعم ان اراد ان لنا ان نخترع لهما حدين آخرين لا نحتاج معهما الى استثناء تلك الامور فلا كلام فيه

٨ قوله (واما ذوو) فيلزم فيه حذف النون بسبب لزوم الاضافة

٩ قوله (والثاني باب غلامى) الاولى ان يقال يعنى كل ما عرب بالحركات لفظا من المفردات والمجموع المكسرة وجمع المؤنث السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فيخرج ايضا نحو عصا وسكاراى ويدخل فيه نحو عبادى ومسلماتى ايضا

٢ قوله ( لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون ٣٤ حركة ما قبل الياء كسرة ) يتجه على

الشارح ان يقال كان الاولى ان يحصل تلك الكسرة المجتنبه للياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره في علامة التثنية والجمع فيكون اعراب غلامى لفظيا في حالة الجر كما هو الاصل ٢ قوله والطرف محل التغيير فن ثمة لم يكسر الضم اى لم يقلب الضم كسرا ٣ قوله ( فتحوسيل كهيام ) الهيام بالضم اشد العطش وجنون العشق وداء يأخذ الابل قهيم في الارض لاترى ٤ قوله ( وان كان الاسم ) الى قوله الى مؤخر عن قوله وليست الياء الساكنة الى قوله كهيام ٤ قوله ( فقالوا في جمع الوى لى ) الاولى هو الرجل المجتنب المنفرد ولا يزال كذلك ٦ قوله ( واما لفظة فى فى الاحوال الثلاث فقد دخلت فى باب غلامى ) دخول فى فى باب غلامى ظاهر لاشبهة فيه واما فى فيجتمل ان يقال اعرابه بالواو تقديرا فى حال الرفع وبالياء لفظا فى حال النصب والجر على قياس مسلى وكأنه انما ادرجه فى باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وان كانت قليلة ( فى قسم )

ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب ( ثم نقول انهم ٢ لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما اردوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف حركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة ( وكذا فى نحو قاضى فى المفرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب ( واما المستقل اعرابه فشيئان يستقل فى احدهما رفعا وجرا وفى الاخر رفعا فالاول اسم المنقوص اى الذى حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستقل الحركتان عليهما نحو ظبى ودلو وكرسى ومغزو واما الفتحة فلخفتها لاستقلال على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضى ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود اول كونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على مايجئ والمقصود من القاب المغرب ( والثانى كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جائئى مسلى والاصل مسلوى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما فى الين واويلهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس فى ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثانى كما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما فى الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف ٢ والطرف محل التغيير فن ثمة لم يكسر الضم فى نحو سيل وميل اى لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة فى امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل فى جمع ابيض بيض وفى فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة فى المتحركة فكأنها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ٣ فتحوسيل كهيام ( ٤ وان كان الاسم الذى قلب واوه ياء للادغام فى الياء على اخف الاوزان اى ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله ٥ فقالوا فى جمع الوى لى قنبت ان الواو الذى هو علامة الرفع مقدر فى جائئى مسلى ( واما فى حالة الجر والنصب فالياء باقية لانها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جائئى صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلى فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بجزء المضاف ( ٦ واما لفظة فى فى الاحوال الثلاث فقد دخلت فى باب غلامى فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد فى المستقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جائئى زيد ومررت بزيد وان يعد

في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكى في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا بمقدر الاعراب وجوبا ٧ لاشتغال محله بحركة الحكاية \* واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف كما رأيت لانه عدده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه و غلامك و غلامى ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجيى في الظروف البنية فاذا عرفت المعرب الذى اعرابه مقدر امام مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظى فيما عداه \* قوله (غير المنصرف مافيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهى \* عدل وودف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب \* والنون زائدة من قبلها الف \* ووزن فعل وهذا القول تقريب \* مثل عمرو احر و طلحة وزينب و ابراهيم ومساجد ومعدى كرب وعمران واحد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين) قوله مافيه علتان \* اعلم اولا ان قول النحاة ان الشئ الفلانى علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه شئ اذا حصل ذلك الشئ ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم فى اصطلاح الاصوليين ما توجه العلة و اياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين فى غير المنصرف مقتضى علتين وتسميتهن ايضا لكل واحد من الفروع فى غير المنصرف سببا و علة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لاعلة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها واستعرف الشروط ان شاء الله تعالى (و يدخل فى الحد الذى ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب ٨ وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كسمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت علتين فى جميع ذلك (ففى قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السببين المعبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو فى حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او للتناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعنى اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقدير افانه لا يتخلف عن علة الاعراب ٩ وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعنى قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة (٢ وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مافيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التى هى التنوين اى علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد ضرورة الاسم غير منصرف (وقوا هذا القول ٣ بانه لما لم يكن مع

٨ قوله ( وكذا المجموع بالالف والتاء علما ) للمصنف ان يمنع وجود السببين المعبرين فى سمات علما كما عرف من كلام العلامة وان يجعل التنوين للمقابلة لا للتمكن وان يحذف كما مر

٩ قوله (وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعنى قولهم هو ما لا يدخله الكسر) سبب عدول المص عن هذا الحد ما سبق فى حداد المعرب ٢ قوله وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة آه) قديقال دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احدىهما فلا يكون فى الاسم مع اللام او الاضافة سببان معتبران كما فى هذا اذا اعتبر مقاومة مسكون الوسطا لحد السببين فيمكن ان يدعى صرف الاسم مع اللام او الاضافة على مذهبه ايضا لان المراد مما ذكره فى الحد سببان معتبران لثلايتنقض بنحو هند اذا صرف ولا يمكن اجراء ذلك فى الضرورة او التناسب

٣ قوله (بانه لما لم يكن مع اللام او الاضافة تنوين حتى يحذف) اى حتى يحذف لاجل السببين فيصير ممنوعا من الصرف يحذفه ٥

اللام والاضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا باصالة ٤ فعلى قول هؤلاء نحو الاحر واحركم منصرف لان التنوين لم توجد فتحذف كما في احران واجمعون (وهو قال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين مع المنع الصرف ونحو الاحر واحركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعه مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (وانما تبعة الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الالمشابهة للفعل \* لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني (وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثني وجمع المذكر السالم مع اجتماع السبين نحو احران ومسلمون علين للثؤنت لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر (وايضافان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بلى ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد اى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفها للعلمين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر (ثم نقول اصل الاسم الاعراب كاذ كرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهى على ثلاثة اضرب (احدها وهو اقواها ان يصير معنى الفعل سواء كافي اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله (وثانيها وهو واسطها ان يوافق من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شىء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التى فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الاقوى المشابهة للافعال اى الذى معنى الفعل سواء كاسم الفاعل (وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلا تحتاج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجىء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بهما عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو مخلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم (وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كالجحى فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت

ه لاجل السبين والاسقط ههنا وكان الاسم ممنوع الصرف من هذه الجهة ٤ قوله (فعلى قول هؤلاء نحو الاحر واحركم منصرف) وانما مثل بالاحر واحركم لان دخول اللام والاضافة لا ينافى وجود شىء من سببيه بخلاف ما فيه عليه مؤثرة نحو احركم وعثمان اذ اعلية مع الاضافة واللام فيكون هذا عند المص ايضا منصرفا ولذلك قال او لا يكون مادخله اللام والاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف ٥ قوله (وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين آه) كان القياس على قولهم ان يحذف الكسر لا مكانه مع تحقق مقتضيه اعني وجود السبين الا ان دخول اللام والاضافة اوجب فيهما ضعفا



٢ قوله ( فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل ) اي وهو كونه فرعا من وجهين ٣ في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل ٣٧ وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى

الفعل نسخته

٤ قوله ( اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا ) الاظهر ان يقال معناه يمنع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زائدة ( قوله وهو كل الف زائدة ) اي للتأنيث ٦ قوله ( كما في ارطى وذفرى آه ) قال الجوهري الارطى شجر من اشجار الرمل يدبغ به والفه للخلق للتأنيث لان الواحدة ارطاة والذفرى من القفاء هو الموضوع الذى يعرق من البعير خلف الاذن يقال هذه ذفرى اسيلة لاينون لان النها للتأنيث وبعضهم ينونه في النكرة ويجعل الفه للالحاق بدرهم وهجرع والجنطى القصير البطين يهمز ولا يهمز والنون والالف للالحاق بسفر جل يقال رجل جنطى بالتنوين وحنطاة والقعبرى العظيم الشديد الالف ليست للتأنيث لانك تقول قبعرة فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر هذا وما شبهه لا ينصرف في المعرفة

مقام اثنين ( فان قلت اذا شبه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شبهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس ) ٢ فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير ٣ اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معا وعمل البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا عمل عمل الفعل ( واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصلات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجئ في باب المبنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل ( واذا شبه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذى هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شبه الاسم كالمضارع اعراب كما يجئ في باب فظهر ان الاسم قديشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قديشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط ( قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره ٤ اي تكون علل منع المنصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة وقد اُلحق باسباب المذكورة ما شبه الف التأنيث المقصورة ٥ وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلى سواء كانت للالحاق ٦ كما في ارطى وذفرى وحنطى ولا كقبعرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التأنيث فاذا عد الالف والنون سببا لم مشابهة الف التأنيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولاً لم مشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء ٧ واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالالف التأنيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التأنيث الممدودة لاجتماع شيئين ( احدهما ضعف ما يشبهه الف الالحاق الممدودة اي الهزمة في نحو جراء في باب التأنيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهزمة في الاصل الفا ) والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لم مشابهة الف التأنيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصيل والالف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصيل لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المقلة عن علامة التأنيث اي الف التأنيث الممدودة ( واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التذكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والجمعة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام

وينصرف في النكرة قال وانما زيدت الالف في قبعرى ليلحق بنات الخمسة بنات الستة وقد خطى في هذا الحكم ٧ قوله ( واما الف تأنيث الالحاق الممدودة ) كعلباء ملحق بسرداح

مو صو فان معنى فذلك لم يعتبر بخلاف الجمعية والتأنيث فانهما لا ينافيان بل الفعل لما كان للحقيقة لم يحتاج اليهما

٩ (قوله وغير ذلك بما لا يحصى) ككونه مثنى وكونه مشتقا وكونه مقلوبا وكونه محذوفا منه شيء (قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب) قيل انما ذكر الجواز مع ان الضرورة موجبة للصرف لانه عطف عليه التناسب وهو غير موجب اولانه اراد بالضرورة ما يتاوله انكسار الوزن وانزخافه وذلك مجوز وليس بموجب (قوله فهو كقولهم هنا الشيء ومرأى) قال في الصحاح هنؤ الطعام وهنؤ بالضم والكسر وهنأى الطعام وكذلك مرؤ الطعام ومرئ بالضم والكسر مثل ققه وفقه قال الاخفش يقال مرأى الطعام وبعضهم يقول امرأى الطعام وقال الفراء يقال هنأى ومرأى اذا اتبعوها هنأى قالوها بغير الف واذا افردوها قالوا امرأى

ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعوا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع التي التأنيث كما يجئ بعد او فرع ما زيد عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فرع اخر لم يعتبروها ٨ ككون الاسم مصغرا او منسوباً وشاذاً ٩ وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصوصة (قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره قح فالفتح الذي في باجدهم عمل الجار وهو يعمل الجر لا محالة (وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اى الفعل ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقا اى التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعرى من الجر (قوله ٢ ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسل واغلا وقوارير) قال الاخفش ان صرف مالا ينصرف مطلقا اى في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف مالا ينصرف فتمرن على ذلك الستهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حل قوله تعالى ﴿سلاسل واغلا وقوارير﴾ وقال هو والكسائي ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم الا فعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو جاءني اجد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف مافيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيين صرف افعل من في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ماهو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وماهو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما نين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله ﴿فاكان حصن ولا حابس﴾ يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباقر استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الانادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخى والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يحز ردها وان ثبت هناك رواية اخرى (قوله سلاسل صرف ليناسب المنصرف الذي يليه اى اغلا ٣ فهو كقولهم هنا الشيء ومرأى والاصل امرأى (قوله قوارير ايعنى اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حيثئذ كما تحتل ان تكون بدلا من التنوين يحتمل ان تكون للاطلاق كما في قوله تعالى ﴿الظنونا والسيلا والرسولا﴾ فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف ليناسب او اخرى الاى في هذه

٣ ( قوله و فرس مأمورة اى مؤمرة ) قال ابو عبدة أمرته بالمدوامرته لغتان بمعنى كثرته ومنه الحديث وامر هو اى كثر  
قال يعقوب ولم يقله احد غيره وقال ابو الحسن امر ماله بالكسراى كسروا أمر الله ماله بالمدقال وانما قيل مأمورة للآزدواج والاصل  
مؤمرة على وزن مفعلة والسكة الطريقة المصطفة من الخل قال الاصمعى هي ههنا الحديدية التى تحرث بها ومعنى مأبورة  
مصلحة وقيل ملقحة ٤ ( قوله و حار حزاب ) الحزابى بالخاء المهملة والزاء المعجمة رجل حزاب وحزابة ايضا اذا كان غليظا  
ما ثلا الى القصر ٥ ( قوله و اما هو وزن ) هي ٣٩ قبيلة من قيس قوله ( و شراحيل ) علم رجل وكذا

براقش اسم كلبة ومعافرا سمحى من اليمن قال الجوهري شراحيل اسم رجل لا ينصرف فى معرفة ولا فى نكرة عند سيبويه لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش فى النكرة فان صغرت انصرف عندهما لانه عربى وفارق السراويل لانها اعجمية ٦ ( قوله نحو جالى و كالى فى المنسوب ) لا يعلم من هذين المثالين كون باء النسب غير معتد بها فى منع الصرف الا اذا جعل مجرد هذا الوزن سببا مستقلا فى المنع هذا ان قصد الاستدلال وان قصد مجرد التمثيل فلا كلام فيه ٧ ( قوله وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب ) قال الجوهري تهامة بلد والنسبة اليها تهامى وتهام واذا قحت التاء لم تشدد كفى يمان وشأم الا ان الالف فى تهام من لفظها

السورة لان واخر الاى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام ( خير المال سكة مأبورة ٣ و فرس مأمورة ) اى مؤمرة يعنى كثيرة النتاج وقال تعالى ( والفجر ثم قال بسر ويمال سجا لموافقة قلى \* ) قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التأنيث ) اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سبيين وقوته لكونه لانظيره فى الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباعى الذى التى رباعيته ورجل شراح اى طويل ٤ و حار حزاب اى غليظ قصير فشواذ واما نحو الترامى والتغازى فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكانه كسر لاجل الباء ٥ واما نحو هو وزن و شراحيل علمين فنقول عن الجمع وسيجئ حكمه واما يمان وشأم فالالف فيهما عوض من احدى يائى النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب والالف الذى هو بدل من الاخرى و باء النسب عارضة لا يعتد بها فى الوزن ٦ نحو جالى وكالى فى المنسوب الى جال وكال ٧ وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال \* ارقنى الليلة برق بالتهم \* يالك برقمان يشفه لايلى \* قال سيبويه منهم من يقول يمانى وشأسمى بتشديد الباء وهو قليل ويحى وجهه فى التصريف انشاء الله تعالى \* وانما تعد بياء النسب عارضة ٨ فى قارى وكراسى ٩ وعوارى وبخاتى ودباسى ونحوها لانها ثبتت فى آحادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياآت فى الاحاد وليس ذلك اى اعتداد الباء فى المفرد وصوغ الجمع عليه مطردا الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى عجمى وان كان ياؤه للوحدة كما فى بنجى وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية ( وفيه نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربعة والخمس الى الخمس ولا معنى للنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب فى الرباعى انسب فيكون منسوب الى الرباعية وهى السن ( ويجوز ان يقال فى الثمانى انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد لان الثمانى لا يستعمل الا فى المعداد والثمانية فى الاصل العدد لا المعداد كما تقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست ضعف ثلاث وقد يجئ تحقيقه فى باب العدد فالالف فيهما اذن غير الالف المنسوب اليه تقدير الكونه بدل من احدى يائى النسب وكذلك الباء غير الباء كما قيل فى هجان وفلك وقد جاء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذ قال الشاعر \* يحذ

وفيها بدل عن احدى يائى النسبة وقد يستعمل التهمة فى موضع تهامة ٨ ( قوله فى قارى ) القمري منسوب الى طير قر والابن قريه والجمع قارى غير مصروف والدبى طير منسوب الى طير دبس والادبس من الطير والخليل مالونه بين السواد والحجرة ٩ ( قوله وعوارى ) العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب

٢ ( قوله برمة اعشار ) اى انكسرت قطعاً قوله ( وثوب اسمال ) السمل الخلق من الثياب يقال ثوب اسمال كما قالوا رخ اقصاد تقصدت الرماح تكسرت ٣ ( قوله ونظفة امشاج ) نظفة امشاج هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة ٤ ( قوله ولا باجر وآنك ) الاجر قد يشد رآؤه قال فى الصحاح الآنك الاسرب وافعل من صبغ الجمع ولم يحنى عليه الواحد الا آنك واشد قال المص وايضا يحتمل ان يكون آنك فاعلا ٥ ( قوله ولا بايلم لانها لغة ردية ) الايلم خصوص المقل وفيه ثلاث لغات ايلم وايلم وايلم والواحدة بالهاء والمقل ثمر الدوم وقد فسر ٤٠ الدوم بشجر المقل ٦ ( قوله بلغتها ) تمامه

وشطت الباطل عندى حدى  
٧ ( قوله صواحبات يوسف ) وكذا قوله قد جرت الطير ايامنينا جمع ايامن جمع ايمن قوله ( وقوله ) جذب اى العجاج قوله ( جذب الصرارين ) فى الصحاح الصارى الملاح والجمع صراء مثل قارى وقراء وكافر وكفار وقال فى باب الراء الصرارى الملاح والجمع الصرارىون واستشهد بقول العجاج جذب الصرارين بالكرور وقال وقد يقال للملاح ايضا الصارى كالفاضى والكرور جمع كرو وهو جبل الشراع ٨ ( قوله كعنصوة وقحدوة ) يقال فى رأسه عناص اذا بقى فى رأسه شعر متفرق فى نواحيه الواحدة عنصوة فهى فعلوة وبعضهم يقول عنصوة يلحقها بعرقوة والقحدوة خلف الرأس ٩ ( قوله فقولنا بغير القلب

وثمانى مولعا بلقاحها \* وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا ( اما سراويل فاعجى فى الاشهر وقد قدينا الآحاد بالربة او عربى مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يحنى واما نحوا كلب واجال فانهما وان لم يأت لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه فت فى عضد جمعيتها مع انه نسب الى سيويه ان افعل لا مفرد وكذا قال تعالى ﴿ بما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام وراز وصف المفرد به نحو ٢ برمة اعشار ووثوب اسمال ٣ ونظفة امشاج ( ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتذار بحجى افعال فى الواحد نحو ادرج فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كداين ٤ ولا باجر وآنك لانهما اعجيان ٥ ولا بايلم لانها لغة ردية شاذة والفصح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او هو جمع لا بواحدله بدليل قوله \* ٦ بلغتها واجتمعت اشدى \* فانت الفعل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام وانايم واما قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ انكن ٧ صواحبات يوسف ﴾ وقوله \* جذب الصرارين بالكرور \* جمع صراء جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له فى الاحاد له نظير اشبه الاعجى الذى لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لاسبب كالسبيين \* وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظر فى الآحاد وعدم النظر فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتى فى سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة \* وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقة كاكلب او كونه على وزن جمع الجمع كساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جوع التكسير واما اقيام النى التأنيث اعنى الممدودة والمقصورة مقام سبيين فلزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التأنيث فان بناءها على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها ٨ كعنصوة وقحدوة وجحارة وخراية وغيرها كما يحنى فى باب التأنيث \* قوله ( فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كهمرو باب قطام فى تميم ) العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب للتخفيف ولا للاحاق ولا لمعنى ٩ فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس فى يأس وقولنا

ليخرج نحو ايس ( يمكن ان يلتزم كون آيس على وزن يابس نظرا الى عدد الحروف وخصوصية ( ولا ) الحركات والسكنات ولا يلاحظ فى ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالفاء والعين واللام فانه امر اعتبارى فلا خروج عن الصيغة الاصلية فلا حاجة الى الاحتراز واما نحو مقام ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الى اخراج كفى قولك خرج زيد الى بلد كذا ونحو فخذو عنق لم يخرج عن صيغته الاصلية خروجاً تاماً بل يستعمل على تلك ٥

ولا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للحاق ليخرج نحو  
كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال (٢ قوله خروجه اى خروج الاسم  
ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو انصرف يقال اسم معدول اى مصروف  
عن بنيته والعدول الانصراف والخروج (قوله عن صيغته الاصلية ليخرج عنه اخر  
ان قلنا انه معدول عن الآخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند  
تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم  
تصغ عليها الا ان نقول كائنها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها (قوله تحقيقا  
نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج محقق كرجل سوء بمعنى  
رجل سيئ او خروج تقدير اى خروج مقدر وبمعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل  
يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق  
الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم  
غير منصرف وتعدر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط  
بعدوله عن عامر بل كان كادد (واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان  
عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد فادتهما تقسيم امرضى  
اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام  
العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءنى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق  
بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحقا لا لفرد المتنازع فيه  
بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر  
بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقليل انه اصله وقد جاء فعال ومفعول في باب العدد من واحد الى اربعة  
اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت \* ولم يستر يشوك حتى رميت \* فوق الرجال  
خصالا عشارا \* والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خاس وخمس  
وسداس ومسدس والسماع مفعول بلى يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة  
مع يأتى النسب نحو الخاسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعند سيبويه ان منع  
الصرف في هذا للعدل والوصف (فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه  
في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع (قلت هذا التراكيب المعدول  
لم يوضع الاوصفا ولم يستعمل الامع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع  
المعدول عنه والفراء يحيز صرف هذا المعدول اذا لم يحز على الموصوف وليس بوجه  
اذا الموضوع على الوصفية كاجر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن  
السراج وانما لم ينصرف لكون مشى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه  
عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل  
ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير  
لفظ اثنين الى مشى (وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل ٣ والتعريف كما  
في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على

لم يخرج عن صيغة له اصلية  
بل هو اسم له صيغة مأخوذ  
من اسم آخر له صيغة اخرى  
وكذا الحال في نحو رجيل  
ورجال اذا لم يكن حق  
رجال ان يكون على صيغة  
رجل بل لفظ مأخوذ من  
لفظ رجل فهناك اخذ صيغة  
من صيغة اخرى لا خروج  
اسم من صيغة الى اخرى  
فالحد محمول على ظاهره  
مستغن عما زاده من القيود  
وذكر بعضهم ناقلا عن المص  
انه لا بد من اعتبار الخروج  
عن المعنى الاصلى ايضا  
والاورد ما لا يحصى كثرة  
من المعدولات من حيث  
اللفظ كالجموع الواردة على  
خلاف القياس نحو امكن  
وكالمصغرات والمنسوبات  
التي وردت على خلاف  
صيغها القياسية فتأمل في  
جريان هذا القيد في جميع  
المعدولات

٢ قوله (خروجه اى  
خروج الاسم ولو قال  
اخراج له لكان اوفق)  
انما اختار تفسيره بالخروج  
ليظهر كونه صفة للاسم  
فيكون فرعية حاصلة  
فيه كما يقتضيه جعله سببا  
لمنع الصرف فيه واما  
الاخراج فيدل على صفة  
الاسم ضمنا

٤ نظر قال في الكشف وهي تكرات يعرفن بلام التعريف تقول ٤٢ فلان ينكح المثنى والثلاث والرابع ٤ قوله

( فمضى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد آه ) هذا معنى ما يقال من ان آخر كان في الاصل موضوعا للاختلاف في الصفة فنقل الى الاختلاف في الذات

٥ قوله ( فمضى رجل آخر رجل غير زيد ) فاذا قيل جاء في زيد و آخر يفهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاء في زيد وغيره

٦ وقوله ( في الجماعات المتأخرة ) الظاهر اعتبار التأخر لا الزيادة فيه

٧ قوله ( الاعلاة آه ) الغرض من الاستشهاد ان المضاف اليه محذوف من علالة وهو ساجم تقديره الاعلاة ساجم او بداهة ساجم لدلالة الثاني عليه

٨ قوله ( ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واو آخر آه ) لكن لا يكون على هذا القول لفظ آخر للمفرد المذكور معدولا لان مجرد حذف من لا يوجب عدلا وعلى القول يكون هو مع جميع تصاريفه معدولا لكنه لا يؤثر العدل فيه لاستغنائاه عنه بوزن الفعل والوصفية الاصلية ولا في غيره الا في آخر كما قرر في الشرح

ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف جرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاء في القوم مثنى ( واما آخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث اخر وهو افعال التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر اخران آخرون واو اخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلي والفضليان والفضليات والفضل ٤ فمضى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ٥ فمضى رجل آخر رجل غير زيد ( ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاء في زيد ورجل آخر ولا امرأة اخرى ) وتستعمل اخريات في المعنى الاول ولا تستعمل الامع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاء في فلان في اخريات الناس اي ٦ في الجماعات المتأخرة وكذا الاو اخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعال التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبى بالجرى عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال آخرون وامرأة اخرى وممرأتان اخريان ونسوة آخر ( قيل الدليل على عدل اخرانه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر لزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعال لان افعال التفضيل مادام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقتها لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الامع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا آتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله \* ٧ الاعلاة او بداهة ساجم \* اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ( ولما منع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معارف بتقدير الاضافة مع عربها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ( ومنع ابو على من كون آخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذى اللام وكان لا يقع صفة للتكرات كما في قوله تعالى \* من ايام آخر \* ) واجيب بانه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيلا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذى اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما ( وذهب ابن جني الى ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ( ٨ ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واو اخر واخرى واخرى اخريات معدولات ايضا عن اخر من الا ان اخرى واو اخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو اخران واجمعون كما مر واما اخريات فاستعملها باللام

قوله ( فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المص اعني خروجه عن صيغته الاصلية آه ) انما احتاج الى هذا التفسير ليصور العدل عن المضاف فان حذف المضاف اليه لا يخرج المضاف عن صيغته بخلاف حذف اللام فانها الشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تمة صيغته بخلاف المضاف اليه وبخلاف لفظة ٤٣ من المحذوفة عن آخر على قول ٣ قوله ( وضع

تأكيدا للمعارف ) ربما يدعى كون الفاظ التوكيد اعلما جنسية لمعانيها ففيها عليية بخلاف نحو صباح اذ فيه شبه العلية ٤ قوله ( ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعمّة وضحوة ) وقد صرح فيما بعد بان صباحا ومساء وضحى اذا اريد بها معينات كانت معربة منصرفة قال واما سحر اذا اريد به سحر بعينه فامرّه مشكل سواء قلنا انه مبني على الفتح او معرب غير منصرف وذلك لخالفته لآخواته المذكورة هذا ما ذكره هناك ولا نزاع فيه الا بان الجوهرى حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنونه كسحر وفيهم منه انه معرب غير منصرف واما ما ذكره ههنا من نحو عمّة وضحوة ففيه بحث لان الظاهر انهما في حكم غدوة وبكرة وفينة اذا اريد بها معينات وهى غير منصرفة وصرح به المص فى الايضاح وقد عدها العلامة فى الاعلام الاجناس

والاضافة كما هو الاصل ولولم يكن ايضا لم بين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا ( وفى ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنى والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكور بعد فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعال التفضيل على التعيين بل نقول هى معدولة عما كان حقها ولازمها فى الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا ( وانما عدل عنه لتعريفه عن معنى افعال التفضيل الذى هو المستلزم لاحدها كما يحكى فى باب افعال التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كاذ كرنا ٢ فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كاذ كرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعشبة ومساء وبكرا معينات لان الاصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين بما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة ) ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذى كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلية فيها كما اعتبرت فى سحر على ما يحكى ( واما جمع ومثله اخواته من كنع وبضع وبتع فالأكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعال كحمراء وجر قال ابو على ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعال المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لاجمع وقوله \* حلائل اسودين واحرينا \* شاذ كما يحكى فى باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكور والمؤنث لجاز جاء فى الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لصفة وقياس جمع فعلاء اسما فعلى فى التكسير وفعلاوات فى التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يحكى فى باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفى جمع فعلى الخليل انه تعريف اضافى وكذا فى اجمع لان الاصل فى جاء فى القوم اجمعون اجمعهم اى جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف ( وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يحكى واما مع حذفه فما المانع من اعتباره ( وقال بعضهم فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى ٣ وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون الا معرفة الاما جاوز الكوفيون من نحو قوله \* قدصرت البكرة يوما اجمعا \* مما كان المؤكد فيه محدودا ففيهما على هذا القول شبه العلية ٤ ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعمّة وضحوة اذا كانت

ووافقه الشارح فيما بعد حيث عدها من الاعلام الجنسية ولا شك ان العلية الجنسية مؤثرة فى منع الصرف مع التأنيث كاسامة وصرح الجوهرى ايضا بان بكرة وغدوة اذا اريد بهما بكرة وغدوة بعينهما لا ينصرفان والنقص عن ذلك بان تقدير العلية لاجل منع الصرف وذلك مخصوص بغدوة هـ



ه وبكرة وفينة واما عشيبة وعثة اذا اردت لهما عشيبة ليلتك وعثمتها فصرفتان اتفاقا كما صرح به المص في الايضاح في  
مباحث العدل بل صرح في مباحث الاعلام بان سحر اذا اريد به **٤٤** سحر بعينه غير منصرف للعدل

والعلمية او مبنى وصرح في  
مباحث العدل بان سحرا  
منونا يطلق على سحر بعينه  
فتأمل  
ه قوله ( قال اتاني وعيد  
الحوص من آل جعفر فيا  
عبد عمرو لو نهيت الا  
حاوصا ) الحوص ضيق  
في مؤخر العين والمرأة  
حوصاء وعنى بالاحاوص  
اولاد الاحوص بن جعفر  
بن كلاب وارايد بعد عمرو  
عبد عمرو بن شريح ابن الا  
حوص هجا الاعشى علقمة  
ابن علاثة بن عوف بن  
الاحوص فاوعد بالقتل  
٦ قوله ( فاجمع واخر  
فيهما العدل والوصف  
والوزن واخر وجمع آه )  
فقد اجتمع العدل والوزن  
فلا يكونان متضادين  
٧ قوله ( وكان على المص  
ان يذكر سحر معينا ) وقيل  
مبنى لتضمنه معنى اللام  
كلم  
٨ قوله ( ويدكر امس رفعا  
على لغة ) انما قال رفعا لما  
سيدخله ان مذهبه ان يعربوه  
في حال الرفع غير مصروف  
وان ينووه على الكسر في  
حالتى النصب والجر قال  
سيدويه وبعض بنى تميم

معينات فانها اذن معارف بلاعلامه مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصق  
ففيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه  
بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف ( وقال المصنف فيه وفي اجمع  
مع العدل الوصف الاصلى وان صار بالغلبة في باب التأكيد فهمما عنده كاسود وارقم  
ونحوهما وهذا قريب ( لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اى الصفات هو امن  
باب اجر جراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب اجر لجمعه على  
اجعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغبة افاعل كاساود  
واداهم ه قال \* اتاني وعيد الحوص من آل جعفر \* فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا  
فافعلون لا يجوز فيه لاقبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعال فعلاء لا يجئ في الاغلب الا في الالوان  
والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعال التفضيل بشهادة اجعون وجمع فكأن معنى قولنا  
قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قرأتى من كل شئ فهو تفضيل لقولهم جميع نحو  
احدوا شهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمضى عنه معنى التفضيل فعدل في  
اللفظ عن لوازم افعال التفضيل الثلاثة اعنى اللام والاضافة ومن كذا ذكرنا في آخر ٦ فاجمع  
واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ( ويرد على جعل  
اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخري ( والجواب عنه انه لما انمضى عنه  
معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ( ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه  
افعل صار كاجر الذى هو على افعال وهو صفة فجاز جمعاء كجمراء واذا جاز لك ان تقول  
حسناء وخشناء وعليا مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا  
انضم الى الصفة وزن افعال هذا ٧ وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق  
اذ هو غير منصرف في القول المشهور ٨ ويدكر ايضا امس رفعا على لغة بنى تميم كما يجئ في  
الظروف المبينة لقيام الدليل على عدلها وهو ان كل لفظ جنس اطلاق وارايد به فرد من افراد  
معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصق اولانحو قوله تعالى  
﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ اخذ من استقرار كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما  
عليتهما ففقدرة كما يجئ في الظروف المبينة ( قوله او تقدير اقدمضى التقدير \* اعلم ان ما هو  
على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد  
كصرد وهدي وجمع كغرف وجرف فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان السمي مذكرا  
واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام ( احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء ٩ كحطم وخنع  
في مبالغة حاطم وخانع فهو كضروب في مبالغة ضارب ( وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء  
نحو يافسق ٢ وبالكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يافساق وبالكع كما يجئ في  
باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وخنع

يفتحون امس بعد مذ قال السيراني لانهم تركو صرفه وسيأتى ٩ قوله ( كحطم وخنع ) الحطم الكسر رجل حطم ( قالوا )  
وحطمة ايضا اذا كان قليل الرحمة للباشية وخنع في الارض اى ذهب ودليل خنع اى ماهر بالدلالة ٢ قوله ( وبالكع ) لكع عليه ع



قالو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساو قاما هما لمبا لفته في شيوع الاستعمال كما ساق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص باب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاشياء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجيئ لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال (ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها ففعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساف اعلاما وهذا الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط الفتاد كما يجيئ في اسماء الافعال (وثالث الاقسام جمع فعلى افعال التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجع واتباعه كما ذكرنا هما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف ٣ كقثم وجيى لانه ثبت قائم وجاح ٤ وعدم قثم وجيى قبل العلمية ٥ فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا ٦ وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول وانما جلناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه على ما تقدم لثلاث تخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل بكونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلمنا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للشكوك فيه بالاغلب ٧ اما ادد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختلف احد الشرطين وذلك بان لا يجيئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لوجاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمرو زفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد ٨ قال الاعشى \* يا بئى الظلامه منه ٩ النوفل الزفر \* لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختلف الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ايضا لو اتفق مجيئه ( فان قيل هلا حكم في المرتجلة التي هي ٢ نحو موهب ومكوزة ومحجب وحيوة انها معدولة عن موهب ومكازة ومحجب وحية (قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذا لعدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محجب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح ٣ فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل ( وانما خولف جلا على الاكثر وذلك لان مثل الفاء الواوى اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبنى على المضارع (وقد

٥ الوسخ لكعاى لصق به رجل لكع اى لثيم وامرأة لكاع وقد لكع لكاعة فهو لكع وامرأة لكعاء فلا يصرف لكع في المعرفة لانه معدول من الكع ولكاع من لكعاء ٣ قوله (كقثم وجيى) قثم له من المال اذا اعطاه دفعة جيدة ٤ قوله (وعدم قثم) وقثم اسم رجل معدول عن قائم وهو المعطى يقال اجتحمه وهو قلب اجتاحه وجيى اسم رجل قال الاخفش لا ينصرف لانه مثل عمر ٥ قوله (فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا) هذا مخالف لما قد قيل من ان عمر معدول عن عامر علما ٦ قوله ( وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي) اى اسم الجنس الصفة ٧ قوله (اما ادد) اددت النانة تؤد ادد اى رجعت الختين في اجوافها والاذا الداهية والامر القطيع وكذلك الآد على مثال فاعل وادد ابو قبيلة يصرفه العرب وجعلوه كقنب ولم يجعلوه كعمر ٩ قوله (قال الاعشى الباهلى يا بئى الظلامه منه النوفل الزفر) اوله اخور غائب يعطيها ويسألها ٩ قوله (النوفل) النوفل الكثير العطاء اى يا بئى الظلامه لانه النوفل ٣ قوله (فالعَدول ٤

الزفر والزفير ادخال النفس زفر يزفر فهو زافر ٢ قوله (نحو موهب) هو اسم رجل ٣ قوله (فالعَدول ٤

الى الكسر في نحو موضع وموجل) اى معتل الفاء الواوى من باب يفعل بالكسر اكثر منه من باب يفعل بالفتح ٧ (قوله  
وامامورق) قال الجوهري مورق شاذ كوحده ٨ (قوله لكن ٤٦) اكثر من مفعل كايحيى في التصريف )

حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل (٧) وامامورق في اسم رجل فانما صرف اما  
بناء على انه فوعل او على انه مفعول ٨ لكن كونه اكثر من مفعل كايحيى في التصريف او همهم انه  
غير معدول عن مفعول بالكسر وكذلك موكل علما (واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر  
في الوزن) ولو سلمنا زومه قلنا انه منقول عن جمع شمس والالزم جواز صرفه وترك صرفه  
كافي هند لان امر العدل ظاهر وليس كالجمحة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن  
الاولى ٩ واماحيوة فان الصيغة لم تغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة  
جميعا فعلة قلنا ان تركب كونها معدولة (قوله وقطام في تميم اى في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز  
ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في العربات غير المنصرفة ويعنى باب قطام  
ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كايحيى اسم فعل  
كزال وبنائوه ظاهر وعلم للمصادر على رأى النحاة كفجار الفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى  
فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمسايتها باب زال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن  
لثلاثي دنحو سحاب وجهام وكلام وكهام فانها معربة فقالوا كما ان زال معدول عن اتزل ففساق  
وجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة (والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين  
بنائوه كله قبل لمسايتها ايضا لزال وزنا وعدلا مقدر او بنو تميم افترقا فرقتين اكثرهم على ان ذات  
الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كضار وانما قدر والعدل فيها تحصيل  
للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء صحيح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء  
كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير  
العدل كما احتج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب  
حضار الذى وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذى هو سبب الامالة فقدروه فيه  
ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان  
اولا وسجى الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال \* قوله (الوصف شرطه  
ان يكون في الاصل فلا تنضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم  
للحمة وادهم للقيد وضعف منع افعى للحمة واجدل للصقر واخيل للطائر ) الوصف ٣  
تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تنضر  
الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم \* وانا الى الآن لم يقم لى دليل قاطع على ان الوصف  
العارض غيره معتد به في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز  
ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها  
لقولهم اربعة لاعدل شرط الوصف وليس قولهم ٤ ان التاء في اربعة ليست بطارية  
على اربع لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل  
ويعمله فان يعمله للمؤنث فالتاء طارية بشىء وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد

اى مفعول بالفتح اكثر في  
الكلام من مفعول بالكسر  
٩ قوله (واماحيوة) الاصل  
حياة فقلبت الياء التي هي  
لام الفعل واوفزال الادغام  
لكن لم تغير الصيغة  
٣ قوله تقدير الكلام شرطه  
ان يكون في الاصل آه) اشار  
بهذا التقدير الى ان عطف  
امتنع على صرف يقتضى  
تفرعه على ما تفرع هو عليه  
وليس بصحيح ولعل الوجه  
في العطف الصورى ان يجعل  
مجموع المعطوف والمعطوف  
عليه متفرعا على مجموع ما تقدم  
ويحال رد كل فرع الى اصله  
على ذهن المتعلم لظهور ان  
الفرع الاول انما هو للشرط  
المذكور بلا واسطة وان  
الثاني متعلق بالواسطة المترتبة  
على ذلك الشرط اعنى عدم  
مضرة الغلبة واما قوله  
وضعف فهو عطف على  
صرف بلا اشكال كما سيذكره  
٤ قوله ان التاء في اربعة  
ليست بطارية على اربع  
آه) وليس ايضا بشىء  
ما قبل من ان المانع قبول التاء  
للتأنيث والتاء في اربعة  
ليست للتأنيث بل للتذكير

وذلك لان التاء في اربعة للتأنيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التأنيث في الجمع المذكور  
وكذا الحال في الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة

٥ ( قوله قد يعرض له بعد ) اي بعد كون الوزن ٤٧ الاصل معتد به في عمل ٦ ( قوله وكذا السوداء ) الاسود العظيم

من الحيات وفيه سواد  
٢ قوله ( لا يتبع الموصوف  
لفظا فلا يقال قيد ادهم )  
والسرف في ذلك ان خصوصية  
الموصوف صارت بالغلبة  
داخلة في مفهوم الوصف  
مع ملاحظة اتصافه بمعنى  
المشتق منه فلا يصح اجراؤه  
على غيره وهو ظاهر ولا عليه  
ايضا ان يصير المعنى قيد هو  
قيد فيه دهمية والاسم اذا دل  
على ذات مبهمه باعتبار معنى  
مخصوص فهو الوصف  
مطلقا واذا دل على الذات  
فقط فهو اسم محض غير صفة  
مطلقا واذا دل على ذات  
معينة باعتبار معنى مخصوص  
فهو في عداد الاسماء وفيه  
شائبة الوصفية نحو آله  
وكتاب

٣ جمع اسود قال احب  
لحبها السودان حتى  
احب لحبها سود الكلاب  
٤ ( قوله في كتاب الشعر  
الابرق ) الابرق كل ما فيه  
سواد وبياض والابرق  
غلظ فيه حجارة ورمل وطين  
مختلطة وجعه ابارق ( قوله  
والابطح ) بطحه القاء على  
وجهه فانبطح وتبطح السيل  
اي اتسع في البطحاء والابطح  
مسيل واسع فيه دقاق

بالوزن الاصل في عمل لكونه ٥ قد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو التاء  
في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن  
شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصل فيهما والمخرج  
عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف  
لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكور وفي الثاني  
اعني يعمل الوزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعمل فالوزنان متساويان في عدم  
الزوم واربعة يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل ( قوله فلا تنضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون  
اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها شهيرة بحيث لا يحتاج  
لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل  
واحد من بني العباس ثم صار اشتهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخواته وكذا  
النجم في الثريا والبيت في الكعبة ٦ فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثير استعماله  
في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا غلبت به ذلك النوع  
من الحيات بخلاف سائر السوداء فانه لا بد لكل منها اذا قصده من قرينة اما الموصوف نحو ليل  
اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج  
الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار  
الوصف مع العلمية فيه نظر كما يحجى وكيف يخرج عن الوصف ( ومعنى الغلبة تخصيص  
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام  
اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي ٢ لا يتبع  
الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من  
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد  
وخالف سيويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار  
الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب اجرا اذا نكر بعد  
العلمية باب اسود الغالب لان معنى الوصف في اجر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد  
التنكير لان معنى رب اجر اذن رب مسمى باجر كان فيه الحجرة او لا حتى يجوز في السود ان  
٣ المسمى كل واحد منهم باجر رب اجر لقبته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف  
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يحجى فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار  
الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه  
بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي ٤ في كتاب الشعر  
الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى  
الوصف بدلالة انهم لم يصرفوها ولا نحوهما في النكرة فعملت ان معنى الوصف مقر

الحصى والجمع الاطح والبطحاء مثل الابطح

هـ (قوله ومعنى ارقم) الارقم الحية التي فيها سواد وبياض  
 ٦ قوله (نحو ايم افعى) الايم الحية  
 ٧ قوله (ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات اه) ظاهر كلام المص يقتضى ان نحو اسود وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلية وان الاولين بمعنى الحية فقط والاخير بمعنى القيد مطلقا ومع ذلك يدعى ان تلك الوصفية الاصلية الزائلة بالكلية معتبرة في منع الصرف ولذلك استدل بمنع الصرف في هذه الاسماء على صحة مذهب سيديوه فح لا يمكن له ان يجعل عدم استعمال المتكلم اجدلا وافعى واخيلا في معنى الوصفية سببا للصرف ويجزم بطلان منع الصرف فيها كما امكن ذلك للشارح ولا يمكن لاحد الجزم باتقاء الوصفية الاصلية فيها بل الظاهر ذلك فلذلك حكم بعدم تحقق الوصفية الاصلية فيها ويضعف منع صرفها نعم يرد عليه ما اورده الشارح سابقا من ان هذه

فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علق الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء هـ ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمه اى سواد اى قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت نحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيديوه في منع صرف أحر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربوع ان الوصفية العارضة لا تعتبر (وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فتصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها) قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا فى اصل الوضع ولا يثبت ايضا فى الاستعمال ٦ نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما رآوا انها الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اى شدته وكذا توهم الصفة فى الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع فى الاصل للوصف اى طائر ذو جدل وهو الاحكام (وقد قيل للدرع جدلاء فكأنها مؤنث اجدل وكذا توهم فى اخيل ان معناه الاصلى طائر ذو خيلان ولم يثبت ماتوهموه تحقيقا ٧ ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا قيت اجدلا فعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثله فغلط ووهم (قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوى كذلك وشرط تحتم تأثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقروماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع) اعلم ان التأنيث على ضربين تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء فها هو بالالف متحتم التأثير بلا شرط للزوم الالف وضعها على ماهر ولذا قام مقام سبين ونريد بتاء التأنيث تاء زائدة فى اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء فى الوقف فتحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ٨ فعلى هذا الوسميت بنت واخت وهنت مذكرة لصرفتها (والتأنيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرة حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة ولا هذا ولا ذاك كغرة فالعلمية شرط تأثيره متحتم فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قائمة وفى قائمة الوصف الاصلى والتأنيث بالتاء فالخلل لم يحجى الامن التأنيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف حاصل وذلك لخلل ان وضع تاء التأنيث فى الاصل على العروض وعدم الثبات تقول فى قائمة قائم فلم يعتد بالعارض (وانما قلنا فى الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يحجى لهذا المعنى فى الصفات والاسماء الا غير لازمة

للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وحجارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كافي حجارة وغرفة كايحيى في باب التأنيث ( ثم ان العملية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عايشة كراء جعفر صارت لازمة لاتحذف الا في الترخيم كايحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعت وضعها ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العملية في غير الكلم العربية فرماتصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استقلوها كافي جبرائيل وميكائيل وارسطاطا ليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وارسطا ليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ماشيت ( واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرفة والفاء الاخلاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الاحال الوضع وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى ( وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما فاد العلم كتاء الوحدة ولا م التعريف من غير اشتراك العلم ( وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له او لم يجز لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث ( وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة وانما على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتووين التمكن نحو هاشمى وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كافي الزيدان والزيدون على ما يجيى في باب الاعلام \* فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حزة انه قائم مقام سبين كالالف فتكون العملية شرط قيامه مقام سبين ولا تكون سببا \* قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التى وضعها على اللزوم ( وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذى سماه المصنف بالمعنوى سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر ( والالف لا تقدر كالتاء اذا لاف للزومها لاتحذف حتى تقدر ( ولا توارث التاء مقدرة ايضا لامع العملية ( ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوى ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حايض وامرأة جريح كما فعل المصنف في شرحه لان المراد بالمؤنث المعنوى ما كان التاء فيه مقدرا كما مر لا المؤنث الحقيقى وفي نحو حائض لاتاء مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للذكر كعقرب وليس كذلك و لكنك تقول في تصغيره تصغير الترخيم حيضة كما تقول في سماسمية وليس كذلك لانك تقول فيه حيض ( الا ترى الى نحو حائض منصرفا مع التأنيث والوصف ومثله مع العملية ايضا منصرف كايحيى ( وانما شرط فيه العلمة ايضا لان

ه الاسماء لم تخرج عن الوصفية بالكلية  
 ٨ ( قوله فعلى هذا الوسميت بينت واخت مذكرا لصرفتها ) وان سميت بها مؤثا حقيقيا كانت كهند في جواز الصرف وعدمه ويحتمل ان يقال انها مصروفة قطعاً على قياس ما مر من كلام العلامة في عرفات وذلك لان التاء الموجودة فيها لفظا ليست بمتحصنة للتأنيث فلا تعتبر في منع الصرف ولا يمكن معها تقدير تاء اخرى اذ لم يعهد ذلك في كلامهم كما مر هناك  
 هذه نسخة اوضح دلالة على المقصود



كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حايض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذواته موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث ( وثانيها ان لا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا ( وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على أربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا ولا تستعمل الا المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الامنع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زaida على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما ه لظهور امر التأنيث بالطاء آن مع ساد مسد التاء اوساد مسد الساد ( وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر يسمى بمثلهما امرأة فالخليل وسيويه وابوعرو يمنعون الصرف متحكما كاه وجور لظهور امر التأنيث بالطاء آن ( و ابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله ( قوله وشرط تحتم تأثيره اي تأثير المعنوي والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب اولا كعقرب ( قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزايد على الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد مسد التاء ( واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الزايد المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يحكى لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة بلانائب فالضعف من قبله لا من قبل العلية فهو المحتاج الى التقوية لا العلية فلذا قال وشرط تحتم تأثيره اي تأثير التأنيث المعنوي به ( قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث وزينب تمتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماء وجور للعجمة ( قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المقدر تاؤه الذي عبر عنه بالمعنوي ( قوله فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك

ه ( قوله لظهور امر  
التأنيث بالطاء آن ) فان  
الطارى له جدة وطرادة  
وظهور وليس ذلك الامر  
الاصلى بل هو بمنزلة  
امريال

٢ (كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا و دابقا ) قال الجوهري حنين موضع يذكر ويؤنث فان قصدت البلد والموضع ذكرته وصرفته بكفوله تعالى ويوم حنين وان قصدت البلدة والبقعة أثنته ولم تصرفه كما قال \* نصرورا نبيهم وشهدوا ازره \* بحنين يوم تواكل الابطال \* قال ودابق اسم موضع والاغلب ٥٢ عليه التذكير والصرف لانه في الاصل

اسم نهر و قديؤنث ولايصرف

٣ قوله ( وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان ) سدوس بالفتح ابو قبيلة وخندف اسم امرأة الياس بن مضر ونسب ولد الياس اليها وهجر اسم بلد مذكر مصروف وفي المثل كبضع تمر الى هجر والنسبة اليه هاجري على غير قياس وعن بالمكان اقام به وعمان بالتحفيف بلد واما الذي بالشام فهو عمان بالفتح والتشديد

٤ قوله ( وقريش ) القرش الكسب والجمع وقد قرش يقرش قال الفراء وبه سميت قريش وهي قبيلة وابوهم النضر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقه فان اردت بقريش الحى صرفته وان اردت به القبيلة لم تصرفه

٥ ابن اذ بن طابخة بن الياس بن مضر ( منه )

الامر ضعيف الا اذا سمد سدا علامته حرف ولا تقاومه الحركة القائمة مقام الساد ويكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا تكون التاء مقدرة وسجي ان العجمة لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سبين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب متمنع لان الباء قام مقام تاء التأنيث ( واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العجمة سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقرار فان وجدتهم سلكوا في صرفها اوترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ٢ كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا ٣ وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتأويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحى وفي الاماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتأويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما ( وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط ٤ وقريش فجوزهما ايضا على التأويل المذكور ( وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال \* وهم قريش الاكرمون اذا اتنموا \* طابوا فروعا في العلى وعروقمها \* ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر ٦ وقيس بنت عيلان ( وكذا قديؤولون اسم الام بالحى فيصفونه بابن ٧ نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقديؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاثني قريش مصروفا اي اولاد قريش قال الله تعالى \* كذبت ثمود المرسلين \* بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى \* وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قاتلون \* ويجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحى وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه ( واما نحو قولهم قرأت هودا فان جعلته اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كاه وجور ( واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان تصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان امرتها فلك الصرف بتأويل اللفظ وتركه بتأويل الكلمة واللفظة ويجيء بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى \* قوله ( المعرفة شرطها ان تكون علمية ) وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما

٦ ( قوله قيس بنت عيلان ) يقال لالياس بن مضر قيس بنت عيلان وليس في العرب عيلان غيره وهو في الاصل ( مبنيان )

اسم فرسه ويقال وهو لقب مضر لانه يقال قيس بن عيلان ٧ قوله ( نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة ) باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن غيلان نسب ولده اليها وقولهم باهلة بن اعصر ٤



٥ كقولهم تميم بنت مر  
فالتذكير للمحى والتأنيث  
للقبيلة سواء كان الاسم  
في الاصل لرجل أو امرأة  
وبعصر وعصر اسم رجل  
لا ينصرف لانه مثل يقتل  
واقتل وهو ابو قبيلة منها  
باهلة

٨ للسبيين وفيهما لم يحذف  
التنوين للسبيين فكيف  
نسخه

مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب ( واما ذواللام والمضاف فلا  
يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر  
تبعا للتنوين ٨ واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند  
من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما  
لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع  
الصرف وهو ان لا كسر ولاتنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم  
( وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها  
وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف \* قوله ( العجمة شرطها  
ان تكون علمية في العجمة وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشر  
وابراهيم ممنوع ) قوله علمية في العجمة اي كون الاسم علما في اللغة العجمة اي يكون قبل  
استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بل لازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام  
العرب او لا الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسماعيل او لا  
كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه عيسى لجودة قرأته ( وانما اشترط  
استعمال العرب له او لامع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف  
كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا  
وقع اولافيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع مايعا قبيهما  
ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته  
وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر  
ان الطاري يزيل حكم المطرؤ عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف  
ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذر بيجان في كركان  
واذربا يكان ونحو ذلك ( واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب او لامع العلمية قبل  
اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند  
والبرق والبذخ فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة  
العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كنز جس  
وبقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما ففي العجمة على  
ما قال المصنف مجموع الشرطين واجب العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقيين  
وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط ( وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تأثيره  
في العجمة فتحرك عندهم منصرف متحكما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين  
المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى  
وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة  
التأنيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا  
سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم  
لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب

( ٩ ) والزحشرى تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاجمى اذا كان ثلاثيا ساكن  
الوسط جائزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تأثير العجمة مع ساكن  
الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحر كه وليس بشئ لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف  
فى شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنع ( والذى غره تحتم منع صرف ماه وجور  
ولولا العجمة لكان مثل هند ودعدي يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ  
على ضربين اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة فى التأنيث المعنوى واما لكونه سببا  
كالعدل فى ثلث والعجمة فى ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا فى الثلاثى الساكن  
الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف فى كلام فصيح او غير فصيح ( ويتبين بما تقدم  
علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثى ساكن  
الوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربى وايضا فالتأنيث له معنى ثبوتى فى الاصل  
وله علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات وهو تصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى  
لها ثبوتى بل معناها امر عدى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها  
مقدرة فالتأنيث اقوى منها ( قوله وشتر وهو حصن بارآن ) ويجوز ان يقال ان امتناعه  
من الصرف لاجل تأويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الامذكرة فلا يرجع  
اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالتأنيث الصحيح لك لانه اسم ابى نوح النبى  
عليه السلام \* قوله ( الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرهاء كساجد ومصابيح  
واما نحو فرازة فمنصرف وحضاجر علما للضع غير منصرف لانه منقول عن الجمع  
وسراويل اذ لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اجمى حل على موازنه وقيل عربى  
جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض )  
قوله صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية جوع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير  
جما بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب  
وجمع اكلب على اكلب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم ( وانما قيدنا  
بغاية جوع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يحى  
فى التصريف فى باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم ( انكن صواحبات يوسف )  
وقوله \* جذب الصزارين بالكرور \* وقوله \* واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم \*  
٢ خضع الرقاب نواكسى الابصار \* كما ذكره ابو على فى الجملة ( وضابط هذه الصيغة  
ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما فى الآخر اولا  
كساجد ودواب او ثلاثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما فى جر  
وحسان مع ان فى كل واحد منهما الجمعية والصفة ( وانما شرط فى هذه الصيغة ان تكون  
بغيرهاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية  
وطواعية وعلاية فتكسر من قوة جمعيتها فلا يقوم مقام السيبين ولا سيما على مذهب  
من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظيره فى الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع  
وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب

٩ قوله ( والزحشرى  
تجاوز عما ذهب اليه  
المص ) تجاوز عنه بمعنى  
تعدى عنه وقد سبق نظيره

٢ قوله ( خضع الرقاب  
نواكسى الابصار )  
نكست الشئ قلبه على  
رأسه والناكس المطأطى  
رأسه وجمع فى الشعر على  
نواكس وهو شاذ كما ذكرناه  
فى فوارس قال الفرزدق  
نواكس الابصار كذا  
فى الصحاح فكان قوله كما  
ذكر ابو على اشارة الى  
ذلك

٣ انه اذا كان علما ينبغي ان يكون منصرفا نسخة ٤ قوله ( قوله فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاداً ) لم يقصد بهذا السؤال ان اعتبار الجمعية الاصلية بعد زوالها يتوقف على عدم التنافي بين الجمعية والعلمية فلا يصح اعتبارها في مساجد بعد العلم فانها ظاهر الفساد بل اراد في هذا المقام ان تحقق ان الجمعية يمكن ان يجامع العلم وانها لا تعتبر في منع الصرف فكيف تعتبر اذا زالت بالكلية ليتحقق ان العلمية معتبرة في منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره المص ٥ قوله ( الاطلاق قيد كيقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون عام ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ) قيد معنى الاطلاق هو ان لا يعتبر قيد ولا عده فهو في الحقيقة بيان عدم التقيد بشئ من القيود وليس قيدا اصلا نعم اذا اعتبر انضمام مفهومه الى مسمى مطلقا ٥٥ كان هناك تقيد ذاته بهذا المفهوم وليس هذا الانضمام بمحوظ اذا

المراد الاطلاق لا التقيد بالاطلاق وقد غير في بعض النسخ قوله الاطلاق قيد الى معناه ان الاطلاق انما ينافي الخصوص اذا كان قيدا ولا نسلم ان هذا القيد آه م وهذا ايضا ساقط لان كلام المص هو ان الوصف مطلق اي غير مقيد بخصوصية الذات فلا يصدق على اسم واحد انه علم وانه صفة معا والا كان ذلك الاسم مقيدا بخصوصية الذات وغير مقيد بها وهو محال

والمؤثر هو المشروط مع الشرط ( قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف ) قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك ٣ لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للأسد على ما يجيء في باب الاعلام ( ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع ) والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كاذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سيبين \* ٤ فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية ( فالجواب ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى بابانين جبلان فروعى مع العلمية معنى التثنية فهما وان جعلنا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من معنى ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلاتنافي بين العلمية والجمعية والتثنية ( والاولى عندي ان لاتنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تقيد بالخصوص والصفة تقيد بالعموم فتنافيا فنقول ٥ الاطلاق لا ينافي بالخصوص الا اذا كان الاطلاق قيدا كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لاعاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ٧ ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص باطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع

٧ قوله ( ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة ) معنى الوصف كما مر ان يدل الاسم على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فاذا قصد به دلالة على ذات معينة لا باعتبار اتصافها بذلك المعنى فقد خرج عن الوصفية بالكلية كاحجر علما للأسود وان قصد به ذات معينة مع اتصافها بذلك المعنى فقد زالت الوصفية لكن لا بالكلية كاسود للحية واحجر علما لاجرا اذا قصد به معنى الحجرة فبين العلمية المقتضية للملاحظة بالخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكمالهامنافاة فلا يمكن ان يكون اسم علما ووصفا على الاطلاق وان امكن في العلم ان يلاحظ اتصاف الذات بمعنى من المعاني لكن ذلك الاسم لا يكون وصفا مقابلا للاسم غير الصفة بل يكون اسما فيه شأبة الوصفية واما في قولك هذا العالم فلم يخرج العالم عن الوصفية المطلقة لان الخصوصية مستفادة من غيره لانه فتأمل

٨ قوله (انما سميت هائثا) من هئأت البعير هنا اذا طليته بالقطران قال الاموى لتهنى بالكسراى ترمى قوله (قوله وان اراد المص آه) ٩ وقوله من حيث هي هي آه) لم يدع المص الا الاطلاق المنافي لاعتبار التقيد في مفهوم الصفة المجمع للقيود الوجودية والعدمية الخارجة عن مفهومها فلا يرد عليه ما ذكره فان الخصوص هناك مستفاد من خارج الصفة والانصاف ان الوصفية المقابلة للاسمية في قولهم اسم الجنس ٥٦ اما اسم غير صفة واما صفة معناه كما ذكرناه

الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخص ذلك صاحب كايحي في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالة على ما ذكرنا وصحة تبعية لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له لا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لا في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمة ههنا كالغلبة هناك لافرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم ٨ انما سميت هائثا لتهنى وقول حسان \* وشق له من اسمه ليحله \* فذو العرش محمود وهذا محمد \* وايضا فنحن نعلم ان القلب كالمظفر وقفة من الاعلام والقلب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلى ويؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلولم يجتمع الوصف مع العلمية كيف لمح ولو كانت الصفة ٩ من حيث هي هي تقتضى العموم وتنافي الخصوص لم يحزن نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه \* فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع هائث \* ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملوح فيه الوصف الاصلى \* قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلى كما في القلب اولم يلح كتسميتهم الاحر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلح لمخافيا فيها ويؤما اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالمسوخ مع لمح وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انما لم تعتبر وان لم يتافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية ( فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضوع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلح فيه معنى الجمع وفي خاتم اذا

مرتين كون الاسم دالا على ذات ما مبهم باعتبار معنى معين هو المقصود اول ترى ان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يجعلوها صفات لدلالاتها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا تجماع العلمية نعم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهم امكان اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور في تفسيرها هو الاول وبه يظهر الفرعية في الاسم كما سيأتى في كلام الشارح فلذلك حكم المص بمناقاتها للعلمية وكان الشارح نظر الى الثاني فحكم بعد المناقاة وقس على ما ذكرنا حال الجمعية مع العلمية فان مقتضى الجمعية في كرام

صححة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لا يجمع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية (لم) اذا اعتبرنا هلى ما هما عليه من الاطلاق لاتجماعان العلمية نعم لاتزولان معها بالكلية بل يبقى معها اعتبار الاتصاف واعتبار التعدد فقال الشارح بقاء الاتصاف اذا كان واجبا كما في نحو اسود من الصفات الغالبة كان معتبرا في منع الصرف وان لم يكن واجبا لم يعتد به سواء كان باقيا اولوا واما الجمعية فلم يوجد فيها ما يعتد بها والله اعلم

لم يلمح فيه معنى الوصف فالاولى اذن في منع الصرف مساجد علما قال ابو علي وهو ان  
فيه العلية وشبه العجة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعمى ليس يشبه العربي  
فيزيد عنده في الاسباب شبه العجة (وعند الجزولي فيه سيان تامان غير مبني احدهما  
على سبب اخر ٢ كما قال ابو علي ان فيه شبه العجة وذلك ان الجزولي يعدد عدم النظر  
في الاحاد سببا من الاسباب كالعلية والوصفية وغيرهما ولم يعدد شرط السبب كما فعل  
غيره وكان سعيد ابن الاخفش يصرف نحو مساجد علما زال السبب وهو الجمع وهو  
خلاف المستعمل عندهم (قوله وسراويل الا كثرون على انه غير منصرف قال \* فتى  
فارسي في سراويل راح \* واختلف في تعليقه فعند سيويوه وتبعه ابو علي انه اسم  
اعمى مفرد عرب كما عرب الاجر ولكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو  
قناديل فحمل على ما يناسبه فنع الصرف ولم يمنع الاجر محققا لان جمع ما وزنه ليس  
ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء  
لان العجة شرطها العلية وفيه التسانث المعنوي وشرطه ايضا العلية واما الصيغة  
فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيويوه يمنعه الصرف لا  
لسبب بل لموازنة غير المنصرف (وقال الجزولي فيه عدم النظر والعجة الجنسية  
وعدم النظر عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها  
في هذا الوزن خاصة لاني غيره لا طراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن (وقال المبرد  
هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقه قال \* عليه من اللوم سروالة \*  
فليس يرق لمستعطف \* ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجز في  
الاجناس فلا يقال لرجل رجال بلي جاء ذلك في الاعلام كدبان في مدينة معينة (وجوابه  
ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمرو ذلك ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن  
لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لالة مفردة فقدرناها لثلاث تخرم القاعدة  
وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جازلك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع  
منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن الافعال لانه قد جاء  
نحو قوله \* جاء الشتاء وقبض اخلاق \* شرادم يحب منها اتواق \* ٣ وشرادم لفظ  
جمع بالاتفاق والتوافق ابنة وقد نسب الى سيويوه ان افعلالا مفرد وقال ابو الحسن ان  
من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيويوه انه يقول  
بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيويوه له بالاجر  
لاجل التعريب فقط لالكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعدا لانه اشبه من كلامهم  
ما لا ينصرف (قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا  
يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف  
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فن لم يصرفه فنظر الى ذلك المقدر ومن صرف  
فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو جار حزاب ان يقدر الجمع وذلك  
لجوز بعضه في الصرف وتركه نحو رأيت جار احزابي وحزابيا فنقول

كما قال نسخته

٢ قوله (كما قال ابو علي)

فان ابا علي جعل احد

السبين ههنا مبني على سبب

آخر هو العجة

٣ قوله (وشرادم لفظ

جمع بالاتفاق) الشرذمة

الطائفة من الناس والقطعة

من الشيء وثوب شرادم

اي قطع وشرادم جمع بلا

خلاف لفظ مفرد بالاتفاق

٤ قوله ( هو جمع حزباء ) الحزباء الارض الغليظة والحزباء اخص منه ٥ قوله والجمع الحزابي كالصحارى بالتحفيف )  
واصله التشديد كما قلنا في الصحارى ٦ قوله ( سماء الاله فوق سبع ٥٨ سماءيا ) سماء البيت سقفه

جمعها على فعائل كما يجمع  
سحابة على سحاب ثم رده  
الى الاصل ولم ينون كما ينون  
جوار ثم نصب الياء الاخيرة  
لانه جعله بمنزلة الصحيح  
الذى لا ينصرف كما تقول  
مررت بصحاف

٧ قوله ( منصرفا او غير  
منصرف ) المنقول من  
المصنف في اماليه ان  
الصرف مذهب المبرد  
ومن قال بقوله ومنع  
الصرف مذهب سيويه  
ومن قال بقوله

٨ قوله ( وذلك ان  
الاعلال مقدم على منع  
الصرف لان الاعلال سببه  
قوى آه ) واما ما يقال  
من ان منع الصرف متوقف  
على اعتبار الاعراب الذى  
يطرأ على الاسم بعد اعتبار  
تركيبه مع غيره والاعلال  
متعلق به حال افراده المتقدم  
على التركيب فيتقدم عليه  
قطعا فقيه بحث لان الاعلال  
باسكان الحرف الاخير  
لا يتصور الا بملاحظة  
الاعراب

٩ قوله ( ومن ثمه صرف

٤ هو جمع حزباء اى الارض الغليظة ٥ والجمع الحزابي كالصحارى بالتحفيف ) قوله ونحو  
جوارى المنقوص من هذا الجمع \* اعلم ان الاكثر على ان جوارى اللفظ كقاض رفعوا جرا  
وقد جاء عن بعض العرب فى الجر جوارى قال الفرزدق \* فلو كان عبد الله مولى  
هجوته \* ولكن عبد الله مولى مواليا \* وقال اخر \* سماء الاله فوق سبع سماءيا \*  
وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف فى النصب انه  
جوارى وانه غير منصرف ( ثم اختلفوا فى كون جوارى رفعوا جرا ٧ منصرفا او غير  
منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف ٨ وذلك ان الاعلال مقدم على منع  
الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستئصال الظاهر المحسوس فى الكلمة ( واما  
منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على مائتين  
قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذى هو الشرط  
فصار منصرفا ( والاعتراض عليه ان الياء الساقطة فى حكم الثابت بدليل كسرة الراء  
فى جاء تنى جوارى وكسر الراء حكم لفظى كنع الصرف فاعتبار احدهما دون  
الآخر تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كتم وشجع والا كان  
كالعدوم كيدودم ٩ ومن ثم صرف جندل وذلك مقصوري جندل وذلك ( وقال  
المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى  
بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوارى بتعويض التنوين  
من الحركة ليحف الثقل بحذف الياء الساكنين ( وقال سيويه والخليل ان التنوين  
عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله  
جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارى  
بحذف الياء لاستئصال الياء المكسور ما قبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية  
وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة فى الرجوع  
اى يلزم اجتماع الساكنين لورجعت ( والاعتراض عليه وعلى مذهب المبردان لو كان  
منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مررت بجوارى كما فى اللغة  
القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرة  
فى السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءنى الجوارى ومررت بالجوارى عند  
سيويه بحذف الياء لان الكلمة لا تحذف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما  
( وفسر السيرا فى وهو الحق قول سيويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال  
مقدم على منع الصرف لما ذكرنا حذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال  
صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف  
نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزال الساكنين فى غير  
المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء

جندل وذلك آه ) دلاذل القميص ما يلبى الارض من اسافله الواحد دلاذل القميص وهو قصر ( بخلاف )  
الدلاذل والجندل الحجارة ومنه سمي الرجل والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة

بـخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف  
بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديره فهو على وزن افعل  
فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة  
اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين ( واما جوار فهو  
بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن  
تنبيهها بذلك على ثقله المعنوي بكونه منتصفا بالفرعين الاترى انك تقول خطايا  
وبرايا وادواى بلاتنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفاقية الجمع الاقصى ( وكل غير منصرف  
منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ٢ ويجب فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم  
امرأة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعنى جوار واعيل علما فيونس يجعل  
حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فتبقى الياء ساكنة  
في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاء تنى جوارى وقاضى واعيل ياء ساكنة  
ورأيت جوارى وقاضى واعيل ومررت بجوارى وقاضى واعيل ياء مفتوحة  
في الحالين ( واما قدم منع الصرف لان العملية سبب قوى في باب منع الصرف حتى  
منع الكوفيون الصرف لهما وحدها في نحو قوله \* ٣ يفوقان مرداس في جمع \* كما  
تقدم واما عند سيوييه والخليل فحال نحو جوار ٤ واعيل علما كان او نكرة سواء  
\* واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احى بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة  
بعدياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراء كاحي والحى وقياس مثلها الحذف  
نسيا كما يجب في التصريف انشاء الله تعالى فسيوييه بعد حذف الياء نسيا يمنع  
الصرف لانه بقى في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لتقصائه عن  
الوزن بحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كثرة الراء كما ذكرنا  
فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع ( والاولى قول سيوييه الاترى انك لا تنصرف نحو  
يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف  
الياء الثالثة من نحو احى نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة  
التي في الفعل وهى الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل  
اعنى المحيى في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض  
التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير  
اسود كما يجب في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور  
\* قوله ( التركيب شرطه العملية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك ) انما كان  
شرط التركيب العملية لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف احدهما  
اذ العملية كما قلنا تؤمن من نقصان ولو لاهما لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال  
( قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما  
قبل العملية كما يجب في باب المبنيات ( وكان عليه ان يقول ولا معربا جزوءه الاخير قبل  
العملية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد ( ويقول ايضا وان لا يكون الثانى

٢ قوله ( ويجب فيه الخلاف  
المذكور ) فسيوييه يقول  
هذه قاض ومررت بقاض  
ورأيت قاضى ويجعل  
التنوين عوضا عن الياء كما في  
جوار ومن ذهب الى  
صرف جوار يقول ههنا  
هذه قاضى باثبات الياء  
ورأيت قاضى ومررت  
بقاضى باثباتها وقحها  
فظهر الاختلاف ههنا لفظا  
اذلا خلافا في وجود ما يمنع  
الصرف فلا يتصور تنوين  
الصرف بخلاف جوار  
حيث اختلف في وجود  
ما يمنع الصرف فيه ٣ قوله  
( يفوقان مرداس ) ردست  
القوم رميتهم بحجر والمر  
داس حجر يرمى به فى البئر  
ليعلم افيهام ام لا ومنه سمى  
الرجل ٤ قوله ( واعيل )  
حال اعيل كحال جوار فى  
الاتفاق على صورة  
اللفظ والاختلاف فى  
الصرف وعدمه لا كحال  
قاض اسم امرأة



نما يبنى قبل العملية ليخرج نحو سيويه وخسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البناء  
الاول على ما يحى في باب المبنيات \* قوله ( هـ ما فيه الفونون ان كان اسما فشرطه العملية  
كهمران او صفة فانتفاء فعلاية وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رجن دون سكران  
وندمان ) اعلم ان الالف والنون انما توثران لمشا بهتتهما الف التأنيث الممدودة من جهة  
امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن  
التأثير وتشا بهيا ايضا بوجوه اخر لا يضرب فواتها نحو تساوي الصدرين  
وزنا فسكر من سكران كهمر من حراء وكون الزايدان في نحو سكران مختصين  
بالمذكر كما ان الزايدان في نحو حراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة  
اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حراء كذلك وهذه الواجهة الثلاثة موجودة  
في فعلاية فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وخطافان ونحوها وتشا بهيا ايضا بوجهين  
آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدي  
حراء معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان  
مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث ( وقال المبرد جهة الشبه  
ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني ٦ في النسب الى  
صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها  
واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاء وى وبهراوى كهمراوى فابدلو النون من الواوى  
شاذا وذلك للمناسبة التى بينهما الا ترى الى ادغام النون فى الواو وجرأهم على هذا  
الابدال قولهم فى النسب الى الحمية والرقبة لحيانى ورقبانى بزيادة النون من غير ان تبدل  
من حرف فزيادتهما مع كونها مبدلة من حرف تناسبا اولى ( ثم انهم بعد اتفاقهم على  
ان تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التأنيث اختلفوا وقال الاكثرون يحتاج الى  
سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سيبين كالالف لنقصان المشبه عن المشبهة وذلك الاخر  
اما العملية كهمران واما الصفة كما فى سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة  
الى سبب اخر فالعملية عنده فى نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بهما يمنع  
عن زيادة التاء وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العملية او الوصف والوصف  
عنده فى نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين ( قوله  
ان كان اسما ي غير صفة وانما شرط فيه العملية لئلا من بهاعن دخول التاء كما ذكرنا  
فى التأنيث بالتاء ) قوله او صفة فانتفاء فعلاية عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة  
على كان ٧ وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلاية  
وليس هذا مما جاوز المصنف مثله كما يحى فى باب العطف ( وقوله وقيل وجود فعلى  
والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل  
ما يحى منه فعلى لا يحى منه فعلاية فى لغتهم الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون فى كل  
فعلاية جاء منه فعلى فعلاية ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلاية فعلى  
وهذا دليل قوى على ان المعتبر فى تأثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان

٥ ان لف والنون اذا كانا  
فى اسم نسخة

٦ ( قوله فى النسب الى  
صنعاء وبهراء ) بهراء قبيلة  
من قضاة

٧ اى على خبر كان وعلى  
جواب ان لصحة

٨ ( قوله ثم تقول منع صرف رجن أولى اذ به يصير الفرد اعنى رجن ملحقا بالاعم الاغلب ٢ ( قوله كم دون بيشة من حزن) اليش بكسر الباء نبت بلاد الهند وهو سم وبيشة اسم موضع وقد تهنز فيقال بئشة

٣ ( قوله نحو حسان وقبان حس الرود الكلاء استأصله قبان في الارض قبونا ذهب قب اللحم ذهب نداوته

٤ ( قوله نحو شيطان) شطن عنه اى بعد شاط يشيط اى هلك

٥ ( قوله ورماني) رمان قيل فعال كنفاح وخاض وان لم يكن تركيب رمن مستعملا وقيل فعلا ن من رم

٦ ( قوله ولا في صرف ندمان) ندم فهو ندمان اى نادم ونادمني فلان على الشراب فهو نديمي وندماني وجع النديم ندام

وجع الندمان ندامي والمرأة ندمانة والنسوة ندامي ايضا ( قوله وخضم) هو اسم

العبرين عبر بن تميم وقد غلب على القبيلة قيل سموا بذلك لكثرة خضمهم وخضم ايضا اسم ماء

٨ ( قوله ونحو تنضب) تنضب شجر يتخذ منه السهام والتاء زائدة لانه ليس في الكلام فعلل وفي الكلام تفعل مثل تقتل وتخرج الواحدة تنضبة

٨ ( قوله ويرمع) يرمع حجارة بيض رفاق تلعب ( قوله وتنداء وائمد) يقال فلان ذوتدراء اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه وائمد حجر يكتحل به

المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رجن لا بواسطة وجود رجي بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لامن لفظه اعنى بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف \* فان قلت لانسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه \* قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجهها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التأثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ( ٨ ثم تقول منع الصرف في رجن أولى لان المنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فيثبت بهذا ايضا ان اشتراط التاء انتفاء التاء أولى من اشتراط وجود فعلى ( وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب او لا أولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلا ن صفة هل اتقى منه فعلانة او لا وهل وجد له فعلى او لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلا ن وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بسباب سكران قال \* كم دون بيشة من خرق ومن علم \* كانه لامع عريان مسلوب \* وقد جائت الفاظ تحتمل نونها الاصاله فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تصرف ٣ نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحس والقبن فلا يصرفان وكذا ٤ نحو شيطان ٥ ورماني ( وقال الاخفش اذا سميت باصيلا منع الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة ( قوله ومن ثم اختلف في رجن يعنى ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك الله رجن الرحيم لخصول الشرط اذ لم يجيء الرحانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجيء رجي ولم يختلف في منع سكران لخصول الشرط على المذهبين ٦ ولا في صرف ندمان لان انتفاء الشرط على المذهبين \* ( قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشم وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع اجر وانصرف يعمل ( لمجيء يعمل بالتاء ( قوله يختص بالفعل نحو شمر فان هذا الوزن لم يأت في الاسماء الاعجمية نحو بقم ونحو شمل لبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لاء وعثر لموضع ٧ وخضم لرجل فاصل هذه الكلمات كلها افعال ونحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولات ونرجس اعجمي ٨ ونحو تنضب ويرمع واعصروا صبع ٩ وتندراء وائمد من الغالبة في الفعل ( واما فعل فمن الخواص اذ لم يأت

٨ ( قوله ويرمع) يرمع حجارة بيض رفاق تلعب ( قوله وتنداء وائمد) يقال فلان ذوتدراء اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه وائمد حجر يكتحل به

تضعيف ايقي ارشدت الى ان الهمزة والنون اصليان وان اشبهتا في الظاهر الزائد فايقي فعل ملحوق بجعفر كهدد نسخة

٢ ( قوله كهدد ) مهدد من اسماء للنساء وهو فعلل والميم اصلية والدال ملحقة

٣ ( قوله و نون نهشل ) النهشل الذئب والصقر وهو مثل جعفر

٢ قوله ( وساسم ) ساسم بفتح السين شجرا سود

٣ قوله ( نحو ايدع وافكل ) الايدع الزعفران والافكل على افعال الرعدة

٤ فيكونان في غير الالوان والعيوب فكما يجي

افعل فعلاء وهو اسم يجي افعل يفعل ايضا وهو فعل لان افعل فعلاء

من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقحها في المضارع لم يجي الا

قليلا نحو اشيب ففي كل ما ذكر نايساوي الاسمي والفعللي ويزيد الفعللي

بمجيئه حكاية عن النفس في باب جدت واحدد في

غير الالوان والعيوب

فعل في اسماء الاجناس الأدئل لدوية وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال ﴾ وقولهم لطاير تبشر ولاخر تنوط لتنويظه عشه فيجوز في دئل بمعنى دوية ان يكون منقولا من فعل مالم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اى اسرع والدألان مشى سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دأل والتغير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرثم بمعنى الاست فهما شاذان ( قوله اويكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها ٩ فالوق المشتق منه مألوق اذاسمى به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايقي علما لكونه ملحقا بجعفر ٢ كهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعال لوجب الادغام كاشد واحب واما ألب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جع لب والفك شاذولم يأت في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ٣ ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلية ( والتحاة قالوا في موضع قول المصنف اويكون اوله زيادة كزيادته اويغلب عليه اى يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لوغلب الوزن في الاسماء تساوى فيه الفعل والاسم لم يقل او وزن الفعل ( والذى حل المصنف على مخالفتهم شيان احدهما انه رأى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كانت الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم ٢ وساسم ( والثاني انه رأى ان نحو اجدواجر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجي منه افعال التفضيل ومنه ما يجي افعل فعلاء كاجر واعور وكلاهما اسمان واما افعال الفعللي فلم يجي منه الاماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لامن كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذارد على الاخفش قياس احسب واحال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى ( قال ويجي افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا كاشحم والحم واطر ويقابله في الاسماء ومن غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة ٣ نحو ايدع وافكل وارنب ( ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاء لم يجي من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصريين وهو ان افعال التعجب فعل ٤ ومن كل ما يجي منه افعال التفضيل الاسمي يجي منه افعال التعجب الفعللي والذى جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحدد يزد على افعال فعلا ٥ اذ لا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى ( لكن الانصاف ان العلية في افعال الفعللي

ليست بظاهرة ٦ اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين ٧ وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدئ فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل ( وفيه نظراذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما نعرف مثلا ان افعل في الفعل مثلا قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذب واحد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القائل به في نحو شمرو ضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر ( وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الاوله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله ( واما غير المتصرف كنم وبش وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا بالفعل الى جانب بالفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزيادة في الفعل لا تكون الا لمعنى ( واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كاجر وافضل منك وقد لا تكون كارتب وافكل وابدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى ( وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وتترجم التاء في الجراذالوزن في الاسم الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة وبعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤثته سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نجو استفعل واستفعل واستفعل واستفعل واعجمي ومنها تفاعل وتفعول وتفاعل ودحرج ودحرج ودحرج وافتعل وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك ( واذا سميت بترجس بكسر النون ٢ وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما فانصرف ارملة ويعمل مع الوصف الاصل السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقفل ( واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهزمة وذلك لعدم لزوم ذلك البديل لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق ( وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كقتل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويفزو وكذا اخش وارم واغزلان هزمة الوصل بالفعل

ه ربما يقال باب الافعال ليس بقليل فاذا قوبل افعل التعجب بافعل التفضيل بقي هناك في الاسماء افعل فعلاء وافعل الاسمي من غير فعل كارتب واخواته وبقي في الافعال ماضى الافعال ومضارع يفعل من فعل ومن فعل وهذه الثلاثة تزيد على افعل فعلاء وافعل الاسمي زيادة ظاهرة

٦ وقال المصنف معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بما وقع على ذلك الوزن في القبيلين آه نسخه

٧ قوله ( وهو اما متعذر او متعسر ) اي العلم الذي هو معنى الاحاطة ههنا ٢ قوله ( وترتب ) امر ترتب اي ثابت قوله ( بضم التاء الاولى ) وبضم الثانية ايضا واما ترتب بضم التاء الاولى وقح الثانية على ما في الصحاح فقيه وزن الفعل مع الشرط كما في ترتب بفتح التاء الاولى وضم الثانية

ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذلا فعل ثلاثي متصرف الاوقياس امره ان يكون  
 بهمزة الوصل نحو وعد وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع مابعد حرف المضارعة  
 فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان  
 سقوطه انما كان للجزم والوقف الجارى مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فنقول في  
 المسمى ينقل واخش جاءني تقول واخشى وكذا في المسمى ينقل وبع جاءني قول  
 وبيع (وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغير لازما كالمسمى ينقل وبيع  
 وعدا وبقي وبيع ٣ لم يعتبر الوزن الفائق الاصلى تقول جاءني قيل وبيع وفي قل  
 وبيع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغير لازما كما يقال في علم علم فهو  
 عند سيويه يضر ايضا بالوزن كما في رد وبيع (وقال المبرد ان كان التغير قبل النقل  
 اخل بالوزن لانه لا يجمع اذن العلمية (واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم  
 خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم  
 (واما التغير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن العلمى الانخفاض هذا (واعلم  
 ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذى لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا  
 خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فنفع الصرف  
 في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما ( واعتبره عيسى بن عمر بشرط  
 كونه منقولا عن الفعل ٤ نحو كعسب واستدل بقوله \* انا ابن جلا وطلاع الثيا  
 ٥ \* متى اضع العمامة تعرفوني \* والجواب انه ان كان علما فمحكى لكون الفعل سمي به  
 مع الضمير فكأن جلة كيزيد في قوله \* نبيت اخوالى بنى يزيد \* ظلما علينا لهم  
 فديد \* وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اى انا ابن رجل جلا امره اى  
 انكشف او جلا الامور اى كشفها وفيه ضعف لان الموصوف بالجل لا يقدر الا بشرط  
 تذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذ لزم منه اضافة غير الظرف  
 الى الجملة \* قوله (وما فيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف لما تين من انها لا تجماع مؤثرة  
 الاماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا  
 نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد ) يعنى بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف  
 الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا  
 لا غير او شرطا وسببا معا ( فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل في  
 اسم لم يوضع الاعلا كعمر وقطام في تميم والثاني ان تكون مع الوزن سواء كان الاسم  
 ممنوع الصرف قبل العلمية كاجر اولا كاصبع وائم ويزيد ويشكر وفي موضعين  
 على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابى على والجزولى والسبب  
 الثانى عند ابى على شبه العجمة وعند الجزولى عدم النظر في الاحاد وليست سببا عند  
 المصنف لاعتباره الجمع الاصلى فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف  
 غير منصرف عند غيره ( واما سراويل علما فعند سيويه فيه العلمية والتأنيث المعنوى  
 وقديد كر لكن التأنيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التأنيث فقال سراويل كعقرب

٣ اصله قول وبيع

٤ قوله ( نحو كعسب )  
 كعسب الرجل اذا قارب  
 بين الخطى  
 ٥ قوله ( وطلاع الثيا )  
 الثانية طريق العقبة يقال  
 فلان طلاع الثيا اذا كان  
 ساميا لمعالى الامور

اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والعجبة وعدم النظر وكان القياس يقتضي ان لا تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجبة الجنسية عنده وعدم النظر لكن عادته ان لا يلغى سببا فيقول في حراء علما سيبان الثاني من الموضوعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصنف نحو مثنى وثلاث فالأخفش وأبو علي وأكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاد الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلية مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر ( واما اخرج وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلية مع العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم ) واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذا عدل في الاصل ( والاخفش والكوفيون يصرفون اخرج وجمع ولكع اعلاما اذا العلمية وضع اخر ( وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ ) وعكس سيبويه الامر في صحرا اذا سمي به غير ما وضع له او لا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل ( والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف هـ وهو الالف والنون مع العلمية سبب مقام سيبين عند بعضهم والعلمية شرطه وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معطل باحد ثلاثة اشياء العلمية كما في عمران ووجود فعلي كما في سكران واختصاص اللفظ كما في رجن وعند الباقيين الالف والنون سبب والعلمية سبب آخر كما مر فان العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانه يمتنع بها من التاء فتشابه الف التأنيث فيقوم مثلها مقام سيبين وعند الباقيين العلمية سبب معها كما مر ( والثالث اعني ان تكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا وتقديرا وفي الاجمعي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجتمع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجتمع لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجتمع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التأنيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغى سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التأنيث بالتاء والعجبة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتأنيث والعجبة والتركيب والالف والنون كما في آذريجان لكان يزول تأثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه العجبة او عدم النظر في الاحاد في باب مساجد على خلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين

هـ وهو الالف والنون فان  
العلمية شرطهما آه نسخة

لان اوزان العدل امافعال او مفعل او فعل او فعل او فعال كثلث ومثلث واخرو سحر  
وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس  
الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلاثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان  
منها اذا لم يكن اذن منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالهما بمنع  
الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها  
الا حدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتحمل  
لتمشية قول المصنف (ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن  
ان يقال في اصمت علم المكان القفر اذا صله اصمت بضمين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم تطرأ  
العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتأثير دونها لانه انما  
عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان  
حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل  
محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب  
الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيويه السبب الاصل الذي الغناه لاجل العلمية قلنا في ثلاث  
ومثلث وباليهما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصل مع العدل كما في اجر و فرق بعضهم  
بين هذا الباب وبين باب اجر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد  
بالسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف اجر المنكر فانه  
لا منع ان يكون معنى رب اجر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الجر (والذي يقوى عندي ان الزائل  
بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب اجر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه  
(وقياس قول سيويه في اجر ان ينصرف اخر وجع بعد التنكير لانهما من باب افعال التفضيل  
كما ذكرنا وسيأتي ان افعال التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر  
بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لاعلمية فيه اذن ولا عدل اذا لعدا انما ثبت له  
قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم  
واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند  
المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصل مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره  
بعد التنكير (واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبه سبب  
اخر يعني الجمع اذ لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير  
ايضا ويفرق بينه وبين اجر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو اجر  
اذ مثل هذا الوزن قديكون غير صفة كارب وافكل (وقال العبدى لافرق بينه  
وبين اجر ولانص للاخفش في ترك صرفه (وقول الجزولي اولى (واذا نكرت  
سر او يل بعد التسمية فهو عند المبرد كساجد اذ هو جمع سر والة وقياس قول سيويه  
ايضا ترك الصرف اذ هو اعمى حل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس



قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظر والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها (واما الكلام في احرر بعد التذكير فسبحي ومثله فعلا ان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه (وقال الاخفش لو سميت باسم مركب آخر جزئيه ذوالف التأنيث او الجمع الاقصى نحو معدى صحراء او معدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذا الف التأنيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنع عن الصرف بعد التذكير والآخران لم يصرفوهما بعد التذكير نظرا الى افرادهما (٢) وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذالف التأنيث مع جعل الجزأ الاخير بجزأ الكلمة ممنوع واما قوله بمجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم (قوله مؤثرة) حال ومفعول تجماع ماوبعني بماهى شرط فيه التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما (قوله الا العدل) ٣ مستثنى ممابقى من المستثنى منه المقدر الذى استثنى منه لفظة ما بعد استثنائها اى لاتجماع سببا غير السبب الذى هى شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ماضربت الازيدا الاعرا اى ماضربت احدا غير زيد الاعرا فالعلمية المؤثرة تجماع الاربعة الاشياء وهى شرط فيها وتجماع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هى سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذر بيجان فاذا نكربقى بلاسبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع الاثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان تكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الامع احدهما كما فى نحو عمرو واحد فاذا نكرا الاسم بقى على سبب واحد قال وانما قلت وهما متضاد ان ليصح حكمى الكلى بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التذكير اذ لولم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التذكير ٤ لبقاء السبيين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم (واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز ٥ لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لم تكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولاً عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة كما فى حراء وسعدى علين بلى لو كانت الاسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية تأثيرا بكونها احد الثلاثة المؤثرة اثنان منها ويمكن ان يحوز اجتماعها ويمنع طرء آن العلمية اذن على الوزن والعدل كما فى نحو اصمت على مامر اذ لولم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذا كانت العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير (والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرء آن العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا فى اصمت) والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا \* (قوله وخالف سيبويه الاخفش فى مثل احرر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التذكير ولا يلزمه باب خاتم

٢ وقول الاخفش قوى  
قوله مؤثرة آه نسخه

٤ قوله (مستثنى ممابقى من  
المستثنى منه المقدر الذى  
استثنى منه لفظة ماآه) يمكن  
ان يقال قوله لاتجماع  
مؤثرة الاماهى شرط  
فيه حاصل معناه  
كل ما تجماعه العلمية مؤثرة  
فهى شرط فيه فقوله الا  
العدل مستثنى من هذا  
الحاصل فيكون المقصود  
بالاستثناء اخراجهما عن  
اشراط العلمية فيهما وح  
يكون تفريع قوله فاذا نكر  
اظهر

٤ مع ان العلمية مؤثرة  
لبقاء آه نسخه

٥ زيد فى بعض النسخ  
من هنا الى قوله اذلو  
لم يتضادا

٢ قوله (قوله اعتبار منصوب على انه حال آه) ويمكن ان يجعل مفعولاه اى خالفه في منع صرفه لاعتبار الصفة ٣ لان معنى خالف سيبويه اعتبر الصفة بخلاف الا خفش نسخته  
٤ اذ فيه العلمية نسخته  
قد جعت المتضادين ٥ قوله قد جعت المتضادين آه اى اعتبرتهما في حكم واحد فكأنك جعتهما في حالة واحدة ٦ قوله والحق ان اعتبار مازال بالكلية آه احتراز عن نحو اسود ٧ قوله كزيد وعمر ووقبلا ما يلحق ذلك يقال زاد زيدا وزيادة ويقال عمر الرجل بالكسر عمر او عمرا على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اى عاش زمانا طويلا ٨ قوله وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الا صلى بل قطع النظر عنه بالكلية آه وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلى لكنه على خلاف القياس عنده وعلى القياس عند سيبويه فلا نزاع بينهما في الحكم ح

لما يلزم من ابهام اعتبار متضادين في حكم واحد ٢ قوله (اعتبارا) منصوب على انه حال من سيبويه اى خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه ٣ اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش (قوله ولا يلزمه باب خاتم) هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلى لوجاز اعتباره بعد زواله لكان باب خاتم غير منصرف ٤ العلمية الحالية والوصف الاصلى فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الزام لا يلزمه لان في خاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف اجر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص و بين العموم والخصوص تناف (قوله في حكم واحد) يعنى في الحكم يمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سيبين فتكون ٥ قد جعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جازا اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع اجر على جر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمع في حالة فاذا انكر اجر فانه يصح اعتبار الوصف (وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب اجر رب شخص فيه معنى الحجرة بل معنى رب اجر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسودا او ابيض او اجر فعنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاؤه وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريدا اثبات معنى الوصف الاصلى فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا ٦ والحق ان اعتبار مازال بالكلية ولم يبق منه شئ خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلى في حال التسمية كالوسمى مثلا باجر من فيه حجرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلى ٧ كزيد وعمر ووقبلا ما يلحق ذلك ٨ وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كالوسمى باجر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا (وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو اجر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على معنى الصرف هذا كله في افعال فعلاء وكذا فعلا فاعلى (واما افعال التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجاعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلى كما اعتبر في نحو اجر وان كان مع من لم يصرف اجاعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في اجر (اما الاول فلضعف افعال التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعال فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعال الاسمى الذى لا معنى للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف (واما افعال فعلاء فلبثت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي

في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افعل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف (واما الثاني فانما وافق الاخفش سيويه في منع الصرف مع من ٩ لظهور وصفه اذن كاذ كرنا لكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي فلونون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته الوصف اعني من ٢ بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجمالا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جميع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها \* ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانه يزول الوزن المدلول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخلل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومسا جدر بيع ومسجد ٣ ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرت انصرف ايضا لزال علامة الجمع ووزنه المعتبر (واذا صغرت سراويل علم لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتأنيب المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويخلل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيم ودحرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا تزيله كما تقول في تصغير اجد وزجس ويشكر وتغلب احيدوزي بحس ويشكر وتغلب لانه على وزن مضارع فيعمل نحو يطر يبطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علماتضرب ٤ وفي تحلي تحلي فبعضهم لا يعتبروه لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستأنف (قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مشي وثلاث لكونه وضعيا مستأنفا فلا ينصرف اذير تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير عدم جريه فلا قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حيزة تصغير حيزة لعروض الوصف المتنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به (والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كاذ كرنا ٥ لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخص الذات البهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخلل التصغير بهما نحو سكيران وعثمان

٩ لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة آه نسخة ٢ قوله بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة (عري من ثيابه يعري عريا و فرس عري ليس عليه سرج و جمعه اعراء ٣) قوله ولو سميت به المذكور (بخلاف المؤنث اذ هناك علمية وتأنيث

٤ (قوله وفي تحلي تحلي) التحلي ما افسده السكين من الجلد اذا قشر

٥ (قوله لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية) يظهر من هذا اعترافه بان الوصفية المعتبرة في منع الصرف لا تجمع العلمية اصلا نعم لا يجب زوالها بالكلية معها

٦ ( قوله ومعرفة ما يقرب الفه ) قال عبد القاهر انما يجب قلب الالف قبل النون في التصغير اما للدلالة على ان النون اصلية واما لانه كسر ذلك الاسم على فعالين فان فقد الامر ان فليس الاحفظ ٧٠ الف ٢ ( قوله ومن لم يقل بتبعية الكسر

التنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة ) اى بالاضافة واللام فعلى مذهب غير المص هو منصرف حيث حدوا غير المنصرف بما منع منه الكسر والتنوين واما على مذهبه فهو غير منصرف ان لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلام في هذا المعنى ٣ ( قوله ويرد على الثانى ) اى على القول بحذف الكسر اصالة واما ذكره في توجيه الكسر مع اللام والاضافة ٤ ( قوله والاول اولى ) وهو القول بالتبعية ٥ الدالة على الفاعلية والابتداء والخبر وما جرى مجراها فكل ما فيه احده هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ والخبر وخبران واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التى لنفى الجنس اذا دل كل واحد منها على كون الاسم عمدة الكلام نسخه ( قوله ونعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية ) هذه النسخة هى الموافقة لتوجيه كلام

في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ٦ ومعرفة ما يقرب الفه مما لا يقرب تبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة ( قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسرة ) اى كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر \* اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعها اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثني والمجموع ( ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكأنه ثابت فلم يحذف الكسر ٢ ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جابا لاسمية فضعف شبه الفعل فكأنه ليس فيه علتان من تسع فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف لاسبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ( ٣ ) ويرد على الثانى ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر ٤ فالاول اولى \* قوله ( المرفوعات هو ما شتمل على علم الفاعلية ) قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوعات عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقى محمولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه ( قوله هو ما شتمل ) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى ما لان المبتدأ هو الخبر فيحوز مطابقة المبتدأ له كطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ( ويعنى باشماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ) ويعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو ٥ اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو في اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع ( والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما شتمل على علم العمد لان الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل \* ( قوله فنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه ) قوله ( فنه الفاعل ) اى وما شتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر جلا على معنى ما

(انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة  
 الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه (قوله ما اسند اليه) قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل  
 ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد ونحوه (قوله  
 اوشبهه) يعني به اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل  
 او معناه ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك او في  
 الدار او الظاهر نحو زيد امامك غلامه لكون الرفع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر  
 خلافا لمن قال انه الظرف والجار على ما يجيء في باب المبتدأ (قوله وقدم عليه) الضمير فيه للفعل  
 اوشبهه وفي عليه لما ٧ واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدأ لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند  
 اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد الكلام فكل  
 خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير  
 والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل  
 خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو انت زيد \* ان قيل فالمبتدأ في قولك  
 قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه \* قلت هو مؤخر تقديره وتقديمه  
 كالتقديم (قوله على جهة قيامه به) اي قيام الفعل اوشبهه والضمير في به لما اي على طريقة  
 قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا يقال علمت هذا العمل على وجه علمك وعلى جهته اي  
 على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا  
 على طريقة اسناد القيام (ويعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل  
 واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد  
 عدم التغير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن  
 الفعل قائما به على الحقيقة كالأمر النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الأفعال المتعدية  
 نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون  
 الاخر بل بهما الصدور عن احدهما ووقوعه على الاخر (وبقوله على جهة قيامه به)  
 يخرج مفعول مالم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزنجشري فاعل اصطلاحا  
 فلا يحتز ان عنه ليدخل في الحد (وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي  
 راجع الى انه اهل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا) وتمثله بزيد  
 قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه  
 ولو قال ابواه لكان نصا (والعامل في الفاعل المسند خلافا خلف فانه قال هو الاسناد  
 وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل \* (قوله والاصل  
 ان يلي فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا) قوله (يلي فعله)  
 اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب منك (قوله فلذلك جاز)  
 اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز  
 ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي

٧ (قوله واحترز بقوله  
 وقدم عليه من المبتدأ اه)  
 قال المص هذا القيد لدفع  
 توهم دخول زيد من زيد قام  
 في حد الفاعل ولا حاجة اليه  
 حقيقة لان قام مسند الى ضمير  
 مستتر والمجموع مسند الى  
 زيدا لانه اتفق ان الضمير هو  
 زيد فتوهم انه وارد وليس  
 بوارد لان هذه دلالة عقلية  
 وحدنا باعتبار الدلالة اللغوية

الفعل فهو متقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر  
وذلك ان يقال انما لم يحز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل  
ان يلى الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكره  
ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون  
اوقع في النفس كما يحى (وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه اوفى الضمير الذى يحى  
بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يحى به الا لغرض رفع الابهام  
عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لا لكونه للتمييز  
فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام  
واما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكون  
في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلى منه ويبقى الابهام بحاله فن ثم منع الفراء  
والكسائى في باب التنازع اعمال الثانى اذا توجه الاول الى التنازع فيه بالفاعلية كما يحى  
خلاف البصرية (وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال  
ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل  
واستشهد بقوله \* جزى ربه عنى عدى بن حاتم \* جزاء الكلاب البعوات ٢ وقد فصل  
\* وبقوله \* لما عصى اصحابه مصعبا \* ادى اليه الكيل صاع بصاع \* ويجوز التأويل  
رب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله \* الاليت شعرى هل يلو من قومه \* زهيرا على  
ما جر من كل جانب \* ٣ والاولى تجوز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه  
مع قولهم في باب التنازع بما قالوا (وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة  
المفعول الاول قبل الثانى وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يحى في باب مفعول ما لم يسم  
فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا (وكذا اذا كان للفعل  
مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فترتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا  
نحو قتلت بأخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه فنعمه حسن رجوع  
الضمير الى المتأخر عنه في المسئلتين \* قوله واذا اتنى الاعراب لفظا فيهما والقرينة  
او كان مضرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه (هذا بيان لما يعرض  
فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التأخير عنه (قوله لفظا) منصوب  
على التمييز اى اتنى لفظ الاعراب لا تقديره (قوله فيهما) اى فى الفاعل والمفعول به الذى  
دل عليه سياق الكلام اى اذا اتنى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول معا مع انتفاء  
القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة  
الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لما نعت والقرائن اللفظية والمعنوية التى قد توجد  
فى بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يحى فلينزل كل واحد مركزه  
ليعرفا بالمكان الاصلى والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر فى تابع احدهما او كليهما  
نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى  
حبلى او اتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل

٢ عوى الذئب والكلب  
وابن آوى يعوى عواء اذا  
صاح صحاح  
٣ قوله والاولى تجوز  
ما ذهب اليه لكن على قلة  
وذلك لوروده فى كلام  
الفصحاء قال حسان رضى الله  
عنه ولوان مجددا اخلا الدهر  
واحدا من الناس ابني مجده  
الدهر مطعمها وقال غيره كسا  
حلبة ذا الحلم اثواب  
سودد ورقى نداهذا الندى  
فى ذرى المجد وقال غيرهما  
جزى بنوه بالغيلان من كبر  
وحسن فعل كما يحى ستمار  
وقال غيرهم لما رأى طالبوه  
مصعبا دعروا وكادوا ساعد  
المقدور ينتصر الى غير ذلك  
كقوله تغنى حلاها هند  
عن حلى

٤ قوله (وذلك انهم لا يجوزون تو الى اربع حركات في كلمة واحدة) فلم يجوزوا تحريك الياء فيهما ٥ قوله اما لو تقدم المفعول على الفاعل آه) فيه نظر لانه ٧٣ لا جواب في كلامه لا ما وقد ثبت انه لا بد له من جواب مقرون بالفاء وقوله لكان في جواب لودون اما فتأمل

٦ قوله (بخلاف ما جاء راكبا الا زيد آه) فانه لا يجوز ههنا ان يكون قد جاء غيره راكبا ويجوز ذلك هناك وايضا في الاول ينحصر بجيئه في حال الركوب ولا ينحصر ركوبه في حال الجئي وفي الثاني ينحصر الجئي راكبا في زيد ولا ينحصر زيد في الجئي راكبا لجواز ان يجئي غير راكب ايضا اذا تعدد الجئي

٧ وبالنظر المذكور الآن لا ضارب الا زيد ولا مضروب الاعر وفصار ضاربة هذا مقصورة على هذا ومضروبة هذا مقصورة على هذا هذامع ان استثناء شيئين آه

في نسخة اخرى

٨ قوله (نحو ما ضربت الا زيد اما اذا لم تذكرهما اي لم تذكر المفعول فقط او الفاعل فقط بدليل قوله او قدرتهما

الكثير موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك (وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضرا متصلا كما ضربت الاياك او مضرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا \* فان قيل ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله \* قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما ك بعض حروف الفعل الاترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك ٤ وذلك انهم لا يجوزون تو الى اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول في ضربتك كأنه اتصل بالعامل ٥ اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلا (قوله او وقع مفعوله بعد الا) اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الاعرا (وينبغي ان تعرف اولئك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الاعرا فضارية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو اما مضروبة عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا بالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد مضروبة عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضارية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا ٦ بخلاف ما جاء راكبا الا زيد ٧ (فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الاعرا مقصور على عمرو ومضروبة عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الانحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ نصير المضروبة خاصة والضارية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الاعرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا احد الاعرا زيد اختل ايضا لان مضروبة عمرو في اصل المسئلة اعني في ما ضرب زيد الاعرا كانت على الاحتمال ٨ وبالتقدير المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا ٨ نحو ما ضربت الا زيد اما اذا لم تذكرهما ٩ او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل

٩ وقوله (او ذكرتهما) اي ذكرت الفاعل عاما فقط او ذكرت المفعول عاما فقط بدليل قوله وكذا اذا ذكرت



٢ وما ضرب الازيدا وما ضرب احد الازيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما ضرب احد احد الازيد عمرو او قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الازيد عمرا بقي المستثنى غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب الاعمر ازيد المضروبة المطلقة مقصورة على عمرو والضاربة المطلقة مقصورة على زيد وتختص مضروبة عمرو بزيد وهو عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذا اصل فيه الاوهى حرف فلا يستثنى به شيئين لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما سخا احد بشيء الاعمر ويدرهم ولا تقول في غير البدل ما سخا احد بشيء الاعمر الدينار (ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنى بديلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احد الازيد عمرا وذلك لان الاسمين يكوئهما بديلين مما قبل الا كأنهما واقعا موقع ما بدلا منهما اى كأنهما واقعا قبل الاول ليسا بمستثنين فكأنك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بد لان والتقدير ما ضرب احد احد الازيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الازيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر ٣ نحو ما ضرب القوم ابعضهم بعضا او كلاهما مذكورين ٤ لكن المستثنى لم يبدل منهما نحو ما ضرب احد بشيء الازيد او الازيد السوط لم يجز لان المستثنى اذن ليسا كالواقعين قبل الاوهى تضعف عن استثناء شيئين الاعلى الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى ﴿وما تراك اتبعك الا الذين هم اراد لنا بادي الرأي﴾ فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما تراك اتبعك احد في حالة الاراد لنا في بادي الرأي اى بلا روية فله غيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف يكفيه راحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره (وان اردت في اصل المسئلة اعنى ما ضرب الاعمر ازيدا ن زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الاعمر فالعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الازيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الازيد الظريف او معمول لا تغير العامل في المستثنى نحو قولك \*رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا\* وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الازيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاخترت الكلام وجعلت الجملة واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكأنه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبى

٢ قوله وما ضرب الازيدا  
ما ضرب احد الازيدا  
في المفعول اى احد وفيه  
بحث اذ يلزم حذف الفاعل  
فكانه جعل الضمير المستتر  
من قبيل المقدردون المذكور

٣ قوله (وما ضرب القوم)  
اى احدا  
٤ قوله لكن المستثنى لم يبدل  
منهما (سواء لم يبدل شيء منهما  
او ابدل احدهما دون الاخر  
بسوط نسخته طريق نسخته

من عامله اذ قولك اذلم يبق الموت معمول رأيتك و ضاحكا معموله الآخر ( فاذا ثبت  
 هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الابد المستثنى غير ثلاثة المذكورة امام رفوع او منصوب  
 ولا يكون الا في الشعر كقوله \* كان لم يمت حتى سواك \* ولم تقم \* على احد الاعليك النوايح  
 \* وكقوله \* لا اشتهى يا قوم الاركاها \* باب الامير ولادفاع الحاجب \* أضمر واه  
 عاما اخر من جنس الاول اى قامت النوايح واشتهى باب الامير كارها والكسائي جوز مطلقا عمل  
 ما قبل الا فيما بعد المستثنى بهما سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا ولا كما  
 في قولك ما مررت الارا كبا يزيد في الشعر وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع (وابن الانباري  
 جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى  
 على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيد الاعرا  
 ما ضرب الاعرا زيدا وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خلاصا لانه اذا كان المعمول عاما  
 نحو ما ضرب احدا لزيدا فلا يقال ان مضروبة زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد  
 شيء يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الاعرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا  
 ( قوله او معناها ) يعنى ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين  
 ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الاعرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس  
 الحصر كما ذكرناه في ما ضرب زيد الاعرا ( وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر  
 استدلالا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* انما الاعمال بالنيات \* وانما الولاء  
 للمعتق \* واجيب بان المراد في الخبرين التأكيد فكأنه ليس عمل الابالية وليس الولاء  
 الابالعتق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد \*  
 قوله ( واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير  
 متصل وجب تأخيره ) بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تأخير الفاعل عن  
 المفعول ( قوله اتصل به ) اى بالفاعل ضمير مفعول راجع الى مفعول وجب تأخير  
 الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان ضمرا قتل  
 الذكر لفظا واصلا كما مر ( وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم ) وكذا  
 الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب  
 غلامه واكرم هند رجل ضربها هكذا قيل ( ولو قيل يجوز اكرم رجل هند  
 ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة  
 والموصول اذا الاتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخيرين ( قوله او وقع بعد الا )  
 اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا لزيدا معناها نحو انما ضرب عمرا زيدا وانما  
 وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الاعرا  
 فان مضروبة ما قبل المحصورة فيما بعدها والضارية محتملة فلو قدمت الفاعل  
 بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور \* قوله وقد يحذف  
 الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قاما وليك يزيد ضارع لخصومة \*

٤ ( قوله اى قامت النوايح  
 آه ) قيل فالفعل الاول ببق  
 بلا فاعل الا ان يعتبر ضمير  
 وفيه تعسف

ه ( قوله وانما قلت آه ) قد  
 فصل هذا المعنى سابقا بالحق  
 في بعض النسخ ومع ذلك  
 الالحاق لا يحتاج الى هذا  
 الكلام  
 انما الولاء لمن اعتق نسخته

٦ ( قوله زيد لمن قال من قام )  
الصواب ان قولك من قام  
جملة اسمية صورة و فعلية  
حقيقة لان الاستفهام  
بالفعل اولى لكنه لما اريد  
الاختصار ودل بكلمة  
واحدة على ذات الفاعل  
ومعنى الاستفهام انقلبت  
الجملة اسمية في الجواب  
روى التنبيه على اصل  
السؤال وقد بينا هذا  
المعنى كما ينبغي في حاشية  
تلخيص المفتاح فارجع اليها  
٨ قوله والبيت الحارث  
بن نهيك وتمامه ( رجل  
نهيك اى شجاع لانه ينهك  
عدوه اى بالغ فيه  
٨ قوله من قولهم ضرع  
ضراعة ) خضع وذل  
٢ قوله مثل اورس فهو  
وارس ( الورس نبت  
اصفر يكون باليمن يتخذ منه  
الغمرة للوجه تقول منه  
اورس المكان واورس  
الرمس اى اصفر ورقه بعد  
الادراك فهو وارس ولا يقال  
مورس وهو من النوادر  
والغمرة طلاء يتخذ من  
الورس وقد غمرت المرأة  
وجها تغميرا اى طلت به  
وجها ليلصفولونها منه  
٤ قوله يقال طاح بطوح  
اى هلك وسقط وكذلك اذا تاه فى الارض

ووجوبا فى مثل \* وان احد من المشركين استجارك \* وقد يحذفان معا مثل  
نعم لمن قال اقام زيد ( قوله ( لقيام قرينة جوازا ) لا يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة  
سواء كان الحذف جائزا او واجبا ( قوله ٦ زيد لمن قال من قام ) الظاهر ان زيدا مبتدأ لفاعل  
لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا فى جواب ماذا اذا كان ذا معنى الذى انه رفع لان  
السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زيدا فان الاولى نصب الجواب كما يجئ فى باب  
الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والا هم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر  
زيد قام بلى قولهم \* الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف اى ان لا يتفق  
لك حظية من النساء فاننا لالاية اى غير مقصورة فيما تحظى به النساء عند ازواجهن من الخدمة  
والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا كن حظية فلا كون الية ( قوله وليك  
يزيد ضارع لخصومة ) هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الان السؤال  
ايضا ههنا مقدم مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع  
فيسأل عنه فكانه لما قال ليك زيد سأل سائل من يبكيه ف قيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال  
فى الاول مصرح به ٧ والبيت للحارث بن نهيك وعجزه \* ومختبب مما تطيح الطوايح \* يقال  
بكيت اى بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ فى باب المعتدى  
وغير المعتدى من قسم الافعال والضارع الذليل ٨ من قولهم ضرع ضراعة ( قوله لخصومة )  
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفى براحة الفعل اى يبكيه من  
يضرع ويذل لاجل الخصومة فان زيد كان ملجأ وظهرا للذلاء والضعفاء والمختبب الذى  
يأتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها  
بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحت  
الطوايح واطاحت الطوايح اى ذهبت به ورمته ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو  
اما على حذف الزوائد ٢ مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عشب او على النسب  
مثل ماء دافق اى ذودفق ٤ يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يططح وهو واوى  
من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل ( وقوله مما تطيح متعلق بمختبب اى يسأل  
من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او يبكي المقدر اى يبكى لاجل اهلاك  
المنيا ي زيد ) ويجوز ان تكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال التكرم التى طوحتها  
الطوايح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية بورد الماضى بصورة الحال اذا كان  
الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله ( قوله ووجوبا فى مثل  
وان احد من المشركين استجارك ) انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو  
استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلما ظهرت لم تحتاج  
الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام  
والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع فى النفوس لذلك الميهم لان النفوس

تشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشئ مرتين مبهما مفسرا  
توكيد ليس في ذكره مرة ( وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم  
بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع  
الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فتالنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه  
ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الاعلى ما اجاز بعض الكوفيين  
من نحو \* لا تجزعي ٥ ان منفس اهلكته \* ٦ ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع  
لمنفس اي ان اهلك ٧ منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجيئ الكلام عليه بعد وجميع  
ما ذكرنا من الوقاف والخلاف يطرد في نحو \* لودات سوار لطمتني \* وهلا زيد قام  
اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف  
يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوع للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة على ثبت وتحقيق  
والترزم ان يكون خبرها فعل كما يجيئ في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر  
وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر  
وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى ﴿ لو ان الله هدامي ﴾ اي لو ثبت وتحقيق ان الله  
هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر ( قوله وقد يحد فان معا مثل نعم ) اي  
يحدف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيئ في  
التنازع ( وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معالان نعم حرف لا يفيد معناه  
الافرادى ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي  
فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه لفظة نعم وذلك الكلام  
في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر  
بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف  
التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحدفان \* قوله ( واذا تنازع الفعلان ظاهرا  
بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت  
زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين ) اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل  
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا و ليشمل ايضا اكثر من  
عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيد الكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل  
وعلى اول المتعددات وهو الاثنان ( قوله ظاهرا بعدهما ) انما قال ذلك لان بعض المضمرات  
لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل  
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث  
يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر  
والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله  
او بما هو كجزؤه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب  
وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز

٥ ( قوله ان منفس )  
يقال لفلان منفس ونفيس  
اي مال كثير  
٦ آخره فاذا هلكت فعند  
ذلك فاجزعي  
٦ او ان اهلك

٧ فيه ضمير موافق للتنازع  
سواء كان الملغى هو الاول  
او الثاني وانما لم يحز ان  
يكون منه لان الملغى ان  
كان هو الاول نفسه  
فقول المص بعدهما آه  
نفسه

٢ قوله ( وكذا قوله  
بعدهما لاحاجة اليه اذ قد  
يتنازعا آه ) قيل فيه  
بحث لان الاختلاف في  
الاختيار انما يتأني في  
التأخر لا في المتقدم لان  
الاول اقرب واهم ولا في  
المتوسط لان العامل الاول  
قد تسلط عليه ولا مخالفة  
للأصل في أعماله مع تساويهما  
في القرب وامتياز الاول  
بالاهمية

ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا  
توجه الى التنازع بالفاعلية والغية فلا بد ان يكون ٧ في العامل الملغى ضمير موافق  
للتنازع ( وانما لم يحز ان يكون منه اذ لو كان الملغى ههنا هو الاول واضمرت فيه ضميرا  
مطابقا للتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ماضرت وما اكرم الا انا وما قام اي هو  
اعني زيدا وما قد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ثما اكرم والا زيد  
مستثنى من المتعدد المقدر في ما قد ولا يجوز ان يكونا مستثنين من ماضرت وما قام لانه  
لا متعدد فيهما لظاهرهما ولا مقدر فيصير الضرب والقيام منفين عن التنازع بعدما كانا  
مثبتين له وبشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في  
الملغى مع الاقلت في الاول ماضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع  
الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا من  
العمل في التنازع وفي نايه اعني الضمير كضربت واكرمتي زيد وكذا ضرب واكرمت  
هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن التنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت  
الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو العمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ماضرب  
نيابة عن الا انا الذي بعدما اكرم كما ظهرت في الف ضربا نيابة عن الزيدتين في قولك ضربا  
واكرمت الزيدتين فلا يظهر كون ماضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من  
الفاعل مثل للآخر على السواء ( وكان يجب ان تقول في الثاني مقام الاهو وما قد الا زيد  
ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل مقام وما قد الا زيد ( ويجوز ان يكون هذا  
من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو  
مذهبه على ما يجئ ( ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم  
يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الالالة  
الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الاول في المنفصل المرفوع يجئ مثله في  
اعمال الثاني فيه ( وان كان التنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ماضرت وما اكرمت  
الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع وتكون قد حذف المفعول مع الا من الاول مع  
اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور  
المنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمرة المنفصل والمجرور  
ولاسيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف  
ظاهرا غير وارد مورده ٢ وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذ قد يتنازعا في ما هو قبلهما  
اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت واياك ضربت واكرمت  
( قوله فقد يكون في الفاعلية ) اي يكون التنازع \* اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين  
اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضرب لانهما اما يتفقا في التنازع  
في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمتني زيدا او في المفعولية حسب نحو ضربت  
واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيدا او لم يذكر



على فساد في الاصول وهم يحرون عوامل النحوا كالمؤثرات الحقيقية (وقال جازان تأثي بفاعل  
الاول ضمير بعد التناسخ نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم  
الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني  
واكرمت زيداهو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد التناسخ كرايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين  
والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل (قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه  
والاظهرت) يعني اذا علمت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول وافق البصريون  
ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه للزوم  
الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلا  
يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المخرج اعني الاضمار قبل الذكر (قوله ان استغنيت عنه)  
في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك  
على قلة (قوله والاظهرت) يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي  
باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون  
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى  
الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به ازيد في قولك  
اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول  
لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار (واعترض على هذا بانه يجوز في السعة  
وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عنه قيام القرينة لان كل واحد منهما  
في الظاهر منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كففعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن  
والشعر قال الله تعالى ﴿ولا يحسبن الذين يخولون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم﴾  
اي بخلفهم هو خيرا لحذف اولهما \* وقال الشاعر \* ٨ لا تخلنا على غرائك انا \* طال  
ما ٩ قدوشى بناء الاعداء \* اي لا تخلنا اذلاء لحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف  
لم امتنع الاضمار نحو حسبي وحسبت زيدا قائما (قوله لكونه اضمارا قبل الذكر  
في المفعول \* قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يحذف فهو كالفاعل فلينجز  
فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركتة الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر  
وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز  
اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول ههنا  
حسبي وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي هذا (والحق ان يقال في هذا الاخير  
ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب  
كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه \* (قوله وان علمت الاول اضمرت الفاعل  
في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر) هذا بيان انه اذا علمت الاول  
٢ على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو امان يطلبه

٧ بالياء ٨ (قوله لا تخلنا) اي  
لا تحسبنا جازعين على غرائك  
اي على اغرائك وقدوشى  
بنا قبلك الاعداء الى الملك فلم  
يضرنا ٩ (قوله قدوشى بنا)  
ووشى كلامه اي كذب  
ووشى به الى السلطان وشاية  
اي سعى ٨ اوله \* ايها الناطق  
م المرقس عنا عند عمرو وهل  
لذلك انتهاء يعني ايها المتكلم  
بالكذب والباطل عند الملك  
هل لذلك الكلام انتهاء  
م المرقس المزين منه  
٢ على ما هو اختيار الكوفيين  
نسخه



للفاعلية او للمفعولية فتقول في الاول ضربت وضربني زيد او ضربت وضرباني الزيد  
وضربت وضربوني الزيد وضربت وضربتي هنداً وضربت وضربتني الهندي  
وضربت وضربتي الهندات تضم الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من  
احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا الاول  
مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا ( قوله والمفعول على المختار )  
اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا  
ولا يحذفه نحو ضربني وضربته زيد ( ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلا اما اختيار  
الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشغل  
بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل  
مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه  
وانه موجه الى غيره ( فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة ٣ اعني  
عند افعال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني  
عن الضمير في قوله تعالى ﴿ هاتوا اقروا كتابه ﴾ وقوله تعالى ﴿ آتوني افرغ عليه  
قطرا ﴾ دليلا للبصرية على ان المختار افعال الثاني والا كان افصح الكلام اي القرآن  
على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند افعال الاول ( قوله الا ان يمنع مانع  
فتظهر ) على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من  
اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع  
او التذكير او التأنيث نحو حسبتني وحسبتهما منطلقا ( قال المصنف لم  
يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ٤ ولا اضماره لانك لو اضمرته مثني  
ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع  
والتذكير والتأنيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق  
المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا  
كلامه ( والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم  
وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى ﴿ فان كانت  
واحدة ﴾ وقوله ﴿ فان كن نساء ﴾ والضمير للاولاد فلا اضمار قدياتي على المعنى المقصود  
فيجوز حسبتني وحسبتهما اياهما الزيد ان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للسند  
اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيد قائمين وحسبت وحسبتني اياه هنداً قائمة  
وحسبتني وحسبتها اياها هند قائما وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبى بين العامل  
والمعمول وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الاصل ﴿ قوله ﴾ ( وقول امرئ القيس ﴿ كفاي  
ولم اطلب قليل من المال ﴾ ليس منه لفساد المعنى ) هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت  
في كون افعال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة  
اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور  
اذ كان يكون الفاعل مضرا في كفاي فاختر افعال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار

٣ اعني اذا اعملت الاول  
والثاني طالب للمفعول لم تحذف

٤ والاعتراض قد سبق قال  
ولا اضماره آه لم تحذف

٥ اوله \* ولو ان ما اسعى  
لادنى معيشة

بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء  
اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الاخر  
اللزيمه ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر (اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح  
اذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى (وبانه مبنى على مقدمة وهى ان لو  
تنفى شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤها نحو لو كان لى مال  
لحببت فالج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتها لان نفي النفي اثبات نحو لو لم  
تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت  
النفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشمتنى اكرمك ٨ ولو شمتنى لم اكرمك ٩ (رجعنا الى بيان  
فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع (فنقول اوله \* فلو ان ما اسعى لادنى معيشة \* وقوله  
ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اى لو ثبت ان سعى لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعى  
لادنى معيشة اى ان طلبى لقليل من المال (وقوله كفاى) جزء لو وقوله لم اطلب قليل من المال  
عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منتقيا اى ثبت ان طلبى  
لقليل من المال وهواثبات لانتفاء بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال  
الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ٢ ان الواو للحال  
(فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف  
اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغى ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله  
وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا \* فان قلت فالام  
توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى الجهد المحذوف المدلول عليه بقوله  
بعد \* ولكنما اسعى لجهد مؤثّل \* وقد يدرك الجهد المؤثّل امثالى \* والمعنى لو كان سعى لتحصيل  
اقل ما يعاش به من المال ٣ لكننى اكتفى بذلك لانه قد حصل لى ذلك ولم اكن اطلب الجهد (والا  
ظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسبيا كفى قوله تعالى ﴿ يقبض ويبسط ﴾ اى له القبض وله  
البسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعى لقليل من المال للمعنى ما وجدته منه عن السعى ولم يكن  
منى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقروا طمئن ولكننى اسعى لتحصيل مجد مؤثّل اى مؤصل  
مدّخر لنفسى ولعقبى يرجع اليه عند التنازع والعللانه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلاثة  
خلاف الجرمى نحو اعلت واعلمنى زيد عمرا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل  
الاول واعلمنى واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني  
(والاولى ان يقال اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا  
هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمى لعدم السماع وكذا  
يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل تعجب تقول ما احسن  
وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا

٨ فالشم مثبت والاكرام  
منى  
٩ فالشم منى والاكرام  
مثبت

٢ (قوله ان الواو للحال)  
فالمعنى كفاى قليل من المال  
غير طالب له وفيه بحث وهو  
ان الكفاية انما هى على تقدير  
السعى لادنى معيشة فلا يجوز  
تقييدها بعدم الطلب كما  
يشهد به التأمل الصحيح من  
ذى فطرة سليمة  
٣ لكان يكفى وجدان  
قليل من المال من الطلب  
والجهد ويعنى منه نسخه

على افعال الاول \* قوله ( مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه  
وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من  
باب علمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم  
الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب  
اعطيت اول من الثاني ) قوله ( مفعول مالم يسم فاعله ) اى مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله  
( وقولهم فعل مالم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول  
لانه صيغ له ) قوله الى فعل ويفعل ( اى الى فعل ويفعل ونظائرهما بما يضم اوله فى الماضى  
ويكسر ما قبل اخره حتى يع نحو افعل واقتعل واستفعل وفعل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها  
ويضم اوله فى المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يع يفعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه  
اقتصر على الثلاثى لكونه اصلا للرباعى وذى الزيادة ( قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت  
ولا الثالث من باب علمت ) اعلم ان الثالث من باب علمت هو الثاني من باب علمت كما يجئ فى باب  
والذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى علمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم  
عمرا فاضلا والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت لثالث مقاعيل  
علمت فنقول اذا كان ثانى مفعولى علمت ظر فاغير متصرف اوجارا ومجرورا او جملة نحو  
علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او فى الدار ٢ لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذى  
لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول  
به الصريح كما يجئ والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها  
مقامه لكونها بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قوله تعالى ﴿ قِيلَ يَا اَرْضِ ابْلَعِي مَاءَك ﴾ اى قيل  
هذا القول وهذا اللفظ ( وكذا قد تجئ الجملة فى مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهى  
فى الحقيقة مأولة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾  
وقوله تعالى ﴿ اولم يهد لهم كم اهلكنا ﴾ اى تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم  
اهلنا كما فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا ( وما اجازه الكسائي والقراء من قيام  
الجملة التى هى خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين  
احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف فى هذا الباب من الفاعل  
فليس بمنوى ولا يحذف المبتدأ الامع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد  
ايضا عن الفاعل نحو كين قائم ( وقد اجازه القراء دون الكسائي والثاني ان الجملة  
لا تقوم مقام الفاعل الاحكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام  
( والمتقدمون منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسندالى  
المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار فى حالة واحدة مسندا ومسندا  
اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظرا لان كون الشئ مسندا الى شئ ومسندا اليه شئ اخر  
فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا اعجبني ضرب زيد عمروا فاعجبني مسند

٢ فلا كلام فى امتناع قيامه  
مقام الفاعل لان معنى غير  
المتصرف من الظروف ان  
يلزم النصب على الظرفية  
والجار والمجرور لا ينوب  
نسخه

الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند الى ذلك الشيء الى ذلك  
اللفظ بعينه لم يجوز هذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك  
فرس غلام زيد ( واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابة عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان  
نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل  
( والذي ارى انه يجوز قياسا نيابة عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام  
كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعدما كان مبتدأ فلا يجوز  
في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى  
عيسى وكذا في نحو علمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلبس اذا قام مقام  
الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان  
يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمك زيدا ابوك  
والمرفوع ثالث المفاعيل ( وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبتست مخالفتها  
نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقريظة جاز العدول كقوله تعالى ﴿ افرايت من اتخذ  
الهه هواء ﴾ ٣ هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الابقيام  
اول مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق ٤ بصقبة ( وكذا  
لم يسمع الاقيام اول مفاعيل علمت كقوله ﴿ نبئت عمرا غير شاكر نعمتي ﴾ ٥ لانه  
في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل  
علمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى  
فنقول اعلمك زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه ( قوله والمفعول له والمفعول معه  
كذلك ) انما لا يقوم ان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من  
ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يدكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل  
( ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزءه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما  
ولا بد للمتعدى من مفعول به يقع عليه ( ٥ وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة  
حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور  
بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عينا ثم  
لم يقم المفعول له مقام الفاعل ( وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل  
يفعل بلامصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل  
بجزء الفعل ولو حذفها لم يعرف كونه مفعولا معه ( وكذا التمييز والمستثنى ليسا من  
ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا  
طابت نفس زيد ( واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها  
في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه ( قوله واذا وجد المفعول به  
تعيينه ) اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد  
منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين ( واما الكوفيون ووافقهم بعض

٣ هذا مع انه لاشك مع  
هذا كله ان قيام الاول في  
علمت واعلمت مقام الفاعل  
اولى اما في علمت فلكونه بعد  
الفاعل بلا فصل احق  
بصقبة واما في علمت فلهذا  
ولكونه فاعلا بالنسبة الى  
الثاني والثالث لانه عالم وقيام  
الثاني في علمت بعد الاول  
اولى من الثالث ولا يلبس مع  
لزومه مركزه نحو اعلمك  
زيد اباك نسخته

٤ قوله ( بصقبة ) صقبت  
داره اى قربت ٥ واما  
الجار والمجرور فاما ان يلحقه  
بالمفعول به لانه هو لكن  
بواسطة حرف الجر او يلحقه  
بالظرف لجريه مجراه في كل  
حكم نحو ان من الكرام زيدا  
وان امامك نهرا ونحو  
ذلك واما المفعول له فغرض  
ورب فعل بلا غرض نسخته

التأخيرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به الجرور مقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا  
٦ بالقرأة الشاذة ﴿لولا نزل عليه القرآن﴾ بالنصب ٧ ويقول الشاعر ولو ولدت فقيرة  
جر و كلب \* لسب بذلك الجر والكلابا \* وامثاله ( ومنع الجزولي نيابة المنصوب  
لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير  
والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاختفاء اجاز نيابة الظرف والمصدر مع  
وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق  
القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به ( وقد اجاز سيويه اضمار المصدر المعهود فيقال  
لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى قعد القعود المتوقع  
ويحوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت  
فاستحسن اى استحسن قياحى ( ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد  
اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج  
الفعل اليه ليصير معا كلا ما فلو قلت ضرب ضرب لم يحز لان ضرب مستغن بدلالته  
على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال  
المصنف ضربا شديدا وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل  
فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة  
من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها ( ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا  
ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز  
بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في الدار ضرب اى ضرب فيها وقوله  
تعالى ﴿كل اولئك كان عنه مسئولا﴾ عنه مرفوع المحل ٢ بمسؤلا المقدر المفسر  
بمسؤلا الظاهر كما في قوله تعالى ﴿وان احد من المشركين استجارك﴾ لكن ليس  
في مسؤلا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا  
يحوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول ( والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به  
تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ( ورجح بعضهم الجار والجرور منها لانه  
مفعول به لكن بواسطة حرف ( ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة  
( وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر ( والاولى ان يقال كل ما كان ادخل  
في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره  
( قوله من باب اعطيت ) اى بماله مفعولان اولهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى  
الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عا ط اى آخذ والدرهم معطوف وفي كسوت  
عمر ارجبة عمرو مكتس والجنة مكتساة وكذا في غيره \* قوله ( ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ  
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية وسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف  
الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيد ان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا

٦ قوله ( بالقرأة الشاذة لولا  
نزل عليه القرآن بالنصب )  
وبقرأة ابي جعفر يعزى  
قوما بما كانوا يكسبون  
٧ قوله ( قوله ويقول الشاعر  
ولو ولدت فقيرة آه ) ونظيره  
قول الآخر اتيح لى من  
العدى نذيرا \* به وقيت  
الشمر مستطيرا منه

٢ قوله ( بمسؤل ) اى مسؤلا  
عنه في كتابه

٣ قوله ( والخبر هو المجرد  
المسند به ) لم يوجد في نسخة  
المتن عند الشارح لفظة به ولا  
الهمزة في قوله او الصفة  
٤ قوله ( فكانهما معدومان )  
فالتجريد اما حقيقي او حكمي  
٣ قوله ولكنه بشكل بقولهم  
آه ) هذا الاشكال وما بعده  
يتجه على تقدير اطلاق  
والتعقيد بخلاف ما مر  
٣ قوله ان لا ليس زائدا ولا  
جاريا مجرى الزائد ) وانما لم  
يجرى مجرى الزائد لغيرها  
معنى الكلام بالنفي  
٤ قوله هذا هو وحد المبتدأ  
الثاني وهو الصفة الواقعة آه  
٥ قوله ( والصفة المشبهة )  
والمنسوب كقرشي في حكم  
الصفة

جاز الامر ان والخبر ٣ هو المجرد المسند به المفاير للصفة المذكورة ) واعلم ان المبتدأ  
اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجرائها فاذا  
اختلف الشئان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو  
الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ  
المبتدأ وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا  
للحد عن اللفظ المجمل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء  
ومن ٤ فكانهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعروا وعرو معطوف على محل  
اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها  
معنى الجملة صارت كالخروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التأكيد ٢ لكنه بشكل بقولهم لارجل  
ظريف في الدار جلا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش  
والبردوهوان لاهذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل ( ووجه الاشكال  
هو ٣ ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظي  
وهو مبتدأ والالم يحز المحل على موضعه بالرفع ولا بشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهوان  
لاهذه ليست بعامة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ ( فان قيل نحن لانحمل الصفة  
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد  
عن العوامل ( فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم  
المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم  
واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة الاسم لا التبرئة  
اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب  
وصيرورتهما كاسم واحد ( قوله الاسم المجرد ) لا يرد عليه نحو تنبع بالمعبدى لان تراه  
وقوله تعالى ﴿ سواء عليهم اانذرتهم ﴾ عند من قال اانذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم  
اي سماعتك بالمعبدى وسواء عليهم اانذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه  
لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه  
الاسماء التي لا تركيب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثاني فبقوله مسندا اليه  
خرجت الثلاثة ( قوله او الصفة الواقعة الى آخرة ) ٤ هذا هو وحد المبتدأ الثاني والثالثة  
تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد  
الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده  
ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفاعل والفعل لا خبر له فمن ثمة تم بفاعله  
كلما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغروا ولا  
يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الاعلى لغةا كلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل  
واسم المفعول ٥ والصفة المشبهة ( قوله رافعة لظاهر ) احتراز عن نحو قائمان الزيدان  
واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا

٦ في الام اقامان هما  
والصواب اقام هما  
٧ (قوله بعد حرف النفي  
والف الاستفهام آه) وكذا  
بعد ان نحو ابن جالس اخواك  
و بعد متى نحو متى ذاهب  
المران وبعد كيف نحو كيف  
مصبح ابنك وبعدكم نحوكم  
ما كنت صديقك وبعد ايان  
نحو ايان قادم رفيقك الى  
غير ذلك  
٨ (قوله غير ما سوف على  
زمن) الاسف شدة الحزن  
وقد آسف على ما فات  
٢ فالعامل على هذا تجريد  
الاسم للاسناد اليه في المبتدأ  
الاول وتجريدا للاسم لاسناده  
الى شئ آخر في المبتدأ الثاني  
نسبه

نحو اقام الزيدان او مضمر ا كقولك بعد ذكر الزيدان اقامان هما ٦ فان قولك هما فاعل مع كونه  
مضمر (قوله بعد ٧ حرف النفي والف الاستفهام) وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قام الزيدان  
واقام الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون يجوزوا رفع الصفة للظاهر على انه  
فاعل لهما من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قام الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيدان  
يعمل الظرف بلا اعتماد و اجري نحو غير قام الزيدان مجرى ما قام لكونه معناه قال ٨ غير ما سوف  
على الزمن \* ينقضى بالهم والحزن \* ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابى على كما يجي  
في باب استثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اى قل رجل يقول ذلك ويخطئ يوم لا اصيد  
فيه اى يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لهما لما فيها من معنى الفعل (ولا يدخل نواسخ المبتدأ  
عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر) (ورب عند ابى عمرو مبتدأ لا خبر له كقول رجل لما فيه من معنى  
التقليل الذى هو قريب من النفي كما يجي في باب حروف الجر) ويجوز عند الاخفش والقراء ان قاما  
الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن  
القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الامع دخول معنى يناسب الفعل عليها كعنى النفي  
والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليس من ذينك  
في شئ بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما (واما العامل في المبتدأ فقال  
البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه ويكون معنى الابتداء  
في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شئ) (واعترض بان التجريد امر عدى  
فلا يؤثر) (واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص  
اعنى عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته ٢) (و فسر الجزولى الابتداء  
بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا تحقيقا او تقدير الاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض  
بان التجريد امر عدى فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزنجشري والجزولى هذا الابتداء هو  
العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسى عن سيويه ان العامل في الخبر هو  
المبتدأ ويحكى هذا عن ابى على وابى الفتح وقال الكسائى والقراء هما يترافعان وقد قويا هذا  
في حد العامل (وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل  
وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لا شراطهم الضمير في الخبر الجامد  
ايضا كما يجي) (قوله فان طابقت مفردا جاز الامر ان) اى ان كانت الصفة المذكورة مطابقة  
للمفرد بعدها في الافراد جاز الامر ان كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها  
(فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لافان  
كانت مفردة فالسند اليه بعدها اما مفردا او لا والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما  
ذكرنا الآن والمفردة التى ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها والثى ليست  
بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدون والظاهر



انها خبر عما بعدها و تحتمل ان تكون مبتدأ مابعد ما فاعلها على لغة \* يتعاقبون فيكم ملائكة \* والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شئ اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو و فاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر ( قوله والخبر هو المجرد ) دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء العددية ( قوله المسند ) اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء العددية ( قوله المغاير للصفة المذكورة ) اخرج منه المبتدأ الثاني \* قوله ( واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد و امتنع صاحبها في الدار ) انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ( واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكون عاملا في المحكوم عليه و مرتبة العامل قبل المعمول ) وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغنى الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارى و الاعتبار بالطارى دون المطر و اعليه ( واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقام الزيدان مع ان كل واحد عاملا في الاخر على الصحيح فلكون الصفة قرعا على الفعل في العمل وقبل انما تقدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه ٣ فارادوا في الجملة المركبة منهما تميم الناقص بانكامل وقصدوا ايضا الايدان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما باسم اخر ( قوله ومن ثم ) اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد في داره فالعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا ( قوله و امتنع صاحبها في الدار ) امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا و اصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ( ومن جوز ثمه ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ خبره كطلب الفعل للفعل بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخير ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ \* ( قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه مامثل ولعبدمؤ من خير من مشرك و ارجل في الدار ام امرأة وما حد خير منك و شرا هر ذاتا وفي الدار رجل وسلام عليك ) اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصص ( واما قول المصنف ان الفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته ( وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص

٣ فارادوا من اول الامر  
انها فعلية ولوبدى بالاسم  
لا يحتمل صيرورته كلاما  
باسم آخر وبالفعل فلم يتعين  
للفعلية آه نسخه  
ومن ثمه يجوز نسخه

٤ هـ ر الكلب صوته دون نباحه من قلة ٨٩ مغيره على البرد وقدر الكلب بهر هر برا صحاح هـ ( قوله

الى نخة عز قوب) العرقوب  
العصب الغليظ الموت فوق  
عصب الانسان وعرقوب  
الدابة في رجلها بمنزلة الركبة  
قال الاصمعي كل ذي  
اربع عرقوباه في رجله  
وركناه في يديه

٢ الثرى الثراب الندى  
قال الاصمعي العرب تقول  
شهر ثرى وشهر ترى وشهر  
ترعى اى تمطرا ولا ثم يطلع  
النبات فتراه ثم يطول فتراه  
النعص

٣ اى جعل الله اعوجاجا  
في الحجر لافيك يضرب  
في الدعاء بالخير ومدح  
بالمخاطب بعدم الاعوجاج  
٤ فغلط لانه على ما ذكرنا  
في تعليل كون المبتدأ  
معرفة او مختصا يجب  
ان يحصل له الاختصاص  
بغير الخبر حتى اذا حكمت  
بعد بالخبر عليه تكون  
حاكما على مختص قبل  
الحكم اما اذا قلنا ان  
الاختصاص يحصل له في  
الخبر فيكون غير مختص  
بدون الخبر فتكون قد  
حكمت بالخبر على غير  
المختص فيكون المحذور  
باقيا ولو كنى الاختصاص  
آه نسخه هـ فظهر ما قلنا ان

المحكوم عليه بشئ او لا فضايط تجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين  
او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول  
ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كالموعلم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عدلغوا  
ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص  
النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ وكذا  
في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل  
في الدار ان تقول قام في الدار رجل ( ولا انكران وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه  
نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه  
وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع  
( احدها ماء التعجبية على مذهب سيويه كما يحى في باب ) والثاني المبتدأ الذى هو فاعل  
في المعنى نحو شراهر ذاناب وامراقده عن الحرب وشرا الجأك هـ الى نخة عرقوب  
( الثالث المبتدأ الذى خبره ظرف اوجار ومجرور ) الرابع كلمات الاستفهام نحو من  
عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار  
وارجل في الدار ام امرأة ( الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص يضربك  
( السادس بعدما نحو ما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها ) السابع الجواب  
نحو قولك رجل في جواب من جاءك اى رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب  
بمثلا اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ٢ ثرى وشهر ترى وشهر  
مرعى وقولهم امت في حجر ٣ لافيك وقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ اما  
قول المصنف في ماء التعجبية وفي نحو شراهر ذاناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا  
والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا ٤ فقد ذكرنا ما عليه وهو  
ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن  
في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى  
الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها  
او تأخر لان المختص في الصورتين حاصل هـ على الجمل فظهر بما ذكرنا ان قول المص  
في نحو في الدار رجل ان المبتدأ يختص بالحكم المتقدم ليس بشئ واما قوله في نحو ارجل  
في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول  
لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باى نكرة  
كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب  
على ما ذكرنا ( ولو كان يجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون  
احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار  
او امرأة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ آخر يتخصص

التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يتبع ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل نسخه

٦ في سياق النفي تفيد العموم  
نعمه

به المبتدأ ( قوله في احد خير منك ) ان وجه التخصيص فيه ان النكرة ٦ في سياق العموم  
فقولك احد عم جنس الانس حيث لم يبق احد منهم وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل  
لبعض من الجملة شيء ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم  
وهو عدم الخبرة ثابت لكل فرد فرد فلم يخص بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف  
ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو  
كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخبرة على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم  
تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فقد تعين المحكوم  
عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا تحصل الفائدة فيها بسبب  
التعين الحاصل من العموم لاسبب تخصصها بشيء ( وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختر  
الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط  
بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو  
من قام قت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاء فانت ثقتي ورجائي ( وقيل الخبر هو  
الشرط والجزاء مغال الصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملية الواحدة ) ( وقيل  
كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها ) ويمكن ان يقال على مذهب سيويه  
ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام فحذفنا  
لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر  
او مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قت اي ان من قام اي ان انسان قام كقوله  
تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ وقولك من ضربت ضربته اي من ضربت اي ان انسانا  
ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي من ضربته فهو  
مفعول للمقدر المفسر بالظاهر ٧ وكذا في نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفي ما فعلت  
افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفي ما فعلته افعل مفعول للفعل المقدر وما تفعل  
افعل ما تفعله افعله ( وكذا في كلمات الاستفهام ) ( وقوله في سلام عليك ) انه مختص  
بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنسوب منسوب الى المتكلم فاذا  
رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى  
ويل لك ويلى لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك لكان خلفا من  
القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان  
مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان  
بذكر الفعل الناصب والمسند اليه ( وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم  
الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما  
ينهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انحزل ابوتام وترك الانشاد  
على ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال \* على مثلها من اربع وملاعب \* فعارضه شخص  
كان حاضرا فقال \* لعنة الله والملائكة والناس اجمعين \* وبعد المصراع \* ٢ تذا

٧ وكذا نحو ما كان فليكن  
كذا وما تفعل افعل آه  
نعمه

٢ قوله ( تذا مصونات  
الدموع السواكب )  
الاذالة الاهانة واذالت  
المرأة قناعها اي ارسلته

مصونات الدموع السواكب \* هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت  
 لان سلمت مشتق من سلام عليك كلييت من ليك وسجلت من سبحان الله فعني سلمت قلت سلام  
 عليك كما ان لييت وسجحت بمعنى قلت ليك وسبحان الله فعني سلام الذي هو بمعنى صدر سلمت  
 قول سلام عليك فعلي مافسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك  
 عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى المصدر سلمك الله اي جعلك سالما فلاصل  
 سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل  
 على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا  
 النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا  
 فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا لغبار معنى الحدوث \* قوله (الخبر قديكون جلة نخوزيد  
 ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقديحذف) اعلم ان خبر المبتدأ قديكون جلة اسمية  
 او فعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جلة لتضمنها للمحكم المطلوب من الخبر كتضمن  
 المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل  
 الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ابهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ  
 عند الحاجة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا في قولك  
 ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره  
 المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونه طلبية قوله  
 تعالى ﴿بل انتم لامر حبابكم﴾ وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم امازيد  
 فاضربه (وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو ما زيد والله لا ضربه والاولى  
 الجواز اذا لم يمنع) قوله فلا بد من عائد لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى  
 اولافان كانت لم تحتاج الى الضمير كافي ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكافي قولك مقولي زيد قائم  
 لا ارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقديقام الظاهر  
 مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها  
 جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع  
 لمثل هذا الغرض فمن ثمة قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير  
 الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة  
 الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اي الكرمته لان  
 جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور  
 صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معرفا باللام كافي البر الكر منه بستين لان  
 التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله \* ولقد امر على الثيم يسبني \* ويجوز  
 ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كائن بستين  
 كائنا منه (قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ

كل قال \* قد أصبحت ام الخيار تدعى \* على ذنبا كله لم اصنع \* وقال \* ثلاث كلهم  
 قتل عمدا \* فاخزى الله رابعة تعود \* قال لان كلهم ضربت بمعنى الجداى ما منهم احد  
 الا ضربت وقال السيرافى ليس هذا بحجة ٢ اذ كل موجب يتهاء رده الى الجحد كما تقول  
 في زيد ضربت ما زيد الامضروب ثم يقال له لا تأثير للجحد ٣ في جواز حذف الضمير معه  
 ( والسماع في غير ذلك اما في الجرور فحق قوله تعالى \* ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم  
 الامور \* ) اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال \* ٤  
 فتوب لبست وثوب اجر \* او بصفة محلا نحو انا زيد ضارب ولا يخص مع كونه سماعا بالشعر  
 خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال  
 لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يحذف في باب الموصولات وجواز حذف الضمير  
 في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما  
 بتقدير مفرد نحو قوله تعالى \* اهذا الذي بعث الله رسولا \* ثم الحذف بعدها في الصفة  
 احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر  
 فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى ( وانما كان الحذف  
 في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة  
 من لوازم الموصول وضرورياته ) فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال  
 سيويه يجوز في الشعر بلا وصف ضعف وهو في غيره ضعيف ( واما وضع الظاهر  
 مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قبا كما قوله تعالى \* الحاققة ما الحاققة \* اي ماهي  
 وان لم يكن فعند سيويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال \* لعمر ك ما معن بترك  
 حقه \* ولا منسى \* معن ولا متيسر \* بجر منسى فاذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال \*  
 لا اري الموت يسبق الموت شي \* ٦ \* وان لم يكن بلفظ الاول لم يحز عنده \* وقال الاخفش يجوز  
 وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال \* اذا المرء لم يغش الكرم بهمة او شكت \* حبال  
 الهوي بالفتى ان تقطعا \* وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام ابوطاهر اذا كان زيد  
 يكنى بابي طاهر قال الله تعالى \* ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لانضيق اجر من  
 احسن عملا \* ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع ورود \* قوله وما  
 وقع ظرفا فلاكثر انه مقدر بجملة \* اي ظرفا او جارا ولم يذكره لجريه مجراه  
 في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند  
 الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو  
 في نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه و لما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر  
 على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عنده خالفه في الاعراب فيكون  
 العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى  
 تقدير شيء يتعلق به الخبر ( واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به

٢ قوله ( اذ كل موجب  
 يتهاء رده الى الجحد ) فيه  
 تكلف ٣ قوله ( في جواز  
 حذف الضمير منه ) كان  
 ذلك باعتبار طول الكلام  
 ٤ صدره فاقلت جوبا على  
 الركبتين

٥ قوله ( بشرط ان يكون  
 باللفظ الاول ) اي في خبر  
 المبتدأ وغيره ٦ تمامه \*  
 نقص الموت ذا الفنى والفقير

لفظي اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه (وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون  
الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك  
وخرجت يوم الجمعة والجارو والمجروور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو  
مررت بزيد الان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي بما  
لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب  
وضارب وناصر لم يحز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمذهب  
اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف  
مسده كما يحكى في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له  
واما قوله تعالى ﴿ فلأرآه مستقرا عنده ﴾ فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا ( وكذا  
حال الظرف في ثلاثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق  
الظرف والجارو والمجروور الابلفوظ موجود ( واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل  
لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته  
للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولي وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل  
في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كائيا في ( وذهب ابن السراج وابو الفتح  
الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا ( ولما منع ان يمنع قالوا انما  
كان اصله الافراد لانه القول يقتضي نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا  
كالمنسوب اليه والالكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير  
في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب ( والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما  
قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة  
ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا  
يفصل بينهما الا بالمفرد كما يحكى ( والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي بمتعلق  
بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قد امك فزيد قائم فهو كالمفعول به  
في نحو اما زيد انا ضارب كما يحكى في حروف الشرط \* واعلم ان صيرورة الجملة  
ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها  
ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك  
واقفا فند ابني على معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه  
( وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقى الفعل في تركيبه ملاقة اسم  
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له ( وكذا الخلاف في ان الخبر الجمما هو  
ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق ( وذهب ابو علي ومن تابعه  
الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكده كقوله \* فان فؤادي عندك الدهر اجمع \*  
ويعطف عليه كقوله \* الا يا نخله من ذات عرق \* عليك ورجة الله السلام \*

وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ﴿ في الجنة خالدين فيها ﴾ قال ابو علي وادعى بعضهم انه يجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصول او موصوف او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفى فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ﴿ ومن آياته انك ترى الارض خاشعة ﴾ لا صريح المصدر اما قوله \* ٢ احقابي ابنا سلمي بن جندل \* تهددكم اياي وسط المجالس \* فلا اعتماد للظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالضمير في انها لا توصف مثله ( ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر قد تقدم على مبتدائه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل مرفوع مبتدأ مقدم الخبر ( وعند الكوفيين والاعفش في احد قوله هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد ( وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لثلاث تقدم الضمير على مفسره وليس بشئ لان حق المبتدأ التقديم فالضمير متأخر تقديره كما في ضرب غلامه زيد ( واما الاعفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره زيد يصح تقديم الخبر وينع كون زيد فاعلا والازم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدأ والالم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فلما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقديم الاصل ( والاولى جواز ذلك كاذهبا اليه الاعفش وذلك لانه عرض للضاف اليه بسبب التركيب الاضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفائه درج الميت \* واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة ٣ الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرء القيس \* اليوم خير وغدا امر \* اى شرب خمر وقوله \* اكل عام نعم نحوونه اى حوايته ه ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل مثله ( ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كأنه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ( ويجوز نصب هذا الزمان

٢ قوله ( احقابي ابنا سلمي بن جندل ) سلمي محى من دارم وابو سلمي بضم السين والد زهير الشاعر وليس في العرب خبره

٣ الا في ثلاثة مواضع الاول ان يشبه العين بالمعنى آه نسخته ٤ وتاممه يلحقه قوم وتجنونه ه والثالث ان يكون اسم العين عام واسم الزمان خاص كقولك لا كوكب الليلة قال تعالى ( ليس لوقعتها كاذبة ) على تأويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا آه نسخته

المنكر وجره بقى نحو الصوم في يوم او يوم اخلا فالكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعض فلا يجوزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا يعلم افادة في التبعض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوهما في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لافي اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة او منكر افا لا غلب نصبه او جره بقى اتفاقا بين الفريقين نحو الخروج يوما وفي يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى ﴿الحج اشهر معلومات﴾ فلنأكد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة (واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه ٧ وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب وادراك منى بين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب (ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يحكى عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله ٨ الاجبرئيل امامها \* خلافا للجبرمى والكوفيين ٩ واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا نقل هو منى مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو منى مكان مجلسك ومكان متكأ زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب والبعد (ومما استعملته العرب مقعد قولهم هو منى من جر الكلب اى مهان ومقعد القابلة اى قريب وكذا مقعد لآزار ومقعد الحاتن وهو منى مناط الثريا اى بعيد قال ابو ذؤيب \* فوردن والعيوق ٢ مقعد رابى \* الضرباء فوق النجم لا يتلغ \* اى عال مشرف كالامين على الياسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم كى لا يخونوا (قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الآزار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو المظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء (وفيه نظرو ذلك لان الظرف في قولك انت منى مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ وانت منى برصد ومنزلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة منى هذا القدر (وكذا قولهم هو منى فوت اليد اى اذا مددت اليه يدي لم انله وهو منى دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل لم تبلغه صحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل (واما

٦ اوجبوه ظ

٧ قوله (وان كان آه فيه)

اشارة الى الفرق بين ماذا

كان الظرف المتصرف خبرا

عن اسم مكان وبينه اذا كان

خبر عن اسم آخر كزيد مثلا

وهذا الفرق لم يفهم من قوله

فالرفع مرجوح آه

٨ صدره شهدنا فالتقى لنا

من كتيبة \* مد الدهر

٩ وان لم يتصرف كالقوى

والتحت لزم نصبه اجاها

وان كان خبرا عن المكان

نحو دارى خلفك ومنزلى

امامك جوز وارفعه في السعة

نسخه

٢ قوله (مقعد رابى الضرباء

فوق النجم لا يتلغ) ربأت

القوم اذا كنت طليعة لهم

على شرف م والضرب

الذى يضرب بالقداح وهو

المؤكل بها والجمع الضرباء

وقوله لا يتلغ اى لا يرفع

رأسه م اى على محل مرتفع

فوق نسخه



انتصاب نحو قولك دارى خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا اويوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اى ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالى ويجوز ان ينصب على المصدر كقولك دنوت انملة اى دنوا انملة كما قيل في قوله تعالى ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾ ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم دارى من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمر واذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التى بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشئ اذ يقال دارى من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت منى فرسخين بالنصب على ان منى خبر المبتدأ اى من اشياى وفرسخين حال اى ذوى سير فرسخين او على الطرف اى في فرسخين اى انت من اشياى ماسرنا فرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿سلطان منا﴾ واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او لم تضاف وترك الاضافة قليل عندهم وهى عند الكوفية لا تكون ظروف الا مع الاضافة اما عند الافراد فهى بمعنى اسم الفاعل فعنى جلست خلفا عندهم اى متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اى مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متأخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبها على قلة ٢ كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهى باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشئ عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما يمكن حله على عدم خروجه عنه وقوله ﴿وساغ لى الشراب وكنت قبلا﴾ ٣ اكا د اغص بالماء الحميم ﴿اى قبل ذلك يقوى مذهب البصرية﴾ ٤ واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظى الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما فى الاصل مصدرين فعنى اليوم الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومين (ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون فى اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الآن فعنى اليوم الاحد اى الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا (ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحده معنى زيدا خوفا وزيدا قائم او يغيره معنى ايضا والمغير يقع خبرا عنه اما المساواة فى معنى كقوله تعالى ﴿وازواجه امهاتهم﴾ والحذف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو دارى منك فرسخان اى بعد دارى فرسخان او دارى منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هى كقول الخنساء \* ترع مارعت حتى اذا ادكرت \* فانما هى اقبال وادبار \* وقوله تعالى ﴿ولكن البر من آمن﴾ وان قبرنا المضاف فى مثله فى المبتدأ اى لكن ذا

٢ قوله (كما ذكرنا) هذا الحكم اعنى لزوم النصب فى غير المتصرف قد علم من قوله فلا كلام فى امتناع رفعه ٣ قوله (اكا د اغص بالماء الحميم) الحميم الماء الحار والحميم ايضا المطر الذى يأتى فى شدة الحر

٤ ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة او السبت مما كان فى الاصل بمعنى المصدر جاز على ضعفه نحو اليوم الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون ولا يجوز لو ذكر مع الاحد والاثنين اذ الظرف لا ظرف له آه نسخته

البر من آمن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال اوجعلنا المصدر بمعنى  
الصفة نحو ولكن الباروهى مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثاني اى الذى لا يغير  
المبتدأ لفظاً يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله \* انا ابو النجم وشعرى  
شعرى \* اى هو المشهور المعروف بنفسه لا بشئ آخر كما يقال مثلاً شعرى مليح وتقول  
انا اناى ما تغيرت عما كنت قال \* رفونى وقالوا يا خويلد لاترع \* فقلت وانكرت الوجوه  
هم هم \* واما الجامد فان كان مأولاً بالمشق نحو قولك ه هذا القاع عرفج كله اى غليظ  
تحمل الضمير فكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرًا عن الخبر وان لم يكن  
مأولاً به لم يحمله خلافاً للكسائى فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا  
زيد اى متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد  
بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذى يقدره اهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد  
كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائى لكنه لما يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق  
وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع خلفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقاً ان لم يرفع  
الظاهر خبراً كان او نعتاً او حالاً فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى  
على غير من هو له اكد المستكن به بمنفصل خبراً كان المحتمل للضمير نحو انا زيد ضارب انا او نعتاً  
نحو لقيت رجلاً ضارباً انا او حالاً نحو لقيت زيدا مكرمة دانت او صلة نحو الضارب انا زيد وان  
امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فاجبوه  
طرداً نحو هـ زيد ضاربته هى وتمام البحث فيه يجرى في باب الاضمار ان شاء الله تعالى \* قوله  
( واذا كان المبتدأ مشتقاً على ماله صدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين  
مثل افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلاً له مثل زيد قام وجب تقديمه ) قوله ( من ابوك  
مبنى على مذهب سيويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضممة استفهاماً او نكرة  
هى افعول تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه  
وغير سيويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه فى مثل هذا المقام من قام  
وما جاء بك وابهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو  
ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة المصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير  
على اصله فلو جوز ان يجرى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى  
ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجى بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ( وكذلك حكم  
المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدده نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم  
لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم يحز تقدمه على ماله الصدر  
( قوله او كانا معرفتين او متساويين ) ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر  
معرفتين او متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما فى قوله \* بنونا  
بنوا بناتاً وبناتاً \* بنوهن ابناء الرجال الاباعد \* وذلك لاننا نعرف ان الخبر محط الفائدة  
فما يكون فيه التشبيه الذى تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة  
اى مثل ابى حنيفة ولو اردت تشبيه ابى حنيفة بابى يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول

٤ قوله ( رفونى وقالوا  
ياخويلد لاترع ) يقال  
رفوت الثوب ارفوه  
يهمز ولا يهمز ورفوت  
الرجل سكنته من الهمز  
قال ابو خراش الهذلى  
واسمه خويلد رفونى  
البيت وقوله لاترع اى  
لاتخف ولا يلحقك خوف  
ورعت فلانا وروعت  
فارتاع اى افزعته ففزع  
وفى الصحيح لم ترتع فى البيت  
٥ قوله ( هذا القاع  
عرفج ) القاع الارض  
المستوية والعرفج شجر  
ينبت فى السهل الواحدة  
مرجفة

٢ قوله ( وارى الجنى  
اشتارته ايدعوا سل )  
ارى المحاب ودقه والارى  
ايضا العسل اشتار العسل  
اجتناها

ابى تمام \* لعاب الافاعى القاتلات لعابه \* ٢ وارى الجنى اشتارته ايدعوا سل \* اى بنوا  
بنائاً مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعى ( قوله او كان الخبر فعلا له ) اى فعلا مسندا الى ضمير  
المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا  
نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على  
لغة \* يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك جلا على المفرد مع انه قيل فى قوله تعالى  
\* ثم عموا وصموا كثير منهم \* وقوله تعالى \* واسرروا النجوى الذين ظلموا \* ان  
كثير والذين مبتدآن مقدما الخبرين ( ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى  
يأتينى فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو  
عقوب الشرط لاستحقاق ادائه صدر الكلام ( ويجب ايضا تأخير الخبر اذا جاء بعد الا  
لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى  
كذلكنا فى تقديم الفاعل وتأخيره ولا يجوز التقديم مع الا لما يحى فى باب الاستثناء  
( ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير  
الشان للزوم تصدراهما \* قوله ( واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين  
زيدا وكان صحيحا ٣ مثل فى الدار رجل ٤ او لمتعلقه ضمير فى المبتدأ مثل على الترة مثلها  
زيدا ٦ او عن ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه ) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر  
وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه  
نحو زيد من ابوه اذا الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر  
جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركنى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من  
الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها  
فلا يقال ان من يأتى اشكره ( واما قولهم علمت ايهم فى الدار فان الفعل لما كان من  
افعال القلوب وليس اثرها المعنوى بظاها كفعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب  
والمشى جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولا م الابتداء مع تأثيره  
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم فى ظنى ومنع من  
العمل فيه ظاهرا احتراماً للفظ المقتضى للمصدر ( واما قولهم الذى ما يضرب والذى  
ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر  
فى صليته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعرو فى دار من هو اولى بالجواز لان المبتدأ  
كما انه لا يؤثر معنى من المعانى فى الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع  
صليته كذلك ( فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا  
فالاكثر انه مقدر بجملة ( قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد فى الوضع سواء قدر  
بالجملة او بالمفرد فاین فى اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال  
انه خبر مفرد ( وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه  
على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبدونه نحو غلام زيد راكب ( قوله  
واذا تضمن الخبر المفرد ) اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات المصدر خبرا مفردا الا كلمة

٣ وله ليس فى المقروءة  
على ابن الحاجب  
٤ او لمتعلقه صحح الشارح  
بكسر اللام وفتح اللام  
فى المقروءة على ابن الحاجب  
٦ او يكون خبرا عن ان  
نسخه

الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد ( قوله او كان محكما  
اي كان الخبر اي تقدمه محكما لمجيئ المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير  
المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا  
عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر في  
الاغلب مما لا يتضمن معنى الداء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال  
الظرف خبرا فلوقل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في  
قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة ﴾ وتقديم الخبر غير  
الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل  
احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه ( واما الظرف فانه اذا تقدم تعين  
للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيويه ( واما على مذهب  
الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب  
قولنا في الاغلب احتراز عن قولهم امت في حجر لافيك \* وقولنا مما لا يتضمن معنى  
الداء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قبل  
( قوله اول متعلقه ) اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزؤا الخبر فقولك على التمرة خبر  
والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور  
وحده يتعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسبب تعلق المجرور ما بعامله  
القاصر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى  
لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار  
وقد تقدم امتناعه واذ كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زيدا مثلها جاز  
تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زيدا على التمرة مثلها اذ الفصل  
بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير  
وتأخر الخبر عنه نحو في الدار مال كها نائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين  
خلافا للباقيين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبة التأخر لتعلقه بالخبر وليس بشيء  
لان التقديم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى ﴿ واذا بتلى  
ابراهيم ربه ﴾ ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب  
لا في نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله  
متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة ( والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا  
من الاكتفاء بالتقدم اللفظي ( قوله او عن ان ) يعنى او كان الخبر عن ان مع اسمها  
وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها  
مع صلتها فاعل عند ابى على اذا كان الخبر ظرفا ( وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس  
بان المكسورة ٧ لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا  
قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع  
الفحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف

٧ لان المكسورة لا تصلح  
ان تكون مع اسمها  
وخبرها مبتدأ لكونها  
جمله والمبتدأ مفرد فاذا  
تقدم الخبر حرف من  
اول الامر ان الذى يجيئ  
بعده ان المفتوحة لان  
الخبر لا بد له من مبتدأ  
ولا يصلح له الا المفتوحة  
واما ان قلت ان زيدا  
قائم عندي فربما التبت  
المفتوحة بالمكسورة  
لانك لو جئت آه نسخه  
٧ قوله ( لان المكسورة آه )  
هذه النسخة تؤدي الى  
التكرار

المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبران  
 اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه  
 بخبر ان ( واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز ان المفتوحة  
 اذهى حرف موصولة ويجيء في باب الموصول ان مافي حيز الصلة لا يتقدم على  
 الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لانها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة  
 مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جلة والمبتدأ مفرد تعين ان مابعد الخبر  
 هي ان المفتوحة لا غير ( واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد امانحو امانك خارج  
 فلا صدقه فانها تتقدم على خبرها لما تذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا توسط  
 بين امانها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ( ويجب ايضا تأخير المبتدأ الذي  
 بعد الالفاظ نحو ما قائم الا زيدا ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا  
 انعكس الحصر وان قد منه مع الالم يحز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في  
 الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء ( واذا كان تقديم الخبر يفهم  
 منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم  
 او غير ذلك مما يقدم له الخبر ٢ \* قوله ( وقد تعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل ) اعلم ان  
 تعدد الخبر امان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما  
 عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وهما الخبر عنه  
 بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل ( والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما  
 ان تكون متضادة اولا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد  
 جائع نائع لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة  
 كقوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ ففي كل واحد  
 ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين  
 اما ان يتصف جزؤه المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الآخر او يتصف  
 المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو  
 في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان  
 الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل  
 عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود ٣ فانه يرجع الى  
 مجموع المبتدأ بدليل مطابقتها له افرادا وتثنية وجعا كقولك هما ابيضان  
 اسودان وهم ببيض اسود ( وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود  
 كما ان المراد بالاول احدهما عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي  
 الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع  
 ان المسند اليه في الحقيقة متعلقة الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام  
 بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة  
 جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول النار نجح احرأى ظاهر قشره ومنه قولهم

٢ كما اذا قصدت بيان انك  
 من تميم لا غير قلت تميمي انا  
 نسخته

٣ قوله ( فانه يرجع الى  
 مجموع المبتدأ بدليل  
 مطابقتها له ) قد يقال  
 لادلالة المطابقة المذكورة  
 على رجوع الضمير الى  
 مجموع المبتدأ لان اختلافه  
 يستلزم اختلاف بعضه  
 اختلافا على سنه اذا اعتبر  
 البعض مطلقا من كل  
 ويحاج بان لا كلام في صحة  
 هذا الاعتبار والدال على  
 رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ  
 هو وجوب المطابقة حيث  
 لا يصح مع تعدد الابعاض  
 البيض والابعاض السود  
 في واحد مثلا بان يقال  
 هذان اسودان ابيضان  
 اسود ببيض فتأمل

٤ ( قوله وحصل بالا نكسار كيفية متوسطة بينهما ) فالثابت ظاهرا في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة  
لاكل واحد من الطعنين فالخبر ان معا ﴿ ١٠١ ﴾ يتضمنان ضميرا واحداً تأويل مركبا هو المشهور

٦ اذا المعنى في جميع  
اجزائه نسخته

٥ ( قوله نحو هذا اسود

وابيض وهذا حلو

وحامض ) كان دخول

العاطف ههنا للنظر

الى تعدد الخبر لفظا

والاولى تركه واما نحو

ابيض اسود فان نظر

الى تأويله بالابلق كان

الاولى تركه وان

نظر الى ان المبتدأ

والخبر متعدد ان معنى

كان الاولى ان يؤتى به

٦ ( قوله لان المبتدأ

مفكوك تقدير آه )

لم يرد ان هذا من قبيل

العطف فيما بين الجمل

بل اراد تصوير الفك

فان قلت اذا كان من قبيل

العطف في المفردات

وجب تشارك المفردين

في الاسناد الى شئ واحد

وهو باطل قطعا

قلت ربما يعتبر العطف

بينهما اولا حتى يصيرا

به كشيء واحد فيسند

المجموع الى مجموع

المبتدأ على ارادة

التفصيل اعتمادا لهم

زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجهما نصبا وجرا واما الثاني اعني ما انصف  
فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير  
يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذا المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها  
كلها حوضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسرا احد هما بالآخر وحصل  
بالا نكسار كيفية متوسطة بينهما \* واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على  
الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع  
وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله \* الى الملك القرم  
وابن الهمام \* وليث الكتيبة في المزدحم \* وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل  
واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ ه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض  
واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو  
٦ لان المبتدأ مفكوك تقدير اي احد هما عالم والاخر جاهل \* ( قوله وقد يتضمن  
المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف  
والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتي اوفى الدار فله درهم وكل رجل يأتي  
اوفى الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما ) اعلم ان الفاء  
تدخل ( على خبر المبتدأ الواقع بعد ما وجو بانحو ما زيد فقائم ولا تحذف الا للضرورة  
كقوله \* فاما القتال لا قتال لديكم \* اولا ضمائر القول كقوله تعالى ﴿ فاما الذين اسودت  
وجوههم اكفرتم ﴾ اي فيقال لهم اكفرتم ونجى علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا  
المبتدأ في حروف الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيان  
احد هما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة  
ايضا في نحو ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾ وصلتها لاتكون الافعال في صورة اسم  
الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي  
يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط  
نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ﴿ ان الذين  
قتلوا المؤمنين والمؤمنات ﴾ الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين  
حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى ﴿ وما افاء الله على رسوله منهم فـ  
اوجفتم ﴾ وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى ﴿ قل ان الموت  
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ﴾ اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذرب موت  
فرمته الشخص فالاقاه ذلك النوع كوت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى  
هذه الماهية التي تفرون منها تلاقىكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم  
يكن موصولا لانه موصوف بالموصول ( وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو  
بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقوله الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف

على فهم السامع واذا تعدد المبتدأ لفظا ايضا كان ذكر

العاطف او يجب ومنه قوله ان متن كل علم وعمود كل صناعة والوجه في العطف بين الخبرين ما ذكرناه فتأمل

نحو الذى قدامك او فى الدار فله درهم ) وانما وصل المبتدأ الذى فى خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كاجزاء الذى يدخله الفاء واما الصلة والصفة فيكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين ( وانما جاز ان لا يكون مبهما كما فى قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ لانه دخيل فى معنى الشر ( وكذا كان حق الصلة ان لا تكون الافعال مستقبلى المعنى كشرط من وما الا انه للم لا يمكن شرطا فى الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا فى الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبلى المعنى كقوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كاجزاء من حيث انه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريد منه ) مع قصد السببية نحو الذى يأتينى له درهم ( ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء فى قوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذى تفرون منه ﴾ الآية الملافة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملافة وكذا فى قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويحى تحقيقه فى حروف الشرط ان شاء الله تعالى ( والثانى النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل يأتينى او امامك او فى الدار فله درهم ( وقد يحى صفتها ايضا ما ضيا مستقبلى المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا فى الموصول ( وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعة الكلمات الشرط فى الابهام ( وكذا ان كان مضافا الى غير موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم ( وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت ( والاخفش يحيز زيادتها فى جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد وانشد \* ٢ وقائلة خولان فانكح فأناتهم \* واكرومة الحين خلوكا هيا وسبويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح ( قوله وليت ولعل مانعان باتفاق ) جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور الا ما ذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى فى الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر فى الجملة لا يدخل على جملة مصدرية بل لازم التصدر ٣ الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق فى الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر فى الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهوان نحو قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا المؤمنين ﴾ الآية ( والحق المالكى بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يحى فى الحروف المشبهة بالفعل ( وكذا اجزى بعضهم ان المفتوحة فى جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يحى فى الموضع المشار اليه اجراهما مجرى ان المكسورة ( واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام فى الشرطية فلا يدخلها شئ

٢ ( قوله وقائلة خولان فانكح فأناتهم آه ) يقال خولان قبيلة من اليمن والاكرومة من الكرم كالعجوبة من العجب ٣ فى قوله واذا تضمن الخبر المفرد نسخته

٤ ( قوله ان من يدخل الكنيسة يوما آه ) الكنيسة يوم آه الكنيسة معبد النصرى قوله جثا ذرا الجؤذر ولد البقرة الوحشية ه قوله قال المصنف اتباعا لعبد القاهر المصنف اتباعا لعبد القاهر ( آه ) قال المص في ايضا ح الفصل وهو يعنى منع سيويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل والفقهاء اما النقل فقد استشهد سيويه في كتابه بعد قوله ( الذين ينفقون اموالهم بقوله تعالى قل ان الموت الذى تقرون منه ) واما الفقهاء فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات قال والظاهر ان نسبة هذا المنع اليه مبنية على نقل الزمخشري فانه وان ابهم الكلام في الفصل الا انه اوضحه معللا في غيره

٦ بدله لولا زيد لكان كذا ومثل ضربى زيدا قائما ومثل كل رجل وضعته ومثل لعمر ك لافعلن كذا بخط ابن الحاجب قوله كذا ليس في المقروء

٨ قوله وعامله محذوف على ما قال المص اي ففاجأت وقت ) وهو المختار في الكشف

من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضم مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملتها وذلك نحو قوله \* ٤ ان من يدخل الكنيسة يوما \* يلق فيها جأ ذرا وظباء ( قوله والحق بعضهم ان بهما ) اي الحق ان في المنع من دخول الفاء وليت ولعل ه قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا المحقق سيويه خلافا للاخفش ( ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيويه خلافا للاخفش ) قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق ( لوجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى ) وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال الله تعالى \* ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم \* ( قوله وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جواز كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره نحو ٦ لولا على لهلك عمر وضربى زيدا قائما وكل رجل وضعته ولعمر ك لافعلن كذا ) المستهل المبصر للهلال وقد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه \* اعلم انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيئ في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترجيح كما يجيئ فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيئ في بابه ( قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذف واجبا وواجزا واذا في قوله اذا السبع للمفاجأة ) واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان تكون خبر المبتدأ الذى بعدها اي فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيدا قائما واذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ( ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذا لايضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث على ما يجيئ في الظروف المبنية ) وما ذكره لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجأة اذا لمعنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب ( وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ) ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي في ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ( ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف اي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذعن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان



اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ( ونقل عن ابن بري ان اذا المفاجأة حرف فعلي  
 هذا خبر المبتدأ في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف ) ( واما الفاء الداخلة على اذا  
 المفاجأة فنقل عن الزياى انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التي  
 المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجأة السبع لازمة للخروج ( وقال  
 المازنى هي زائدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها ) ( وقال ابوبكر مبرمان هي للعطف  
 حلا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب ( قوله التزم في موضعه ) يقال  
 التزمته الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته اى في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر المقدر  
 في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر  
 المقدر من بين سائر الاخبار لفظ سادسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكره  
 المصنف \* اولها المبتدأ الذى بعد لولا هذا على مذهب البصريين ( وقال الفراء  
 لولا هي الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ( وقال  
 الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله \* لو ذات سوار لطمتنى \* وهو  
 قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تقيد امتناع الاول لامتناع الثانى  
 كما يحكى في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط  
 فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان  
 كما تبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا على لهلك عمر لو لم يوجد على لهلك  
 عمر ينفي الاول اى انتفى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمرو انتفاء الانتفاء ثبوت فن  
 ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثانى كقاعدة لوفى قولك لو لم تأتني شمتك كما مر  
 في بيان قوله \* ولو ان ما سعى لادنى معيشة \* كفاى ولم اطلب قليل من المال \*  
 لكن منع البصريين من هذا التقدير وحلهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست  
 لوالداخلة على لا لان الفعل بعد لولا اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب  
 الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضى في غير الدعاء وجواب  
 القسم الامكرا في الاغلب كما يحكى في قسم الحروف ولا تكثير بعد لولا فقال البصريون  
 الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في امازيد فقائم  
 لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ في الاغلب كما في لولا على لهلك عمر فخبره  
 محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر  
 المعين ٣ وهى لفظة لولا اذ هي موضوعة لتدل ٤ على انتفاء المزوم فلولا دالة على  
 ان خبر المبتدأ الذى بعدها موجود لاقائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثانى  
 اللفظ السادسد الخبر وهو جواب لو ( وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال  
 \* قالت امامة لما جئت زائرها \* هلا رميت بعض الاسهم السود \* لادر درك انى  
 قدر ميتهم \* ٥ لولا حددت ولا عذرى لمحدود ٦ \* ( وثانيها كل مبتدأ يكون  
 مصدرا صريحا نحو ضربى او بمعنى المصدر وهو افعال التفضيل مضافا الى المصدر  
 لانه بعض ما يضاف اليه كما يحكى في بابه نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر ٤ شربى

٢ اى يعلم قطعا انتفاء الاول  
 لانتفاء الثانى لانه لازمه  
 اى الثانى لازم للاول واذا  
 انتفى اللازم انتفى المزوم  
 قطعا بخلاف العكس

٣ (قوله وهى لفظة لولا اذ هي  
 موضوعة لتدل على انتفاء  
 المزوم) الموجود في النسخ  
 المتعددة لفظة لولا وح  
 لا يصح قوله اذ هي  
 موضوعة لتدل على انتفاء  
 المزوم كما لا يخفى فالاولى  
 ان يقال لفظة لو ويجعل  
 حكمه ذلك يقتضى دلالة لو  
 لا على وجود ما بعدها كانه  
 قيل لولا كلمة برأسها لكنها  
 مركبة من لو ولا فناسب  
 ذلك ان يكون لولا دالة على  
 وجود ما بعدها

٤ على ان الاسم الذى بعدها  
 موجود بدلالة انتفاء جوابها  
 فقولنا لولا على بمعنى لولا  
 على موجود نسجه

٥ (قوله لولا حددت ولا  
 عذرى لمحدود) عذره  
 يعذره عذرا وعذرا  
 الاسم المعذرة والعذرى

٦ اى لولا الحد وهو  
 الحرمان نسجه

السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربني زيدا او الى المفعول نحو  
ضربني زيدا او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربني زيدا  
قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربني هندا قائما او قائمة (ويقع هذا الحال  
فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال) ويقال سمع اذني زيدا يقول ذلك  
اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف (وان كانت الحال المذكورة جلة  
اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربني زيدا وغلამه قائم قال النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ﴾ اذا الحال  
فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر  
(وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربني  
زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في) ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر  
المذكور بالتوابع نحو ضربني زيدا كله او ضربني زيدا الشديد قائما (ومنه  
غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له  
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقرار  
(وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ الى انه  
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فعني ضربني زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقام  
الزيدان عندهما) وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى  
والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربني  
زيدا قائما حاصل (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر  
مضاف الى صاحب الحال اي ضربني زيدا ضربه قائما اي ماضربني اياه الا هذا  
الضرب المقيد وكذا ٨ اكثر شربي السويق شربه ملتوتا) وذهب البصريون  
الى انه حال من معمول المصدر معنى لالفاظا والعامل في الحال محذوف اي ضربني زيدا  
حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان  
معنى ضربني زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا  
من تقدير البصرية والافخس (وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني  
الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض  
ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فعني التراب  
يابس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا قلنا قلت مع قولهم النوم يقض  
الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام  
قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشترى اللحم واشرب الماء لان شري الجميع وشرب  
الجميع ممتنعان) فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية  
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل  
ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه  
اعني ما اضرب زيدا الا قائما (واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له

٨ قوله ( اكثر شربي  
السويق ملتوتا ) يقال  
لت الشئ يلته اذا شده  
واوثقه ولنت السويق  
لته اذا جدحته

فيكون المعنى ضربى زيدا المختص بحال التام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه ( وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لاحصر في قولك اضرب زيدا قائما ) وما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ماتقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ ( وكذا نقول في قولهم اكثر شرى السويق ملتوتا ان معناه ان شرى له ملتوتا اكثر من شرى غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفية اكثر شرى السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان نقول هذا اللفظ او تريد اذن من شرى ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شرى السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شرى ملتوتا ( ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممنوع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا ( والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذى هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الابعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما ( وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى ﴿ واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض ﴾ وقوله ﴿ واذا ما غضبوا هم يغفرون ﴾ ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ٣ والركض في الميدان فبقى اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جئى زيد راكبا اى في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر ( فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها ( قيل لان مثل هذا المنصوب اى الذى يجئ بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الانكارة لم يسمع مع كثرة الاكذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الابتداء هذا ما قيل فيه ٤ والذى يظهر لى ان تقديره بنحو ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول في المعنى وضربى زيدا يلابسه قائما اذا كان عن الفاعل في المعنى اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال على ما اورد مع قيام القرينة نقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فيكون على هذا مستريحين من حذف اذا مع شرطه الذى هو العامل ولم يثبت مثله

٣ ( قوله والركض في الميدان )

الميدان واحد الميادين يقال

مادالشيء يميده اذا تحرك

٤ مع طول الاستقراء هذا

ما قيل وفيه تكلفات

كثيرة آه نسخته

في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من يجوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربى زيدا حاصل قائما فيكون العامل حاصلًا وذو الحال معمول ضربى وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظيره والذي اوقعهم في هذا ووقع غيرهم فيما لزمتهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأئهم اليه (والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ماذهب اليه المالكى) فنقول تقديره ضربى زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربى وهو الياء اوزيدا فنقول حذفنا كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاماشاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه \* واعلم انه يجوز رفع الحال السامسد الخبر عن افعال المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا (ولا يجوز مثل ذلك بعدم مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربى زيدا قائم اذا لمجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز) ويجوز ان يقدر في افعال المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر ضربى السويق وضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذكر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة يرفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الواقع فيه كقوله \* وما ليل المطى بنائم \* ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام (واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة زيدا مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية (قوله وكل رجل وضعته) الضيعة في اللغة العقار وهى ههنا كناية عن الصنعة) وضابط هذا كل مبتداء عطف عليه بالواو التى بمعنى مع وفيه مذهبان (قال الكوفيون وضيعة خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمعلم تحتاج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التى بمعنى فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفًا على المبتداء لم يكن خبرا (فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافى في نصب المفعول معه على مايجب في بابه وذلك انه يقول النصب الذى على المفعول معه

فلانا اي يعارضه ويفعل  
مثل فعله وهما يتباريان  
وفلان يباري الريح  
سحاء

ه (قوله طليحان) طلح  
البعير اعبي فهو طليح  
وناقه طليح اسفار اذا  
جهدها السير

٣ وتكثير الخبر لان الاصل  
ان يكون الخبر عنه معلوما  
والخبر مجهولا والنكرة  
مناسبة للمجهول وقد  
يعرفان وينكر ان بشرط  
الفائدة نحو الله الهنا  
وتمرة خير من زنبور  
ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة  
الا عند سيبويه في نحو كم  
مالك واقصد رجلا خيرا  
منه ابوه كما ذكرنا فان قيل  
الكلام موضوع للفائدة  
فاذا كان الخبر معرفة فما  
الفائدة في ذلك الكلام  
فالجواب ان المفاد في نحو  
اخوك زيد اطلاق لفظ  
زيد المعرفة على اخوك  
المعرفة وهذا الذي  
جهله المخاطب لاذات  
زيد فلا يضرب تعريف  
لفظ الخبر لان المجهول  
اسناد الخبر الى المبتدأ  
وجله عليه لانفس الخبر  
لكنه جئ بالخبر نكرة في

هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في الاصل  
حرفا فانتقل الى ما بعدها (فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتداء لا يستحق الرفع لفظا  
حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محل لقيامه مقام الخبر  
نحو زيد معك كما تقول زيد عندك (وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته  
مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا  
(وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد  
الخبر ولوجاز ان نقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على  
تقدير الكوفيين في قولك ضربني زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم  
ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر (ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل  
مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمر و ثم  
حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير  
ساد مسده (ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب  
حذف خبره هذا (والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة  
٣ وانتم والساعة في قرن واحد \* فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال (قال  
الكوفيون ان اولي معطوف على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك  
الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل او لا فالاول نحو زيد والريح يباريها  
فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمر يضربه (وقريب منه قول  
امير المؤمنين على رضي الله عنه \* فهم والجنة كن قدراها \* وانما جاز ذلك لتضمن الخبر  
ضميرهما (والبصريون يمنعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك  
كالصفة فلا يقال زيد وعمر يضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا  
لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته \* ويباريها حال \* واعلم انه قد يغني  
ما اضيف اليه المبتداء عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة ه طليحان  
وقولك مقاتل زيد قويان اي زيد ومن يقاومه زيد قويان (قوله ولعمرك لافعلن) ضابطه  
كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمان الله كما يجيء في باب القسم فان تعيينه  
للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما قسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر  
المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التحفيف  
لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن (وقد ترك  
المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو  
زيد قد امك او في الدار على ما ذكرنا قبل (وتجوز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه  
لان الامر ين اى الدلالة على تعيين الخبر والسد بشئ اخر مسده حاصلان فوجب الحذف  
(ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا  
دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر \* ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ  
٢ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشا به الفعل

والفعل خال من التعريف والتذكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقينه على الاصل فكان نكرة ( وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه و الفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازماله دون الاسم ) واما قول النحاة اصل الخبر التذكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه ( وانما الذى ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لاختوته ) واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنته صهرها جاريتها سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فتكون الجملة التى بعد الاول وهى مركبة من جل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه الا المبتدأ الاول ( وان لم تضاف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تأتى بالعوايد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدآت وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو عند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامرهم معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اى عمرو داره مشتتة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامرهم فكانك قلت زيد عمرو داره مشتتة على بكر وخالد بامرهم اى بامر زيد اى زيد امرهم بجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امرهم بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر \* ( قوله خبران واخوانها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا ) اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبه المفعول لكونه ثانيا جزئى الجملة وخبران واخوانها يشبهه لكون عامله اى ان واخوانه مشابها للفعل المتعدى الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبه بخبر ان المشبه للفاعل واسم ما المجازية مشبه لاسم ليس انذى هو فاعل ( وقدتين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما المجازية للمفعول ) وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج فى نصب بعض العمد وهى اسم ان واخوانها واسم لا التبرئة وخبر كان واخوانها

وخبر ما الجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدى  
 كايحي في بابها علمت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الجازية  
 لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عليه اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب  
 معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى  
 الفعل المتعدى على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة  
 قوية كايحي في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله  
 بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبران واخواتها وكذا خبر لا  
 التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب  
 البصريين اولى لان اقتضاءها للجزمين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع  
 مشابهة قوية بالفعل المتعدى ( قوله بعد دخول هذه الحروف ) يخرج خبر المبتدأ  
 وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو  
 حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس  
 بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لارجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد  
 على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه  
 مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده خبر المبتدأ بقوله المجرد المسند الى  
 اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ ولعبد مؤمن خير ﴾ ولو قال هناك المغاير  
 للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل  
 خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ سلم من الاعتراض  
 ( قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدأ ) اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة  
 وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحدوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه  
 اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم ( قوله الا في تقديمه ) اي ليس امره  
 كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على  
 المبتدأ ٣ وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كايحي في بابها فاريد  
 ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع  
 والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل  
 ان يلي فعله فلما عملت العمل لفرعيتها لم تصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول  
 كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانهما عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ  
 في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام كايحي  
 في قسم الحروف ( قوله الا ان يكون ظرفا ) استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيًا  
 لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره  
 كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم  
 اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم ﴾ وفي  
 وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا

٣ وانما كان كذلك لان هذه  
 الحروف فروع على الفعل  
 في العمل فلم تصرف آه  
 نهذه

لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن اجنبية منه فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مجراه ٢ لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف \* قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه ٣ وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للبالغة في الاثبات وقيل جلت عليها حل النقيض على النقيض ٤ وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لارجل ظريف ( قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولارجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صادر الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بناء مع قرينه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها ( قال المصنف ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لارجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقيم اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لارجل ظريف في الصفة اظهر وقال في مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد دخلوا فيه وجوزوا رفعه جلا على المحل وذلك لان لاهذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا المحل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز المحل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان تقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كفاعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز المحل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالمحل على الاعراب الظاهر اى النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لان التي الابتداء معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء قحفا فصار نصب تابعه جلا على قحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه جلا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد ( قوله ظريف فيها ) لافائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى صحيح ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون

لكثرته في الكلام مثله  
واحتياجه الى الفعل  
او معناه ولناسبته له لان  
الظرف في الحقيقة جار  
ومجرور لكونه بمعنى  
في نسخه  
٣ ( قوله وجه مشابهته  
للفاعل مشابهته لخبر ان  
بسبب مشابهة تامله لان  
٤ ( قوله وارتفاع خبر  
لا بها ان لم يكن اسمها  
مبنيا عند جميع النحاة آه )  
ما تقدم من قول الكوفيين  
ان حل على اطلاقه  
مناف لهذا الاجماع والاولى  
ان يقال اراد جميع نحاة  
البصرة القائلين بعمل لا وان  
واخواتها في اخبارها

٥ قوله ( سمح ) اى قبح



ظريف صفة لغلام رجل و الظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف  
ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر ( قوله  
٦ و بنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا ) اقتدى فيه بجار الله قال الجزولي بنو تميم لا  
يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق  
ان بنى تميم يحذفون وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذالم  
تقم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الجاز في ايجاب الاتيان به  
فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر  
الحذف عند اهل الجاز ويجب عند بنى تميم \* قوله ( اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند  
بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لاشاذ ) اسم ما و خبرها قد  
يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف ٧ واما الجملة الاسمية  
التي تدخلها لا ٨ فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لانحو لازيد فيها ولا عمرو  
او يكون جزءا لها نكرتين نحو لا رجل قائم ( قوله وهو في لاشاذ ) اى عمل ليس في لاشاذ  
قالوا يجرى في الشعر فقط نحو قوله \* من صد عن نيرانها \* فانا ابن قيس لا براح  
\* والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لاشاذ ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبر  
لا منصوبا كخبر ما وليس وهى في نحو لا براح ومستصرخ الاولى ان يقال هى التي في  
نحو لا اله اى لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب  
ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك  
لضعفها في العمل كما يجرى في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع  
ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء  
كانت مع لا اوليس او غيرهما من حروف النفي او النهى او الاستفهام ويحتمل ان يكون  
لغير الاستغراق مع القرينة فيجوز لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها  
او انفتح فهى نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز  
العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق  
فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان ٩ \* قوله ( المنصوبات هو ما شتمل على علم المفعولية )  
قديين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة  
الفحمة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلات واياك ومسلين وقد قسم  
النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ونحو لا عليه وهو  
غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل  
بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ الجي في جاءني زيد  
راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط  
اخراجهم وكأنهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شئ آخر هو المفعول  
المطلق كما يجرى في جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين  
وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر

٦ قوله ( و بنو تميم لا يثبتونه  
آه ) قال الزمخشري و بنو  
تميم لا يثبتونه في كلامهم  
اصلا

٧ بخلاف اسم لا و خبرها  
بلى يجرى اسم لا معرفة مع  
تكرار لا و وجه مشابهة اسم  
ما في لغة الجاز للفاعل  
مشابهة لاسم ليس و وجه  
مشابهة ما ليس للنفي  
ودخول الجملة الاسمية  
وكونها في الاظهر لنفي الحال  
كليس نعمه

٨ قوله فاما ان يكون المبتدأ  
فيها معرفة مع تكرير لانحو  
لازيد فيها ولا عمرو وهذه  
الداخلية على المعرفة مكررة  
هى لا التبرئة كما هو المشهور  
وسنذكره عن قريب

٩ هذا ختم الكلام في  
المرفوعات

٢ قوله ( قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي آه ) جعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التأثير بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق

هو المصدر وان قرئ قوله وفعله على صيغة الماضي معطوفا على اوجده كما يتبادر اليه الوهم فما ذكرناه يفهم من قوله ولاجل قيام هذا المفعول به آه

٣ مما اوجده الفاعل المذكور الان فاعلية الفاعل ليست لاسناده اليه لان في قولك ضربه تأديبا ضاربة المتكلم لاجل اسناد الضرب اليه لاسناد التأديب فالاولى تقديم ما صار الفاعل الذي هو اول مطلوبات الفعل بسببه فاعلا على غيره نسجه

٣ قوله ( قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود اه ) اعترض بانه لا حاجة الى ذكره لان كلامه في قسم الاسم فلو قال ما فعله لكان المراد الاسم قطعاً فكانه قال هو اسم فعل مدلوله فاعل فعل مذكور بمعناه

وان كان الاصاله في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذرب فعل بلاعلة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه (والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المقاعيل الخمسة وال حال والتميز والمستثنى واما سائر المنصوبات فعمد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبرها المجازية وخبر كان واخواتها (قوله فانه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه) ٢ قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربة زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه (اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدماك يوم الجمعة فليس بما فعله فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان ٣ مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لافعل الاوله مفعول مطلق ذكر اوله لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلاعلة (وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الراجع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر في قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فجحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخا وصيد يوم كذا فبحاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا (قال سيدي في قولهم جئتكم خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعدهم من قولهم صيد عليه يومان وولده ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية البعد (وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب (وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لاعلة له ولاغرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المقاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى (وانما سمي مانحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كما لمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه (قوله هو اسم ما فعله) ٣ قال انما قلت ههنا اسم

٤ قوله (فلم يكن داخلًا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه لم يفعله هذا آه) فان قيل فعلى هذا لا يكون ضربا في ضربت ضربا داخلًا ايضا لانه لم يفعله بل فعل مدلوله الذي هو الحدث واجيب بانهم ١١٤ يجرون صفات المدلولات المطابقة على

الالفاظ الدالة عليها دون صفات المدلولات التضمنية ٥ قوله (و الضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما) قيل عوده الى ما لا يصح قطعاً لان المراد به الحدث ولا معنى له واما عوده الى اسم ففيه ان الفعل لا يكون بمعناه قطعاً والجواب ان المراد اشتماله على معنى ذلك الاسم فلا محذور

٦ قوله (ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراحتي آه) وربما يدفع بان المراد اسم مافعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليست هذه الامور اذا كانت مفعولاتها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل

٧ قوله (فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار) اي لا النسبة الاخبارية التي في ضربت ٨ القهقري الرجوع الى خلف فاذا قلت رجعت القهقري فكأنك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لان

بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذي هو فاعل فعل المذكور (قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم او جده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلًا في قوله مافعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم مافعله لكونه اسما وتأويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظ او جده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد هو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب ٤ فلم يكن داخلًا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا (ويعني باسم مافعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفي فناء جار مجرى مافعله الفاعل (واحتراز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فاعل فعل ما لم يكن لم يفعله فاعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب (قوله مذكور) صفة فعل وكذا قوله بمعناه ٥ والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما (قوله بمعناه) احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لمافعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ٦ ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراحتي واحببت جنى وابغضت بغضى على ان المنصوبات مفعول بها \* قوله (ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه) المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيذا للفعل توسعا فقوله ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا ٧ فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل (ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضربين لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقري ٨ والقر فضاء وكالجلسة والركبة لان الفعلية للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فاجلست ليست لمطلق الجلوس (وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلست حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة) واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو اعمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب

القهقري ضرب من الرجوع صحاح ٨ قوله (والقر فضاء) القر فضاء ضرب من القعود يمد ويقتصر (الامير) وهو جلسة المحنبي الا انه يحتمل بيده مكان الثوب

الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذف المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لاتفعل فعل غيرك ( واما ان يكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اى نحو ضربته اى ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم لان ايا و افعل التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجي في باب الاضافة ( ويجوز ان يكون هذا ٩ مما حذف موصوفه اى ضربا اى ضرب و ضربا اشد ضرب ( واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا ( واما ان يكون مصدرا مثني او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال تعالى ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ او معر فابلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء والفقهري في رجع القهقري مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيويه ( وقال المبرده في الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء والرجوع القهقري ( وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقري القهقري وتقرص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفالشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ( ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا ( واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواط والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الة مقامه دالة على العدد بافرادها ( وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الة مقام المثني والمجموع مشاة ومجموعة فقبل ضربت سوطين واسواط وتثنيها وجعها تثنية المصدر وجعه لاتثنية الة وجعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواط مع انك لم تضربه العدد المذكور الابسوط واحد لكنك تثبت الة وجعها لقيامها مقام المصدر المثني والمجموع ( ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ( وقد اجتمع في هذا القسم اى فيما قام فيه الة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربين وضربا قاصدا لاختلاف الانواع ( قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع ) اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الالهية من حيث هى هى والقصد الى الماهية من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا ( قوله

٩ اى كل واحد من مثالي ما بين كونه بمعنى المصدر بالاضافة

بـخلاف اخويه ) يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قديكون نوعين فصاعدا وكذا قديكون  
العدد اثنين فصاعدا ( قوله ) وقديكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا ( اى قديكون المصدر بغير  
لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق  
٢ نحو قوله تعالى ﴿ وتبلى اليه تبلىا والله انبتكم من الارض نباتا ﴾ واما ان لا يلاقى  
فيه نحو قعدت جلوسا ( ومذهب سيويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى  
تبلى اليه وتبلى نفسك تبلىا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا  
( ومذهب المازنى والمبرد والسيرا فى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل  
عدم التقدير بلا ضرورة ملحجة اليه ) واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملة  
الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله ﴿ هذا سراقا للقران يدرسه ﴾ والمرؤ  
عند الرشى ان يلقها ذيب ﴿ اى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو  
العجبنى الضرب الذى ضربته او اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو  
العجبنى ضربى فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلته كلاما فانهما  
ليس بمصدرين لشيء من الافعال ﴿ قوله ( وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا  
كقولك لمن قدم خيز مقدم ووجوبا تماما مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدا ووجدا وشكرا  
وعجبا ) اعلم انه لابد فى الواجب الحذف والجازة من القرينة ( قوله ٣ جواز او وجوبا )  
نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه  
وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا ( واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها  
ان لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جرا او باضافة  
المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعييا وجداك  
جدعا وشكرت شكر او جدت جدا ( وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكالية ﴿ نحمد  
على عظيم احسانه ﴿ ونير برهانه ﴿ ونوامى فضله وامتنانه ﴿ جدا يكون لحقه اداء ﴿  
واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعدا الله وحنانك  
ودو اليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله وليبك وسعديك  
ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسالك اى شدة وسحقالك اى بعد او كذا بعدالك  
او بين مفعوله بحرف جر نحو عقراك اى جرحا وجداك والجدة قطع الانف او الاذن  
او الشفة او اليد وشكرالك وجداك وعجبانك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا  
والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط  
والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف  
الجر لالبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿ ومكروا مكروهم ﴾ وسعى لها سعيها ﴿  
وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما  
الفعل ويتصل به فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام وال لزوم  
يحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد اى الفعل فى نحو جدالك وشكرالك وعجبا

٢ قال زين العرب فى شرح  
المصايح ان العرب يستعملون  
الفعول فى مقابلة القيام  
والجلوس فى مقابلة  
الاضطجاع ونحوه وحكى  
ان النصر بن ثميل دخل على  
المأمون وقام بين يديه فقال  
له المأمون اجلس فقال  
يا امير المؤمنين لست بمضطجع  
فاجلس قال فكيف اقول قال  
قل اقعد

٣ ( قوله جواز او وجوبا )  
نصب على المصدر ( الصواب  
قوله سماعا وقياسا نصب على  
المصدر بفعل محذوف وما فى  
الكتاب سهو من القلم  
كما لا يخفى

نحن على مرة بعد اخرى  
وحانا بعد حنان ونحن  
ترجم وحنان كسحاب  
الرحمة والرزق ودو اليك  
اى مداولة على الامر  
وتد اول بعد تد اول

منك ومعاذ الله وسبحان ( واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم  
 \* وصيغة الله \* ووعده الله ﴾ اولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو  
 ليك وسعديك ودواليك وهذا ذك وهجاءك فبق المصدر مبهم لا يدري ما يتعلق به  
 من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما  
 بينهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر فبح اظهار الفعل بل لم يحز فلا يقال كتب  
 كتاب الله ووعده وعده الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واجد جدالك  
 وعقر الله عقرالك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل  
 معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة  
 او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا  
 بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ واما قولهم ٤ حردت  
 حرده وحدت حده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء  
 في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ﴿ دار اسعدى  
 اذه من هواك ﴾ والمعنى قصدت به جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ( ويجوز ان  
 يكون المعنى حردته حرده الذي يليق به وحده حده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان  
 النوع كما في قوله تعالى ﴿ وقد مكروا مكرهم \* وفعلت فعلتك وقوله تعالى ﴿ وسعى  
 لها سعيها ﴾ ( والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ  
 الواجب حذفه ليلي الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل ٢ كانه قائم  
 مقام الفعل كما كان ولي الفعل ٣ والمعنى هولاك اي هذا الدعاء لك ( وكذا كل ما فيه من  
 التبيينية المينة للعارف نحو قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فن الله ﴾ ان جعلنا ما بمعنى  
 الذي واما المبنية للنكرة فهي صفة لها كالوجعلنا ما في الآية نكرة وقدين ايضا بعض  
 انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اي هذا  
 الدعاء مختص بك هذا ان فسرته مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحيبا وان  
 فسرته بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة  
 المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محل لها لانها مستأنفة \* ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال  
 المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها  
 بحيث لا ينوي قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة  
 اسماء افعال كما يحى في بابها نحو هيئات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبنى ولا يكون  
 لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبنائها على الفتح  
 اكثر اذن لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال  
 الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر  
 كالفعل فيقال هيئات زيد ( ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال  
 فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال الله تعالى هيئات هيئات  
 لما تواعدون ﴾ فهو بمنزلة بعدا لما تواعدون استعمالا واما في المعنى فهي هيئات اسم فعل

٤ قوله حردت حرده  
 يقول حردت حردك اي  
 قصدت قصدك

٢ لزوم حذف الفعل قبله  
 نسخه

٣ (قوله والمعنى هولاك  
 اي هذا الدعاء لك)  
 والمشهور النصب على الحال

٤ ان زادت على حرفين  
 نسخه

هـ ( قوله فيكون حاشا زيدا  
مصدرا مضافا ) لاحرف  
جر حاشى كلمة تفيد معنى  
التنزيه في باب الاستثناء تقول  
اساء القوم حاشى زيد وهى  
حرف من حروف الجر  
فوضعت موضع التنزيه  
والبراءة فمعنى حاشى الله  
براءة الله وتنزيهه وهى  
قراءة ابن مسعود على اضافة  
حاشى الى الله اضافة البراءة  
ثم قال الله وتعتت بهر البيان  
من يرى وينزه والدليل  
على تنزيل حاشى منزلته  
قراءة ابي السماك حاشا لله  
بالتنوين كشاف ٦ قوله  
( وواها لك اى طيبا ) اذا  
تعجبت من طيب شئ قلت  
واها له ما اطيبه ٧ قوله  
( وى لزيد آه ) وى كلمة  
تعجب يقال وىك ووى لعبد الله  
واما وىه فكلمة يقال فى  
الاستحاثات ٨ قوله ( واوه )  
اوه من كذا كلمة توجع  
وربما قبلوا الواو والفاء قالوا  
آه ٩ قوله ( منهم اذا  
الداعى المنوب ) التثويب  
فى اذان الفجر ان يقال الصلاة  
خير من النوم

والالم بين ( واما ان لا يتوغل فى حذف فعلها بل يكون فعلها مقدر اقبلها لينصبها كالمصادر  
المذكورة ههنا وهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم تستعمل  
الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنصب  
فبا تنصبا عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها ( وقد يجوز  
فى بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعنى يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيدا ورويد  
زيدا وبله زيد وبله زيدا ) ويجوز ان يكون حاشى من هذا الباب هـ فيكون حاشى زيد  
مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة ﴿ حاشا لله ﴾ منونا ويكون حاشى لزيد  
اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا فى هيهات لزيد ( ومن جملة المصادر القياسية  
المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم توضع افعالها نحو دفر الهى نننا وبهرا اى نسااما  
بهرا بمعنى غلبة فعله فعل مستعمل فهما مثل الفهقرى والقر فضاء اعنى ان جميعها مصادر لافعل  
لها على مذهب سيديويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبننا بحرف جر  
بخلاف نحو القر فضاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل  
من غير لفظهما والتقدير انت دفرا وتعتت بهرا ( ومنها اسماء اعيان هى الة مقامة مقام المصادر نحو  
ترباك وجند لاى رमित رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق  
بين بهرا والفهقرى ( ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئلك اى هناءة وعائذ بك اى  
عياذا وهى مثل قم قائما اى قياما وتعال جايئا والفرق بينهما ما ذكرنا فى القسمين المذكورين وقد  
قل فى هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كقيل فى قم قائما ( ومنها اسماء اصوات قامت  
مقام المصادر كما هامنك اى توجعا ٦ وواها لك اى طيبا وافا وافة لك اى كراهة فيقدر  
لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان فى الاصل صوتا وان لم يبين بالجار نحو اياها  
اى كفوا ووبها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر  
اصل فى باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة  
عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه  
الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه فى الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق  
( والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين ثانيهما  
حرف مد نحو ٧ وى لزيد وذلك نحو آها وواها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء  
الاصلى نحو اف لكما ٨ واوه على اخوانى وآه من ذنوبى ( والظاهر ان ويك  
وويحك وويسك وويك من هذا الباب ( واصل كلها وى على ما قال الفراء جئ  
بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت  
لام الكلمة كما خلط اللام ببا فى قوله ﴿ فخير نحو عند الناس منكم ﴾ ٩ اذا الداعى المثوب  
قال يالا ﴿ فصار معربا باتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لا ما اخرى نحو ويلا لك  
لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل لك كما مر فى سلام عليك

٣ قوله (ولانتكاي) نكأت  
الفرحة اي قشرتها

٤ قوله (قرح الفؤاد فيجمعها)  
يجمعها بكسر الياء وهم  
لا يقولون يعلم بالكسر لكن  
لما اجتمعت يا آن قويت  
تحمل الكسر

٥ قوله (قعدك وعمرك آه)  
قال بعد ما ذكر هذه الامثلة  
اعني قعدك وقعيدك لا آتيك  
وقعدك الله وقعيدك الله  
لا آتيك هذه مصادر منصوبة  
بفعل مضمر والمعنى  
بصاحبك الذي هو صاحب  
كل نجوى كما يقال نشدتك  
الله ومعنى عمر الله احلف  
ببقاء الله ودوامه واذا قلت  
عمرك الله فكانك قلت  
بتميرك الله اي باقرارك له  
بالبقاء وقال في شرح  
المفصل عمرك الله فيه معنى  
السؤال ولذلك يجاب بما  
يجاب به قسم السؤال  
وكذلك في قعدك الله معنى  
السؤال ايضا كعمرك الله

٢ قوله (وكذا قعدك الله  
تقديرًا) انما قال تقدير الان  
فعله لم يستعمل كما مر  
وسيصرح به ايضا

٣ قوله (اي اسئل الله  
تعميرك او اسأل الله عمرك  
آه) يقال سألته الشيء  
وعن الشيء ايضا

ثم جعل ويج وويت وويس كنايةات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم  
استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكانعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر  
قائمًا مقام الفعل فصار اسم فعل نحوه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء  
الافعال كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل (ويجوز في كل  
صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى  
اصله حتى كان صوتنا لالكونه اسم فعل فصح انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك  
لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى  
بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة لتجئنا الى  
كونها اسماء افعال (ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك  
الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرهما ممن لا اثق به وهما عند سيويه منصوبان على  
المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال \* عمرتك الله الا ما ذكرت لنا \* هل  
كنت جارتنا ايام ذي سلم \* ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال  
فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال \* قعيدك ان لا تسمعني ملامة \* ٣ ولا  
تنكاي ٤ قرح الفؤاد فيجمعها \* وان زائدة وقال \* ايها المنكح الثريا سهيلا \* عمرك الله  
كيف يلتقيان \* هي شامية اذا ما استقلت \* وسهيل اذا استقل يمانى \* وقد ذكر  
الجوهري استعمال ٥ قعدك وعمرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك  
وكذا قعيدك وقعدك الله لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله  
ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم (قال الجوهري وقد جاء عمرك الله في  
غير القسم واستشهد بقوله \* عمرك الله كيف يلتقيان \* وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك  
ولم يرد القسم (وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال (والاصل عند سيويه عمرتك الله تعميرا  
لحذف الزوائد من المصدر واقم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ٢ وكذا قعدك الله  
تقديرًا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال  
تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل ان جعلتك قاعدا متمكنا  
بالسؤال من الله تعالى (واجاز الاخفش رفع الله في عمرتك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله  
تعميرا (ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عمرك ٣ اي  
اسأل الله تعميرك واسأل الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى  
مفعولين او يكون المعنى اسأل بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله  
اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام والتكهن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم  
نحو الله لا فعلن وهما مصدران محذوف الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به  
للمصدرين (ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اي قعيدك  
اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التأويل  
قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب



سيديوه وهو ان نصيبهما على المصدر وعلى تأويلهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبدأ السؤال بالدعاء للسؤال كانه قيل طول الله عرك افعلى كذا وكذا \* قوله ( وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الاسيرا وما انت الاسير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا ) قوله ما وقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الاجازا لكونه صاحب ذلك المصدر ( والثانى ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الاسيرا وما الدهر الاقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريبا تقريبا ) وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الاسيرا من هذا ( وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدى الطريق ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشاابته لاسم الفاعل الذى لادلالة فيه وضعه على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام والزم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشاابته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الاسير كما ذكرنا فى المبتدأ فى قولنا فانما هى اقبال وادبار فينمعى اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة فى الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى قدمنا ان فاعلها او مفعولها بين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيننا لمعنى الدوام قال \* عجب لتلك قضية واقامتى \* فيكم على تلك القضية عجب \* قال سيديوه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال جد لله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك ( قوله مثبتا بعد نفى ) انما شرطهما لانه لو كان منقيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفى نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا ( قوله داخل على اسم ) صفة لنفى وليس دخول النفى على الاسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كما قلنا فى نحو ما كان زيد الاسيرا وما وجدتك الاسير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعنى كون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه الاجازا ( قوله او معنى نفى ) يريد به ما فى انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا ( واعلم ان هذا المصدر الذى

بعد الاو معناها قد يكون منكرا كذا ذكرناو معرقا اما بالاضافة نحو ما زيد الاسير لبريدا وباللام  
نحو ما زيد الاسير وكذا يجي مكررا نحو ما زيد الاسير اسيرا قالوا حينئذ حذف الفعل او جب  
لقيام الاول مقامه (قوله او وقع مكررا) فيه نوع اخلاص لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون  
خبر عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا ﴾ ولا يعطى لفظه هذه  
الفائدة لا بتكلف \* قوله (و منها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى ﴿  
( فشدوا الوثاق فاما منابعد واما فداء ) \* يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل  
او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق يعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه  
المطلوب منه وسماه اثر الان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي  
يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة \* واعلم ان ضابط هذا القسم  
ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك  
الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب  
حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن  
ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح  
ذلك وتكررت تلك الفوائد استقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه  
مقام متضمناته فوجب حذفها بقوله تعالى ﴿ شدوا الوثاق ﴾ جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب  
من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من اوفد آفقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله ﴿ فاما  
منابعد واما فداء ﴾ وتقول في الخبرة زيد يكتب فقرا بعد او يباعو ويغرو ويشتري طعاما فاما  
يبيع او اما اكلا ونحو ذلك \* قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على  
اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حار وصراخ صراخ الشكلى  
يعني ان قوله صوت حار مصدر فائدته التشبيه اذا المعنى مثل صوت حار ( قوله بعد  
جملة ) يعني بها نحوله صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب  
وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك  
الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو  
ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا  
لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى  
الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى  
الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين  
الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب  
حذفه ٢ فالاصل له صوت يصوته صوت حار اي تصويت حار فاقم الاسم مقام  
المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب  
بقوله له صوت لا يفعل مقدر ( قال سيبويه وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت

٤ قوله متضمن المصدر الذي  
هو اغراضه مقام متضمناته  
هي الافعال الناصبة

( ٢ قوله فالاصل له صوت  
يصوته صوت حار ) الصوت  
معروف وقد صات الشيء  
يصوت صوت وكذلك صوت  
تصويتا

٣ فهو مائد الى الجملة لانها  
 بمعنى الكلام ٤ او عطف  
 البيان فان عطف البيان هو بدل  
 الكل من الكل كما يجئ في باب  
 البدل واما على الوصف آه  
 نسخه ه قوله اى مثل صوت  
 حار فيجيز اذن تعريفه مع  
 كون الموصوف نكرة ( كان  
 يقال صوت الحمار ٦ ) قوله  
 صوتا حسنا جازان يكون حالا  
 على احداثا ويلين المذكور  
 ين في الوصف اى مثل صوت  
 الحمار او منكر ٧ ( قوله فان  
 كررت فصار وصفا فانت فيه  
 بالخيار ) كما هو حكم الوصف  
 في لارجل ظريف ونظريفا  
 ٧ فان كرر منى لا بلا فصل  
 بين الاسم وذلك المكرر ثم  
 وصف الثانى نحو لاماء ماء  
 باردا فان شئت بينت الثانى  
 نظرا الى كونه تكرير اللفظ  
 وان شئت اعربت به رفعا ونصبا  
 وذلك لانه لما وصف صار  
 مع وصفه كانه وصف للاول  
 كالحال الموطئة في قوله تعالى  
 ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾  
 والاعراب في المكرر الموصوف  
 صوف اولى نظرا الى كونه  
 كالصفة من الاعراب  
 في المكرر غير الموصوف واما  
 وصف المكرر اعنى باردا  
 فليس فيه الا الاعراب

ومعالجة بمعنى ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو ٣ بمعنى بصوت لانها تدل على المصدر  
 الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد افترن بالجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث اى  
 الحال الماضية وهو لفظ مررت فى مسئلتنا فالمجموع كالفاعل وهذا وجه قوى ( وقد  
 قيل ان العامل فى المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له نصوب  
 والنصوب مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجئ في باب المصدر فهو كما تقول  
 عجبت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد  
 خير من ضرب عمرو وضربه ( وفى هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح  
 تقديره بان وفعل منه ويسمح لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الشكى بمعنى له صراخ  
 لان معنى له ان يفعل اى يصح وقوع الفعل منه ولا يمنع وليس قطعاً بوقوع الفعل بخلاف له  
 صراخ فانه قطع بحصول الفعل ( وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله  
 ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثانى من هذه الاقوال الثلاثة فى نحو قوله تعالى ﴿ صنع الله  
 ووعد الله وكتب الله وصيغته الله ﴾ لان قبلها ما يؤدى معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة  
 بالذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها ( واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعنى نحو  
 صوت حار و صراخ الشكى اما على البدل ٤ واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال  
 الخليل على حذف المضاف ه اى مثل صوت حار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف غير  
 معرفة لان مثل لا يعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخوزيد على الوصف اى مثل  
 اخى زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل  
 وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشتق اى له صوت منكر كما تقول مررت برجل  
 اسد اى جرى ومثله قليل كما يجئ في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل  
 لا غير فاذا انتصب المصدر اعنى نحو ٦ صوتا حسنا جازان يكون حالا على احداثا ويلين  
 المذكورين فى الوصف وذو الحال الضمير المستكن فى له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه  
 وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد  
 وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد  
 اللفظى كما فى جاء نى زيد زيد لان الثانى مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفده  
 الاول ولولم يكن معه الصفة لكان تأكيد الا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى  
 الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الاترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا  
 لان فى وصفه معنى الحالية كما فى قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وهذا كما قال  
 سيبويه فى نحو لاماء ماء باردا ٧ فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت  
 نونت وان شئت لم تنون جعل الثانى لكونه تكريرا للاول موصوفا بشئ كالوصف  
 للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف فى تابعه فى الظاهر لافيه ولا منع عندي ان  
 يكون الثانى اعنى صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجئ في باب النداء ( واجاز

الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا ما على المصدر او على الحال وانما اختار سيويه  
 الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان تجعل الثاني  
 مع تابعه تابع الاول حتى يكون تابع الثاني كتابع الاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة  
 صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر  
 الموصوف نحوه صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة  
 من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصف او بدلا كما  
 ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت جار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست  
 اذن كالفعل فخلوها بما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه  
 على المصدر او الحال كما مر وروى في بيت رؤية \* ٧ فيها ازدهاف ايما ازدهاف \* نصب  
 ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله  
 \* قوله ( ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل له على الف درهم اعترافا ويسمى  
 توكيد النفس ) يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا محتمل تلك الجملة من جميع المصادر  
 الاذاك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الاذاك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر  
 يؤكد نفسه فاعترافا في له على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة  
 كما ان المصدر يؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي  
 الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان ( واما في مسئلتنا  
 فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئها ) ( ومنه قولهم الله اكبر  
 دعوة الحق لان الله اكبر اول اذان الذي هو الدماء الحق ٩ اذ هو دعاء الى الصلاة  
 فدعوة الحق كرجل صدق وجار سوء ومنه قوله \* اني لا منحك الصدود وانني \*  
 قسما اليك مع الصدود لا ميل \* لان قسما بمعنى التأكيده وهو الحاصل في الكلام السابق  
 بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر  
 نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص  
 على معاني هذه المصادر وجيء بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار  
 فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة  
 وكونها تأكيذا لانفسها ولا يمتنع في كل ما هو تأكيده لنفسه من المصادر ان يقال الجملة  
 المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت  
 صوت جار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره \* قوله ( ومنها ما وقع مضمون  
 جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيد الغيره ) اعلم ان قولك زيد قائم حقا  
 مثل رجوع زيد القهقري في ان المصدر في كليهما مؤكدا لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول  
 جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل \* ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة  
 مؤكدا لنفسه والافليس مؤكدا لان معنى التأكيده تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن  
 الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرر انما يؤكد نفسه وبيان كونه ٢ مؤكدا لنفسه

٧ قوله ( في بيت رؤية فيها  
 ازدهاف ايما ازدهاف )  
 الزهف الخفة والتزق وفيه  
 ازدهاف اي استعجال وتقيم  
 ومنه قول رؤية فيه ازدهاف  
 ايما ازدهاف نصب ايما على  
 الحال صحاح واوله \* لولا  
 توقي على الاشراف \*  
 \* المجنى في النصف النصفاف \*  
 \* في مثل مهوى هوة  
 الوصاف \* قولك اقوالا  
 مع التحلاف \* فيما ازدهاف  
 ايما ازدهاف \* \* والله بين  
 القلب والاضعاف \* اي  
 لولا اني اتوقى لرميت بي  
 في الهواء البعيد في مثل هوة  
 الوصاف وهوته مثل عند  
 العرب قولك يدل من التاء  
 في المجنى فيها ازدهاف اي  
 في تلك الاقوال تسارع الى  
 الحلف والله اي هو بين  
 القلب وما يحويه فلا يخفى  
 عليه ما تضمن لي ايها الاب  
 يخاطب اياه العجاج ٩ اودعوة  
 الحق اذ هو دعاء الخلق نسخته  
 ٢ على التفصيل ان قولهم  
 الحق في جميع نسخته

ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ماهو في معنى القول قال تعالى ﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق ﴾ وقولهم هذا القول لا قولك اى هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اى قولاً غير قولك ( ومعنى هذا زيد كعنى قوله \* انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا زيد قائم حقاى قولاً حقا ( وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل ٣ وكذا قول ابى طالب \* اذا لاتبعناه على كل حالة \* من الدهر جدا غير قول التهازل \* اى قولاً جدا ( وكذا قولك لافعلنه البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدولى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان اواكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر ٤ وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدران تجعل الجملة المتقدم مفعولا بها قلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا قلت بياناً للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى مقولة فعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولاً حقا مطابقا للخارج ( وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الاعلى الصدق ( واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ( وكذا ما يجئ بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة يدلان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه ( واما قولهم ٥ اجدك لا تفعل كذا قال \* اجدك لا تقضيان كراكم \* ولا يستعمل الامع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده ٦ كما توهم بعضهم اذلوا كد قوله جدك قوله لا تقضيان كراكم لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعنى الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجوع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها ( فان قلت جدك مضمون عدم قضاء مخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد ( قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى مخاطبين او غيرهما وبعارض بنحو زيد رجوع القهقرى فان القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدك مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة ( ولا يجوز ان يقدر اجدك اقول لا تقضيان كما قدرنا فى بيت ابى طالب اقول اتبعناه على كل حالة جد الفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى اجدك كذا قال الاصمعى ومثله قوله \* احقا بنى ابناء سلمى بن جندل \* نهداكم اباى وسط المجالس \* اى افى حق ٥ ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه

٣ قوله ( وكذا قول ابى طالب اذن لا تبعناه على كل حالة آه ) هذا من قصيدة له فى مدح النبی علیه السلام واوله \* فوالله لو لان احى بسبة \* تحير على اشيا خنافى المحافل \* ومعنى تحير اى ترجع ٤ قوله ( وكذا قولهم افعله البتة آه ) وقطعت همزة البتة على خلاف القياس ٥ اوله \* خليلي هيا طال ما قدر قدتما ٦ قوله كما توهم بعضهم آه ) كالزخشرى والمص فى الايضاح قوله ( اجدك واجدك بمعنى ولا يتكلم به الا مضافا قال الاصمعى معناه اجد منك هذا ونصبه على طرح الباء قيل ما اتاك فى الشعر من قولك اجدك فهو بكسر الجيم واذا اتاك بالواو وجدك فهو مفتوح ٥ قوله ( ومعنى حقا وجدك متقاربان ) جد فى الامر يجد ويجدوكذا اجد

على الحال ٢ كافي فعلته جهداً على الخلاف الذي يجيء فيه (والعامل في اجدد كما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدراً بما لان لها صدر الكلام) ويجوز ان يقال هو بتقدير اجدد ان جدائهم بين ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تنقصان فيكون اذن مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقدتين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان تكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كافي المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبدالله قولاً باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحكا في قولك زيد قائم حقاً ليس بشيء اذ ليس قولك زيد قائم دالاً على ظن المخاطب نصاً فانصابه بنزع الخافض كما قيل في اجددك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافاً الى فاعله (فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصاً لانك انما تؤكّد بمثل هذا التأكيّد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكّد لنفسه فلا يدكر المثل هذا الغرض فيسمى توكيداً لنفسه وهذه عبارة المتأخرين وسيبويه يسمى المؤكّد لنفسه التأكيّد الخاص والمؤكّد لغيره التأكيّد العام (وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكداً كالنفس) وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكّد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف (قال الزجاج ولا يمنع التوسط نحو زيد حقاً اخوك وانا لا ارى بأساً بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب) فالإضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعده الله للامن من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه \* (قوله ومنها ما وقع مثني نحو لبيك وسعديك) ليس وقوعه مثني من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ اى رجعا كثيراً مكرراً او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثني عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفهاليه لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقاء يائه مضافاً الى الظاهر قال \* دعوت لسانا بنى مسورا \* فلبى قلبى يدي مسور \* قال ابو علي معتذراً ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعي افعي بالياء واصل لبيك البلك البايين اى اقيم لخدمتك وامثال مأمورك ولا يبرح عن

٢ (قوله كإفعلته جهداً على  
الخلافاً) الجهد والجهد  
الطاقة وقرئ الأجهدهم  
بالفتح والضم قال الفراء  
الجهد بالضم الطاقة وبالفتح  
من قولك أجهد جهداً في  
هذا الأمر أي ابلغ غاية  
ولا يقال أجهد جهداً بالضم  
فائدة هذه الزيادة المحقة  
المضروب عليها الاعتذار  
عن دخول هذه المصادر في  
ضابطة الإضافة مع أن  
نأصبها مذكور على ما ذكره  
هنا فتأمل

۴ ( قوله دعوت المانابنی  
مسورا آه ) مسـوراسم  
رجل ولبي الاول فعل من  
التفعيل المعنى دعوت مسور  
المانابنی ای اصابنی من الحاجة  
فلبانی ای فاجابنی ثم قال فلبی  
یدی مسورا ای اقم فی طاعته  
اقامة بعد اقامة و اکون  
کالشیء الذی یدیه ای  
اکون تحت تصرفه وحکمه

٢ (قوله وقولهم دوايك اى تداول الامر دواين) تداولته الايدى ١٢٦ اى اخذته هذه مرة وهذه مرة

٣ (قوله وهذا ذيك) الهذ  
الاسراع فى القطع وفى القراءة  
٤ (قوله وطعنا وخضا)  
الوخض طعن غير جائف  
وقد وخضته بالرح

٥ (قوله ارضى وذؤبان  
الخطوب تنوشنى) الذئب  
معروف وجعه اذؤب  
وذئاب وذؤبان وذؤبان  
العرب صعا ليكها الذين  
يلصصون يقال للرجل اذا  
تناول رجلا لياخذ برأسه  
ولحيته ناشه ينوشه نوشا  
٦ (قوله او نعمت عينك  
نعمة اى قرّة) ويقال ايضا  
ونعم عين ونعام عين ونعمى  
عين

٧ لا يجب حذف فعله بخلاف  
فأهالفيك فلما انمحي عنها  
معنى المبتدأ والخبر وصار  
معنى فأهالفيك اصابة  
داهية ومعنى فاه الى فى اى  
مشافهة او مشافها من غير ان  
يفهم من المضاف والمضاف  
اليه معنى ومن الجار  
والجرور معنى آخر كما كان  
فى الاصل اعرب من الجملتين  
ما قبل الاعراب وهو الجزء  
الاول باعراب المصدر  
او الحال اى فاه وفاها فلما  
صارتا الجملة آه نسخه

مكأنى كالمقيم فى موضع والثنية للتكرير كما فى قوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾  
والمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده وردالى  
الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المحيب  
بالسرعة من التلبية فيتنفرغ لاستماع المأمور به حتى يمثله ويجوز ان يكون من لب  
بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزايد واما قولهم لى يلى فهو مشتق من لبيك لان  
معنى لى قال لبيك كما ان معنى سجع وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سجع  
بمعنى نزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل  
لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعدين الا ان اسعدى يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى  
باللام ٢ وقولهم دوايك اى تداول الامر دواين ٣ وهذا ذيك اى اسرع اسراعين قال  
﴿ضربا هذا ذيك ٤ وطعنا وخضا﴾ اى ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله ﴿جاؤا بمذق  
هل رأيت الذئب قط﴾ وهجاجيك اى كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الا للتكرير بخلاف  
حنانيك ومثلها حوايك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال ﴿فقلت حنان ما اتى  
بك هاهنا﴾ اذ ونسب ام انت بالحقى عارف \* ومعنى حنانيك اى تحن تحننا بعد تحنن (ومن  
المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان اولنا نحو قوله  
﴿ارضى وذؤبان الخطوب تنوشنى﴾ وامكرا وانت فى الحديد وقياما قد علم الله  
وأقياما وقد قعد الناس (وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على ازجار الموبخ عما انكر عليه  
وقد استعملت الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقامنا وقد قعد الناس واقامنا قد علم الله  
وقد قعد الناس وكذا قولهم اتمنيا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يحى  
فى باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد  
بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المحيب للطالب نعم ونعمة عين اى افع  
وانعم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزايد واضاف الى المفعول ٦ او نعمت عينك  
نعمة اى قرّة وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك  
ولا اكيدا ولاهما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد  
على الناهى لا فعلن ذلك ورغما وهو انا ويقول \* اغتديت ولا اغتداء الغراب \*  
واغتديت ولا اغتداء القطا \* اى ولا اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك  
(وانما وجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر  
واغناؤه عنه) ومن القياسات نحو ﴿وتبتل اليه تبتلا﴾ عند سيويه وهذا آخر القياسات  
وقد جائت الجملة قائمة مقام المصدر وهى فأهالفيك اى فاه الداهية والمعنى دهيت  
دهيا والاصل فوهالفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فى  
اى مشافها ويجوز ان تكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه ٧ لا يجب  
حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فأهالفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى  
المصدر اى اصابة داهية فانمحي عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه

الى في اي مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن  
الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب  
وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقل في فوها  
وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانتا عليه وقيل انتصاب  
فاها على انه مفعول به اي جعل الله فالداهية الى فيك اي جعلها مشافهتك \* قوله  
( المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما ) قوله  
ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل  
فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحداثت قتلا فكانك اوفعت عدم الضرب  
على زيد وكان الضرب كان شيئا اوفعت عليه الايجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه  
بمالا يعقل الابه فعلى تفسيره ينبغي ان تكون المجرورات في مررت زيد وقربت من عمرو  
وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها  
لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في الاصطلاحهم  
وكلامنا في المطلق وايضا ٨ فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك  
اياه الى زيد الابشئ آخر وهو عمرو وغيره وليس بمفعول في الاصطلاح ( والاقرب  
في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله  
المثبت او المفعول مثبتا ) فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع  
المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحداثت ضربا وان  
كان مفعولا للتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني  
انه محدث واما سائر المقاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف  
الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكرامك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا  
وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقت الى زيد زيد  
ممرور به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعث زيدا مالا وكلت زيدا  
طعاما وبعيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه  
ومجئ اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغى له ( وقولنا المثبت او المفعول مثبتا ليعم زيدا في  
نحو ضربت زيد وما ضربت زيدا ) وافعال القلوب في الحقيقة لا تعدى الا الى مفعول  
واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالعلوم في علمت زيدا قائما قيام  
زيد لكن نصبهما مع التعلق به بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الآخر  
مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذفتهما لكنت كالحذف بعض  
الكلمة ( وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول  
هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو  
معطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذا لبة مكساة ومعطوة اي مأخوذة  
وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد المحفر والنهر محفور فالمعنى حلت زيدا على

٨ قوله ( فان معنى اشترك  
في قولهم اشترك زيد وعمرو  
ولا يفهم بعد اسنادك آه )  
قد يقال هو مسند الى زيد  
وعمره معا بحسب المعنى  
المقصود والاسناد لا يسمى  
تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق  
بغير الفاعل كما لا يخفى وعمرو  
فاعل حقيقة وقصدا وان لم  
يسم فاعلا لفظا واما قولك  
ضارب زيد عمر فليس عمرو  
وفيه مما قصد جهة فاعليته  
بل جهة مفعوليته اعني تعلق  
الفعل به من حيث الوقوع



ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع  
المقدر كما قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانه تقول احفرته النهر فلم يحفره بل  
انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع اى جعلته  
على ان يحفر النهر كما مر ( وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو  
المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما  
معاً متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت ) وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام  
اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى ﴿ وما ادرى  
ما يفعل بى ولا بكم ﴾ وكذا الضمير في المفعول فيه ومعه ( ٢ ) واما ناصب المفعول فالفعل  
عند البصريين وشبهه بناء على انه به يتقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى  
لنصب اى المفعولية ( وقال الفراء هو الفعل والفاعل ) وقال هشام بن معاوية من الكوفيين  
هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى ببناء على ان النصب علامة  
الفضلة لعلامة المفعولية ( وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال  
في الفاعل ان عاملة الاسناد على ما تقدم \* قوله ( وقد يتقدم على الفعل ) هذا الحكم  
ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة  
اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب  
الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضرب  
ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم  
والام يؤخر عن مرتبة اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنا فران في  
الظاهر ( وكذا يجب تأخير عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب  
موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان  
الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيئ ( وكذا  
لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحروف  
الموصولة وصلتها كما يجيئ في باب الموصولات ) ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان  
تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم  
ضربت واى حين تركب اركب و غلام ايهم ضربت و غلام من لقيت فاعلمه  
( وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التى في جواب اما اذا لم يكن له منصوب  
سواء نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾ وذلك لما يجيئ في حروف الشرط  
من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعدما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم  
ايهما شئت وتخلي الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا ( وكذا ان سد  
شرط آخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب  
( ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر في التقدير من وجوه  
احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله

٢ قوله ( واما ناصب المفعول  
فالفعل عند البصريين ) كانه  
هو الرفع للفاعل عندهم

والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بعلامه كانه لامفسرله قبله بخلاف قوله تعالى ﴿ واذنبلى ابراهيم ربه ﴾ لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ٢ وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متأخر من جهة المفعولية والمفعولية ( واجازه البصرية وهو الحقا كتفاء بالتقدم اللفظى وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان فى اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر فى هذه الصور هو الفاعل ٣ ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذف الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتبت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سدمسد الفاعل \* واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيد اضرب كما يجيى فى المنصوب على شريطة التفسير \* قوله ( وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جواز ا كقولك زيد المن قال من اضرب وجوبا فى اربعة مواضع الاول سماعى نحو امراء ونفسه ( وانتهوا خيرا لكم ) واهلا وسهلا ) القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالبة كما اذا رأت شخصا فى يده خشبة قاصدا لضرب شخص فتقول زيدا ( قوله امرأ ونفسه ) اى دع امرأ والواو بمعنى مع اول العطف وعلة وجوب الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث واشوا خيرا لكم ( وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبدالله المقتول اى كن ذلك ( وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراك اوسع لك بتقدير حسبك واث خيرا لك ووراك واث مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه اى تقدير ائت فى الآية وكذا قوله \* ٤ فواعده سرحتى مالك \* او الربى بينهما اسهلا \* اى قولى ائت مكانا اسهل ٥ وكذا قولهم انه امر ا قاصدا اى انه عن هذا واث امر ا قاصدا وقرينة ائت فى هذه المواضع انك نهيت فى الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امر ا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري فى ذلك اورد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله

٢ وكذا جاز زيدا ضرب غلامه لانه متأخر من جهة المفعولية نسخته

٣ قوله ( ولا يجوز ان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل آه ) واما اذا جعل زيد فاعل اراد وفى احد ضمير مستتر راجع اليه فلا مانع

٤ ( قوله فواعده سرحتى مالك ) السرح شجر عظام طوال الواحدة سرحة يقال هى الآم على وزن الآع وسرحة ايضا اسم موضع وقد يكتنى بها عن المرأة فيقال سرحة فلان م بالفتح شجر حسن المنظر مر الطم

٥ ( قوله وكذا قولهم انه امر ا قاصدا اى انه عن هذا واث امر ا قاصدا آه ) قال المصنف تقدير ائت فى هذه المواضع كما ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اظهره فى مثل ائه واث امر ا قاصدا وعد الزمخشري انه امر ا قاصدا مما يجب الحذف فيه غلط

## ٤ الرحب بالضم السعة

٢ (قوله كالصهيل والنائم)  
النائم صوت ضعيف كالانين  
يقال نأمت القوس وسمعت  
نائم الاسد

٣ (قوله وهو فعل المكروه)  
الى ذلك الشخص اى لك  
العذراء) هذا على المعنيين  
الاولين اعنى العاذر  
والعذر ظاهر واما على  
المعنى الثالث فلا يصح هذا  
التقدير اعنى قوله اى من  
الاجل الاساءة كما لا يخفى  
٤ (قوله اى انت ذو عذر  
آه) هذا محمول معناه  
على التقادير الثلاثة

ولعله سمع انته واثت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لکم  
وخيرالك والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا اذا قصد والقصد فى الامر  
خلاف القصور والافراط قال \* كلاطر فى قصد الامور ذميم \* (قوله اهلا) اى اتيت  
اهلا لاجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لاوعرا (وقال المبرد هى منصوبة  
على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا) واهلت اهلا اى تأهلت تأهلا فقد رله  
فعلا وان لم يكن له كما قيل فى نحو الفهقرى على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على  
وضع سهلا موضع سهولة (ومن الواجب اضمار فعلها سماها قولهم هذا ولا زعماتك كأن  
المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق صادر  
من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون  
التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك (ومنهما قولهم من انت  
زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى يزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر  
ذلك عليه اى من انت ذا كرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذا كرا على الحال من معنى  
من انت اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصعة من تريد اى كيف تكون ويقال  
هذا ايضا فممن ذكر عظميا بسوء اى من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك  
زيد نحو كلمته فوه الى فى والنصب اقوى واشهر (ومنهما قولهم عذيرك من فلان والعذير  
امامعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان  
يكون العذير بمعنى العذر الا ان الفعيل فى مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما فى  
الاصوات ٢ كالصهيل والنائم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها  
قال \* جارى لاتستنكرى عذبرى \* سبرى واشفاقى على بعبرى \* بين بقوله سبرى  
واشفاقى الحال التى ينبغى ان يعذرفيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع  
الى المخاطب اى اخضر ماذرك او عذرك او الحال التى تعذرفيها ولا تلام وهى ٣ فعل  
المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه لسوء صديعه اليك ومعنى من فلان اى من  
اجل الاساءة اليه وايدائه ٤ اى انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لابي بكر \* اعذرني من عابشة \* اى من جهة تأديبها  
وتعريبها وفى الخبر \* لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم \* اى يقيموا العذر  
بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبتهم ومهلكهم فعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلا كما  
ويقال من يعذرني من فلان اى من اجل ايدائي اياه اى الى عذر فى ايدائه فهل ههنا من  
يعذرني (ومنهما قولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى مع فالعنى الحق اهلك مع الليل  
اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اى  
الحق اهلك واسبق الليل (ومنهما كليهما وتما اى اعطى كليهما وتما واصله انه قال  
شخص بين يديه زبد و سنام وتما لآخر اى هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال ذلك  
الآخر ذلك (ومنهما قولهم الكلاب على البقراى ارسل واحشفا وسوكيلة اى اتجمع  
حشفا وكل شئ ولا شئ حراى اصنع كل شئ ولا تركب شئ حرواى تأتني فاهل الليل

واهل النهار اى فتأتى اهل الليل واهل النهار اى اهلا لك بالليل والنهار وديار الاحبة  
 اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب  
 رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجل وقيد قال كلاهما بالرفع  
 وتمر اوكل شئ ولا شئمة حراى كلاهما الى ه وكل شئ اى ووجوب الحذف فى جميع ما ذكر  
 وامثالها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير \* واعلم ان المفعول به  
 يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يحى فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع  
 قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجل اذلا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه  
 ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام  
 وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين  
 اما منوى كما فى قوله تعالى ﴿ يغفر لمن يشاء ﴾ اى لمن يشاءه او غير منوى وذلك اما  
 لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى ﴿ يخالفون عن امره اى يعدلون وقوله \* وان  
 تعتذر بالمثل من ذى ضررها \* الى الضيف يجرح فى عراقبها نصلى \* اى يؤثر بالجرح  
 واما المبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى ﴿ والله يقبض ويبسط  
 \* قوله (والثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرًا)  
 قوله المطلوب اقباله اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه (قال المصنف المطلوب  
 اقباله اخرج المندوب ٣ لانه المتفجع عاياه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعوا  
 ٤ اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان  
 الزمخشري لم يحذف المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حذف بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال  
 دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولو حذف بامر لنظى اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل  
 فيه المندوب وايس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحذف لظهوره لاشكاله فان المنادى  
 عنده كل ما دخله ياء واخواتها والمندوب عنده منادى على وجه التفجع ه كما صرح به لما  
 فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيويه انه منادى كما قال  
 الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له  
 تعال فانما مشتاق اليك ومنه ٦ قولهم فى المرائى لا تبعد اى لا تهلك كأنهم من ضمنهم بالميت  
 عن الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعدت ولا هلكت وكذا  
 المندوب المتوجع عليه نحو واويلاه واثيرواه وواحرناه اى احضر حتى يتعجب من  
 فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى ﴿ لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا  
 ثبورا كثيرا ﴾ امرهم بقول واثيرواه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة  
 وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فعنى يا للماء وباللدا وهى احضرا حتى يتعجب  
 منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص  
 والعارض غير متعدي هذا وانتصاب المنادى عند سيويه على انه مفعول به وناصبه  
 الفعل المقدر واصله عنده يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفًا لازما لكثرة الاستعمال  
 لدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز البرد نصب المنادى على حرف النداء

ه قوله وكل شئ اى (ام) يقال  
 الامم الشئ اليسير  
 ٦ قوله فان تعتذر بالمثل (ي) يقال  
 المثل هو السنة القحط  
 ٣ قوله (لانه المتفجع عليه  
 لا المطلوب اقباله) الفجعة  
 الرزية وقد فجعت المصيبة  
 اى وجعته وكذلك فجعته  
 وتنجعت له اى توجعت  
 ٤ قوله (اخرج نحو زيد  
 فى قولك اطلب اقبال زيد  
 وقد تصلف بهذا آه) الاولى  
 ان يقال فى قولك ليقل زيد  
 فان ما ذكره ظاهر فى الاخبار  
 فلا يكون زيد فيه مطلوبًا  
 اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله  
 ه قوله (كما صرح به لما فصل  
 آه) حيث قال وانتصابه محلا  
 اذا كان مفردا معرفة كقولك  
 يا زيد ثم قال او مندوبا كقولك  
 يا زيد آه  
 ٦ قوله (ومنه قولهم فى  
 المرائى لا تبعد) رثيت الميت  
 مريثة ورثته اذا بكته  
 وعددت محاسنه وكذلك  
 اذا نظمت فيه شعرا

لسده مسد الفعل وليس بعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما  
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين فيازيد جلة وليس المنادى احد  
جزئى الجملة فعند سيبويه جزء آ الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف  
النداء سد مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسد  
هما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لانداء بدون المنادى  
وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان ياعوضا منه لكان جلة خبرية  
غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت  
لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى ( وقال ابو على فى بعض كلامه  
ان يا واخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة  
من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فيجوز فى اداته  
ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترقيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم  
تقدم ذكره وللمتكلم لان اسم الفعل لا يضم فى ضمير المتكلم ( والجواب ان اسم كل فعل  
يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه  
لا يبرز فى اسم الفعل شئ من الضمائر تقول صه فى المفرد المذكر والمؤنث وكذا فى  
مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما  
قال بعضهم فى اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفى او انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل  
لو كان اسم فعل تم منى دون المنادى لكونه جلة ( والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا  
يستقل كلاما بوجوده كالجلة القسمية والشرطية والنداء لا بدله من منادى \* واعلم انه  
قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يازيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر  
دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كاقيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال  
نحو يازيد قائما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله \* يا بؤس للجهل ضرار الاقوام  
\* والظاهر ان عامله بؤس الذى بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل  
تقدير الزيادة اللام فهو مثل اعجبني مجيئ زيد راكبا \* قوله ( ويبنى على ما يرفع به ان كان  
مفردا معرفة مثل يازيد ويارجل ويازيدان ويازيدون ) انما قال على ما يرفع به ليكون  
اعم من قوله يبنى على الضم فان نحو يازيدان ويازيدون خارج منه وما يرفع به الاسم  
الضم والالف والواو ( وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن  
العوامل اللفظية ولا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ بل المراد به  
انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه  
المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ٦ ولو قبحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه  
ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده  
هو الخبر ( قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر  
فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل ( وقال الفراء اصل يازيد يازيدا ليكون المنادى  
بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم وقبح المضاف

٦ قوله ( ولو قبحناه لشابه  
غير المنصرف ) اى لاشتبه  
المنادى المعرفة بالمنادى  
المفرد النكرة اذا كان غير  
منصرف نحو يا حجر لغير معين

لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول  
 في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لايجرى المضاف مجراها في كونه منصوبا ( قوله  
 مفردا ) اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يازيدان ويازيدون  
 ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيضم نحو  
 يازيد ويارجل ويا هذا ويانت والضم مقدر فى المنقوص والمقصور نحو يا قاضى ويانتى  
 وفى المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ( ويونس يحذف الياء فى المنقوص ويعوض  
 منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلالام او اضافة ولا  
 يحذف فى بامرى من الاراءة خوفا من الاجحاف بالكلمة ) وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه  
 موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا  
 وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف مشابه للكاف فى ذلك لفظا ومعنى ( وانما  
 قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى للمشابهة الحرف بوجه او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى  
 واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهم ليسا كالکاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس  
 مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جازيا انت نظرا الى المظهر قال  
 \* يا بجر بن ابجر يا انتا \* انت الذى طلقت عام جعنا \* وجازيا اياك نظرا الى كونه  
 مفعولا كما ورد فى كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لايه لما اراد ان يتكلم واذا  
 اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال  
 \* سلام الله يا مطر عليها \* وليس عليك يا مطر السلام \* وعند يونس بنصب رجوعابه  
 الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن ( وانما بنى المفرد على  
 الحركة لان له صرفا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى العرب  
 نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما عملوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك  
 ومن قبل \* قوله ( ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا يزيد ويفتح لاحاق المفها  
 ولا لام نحو يازيداه وينصب ماسواهما نحو يا عبد الله ويا طاعنا جبلا ويارجلا لغير  
 معين ) هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا الله ارجع منه نحو يا  
 للماء ويا للدواهى وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب ( وانما  
 اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذا المستغاث مخصوص من بين امثاله  
 بالدماء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية  
 لادعوا والمقدر عند سيويه او الحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز  
 ذلك مع ان ادعوا متعد بنفسه لضعفه بالاضمار اول لضعف النائب منابه الا ترى انك  
 تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما قححت لام  
 الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه  
 قد بلى ياما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للظلم والاضيعف  
 اى يا قوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه لما يجئ  
 فى حروف الجر فان عطفت بغير ياء نحو قوله \* يا لكهول وللشبان للعجب \* كسرت

لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطف مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله \* بالعطافاوايالر ياح \* وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين ( وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامة على تأويل انه مدعوله والمنادى محذوف نحو ياللدواهى وبالماء وبالفليقة ٣ ) وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يالزيد يآل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لاآله نحو ياللدواهى وبالله ونحوهما ( وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بمادل عليه ما قبله من الكلام اى استغث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما يتعلق به اللام الاولى فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدماء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يالزيد لاقتلك قال \* ٤ مهلهل يالبكر انشروا الى كليب \* يالبكر اين ابن الفرار \* وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لاحقيقة ولا مجازا ( ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يالزيد قد كان كذا وانت تحدته لم يحز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والتعجب منه والمهدد ( قولوا لالام ) قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والتعجب منه فكل واحد ٦ من ياء والالف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة يام ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجيئ ( وانما صار المستغاث به والتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهة للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجبر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجبر ( قوله وينصب ماسواهما ) اى ينصب ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وماسواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسم ما يجيئ بعده شئ من تمامه امام معمول للاول نحو ياطالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد وامام معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمالشي واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخسة فهو خمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيويه وكذا تقول لاثلاثة وثلاثين عندي ( وقال الاندلسى وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والافلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون او الثلاثين كيازيد والحارث اذا قصد جماعة معينة

٣ الفليقة الداهية

يالبكر) مهلهل اخوكليب  
بن وائل يقال شعر  
مهلهل اى رقيق قيل  
انما سمى به لانه اول من  
ارق الشعر  
٦ من الانسج

والا قلت يا ثلاثة وثلاثين نحو يارجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء  
وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد وامانعت هوجلة  
او ظرف نحو قولك يا حلما لا يعجل ويا جوادا لا يعجل قال \* ٢ اياشاعر الاشاعر  
اليوم مثله \* جرير ولكن في كليب تواضع \* وقال \* اعبدا حل في شعبي غريبا \*  
الوما لا ابالك واغترابا \* وقال \* ادار ٣ بحزوى هجت للعين عبرة \* ٤ فاء الهوى  
يرفض او يترقرق \* وقال \* الا يا نخله من ذات عرق \* عليك ورجة الله  
السلام \* فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذالم يجعله علما جاز  
ان يتعرف بالقصد كما في يارجل وان لا يتعرف لعدم القصد كما في رجلا فنقول في النكرة  
يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظرفاء ويا عبدا حل في شعبي غريبا وتقول في  
المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف  
بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حلما لا يعجل القدوس وادارا بحزوى الدراسة  
لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة  
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حلما لا يعجل  
غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد  
بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يارجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف  
فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يارجل  
وامرأة ويارجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يارجلا وامرأة ويارجلا ظريفا  
بخلاف نحو يا ثلاثة وثلاثين اذا الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى ٥ وبخلاف  
نحو يا حلما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب  
لا يا حلما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما  
وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حلما لا يعجل وادارا بحزوى  
مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا ( فان قيل اجعل  
الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصفه للمعرفة ( قيل يبعد الكلام اذن جدا  
عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف  
حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بتجوز نحو يا رجلا را كبا لمعين ٦ لجعله  
من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يارا كبا لمعين على حذف الموصوف وفي  
كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجوازه ( وفيه اشكال لاستلزام لارجلا را كبا ولا قائل به  
واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيـد فلا يجوز ان يكون المنادى  
بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلاثة وثلاثين  
في العدد فلا يلزم من ضم متبوعاتها فساد كإلزم في نحو يا حلما لا يعجل ( قوله ويارجلا  
لغير معين ( الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا  
ظريفا ونحو قوله \* فيارا كبا اما عرضت فبلغا \* ندماي من نجران ان لا تلاقيا \*  
انما جاز عندهما اما لكون را كبا وصفا لموصوف مقدر اي يارجلا را كبا اولكونه

٢ قوله ( قال اياشاصر  
الاشاعر اليوم ) هو لجرير  
يهجو عباس بن يزيد  
الكندي

٣ حزوى اسم موضع  
بعينه واراد بماء الهوى  
الدمع لانه يعنه ومعنى  
يرفض ينصب متفرقا وتر  
قرقه جولانه في العين

٤ قوله ( فاء الهوى  
يرفض او يترقرق ) ار  
فضاض الماء ترششه يقال  
رقرقت الماء فترقرق اي  
جاء وذهب

٥ قوله ( وبخلاف نحو  
يا حلما لا يعجل لان الجملة  
والظرف لا يكونان صفة  
للمعرفة آه ) ولا يصح الحمل  
على الحال اذ ليس المعنى  
على تقييد النداء

٦ على انه مضارع آه  
نسخه

٧ اي يجوز يارجلا  
راكبا لمعين



معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لافي اللفظ ولا في  
التقدير اذ لا مانع من ذلك ( واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذ اجاز  
دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يحز دخول اللام  
نحو يا عبدالله ويا خيرا من زيد لم يحز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز  
دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز  
يازيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يحز في يازيد ذا المال الا ان نصب واجرى  
المضارع للمضاف اذ اصلح اللام مجرى المضاف \* قوله ( وتوابع المنادى المبني المفردة  
من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المتمنع دخول ياعليه ترفع  
على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيدا لعاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار  
الرفع وابوعمر والنصب وابوالعباس ان كان كالحسن فكالخليل والافكابي عمرو  
والمضافة المعنوية تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا  
والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار قمحه ) كان عليه ان يقول توابع المنادى  
المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثة ٧ فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا  
وعمر ٨ ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور  
باللام لا تكون المجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور  
اعراب المتبوع واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة  
( وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه  
فارتفع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه  
على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله  
في جميع احكامه ) ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل او عطف نسق مجرد  
عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتأكيد وعطف البيان  
وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي  
باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وكان متبوعهما مضموما او لا فتقول  
يازيد ورجلا اذا قصدت التذكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ويا رجلا اذا قصدت  
التعريف وكذا يا عبدالله ورجلا ويا عبدالله ورجلا واذا كان مضافا او مضارما له  
نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيدا اخانا ويا عبد الله اخ  
وذلك لان البدل ساد مسد للبدل منه والاول في حكم الساقط وعطف النسق من حيث  
المعنى منادى مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام  
جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره النداء هذا مانص عليه سيويه واجاز  
يازيد وعمروا على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم  
المباشرة فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها ( وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد  
وعمر بالرفع جلا على اللفظ وكذا اجاز يا عبدالله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء  
على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجاز

٧ قوله فان توابعه لا ترفع  
نحو يا زيدا وعمر آه  
وكذلك يقال يا نعيميا اجمعين  
ولا يجوز اجمعون وكذا  
يقال يا زيدا الظريف  
بالنصب فقط  
٨ ويا نعيميا اجمعين ويا زيدا  
اخا في البدل وكذا  
المجرور باللام نحو يا  
للكحول ولا الشبان ونحو يا  
لزيد وعمرو ونحو يا لزيد  
الظريف لا ترفع توابعه  
ولا تنصب

قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالتداء المستأنف والذي ارى ان عطف البيان هو البديل كما يحى في باب التوابع فيطرديه حكم البديل نحو يا عالم زيد وياذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البديل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يحى في التوابع ( فان قيل فاذا كان البديل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبو عهما فليجز لارجل غلام لعمر في البديل ولا غلام وجارية في العطف ) قلت لم يطر ذلك فيه اما لان بناء اسم لا لتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لاضعيف لضعف مشا بهتها لان كما يحى في بابها الاترى الى انزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لافيهما خول والى جواز انزالها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف ( واما الضرب الثاني من التوابع اعنى النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للنساقى العرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبو عها ( وقال الاخفش في عطف النسق ذى اللام التابع للعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنى وكأنه باشره حرف النداء كما تقول في يا أيها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للعرب نحو يا خانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرديه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قد منا ان عطف البيان هو البديل فيلزم اذن ضمه اذا كان مقردا تبع العرب او المبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للنساقى المبنى على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع من ان تكون مضافة اولا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال \* يا ذا الخوفنا بمقتل شيخه \* ٢ جرتنى صاحب الاحلام \* وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا مضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اى المضافة مضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد اباعرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف وياتيم كلهم في التاكيد وجاز ياتيم كلهم نظرا الى لفظ تيم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا مضافة حقيقية ( وابن الانبارى يحيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيد او في التاكيد ياتيم اجمعون واجمين وفي المعطوف ذى اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظى فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد لانه هو هو لفظا ومعنى

٢ جرتنى بمهمة مضمومة  
بعدها جيم ساكنة يريد  
بذلك والد امرى القيس  
الشاعر قتلته بنواسد

٢ قوله ( لقائل يا نصر نصر نصرا ) جاز فيه أربعة أوجه أحدها ١٣٨ ان يضم الاول وينصب الثاني

والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على عطف المصدر يعنى يا نصر نصر نصرا او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدر او بالعكس والثاني ان يضم الاول ويرفع الثاني على انه عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان يضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول او تأكيد لفظي له وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما تقول طلحة الخير وخاتم الجود والتكثير للتفخيم وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما فكأنه خطوط النصر مجازاة على هذا فالثالث لا يكون الامصادر

فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعاً ونصباً قال رؤبة \* انى واسطار سطر سطر \* ٢ لقائل يا نصر نصر نصرا \* وفي جعل ابى على وجار الله يا زيد زيد بدلا وجعل سبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيد ان ما لا يفيد الاول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه تأكيد لفظي الاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كافي قوله تعالى \* بالناصية ناصية كاذبة \* كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيد الثاني على انه تأكيد مثل ياتيم اجعين فلا يمنع اذ رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يحى في قولهم لاماء باردا \* ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يحز في المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابه لاللبني في بناءه الاتري انك لا تقول جاني هؤلاء الكرام بجر الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البناءية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لارجل فلما شبهت الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للرفع وقل شيئا من استنكار تبعية حركة الاهراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب ( واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للرفع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس بعيد في القياس لكنه لم يثبت ( فان قيل فلم يجوز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لارجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لاتمنع البناء كما لم تمنع في الخمسة عشر ( قلت انما جاز ذلك في الاثنى في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لارجل ظريف فيها لاظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة فهم لنفى الظرفاء لاننى الرجال فكانه قيل لاظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فبان الفرق على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف الباء نحو يا زيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كافي البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل ( قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع ) اى في المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى

مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله  
معنى كما في يائها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يتمتع وقوعه  
موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف وكان الوجه ان ينظر  
الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ٢ ويلزم الخليل  
وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التسابع المذكور  
مع كون المتبوع غيره المضموم (قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل) اى المبرد  
يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذواللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز  
حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام  
كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم (ويحتاج ههنا الى  
معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان  
في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك  
الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العملية مع لام العهد ليفيد  
الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال عتاله ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقى كانت اللام  
في مثله لازمة لانه لم يصير علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك  
اما في الاسم كالبيت والجم والكتاب واما في الصفة فكالصعق ومن الاعلام الاتفاقية  
ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من  
الصفة او المصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل  
والعلاء والنضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى  
تكون كاحد اجزائها بل اتمدت خلف اللام في مثلها بعد العملية وان لم يكن العلم محتاجا  
الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح  
كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم ٧ كلقبيح والجهم لو سمي بهما فكانت  
اخرجهما عن العملية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت  
هانئلتها والصفات قبل العملية اذا اسعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب  
لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف  
بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة  
عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لاتقول في محمد وعلى محمد والعلی بل  
يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل  
المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد  
والكلب في المسمى بكلب قالوا بنوا لبيت في بنى لبيت بن بكر بن مناة وان لم يكن في  
الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقا فحينئذ اما ان  
تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في اصل فعلا وليس بمطردين قياسين قال \* علا  
زيدنا يوم النقارأس زيد كم \* بابيض ماض الشفرتين يمان \* وقال \* رأيت الوليد بن  
اليزيد مباركا \* شديد ابا حنا الخلافة كاهله \* واما اعلام ايام لاسبوع كالاحد

٢ قوله (ويلزم الخليل  
وابا عمرو نظر الى العلتين)  
للخليل ان يقول اردت  
ان الرفع اولى للتنبيه  
على الاستقلال مع رعاية  
الاتباع اللفظي ولا  
يتصور ذلك الا اذا كان  
المتبوع مضموما واما  
السؤال على ابي عمر  
فساقط لان المتبوع اذا  
كان منصوبا تعين النصب  
في التابع قطعا واذا كان  
مجرورا يحمل على لفظه  
كامر

٧ قوله كالقبيح والجهم  
رجل جهم الوجه اى  
كالوجه

والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبية وان لم يثبت الثلاثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماء وان لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلاثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ماثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فاننا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فلمحق بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين وغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لسمياتها (وانما ارتكبت سيبويه تلك الطريقة اجراء للالزام لامها مجرى واحدا في التقدير لما أمكن وكان الاكثر ماثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ماثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالنجم والدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا ٩ بطوله (ومذهب المبرد ليس ما حال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بلي يلحق بهما الوصفية الاصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف اليه (قوله والمضافة المعنوية) اى التوابع المضافة وهى في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تفيد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح الفصل في تجويز الرفع في نحو \*ياذا الخوفنا وفي نحو يا صاح ياذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احدهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يجيى في باب الوصف فكأنه قال ياذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والخوف اسم موصول مع صلته في حكم المفردة وان كان مضارعا للمضاف فكأنه قال الذى ضمرت عنسه ولو كان الذى ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف

٩ كلامه نسخة

ليس باسم الإشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجرى تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجرى مجراه اذا كان منادى ( قوله غير ما ذكر ) اي غير ذي اللام ( قوله مطلقا ) اي مفردين كانا ولا وكان متبوعهما مضموما اولاً ( قوله والعلم الموصوف بابن ) حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريها مجراها وجهاً الاول المنع لان التخفيف معهما لفظاً وخطاً انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفاً بابن متصلاً بموصوفه احترازاً عن نحو يازيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهى كون المنادى علماً احترازاً عن نحو يارجل ابن زيد وكونه موصوفاً بابن احترازاً عن نحو يازيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلاً كذا كرنا وكونه مضافاً الى علم احترازاً عن نحو يازيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظاً بفتح وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولاً وخففوه خطاً بحذف الف ابن وابنة ( والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يازيد ذا المال ) وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علماً كان اولاً اذا وقع موصوفاً بابن الواقع بين متفقى اللفظ نحو يا عالم بن العالم ( والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا ) ويحذف الف ابن خطاً ايضاً نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله \* جارية من قيس بن ثعلبة \* شاذ ( وان اختل احدى الشرائط لم يحذف التنوين ولا الالف خطاً والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفرداً لان الثنى والجمع ليسا بعلمين وايضاً لا يكثر استعمالهما \* قوله واذا نودى العرف باللام قيل يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ويا ابهذا الرجل و التزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة ) لودخل اللام المنادى فاما ان يبني معها وهو بعيد لكون اللام معاينة للتنوين فهى كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالثمسة عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطرداً في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضاً بعيد لحصول علة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا تستنكر كافي لقدوا الان على ما يجيئ في موضعيهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتى التعريف لحصول الاستغناء باحدهما ( وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء

ولا يتم ما قال في بالله وباعبد الله ( وقال المازني في اسم الإشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء  
 الفائت من الإشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اى يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع  
 من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واى محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين  
 هذا ( ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء و اللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال  
 على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شئ اخر يقع النداء في الظاهر على  
 هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى تخصيصه الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة  
 المنادى ان يكون متميزا ماهية ٢ وان لم يكن معلوم الذات فلامعنى نحو يا شئ ويا موجود  
 الا ان يكنى بتمثلهم عن ان المخاطب ما فيه شئ مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم  
 الشئ والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة  
 المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اى رجل واسم الإشارة  
 واما لفظ شئ وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما  
 بالتخصيص بخلاف اى واسم الإشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما  
 بشئ اما اسم الإشارة فبالإشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم اخر بعده واما  
 ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك  
 فالأغلب ان يكون ذلك منكرا كافي ربه رجلا واما نحو رأته زيدا فقليل واما الموصول  
 فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ( ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج  
 الى الوصف من اسم الإشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف  
 اسم الإشارة فانه قد يزول ابهامه بالإشارة الحسية فلهذا قد يقتصر على يا هذا دون  
 يا ايها ومن ثم يجوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الطريف ووجب  
 رفع نعت اى ( وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا  
 الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والاجاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل  
 رفعا ونصبا ( واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة واى  
 قياسا على نحو يا زيد الطريف ولم يثبت ( وانما قطع اى المتوصل به الى نداء ذى اللام عن  
 الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لولم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا  
 ذو اللام الذي هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما يمكن بلزوم  
 الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف  
 اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ﴿ ايا ما تدعوا ﴾ وليس هذا موضع التنوين وايضا  
 التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كافي قوله تعالى ﴿ ورفعنا بعضهم فوق  
 بعض درجات ﴾ و ﴿ كلا هدينا ﴾ والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب  
 للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الإشارة اوضح من اى وصف اى به في بعض المواضع  
 نحو يا ايها فيقتصر عليه ( وانما توصل باى الى نداء اسم الإشارة لان اسم الإشارة  
 في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شئ فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى  
 فيه بحروف الخطاب كيجئ في بابه فتحوشى في بعض الاماكن من ان يدخله حرف

٢ وقوله ( وان يكون )  
 اى وان لم يكن ملوما كما في  
 يا رجلا  
 هذه النسخة محمولة على  
 التكرار

يجعله مخاطبا اى حرف النداء ففصل بينهما باى فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر  
ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل ٣ فعلى ما ذكرنا ليس هذا  
التركيب مصوغا لاجل نداء المعرفة باللام على ما او ما اليه المصنف بل لاجل نداء اسم  
الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايها من دون الوصف باسم الجنس  
( وقال الاخفش فى يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة  
صلة اى ) وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه  
كلمتان اعنى ايها ( ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة فى غير هذا الموضع  
ونдор كونها موصوفة كما يجيى فى باب الموصولات قبل لو كانت موصولة لكانت  
مضارعة للضاف فوجب نصبها ) والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها  
على الضم كما يأتى فى الموصول فتحرف النداء على هذا تكون داخلية على اسم مبنى على  
الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للضاف كما فى قولك يا من قال كذا ( والاكثر على ان  
ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات بالمهمة  
وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يجيى اى مادل على معنى فى متبوعه ) وقال بعضهم  
هو عطف بيان لعدم الاشتقاق ( والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجيى  
فى باب ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرفة باللام كما يأتى فى باب النعت اما  
اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة  
بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات  
نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض ( واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من  
لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت  
المنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل لمعهود لان لفظ هذا لا يفيد الاتعيين  
الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج  
المبهم الى صفته فمن ثمة لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا نقول هذا اليوم  
الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل  
والفرس والبقرة ( قوله والتزموا رفع الرجل ) اى اسم الجنس الواقع صفة لاي ٢  
وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يازيد الطريف لكن نهوا بالتزام رفعه  
على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء ( واما الطريف فى يازيد الطريف  
فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه  
قبيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه \* اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل  
متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل التابع التابع على ظاهرا عراب  
التابع سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما ٣ تقول فى غيرهما ٤ يازيد الطويل ذوالجملة  
اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذالجملة  
لا غير كان نعتا للطويل اولزيد واما فى اى فان التابع الذى يجيى بعد وصفه لا يكون  
الا تابعا لوصف اى لانه هو المنادى فى الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان

٣ فعلى هذا ليس نحويا  
ايها الرجل لاجل آه  
نسخه

٢ صفة مفردة لمنادى  
مضموم  
٣ قال سيديويه تقول نسخته  
٤ قوله ( يازيد الطويل  
والجملة ) الوفرة الشعرية  
ذالى شحمة الاذن والجملة  
اكبر منها والجملة اكبر  
من الجملة وهى التى الت  
بالنكبين



ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ( ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الابدى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه ( وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجوز الا ان يكون البديل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذاللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجيئ في باب البديل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيد بالرفع والنصب ( ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعده وصف اي لا يتبع اي ( واما اذا جئت به بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامر ان لان اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال جلا على الوصف وزيد بالضم وذا المال جلا على هذا واذا كان ذلك التابع عطفا نسق مجردا عن اللام لم يجوز الاجله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لانك لو لاجلته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الابدى اللام كما قلنا في اي ( هو ولا يجوز عطفا المضاف لارفعها ولا نصبها على المفرد الذي هو صفة للنسب المضمون نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد وذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد ( واجاز المازني الرفع جلا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجبله ويمنع عليه الاترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث ( والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتماعا في الصورتين تقديرا لالفاظا ( قوله لانها توابع معرب ) يوحى الى ان المعرب لا يحمل له والى انه لا يحمل على محله وترك ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر ( اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضه له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو جسن الوجه ومودب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال \* طلب المعقب حقه المظلوم \* واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضره عاملا كقوله في ضارب زيد وعمر ان التقدير ضارب زيد وضارب عمر ولا يجوز في نحو حسن الوجه والبدا للرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفي لكنه يشكك باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمر ( وله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدرة عطفا على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا تقول ان الاسم عطفا على الاسم وكذا تقول

ه قال الاندلسي  
نسخه

في نحو قوله \* فان لم تجد من دون عدنان والدا \* ٧ ودون معد فلترعك العواذل \* وقوله \*  
 فلسنا بالجبال ولا الحديد \* ان المنسوب عطف على الجارو المجرور ( قوله والتزموا رفع الرجل )  
 كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم يجز فيه النصب كافي يا زيد  
 الظريف ( قوله وتوابعه ) كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اي اذا  
 كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز  
 في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل  
 هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن  
 ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم بل مثله ( قوله وقالوا يا الله خاصة ) يعني لم يدخل  
 حرف النداء من جملة ما فيه اللام اللفظة الله قبل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها  
 للكلمة فلا يقال لاه الانادرا قال \* يسميها لاه الكبار \* وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما  
 الا قليلا قال \* معاذ الله ان تكون كظبية \* ولادمية ولا عقيلة رب رب \* واما النجم والصعق  
 والذي وباه فان لا مهلازمة لكتيها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء  
 واصله اناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله \* ان المنايا يطلعن على الاناس الامينا \* الا انها  
 ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس فقالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة  
 العبادة واله بفتح العين اي عبد فآله بمعنى مألوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام  
 الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من  
 يؤوله اي يعبد وصار مع لام العهد علماله فلكثر استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها  
 اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما ( ولا نقول  
 اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قديم في الآله في السعة اورد  
 ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الآله فلما  
 خفت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا  
 اللام الاولى وادغوها في الثانية ولا تدغم لو خفت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان  
 التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا ( والاكثر في الله  
 قطع الهمزة وذلك للايدان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليهما في الاصل  
 وصارا بجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط  
 الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل ( وحكى ابو علي يا الله بالوصل على  
 الاصل ) وجوز سيويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اي استتر فيقال في قطع همزته  
 واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه  
 تعالى وخواصه في اللهم وتالله وآله وهالله ذوالله مجرورا بحرف مقدر في السعة  
 واما الله لتفعلن بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم ( وقوله \* من اجلك يا التي تيمت  
 قلبي \* وانت بخيلة بالوصل غني \* شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ

٦ قوله ( فلترعك العواذل )  
 وزعته ازعه وزما كفته  
 ٧ قوله ( ودون معداه ) فانه  
 حمل دون الآخر على محل  
 دون الاول لان معنى لم تجد  
 من دون عدنان لم تجدان دون  
 عدنان والدا يقول قصارى  
 الانسان الموت فينبغي ان  
 يعطى بموت من قبله ويرتدع  
 عن المعاصي فيقول انسب  
 الى عدنان او معد فان لم تجد  
 من بينها من الآباء باقيا فاعلم  
 انك ستصير الى مصيرهم  
 واراد بالعواذل ما زعه  
 ويكفه من حوادث الدهر  
 وزواجه سماها عواذل  
 على السعة

٢ قوله ايا كان تبغى الى شرا) بغيته الشئ اذا طلبته له وفي رواية ان يكسب الى شرا  
 ٣ في اخره نسخ ٤ قوله (ياهناء هن كلمة كناية ومعناه شئ حقير تقول في النداء ياهن اقبل وياهنان اقبلا وياهنون اقبلوا ولك ان تدخل فيه الهاء فتقول ياهنه كما تقول له وماليه وسلطانيه تزيد الهاء لبيان الحركة ولك ان تشبع الحركة فتولد الالف فتقول ياهناه اقبل وهذه اللفظة مخصوصة بالنداء كما خص به يافل ولك ان تقول ياهناه اقبل بهاء مضمومة وياهنانيه اقبلا وياهنونا اقبلوا وحركة الهاء فيهن منكورة ولكن هكذا رواه الاخفش ٥ قوله (يانومان وياملكان آه) يقال يانومان يقال يانومان للكثير النوم ولا يقال رجل نومان لانه يختص بالنداء ٦ المنادى المفرد اذا تكرر لفظه وولى الاسم الثاني آه نسجه

لزوم اللام وقوله \* فيا الغلامان اللذان فرا \* ٢ ايا كان تبغى الى شرا \* اشد (وبعض الكوفيين يجوز دخول ياعلى ذى اللام مطلقا في السعة والميان في اللهم عوض من يا اخرتا تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقال انفرأ اصله يا الله امنا بالخير فحذف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال \* انى اذ لما حدث ألتا \* اقول يا اللهم يا اللهم \* وقد زاد ٣ ما قال \* وما عليك ان تقولى كما \* سجت او صليت يا اللهم ما \* اردد علينا شيخنا مسلما \* ولا يوصف اللهم عند سيويه كما لا يوصف اخواته اعنى الاسماء المختصة بالنداء نحو ٤ ياهناه ٥ يانومان وياملكان وفل (وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى \* قل اللهم فاطر السموات والارض \* وهو عند سيويه على النداء المستأنف ولا يرى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بلى السماع مفقود فيها (قوله ولك في مثل ياتيم تيم عدى الضم والنصب) يعنى بمثله ٦ المنادى المكرر اذا ولى الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال \* ياتيم تيم عدى لا ابالكتم \* لا يلقينكم في سوء عمر \* وقال \* يازيد يدايعملات الذبل \* تطاول الليل عليك فاتزل \* اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرقة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما يأتى في بابه واما نصب الاول فقال سيويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تأ كيد لفظى لتيم الاول وقدمر في توابع المنادى المبني ان التأ كيد اللفظى في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بناءة فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف (وشبهه سيويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابالك لتأ كيد اللام المقدرة وانما جئ بتأ كيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لانه بعد المضاف اليه لا يستكر بقاء الثاني بلامضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيئ في باب الاضافة لانك لما كررت الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الاول وكأنه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيد قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لارجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينهما وبين لا التبرئة واجبة الرفع كقوله تعالى \* لا فيها غول \* وقال \* فلا والله لا يلقى لمابى \* ولا للمابهم ابا دواء \* مع ان حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله \* وصا ليلات ككما يؤثفين \* من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية (وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما بديل في قوله تعالى \* كلا هدينا \* لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلا المضافين نحو قوله \* بين

ذراعى وجبهة الاسد \* وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكرام فهو عند المبرد فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما (وعند سيويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعدم موافقة المبرد فى ان اصله ياتيم عدى تيم عدى ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر والذى اضيف اليه الثانى محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى ياتيم عدى تيم فقدم تيم على عدى لما ذكرنا فى قول سيويه وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطردله ههنا ان يقول ان الفصل كلافصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم عدى فالاول قول المبرد (وقد اجاز السيرافى وجهها رابعا فى نحو ياتيم تيم عدى وهوانه كان فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يازيد بن عمرو وهذا كاذب ذكرنا فى قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف فى التبيين \* قوله ( والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى ويا غلامى ويا غلام ويا غلاما وبالباء وقفا وقالوا يا بى ويا امى ويا بنت ويا ممت قتحاو كسرا وبالالف دون الباء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم ) اختلف فى ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان الواضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو والعطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لثلاثى ياء بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يتحمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة ( وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولولم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التى ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة احرف فزاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحو ما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ الم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذا انما يعنى الفتح والسكون مطردان فى غير النداء ايضا نحو جاني غلامى واما يا غلام بحذف الياء فى النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وبقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة ( وهذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى نحو يا غلام ويا باب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف اما فتح يا بنى واصله يا بنيا

فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين (وقديضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج (قوله وبالياء وقفا) اذا وقفت على يا غلاما فبالياء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تنقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح (قوله وقالوا يا ابى وبامى) يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيد ان عليها بجواز ابدال الياء تاء تأنيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما بدلت تاء التأنيث لانها تدل في بعض المواضع على التفعيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظهرتا التفعيم ودليل كونها للتأنيث انتقالها في الوقف هاء (وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الاضافة مقدرة بعدها واو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابى وبامى ايضا) ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من التاء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا ابى وبامى على ما حكى يونس لثلاثا تلتبس بنداء الاب والام بلاتاء (والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتأنيث المحض كما في اخت وبنت) والاولى الوقف بالهاء لانتقاس ما قبلها كما في ظلة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فن وقف عليهما بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت (وقال الاندلسى اصل يا ابى وبامى يا ابنا وبامتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لانتساقل فحذف واما حذفها في يا ابن ام وبيا ابن عم فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابى وبامى يا ابنا وبامتا فحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجيء من نحو قوله \* كلبى نهم يا امية ناصب \* وقد يقال يا ابى وبامى بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هى اضلها وجازيا ابتسا وبامتا لانه جمع بين عوضين بخلاف يا ابى وبامى فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والعوض منه ٣ (قوله وبيا ابن ام وبيا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى) المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخى فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامى من الاربعة الالوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام وبيا ابن عم اجزاء بالفتحة عن الف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف يا نحو يا غلامى \* قوله (وترخيم المنادى جائز وهو في غيره ضرورة

٢ (قوله كلبى نهم امية ناصب) هم ناصب اى ذونصب مثل تامر ولابن ويقال هو فاعل بمعنى مفعول فيه لانه ينصب فيه ويتعب كقولهم ليل نائم اى ينام فيه ٣ (قوله وبيا ابن ام وبيا ابن عم خاصة) قد يتوهم ان الامة في حكم الم

انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرة ولكون المقصود في النداء هو المنادى له  
 ٢ فقصده بسرعة الفراغ من النداء الافضاء الى المقصود بحذف اخره اعتبارا \* قوله ( وهو  
 حذف في اخره تخفيفا ) يعنون بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب كما كان في باب قاض  
 وعصا والافكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلاعلة وحذف  
 الاعتبار مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا  
 الذي ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع  
 اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتبارا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا  
 لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف الناء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف  
 صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ  
 المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى الى ان موردا لاعراب ما قبله ( ويخرج منه الحذف  
 في باب عصا وقاض لان الحذف لالعلة الاعتبار ويخرج ايضا حذف لام نحو يدوم لانه  
 واجب \* قوله ( وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جلة ويكون اما علما زائدا  
 على ثلاثة احرف واما بناء تأنيث ) شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة  
 وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جلة  
 والشرط الاخير ثبوتى غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف  
 والثاني كونه بناء تأنيث وانما يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف ( وانما  
 لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى ( واجاز الكوفيون ترخيم المضاف  
 ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله \* خذوا حظكم بال عكرم ٣ واذكروا \* او  
 اصروا والرحم بالغيب تذكر \* وقوله \* اباعر ولا تبعد فكل ابن حرة \* سيدعوه داعى  
 موته فيجيب \* اى ياال عكرمة وابعروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كفى  
 قول ذى الرمة \* ديارمية اذمى تساعقنا \* ولا يرى مثلها عجم ولا عرب \* وقول المتنبي \*  
 لله ما فعل الصوارم والقنا \* في عمرو خاب ٤ وضية الاغنام \* ٥ وبعض العرب يرخم  
 الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط ( والفراء والاختفش جوزا ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط  
 علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخان نحو رجل علما ( ونقل ابن الخشاب عن  
 الكوفيين جواز ترخيم الثلاثى علما سكن اوسطه او متحرك ويجوز ترخيم غير المنادى  
 للضرورة وان خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان اوعلائية المحذوف  
 عند سيويه ( والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيويه بقوله \* الا اضحت  
 حب الكم ٦ رما \* ٧ واضحت منك ٨ شاسعة اماماى امامة وانما لم يحز ترخيم  
 المضاف والمضاف اليه على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علين لانها اذا سمي بهما  
 يراعى حال جزئيهما قبل العملية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يبحى  
 في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اى  
 الاعراب لمراعاة حالهما قبل العملية وانمحي بعد العملية عن كل واحد من جزئيهما معنى

٢ فيقصد سرعة نسخه

٣ ( قوله واذكروا او  
 اصروا والرحم بالغيب  
 تذكر ) الاصرة ما عطفك  
 على رجل من رحم او قرابة  
 او صهر او معروف والجمع  
 الاواصر والرحم القرابة  
 والرحم مثله

٤ ( قوله وضية الاغنام )  
 جعلهم اغناما لانهم كانوا  
 جاهلين حيث عصوه ففعل  
 بهم ما فعل وقد يتوهم ان  
 الاغنام بالناء لابلثون من  
 الغنمة وهو العجمة والاعتم  
 هو الذى لا يفصح شيئا  
 والجمع غنم

٥ ( قوله وبعض العرب آه  
 اراد عمرو بن حابس

٦ ( قوله رما ) اى بالية  
 جمع رمة

٧ ( قوله واضحت منك  
 شاسعة ) اماما قال المصنف في  
 الايضاح ورده المبرد بان  
 الرواية وما عهدى كعهديك  
 يا اماما وهو من تعسفاته

٨ ( قوله شاسعة ) اى  
 بعيدة

الاستقلال لان عبد الله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معالم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخرا لاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ( ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره يدلي ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للتخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف (٨) وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم الذي وهو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علين ( وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في اخره زيادة المدلان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل نادر (قوله ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالتخيم مع انه شهرته فيما ابقى منه دليل على ما لقي ( وانما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل ابنية العرب اى عن الثلاثى بلاعلة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يودوم فان النقص فيه وان كان بلاعلة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصافانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملحثة الى الحذف ( فان قلت المنادى المرخم مبنى والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن ( قلت البناء فيه عارض فهو في حكم العرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بناء تأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم كما في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصل اعني اخر المنادى ( وانما لم يبال ببقاء نحو وثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل \* قبل البكاء كنت عابسة \* ٩ وقبل النعاس كنت مضمرة \* ولو اعتبرنا سد التاء مسد لأم الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكثر بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزمه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لآئني التأنيث هذه الاحوال ( قال سيويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء

٨ ( وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب) واما النصب الحاصل في المضاف حال العلمية فليس اثر النداء ولا باعتبار ما قبل هذه الحالة

٩ قوله ( وقبل النعاس كنت مضمرة) الضمر والضمير على مثال العسر والعسر الهزال وخفة اللحم يقال ضمير الفرس بالفتح وبالضم ايضا ضمورا وضمرة وضمرة

ثلاثة اواكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترقيم فيه عوامل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني قبح التاء كما في قوله \* كليني لهم يا امية ناصب \* وليل افاقيه بطى الكواكب \* فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وقمها ( ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا باخريه الهاء فيقولون في ياطلم ياطلمه وقيلا ما يوقف بسكون الحاء لانهم يلحقون هاء السكت ٢ باخر ما ليست حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو روقه وانه وحيله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويغنى عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله \* ففي قبل التفرق يا ضباعا \* ولايك موقف منك الوداعا \* ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ماشد من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان ( وقال المبردهو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال \* فقالوا تعال ٣ يايزى ابن محزم \* فقلت لهم اني خليف صداء \* وكانهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لايزاد عليها شيء اخر من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجئ سائر التواضع \* قوله ( فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفنا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد ( قسم ما يحذف للترقيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لانهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفنا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وحراسان ويأتى النسب وما شبههما نحو كوفي ورومي وكربي والفا التانيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها ٢ كافي حرباء وعلباء ( قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن على ما هو مذهب سيويه لافعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لامن باب جراء ٣ ورجح مذهب سيويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجمع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت الا في احد وايقضا لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجميلة والاسماء حتى يكون اسماء علما منقولاً منه وعلى مذهب سيويه اذا سميت به رجلا لم ينصرف لالقي التانيث وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا سمي به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا ( قوله او حرف صحيح ) كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف ٤ في نحو

٢ في الوقف كثيرا تسحبه  
٢ قوله ( يايزى ) رخم يزيد  
يحذف الدال صداء قبيلة من  
البن اوسى من بنى اسد و قبل  
اسم فرسه ٢ قوله ( كافي حرباء  
وعلباء ) الحرباء هوا كبر  
من العظاية يستقبل الشمس  
ويدور معها كيف دارت  
ويتلون الوانا بحر الشمس  
وهو ذ كرام حبين والعلباء  
عصب العنق  
٣ وقد يجئ في التصريف  
جمع الفريقين فيه وتر  
جيجاتهما نسخته ٤ قوله ( في  
نحو غفرانة وسعلاة ) الغفرانة  
الناقة القوية والسعلاة اخبت  
الغيلان وكذلك السعلاء  
يمد ويقتصر



عقرانة وسعلاة الالاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كافي ه مستماح ومستميج (ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفاوواو او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو ٦ كنهور ومشرىف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ٧ ملحقان بجر دخل اولم يكونا له ٨ كعليق وقبط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصنيحة بقلة المدة فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما (واما مذهب ورش في مد نحو الموت والحسين وقفا فمما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترجيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولوقال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف على حذف في الصنفين كما ذكرنا (قوله وهو اكثر من اربعة احرف) انما اشترط هذا لتلايق بعد الحذف على حرفين (والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجب كما في نحو عمار ومسكين ومنصور) قوله وهو اكثر من اربعة احرف (قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لافي قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان وثمان وثيون وقلون ودمي يرخم يحذف زيادته لترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة (وذهب الجرهمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثيون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثيون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكأنه مثل ثمود (واجاز الفراء حذف الهزة دون الالف في نحو جراء والمشهور حذف الزياتين معا) وبعضهم يجوز يا جراء مفتوح الهزة قياسا على ذي الاء في نحو قوله \* كلبني لهم يا ميمة ناصب \* والوجه المنع لان اختصاص ذي الاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرحم منه معاملة المرحم ولا كذلك ذوي الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهزة على لغة الضم لثلاثي لبس بالذكر (وكذلك لا يجيز بعضهم لثلة ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لثلاثي لبس بالفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم ٩ مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زبدى اذ لو ضم لالتبس بندا المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فيشبهه واما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكرا له اذن من لفظه فيلتبس به (وقال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا) اقول لاشك ان اللبس فيما قال سيويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها مشروط

٥ قوله (كما في مستماح ومستميج) تحت الرجل مما اعطيته واستمجنه سألته العطاء

٦ قوله (كنهور ومشرىف) الكنهور العظيم من السحاب والشرياف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساد فيقطع يقال شريفة الزرع اذا قطعت شريافه

٧ قوله (ملحقين بجر دخل) الجر دخل العظيم من الابل الضخم

٨ قوله (كعليق وقبط العليق) مثال القبط نبت يتعلق بالشجر يقال له بالفارسية سرند وربما قالوا العليق مثال القبطى الناطف وكذلك القبط والقبيطاء بالتخفيف والمد يقال اذا خفت مددت واذا شددت قصرت ٩ قوله (مطلقا) اى على اللغتين

بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه  
 قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولاً والا فلا ( والفراء  
 بحذف الساكن ايضاً في الاسم الذي قبل اخره ساكن ٣ نحو هرقل وسبطر على نية  
 المحذوف لثلاث يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان  
 المحذوف كالمفوط ( والكوفيون يحذفون ٤ في نحو حولايا ويزدرايا الاحرف الثلاثة  
 اعني الالفين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع ( والبصريون يجتزئون بحذف الالف الاخيرة  
 لتحسن الياء قبله بحركته من الحذف ( قوله وان كان مركباً حذف الاسم الاخير ) لما يريد  
 حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين ه  
 عنده فهو اقبل للفتك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب  
 التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل  
 وفي الوقف تتلب الياء هاء في اللغتين ولا تخليه تاء لانها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل  
 ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلاً بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالها لان التاء تطرفت  
 لفظاً ولا يوقف على تاء التأنيث الا في بعض اللغات ( قالوا فاذا رخت اثنا عشر واثنتا  
 عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذف عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون  
 المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثني ومن ثمه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر  
 واخواتها كما يجئ في باب المركب ( قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه  
 ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون ( قوله وان كان غير ذلك  
 فحرف واحد ) اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذوو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف  
 صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب \* قوله ( وهو في حكم  
 الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثم ويا كرو وقد يجعل اسماً برأسه فيقال يا حار ويا ثم  
 ويا كرا ) اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم  
 على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسماً برأسه وهو الاكثر  
 لان المعلوم من استقرار كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم  
 الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لاللة موجبة قياسية  
 كان لم تنف بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غدو يدوم معتقب الاعراب وذلك  
 لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لاللة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية  
 مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالضاف  
 الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو يا زيد بن عمرو  
 ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً  
 بالذات بل هو لتنبية المخاطب ليصغى الى ما يجئ بعده من الكلام المنادى له فصار  
 حذف الترخيم مطرداً كالواجب فعمل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض  
 بما الحذف فيه مطرد واجب ( ومن جعله اسماً برأسه نظراً الى انه وان كان قياسياً

٣ قوله ( هرقل وسبطر )  
 هرقل ملك الروم على وزن  
 خندف ويقال ايضاً هرقل  
 على وزن دمشق واسد  
 سبطر على وزن هز برای  
 يمتد عند الوتة

٤ قوله ( في نحو حولايا  
 ويزدرايا ) لكنهم يقلبونها  
 همزة فيقولون يا حولاء  
 على اللغة القليلة كما سيأتي  
 في ترخيم شقاوة وخزاية  
 ه اي عند التركيب

مطرذا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير مايقى الا فى مواضع بعضها مختلف فيه و بعضها متفق عليه فنه اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه ( قال الجمهور فى نحو واعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضى برجوع الالف والياء لانه زال فى اللفظ الساكن الاخير الذى حذفه ) وقال المصنف ونعم ما قال لوقيل يا اعل ويا قاض فى هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف فى رد الالف والياء فى اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ( ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما فى ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسمحار بفتح الهمة وكسر ها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فتقول يا اسمحار بالفتح لانه التثنية ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما فى قوله \* عجبت لمولود وليس له اب \* وذى ولد لم يلد له ابوان \* وقولهم انطلق فى تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم راءه على نية الاستقلال شابه الفعل الذى هو الاصل فى التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما تبع فى الفعل وصيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلد له وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار ( وغير سيبويه يجيز فى نحو اسمحار مرخا الكسر ايضا للساكنين ٢ على حاله على هذه اللغة اى الكثيرة كما فى هرق ) والفراء يحذف الراء الاولى ايضا فى اسمحار مع الالف قبلها والساكن المدغم فى نحو ٣ ارزب بناء على اصله فى هرق فلما اذا لم يكن المدغم اصلى السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم تقول فى المسمى بتحاب يا تحاب وفى راد ياراد وفى مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يقولون الساكن على سكونه اذا المدغم فيه كالثابت ( او الفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير فى الترخيم ٤ فيقول يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين فى مقر ولا يحذف الحرف الساكن كما فى نحو ٥ خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك فى خدب اذ لم يكن للساكن اصل فى الحركة ( وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور فى قولهم يا قاضى ويا اعلى فى المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء فى قاضى اصلا فى الثبوت فى بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر فى محمر فانه لم يثبت فى موضع من المواضع ( ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمود لان الواو فى التقدير ليس اخر الكلمة ( ومنع الفراء من ذلك لان الواو فى الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال فى ترخيم هرق على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود فى حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز ياعم وباسع وباعم فى ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر ( واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان

٢ وهو اولى لكونه اسما  
واما ان لم يكن قبل المدغم  
ساكن آخر نحو

٣ ارزب

٤ قوله ( فيقول يا محمر  
بكسر الراء ويا مقر بسكون  
القاف وفتح العين فى مقراء )  
اى الراء التى هى عين الكلمة

٥ وخدب فيبقى الساكن  
على حاله نسخه

٢ ومنهم من يجيز بقاءه  
على حاله نسخه

٣ قوله ( نحو ارزب )  
ركب ارزب اى ضمهم  
والركب منبت العانة

٤ قوله ( وخدب ) رجل  
خدب اى ضمهم

٢ قوله ( ويا مرو )  
المرو حجارة بض برافة  
يقدر منها النار الواحدة  
مرو وبها سميت المرو  
بمكة

٣ قوله ( ويا خزاء ) اى  
خزى خزاية اى استعجب  
فهو خزيان

٤ قوله ( كما تقول يالاء  
فى المسمى بلات ) هى  
كلمة لازدت عليها التاء

٥ قوله ( اسم ) على  
حرفين

٦ لم يرد المحذوف نسجه

٨ قوله ( بجذب )  
الجذب ضرب من

الجناب وهو الاخضر

الطويل والجذب ايضا

الجل الضخم

٧ وقوله ( وقذعل )

القذعل والقذعلة الضخم

من الابل ويقال ما عنده

قذعلة اى شىء

٩ قوله ( وفى خضم

ياخض ) خضم على وزن

يقم اسم رجل ابى قبيلة

وقد غلب على القبيلة

يزعمون انهم سمو بذلك

لكثرة الخضم وهو المضغ

فيهم

كان صحيحا اوفى حكمه نحو يا حار ٢ ويا مرو ويا قري فى حارث ومرو وقرية وتقديرا  
ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الف نحو يا قاضى ويا مشترافى قاضية ومشتراة وان كان  
واو بعد ضمة كما فى قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضممة كثرة نحو يا قلنسى ويا نيمى  
وفى الكثيرة قلت يا نيمو ويا قلنسو لانه لم يأت فى كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها  
ضمة الا وتقلب الواو ياء والضممة كسرة نحو الغازى والادلى لما يجىء فى التصريف  
فى باب الاعلال والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بناءه وان كان ما قبل المحذوف ياء  
او واو بعد فتحة قلبتها الفاقول فى غليان وزوان يا غلى ويا نزا وفى الكثيرة يا غلى  
ويا نزا لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفاء بخلاف ما اذا  
لم تنو كما يجىء فى التصريف ان شاء الله تعالى ( وان كان واو او ياء بعد الف زيادة  
قلبت همزة نحو يا شفاء ٣ ويا خزاء فى شقاوة وخزاية وفى الكثيرة يا شقاو ويا خزاي  
لاز كل واو وياء تطرفت بعد الف زائدة قلبت الفاء ثم همزة كما فى رداء وكساء لان مثل  
هذه الواو والياء انما تقلبان الفاء ثم همزة اذا تطرفتا كما يجىء فى التصريف ( وان كان  
ما قبل المحذوف ثانى الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته  
لما كان كيا شاة فى ترخيم شاه اوفاء كما تقول فى ترخيم شيه وديه ياوشى وياودى برد العين  
الى سكونها عند الاخفش وياوشى وياودى ببقاء حركة العين عند سيبويه والاول  
اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كما يجىء فى باب النسب فان الاخفش يقول  
وشى وسيبويه وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثانى ذا اللين ٤ كما تقول  
يالاء فى المسمى بلات وان لم يكن الثانى حرف لين لم يرد المحذوف كما تقول ياثب وياعد  
فى ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم العربات كما مر ولا يجىء فى  
العربات ٥ اسم ثانية حرف لين ٦ لثلاث يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى  
المعرب على حرف واحد ( وان ادت هذه اللغة اى القلى الى قلب مالا يكون منقلبا  
كما يرخم جليان وحبلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدى الى كون الف  
فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الا لتأنيث غير منقلبة عن شىء ( وقياس قول الاخفش  
جوازها لانه يكون اذن ملحقا ٧ بجذب بفتح الدال ( واما السيرانى فاجازها  
وان لم يثبت فعلا قال لان هذا شىء عرض وليس بنية اصلية ( وكذا ذكر المبرد عن  
المازنى فى كل مادى نية الاستقلال فيه الى وزن لانظيره انه لا يرخه الاعلى نية المحذوف  
وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق ٨ وقذعل وسعود وهندلع وعنفوان  
( واجاز السيرانى ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية  
الا ترى انه يجوز اتفاقا ان تقول فى منصور على نية الاستقلال يا منص ٩ وفى خضم  
ياخض مع ان مفعو وقع ليسا من ابنيهم فتقول يا طيلس ويا فرزدو يا قذعم ويا سعى ويا هندل  
ويا عنفى فالواو اذا رخت صحراوى على القلى قلبت الواو همزة فلوازلتها عن النداء  
لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التأنيث بل هى منقلبة عن الواو المنقلبة  
عن الهمز المنقلب عن الف التأنيث فبعد التأنيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا

الى الاصل \* قوله ( وقد استعملوا صيغة النداء في ٢ المندوب وهو المتفجع عليه يا اووا واختص بواو حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره ) هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده ( قوله المتفجع عليه ) دخل فيه المجرور ٣ في نحو تفجعت على زيد فلما قال يا اووا اخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزنا اووا ويلا وواثورا ( قوله واختص بوا ) يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوازيد مختص بالندبة ويازيد مشترك بين الندبة والنداء ( وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل ) قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ) فيقال وازيد واعد الله واطالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة ( وقال المصنف بناء على مذهبه اعني ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه ٤ كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركتة له في معنى الاختصاص كما سيجي ( قوله ولك زيادة الالف في اخره ) اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا اووا ( وقال الاندلسي يجب الحاقهما مع ياللا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والاوجب الحاق معها تقول يا محمد يا علي بلا الحاق ( وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف والندبة نحو يا زيد ووازيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب ( قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيدا والهالك في غاية البعد ومنه قولهم يا هناء في المنادى غير المصرح باسمه \* قوله فان خفت اللبس قلت واغلاما مكيه وواغلاما مكيه ) اخر الكلمة لا يخلو امن ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية او لا والعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجل في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجل وواغلام الرجل ( والفراء يجوز اتباع المدة للحركات ٥ قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجل وواغلاما مكيه ولم يثبت ( وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاخترنا وفيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واو ولا ياء الا للضرورة كما يجي واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللبراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلاما

٢ قوله ( المندوب ) من نذب الميت اي بكى عليه وعد محاسنه ليعلم الناس انه اصابه امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع ٣ قوله ( في نحو تفجعت على زيد ) اي توجعت

٤ قوله ( كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال

٥ قوله ( قياسا على مدة الانكار ) مدة الانكار تتبع حركة الاخر فيقال في هذا عمرا عمروه وفي رأيت عثمان اعثماناه وفي مررت بخدام اخدا ميه وان كان الاخر ساكنا حرك بالكسر ثم تبعته المدة كقولك في جاءني زيدا زيدانية ومعناها انكار ان يكون الامر على ما زعم المخاطب او انكار ان يكون الامر على خلاف ما زعمه

٦ ( قوله لحصول اللبس )  
 لاحتمال ان يكون المراد ندبة  
 يا غلام بالضم ٧ ( قوله  
 ويا سمندوا ) لم اجد هذه  
 الكلمة مستعملة جنسا كيف  
 ولو كانت اسم جنس لوجب  
 قلب الواو ياء كما هو القياس  
 الواجب الاطراد وجعلها  
 علما مرتجلا او اعجيبا مشكلا  
 ايضا لانها معرفة اذ لا وجه  
 لبنائها فيجب القلب ايضا  
 وغاية ما يتكلف تصحيحها ان  
 تجعل اعجوبة محكية على حالها  
 فلا يرد وجوب القلب لكن  
 يبقى الكلام في ان الحركة  
 مقدرة على الواو او الكلمة  
 بتمامها في محل التحرك وقد  
 يتوهم انها تصحيف سندو علما  
 منقول عن الفعل لكنها ح  
 يكون جلة محكية على حالها  
 فلا تكون الحركة مقدرة  
 بل محكية وقد صرح بان  
 واو ضربوا لاصل لها في  
 الحركة ولومثل يبدعوا  
 علما لكان اقرب وقد ضرب  
 في بعض النسخ على هذه  
 الكلمة والله اعلم بالصواب  
 م قال الشيخ لم يظهر لي معناه

مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مدالندبة كاذ كرنا فلا تقلب الالبس ( قال  
 الاندلسي والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها ) ( قال سيويه  
 وتقول في ندبة يازيد يا غلام يعني ماسقط منه ياء الاضافة وازيداء وواغلاماه فتحت الكسرة  
 كما فتحت الضمة في يازيد ) قلت ولو اخترنا ههنا مختار الاندلسي اتباع المدة للحركة غير  
 الاعرابية كان اولى ٦ لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد النون التثنية التي بعد الالف  
 اكثر من سلامتها فوازيدانيه اكثر من وازيدناه لثلا يشبهه المثني بفعلان واما التي بعد الياء  
 فالالف هو الوجه نحو قوله واجمجمتى الشاميتينه وان كانت الحركة غير اعرابية  
 وادى الالف الى اللبس اتباعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكية في غلام المخاطبة لثلا يلتبس  
 بغلام المخاطب ووامنهوه في السمي بمنه لثلا يلتبس بالسمي بمنها ولا يجوز في النداء المحض  
 يا غلامك لاسمحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة ( واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا  
 في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا والفا او واوا  
 او ياء او ميم جمع او غيرهما فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداء واما حذفت مع مدة  
 الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف ( واجاز الفراء  
 في المنون المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها  
 للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة  
 الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرهما للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة  
 الانكار ( وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفاحذ قهلا لالف الندبة عند النحاة  
 نحو وامعلاه واغلامكه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجي  
 في التصريف ( وقال المصنف بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت  
 الحركة فيها مقدرة جركتها بالفتح نحو يا قاضيا وباراضيا وياراميا ويارميا  
 ٧ ويا سمندوا واما اذا نذبت يا غلامى بسكون الياء فكذا تقول عند سيويه يا غلاميا لان  
 اصلها الفتح عنده ( واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها  
 في المضاف الى المضاف الى الياء نحووا انقطاع ظهرا ( قال السيرافي والقياس فيهما واحد  
 يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين ( قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه  
 اوجه اما لان اصلها السكون فيقال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجي واما لان  
 السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها  
 استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب لها لاف المقصور نحو مصطفىان  
 وذلك للزوم الف التثنية في المثني بخلاف مدة الندبة فانها لاتنزم المندوب ( اما قوله  
 اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه ( واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي  
 فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجازان بغنى عنها كاذهبت اليه  
 واما الياء فلا لقولك يا قاضيا في يا قاضى وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا  
 مديني اى ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه وواخا غلامهى  
 وواضربوا وواضربى اذا سمي بهما فانك تكتفى بما فيهما من المد عن الف الندبة

لكون مدهما أصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والفاء الندبة ليست لازمة للندوب كذا كرنا فقد لا يؤتى بهامع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مدا صلي وان لم يكونا مدتين جئت بالفاء الندبة بعدهما ان شئت نحو وقاتل لواء ويا قاتل كياه واما ميم الجمع فلا يأتى بعدها الف الندبة لثلاثا يلتبس المجموع بالثنى نحو واغلامكموه ووالخا غلامهمى والواو والياء بعدها اما اللتان حذفنا في الجمع للاستثقال كما يحى في المضمرات ردنا لمد الندبة واستغنى بهما عن الف الندبة كقلنا ٢ في غلامهوه وغلالمهمى واما الفاء المد فقلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفاء نحو يا مناه في السمي بمن (وسيويوه يحيز نحو واقنسر وناه اذ لا منع) وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكور ان اعربته بالحرروف لا يجوز ندبته كالايجوز ثنيتها وجعه فلا يجوز وازيد وناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان تلزمه الياء كما يحى في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيد وناه واقنسر وناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالثنى واعربته بالحركات والزمتها الالف جاز ندبته والافلا وليس بشئ اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمنع فيما امتناعه (وتقول في المسمى باثنى عشر عند سيويوه واثناعشر بالالف في اثني لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت واثنان) وقال الكوفيون واثنى عشر بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثني لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف (واجاز ابن كيسان الوجهين \* قوله) (ولك الهاء في الوقف) يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفاء جائز في الوقف لا واجب (وبعضهم يوجبها مع الالف لثلاثا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفاء نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عندها القائل معوا لانهما تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقابة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة (وانما الحقوا هذه الهاء بانما الحرف المدولاسيما الالف لخفاها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كاتين بها الحركة في غلاميه على ما يحى في بابها من التصريف وهذه الهاء تحذف وضلاور بما ثبتت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما (وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال \* يا مرحبا ببحمار ٣ ناجية \* والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره \* قوله) (ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجله وامتنع وازيد الطويله خلافا ليونس) هذا الذي ذكر في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيتاه وليست بمعروفة ويعنى بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه (وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيدا اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه

٢ في منهو نسخة

٣ قوله (ناجية) الناجية المريضة تنجو بمن ركبها

المتفجع عليه واشتهره وكذلك يا حسنا وجهه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعرفه قبل الذببة او بحرف الذببة تقول وامن قلع باب خيرا وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الذببة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحووا امير المؤمنين والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ذببة المضاف الى المؤمنين فلو اخطت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحققتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حبر ماني وان لم تكن ملكك الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالعا جبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه ( وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه (وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته (وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظ او اتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها (وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتناه والجمجمة القدح (وحكى الكوفيون وارجلا مسجماه (وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ذببة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين (وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نوتوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا \* قوله (ويجوز حذف حرف النداء الامع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو ﴿ يوسف اعرض عن هذا ﴾ وايها الرجل وشذ اصبح ليل واقتد مخنوق واطرق كرى (يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيارجل اولم يتعرف كيارجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او لا (وانما لا تحذفه من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها (وانما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كالتقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها من غير ان تصف هذا بذى اللام كالايجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اى بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايها الرجل (وانما لم يحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان



متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل من انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تناظر ظاهرا فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء والكوفون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ﴿ثم انتم هؤلاء﴾ وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يحكى في الحروف فبقى على هذا من المعارف التى يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما المضمرات فيشذنها وانحويا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الى (ومن قال فى ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف ثلثا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف فى يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تكثيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يحذف الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللمبالغة فى تنبيهه بانظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما فى النداء المحض فلما نقلنا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزمنا لفظ علم النداء تنبيهه على الحقيقة المنقولين هما منها (ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال اليمين منه فى آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه ٢ لثلا يكون اجماعا (قوله اصبح ليل) اى ادخل فى الصباح وصر صبحا قلته ام جندب زوجة امرى القيس ٣ تبرم به وكان مفركا ويقال انه سألها عن سبب تفريكه لهن له فقالت له لاني ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطى الافاقة (قوله ٤ اترك كرا) رقية يصيدون بها الكرى يقولون ﴿اترك كرا ان النعام فى القرى﴾ ما ان ارى هنا كرا ﴿فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبيع حامرى ام عامرى والمعنى ان النعام الذى هو ا كبر منك قد اصطيد وحل الى القرى فلا تحلى ايضا (ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق) قاله شخص وقع فى الليل على سليك بن سلكة وهونائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل ه وانت مقرر اى انت آمن من ان اغتالك فقيم استجمالك فى الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضربا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا ﴿قوله (وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا) المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسياما نسيا كما تقدم (قوله الا يا اسجدوا) بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة المضارع ادغمت نونها فى لام لاوى سجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتمدون لان يسجدوا ولا زائدة او تقول ان لا يسجدوا بدل من السيل اى قصدتهم عن السجود ويجوز

٢ قوله (قوله لثلا يكون اجماعا) اجماع به اى ذهب به وسيل جحاف بالضم اذا جرف كل شئ وذهب به ٣ قوله (تبرم به وكان مفركا) برم به بالكسر اذا سئمه وكذا تبرم به وفركت المرأة زوجها فركا اى ابغضته وكذا فركا زوجها ولم تسمع هذه اللفظة فى غير الزوجين ويقال رجل مفرك بالتشديد الذى تبغضه النساء ٤ قوله (اترك كرا رقية) وفى المثل اترك كرا اترك كرا ان النعام فى القرى يضرب للمعجب بنفسه يقال اترك اذا ارخى عينه ينظر الى الارض ٥ قوله (وانت مقرر) يقال اقرنا اى طلع علينا القمر

٦ قوله (في جلة امسك فلانا  
عن فل) سابقه \* تثير ايديها  
عجاج القسطل \* اذ عصبت  
في العطن المغر بل \* تدافع  
الشيب ولم تقتل \* في جلة  
البيت فقوله عجاج اي الغبار  
والدخان ايضا وقوله  
القسطل بالسين والصاد  
ايضا الغبار وقوله عصبت  
اجتمعت وتدافع الشيب  
اي يدافعن تدافع الشيب  
وقوله في جلة اختلاط الاء  
صوات واما قوله ولم يقتل  
من الاقتال واصله تقتل  
فلما اريد ادفام التاء في التاء  
سكنت الاولى ومعنى البيت  
اذا اجتمعت الابل في عطن له  
تراب كالدقيق المغر بل  
ارتفع الغبار من ايديهن لدفع  
بعضهن بعضا على الماء تدافع  
الشيوخ ذوي الاحلام ولا  
يقتلن وقد كثر اصوات  
الرعاة لقول بعضهم لبعض  
امسك البعير الفلاني عن  
البعير اثلا يضره

٧ قوله انا معاشر الانبياء  
فيناك \* بكأت الناقة او  
الشاة تبكأ بكاء اي قل لبنا  
٨ (وقوله يكشف الضباب)  
الضباب الغبار

ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لازائدة اي فزين لهم الشيطان ان يسجدوا  
هذا \* واعلم انه قد جاء اسماء لاتستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل ترخيم فلان  
والالم يحز في المذكر الايافلا الاعلى مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو ياعم في يا عباد  
ولو كان ترخيم فلان لقليل في المؤنث يافلان بحذف تاء فلانة ومن ذلك يامكرمان وما  
ملامان ويانومان اي يا كريم ويا لثيم ويا نائم كذا ياملكعان اي يالكع وكل نحو على  
مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ماهو  
على فعل في سب المذكر وفعل في سب المؤنث نحو خبت ولكع وخبات ولكاع  
وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها  
ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى  
بكقوله \* ٦ في جلة امسك فلانا عن فل \* وقال \* اطوف ما طوف ثم آوى \* الى بيت  
قصيدته لكاع \* ويسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب  
الاختصاص وذلك ان تأتى باى وتجريه مجراء في النداء من ضمه والمجى بهاء التنبيه في مقام  
المضاف اليه ووصف اي بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك  
فيه نحو نحن وانا لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه  
وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين  
الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا  
بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لالافتخار والالتصاغر نحو  
انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد  
بصفة اي هو مادل عليه ضمير المتكلم السابق للمخاطب وانما نقل من باب النداء الى  
باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالمخاطب من بين امثاله  
ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء  
لاحقيقة كما في يازيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء  
في الخالى عن معناه بالكلية وحال ظاهري ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى  
كحالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب  
لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كاقيل في نحو سواء اقت ام قعدت  
ان اقت او قعدت وان كان في الظاهر جلة معطوفة على جلة الا انه في الحقيقة بتقدير  
مبتدأ عطف عليه اسم آخر اي سواء قيامك وقعودك كما يحى في باب حروف العطف  
وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف  
باللام نحو نحن العرب اقرى للنزل او مضاف نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* ٧ انا  
معاشر الانبياء فانك فيناك \* اي قلة كلام وقولهم نحو آل فلان كرماء وربما كان  
المنصوب علما قال \* بنا نيماء \* يكشف الضباب \* قال ابو عمر وان العرب  
نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال \* انا بنى ضبة

لانقر\* اقول لاشك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها (قال المصنف المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذاللام ونحوها بالرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بالمقدرة كافي ايها الرجل وان ينصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا (ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للآم وقدياتي الاختصاص الذي باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو ﴿وامراته حالة الخطب﴾ او الترجم نحو قوله \* ٢ لنا يوم ولنا يوم \* تطير البائسات ولا نظير \* وقوله \* وياوى الى نسوة عطل \* وشعثا مراضيع مثل السعالى \* بفعل لا يظهر وهو اعنى او اخص في الجميع او امدح واذم و اترجم كل في موضعه هذا ما قيل (ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يعد لان في الجميع معنى الاختصاص فتكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى ﴿وامراته حالة الخطب﴾ ينصب عليه ٣ ما يشبهه في القبح شئ مما قبله كقوله \* ٤ لحي الله جرمنا كذا رشارق \* وجوه كلاب هارشت فازبأرت \* وقال \* ٦ اقارع عوف لا احاول غيرها \* وجوه قروود تنفنى من تجادع \* واعلم انه ليس لك في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ما سرابك واخب اخوك الصالحين فلما ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجيى في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لما منع لفظى يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترجم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والافهوه عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف \* قوله ( الثالث ما اضر غامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسطه عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت وآهنت ولا يست )

٢ (قوله لنا يوم ولنا يوم ولنا يوم تطير البائسات) اى الكروان والتأنيث باعتبار قصد الافراد من الجنس والبائسات نصب على الاختصاص يقال بئس الرجل يباس بؤسا اشتدت حاجته ٣ لفظة مامر فوعة ينصب اى اسم وشئ مرفوع يشبهه ٤ (قوله لحي الله) لحي الله اى فجمعه ولعنه اى ابعده ٥ (قوله هارشت فاذا بارت) الهراش والمهراشة بالكلاب تحريش بعضها على بعض وازبأرت الكلاب تنفست وازبأر الشعر انتفش ٦ (قوله وقال اقارع) الا قارع الشداد والقارعة الشديدة من شدائد الدهر

انما وجب اضممار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤث به الا عند تقرير  
الناصب ليفسره فإظهار الفعل يغني عن تفسيره فتحكم الناصب ههنا كحكم الرفع في نحو  
قوله تعالى ﴿ وان احذ من المشركين استجارك ﴾ كما ذكرنا في باب الفاعل ( وهذا  
عند الكسائي والفراء ليس مما ناسبه مضمحل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل  
التأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت  
عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما غيره ان اختل ٧ المعنى بتسليطه عليه فالعامل  
فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمرها ضربت اخاه  
فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرها ضربت اخاه لسده  
مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمحل ناصب عندهما ( وانما جاز عندهما ان يعمل  
الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير  
في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيده  
ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد النواحي الخمسة لانه لو جعل  
مثلا تأكيده او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل  
وليس كذا ٨ الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ( ولو قيل على مذهبهما  
ان المنتصب بعد الفعل الظاهرا وشبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب  
المقدم لكان قولنا فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت  
به اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف  
من زيدا اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت  
عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا  
في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد بقولك عمرو واخاه فانه ملابس زيد  
بكونه ملقبالك هو واخو زيد وان كانت الملابس في الصورتين بعيدة كما يجئ في مذهب  
البصريين ايضا ( واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده  
قياسا على المرفوع في نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع  
في مثله مبتدأ لافاعل كما تقدم في باب الفاعل ( ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفع  
امرء بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا التأخر ٩ لان الفعل  
باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله ( قوله كل اسم بعده فعل ) احتراز عن نحو زيد ابوك  
ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل اوشبهه جزء الكلام  
الذي بعده نحو زيد عمرو ضربته وزيدا انت ضاربها ( قوله اوشبهه ) ليشمل نحو زيدا  
انا ضابه او انا محبوس عليه ويعنى بشبهه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر  
فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلب لا يفسر كما يجئ ومنصوب  
المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبهه الفعل انما يفسر اذا  
لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء

٧ احدهما نسخته

قوله اخاه ليس في نسخته

٨ قوله ( الا يرى الى قولهم

زيدا مررت به وزيدا

ضربت غلامه آه ) قيل عليه

ان لم تقدر حاملا في زيدا

يلزم دخول العامل اولافي

البدل وهو غير سائغ وان

قدرت حاملا فيه فقد حصل

المطلوب اذا المقصود تقدير

ناصب ويطردهذا في جميع

المثل نسخته

قوله ( ولو كان الضمير راجعا

الى المنصوب المقدم لم يجز

ليس في نسخته

٩ قوله ( لان الفعل باتفاق من

جميع النحاة لا يرفع ما قبله )

قيل فيه نظر

فسر الرفع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته ( ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيدا هندا ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو ) وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربها العمران وما زيد ضاربها البكران والالم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لافظا ولا محلا فلا يجوز زيد انضاربه العمران كما يجوز زيد انضربه العمران ( قوله مشتغل عنه بضميره ) اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربته فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيدا قام وزيدا قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلت عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر من مظانه فلم يبق الا النصب فعني مشتغل عنه بضميره اي لو سلت عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه ( قوله او متعلقه ) اي مشتغل بضميره او بما يتعلق به ذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضميره نحو زيدا ضربته غلامه ومنه نحو زيدا ضربته عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربته رجلا يحبه وزيدا ضربته الذي يحبه واما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله \* فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه \* صحاحات مال ٢ طالعات بمخرم \* مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذا التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربها بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربته من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربته مملوكها ومررت بمملوكها ( واحتراز بقوله مشتغل عنه بضميره ٣ وبقوله لو سلت عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيداني ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ( ومن الواجب تصدرها كم نحو زيدكم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربه وكذا العرض نحو زيدا لانضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او لا اولولا اولوما وكذا اللتني نحو هندا لارجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمر ويضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ماضربه بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذا العامل يتخطاها قال \* قد اصبحت ام الخيار تدعى \* على ذنبا كله لم اصنع \* يروى برفع كله

٢ قوله ( طالعات بمخرم )

المخرم بكسر الراء منقطع  
انف الجبل والجمع المحارم

٣ قوله ( لو سلت عليه هو

او مناسبه لنصبه ) وانما

جمعهما لان حاصلهما واحد

كامل

ونصبه اما لن فقليل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب  
واما لم فلا متزاها بالفعل بتغيرها معناه الى الماضي حتى صارت بجزئته واما لفلكثرتها في الكلام  
حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلامال واري دان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع  
بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها النفي الذي حقه صدر  
الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربه  
(ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيدان ضربه يضربك وزيد لو ضربه يضربك  
وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب  
البصريين على ما يجي في بابه) واما الكوفيين فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط  
نحو زيد ان قام اضرب (واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيد ان  
تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه  
او ايكم يضربها) واحترزه ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله  
بالقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه  
ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه  
يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة  
والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف  
في تأويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع  
اذن واجب في نحو ايهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا  
لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيدان تضربه خير وزيد  
رجل يضربه موفق وانما لم تعملما قبلهما كراهة لوقوع معمول حيث لا يمكن  
وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل  
فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام  
وكذا لا يعمل ما بعد الايماء قبلها فيجب الرفع في ما رجل الاعطيته كذا وذلك لما ذكرنا  
في باب الفاعل ان ما بعد الامن حيث الحقيقة جملة مستأنفة لكن صيرت الجثمان في صورة  
جملة قصدا للاختصار فاقصر على عمل ما قبل الايماء يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد  
ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل  
فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على  
معموله (وكذا احترزه عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد  
ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء  
وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجوز لان المفعول  
المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا  
يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا

لم يضرب الا هو وانما لم يحز الاول اعنى نحو زيد اضرب ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوى بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ( ونحو نعم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يحز زيد اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول كما يحكى في بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيد اظن منطلقا وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيد اسيدته وما ضرب زيد الامر فلا احتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الاكثنتين قبل ( واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول في الفاعل زيد الم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا ( وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر ( وكذا اجاز ايقاع الفعل المسندا الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التى ضربت زيد اضرب اى ضرب زيد التى ضربته وهو كالاول معنى كالك قلت ضاربة زيد ضرب ( ومنع القراء المسئلتين وينبغى لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه بجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير في ضرب غلامه زيدا ( والذى ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا للفاعل وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار القراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيد اسيدته وضرب زيد سيدة فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر ( وكذا يحترز بقوله مشغل عنه وبقوله لوسط عليه لنصبه عابدا واول العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلالة على ان ما بعدها من ذويل ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اى يكون شئ مما قبلها من ذويل ما بعدها

واما نحو قوله تعالى ﴿ اذ جاء نصر الله والفتح ﴾ الى قوله فسيح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها  
اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجئ في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لاشروطها  
لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم  
الجزاء للشرط كما يجئ تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر وثيابك  
فطهر والرجز فاهجر ﴾ وقوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فالفاء في الجميع للسببية  
وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي تذكره في حروف  
الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل  
واحد منهما ﴾ على مذهب المبرد كما يجئ ونحو قوله كل رجل يأثني فانما اكرمه لانها فاء  
السببية الواقعة موقعها اذهى داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة  
الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فابعد الفاء لا غير كالجزاء بلى لولم يتضمن الموصول  
والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا  
الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث ﴾  
كما يجئ في حروف الشرط وشعل اجدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى  
﴿ فليذ وقوه ﴾ على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذ وقوه وبمعنى  
اما هذا فليذ وقوه وبمعنى هذا حليم فليذ وقوه (ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي  
لا يكون الاسم المتقدم عليه من جلته بل من جلته اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلب  
عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الاماهو من جلته وذيله فخرج على هذا ايضا قوله تعالى  
﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما تلى عليكم  
حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربه ولا تضربه لان الفعل المؤكد  
بالتنوين لا يعمل فيما قبله كما تقدم (قال البصريون انما لم يحز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلب  
عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا قل من ان يكون  
مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لولم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اعني بضميره  
او متعلقه لنصبه فالم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة  
كلامهم) فان قيل اشراط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدر مفسرا بالظاهر ويؤدي  
الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر  
العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير الممول لكان هو العامل لوجب في اطرافه في مفسر عامل الرفع في  
نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع  
فيما قبله (قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كذا ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل  
غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا  
ففي نحو زيد هل ضربه وهلاضربه للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ  
فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد فاما في نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ ولو ذات سوار لطمتني \*



## ١ وذا لايجوز نسخ

فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ٢ ولايجوز فعلى ماقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه (وكذا في ازيد قام بل نقول زيد مبتدأ لافاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانالم يضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيويه والجرمى (واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام (ومن ثم قال سيويه في نحو أنت زيد ضربته ان يرفع زيد اولى لان أنت مبتدأ لافاعل على ما قدمناه فبقى خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لاسنيين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه (واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو اليوم زيداً ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر داخلة على فعل (وقال الاخفش في أنت زيد ضربته ان نصب زيداً اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اى اضربت زيداً ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيويه ادى بناء على ان الفعل الذى لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة (ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرفع لا يكون الافعال اذ لا يضطر الى اضممار الفعل الرفع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف في الشرط وحروف التخصيص (واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيداً انا ضاربه (قوله او مناسبه لنصبه) ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعنى او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والاخرج نحو زيداً مررت به وايضا نحو زيداً ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيداً لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيداً في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيداً بنفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيداً مررت به قال الله تعالى ﴿فريقاهدى وفريقا حق عليهم الضلالة﴾ والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيداً ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقرير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيداً ضربت غلامه زيداً ضربت اى غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع

قبله نحو ازيد عمرا ضربه سيويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اى  
 ازيد ضرب عمرا ضربه ( والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد  
 وعمرا مفعوله اى اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما فى نحو ان زيد عمرا  
 ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربه  
 والمنصوب محلا بألسوط زيدا ضربه وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود  
 قبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحواً الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت  
 محبوس عليه وقد يكتشفه اسمان نحواً اليوم الخوان اللحم اكل عليه او ان زيد عمرا اليوم  
 ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربه اى اهنت زيدا  
 ضربه اخاه ضربه وازيدا اخاه غلامه ضربه اى لابتست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه  
 ضربه ( قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده ) التفسير كما ذكر على ضربين اما ان يكون  
 المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربه اى ضربت زيدا ضربه او يكون لفظ المفسر دالا على  
 معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحسبت عليه وهذا الثانى على  
 ثلاثة اقسام ٢ لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك  
 الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر  
 قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا فى بك او فى به او فى بغلامك او فى باحيك او فى  
 اى شىء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل  
 الظاهر مع معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدر فقد ذلك المعنى وذلك نحو زيدا  
 ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل  
 هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا  
 ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت  
 عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض  
 بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا  
 اضمرت معنى لابتست فانه يطرد فى كل فعل مشتغل بضمير او بمتعلق الضمير اى متعلق  
 كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر  
 عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا  
 ضربه وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مررت به وان زيدا مررت  
 به فلك ان تضمير فعل الملازمة مطلقا اى ان لو بس زيد وان لابتست زيدا وكذا  
 فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لو بس الخوان وان لابتسته  
 واما ان قلت أالخوان اكل عليه اللحم فانك تضمير لابس وفاعله ما اسندت اليه الفعل المبني  
 للمفعول اى ألبس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد  
 ( ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك  
 اللازم اضمرته كما فى ان زيد مررت به وان زيدا مررت به اى ان جووز زيد وان جاوزت

٢ ( قوله لانه ان امكن ان  
 يقدر ما هو ) هذا كلام  
 جيدتين لكن عبارة المص  
 فى شرحه هكذا وهذا  
 المقدر ان يمكن تقديره مثل  
 الفعل المذكور كان اولى  
 مثل زيدا ضربه وان لم  
 يمكن فعناه مع معموله الخاص  
 وان لم يمكن فعناه مع معموله  
 العام فقد جعل معناه مع  
 معموله الخاص مقدما وذلك  
 عكس ما ذكره الشارح  
 وقد فسرت عبارة المص بان  
 المجاوزة معنى مررت مع  
 معموله الخاص كررت بك  
 ومررت بزيد وان الاهانة  
 معنى الضرب مع معموله  
 العام كضربت النصارى  
 لان ضرب المتكلم لجميع  
 النصارى غير متصور

زيد والافعل الملبسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه وأ الخوان اكلت عليه وان كان  
المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضرع فعل الملبسة ه مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف  
الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لو بس زيد  
وان لابتست زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه (ولك  
ان تفصل فتضمير في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك  
الاسم المذكور فتقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب  
متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل  
الظاهر تفسير المقدر ومعمول الظاهر تفسيراً للتعليق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقي  
عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه مع بعد معنى الملبسة ههنا كما تقدم في مثل  
مذهب الكسائي (والتفصيل اولى من اضممار الملبسة مطلقا لانه يتعذر اضممارها  
للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمير العامل  
في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد  
متعديا مع المضاف المذكور فتقول في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه  
ان التقدير ان جووز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت  
بغلامه وان لم يوجد متعد بمنغناه فالملبسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا  
اكلت على خوانه اي ان لو بس زيد اكل على خوانه وان لابتست زيدا اكلت  
على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار  
نحو اليوم زيدا ضربته وأ بالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل  
في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر  
مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرا ضربه اي ان ضرب زيد عمرا ضربه  
فلا إشكال (وكذا في ان زيدا عمرو ضربه والا ضمرت فعل الملبسة كما في ان اللحم الخوان  
اكل عليه ان لابس اللحم الخوان \* قوله (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه  
او عند وجود اقوى منها كما مع غير الطلب واذا للمفاجأة) حال الاسم المحدود لا يعد  
واربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه  
ولم يذ كر جمهور النحاة ماوجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل  
مشتغلا بمجروره تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به  
زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور  
الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه  
لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلابلى ما بعد اذا المفاجأة واجب الرفع في نحو  
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجيئ \* ثم اعلم ان المصنف ابتداءً بما يختار رفعه لان  
الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فينبى بقوله  
بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل

ه قوله (مطلقا آه) اي  
سواء كان هناك فعل متعد  
بنفسه بمعنى ذلك الفعل  
الذي عمل في الضمير بواسطة  
حرف الجر اولا وحاصله  
ترك النصيب الذي اشار  
اليه بقوله ولك ان تفصل

كان ناصبه اذا نصب فعل ( قوله عند عدم قرينة خلافه ) الضمير في خلافه للرفع وخلاف  
 الرفع النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدرا اما الجر  
 فلا يدخله لانه لا يكون الابجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلب عليه والمعنى  
 يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها  
 النصب والتي يتساوى معها الامر ان على ما يجئ شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد  
 مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم بما نحن فيه بل يريد  
 قرائن النصب التي سندكرها على ما اشرنا اليه ( وانما اختيار الرفع على النصب مع ذلك التقدير  
 لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه يعامل معنوى  
 عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمروا على ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول انما  
 اختير الرفع على النصب لانه يعامل ظاهر دون النصب ( قوله او عند وجود اقوى منها ) اى  
 عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب  
 وتكون اقوى منها شيان فقط على ما ذكرنا اما اذا المفاجأة اما ما قجما مع ثلاث قرائن للنصب  
 هي مع احديهما مغلوبة ومع الاخر بين غالبية اما الاولى فالطلب على ما يأتى والاخران عطف  
 الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا للجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قرائن  
 النصب الا واحدة واذا غالبية عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية  
 كما يجئ اما اما فاما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب  
 في مثلها بغيرها انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين  
 نحو قام زيد وعمر اكرمه او لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيد اكرمه  
 في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمر فقط  
 اكرمه واما زيد فقد اعطيت ديتارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي  
 يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها  
 لكون وضعها لضعف مناسبة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستيناف فرجعت بسببها الجملة  
 الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما  
 في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على سواء نحو قوله  
 تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ﴾ لكن عملها في الصورتين  
 انها منعت مقتضى النصب من التأثير في مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة  
 الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ﴿ القى الصحيفة كي يخفف رحله ﴾  
 وازاد حتى نعله القاها ﴿ فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست  
 متحمضة للاستيناف كما لا ترى انها لا تقع في اول الكلام كما فلم يكن الرفع بعدها  
 اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع  
 الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته

وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة فهي مغلوطة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكره فلا تضربه واما عمرا فرحه الله تعالى وانما صارت مغلوطة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ( واما قوله تعالى ﴿ بل انتم لامر حبا بكم ﴾ فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما يمكن ذلك في نحو زيدا ضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمروا لا تضربه واما قولهم ان قلة نحو زيدا ضربه ولا تضربه بالرفع لمنافضة الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتلها الا بتأويل بعيد مخرج الامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه فنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرا بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدأ احتمال الصدق والكذب وانما سمى خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي به فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كاذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما ينابى التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجع الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء كما تقع اما لكن التحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبية على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو ( ٦ ) وفيما قالوا نظرو ذلك انهم اتفقوا على انها لا تجئ بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم ( وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور ﴿ قوله ﴾ ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب ٢ وبعد حرفي النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي ٣ وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل ﴿ انا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور ( قوله بالعطف على جملة فعلية ) نحو قام زيد وعمرا اكرمه وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعلين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهذا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن زيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجوده

٦ قوله ( وفيما قالوا نظر ذلك لانهم ) في بعض الحواشي ان المناظرة التي جرت بين سيديويه والكسائي في فاذا هو هي او اياها تدل على الخلاف وسيتضح الحال في مباحث الظروف البنية ٢ وبعد حرف الاستفهام وحرف النفي كذا في المقروءة ٣ اذهى مواقع الفعل نسخة

وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه (والظاهر ان الثانية اعتراضية لامعطوفة ٤) قوله (وبعد حرف النفي) هي لاوما وان نحو قوله \* ٥ فلاحسبا فخرت به لثيم \* ولا جدا اذا ازدهم الحدود \* وكذا ما زيدا ضربته (وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذهى عاملة في المضارع ٦ ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولال ن بكتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان يجزمها للفعلين واماليس فيين قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته (وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا لا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجي في باب ما يوحم على قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشأن والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى \* فانها لاتعمى الابصار \* قوله (وحرف الاستفهام) علة اوليته بالفعل كملة اولوية حرف النفي به (قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة بجوازه في نحو قام زيد وعمر وكنته يعنى ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضائه وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية \* واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو ازيد خرج واثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجي في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الاعلى فيج نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجدد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الابان تعانقه فيجب ان توليه اياها وكذا يوجب دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبحين (وقد مر الخلاف بين سيبويه والاختفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو انت زيدا ضربته والوافق في اختيار النصب اذا فصل بظرف في نحو اليوم زيدا ضربته (والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متي زيدا ضربت ومتي زيد خرج فالرفع في متي زيد

٤ قوله (لامعطوفة) اذ يلزم

عطف الخبرية على الانشائية

٥ قوله (ولاحسبا آه)

والتقدير ولا ذكرت حسبا

فخرت به يخاطب رجلا من

تيم بن عدى اى لم تذكر لهم

حسبا فتفخرون به ولا لك جد

شريف تعول عليه عند

ازدهام الناس للمفاخر

٦ قوله (ولا يقدر معمولها

لضعفها في العمل آه) العمل

في هذه الافعال اظهر لانها

تكرر للمقدر

٢ قوله ( اذ الخضم ابرى مائل الرأس انكب ) اوله \* فهلا اعدوني ١٧٤ لثلى تعاقدوا البزأ خروج الصدر

ودخول الظهر يقال رجل ابرى وامرأة بزواء والنكب داء يأخذ الابل في مناكبها فتطلع منه وتمشي منحرفا يقال نكب البعير فهو انكب قال العديس لا يكون النكب الا في الكتف قال الشاعر اذ الخضم آه وهو من صفات المتناول الحار

٣ قوله ( ان منفس ) المنفس المال الكثير يقال لفلان منفس ونفيس اى مال كثير وقد لامت امرأة النمر للنمر جزعا من الفقر على اتلاف ماله فقال لها لا تجزعى لاهلاكى نفيس المال فاني كفيل باخلافه بعد التلف واذا هلكت فاجزعى اذ لا خلف لك منى

٤ قوله ( اما اذا كسعت ) الكسع ان تضرب مؤخر الانسان بيدك او بصدر قدمك

٥ قوله ( قال فعنى واغل ) الواغل الداخل بين الشاربين من غير ان يدعى

٦ قوله ( وقال صعدة نابتة ) الصعدة القناة المستوية تنبت كذلك لا تحتاج الى تقفيف والحار مجتمع الماء يصف الشاعر امرأته تشبه قدها بالصعدة وهى الرمح المستوية

ضربته اقبح القبيح كاذكرنا في هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شئ فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن ( واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة ( قوله واذا الشرطية ) فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لابد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله \* ٢ اذ الخضم ابرى مائل الرأس انكب \* ونقل عن سيديويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف ( والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيدا ومقدرة نحو \* اذا السماء انشقت \* اى اذا انشقت السماء ( ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تأويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اى اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعنى على مذهب سيديويه والاخفش وانما اختار ابعدها بالفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما يوجب الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريضة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كن ومتى على ما يجىء في الظروف المبينة ( واما على مذهب المبرد فينبغى ان لا يجوز بعدها الرفع الاعلى وجه اذ كره وهو ان بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا ونذكر انه منتصب بفعل مقدم مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذى هو لازم ذلك الظاهر ( قال السيرا في يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته ( وروى الكوفيون \* لا تجزعى ٣ ان منفس اهلكته \* فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى \* اى ان اهلك منفس او ان اهلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذى الرمة \* اذا ابن ابى موسى بلال بلغته \* فقام بفاس بين وصليك جازر \* على رواية رفع ابن اى اذا بلغ ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن ( قوله وحيث ) حيث دالة على المجازاة في المكان كاذنا في الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه ( ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمالها اذا فانها تدخل على الاسمية التى جزأها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس ٤ اما اذا كسعت بما نحو حيثما فهى وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال \* فتى ٥ واغل يزهرهم يحبوه \* ويعطف عليه كاس الساقى \* وقال \* ٦ صعدة نابتة في حابر \* انما الريح تميلها تمل \* فلواضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا ترره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها ( قوله وفي الامر والنهى ) قد تقدم ذلك بعلته ( قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة ) اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من ممالكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن فقلت كل واحد من ممالكك اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من ممالكك بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبراله وقولك بعشرين

متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون  
اشترته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشترته من المالك فهو  
بعشرين فالمبتدأ اذن على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من مملوكى اعم من  
اشترته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات والمبتدأ  
على الثانى لا يقع الاعلى من اشترته انت فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى  
هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشترى لك  
غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثه  
او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود  
والرفع محتمل له ولغيره ( والمثال الذى اوردته المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله  
تعالى ﴿ انا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء  
جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتشليل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل  
مخلوق نصبت كل اورفعته و سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك  
ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق  
جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه  
الاية ليس كما فى قوله تعالى ﴿ والله على كل شئ قدير ﴾ لان معناه انه قادر على كل ممكن  
غير متناه ( فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل  
مخلوق بمخلوق بقدر ٢ وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحدا لفظا  
كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول  
اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ( ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام  
بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او اياهم او غلام اياهم ارايت فنقول زيد ارايته وانما كان النصب  
اولى ليطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا  
يضربانه لان معناه يضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية ( واختار الكسائى النصب اذا  
كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب  
وان كان فى اللفظ مبتدأ فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا ﴿ قوله ﴾ ويستوى  
الامر ان فى مثل زيد قام وعمر اكرمه ( يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا  
كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه  
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز  
النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميين وان يكون عطفا على الفعلية  
التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسب فى كونهما فعليين ( فان قيل بل الرفع  
اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية  
منه الى الاسمية ( وهذا المثال اعنى زيد قام وعمر وكنته مثال اوردته سيويه ( واعترض  
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم

٢ قوله ( وعلى ان خلقناه  
صفة ) لقائل ان يقول اذا  
جعل خلقناه صفة كان  
المعنى كل مخلوق منصف  
بانه مخلوقا كائن بقدر  
وعلى هذا لا يمنع نظرا  
الى هذا المعنى ان يكون  
هناك مخلوقات غير متصفة  
بتلك الصفة فلا يدرج تحت  
الحكم واما اذا جعلناه خبرا  
او نصبنا كل شئ فلا مجال  
لهذا الاحتمال نظرا الى نفس  
المعنى المفهوم من الكلام  
فقد اختلف المعنيان قطعا  
ولا نجده نفعان كل مخلوق  
منصف بتلك الصفة فى  
الواقع لانه انما يفهم من  
خارج الكلام ولا شك ان  
المقصود ذلك المعنى الذى  
لا احتمال فيه فالمثال مطابق  
اذا دقق النظر فيه



المعطوف عليه فيما يحب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهى انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجوز بعبارة اخرى للاخفش وهى انه لا يجوز عطف جملة لا نخل لها على جملة لها محل ( واعتذر لسبويه باعذار احدها للسيرا في وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض السبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة اسمية المصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكنت سبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبير اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد ( واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ( ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يأتى في باب المضمرات ( واجيب عن الوجه الثانى بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجوز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه ( واجاب ابو على عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها ( واسد الاعتراضات هو الاول ) والجواب ما قال السيرا في ثم ان مثل هذا المثال اجازه سبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش خلوا المعطوف عن الضمير ( وجوزوه ابو على على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمه قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمه يستوى في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمه فالرفع فيه اولى لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا للمفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل كما يجئ في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصرى جاره \* قوله ( ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته ضربهك والا زيدا ضربته ) حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمه واما اما فهى وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدى وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجئ غير مفسر بشئ فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شئ وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا ما عند سبويه ٢ ويقبح الفصل بينهما وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا ما زيد قام واذا ما زيد اضربه كما ذكرنا في متى وحيثما ( قوله وحرف التحضيض ) وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجئ في قوله \* الارجلا جزاء الله خيرا \* التقدير الاترونى اى هلا ترونى ( وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء

٢ لكنه لا يفصل بينهما  
وبين معمولها اتفاقا لافي  
الضرورة

٢ قوله ( تعدون عقر النيب افضل مجدكم \* بنى ضوطرى لولا الكمي المقنعا ) الناب الناقة المسنة والجمع النيب  
النيب الضوطر والضوطرى الرجل الضخم الذي لا غناء عنده والكمى الشجاع المتكى في سلاحه لانه كى نفسه  
اى سترها بالدرع والبيضة ١٧٧ ٣ كرفى الشرط وجيع هذه الاحوال اعنى البقاء على الاصل من

الاتفاقا منهم. وقد يقدر الفعل بعدها امامفسرا كما فى قولك هلا زيدا تضرته او غير  
مفسر كما فى قوله \* ٢ تعدون عقر النيب افضل مجدكم \* بنى ضوطرى لولا الكمي  
المقنعا \* اى لولا تعدون ( وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر  
نحو ان سيفا فسيف ونحو \* اطلبوا العلم ولو بالعين \* ولا شك ان التحضيض  
والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهي والتمني مقان تليق بالفعل فكان  
القياس اختصاص الحروف الدالة غيبها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك  
الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت  
ولعل وبعضها استعملت فى القيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا  
لنفي وبعضها اختلف فى اختصاصها بالافعال ٣ كالا للعرض على ما يجرى الكلام عليه  
فى اسم لالنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى نحو \* ان امرء هلك \*  
يجوز عند الاخفش والقراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب فى ان زيدا  
ضرته و الا زيدا تضرته فى العرض \* قوله ( وليس مثل ازيد ذهب به منه  
فالرفع ) اى فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده  
فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه  
فيما قبله لا يكون الا انصب كما ذكرنا ( وقوله بضميره او متعلقه اى بنصب ضميره  
او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره ففى قولك ازيد  
ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى  
مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوزا بن السراج والسييرا فى فى مثل  
هذا المبني للفعل اسناده الى مصدر مقدر اى ازيد اذهب اذهب به فيكون المجرور  
فى محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم  
الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله ( وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق  
من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو  
أذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم  
يضمرون فى نحو ان زيد ضرته لازم الفعل الظاهر على العكس اى ان ضرب زيد  
ضرته وكلاهما خلاف الاصل اذا الاصل موافقة الاسم المحدود بضميره او متعلقه  
فى الرفع او النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم  
قتوى فى ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا وتنوى  
فى ان زيدا ضرته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه  
الضلالة ناصبا \* قوله ( وكذا \* كل شئ فعلوه فى الزبر \* ) اى ليس من

الاختصاص والغلبة فى  
الافعال والاشتراك بين  
القيلين والاختصاص  
بالاشياء امور موفوفة  
على السماع لا طريق  
للقياس فيها ولا علة  
مخصصة لكل واحد  
منها بما اختص هذا وقد  
جاء حرف التحضيض  
قبل الاسمية شاذا قال  
\* ونبت ليلي ارسلت  
بشفاعة الى فهلا نفس  
ليلى شفيها \* واما  
حرفا الشرط فان خلاف  
فى لو قد مضى فى باب  
المبتدأ واما ان فاكثر  
البصريين على انه لا يدخل  
الافى فعل ظاهرا ومقدور  
م ونقل عن الاخفش  
جواز ارتفاع الاسم  
بعده على الابتداء بشرط  
كون خبره فعلا ومن  
الحروف اللازمة دخولها  
على الافعال الالعرض  
فيجب النصب بعدها نحو  
الازيد اكرمه على ما يجرى  
الكلام فيه فى اسم لالنفي  
الجنس

حذف الفعل ( ش ) فى قوله وان ( ١٢ ) احد من المشركين ( ل ) استجارك ( قوله فى الزبر ) الزبر جمع زبور  
وهو الكتاب وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشيء اى كل شئ مفعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب فى الزبر وهو  
وهم انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ومع هذا فالرفع واجب لانك لو نصبت فسد المعنى لانم

هذا الباب لانه خرج بقوله مشغول عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنالونصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا فى الزبر كل شئ ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكلام الكاتبون او قعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت فى صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما يريد فى قوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستتر ﴾ وفعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت فى صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة \* قوله ( ونحو الزانية والزاني فاجلدوا ) الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجلتان عند سيبويه ( والافالخترانصب ) اقول جميع الشرائط فيه حاصلة فى بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما فى نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الاماروى فى الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تحمله النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لثلايلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما فى قوله تعالى ﴿ اذا جاء نصر الله ﴾ الى قوله فسبح كما يحى فى الظروف المبينة او تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما فى ﴿ وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر ﴾ واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة فى موقعها فاما بعد ما لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفى الاية هى كذلك لكون الالف واللام فى الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخير المبتدأ كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب القراء والمبرد فالفاء واقعة فى موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشغول عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جلتان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذى وعد بان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشغول عنه بضميره كما قدمنا ( قوله والا فاختار النصب ) اى لولا التقدير ان المذكور ان للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقريئة الطلب التى هى اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير سيبويه ٦ ( واعلم ان ما يشغل عنه المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الافالفعال المقدّر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر فى نحو ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفى نحو ان زيدا لم يضرب الاياه ان يضرب زيد لم يضرب الاياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدّر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدّر مقام الضمير من استجارك المفسر ( وكذا زيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدّر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض نفي الفعل المقدّر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق فى المعنى النفي المنقوض نفيه بالا لا ترى ان قام زيد فى

٢ التقدير فعلوا كل شئ  
فى الزبر من الاوامر  
والنواهي وليس الامر  
كذلك فليس من هذا الباب  
٦ هذا آخر شرح ما ذكره  
نسخه  
المص

مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الـاهو وكذا تضرب زيدا يوافق معنى لم تضرب الـاياه  
 ( فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب  
 وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى متخالفان رفعاً ونصباً وقد يكون فيه متعلقان  
 بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان  
 او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور  
 او اضمار ناصب مثاله ان زيداً لم يعطك اياه الـاهو فان نصبته اعتباراً بـاياه قدرت هكذا  
 لم يعطك زيداً لم يعطك اياه فلو سلطت الفعل عليه قلت زيداً لم يعطك الـاهو وان  
 رفعته اعتباراً بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيداً لم يعطك اياه الـاهو لان المشتغل به اذن  
 بعد الافلابد من تقدير موجب كما تقدم ( وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال  
 اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلاً والاخر منفصلاً فالاعتبار بالتصل يعني  
 ان كان مرفوعاً اضمر الـرافع وان كان منصوباً اضمر الناصب فالاول نحو ان زيداً اعطاك  
 اياه واياه راجع الى زيد وجازكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما  
 منفصلاً وكذا ان زيداً لم يضرب الـاياه التقدير ان اعطاك زيداً اعطاك اياه وان لم يضرب  
 زيداً لم يضرب الـاياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيداً اعطاك اياه  
 والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول  
 في نحو زيداً ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكن بالتسليط ان زيداً اعطاك فيكون نحو  
 زيداً ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيداً لم يضرب الـاياه لكان التقدير  
 ضرب زيداً وبالتسليط زيداً ضرب ولا يجوز ان ( والثاني اى الذي المتصل فيه منصوب  
 نحو ان زيداً لم يضربه الـاهو اى ان لم يضرب زيداً لم يضربه الـاهو ولو اعتبرت المنفصل  
 لكان التقدير ان ضربه زيداً والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم  
 امتناع ذلك ( وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما لحق به  
 كعدمت وفقدت والاتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك  
 الا في افعال القلوب كما يحى في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهراً وجب رفعه  
 اعتباراً بالضمير المرفوع نحو ان زيداً علمه قائماً اى ان علم زيداً علمه قائماً اذ لو نصبت لكان  
 التقدير ان علم زيداً علمه قائماً فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز  
 لا في افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيداً علم قائماً فكيف مع تأخره عن  
 الضمير ولكن بالتسليط ان زيداً علم قائماً ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور  
 ضميراً راجعاً الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتباراً بكل واحد من ضميري المفسر كقولك  
 بعد جرى ذكر زيدان اياه علمه قائماً اى ان علمه علمه قائماً اتصل الضمير المنفصل لما ظهر  
 عامله وبالتسليط ان اياه علم قائماً ويجوز ان هو علمه قائماً اى ان علمه علمه قائماً باستتار الضمير  
 لما ظهر العامل ( واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعاً ونصباً نحو ان زيداً  
 ضرب غلامه وان زيداً ضربه غلامه او ان زيداً ضرب غلامه وان زيداً ضرب غلامه  
 فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيداً ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته

٤ ( قوله ان لابس زيد ) ويكون المعنى ان لابس زيد نفسه بضرب غلامه فالعنى صحيح لكن العبارة مختلفة كما ذكره ولا يصح ان يقدّر لابس وضميره للغلام لانه مفعول متأخر فلا يصلح مفسرا ايضا بل على هذا ابعد ٣ ( قوله واما ان كان الضمير في المسئلتين ) يعنى في مسئلة كون الضمير المخالف للفاعل ١٨٠ مرفوعا وقدين الحال في صور الاتصال

اعنى قولك ان زيدا ضرب غلامه ويعلم منه حال ان زيدا ضرب غلامه فانه يتعين الترفع اى ان مر زيدا مر بغلامه ولا يجوز النصب على تقدير ان لابس زيدا مر بغلامه ولا على تقدير ان جاوز زيدا اى متعلق زيد والضمير لزيد على التقديرين ( وفي مسئلة كون الضمير المخالف للفاعل في الاعراب منصوبا كما في قولك ان زيدا ضربه غلامه وان زيدا ضربه غلامه ولم يذكر تفصيل هذه المسئلة لانه يعلم بالمقايسة اذ يتعين النصب على تقدير ان ضرب زيدا ضربه غلامه لان غلامه ان كان فاعلا للمقدر المفسر فذاك وان كان فاعلا للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلا كما ان فعله فسر فعل ذلك الفاعل ولا يجوز الرفع على تقدير ان لابس زيد ضربه غلامه والضمير المتصل لزيد لانه يلزم

كون الفاعل مفسرا

اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب ليدا اى غلام زيد على ما ذكرنا قبل من ان المضاف في مثله محذوف فيفسر المفعول الفاعل ظاهرا مع تأخر المفعول ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل وكلاهما لا يجوز كما تقدم في اول هذا الباب وعلى تقدير المصنف يكون التقدير ٢ ان لابس زيد وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمناه وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب غلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اى متعلق زيد ضرب ولا يجوز ( ٣ ) واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الاياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة اولى ان لم يضرب زيد اى متعلق زيدا لم يضرب غلامه الاياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الاياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا لبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا بضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو وعلى تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو ( واما المفسر الذى معه متعلقان بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اباه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى ابازيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا ٤ لابس بضرب ابيه هذا ما عرض لتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب \* قوله ( الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق ) سمي اللفظ المحذوره من نحو اياك والاسد ونحو الاسد والاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير ( قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده ) مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا بعد مقدرا واما لفظ المحذر

( منه )

للمفعول المتصل وقس باقى الاحوال على ما فصله والظاهر ان المسئلة الثانية سقطت من القلم اذ دأبه في امثال هذه المقامات التوضيح في المطالب دون حواله بعضها على بعض ٤ ( قوله لابس ) فاعله ضمير راجع الى الاخ

منه مكررا معمولا لبعده مقدرا نحو الاسد الاسد ( قوله تحذيرا مما بعده ) مفعول له  
والعامل فيه المصدر اعني التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول  
كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعد السجاجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى  
اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقبت زيدا من الاسد اى تحيته ولو قال بتقدير نبح او بعد  
كان اولى ( قوله او ذكر المحذر منه مكررا ) فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر ففى عطفه  
على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول  
او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه فى تقسيم  
المنصوبات الاترى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمرا عامله فلا يصح الرابع ذكر  
منصوب حكمه كذا ( وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان  
او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل المذكور قبل كافى نحو جاءنى زيد  
او عمرو بلى لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدولك  
فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثانى كما يجيىء  
فى جروف العطف ( قال سيديويه فى قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم آثما او كفورا ﴾  
لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن  
النهى عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا  
يستقيم فعلى كل وجه فى لفظه نظر ( وضابط هذا الباب ان نقول كل محذور معمول لحذر  
او بعد او شبههما مذكور بعده ماهو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة  
يجب اضمرا عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعده فيدخل فى الاول نحو اياك والاسد  
واياى والشر وما ز رأسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمرا والظاهر لا يجيىء  
الامضا فالى المخاطب والمضمرا لا يجيىء فى الاغلب الا مخاطبا وقديمى متكلما كما مر  
واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم  
اذ بلغ الرجل الستين فايه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا  
وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيديويه يقدر نحو اياى والشر  
بنحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذر التحذيرا قال الخليل بعضهم يقول له اياك  
فيقول اياى اذ قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيديويه يقدر  
فى نحو اياى والشر حذر خطا با كافى اياك وقول سيديويه اولى ليكون الفاعل والمفعول  
شيئا واحدا كافى اياك والشر وقول عمر رضى الله تعالى عنه لجماعة ﴿ اياى ٢ وان  
يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح ﴾ يحتمل امر المتكلم اى  
لا بعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اى بعدونى عن مشاهدة حذفه  
واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك  
نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمرا متكلما  
او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد واسد  
اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى

٢ ( قوله وان يحذف احدكم  
الارنب بالعصا وليذك لكم  
الاسل والرماح ) حذفه  
بالعصا اى رمية بها والاسل  
شجر ويقال كل شجر له  
شوك فشوكه اسل ويسمى  
الرماح اسلا

﴿ دكت الارض دكادكا ﴾ ومنعه الآخرون وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نأقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر وكون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا ( قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلوا جاؤا بالنفس مضافا الى القاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يحز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يحى في باب المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والأولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد او نوح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ماضرت الاياك وماضرت الاياى ( فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول فى الحقيقة فى ماضرت الاياى ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدراى ماضرت احدا الاياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا فى الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه فى كلامهم حكم الظاهر مطلقا كذا كرت فى اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله ( وقد صرح السيرافى بجواز نحو اياى ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف فى شرح الفصل عند قول جارا لله الله احد فمضى اياى ضربت ضربت الاياى واياك نعبد اى مانعبد الاياك وانما وجب الحذف فى الاول والثانى لان القصد كما قلنا فى النداء ان يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف وذلك لانه لا يستعمل هذه الالفاظ الا اذا شارف المكروه ان يرهق والمعطوف فى اياك والاسد فى المكرر وانما وجب حذف العامل فى نحو اياك والاسد لانه فى معنى المكرر الذى ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد ( فان قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف ( فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا فى الجملة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعدا والمعنى اياك بعد وبعد الاسد \* قوله ( وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من ) اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان اولامعها فالذى بغير ان نحو اياك

والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها بتأويل اسم فلما طال لفظ ما هو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذى هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صاران مع صلتها فى محل النصب عند سيويه نحو الله لا فعلن ( وقال الخليل والكسائى هى باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لا فعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبغاه الخير اى بنى له ( وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يحذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع ( فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو على فى قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت ﴾ اى وقلت واما قول الشاعر  
\* فاياك اياك المراء فانه \* الى الشردهاء وللشر جالب \* فاما لضرورة الشعروا ما لان  
اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل فى جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه ( وهذا قول ابن ابى اسحق ولا يمنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر بمعنى مع \* وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله \* اخاك اخاك ان من لا اخاله \* كساع ٣ الى الهجاء بغير سلاح \* والذي مع العطف نحو شائك والحج ونفسك وما يعينها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك ( وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف فى عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع \* قوله ( المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان ) يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت ( واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل فى يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير فى يعنى ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وما ينصب

٣ قوله ( الى الهجاء آه  
الهجاء الحرب يمد ويقصر



٢ قوله ( ولاخلاف آه ) في بعض النسخ هكذا ولاخلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ما ثبت آه وقد ضرب فيها على قوله فقال هؤلاء الى قوله وفي جوفه فتأمل ﴿ ١٨٤ ﴾ ٣ في الزمان فيخرج المقادير المعينة من

المكان بالمساحة كفرسخ وميل ولاخلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسمه لاجل اضافته الى شيء خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وما هو بمعناها ويخرج عنه المعداد بالمساحة كالليل والفرسخ والبريد فلا جرم تقول هؤلاء ينتصب من المكان شيان المبهم والمعداد على ما قال الجزولي آه نسخته

٤ فعلى قوله سمي المكان المبهم مبهما لانه لا يطلق عليه الاسم بمجرد النظر الى ذاته بل اطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شيء آخر خارج عن ذلك المكان فهو مبهم في ذاته متعين الاسم بذلك الخارج فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت وعند الجزولي ثلاثة اقسام مبهم ومعداد وموقت ثم نقول مقتضى ما حده

بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القول فانهم لا يطلقون المفعول فيه الاعلى المنسوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور \* قوله ( وشرط نصبه تقديره في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرة وما بعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح ) ظروف الزمان كلها اى مبهمها وموقتها يقبل ذلك اى يقبل النصب بتقديره في والمبهم من الزمان هو الذى لاحدله يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان ( قوله وظرف المكان ان كان مبهما ) اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلاخلاف على الظرفية ( وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاول ) فيخرج منه المقادير المسوحة كفرسخ وميل ٢ ولاخلاف في انتصابها على الظرفية ٣ فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعداد ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه ( وتكلف المصنف لادخال المعداد في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان المسووح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصرف رسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذى هو امر خارج عن مسماه ( وقال الموقت ما كان له اسمه بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلية فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه ٤ ( وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها ) وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان مع انه ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال نمت مضرب زيد وقت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا او الثاني لا ينتصب على

المصنف مبهم المكان ان ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك جوف البيت وخارج الدار ( الظرفية ) وداخلها ولا ينتصب على مانص عليه سيويه نسخته

هـ من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان جميع الاحداث حتى يقال لمكان كل حدث كلفظ المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان الضرب وموضع القتل والاكل ومقام النصر والقطع اولهم نحو المجلس والمقعد نسخة هـ (قوله من الحدث الواقع ﴿ ١٨٥ ﴾ الى قولى نحو المجلس والمقعد) هذه النسخة تدل على جواز ضربت

مكان الضرب وقانلت مكان القتال دون النسخة الاخرى

٦ (قوله ورमित بالسهم) رमित الشيء من يدي اى القيته فارتمى ورमित بالسهم رميا ورمية

٧ فان الخلف يصير قداما

كالمستقبل يصير ماضيا وكذا

المعدود يتغير بتغير القياس

المساحى واما اسم المكان

المشتق من حدث بمعنى

الاستقرار فانما انتصب

على الظرفية لكونه متضمنا

لمصدر معناه الاستقرار

في ظرف فمضمونه مثل هذا

المكان مشعر بكونه ظرفا

لحدث كدلالة صيغة اسم

مكان فالمكان في مثله مدلول

عليه بشيئين بخلاف

نحو المضرب والمقتل

والمنصرفان مضمونها

اعنى الضرب والقتل

والنصر ليس بمعنى

الاستقرار في ظرف فهو

لايشعر بالظرفية فيه

(وانما لم ينتصب مثل

الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينتصبه على الظرفية الفعل المشتق هـ مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقتل والمبيت فتقول قانلت موضع القتال ونصرت مكان النصر وكذا تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ وكذا نمت مبيته واقت مشناه وماليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ٦ ورमित بالسهم موضع بكر وقتله مكان القراءة وشتمتك منزل فلان (وقال الاكثر من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ماسواها) وهذا القول هو الذى ذكره المصنف في الكافية تم قالوا جل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشايتها للجهات في الابهام (قال المصنف وكذا جل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثر ان تحمل المقادير المسووحة على الجهات الست لمشايتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهائه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا ٧ واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالاته عليه عقلية لالفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ماشابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعى المكان كما في الازمنة الثلاثة (٨) واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار (واما قول

هذا لمكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق مما يقاربه

مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ لان لفظ هذا المكان لايشعر الا بكونه

ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ولا يندى اليه الا ما فيه معنى الاستقرار نسخة ٨ (قوله واما انتصاب) جواب سؤال

مقدر هو ان مثل المقعد والمجلس من اسماء المكان اذا اضيف يصير محدودا فينبغي ان لا ينتصب فاجاب بقوله واما انتصاب آه

نحو قانت مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه ومثله لفظ الموضع والمقام وكذا نحو المقعد والجلس والثوى كما مر آه ٣ نسخة هذه النسخة موافقة للنسخة الاولى التي اولها من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب آه سيد ٤ ( قوله فلا يغنيكم قناو عوارضا ولا قبلن الخيل لابة ضرغد) العوارض بضم العين جبل بلاد طى عليه قبر حاتم وقني ايضا جبل ضرغد ايضا جبل ويقال مقبرة فيصرف على الاول ولا يصرف على الثاني والالابة الحرة والخيل الفرسان والخيول ايضا يقال اقبلته الشئ اى جعلته يلى قبالة يقال اقبلنا الرماح نحو القوم واقبلت الابل افواه الوادى ٥ ( قوله لدن بهز الكف يعسل منه ) رخ لدن ورماح لدن عسل الذئب يعسل عسلا وعسلانا وهو الحبيب وعسل الرمح عسلانا اذا اهتز واضطرب والرمح عسال ٦ ( قوله ومنزلة الشغاف الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحيجاب

المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدي اليه الفعل فهو مغالطة منشاؤها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لاعلى الوقت المعين المراد به ههنا المحصور كالיום والليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدي اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشئ الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لاعلى مبهم المكان بالتفسير الذى فسره ( قوله ولفظ مكان ) ٢ وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار ( قوله وما بعد دخلت \* اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذا الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيويه ( وقال الجرمي دخلت متعد فابعد مفعول به لامفعول فيه ( والاصح انه لازم الاترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى \* وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم \* وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعل في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا برجحان كونه لازما فن ثم قال على الاصح ( واما نحو ذهب الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله \* ٤ فلا يغنيكم قناو عوارضا \* ولا قبلن الخيل لابة ضرغد \* اى في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله \* ٥ لدن بهز الكيف يعسل منه \* فيه كما عسل الطريق الثعلب \* ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياسي نحو هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخائن ٦ ومنزلة الشغاف \* ولا بأس ان تذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان قصد المبالغة والتجاوز ٧ وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما يمكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سريت فالاول يع جميع ايامه والثاني جميع ليله (والذى يصلح جوابا لمتى هو لزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا كان كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضى ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز

لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعض ان يصلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا لا للتبعض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد ٨ فلا يصلح الاجواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الاجواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان (قال سيويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا تصلح الاجوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى ﴿ يسبحون الليل والنهار ﴾ اى الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى (وقال سيويه اسماء الشهور كالحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضاف اليها اسم الشهر فهى كالدهر والليل والنهار واللا بد اى يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانت قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضافت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والافاى فرق بينهما من حيث المعنى (قوله كانه قيل كانه سير عليه الثلاثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمنع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا \* ولندكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف مالم يستعمل الا منصوبا بتقدير فى او مجرورا بمن وقد ينجر من بالى وحتى ايضا وينجر ابن بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك ومن بعدك و ﴿ من بيننا وبينك حجاب ﴾ واما نحو جئت من عندك ﴿ وهبلى من لذلك ﴾ فلا ابتداء الغاية والمتصرف من الظروف مالم يلزم انتصابه بمعنى فى او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتى فى الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجىء فى المركبات وقد يجىء حيث واذا متصرفين نحو ﴿ الله اعلم حيث يجعل رسالته ﴾ وقوله تعالى ﴿ بعد اذا نزلت ﴾ ٨ ومن العربية غير المتصرفة بعبادات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمان وذات العويم وذات اصباح وذات مساء وذات صبح وذات غروب فهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع فى هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية فى غير لغة ختم وهم يصر فونها قال شاعرهم \* عزمت على اقامة ذى صباح \* لامر ما يسود من يسود \* واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف كما يجىء فى باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجىء فى المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجىء فى باب الاضافة وقولهم لقيته بعبادات بين اى فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب

٧ وذلك اذا لم يكن ذلك الفعل مما يختص ببعض اوقات الزمان دون بعض ٨ وليس كل ما يصلح جوابا لمتى يصلح جوابا لكم كالمختص غير المعدود فما يصلح لهما وهو المختص المعدود اذا كان جوابا لكم استغرفه الفعل وليس ايضا كل ما يصلح جوابا لكم يصلح جوابا لمتى كالمعدود الذى لا يختص نحو ثلثة ايام وشهر او سنة آه نسخته

٨ ومنه من العربية بعبادات نسخته

زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفه موقوف على السماع  
ومن العربات غير المتصرفه ماعين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر  
٩ وسحر وسحير وعشية وعتمه ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد  
غدوة يومك وبكرته وضحاها وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعتمه ليلتك ومساها  
تقول سير عليه ليل او نهارا اذا اردت نهارك وليلك وبكرة وغدوة يكونان ايضا  
عينين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجي حكمهما فتكونان اذن متصرفتين  
والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنى على كونها معينة من دون العلية  
وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعينة  
لازم الطريقة واحدة اعني الظرفية تنبئها على مخالفتها لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة  
صارت معرفة فلا بد فيها امامن العلية وامامن اللام او الاضافة وهذه كانت نكرات  
فتعينت بمجرد عناية التكلم لبالاة ولا بالعلية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمه  
وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفه على الاشهر مع تعيينها ولو كانت اعلاما  
لم تتصرف فتعريف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام فمى معدولة عن  
اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذا لو تضمنتها  
لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ  
الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا لامعرا بلام العهد سواء كان  
علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى ﴿فعصى فرعون الرسول﴾ بلى  
وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة بمجموعة من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلية  
فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السيين (وقال بعضهم انه عند تعيينه متضمن للام  
فهو عنده مبنى كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لآخواته المذكورة  
من ضحى وبكره ومساء وصباحا ونهارا و ليلا معينة فانها منونة اتفاقا الاما زعم  
الجوهري ان ضحى معينة لا تصرف كسحر ولا ادري ما صحته اما غدوة وبكرة  
فهما وان كانتا معينتين مع العلية الا ان تلك العلية هي الجنسية كما في اسامة ونذكر  
في باب العلم ان علم الجنس في معنى النكرة على ان الخليل كما يجي بعيده حتى اتيتك اليوم  
غدوة وبكرة منونين (والحق عبد القاهر عتمه وضحوة معينتين بسحر في منع الصرف  
لا عن سماع والاولى منه اذ لم تسمعا الامنوتين فكل ماثبت ترك تنوينه من هذه  
المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعاية والمقدرة كسحر عند  
الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين  
جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه  
سمع من يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور  
فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك عين للجنس كما يجي فيقدر العلية فيهما  
كما في سحر فالقصد مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبنى على تعيينها من دون  
علية ولا آلة تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا

٩ قوله (وسحر) السحر  
قبيل الصبح تقول لقينه  
سحريا هذا اذا اردت به  
سحر ليلتك لم تصرفه  
لانه معدول عن المعروف  
باللام وهو معرفة تقول  
سر على فرسك سحر  
يا فتى فلا ترفعه لانه ظرف  
غير متمكن وان اردت به  
سحرا لا بعينه صرفته  
والسحرة بالضم السحر  
الاعلى  
٩ قوله (وسحير) تقول  
سر على فرسك سحيرا  
وانما لم ترفعه لان التصغير  
لم يدخله في الظروف  
التمكنة كما دخله في الاسماء  
المتصرفه

التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغديها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذالم تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت وارادت تعيينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رأيت عند النحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى ( واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فتمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقديجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب اعلام وان علميتها لفظية لامعنى تحتها واذالم يقصد تعيينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال الله تعالى ﴿ ولقد صبحهم بكرة ﴾ واذا قلت كل غدوة وبكرة اورب غدوة وبكرة فهما منوتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب الاكثر في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثمانة وجيئل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشى ( قال سيويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو انما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر ( وحكى ابو على عن ابى زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته في الندرى اى في النادرة ( وذكر سيويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعنى انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال ( قال السيرافي حكاية سيويه لا ترد وسحر غير منصرف لالكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة

٢ وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ﴿ ارجع البصر كرتين ﴾ وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظنا يمين وشمال كثيرا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقى من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذالم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق \* ٣ صلاة ورس وسطها قد تغلقا \* ووسط بتحريك السين منصرف وقد يدخل دون التى بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اى خسيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى

٢ قوله ( وحواله وحوالى وحول آه ) يقال قعدوا حوله وحواله واحواله وحوله وحواله ولا تقل حواليه بالكسر تقل حواليه بالفتح ( صلاة ورس وسطها قد تغلقا ) الصلاة الفهر وكذلك الصلاة قال امرئ القيس مداك عروس او صلاية حظل فاضاف الى الحنظل لانه يفلق بها اذا يس الفهر وهو حجر يملأ الكف يسحق عليه الطبيب والورس نبت اصفر بالين تتخذ منه الغمرة فلقته فانفلق وتفلق اى شققته فانشق

﴿ ألتخذ من دونه آلهة ﴾ كان المعنى أ اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطب الله الذى هو خلفهم وورائهم فهم كانوا قدامه فى المكان تعالى الله عنه ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله ﴿ الا قالت الخساء يوم لقيتها ﴾ اراك ٤ حديثا نعم البال افرأ ﴿ اى زمانا حديثا وجوز فى لفظتى مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس ملى من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا فى الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذى هو الظرف المنسوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسمعى ﴿ واعلم انه يكثر جعل المصدر حينما لسعة الكلام نحو انظرنى جزر جزورين وسير عليه ترويحيتين اى مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحيتين قال تعالى ﴿ وادبار النجوم ﴾ اى وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضممار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى ﴿ وذكروهم بايام الله ﴾ اى بوقايعة وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت ٥ غلوة سهم ورمية نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث ﴿ اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زيرا حضر فرسه ﴾ وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو مصدر قائم مقام مضافه الذى هو حين نحو ٢ لايتك السمر والقمراى مدة طلوع القمر ومنه قوله ﴿ ٣ باكرت حاجتها ﴾ الدجاج بسحرة ﴿ اى وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور ﴾ قال النحاة قد توسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضم مستغنيا عن لفظ فى كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ وقوله ﴿ ياسارق الليلة اهل الدار ﴾ وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لايتوسع فى طرف المتعدى الى اثنين حتى يلحق بالمتعدى الى ثلاثة فلا يقال يوم الجمعة اعطينه زيدا درهما قال لان المتعدى الى ثلاثة محصور فلايزاد عليه وجوزة الاكثرون واما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناتعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا فى الافعال الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا ما قالوا والذى ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان عليه وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا فى قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اى فى واللام صار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر

٤ قوله (حديثا نعم البال افرأ) الافرع كثير شعر الرأس  
٥ قوله (غلوة سهم آه) غلوت بالسهم غلوا اذا رميت به اقصى ما يقدر عليه وابعده  
٢ قوله لايتك السمر والقمر يقال لا افضله السمر والقمر اى مادام الناس يسمرون فى ليلة قراء  
٣ قوله (باكرت حاجتها الدجاج بسحرة) آخره لاعل منها حين هب نيا مها ﴿ الشعر للبد بن ربيعة العامرى والضمير للخمير والعلل الشرب الثانى يقال عله وعل بنفسه يتعدى ولا يتعدى  
٤ الدجاج ههنا الديكة والمعنى بادرت بشر بها صباح الديكة وتلك الشربة الجاشرية وهى من قولهم جشر الصبح

قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وقت  
الى عمر و مررت زيدا وقت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له  
بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ماقررنا المفعول  
فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين ( واما قول  
المصنف في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون  
الا ظرف الزمان او المكان فنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا ههنا ظرف  
اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه  
والانتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا به ( قلنا على  
ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لانسلم انه يجب نصبه فان المفعول به ينجر  
بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم  
اشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصحبا ليدل على  
كونه مفعولا به ( فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون  
غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام ( كالك يوم  
الدين ) كما يجيء و اضافة المصدر الى ظرفه كاضافته مختصة الى المفعول به بمعنى  
اللام فهي مختصة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض  
كقوله \* باكرت حاجتها الدجاج بسحرة \* اى حاجتى اليها فهي في الحقيقة بمعنى  
اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملازمة نحو كوكب الخرقاء  
ه وقيل اللفظ وليس بمعنى في كما ذهب اليه المصنف على ما يجيء في باب الاضافة \* قوله  
( وينتصب بعامل مضمرة وعلى شريطة التفسير ) اعلم ان انتصابه بعامل مضمرة اما ان  
يكون بعامل جائزا للاظهار او بمتمنه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم  
الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم  
حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الان والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير  
حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فاختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار  
نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت  
فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم الجمعة سرفيه اولان سرفيه ومثال لبس  
المفسر بالصفة كل يوم صمته في الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة  
سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه \* قوله  
( المفعول له هو مافعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جينا  
خلافا للزجاج فانه عنده مصدر ) قوله فعل مذكور اى مضمون لفعل وشبهه وهو المصدر  
كما ذكرنا في المفعول فيه ( قوله مذكور ) احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل  
التأديب اعجبني التأديب فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك  
عاملا فيه فالحق ان نقول في المفعول له هو مافعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول  
فيه هو مافعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك ضربت

ه ( قوله وقيل اللفظ )  
اللفظ موضع قريب من  
الكوفة



وقد اعجبني التأديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مشالين للمفعول له  
 ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده  
 عليه كما في قعدت جينا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود  
 الفعل كما في قعدت جينا وتأخر عنه كما في جئتك اصلا حالالك وذلك لان الغرض المتأخر  
 وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذکور في  
 مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له  
 هو العلة الحاملة لعامله وليس بمفعول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته  
 تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جينا وسجل  
 المفعول له علة لمضمون عامله يطرد ٦ لان التأديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له  
 يؤذن بكونه علة لان اللام في قوله له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت  
 هذه العلة (قوله خلافا لزجاج) مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق  
 لبيان النوع وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته  
 تأديبا فان معناه اذنته بالضرب والتأديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت اذنته بالضرب  
 تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون  
 العامل هو المفعول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس وكذا بيان  
 الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلا حالالك بالاعطاء او النصح  
 او نحوه فان المجيء ليس ببيان للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرح به ولعله  
 يقدر في مثله قعود جبن ومجئ اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف (قال المصنف  
 ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول  
 مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تأديب ايضا يفيد معنى  
 للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني ٢ واي منع في ان يتفق في المعنى  
 المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى والاول  
 حال والثاني مفعول فيه (والجرمى يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر  
 التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ محاذرين الموت  
 لتكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله ﴿وزعل المحبور والهول من تهوور  
 الهبور﴾ الا ان تجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اي زعلا زعل المحبور  
 ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهداك ووحدك على ما يجئ في باب  
 الحال ومذهب البصريين اولى من الباقيين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره  
 ﴿قوله﴾ وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل  
 ومقارناله (يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لاشترط كون الاسم مفعولا له  
 فتحول للسمي ولا كرامك الزائر في قولك جئتك للسمي ولا كرامك الزائر عنده مفعول له  
 على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه  
 في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمي فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح

٦ (قوله لان التأديب علة حاملة على الضرب آه)  
 المفعول له سبب حامل  
 للفاعل على الفعل وينقسم  
 الى قسمين احدهما علة  
 غائية للفعل كالتأديب  
 للضرب والثاني ما ليس  
 كذلك كالجبن للقعود  
 والقسم الاول يكون بحسب  
 تعمله علة للفعل وبحسب  
 وجوده في الخارج معلولا  
 له والقسم الثاني يكون  
 بحسب وجوده في الخارج  
 علة للفعل

٢ (قوله واي منع في ان يتفقا آه)  
 قد يقال الممنوع  
 هو الاتفاق في المفهوم دون  
 الاتفاق في مأل المعنى  
 المقصود منه

٣ ومنه ضربته تقويما ووعظته تأديبا لكن بين قولك جئتك اصلا حالالك وبين قولك ضربته تقويما فرقا دقيقا وهوان  
الاصلاح يقع بفعل آخر بعد المجئ كما يجئ اليه مثلا فتعطيه شيئا او تعظه فتصلح بهذا الفعل الذي بعد المجئ حاله بخلاف  
التقويم في ضربته تقويما فان المتكلم يوجد بنفسه ١٩٣ الضرب لاشئ آخر بعده وكذا قولك اعطيتك كذا مكافاة

للفعلك فالمكافاة حصلت  
منك بنفس الاعطاء فلشدة  
الامتزاج في مثل هذا صح  
ان يقال ضربك تقويم  
ووعظك تأديب واعطاؤك  
مكافاة وهذا الذي اواهم  
الزجاج حتى قال انه مفعول  
مطلق لانه لما رأى ان معنى  
ضربت قومت بالضرب  
فقال معنى قولك ضربت  
تقويما قومت بالضرب  
تقويما ويجوز لك ايضا ان  
تقول في نحو جئتك اصلا  
ان مجئك اصلاح لكن  
بجازه ما بعد من مجاز قولك  
اعطاؤك مكافاة اقرب  
اذلا واسطة بين الحدثين  
هنا بخلاف قولك مجئك  
اصلاح كاتنين آه نسخته  
٤ (قوله ان قومه من زبغ  
لم يقم آه) اوله تقوم الشارح  
من زبغاته فيستوى ما نعا  
منه وانحنى \* او يستقيم

٥ قوله ( يركب كل عاقر  
جهور \* مخافة وزعل  
المحبور آه ) العاقر

القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر  
باللام المعلن به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوم ما شئ  
واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث  
في بعض زمان المصدر بجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان  
المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلا حالالك وشهدت الحرب  
ابقاء الهدنة بين الفريقين ٣ فاذا كان الحدث المعلن تفضيلا وتفسير المصدر المجرى كما في ضربته تأديبا  
واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث  
واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو  
المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة نفسه بل  
هى اثره اى ضربته لتأديبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعنى التأديب لم ينتصب عند النحاة  
لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب  
في الزمان كما قال ابن دريد \* والشيخ ٤ ان قومه من زبغه \* لم يقم التشقيف منه ما التوى \*  
وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا  
وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول  
والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه في نهج البلاغة  
\* فاعطاء الله النظرة استحقاقا للاستحقاق واستتماما بالبلية \* والمستحق للسخطه ابليس والمعطى  
للنظرة هو الله تعالى لا يجوز ان يكون استحقاقا حالامن المفعول لان استتماما اذن يكون حالا  
من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج \*  
يركب ٥ كل عاقر جهور \* مخافة وزعل المحبور \* والهول ٦ من تهور الهبور \* فان  
الهول بمعنى الافزع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو على عدم المقارنة  
في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة \* هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم \*  
بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا (قوله وانما يجوز حذفها) اى حذف اللام (قوله اذا  
كان فعلا لفاعل الفعل المعلن) اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل  
المعلن بالمفعول له اى اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا ( واقصر المصنف على شرطين  
بما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل  
المعلن ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب له وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم

العظيم من الرمل ( ش ) لا ينبت شيئا ( ١٣ ) والجمهور المشرفة ( ل ) على ما حواها وهى الجماعة والجمهور  
من الناس جلهم والزعل النشاط وقد زعل بالكسر فهو زعل هار الجرف وهو رته فتهور وانهار اى انهدم الهبر  
ماطمأن من الارض والجمع الهبور ٦ من تهول نسخته قوله تهول من نهولت للشئ اذا تصورت له بصورة امر هائل

ذلك من الحد (وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تلاشي ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى (والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتكم اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا (فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح و ارادة تأديب (فلنا يجوز ايضا جئتكم اكرامك لى وجئتكم اليوم اكرامك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتكم سنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف (فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو وقعت جينا فهو من افعال القلوب كقالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضه لا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجثته اصلاحا (قال المصنف واما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثير المتأجج جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلوية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلوية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب تكثير المفعول له لمشابهة الحال والتميز وبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم \* واغفر عوراء الكريم ادخاره \* واعرض عن شتم اللثيم تكريما \* وكذا قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ وقال الجزولى اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتكم لا اكرام لك ومنعه الاندلسى وقال لا ارى منه مانعا (وقال ابن جعفر انه فى حال تنكيره يشبه الحال والتميز فى كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلها والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا﴾ والباء للسببية وهنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجاء المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامر ان فى المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلى \* قوله (المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى) قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته فى كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المفعول فى ذلك الفعل فى وقت واحد فزيد فى سرت وزيدا مشارك للتكلم فى السير فى وقت واحد اى وقع سيرهما معا وفى قولك سرت انا وزيدا بالعطف يشاركه فى السير لكن لا يلزم كون السيرين فى وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما فى سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لامفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول فى المعنى اذا المعنى يكفيك واماتين عمرا فى المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف واما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جائى زيد

وعرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيب بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل اظهر \* قوله ( فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما زيد وعمرو والاتعين النصب نحو مالك وزيدا وما شئت وعمرا لان المعنى ما تصنع ) اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية ان قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها ( وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله \* جعت وفخشاغية ونجمة \* ثلاث خلال لست عنها بمرعوى \* والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة ) وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوى وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كأنك قلت جاء البرد ولا بس الطيارة او صاحبها وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل ( وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة واو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته ) وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها عارية كما اعطى ما بعدها اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته ( قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان ) هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف للداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة ( وقوله جئت انا وزيد وزيدا ) مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ( قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى ( ٢ ) وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لما اقترن به ما يصح منه السير كقوله تعالى ﴿ والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال ﴾ وقريب

٢ البصريين نمحة

٢ قوله ( وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير )  
فيقدر حينئذ يسير بمعنى  
يجرى لان يحمل اسير على  
المعنى الحقيقي والمجازي معا  
وكذا الحال في الآية

منه قوله تعالى ﴿فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين﴾ او على حذف جرى في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء وقيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ﴿وذو مرة فاستوى﴾ وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصده مصاحبة المخاطب في العلم لانه والتقدير الاصلى فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجترأك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين تعالى عنه فانت وربك اي انما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف (وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا قول العبدى ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك (قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا) جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لانه واجب وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا تمتنع كما يجزى في باب العطف (قوله وان كان معنى) اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعربه قوى او لا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى المصدر الذى فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلك وويلك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم رأسك والحائط وامرأ ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تنكف او لا فالاول نحو ما زيد وعمر وما شانك زيد وعمر (قال المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره اغير ضرورة وليس بشئ لان النص على المصاحبة هو الداعى الى النصب وقد يكون الداعى الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضرورى قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم

يكن ضروريا ( وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النص والافلا ( والثاني نحو مالك وزيدا وماشائك يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور ( قال كوفيين يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ( والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل بمقدر الضعفه ( فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف ( وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى ﴿ تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بالجر في قراءة حزة وفي النصب في مثل هذا عن ماشائك او مالك وزيدا وماشان زيد وعمر اربعة اوجه الاكثر ان على انه بالفعل المدلول عليه بما شائك ومالك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فقط افرأ على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذاك واماك لفوات ما الاستفهامية ( وقال سيبويه تقديره ماشائك وشان ملا بستك زيدا ومالك وللا بستك عمر او ماشان زيد وملا بستك عمر فهو مفعول المصدر المقدر ( قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملا بسة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ملا بستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالوصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذلتين المعنى فقط لان اللفظ مقدر بما ذكر ( قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وماشائك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو للملا بسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملا بسة ( وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في مانت وزيدا اي ما كان شأنك وما كان لك ( وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلا بس كانك قلت مالك لا بست زيدا والواو دال على معنى لا بس وانما ارتكبا هذا تقاديا لما لم يزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذا لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوى نحو مانت وزيدا وكيف انت وقصعة من تريد وما التجدى والمتغور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدة المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية ( قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعدما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثرو وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كأنه منطوق به ( ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل ( قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتشيله التخصيص وانما ار التمثيل على الوجه

الممكن والتنزيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي \* ازمان قومي والجماعة كالذى \*  
 ٢ منع الرحالة ان تميل بميلا \* اى ازمان كان قومي والجماعة ( وقول بعضهم انا واياه  
 فى لحاف اى كنت واياه فى لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب  
 وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما  
 ولا يجوز ان يكون العامل فى قوله واياه ( قوله فى لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم  
 على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورأيتك فالرفع فيه واجب  
 وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضميرى نصبة بالخبر المقدر وانكره ابن  
 بابشاد ويحب على مجيز النصب اضممار الخبر قبل الواو اى كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت  
 الخبر على هذا الوجه فلا كلام فى جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى  
 معناه من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذى هو  
 الاصل جائز نحو زيدا وعمر القيت فنقول العامل فى الجماعة واياه كالذى وفى لحاف وانما  
 امتنع النصب فى الاصح فى ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد  
 المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه فى مطابقة  
 ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت  
 وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اى العطف ومنع  
 ذلك ابن كيسان وفى كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو على الى كونه قياسا  
 وقال بعضهم هو سماعى لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى ﴿ فاجعوا امركم وشركائكم ﴾  
 ٣ لا يجوز ان يعطف شركاءكم فيه على ما قبله لا بتقدير فعل لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان  
 لا يقال اجعت زيدا فيكون التقدير اجعوا امركم واجعوا شركاءكم والاولى جعله مفعولا  
 معه اى اجعوا امركم مع شركائكم للسلامة من الاضممار \* قوله ( الحال ما بين هيئة الفاعل  
 او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما وهذا زيد قائما )  
 قال المصنف لا يدخل فيه النعت فى نحو جاءنى رجل عالم لان المراد فى الحدود ان يكون  
 لفظ المحدود دالا على ما ذكر فى الحد وقولك عالم فى جاءنى رجل عالم وان بين هيئة  
 الفاعل لكنه لادلالة فى لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها فى  
 قولك زيد رجل عالم مع انها مبنية لهيئة خبر المبتدأ لاهيئة الفاعل بل انما علم كون عالم  
 فى جاءنى رجل عالم ببيان الهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءنى رجل بخلاف الحال فان راكبا فى قولك  
 جاءنى زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت  
 رجل قائما اخوك لم يحز لعدم الفاعلية والمفعولية فى رجل ( اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم  
 ان يدل على كل ما يدكر فى حده بل يكفى ان يكون فيه ما يدكر فى حده وبعد التسليم فليس فى هذا  
 الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهية لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول  
 مطلقا فى حالة الفعل فيظن فى جاءنى زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا فى حال الجئ فيكون

٣ قوله ( كالذى منع الرحالة  
 ان تميل بميلا ) الرحالة سرج  
 من جلود ليس فيه حشب  
 كانوا يتخذونه للركض  
 الشديد

٣ الاولى انتصاب شركائكم  
 على انه مفعول معه وقالوا  
 يجوز ان يكون الواو للعطف  
 على ان ينتصب شركاءكم  
 بمقدر اى واجعوا  
 شركائكم وذلك لان الاجماع  
 لا يتعدى الى الاعيان لا يقال  
 اجعت زيدا نسخه

٤ قوله ( وقد تر الوظيف وساقها آه ) ترت النواة من مرضاحها تزوتتر اى نذرت وضرب يده بالسيف فآثرها اى قطعها واندرها والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما اى يقول الشيخ المذكور فى البيت السابق وقد سقط عظم ساق نافذة ١٩٩ التى عقرتها والبيت السابق \* فرت كهاة ذات خلف جلالة

\* عقيلة شيخ كالويل  
يلندد \* قوله مرضاحها  
من رخصت النواة كسرتها  
وقوله كهاة اى نافذة  
ضخمة سمينه والخلف جلد  
الضرع والويل الغصا  
الطويلة الغليظة ه قوله  
( قد آتيت بمؤيد ) وآده  
اى دفعه حيا والمؤيد الداهية  
٦ قوله ( وقد اغتدى  
والطير فى وكناتها \*  
بمنجرد قيد الاوابدهيكل \*  
الاغشاء الغدو وهو  
تقيض الرواح والوكنة  
بالضم موقع الطير ايتا وقعت  
المنجرد الماضى فى السير  
والهيكل الفرس الطويل  
الصخم ويقال للجواد  
قيدا الاوابد لانه يمنعها من  
النوات والفرار

٢ قوله ( كان حواميه  
مدبرا ) الحاميتان ماعن  
يمين السنبك وشماله  
والسنبك طرف مقدم  
الحافر

٣ قوله ( عوذ و بهثة  
حاشدون عليهم آه ) عوذ  
بالضم ابوحى من العرب وبهثة  
بالضم ابوحى من سليم يقال  
جاء فلان حاشدا اى مستعدا

غلطا ويخرج عن هذا الحد الحال التى هى جلة بعد عامل ليس معه ذو حال نحو قوله \* تقول ٤  
وقد تر الوظيف وساقها \* الست ترى ان ه قد آتيت بمؤيد \* وقوله ٦ وقد  
اغتدى والطير فى وكناتها \* بمنجرد قيد الاوابدهيكل \* ويخرج ايضا الحال عن المضاف  
اليه اذا لم يكن المضاف عاملا فى الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى \* قل بل ملة  
ابراهيم حنيفا \* وقوله تعالى \* دابر هؤلاء مقطوع مصبحين \* وقول الشاعر \*  
٢ كأن حواميه مدبرا \* خضبن وان لم يكن تخضب \* وقوله ٣ عوذ وبهثة  
حاشدون عليهم \* حلق الحديد مضاعفا يلهب \* واما قوله تعالى \* النار مشواكم \*  
اى موضع مشواكم اى ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا  
فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان  
الحال عما اضيف اليه غير العامل فى الحال لا يجئ الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا  
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع  
ملة ابراهيم جاز فكانه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف  
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما فى قوله تعالى \* ان  
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين \* فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع  
وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال  
عن المضاف اليه حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف اليه لان دابر الشئ اصله فكانه  
قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال عن مفعول مالم يسم فاعله وكذا كان  
حواميه مدبرا اى تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل  
او المفعول وكذا قولهم عليهم حلق الحديد مضاعفا ( فالاولى ان نقول الحال على  
ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام  
يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول  
او بما يجرى مجرىهما فبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية فى نحو ركب زيد  
وركب مع ركوبه غلامه اذا لم نجعلها حالا ويخرج قولنا حصول مضمونه المصدر  
فى نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج  
النعيت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او بالمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه  
ذلك التعلق وقولنا او بما يجرى مجرىهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا  
بعلى شيخا \* وكأنه خارجا من جنب صفحته على ما يجئ والحال عن المضاف اليه الذى  
لا يكون فى المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل فى الحد الحال فى نحو قوله  
\* تقول وقد تر الوظيف وساقها \* وفى قوله \* وقد اغتدى والطير فى وكناتها \*  
وحد المؤكدة اسم غير حدث يجئ مقرر المضمون جلة كما يجئ شرحها فقولنا

منهيا والحلقة بالتسكين حلقة الدروع وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح على غير قياس وقال الاصمعي  
حلق بالكسر ٣ عول نسخه الجمل الحالية الحالية عن الضمير ليست مبينة لهيئة الفاعل ولا المفعول بل هى م



غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجوع رجوعاً \* ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكباً وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا بمجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكباً فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكباً زيداً فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معاً فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه احصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكباً زيداً راكباً ولقيت زيدا راكباً راكباً وان كانا مختلفين فان كانا هناك قرينة يعرف بهما صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هنداً مصعداً متحدرً وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت متحدرً زيدا مصعداً ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعداً متحدرً والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا يقل من كون احد الحالين بجانب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجانب صاحبه ويجوز عطف احد حالى الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكباً وماشياً قال \* ٥ وانا سوف تدر كنا المنايا \* مقدرة لنا ومقدرينا \* وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضاً او غير متضادة ٦ كقوله تعالى ﴿اخرج منها مذؤم مدحوراً﴾ \* كإيجيئان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت اولا قياساً على الزمان والمكان فجعل نحو مدحوراً حالاً من ضمير مذؤم واستنكر مثله في المتضادة فنهما مطلقاً ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لوعطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يبين المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بتقيدين مختلفين كافي قوله تعالى ﴿مذؤم مدحوراً﴾ او بمتضادين في محلين غير متميزين كما في اشترته ابيض اسوداً ومتميزين كما في اشترته حلوا حامضاً فلا بأس به \* واعلم ان تكرير الحال بعد ما واجب لوجوب تكرير امانحو اضرب زيدا اماً قائماً واما قاعداً وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء في اسم لا التبرئة نحو جاني زيد لارا كبا ولا ماشياً ويندر افرادها نحو جاني زيد لارا كبا (قوله لفظاً او معنى) حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظاً او معنوياً وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فقبحو شيخاً في قوله تعالى \* (هذا بعلي شيخاً) \* فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لدلول هذا اى انبه على بعلي او اشير اليه شيخاً واما الفاعل المعنوي فكما في قوله \* كانه خارجاً من جنب صفحته \* ٧ سفود شرب نسوه عند مفتاد \* اذ المعنى يشبه خارجاً سفود شرب ولا يفسره باشبه خارجاً لان

م مبينة لهيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول كما في قولك لقيتك والجيش قادم ونحوه الا انه جعل بيان هيئة زمان الفاعلية والمفعولية بياناً لهيئة ذات الفاعل والمفعول لكون الهيئة الاولى لازمة للثانية لان الفاعلية والمفعولية لا تنفكان عن الزمان وهيئة فجعل هيئة اللازم هيئة للزوم مساحية ٥ قوله (وانا سوف تدر كنا المنايا آه) البيت للمروين كلثوم في قصيدته التي من جملة القصائد السبع المعلقة ٦ قوله (كقوله تعالى اخرج منها مذؤم مدحوراً) الذأم العيب والذم والدحور الطرد والابعاد ٧ قوله (سفود شرب نسوه عند مفتاد) السفود الحديدة التي يشوى بها اللحم وفادت اللحم وافتادته اذا شوته والشرب جمع شارب كحبيب وصاحب والشرب الجماعة والمفتادة المشوى

المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه ( وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالمفوض به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيدا لا عند من يجوز تخالف عاملي الحال وصاحبها \* قوله ( وعاملها الفعل او شبهه او معناه ) يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والجرور وحرف التنبيه نحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجئ في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو انا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منكما واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجئ لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كهمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ماشا نك واقفا فلان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان تشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لا نعلمه \* قوله ( وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول ) انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضائعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقييد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضائع ولم تأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى ( فقله غالبا ) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب ( قوله وارسلها العراك ) هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدا وطاقتك ووجدك ورجع عوده على يده وفيه قولان ( قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووجدك في الاصل وحدثك فحذف التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى ﴿ اقام الصلاة ﴾

والوحدة الانفراد ويجوز ان يكون الواحد ٢ والوحدة مصدر وحيد يقال وحدا  
وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى  
الاجتهاد ( وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وضمها الطاقة ) وقولهم على بدئه متعلق  
بعوده او يرجع والحال مؤكدة والبده مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى عائدا  
على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى يرجع على بدئه عوده المعهود  
كأنه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو  
قوله تعالى ﴿ وفعلت فعلتك ﴾ فلا يكون من هذا الباب ( وقال ابو علي ان هذه  
المصادر منصوبة على انها مفعولات معلقة للحال المقدر اى ارسلها معتركة العراك  
وافعله مجتهدا جهدا ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدا اى انفرادك ورجع عائدا عوده  
وكلاهما مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كامر في باب المفعول المطلق فهذه  
المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية  
مقام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قد امك ولا يعرب اعراب مقام مقامه  
( وقوله فارسلها العراك ) صدر بيت للبيد وروى فاوردتها العراك قال ﴿ فارسلها  
العراك ولم يذدها ﴾ ولم يشفق على هـ نغص الدخال ﴿ يصف الحمار والاتن والذخال  
في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الخوض ويدخل بين بعيرين عطشانين  
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم  
شربه فعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على  
انه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاجه اما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول  
ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى  
كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه  
ان يكون قضهم مبتداء بقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته قوه الى فى اى قوه الى  
فى وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كلمته قوه الى فى ثم انجى  
عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وقوه الى فى معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى  
المفرد لان معنى قوه الى فى صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت  
الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب  
المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق فى فاهالفيك سواء وكذا ينبغي  
ان نقول فى يدا بيد اى ذويد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعث  
الشاء شاة بدرهم اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى  
كل رجل كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ اى كل نفس وكذا قولهم بعث الشاء  
شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل  
شاة فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان تأتى به على الاصل نحو  
بعث الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم ازم ما كان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فى

هـ النغص بالصاد المهملة  
عدم تميم الشرب وبالجملة  
تحريك الرأس وكلاهما  
رواية

شاذ ووجهه انه لم يحذف المضاف اليه منه ليتنكر لثلاثي العرب على حرف واحد  
وقد جاء فالهم قال المتنبي ٦ \* وقبلتني على خوف فالهم \* فحذف المضاف اليه وابدل  
من الواو ميما لثلاثي على حرف واحد وهذا شيء قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا  
فيه من ذكر حال قضهم بقضيتهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب  
نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيتهم ورأيت القوم قضهم بقضيتهم ومررت بالقوم  
قضهم بقضيتهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزءها الاول اعراب  
جميعهم لصيرورتها بمعناه على ما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاء قاضهم مع مقضوهم  
(ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لامع غيره فهو في المعنى ضد معا  
في قولك جاؤا معا وكما ان في معا خلافا هل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على  
الظرف اي في زمان واحد فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا  
او ظرف اي لامع غيره جاء وحده مجرورا ٧ في مواضع معدودة قريع وحده ونسج  
وحده اي انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج ٨ على منواله مثله فاستعير للشخص  
المنقطع النظير ٩ ويقال فلان جحيش وحده وعير وحده ورجيل وحده في المعجب  
برأيه وقيل جاء على وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير  
والإضافة الى المضمرة ولان نصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير  
المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من اللحم وهو الكثير يقال  
امراة جاء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر  
اي الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء جلا للفعل بمعنى الفاعل على الفعل  
بمعنى المفعول كقوله تعالى ﴿ان رحمة الله قريب من المحسنين﴾ وهو صفة الجماء اي  
الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله \* ولقد امر على انائم  
يسبني \* فضيت ٢ ثمة قلت لايعنيني \* ويقال ايضا مررت بهم جاء غفيرا ومنه  
قولهم دخلوا الاول فالاول قال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿يذهب الصالحون  
اسلافا الاول فالاول﴾ اي مترتين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله  
على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءني الرجال ثلاثهم  
واربعتهم وخستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم  
منصوبة عند اهل الجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجئ وبنو تميم  
يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيده وربما عومل بالعامتين العدد المركب  
نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا  
كما يجئ في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في (وقال الكوفيون هو  
مفعول به اي جاء فاه الى في) وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه  
الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده يدي ونحوه خلافا لهشام  
واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضي الله تعالى عنه ٣ في صفين \* فما بالناس

٦ قبلتها ودموعي مزج  
ادمعها \*

٧ قوله ( في مواضع  
معدودة قريع وحده )  
القريع السيد والقريع  
الفحل لانه مقترع من الابل  
اي مختار او انه يقرع الناقة  
يقال فلان قريع دهره

٨ قوله ( على منواله )  
النوال الخشب الذي يلف  
عليه الحائك الثوب

٩ قوله ( ويقال فلان  
جحيش وحده آه )  
الجحيش ولد الحمار ويقال  
للرجل اذا استبد برأيه  
جحيش وحده وعير وحده  
وهما ذم

٢ كلمة ثمت هي العاطفة  
قد يلحقها التاء في عطف  
الجل سيلكوتي

٣ قوله ( في صفين فابالنا  
امس اسد العرين ) صفين  
موضع كانت به وقعة  
والعرين والعرين مأوى  
الاسد واصل العرين جماعة  
الشجر

اسد العرين \* ٤ وما بالنا اليوم شاء التجف \* فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل  
 شاء التجف ويجوز ان يؤولا بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضافا كما قال سيويه في جهده  
 ونحوه \* قوله ( فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها ) اعلم انه يجوز تنكير ذى الحال  
 اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث ( سابق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الخيل  
 فأتى فرس له سابقا ) وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى  
 جارية رجل محتالة او سبقه نفي او شبهه نحو قوله \* فاحل سعدى غريبا بلدة \* وقلما جاء نى رجل  
 راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغفرا فلا يبقى فيه ابهام  
 كما ذكرنا في باب المبتداء او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جئتني رجال مشى  
 وثلاث لان المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجئ والوصف لا يفيد هذه الفائدة  
 او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جئتني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو  
 جئتني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذا الوصف لا يتقدم على الموصوف  
 واما اذا تأخر نحو جئتني رجل راكبا فقد يشبهه في حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو رأيت  
 رجلا راكبا فطرد المنع رفعوا جرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله \*  
 لمية موحشاطل قديم \* فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الاعلى مذهب  
 الاخفش من تجوز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيويه فيلزم كون  
 الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق اذا مانع  
 جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء ( فان قيل هلا جاز ان يكون  
 معنى الابتداء على مذهب سيويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحدد  
 عامل الحال وصاحبها ) قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا  
 فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيد به \* واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى  
 ضربت مجردا زيد اى ضربته \* قوله ( ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على  
 المجرور في الاصح ) قد عرفت قبل العامل المعنوى وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى  
 ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف ( فسيويه لا يجيزه اصلا  
 نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار  
 وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار  
 زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ فانه وافق سيويه في المنع فلا يجوز قائما زيد  
 في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند  
 الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى  
 المبتدأ اما في نحو زيد قائما في الدار فان جازنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز  
 اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا ان

٤ قوله ( وما بالنا اليوم شاء  
 التجف ) التجف والتجفة  
 بالتحريك مكان لا يعلموه الماء  
 مستطيل منقاد الشاء جمع  
 شاء يطلق على الغنم

الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائب عنه أي زيدا ما نحوزيد في الدارقائما وفي الدارقائما زيد وفي الدارقائما زيدا فحاز اتفاقا ( واما اذا كان الحال ايضا ظرفا وجارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غير هافيه نحو ﴿ ان الينا اياهم ﴾ قالوا ومن ذلك البر الكربستين اي الكر منه بستين فنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب نحو تميمي ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما فعل التجب فلا يقال راكبا احسن زيد فانظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل ( وظاهر لفظ جار الله في الفصل يوزن بجواز تقديم الحال عليها واضعف في العمل من الصفة المشبهة افعول التفضيل الا ترى انه لا يطر درفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجئ في بابها واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيدا قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه عن قريب ( واجاز الزجاجة ان تقول درهمك موزونا درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجزان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتداء والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتكم مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدر التقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او الحرف مصدرى كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجئ في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدرى واللام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا ٢ واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا راكبا سائر ووالله راكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ وتقدمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء

٢ قال المالكى واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء فلا يجوز ان زيدا راكبا لسائر وكذا اذا صدر بلام القسم فلا يجوز والله راكبا لا يسير لان اصلها لام الابتداء كما يجئ في باب القسم وانا لا ارى منع من الفصل بين اللامين والعامل بالحال فنقول ان زيدا راكبا سائر والله راكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ نسخة

زيد وزيد را كبا ماش ومجردا مضروب ( قوله بخلاف الظرف ) يعنى ان الحال وان كان  
 مشابها للظرف من حيث المعنى لان را كبا فى جثثك را كبا بمعنى وقت الر كوب الا ان الظرف  
 يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم  
 الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى ﴿ كل يوم هو فى شأن ﴾ وقولهم كل يوم لك ثوب  
 ( والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش ٣ بشرط تأخره عن المبتدأ كما  
 مر وذلك لتوسعهم فى الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف  
 فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوى غيرهما من التنبية والتشبيه وغير ذلك  
 اتفاقا \* واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ فى الحال او فى  
 الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله  
 تعالى ﴿ واما الذين سعدوا فى الجنة خالدين فيها ﴾ وقوله تعالى ﴿ فكان عاقبتهما انهما  
 فى النار خالدين فيها ﴾ فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما فى الايتين لانك لورفعته  
 خبرا وعلقت الطرفين به لم يكن للثانى فائدة ٤ واما عند البصريين فالحالية راجعة على  
 الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثانى متعلق بالخبر او يكون  
 الظرف الاول متعلقا بالخبر الذى بعده والثانى تأكيذا للاول والتأكيذ غير عزيز  
 فى كلامهم واذا كان الظرف فى الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون  
 متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذى يلى المبتدأ الذى يلى ذلك الظرف واجبة عند البصريين  
 نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائى نصب ذلك  
 الاسم نحو فيك زيد راغب على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف  
 اى هو يرغب فيك خاصة فى حال رغبته فى شئ اى ان رغب فى شئ فهو يرغب فيك ( قوله  
 ولا على المجرور فى الاصح ) الذى تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه  
 وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها \* واعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها  
 اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا فى صورة واحدة وهى اذا كان  
 ذوا الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء را كبا زيد ولا يجوزون را كبا  
 جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال  
 فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذوا الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه  
 مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذى الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال  
 عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان فى الحال ضميرا يعود على ذى الحال المتأخرا واما  
 اذا كان ضميرا فالضمير ان يشتركان فى عودهما على مفسر لهما واما جواز تلك الصورة  
 الواحدة اعنى نحو جاء را كبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولى الفعل والحال  
 ولى الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر ( واما البصريون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها  
 المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية فى الحال التأخير عن صاحبها  
 فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا فى تقديم خبر المبتدأ نحو فى داره زيد وفى الفاعل

٣ من جميعه على الظرف  
 وشبه نسخه

٤ واما مع نصبه حالا  
 فالظرف الاول يكون خبر  
 المبتدأ والثانى متعلقا بالحال  
 فله فائدة

والمفعول نحو قوله تعالى ﴿ فَاَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ واما ان كان ذو الحال مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم تقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كافي قوله تعالى ﴿ اتبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ اولاً نحو جائتني مجردا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ( ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى ﴿ وما ارسلناك الا كافة للناس ﴾ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالحمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت را كبة بهند فكانك قلت اذهبت را كبة هند او قال الشاعر \* لئن كان ٤ برد الماء حرّ ان صاديا \* الى حبيبا انه لحبيب \* وقال اخر اذا المرء اعيتته المروة ناشيا \* فطلبها كهلا عليه شديد \* ٥ وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ﴿ ملة ابراهيم حنيفا ﴾ اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد را كبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا يندبنا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف بما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يدي زيدا ما شيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ﴿ ملة ابراهيم حنيفا ﴾ كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تحرك ما شيا يدي زيدا مع اننا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جائتني را كبا لا زيد وانما جائتني را كبا زيد لمثل ما في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرجت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيدا خوه \* قوله ( وكل ما دل على هيئة صحيح ان يقع حالا نحو هذا بسرا طيب منه رطبيا ) هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالتوا في نحو هذا بسرا طيب منه رطبيا هذا مبسرا طيب منه رطبيا اي كائنا بسرا وكائنا رطبيا و ﴿ هذه ناقة الله لكم ﴾ اي دالة ( قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كذا ذكره في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كيجي في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي

٤ ( قوله خرا ن صاديا ) الخان  
العطشان ٥ ( قوله وبعضهم  
يجعل كافة حالا عن الكاف )  
وبعضهم يجعل كافة صفة  
المصدر اي ارسالة كافة وهو  
ايضا تكلف ٢ ( قوله مثل هذا  
بسرا طيب اليسر صصار  
رطبيا ) ( قوله خطوط بان )  
الخطوط الفصن الناعم لسنة  
يقال خطوط بان الواحدة  
خوطة والبان ضرب من  
الشجر واحد بانة ومنه دهن  
البان



اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطناً الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفاً بها وذلك نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآناً عربياً ﴾ وقولك جاءني زيد رجلاً بهياً ومنها ما يقصده التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في بعض ايام صفين \* فبالنار اسد العرين \* وما بالنار اليوم شاء النجف \* وقول المتنبي \* بدت قرأ ومالت خوطبان \* وفاخت عنبر اورنت غزالا \* وفي تأويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل قر والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنار اسد شجعاننا اليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصر فهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاه ودرهما وضابطه ان يقصد التقييد فتجعل لكل جزء من اجزاء مجزأة قسطاً وتنصب ذلك القسط على الحال وتأني بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاه ودرهما وبحرف الجر نحو بعت البر فقيرين بدرهم واخذت ذكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير ديناراً كل واحد لذي كل واحدة من هذه الاحوال كانت جزأ اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا و جاؤني رجلاً رجلاً وواحد واحد ورجلين رجلين ورجلاً رجلاً اي مفصلاً هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأني للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكرراً وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفاً عليه بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلاً رجلاً ٣٤ ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجني الفضة خاتماً والحديد سيفاً او نوع له نحو يعجني الحلبي خاتماً والعلم نحواً ومنها الحال في نحو هذا بسر اطيب منه او من غيره رطباً وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئاً بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدونها نحو هذا بسر امثله رطباً الا هذا بسر اذار رطباً (واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعال التفضيل والة التشبيه لضعفها في العمل فلا تقدم معمولهما عليهما ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد رجلاً احسن منه راكباً فانه جائز اتفاقاً مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتى بسر اطيب منه رطباً والاشرا سي بسر اطيب منه رطباً والعامل في مثل هذه الصور افعّل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسر للعمل وذلك لان العامل في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملاً في بسر لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلى شيخاً تقيدت ولم تقع الاحال شيخوخته والمجئ في جاءني زيد راكباً لم يكن الاحال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسر اطيب منه رطباً في غير حال البسرية (واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول

٣ (قوله مضوا كبكبة) الكبة بالضم جماعة من الخليل وكذلك الكبكة

٥ (قوله الاشرسي) الاشرسي نوع من التمر

الحالين بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائم يقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطباً تقيد الخبر بالحال اتفاقاً فلا يقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولاً فانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معاً بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعاً من تقيدهما معاً ليس في غيره واما ثانياً فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائماً الاستحالة تقيدهما بحال واحدة ولو سلم ايضاً اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضاً افعال التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ( ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حديثين فصاعداً يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حديثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمر وضراب زيد عمرو فان ضرب كل واحد منهما متعلق بالآخر او يقعان معا يتعلق كلاهما بشئ واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حديثها من منصوب الاخر مفعولاً به وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائماً وعمر و قاعداً او ظرفاً هما نحو تشاتم زيد في الدار وعمر في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا هما لان العرض وقوع الحديثين معا يتميز مستثناً هما ايضاً نحو اختلف اهل البصرة الاسيويه واهل الكوفة الا الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حديثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما يتعلق به الاخر ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعال التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمر و اضرب من بكر لخالد قال تعالى ﴿ هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان ﴾ وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائماً احسن منه قاعداً وكذا آلت التشبيه تدل على حديثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائماً مثله قاعداً اما افعال التفضيل فانه يدل على حديثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيدا حسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسناً وعمرو المفضول حسناً واما آلة التمثيل فلا تدل بصيغته على حديثين معينين بل تدل بمعناها على حديثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو وان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ماهي فقير مصرح به في اللفظ فعني قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حاله ودأبه يوم الجمعة حالته ودأبه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضر والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله

٢ \* كدأ بك من ام الخويرث قبلها \* بدأ بك لما كان بمعنى تمتع فكنى ولم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة ترل على الحدث المعين فيتعلق بهاجاران كاتعلق الجا في بيت امرء القيس بدأ بك لما كنى به عن التمتع وذلك نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (انت منى بمنزلة هرون من موسى) \* اى قريب منى قرب هرون من موسى قال \* ولقد نزلت فلا تظنى غيره \* منى بمنزلة المحب المكرم \* وتقول مأمولى منى بمنزلة الثريامن المتناول اى بعيد منى بعدها منه ( اذا تقرر هذا قلنا لما لم يميز كل واحد من الحدثين من الاخر فى افعال التفضيل والة التشبيه وبابى فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقل بفضل زيدا راكبا على عمرو رجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورامى زيد فى الدار عمرا فى السوق وكذا فى افعال التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد منى كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والمثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلماذا تقدم معمولا هما عليهما منع ضعفهما واما الضمير المستكن فى افعال وفى آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا ومثلا لكنه لما لم يظهر كان كاعدم ومع هذا كله فلا رى بأسا بان يقال ههنا وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال على رضى الله عنه فى الجار \* والله لابن ابى طالب آئس بالموت من الطفل بشى امه \* وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر فى اول الباب فى نحو ضربت زيدا قائما قاعدا ( قال المالكى ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتى بعد اسم مرادبه الكمال نحو انت الرجل علما انت الكامل فى الرجولية علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأى الخليل وقال اجد ابن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما والذى ارى ان المصدر فى مثله تميز لانه فاعل فى المعنى اى انت الكامل علما اى علمه وهو الكامل شعرا اى شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحووا وهذه ليست باحوال ولا مصادر \* ثم اعلم انه لا قياس فى شىء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبورا ولقيته فجأة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسى فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ( ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابى على فى ارسالها العراك ولو كان كما قال الجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان

٣ قوله ( كدأ بك من ام آه ) وتامه \* وجارنها ام الرباب بمأسل ٣ \* اى اعتدت البكاء من عزيمة كعادتك من هاتين المراتين واصابك من التعب منها ما اصابك منهما قبل كذا فى الشرح والبيت السابق يدل على هذا المعنى  
٣ مأسل بفتح السين اسم رملة وجبل بعينة  
٤ وقوله ( نحو قلته صبورا ) يقال قتل فلان صبورا وحلف صبورا اذا حبس على القتل حتى يقتل او على اليقين حتى يحلف صبرته اى حبسته

الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اى اتيته ذاك كض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماها قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدابيد وارسلمها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البرق فزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة \* قوله (ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وماسواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء ه وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلغظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه (قوله فالاسمية بالواو والضمير) انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلا بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من الاول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام بالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه معنى كأنها من تمامه فاكتفى في ثلثتها بالضمير بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الانحو ما حسبتك الا وانت بخيل ومما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو (قوله او بالواو او بالضمير) اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط (واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذا المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله \* خرجت مع البازي على سواد \* فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك

ه (قوله وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها) يعني معناها المصدرى الذي يدل عليه بجوهرها فان ذلك هو مضمونها الاصلى واما الطلب فهو مدلول الصيغة العارضة وهو في حكم الايقاع من الانشآت الايقاعية فتأمل  
٢ هو لبشارين برد وصدوره  
\* اذا انكرتني بلدة او انكرتها \*

٣ (قوله نصف النهار الماء غامرة) نصفت الشيء بلغت نصفه تقول ٢١٢ نصفت القرآن أي بلغت نصفه ونصف

النهار واتصف بمعنى  
ومنه قول المسيب بن علس  
يذكر غائضا نصف النهار  
الماء غامرة ورقيقه بالغيب  
لا يدري يعني والماء غامرة  
فحذف واو الحال هكذا  
في الصحاح فعلى هذا الضمير  
في الحال قتأمل

٤ (قوله جاءني زيد عليه  
جبة وشي) الوشي نوع

من الثياب معروف

٥ (قوله فالحقه بالهاديات  
ودونه جواهرها في صرة

لم تزيل) فالحقنا أي الحقنا  
الفرس باوائل الوحش

والحال ان الجواهر  
والتخلفات في جاعة

وسنصطادها ايضا قبل  
تفرقها على غفلة منها

والجواهر الدواخل في  
الحجرة والمكان قال في

الصحاح الصرة الضجة  
والصيحة والصرة الجماعة

والصرة الشدة من كرب  
 وغيره وقول امرء القيس

فالحقه البيت يحتمل هذه  
الوجوه الثلاثة هو يصف

فرسه وقوله لم تزيل أي  
لم تفرق

٦ (قوله وبدا سملق)  
السلق القاع الصفصف

وكذلك السملق بزيادة الميم

لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو  
والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله ٣ نصف النهار الماء  
غامره ٥ فلاشك في ضعفه وقلته (وقال جارا لله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية  
ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم ٤ جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى  
مستقرة عليه جبة وشي يريدانه ليس بجملة بل هو مفرد تقدير افلذا خلا من الواو وذلك  
لان الظرف اذا اعتمد على المبتدأ جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه  
وجب ان يكون في تقدير المفرد فقيه نظره لقوله ٥ فالحقه بالهاديات ودونه ٦ جواهرها  
في صرة لم تزيل ٥ وقوله وان امرء السرى اليك ودونه ٦ من الارض مومة ٦ وبدا  
سملق ٥ ولو كان مفردا لم يحجز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن  
جملة لم يدخل عليه ان وان ارادانه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرة  
بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من  
انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف  
نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كأنها باقية على سميتها بخلاف لا يكون وما كان  
ونحوهما وقد تخلوا الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابس نحو قولك خرجت زيد  
على الباب وهو قليل (قوله والمضارع مثبت بالضمير وحده) وذلك لان المضارع على  
وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما  
هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يحكى فاستغنى  
عن الواو وقد سمع قت واصلك عينه وذلك ما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها  
بتقدير وانا اصلك فتكون اسمية تقدير او يشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف  
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه  
المضارع وان تبينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد  
العنيين غير حال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا بتجريد صدر هذه الجملة  
أي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن  
التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قداما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا  
مع ان حالته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان  
يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالجى بلفظ  
قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك (قوله  
وماسواهما) أي ماسوى الاسمية والمضارع مثبت وهو ثلاثة اقسام المضارع المنفي  
والماضي مثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة اوجه  
اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صارت تسعة اقسام وهذه امثلتها  
جاءني زيد وماركب غلامه وماركب عمرو وماركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه  
ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه  
هذا ما قاله المصنف (وقال الاندلسي المضارع المنفي بـ ٧ لا بد فيه من الواو كان مع الضمير

٧ فيه نظر لجيشه مجردا عن الواو في قوله تعالى ﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء﴾ (اولا)

اولا ولعل ذلك لان نحول يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لناقضته للحال  
 ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى  
 الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا  
 اتنى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا  
 انضم معه ما يدل بظاهرة على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا اتنى  
 المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده  
 عن الواو كما ثبت لان معنى جاءنى زيد لا يركب اى غير راكب فهو واقع موقع المفرد  
 ودخوله لا لا يغير الكلام فى الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جازان تررنى  
 لا ازرك وفلا ازورك كما جازان تررنى ازرك وفازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن  
 مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس  
 الحال فى الحقيقة فى نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه فى نحو يركب لان  
 الحال فى الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا يثنى المضارع حالا بل لما ذكرنا  
 قبل (قوله ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) قد تقدم علة ذلك (والاخذ  
 والكوفون غير القراء لم يوجبوا قد فى الماضى المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو  
 قوله ٧ كما انتفض العصفور بلبله القطر \* وقوله تعالى \* اوجاؤكم حصرت  
 صدورهم \* وغيرهم اوجبوه للماضى والاول قريب وقيل ان الماضى فى نحو قولهم  
 اضربه قام او قد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والى انه شرط لالحال  
 اى ان قام او قد كما يحىء فى حروف العطف ولو كان حالا لسمع منه قد او الواو كما  
 فى غيره من الماضى الواقع حالا واذا كان الماضى بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو  
 وقد اكثر نحو مالم يته الا اكرمنى لان دخول الا فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو  
 بناويل الامكر مالى فصار كالمضارع المثبت وقد يحىء مع الواو وقد نحو قولك مالم يته  
 الا وقد اكرمنى ومع الواو وحدها نحو مالم يته الا واكرمنى لان الواو مع الادلخل  
 فى خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما راجل الاوله نفس اماره ولم يسمع فيه قد  
 من دون الواو نحو مالم يته الا قد اكرمنى وفى غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضى  
 المثبت ضمير فتبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوتعالى اوجاؤكم  
 حضرت صدورهم \* قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من  
 انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فتحسبوا جاءنى زيد وقد خرج ابوه  
 اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير قالوا مع قد لا بد منهما كقوله \*  
 تقول وقد ترالوظيف وساقها \* الست ترى ان قد اتيت بمؤيد \* ولا يقال جاءنى زيد  
 قد خرج عمرو ولا جاءنى زيد وخرج عمرو (واجاز الاندلسى على ضعف دخول قد  
 فى الماضى النفى بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا  
 لكون قد لتحقيق وقوع الفعل ومالئقيه \* قوله (ويجوز حذف العامل كقولك  
 للسافر راشدا مهديا ويجب فى المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقة وشرطها ان

٧ قوله (كما انتفض آه)

اوله \* واني لتعروني

لذكر كراهة \* او

نفضه بخطه

تكون مقررة لمضمون جملة اسمية ) اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائز اكان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سرراشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلف زيدا او في غير الاستفهام كقوله تعالى ﴿ ايجسب الانسان ان لن نجتمع عظامه بلى قادرين ﴾ اي بل نجتمعها قادرين و من المواضع التي يحذف منها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائما اي فذهب الثمن صاعدا او زائما اي اخذا في الازدياد يقال هذا في ذى اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائما اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربني زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميمامة وقيسيا اخرى وقوله ﴿ ٢ في السلم اعيار اجفاء وغلظة ﴾ وفي الحرب اشباه النساء العوارك ﴿ ٣ في قوله ٢ ﴾ في السلم اعيار اجفاء وغلظة ﴿ وفي الحرب اشباه النساء العوارك ﴾ اي اتحول تميميا وانتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله ﴿ في الولائم اولادا لواحدة ﴾ ﴿ ٣ وفي العيادة اولاد العلات ﴾ وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى بلا همزة ) هذا الذي ذكرنا مذهب السيرا في والز محشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ( ومذهب سيويوه وهو الحق انتصابها على المصدرية ) قال المصنف لانه ليس المراد انك تحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى التحول هذا التحول المخصوص ( ومنها عند السيرا في صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم قائما وقد قعد الناس واقاعدوا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرا في حال مؤكدة ( واما عند سيويوه والمبرد والز محشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران للبند فتقول اتميمامة واقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله ( قوله ويجب في المؤكدة ) اي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ﴿ ولا تعشوا في الارض مفسدين ﴾ وقوله تعالى ﴿ ثم وليتم مديري ﴾ وقولهم تعال جاثيا وقم قائما قال تعالى ﴿ والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ﴾ على قراءة النصب في الاربعة وقال تعالى ﴿ كالتى نقصت غزلها من بعد قوة انكاثا ﴾ وتخالف العامل والحال اذن اكثر من تواقيهما وللاول ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيويوه في نحو اقاعد او قد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد تنقيدها ملها ٤ كالمعلقة واذا جائت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءا هاما معرفين جامدين تجيء

٢ قوله ( في السلم اعيارا جفاء وغلظة ) وفي الحرب اشباه النساء العوارك ( الجفاء بالمد خلاف البر وعركت المرأة اي حاضت )  
٣ قوله ( وفي العيادة اولاد العلات ) ينو العلات اولاد الرجل من نسوة شتى انما سمين علات لانه عل من هذه بعد الاولى والعل هو الشرب الثاني

٤ قوله ( المنتقلة ) اي عن صاحب في وقت نحو جاء زيد راكبا فان الركوب منتقل عن ذلك في وقت

اما لتقرير مضمون الخبر وثأ كيدته واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر  
 كقوله \* انا ابن دارة مشهورا بهانسي \* وهل بدارة يا للناس من عار \*  
 وكقوله انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت  
 عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة  
 واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر لنفسك نحو انا عبد الله آ كلا  
 كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك  
 الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا و \* هذه ناقة الله لكن آية \* ٥ وهو  
 الحق بينا فقولك آ كلا ومرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا  
 بهانسي وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبيننا لتقرير مضمون الجملة  
 وثأ كيدته وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم  
 الاول اى الذى للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس فى كونه حقا معنى التصديق  
 حتى يؤكده بمصداق وكذلك ليس فى كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لان مضمون  
 الحال لازم فى الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كأنه هو  
 وكذا المرحومية لازمة فى الاغلب للمسكنة ( واختف فى العامل فى المؤكدة التى بعد  
 الاسمية فقال سبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال  
 حققت الامر ٦ اى تحققته وعرفته اى اتحققه واتبته عطوفا ( وفيه نظر اذ لا معنى  
 لقولك ٧ تيقنت الاب وعرفته فى حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا  
 فهو مفعول ثان للاحال ( وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم  
 سخيا وليس بشئ لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ  
 هذا المعنى وايضا لا يطرده ذلك فى نحو \* هذه ناقة الله لكم آية \* وهو الحق  
 مصداق \* وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما ( وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه  
 معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم فى نحو انا زيد وزيد  
 ابوك مما لم يثبت نظيره فى شئ من كلامهم ( والاولى عندى ما ذهب اليه ابن مالك  
 وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا فى المصدر المؤكد لنفسه او لغيره كأنه قال يعطف  
 عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصداقا وذلك لان الجملة وان كان  
 جزءا لها جامدين جودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئها الى الآخر  
 معنى معانى الفعل الاترى ان معنى انا زيد انا كائن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة  
 على جزئ الجملة ولا على احدهما لضعفها فى العمل وذلك خلفا معنى الفعل فيها هذا  
 ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته فى جواب من قال اما لبت زيدا راكبا  
 ولا يجوز الحذف اذا ثبت عن غيرها كما فى ضربى زيدا قائما واذا توقف المراد على  
 ذكرها كما تقول فى الحصر لا تأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة  
 وقاطبة ولا تضافان وتقع كافة فى كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطوا  
 فيه \* قوله ( ٨ التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة ) قوله

٥ وهو زيد معروفا وهو

الحق مصداقا نسخه

٦ قوله ( اى تحققته ) وكذا

حقته

٧ قوله تيقنت الاب آه

وصرت منه على يقين

٨ التمييز مصدر ميزت اذا

خلصت شيئا من شئ وشبهه

بالمفعول انه واقع فى الامثلة

موقع المفعول ( حلبي )



٩ وقوله ( رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد ) الماهية معلومة والابهام في الافراد كما في الرجوع بعينه وكذا الحال في جاني العالم فان الماهية المخصوصة مفهومة من هذه الصفة

٢ قوله ( من الضمير الغائب في نحو مررت به زيدا ) هذا اذا لم يرجع الضمير في به الى المذكور لكن حقه حيث ان يميز لان يبدل منه وان رجع الى المذكور فلا استواء في الابهام

٣ عن الاعتراض بنحو خاتم فضة ومائة رجل بان المجرور في هذين داخل نسخه  
٤ قوله ( لا يدل لفظ المستقر على انه وضعي ) وربما يقال المطلق ينصرف الى الكامل صرفا وهو الوضعي  
٥ وقفيضان برا نسخه

ما يرفع الابهام ) جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما ( وقال عن ذات ) احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لاعتن ذات ( قلت سلنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لاعتن نفسها ( وكذا زيد القهقري في قولك رجع زيد القهقري يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لاعتن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاني ٩ رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فذكر احد اوصافه تمييزا يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل اذن رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على مافسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاني العالم زيد وكذا البديل ٢ من الضمير الغالب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وره رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يعتذر ٣ بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد ينجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان ( قوله الابهام المستقر ) قال احتزرت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابضرب عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي ثبت منه بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما ايضا من جهة الابهام ٤ ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالناية والالفاظ المحملة في الحد مما يخل به ( قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ) ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة \* ( قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين درهما وسبأني واما في غيره نحو رطل زيتا ٥ ومنوان سمننا وعلى التمرة مثلها زيدا فيفردا ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر ) قوله فالاول يعني الذي يدفع الابهام عن ذات مذكورة ( قوله عن مفرد ) لفظة عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال افعلت هذا عن امرك وعن

تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له  
او عن نسبة في جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ في الظاهر  
والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فذلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله  
بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى للاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد  
في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع  
اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم  
ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اى ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له  
بالفعول الذى يحى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع  
بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى ﴿ لتركبن طبقا عن طبق ﴾ والاول اولى ( قوله عن  
مفرد مقدار غالبا ) تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعة  
عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو  
الغالب او غير مقدار ( والمقدار ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين والمقادير  
اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيال  
كالقفيز والارنب والكر وما يعرف به قدر الموزون ككصنجات الوزن كالطسوج  
والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والمسوح  
كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة  
للتقدير كقوله تعالى ﴿ ملء الارض ذهبا ﴾ وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك  
انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا  
وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها  
المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد  
بعشرون هو الدراهم لاجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لاما  
يوزن به وكذا في غيرها ( وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله  
ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا ه وباب ساجا وثوب خز  
والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى ميز ونصب المميز  
نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار  
اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين  
بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجر انتصاب الثاني  
على التمييز ( وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي  
المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف بالاضافة مع انه  
قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو  
احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى  
مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلنا لثلاثة اسماء كاسم واحد

٤ قوله ( كصنجات  
الوزن ) صنجة الميزان  
معرب قال ابن السكيت  
ولا تقل صنجة

٥ قوله ( وباب ساجا )  
الساج ضرب من الشجر

٢ وبعده \* كأن الثريا علقت  
 في مصامها \* بأمراس  
 كثنان إلى صم جندل \*  
 مغار القتل الحبل الشديد  
 القتل ومحكمه ويذبل اسم  
 جبل وكأنه يتجمت من طول  
 تلك الليلة حتى كان نجومه  
 شدت في جبل لا تحرك  
 أصلا فلا تحول نجومها  
 السارية من مصامها و  
 وموضعها والأمراس  
 الأحبال وكتان خيط قنب  
 والبيت لامرء القيس  
 ٣ قوله روحة من الرواح  
 ضد الصباح ومعصية أى  
 شديدة من قولهم اعصفت  
 الريح إذا اشتدت والغيث  
 مرتجز أى قائل بالرجز  
 وهو الشعر وهو كناية  
 عن كثرة الأمطار بحيث  
 أن اقطاره متقاربة كتقارب  
 أجزاء الرجز والليل مقرب  
 أى قريب

٤ قوله معصية أى عاصفة

لفظا ومعنى وأما نحو ثلثة عشر فكخالفه المضاف إليه معنى للمضاف سهلت الإضافة  
 وكذا تركوا الجر في الأغلب في العدد الذى في آخره نون الجمع كعشرون وأخواته مع  
 أنه كثير الاستعمال أيضا وذلك لأن النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كذا كرنا في صدر  
 الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الإضافة حذف نون الجمع فيها لمبايعتها إياها ولم  
 يثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الإضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها  
 وقد جاء نحو عشر ودرهم قليلا وأكثر منه أضافته إلى صاحبه نحو عشرون قال \*  
 وستوك قد كربت تكمل \* أجر آله مجرى أحد عشر ( قوله وأما في غيره ) أى في  
 غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زيدا بيان أنواع المقادير  
 بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لأنه يتم بأربعة أشياء أما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره  
 قبيل وأما بالنون وهو أما ظاهر كما في رطل زيتا وأما مقدر كما في خمسة عشر وفى كم  
 وأما بنون التثنية كما في منوان سمنا وأما بالإضافة كما في مثلها والمبهم المحتاج إلى التمييز  
 فى ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف إليه لأنك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت  
 ملء الأناء ومثل زيد لاحتاج الكلام أيضا إلى التمييز لابهام المثل والملء أى قدر ما يملأ به  
 الشيء فرجلا تفسير مثل وزيد تفسير ملء ( ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن  
 إضافته معها والاسم مستحيل الإضافة مع التثنية ونونى التثنية والجمع ومع الإضافة  
 لأن المضاف لا يضاف ثانية فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار  
 به كلاما تاما فيشابه التمييز الذى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كأن المفعول  
 حقه أن يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشابهته الفعل التام  
 بفاعله وهذه الأشياء التى تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها  
 فى آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل ألا ترى أن لام التعريف وإن كان يتم بها الاسم  
 فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقد خلا وقد يكون الاسم  
 فى نفسه تاما لا بشئ آخر أعنى لا يجوز إضافته فينتصب عنه التمييز ( وذلك فى شيئين  
 أحدهما الضمير وهو الأكثر وذلك فى الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع  
 التعجب نحو ياله رجلا وياله قصة ويالك ليلا وويلها خطة وما أحسنها مقلة ولله دره  
 رجلا جاءنى وويله رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا  
 ومن هذا الباب أى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته أذهو جواب فى التقدير لمن قال  
 ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا وأى رجل ردا عليه ولأريب فى أن التمييز  
 فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير وأما فيما قبله أعنى من ويله إلى ياله فينظر فإن كان  
 الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد أيضا كقوله كرم الله  
 وجهه فى نهج البلاغة \* ياله مراما ما أبعد \* وقول امرء القيس \* فيالك من ليل  
 كأن نجومه \* بكل مغار القتل شدت يذبل ٢ \* وقول ذى الرمة \* ولها ٣ روحة  
 والريح ٤ معصية \* والغيث مرتجز والليل مقرب \* وإن عرف المقصود من الضمير  
 برجوعه إلى سابق معين كقولك جاءنى زيد فياله رجلا وويله فارسا ويأويله رجلا

ولقيت زيدا فله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يالك من شجاع والله  
درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن  
النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا زيد  
رجلا وكقول الشاعر \* ويلم ايام الشباب معيشة \* مع الكثرة يعطاه الفتى المتلف الندى  
\* والله درزيد رجلا قال \* لله در انوشروان من رجل \* ما كان اعرفه بالدون والسفل  
\* وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او  
من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمرة كافي قولهم كفي زيد رجلا وحسبك به ناصرا  
وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى  
الله درزيد رجلا لله در رجل هوزيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام  
الشباب كما ان معنى كفي زيد رجلا كفي رجل هوزيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا  
فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يحى لهذا مزيد  
شرح في التمييز عن النسبة ( وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى \* ماذا اراد الله بهذا مثلا \* )  
فمن قال انه تمييز لاحال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز ٤ في القسمين هو  
الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب  
للتمييز في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه  
رجلا ( قوله في فردان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ) ليس بتقسيم حسن  
والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول  
اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصده الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب  
افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب  
كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عددا الانواع والثاني لبيان  
عددا الاحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان  
كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد  
لا يثنى بميزها المنصوب ولا يجمع كما يحى في بابها وان كان عن عدد ليس بجنس وجب  
افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت  
الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا  
او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمر او  
ان لم يكن جنسا طبقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجعوما كقولك مثله رجلا او رجلين  
او رجلا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد  
عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتم وضرب جنس بخلاف رجل وفرس ( قوله  
٥ فان كان بالتونين او بنون التثنية جازت الاضافة ) انما جازت اشارة التخفيف وذلك نحو  
رطل زيت ومنواسمن وكان عليه ان يقيد التونين بالظاهرة فان مافيه تونين مقدرة وهو  
في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى  
التمييز كما يحى في بابيهما ( قوله والا فلا ) وذلك اذا كان مع نون الجمع او الاضافة امانون

٤ عن الضمير واسم الاشارة  
نسخه

٥ قوله فان كان وفي المتن ثم  
ان كان

٦ اللام للتعجب والمدح وهو  
 اما التعجب من خيره وجوده  
 او من لبسه الذي ارتضعه  
 من ثدى امه و ترباه  
 مثل ذلك الولد الكامل في  
 الصفات والدر في الاصل  
 مصدر در اللبن اى نزل من  
 الضرع وقيل اريد به ههنا  
 الخير فانهم يعتقدون ان اللبن  
 منشأ لكل خير لانه من  
 غالب اقواتهم وهو مرفوع  
 بالابتداء عند سيبويه  
 وبالظرف عند ابى الحسن  
 وفارسا من باب تمييز النسبة  
 عند المص او من تمييز المفرد  
 عند الزمخشري وصاحب  
 الهادى حلبي

٧ فان قلت ان التميز ما يرفع  
 الابهام عن ذات وظاهر ان  
 النسبة ليست بذات قلت  
 قوله عن نسبة غير متعلق  
 بقوله الثانى بل متعلق  
 بمتعلق الثانى وهو يرفع اى  
 والثانى عن ذات مقدرة  
 ناشئة عن نسبة في علم السامع  
 وان نشأت النسبة عن  
 الذات في الحقيقة حلبي  
 ٢ (قوله زيد متفق شحما)  
 تفقأ السحابة عن مائها  
 اى تشققت

الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هى مشبهة له واما قولهم في حسنون  
 وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن  
 المفرد وكذا قولهم تمتلى ماء ومثلان ماء ومثلان ماء وانا اكثر منه مالا ليس بما انتصب فيه  
 التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن  
 النسبة كما في امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما تمنع الاضافة  
 معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف  
 عطف فان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل  
 فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شىء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي  
 ملؤه عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل (قوله  
 وعن غير مقدار) قد ذكرنا لم كان الجرفيه اكثر \* قوله (والثاني عن نسبة في جملة او ما  
 ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلا او في اضافة مثل يعجبني  
 طيبه ابا وابوة ودارا وعلا ٦ ولله دره فارسا) ٧ يعنى بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات  
 مقدرة (قوله عن نسبة في جملة) اى نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم  
 الفاعل مع مرفوعه نحو ٢ زيد متفق شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو  
 الارض مفجرة عينا او افعال التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة  
 المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل  
 نحو حبسك بزيد رجلا ويلم زيد رجلا ويا زيد فارسا (قوله او في اضافة) عطف على قوله  
 في جملة اى نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعنى  
 ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما  
 او كان در مضافا الى ظاهر واما ان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد  
 والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا وويل لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة  
 ايضا لان فيه معنى الفعل اى عجبنا من زيد فارسا وعجبنا من لذات الشباب معيشة (قوله ابا  
 وابوة ودارا وعلا) تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس  
 ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ونعنى  
 بما انتصب التمييز عنه الاسم الذى اقيم مقام التمييز حتى بقى التمييز بسبب قيام ذلك الاسم  
 مقامه فضلا كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكذا لارض في قوله تعالى  
 ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان  
 في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد ابا  
 يجوز ان تريد ابا نفس زيد وان تريد ابا واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة  
 نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب  
 زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون  
 نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقه لا غير نحو طاب زيد دارا (والقسمة الحاصرة  
 ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والا اول اما ان يصلح

٣ (قوله كفى زيد رجلا)  
الظاهر انك اذا قلت كفى  
زيد كان هناك ابهام في ان  
الكافي من زيد ماذا هو  
رجوليته او علمه وشهادته  
فاذا قلت رجلا كان المقصود  
رجوليته اي كفى رجلية  
زيد وكذا اذا قلت شهيدا  
كان المعنى كفى شهادته وعلى  
هذا ينبغي ان يضاف ههنا  
ايضاشي الى زيد فيقال كفى  
شيء زيد هو رجوليته وما  
ذكره الشارح ههنا وفيما  
تقدم يدل على ان الابهام في  
ان الذات الكافي الذي هو  
زيد ماذا فيكون التردد  
والابهام في ذات موصوف  
بالرجولية وذات موصوف  
بالشهادة الى غير ذلك  
يفسر بذات مع صفة  
الرجولية او بذات مع صفة  
الشهادة والحق ما ذكرناه  
وكذا الحال في طاب زيد  
ابا اذا كان الاب عبارة عن  
زيد فان حاصله ايضا طاب  
زيد ابوة والتقدير طاب شيء  
زيد هو ابوته وكذا معنى لله  
در زيد فارسل الله در فروسيته  
وكذا معنى عز قائلا عز قائليته  
وعلى هذا قياس نظائره  
فتأمل  
٤ اما وصفا نسخه

ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا ابا او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان  
يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاوول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب  
زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات  
المقدرة ههنا قلنا في ٣ كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد  
نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته  
صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء  
المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين  
كان منسوب اليه الفعل او شبه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصل جعلنا  
ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل  
زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه ٤ او وصفه او غير وصف  
اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابوزيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد  
جعلنا النفس كمتعلق له حتى صح اضافتها اليه \* قوله (ثم ان كان اسما يصح جعله لما  
انتصب عنه جاز ان يكون له ولتعلقه والافهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون  
جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال) يعني  
ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه  
اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة  
جاز ان يكون له ولتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا  
في طاب زيدا ابا فانه يصح ان يكون زيد او ان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون ما صح  
ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يربطها  
ابوة زيد نفسه لاولاده وان يربط ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا  
في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح  
ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه (قوله فيطابق فيهما)  
يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والثنية ان قصد الثنية والجمع ان قصد الجمع  
(قوله فيهما) اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه  
(وقوله ما قصد) اي المفرد والثني والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد  
ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب  
عنه اي زيد فثبته ان ثبت زيد او جعلته ان جعلته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت  
اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثبتت ابا فقلت  
طاب زيد ابوين لان المقصود به مثني وان قصدت آباءه جعلته فقلت طاب زيد آباء  
لان المقصود بمجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين  
وطاب الزيدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرابين ان كان  
فاما ان اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا  
نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او آباء

الاكثرين حصا \* وبعده \*  
قوم هم الانف والاذناب  
غيرهم \* ومن يسوي بانف  
النافذة الدنيا \*

٦ ( قوله غضاضة ) ذلة  
ومنقصة

٧ ( قوله وابشر بذلك )  
بشرت الرجل ابشره بشرا  
و بشرت بكذا ابشر اى  
استبشرت

٨ ( قوله وقرمك عيونا )  
قرت عينه تقروهي نقبض  
مخنت

٢ ( قوله ورجح المصنف  
الى قوله وانا لا ارى  
بينهما فرقا ) اعتبر المص ان  
العامل هو التعجب نفسه  
او المدح نفسه فكانه قال  
على سبيل الانشاء تعجب  
منه فارسا فان جعل تميزا  
كان المعنى تعجبت من فرسيته  
وان جعل حالا كان المعنى  
تعجبت منه في حال فروسيته  
فيستفيد انشاء التعجب بزمان  
الفروسية وليس بمقصود  
والشارح زاد اعتبار معنى  
الحسن فيه وجعله عاملا  
في التمييز والحال فصار مأل  
المعنى على الوجهين واحدا

فلبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والاطابق ما انتصب عنه واما  
ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيد ان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل  
اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه وملتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به  
ما تقصده فيما لا يصح الالتماعه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قاله المصنف  
والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس  
فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم حسنون وجهها وطيون عرضا ويجوز  
وجوها واعراضا قال الله تعالى ﴿ فان ظنن لكم عن شيء منه نفسا ﴾ وقال على  
رضي الله تعالى عنه ﴿ فطيبوا عن انفسكم نفسا ﴾ واما اذا الالبس فالمطابقة لا غير  
لا يجوز زيد طيب ابوا انت تريد آباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد  
دارين قال الله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ واما قول الخطيئة \* ٥ والا كرمين  
اذما ينسبون ابا \* فانما وحدت الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثني  
اذ لم يلبس نحو قرزيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
\* فاصدع بامرئك ما عليك ٦ غضاضة \* ٧ وابشر بذلك ٨ وقرمك عيونا \* ( قوله الا  
ان يكون جنسا ) قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت  
ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آباءه وكذا تقول طاب الزيدان  
او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه  
الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او عليين على حسب ما تقصد قال تعالى  
﴿ بالاحسرين اعمالا ﴾ ( قوله وان كان صفة ) قيم قوله ان كان اسما يعنى ان الصفة  
لم تجئ صالحة لما انتصب عنه وملتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ الالما انتصب عنه فقط  
فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى  
يكون جنسا وذلك نحو لله درك اودر زيد فارسا وكفى زيد شجاعا ( قوله واحتملت  
الحال ) قال الاكثر هو تميز ( وقال بعضهم هي حال اى ما اعجبه في حال فروسيته  
( ٢ ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص  
المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عند ما احسن  
فروسيته فلا مدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه  
في حال فروسيته وتصريحهم بمن في الله درك من فارس دليل على انه تميز وكذا قولهم  
عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب  
عنه بدليل تصريحهم به في نحو يالك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت  
برجل هذك من رجل وحسبك من رجل اى هذك هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب  
عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو  
طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر اى  
ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطرد وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح  
الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشيء العجايب

فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه تعالى نحو قولهم  
 لله انت والله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله \* قوله ( ولا يتقدم التمييز والاصح ان  
 لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد ) اى لا يتقدم التمييز على عامل اذا كان عن تمام  
 الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله \* ثلاثون للمجرحولا كيلا \* ضرورة  
 وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهى  
 كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل  
 التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا ودر  
 زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويلم زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل  
 ٣ وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم  
 رجلا زيد وحذار رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم  
 فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل  
 الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجزوه المازني والكسائي  
 والمبرد نظر الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور  
 كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو \* وفجرنا الارض  
 عيونا \* اى تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء  
 اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ماهو بمعنى الفاعل في ليست العلة  
 بمرضية اذ ربما يخرج الشئ عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كفعول مالم يسم فاعله  
 كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد  
 الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من  
 جواز التقديم ( وقيل ان الاصل في التميزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء  
 كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندى خل راقود ورجل مثله وسمن منوان  
 وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام  
 اولا ليكون اوقع في النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ن ابهم عليها وايضا اذا فسرت  
 بعد الابهام فقد ذكرته اجالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه  
 يتضمن ابطال الغرض من جعله تميزا لم يستقم واصل التمييز التذكير لثل ما قلنا في الحال  
 وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهى اصل فلو عرف وقع التعريف  
 ضايعا ( واجاز الكوفيون كونه معرفة \* نحو سفة نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم  
 بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه ) وعند البصريين معنى سفة  
 نفسه سفةا اوسفة في نفسه والم بطنه متضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره  
 وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيئ  
 في باب الاضافة \* واعلم انه لو قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شئ فالذى يجرى  
 عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده  
 على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا

٣ اى افعل التفضيل  
 ٤ قوله ( نحو سفة نفسه )  
 قال في الصحاح قولهم سفة  
 نفسه واخواته كان الاصل  
 فيها سفت نفس زيد ورشد  
 امره فلما حول الفعل الى  
 الرجل انتصب ما بعده  
 بوقوع الفعل عليه لانه صار  
 في معنى سفة نفسه بالتشديد  
 هذا قول البصريين  
 والكسائي ويجوز عندهم  
 تقديم هذا المنصوب كما يجوز  
 غلامه ضرب زيد وقال  
 القراء لما حول الفعل من  
 النفس الى صاحبها خرج  
 ما بعده مفسر البدل على  
 ان السفة فيه وكان حكمه ان  
 يكون سفة زيد نفسا لان  
 المفسر لا يكون الا نكرة  
 ولكنه ترك على اضافته  
 ونصب كنصب النكرة  
 تشبيها بها ولا يجوز عنده  
 تقديمه لان المفسر لا يتقدم



ه في قولك زيدا فره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيدا فره منك عبدا زيد هو مولى العبد ( اقول وليس هذا بطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اوردته سيويوه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين في الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل لاسبابه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى ﴿ فالله خير حافظا ﴾ انتصب حافظا على التمييز اي خير من حافظ فهو واجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين ( وقول الاعشى ﴿ تقول ابنتي حين جد الرحيل ﴾ ابرحت ربا و ابرحت جارا ﴾ ابرحت اي جئت بالبرح او صرت ذابرح والبرح الشدة فعني ابرحت صرت ذاشدة وكال اي بالغت ٧ وكلت ربا فهو نحو كني زيد رجلا اي ابرح جار هوانت وكذا قوله ﴿ اجار تاما انت جارة ﴾ لان ماء الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى ﴿ القارعة ما القارعة ﴾ اي كملت جارة فعني ما انت كملت فالتصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شراهر ذاتاب ان شره مبتدا لفظا فاعل معني المنصوب في مثله تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدا لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدا وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم ﴿ قوله ( المستثنى متصل ومنقطع ٨ فالتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج ) اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بمحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد وذلك لان الحدين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمننا المختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد واحد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بلي يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية ( قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لان سلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لان تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الاحجارا المخالفة الحمار القوم في الجيء ( قوله من متعدد ) اي من شيء ذي عدد ( قوله لفظا او تقديرا ) تفصيل للمتعذر فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الازيدا وقد يكون مقدرا نحو ماجاءني الازيد اي ماجاءني احد الازيد ( قوله بالا واخواتها ) يخرج نحو جاءني القوم لازيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجيء زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الازيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيدا ولم يكن نحو جاءني القوم الاحجارا فقديتين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كظن بعضهم ( ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار

ه قوله ( في قولك زيدا فره  
عبد ) فره بالكسر اشرو بطر  
فهو فره و فره بالضم فهو  
فاره اي حاذق وقياسه فره  
٦ قوله ( جد الرحيل ) وفي  
الصحيح اقول لها حين جد  
الرحيل ابرحت ربا  
وابرحت جارا ﴾ اي اعجت  
وبالغت  
٧ قوله ( وكلت ربا ) وكل  
ثلاث لغات ارداها الكسر  
٨ المتصل المخرج كذا في  
المقروءة

معقولته لان زيدا في قولك جاءني القوم الازيدا لوقلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف  
الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الابدال دخول فان جاز الشك  
في مثله لم يصح في نحو قوله على دينار الاذنا لعل بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو  
المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع  
القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد  
في الكتاب العزيز ٢ من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى ﴿فلبث فيهم الف سنة الا  
خسرين عاما﴾ فيكون المعنى لبث الخمسين في جلة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن  
مثله علوا كبيرا ( فقال بعضهم نختر انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام  
مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الازيدا قرينة تدل السامع على  
مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج  
ولا اخراج الامع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحوله على  
عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ  
العشرة تسعة وهو محال ( وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى  
والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقوله على عشرة الا واحدا بمعنى له على  
تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم  
لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعه هي له مفردة بلا استثناء  
وهو الخمستان والامفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه  
المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم مثل ما فروا منه  
في بدل البعض وبدل الاشتغال كقوله تعالى ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع﴾  
لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم  
وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده ( وقال اخرون وهو الصحيح المندفع عنه  
الاشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل  
البعض داخل في المبدل منه والتناقض بمجئ زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيدا  
غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجئ منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب  
الى القوم مع قولك الازيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ٤ ورأيت غلاما  
ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين  
او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا  
وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجران استحق الجر  
كالضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كافي التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك  
نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العدة في بعض المواضع  
نحو جاءني القوم الازيدا لان المجموع هو المسند اليه ( فزبدة الكلام ان دخول المستثنى  
في جنس المستثنى منه ثم اخراجه بالاواخواتها انما كاقبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم

٢ قوله ( من الاستثناء )  
الا في المنقطع

٤ قوله ( ورأيت غلاما  
ظريفا ) وكذا سائر  
المتبوعات مع توابعها

هـ ( قوله في الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع آه ) هذا مخالف لما سبق في بحث تقديم الفاعل اذا وقع مفعوله بعد الامن ان اكثر التحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا في الصورة المذكورة وذلك لان ما بعد الامن حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الازيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة اذ يشعر كلامه هنا كون المستثنى مع المستثنى منه من جملة واحدة معنى ٦ ( قوله ما اجتمع فيه شرطان آه ) قيل لكن يحتاج الى قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لاعلى الاستثناء وفيه بحث لان الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله اذا كان بعد عدا ٢ ادخال لاعلى الماضي من غير تكرير قليل جدا ٣ لانها داخلة على الخبر وليس هناك معطوف عليه وقوله مع التسليم اشارة الى امكان تقدير المعطوف عليه اي ان زيدا قعد ولا قام

التناقض في نحو جاءني القوم الازيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحوله على عشرة الادرهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحدا على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة هـ في الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض \* قوله ( وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدا على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد دخلا وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ) شرع بين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ٦ ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يتحجج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي لا توصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجئ واختلف في عامل النصب في المستثنى ( فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسطه لانه شئ يملق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول ) وقال المبرد والزجاج العامل فيه الالقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به تقوم المعنى المقتضى ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادى ( وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الاحذوفة الخبر فتقدير قام القوم الازيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشئ اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدر او الموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجئ واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالاعنده تكون كالنائب عن ان المقدرة ( وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لافاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فلا العاطفة فكان اصل قام القوم الازيدا قام القوم ان زيدا ٢ لاقام اي لم يقم فلان في حكم ما قبل الا ونقصه نفي كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان ( وفيما قال نظر من وجوه لان لاعلى المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ٣ ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الازيد ولان فيما قال عز لا لان مرة وللأخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدهما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معاني موضع ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الازيد ( وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادى والا

وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلم ما ثبت ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر بعد انت والاسد ونحوه (وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقل لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الازيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى اذا الجملة ليست بانقض مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقوى بهاالة الاستثناء الى مثله يشير سيويه في كتابه في مواضع فنقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم ٤ هذا كانه في المستثنى المتصل (واما المنقطع فذهب سيويه انه ايضا ينتصب بما قبله الامن الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فعمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الاعنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهى وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهاذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقى والمتأخرون لما رواها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم الاخارجا اى لكن جارا لم يجرى (قالوا وقد يجرى خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى ﴿الاقوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم﴾ وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل (وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيًا واثباتًا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار ان سوى الدينار الفلانى وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجرى والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءنى القوم الازيد لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدى الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب (قوله او مقدما على المستثنى منه) يعنى اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البطل لان البطل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول مالى الابوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احدوا حد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالى الابوك

٤ فذهب على هذا ان الجملة عاملة في المستثنى لتمامها لا لمعنى الفعل فيها سواء كان معنى الفعل فيه اولا وهو المختار عندى نسخة

صديقا على ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الابوك صديقا فن مبتدأ  
 ولي خبره وابوك بدل من من كانت قلت ألى اجد الابوك وصديقا حال وتقول مالى الازيذا  
 صديق وعمر او عمرو فتنصب عمرا على العطف على زيذا ورفع على انه مبتدأ محذوف الخبر  
 اى وعمر وكذلك \* واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان تأخر عما نسب  
 الى المستثنى منه نحو ماجاءنى الازيذا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخير  
 عن المستثنى منه نحو القوم الازيذا ضربت (ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا  
 فى الاختيار نحو قولك الازيذا قام القوم وقوله \* وبلدة \* ليس بها طورى \* ولا خلا الجن  
 بها نسي \* شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طورى ولا بها نسي خلا الجن فاضمر  
 الحكم والمستثنى منه وبها نسي الظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى  
 منه وذلك فى الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الازيذا  
 لم اضرب وزيد الا را كمال يأتى (وجوز الكوفيون فى السعة تقدم المستثنى على المستثنى  
 منه والحكم معا نحو الازيذا ضربنى القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى فى المفرغ على  
 الحكم نحو الازيذا لم اضرب (والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس  
 ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه فى الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم  
 الى المجموع وهو فى الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيذا من حكم  
 المجئى فى قولك جاءنى القوم الازيذا وان لم يكن فى الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون  
 بعد المخرج منه فكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معال كنه جوز لكثرة استعماله  
 تقدمه على احدهما نحو جاءنى الازيذا القوم والقوم الازيذا اخوتك ولم يحز تقدمه عليهما  
 معا وفى المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يحز تقدمه عليه \* واعلم ايضا انه لا يلزم ان  
 يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم  
 الازيذا اخوتك هذا عندهم من جعل العامل فى المبتدأ الابتداء لا الخبر (قوله او منقطعا على  
 الاكثر) اى منقطعا بعد الان نحو ما فى الدر احد الاحجار اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا  
 لان بدل الغلط غير موجود فى الفصحى من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين  
 احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ماجاءنى القوم الاحجار  
 وما جاءنى زيد الاعرا فهنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذى يجوز حذفه  
 اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك ما فى الدار ٦ احد  
 الاحجار يصح ان يجعل الحجار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب \* فان تمس ٣ فى دار برهوه  
 ثاويا \* انيسك اصداء القبور تصيح \* ومثله مالى عتاب الا السيف (فلسيدويه فى مثل  
 هذا وجهان اذا بدلت احدهما جعل المنقطع كالتصل لصحة دخول المبدل فى المبدل  
 منه والثانى ان الاصل فى نحو لاحد فيها الاحجار ان يقال ما فيها الاحجار اى ما فيها  
 شئ الاحجار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن  
 استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانتك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من

ه (قوله ليس بها طورى)  
 الطور الجبل والطورى  
 الوحشى من الطير والناس  
 يقال جام طورى وطورانى  
 ويقال ما بها طورى اى احد  
 قال البجاج وبلدة البيت

٦ لفظا احداذا وقع فى النفى  
 كان لمن يعقل فلهذا كان  
 استثناء الحجار منقطعا

٣ (قوله فان تمس فى دار  
 برهوه ثاويا آه) الرهوه  
 والرهو المكان المرتفع  
 والمنخفض ايضا يجتمع فيه  
 الماء وهو من الاضداد  
 ورهوه فى شعراى ذؤيب  
 عقبة بمكان معروف والصدى  
 ذكر البوم والصدى ايضا  
 ما يجيبك بمثل صوتك  
 فى الجبال وغيرها

الادمي فقلت لاحد فيها تأكيذا لنفي كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيهها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول ( وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاؤني وهذا لا يطرده في جميع الباب نحو قوله تعالى ﴿ وَمَالِهِمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ وقولهم ليس له سلطان الا للتكاف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيويه وذلك نحو ما جاءني زيد الاعمر وما اعانه اخوانكم الاخوانه قال ﴿ ٤ ﴾ والحرب لا يبقى لجاحها التخيل والمراح ﴿ ٥ ﴾ الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح ﴿ ٦ ﴾ وقال ﴿ عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحَ مَكَانَهَا ﴾ ولا النبيل الا المشر في المصمم ﴿ ٧ ﴾ والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فنوتميم ههنا يوافقون الجحازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ اي من رحمه الله تعالى ( وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فاستثناء متصل ( وقال السيرا في المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واما قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفُسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ وقوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ فلا يجوز الابدال في الآيتين لان التحضيض كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الازيد وان قام احد الازيد وكان الزجاج يحجز البديل في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية آمنت ما آمنت قرية لان اللوم على مافات دلالة على انتفاؤه ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الاسلاما بسلام اي متاركة ووداعا من قوله تعالى ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبيل اي تسلم عليه وترد سلامه ببل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ماضر الامانقع وما زاد الامانقص وما فيهما مصدرية وابوسعيد وابن مبرمان يقدران الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ( ومنه سيويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كامر قبل واما نحو قوله ﴿ وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ انْ سَيُوفُهُمْ ﴾ بهن فلول من ٥ قراع التكايب ﴿ ٦ ﴾ وقوله ﴿ فَتَى كَلِمَتِ اخْلَاقِهِ غَيْرَانِهِ ﴾ جواد فاي بقي من المال باقيا ﴿ ٧ ﴾ فظاهر فيه اول وجهي سيويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففهم عيب واحد فحسيب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو وجوده الكامل الممزق لماله يعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في انشاء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فنفي عين الكمال عن معاليه ( قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر ) قال السيرا في لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا لا خفش فانه قرنهما في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها ( وقال اي السيرا في ما علم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان

٤ قوله ( لا يبقى لجاحها التخيل والمراح ) جمع الرجل اذا قبح عينه كالشخص والمرح شدة الفرح والنشاط والاسم المراح بكسر الميم النجدة الشجاعة حافر وقاح اي صلب

٥ قراع التكايب قبلها

النصب بها اكثر كما ذكر سيويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قدم كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم ٦ وفيه نظر لان المقصود في جاء في القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان تضر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاء في القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ٧ ما النساء وذكرهن بعدا مضمره وقال بعضهم مأمول بالا ولم يثبت ( قوله وما خلا وما عدا ) انما لزم النصب بعدهما لان ماصدرية وهى تدخل على الفعلية غالبا كما يحى في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونتهما فعلى فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ما خلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع الماصدرية نحو ٨ ما ذر شارق ونحوه ( وجوز الجرمي الجر بعدما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة ( قوله وليس ولا يكون ) هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى ﴿ انا انزلناه في ليلة القدر ﴾ وقوله تعالى ﴿ حتى تورات بالحجاب ﴾ بخلاف ذلك ( واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاء في الرجال ليسوا اولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما انتنى امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما ذن ما لحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يحى مثل ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرع على انه قال الاحوص ﴿ فما ترك الصنع الذى قد تركته ﴾ ولا الغيظ منى ليس جلدا واعظما ﴿ اى الاجلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله ﴿ وكل ابى باسل غير اننى ﴾ ٩ اذا عرضت اولى الطرايد ابسل ﴿ قوله ( ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليلا والاقليلا ) اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا و متصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفي صريح او مؤول غير مردوده كلام تضمن الاستثناء وان لا يترأخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهى او نفي يدخل

٦ قوله ( وفيه نظر آه قيل المراد البعض المطلق فيستقيم وقيل الضمير للجائى  
٧ اوله كل شئ مه ومهام اى منصوبا بلفظ عدا كما يدل عليه ما روى ايضا ما خلا النساء وذكرهن وهذا من الضروب في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية  
٨ اى ما طلعت شمس

٩ قوله ( اذا عرضت اولى الطرايد ابسل ) الطريدة ما طردت من صيد وغيره والطريدة الوسيفة وهو ما يسرق من الابل الباسل الشجاع

فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالاعلى اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه  
نحو قولك ما احد ضربته الا زيد يجوز لك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا  
الا زيد فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ  
نحو ما احد لقبته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا  
من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه  
الاصل ولا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال  
او الاصل لم يحز الابدال منه على ما قيل فلا نقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا  
من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب ( قال سيبويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول  
ذلك الا زيد او رأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا  
قوله ) وانا لا ارى بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح  
للإبدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كتبت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى  
ما انصفني احد كمنه الا زيد ومنه قول عدى بن زيد \* في ليلة لا ترى بها احدا \* يحكى علينا  
الاكوا كبها ٢ \* وترى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كاذب اليه سيبويه نظر  
لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بلى قلت لا وذى احدا يوحد الله  
تعالى الا زيدا لم يحز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط وكذا  
يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني  
اخو احدا الا زيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو اتاني غلام لاحد الا زيد  
( قولنا ومؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو وقل  
رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل وقل رجل معنى النفي ( قال ابو علي قلما يكون  
بمعنى النفي الصبر نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للثبات لجاز الرفع كما يحكى  
في نواصب الفعل قال ويجيى \* بمعنى اثبات الشئ القليل كقوله \* ٣ قلما عرس حتى هجته \*  
بالتبشير من الصبح الاول \* والاعلى الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ  
الابتداء كما لا تدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان  
اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جة لم يحسن على ما قال الاخفش قال  
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطاءه معنى الفعل  
الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو ليلية وعاقلة اذا سمي به كالجمله وفاعل قل وقلما  
لا يكون الانكارة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمرور برب قال ابو علي  
اقل مبتدأ حذف خبره هو جوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا  
وفما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقام  
الريدان موجود قال او نقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقام الزيدان  
( وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل

٢ يعنى انه خلا بمن يحبه في ليلة  
لا يطلع فيها عليهما ولا يخبر  
بحالهما الا الكواكب لو كانت  
من يخبر

٣ قوله ( قلما عرس حتى هجته  
بالتبشير ) هاج الشئ \* بهيج  
هيما اى نار وهاجه غيره  
يتعدى ولا يتعدى والتبشير  
البشرى وتبشير الصبح  
اوائله وكذلك اوائل كل  
شئ



٤ ذلك الازيد نسخه

٥ (قوله مات الناس) ومن  
هذا القبيل مات الناس الا  
العالون

من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الالزيدان واقل رجال يقولون ذلك  
الالزيدون قال وانما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعال التفضيل كما يجئ في بابها  
اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مشاة او مجموعة فهو مثنى او  
مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه  
المذاهب ثاني قولي ابي على لانك تقول اقل من يقول ذلك الازيد وقل من يقول ذلك  
الازيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول ٤ فالجمله  
اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل  
لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى مانق  
الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى  
يقول ذلك الازيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة  
بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الازيد  
اي ما يقول ذلك الازيد وينبغي ان يكون تأويل النفي ظاهرا ومن ثم رد على الزجاج  
في تجويز الرفع في قوم يونس في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت﴾ الآية فجعل  
التخصيص كالنفي وقد تجرى لفظة ابي وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى  
﴿فابي اكثر الناس الا كفورا﴾ ويأبى الله الا ان يتم نوره ﴿والمفرغ لا يجئ في الموجب  
الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابي القوم ان يأتوني الازيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال  
وتأويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ ﴿فشربوا منه الا قليل﴾  
اي لم يطعموه الا قليل ولا يجوز ٥ مات الناس الازيد اي لم يعش الناس الازيد وكذا لا يجوز  
في الامر والشرط الابدال والتفريع نحو ليقم القوم الازيد وان قام احد الازيد قمت (وكان  
الزجاج يحيز البدل في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس﴾ لتأويله  
التخصيص بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذ لا لوم على ما فات دلالة على انتفاءه (وقدره النجاة  
واما قوله تعالى ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم لو لم يبقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا﴾  
فالنصب لا غير وقولنا غير مردوده كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام الازيد ردا  
على من قال قام القوم الازيد اذ ان نصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقلنا وان لا  
يتراخي المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الازيد فان  
الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع  
تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك \* فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان  
عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جائز (وقال الكسائي والفراء لا حرف عطف بهذه  
الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاوانه للاستثناء وانما جعلاه عطا لان البدل والمبدل  
منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر معنى  
ما قام القوم الازيد ما قام القوم وقام زيد (والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال  
معاملة لفظية) قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا

٢ هو جواب السيرا في ٣ (قوله فيوجب البدل) اي حكمه اولاتباع ٤ (قوله فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائين)  
قال المص فالاولى ان يقال اكثر القراء ٣ على الوجه المرجوح ولا بأس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع ان بعض الناس  
قد جوز ذلك ايضا ٣ وهم ما عدا ابن كثير وابي عمر ٢٣٣ (قوله الاستثناء من اسرى يقتضى كونها غير مسرى بها)

اي يقتضى كونه غير مأثور  
بالاسراء بها وهو ظاهر ثم ان  
الاستثناء من ولا يلتفت  
يقتضى كونه مأثورا بذلك  
لان اهلك عام ولم تستثن منه  
فتكون داخلة فيه ولا شك  
ان القصة واحدة فيلزم  
ان يكون مأثورا بشئ  
معين غير مأثور به بعينه واذا  
قرر الكلام على هذا الوجه  
لم يتجه ان يجاب بانها اخرجت  
من وجوب الاسراء بها  
ولا يوجب ذلك تحريم  
الاسراء بها فيجوز ان يكون  
قد اسرى بها فبتنا ولها النهي  
في ولا يلتفت او بانها اسرت  
وتبعتم فبتنا ولها النهي ايضا  
بل الجواب ان تناول العام  
ايها ليس قطعيا لجواز ان  
يكون مخصوصا فلا يلزم من  
رجوع الاستثناء الى قوله  
ولا يلتفت كونه مأثورا  
بالاسراء بها وحيث  
يوجه الاستثناء بما ذكر  
من انها تبعتم او اسرى بها  
مع كونه غير مأثور بذلك  
اذ لا يلزم من عدم الامر به  
النهي عنه فتأمل ٦ اعترضه في

الاشتمال فهو شبه بدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام (والجواب انه بدل البعض  
ولم يحتج الى الضمير لقريئة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه) قال ثعلب  
كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب (٢) والجواب انه لا يمنع منه مع  
الحرف المقتضى لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا طريف ولا كريم جعلت حرف  
النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء  
القوم الازيد قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطف لم يكن معنى الكلام مع  
حذف المتبوع كمنه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لان احكام العطف (والقراء يمنع  
النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا ٣ فيوجب البدل في نحو ما جاء في احد الازيد  
ويحيز النصب والابدال في ما جاء في القوم الازيد والازيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه  
لا ينتصب المستثنى فيه والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاني قوم الازيد الان دخول زيدا في  
قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع  
بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب  
دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا لمحوه على عشرة الا واحد (وذهب  
بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب  
بحذف حرف النفي نحو ما جاء في القوم الازيدا فانه يجوز جاني القوم الازيدا فكما لا يجوز  
الابدال في الموجب لا يحيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ﴿ولم يكن لهم  
شهداء الا انفسهم﴾ بالابدال وبقوله تعالى ﴿ما فعلوه الا قليل﴾ فان الفعل يصلح للايجاب  
مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاء في احد الازيد وما جاء في رجل  
الاعمر فانه يحيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاني احد الازيدا حتى يقاس عليه غير الموجب  
في وجوب النصب ومن جعل للفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما  
ذلك هذا (ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على  
النصب في قوله تعالى ﴿ولا يلتفت منكم احدا الا امرأتك﴾ تكلف جار الله لئلا يكون قراءة  
الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد والنصب مستثنى من قوله  
تعالى ﴿فاسر باهلك﴾ لان قوله ولا يلتفت منكم احد ٤ فاعترض عليه المصنف بلزوم  
تناقض القرائين اذن ولا يجوز تناقض القراء لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن  
(قال وبيان التناقض ٥ ان الاستثناء من اسرى يقتضى كونها غير مسرى بها  
والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضى كونها مسرى بها لان الالتفات بعد  
الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها) والجواب ٦ ان الاسراء وان كان

المنهل وجعله ابن هشام منقطعا وانه جملة وقعت بعد الانحو (لست عليهم بمسيطر) الآية فليراجع ٦ (قوله ان الاسراء وان  
كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيداه) اي هو مأثور بان يسرى باهله اسراء مخصوصا مقيدا بقيد فالاستثناء سواء م

م رجع الى المقيد او الى القيد  
محصوله واحد ولا تناقض  
هناك وفيه بحث لان الاستثناء  
اذا رجع الى القيد كان المعنى  
فاسر بجميع اهلك اسراء  
لا التفات فيه الا من امرأتك  
فيكون الاسراء بهاد اخلافي  
المأمور به واذا رجع الى  
المقيد لم يكن الاسراء بها  
داخلا في المأمور به فيكون  
المحذور باقيا بحاله فالحلص  
هو ما اشرنا اليه

مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذا المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه  
الامر أنك فانك تسرى بها اسراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسراو من لا يلتفت ولا  
تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبخر اى امش مشيا لا تتبخر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى مند قبل  
صفته نحو ما جاءني رجل الاعرو وخير من زيد فعند سيويوه اتباعه اولى من النصب لان المبدل  
منه وهو الموصوف متقدم وحكى ان سيويوه يختار النصب على الاستثناء والمآزني يختار ذلك  
على الابدال نظرا الى ان الصفة بجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا  
فان الابدال من شئ علامة الاستغناء عنه والغائه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتدابه والاعتناء  
بالشئ بعد الاستغناء عنه بعيد \* قوله (ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير  
مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيدا لان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم  
كذا ومن ثم لم يحز مازال زيدا (الاعمال) هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة  
هو الفعل قبل الا لانه لم يشغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى \* واعلم ان المنسوب اليه الفعل  
اوشبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب  
دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن  
اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كافي ما قام القوم الا زيد ايذا نابكوه من تمام المنسوب  
اليه وعبرة امكان اتباعه اياه بتجوز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك  
في غير الموجب وان لم يحز حذفه كافي الموجب لم يحز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه  
في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير  
الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا  
المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة  
دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج  
اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل  
والدليل المستمر دلالة على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه يعمه  
وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول  
المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطع العدم قيام قرينة في الغلب على مثل  
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير  
الموجب نحو مقام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها  
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها  
ومخالفة واحد اياها في ذلك فما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل  
الا التماسح ويعلم الله تعالى الا قدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الاستحيلات  
وقرأت الا يوم كذا وضرربه الا بالسوط قال تعالى \* ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرقا

٨ قوله (لقيت الافلانا) ومنه  
اضمرت المفعول الا ان يمنع  
مانع وقوله ويحسن الابهج  
عند الاحبة وقيل هذان  
المثالان وامثالهما من قبيل  
المؤول تأمل

لقتال \* ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه  
دليل كانه اذا قيل لك مالقيت صناع البلد فتقول ٨ لقيت الافلانا لكن الاغلب عدم التفريع  
في الموجب ويجوز التفريع في موجب مؤول بالنفي كما في قوله تعالى \* فابى اكثر الناس  
الا كفورا \* فاذا قرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو  
المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل  
لكونه جزء اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء  
المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في مقام  
الازيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو مقام الازيد  
كالم يكن القوم تمام المسند اليه في مقام القوم الازيد ابل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة  
وان كان كالمسند اليه لفظا (والاستثناء المفرغ يحى في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر  
اما الفاعل والمخبر به فتحو ما ضرب الازيد وما ضرب الازيد وليس منطلقا الازيد والمفاعيل  
نحو ما ضربت الازيد او ما مررت الازيد وان نظن الاظنا وما رأته الازيد يوم الجمعة والاقدامك  
وما ضربته الازيد او ما ادبوا المفعول معه فلا يحى بعد الا لا يقال لا تمش الازيدا ولعل ذلك لان  
ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيًا وإثباتًا فالامؤذن من حيث المعنى  
بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع  
من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمر وكما تقع الصفة واما وقوع واو الحال  
بعدها نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر  
ويقع بعد الا من المحققات بالمفعول الحال نحو ما جاء زيد الا راكبًا والتمييز نحو ما امتلاء الاناء  
الاماء ونحو قوله تعالى \* وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم \* الواو للحال لان  
صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف  
وصفته التي هي جملة بالا لفصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة  
وبالاجزى بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا هو خير منك  
وما راجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك  
المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا هو فاضل وربما جاء الواو في خبر  
كان بغير الا كقول علي رضي الله تعالى عنه \* قد كنت وما هدد بالحرب \* تشبيهها  
بالحالية (واما التفريع في المبتدأ والخبر وفروعهما فتحو ما زيد الا قائم وما قائم الازيد  
ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيدا لا عالمًا وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الازيدا  
فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الازيدا فيها وزيدا لارا كبا لم يأتي لم يحز لما تقدم  
ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا  
فيجوز كيف الازيدا اخوتك واين الازيدا اخوتك لان العامل اى الحكم اين وكيف  
والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الازيدا اخوتك

٣ قوله ( فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم ) لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التأكيد واما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم والاولى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع يجعل التنوين التحقير والتعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام

٤ قوله ( وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل آه ) فيه بحث لانك اذا قلت في ما زيد الا قائم تقديره ما زيد الارجل قائم كان الاشكال باقيا بحاله لان زيد ليس منحصرا في رجل قائم بل هو رجل موصوف بصفات اخرى وكذا الكلام في الحال واما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكي فقد اندفع به ذلك الاشكال كما لا يخفى

ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الازيدا احد وما عندك الازيدا احد ولا يجوز ما الازيدا عندك احد ولا هل الازيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما ( وفي المفعول المطلق اذا كان للتأكيد ( ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ﴿ ان نظن الاظنا ﴾ وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجلس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه ( وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جازا ان توهم انه جاءك من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع هذا التوهم ٣ فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمتردد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال \* وما اغتره الشيب الا اغترارا \* قال ابن عيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الانظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف ( واما الاستثناء في التوابع في البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الاراسه في بدل البعض اي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه منه ولا ضرب زيد عضوله الاراسه وعطف النسق لم يحى فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لوجاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التأكيد لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التأكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها وتخرج الفاظ التأكيد منها والوصف نحو جاءني احد لا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه ( وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الابصفة الظرافة وما زيد متصف الابصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الاعلى حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمنتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولولم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال ( وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان مادونه في حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها (٤) وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الارجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يحيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله \*

يطالبني عني ثمانين ناقة \* ومالي ياغفرآ الاثمانيا \* ويجوز ان يريد الاثمانية جال فرخم  
 في غير النداء ضرورة وماجازة مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب  
 ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الامع قائم مقامه وهو يحيز مقام الازيدا ( قوله  
 وهو في غير الموجب ليفيد ) يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح والمؤول كما  
 ذكرنا ( قوله ليفيد ) قد تقدم انك لو قلت قام الازيد لكان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو  
 بعيد وقرينة تخصص جماعة من الناس من جلتهم زيد منفية في الاغلب فامتنع الاستثناء  
 المفرغ في الموجب ( قوله الا ان يستقيم المعنى ) اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ  
 الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الايوم كذا اذ لا بعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم  
 المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجارو والمجرور والحال كاتقدم ( قوله ومن ثم )  
 اي ومن جهة ان المفرغ انما يجئ في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا علما لان ما زال موجب  
 اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجئ في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام  
 زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وهو محال ( ولقائل ان يقول اجل الصفات  
 المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله مما لا يتناقض واستثن من جلتهما العلم كاقيل ما زيد الا عالم  
 في الصفات المنفية ٢ او اجل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانت قلت امكن ان يجمع  
 فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما جلت هناك على المبالغة في اثبات الوصف ( قال  
 المصنف ووجه آخره هنا في منع نحو ما زال زيد الا علما وذلك ان ما زال لا يثبت خبره  
 والا لئن ثبت بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفي ( ولقائل ان يقول ما زال لا يثبت خبره  
 ان لم يعرض ما يقبله الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته  
 نحو ليس زيد الا فضلا \* قوله ( واذا تعذر البديل على اللفظ ابدل على الموضع مثل  
 ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شي لان من لا تزداد بعد الاثبات  
 وما ولا لا تقدر ان عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالانحلاف ليس  
 زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن  
 ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ) اعلم انه يتعذر البديل على اللفظ في اربعة مواضع  
 في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيده لتأكيد غير الموجب نحو ما زيد  
 او ليس زيدا وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل  
 ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بماء المجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن  
 المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء  
 باشرت المجرور كما في جاءني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل  
 وامرأة والا لآتية بعد غير الموجب ناقصة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب  
 كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها  
 وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرة  
 لها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقائم ولا

٢ قوله ( او اجل ذلك  
 على المبالغة ) اذا حل قولنا  
 ما زيد الا عالم على المبالغة كان  
 معناه ان جميع الصفات قد  
 اتت عنده الا صفة العلم ويلزم  
 من ذلك ان يجعل سائر  
 صفاته الموجودة له في حكم  
 عدم نظرا الى كمال العلم  
 وقصور تلك الصفات فيه  
 وهذا معنى يقبله الطباع  
 السليمة واذا حل ما زال زيد  
 الا علما على المبالغة كان  
 معناه دام زيد على جميع  
 الصفات الاعلى صفة العلم  
 ويلزم منه ان يجعل الصفات  
 المعدومة عنه في حكم  
 الموجودة له نظرا الى ان  
 ثبوت تلك الصفات له اقرب  
 من ثبوت صفة العلم له وفيه  
 سماحة

قاعداً والالاتية بعدها مبطله لعدم الإيجاب ومع بطلانه كيف يبق مؤكداً وكذا يتعذر  
الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لأن عمل الحرفين إنما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا  
قبل والابتطال النفي الذي عملاله فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب  
الاخفش أيضاً الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وإن كان مذهبه تجوز زيادة من  
في الموجب نحو ( قد كان من مطرو ) ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ لأن كلامنا في من  
الاستغرافية ولا يمكنه أن يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها  
في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيده في نحو التي بيده وكفى بالله وبحسبك غير  
هذه التي نحن فيها أي التي لتأكيد غير الإيجاب ٣ ( وقد أجاز الكوفيون أعمال من والباء  
المذكورتين أي المختصتين بغير الإيجاب فيما بعد إذا كان منكران نحو ما جاءني من أحد  
الرجل فاضل ما زيد بشيء الأشيء حقير وأما إذا كان بعرفاً فلا ولعلهم نظروا إلى  
أن عدم الإيجاب وإن زال بالآلان من الاستغرافية لما لزم المنكر وضعاً والباء  
المذكورة أصلها أن تدخل على النكرة لأن موضعها الخبر وأصله التذكير جاز أن تعمل  
في المنكر لمسايقته ما ينبغي أن تدخل فيه وإن كان في حيز الإيجاب وسهل ذلك عدم مباشرة  
الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لأن العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما  
لما بعد الاتم المعرف والمنكر وما ذكره كان يمكن أن يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد  
الابهما ( وقال أبو علي إن ما يجوز جر البديل في ما جاءني من أحد زيد ونصبه في لارجل الأزيد  
لا متناع دخول من الاستغرافية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطردها هذا التعليل في نحو  
ما جاءني من أحد الرجل صالح ولا يجوز جره اتفاقاً ٤ من البصريين ولا في نحو لارجل  
في الدار الرجل فاضل فإنه لا يجوز إبداله على اللفظ أجاءاً ولنا أن نقول إن ما يجوز  
الابدال على لفظ اسم لا وخبره ما المذكورين لأن أعمالهما فيما بعد لا يقتضي بقاء نفيهما  
بعدهما إذ لا يعملان إلا بالنفي ومجئى لا يقتضي زوال نفيهما بعدهما فيلزم التناقض ( فإن قيل  
يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقاً ليس زيد شيئاً الأشيء لا يعاباً به لأن معنى ليس وما سوى  
أجاءاً منهم ( قلت سلمنا تساوى معنيهما ولا يلزم التناقض لأن أعمال ليس فيما بعد  
لا لا يقتضي بقاء نفيها بعدهما إذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلاً وفعليتها لا تزول  
بالاكيزول نفيها ( فإن قيل فقد أثبت لهما معنيين أحدهما يزول بالآ وهو النفي والآخر  
لا يزول به وهو الفعلية ومماثلها في المعنى اتفاقاً فيلزم أن يكون في ما أيضاً معنى الفعلية  
( قلت كان معنى ليس في الأصل ما كان وإنما حكمنا بذلك للحقوق علامات الأفعال أيها  
نحو ليست ولست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فبقية مفيدة لنفي كون مضمون  
خبرها مطلقاً أو في الحال كما يجئ ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي  
مضمون الخبر وهو معنى ماشيء واحد في الحقيقة والمغزى وإن كان في نفي الكون معنى  
الفعلية وليس في إيجاد معنى النفي في لفظاً آخر ذلك وهو معنى ما فن ثم قيل إنهما بمعنى  
واحد أي في الحقيقة ٥ ورب شيئين معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد

٣ فلا بد من نحو ز زيادة انباء  
في نحو التي بيده اعني في المو  
جب اعمال الباء فيما بعد الا في  
ما زيد بشيء الا شيء نسخته

٤ منهم نسخته

٥ والمغزى نسخته أي المقصد

( فاذا ثبت هذا قلنا ان الانقضاء معنى النفي في ليس وبقى معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيدا لا منطلقا واما ان ليس ايضا تقيد بايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية ( فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها لكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة كتجرد عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب ( فان قلت فاذا لم يحز الجرو لا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشئ الا بشئ لا يعبا به ولم يحز النصب في نحو ما زيد شيئا الا بشئ لا يعبا به فوجه الرفع ( قلت المبتدأ والخبر يترافعا كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبت على المكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمر وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدرا الا اذا اضطر اليه كما في مانحن فيه فانه لم يبق طريق الاعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ماء التجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وتوسط ان بينهما وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم تحمل على هذا الاعراب المحلى فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى القوى اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبنى ضرب زيد وعمر حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلى الضعيف ٢ فاما اذا اضطر الى المحل عليه كما في نحو ما زيد بشئ او شيئا الا بشئ وفي نحو ما زيد بقاء او قائما بل قاعدا وولكن قاعد كما في خبر ما قالوا اجب الحمل عليه اجابة الداعي للضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملتبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيد ولا يلتبس بالبدل غير الجائر في ما جاءني احد الا زيدا واما في ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائر فعلى هذا لا يكاد يحى النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر \* ٣ مهامها وخروقا لا ينس بها \* ٤  
الا الصوايح والاصداء والبوما \* وقال \* ٤ ولا امر للعصى الامضيعة \* وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال للعصى امر مضيعا واما نحو قولك ( لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار ) فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا وما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيويه ان احدا لا يقول ذلك

٢ قوله ( فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشئ آه ) اي كما انه اذا انتقض النفي في خبر ما بالا وجب العود للضرورة الى الرفع الذي هو الاعراب الاصل له كذلك اذا انتقض النفي في البدل عنه او فيما عطف عليه وجب اعتبار الرفع في ذلك الخبر لتصحيح الاعراب ٣ قوله ( مهامها وخروقا ) الخرق الارض الواسعة ينخرق فيها الرياح والجمع خروق ٤ صدره وضيعتم امرى بمنعرج اللوى



الازيد قبل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من احدا فتنبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الموجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه جلا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احدا لزيدا كما جاز ان تقول علمت زيدا بومن هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابومن زيد على ما يجئ في افعال القلوب فلما اجرته مجرى الواقع في حيز المنفى جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع لى حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذا لمعنى ما رأيت القوم الا زيدا \* ولا بأس بان تذكر بعض ما همله المصنف من احكام الاستثناء وهى انواع ( احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ٢ لمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل ) وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئا بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثانى معمول لمضمر اى ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل ( وثالثها انه لا يمنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له على عشرة الاخسة وكذا لا يمنع استثناء الاكثر نحوه على عشرة الاسبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المازمين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجاوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الاعلى ما يقرب من الكلية والتام بان يكون الناقص منه اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعده منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذى توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطالناه فليرجع اليه \* ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءنى القوم الا زيدا لو قلت جاءنى غير زيد لم يكن نصا على انه لم يحنك زيد ولو قلت لم يحنك زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءنى القوم الا زيدا الفائدتين وكذا في لم يحنك القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لى عليك عشرة فقلت لك على عشرة الادرهين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الاخسة او الاسنة لاستهجن بل اريب اما لو كان جواب من قال لى عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقى واحد نحو قولك على عشرة الا تسعة ( ورابعا انه اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغيرا

٢ قوله ( لمثل ما قلنا ) من  
عدم جواز اعمال ما قبل  
الا فيما بعدها الا في احد  
امور ثلاثة

معنى اولا فان تغايروا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتراكا فيه نحو ما براب  
وابن الازيدا اى زيد اب بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن اياه الازيدا  
او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الازيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للفعول نظرت  
فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو ( ما فدى  
وصى نبيا الاعليا ) وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو  
من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الازيدا وكذا ما فضل ابا ابن الازيدا لان اختصاصه بالاقرب  
اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمها معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى  
فلاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الازيدا  
ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الازيدا  
احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطتهما فالتقدم  
احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الازيدا ابن ويقدر  
ايضا للاخير عامل وان لم يتغايروا معنى اشتراكا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو  
ما ضرب احد وما قتل الاخalda لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ﴾  
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴿ كما يحیی ﴾ ( وخامسها انك اذا كررت الاقامان  
تكرر هـا للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق ولا بد  
من حرف العطف قبل الانحو ما جاءني الازيد والاعرو واما ان يكون بدلا وهو اما  
بدل الكل نحو ما جاءني الازيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت  
الازيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الازيدا لاعلمه او بدل الغلط نحو ما جاءني  
الازيدا لاعرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الازيد اذا كان زيد هو  
الاخ وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما  
ان يكون في العدد او في غيره ( فالذى في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا  
هاشما الاعقلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب  
والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى  
منه مذکور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر  
وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منى خارج وكل شفع  
مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم الاعقلا  
وتقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريشا الهاشما الاعقلا ان يجوز لك  
في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه هن غير موجب والمستثنى منه مذکور  
ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل  
شفع منى خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الهاشما  
( والذى في العدد نحو على عشرة الاتسعة الاثمانية الاسبعة الالسة الاربعة  
الاثلاثة الاثني الا واحد في الموجب فكل وتر منى خارج وكل شفع موجب داخل كما كان

٢ ( قوله لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحداه ) وذكر بعضهم طريقا آخر وهو ان جميع الازواج اعني العشرة والثمانية والستة والاربعة والاثني عشرة ومجموعها ثلاثون وجميع الاعداد الافراد اعني التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد منفية ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنا مجموع المنفيات عن مجموع المثبتات بقى خمسة وهذا وان كان طريقا ظاهرا حسننا في اظهار المطلوب لكنه لم يعلم منه كون تلك الاستثناءات المتعاقبة وارادة على مقتضى القواعد التحوية من كون كل استثناء راجعا الى ما قبله وما ذكره الشارح واف **٢٤٢** باظهار المطلوب والجريان على القواعد

ولم يلتفت الى ما شتهر من ان القائل بعد ما قال الا واحدا اذا قال الا اثنين الاثلاثة وهكذا الى ان يقول الا تسعة لزمه واحد وذلك لعدم كونه جاريا على القواعد اما اذا لم يؤول وجعل كل استثناء راجعا الى ما يليه فظاهر لكونه استثناء للاكثر عن الاقل واما اذا اول وقيل ان قوله الا اثنين راجع الى الخمسة المنفية عند قوله الا واحدا فلا يمتثل له يستلزم الاستثناء المستغرق عند قوله الاثمانية فيكون باطلا ويكون الواجب اثنين نعم يمكن بيان وجوب الواحد بذلك الطريق وهو ان يجمع جميع المثبتات في التزول والصعود و ذلك خسون ويجمع جميع المنفيات فيهما وذلك تسعة واربعون فاذا القى المنفيات عن المثبتات بقى واحد وقد عرفت

في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة ٢ لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقى اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقى ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقى اربعة ادخلنا معها اثنين صارت تسعة اخرجنا منها واحدا بقى خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة الا تسعة الاثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة مثبتة داخلية تسقط منها الثمانية بقى واحد تنضم اليه سبعة تصير ثمانية تسقط منها ستة بقى اثنان نضم اليها خمسة تصير تسعة تسقط منها اربعة بقى ثلاثة نضم اليها ثلاثة تصير ستة تسقط منها اثنين بقى اربعة نضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشئ لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها تسعة اى ماله على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله على التسعة ( وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الازيدا وزيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة رحمه الله على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفى لا يكون موجبا تمسكا بنحو ﴿ لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ﴾ وانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلاة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء ٣ وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء مال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الا ثلاثة الا اربعة فذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اى الثلاثة منفى خارج والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة وتزيد بها على السبعة فتكون احد عشر ( وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفى انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفى وقولك الاربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو امان العشرة كما ان الاثلاثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فتكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب

ان ذلك لم يعلم منه الجريان على القواعد فلا يكفي في اثبات المطلوب ومنهم من قال قوله الا اثنين راجع الى قوله ( غيره ) الاثلاثة لانه اذن صالح لرجوعه اليه وزعم ان رجوعه اليه هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو راجع الى الستة المنفية عند قوله الاثلاثة قال واذا اثبت الاثنان وضم الى الخمسة الواجبة كان المثلث سبعة والمنفى ثلاثة واعتراض بانه يلزم مما ذكره ان يكون المنفى اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد احد عشر ثم تعسف لدفعه وطول الكلام والظاهر ان من قال بوجوب الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاجالى وقد عرفت ما فيه ٣ ( وقوله وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا آه )

غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحوه على خمسة الاستة وكذا اذا قلت له على عشرة الائمة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لافان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاء في الازيدا الاعمر الا خالدا احد اذا لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلا خد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ما جاء احد الازيدا والازيدا الاعمر الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من التأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاء في الازيدا الاعمر احدا لا بكرا والاكبرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فليبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاء في الازيدا الاعمر الا بكرا الا خالدا ( ونقل عن الاخفش تجويز اضممار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضممار حرف العطف بالقاشي المشهور \* واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الازيدا الاعمر الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الاعمر الا خالدا مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من النفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الازيدا الاعمر الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الازيدا الاعمر الا خالدا ولا يجوز التفرغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الاعمر وجاءني غير زيد وعمرو من جلتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يحز في ثاني المستثنين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الازيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احدا اكل الخبز فقط الازيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الازيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الازيدا او النصب واجب في اول المستثنين لانه من

لعلمهم تحيلوا ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طارئ عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت كما نك قلت له على عشرة الا تسعة ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا ادخلت النفي كان المعنى ليس له على واحد فلا يلزمك شيء كما صرحوا به واما اذا قلت الا تسعة بالرفع فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي داخلا في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من النفي ويكون المعنى كما قالوا ليس له على الا تسعة والاستثناء من النفي اثبات عندهم فيصح ما قالوا

موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الالمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الحبز الازيد والايزدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا﴾ الآية فما يقتضيه مذهب محقق البصرة وهو ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا للمعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجيزونه حلا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا \* قوله (ومحفوظ بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) قوله ومحفوظ عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات ٣ كافي حجة القراءة قمع السين مع المد وكسرهما مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر (قوله وبعد حاشا في الاكثر) التزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر \* رأيت الناس ماحاشى قريشا \* فانا نحن افضلهم فعلا \* وما حكى المازنى من قول بعضهم ٥ اللهم اغفرلى ولن يسمع حاشا الشيطان واما الاصبع نسخه ٦ (قوله سبع الجودى) والجد والجدو الحمد المكان الصلب المرتفع على وزن عسر وعسر والجودى جبل بارض الجزيرة قبل جبل الموصل بفتح الجيم والميم ٦ اوله ولا ارى احدا في الناس يشبهه \*

٣ قوله كافي حجة القراءة  
اى الكتابسمى بحجة  
القراءة

٤ (قوله يرجع مذهب  
سيبويه) كذا في بعض  
النسخ بدل يمنع فعليته

٥ اللهم اغفرلى ولن يسمع  
حاشا الشيطان واما الاصبع  
نسخه

٦ (قوله سبع الجودى)  
والجد والجدو الحمد المكان  
الصلب المرتفع على وزن  
عسر وعسر والجودى  
جبل بارض الجزيرة  
قبل جبل الموصل بفتح  
الجيم والميم

٦ اوله ولا ارى احدا  
في الناس يشبهه \*

وسبجت اى قلت سبحان الله وليت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى  
 هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التى اشتق منها التسبيح قول سبحان الله والتسليم قول  
 سلام عليك والبسملة قول بسم الله ٧ وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد  
 واستدلالة على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف  
 الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوف افعل فى سوف افعل وكثرتها حاش وقل حشا  
 لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا فى الاستثناء وفى غيره فعناه تنزيه  
 الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره اوفيه فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى وربما ارادوا  
 تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء ثم يبرئون من ارادوا  
 تبرئته على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص ٨ مما يصح فيكون أكد  
 وابلغ قال تعالى ﴿ قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴾ وقد جاء فى كلامهم الا قبل  
 ما خلا وما عد الا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا للكلمة الاستثناء وجوز الكسائي  
 دخول الاعلى حاشا الجارة ﴿ قوله ﴾ ( وغير صفة حلت على الا فى الاستثناء كما حلت  
 هى عليها فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل ﴿ لو كان  
 فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ وضعف فى غيره ﴿ قوله ﴾ ( غير مبتدأ وصفه خبره ﴿ اعلم ان  
 اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير  
 زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو  
 الاول والثانى مجاز فان الوجه الذى تين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون  
 فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا فى حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا  
 واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها حلت ام ادوات  
 الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحلت غير على الا فى الاستثناء  
 فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الامغاير لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد  
 غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان فى اصلها وصار ما بعد غير مغاير لما قبلها  
 نفيا واثباتا كما بعد الاول ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل الا ان حل غير  
 على الا اكثر من العكس لان غيرا اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع  
 غير فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن  
 المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر  
 الاضافة اليها ولم يحمل الاعلى غير الا بالشرائط التى نذكرها ٨ فاذا دخل الاعلى  
 غير والا فى الاصل حرف لا تحمل الاعراب روى اصلها فجعل اعرابها التى كانت  
 تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية ٩ واذا دخل غير على الا واصل غير  
 من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى يتطفل غير على  
 الامشغول بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع  
 المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر  
 لا تنصاف غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان

٧ قوله ( وكذا غيره )  
 كالحقولة بمعنى قول لا  
 حول ولا قوة الا بالله  
 ٨ قوله ( مما يصح ) او  
 بشينه اى مما يصح

٨ فاذا حل نس  
 ٩ اى لا اصلية

٣ قوله (لم يمنع الشرب منها آه) اخره بزفوف كأنها هقلة ام رثال دوية سقاء \* قوله بزفوف اى بناقة خفيفة سريعة قوله ام رثال فراخ النعام واجدها رأل قوله دوية منسوبة الى الدوقوله سقاء طويلة الساق

٤ قوله (قد استعين على الهم اذا خف بالثوى) اى استعين على هى اذا خف بالمقيم الانطلاق والانكماش والنجاه الاسراع

٤ تمامه حمامة فى غصون ذات او قال آه والبيت الذى قبله ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنافها قصرت الى وجنا شمالا قوله لم يمنع ضمير منها عايد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره فى قوله ثم ارعويت والمعنى لم يمنع الناقة من الشرب الاسماعها صوت تلك الحمامة قوله او قال جمع وقل بالفتح وهوا لجارة او باسكانها وهو شجرة المقل او ثمره

فى المستثنى بالاوهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهة الظروف المهمة باهامه وانما لم يحتج الى مثل هذا الغذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لا تنصب ما بعدها فى الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءنى الا زيد (قال الفراء يجوز ان يبنى غير فى الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه مارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله \* ٣ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت \* كما يحى فى باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله \* غيرانى ٤ قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء \* من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما فى قوله تعالى \* مثل ما انكم تنطقون \* ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا (وقوله بيد مثل غير ولا تجىء الا فى المنقطع مضافة الى ان وصلتها قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم \* انا افصح العرب بيدانى من قريش \* ويجوز ان يقال بنائها لاضافتها الى ان وان يقال هى منصوبة لكونها فى الاستثناء المنقطع (قوله كما جلت هى عليها فى الصفة) اى جلت الاعلى غير فى الصفة (قوله لجمع) اى ما يدل على الجمعية جمعا كان كرجال او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول فى الصفة جاءنى رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الاوصاف كما جاز فى غير وذلك ليكون اظهر فى كونها صفة (وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءنى الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فهم زيد فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذى هو الاصل فى الا فالسامع يحمل الاعلى اصلها من الاستثناء فاختر كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حل الاعلى غير الاستثناء (واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءنى رجل اورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءنى وله على عشرة الادرها وربما كان المنكور محصورا وتجاوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقوله عندى عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا فى المحصور الاخر نحو ما جاءنى رجلان الا زيد وما جاءنى رجال الاعمر فان معنى ما جاءنى رجلان ما جاءنى اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنان منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءنى رجال ما جاءنى جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس فى مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع (هذا كله مبنى على ان المستثنى واجب)

واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة ( واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول ) وقال الاندلسي والمالكي لا بد الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كذا ذكر المصنف جمع او شبهه منكر او معروف باللام الجنسية قال \* انيحت فالقلت بلدة فوق بلدة \* قليل بها الاصوات الابغامها \* ويجوز في البيت ان تكون الاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ( ومذهب سيويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا يزيد ان يكون الازيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله \* وكل اخ مفارقة اخوه \* لعرايك الا الفرقدان \* وقوله عليه الصلوة والسلام \* الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعالمون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم \* وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع ( وقال المصنف في البيت شذوذ ان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لفادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جازله وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل الاصفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى \* لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا \* قال سيويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعني ان البديل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال ( قال المصنف ولا يجزى النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما و اقل رجل و ابي ومتصرفاته كما في مضى قال وايضا البديل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصده الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل واجاز المبرد رفع الله على البديل لان في لوم معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما جرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى \* فلولاً كانت قرية آمنت \* الآية تجري النفي فجاز البديل في قوم يونس والاولى منع اجزاء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله في الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفى في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم ه ( قوله وهو في غيره ضعيف ) يعني جعل الاصفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله \* وكل اخ مفارقة اخوه \* البيت ضعيف هذا عند المصنف ولا يضعف عند سيويه واتباعه كما تقدم قوله ( واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح ) انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى \* مكانا سوى \* اي مستويا ثم حذف الموصوف

ه قوله ( كما تقدم ) من انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل



واقم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان  
 فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى  
 افادة معنى البدل تقول انتلى مكان عمرو اى بدله لان البدل سادس المبدل منه وكائن  
 مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا  
 لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان  
 مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز فى سوى القطع عن  
 المضاف اليه كما يجوز فى غير على ما يحى والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف  
 فلا يجوز جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين  
 هو لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف  
 اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا فى الاصل والا فليس الاكن  
 فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءنى  
 الذى سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها  
 رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال \*  
 ولم يبق سوى العدو ان دناهم كادانوا \* وقال \* تجانف عن جواليمامة ناقتى \* وما  
 عدلت عن اهلها لسوائكا \* ومثله عند البصريين شاذ لا يحى الا فى ضرورة الشعر  
 وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه  
 فيقولون جاءنى سواء وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه  
 على الظرفية قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ ولقد تقطع بينكم \* وتقول لى فوق  
 السداسى ودون السباعى \* واعلم ان المستثنى قد يحذف من الاوغير الكائنين بعد  
 ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءنى زيد ليس الاوليس غير  
 بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يحى فى الظروف المبنية وغير  
 خبر ليس اى ليس الجائى غيره ( وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف  
 اليه وابقى المضاف على حاله كقوله \* خالط من سلمى خياشيم وفا \* وهو ضعيف  
 من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثانى ان حذف المضاف اليه وبقاء  
 المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد  
 حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش فى الحالين نحو ليس غير وليس  
 غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه ( وحكى الاخفش ليس غيره وليس  
 غيره وهذا مما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال  
 حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غير هذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء  
 والنصب على اضممار اسم ليس اى ليس الجائى غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند  
 الاخفش ان يأتى بعد لم يكن نحو جاءنى زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على  
 التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتنى ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك  
 ( واما لاسما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم

المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اوليته بالحكم فان جر ما بعده فبإضافة سى اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخير مبتدأ محذوف وما بمعنى الذى او نكرة موصوفة بحملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ ﴿تعالى على الذى احسن﴾ او صفة قليل وليس نصب الاسم بعدها سيميا بقياس لكنه روى بيت امرء القيس \* ولا سيما يوما بدارة جليل \* بنصب يوما ايضا فتكفوا لنصبه وجوها قال بعضهم مانكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعنى يوما وقيل على التمييز (قال الاندلسى لا ينصب بعد لاسيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما فى كمر رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة) قال الاخفش فى قولهم ان فلانا كريم لاسيما ان اتيت قاعدا ما ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله ان اتيت قاعدا \* واعلم ان الواو التى تدخل على لاسيما فى بعض المواضع كقوله \* ولا سيما يوما بدارة جليل \* اعتراضية كما فى قوله \* فانت طلاق والطلاق الية \* اذ هى مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسى بمعنى المثل فمضى جازى القوم ولا سيما زيداى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى اى هو كان اخص بى واشد اخلاصا فى المجئ وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقليل سيميا يحذف لا ولا سيما تخفيف الباء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر فى باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنى فصار فى نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على القرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى انحواحبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فنجواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش اعنى قوله ان فلانا لكريم لاسيما ان اتيت قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده ويجوز مجئ الواو قبل لاسيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجئها الا ان مجئها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفيا والاول اولى واعذب وقد يقال لاسواء ما مقام لاسيما \* واعلم ان اصل الا تدخل على الاسم وقد يليها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد

صدره الارب يوم ك  
منهن صالح \* السى  
كأثل يقال هذان سيان  
اى شبيهان والجلجل  
موضع وهذا من السبع  
المعلقات  
واعرب نس

الاي يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الايضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم  
ويقعد ويجوز ان يكون هذا لا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ لتكون الاملغاة  
عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها  
عما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالانغاء وشرط كون الفعل مضارعا  
لمشابهته الاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحديدين وذلك اما اقترانه  
بقدر نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبه اليه من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض  
منفي نحو قولك ما انعمت عليها لاشكر وما اتيت الا اتاني وعنده عليه الصلاة والسلام  
﴿ ما ليس الشيطان من بني آدم الا انهم من قبل النساء ﴾ وذلك اذا قصد لزوم تعقب  
مضمون ما بعد المضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا  
المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب  
لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو  
ان كان هناك نار كان احترق وان كان هناك احترق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا  
فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد المضمون  
ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الايفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم  
الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والافيصاغ ما قبل الا  
وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك  
او مضارعين نحو ما زوره الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني  
كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الاهنا مجردا عن قد  
والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد  
الاعلى هذا المعنى اما ضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى  
كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا  
مع الواو نحو ما زرتة الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرده الواو مع هذا  
النظر لكون هذا الحال غير مقترن بمضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو  
جاءني زيد راكبوا لفظه ايضا منفصل عن العامل بالايجاز ان يستظهر مطردا في ربطه  
مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فمن ثم اطرده نحو ما زوره الا ويكرمني  
وندرقت واصك عينه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو  
ما زرتة الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرتة الا قد زارني لانك ان  
نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد عن مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا  
كان مع قد كما يجيء في بابها وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط  
المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة بمضمونه مضمون عامله لانه قد يجيء  
بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صايدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا  
معنى الخبر اي ما ليس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم  
من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل ( وقد تدخل الواو لما معناها

وما في الحديث من  
الاشكال والجواب حقيقه  
سعد الدين في حاشية  
الكشاف في تفسير سورة  
النساء

على الماضي اذا تقدمهما قسم السؤال نحو نشدتك بالله الافعلت وقول عمر رضى الله تعالى عنه في كتابه الى ابي موسى ﴿ عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا ﴾ كتبه اليه لما حن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدى الى واحد مطاوع للاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله نتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى ﴿ ابغىكم آلهما ﴾ اي ابغى لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا قسم به تعالى عليك ومعنى الافعلت الافعلك والالنعض معنى النفي الذى تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الافعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولاً به لما اطلب الذى دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلاً ماضياً لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضياً ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى ﴿ وسيق الذين ﴾ ونادى اصحاب النار ﴿ وقولهم رحك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ( ولما في الاستثناء لا تجىء الابدال في ظاهرها او مقدرا كما رأيت ولا تجىء الا في المفرغ نحو قوله تعالى ﴿ وان كل لما جيع لدينا محضرون ﴾ ﴿ قوله ( خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائماً وامره ٢ على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة ) لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ( قوله وامره على نحو خبر المبتدأ ) اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتأخر عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا واسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا و ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ ( وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضها هنا وبعضها في الافعال الناقصة فيما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهوانه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فيبغى ان يقال كان زيد قائما ويقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم ٢ لمثل تلك العلة سواء وجهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قذاهرة او مقدرة لتنفيذ التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضهى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقى والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجوز وقوع خبرها ماضيا بلا قذ فلا نقدرها في قوله تعالى ﴿ ولقد كانوا عاهدوا الله ﴾ وان كان قبضه قدم من دبر ﴿ وفي قول الشاعر ﴾ وكان طوى كشيخا على مستكنة ﴿ فلا هو ابداءها ولم يتقدم ﴾ ولا في قوله ﴿ اضحت خلاء واضهى اهلها احتملوا ﴾ ٤ اخنى عليها الذى اخنى على لبد ﴿ اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ( ومنع ابن

٢ كامر نمخه

٢ ( قوله لمثل تلك العلة )

اي لدلالة تكون على الحال والاستقبال فتقع المضارع في خبره لغوا

٤ ( قوله اخنى عليها الذى

اخنى على لبد ) اخنى عليه

الدهر اي اتى عليه

واهلكته ويزعم العرب

ان لقمان هو الذى بعثه

عاد الى وفدها الى الحرم

ليستسقى لها فلما اهلكوا

خير لقمان بين بقاء سبع

بقرات من اظلم هفر

في جبل وعرا لا يمسه القطر

وبقاء سبعة انسر كلما هلك

نسر خلف بعده آخر

فاختار النور فكان آخر

نسوره يسمى لبدا وهو

منصرف لانه ليس بمعول

كذا في الصحاح ام ظي

جمع ظي

هـ ( قوله فصرف تماثلا  
تماثل من علتة اى اقبل  
وهو اليوم امثل

مادمت فيهم نس

مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من مازال ولازال  
ومراد قاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حال مستمرة وهى  
مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر به الحال  
المنقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت تماثلا ثم نكست وكذا مازال  
واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان تمنع قرينة وما يصلح  
للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او غنى او مضروب  
او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو بوجوده اى هذا عادته لانه  
وان كان في الاصل فعلا دالا على احد الا زمانة الا انه لمضارعتة اسم الفاعل لفظا ومعنى  
يستعمل غير المفيد للزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار  
واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلاثة اى الجامد والصفة والمضارع  
لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصار ومازال واخواتها بخلاف الماضي فانه  
لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال وامامادام فلم يقع خبرها  
ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ماذر شارق قلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال  
كايحيى في قسم الافعال فلها تقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يحيى بمعنى الماضي  
كقوله تعالى ﴿مادمت حيا﴾ واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيويوه على مانين  
في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة  
او مضارع لمشابهة اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها  
ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع (قوله ويتقدم معرفة) هذا بخلاف خبر المبتدأ  
لانه لم يجز تقدمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للاباس اما ههنا فلا ليس وان كانا  
معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفى ظهور اعراب احدهما  
نحو كان زيدا هذا وينبغي ههنا ايضا اذا اتنى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز  
التقديم نحو كان الفتى هذا \* قوله (وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم  
ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا  
انطلقت اى لان كنت (قوله عامله) اى عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا  
الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان \* واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها  
بعدان ولوان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو ﴿اطلبوا العلم ولو بالصين﴾  
اى ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اى ولو كان الدفع اصبعا اى غلبا  
وقوله \* قد قيل ذلك ان حقاوان كذا \* فما اعتذارك من شئ \* اذا قبل \* اى ان كان حقا  
وتقول لا تخلص ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اى ان كنت ولو كنت  
وكذا الخطاب نحو ارجل ولو راجلا وان راجلا اى ان كنت ولو كنت (واما في مثل  
التركيب الذى في المتن اعنى ان يكون بعدان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد  
نحو المرء مقتول بماقتله ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ننظر فيه فان جاز مع  
كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كفى قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه

يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على  
ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود  
لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لان له اعمالا وفي تلك  
الاعمال خيرا ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذى قلنا ضعيف من حيث المعنى  
واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذى هو في صورة المفعول  
الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه  
الذى هو بحزبه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا ( فان قلت فقد للرفع كان التامة ( قلت  
يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة  
على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا  
فراكبا وان راكبا فراجل اى ان كنت راكبا فان راكبا كجور بما جرما بعد ان اوان  
لامع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر  
نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسييف اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا  
بسييف ( وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح ٣ فطال اى ان لا يكن  
المرور بصالح فالمرور بطال و مررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على  
الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم  
الذى بعد الفاء فرفعه او لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه  
فاما بتقدير كان بعد الفاء اى فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لا يبق نحو فيجزي خيرا  
وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان  
وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه  
مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجئ الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما  
اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيذا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول  
ورفع الثانى اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما  
ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد ( قوله ويجب الحذف ) اى يجب  
حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله \* ابا خراشة امانت ذانقر \* فان قومي  
لم تأكلهم الضبيع \* اى لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور  
في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوّض  
منه واجاز المبرد ظهور كان على ان مازائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم  
النون الساكنة في الميم وجوبا فبقى الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به بفعل  
منفصلا فصار امانت وتقول ايضا ما زيد قائما اتت ( وقال الكوفيون ان المفتوحة  
بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان  
في قوله تعالى \* ان تضل \* اى قبح الهمزة وكسرهما بمعنى واحد اى بمعنى الشرط  
وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا يرى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة  
اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله امانت ذانقر البيت ان كنت ذاعدد فلسنت

٣ قوله فطال ( الطالاح  
ضد الصلاح

٤ ( قوله فآله يكلاء ما سبق  
وماتذر ) كلاء الله كلاءة  
بالكسراى حفظه

بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله \* اماقت واماقت مرتحلا  
\* ٤ فآله يكلاء مانأى ومانذر \* مع عطف اماقت بفتح الهمزة على ماقت بكسر  
الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون امانت منطلقا انطلق  
معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع  
كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذف لازما ولما كان معنى الشرط ههنا  
ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذا ما بمعنى اذا ما وادما شرطية بلا خلاف ولا بد عند  
البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في امانت ذاتر الذى هو بمعنى  
لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم يأكلهم لان معمول خبران لا يتقدم عليها واما  
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد  
الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اماظاهرة كما في قوله تعالى \* واما بنعمة  
ربك فحدث \* واما مقدرة نحو \* وربك فكبر \* كما يجيىء في حروف الشرط فيقدر  
البصريون امانت ذاتر تكبر وتفتخر وينبغى على هذا ان يكون قوله فآله يكلاء  
جواب اماقت والعامل في امانت مرتحلا محذوف اى يكلاء ك الله لاجل ارتحال  
وكله تكلف والاولى ان نقول ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان  
حذف شرطها جواز المغير حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسييف وان حقا  
وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كافي ان زيد كان منطلقا وان  
حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها  
لان بقائها على وضعها الاصلى مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر  
هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعى سهل حذف شرطها على سبيل  
الوجوب لانها تبصر كانها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما يكون  
كالقافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ( ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف  
منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء  
لتؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية فجىء بها للتغير صورة  
حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع  
اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فنطلق اى اما يكن في الدنيا شىء فزيد منطلق اى  
ان يكن شىء موجودا يوجد انطلاقه اى هو منطلق لاجل حاله فلا بد اذن من اقامة جزء  
من الاجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شىء كما يجيىء في حروف الشرط وان كان الثانى  
فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت  
ذاتر فان قومي واما قح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبت الكوفيون  
فليس بمشهور ( وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا ) وقال سيبويه لم يحذف  
الفعل مع اما المكسورة وقال ابو علي لان ما التى بعدها اشبهت اللام في تأكيد الفعل  
فن عمدها في \* اما تخافن \* ٢ ومن عضة ما ينبت شكيرها \* النون كاجازت مع اللام في  
نحو لتفعلن كما يجيىء في نون التأكد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء

٢ ( قوله ومن عضة ما ينبت  
شكيرها ) اوله اذامات  
منهم واحد سرف ابنه \*  
والعضة واحدة العضة  
وهى كل شجر يعظم وله  
شوك والشكير ما ينبت  
حول الشجر من اصلها

كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قال \*  
 ٣ من لدشولا فالى اتلائها \* اي من اركانك شولا والاتلاء ان تلد الناقصة فتصير ذات  
 تلو \* قوله ( اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم ) ينقض  
 بمثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه \* قوله ( المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند  
 اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك  
 فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب  
 الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لهما تأول ) لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما  
 قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجيع ما هو اسم لا المذكورة ليس  
 منصوبا بل بعضه مبنى نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التمييز بالتقييدات  
 المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا بالاجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا  
 او مشبها به وان يليها فلو اختلف واحد منها لم ينتصب كما يجيء ولو قصد الى اسم  
 لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها  
 ( قوله يليها ونكرة ومضاف ) احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير  
 المجرور في اليه ( قوله لا غلام رجل لك ) مضاف ( وقوله لا عشرين درهما لك )  
 مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى ( قوله فان كان مفردا ) اي  
 فان كان اسم لا مفردا ولم يحز ذكر اسم لاتصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا  
 يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا ( قوله على  
 ما ينصب به ) هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبنى على الفتح دخل فيه نحو  
 لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه  
 المثني والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرا في اعرابية خلافا للبرد والاختفش  
 وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها  
 فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وماعلمت فيه بمنزلة  
 اسم واحد كخمسة عشر فاول البرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بني  
 بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا ( وقال الزجاج  
 بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عاملة لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر  
 من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عاملة ( قال ابو سعيد انما ركب  
 مع عاملة لافادة لاء التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار  
 لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها  
 تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة  
 ( والاولى ما ذهب اليه البرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم  
 المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والنفي ليس باشدهند  
 بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين  
 ( وقال سيبويه انما حذف التنوين من النفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا معمولها  
 في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعنى ان اختصا صها

٣ ( قوله من لدشولا فالى  
 اتلائها ) الشول النوق التي  
 جف عنها واتي عليها وارتفع  
 ضرعها من تاجها سبعة  
 اشهر او ثمانية الواحدة شائلة  
 والتلو ولد الناقصة الذي يتلوها



بالتكثير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قال بأعرابه لأنها بمجموع الشئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر الممولات وهذا ضعيف اعنى بناء الممول أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته (والحق ان نقول انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لانصابل هو الظاهر كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما عني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجلان بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم بين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعنى الاعراب ولا يكون مضاف مبني الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه ومن قال المنفى معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسجى حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني وخلافا للبرد فان قال به لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يازيدان ويازيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقليل يازيدان ويازيدون والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثني والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثني والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقص بيازيدان ويازيدون (وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع) والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع المنفى كما يجيى بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فتحن نقول حضر موتان وحضر موتون في المسمى بحضر موت كما يجيى في باب المثني واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسما عانظرا الى ان التنوين للمقابلة لا التمكن بدليل قوله تعالى ﴿من عرفات﴾ وهو منغوض بنحو يامسلات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلاثتونه بلاثتوين لانها وان لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما ينصب به والمازنى يفتح بلاثتوين نحو قوله \* اودى الشباب الذى مجد عواقبه \* فيه تلذذ ولا لذات للشيب \* حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعدلاء التبرئة مما كان معر بابا الحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد \* واعلم ان الجار اذا دخل على لاء التبرئة منع من بناء المنفى بعدها نحو قولك كنت بلا

مال وغضبت من لاشئ وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلامن مال وايضا فان عمل  
 لانما كان لمشابهتهما ان كما يحى وتوسطها يطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدرور بما قبح نظرا  
 الى لفظ لا فليل كنت بلامال وذلك كما بنى مع لاء الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش  
 \* لولم يكن غطفان لا ذنوب لها \* الى لامت ذوو واحسا بها عرا \* فلا زائدة وقد اعتبرت  
 فبنى الاسم لها فاظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى  
 ﴿ لا تثرىب عليكم اليوم ﴾ عند سيويه وجهور النحاة الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى  
 والا كان مضارعا للمضاف فاتصّب كفى لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو  
 خبر المبتدأ كفى قولك عليك تثرىب واليوم معمول لعلكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى  
 ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله ﴾ اليوم خبر المبتدأ وان كان جنة اذ المعنى لا وجود عاصم على  
 حذف المضاف ٣ وقوله من امر الله خبر المبتدأ محذوف اى العصمة المنفية من امر الله وهذه  
 الجملة التبيينية لا محل لها كما قلنا فى سقيالك ان التقدير هولك وانما لم يكن للجملة المبينة محل  
 لانها مستأنفة لفظا وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم من امر الله فلا تظن  
 ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان اوهمت ذلك فى الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف  
 وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا  
 كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستغاثة وما عليك  
 المعول وليس بك الاتجاء ومنه ﴿ لا تثرىب عليكم ﴾ وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعنى  
 ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضمير ولا يجوز مثل ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول بك  
 مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لامصليا  
 فى الجامع اذا نقيت فى الوجود من يوقع صلاته فى الجامع اى ليس فى الوجود من يصلى  
 فى الجامع ويجوز ان يكون مستقرا فى الجامع من يصلى فى غيره واذا قلت لامصلى  
 فى الجامع فالعنى ليس فى الجامع مصلى سواء صلى فى الجامع او فى غيره هذا ( وحكى ابو على  
 عن البغداديين انهم يحيزون كون الظرف والجار فى نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم  
 اليوم من امر الله من صلة المنفى المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى ( وذهب  
 ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انزع تنوينه تشبيها بالمضاف ( قوله  
 وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير \* اعلم ان لاء التبرئة انما  
 تعمل لمشابهتهما لان ووجه المشابهة ان اللبالة فى الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير  
 ولواء التبرئة لللبالة فى النفي لانها لنفى الجنس فلما توغلنا فى الطرفين اعنى فى النفي والاثبات  
 تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما  
 ان اصلها التى هى ان انما تعمل لمشابهتهما الفعل لا بالاصالة فهمى مشبة بالمشبهة والثانى  
 ان الظاهر ان بين ان ولواء التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقاربة فعلى هذا نقول  
 انما لم تعمل فى المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفى الجنس لم يمكن حصوله فيها

٢ قوله ( لا تثرىب عليكم  
 اليوم تربت عليه قبحته  
 عليه فعلة

٣ كذا فى بعض النسخ الى  
 قوله لفظا

مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى يتنى الجنس بانتفاؤها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكلم يحز العمل في المفصول لم يحز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لاء التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ( ومن قال ان الفتححة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد اتنى التركيب بالفصل وقيل انما لم بين مع الفصل لانهما لما مرزا تعدى البناء من لالي المنفى بسبب التركيب فاذا اتنى التركيب اتنى تعدى البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغى مع كون المنفى نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلاثة اى التى الغيت فيها لا اما وجوبا كفى المعرفة والمفصول واما جوازا كفى النكرة المتصلة تكريرا ولا يجب ذلك اذا عملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفى الجنس وعملها على ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع لاء التبرئة فلما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منها على كونها لنفى الجنس في النكرات لان نفى الجنس هو تكرير النفى في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتهما من نفى الجنس الذى لا يمكن ان يحصل في المعرفة ( واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لافى المواضع الثلاثة امام المعرفة فتحولوا زيد في الدار و قولهم لا نولك ان تفعل كذا و امام المفصول فتحولوا فيها رجل قال \* بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت \* ركايتها ان لا الينا رجوعها \* و امام المنكر المتصل فتحولوا لرجل في الدار قال \* وانت امرء منا خلقت لغيرنا \* حياتك لانفع وموتك فاجع \* ومثله قولهم لا سواء وقوله \* فانا ابن قيس لا براح \* وقوله تركنتى حين لا مال اعيش به \* ٦ وحين جن زمان الناس اوكلنا \* واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهى فى المعنى هى الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى تناول وهو هنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل اى لا ينبغي ان تأخذه وتتناوله وبشدوذ قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء ٢ ويكون لافى لا سواء عوضا من المبتدأ المحذوف اذ لا يقال هما لا سواء على ما ذهب اليه سيويه واما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال وبان لا براح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكم وقيل ان لافى لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا فى المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس والاولى حل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب فى الاختيار تكرير لا المملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا فى موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اى لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اى لا آيت اهلا ولا سهلا اى لا وطئت سهلا ولا نعمة اى لا نعمت عينك نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى واكثر لانه فى الاصل امر او نهى فكأنه قيل لا سلمت سلاما كذا ذكرناه فى باب المبتدأ ولا اصابك السوء او اذا دخلت على نولك نحو لا نولك

٦ ( قوله وحين جن زمان الناس اوكلنا ) الكلب شبه جنون يأخذ الكلب فاذا هقر انسانا كلب ٢ كذا فى بعض النسخ الى قوله تحكم

٣ وثاني الموضوعين ان يستعمل  
لا مكان غير وبمعناه اغني غير  
الذي لا يقصد به اثبات  
موصوف له بل يقصد به  
سلب ما اضيف اليه كقول  
كنت بغير مال اذا فصدت  
سلب المال ولم يقصد اثبات  
موصوف لغير اذ ليس  
مرادك انك كنت مع شيء  
هو غير المال المال فتقول  
غضبت من لاشيء ومانت  
الا كلا شيء وانك ولا شيئاً  
سواء فلا استعمال لاستعمال  
غير وبمعناه باشرتها العوامل  
التي لم يباشرها قبل ذلك اذ لم  
يجز في لارجل في الدار ان  
يدخل عليه ان او غيرها  
ولكونها بمعناه تقول انت  
غير قائم ولا قاعد آه (نمخه  
طويله  
٤ (قوله اي علاك الشيب في  
وقت وقت الشيب) والظاهر  
ان يعكس ويقال المعنى قد  
سبت في وقت واقع في اثناء  
وقت الشيب فاضاف الوقت  
الاول الى الثاني لاشتمال  
الثاني عليه  
٥ (قوله قلو صي حين لاجين  
حين او تحن) القلوص من  
النوق الشابة وهي بمنزلة  
الجارية من النساء

ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لافي هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل  
لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى ﴿فلا صدق ولا صلى﴾  
على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ٣ ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان  
تدخل على لفظ شيء سواء انجز بالاضافة نحو هو ابن لاشيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو  
كنت بلا شيء وغضبت من لاشيء وامانت الا كلا شيء وخلقت من لاشيء او انتصب نحو انك  
ولاشيئا سواء او ارتفع نحو انت لاشيء وثانيها ان ينجز ما بعد لاء الجر قبلها نحو كنت بلا مال  
ولا ينجز اذ لم يكن لفظ شيء الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجزاره بالاضافة واما قول  
جرير \* مابل جهلك بعد الحلم والدين \* وقد علاك مشيب حين لاجين \* فالاولى ان لازائدة كما  
في قوله \* في بئر لاجور سري وما شعر \* ٤ اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب  
قبل آوانه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والاول اي الوقت الاول من الثلثين الى  
ما فوقها مثلاً فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه (وقال ابو علي لا غير زائدة على تأويل  
وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر \* حنت ه قلو صي حين لاجين محن \* فحين  
الاول مضاف الى الجملة اي حين لاجين حين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لاء على المجرور بغير  
كقوله تعالى ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ وقولك زيد غير فارس ولا شجاع  
وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم  
راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرفة باللام فان  
التعريف فيه غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها  
بمعنى غير نحو لارجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرفة باللام مع لاء التبرئة فلا بد معه  
من تكريرها في نحو لارجل في الدار والامرأة استضعف هذا التعريف بعد خروج لاء الى  
معنى غير ولضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع  
والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم  
تكرارها ايضا نحو قوله تعالى ﴿الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يعنى من الاله﴾ وقولك  
زيد لارا كب ولا ماش وجاء في زيد لارا كبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لارا كب واللا  
انسان اعم من الاحيان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة  
استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل بعد لاء عن اصلها اغني كونها التبرئة وذلك بتعذر  
تقدير من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت  
بلازيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير  
بمعناها ونعني بكون لا بمعنى غير كونها النفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها مصدر الكلام  
وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر \* واعلم انه قد يؤل العلم المشتهر  
بعض الخلال بكرة فينتصب بلاء التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لاحسن  
في الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق او بما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا

ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظتي عبدالله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال \* لاهيتم الليلة للطي \* وقال \* اري الحاجات عند ابى ٤ حبيب \* نكدن ولا امية في البلاد \* ولتأويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يعرف بالاضافة لتوغل في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يعرف بالاضافة الى اى معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه (ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلقة كانه اسم جنس موضوع لفائدة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا يفصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقضاكم على ﴾ فصار اسمه رضى الله تعالى عنه كالجنس المفيد للمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور (وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع \* قوله (وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله خسة اوجه قتحهما ونصب الثاني ورفعها ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وقبح الثاني) يعنى اذا كررت لامع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خسة اوجه (الاول قتحهما ووجهه ان نجعل لافى الموضوعين للتبرئة فتبنى اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتهما ويجوز على مذهب سيديويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اى لاحول ولا قوة لنا اى موجود ان لنا لان مذهبنا لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر و ضاربان ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اى لاحول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين (و اما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما علمت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما ممتثلان فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كأنهما شئ واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله (والثاني قبح الاول ونصب الثاني على ان تكون الثانية زائدة لتأكيده في الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لاحول وقوة كقوله \* فلا ب و ابنا مثل مروان وابنه ٢ \* على ما يبحى فلا يجوز عند سيديويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لاحول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده

٥ قوله (خبيب) خبيب اسم رجل وهو خبيب ابن عبدالله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابى خبيب

٢ وتماه اذ هو بالمجدار تدى وتأزرا قال \* لانسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع قال \* لعمركم الصغار بعينه لام الى ان كان ذاك لالاب قال تعالى لا فارض ولا بكر وقال الشاعر \* وما هجرتك حتى قلت معلنه لاناقة الى في هذا ولاجل

في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا ( والثالث قبح الاول ورفع الثاني على ان لازامة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجئ في لآب وابن فعند سيويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لاحول وقوة موجودان لكونه خبرا مبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لثلاثي مجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لاحول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لاحول ولا قوة على ما يجئ بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لاحول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لاء التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لاء التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة ( والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه لا يجوز الغاء لاء التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ( ومذهب سيويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة ( والخامس رفع الاول وقبح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذا التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا ( فاذا تقرر هذا فلا حاجة ساء الى ما ذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فاننا لنضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرايا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرئة الغيت فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين \* قوله ( واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتثني ) قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول تلحق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف مجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون اما لانكار او لتوبيخ او للتثني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام او للعرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان \* ٤ الاطعان ولا فرسان عادية \* الاتجشؤكم وسط التناير \* ٥ وفي مثل الاقاص بالغير يضرب لمن ذل بعد عزة فعني الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه

٤ قوله ( الاطعان ولا فرسان عادية ) من العدو والاستفهام للتقرير اي لا طعان لكم ولا فرسان لانكم تنعمون بالافراط في الاكل الى ان يحصل لكم الجشاء قاعدين حول التناير ويروى البسانين قوله ( وفي المثل الاقاص بالغير ) قال في الصحاح قص الفرس وغيره يقص قصا وقاصا اي استن وهو ان يرفع يديه ويطرخهما معا ويحن برجليه وفي المثل ما بالغير من قاص وهو الحمار يضرب لمن ذل بعد عزة

الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لأنها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الابدعى التنى كقوله \* الاسيل الى خرفا شربها \* الاسيل الى نصربن حجاج \* فالمازنى والمبرد قالوا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الامال كثير انفقته والاماء وخر شربهما وخبرها عندهما اما ظاهرا ومقدر كفى المجردة ( واختار المصنف والجزولى مذهبهما ) وقال سيديويه لا يجوز حمل التابع على الموضع ولا خبرها اذا التنى يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فعنى الاغلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اى هبلى غلاما واما ما يلى لاي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله \* الارجلا جزاء الله خيرا \* ٧ يدل على محصلة تبيت \* ٨ والبيت مضمين فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسيدكر في قسم الحروف والفعل محذوف اى هلاتروننى رجلا ويروى الالفاء في الاالتى للتمنى نحو الارجل جزاء الله خيرا وروى الارجل بالجر اى الامن رجل \* قوله ( ونعت المبنى الاول مفردا يلىه مبنى ومعرب رفعا ونصبا نحو لارجل ظريف وظريفا وظريف والافعال اعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لارب وابتا ) قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفردا يلىه حالان من الضمير فى مبنى والعامل مبنى اى يبنى النعت اذاولى مبنى لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لالتى هى سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو المبنى الذى وليها اعنى اسم لا وفى اللفظ متصلا به والثانى كون النفى فى المعنى داخلا فيه لان المنفى فى قولك ٩ لارجل ظريف هو الظرافة لالرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لاظريف فلذا لم يبين صفة المنادى فى نحو يازيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لالتى هى سبب البناء اذا الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلا لالنعت المعرب احترازا عن نحو لاغلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لالثانى وما بعده فلا يبنى كريم فى نحو لارجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى فلا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لاغلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لارجل حسن الوجه وانما لم يبين نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه ٢ من الالوجه الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبنى بلا وايضا بعده منها ولم يبين النعت الثانى وما بعده ٣ لانتفاء الاول والثالث ولا تتفائهما لم يبين النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم يبين النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لاسمين لها فكيف يبنيان بجرهما مجرى اسمها ولا نقول فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى

٧ قوله ( يدل على محصلة المحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن تبيت اى تبيت تفعل كذا والمضمن من البيت ما لا يتم معناه الا بالذى يلىه

٨ تمامه \* ترجل لمتى وتقم ببنى واعطيهما الا تاوة اذ رضيت \* قوله ترجل اى تسرح وقوله تقم اى تكنس والالتاوة قال فى الشواهد الخراج والرشوة

٩ قوله ( لارجل ظريف ) الظرافة الكياسة

٣ قوله ( من الثلاثة المذكورة ) يعنى فى قوله لاجتماع ثلاثة اشياء

٣ قوله ( لانتفاء الاول ) باعتبار عدم الاتصال لفظا لا باعتبار كونه فى المعنى هو المبنى

تكاليف مستهجنة ( وقال ابن برهان والسيرا في تفصيا من هذا ليست لافي هذا الموضع  
خاصة مركبة مع المنفى بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلها  
كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لاجسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب  
لا مع المنفى في هذا الموضع وفي غيره وعن تركب المنفى ههنا مع نعتة ( قوله ومعرب رفعا ونصبا )  
سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها ( وقال يحيى بن معطى صفة المبنى  
المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى المضموم  
مضافة ولفارق ان يفرق بان يالو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع  
صفة ما باشرته ويجوز في المضاف الذى باشرته لارفعه وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل  
في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى  
بنائى فكان حل وصفه المضاف الذى يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذى  
هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بلان الفتح فيه بنائى على قول واعرابى ضعيف  
على آخر والرفع اعرابى فكان حل وصفه المضاف الذى لا يمنع رفعه لو وقع منفيا على  
الرفع الذى هو حركته الاعرابية جائزا ( وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب  
بكونه مضافا او مضارعا له لم يجوز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا  
ذهب المصنف كما مر في خبر لاء التبرئة ( ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لافي  
نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لافي محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر  
المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهى مغيرة معنى الكلام  
لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجوز رفع وصف اسمها كالم يجوز رفع او صاف اسماء تلك  
لا تنفاء معنى الابتداء معها كلها ( ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما لضعف  
عمل لا الا ترى انه يطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه  
ايضا على رأى المبرد فهى عامل ضعيف تعمل لمشايبته المشبهة اعنى ان مشابهة ضعيفة فلا  
جرم يجوز اعتبار اسمها الاصلى اعنى الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل  
ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا ومضافا كان الوصف  
او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع جلا على المحل  
بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لافي الحركة البناءة نحو جاءنى  
هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب جلا على الحركة البناءة لمشايبتهم للاعرابية  
بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يازيد  
الظريف ويجوز ان نقول ان النصب في الصفة جلا على محل اسمها المنصوب لانها  
تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب ( قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز )  
لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعها واجب نحو  
لا غلامك والعباس وكذا في سائر توابع المنفى المبنى ( ومن قال رب شاة وتختلها لم يمنع  
نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يحجب في باب المعرفة ولا يجوز البناء في



المعطوف كجاز في الوصف لانتفاء صحيح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز  
 لاب وابن كقلت في النداء يازيد وعرو وذلك لضعف الاعن التأثير الا فيما يليه او كان في حكم  
 ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لارجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من  
 جعل العامل في خبر المبنى نفس لا لا مبتدأ ان لا يجوز رفع المعطوف جلا على المحل الا بعد الخبر  
 كافي ان (وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان  
 والنوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمهما مع اسم لاحتكامهما مع المنادى المضموم  
 ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب لي (وقال ابن مالك البدل ان كان  
 نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها) (وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل  
 البدل المفرد المنكر عن المنفى المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا جمع الشرط  
 بل يربى عليه من حيث كونه ٥ هو المقصود بالنسبة) (ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف  
 بان الوصف ٦ متركب كالوصف فتركيب لا مع الموصوف كتركيبهما مع الوصف واما البدل  
 فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط  
 ولا مع لالانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه  
 لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل  
 كما يحكى في بابه وتذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل  
 في باب لاء التبرئة وباب النداء كما تقول لامثلة احدولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد (قال امرء  
 القيس \* وتلها في الهواء الجوطالبة \* ولا كهذا الذي في الارض مطلوب \* وهذا يدل على انه  
 يجوز رفع صفة المضاف جلا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حلت  
 على اللفظ قلت لامثلة احدولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كافي  
 قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا) (واما قول جرير \* لا كالعشية زيرا ومزورا \* فقيل انتصاب  
 زيرا بتقدير الفعل اي لا اري عشية اليوم اي كزيرا عشية اليوم زيرا كما تقول ما رايت  
 كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزيرا حتى يكون عطف بيان لها) (واقول مع تقدير  
 كزيرا عشية اليوم زيرا صار الآخر هو الاصل الاول كافي قولك لا كالعشية عشية وعشية  
 فيجوز ان يكون زيرا تابعا على اللفظ ٧ واما التأكيده فلا يجوز تأكيده المنفى المبنى تأكيده  
 معنويا لان المنكر لا يؤكده كذلك التأكيده كما يحكى في باب التأكيده وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه  
 في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك  
 وان كررت مبنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني لاماء ماء باردا فان  
 شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربت به رفعاً ونصباً وذلك لانك لما  
 وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه  
 قرأنا عريبا \* فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب  
 في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب \* قوله

٥ هو المنفى بلا وهو المقصود  
 فيجب بناؤه كذا في بعض  
 النسخ غير المعتمدة  
 ٦ يتركب مع الموصوف  
 واما البدل نسخه

٧ هذا كله على مذهب  
 النحاة وقد يحكى في باب  
 التوابع ان عطف البيان  
 هو البدل حكمه اذن حكمه  
 نسخه

( و مثل لا اباله ولا غلامي له جائز لشبهه بالمضاف لمشار كنه له في اصل معناه ومن ثم لم يحز  
لا بابيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه ) يعنى ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين  
له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجع المذكر  
السالم وفي الاب والآخر من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجران تعطى حكم الاضافة بحذف  
نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والآخر فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخا  
له فتكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام  
زائدة فيكون معربا \* ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجهور النحاة ان هذا المذكور  
مضاف حقيقة باعتبار المعنى ( ف قيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر  
) اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيذ لتلك المقدرة كتم الثاني في ياتيتم  
عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف  
والمضاف اليه كالفصل ( ف قيل لهم ما الذي جعلهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف  
والمضاف اليه باللام المقحمة توكيذا دون سائر الاضافات المقدرة باللام ) اجابوا بانهم قصدوا  
نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تحفيضا وحق المعارف المنفية بلا الرفع  
مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف  
فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون  
هذه المعاملة المنفية المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابال رجل حاله كذا ولا غلامي لشخص  
نعتة كذا والدليل على انه مضاف قوله \* وقدمات شماخ ٤ ومات مزرد \* واى كريم  
لا اباك يخلد \* فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يدك وقد جاء  
الفصل باللام المقحمة بين المضافين لاهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله \* يا بوس  
للجهل ضرار الاقوام \* قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان  
معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض  
من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا  
لا ابالك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون  
لا ابالك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى ( والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابالك  
ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابالك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين  
واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لا في لا ابالك  
محذوف اى لا ابالك موجودا ما في لا اب لك فهو لك اى لا اب موجود لك فالجملة الاولى  
بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ولا خلاف في اتحاد نحوي الجملتين  
مع كون المسند اليه في احدهما معرفة والاخرى نكرة ( ثم قال المصنف ان الوجه  
في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى  
حكم المضاف من اثبات الالف في ابواخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد  
بمشابته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك

٤ ( قوله وقدمات شماخ  
ومات مزرد ) مزرد اخو  
شماخ الشاعر ابن ابي شداد

لوجب تنوينه كما في لاحسنا وجهه ولاحافظا كتاب الله وايضا فان ابالك وابالك عنده  
 شيء واحد من حيث المعنى ولك في لآب لك اما خبر لاوصفة لاسمها واسم لا لا يصير  
 بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لآرجل في الدار ولا غلام ظريفا  
 ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لآرجلا في الدار ولا غلاما ظريفا ( قوله لمشاركته ) اى  
 لمشاركة نحو ابالك لآباك المضاف في اصل معناه اى في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل  
 معنى المضاف الذى هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف  
 اللام واضيف صار المضاف معرفة ففى ابوك تخصيص اصلى وتعريف حادث بالاضافة كما  
 يحى في باب الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذى هو اصل معناه ومن ثم لم يحز  
 اى من جهة ان اعطاء حكم المضاف لمشاركته في اصل معناه لم يحز لا بابا فيها ولا رقيبى عليها لان  
 المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى ( قوله لفساد المعنى ) يعنى ان المعروف لا يكون  
 بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا فى المنكر لا بالرجل  
 طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين  
 ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلا امتناع الفصل  
 بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه  
 المضافين بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون  
 الظرف المستقر نحو لا يدى بهالك ولا غلامى اليوم لك فجاز به يونس اختيارا لان  
 الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع فى الظروف ولم يحزه سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات  
 النون بالضرورة الشعر كما فى قوله \* ٦ كان اصوات من افعالهن بنا \* او اخر الميسر  
 انقاض الفرائج \* قوله ( ويحذف فى مثل لاعليك ) اى لا بأس عليك اى يحذف اسم لافى  
 لاعليك ولا يحذف الاسم الامع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم لثلا يكون  
 اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جازا ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى  
 لامثله موجود وجازا ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرف جرفا لاسم  
 محذوف اى لا احد كزيد \* قوله ( خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهى  
 حجازية واذا زيدت ان مع ما وانتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه  
 بموجب فالرفع ( قوله هو المسند بعد دخولهما ) اى دخول ما فى مسئلتها ولا فى  
 مسئلتها لانهما تجتمعان معا والاعتراض عليه كما فى خبر كان ( قوله وهى حجازية )  
 اى هذه اللغة وهى اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لاعن الجحازيين  
 ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها فى موضع فاللغة الجحازية اذن اعمال ما وحدها دون  
 لاعل ليس بشروط ستجى وغير الجحازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا ( قوله واذا  
 زيدت ان مع ما ) هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله \*  
 ٢ وما ان طبنا جبن ولكن \* منا بانا ودولة آخرينا \* اعلم ان الاصل فى ما ان لا تعمل  
 كما فى لغة بنى تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذى يعمل فيه من الاسم والفعل

٦ قول ( كان اصوات من  
 افعالهن ) الافعال السير  
 السريع وآخره الرجل  
 هى التى يستند اليها الراكب  
 وليس شجر يتخذ منه  
 الرحال وانقضت الدجاجة  
 او العقاب اى صوتت قال  
 الراجز تنقض انقاض  
 الدجاج المحض

٢ قوله ( وما ان طبنا )  
 الطب الدأب والعادة

٣ و على لغتهم ورد التنزيل  
قال تعالى ما هذا بشر او ما هن  
امهاتهم ٤ قوله (بني غدانة)  
غدانة حى من يربو غ  
والصريف الفضة ه والمعنى  
في قوله وما ان طبنا حين نفي  
نسخه

٦ قوله (الاوارى ما ان لا ام)  
الارى محبس الدابة وقد  
سمى الاخية آريا وهو حبل  
يشده الدابة في محبسها وتمامه  
والنؤى كالحوض بالظلمة  
الجلد \* النؤى حاجز حول  
البيت والخيمة من التراب لئلا  
يصله الماء والجلد الارض  
الغليظة ٧ قوله (لا ياما) يقال  
فعل كذا بعد لاى اى بعد  
شدة وابطاء ولاى لا ياما  
ابطاء وما زائدة اى ايتها بعد  
ابطاء ما قال تعالى وما محمد الا  
رسول ٢ قوله (ويروى  
مامسيثا من اعتب) اعتبني  
فلان اذا عاد الى مسرتي  
راجعا عن الاساءة اى ازال  
العتب والهزمة للسلب ٣ فتح  
الواو فيه بالنقل من ان  
وصلها للضرورة وذلك  
جائز

لنكون متمكنة بثبوتها في مركزها ومما شتركة بين الاسم والفعل ٣ واما الحجازيون فانهم  
اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معناهما سواء في الحقيقة وذلك لان معنى  
ليس في الاصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقى مفيدا نفي الكون ومعنى ما مجرد  
النفي ومعلوم ان نفي الشئ بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند  
النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال (والحق انهما المطلق النفي كما يجيى في الافعال الناقصة فلما كان  
قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجيى ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت  
زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد  
الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد لا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت  
للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافه شذوذا وهو عند المبرد قياس  
انشد ابو على \* ٤ بني غدانة ما ان انتم ذهبا \* ولا صريفا ولكن انتم الخرف \* وان العازلة عند  
الكوفيين نافية لازائدة ولعلمهم يقولون هي نافية زيدة لتأكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على  
النفي افاد الايجاب ه (ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الامفصولا بينهما كما في ان  
زيد القائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق والتأكد فلان قد  
يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن بحثا للتحقيق وكذا في الان مع ان في الامعنى  
التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء \* ٦ الاوارى ما ان لا ايبتها \* بالجمع  
بين ثلاثة احرف نافية والرواية ٧ لا ياما ايبتها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان  
عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ٨ (ونقل  
عن يونس انه يجوز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك \* وما الدهر الا منجنون ناباهله  
\* ومطالب الحاجات الامعذبا \* واجيب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران  
منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ ومن قناهم كل ممزق ﴾ فيكون مثل  
قولك ما زيد الاسيرا على ماضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر  
ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا  
تصرف في العمل بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل (وقال ابن عصفور وتبعه العبدى  
لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل  
ان واخواتها) قال ابو على زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره  
(قال الربيعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق \* فاصبحوا  
قد اعد الله دولتهم \* اذ هم قريبش واذما مثلهم بشر \* فان سيويه حكي ان بعض الناس  
ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اى اذا ما في الدنيا بشر  
ومثلهم حال من بشر مقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اى في مثل  
حالهم وفي مثل مكانهم من الرفع ٦ ويروى \* مامسيثا من اعتب قلوا ونحو قوله  
\* ٣ لوانك يا حسين خلقت حرا \* وما بالحر انت ولا الخلق \* دليل على

جواز تقديم الخبر المنصوب اذا الباء لا تدخل الاعلى الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزنجشري امتناع دخولها على خبر ماء التيمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعدم المكوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقاء قال \* لعمرك ما ان ابو مالك \* بواه ولا بضعيف قواه \* ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للرعي والبيت المذكور شاهده ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالاول ذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعدهل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر النفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تراد في خبر لاء التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار ٤ وقيل هي بمعنى ه في ور بما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الالية بعد باب رأيت منفيا كقوله تعالى ﴿ اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر ﴾ وقد تراد بعد ليت قال \* ندمت على لسان كان مني \* ٦ فليت بانه في جوف عكم \* وما يبطل عمل ما ان تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضار بالخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى ﴿ فامنكم من احده عن حاجزين ﴾ واما الخبر اذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكر حاله ( وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشئ لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كافي استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الامع ان وان ( واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قائما الازيد اي ما اجدا قائما الازيد وليس بشئ لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام التعدد المقدر فيكون قد عملا ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما يبطل لعملها فكيف اذا اجتماعا ولا يجوز ان يقال ما الازيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم ٧ ولا يجوز ايضا ان تعمل مامع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظروف ومنع انتقاض النفي ( قوله واذا عطف عليه ) اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة ( قوله بموجب ) وذلك اذا عطف عليه بل اولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف ( قوله فالرفع ) اي الرفع واجب وذلك لزال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده ( وقال عبد القاهر هو خبر لمبتدأ محذوف اي ما زيد بقاء لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطف عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجيء في باب العطف ( وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثير ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما ينزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في قوله \* مشائم ليسوا مصلحين عشرة \* ٢ ولانائب الايين غرابها

٤ وقد روى ابن مالك الرفع في خير على ان لا بمعنى ليس اوليس خبر اخير بعده النار على زيادة الباء ه وقد يؤتى في صريحها نحو قوله \* ولا خير في خير يرى الشرودونه ولا في صديق كل يوم يعاتبه \* ٦ ( قوله فليت بانه في جوف عكم ) العكم العدل وهما عكمان اي عدلان ٧ وايضا لا تعمل نسخ بكسر الجيم اي بحرف موجب اي وليس بناعب والمآزني وابو العباس لا يجيز ان هذه الرواية وهي عندهما ولا ناعبالا لا يجوز ان يضم الخافض

( قوله ولا ناعب ) نعب الغراب صاح

\* وليس ما ذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حلا على اللفظ والنصب حلا على المحل قال \* معاوى اتنا بشر ٣ فاسبح \* فلسنا بالجبال ولا الحديدا \* ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اى ولا هو قاعد وقد يجز المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله \* مشائيم ليسوا مصلحين \* البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر فان عطف على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا امر تنعابه بعده ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جازك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان رفعه على عطف جملة ابتداء متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعدا غلامه فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه هنا ماضيا لان ما كان لني الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبني على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس للني المطلق فظاهرهما الحال ونقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفیان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيدا وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فالجملتان حالتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة اعنى ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعدا بوه يرفع قاعدا ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا بوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقديم خبرهما على اسميهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسم على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا بوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا بوه ان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفًا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عاطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجئ من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد او ما زيد

٣ (قوله فاسبح آه) الاسباح  
حسن العفو يقال ملكك  
فاسبح ويقال اذا سألت  
فاسبح اى سهل الفاظك  
وارفق معاوى مرخم من  
معاوية

هـ هذا السبب نسخ

بقائم ولا قاعد ابوه جازلك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم مامكرا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جلتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفتيح نحو قوله تعالى ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ واما في الجملتين فكثير وان اتصلنا بكقوله تعالى ﴿لَنْ نُوْثِيَ حَتَّى نُوْثِيَ مِثْلَ مَا وُتِيَ رَسُلَ اللَّهِ اللَّهُ اعْلَمْ﴾ وان جعلت موضع السبب اسمه بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابوزيد لم يحز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربط بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابوزينب ذاهبا ولا مقية امهالم يحز نصب مقية لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابوزينب وان جعلت موضع هـ السببي اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرا لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه اوفى معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يحز عطف الخبر على الخبر لم يبق الاعطف الجملة على الجملة فوجب امارفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوازنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الرابعي هذا في ما واما في ليس فيحوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على تاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجئ في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الابتداء العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا (ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجئ في التوابع) واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله \* ان هو مستوليا على احد \* الاعلى اضعف المجانين \* وليس بمشهور (وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره) قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق لالتاء نحو لات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو ﴿لات حين مناص﴾ وقد تدخل على لفظة او ان ولفظة هنا ايضا (وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد \* ولات ساعة مندم \*)

والهاء في لات للتأنيث كما في ربت وثمرت قالوا اما لتأنيث الكلمة اى لا اولمبالغة النفي كما في علامة فاذا اولها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اى لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهتهاله ٢ بكسع التاء اذ تنصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يحىء في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضم فيه وان شابه الفعل واذ رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اى لات حين مناص حاصله ولا تستعمل المحذوفة احد الجزئين هذا قول سيويه (وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدأله مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لات هى لاء التبرئة ويقويه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لاحول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص كما في لاعليك (ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين ٣ كجاء \* العاطفون تحين مامن عاظم \* والمطعمون زمان مامن مطعم \* وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تها) واما لالات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كاذ كر السيرا في عنهم وليس بشئ اذ لو كان الجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذ وايضا لو كان جار المكان لا بدله من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرا في والمبرد مبنى لكونه مضافا في الاصل الى جملة بمعنى قوله \* طلبوا صلحنا ولات اوان \* فاجبنا ان ليس حين بقاء \* اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلاثة سوا كن كما كسر ذال اذ (او نقول حذفت الجملة وبني على الكسر للساكنين لاعلى السكون لثلاثين اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في الميقات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل في نحو من قبل (وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الارجل اى لا من رجل وامالات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال \* حنت نوار ولات هنا حنت \* وبدا الذى كانت ٤ نوار اجنت \* وهو يضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة \* قال \* ٥ اى اثر الاطعان عينك تلمح \* نعم لات هنا ان قلبك ٦ متيج \* اى ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا فى نحو ايس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لجلهم ليس على ما قال ابو على في ليس ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها ولا يطرذ ذلك العذر لوروره في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفقه والخبر محذوف اى ليس الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده اذن ولم يثبت \* قوله (المجرورات هو ما شتمل على علم المضاف اليه) يتبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى لثلاثة الكسر

٢ قوله (بكسع التاء)

الكسع ان تضرب دبر

الانسان بيدك او بصدر

قدمك استعارة لزيادة

الحرف اخيرا

٣ متصلة بحين وهى النافية

للجنس لانها كانت في مصحف

عثمان ابن عفان رضى الله

عنه متصلة بها هذا بناء على

ان حين وتحين لغتان

٤ نوار اسم ام الشاعر

٥ قوله (اى اثر الاطعان

عينك) اطعان جمع طعينة

وهى الهودج سواء كانت

فيها امرأة او لا

٦ قوله (متيج) يقال

رجل متيج اى متعرض لما

لا يعنيه

٧ قوله ليس الا المسك آه)

ولا بد من اعتبار تقدم

الاعلى الجملة كالا يخفى



والفتح والياء قوله (والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا) بنى الامر او لا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه (وقد سماه سيويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة وامان حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت يزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر (قوله لفظا) نحو زيد في مررت يزيد (قوله او تقديرا) كافي غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان ذكره لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اي بتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا (قوله مرادا) حال بعد حال اي مقدر مرادا قال احتزرت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد (ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملقوطة به حيث لم يجز والمقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما يختلف اخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جربعد ذلك كما قلت في الفاعل انما نحده ليعرف فيرفع ثم جعلت في حدك معرفة حقيقة محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اي الجر \* واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لافي حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جربلى قد يدغم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعدد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف علام من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر (وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الانبائته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشايبته للمضاف الحقيقي بمجردة عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل بعنى ان العامل مابه تقوم هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقبل الرفع

٨ من الدعامة اي يقوى  
وهو الظ

هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما تقوم به المقتضى امرا  
 ظاهرا جليا في الاغلب \* قوله (فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها) قال  
 في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد  
 فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها (وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا  
 كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج  
 في التقديرى وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه  
 يكون فعلا او بمعنى الفعل (قوله مجردا تنوينه) اى التنوين او ما قام مقامه من نونى التثنية  
 والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف الاضافة كافي  
 كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانها دليل  
 تمام ماهى فيه كما ذكرنا في اعراب المثني والجمع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا  
 تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة  
 (وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقوله تعالى ﴿واقم الصلوة وائتاه  
 الزكوة﴾ وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان القراءة يقيس عليه \* قوله (وهى  
 معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى بمعنى اللام  
 فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من فى جنس المضاف او بمعنى فى ظرفه وهو قليل  
 نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة  
 وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازة الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهة من العدد  
 ضعيف) اعلم انه لا تلبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضاداتها اللفظية التى هى كون  
 المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى  
 معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة  
 لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم  
 الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلاثة  
 اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى (قوله فيما عدا جنس المضاف) ما كناية عن  
 المضاف اليه اى فى مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعنى بكون المضاف  
 اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو  
 بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على  
 بعضه وكذا يزداد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه  
 لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبيينية كما فى خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من  
 المبينة ان يصح اطلاق اسم المجزوء بها على المبين كما فى قوله تعالى ﴿فاجتنبوا الرجس  
 من الاوثان﴾ واما قولك ثلثة دراهم وراقود دخل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر  
 كما يجئ فى باب العدد فالثلثة هى الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة  
 واخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار فى اصل الوضع غير المقدربه (وبقولنا

ثلاثة تسقطا آتاهما مضافة عند  
 جميع النحاة \* منها اذا قبل  
 ابو عذرها وليت شعري واقام  
 الصلاة \* العذرة البكرة  
 ويقال فلان ابو عذرها  
 اذا كان هو الذى اخترعها  
 وانفصا صحاح

يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم  
الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على مايجئ من التأويل  
لان الثانى اعنى الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع فى العرف  
هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة  
الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح  
اظهار اللام فى مثله فالاولى اذن ان نقول نحو ضرب اليوم وقيل كربلا بمعنى اللام كما  
قاله باقى النحاة ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة  
واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملى الخشبة لصاحبه خذ  
طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل مالم  
يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذى مر من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام  
وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما (قوله وتفيد  
تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة) يعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت  
تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية  
ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى  
غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلامه  
دون غيره او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ  
اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها  
ثم قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل  
الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله \* ولقد امر على اللثيم  
يسبنى \* وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم فى مثل غلام زيد انه بمعنى  
اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى  
غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان  
لم يكن له الا واحد (قوله وتخصيصا مع النكرة) نحو قولك غلام رجل تخصص  
من غلام امرأة (قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من  
التعريف) فان كان ذالام حذف لاهه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي  
بذلك اللفظ نحو قوله \* علازيدا يوم النقارأس زيدكم \* بايضى ماضى الشفرتين يمان \*  
ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها (وعندى انه  
يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى  
باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الصدق يجوز ذلك  
وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم \* مضر الحمراء وانما رالشاء وزيد  
الخليل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف فى الاغلب  
عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة

فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف  
المعرف التخصيص مع الزيادة وهي التعيين \* واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير  
بحيث لا تعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ماهو بمعناها  
من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا  
دون اخرى اذ كل ما في الوجود الاذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص  
ذاتا بل يلى نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول  
والقصر والشباب والشيب والسواد والعلو والعمق غيرك مما لا يخص ( قال ابن السري اذا اضيفت  
غيرا الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لا نحصر الغيرية كقولك عليك بالحركة غير  
السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ صفة ﴿ الذين انعمت عليهم ﴾  
اذ ليس لمن رضى الله تعالى عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه  
بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بماثلثك في شئ من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو  
ذلك فقليل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلثك في الشئ الفلاني والمعرفة والنكرة  
بمعانيهما فكل شئ خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة ( وقدح ابن السراج في قوله هذا  
بقوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل ﴾ مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اى  
الصالح لان علمهم كان فسادا وبقول الشاعر \* ان قلت خيرا قال شرا غيره \* والجواب  
انه على البدل لا الصفة او حل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم  
التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير  
ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل  
ضارب وانما جاز هذا لملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد  
لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلاء التبرئة من حل لا على غير  
والدليل على تأخيرها العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى ﴿ غير المغضوب  
عليهم ولا الضالين ﴾ ٢ كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين ( وسمع سيويه لى  
عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره  
( ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون  
ايما رجل واى رجل لعدم السماع وان لم يمنع القياس قالوا ولفظ شبهه يتعرف بالاضافة  
لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في علم  
وسمع فعنى مررت بالرجل شبيهك اى من يشبهك في جميع الوجوه ( وقال ابو سعيد  
في مثلك وغيرك وما في معناه انما لم تعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى  
مفعوله اى مماثلثك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واطافة اسم الفاعل  
انما تكون لفظية اذا اردت الحال والاستقبال ( ٣ فاجواب انه لما فات موازنة المضارع  
لم يشترط فيه احد الزمانين ونقول شرط كون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية  
ان لا يكونا بمعنى الماضى لان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سيجئ في هذا الباب والاستمرار

٢ قوله ( كانه آه ) كذا  
وقع في بعض النسخ

٣ فاجواب انها تكون  
لفظية اذا كان اسم الفاعل  
بمعنى الحال والاستقبال او  
لاستمرار كما يجئ بعيد هذا  
والاطلاق يفيد الاستمرار

كما يجئ بعدوا الاطلاق يفيد الاستمرار ( وقالوا في حسبك وشرعك وكافيك وناهيك وكفيك ونهيك ونهاك انها انما لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته وانما بنى قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانهما صارت اسماء افعال كما يجئ في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى ﴿ فان حسبك الله ﴾ لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمساواة قدك وقطك غير المتصرفين ( وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين ٤ وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقبل رجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيك وكذا سائر تصرفاته ( وقالوا مررت برجل هذك من رجل وبرجلين هذك من رجلين وبرجال هذك من رجال وبامرأة هذك ومعنى هذك اى اثقلت وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فادته ووربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هداك وبامرأة هداك وبامراتين هداك وبنسوة هداك ويجوز ان يقال في حسبك وهذك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر ( وبعض العرب يجعل واحداه وعبد بطنه نكرتين ٦ قال حاتم \* اماوى انى رب واحداه \* اخذت فلاقت عليه ولاسر \* وليس العلة في تكبيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالحاء عائد الى رجل وكذا في قوله رب واحداه اى رب رجل واحداه وسيجئ في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولا رب شاة وسخلتها فان كان ذلك صاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك ( واجاز ابن كيسان تكبير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو ما جاء فى غلام زيد ظريف اى غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله \* ولقد امر على اللثيم بسبى \* وقد يكتسى المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال \* لما اتى خبر الزبير تواضعت \* سور المدينة والجبال الخشع \* اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال \* اذا بعض السنين تعرفنى \* كفى الايتام فقد ابى اليتيم \* وقال \* مر اليبالى اسرعت في نقضى \* اخذن بعضى وتركن بعضى \* اذ يقال

٤ ورجال كافيه من رجال  
نسخه

٦ قوله ( قال حاتم اماوى  
انى ) الماوية المرأة كانها  
منسوبة الى الماء وماوية  
امرأة حاتم

السنون تعرفن والليالي اخذن ومنه قوله \* فاحب الديار شغفن قلبي \* ولكن حب من سكن الديارا \* فاكسى التأنيث والجمع وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف اليه كما يجئ في الظروف المبنية ( قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف ) قد مر وجهه ( وقوله وما اجازه الكوفيون اه ) نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى عدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايحا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لاتعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان هذا المعرف من اى نوع هو كانت ذكرت اولا ان عندى ثلاثة مثلا ولم تذكر من اى نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعث الثلاثة اى تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب ( وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول ٨ لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظيره لافى المعنوية ولا فى اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثانى لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لالتعريف وفى هذا الاعتذار نظرا ما اولا فلان المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميز وانما جئ بالعدد لنصوصية كمية المميز الاترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دل على النصوصية لم يأت بالعدين و ايضا اغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى \* سبع بقرات سمان \* واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل فى خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة \* قوله ( واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تقيد الاتخفيف فى اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف ٢ الواهب المائة الهجان وعبدها \* وانما جاز الضارب الرجل جلا على المختار فى الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف جلا على ضاربك ( قوله ان يكون صفة ) اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ٣ ساج ( قوله مضافة الى معمولها ) اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة ( قال المصنف ومن ذلك \* مالك يوم الدين \* على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى فى كما يدعى المصنف فى ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فانسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعي النحاة فى نحو

٨ لاضافة النكرة الى المعرفة  
نسخه

٢ البيت للاعشى واخره  
عوذاتر جى بينها اطفالها  
٣ قوله ( ساج ) ساج نوع  
من الشجر

ياسارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافه غير محضة قال \* رب  
ابن عم لسليبي \* مشعمل \* طباخ ساعات الكرى زاد الكسل \* ولعل المصنف جعل مالك  
يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك  
مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في في ظرفه والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع  
صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتل كربلا رضى الله عنه او انه بمعنى الماضى كانه قال ملك  
يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخلق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله تعالى  
\* وسبق الذين ونادى اصحاب النار \* لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى  
وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى والمنفق  
عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجئ واسم المفعول  
المضاف الى مفعول مالم يسم فاعله او الى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة الى  
ما هو فاعلها معنى بعد جعله فى صورة المفعول لفظا على ما يجئ فى بابها ان شاء الله  
تعالى والمختلف فيه هل هو لفظى او معنوى ثلاثة اشياء اضافة مآظهره انه موصوف  
مضاف الى صفته او مآظهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل  
بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة  
لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف  
اليه اما رفعها او نصبها وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور فى الظاهر ليس مجرورا  
فى الحقيقة والتنوين المحذوف فى اللفظ مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة وهو  
المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول  
او افعل تفضيل اما افعل التفضيل فسجى حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهمى ابدأ جائزة  
العمل فاضافتها ابد اللفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع هو سبب جائز  
مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال او الاستقبال اولم يكونا لاحدا الا زمنا الثلاثة بل كانا  
للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان  
ادنى مشابهة للفعل تكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا  
الاترى الى رفع الظرف والمنسوب فى نحو زيد فى الدار ابوه على مذهب ابى على ونحو مررت  
برجل مصرى جاره وكذا هـ برجل خز صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتها الى سبب هو  
فاعلها معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف فى الحقيقة نعت  
المضاف اليه الاترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام  
وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المخصص فلم يمكن تعيين  
هذه الثلاثة بما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف  
اليه فى الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما  
الفاعل والمفعول الرفع فى غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الا زمنا الثلاثة  
نحو مررت برجل قائم فى داره عمرو ومضروب على بابك لكن لا ايضا فان الى مثل

٤ قوله (مشعمل) مشعمل

مبادر

٤ المشعمل الحاد فى امره  
المشمر يقول اذا كسل  
اصحابه عن الزاد عند  
تعريضهم لقلبة الكرى  
عليهم كفاهم ذلك الرجل  
وشمر فى خدمتهم والعرب  
تفخر بذلك فاضاف  
الطباخ الى الساعات مجازا  
و نصب الزاد على انه  
مفعول به ويجوز ان يكون  
الزاد مجرورا على انه اضيف  
اليه الطباخ وفصل بساعات  
الكرى للضرورة

هذا المرفوع اذا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهتهما بالفعل كما سيحكي وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب اول من امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشا بهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشا بهته للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمر ويسخو بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازم منه عملت نحو \* انه لنحار ٦ بوائكها \* وضروب بنصل السيف سوق سمانها \* واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطاوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله \* بمنجرد قيد الاوابد هيكل \* اى مقيد الاوابد ومنه قولهم \* ٢ هذه ناقة عبر الهواجر \* اى عابرة فيها كقوله \* ياسارق الليلة اهل الدار \* واما اذا كانا بمعنى الماضى فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضى فلم يعملما عمله الا عند انكسائى فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونها بمعنى الماضى محضة قوله تعالى ﴿ الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملكة رسلا ﴾ جعل فاطرو جاعل صفتين للعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت فى الماضى واشتهرت فى نحو ضارب زيد امس، فيصح ان يتخصص المضاف به كتحصص الغلام بزيد فى غلام زيد حين اشترى بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعيينه به او تخصصه ولا سيما اذا كان بمعنى الاستمرار فى الفعل غير وضعى فان وضعه على الحدوث قال سيديويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل فى محل المجرور به نصبا كما فى صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل

٥ (قوله برجل خز صفة  
سرجه) صفة الدار  
وصفة السرج واحدة  
الصف ٦ (قوله بوائكها)  
جمع بائكة من باكت الناقة  
تبوك اذا سمعت ٢ (قوله  
هذه ناقة عبر الهواجر)  
جل عبر اسفار و جال عبر  
اسفار و ناقة عبر اسفار اى  
لا يزال يسافر عليها



تقدره كانه جامد قال الله تعالى ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ﴾ ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبى اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كامر ﴿ واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضمنية وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضمنية تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اى ان ضرب و تقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمحل بخلاف المصدر كقوله تعالى ﴿ او اطعام في يوم ذى مسغبة يتيم ﴾ فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبيها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واطافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او تعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد ( فان قلت فقطضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها ) قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر التعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل و اسما الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فالمحصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه يتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جررت فى اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول ( قوله ولا تنفيذ الاتخفيفا فى اللفظ ) وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظى والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسو والفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السبيين والصفة المشبهة فقد يكون

في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستناره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجي في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه ( فان قلت كيف ادعيت انها لم تقذف الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه ) قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصل الضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة ( قوله ومن ثمة جاز مررت برجل حسن الوجه ) اي من جهة انها لم تقذف تعريفا بل افادت تخفيفا فن جهة انها لم تقذف تعريفا جازت هذه المسئلة ( وامتنع بزيد حسن الوجه ) فلو افادت تعريفا لم تجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ( ومن جهة انها تقيد تخفيفا جاز الضارب زيد ) لحصول التخفيف بحذف النون ( وامتنع الضارب زيد ) لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة ( قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضارب كانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه ايضا ( قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لانحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا ان ترى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما انت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجرف فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه خللت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله \* لحافي لحاف الضيف ٢ والبرد برده \* والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا يجيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا او لا ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقبل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة

الوصف الى موصوفه اذ الرفع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب  
الأتري ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون  
في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها  
على الاصح كما يجي لم يحيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فاعلا ففعلوا المرفوع في صورة  
المنصوب حتى لا تكون كالكاضفة الوصف الى موصوفها فبين من هذا التطويل ان المختار  
في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيه له بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف  
فيه حاصل بحذف الضمير واستتار ثم تقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع  
ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر  
بالحسن الوجه مع ان حقه النصب (وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه  
وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجرأة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة  
اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية) ونسب ابن مالك الى الفراء انه يحيز  
اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا انه يقول الضارب  
زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر  
ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يحيز هذا الضارب  
زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تأويله هذا هو ضارب زيد وهذا هو ضارب رجل  
اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير  
ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة (قال السيرافي في هذا قول  
فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي  
هذا الذي هو غلام زيد) قال المصنف واما قياسه على الضارب فلا يجوز وذلك لان الضاربك  
قولين كما يجي عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس  
الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف لانه حل في صحة الاضافة وان لم يحصل  
بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف (وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست  
للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة  
كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره امانونا  
اونونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمة الاول فلولا لم يحذف ولم  
تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة  
في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف  
لانها باب واحد ٤ لافرق بينهما الا اللام (هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك  
لان للفراء ان يقول اذا جازلك حل ذى اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على  
المجرد منها لعله في الجرد دون ذى اللام وهي اجتماع النقيضين لولم يضاف لما ذكرت

٤ وجهه الصفوى على  
كون كل منهما مضافا الى  
الضمير المتصل بلا تخفيف  
ففي تنظير الشارح ح نظر

انهما من باب واحد فهلا جازى حل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة لعللة حاصلة فى المجرد دون ذى اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغى ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول بمجردا من اللام معها وكذا حال الصفة المشبهة \* فاعلم اولا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما فى حكم الصفة المشبهة كما يجئ واما اسمى الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمرة فالظاهر ان ولى المجرد جازا اضافته اليه ولم تجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بهما مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف الونين نحو الضارب زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون بها خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشايعته للمحسن الوجه كاتقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل ( قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربة على الاضافة اذا عاود الضمير على ذى اللام ( ومذهبه ان الضارب ليس بمضاف بلى قد يجعل ضمير المعرف باللام فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله \* الواهب المائة الهجان وعندها \* لانه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع كما يجئ عن قريب وان ولى المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا هـ من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للقراء كمر وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بهما مضمرة فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور ( وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربى ٦ فى الشعر وانشد \* وليس حاملى الابن جال \* وقيل بل النون للوقاية تشبيها بيمضى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحمانى لاحاملى وانشد ايضا \* هم الفاعلون الخير والامرونه \* اذا ما خشوا من محدث الامر معظما \* قال سيويه البيت مصنوع وانشد ايضا \* ولم يرتفق والناس محتضرونه \* جميعا وايدي المعتفين ٨ رواهقه \* قال سيويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية ( وقال البرد الهاء فى الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يحذفها اجراء ٢ للوصل مجرى الوقف وحر كها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبت وصلا ( ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على مامر ( واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيويه ان لم يكن ذى اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربة لا اعتباره الضمير بالمظهر فالضاربة عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة

هـ وهى المفعول به المعرف باللام او المضاف الى المعرف بها وهلم جرا او المضاف الى ضمير المعرف بها فى قول ابن مالك

٦ اصله ضاربى بفتح الياء ثم كسر التنوين للياء لوجوب كسر ما قبلها واما ضاربك فبسكون النون لعدم مقتضى الكسر

٧ ( قوله ولم يرتفق به ) ارتفق به اى اتفق به حضره واحتضر بمعنى

٨ ( قوله رواهقه ) رهقه اى غشيه

٢ للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف نسخته

الهزة للاستفهام ومن  
للتعليل والدمنة بالكسر  
ما بقى من آثار الدار وفيهما  
اي عليهما والباء في بحقل  
بمعنى في ومحلها النصب على  
الحال والمراد بهما موضع  
الرخامي وقد عني آه حال من  
الدمنين اي اندرس آثارهما  
وعلى بمعنى في وجارتا صفا  
كلام اضافي فاعل اقامت  
اراد بهما الاثنتين الصفا  
الجليل او الحجر الاملس  
وكيتا الاعالى صفة جارتا  
اي اعاليها شديد الحمرة  
وجونتا مصطلحا اي  
اسافلها مسودة والمصطلى  
بالضم موضع النار وفجونا  
صفة مشبهة من جان  
اضيفت الى ما اضيف الى  
ضمير موصوفا اي  
مصطلحا وضميره يعود  
الى جارتا فتح مثل مررت  
برجل حسن وجهه  
بالاضافة

٤ ( قوله رحيب قطاب  
الجيب منهافية ) الرحيب  
الواسع والقطاب مخرج  
الرأس من الجيب والقطب  
هو القطع جسده بيده  
واجتسه بيده اي مسه  
والرفيقة الحاذقة التي  
استمرت على الجس يقال

رجل بض اي رقيق الجلد مملى وجارية بضه

ومنصوبا كما في قوله \* الحافظوا عورة العشيرة \* بالنصب ( وقال الرمانى والمبرد  
في احدى قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او جموعا مجرورا بالاضافة  
هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيديويه يحجز فيه مالا يحوز  
في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف  
بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتى في بابه فان قدرت البدل قائما مقام البدل منهم لم يحز  
ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا  
( وقال المبرد لا يتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشده \* انا ابن تارك البكرى  
بشرا \* ينصب بشرا لا غير جلا على محل البكرى ( وقال قديعطف على مجرور ذى اللام  
ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعنى المضاف الى ضمير مافيه الالف واللام لانه  
في قوة المضاف الى مافيه الالف واللام كقوله \* الواهب المائة الهجان وعبدها \*  
وتقديره وعبد المائة ( قال واما اذا عطف عليه نحو زيدا و غلام زيد فليس فيه الا النصب  
جلا على محل المجرور ( ومذهب سيديويه قوى اذ قد يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع  
لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الاترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير  
ذلك ( واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة من  
اللام او مقرونة بها فان ولى المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد  
نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات  
او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابى الغلام وحسن وجه وحسن  
وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذ لم يكن ذواللام صاحب الصفة  
نحو حسن وجه الاخ جيل فعله وقديضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد  
حسن وجهه وهو قبيح عند سيديويه الا للضرورة قال \* اقامت على ربيهما جارتا صفا \*  
كيتا الاعالى جونا مصطلحا \* وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله ٤  
\* رحيب قطاب الجيب منهافية \* بحس الندامى بضه المتجرد \* اذا حذفت التنوين من  
رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين ( وقال المبرد الضمير الذى في مصطلحا  
للاعلى لان المعنى كيتا الاعلى فيكون مثل حسن وجه الاخ جيل فعله وقديجئ في باب الصفة  
المشبهة علة استقباهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفه  
رحيب بالتنوين وان ولى المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن  
الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يحوز النصب فيه تشبيها  
بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والتنوين للمعاقبة لاللاضافة كما ذكرنا  
من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المتجرد وان ولى ذات اللام ظاهر سببي  
مرفوع بها فان اضيفت اليه وجب ان يكون ذالام بدرجة او بدرجات نحو الحسن  
وجه ابى الغلام اذ لا يحوز الحسن وجهه ولا الحسن وجهه لما يجئ في باب الصفة المشبهة  
( وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل

وجه غلامه وليس بوجه اذليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام  
والجميلة ولا يجوز اتفاقا بلى القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المشي والمجموع الى  
اي ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت  
بالرجلين الحسنين غلامهما والجميلة وكذا بالرجال الحسن الغلام والجميلي وجهه ويحى في باب  
الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى (ولا تضاف الصفة الى مرفوع  
بها غير سبى نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لثلاثين الصفة بغير مرفوع  
بها في الظاهر كذا كرنا في اسمى الفاعل والمفعول (قوله المائة الهجان) اي مائة الناقة والهجان  
البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يحى في باب الجمع (قوله وعبدها) اي العبد  
الذي يرعاها وتام البيت \* عودا ٦ تزجي خلفها اطفالها \* العوذ جمع عائدة وهي الحديثة  
النتاج وزجي اي ساق \* قوله (ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو  
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقرة الحقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق  
ثياب متأول ولا يضاف اسم مائل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس  
ومنع لعدم انفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشئ فانه يختص وقولهم سعيد كرز  
ونحوه متأول) اعلم ان الاسمين الجائر اطلاقهما على شئ واحد على ضربين امان  
يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والسمي والعام والخاص  
اولا يكون والاول على ضربين امان تجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالسمي  
الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى  
العكس والمنفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل  
اولا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحى والاسم اذا اضيف الى  
الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد  
بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص  
ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد  
نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسى من غيره الابهام والذي يحتاج الى  
التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذوات  
مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذوات صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف  
الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ماهو المقصود  
بالنسبة نحو قالهن حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب  
وجب تأخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يحى في باب العلم ويحى هناك انه يجوز  
نصب اللقب المؤخر ورفع على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا  
دون الاخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي  
الاكثر (وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة  
الاول اليه) وقد جاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر

٦ قوله (تزجي) اي العبد  
سميت عائدا الان ولدها  
يعود بها الصغرة والمعنى يهب  
المائة من الابل وراعيها  
وخص الهجان وهي البيض  
اكبر منها لانها حال

رجال من طي منهم  
مرامر بن مرة قال الشاعر  
\* تعلت باجاد آل مرامر  
وسودت اثوابي ولست  
بكتاب \* وانما قال آل  
مرامر لانه كان قد سمي كل  
واحد من اولاده بكلمة من  
ابجد وهى ثمانية كذا فى  
الصحاح وعلى هذا فظاهر  
كلام الشرح مختل وكأنه  
سقط من القلم شئ فتأمل  
٣ وفى بعض النسخ ال  
آل فلا اختلال  
٤ قوله ( الاقبح آه ) قبحه  
الله اى نجاه عن الخير تقول  
قبحاله وقبحا ايضا  
٥ قوله ( خائفة على  
الاحاق ) احق اى اتى  
بولد احق  
٦ قوله ( فى مثل ) اى  
حوض ثلث الشئ فائلم  
وتلم والتم موضع  
قوله ( من بصرة وسلام )  
البصرة بجارة رخوة الى  
البياض ماهى وبها سميت  
البصرة والسلمة واحدة  
السلم وهى الجارة  
٨ قوله ( لاينفش ) نعشه  
اى رفعه والتخون التفض  
والتخون ايضا التعهد تقول  
انغزال ناعش ليرفع طرفه  
الا ان نجى امه وهى المتعده  
له ويقال الاما تنقص نومه  
دعاء امه له وبفام الظبية  
صوتها وقد بغت تبغ بالكسر وبغمت الرجل اذا لم تفصح له عن معنى ما تحدث به البيت لذي الرمة ( به القطا )

نحو جاءنى قيس رقة وان كانا مضافين او اولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما لقطع لتضمن اللقب  
مدحا او ذما او الاتباع على ان الثانى عطف بيان لانه اشهر ( فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو  
سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ  
ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءنى زيد  
والمراد المدلول ٢ وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فعنى جاءنى سعيد كرز اى ملقب هذا اللقب  
ولا ينعكس التأويل اى لا يقال ان الاول دال والثانى مدلول حتى يكون معنى سعيد  
كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول مالا يصح نسبته الى الالفاظ نحو  
ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز ( فان قلت فلم لم يقدموا اللقب مضافا الى  
الاسم او غير مضاف ) قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى  
عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيد الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات  
او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم ( واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيفت  
الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اى  
وقنا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا  
جئته ذات يوم اى مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض  
الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبح  
والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالغنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم  
يضاف المسمى الى اسمه وقوله \* اليكم ذوى آل النبى تطلعت \* نوازع من قلبى ظماء  
وألب \* اى اصحاب هذا الاسم وجاءنى ذوا سيويوه اى صاحبها هذا الاسم كما يجئ فى باب  
الجمع واما قولهم آل حم ٣ وآل مرامر فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور  
المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حى فى نحو  
قولهم هذا حى زيد فتأويله شخصه الحى فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة  
العام الى الخاص وانما ذكر اللفظ حى مبالغة وتأكيذا فعنى هذا حى زيد اى المشار اليه  
عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى باب المبالغة فاذا قلت فعلة حى زيد  
فكانك قلت فعلة هو بنفسه وهو حى موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حى زيد  
اى هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل فى التأكيذ بمعنى ذاته وعينه وان كان  
المشار اليه ميتا قال \* ٤ الاقبح الاله بنى زياد \* وحى ابهم قبح الحمار \* وقال \* ياقرآن  
اباك حى خويلد \* قد كنت ٥ خائفة على الاحاق \* ( وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى  
وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله \* الى الحول ثم  
اسم السلام عليكم \* ومن يك حولا كاملا فقد اعتذر \* وفى قوله \* تداعين باسم  
الشيب ٦ فى مثل \* جوانبه من بصرة وسلام \* وفى قوله \* ٨ لاينفش الطرف الاما  
تخوته \* داع يناديه باسم الماء مبعوم \* وبالفاء لفظ المقام فى قول الشماخ \* ذعرت

٩ قوله ( كالرجل العين )  
هوشي ينصب وسط الزرع  
يستطرد به الوحوش

به القطا ونفيت عنه \* مقام الذئب ٩ كالرجل العين \* والحق ان الاسم في المواضع المذكورة  
له معنى فقوله اسم السلام اى لفظه الدال عليه وكنيته يعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب  
اى صوت الماء وصوت الشيب اذا لاسم هو اللفظ والصوت والسمى هو مدلول اللفظ  
والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم  
لا يقولون جاءنى اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الامع ما يتعلق  
باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم  
الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو  
من باب الكسنيات تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد  
بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف فى جواز اضافة احدهما  
الى الآخر الموصوف وصفته ( فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس  
استشهد الاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى ولثانى بنحو جرد قطيفة واخلاق  
ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف  
اللام كمسجد الجامع اذا صلحها قطيفة جرد المسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة  
الصفة الى معولها عندهم ٢ اذ ذلك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه فان الاول ههنا هو  
الثانى من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثانى وتعرفه يخصص الاول ويعرفه  
واما بنحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر  
بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعده فى اللفظ عن الجرور به غاية التباعد  
فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة ( والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة  
الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن  
الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى  
نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين  
كما يجزى من مذهب القراء ولولم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فائدة كما فى نفس زيد  
( وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف فى الاعراب واجب وليس  
بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع  
النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف  
هذا الجرور لانه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق  
لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطىء الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت  
يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلاة وجانب المكان الغربى وصلوة  
الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل  
كتاتم فضة لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها  
للتبيين اذا الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من

٢ قوله ( اذ ذلك لا تخصص  
ولا تعريف بخلاف هذا آه )  
وفى بعض النسخ اذ تلك  
لا تخصص ولا تعرف بخلاف  
هذه وهو ظاهر



الفضة ومن غير فالإضافة بمعنى من ( ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجاء مع مجعدا مخصوصا والغربى جانباً مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والجماء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى كصلاة ٢ التوتيرة وبقلة الجماء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى بجانب اليمن ( واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كشحط ٣ النوى وليث اسد فالقراء يجزى اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف ( قال ان العرب يجزى اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله \* فقلت انجوا عنها نجاء الجلدانه \* سير ضيكما منها سنام وغاربه \* والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كافي نهج البلاغة \* للنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم \* وقوله \* ورخاء الدعة \* وسكاك الهواء \* ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ( وما اختلف فيه هل اضافة محضة ام لا على ما تقدم افعال التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التى دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يحى ذكر احكامه في باب والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابى على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنى من والجارو المجرور في محل النصب بانه مفعول افعال كالمظهر من فان الجار في قولك افضل من الابتداء الغاية والجارو المجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو المجرور بعده سواء انجر بمن ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يحى في باب لا يرفع فاعلام مظهر الالبشرائط تأتى في باب ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذى تنصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجهها ودليل تنكيره قول الشاعر \* ٦ ملك اضلع لبرية لا \* يوجد فيها المالديه كفاء \* وقوله ولم ارقوما مثلنا خير قومهم \* اقل به منا على قومهم فخرا \* ومذهب سيديوه ان اضافة افعال التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاي فيدخل فيه دخول اى فاما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيدا ظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد من بقى بعد زيد من افراد الناس فالعنى ٧ بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد من بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد

٢ كذا في النسخ ولعله  
صلاة التوتير ٣ النوى  
الوجه الذى ينويه المسافر  
من قرب او بعده هو مؤنثة  
لا غير صحاح ٤ قوله ( فقلت  
انجوا عنها نجاء الجلد ) النجا  
مقصود من قولك نجوت  
جلد البعير عنه وانجيت اذا  
سلخته وقال يخاطب ضيفين  
طرقاه فقلت البيت قال القراء  
اضاف النجا الى الجلد لان  
العرب يضيف الشئ اذا  
اختلف اللفظان

٥ قوله ( وسكاك الهواء )  
السكاك والسكاكة الهواء  
الذى يلاقى اعنان السماء

٦ قوله ( ملك اضلع البرية )  
الضلالة القوة هو اضلع  
اى اقوى

٧ زيد نسخ

خروج هذا المفضل منه فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كافي قولك بعض القوم وثلاثهم  
 وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتداء لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل  
 من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كافي خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف  
 كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى  
 كإضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى ﴿فبارك الله  
 احسن الخالقين﴾ وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف اي هو اضلع وخير قومهم  
 نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعال مفعلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه  
 الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتلا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته  
 اولم يكن نحو زيد افضل ٨ بغداد اي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد  
 فالإضافة فيه لاجل التخصيص كافي غلام زيد ومصارع مصر لالتفضيله على اجزاء  
 المضاف اليه فهذه الإضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام (ثم نقول افضل بالمعنى الاول امان  
 تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضافته الى المعرفة لم يحز ان تكون مفردة نحو افضل  
 الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلي اذا كان ذلك الواحد من اسماء  
 الاجناس التي يقع لفظ مفردا على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر جازو الرجل  
 ليس جنسا بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الآخر وافضل  
 الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقيين واما اذا اضافته الى النكرة فيجوز  
 اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيد ان افضل رجلين  
 والزيدون افضل رجال فيتطابق صاحب افعال والمضاف اليه افرادا وتنشئ وجعا  
 ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعال مثنى او مجموعا قال الله تعالى ﴿ولا تكونوا  
 اول كافرين﴾ وحكم اي في الإضافة حكم افعال يعني انك اذا اضافت ايا الى المعرفة  
 فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضافت الى النكرة جاز كون المضاف اليه  
 مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او مو صولا  
 موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعال المضاف  
 بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن  
 اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو  
 زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير  
 معينة من مرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيدواي رجال هو فانه لا يجوز  
 اذ وضع اي للتعين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن  
 امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيدا احسنا وجهه ام يده ام رجله  
 فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي دورها  
 الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضائه واي اعضاء زيد واي دور بغداد  
 فاي موضوع لتعين بعض من كل معين وفعال بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين  
 بعده على سائر ابعاضه (فاذا تقر هذقلنا لم يحز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا

٨ وفيه اثنا عشرة لغة

لان الرجل ليس كلايشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وقولك اى التمر  
هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف  
فيهما بعضها من الجملة المعينة بعده وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء  
اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذهو على كلا التقديرين جملة  
معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها  
ليس فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس  
مستغرقا مجتمعما من المسؤل ومن امثاله فتكون فى الحقيقة منقسمة الى المسؤل وامثاله كما  
شرطنا فمعنى اى رجل اى قيم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين  
اى اى اقسام من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اى قسم  
من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا وكذا فى افعال نحو زيد افضل رجل اى  
افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل  
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام  
هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا فافعل سواء اضيفته الى المعرفة او الى النكرة لتفضيل  
صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يحز الزيدان  
افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل  
الزيدين وجاء زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال  
يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين  
ولا تظن ان صاحب افعال التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول  
فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل  
معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء  
وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين  
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز  
اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا  
او مثنيات وجوعا ( فان قبل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه  
فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك  
فى المعرفة ) قلت لان المنكر لا يختص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعتبر به عن  
كل واحد واحد على البديل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص  
بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لا بضافان  
الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزؤه بالعطف نحو اى زيد وعمرو  
ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤل عنه  
فى اى والمفضل فى افعال نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا  
وهذه واما قولهم اى وايك فالمراد به اينما لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم  
والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير فى اينما فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية

لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بنى وبنك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال \* فاني ما وايت كان شرا \* فقيد الى المقامة لا يراها \* وجاء مثله في الضرورة \* ٣ اظلى واطله \* و اى معرب مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه الاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يحكى في الموصول قال تعالى ﴿ باى ارض تموت ﴾ (قوله ولا يضاف اسم بمائل للمضاف اليه في العموم) اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم (قوله كليث واسد وحبس ومنع) مثالان للخصوص الا ان الاول عين والثاني معنى (قوله عين الشيء) يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو وكما تقول عين زيد والافالشيء اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان نذكرها (احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال \* فهل لكم فيما الى فاني \* طبيب بما اعبى \* النطاسى حذيم \* اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى ﴿ واسئل القرية ﴾ وقد يترك عند سيوبه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قال ولولم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفًا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضممار المضاف ههنا فيكون محذوف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلها يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور باجنبي وذلك لا يجوز كما يحكى في باب العطف ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفًا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين ٥ لكان الداخل عليه لا الزيدة لتأكيد النفي معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاءني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو فاذا المجيء ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه (واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكأنه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت يذبحى ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا تجبى الفسادات

٣ قال الراجز \* يارب  
موسى اظلى واطله \*  
سلط عليه ملكا لا يرجه \*  
٤ (قوله النطاسى) النطاسى  
الحاذق  
٤ والى لعله بنى عندي  
وابن حذيم طبيب معروف  
عندهم الا ان في بعض نسخ  
المفصل بالجيم  
٥ لم يحز لان الداخل عليه  
لا الزيدة لتأكيد النفي  
الذى في المعطوف عليه  
انما يعطف على ما دخل عليه  
الحكم المنفي نحو ما جاءني  
زيد ولا عمرو لان المجيء  
المنفي دخل على زيد ولا  
يجوز ما جاءني غلام زيد  
ولا عمرو بجر عمرو اذ  
المجيء ليس منفيا عن زيد  
بل عن غلامه نسخته

٦ المثبت نسخة

٢ ( قوله وقد جعلتني من خزيمة اصبعاً ) حذيفة بالحاء المهملة المفتوحة والزاء المكسورة اوله \* فادرك ابقاء العرادة ظللها \* وقد البيت وبعده \* امرتكم امرى بمنعرج الهوى \* ولا امر للعصى الامضيعة \* اذ المرء لم يغش الكريمة اوشكت \* حبال الهوينى

٣ بالفتى ان تقطعا \* والهوينى المشى على هيئة ٣ فيه ان تقطعا نسخة ٤ ( قوله الاعلالة البيت ) الاعلالة استثناء منقطع اى لا تقبل منكم عطاء ولا خفارة ولكن تزوركم بالخيول والسلاح هو للاعشى واوله \* وهناك يكذب ظنكم ان لاجتماع ولا زيارة \* ولا براءة للبرى ولا عطاء ولا خفارة \* الاعلالة آه قوله للبرى اى من كان بريثا لا ينفعه براءته لان شر الحرب بعمكم كلكم قوله ولا خفارة اى لازمة ولا عهد اى اذا غزوناكم بطل ظنكم ان لا تغزوكم ولا تزوركم بالخيول والسلاح

المذكورة ( قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقعما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلى لا اقول ومثلك لا تقول بالياء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون ( اقول اداء لفظ المفرد معنى الثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على الثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث مجرى ٦ المؤنث كثير فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله \* مر اليالى اسرعت \* واما التثنية فكقولك مامثل اخيك ولايك يقولان ذاك واما الجمع فكقوله \* وماحب الديار شغفن قلبي \* واما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجىء الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في الثنى مثل اخيك وايك يقولان وفي التانيث كقوله عليه الصلاة والسلام \* مارأيت مثل الجنة نام طالبها \* وقديقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال \* يسقون من ورد البريص عليهم \* بردى يصفى بالرحيق السلسل \* اى ماء بردى وهى نهر فقال يصفى بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى \* وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون \* فقالهم ( وقال الخليل يقوم مقامه في التذكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله فاذا له صوت صوت حجار برفع صوت الثانى اى مثل صوت حجار فاجاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اى مثل اخي زيد ( واستضعفه سيويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا وان قولهم قضية ولا باحسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لاء التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله \* ٢ وقد جعلتني من خزيمة اصبعاً \* اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبهاه في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجىء في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك النوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله \* يامن رأى عارضا اسرته \* بين ذراعى وجبهة الاسد \* وقوله \* ٤ اعلالة او بداهة سابع نهج الجزيرة \* لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبين المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير الاعلالة سابع او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول

والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في ياتيم تيم عدى ( ومذهب سيويه في زيد وعمر و قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ) ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو ياتيم تيم عدى فربما يغتفر فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لافضل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذا وان كقوله تعالى ﴿ وكلا ضربناه الامثال ﴾ ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴾ واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالأكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزوه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكي الخليل في المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين ﴿ اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله ﴾ لما رأته سائده ما استعبرت ﴾ لله در اليوم من لامها ﴾ وقوله ﴾ كان اصوات من اياها نينا ﴾ او آخر الميس انقاض الفراريج ﴾ وبغيرهما عزيز ٦ جدا نحو قوله ﴾ تمر على ما تستمر وقد شفت ﴾ غلائل عبد القيس منها صدورها ﴾ ( وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلاله كقراءة ابن عامر ﴾ قتل اولادهم شركائهم ﴾ وهو مثل قوله ﴾ فزججتها بمزجة زج القلوص ﴾ ابي مزاده وقوله ﴾ تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ﴾ نفى الدراهم تقاد الصباريف ﴾ عند من روى بنصب الدراهم وجرت نقاد ( وانكرا كثرة النجاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالنظر ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كافر في باب لاء التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك ٧ ولان سلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصولين ﴾ قوله ( واذا اضيف الاسم الصحيح والمحقق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفائتة وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وقحت الياء للساكنين ( قوله الاسم الصحيح ) الصحيح في اصطلاح النجاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو و وعد وزيد ويعني بالمحقق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكربي وآبي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه ( قوله كسر آخره ) انما ألزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المفسور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا

٥ ( قوله سائده ) اسم

جبل

٥ بعده \* تذكرت ارضا

بها اهلها \* اخوالها فيها

واعمامها \* اى تذكرت

٦ قليل نسخته

٧ منع الرضى تواتر

القراءات السبع موافقة

للزخشرى في هذه الزلة

وجهور المحققين ذهبوا

الى ان القراءات السبع

متواترة ذكر ذلك المولى

التفازانى في شرحه

للكشاف

ففي ولهذا قالوا في الافصح في قلب الواو ياء كايحيى ( قوله والياء مفتوحة او ساكنة )  
يعنى الياء اللاحقة للصحيح والمحقق به واما الياء اللاحقة لغيرهما مفتوحة للساكنتين  
كايحيى وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف  
الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك ( قوله فان كان آخره الفا ) يعنى ان لم يكن  
الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلوا آخره من ان يكون الفا او واو او ياء والالف تثبت  
في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كسلماتى اولا كفتاى وحبلاى ومغزى وهذيل  
تجز قلب الالف التى ليست للتثنية ياء كأنهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتاسب  
في الصحيح والمحقق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب  
ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها  
الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب  
قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب  
قلب الالف ياء بل لوابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا ( فان قيل فكان الواجب  
على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاءنى مسلموى ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره ) قلت بينهما  
فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة  
وانما جوز هذيل قلبها لامر استحسانى لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى  
الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموى فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع  
الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم للباس بعرض في  
بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في  
الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال \* يا ابن الزبير ٣ طالما عصيكا \*  
وطالما عنيتنا ليكا \* لنضربن بسيفنا فقيكا \* ( قوله وان كان ياء ) اى ان كان آخر الاسم ياء  
وذلك في المنقوص نحو قاضى وفي المثني والجمع نصبوا وجرانحو مسلموى ومسلمى ( قوله  
وان كان واو ) وذلك في المجموع بالواو والنون رفعوا وانما قلبت الواو ياء لان قياس  
لغتهم كايحيى في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء  
وادغام اولاهما في الثانية وانما لم تبقى كراهة لاجتماع المتقارين في الصفة اى اللين  
فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اى الواو الى الاخف اى الياء وسهل امر الادغام  
تعرضهما له بسكون الاول وتقلب الواو ياء سواء اولاهما ولا كطى او ثانيا كسيد واصلهما  
طوى وسبود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها  
نحو مصطفى واعلى في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد الى لبس  
وزن بوزن وجب قلبها كسرة لياء كفى مسلمى وسهل ذلك قريبها من الاخير الذى  
هو محل التغيير فلهذا لم تقلب في سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو  
مسلمى بالادغام تمويه بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى اللبس فانت مخير في  
قلبها كسرة وابقائها نحولى في جميع الوى اذ يشتهى فعل بفعل ( قوله وفتحت الياء  
للساكنتين ) يعنى اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون

٣ قوله ( طالما عصيكا  
وطالما عنيتنا ) العصى  
مقصود مصدر عصى  
بالسيف اذا ضرب به  
عنى بالكسر تعب وعنيته  
وعنى بكذا

كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء الياء ساكنة مع الالف  
 في قراءة نافع ﴿محياي ومماتي﴾ وذلك اما لان الالف اكثر مدامن اخويه فهو يقوم  
 مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما الاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا  
 فهو عند النحاة ضعيف رجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك  
 لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حزة ﴿وما انتم بمصرخي﴾  
 وهو عند النحاة ضعيف قال ﴿قال لها﴾ ٤ هل لك ياتاني ﴿قوله﴾ ( واما الاسماء الستة فاني  
 وانخي واجاز المبرداني وانخي وتقول حي وهني ويقال في في الاكثر وفي ) هذا حكم  
 الاسماء الستة عند افاضتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب  
 لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا  
 الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف  
 الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها  
 محذوف وهو فوق وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك  
 واخوك وحوك وهنوك اما فوق فحالاته ثلاث قطع الاضافة و اضافته الى ياء المتكلم  
 و اضافته الى غيرهما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لا متناع حذفه و ابقائه  
 اما الحذف فليقاء الاسم المتكلم على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور  
 على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع  
 الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون  
 العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون  
 العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيما نسيا فلولم يقلب الواو  
 ميما لدار الاعراب على العين كما في يدودم فوجب قلبها الفا لتحركها وافتتاح ما قبلها  
 فيلتقي ساكنان الالف والتنوين فتحذف الالف فلما امتنع حذفها و ابقاؤها قلبت الى  
 حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله ﴿خالط من  
 سلى خياشيم وفا﴾ فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها ( قال ابو علي  
 يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال  
 ﴿كفي بالنأي من اسماء ٦ كاف﴾ قال ﴿واخذ ٧ من كل حي عصم﴾ وهذه لغة حكاها  
 الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو  
 فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كقدي ثم فاي لتحرك  
 الواو وافتتاح ما قبلها لانه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان  
 يقتصر من جملة الحركات الثلث على الكسر للناسب وكان العين ههنا كما لحركة  
 الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة ألزمت الياء في الاحوال الثلث  
 قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست  
 باعراب ولا بناء عند المصنف او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها  
 وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يازيد بالاعرابية فجئ بدلها بالواو والالف في يازيدان  
 و يازيد ون وشبهت الفتحة البنائية في لارجل بالاعرابية فجئ بدلها بالياء فقيل لارجلين

٤ قوله ( هل لك ياتاني )  
 تاسم اشارة بمعنى هذه  
 وفي في ياء المتكلم

٥ تمامه ﴿صهباخرطوما  
 عقارا قرققا﴾ كلها الخمر  
 واوله ﴿كأن ذافد امة  
 منطفا﴾ قطف من احنابه  
 ما قطفا ﴿يصف به  
 عدو به ريقها وفاعل  
 خالط راجع الى ذافد امة  
 وهي ماء العنب ومفعوله  
 صهبا وخياشيم بدل  
 بعض من سلى وهي  
 حال من صهبا اي  
 خالط من خياشيم سلى  
 وفاها ريقها التي هي  
 صهبا كانه عقار و منطفا  
 اي مصفا وقطف اهله  
 واسند الى السبب مجازا  
 ٦ كافي نسخه

٧ قوله ( من كل حي عصم )  
 العصمة بضم العين القلادة  
 بكسرها الحفظ



ولامسولين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في في مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في في وقديقال في وفيه وفيم زيد في جميع حالات الاضافة قال \* كالحوت لا ير وبه شيء يلقيه \* يصبح ظمأن وفي البحر فيه \* والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميمًا عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولاساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميمًا وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال \* هما نفسا في في من فويهما \* على الناحي العاوي اشد رجاء \* وهو جمع بين البذل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الياء التي هي قدمت على اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاءتم زيد كامر ( واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احديهما القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد ثبتت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيتهما الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذا في ابوك واخول جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثتهما الاضافة الى ياء المتكلم ( قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلامعنى لردها معها ) واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتهما كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل جارا لله والمصنف ولما ردها الزم الياء لما قلنا في في على الاصح وشبهته قول الشاعر \* وابي مالك ذوالجناز بدار \* واجيب بانه يحتمل ان يكون ابى جعلا لاب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون قال \* فلما تين اصواتنا \* بكين وفديتنا بالابينا \* كما قيل في اخ اخون قال \* وكنت لهم كشر بني الاخينا \* والمذهب لا يثبت بالاحتمالات \* قوله ( واذ قطعت قبل اخ واب وحم وهن وفيم وقبح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يدوخب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمير ولا يقطع ) \* اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفين اللام مطلقا اى مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا ( وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاهما اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيتهما ان يكون كدلو مطلقا اى في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخب مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء مطلقا ( واما هن ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحرف في حالة الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهورة

٨ قوله ( اشد رجاء )  
جمع رجة وهي الحجارة الضخمة

زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثتها  
 تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله \* رحت وفي رجليك  
 ما فيهما \* وقد بداهنك من المثر \* فلضرورة وليس بلغة رابعة ( وفي فم لغات  
 اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم  
 حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث  
 الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل  
 منها الميم تقلب في حالة الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات الثلاث اذن مثلثا لا  
 للاعراب فجاوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة  
 فم مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكأنه جمع بين البديل والمبدل منه او الميم بدل من اللام  
 قدمت على العين كما مر فيكون قوله فمويهما مثني فوا والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم  
 مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال \* حتى اذا ما خرجت من قه \* قال ابن جني هو  
 للضرورة وليست بلغة وكان النيين بدلان من العين واللام والجمع اقام العاشرة اتباع  
 الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورأيت فموا نظرت الى فم وكأنه نظر فيها  
 الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فولك وفالك وفيلك وقد يتبع فاء مرء ايضا حرف اعرابه فيقال  
 مرؤ ومرأ ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا ( وفي دم ثلاث لغات  
 القصر كعصى والتضعيف كد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد ( قوله  
 وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع ) انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة  
 الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم  
 ينأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو و اضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما  
 كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كالجحى لم يتوصل بذو الى الوصف بهما  
 وان كان بعد التوصل بصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء  
 الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس  
 ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به  
 والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يحز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل  
 على محمد وذويه فشاذا كان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله \* فلاعني  
 بذلك اسفليكم \* ولكني اريد به الذوينا \* شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب  
 واما قولهم ذوزيد وذوى النبي فانما جاز لتأويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم  
 واصحاب هذا الاسم ( قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين  
 الافوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها  
 وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة جلوها  
 في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها  
 على افعال كباء وآباء واحاء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما  
 ذو فلا دليل في ادواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا

٩ يخرج هذه الأشياء بيان ذلك ان اعراب الاسماء كالرفع والنصب والجر لها مقتضيات لاجلها يثبت كل نوع من الاعراب مقتضى نوع الرفع في الاصل الفاعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرا ثم كونه قائما مقام الفاعل في نحو ضرب زيد وكونه خبرا ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابه الخبر ان الفاعل لانه يصير به ثاني مطلوب ان ولا العاملتين عمل الفعل الفرعى وكذا كونه اسم ما الحجازية اذ بهذا الكون يشابه الفاعل اعني اسم ليس ومقتضى نوع النصب في الاصل المفعولية ثم كون الاسم اسم ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابهان المفعول اذ به يصير الاسم اول مطلوب ان ولا العاملتين عمل الفعل الفرعى والعمل الفرعى للفعل نصب المفعول قبل رفع الفاعل وكذا كونه خبرا ان وخبر ما اذ بهذا الكون يصير كالمفعول اعني كان المفعول مطلوب ثان بعد الفاعل فهذه ٢٩٨ الاخبار مطلوبة ثانية بعد ما هو كالفاعل

اعني الاسماء وكذا كون الاسم حالا او تمييزا او مستثنى اذ به يصير الاسم وصلة كالمفعول ومفعولية المفعول الاول من باب اعطيت غير مفعولية المفعول به الثاني لان مفعولية الاول لكونه محمولا على ملابسة الثاني فهو ملابس ومن ثم فيه معنى الفاعلية فزيد في اعطيت زيدا درهما وكسوة زيدا جبة واضربت زيدا عمرا محمول على العطو والاكتساء والضرب ومفعولية الثاني لكونه ملابسا فالدرهم معطو اي مأخوذ والجهة مكتساة وعمره مضروب وكذا مفعولية اول مفعولى

كحوض واحواض وبيت وبيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصلا ذوات كقوة لقولهم في مشاهد ذواتا فحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذبة كطية ( وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذوات في ذات وذواتا ) وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلّة آخاء واما هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام قبح العين لان ما قبل تاء التأنيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كذا كرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولا م فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولا م ذوياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويتا كثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولا م اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وجوان وهنوان واخوة واخوات واما هنية في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قديكون همزا كاتين \* ( قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة ) قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما وصله خبر المبتدأ كخبرى كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولى اعطيت ( قوله باعراب سابقة ) اي مع اعراب سابقة يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولى ظننت واعطيت والحال عن المنصوب بنحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا ( قوله من جهة واحدة ) قال المصنف ٩ يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا

علت بخلاف مفعولية ثانيهما لان مفعولية الاول لكونه مضافا اليه المفعول الحقيقي لعلمت ومفعولية ( وكذا )

الثاني لكونه متضمنا للمفعول الحقيقي له كما مر في باب المفعول به ومقتضى نوع الجر كون الاسم مضافا اليه معنى نحو مررت بزيد و غلام زيدا ومشابها للمضاف اليه معنى كضارب زيد وحسن الوجه فتبين بهذا ان انتصاب اول مفعولى علت واعطيت من جهة غير جهة انتصاب ثانيهما وكذا انتصاب الاول والثاني في ضربت زيدا مجردا وفجرنا الارض عيونا اذا انتصاب الاول للمفعولية وانتصاب الثاني لشبه المفعولية واما انتصاب منصوبى لقيت زيدا الظريف ومنصوبى لقيت زيدا وعمرا وغير ذلك من التوابع فمن جهة واحدة وهى كونهما ملقيين وينتقض هذا الحد بالخبر بند الخبر بنحو زيد عالم فاضل وعلت زيدا فاضلا حليما وبالحال بعد الحال نحو فيقعد مذموما مخذولا وبالمستثنى بعد المستثنى نحو جاءني ه

ه القوم الازيدا الاعرا اذا الثاني في الجميع باعراب سابقه من جهة واحدة ويدخل في قوله ثان النعت الثاني وما فوقه وكذا التأكيد وعطف النسق لان كل واحد منها ثان للتبوع كالتابع الاول قوله كل ثان فيه نظر لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لاحصر جميع مفرداته واما الكلام آه نسخة ٣ ( قوله وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة ) العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد وهذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ٢٩٩ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما

بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا طنت من حيث انه يقتضى منظونا فيه ومنظونا على في مفعوليه فليس اتصا بهما بالعامل من جهة واحدة وكذلك نحو ضربت زيدا مجردا من حيث انه يقتضى محلا يقع عليه و هيئة له في حال وقوعه عليه عمل في مفعوليه فليس الجهة واحدة وقس على ذلك ماعده

٤ عمدة في الكلام نسخ ه ( قوله وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد ) لاتدعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعولات كما بينا وفي نحو قولك جاءني زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل هو من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم نقول

وكذا في ﴿ فجرنا الارض عيونا ﴾ انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا ( ٣ وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات ه وان قلنا يتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو ﴿ هو الغفور الودود ﴾ الآية وكذا المسندات في نحو عملت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو ﴿ فتقعد مذموما مخذولا ﴾ وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الازيدا الاعرا لا يتغير اسماءها ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا ( وقوله كل ثان ) فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التأكيد وعطف النسق المتكرر لان كلامها ثان للتبوع كالتابع الاول ( واما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال ) قال سيويه العامل فيها هو العامل في التبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كافي المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة ( وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيويه اولى لان المنسوب الى التبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوب الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والتبوع معا كقصد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاول انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاولى معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذا العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالمشاذ النادر فلا يحتمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصر الى الامر الخفي اذا امكن العمل

الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شيء مما ذكرت ثانيا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة فله ايضا ان يبين تعدد الجهات في العمدة والفضلات فان كون الشيء عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل

بالظاهر الجلي ( ولما البديل فلاخفش والرماني والفارسي واكثر التأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فتحقيقه تعالى ﴿ جعلنا لمن يكفر بالرجن لبيوتهم ﴾ وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقتها للبديل منه تعريفا وتنكيلا ( والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره ( فان قيل لولم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى ﴿ للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾ من آمن بعض الذين استضعفوا ( قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التأكيد جازلهم ان يجعلوه كالعدم ويسمونه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرر في اللفظ في البديل من العوامل الاحرف الجبر لكونه ٦ كبعض حروف المجرور ( والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ( ومذهب سيدييه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان حامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البديل فحكمه فيما ذكرنا حكم البديل ( واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال ( قال سيدييه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف ( وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذعلة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد والحارث اعنى اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضى للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لان يقدر له حرفا آخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين ( والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا جملته في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدر الواجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكن معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد ههنا معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ بقي خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة ( وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله

٦ كالجر من المجرور  
وكبعض حروفه نسخه

٧ قوله ( وينتقض حده ) لا انتقاض بهذه الاسماء لان المراد مادل على ذات ماى مبهمه لاتعين فيها باعتبار معنى معين ولما اعتبر في مفهومه المعنى المعين علم ٣٠١ انه المقصود الاصلى ولما اكتفى في الذات بالابهام علم انه ليس

كذلك ونحو القتل قد اعتبر فيه تعين الذات لان معناه مكان فيه القتل لا شئ فيه القتل

٢ قوله ( قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا آه ) قد ذكر المص في بعض نصائفه ان ما يدكر في تحديد الالفاظ يراد انها تذكّر للدلالة عليه وضعا فاذا قيل المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل يراد انه ما ذكر لي يدل على ذلك فلا ينتقض حده بنحو زيد ضربته فعلى هذا يكون معنى قوله تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر لي يدل على ذلك فلا ينتقض بما ذكره لان علمه انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليبدل على معنى في متبوعه

٣ قوله ( نحو برجل قائم ابوه ) كان المص نظر الى ان كون رجل قائم الاب معنى فيه وان كان اعتباريا قوله ( اذكهم في جاءني القوم كلهم آه ) الظاهر ان لفظ كلهم انما ذكر لي

اكثر \* قوله ( النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا ) قال في شرح الفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال هما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب ( قال حد العام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ٧ وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذا المقتل مثلا دالا على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية ( قال والجواب انا احتزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ( ولقائل ان يمنع في الموضعين اى في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفك لان الصفات ايضا اذا ذكرت مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرت مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولولم يدل الاعلى المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ( ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شئ الامع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشئ وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ ( فلما منع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض رب فلم يصغ منه هذه الصيغة المختصة لا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والمحسوس فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والجلوس ( ٢ قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا ( قال تابع ) يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع ( وقولنا يدل على معنى في متبوعه ) يخرج عنه ما سواه ( قلت يدخل فيه البديل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول ٣ نحو برجل قائم ابوه فيه ( ثم نقول اما خروج البديل وعطف البيان وعطف النسق والثأ كيد الذي هو تكرير لفظى او معنوى فظاهر واما الثأ كيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد ٤ اذكهم في جاءني

على احاطة المجئى للقوم واما كون القوم مشعولا للمجئى فامر لازم لا معنى مقصود

اصلى فلفظ كلهم يدل على ٧ حال النسبة قصدا لاعلى معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا ٧ احاطة نسخ

القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم ( فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما ) فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ واليهين اثنين ﴿ نعمتا ﴾ ( قوله مطلقا ) فصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا بل مقيد بحال الضرب ( هـ ) اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ( ولا يبعد لو حددونا الوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية ٦ لكل ما يخص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعمتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلاثة لان وضعها لجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لانحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بلى يدخل في حد الصفة الخاصة كما يحى فيقال ان اسد وصوم في رجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الالاتى للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى فى شىء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج انفاظ الشمول فى التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءني القوم ثلاثهم عند التميميين كما مر فى الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لوجرت صفات فى بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار فى مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وابها الرجل ومع هذا فهى اسماء لصفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يحى بعض الموصوفات ويدخل فى قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك فى نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضفا ٧ ( ونقول فى حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول فى متبوعه او متعلقه مطلقا فیدخل فيه التابع فى نحو هذا الرجل ورجل اى رجل ورجل تمى ورجل حسن وجهه ورجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل فى نحو اعجبني زيد عليه ﴿ قوله ﴾ ( وفأنته تخصيص او توضيح وقد يكون لجرد الشاء او الذم او التأکید نحو نفخة واحدة ﴿ معنى التخصيص فى اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل فى التكرات وذلك ان رجل

هـ قوله ( اقول قد خرج آه ) هذا كلام صحيح والمصنف معترف به لكنه يجعل ذلك احترازا لدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت فى الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما فى التقييد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع فى تعريف الفاعل ٦ لكل ما يماثله تعريف وتكيرا نسخة

٧ وصفا نسخة

في قولك جاءني برجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلا ما كانت او لانحو زيد العالم والرجل الفاضل ( قوله وقد يكون لمجرد التثنية ) لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد التثنية او الذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد التثنية او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مملا لشريك له في ذلك الاسم نحو ﴿ بسم الرحمن الرحيم ﴾ اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مملا شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم والفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الا اني قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو ﴿ نفخة واحدة والهيئتين اثنتين ﴾ فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولاً واحاطة فالتابع تأكيد لصفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى ﴿ الهين اثنتين انما هو واحد ﴾ وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يحىء لمجرد الترجيح نحو انا زيد البائس الفقير ﴿ قوله ﴾ ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذى مال او خصوصا مثل مررت برجل اى رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا ) قال في الشرح يعنى ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالاته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه ﴿ اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكأنه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول ( قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما ) اى وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جمع استعمالاته كالنسب والمضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذى والتي وفروعهما ٣ وذو الطائفة لان الذى قام بمعنى القائم ( قوله او خصوصا ) يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهى كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الإشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اى في اسم الإشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لجعلته صفة لغير اسم الإشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال

٣ واما ذوالتي في لغة طى  
بمعنى الذى فحقها ان يوصف  
بها المعارف تقول انا ذو  
عرفت صحاح



اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا ( فان قيل لم يلزم ان يوصف  
باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة  
كاجاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك  
الاسد فان شخصا وسبع مبهمان كاسم الاشارة (قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة  
زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد  
الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان  
في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله  
\* ٤ رباء شماء لا يأوى لقلتها \* الا السحاب والاوب والسبل \* وكالاورق في الحمام  
والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل  
فللموصوف فائدة جعل الموصف حاضرا معنيا وفي يائها الرجل للموصوف فائدة منع  
حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا  
على ما قال المصنف اى واسم الاشارة في نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا  
فاى انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للدخ واسم الاشارة يقع وصفا للعلم  
والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما  
في غير هذه المواضع فلا يقع صفة (والذى يقوى عندي ان اى رجل لا يدل بالوضع  
على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة  
للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤل عنه فاستعيرت لوصف الشيء  
بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال  
بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه (ومن ثم قال الفراء  
في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اى الواقعة صفة ان تكون  
صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل  
اذ معنى اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف  
اى رجل هو فعنه اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت  
بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيداى رجل وتجاوز المخالفة بين الموصوف  
والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايمامة وايمامة واما اسم  
الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف  
اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عدم الموضوع للدلالة على  
المعنى خصوصا وجب ما ذكره من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب وذو الموصول  
ذو اللام وذو الطائفة او خصوصا كالتابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة  
واسم الاشارة التابع لما ذكرنا (وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها  
المصنف وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس  
مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق  
الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل

٤ قوله (رباء آه) رباء فعال  
من ربأت الجبل صعده  
وشماء صفة هضبة  
والاوب المطر لانهم يزعمون  
ان السحاب يأخذ الماء من  
الارض فهو ياوب اليها  
والسبل المطر بين السماء  
والارض ومن العلوم ان  
المرتفعة بهذه الصفة  
لا تكون الا هضبة

٥ من القياسى عموما  
نسخه

وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه  
الفاظ الثلاثة كالتأ كيد اللفظي فلهذا لم يجوز انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى  
الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا ٦ فيقال انت رجل  
كل الرجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق  
في جميع الرجال ومعنى جد الرجل او كان ماسواك هزل وحق الرجل اى من سواك  
باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا فى الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم  
وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك  
جاءنى رجل ماشئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى  
خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى شئت اوشئ شئت ويجوز  
ان تكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل مادون من لان  
ماللهم امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى ﴿ وما رب العالمين ﴾ وقوله تعالى  
﴿ انى نذرت لك ما فى بطنى محررا ﴾ وما نحن فيه موضع الابهام وفى معنى قولك رجل  
ماشئت من رجل عندى ٨ رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال  
نهيك او نهاك ٨ او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كذا كرنا  
فى باب الاضافة والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيدان المذكور هو المخصوص بالمدح  
من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا  
فى افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجئ مثل ذلك بعد كثيرا مما يقصده  
المدح والتعجب نحو يالك من ليل ولله در زيد من رجل وقالة الله من شاعر وقال عز  
من قائل والمعنى فى الجميع واحد اى هو الممدوح والتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس  
اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهمومك  
اى مقصودك او من هم اى اذابه اى يذيك وصف محاسنه كقولهم هذك اى ينقل عليك  
عدمناقه من هذه المصيبة اى او هنته وكسرتة ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف  
وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق ورجار حار سوء والمراد  
بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق فى الحديث وذلك لان الصدق  
فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة فيقال ثوب  
صدق وخل صادق الجموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء  
بشيء قالوا كاذب عليك ( قال عمرو بن معدى كرب لمن شكاليه المعص كاذب عليك  
العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال \* وذيانية  
اوصت بنبيها \* ٢ بان كذب القراطف والقرووف \* اى عليكم بهما والاضافة فى نحو  
رجل صدق ودائرة السوء للملاسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر  
الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السيئ فمضى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكأنك  
قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل  
مع صفته صفة للاول كما مر فى باب لاء التبرئة فى نحو لاء ماء باردا ويجوز ان يكون الثانى

٦ نحو انت نسح

٧ ( قوله رجل شرعك  
آه ) شرعك اى حسبك  
وفى المثل شرعك  
ما بلغك الهلا يضرب  
فى التبلىغ باليسير  
٨ ( قوله وكفيك ) الكفى  
مصدر كفى الشئ

٢ ( قوله بان كذب  
القراطف والقرووف )  
القراطف القطيفة  
والقرووف جلد يدبع  
بالقرفة وهى قشر  
المان ويجعل فيه اللحم  
المطبوخ بالتوابل

بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ الا ان وجوب تطابقهما  
تعريفا وتنكيلا يرجح كونه صفة (ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو عندى رجال ثلثة قال  
عليه السلام) ﴿الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة﴾ وتقول عندى برقفيزان وكذا  
الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلّة  
والكثرة ونحو ذلك (والسماعى على ضربين اما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب  
ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى  
مرضى) (قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم  
الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كما فيهما من كثرة الفعل تجسمانه) (واما غير شائع وهو  
ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل  
اسد) (قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى وتأويله قولهم مررت برجل اسد شدة  
اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك  
الكوز ممتلىء ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هوز هير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة  
وهو بدل عند سيويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا  
في قولهم له صوت صوت حجار ويقولون مررت برجل نار حجرة اى مثل نار حجرة  
ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حجرة بمعنى كامل شدة وكامل حجرة فلا يكون بتقدير  
حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب  
في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور (وقال غير المبرد بل  
بتأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فعنى برجل اسداى جرى و برجل  
حجار اى بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر \*  
وليل يقول الناس من ظلماته \* سواء صحىحات العيون وعورها \* كان لنا منه بيوتا  
حصينة \* مسوحا اعاليها وساجا ستورها \* اى سودا اعاليها وكشيفا ستورها ) (وثانيها  
جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى  
كامل في الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا ) (وثالثها جنس مصنوع منه الشئ  
يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد ) (قال سيويه يستكره نحو خاتم طين  
وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا) (قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج  
خز صفته وبصحيفة طين خاتمها و برجل فضة حلية سيفه و بدار ساج بابها و اردت  
حقيقة هذه الاشياء لم يحز فيها غير الرفع فيكون قولك بداأة اسد ابوها وانت تريد  
بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المائلة والجل  
على المعنى جاز هذا كلامه ) (قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها  
فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى  
بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عر فنج كله اى كائن  
من عر فنج ومررت بقوم عرب اجعون اى كائنين عربا اجعون وان اريد التشبيه كان

معنى بسرج خز صفته اى بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اى مشرقه وان لم يكن فضة واماطين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابنى عشرة واخاك وابلك \* قوله (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير) اعلم ان الجملة ليست لانكرة ولا معرفة لان التعريف والتكثير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشاربها الى خارج اشارة وضعية والتكثير ان لا يشار بها الى خارج فى الوضع كما يحى فى باب المعرفة والنكرة واذالم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتكثير فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت فى التعريف والتكثير بالنعت المفرد (فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جازنعت النكرة بها دون المعرفة) قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كاتقول فى قام رجل ذهب ابوه واوبه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول فى مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرما للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كفى المواضع المذكورة (وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التكثير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه فى اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعنى كون الذات غير مشاربها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد (قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة مضافا الى المحكوم عليه ه كعلم زيد فى جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيدة المتكلم هى المجهولة فى انا زيد فلا يلزم من تكثير المضمون تكثير المتضمن الذى هو نفس الخبر والصفة ولولزم ذلك للزم تكثير كل خبر وكل نعت لانهما حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءنى زيد العالم وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما وجب فى الجملة التى هى صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجى بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جلتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما وللم يكن خبر المبتدأ معرfa للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كامر فى بابيه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف

ه فان المجهول فى جاءنى زيد  
العالم وزيد هو العالم انتساب  
العلم الى زيد ولو وجب تكثير  
هما لم يجز جاءنى زيد العالم  
وانا زيد وجواز مقطوع به  
نسخه

وكيف يقدر ما لا يصح

التصريح به

٤ (وقوله هل رأيت الذئب

قط) جملة استفهامية وقعت

صفة لمذق بناء على اضمار

القول والمذق اللب تحتلط بالماء

فتقل بياضه و بصير لونه

يضرب الى الكهبة فيشبه

بلون الذئب

• (قوله اخبر تعله) اصله

تقل من قلاه يقلبه ابغضه

حذفت الياء للجزم لانه جواب

الامر والهاء السكت كافي

كتابه وقولهم لا خبرن خبرك

لا علمن علمك تقول منه خبرته

اخبره خبرا بالضم وخبرة

بالكسر اذا بلوته واخبرته

فقوله اخبر امر بالتجربة وقع

مفعولا ثانيا لوجدت لاصفة

للناس لان الجملة لانقع صفة

للمعرفة بدون توسط الاسم

الموصول فعلم انه مفعول

والمفعول الثاني في باب ظننت

خبر مبتدأ في الاصل وما لا يحتمل

الصدق والكذب لا يكون

خبر المبتدأ فيكون قوله اخبر

تعله محمولا على اضمار القول

اي وجدتهم مقولا فيهم هذا

القول اي ان اخبرتهم ابغضهم

بلام لانشير بها الى واحد بعينه كقوله \* ولقد امر على اللثيم بسبني \* لان تعريفه لفظي على ما يحى في باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الوصف لي مطابق الموصوف لفظا في التعريف ( وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جزأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرية بالمضارع فلانقول بالرجل قام ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديره وانما يقدر اللام في الاسم او في المضارع للاسم نحو يقول ويفوه ونحوه (وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لاصفة (قوله ويلزم الضمير) انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمر ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يخصص به فاذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يندف الضمير كما مر في خبر المبتدأ وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله \* جاؤا بمذق ٤ هل رأيت الذئب قط \* اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو \* وجدت الناس ٥ اخبر تعله \* قوله (ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتكثير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل ) قوله (بحال الموصوف) الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل حال الموصوف اي هيئته وصفاله وهو الكثير كافي رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتزله منزلة حاله نحو برجل مصرى جاره في حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعاً ونصباً وجراً بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيدا ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تجب اضافتها الى فاعلها ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يعرف لضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضيفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يحز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به

وان اضيفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو يزيد ضارب عمرو  
 غلامه امس ويزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم تذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف  
 بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله ٥ وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيويه ان  
 ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد  
 الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالقتال والضارب او غير  
 علاج كالعالم والعارف والمخاطب والملازم ( وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا  
 فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل  
 ضاربه عمرو ويزيد مخاطبه دآء ) والزمه سيويه تجوز نصبه على الحال مع كونه معرفة  
 ٦ لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل  
 غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو يزيد مخاطبه دآء فربما لا يلزمه لارتكابه  
 انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير في محل النصب على انه  
 مفعول كإمر في الاضافة على مذهب بعضهم ( والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا  
 كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل  
 ضاربه عمرو ) وسيويه يوافق في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في  
 وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة \* ٧ ونظرن من خلل الستور باعين \* مرضى  
 مخاطبها السقام صحاح \* واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كإمر  
 في باب الاضافة قال والرواية مخاطبها بالجر وانشد غيره \* حين ٨ العراقيب العصا  
 وتركه \* به نفس عال مخاطبه بهر \* برفع مخاطبه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء  
 ( وقال عيسى بن عمران كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما  
 غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاولى  
 ) وسيويه ينازعه ايضا في الوجوب لافي الجواز والزعم سيويه بما لا يحصى لهما عنه وذلك  
 انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز  
 جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا وكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون  
 تقديرا ولا سبب في اضافة عارض لا يجاب الرفع او النصب فايحاج احدهما بلا موجب  
 تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس الالرفع  
 على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمة  
 بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل كما تجعل صاحبه كذا فعلى هذا نقول في المثني والمجموع برجل  
 ملازمه الزيدان وملازمه بنوفلان وما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول  
 والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصرى حماره لكونه بمعنى منسوب  
 فيعمل عمله وما جاء من ذلك سمعا على قبح سواء نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء  
 ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء والخبر فعلى هذا يوجب كون  
 أأنذرته ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ﴿أأنذرته ام لم

٥ قوله وان لم يكن السببي  
 ماضيا جاز عند سيويه آه )  
 لم يذكر في السببي المضاف  
 بمعنى الماضي خلافا في جواز  
 وقوعه نعتا فدل على الاتفاق  
 كما في المنون مطلقا

٦ قوله ( لان المانع عنده  
 من اجرائه آه ) واذا لم يجوز  
 الاجراء جاز النصب على  
 الحال ان لم يكن التعريف  
 مانعا عنده بل وجب ان  
 لم يمكن وجه ثالث فتأمل  
 ٧ قوله ( ونظرن من  
 خلل آه ) الخلل واحد  
 الخلال كجبل وجبال  
 وقرئ من خلله ومن  
 خلاله

٨ قوله ( العراقيب )  
 العرقوب العصب الغليظ  
 الموترفوق عقب الانسان  
 وعرقوب الدابة في رجلها  
 بمنزلة الركبة في يدها البهر  
 بالضم تتابع النفس وبالفتح  
 مصدر يقال بهر الحمل اي  
 عليه

تذرههم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستوفى من اثنين فصاعدا ومن السماعى القبيح قولك برجل حسبك فضله ومررت برجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلانه وبحية ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشئ نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها ( قوله فالاول يتبعه ) اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء ٢ من جملة العشرة الاشياء المذكورة احدثت الاربعة واحد من الثلاثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ٣ ونطفة امشاج فلان ٤ البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشئ المركب منها جاز وصفه بها وجرأهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى ﴿ نسفكم بما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام ( وقال سيويه افعال واحد لاجمع وجاء قيص شرازم ٥ ولحم خراذيل ٦ وثانيها واحد من التعريف والتذكير ( واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهدا بقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يحى فى موضعه ( واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى ( قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول ) اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلاثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتذكير ( قوله وفى البواقى كالفعل ) اى هذا السببى فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افراد السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث او يذكرا اذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكأنا كالفعل لان فاعله حيثئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة

٢ قوله ( من جملة العشرة الاشياء المذكورة آه ) ينبغى ان يجعل بدلا او عطف بيان للعشرة لامضا فاليها العشرة لانه استضعف ذلك كما مر  
٣ قوله ( ونطفة امشاج ) مشيج وامشاج كيتيم وايتام صحاح  
٤ البرمة القدر والجمع بـرام بالكسر صحاح  
٥ الشرذمة الطائفة من الناس والقطعة من الشئ وثوب شرازم اى قطع صحاح وكذا شرازم  
٦ قوله ( خراذيل ) خردلت اللحم بالذال والذال قطعته صفارا  
٦ الخردل معروف والواحد خردلة

ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن\* قوله (ومن ثمه حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه) اى ومن جهة ان السبب في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتى التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيى في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه واقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيى بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشايبته ليقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه\* قوله (والمضمر لا يوصف ولا يوصف به) اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظى فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما الجملة على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجيى من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساويا له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلورجع الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو (واجاز الكسائى وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى ﴿لا اله الا هو العزيز الحكيم﴾ وقولك مررت به المسكين والجهور يحملون مثله على البديل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شئ اخص من المضمر ولا مساو له\* قوله (والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله) ينبغي اولان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه



لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لافي المعارف ولا في التكررات اما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في التكررات فانت تقول رأيت شيئا ابض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على مدليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كما يجي فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى تبني عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو (فالقول عن سيديويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقترب به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع ٢ اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فاما اجتماع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ﴿لئن اكله الذئب﴾ كما يجي في باب المعرفة والنكرة والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيديويه (واما عند البرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سيديويه هو صفة لغلام (ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلمهم نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصده الامدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة فيوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجي في باب المعارف (وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول (وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام (وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما

في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم  
الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه (اقول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا تقرر  
ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابع الغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب  
لا صفة فاسم الاشارة في قولك يزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة وعند غيره وعليه فقس  
وانما لم يحجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص  
فان اكتفى به المخاطب فذلك لم يحتاج الى نعت والازاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة  
(فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى  
واشهر) فنقول المضمير لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات  
المعينة لا للمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى اتضح ذلك المعنى  
بالسمية نحو احر و اشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو  
الذى والى واللاقى وبابها لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة ٢ فصاعدا بخلاف  
من وما وما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا  
قليل فروعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كفى قوله \* قولا  
لهذا المرء ذوجاء ساعيا \* هلم فان المشرق في الفرائض \* لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء  
الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا (بلى قال  
الزجاج ان الموفون صفة لمن آمن كما يجئى والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت  
بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام ولا ينعت بالمضاف الى  
المضمير لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف  
الا بذى اللام والموصول لما يجئى وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذى اللام  
وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه  
مثله على ما بينا (وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب  
زيد قال والمنع منه تعسف) وعلى مذهب سيبويه لوجاء مثل ذلك فهو بدل لاصفة فان جعلنا  
المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمير ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف  
الى المضمير والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام ٤ واما المضاف الى اسم الاشارة  
فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى  
اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا  
كله على مذهب سيبويه الذى عليه الجمهور (ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف  
المعارف بعضها بعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم  
فهو عنده بدل لا ووصف على مامر وقدتين بما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام  
الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله \* لهذا المرء ذوجاء  
ساعيا \* قوله (وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت

٢ احرف نسخة

٤ واما المضاف الى العلم فينعت  
بكل واحد من المبهمين وبذى  
اللام وبالمضاف الى المضمير  
وبالمضاف الى العلم والى كل  
من المبهمين والى ذى اللام  
واما المضاف الى اسم آه  
نسخه

٦ فعلى نسخة زيادة بان  
اي حكمك بان آه

بهذا الابيض وحسن بهذا العالم) كأنه سئل فقبل كان الواجب بناء على قولك ٦ بان  
الموصوف اخص او مساوان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف  
الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الابدى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال  
كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائيه ( فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات  
وانما تعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن  
تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف  
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والابق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين  
فى نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه  
تعريفه المستعار فاقصر على ذى اللام لتعيينه فى نفسه وحل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى  
ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت  
زائدة الا ذو الطائيه وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع  
اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة ( قوله ومن ثمه  
ضعف ) اى من جهة ان المراد من وصف المبهم تبين حقيقة الذات المشار اليها بضعف بهذا  
الابيض لان الابيض عام لا يخص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا  
العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكأنك قلت بهذا الرجل العالم \* ولا بأس ان نذكر  
بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهى اقسام ( احدها جمع الاوصاف مع تفرق  
الموصوفات \* اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب  
عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جازا افراد كل واحد منهما بوصف وجاز  
جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الطريف وعمرو الطريف والثانى نحو جاءنى  
زيد وعمرو الطريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت التذكير على  
التأنيث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا فى خبر المبتدأ  
والحال ونحوهما نحو الزيدان والجرم المقبلون وجاءنى زيد وهند والجار مسرعين وان اختلفا  
تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان  
لا متناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما  
فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الطريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف  
نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف  
او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد  
مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولا مختلفين فى الاعراب فان اختلفا معنى  
ايضا لم يجوز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت  
مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الطريف  
عمرا الطريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الطريف الطريف نعت الثانى بجنبه

ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصر بين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا ( واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا او لا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتأكيـد كيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو والظريفان وان لم يكن مكررا للتأكيـد فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا ٢ رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين ٣ او مبتدئين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والممولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدئين جاز عند سيبويه والتحليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيـرا نحو قام زيد وقعد عمرو والظريفان وضربت زيدا واكرمت ٤ بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابوعمر والظريفين واخوك زيد وابوك عمرو والظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدئين او الخبرين ( والمبرد والازجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان ( والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمى الاشارة قربا وبعد اخلاف سيبويه فانه جعل خبريهما كفاعلى الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك الممولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيـرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوى ولا بنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر كذا لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان الممولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف الممولين تعريفا وتنكيـرا ( وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شىء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف ( واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا لكسائى فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو والظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا \* واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثنى الاعلى من اثنته وعلته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فجمعهما بمنزلة واحدة ( وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات \* اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان تجي

٢ اسمين او فعلين او حرفين

نسخه

٣ او حرفين نسخه

٤ عمرا الظريفين او نسخه

بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وزازا اذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم زازا وهم شاعر وكاتب وزازا ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم زازا ولو تخالفا تعريفا وتنكيها فقطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم يكن هناك المحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لهما معنى نحو بالرجلين ضاحكا وبكايا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله \* فلا تجعلى ضيفى ضيف مقرب \* وآخر معزول عن البيت جانب \* اى منهما ضيف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله \* فاصبح فى حيث التقينا ٢ شريدهم \* طليق ومكتوف اليدين ومن عفا \* اى منهم طليق وقوله من عفاى از عفه الموت اى قاربه وفى الثانى اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر ( وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله \* ٣ كان حولهم لما استقلت \* ثلاثة اكلم يتطاردان \* واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب ( وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا \* اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتأكيد نحو امس الدار ونفخة واحدة لانه يكون قطعاً لشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف فى مثل ذلك نص فى معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التأكيد فى نحو جاءنى القوم اجعون اكثعون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم بالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع فى ذلك الثانى اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم فى الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى ﴿وامراته حماله الحطب﴾ وقولك الحمد لله الحميد ( وشرط الزجاجى فى القطع تكرار النعت والآية رد عليه ) فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الإشارة لما ذكرنا ان اسم الإشارة محتاج الى نعته ليتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثانى ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يحز القطع اذا قطع مع الحاجة والاعرف مجئ نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص فى القطع اعنى الواو \* قال \* وياؤى الى نسوة عطل \* وشعثا مر اضيع مثل السعالى \* ويجوز فى المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق \* لا يبعدن قومي الذين هم \* سم العداة وآفة الجزر \* ٤ النازلين بكل معترك \* والطيبون معاقد الازل \* والواو فى النعت المقطوع اعتراضية

٢ قوله ( شريدهم )  
الشريد الطريد من عفا  
زعه اى قتله مكانه وكذلك  
ازعه اذا قتله سريعا كذا  
فى الصحاح ٣ قوله ( كان  
حولهم ) المحول بالضم  
بلا هاء الابل التى عليها  
الهوداج كانت فيها النساء  
اولا بمعنى الاحبال ايضا واما  
المجولة بالفتح والهاء فهى  
الابل التى تحمل

٤ النازلون والطيبين نسجه

نصبته اورفته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ﴿وَبِلِّ

لِكُلِّ هَمَزَةٍ لُّزَّةٌ﴾ الذي جمع مالا وعدده ﴿وَإِذَا كُتِرَتِ النُّعُوتُ شَيْءٌ﴾ معلوم اتبعت او قطعت واتبع

بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذا الاتباع بمد القطع فبيح والاكثر في كل نعت مقطوع

ان يكون مدحا او ذما او ترجحا نحو الحمد لله الحميد ومرت بزيد الفاسق ويهمل والمسكين وقد يكون

تشديعا نحو بزيد الغاصب حتى وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات (ويونس

اوجب الاتباع في الترجيح اما على النعت فيما يمكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيت البائس

ومررت به المسكين) والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولولم يتضمن النعت

شيئا من المعاني المذكورة لم يحز قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه

يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا وسواء كان المعطوف عليه نعتا او لا

لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي

غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو هـ والاتباع باقي بحال

اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ﴿ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم﴾ ان

الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا اجاز الاتباع على

النعت ايضا فاما اذا لم يحز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تفرق

الموصوفات فلا (ورابعها حذف الموصوف \* اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف

بظرف او جملة كقوله تعالى ﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾ فان وصف باحدهما جاز

كثيرا ايضا بشرط المذكور بعد لكن لا كالأول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون

مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على

الاصح وانما يكثر حذف موصوفيهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن

او بنى قال تعالى ﴿ومنهم دون ذلك﴾ وقال ﴿وما منا الا له مقام معلوم﴾ اي ما من ملائكتنا

الا ملائكة مقام معلوم \* وقال الشاعر \* وما الدهر الا نار تان فنهما \* اموت واخرى ابغى العيش

اكدح \* اي منهما تارة اموت فيها (وحكى سيبويه ما منهم مات الارأيت في حال كذا

وقال \* فكلمتهما نئين كالماء منهما \* واخرى على لوح احمر من الجمر ٦ \* وقال \* لو قلت

ما في قومها لم يتيم \* يفضلها في حسب ٧ \* ويسم \* فان لم يكن كذا لم يقيم الجملة والظرف

مقامه الا في الشعر قال \* انا ابن جلا وطلاع الثنايا \* متى اضع العمامة تعرفوني \* وقال

\* مالك عندي غير سهم وجحر \* ٨ \* وغير كبداء شديدة الوتر \* كانت بكفي كان من ارحى

البشر \* وقال \* كانك من جبال بني اقيش \* يقع خلف رجله بشن \* وانما كثر

بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما شتم عليه قبله فيكون كانه مذكور \* ثم

اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت

بظريف رجل قال \* والمؤمن العائدات الطير يسبحها \* ركبنا مكة بين الغيل والسند

وقريب منه قوله تعالى ﴿وغرايب سود﴾ لان حتى غريب ان يتبع اسود لكونه

هـ فقط نسخته

٦ اي منهما كالماء ٧ ( قوله  
وميسم الميسم الجمال يتيم من  
اثم كسرتاؤه في لغة ٨ قوله  
وغير كبداء آه الكبداء قوس  
بلاء مقبضها الكف

٢ (قوله ليس لكم بسى) بسى أى بمثل قوله (هموز) الهمز مثل ٣١٨ الغمر والضغظ يقال همزت الشئ فى كفى

٣ وفى قوله \* كبير اناس فى بجاد مزمل \* بجر مزمل لمجاورته لanas تقديره لا لبجاد وذلك لان الجار والمجرور متعلق بمزمل والتقدير كبير اناس مزمل فى بجاد او مشبهالمانسجده  
٥ (قوله مع متبوعه) يخرج البديل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى باب ونذكر ان عطف البيان هو البديل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام آه اجيب عن هذه الثلاثة بان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي وهذا الجواب ظاهر فى لا ولكن واما فى بل فانما يصح اذا جعل المتبوع فيه مقابلا للتابع فى الحكم اثباتا ونفيا لا اذا جعل فى حكم المسكوت ٦ (قوله لان المقصود بالنسبة معها احدا الامر ين آه) قد يقال احدهما مطلقا نسبة اليها على السواء فيصدق انهما من حيث الابهام مقصودان بالنسبة وان لم يكن شئ منهما بخصوصه مقصودا بالنسبة ٧ (قوله لان الصفات يعطف آه) قد جوز الز مخشرو وقوع الواو بين ه

تأ كيداله نحو اجر قاتى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الاضرورة والنية التأخير كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد و اخر احد الباقيين فى الاغلب كقوله تعالى ﴿ وهذا كرم مبارك انزلناه ﴾ وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى ﴿ وهذا كتاب انزلناه مبارك ﴾ وقوله تعالى ﴿ فسوف يأتى الله يقوم بحجهم ويحبونه اذلة ﴾ وقال الشاعر \* افا سيه بطى الكواكب \* و ربمانويت الصفة ولم تذ كر للعلم بها \* قال \* الايهما الطير المرتبة بالضحى \* على خالد قد وقعت على لحم \* اى اللحم اى اللحم واذاولى النعت لا واما واجب تكريره كاذ كرنا فى الحال قال تعالى ﴿ لا فارض ولا بكر ﴾ وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجربا لجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا حجر ضبي وهذا حب رماني والذي هو لك الحجر والحب لا الضب والرمان) والخليل بشرط فى الجربا لجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجعا وتذكيرا وتأنيشا فلا يحيز الاهدان حجرا ضب خربان ولا يحيز خربين خلا فالسيويه ( واستشهد سيويه بقوله \* فاياكم حوية بطن واد \* هموز التاب ٢ ليس لكم بسى \* بجر هموز ) وقال بعض البصريين ان التقدير هذا حجر ضب خرب حجرا بحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز التاب هموز تاب حيته ثم حذف المضاف اى حيته فبقى هموز نابه ثم لما ضيف هموز الى التاب استتر الضمير فيه كفى حسن الوجه ٣ \* قوله ( العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياى نحو قام زيد وعمر ) (قوله مقصود بالنسبة) يخرج الوصف وعطف البيان والتأ كيد على ما قال لان المقصود فى هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذ كر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذ كر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المدين والبيان فرعه وكذا انما تجئ بالتأ كيد اما البيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز فى نسبة الفعل اليه واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باقى على عمومه غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا ( قوله ٥ مع متبوعه ) يخرج البديل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى باب ونذكر ان عطف البيان هو البديل ( ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو ٦ لان المقصود بالنسبة معها احد الامر ين من المعطوف والمعطوف عليه ) ( قوله يتوسط بينه الى آخره ) ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم استغن فى الحد بقولى العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ٧ لان الصفات يعطف بعضها

هـ الموصوف والصفة  
لأن كيد اللصوق في مواضع  
عديدة من الكشف وحكم  
المص في شرح المفصل في  
مباحث الاستثناء ان قوله  
تعالى ولها منذرون في  
قوله وما اهلكنا من قرية  
الاولها منذرون صفة  
لقرية فلوا كتي بقوله تابع  
يتوسط لدخل فيه مثل هذه  
الصفة فتأمل وقال في امالي  
الكافية ان مثل جاءني زيد العالم  
والعالم والعاقل تابع يتوسط  
بينه وبين متبوعه احد  
العشرة وليس بمعطف على  
التحقيق وانما هو باق على  
ما كان عليه في الوصفية  
وانما حسن دخول العاطف  
لنوع من الشبه بالمعطوف  
لما بينهما من التغاير  
٩ ولا يجوز نسخه

على بعض كقوله \* الى الملك القرم وابن الهمام \* وليث الكتبية في المزدحم \* وقوله \*  
يا لهف زياية الحرث \* الصابح فالغائم فالآيب \* ٩ ويجوز ان يعترض على حده بمثل  
هذه الاوصاف فانه يطلق عليهما انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست  
بمعطوفة واطلاقهم العطف عليهما مجاز \* قوله ( واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل  
مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على  
المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وزيد ) انما اكد بالمنفصل في الاول لان  
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كاجاز في الظاهر  
والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيده كان  
كالو عطف على بعض حروف كلمة فاكد او لا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من  
حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون  
العطف على هذا التأكيده الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن ان يكون  
هذا المعطوف ايضا تأكيدها للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت و  
زيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزء معنى ويجوز  
تأكيده المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا ( قوله الا ان يقع  
فصل فيجوز تركه ) سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله \* فلست بنازل الا الملت  
\* برحلى او خيالها الكذوب \* او بعدها كقوله تعالى ﴿ ما شر كننا ولا اباؤنا ﴾  
فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتأكيده النفي ومع الفصل قد يؤكده بالمنفصل كقوله  
تعالى ﴿ فكذبوا فيهاهم والغاوون ﴾ وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا ﴿  
وقد لا يؤكده الامر ان متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول  
الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي  
امراة والحافظ وعورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك  
ان مذهب البصريين ان التأكيده بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيده  
ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب ( واما الكوفيون  
فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيده بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح ( قوله واذا  
عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض ) انما لم ذلك لان اتصال الضمير المجرور  
بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله  
والمجرور لا يفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا ففكره العطف عليه اذ يكون  
كالعطف على بعض حروف الكلمة فن لم يحز اذا عطف المضمر على المجرور الا إعادة  
الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل  
كما يحز في المضمرات حتى يؤكده اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق  
الا إعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد  
ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الالهذا الغرض وانه لا معنى له كما في



قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر  
بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينة امر يقتضى طرفين فعرفنا ان تكرير الثانى لهذا  
الغرض فقط فان البس نحو جاءنى غلامك و غلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما  
لم يحز بلى يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود ( فان قلت فأتقول بعد اعادة الخافض أتقول  
الجارو المجرور عطف على الجارو المجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور ) قلت النظر  
المستقيم يقتضى ان القول بالثانى اولى وذلك لان القول به فى نحو المال بينى وبينك متعين اذ لا  
معنى للمضاف الثانى كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفى نحو مررت  
بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانى فيه معنى اذ لا يقتضى الباء الاولى من حيث المعنى  
اسمين يجران به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استؤنف معنى الجار والمجرور  
فيكون بسبب الاستئناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك فى بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء  
الثانية مجتلية لثل الغرض الذى اجتلبه بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور  
عطف على المجرور ههنا كما فى مسألة بين ( فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف بمجرور مع تكرر  
العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعنى العامل الاول لان وجود الثانى لامر لفظى وهو  
من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه فى نحو لا بالزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى  
ان يحيل جره على العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى زيد فانها  
لا تلغى مع زيادتها وهذا الذى ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار  
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله \* فاليوم ٢ قرئت تهجونا  
وتثمتنا \* فاذهب فابك والايام من عجب \* واجاز الكوفيون ترك اعادة فى حال السعة  
مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله  
تعالى ﴿ تساءلون به والارحام ﴾ بالجر فى قراءة حزة ( واجيب بان الباء مقدرة والجر  
بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا فى الاختيار الا نحو الله لا فعلن  
وايضا لو ظهر الجار فالعمل الاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه اذن  
يكون قسم السؤال لان قبله ﴿ واتقوا الله الذى تساءلون به ﴾ وقسم السؤال لا يكون  
الامع الباء كما يحى والظاهر ان حزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفى ولا  
نسلم تواتر القراءات السبع ( وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور  
المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت و زيد  
قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيده  
المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف ( فان قيل كيف جاز  
تأكيده المرفوع المتصل فى نحو جاؤنى كلهم والابدال منه نحو اعجبتنى جلالك من غير  
شرط تقدم التأكيده بالمنفصل و جاز ايضا تأكيده الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك  
والابدال منه نحو اعجبت بك جلالك من غير اعادة الجار ولم يحز العطف فى الاول الابد  
التأكيده بالمنفصل وفى الثانى الامع اعادة الجار ( فالجواب ان التأكيده والبدل لهما باجنبيين

٢ قدبت نسخ

منفصلين عن متبوعهما لالفاظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتأكيدي عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم ينكر جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله ومتصل به واما عطف النسق فنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع ( فان قلت فهلا طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افروا النفس والعين بتأكيدي متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التأكيدي ( قلت ذلك لعلنا اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير توكيدي نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلولم تؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتأكيدي نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طردوا الحكم في البواقي مع ان ضمائرهما بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجع فلا يلتبس بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بلي قد استعمل مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور اولا لان مرتبته المتأخر اعني ٤ خبر المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقديم تأكيدي مؤكداهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل غير تأكيدي ولفظ كل لا يستعمل الا تأكيدي وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه \* قوله ( والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثمة لم يجوز في ما زيد بقاء او قائما ولا ذاهب عمرو الالرفع وانما جاز الذي بطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية ) لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على الثني او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جلة ذات ضمير ما ثداليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف \* الواهب المائة الهجان وعندها \* ونقول في رب شاة ويختلها ان المعطوف نكرة كما يحكي في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله \* علفها تبنا وماء باردا \* وقوله \* متقلدا سيفا ورمحا \* لكنه انما جاز لان المنصوب بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على فهم المراد اي علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا وحاملا رمحا وكذا وجب

٤ من نهضة

بناء على الاصل المتقدم ايضا ان لا يجوز يازيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يالكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يابها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره . وما وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يازيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لارجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يازيد وعبدالله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لارجل ولازيد عندى لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها ( فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد اجر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبرا مبتدأ يتجرّد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذا خبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمنصوب ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه ( قوله ومن ثم لم يجوز في ما زيد بقائهم اوقائما ولا ذهاب عمرو والرفع ) وذلك لانه لما وجب لقولك بقائهم اوقائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو ( فان قلت فيجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ) قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولازيد عندى في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب ٢ على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة قبل فليرجع اليه ( وانما جاز مررت برجل قائم ابواه لاقاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف جلا على المعنى لان المعنى لاقاعد ابواه فهو في حكم ماثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثني في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اغني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لاقبيحة ٣ لانه بتقدير لاقبيحة جاريته ( قوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذى يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذى هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما

٢ قوله ( على عطف الاسم والخبر آه ) اى المجموع على المجموع ليكون عطف الجملة على الجملة  
٣ لان الضمير المستحق في قبيحة راجع الى جاريته فكانك قلت لاقبيحة جاريته

في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق ( و اجاب بان هذه الفاء للسيبانية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المصنف ( والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصفة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا وبغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي قرينتها وكجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كافي مسألة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاءني زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس بجيء زيد سببا لغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمر او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الحالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا ٤ لان ذلك المفرد المعطوف صار من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لا يستقل المفرد فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء و ثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كأحد اجزائها فاكتفى بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجوز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي تقوم القيمة ولا ينتبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجوز لان الواو لمطلق الجمع لادلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء و ثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا واياها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف فلا يجوزها قوم لان الاجتماع ليس بمحاصل مع الفاء و ثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فتبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائذ على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع فلا تحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تين في حد التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء و ثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير \* قوله ( واذا عطف على عاملين ٦ لم يجوز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه ) معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين او المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين

٤ اذ المعطوف المفرد كجزء  
المعطوف عليه لاجل  
عدم الاستقلال فلما آه نسخته

٦ مختلفين ليس في المرفوعة  
الا في بعض نسخ

نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا وهذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف العمولان على عاملين بل على معمولي ليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف معمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا وبكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عليهما او ثلاثة او اكثر \* اهل ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكرا خالدا فهذا لا يجوز اجاءا منهم عن جواز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جواز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فللهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو اجازته الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كالايجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلماذا جواز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ( ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فتحو قواهم مررت الى الغزو بجيش والجمع ركب لايجوز اجاءا اى الاسمين اوليت حرف العطف اذا اخربق مفعولا بينه وبين العاطف الذى هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان نقول وامس وعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو على في السعة وذلك اذ لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولان غير عطف لعامل المعطوف والمرفوع او المنصوب الذى بعده نحو ضرب زيد وعمرا وبكرا وجاءى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال \* اتعرف ام لا رسم دار معطلا \* من النعام يغشاه ومن عام اول \* ٢ قطار وتارات خريق كأنها \* مضلة بو في رجيل فجلا \* فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءى امس عمرو اليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكرا خالدا ولايجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لايجوز مررت بزيد وامس خالد ( قال ابو على انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالتائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولي لهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم

٢ قوله (قطار) القطار جمع القطر وهو المطر والخريق الريح الباردة الشديدة الهبوب قوله مضلة بو في رجيل فجلا البو جلد الحوار يحشى لتعطف عليه الوالدة اى الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة ما لم يفصل عن امه فاذا فصل عنها فهو فصيل كذا في الصحاح والرعيل اى في قطع

والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحووا كرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمدا واطن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل ما يلى همزة الاستفهام التى قبلها فى الاغلب كما يجئ فى حروف العطف ( وانرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور لا غير كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمران الجار فى كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحو قولهم ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله تعالى ﴿والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة﴾ اى وللذين واعتذر ابن السراج لهما فى قوله تعالى ﴿واختلاف الليل والنهار﴾ الى قوله آيات او آيات على القرائتين بان آيات اعيدت ٤ توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء ( واما المتأخرون فان الاعلم الشنترى منع نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال فاذا قدمت فى المعطوف عليه الخبر على الخبر عند نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو جاز لا استواء آخر الكلام واوله فى تقدم الخبرين على الخبر عنهما ( قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه ٥ لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه ( والمصنف جوز بالقيد الذى ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور فى المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيد او الحجرة عمرا لكن لالة التى ذكرها الاعلم بل قال لان الذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذا العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرده فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبق الاشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة معينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما ( قوله خلافا للفراء ) يعنى ان الفراء يجيزه مطلقا وفى هذه الاحالة نظر على ما قلنا ( قوله الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو ) اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور ( قوله خلافا لسيبويه ) اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور \* ولندكر بقية احكام العطف فيها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذى اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو

٤ قوله ( توكيدا للاولى  
آه ) وهى قوله لا آيات  
فالنصب على لفظها والرفع  
على محلها فى النصب يكون  
العامل ان وفى الرفع العامل  
هو ابتداء العامل فى محل  
الايات وعلى التقديرين  
الآية من صورة العطف  
على عاملين  
٥ قوله ( لا استواء آخر  
الكلام واوله ) بذلك  
يظهر بطلان ما ذكر من  
ان احدهما يكون مجرورا  
والا لكان المعمولان لعامل  
واحد

اي اشترك عمرو وزيد قال تعالى ﴿ لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ الآية  
 اي لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد وكذا ام مع معطوفها كقولاك  
 لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا في الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو  
 من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم  
 قلت ﴾ اي وقلت وحكي ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف الواو كما تقول لمن قال  
 اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي اولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما  
 وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلي واخوانها تقول لمن قال مقام زيد بلي وعمرو اي  
 بلي قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق  
 المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلي فزيد وبلي ثم زيد وبلي اوزيد وبلي لازيد  
 لان بلي للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلي قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال مقام بكر  
 نعم لكن زيد اي نعم مقام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقرر لما سبقها نفيا  
 كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول  
 لمن قال مات الناس بلي حتى الانبياء وتقول لمن قال مقام زيد بلي بل عمرو او نعم بل عمرو  
 اي بلي قام زيد بل عمرو ونعم مقام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف  
 التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق  
 الهزمة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف  
 عليه بام قال تعالى ﴿ ام من هو قانت آناء الليل ﴾ اي الكافر خير ام من هو قانت (ويجوز  
 تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو  
 ضربت وعرا او فعمر او ثم عرا او او عرا او لا عرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف  
 على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل  
 في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها  
 ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع  
 فمن ثم لم يتقدم على ٧ معطوف عليه التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون  
 اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال  
 وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ  
 مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرو زيدا قائمان وما زيد عمرو  
 قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد  
 فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو  
 زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا  
 تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل  
 على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه  
 مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك  
 ٢ لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتحالفهما نفيا واثباتا كما مر

٦ (قوله مات الناس بلي  
 حتى الانبياء) الظاهر ان  
 لفظة بلي وقعت موقع نعم  
 سهوا من القلم لما سيجيء من  
 ان استعمال بلي في الايجاب  
 شاذ ونقول لعله مامات

٧ معمول نسخة

٢ لكون ما بعد الا نحذف

في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ( ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها﴾ فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكتزون على الكنوز وقوله تعالى ﴿والله ورسوله احق ان يرضوه﴾ اي يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ٣ ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو وعلى حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين لبس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف ( قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قالو ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذا اشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاعظام في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلال في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكروهما صديقا واما اول لكن وبل وام واو واما فطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ٣ مبتدأين وجب افراد الضمير نحو زيد لاعمر وجاءني وزيد بل عمرو قام وزيدا وعمرو اتاك وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا تقول جاءني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمه وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمه وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لاعمر وجاءني مع اني دعوتهما وزيدا وعمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في اوالتي للاباحة جالس الحسن او ابن السيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ﴿ان يكن غنيا او فقيرا لله اولي بهما﴾ وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولي بالغنى والفقير معا وانما قال تعالى ﴿واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها﴾ بافراد الضمير مع ان الانقضاء اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله رأوا ولا يستنكر هود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله ٤ وكان سبان ان لا يسرخوا غنما او يسرخوه بها واغربت السرخ فقال

٣ وقوله تعالى ﴿واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها﴾ اي الى الرؤية

٢ المبتدأين نسخ

٤ قوله ( وكان سبان ان لا يسرخوا ) سرحت الماشية سرحا والسرحد المال السائم يقال فرس سريح وخيل سرح وناقعة سرح اي سريعة



مع سيان اويسرحوه ( والحق ويسرحوه ) وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او عمرا  
وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد ولكن عمرو اوبل عمرو وقد دعوتهما ( ومنها  
انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى ﴿ فالحق  
الاصباح وجعل الليل سكنا ﴾ على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى  
﴿ صافات ويقبضن ﴾ اي يصفقن ويقبضن قال ﴿ ه بات يغشيها بعضب باتر ﴾  
يقصد في اسوقها وجائر ﴿ اي ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على  
العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا  
لبعضهم قال تعالى ﴿ والذين يمسكون بالكتاب واماوا الصلوة ﴾ ونحو ان الذين  
كفروا ويصدون ﴿ وارسل الرياح كثر سحابا ﴾ وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد  
زيد غدا وبالعكس ( وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل  
نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها  
فراعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فقو  
مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما  
اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ  
والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيلا دون البواقي  
فقولك جئتك اخاف وراجيا وعند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه  
كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو  
دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف ﴿ واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا  
عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اي وعمرو  
كذلك قال ﴿ وعرض زمان يا ابن مروان لم يدع ﴾ من المال الامسحتا او مجلف ﴿  
المسجت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حل  
على المعنى اذ معنى لم يدع الامسحتا لم يبق من جوره الامسحت ويجوز ان يكون المعنى  
او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف اويكون  
مجلف مصدرا عطف على عرض كافي قوله تعالى ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ ﴿ قوله  
( التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول ) قوله يقرر معنى التقرير ههنا  
ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداة ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه  
صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس  
زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم  
اذ لابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ( ثم ان التأكيد  
يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره قرب لفظ دال وضعا على  
معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لفظة او لفظه بالمتكلم الغلط  
او لفظه به التجوز فالغرض الذي وضع له التأكيد احدى ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم  
ضرر غفلة السامع عنه وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احدى هذين

ه قوله ( بات يغشيها )  
غشيت الرجل بالسوط  
اذا ضربته به

٢ ( قوله فيجب ايضا تكرير اللفظ آه ) ٣٢٩ - وقد يكرر المنسوب اليه للتأنيق شك في كونه حقيقة كقولك

أريت الاسد الاسد في موضع يستغرب وجوده فيه

٣ قوله ( في كونه حقيقة ) اي لغوية

٤ قوله ( في النسبة او الشمول بيان الامر ) اطلق النسبة ليتناول كونه منسوباً

وكونه منسوباً اليه فتأمل

٥ قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر

وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن بذلك

الامر من باب كون المتبوع منسوباً اليه وكذا في قوله

تعالى نفخة اه نسخته

٦ وفي اكثر النسخ ولا تقولوا آه وهو سهو

٧ قوله اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة

واحدة قال المصنف في الجواب تقرير امر المتبوع

لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة

لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلاً

وايضاً وان واحدة ان لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم

اعتراض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي

مدلوله للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمناً لا قصداً

الامر ين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريراً لفظياً نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو ( وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولاك نفسه لا ينفك وربما يكرر غير المنسوب و المنسوب اليه لظنك غفلة السامع اول دفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ﴿ ان مع العسر يسرا ﴾ ان مع العسر يسرا ﴿ ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التأكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزاً في ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشيء مجازاً وانت تريد المبالغة لان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضرباً شديداً او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل ٢ فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبق شك ٣ في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ﴿ ايما امرأة تكلمت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ والثاني ان يظن السامع به تجوزاً في ذكر المنسوب اليه المعين فربما تنسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامرهم فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير ( والثالث ان يظن السامع به تجوزاً لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المتخصصة كثيرة في دفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد ( قوله امر المتبوع ) اي ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور اليه او كونها شاملة عامة له فالتكرير لفظاً او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه مانسب اليه عاماً لاجزائه شاملاً ( وقوله ٤ في النسبة او الشمول ) بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شاك في العلو اعظم من ان يوصف وامرى في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوباً اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا آلهين اثنين انما هو اله واحد ﴾ فان اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنيتية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوباً اليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا ﴾ ولا من باب شمول الاتخاذ للآلهين وكذا في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوباً اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملاً لآحاد النفخة اذ لا آحادها ( وقد ٧ اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظه واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة

فيجب ان يكون تأكيدا ( واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن  
لامطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة  
تضمنا لامطابقة ( ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة  
فكل مدلول لتبوع امر ذلك التبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما  
وايضا اجعون في قولك جاءني الرجال اجعون يقرر مدلول القوم تضمنا لامطابقة لان  
كونهم مجتمعين في الجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جما  
معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لامدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين  
وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظا كلا  
موضوعا للثنية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد ( فان قلت بل  
معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان ففهوم  
التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل  
ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة ( قلت هذا وهم لان التأكيد هو كلا المضاف  
ومعناه الاثنان لهما الذي هو المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فعنى كلا الزيدين  
اثنائهما الا انه لم يستعمل لفظ اثنائهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لامطابقة \* واعلم  
انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنية والاجتماع لباختبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ  
الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد  
تعين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا  
الوحدة والاثنية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه  
المعاني الالفاظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيى قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع  
المذكورين باعتبار نسبة الفعل ( وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضرب من بعضها  
لم يجيى الامنصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اى لم يشاركه  
احد في الجيى وبعضها لم يجيى الاتابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا  
الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو  
بالزيدين اثنائهما واجعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا تجيى الاتابعة مضافة في  
التقدير على رأى الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حاليين كجاءتني القبيلة جمعاء والقبائل  
جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكده لكن بقاء زائدة نحو جاءني  
القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكدها مع الباء وبدونه  
نحو رأيت عينه ورأيت بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احدث ثلاثة اوجه  
اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى ﴿ عسى الله ان يأتيك بهم جميعا ﴾ اى بهم  
اجعين وليس بمعنى مجتمعين في حال الجيى وان اردت ذلك المعنى فقل يأتيك بهم معا بل ومعناه  
انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افرقوا كاجعين من حيث المعنى سواء واما  
مضافا غير تأكيد تليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا  
تأكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيد

ومرة حالا وذلك من الثلاثة فافوقها كما مر باب الحال نحو جاءني القوم ثلاثتهم وجاءني  
ثلاثتهم ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الابد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر  
لفظ التأكيد والالم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثة فتبين بهذا  
انك تقول الوصف واحد واثنان وجاعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا  
لمعين العدد وتقول في التأكيد او الحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون  
واخواته لغير معين العدد وثلاثتهم واربعتهن فافوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت  
الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها  
التأكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل  
جميع افراد المتبوع والصاحب فعلنا انه لافرق بين هذه الالفاظ تو اكيد وصفات الا  
بالنظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيد الا بقوله او الشمول  
والافغناها تأكيدا وصفة سواء ( قال المصنف ٢ يدخل عطف البيان في قولنا يقرر  
امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول ) اقول ان كان معنى التقرير ماذكرت  
وهو تحقيق ماثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا  
عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ دلالة للعالم على زيد بل ربما  
دل بعض متبوعاته عليه ٣ وذلك مع قلة الاشتراك نحو \* اقسم بالله ابو حفص عمر \* اذا  
فرضنا انه ليس هناك من سمى بابي حفص الا اثنان او ثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح  
فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من  
مثل هذه المحتملات \* قوله ( وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاءني  
زيد زيد ويجرى في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ ٤ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما  
وكله واجمع واكتع واتبع وابضع فالاولان يعلمان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول  
نفسه نفسها انفسهما انفسهن والثاني للثنى كلاهما كلتاها والباقي لغير  
الثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع  
جمعاء اجمعون جمع ) اعلم ان التأكيد امالتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى  
ما فهم من المتبوع تضمننا لمطابقة ذلك بكلاوكل واجمع وثلاثتهم واربعتهن ونحو ذلك  
وامالتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة  
وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها  
اسماء كانت او افعالا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر امام مستقل او غير  
مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك  
كالضمير المتصل وكل حرف هـ الالتي تؤدي معنى الجملة وتحذف معه في الغالب وهي لا ونم  
وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد  
كواو والعطف وفائه ولام الابتداء اولان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر  
لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضماير المتصلة فانه لا يكرر وحده  
الا في ضرورة الشعر نحو قوله \* فلا والله لا يلني لماني \* ولا للابهم ابد اشقاء \* وقوله \* وصاليات

٢ ( قوله يدخل عطف  
البيان في قولنا يقرر امر  
المتبوع ) اخرج المصنف  
الصفة والعطف والبدل  
عن حد التأكيد بقوله يقرر  
امر المتبوع اما البدل  
والعطف فظاهرا خروجهما  
به واما الصفة فلان وضعها  
للدل على معنى في متبوعها  
وافادتها توضيح متبوعها  
في بعض المواضع ليست  
بالوضع واما عطف البيان  
فهو لتوضيح متبوعه فهو  
يقرر امر متبوعه ويحققه  
لكن لافي النسبة والشمول  
هذا حاصل ما ذكره  
٣ لكن لا بعينه نسخه  
٤ مخصوصة نسخه

ككما يؤثفين \* والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بل  
يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت وضربت وان كان العماد في الاول  
معمولا ظاهرا فالخيار عند الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن  
غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم  
والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عند الاول بمعمول ظاهر  
اختير في عند الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمده بظاهره  
ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان تكرره  
منفصلا فنقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا  
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلاعداد لثلاثين  
المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل  
حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب  
المنفصل اذ المنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيت اياه لكنهم كما اجازوا تأكيد  
بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيد به بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيت به هو  
فالمرفوع المنفصل يقع تأكيد لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا  
وانما كان كذا دون المنصوب المتصل لقوته واصلته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور  
فصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب  
الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل  
لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثني وجعي التصحيح وباب ما لا ينصرف  
( وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب  
فان المعنيين واحد هو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيدا كيدا لاتحاد المعنيين  
والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما ( وقال الزمخشري في  
مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا عجيب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى  
فهو تأكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يازيد زيد بدل وجب ذلك  
تأكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب  
نحو ثلاث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيد بن استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا  
يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز لك في التأكيد لان  
المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا الا ترى انك تقول  
في باب النداء يازيد اخ فيجعله كالنداء المسبق لهذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره  
بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال \* فابن الى ابن النجاء بغلتي \* اناك اناك اللاحقون  
احبس احبس \* وقال في الحرف المستقل \* لا لا ابوح بحب ٧ مية انها \* اخذت على  
موافقا وعهودا \* او مع فصل كقوله \* ترا كما من ابل ترا كما \* وقال تعالى \* وهم  
بالآخرة هم كافرون \* ويحسن التكرير اذ ذكرت ما يطلب شيئين اولهما له ذيل فيكرر  
المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى \* لا تحسبن \* بالتاء \* الذين يفرحون

نسخه

٧ بئنة

بما توجبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم ﴿ بالتاء ايضا ﴾ بمفازة من العذاب  
فانه طال المفعول الاول بصلته ( التأكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ  
الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتقا قهما في  
الحرف الاخير ويسمى اتباعا ) وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر  
نحو هنيئامريثا وهو سرير اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام  
لفظا ٢ وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافرد معنى نحو قولك حسن بسن فس  
او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشراى استخراجته  
( وقولهم اكنعون ابصعون قيل من القسم الثاني اى لامعنى لها مفردة وقيل من الثالث  
مشتق من حول كتع اى تام ومن تبصع العرق اى سال او من بصع اى روى ومن  
البتع وهو طول العنق مع شدة مفردة وعلى الوجهين يمكن ان يحمل ٣ ما قال ابن  
برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لاجعون لا للمؤكد الاول فكأنه جعلها امامن القسم  
الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او خبيث نبيث ( وباب الاتباع  
بعضه مبنى ٤ كحيص بيص وحيث يث كما يحى في المركب ويجب ان يراعى تجانس  
اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلماذا قلبوا واوبوص ياء واصله حيص بوص ( وقد  
يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى ﴿ فلا تحسبنهم ﴾  
بعد قوله لا تحسبن بخلاف التأكيد المعنوى فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض  
ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجعون  
ولاجاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف  
مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترجم  
الذى فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على  
بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترجم فتقطع وفلو عطف او قطعت لكان كعطف  
الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي  
بالفاء او ثم فلما يحى في حروف العطف ( وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول  
فيجرى مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو  
بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معامنى كله  
فيحوز ان يكون ارتقا عهما على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا  
وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشى ومطر قومك ليلهم ونهارهم  
هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التأكيد لان المعنى مطرت اما كننا  
كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها  
فيحوز ان يكون ارتقا عهما على التأكيد ولجريها مجرى ٥ اجمعون جاز حذف الضمير  
منها ولا يطر ذلك في ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال فقبل ضرب زيدا الظهر والبطن  
وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر  
قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقوله صيد يومان على ان اسناد الفعل

٢ او تقوية نسخ

٣ على نسخه

٤ قوله ( كحيص بيص )

وقعوا في حيص بيص

اى في فتنة تموج باهلها

متأخرين ومتقدمين تركوا

البلاد حيث يث اى

منتشرين مسرعين

٥ اجمع نسخه

المبنى للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره  
وبطنه اما على انه مفعول ثانى على ظهره وبطنه كقوله تعالى ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾  
اى من قومه او على الظرف اى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت  
الشام وعلى الوجهين لا يقياس عليه فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد وتقول مطرنا  
السهم ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثانى او البدل وكذا تقول مطرنا  
السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا (قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع  
والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثانى وتقول مطر قومك الليل والنهار  
على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد (قوله فالأولان) يعنى نفسه وعينه (قوله  
يعمان) اى يقعان على الواحد والثنى والمجموع فى المذكر والمؤنث فلو اُحد المؤنث  
تغير الضمير فقط تقول وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير فى مثنى  
المذكر والمؤنث ومجوعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال  
نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو  
قلوبكما اولى من قلبكما كما يحكى فى باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة  
انفسهن واعينهن (قوله والثانى) يعنى كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث تقول  
كلانا وكلتا وكلتاهما (قوله والباقي) اى كله واجمع الى ابضع لغير المثنى اى للمفردين  
والجمعين باختلاف الضمير فقط فى كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم  
وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ فى البواقي يعنى فى اجمع وما بعده تقول  
لواحد المذكر اجمع اجمع ابضع ولواحدة جمعا كنعاء بضعاء بضعاء وجمع المذكر  
العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون وجمع المؤنث جمع كنع بضع عا قلا  
كان او غيره) ويجوز لك اجراء ما للواحدة اعنى جمعا واخوانها على كل جمع الاجمع  
سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يحكى فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينات  
او بالدور كلها جمعا كنعاء بضعاء بضعاء وتلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا  
اجراء جميع المجموع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور او بالدور  
كلهن جمع كنع بضع كما تقول بالنسوة وبالزينات كلهن جمع كنع (وجوز الاندلسى  
فى جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كنع على تأويل  
الجماعات مستشهدا بقول جرير \* اقبلن من ثلثات ٦ اوادى خيم \* على قلاص  
مثل خيطان السلم \* ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله تعالى  
﴿وَالصَّافَاتُ صَفَا﴾ اى الطوائف الصافات وليس بشئ لان ذلك انما جاز فى نحو  
الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ ذكرنا (وقد اجاز الكوفيون  
والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعوا وان  
كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع \* (قوله ولا يؤكد بكل واجمع الاذو  
اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف  
جاء زيد كله) يعنى بالذى يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افراد

٦ قوله (اوادى خيم)  
خيم جبل قال جرير اقبلن  
من نجران او جبنى خيم  
٦ قوله (ثلثان) ثلثان  
جبل

يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذی يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل  
الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال  
كالشراء والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء  
بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالجئ والذهاب فلا  
تقول جاءني العبد كله وذهب زيد فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى الجئ بان يجئ  
بعض منه ولا يجئ الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيد ان كلاهما لان الزيدان  
لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان  
يقال اختصم زيد وحده ( واجاز الاخفش اختصم الزيد ان كلاهما وهو مردود  
بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبد بن و اشتريت العبيد من  
افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك  
الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشبهه  
برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر

فيسبق ٢ الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين ٣ قلت اشتريت  
جميع اجزاء العبد بن وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذا التأكيد كما  
ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد  
المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذى  
يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال فى النسبة فوصف النكرة تتميز عن غيرها اولى من  
تأكيدهما ويستثنى من الحكم المذكور اعني مع تأكيد النكرات شئ واحد ٤ وهو  
جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام  
﴿ فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ فهو مثل  
ضرب ضرب زيد ( واما تكرير المنكر فى نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله  
تعالى ﴿ وجاء ربك والملك صفا صفا ﴾ فليس فى الحقيقة تأكيد اذ ليس الثانى لتقرير  
ماسبق بل هو لتكرير المعنى لان الثانى غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا  
مختلفة ( وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقنا كدرهم  
ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه بعيد  
لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد  
تعريفا وتكريرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودرهم مما ليس بمعلوم المقدار  
فلا خلاف فى امتناع تأكيدهما واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله ﴿ ياليتنى كنت  
صبيما مريضاً ﴾ ٥ تحملى الذلفاء حولا اجمعا ﴿ وقول الآخر ﴾ قدصرت البكرة  
يوما اجمعا ﴿ واما قوله ﴾ اولاك بنوخير وشر كليهما ﴿ جميعا ومعروف الم ومنكر  
﴿ فحمل كليهما على البديل عند اهل المصرين اولى لان خير وشر ليسا بموقنين ويجوز  
مجئ كليهما غير تأكيد اذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى ﴿ اما يبلغن عندك  
الكبر احدهما او كلاهما ﴾ فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيداً

٢ الوهم  
٣ الاحتمال الثانى نفسه  
٤ قوله ( وهو جواز  
تأكيدهما اذا كانت النكرة  
حكما لا محكوما عليه ) فلا  
يصح على هذا جاءنى  
رجل رجل لدفع توهم  
خفة السامع او اعتقاده  
غلط المتكلم وقد يقال  
المنسوع تأكيد المنكر  
تأكيدا مضمونيا لا تأكيداً  
لفظيا وهذا اقرب ولهذا  
علل عدم الجواز بكون  
تلك الالفاظ معرفة

٥ قوله ( تحملى الذلفاء  
حولا اجمعا ) الذلفاء  
صغر الانف واستواء  
الارنبه يقال رجل اذلف  
وامرأة ذلفاء وبه سميت  
ياقوتة اخرجت من كبس



والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على  
البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه  
اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها  
خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين ذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون  
حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة ٦ وكونه في الصفة اولى منه في خبر  
المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل  
فتناوبا ( وقال هشام اذا عطف على شيء لم تلحق الى تأكيد ولعله نظر الى ان العطف  
عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب يزيد وعمر ولا نكر بما تجوزت  
في نسبة الضرب الى زيدا وربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطف بناء على  
ان المذكور بكر \* قوله ( واذا اكد المضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل  
نحو ضربت انت نفسك ) قدمضي شرحه في باب العطف \* قوله ( واكتع واخواه  
٧ اتباع لاجع فلا تقدم وذكرها دونه ضعيف ) اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ  
التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى  
اتبعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها تقديم  
النفس على صفتها اولى ( واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع  
لما هيته حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله  
تعالى \* كل شيء هلك الا وجهه \* اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا  
واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعال وايضا  
ان كلا قديق مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيد واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه  
ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه  
اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام هذا المعنى خاف فيهما  
وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايهاشئت من النفس الى اجمع  
لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس وابع ومتصرفاته  
واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالصريون على ما حكى الاندلسي عنهم  
جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا اتباع ومتصرفاته ( قال وهذا يدل على قلته  
والبغدادية جعلوا النهاية اتباع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع اتباع وكذا ذكر  
الجزولي والزحشرى قدم اتباع على ابصع وتبعه المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور  
ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع  
وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع اتباع ولا خلاف  
انه لا يجوز تأخير اجمع عن احدى اخواته ( وقال ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعد اجمع  
والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية  
والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع  
جاءني القوم اکتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع ابصع وايضا جمع تبع وايضا جمع

٦ وخبر المبتدأ ومن الصفة  
اولى منه في خبر المبتدأ  
نفسه

٧ المشهور بفتح الهمزة وفي  
المقروءة على المص بكسرها

٨ ( قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿ ٣٣٧ ﴾ ان كلهم دال على الاحاطة آه ) هذا مما لا نزاع فيه لكن لما جمع

بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب  
المذكور ( قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتبون ابصعون ابتعون فكلهم  
تأ كيد القوم و اجمعون تأ كيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تأ كيد لما قبله ) ( وقال غيره  
الصحيح ان كلها تأ كيد للمؤ كذا الاول كالصفات المتتالية ) ( وقال البردو الزجاج في قوله تعالى  
﴿ ٨ ﴾ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿ ان كلهم دال على الاحاطة و اجمعون على ان السجود  
منهم في حالة واحدة وليس بشئ لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فعناء الشمول والاحاطة  
اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانها كرها ترادف  
لفظين لمعنى واحد و اى محذور في ذلك مع قصد المبالغة ﴿ قوله ( البذل تابع مقصود بما نسب  
الى المتبوع دونه ) قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التأ كيد الوصف وعطف  
البيان كما قال ( قوله دونه ) يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا  
والمقصود بالنسبة من البذل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو  
جاءني زيد بل عمرو قال المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق ( اقول وانا الى الان  
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البذل  
كما هو ظاهر كلام سيديوه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فتحو  
مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابذل مكانه ما هو اعرف منه  
ومثله قوله تعالى ﴿ وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ﴾ قال ومن البذل ايضا  
قولك مررت بقوم عبد الله وزيد و خالد والرفع جيد اى هم عبد الله وزيد و خالد قال ﴿ يا حى  
ان تفقدى قوما ولدتهم ﴾ او تخلسهم ﴿ فان الدهر خلاص ﴾ عمرو وعبد مناف والذى  
عهدت ﴿ ٣ ﴾ بطن عمرو ابى الظلم عباس ﴿ قالوا الفرق بينهما ٤ ان البذل هو المقصود  
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول  
( والجواب انا لانسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا  
الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر واما قلنا ذلك لان الاول في الابدال  
الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كذا في كل  
واحد من الثلاثة صونا للكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم  
فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان  
ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ( ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما ما  
احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفه نحو زيد رجل صالح  
او كون اولهما متصفا بصفه والثاني اشهر نحو بالعالم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون  
الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان  
للابهام اولا ثم التفسير ثانيا ه وقعا وتأثيرا ليس للبيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد  
فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا

بين كلهم و اجمعون في الآية  
حمله بعضهم على المبالغة  
في الشمول والاحاطة لكثرة  
الملائكة كثرة غير محصورة  
ولا حظ بعضهم ان اجمعون  
بحسب اصل الاشتقاق يدل  
على الاجتماع فلا يبعد قصد  
ذلك المعنى مع تلك المبالغة  
تكثير اللفظة ٢ ( قوله او  
تخلسهم فان الدهر خلاص )  
الاخلاص الترك ٣ ( قوله  
بطن عمرو ) عمرو موضع  
٤ ( قوله ان البذل هو  
المقصود بالنسبة دون  
متبوعه بخلاف عطف البيان  
آه ) الظاهر انهم لم يريدوا  
انه ليس مقصودا بالنسبة  
اصلا بل ارادوا انه ليس  
مقصودا اصليا والحاصل  
ان مثل قولك جاءني زيد  
اخوك ان قصدت فيه  
الاسناد الى الاول وجئت  
بالثاني تنمة له توضيحا فالثاني  
عطف بيان وان قصدت فيه  
الاسناد الى الثاني وجئت  
بالاول توطئة له مبالغة في  
الاسناد فالثاني بدل وح  
يكون التوضيح الحاصل به  
مقصودا تبعا والمقصود  
اصالة هو الاسناد اليه بعد  
التوطئة فالفرق ظاهر كما  
حققه المتأخرون ه لان  
الابهام آه وقع نسخه

ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من  
 جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما  
 اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله \* اقسم بالله ابو حفص عمر \* فان ابن  
 الخطاب رضى الله تعالى عنه كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه  
 عمر ولا من كنية ابو حفص الاياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو  
 بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد اولا كما اذا كان لك خمسة اخوه اسم  
 احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد  
 احد افراد اخيك اى هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءنى  
 زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول  
 عند الاقتران واما عند الاقتران فاحدهما مسأول والاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على  
 خمسة ( والاعلم بان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتاج الى  
 متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله \* فلا وايبك خير منك انى \* ه ليؤذيني  
 التعميم والصهيل \* قدر الموصوف اى فلا وايبك رجل خير منك بخلاف الصفة فالك  
 لو حذفت الاول في جاءنى زيد العالم لاحتاج الثانى الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من  
 موصوف فلذا قيل ان الثانى في نحو ٦ العائدات الطير بدل وفي الطير العائدات صفة وبخلاف  
 التأ كيدفانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من  
 اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم  
 يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التأ كيد جازا اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم  
 مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جازا ان يعتبره غير مستقل اخرى فالاول نحو  
 يازيداخ وياخانا زيد مبنيين والثانى نحو يا غلام بشرو بشرا مهربا بالوجهين وياخانا زيدا  
 بالنصب وكذا قوله \* انا ابن التارك البكرى بشر \* بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله  
 مستقلا نحو يازيد وعرو وغير مستقل نحو يازيد والحرث ٧ للعلة المذكورة بعينها وانما  
 لم يحز يازيد وعرا ولا يازيد وعمر وبالتونين كجاز يا غلام بشرو بشرا فى البدل لان العاطف  
 كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرة له والقائدة فى بد البعض والاشتمال البيان بعد الاجال  
 والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير فى النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثانى بعد ٢ التجوز  
 والمساعدة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلاثة فتقصده بالرغيف ثلاث الرغيف ثم تين ذلك  
 بقولك ثلاثة وكذا فى بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد  
 به الثانى نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيدا اذا اعجبك علمه وسلب  
 زيدا اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه  
 ( وقال سيويه فى قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رأيت  
 اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك نيت الاسم تو كيدا كقوله تعالى ﴿ فسجد ﴾

ه قوله ( ليؤذيني التعميم )  
 حسم الفرس وتجمع اذا  
 صوت لطلب العلف قوله  
 ( الصهيل ) الصهيل صوت  
 الفرس ٦ قوله ( نحو  
 العائدات الطير ) جمع العائدة  
 من العود اى المؤمنات  
 ٨ قوله ( للعلة المذكورة )  
 وهى ان المنسوق لا يدل على  
 معنى فى المتبوع ولا يفهم  
 معناه من المتبوع وكان  
 اعرابه بتبعية الاول ٢ معنى  
 نسخته

الملائكة كلهم اجمعون ﴿ وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق  
الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا ٨ فباي شيء يعرف  
المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل ورفقوا  
ايضا بينهما بعد وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكير بخلاف عطف البيان (والجواب  
تجوز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي \* قوله (وهو  
بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه  
والثالث بينه ٩ وبينه ملابسة بغير هما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلظت بغيره) قوله فالاول  
مدلوله مدلول الاول) فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد  
لكان تأكيذا واخوك بدل على اخوة المخاطب ولم يكن بدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان  
على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر (قوله والثاني جزؤه)  
اي بدل البعض جزؤه الاول نحو كسرت زيدا يده (قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغير هما) اي  
بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو  
جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط (وانما قيل لهذا  
بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الطرف على  
المظروف بل من حديث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس  
عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجئ الثاني ملخصا لما اجل في الاول  
مبنياله (وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل  
منه على البدل ليفيد ويتم لان اعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد  
لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لا يعجبك للحمة ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر  
في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى  
﴿ يستأونك عن الشهر الحرام ﴾ غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين  
وكذا لعن اصحاب الاخذ ومطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخذ وما استحقوا به اللعن  
بخلاف ضربت زيد عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء  
آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيفه وبنو الوزير وكلاؤه لان شرط  
بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة  
على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير  
ان القاتل سيفه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا (ودليل حصر  
الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والاول  
بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثاني  
اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما  
اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط (وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة

٨ قوله (فباي شيء يعرف  
المخاطب ذلك فيما لم يتكرر  
فيه) يعرف ذلك بمقامات  
الكلام وقرائن الاحوال فان  
كان المناسب للمقام المبالغة  
في الاسناد وتكرار الحكم حل  
على قصد تكرير العامل  
وان كان المناسب له مجرد  
التوضيح حل على عدم  
القصد ٩ وبين الاول نسخته

اقسام ابدأ وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غلط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمد الشعراء كثير المبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الأدنى الى أعلى كقولك هند بنجم بدر شمس كأنك وان كنت معتمد الذكرك تغلط نفسك وتري انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس (واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار) (واما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تذكره كذا المقصود ولا ينجي الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضطراب عن الاول المغلوط فيه بل ومعنى بدل الغلط البديل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البديل هو الغلط (وبدل الكل من الكل يجب موافقته للتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فقط لافي التعريف والتشكيك واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله (ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصبة كاذبة) اعلم ان البديل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل يزيد اخيك برجل اخ لك زيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض زيد رأسه برجل رأس له زيد رأس له برجل رأسه امثلة الاشمال زيد علمه برجل علمه زيد علمه برجل علمه امثلة الغلط زيد الحمار برجل حمار زيد حمار برجل الحمار (قوله وان كان نكرة) اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان درويت نكرة بالنصب فالعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة (قال ابو علي في الجملة وهو الحق يجوز تركه اي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى (بالواد المقدس طوى) اذا لم يجعل ٦ طوى اسم الوادي ٨ بل كان مثل حطم وختع من الطى لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وقول الشاعر \* انا وجدنا بني جلان كلهم \* كساعد الضب لا طول ولا قصر \* اي لا ذى طول ولا ذى قصر قوله \* فلا واپيك خير منك \* البيت فان لم تعد النكرة الا ما افاده الاول لم يحز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو زيد برجل وقدمر انه لا فائدة فيه \* قوله (ويكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل الامن الغائب نحو ضربته زيدا) هذه قسمة اخرى مستأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البديل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتشكيك فامثلة الكل من الكل وهما مظهران زيد اخيك واذا كانا مضميرين فنحو لقيتهم ٨ اياهم اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والثناء يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيدي لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا

٦ طوى اسم موضع بالشام  
تكسر طاءه وتضم ولا  
يصرف فن صرفه جعله  
اسم وادو مكان وجعله نكرة  
ومن لم يصرفه جعله بلدة  
وبقعة وجعله معرفة وقال  
بعضهم طوى وطوى الشيء  
المتنى وهو صفة وليس بعلم  
وهو مصروف لا غير وقالوا  
في قوله تعالى انك بالواد  
المقدس طوى طوى مرتين  
اي قدس وقال الحسن اي  
ثبت فيه البركة والتقديس  
مرتين ٧ (قوله بل كان مثل  
حطم وختع) ختم في الارض  
اي ذهب وليل خيع على  
مثال صرداي ماهر بالدلالة  
٨ اياهانسخه

كلهم في مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ان انت تأكيد وكذا في مررت بك انت  
وبه هو فكذلك هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك  
ولورجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رأيت  
زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته  
زيدا والاخ هوزيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده  
ثم قطعت اياه والمضمر من المظهر نحو كسرت يدي زيدا وقعت زيدا اياه والنحاة يوردون في مثله  
نحو يدي زيدا قطعت زيدا اياه ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن  
ذكرنا جلوتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعت يده وامثلة  
الاشتغال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابقضته اياه والمضمر  
من المظهر كرهت جهالة زيد وابقضت زيدا اياه والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته  
وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياه اذا تقدم ذكر زيد  
والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياه مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد  
كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتغال ايضا لاشتغال الاول  
على الثاني لكونه كلاله ولكن المشهور افراده بالتسمية بدل البعض ولا بد في بدل البعض  
والاشتغال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما  
ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى ﴿ قتل  
اصحاب الاخدود النار ﴾ لاشتهار قصتهم وانهم ملاؤا الاخدود نارا ( وقال الكوفيون  
يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطرارضنا على حذف  
المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله ﴿ لحافى لحاف الضعيف والبرد برده ﴾ ( قال ابن  
الحشاب لا يجوز جاءني زيد لاخ اى اخوه اتفاقا واما اعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل  
فقد مضى في باب التأكيد ( قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر ) الى آخره ﴿ اعلم ان بدل  
البعض والاشتغال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب ﴿ قال  
الشاعر في بدل البعض ﴿ او عدني بالسجين والاداهم ﴿ ٢ رجل ورجلي شنة المناسم ﴿ وقال في  
الاشتغال ﴿ ذريني ان حكمتك لبطاعا وما الفيتني حلمي مضارعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير  
الاخفش لا يجوز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول \* قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد  
ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجوز يزيد رجل واقادة بدل البعض والاشتغال والغلط ذلك ظاهرة  
لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من  
احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما عرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من  
المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذا المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف  
وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحدا  
لكان الثاني تأكيدا لا بدلا واقادة الثاني في المثاليين زيادة فائدة من صفة المستكنة والكرم

٢ ( قوله رجلى ) منصوبة  
بدل من الضمير المنصوب  
وتقديره اوعد رجلى  
بالسجن والاداهم وهى  
القيود الواحدة بهم ورجلى  
غليظة لانهم يجعلها في القيد  
وقيل معناه اوعدنى بالسجن  
واوعد رجلى باداهم  
وتقريره انه عطف على  
عاملين والقول الاول اولى  
٢ ( قوله رجلى ورجلى  
شنة المناسم ) الشن بالتحريك  
مصدر شنت كفه اى غلظت  
وخشنت ورجل شن  
الاصابع وكذلك العضو  
والمنسم بالكسر خف البعير

ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى حواضر مرت بزيد رجل  
ما قل فرب نكرة افادت مالا تفيد المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في  
تلك النكرة ( واستدل الاخفش بقوله تعالى ﴿ ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين  
خسروا ﴾ والباقون يقولون هونعت مقطوع للذم امام رفوع الموضع او منصوبه ولا  
يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى  
قوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا ﴾ ( وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير  
اللازم الاستنار وهو في افعال امر او تفعل في الخطاب وافعل وتفعل واذا وقع ما يوههم ذلك  
فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبني جالك اي تعجبني بجالك ولعل ذلك  
استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لظاهره ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام  
فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليعين انه بدل من متضمن الاستفهام  
واما قوله تعالى ﴿ عم يتساءلون عن البناء العظيم ﴾ فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل  
( واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة  
هو البديل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البديل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس  
في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب  
عود الضمير اليه في بدلي البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو  
ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاء زيدا كريم ٤  
وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال ٥ \* وكانه لهق السراة كانه ٦ \* ما حاجبيه  
معين بسواد \* ولم يقل معينان \* وقال ان السيوف عدوها ورواحها \* تركت هو اذن  
٧ مثل قرن الاعضب \* ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل  
من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ﴿ ومن يشغل ذلك يلق  
اثاما يضاعف له العذاب ﴾ وكقول الشاعر \* ان على الله ان تبايعا \* تؤخذ كرها او تجئ  
طابعا \* ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تأكيذا لا بد لان نحو ان تنصر تمر نصر  
ولا عرف به شاهدا والذي يفصل به مذكوران كان وافي بما في المذكور من الاعداد جاز  
في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى ﴿ قد كان لكم آية في فئتين التقاتلة تقاتل  
في سبيل الله ﴾ الآية اي منهم فئة وقال الشاعر \* وكنت كذي رجلين رجل صحيحة \*  
واخرى رمي فيها الزمان فشلت \* يروي رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين لرفع نحو مررت  
برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب التوافي وغيره في البديل باضمار اعني كما مر في  
باب لو وصف \* واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعته ثم بالتأكيده ثم بالبديل ثم  
بالمسوق اما الابتداء بالنعته قبل التأكيده فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا يؤكد ( وان  
كيسان يقدم التأكيده على النعته اذ النعته يفيد مالا يفيد الاول بخلاف التأكيده وانما يقدم  
التأكيده على البديل لان مدلول البديل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التأكيده

٤ ( قوله ) وقد يعتبر الاول  
في اللفظ اي في البديل  
مطلقا

٥ ( وقوله وكانه لهق آه )  
اللهق بالتحريك الابيض  
وسراة كل شئ ظهره  
ووسطه

٦ قوله ( ما حاجبيه معين )  
ما في قوله ما حاجبيه زائدة  
والعين سواد اي صب  
السواد فيه يعني انه ابيض  
ولا سواد فيه الا في حاجبيه  
والشاهد فيه في بدل  
الحاجبين من الضمير المتصل  
في كانه وضمير معين بسواد  
يرجع الى الضمير في كانه  
لا الى الحاجبين

٧ قوله ( مثل قرن الا  
غضب ) الا غضب مكسور  
القرن الداخل

مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه  
 اما بالكلية او بالعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه \* قوله  
 ( عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسام بالله ابو حفص عمرو فصله من  
 البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكرى بشر ) قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لانه  
 لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ابضاح المنسوق  
 لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم  
 فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحذف بهذا الحد  
 الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحذف بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق  
 البدل ( قوله \* اقسام بالله ابو حفص عمر \* قصته انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب رضى  
 الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيدوانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم  
 يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف  
 بعيره \* اقسام بالله ابو حفص عمر \* ٨ مامسها من نقب ولادبر \* اغفرله اللهم ان كان  
 فجر \* وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال له اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى  
 التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده  
 وكساه ( قوله في مثل \* انا ابن التارك البكرى بشر \* قال انما قلت في مثل اشارة الى  
 ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ٩ ولا يجوز لوجعل بدلا  
لعدم جوازي ٩ الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت  
ما عليه في باب البدل ( والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت  
على ان الثانى عطف بيان لا بدل ( والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب  
بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدى وتماه  
\* عليه الطير ترفيه وقوعا \* ٢ فعلية الطير ثاني مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى  
المصير والانهو حال وقوله حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال  
من الضمير المسيحق المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمر وجوده  
الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شئ من اوصاف  
زيد علمه وخصلة من خصال عمر وجوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا  
منه يده حذف المعطوف عليه واقیم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام  
المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الازيد وهذا اخر قسم العربات من الاسماء والحمد لله رب  
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين \* ثم الحمد

لله على درك المسؤل وبلوغ الغرض المأمول ثم الجزء الاول

بحمده تعالى وحسن تأييده

٨ قوله ( مامسها من نقب  
 ولادبر ) نقيب البعير  
 بالكسر اذ اركت اخفافه  
 ونقب الخف الملبوس اى  
 تحرق والدبر تحرق ظهر  
 الدابة من الركوب ونحوه  
 ٩ الحارث نسخه

٢ فالتارك ان عديناه الى  
 مفعولين فقوله عليه الطير  
 ثانيهما والانهو حال نسخه





﴿ فهرس الجزء الثاني من شرح الكافية لنجم الأئمة محمد بن حسن الرضى ﴾

- ٥٢ (المبنى) والقابله  
٥٣ (الضمير) وبيان المق من وضعه  
٥٥ بيان التقدم الحكمى وهذا الضمير  
٥٥ هل هو نكرة ام معرفة  
٥٦ تفسير استقلال الضمير والمرفوع المتصل  
٥٩ المرفوع المنفصل ١٠ المنصوب المتصل  
١٣ المنصوب المنفصل ومواضع جواز  
٥٥ المتصل  
١٦ تقديم المفعول يفيد القصر واجتماع  
٥٥ الضميرين  
١٩ المختار الانفصال في خبر كان وجواز  
٥٥ لبسنى وليسى  
٢١ نون الوقاية ونون الاعراب  
٢٢ بيان ضمير الفصل والعماد وشرطه  
٥٥ ووصف المعرفة بالنكرة  
٢٤ قصر المبتدأ على الخبر وعكسه  
٢٦ الخلاف في ضمير الفصل بانه اسم او حرف  
٥٥ وفي كل مولود يولد على فطرة الاسلام  
٥٩ ثلاثة اوجه وتفسير ضمير لسان  
٢٩ ( اسم الاشارة )  
٢٩ بناء اسماء الاشارة  
٣٢ لحوق حرف التنبيه وكاف الخطاب  
٣٣ وضع اسم الاشارة  
٣٥ ( الموصول ) وبيان صلته  
٣٦ الموصولات معارف وصلتها معلومة للسامع  
٥٥ وانها جملة خبرية مع لزوم العائد فيه  
٣٧ الاختلاف في لام اسمى الفاعل والمفعول  
٣٩ الاعراب للصلة واصل الذى  
٤١ ذوالطائفة وذا وجواز حذف العائد  
٤٤ باب الاخبار بالذى لتمرين المتعلم  
٤٥ تعذره اذا لم يوجد شروطه الثلاثة  
٤٩ حكم الاخبار في باب التنازع
- ٥٣ ماء الاسمية لمعان ستة  
٥٥ لمن اربعة معان  
٥٥ تحقيق الماهية ومراعات اللفظ والمعنى  
٥٥ في من وما  
٥٦ مبحث اى واية وكاين  
٥٨ ماذا ومن ذا وما هذا ومن هذا  
٥٩ وقوع لعل صلة واحكام الموصول من  
٥٥ عدم تقدم الصلة والفصل والحذف  
٦١ احكام من وما واى في الاستفهام من  
٥٥ نحو من وما و ما منى بحكاية الاعراب  
٦٥ ( اسماء الافعال )  
٦٦ اصوات منقولة الى المصادر ضربان  
٦٧ لفظ امين وبيان اعراب اسماء الافعال  
٥٥ ومعنى كذب  
٦٩ الفرق بين صه و صه وان اسماء الافعال  
٥٥ متعدية ولازمة فن الاول ها وهات  
٥٥ وبه وتيدور وبه  
٧١ ومن اللازمة صه واهما وفداء وهيت  
٥٥ ودع ودعا ولعا ودعدعا وهلا وهيا  
٥٥ وقدك وقطك وبجلك وحى وحيل  
٧٢ ملجاء منهما هلم  
٧٣ ماهو بمعنى الخبر هيهات وشتان  
٧٤ سرعان وشكان وبطان واف بلغاتها  
٥٥ وكذا اوه والظروف  
٧٥ فعال بمعنى الامر وقرار وعمرار  
٧٧ فعال المصدر والصفة المؤنثة لازمة  
٥٥ النداء اولوا والاعلام الشخصية  
٧٨ اختلاف علة بنائها من المصادر والصفات  
٧٩ ( الاصوات ) وهى ثلاثة اقسام  
٨٢ ماهو حكاية عن اصوات الانسان  
٨٤ ( المركبات ) والعلم المركب ضربان  
٨٦ بناء تركيب تعدادى ومزجى

١٢٦ الان ولما ومع  
 ١٢٨ ( المعرفة والنكرة )  
 ١٢٩ استثناء المثنى من المثنى وكذا الجمع  
 ١٣٠ المضمرات والمعرف باللام والنداء  
 ١٣٦ ( العلم ) ووضع اعلام الاجناس  
 ١٣٢ الاعلام اللفظية  
 ١٣٤ الاوزان المعبر بها عن موزوناتها كفعلان  
 ١٣٥ الاعداد اذا قصد بها العدد والكلمة  
 ٠٠٠ التي اريد لفظها دون معناها  
 ٠٠٠ واطلاق اسم الجنس  
 ١٣٧ اذاثنى العلم اوجع زال التعريف  
 ٢٣٨ الكناية بهن وهنة والعلم اما منقول  
 ٠٠٠ او مرتجل  
 ١٣٨ الاعلام على ثلاثة اضرب  
 ١٤٠ اذا جعل الكلمة المبنية علما لغير ذلك اللفظ  
 ١٤٢ اذا سمي بفوا وبجرف واحد وغيرهما  
 ٠٠٠ وتسمية السور باسماء حروف المعجم  
 ١٤٥ ( النكرة ) ووقوعها في سياق النفي آه  
 ٠٠٠ ( واسماء العدد )  
 ١٤٧ الالفاظ المستعملة في النفي وغلبة العدد  
 ٠٠٠ في التعبير بها عن المعداد  
 ١٤٨ اصول العدد واستعمال الاحد  
 ١٤٩ تأنيث الفاظ العدد وانها باعتبار المعداد  
 ١٥١ ليس في العدد لفظا مشتركا  
 ١٥٢ يميز الفاظ العدد  
 ١٥٥ اذا كان المعداد مؤنثا واللفظ مذكرا  
 ٠٠٠ او بالعكس فوجهان  
 ١٥٧ الليل مقدم على اليوم عند العرب  
 ١٥٨ اشتقاق الواحد من المعداد باعتبار  
 ٠٠٠ تصديره وباعتبار حاله  
 ١٥٩ لايجوز الاشتقاق فوق العشرة  
 ١٦١ ( المذكر والمؤنث )  
 ١٦١ تاء بنت واخت وهنت وكلتا وشتان  
 ٠٠٠ وتجيء التاء لاربعة عشر معنى

٨٩ ومنها بادي بدي وقالي قلاو ايدى سبا  
 ٩١ ويوم يوم وكفة وكفة وصخرة صخرة نجرة  
 ٠٠ وشعر و بعر وشذر مذرو خذع مذع  
 ٠٠ واخول اخول وحيث بيث وبين بين  
 وقاش  
 ٠٠ ماش وخاق باق وحيص بيص وخاز باز  
 ٩٣ ( الكنايات ) وكما واسماء الشرط كلها كنايات  
 ٩٤ بناء كم الخبرية وكذا وكائن  
 ٩٥ كيت وذيت  
 ٩٦ كم الاستفهامية والخبرية  
 ٩٧ بيان اعراب كم الثلاثة  
 ٩٩ سرجوا زعل الشرط في اداته  
 ٠٠ دون الجزاء واعراب تمييز كم  
 ١٠٠ يميز كم لا يكون الانكسرة ومعنى كائن كذا  
 ١٠١ ( الظروف ) منها المقطوعة  
 ٠٠٠ عن الاضافة وبنائها  
 ١٠٢ تسمية الظروف غايات والظروف  
 ٠٠٠ اما واجبة الاضافة الى الجمل كحيث  
 ٠٠٠ واذا واذا واجازتها وهى الزمان  
 ١٠٣ اضافة ريث وآية وذو  
 ١٠٥ الاختلاف في اضافتها الى ظاهر الجملة  
 او الى مصدرها ويومئذ وساعتئذ  
 ١٠٧ لايجوز المعاند الى ظرف الزمان المضاف  
 ٠٠٠ الى الجمل منها ويبنى منه المفرد والجمع  
 ٠٠٠ المكسر لا المثنى وانه على ضربين  
 ١٠٧ غير ومثل وبنائهما وبناء حيث ومنها اذا  
 ١٠٩ معنى كلمة الشرط ووضع اذا ولو وان  
 ٠٠٠ واستعمال ان في الماضي على وجوه ثلاثة  
 ١١٠ العامل في متى وكل ظرف فيه معنى  
 ٠٠٠ الشرط شرطه وفي اذا  
 ١١٣ وقوع اذا واذا في جواب بينا وبينما  
 ١١٥ بحث اذواين وانى ومتى واين وكيف  
 ١١٧ مذومند  
 ١٢٣ لدى ولدن وقط وعوض  
 ١٢٥ امس وسهر

- ١٦٣ ياء النسب والجمع لا يجتمعان  
١٦٥ اصل التاء للفرق بين المذكر والمؤنث  
١٦٦ ومما لا يلحقه التاء ويستوى فيه المذكر  
٠٠٠ والالف المقصورة اما للخلق او للتكثير  
٠٠٠ او التأنيث وبيان اوزانها واوزان الممدودة  
١٦٩ المؤنث الحقيقي واللفظي واسناد  
٠٠٠ الفعل اليه  
١٧١ (بحث المثني)  
١٧٣ الالف المقصورة والممدودة  
١٧٥ ما حذف اخره اعتباطا وحذف نون  
٠٠٠ المثني  
١٧٧ (المجموع)  
١٧٩ المصحح والمكسر وشرط المذكر  
٠٠٠ السالم  
١٨١ لا يجوز اطلاق العاقل على الله تعالى  
١٨٣ الجمع الشاذ سنون واينون ودهيد  
٠٠٠ هون وايبكرون والو وعليون  
٠٠٠ والعالمون وعشرون واخواته  
٠٠٠ وارضون وابون واخون وهنون  
٠٠٠ وبنون ويلغون ودرخون وبرجون  
٠٠٠ وفككرون وعفرون وغيرها  
١٨٦ جمع المركب المزجي وتثنيته وجمع  
٠٠٠ سيويه وجمع تابض شرا وجمع العلم  
٠٠٠ المركب اضافيا وتثنيته وجمع اين  
٠٠٠ كذا وذو كذا (جمع المؤنث)  
١٨٨ احكام المجموع بالالف والتاء  
١٩٠ جمع التكسير وجمع القلة  
٩١ (المصدر)  
١٩٢ معنى المصدر عرض لا بدله من المحل  
١٩٤ مشابهة المصدر للفعل  
١٩٧ المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل  
١٩٨ (اسم الفاعل)  
١٩٩ بيان اعتماده بصاحبه ومعنى الصاحب  
٢٠١ معنى حكاية الحال  
٢٠٢ ابنية المبالغة ثلاثة  
٢٠٣ (اسم المفعول)  
٢٠٥ (الصفة المشبهة)  
٢٠٦ تقسيم مسائلها الى ثمانية عشر  
٢٠٨ اصل هذه المسائل مسئلتان  
٢١٠ حكم المعمول المعرف باللام كالمضاف  
٠٠٠ اليه  
٢١٢ (اسم التفضيل)  
٢١٤ كيفية استعماله باحد ثلاثة اوجه  
٢١٦ فاذا اضيف له معنيان ومما الاصل فيه  
٢١٧ جواز تجريده عن الثلاثة وتصريف  
٠٠٠ اول  
٢١٩ واخروا لانيا والجلي وحسن وسوئي  
٢١٩ شرط عمله  
٢٢٣ (الفعل) وخواصه  
٢٢٤ (الماضي) ٢٢٦ (المضارع)  
٢٢٩ بيان اعرابه  
٢٣١ تعينه للحال والاستقبال وصرفه الى  
٠٠٠ الماضي بلم ولما ولو واذا ورما وانتصابه  
٠٠٠ بان ولن  
٢٣٢ ان الثقيلة والمخففة  
٢٣٤ جواز كون ان مخففة ومفسرة  
٠٠٠ ومصدرية وومعنى لن واذن  
٢٣٩ معنى كي ٢٤٠ معنى حتى  
٢٤٢ متى يرفع وينصب المضارع بعد حتى  
٢٤٤ لام كي والفاء بشرطين  
٢٤٨ تقدير ان بعد الواو واو  
٢٥١ وانجاز المضارع بلم ولما ولا امر ولا  
٢٥٢ كلم المجازات ان ومهما اذا ما حيثما  
٠٠٠ والعامل في الشرط والجزاء  
٢٥٦ يجوز اعتراض القسم والنداء  
٠٠٠ والاسمية بينهما  
٢٥٨ تقدم هو جواب معنى على الشرط  
٢٦١ يجوز تخالف الشرط ومعطوفه  
٢٦٢ بيان موضع دخول الفاء

٣٤٨ وتفصيل معاني الحروف الستة  
 ٠٠٠ ووجوب كسران  
 ٣٥٢ تصرف لاجرم وشد وعز وجهد  
 ٣٥٣ هل العطف على اسم ان او على كليهما  
 ٣٥٥ دخول اللام مع ان فقط  
 ٣٥٧ اصل شهد ولهنك لرجل  
 ٣٥٩ معنى كان ولكن ولعل وليت شعري  
 ٣٦٣ (حروف العطف) ومعنى الجمع  
 ٠٠٠ المطلق والترتيب  
 ٣٦٩ حتى واو اما وام لاحد الامور  
 ٣٧٣ ام على ضريين متصلة ومنقطعة وهل  
 ٠٠٠ وهل بمعنى قد  
 ٣٧٥ وهزمة التسوية وام التسوية  
 ٣٧٧ معنى لاوبل ولكن  
 ٣٨٠ (حروف التنبيه)  
 ٣٨١ حروف النداء وحروف الايجاب  
 ٣٨٤ حروف الزيادة  
 ٣٨٥ حرفا التفسير  
 ٣٨٦ حروف المصدر  
 ٣٨٧ حروف التخصيص وحروف التوقع  
 ٣٨٨ حروف الاستفهام  
 ٣٨٩ حروف الشرط ان ولو واما  
 ٣٩١ بيان تقدم القسم اول الكلام على  
 ٠٠٠ الشرط  
 ٣٩٥ بيان وضع اما وتحقيقه ويأتى بعد  
 ٠٠٠ اما ما يتكرر ذكره بعد الفاء  
 ٤٠٠ حروف الردع  
 ٤٠١ تاء التأنيث الساكنة  
 ٤٠٢ التنوين ونون التأكيذ خفيفة  
 ٠٠٠ ومشدة  
 ٤٠٨ (احكام هاء السكت)  
 ٤١٠ وسين الكسكة وشين الكشكة  
 ٠٠٠ وحرف الانكار  
 ٤١١ حرف التذكير

٢٦٥ فجئ اذا موضع الفاء وتقدير ان بعد  
 ٠٠٠ الخمسة  
 ٢٦٧ (الامر)  
 ٢٦٩ (فعل مالم يسم فاعله)  
 ٢٧٠ الاشمام  
 ٢٨٢ المتعدى وغير المتعدى ومعنى ما يقال  
 ٠٠٠ انه متعدى بنفسه وبحرف  
 ٢٧٣ ولا يجوز حذف الجار الامع ان وان  
 ٠٠٠ ولا يغير شي من الجار معنى الفعل الا الباء  
 ٢٧٦ (افعال القلوب)  
 ٢٧٩ بيان خصائصها  
 ٢٨١ معنى الالفاء والتعليق  
 ٢٨٥ لفظ هب ورأى  
 ٢٨٦ ما ينصب الجزئين من غير افعال القلوب  
 ٢٩٠ (افعال الناقصة)  
 ٢٩٣ معنى كان وصار وغيرهما  
 ٢٩٧ جواز تقديم اخبارها على اسمائها  
 ٣٠١ (افعال المقاربة)  
 ٣٠٧ (فعل التعجب)  
 ٣١١ (افعال المدح والذم)  
 ٣١٩ (الحرف) (حروف الجر) منها من  
 ٣٢٤ معنى الى وفي والباء واللام  
 ٣٢٩ معنى رب  
 ٣٣٤ وواو القسم ولها ثلثة شروط  
 ٣٣٥ من الله وايم الله وايم الله وم الله  
 ٣٣٧ تكرر الواو بعد واو القسم وتلقبها  
 ٠٠٠ باللام  
 ٤٣٨ القسم على ضريين  
 ٣٤١ جيرا جل ومعنى عن وعلى والكاف  
 ٠٠٠ ومذو ومذوشا وعدا وخلا  
 ٣٤٥ بيان ما التى بعد قد وكثرو طال  
 ٠٠٠ (والحروف المشبهة)  
 ٣٤٦ الفرق بين ليت ولعل  
 ٣٤٨ كون الجملة الطلبية خبرا وبيان ماء  
 ٠٠٠ الكافة

# شرح الكافية في النجوى

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ نَجْمِ الْمِلَّةِ وَالِدَيْنِ الْمُحَقِّقِ الرَّضِيِّ الْأُسْتَرَابَادِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٨ هـ

وَبِهَامِشَةٍ

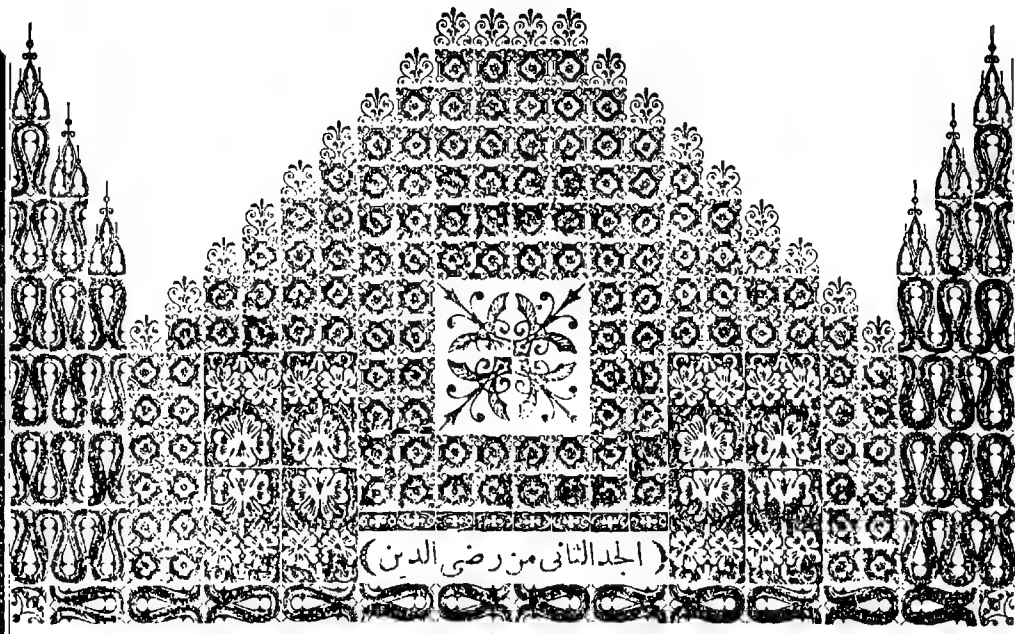
حَاشِيَةٍ لِلسَّيِّدِ شَرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ

عَنْ مَنشُورٍ مِنَ الْمَكْتَبَةِ الرِّضْوِيَّةِ لِأَجْلِ السَّيِّدِ الْجَعْفَرِيِّ

المؤسَّس الشَّيْخُ عَبْدِ الْكَرِيمِ التَّيْمُورِيُّ

حَقَّ الطَّبْعُ مَحْفُوظٌ

رَقْمُ التَّلْفُونِ ٥٣٢١٣٨



بسم الله الرحمن الرحيم

\* قوله ( المبنى ما نسب مبنى الاصل او وقع غير مركب ) المبنى كما مر في حد المعرب ضربان اما مبنى لفقد ان موجب الاعراب الذى هو التركيب كالاسماء المعددة كواحد اثنان ثلاثة والفاء تاء زاء وعمر وبكر واما مبنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجب ذلك المانع مشابهة الحرف او الماضى او الامر وهى التى سماها مبنى الاصل او كونه اسم فعل كما يحى قال ولا يفسد الحد بلفظة اولانها لمجرد احد الشيتين ههنا لالشك الذى ينافى تبين الماهية قال ولم اقل فى حده ما لا يختلف اخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبنى فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبنى فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدى الى الدور كما ذكر فى الاعراب هذا كلامه وقدم الكلام عليه فى حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى ولولم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى \* قوله ( والقباه ضم وقح وكسر ووقف ٢ ) اى القاب حركات اواخره وسكونها والضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات المعرب كقولك فى زيد انه متحرك بالضم فى حال الرفع اولاهذا ولا ذاك كقولك فى جيم رجل انه متحرك بالضم ولا تقع على حروف البناء فلا يقال ان يازيدان مبنى على الضم واما القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا يقال فى نحو جاءنى زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المصنف (والذى يغلب فى ظنى ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعنى الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام

٢ وحكمه ان لا يختلف  
آخره لاختلاف العوامل  
كذاتى المقروءة

حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رأيت الزيد ان الزيد منصوب مجازا وكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحد في خلق الله السموات وواحد ان الاول منصوب والثاني مجرور فايش المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لارجلين انه مفتوح وكذا في لامسلات عند من يكسر ويقال في يازيدان ويازيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يازيدان مبني على الضم ولارجلين على الفتح وجه هذا ( والتميز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهن ومتأخريهن تقريبا على السامع ) ( واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما \* قوله ) وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنيات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف ( حصر جميع المبنيات جلة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبني على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احديهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيتين \* ) والمضمر ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما ) اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الالمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب ٣ بعينهما فرما التباس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فرما توهم انه غير الاول ( وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا ونحن وانما وهما مجراها طرد الباب ٤ واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اغنى الحضور في التكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادى واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضى لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص ( قوله ما وضع لتكلم ) يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يازيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا لتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لاعتبار تقدم الذكر فمن ثمة قلت ياتيم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وكذا لا تقول للمسمى

٣ عليهما نسخة

٤ كذا زيد في بعض النسخ



٦ ولم يحز للمسمى بزید ان  
يقول ضربت آه وليس  
في زيد ضربت آه نسخه  
٧ هذا الى قوله المشار اليه  
ليس في اكثر النسخ

زيد زيد ضربت لكنها ليست لغائب تقدم ذكره كهو وهى ونحوهما وانما جازياتيم  
كلكم ٦ لان يادليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم ٧ ويدخل في حده لفظ  
التكلم والمخاطب الا ان يقال ماوضع لتكلم به او المخاطب به اى للتكلم بهذا اللفظ  
الموضوع والمخاطب به وكذا في حد اسماء الاشارة ينبغي ان يقيد فيقال ماوضع لمشار  
اليه به حتى لا يدخل لفظ المشار اليه (قوله لفظا او معنى او حكما) قسم التقدم اللفظي  
قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا  
نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا التقدم  
المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء  
مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى ﴿اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾ اى العدل اقرب لان  
الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لاتضمننا  
كقوله تعالى ﴿ولا يويه لكل واحد منهما﴾ لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث  
لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فخرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير  
كلامه رحمه الله تعالى وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لان عادته جعل التقدير قسم اللفظ  
لا قسمه كما قال في اول الكتاب في العرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد  
التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عدا فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى  
اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لالفاظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال  
ليس لفظ المفسر المذكور قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه  
متقدم لفظا من حيث التقدير قبل فعد نحو ﴿اعدلوا هو اقرب﴾ ايضا من هذا  
القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر  
في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو ﴿اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾  
والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر  
الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه  
زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو  
متأخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يحز فجعله من باب المتقدم معنى لالفاظا  
وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير  
ذكر صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل  
من حيث المعنى مقدم على المفعول لو كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تعالى ﴿واذا بتلى  
ابراهيم ربه﴾ لان المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل ﴿واعلم انه اذا تقدم  
مما يصلح للتفسير شيان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته  
اى ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمه  
والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقديمه بل هناك شئ اخر غير ذلك الضمير  
يقتضى كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب كعنى الفاعلية المقتضى كون  
الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضى لكون المبتدأ

قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضى تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهما زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر للضمير متصل بذلك الفعل نحو \* هذا سراقة للقرآن يدرسه \* او منفصل عنه نحو قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ وقوله تعالى ﴿ بل هو شر لهم ﴾ وكذا الصفة كقوله ﴿ ٤ اذ اجر السفيه جرى اليه ﴾ اى الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ﴿ ولا يوبه ﴾ لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله تعالى ﴿ حتى توارت بالجاب ﴾ اذ العشى يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى ﴿ انا انزلناه في ليلة القدر ﴾ اذ النزول في ليلة القدر التى هى في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى ﴿ شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن ﴾ وكذا قوله تعالى ﴿ ما ترك على ظهرها من دابة ﴾ فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى ﴿ كل من عليها فان ﴾ وكذا قوله تعالى ﴿ فان كانت واحدة ﴾ اى ان كانت الواحدة واحدة اذ هو في بيان الوارث والتقدم الحكمى ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لالفاظ ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لانفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتى تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه ( فان قلت فائش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه ) قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا او لا شيئا مبهما حتى تشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكور امرتين بالاجال او لا والتفصيل ثانيا فيكون آكد ( فان قلت فهذا الضمير الذى هذا حاله بقى على وضعه معر فام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعنى تقدم المفسر ) قلت الذى ارى انه نكرة كما يحى في باب المعرفة ( وعند الحاجة بقى معر فالكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذى في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذى يكتسى التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وساء مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤث به الافتراض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يؤث بالبدل الاللتفسير ( واما في ضمير الشأن والقصة فالجملته بعده وان لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدتهم لتفخيم الشأن

٤ وتماه \* وخالف  
والسفيه الى خلاف \*

بذكره مجملًا ثم مفصلاً مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تأخر المفسر في باب التنازع نحو ضرب بنى وضربت زيدا على مذهب البصريين فالخلق انه بعيدلان مجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن ٥ والثلاثة في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والاتيان بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر نضعف فمن ثمة حذف الكسائي الفاعل في مثله مع ان فيه محذورا ايضا (وما اجاز المبرد والاختف من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصرية لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا لعامل واحدا كثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع (قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فتعلقت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعلق فكانه راجع الى المذكور قبله فذلك المتعلق في حكم المفسر المتقدم ٢ ولا يتم ما ذكر في باب التنازع اذ لا يقصد هناك التفخيم \* قوله (وهو متصل ومنفصل فالمفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل) يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالثمة لهابل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ان لا تعبدوا الاياه وما ضربت الاياك او اتصل به نحو ما انت قائما عندا لجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت قائما فليس كالجاء مما قبله والالم يحز انفصاله عما قبله والمتصل ما اتصل بعامله الذي قبله ويكون كالثمة لذلك العامل وبعض حروفه فالضمير المستتر في نحو زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان ٣ الى اخر تصاريقها كلها متصلة كما يحى تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعروو \* اسكن انت وزوجك الجنة \* وهند زيد ضاربه هي بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل لا فاعل كما يحى شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعروو اسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربه اليوم هي ٤ \* قوله (وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربين وضربن والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن) اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الامتصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجاء الاخير لعامله يعني يحى العامل اولاً ثم يحى الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك (فان قيل ليس الفصل جائزا بين المضاف

٥ وانت في باب التنازع لم تقصد التفخيم ولا جئت بالمفسر لمجرد التفسير ولا كان متصلا بالمضمر بل هو منفصل منه فلذا حذف الكسائي الفاعل مع انه محذور ايضا ليس بدون الاول نسخة  
٢ ولا يستمر ما ذكر في ضمير نسخة

٣ والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربات وانت ضارب وانما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون نسخة  
٤ بخلاف ذلك المستتر نسخة

والمضاف اليه في الشعر ( قلت ذلك مع الظاهر قبيح فامتنع في المضر الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر ) وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصارت للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شاركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره ه لان المشاهدة تكفي في الفرق وانما ارتجل لثنى المتكلم وجعه صيغة وهي نا وكذا قولك نحن ولم يزيدوا لثنى الفاو للجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجعه والغائب وجعه لان مشاهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجي وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن وارادت المثنى فقل لك فصل قلت انا وزيد اوانا وانت اوانا وهو ٦ وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجعه على وفق ما جرى عليه سائر التثاني والمجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشاركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن وكثيرا ما يجي في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله ﴿ صغت قلو بكماء ﴾ وقد يقول المعظم فعلنا ونحن واينا عدا لنفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتم وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربنا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين التثنيين والتاء حرف تأنيث ويجب ان يكون المقدّر ان في ضرب وضربت مغايرين كما في البارز نحو هو وهي هذا (وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى \* واعلم ان اول ما ابتدئ بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وتحموا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وتحموا للمخاطبة ٧ لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تما لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبت قبحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة

ه لقلة الالتباس في المتكلم  
نسخة

٦ واذا اردت المجموع  
قبل فصل قلت انا آه  
نسخة

٧ لان رماية المصلتين  
في المذكر المقدم على  
المؤنث اولى  
نسخة

مستثناة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغتها ولكونها من مخرج الواو اى شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما تنوا الضماير وجعواها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنونى المثني والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان والذان والذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستقل حسا كما مر في الترقيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التى ضموا لاجله للامن من الالتباس بالمشي بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستقل في الاسم العرب ٨ كما يجئ في التصريف واما ان ولى ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار ك بعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا (وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذالتى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردالها الى اصلها وقد تكسر كما يجئ وزيدت للمؤنث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهة بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان تكون ضمائر الغيب اخصر من ضمير بهما ٢ فابتدؤا في المفردين بغاية التخفيف وهى التقدير من دون ان يتلفظ بشئ منه واقتصروا للمثني مذكروه ومؤنثه على الالف الذى هو علامة التثنية في كل مثني وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضممة عن الواو في الضرورة قال \* فلوان الاطباء كان حولى \* وكان مع الاطباء الاساءة ٣ \* استغنى لا للواو المضموم ما قبلها في الاخير واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذا كانت واحدة (وقول النحاة ٤ ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدرى لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظا فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف ذاو يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الاهو ( فان قلت بل المفصول المصرح به غير المنصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغى ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغى ان يكون اقل من ضمير المثني واما التاء في ضربت وضربتا فهى حرف للتأنيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقل جعل الالف والواو والنون حروفا كثناء التأنيث كما يجئ في اخر الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث ٦ ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضى واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حر في المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب فلم يحتج جواله الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائبة لكونهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحد في عدم ابراز ضميرها

٨ اما في المبني فقد جاء وان كان نادرا نحو هو نسخة ٢ فحذفوا في اللفظ في المفرد اذ لا اخف من المحذوف نسخة

٣ الاساءة مكسورة ممدودة الدواء بعينه والاساءة الالطبة جمع الاسى مثل الراجم الراعى والاسى الطيب والجمع اساءة مثل رام ورماء صحاح

٤ ان نحو زيد ضرب الفاعل فيه مضمرا اى ضرب هو وكذا في هند ضربت اى ضربت هى انما اضطرروا الى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر فيهما لضيق العبارة عليهم لانهم لم يوضع نسخة

٦ اوله ولكن ديا في ابوه وامه \* بحوران يعصرن السليط اقاربه \* قاله الفرزدق

٦ قوله ويعصرون السليط هو الزيت عند عامة العرب وهند اهل اليمن دهن السمسم

ه فان قيل فلم لم يجمي الضمائر

بعدها منفصلة كما في

ما بمعنى ليس فانه لم لما يجوز

اتصال الضمير بها جاء

بعدها منفصلا نحو ما انت

كرىما على ما يجي قلت

لجري الصفات مجرى

الفعل المضارع فلم يفصل

عنها كما في الفعل المضارع

الافى نحو اقامت هما وما قائم

انتائم لما آه نسخه

٦ اى فصدى قال فى

الصحاح كل صادق وقعت

قبل الدال فانه يجوز ان

تشبها رايحة الزاء اذا

تحركت وان تقلبها زاء محضا

اذا سكنت وكان من عادة

العرب يفصدون الابل

فى زمن الشدة ويجعلون

دهم فى معاء ثم يشوونه

لاطعام الضيف وقد جى

بحاتم وطلب منه ان يفصدها

على عادتهم فذبجها فقبل لها

هل لا فصدتها فقال هكذا

فزدى

٧ ( قوله من كثرة التخليط )

التخليط فى الامر الافساد

واختلط فلان فسد عقله

٨ تدرت السنام علوته

٩ ( قوله اذا كان قبل

همزة مفتوحة او مضومة

دون المكسورة ) نحو

انا اقل وانا انبشكم وان

الانازير

ولعل هذا هو الذى جل الاخفش على ان قال الباء فى تضرين ليس بضمير بل حرف  
تأنيث كقيل فى هذى والضمير لازم الاستتار او انه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل  
من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضى ان يكون اخف واما افضل امرا ولا تفعل نهيا  
فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهى مأخوذان من المضارع كما يجي  
فى قسم الافعال ( ومذهب المازنى ان الحروف الاربعة فى المضارع والامر اعنى الالف  
فى المثنيات والواو فى جمعى المذكر والياء فى المخاطبة والنون فى جمعى المؤنث علامات كالف  
الصفات وواوها فى نحو ضاربان وحسنون وهى كلها حروف والفاعل مستكن عنده  
ولعل ذلك جلا للمضارع على اسم الفاعل واستنكار الوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها  
اى النون واما الضمير المرفوعة فى الصفات اعنى اسم الفاعل واسم المفعول  
والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة فى اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له  
لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على  
ما يجي بعد وايضا الالف والواو مثنيات الاسماء وجوعها الجامدة كالزيد ان والزيد  
حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بل اريب فجعلت مثنيات الصفات وجوعها على  
نهج مثنيات الجامدة وجوعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت  
الالف علامة للمثنى والواو علامة للمجموع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواو بالمثنى والمجموع لثلا  
يجتمع القان وواو ان فاستكن الضمير ان الالف فى المثنى والواو فى المجموع والدليل على ان  
الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلبا بل بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين  
والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءنى زيد را كبا غلامه فلم يعمل جاءنى  
فى غلامه وكذا استكن النون فى ضاربات ومضروبات تبع الاستتار الضمير فى جمع المذكر  
اذهو الاصل واذا استتر فى المثنى والمجموع فالاستتار فى مفرداتهما اجدر فلزم الاستتار  
فى الكل ه فلا ترى الفاعل ضمير ابارزا فى الصفات الا فى نحو اقامت هما وما قائم اتما واما فى نحو  
زيد عمر وضاربه هو فالنقص ليس بفاعل بل هو تأكيده لما سيجي ( ثم لما فرغوا من وضع  
المرفوع المتصل فى الافعال والصفات اخذوا فى وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للتمتكم المذكر  
والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هئا وقد تمد همزته نحو آنا ففعلت وقد تسكن نونه فى الوصل  
( وعند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون فى حالة الوقف  
ليبان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون  
النون فلذا يكتب بالالف لان الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها  
ساكنة وقد يبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فزدى ٦ انه وقال \* ان كنت  
ادرى فعلى بدنه \* ٧ من كثرة التخليط فى من انه \* وبنو تميم يثبتون الالف فى الوصل  
ايضا فى السعة وغيرهم لا يثبتونها فى الوصل الا فى ضرورة كقوله \* اناسيف العشرة  
فاعرفونى \* جيدا قد تدرت ٨ السنام \* وجاء فى قراءة نافع اثبات الالف ه اذا كان قبل  
همزة مفتوحة او مضومة دون المكسورة ( قال ابو على لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها

فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ( ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وفقا لدليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وفقا ونحن للمتكلم مع غيره مثل نافي المرفوع المتصل في صلاحيته للثني والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتاء المضموعة نحو انت الان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبيّنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي التصريف ( ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفه فكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعوها بان تستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهوان الكاف المتصرفه كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا اياعادها فالضماثر هي التي تلي ايا واياعادها وما رى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين **وقالوا في الغائب** هو وهما وهم وهى وهما وهن قالوا والياء في هو وهى عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الاضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كما نهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انهو وبهى وكان قياس المثني والجمع على مذهب البصريين هو ما وهما وهما وهى وهى فحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضماثر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضى والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضى والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا ٢ تقول ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا واضارب هما وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء ولا م الابتداء جائز كما يجى في التصريف وقد يسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله \* فيناه بشرى رحله قال قائل \* لمن جل رخوا الملاط نجيب \* وقوله \* دار لسعدى اذه من هواكا \* ويسكنهما قيس واسدويشدهما همدان قال \* ٣ وان لسانى شهدة يشترى بها \* وهو على من صبه الله علقم \* ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فابتدؤا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجى بعيد فوضعوا لمتكلمهما ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا لمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصريف نحو كك كك كما كن

٢ تقول ضرب هو وزيد واضرب انا وزيد وزيد هند ضاربها هو وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء ولا م الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها بهما كبعض خرو فهما فجاز تخفيفهما تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بخذف الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهى خفيفة فاستقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو و ثم هى بقولك فهو وهى لكونها حرف عطف مثلها وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله \* فقلت لى سرت ام عاقنى حلم \* وبعد كاف الجر ايضا شاذا آه نسجه ٣ ( قوله وان لسانى شهدة ) الشهد والشهد العسل والشهادة اخص منه والعلقم شجر مروي قال للمنظّل ولكل شى مر علقم

٤ قوله ( فاقصدت آه )  
اقصده اى قتله مكانه

( وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بهاء الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكي  
سيويده اعطيتكاه واعطيتكبه تشبيها لكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهاه قال ابو علي وقد  
تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال \* رميته ٤ فاقصدت وما اخطأت الرمية \* وربما  
كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم  
وبكن وعليكما وعليكهم وعليكن والكلام في حذف واو عليكموا واسكان الميم كما مضى في نحو  
ضربتكم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا مفرديه من  
المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهى وقلبوا ياء هى الفا فصارها  
لان ضمير المذكر اذا ولى الكسر تقلب واوه ياء نحو بهى لما ذكره فخافوا التباس المؤنث  
بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان قبلها احدهما فاهل  
الجاز يقولون ضمتها ويقولون بهو ولد بهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الهاء حرف خفيف  
فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت  
الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكي ابو علي ان  
ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والثني والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا  
للكسر وهذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول ننظر  
في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهى وبهو وله وضربوه وغلما هو  
فيتولد من الضم واو ومن الكسرية ( وبنو عقيل وكراب يجوزون حذف الوصل اى الواو  
والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلما ويجوزون تسكين  
الهاء ايضا كقوله \* فبت لدى البيت العتيق اربعة \* ٦ ومطواى مشتاقان له ارقان \*  
وغيرهم يجوزون لهما اى اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء  
الضمير ساكنة حرف لين كان الساكن كمليه او غيره كنه فالتخار اختلاس الحركة اى ترك  
الوصل لان الهاء حرف خفي كقلنا فكانه التقي ساكنان ( وابن كثير يصل مطلقا نحو عليها  
ومنهو ونحوهما فلي هذا تجئ في هاء المذكر الذى بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها  
واختلاسها وصلها اربع لغات والكسرا كثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير وصل ياء  
وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان فى الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها  
مع وصلها بياء نحو بهى وعليها وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة  
ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويجئ  
فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهى اشتمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل  
وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفنا نحو فالفه واغزى  
جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها فى اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن  
المحذوف قبلها حذفنا عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد  
قرئ بها كلها فى الكتاب العزيز واما الهاء فى المثني والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة  
فهى مضمومة لا غير نحو لهما وغلماهم وان كان الف او واو او ساكن صحيح فكذلك

٦ قوله ( ومطواى )  
مشتاقان ) اى صاحبى  
المطو الصاحب والنظيرة



الاما حكي ابو علي من نحو منهما منهم واضر بهما واضر بهم على ماضى للاتباع وعدا الحاجز  
غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة اوياء فن قال في الواحد بهو وعليه وهم اهل الجواز  
قال في المثني والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وغلما وبغلامهم  
وبغلامهن وحزة يخص بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولد بهم قيل ذلك  
لكون الياء فيها بدلا من الف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على الاصل  
وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ في الواحد والمثني وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم  
يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثرو غير اهل الجواز يكسرون الهاء في المثني والجمعين مطلقا كما  
في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء (واما جمع الجمع التي بعد الهاء المكسورة  
فلا يخلو من ان تقف عليها اولافان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها  
وكذلك جمع الضماير تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في ضربتها وبها  
وان لم تقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك اوساكن فان كان بعدها ساكن  
فكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو ﴿ من دونهم امرأتين  
وعليهم الذلة ﴾ على قراءة ابى عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل  
وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم  
يشبع ضم الميم نحو عليهموا غير المغضوب كقراءة ابن كثير واشباع الكسر  
في مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن  
الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اى ترك الوصل وثلاث قبل المتحرك السكون واشباع  
الضم واشباع الكسر وكذا ان كان الميم بعد الهاء المضمومة ٩ في نحو بهم وعليهم  
في لغة اهل الجواز وفي نحو غلامهم ولهم وقفاهم على ما هو متفق عليه وفي نحو منهم  
على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلماكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل  
الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا  
الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلاث قبل المتحرك الاولى الاسكان  
وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو والثالثة وهي مختصة بميم قبل هائها كسرة  
اوياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمى وبهمى فكسر الميم لجانسة الياء او الكسرة  
قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي (ثم لما فرغوا من وضع  
المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاءوا با متلوا بصيغة ضمير  
المنصوب المتصل (واختلف النحاة فيه فقال سيبويه والخليل والاحفش والمازني وابو  
علي ان الاسم المضممر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال  
الرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين  
في التاء التي بعد ان في انت وانت وانت وانت وقد مضى (وقال الخليل والاحفش  
والمازني ما يتصل به اسماء اضياف ايا اليها لقولهم فايها وايا الشوآب وهو ضعيف لان  
الضمائر لا تضاف (وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان

٩ على ما هو مذهب اهل  
الجواز في بهم وعليهم وعلى  
ما هو المتفق عليه في نحو لهم  
وعلامهم وقفاهم وكذا منهم  
على الاشهر آه نسخته

اياك بمعنى نفسك ( وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياى اسماء بكما لها وهو ضعيف  
اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمر ما يختلف آخره كفا وهاء وياه ( وقال بعض  
الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير  
بسببها منفصلة وليس هذا القول بعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد تفتح همزة  
ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حلوا ضمير الجرور على المنصوب لان  
الجرور مفعول لكن بواسطة وحلوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون  
الجرور متصلا على ماضى فضمير الجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء \* قوله  
( فالرفع المتصل خاصة يستتر في الماضى للغائب والغائبة وفي المضارع للتكلم مطلقا  
والمخاطب والغائب وفي الصفة مطلقا ) اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان  
المنصوب والجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو بجزء الفعل فجوزوا  
في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير  
المتصل بجزء الفعل فاكثفوا بلفظ الفعل عنه كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شئ  
ويكون فيما ابقى دليل على ما لقي كما مضى في الترخيم وعلة استتاره ٤ فيما يستتر فيه قد  
مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غائب الماضى في وغائبة وفي المضارع في افعال  
وتفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف  
وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لظاهر او لا مضمر وهى افعال وتفعل وتفعل مخاطبا  
وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اى في الواحد والثنى والمجموع وما يظهر في نحو  
\* اسكن انت وزوجك الجنة \* تأ كيد للمستتر لافعال بدليل انك لاتقول لافعل الا انا  
ولاتفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير  
المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هى وتضرب هند وما يضرب الا هى وكذا  
في الصفة المفردة نحو قائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي على اذا اعتمد  
نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل  
الظاهر نحو هيات زيد والمضمر المنفصل نحو هياتها \* قوله ( ولا يسوغ المنفصل الا  
لتعذرا المتصل وذلك بالتقديم على عامله وبالفصل لغرض اوبا لحذف اوبكون العامل  
معنويا وحرقا والضمير مرفوع اوبكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له نحو  
اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا وزيد وما انت قائما وهند زيد ضاربه  
هى ) اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف  
البس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال  
ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا ( اقول الضمير المرفوع والضمير  
المنصوب يصلحان كما مر لان يكون متصلين منفصلين دون الضمير الجرور فلنذكر  
مواقعهما ( فنقول ان الاصل في الضمير المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان  
المتصل كما مر كالجاء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشئ بجزء كلمة انما يتيم اذا كانت  
مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الطبع والذات والفعل مقتضى للمرفوع كذلك ومن

٤ من بين الافعال في غائب  
الماضى وغائبه وفي  
المضارع في افعال وتفعل  
ويفعل وتفعل مخاطبا  
وغائبة وافعل وفي جميع  
الصفات واسماء الافعال  
والظروف قد تقدمت  
ولا يظهر الضمير المتصل  
في هذه المواضع اصلا  
وفي خمسة منها آه نسخة

ائمه لا يخلو فعل منه فصيح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما سائر ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى وليس بكلمة واما مبتدأ وخبر كما اخترناه في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم واما جملة وليس المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما المجازية فليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف نفى ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في نحو ما زيدا ضربته اولى من الرفع ٨ وايضا عملها للرفع بالمشابهة لبالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بهما نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشياء اذن الا منفصلا واما اسم الفاعل او اسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجي \* وكذا نقول الفعل هو المقتضى للنصب بالاصالة وسائر ما ينصب الضماير وهوان واخواتها وما المجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما تنصب بمشابهة الفعل والحمل عليه وكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اى الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجي \* ( فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لم ينص الانفصال في الموضعين ٩ لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير من عامله الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تأكيدا نحو ﴿ اسكن انت وزوجك ﴾ ولقيت اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الانحو ماضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله \* وما نبالي اذا ما كنت جارتنا \* الا يجاورنا الاكديار \* فشاذا ليقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله \* ٢ كانا يوم قرى انما تقتل ايانا \* ومنها ان يلي انما نحو جاءني امانت او زيد ورأيت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولى علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيرا عمرا قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذى علمته زيدا ولا الذى اعطيته

٨ ولضعفها في العمل لانه لم يعمها غير اهل الحجاز نسخة

٩ لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر نسخة

٢ اوله \* لقينا منهم جمعا فاوفى الجمع ما كانا \* وبعده \* قتلنا منهم كل فتى ابيض حسانا \* يرى برفل في يردن من اراد بحزنا \*

زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى  
والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك  
الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر  
على المتصل بلامانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس  
في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت  
عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته  
زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة اول رعاية اصل المفعول الثاني اذا العامل فيه في الاصل  
ما يجب انفصاله عنه كافي كنت اياه على مايجئ وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان  
يكول مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر  
ان واخواتها او اسم مالم امر واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة  
او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل  
كاذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب امامه او  
اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز  
بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تأكيد للضمير المستكن فيها لافاعلها كافي  
اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن  
والزيدان الهند ان ضارباهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمانهم  
(وقال الزمخشري في احاجيه بل نقول ضاربهم نحن وضارباهما هما فان ثبت ذلك  
فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا  
مع المرفوعين جلتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو ما قائم انتما  
واقدامك هما وافي الدار انتما عند ابي على وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع  
مرفوعهما جلتين فاعتنى بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فظاهر اذن الى اللفظ فرقا  
بينه كائنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير  
المرفوع به احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على  
ما هو حق ماشابه الفعل كمايجئ فان لم يفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف  
المعتمدين على مامر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول  
والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضمنية  
كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء  
الامستكنة لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم  
يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك  
٦ واما المضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر  
بالفعل الامع ضمنية ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم تضاف والاضافة اكثر  
لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير  
الفعل واما الضمير المنصوب فكان حقه ايضا ان لا يتصل الا بالفعل كالمرفوع لطلب

٦ واذا كان الضمير المنصوب  
مع غيره فان كان آه نسخه

الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اى الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلا جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه فاذا كان مع غير الفعل فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما لجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيد او انا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو من ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالخرف يجب اتصال الضمير به نحو انا قائم وانا في الدار وليت قاعدولا تقول ان في الدار اياك وذلك لان الحروف غير مستقل فالاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل ٧ كقوله \* تراكمها من ابل تراكمها \* وتقول رويدة وحيله ( وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدك ورويدك اياه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابة المصدر للفعل فيجب ان تقول اعجبني ضرب اياك ان لم تضاف والاضافة اكثر ( ولا يمنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في ضربك ايضا للمعاقبة لاللاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذالاما فلا شهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به ( وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابتهما للفعل اكثر من مشابة المصدر له ٨ تقول ضاربك وضاربك وضاربك وضاربك والضارب اياك والمعطى اياك والمعطاك ومعطى اياك ومعطاك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما ولتعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنف ( قوله او بالفصل لغرض ) احتراز عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه ( فان قلت ليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم ( قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه على الفاعل اهم ( والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى ﴿ بل الله فاعبد ﴾ اى لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اى ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ﴿ ضمنت اياهم الارض ﴾ فضرورة ( قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على

٧ لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان كالفعل في وجوب الاتصال به قال تركها آه نسجه

٨ ومع هذا فالاولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما نحو ضارب اياك نسجه

غير من هي له ) قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تأكيد للمسند اليه ( ثم نقول انما برز هذا الضمير تأكيداً اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجرى ان تكون نعمتا نحو مرت هند برجل ضاربه هي او حالاً نحو جئتماني وجاءني زيد ضاربه انما وصلة نحو الضاربه انت زيدا وخبراً نحو زيد هند ضاربها هو ( فنقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التأنيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلاً نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تأت بالضمير في ضاربها ايضاً لعلم ان الضارب لزيد لاهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضاً فاللبس حاصل فعلاً كان المتحمل اوصفة ولا يرتفع ذاك اللبس بالاثنيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيد ان العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين ٢ وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضرباننا وهندانا ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبيته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانما الهندان تضربانهما والهندان انما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابرار الضمير واما النصفه فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيد بالضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضارباهما نحن والزيدون نحن ضاربونا هم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاثنيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاثنيان به عند البصريين في صورة الصفة الثلاث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن ( واما الكوفيون فاجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربه قال \* وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة ٣ ويبدأ سملق \* لمحقوقة ان تستجيب لصوته \* وان تعلني ان المعان موفق \* وكذا اذا لم يرتفع اللبس بالضمير ولا بعد في مذهبه واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره اللبس او لم يلبس لان التأكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانما الهندان تضربانهما وهند انت تضربك والهندان انما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطاباً وتكلماً ( فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للباس ففي نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسند الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم يكتف به في رفع اللبس بهذا الضمير ( قلت لما كان هذا الضمير لم يؤث به مجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خفيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس \* قوله ( واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعاً فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربك والافهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه ) اذا ولي ضمير ان ماملا

٢ قوله وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف ولا اعتبار بالمفعول المذكور ورفع اللبس كإسباني

٣ قوله ويبدأ سملق لمحقوقة ( السملق القاع الصفصف وكذلك السملق بزيادة الميم وقال الكسائي حق لك ان تفعل كذا وحقت ان تفعل كذا بمعنى وحق له ان تفعل كذا وهو حقيق به ومحقوق به اي خليق له ٤ المرفوع نسخة

٦ فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو ﴿ اسكن انت ﴾ ورأيتك اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكأشأجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولى ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني اولاً نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزم من رافعه على مامر وان ولى العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاك زيد اوجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذى يلى ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيويه وغير سيويه جوز الاتصال ولا انفصال نحو اعطاك زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلته وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جلته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولى خلت فاذا بعد راحة المبتدأ والخبر اللذين حققهما الانفصال وجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعنى الاعرف يجب انفصاله عند سيويه ( وحكى سيويه عن النحاة تجوز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهانى قال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها ) واستجد المبرد مذهب النحاة وانما لم يحجى في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا لاسماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعنى المساوى للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاها واعطاها هوها قال سيويه جاز الاتصال وهو عربى لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمرديجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيويه والزم النحاة القائلين بجواز اعطاهاوك واعطاهاى تجوز مختنني اى مختننى تقمى ٨ وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا المشهور لانه يأنف الثاني من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمه وذيله وانما جاز ذلك في الغائبين لعود كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثليين لفظا ومعنى وانما لم يحجى في التابع نحو ضربتهوه كاجاء اعطاهاوه لان طلب الفعل التعدى للمفعول ضرورى من حيث المعنى بخلاف طلبه للتأكيد فلما كان جذب للمفعول اشد كان اتصاله البقى من اتصال التأكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول

٦ خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكورة نسخته وقد جاء ذلك في شعر ابى الطيب حيث قال \* خلت البلاد من الغزاة ليلها \* فاما طهاك الله كى لا يخزنا \* فقدم ما للغائبة على ما للمخاطب

٨ اذا منته نفسه نسخته

٢ يعني اذا كان ما بعد الضمير

المجرور انقص تعريفا  
كان لك فيه الاتصال  
والانفصال قال آه نسجه  
٣ لان الفعل يطلبه بنفسه  
وهما يطلبانه بالمشابهة  
ومن ثم لم يجوز ههنا  
ضربوك وضربهوه من  
جوز هناك اعطاهوك  
واعطاهاه وان كان آه  
٤ واما اذا تساويا وجب  
انفصال الثاني واما قوله  
وقد جعلت آه نسجه  
٥ قوله (وقد جعلت نفسي  
تطيب لضغمة) يقال ضغم  
الشدة وضغمه للشدة  
فقوله لضغمة من الثاني اي  
عضة للشدة له ولضغمتها  
ها من الاول اي عضتها  
للشدة ومعنى البيت ان  
نفسى طابت لما اصابته  
من الشدة لاصابة من  
قصدي وهو مدرك ومرة  
مثلها وقوله يقرع صفة  
لضغمة فصل بينهما  
للضرورة

٦ قوله (كعديد الطيس)

الطيس هو الكثير من  
الرمل والماء وغيرهما

٦ واسم ليس راجع الى  
الكرم الاستفادة من الكرام  
والمعنى عددت قومي  
وكانوا كعدد الرمل في  
الكثرة ومع تلك الكثرة  
ما بق منهم كريم غيري

منهما مرفوع متصل ولا يكون الامسترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز  
اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان  
الثاني منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب ٢ اي ينظر الى الثاني هل  
هو انقص تعريفا او ازيد او مساو وتقول في الانقص ضربكها وضربك اياها قال \*  
فلاتطعم أبيت اللعن فيها \* ومنعكها بشئ يستطيع \* وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها  
ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتك واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولى الضمير المجرور  
اولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به  
من المصدر واسم الفاعل ٣ لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وكذا  
يشذ الاتصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد ٤ او مساويا نحو ضربوك وضربهوه قال  
\* ٥ وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة \* لضغمتها ها يقرع العظم نابها \* وان كان  
بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او  
انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك  
هو وضربك انا وضربه وهو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاختش  
كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي  
يلي المجرور كما مر (قوله وليس احدهما مرفوعا) لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه  
واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف اولا (قوله فان كان احدهما اعرف)  
انما كان ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال  
الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي (قوله وقدمته) اي قدمت الاعرف لانه اذا كان  
احدهما اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه  
اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة احدها ان لا يكون احدهما مرفوعا والثاني ان يكون  
احدهما اعرف والثالث ان يكون الاعرف مقدما (كان لك الخيار في الثاني) وعلل  
جمع ذلك مفهومة بما قدمنا (قوله والافهو منفصل) اي ان لم يكن احدهما اعرف  
كاعطاك اياك او ان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني  
منفصل كما رأيت \* قوله (والختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولانت الى اخرها  
وعسيت الى اخرها وجاء لولاك وعساك الى اخرهما) انما كان المختار في خبر كان  
واخوانها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل  
الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كالمجيئ  
في الافعال الناقصة قال عمرو بن ابي ربيعة \* لئن كان اياه لقد حال بعدنا \* عن العهد  
والانسان قديغير \* وقال \* ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عربيا \* ليس اياي واياك ولا  
نخشى رقبيا \* وقد جاء على ما حكى سيويه ليسني وكانني قال \* عدت قومي ٦ كعديد  
الطيس \* اذ ذهب القوم الكرام ليسني \* وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال  
عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود \* فالايكها وتكنه فانه \* اخوها غذته امه بلبانها \*  
ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكشته كضربته (قوله والاكثر لولانت



الى اخرها ) يعنى ان الاولى ان يجىء بعد لولا غير التخصيصية ضمير مرفوع منفصل لانه  
 اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدأ فيجب على الواجهة  
 الثلاثة الانفصال وقد يجىء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه  
 منعه وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله ٤ \* لولاك هذا العام اجمع  
 \* قوله \* وكم موطن لولاى طحت كاهوى \* باجرامه • من قلة النيق منهوى \*  
 والضمير عند سيويه مجرور ولولا عند حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون  
 لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف  
 جر مع انها مع غيره غير عامة بل هى حرف يبتدأ بعدها نحو لولا زيد ولولانت ومثل  
 ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها كما يجىء  
 وفي قوله نظرو ذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بدله من متعلق ولا متعلق  
 في نحو لولاك لم افعل ظاهرا ولا يصح تقديره ( وقال ابو سعيد السيرافى الجار والمجرور  
 اى لولاك في موضع الرفع بالابتداء كافي بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون  
 بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بدله من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق  
 لا مبتدأ ( وعند الاخفش والقراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كتاب  
 المرفوع عن المجرور في نحو ما انا كانت ( وان رجح مذهب سيويه بان التغيير عنده  
 تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه  
 تغيير اثني عشر ضميرا يرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض  
 ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وار تكاب خلاف الاصل  
 وان كثر اذا كان مستعملا هون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان اقل  
 وكذلك الاولى ان يجىء بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسين  
 لانه فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه  
 ثلاثة مذاهب ( قال سيويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع  
 والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا تحمله على لعل في اسمه فنصبه به ويبقى خبره مقترنا  
 بان كما كان مقتضاه في الاصل ٧ اعنى في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه  
 محمول على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان  
 ٨ لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في نحو  
 عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من  
 استعمال عسى زيدا يخرج وذلك لجهم عسى على لعل في اسمه فاجر واخبره ايضا في  
 طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال  
 لعلك خارج وربما يجىء خبر لعل مضارعا بان جلالها على عسى في الخبر وحده كما حل  
 عسى في عساك ان تفعل على لعل في اسمه وحده قال \* لعلك يوما ان تلم ملة ٩ \* وقال  
 بعضهم الخبر محذوف اى لعلك تهلك ان تلم ملة اى لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير  
 في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيويه عسى مغير عن اصله والضمائر جارية على

٤ صدره او مت بكفيها من  
 الهودج

• قوله ( من قلة النيق )  
 النيق الجبل الشاهق

٦ كم ليث اعقن لى ذا اسبل  
 عربت فكاننى اعظم الليثين  
 اقداما

٧ لان اصل خبر عسى  
 اقترانه بان نحو عسى  
 نسجه

٨ لان حق خبر لعل ان  
 يكون اسما صريحا او فعلا  
 بغير ان نسجه

٩ تمامه \* عليك من اللامى  
 يذعنك اجذما

القياس تبعاً لتغير عسى كما قال في لولاء وحل عسى على لعل في نسب الاسم ورفع الخبر  
مخصوص بكون اسمه ضميراً كما كان جر لولا عنده مختصاً بالضمير فلا يقال عسى زيدا  
ان يخرج اتفاقاً منهم واستدل على كون الضمير منصوباً بلحق نون الوقاية في عسائي  
قال \* ولي نفس اقول لها اذا ما \* تنازعني لعل او عسائي \* لان هذه النون لم تلحق  
الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة ( وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر  
المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسماً لعسى وقولك ان تفعل او تفعل منصوب المحل  
خبرها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ( ونقل عن المبرد وجهان في نحو \*  
٢ يا ابتاعك او عساك \* احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها واسم مضمير  
فيها مرفوع فيكون كقولهم \* ٣ عسى الغويرا بؤسا \* وهو ضعيف من وجوه احدها  
ان يجيء خبر عسى اسماً صريحاً شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب  
الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا  
من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك ففعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا  
من الكاف ويضم اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في قولك عساك نظفر  
بالمراد عسى الواصل اياك ظاهراً او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالعبدى  
فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك  
المضمير مفسر ظاهر ٤ وثاني الوجهين المتولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى  
جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتاعك او عساك  
على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس الا اي ليس الجاني  
الازيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان ( اقول  
ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه  
قصدا لحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما في باب  
التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل  
عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند الحاجة بمنزلة قاربت الخروج  
ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبراً لان احدهما جثة والاخر حدث الا ان يقدر في  
احدهما مضاف اي عسى حاله ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجيء في افعال  
المقاربة \* قوله ( ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عربا عن نون  
الاعراب وانت مع النون ولدن وان اخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقد  
وقط وعكسها لعل ( اهل من نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل  
ياء المتكلم يجب كسره كما في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي  
اصل علامات الجر والفتح والياء فرماه كاتين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه  
ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر ودخولها في نحو  
اعطاني ويعطيني اما طردا للباب اولكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون  
كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التأكيد نحو

٢ قوله ( يا ابتاعك ) اوله  
\* نقول بنتي قدانا انا كما اي  
حان وقت رحيلك الى من  
تلتبس منه مالا ومنفعة  
ولعلك ان سافرت اصيبت  
ما تحتاج اليه

٣ قوله ( عسى الغويرا  
بؤسا ) قال الاصمعي اصله  
انه كان غار فيه ناس فأنهار  
عليهم واتاهم العدو فيه  
فقتلهم فصار مثالا لكل  
شيء يخاف ان يأتي منه  
شروا قال ابن الكلبي الغوير  
ماء لكل معروف وهذا  
المثل تكلمت به الزباء كما  
تنكب قصيرا للخصي  
بالاجمال الطريق المنهج  
واخذ على الغوير  
٤ وايضا لو كان كذا لكان  
عسى اياك اولى كما قلنا  
في كنت اياك لانه خبر المبتدأ  
نسخه

اضربني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وضربتني وضربتني انما جار  
 لكون نوني الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل  
 من الكسر الذي للساكنين في نحو ﴿قل ادعوا الله﴾ واضرب اضرب لان الكسرة  
 العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين في نحو قل ادعوا اذالياء لكونها ضميرا  
 متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة هـ (فقول تلزم هذه  
 النون جميع امثلة الماضي وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه  
 نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين  
 فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير الاولى نحو يضربني او نونا  
 التأكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله ٦ هل تبلغني دارها شديدة \* لعنت بمحروم  
 الشراب مصرم \* نونه الاولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون  
 الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التأكيد وان كان اجماع المثليين  
 في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذا عراب الفعل ليس لمعنى  
 كما هو مذهب البصريين على ما يأتي في قسم الافعال فكلاهما لا مرلفظي بخلاف نون  
 الضمير ونوني التأكيد هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان  
 الثقل جاء منها لامن نون الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون  
 الاعراب لانها المعرضة للمحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فاعلة في عدم حذف نون  
 الضمير ونوني التأكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للمحذف ولها معنى وقد جاء حذف  
 نون الوقاية مع نون الضمير لضرورة قال ٧ تراه كالثغام يعل مسكا \* يسوء الغاليات  
 اذا فليتي \* ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذا الفاعل لا يحذف وقد تدغم نون  
 الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلاثة اوجه حذف احدهما  
 وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى  
 ﴿اتحاجونني﴾ على الثلاثة (قوله ولدن) حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند  
 سيبويه والزجاج الال للضرورة وغند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة  
 لثبوته في السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المصنف امام مع الماضي او مع ليت  
 ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقراءة جلتها على ما قال  
 والحق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم  
 وانما لم يأتوا بها في على والى ولدى وان كان آخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم  
 من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا  
 او واو او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تين في باب الاضافة  
 فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتى وزحى وعصاى وقاضى في قاضى ومسلمى  
 في مسلمين وعشرى ومسلمى في عشرون ومسلمون وعشرين ومسلمين (فان قلت  
 فكان يجب ان لا تجلب ايضا في نحو يدعوني وضربوني واضربوني ورماني  
 وضرباني واضرباني واضربني وان يقولوا يدعى واضربى واضربى ورمى

هـ الصواب مستقلة كما  
 صحح في بعض النسخ

٦ قوله (هل يبلغني دارها  
 شديدة لعنت بمحروم  
 الشراب) الشدنيات من  
 النون منسوبة الى موضع  
 بالين ويقال منسوبة الى  
 محل يقال له شدن المحروم  
 المنوع والمصرم المقطوع  
 والشراب اللبن اى هل  
 تلحفني دارها ناقة كانها  
 فعل قد دعى عليها ان  
 يقطع لبنها لثلاث ذهاب  
 قوتها

٧ قوله (تراه كالثغام)  
 الثغام بالفتح نبت يكون  
 بالجل يبيض اذا يبس يشبه به  
 الشيب ويقال له بالفارسية  
 در منه اسيد (قوله اذا  
 فليتي) من فليت رأسه من  
 القمل

وضرباي واضرباي ( قلت ذلك اجزاء لباب الفعل مجرى واحدا وحلا للفرع على الاصل لان الاصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولولم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضمائر المذكورة ( قوله وان واخواتها ) يعني باخواتها ان وكأئن ولكن واماليت ولعل فيسجي حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشايتها الفعل على مايجي في الحروف واما جواز حذفها فلان اللاحق للمشابهة لا بالاصالة ولا اجتماع الامثال في ان وان وكأئن ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها ( قوله ويختار في ليت ) المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيويه وغيره قال \* كنية جابر اذ قال ليتي \* اصادفه وافقد بعض مالي \* ( قوله من وعن وقد وقط ) كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا تجوز الا في الشعر قال \* ابها السائل عنهم وعني \* لست من قيس ولا قيس مني \* وقال \* ٢ قدي من نصر الخبيين قدي \* ٣ ليس الامام بالشيخ المحدث \* ( وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اى للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين ) قال سيويه يقال في لدلدى ولو اضيفت الكاف الجارة الى الياء لقلت ما انت كى لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذوزون ويعدان من الانماء المتمكنة بلزومهما السكون الذى لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون ( قوله وعكسها لعل ) اى حذفها معه اولى لا اجتماع اللامات فيه وهى مشابهة للنون قريبة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخيرتين الاحرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قدوقط لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعمد النطق بها ولفظ ليس كليت اى ان الاثبات معها اولى كما قال \* عليه رجلا ليسنى \* وجاء ليسى قال \* اذ ذهب القوم الكرام ليسى \* جلا على غيرى وجاء عساى جلا على لعلى والاكثر عسانى ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكنى وحكى الفراء مكانكنى وقوله \* وليس حاملنى الا ابن حال \* شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربى منك وما احسنى وما اجلى ( قال السيرا في لست ادرى عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبه في افعال زيدا لانه اسم عندهم في الاصل \* قوله ( ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فضلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعال من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره ) قوله قبل العوامل نحو زيد هو المطلق ( قوله وبعدها ) اى بعد

٢ قوله قدي من نصر الخبيين قدي ( خبيب اسم رجل هو خبيب بن عبد الله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابى خبيب والخبيان عبد الله بن الزبير وابنه ويقال هو واخوه مصعب ومن روى في البيت صيغة الجمع ارادثلثتهم قال ابن السكيت اراد ابا خبيب ومن كان على رايه ٣ قوله ( ليس الامام آه ) قيل انما قال ذلك لان عبد الله كان معروفا بالخل حتى حكى ان اعرابيا جاءه مستنحيا فلم يدفع اليه شيئا فقال لعن الله ناقة جلتنى اليك فقال عبد الله انها وراكبها ولما كان قد بمعنى حسب اسقط النون في قدي فقال قدي بدون النون كما يقال حسبي بدونها

دخول عوامل المبتدأ والخبر وهو باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما المجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب (قوله صيغة مرفوع) لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يحى هل هو ضمير اولا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع (قوله مطابق للمبتدأ) اى في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو ﴿ انا الله وانه هو الغفور وانك انت العزيز ﴾ ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضره لقيامه مقام مضاف غائب كقوله ﴿ وكائن بالا باطح من صديق ﴾ يرانى لواصبت هو المصابا ﴿ اى يرى مصابى هو المصاب ﴾ (قوله يسمى فصلا) هذا فى اصطلاح البصريين (قال المتأخرون انما يسمى فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتبين كونه خبر الاصفة) وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذى قبله انه عما بعده ٦ بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره ومأل المعنيين الى شىء واحد الا ان تقديرهما احسن من تقديرهم (و الكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل فى الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يحى الابعدمبتدأ بلاناسخ او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذالام تعريف صالحا لوصف المبتدأ به ٧ وذلك لانه اذا دخل على المبتدأ ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرائيهما نحو كان او ان او ما المجازية لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتدأ نكرة لم يؤثر بالفصل لانه يفيد التأكيد ولا تؤكد النكرة الا ما سبق استثناءه فى باب التأكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التأكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تأكيذا لانه يحى بعد الظاهر ٨ والضمير لا يؤكده الظاهر فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو ﴿ انك لانت الحليم ﴾ ولا يقال ان زيدا لنفسه قائما وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى ﴿ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴾ ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد و اجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه فى منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما فصلا والثانى تأكيذا لان الفصل كالتأكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتأكيد نحو اظنه هو لقائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدأ الذى يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا امن من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذى بعده الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتأكيد فناسب ذلك تأكيذا المبتدأ بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه بذى اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام ﴿ الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة ﴾

٦ ودلالته على ان ما بعده نسخ

٧ وانما قلنا كان القياس مجبىء بعد المبتدأ الخالى من النواسخ او الداخلى عليه فمل القلب لانه اذا دخل على المبتدأ كان وان او ما تتميز الخبر عن النعت لمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق المبتدأ ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التأكيد لان معنى نسخ ٨ والضمير ولا يؤكده الظاهر بالضمير نسخ

اي لاكرم الا التقوى ولا حب الامال ودين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى  
وان لم يكن في المبتدأ لام الجنس فان خبر المعرفة باللام مقصور على المبتدأ سواء كان اللام  
في الخبر للجنس نحو ﴿ انت العزيز الحكيم ﴾ اي لاعزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك  
انت الرجل كل الرجل اول العهد نحو رأيت الكريم وانت الكريم اي انت ذلك الكريم  
لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا في الموصول نحو  
انت الذي قال كذا ( ٩ ) ثم انه اتسع في الفصل فادخل حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك  
هند تخالف المبتدأ والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان  
زيدا هو القائم وعند كون المبتدأ ضميرا نحو ﴿ اني انا الغفور الرحيم ﴾ وعند كون  
الخبر ذالام لا يصلح لو صفة المبتدأ كقولك الدين هو النصيحة وعند كون الخبر افعول  
التفضيل لمشا بهته ذا اللام ووجه المشابهة له كون مخصصه حرقا يقتضيها افعول  
التفضيل معنى اعنى من فهمي ملتبسة به ومتحدة معه كما ان مخصص ذى اللام حرف متحدة  
معه اي اللام ومن ثمه جاز وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا ولوكون من التفضيلية  
كلام معنى لا يحتمل فلاتقول الافضل من زيد كما يحى في بابه ( وجوز اهل المدينة مجيء  
الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك ( قال الخليل والله انه لعظيم في  
المعرفة تصييرهم اياه لغوا يعنى اذا كان مستبعدا في المعرفة مع انه قياسه كما مر فما ظنك  
بالنكرة ( واجاز الجزولى وقوعه بين افعلى تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو  
ولست اعرف به شاهدا قاطعا ٢ وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت  
زيدا هو مثلك وهو غير وكذا جوز نحو رأيت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك  
وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما ٣ وكذا جوز بعضهم وقوعه  
قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى ﴿ اني انا اخوك ﴾ وجوز بعضهم وقوعه قبل  
العلم نحو اني انا زيد ٤ والحق ان كل هذا ادعاء ولم يثبت صحتها بيينة من قرآن او كلام  
موثوق به ونحو قوله تعالى ( اني انا اخوك ) ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدأ ما بعده  
خبره والجملة خبر ان بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك  
وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورأيت زيدا هو مثلك او غير وكان مثلك هو مثل  
زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك  
لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي  
ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الاين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة  
ونكرة هي افعول التفضيل كاذكر سيويه ( واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع لمشا بهته  
للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال تعالى ( ومكر اولئك هو  
يبور ) قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضى لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع  
دخول اللام عليه وهذا الذى قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله تعالى ( ومكر اولئك  
هو يبور ) ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد  
هو قال ليس بشئ كقوله تعالى ( وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحي )

٩ وفي بعض النسخ توسط  
هنا قوله الاقنى وانما جئ  
بصيغة ضمير مرفوع  
الى قوله وهذا الذى  
ذكرنا هو الغرض من  
الفصل فى الاصل كما هو  
فى هذه النسخ

٢ نحو رأيت خيرا من زيد  
هو افضل من عمرو نسخة  
٣ ولا شاهد عليه ولا يثبت  
ذلك بمجرد القياس والغاء  
الضمير ليس بامر هين  
فينبغي ان يقتصر على  
موضع السماع ولم يثبت  
الاين معرفتين ثانيتهما  
ذات اللام او معرفة  
اونكرة هي افعول التفضيل  
وكذا نسخة

٤ ولو ثبت نحو اظنك انت  
اخاك واطنك وانت زيدا  
لصح قولهم وجاز  
آه نسخة

٥ وما استدل به من نحو  
نسخه

٦ معنى الحرفية مدلولها  
ضمنا لا مطابقة ولم يوضع  
لمجرد الاستفهام والشرط  
بل لمعنى الاسمية ثم حذفت  
حروف الشرط  
والاستفهام قبلها لكثرة  
الاستعمال وضمنت  
معانيها كما تقدم في حد  
الاسم بخلاف الفصل  
وكاف الخطاب في ذلك  
فان معنى الحرفية اى كون  
ما بعده خبرا لصفة وكون  
المخاطب باسم الاشارة  
واحد او غيره مدلول  
الكلمتين مطابقة ولم  
يؤت بهما الا لهذا  
الغرض فقط فلذا حكم  
بحرفيتهما وهذا الذى  
ذكرنا هو الغرض من  
الفصل فى الاصل قوله  
ولا موضع آه نسخه  
٧ فى قوله تعالى ( انه  
هو الغفور ) تحتمل  
الصفة كونها فصلا  
وتأكيذا ومبتدأ وفى آه  
نسخه

وروى عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة ( هؤلاء بناتى هن اطهر لكم )  
بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتجى ابن مروان فى لحنه  
يعنى بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجاز وا الفصل بين الخبرين اذا كان للبتداء  
خبران معرفان باللام نحو هذا اخلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثانى بنعت الاول  
وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القائم زيداً منهم  
من التباس الخبر بالصفة اذا لصبغة لا تتقدم على الموصوف ( وجوز الكسائى كاجاز  
نحو قوله تعالى ( كنت انت الرقيب عليهم ) مع الا من من اللبس هذا وانما جئ بصيغة  
ضمير مرفوع منفصل مطابق للبتداء ليكون فى صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة  
خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس  
بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده فى نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت  
القائم ثم لما كان الغرض المهم من الايتان بالفصل ما ذكرنا اى دفع التباس الخبر الذى بعده  
بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة المعنى فى غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس  
الاسمية فلزم صيغة معينة اى صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب  
كاذكرنا لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية  
اعنى كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلمة ومخاطبة وغائبا لعدم عرافته  
فى الحرفية ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف لما تجرد عن من الاسمية ودخله معنى  
الحرفية اى افادته فى غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذى قبله مخاطب به واحد  
او مثنى او مجموع مذكر او مؤنث فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه ( فان  
قلت قلنا اسما كثيرة مفيدة للمعنى فى غيرها كالاسماء الاستفهامية والشرطية مع بقائها على  
الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك ( قلت بينهما فرق وذلك ان اسما  
الاستفهام والشرط ٦ دالة على معنى فى انفسها ودالة على معنى فى غيرها والفصل  
وكاف الخطاب الحرفية لا يدان الاعلى معنى فى غيرها وقد تقدم فى حد الاسم ان الحد  
الصحيح للحرف ان يقال هو الذى لا يدل الاعلى معنى فى غيره ولا يقال هو ما دل على  
معنى فى غيره ( اعلم انه انما يتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر  
وكان ما بعده منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق او اذا دخلها لام الام ابتداء وانتصب  
ما بعدها وان كانت ايضا بعد مضمير نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت  
بعد مضمير باللام ابتداء جاز كونه جاز كونه تأكيذا لذلك الضمير نحو ( انه هو الغفور ) فانه  
قد يؤكده المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر فى باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر  
وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تأكيذا لان المظهر لا يؤكده بالمضمير ولا تكون مبتدأة  
لا انتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام  
الابتداء على التأكيذ ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها ٧ وقوله تعالى ( انك لانت الحليم )  
يحتمل ان يكون مبتدأ وفصلا ولا يجوز كونه تأكيذا لاجل اللام كاذكرنا ( قوله ولا  
موضع له عند الخليل ) الاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا الغيت

في نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف  
( وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا ولما  
ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه ) والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب  
ويقولون هو تأكيد لما قبله ٨ فان ضمير المرفوع قديؤكده المنصوب والمجرور كما مر  
في باب التأكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت ( ويرد عليهم ان المضر لا يؤكده  
به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو علي ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القاسم  
ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال ان  
زيدا لنفسه ككريم ) وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع  
ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو ﴿ انك لانت الحليم ﴾ وهو  
اضعف من قول الكوفية لانا لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب ٩ ( قوله وبعض العرب  
يجعله مبتدأ ما بعده خبره ) فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما المجازية وعليه  
مانقل في غير السبعة ﴿ ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ وان ترن انا اقل ﴿ بالرفع وقوله  
عليه الصلاة والسلام ﴾ كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان  
يهود انه او نصرانه ﴿ فيه ثلاثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشأن والثاني ان فيه  
ضمير المولود وقوله ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون  
ابواه اسم كان ٢ وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى هما اللذين فابواه اسم كان  
والذين خبره وهما فصل ﴿ قوله ( ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن  
يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو  
هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا بضعيف الاعم ان اذا خففت فانه  
لازم ) قوله ضمير غائب انما لازم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا  
كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير  
الشأن والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالعود اليه امام ذكره وهو الاغلب او مؤنثا  
كالحبيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه بسؤال مقدر تقول مثلاه  
الامير مقبلا كانه ٢ سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فيسأل ما الشأن والقصة فقلت  
هو الامير مقبل اي الشأن هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل  
اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه ومبين له  
فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار  
المبتدآت لكن سميت تفسيريا لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر  
وتفخيم الشأن فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعنى به فلا يقال  
مثلا هو الذباب بطير وقديخبر عن ضمير الامر المستفهم عنه تقديرا بالمفرد تقول هو  
الدهر حتى لا يبقى على صرفة باقية قال ابو الطيب ﴿ هو البين ٣ حتى ماتا في الحزايق ﴾  
كانه قال اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين وقوله حتى ماتا في مبنى على ما يفهم  
من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى

٨ ويعتذرون عن وقوع  
ضمير المرفوع تأكيذا  
للمنصوب في نحو انه هو  
الغفور بان ضمير المرفوع  
يؤكداه

٩ وانما يتعين فصلية اذا  
كان بعد اسم ظاهر او كان  
ما بعده منصوبا اما الاول  
فلانه لا يحتمل التأكيد  
اذن واما الثاني فلانه لا  
يحتمل اذن كونه مبتدأ ما  
بعده خبره ويتعين ايضا  
اذا دخله لام الابتداء  
واتنصب ما بعدها نحو  
ان كان زيد لهو المنطلق  
واما في غير هذين الموضعين  
فمحتمل ايضا كونه  
تأكيذا ان كان قبله ضمير  
نحو انه هو الغفور ومبتدأ  
ان كان ما بعده مرفوعا  
نحو زيد هو المنطلق او  
دخل عليه لام الابتداء  
نحو انك لانت الحليم قوله آه  
٢ والجملة الاسمية وهي

ابواه هما اللذان  
٢ ( قوله سمع ضوضاء  
وجلبة ) الضوضاء  
اصوات الناس والجلبة  
الاصوات

٣ ( قوله حتى ماتا في  
الحزايق ) الحزينة الجماعة  
من الناس والطيرو التحل  
وغيرها



لا تاتي جاهات الابل ايضا ( واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشأن مفرد مؤل بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به ) وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الان نحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان ٤ على ان يكون اخواك اسم ليس وبقائمين خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشأن والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها ( وذكر السيرافي تجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجهها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشأن مفسرا بجملة وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما تكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفس مالا على المبتدأ بعدها فخير ما في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد ( وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشأن قال لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبر ما وليس الا اذا كان مفردا واما قوله تعالى ﴿ وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر ﴾ فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون هورا جعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله ( والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشأن لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئها عن مفسر ( واجاز الكوفيون عدم التصريح باحد جزئها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم به شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشأن مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مر في باب المبتدأ ه ولا يدل منه ولا يقدم الخبر عليه لثلايزول الابهام المقصود منه ولا يؤكد لانه اشد ايهاما من المنكرو ولا تؤكد التكرات ويختار تأنيث الضمير لرجوعه الى المؤنث اى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لالان مفسره ذلك المؤنث كقوله تعالى ﴿ فانها لاتعمى الابصار ﴾ وقوله ﴿ على انها تغفو الكلام وانما ﴾ يؤكل بالادنى وان جل ما عصى \* والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلا فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود منهم فلا يراعى مطابقته للفضلات وتأنيثه وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدأ فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى ﴿ فانها لاتعمى الابصار ﴾ وتقول ما هو قائم زيد ( قوله ويكون منفصلا ) وذلك اذا كان مبتدأ او اسم ما ( ويكون متصلا منصوبا بارزا في بابي ان وطن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد ( قوله وحذفه منصوبا ضعيف ) لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذا خبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الامع القرينة الدالة عليه ويجوز

٤ على ان يكون خبرا مقديما واسم ليس اخواك او ضمير الشأن واجاز السيرافي ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبر ما وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما تكون جملة اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لاعلى المبتدأ عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشأن قال لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون في ابتداء الجمل الباء واما قوله تعالى آه ه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه كل هذا لثلايزول الابهام المقصود منه ويختار آه نسخة

حذفه منصوباً بضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ٦ \* ان من يدخل الكنيسة يوماً \* يلق فيها جثاً ذر او طباء \* وقوله \* ان من لام في بني بنت حسان \* الله واعصه في الخطوب \* وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كالمجازاة كما مر في باب المبتدأ (قوله الامع ان اذا خففت فانه لازم) اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر (وقال المصنف كما يجي في باب الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله \* فلوانك في يوم الرحاء سألتني \* فراقك ٧ والاكثر مع الالغاء ظاهراً لانها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملقاة فانها اذا الغيت ظاهراً الغيت مطلقاً ولم تعمل تقديرًا وانما عملت المفتوحة الملقاة ظاهراً في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينهما وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط (وانما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لارتباط بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جلتها في تقدير المفرد اي المصدر اذ هي حرف مصدرى فكأن ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جلتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرًا في حال الغائها لفظاً وقد اجاز سيويه ٨ الغاؤها لفظاً وتقديرًا كالمكسورة فتكون كما المصدرية هي مع جلتها في تقدير المفرد مع انه لا ربط بينهما لفظاً ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس بعيد (واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصاً بضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلتما \* قوله (اسم الاشارة ما وضع لشار اليه وهي خمسة ذا للذكر ولشاه ذان وذين وللمؤنث تاوتى وته وذه وذى ولشاه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ولحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذا كن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للتوسط وتلك وذاك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واماثم وهنا وهنا فلما كان خاصة اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عاداتهم جارية في الغلب في كل معنى يدخل الكلام ٢ او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتثني والترجي والابتداء والانهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها حروف النفي وليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة ٣ وكتغير الصيغة في الجمع والمضمر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقلنا غير المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها وفي اسماء الحروف وجلت البواقي نحو اولاء واولى عليها وقيل آه نسخه

٦ وهو للاختلال  
٧ ومع الالغاء ظاهراً  
فالاكثر على انها تعمل  
آه نسخه  
٨ ان يكون الالغاء فيها  
كالالغاء في المكسورة اعني  
لا يكون لها عمل لالفاظها  
ولا تقديرًا نسخه  
٢ او الكلم بعد ثبوتها  
ان آه نسخه  
٣ وكفاء النسبة وكتغير  
البنية وحده في نحو غرفة  
وغرف وكسرة وكسر  
وكتغيرها مع زيادة حرف  
كما في التصغير وبعض  
جوع التكسير وقولنا  
في الغلب احتراز عن  
اسماء الاشارة وبقولنا  
يدخل الكلم بعد ثبوتها  
ينخرج معاني المصادر  
المشتق منها الافعال  
والاسماء لان تلك المعاني  
لا تدخل الكلم بعد ثبوتها  
وصوغها ثم نقول لما كانت  
الاشارة معنى يدخل الكلم  
كالرجل والفرس في قولك  
هذا الرجل وذاك الفرس  
ولم يوضع لها حرف يدل  
عليها صارت اسماء  
الاشارة كالمشتقة معنى  
الحرف وقيل انما بنيت  
لان وضع بعضها نحو ذا  
وتاوتى وتى وضع  
الحروف وجلت البواقي نحو اولاء واولى عليها وقيل آه نسخه

معينة او بشخص معين  
فالجواب آه نمحذ  
٥ قوله (لان الاشارة جزء  
المحدود) بل هي قيد  
المحدود مع استغنائه عن  
الحد وما ذكره المص  
انما يتبعه اذا حدد الاشارة  
بما ذكر فيه المشار اليه  
فيجاب بان المحدود هو  
المعنى الاصطلاحي

٢ المنقلبة هي نسخة

٣ لان التغيرات الى الاخر  
اسرع و حذفها اكثر  
ففي موضع الاحتمال يحتمل  
الكلمة على الاغلب  
وقيل اصله آه نسخة

٤ (قوله كسه) سه اصله  
سته بدليل جمعه على استاء  
مثل جل و اجال حذفت  
عين الفعل اعتباطا فقل  
سه وهو العجز وقد يراد  
به حقة الدبر وفي الحديث  
العين وكاء السسه وقد  
تحذف اللام ويعوض  
منه الالف في الاول فيقال  
است

٥ وقلبت اللام وحذفت  
العين مع وجود اللام  
غير كثير فلا جرم كان  
القول الاول اولى وان  
كان يترجح هذا القول  
بكون باب طويت اكثر من  
باب حيت وقال آه نسخة

الاشارة معنى ولم يوضع لهذا المعنى حرف فكان حقها ان تكون كاسماء الشرط  
والاستفهام على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها  
وضمنت معناهما فتكون اسماء الاشارة كالتضمنة لمعنى الحرف ( وقيل انما بنيت لاحتياجها  
الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل  
كاحتياج الحرف الى غيره ( فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام  
العهد داخله في هذا الحد لان المضمر يشار به الى الموعود اليه والمظهرات ٤ ان كانت  
نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالى واحد معين  
( فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اي بالجوارح والاعضاء  
لا عقلية والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها للمشار اليه اشارة عقلية ذهنية فلم يحتج  
في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون  
الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد  
فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلنصيره كالشاهد وكذلك ان اشير  
بها الى ما يستحيل احساسه و مشاهدته نحو ﴿ ذلكم الله وذلكما بما علمني ربي ﴾ قال  
المصنف ما معناه انه ليس حده لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور  
كالزم من قولهم العلم ما واجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح  
النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم  
الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي  
اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم  
حتى يلزم الدور ههنا كالزم هناك ( قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء  
الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي تكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي  
وانما يرد السؤال ٥ لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد  
وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء  
ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد ( قوله ذال المذكور ) قال الاخفش هو من مضاعف الياء  
لان سيويوه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو نحيوت فلامه ايضا ياء واصله ذبي  
بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يدوم  
ثم قلبت العين الف لان المحذوف اعتباطا كعدمه ولولم يكن كذلك لقلبت العين الاترى الى  
نحو مرتو ( فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها ٢ والمقلوب هو اللام  
المتحركة ( قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام ٣ لكونها في موضع التغيير ومن ثم  
قل المحذوف العين اعتباطا ٤ كسه وكثر المحذوف اللام كدم ويدوغد ونحوها وقيل  
اصله ذوى لان باب طويت اكثر من باب حيت ثم اما ان نقول حذفت اللام فقلبت العين  
الفاو الامالة تمنعه واما ان نقول حذفت العين ٥ وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله  
من باب حيت اولى ( وقال الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تثنيته دان  
بحذفها والذي حل البصريين على جعله من الثلاثية لان الثنائية غلبة احكام الاسماء

٦ فحكم عليه بانه ثلاثي  
كالاسماء المتكئة وبه يدفع  
قول الكوفيين نسخته

المتكئة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وجعه وتحقيره ٦ وينضعف بذلك قول  
الكوفيين ( والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله  
فرقا بين المتكئن وغيره نحو قتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان ( قال ابن يعيش لا بأس  
بان نقول هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فتزيد الف اخرى ثم تقلها همزة  
كما نقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف  
لين وسمى بها ولو كان اصله ثلاثة قلت ذاي رداله الى اصله ومشاه دان بحذف الالف  
للساكين كما ذكرنا ( قال الاكثرون ان المثني مبني لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع  
وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحد ولوبنيت عليه لقليل ذيان فذان صيغة للرفع  
وذين صيغة اخرى للنصب والجر ( وقال بعضهم بل هو معرب لاختلاف آخره باختلاف  
العوامل وادعاء ان كل واحدة منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر ( فقال الزجاج  
لم يبن شي من المثني لانهم قصدوا ان يجرى اصناف المثني على نهج واحد اذا كانت التثنية  
لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا  
وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان والذين كما في ذان وذين  
وقد جاء ذان وتان والذنان والتنان في الاحوال الثلاث وعليه حل بعضهم قوله تعالى  
(ان هذان) والمؤنث تا وذى بقلب ذال ذاتا حتى صارتا او قلب الفه ياء حتى صار  
ذى وذلك لان التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضاربة وتضربين فتامن ذا كالتى  
من الذى وذى من ذا كهى من هو وقي بالجمع بين التاء والياء ولا نقول ان التاء والياء ههنا  
علامة التأنيث بل نقول تخصيص ابداهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض  
المواضع علامتى التأنيث كما في اخت وبت وكلتا فان تائها ليست علامة التأنيث وذه  
بقلب ياء ذى هاء ٧ واصل ذلك ان يقلب هاء في الوقف لبيان الياء كما يجي في باب الوقف  
ثم يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الاصل ايضا واته بقلب الذال تاء وقديكسر  
الهاء آن باختلاس اى من غير صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر  
ذهى وتهى بياء ساكنة وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجي في باب (وقديقال  
في المؤنث ذاة ولشناه تان وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعها اولاء عاقلا  
كان او غيره قال \* ذم المنازل بعد منزلة اللوى \* والعيش بعد اولئك الايام \* وقد ينون  
مكسورا ويكون التنوين للتشديد كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد  
حتى يصير المشار اليهم كالمكسورين فيكون اولاء كاولئك وقديقصر فيكتب بالياء لان  
الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستقلال اكتناف ثقلين للكلمة وهما الضمة في الاول  
والواو في الاخير ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو القوى والضحى بالياء مع ان  
اصلها واو ومن ثم يثنى بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان  
انفه عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد تنضم الهمزة  
الاخيرة نحو الاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم  
هولاء على وزن توراب قال \* تجلد لا يقل هولاء هذا \* بكى لما بكى اسفا وغیظا \* فليس

٧ كما قالوا في هنية هنية  
لان الهاء يكون عوضا  
في الوقف من علامة  
التأنيث التي هي التاء  
فشبهت الياء بالتاء في ابدال  
الهاء عنها وان كان في  
الوصل وته آه نسخته

بلغه بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا ( قوله ويلحق بها  
حرف التنبيه ) يعنيها ٢ انما تلحق من جملة المفردات أسماء الإشارة كثيرا لان تعريف  
أسماء الإشارة في اصل الوضع بما يقتضيانها من إشارة المتكلم ٣ الحسية فجئ في اوائلها  
بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اى شئ يشير من الاشياء  
الحاضرة فلا جرم لم يؤث بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط  
لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من  
هذا لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار  
المتوسط الذي ربما يحول بينه ٤ وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره  
اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس في مرأى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام ( قوله  
ويتصل بها حرف الخطاب ) قد دللنا عند ذكر الفصل على كون هذه الكاف حرفا  
لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع  
ذلك كافي كاف ضربتك ٥ ولذا كررنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون  
القريب ٦ فان فائدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل ( فنقول ان وضع اسماء الإشارة  
للحضور والقرب على ما قلنا ان للشار اليه حسا ولا يشار بالاشارة الحسية في الاغلب الا  
الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به وكان متممضا  
بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا خرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب  
اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلمتا وانما فعلمتا او بعطفت  
احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلمتا مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد  
الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصارت كذا مثل غلامك اعني اخرجته الكاف  
عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذا كذا لا تقول يا غلامك ولا غلامك  
قلت كذا فالكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وان لم  
يتمتع حضوره اذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم  
الإشارة معنى الغيبة وقد كان ٧ كالموضوع الحضور من حيث كونه موضوعا للشار اليه  
القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اردت  
التنصيب على البعد جئت بعلا منه وهي اللام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك  
يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم  
الإشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا  
بليغا فهالتي ذلك الضرب ( ٨ ) وانما يورد اسم الإشارة بلفظ البعد لان المحكى  
عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الإشارة بلفظ الحاضر القريب  
نحو قلت لهذا الرجل وهالتي هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب ٦ لان المحكى  
عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضرا وكذا يجوز ذلك في القول  
المسموع عن قريب ذكر اسم اشارته بلفظ الغيبة والبعد كما تقول بالله الطالب الغالب  
وذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى ﴿ كذلك يضرب الله للناس امثالهم ﴾ مشيرا بذلك

٢ وهي كما يجيئ في الحروف  
تلحق الجمل في تاء عذرة على  
خلاف فيها هل هي  
مفصولة من اسم الإشارة  
اولا كما يجيئ وتلحق من  
المفردات أسماء الإشارة  
فقط كثيرا وانما كثر دخولها  
فيها لان آه

نسخه

٣ باليد او بجارحة اخرى  
الى المشار اليه

٤ وبين المتكلم نسخه

٥ وبك وقد ذكرنا هناك  
فائدتها نسخه

٦ ( قوله فائدتها ) وتلك  
الفائدة كون اسم الإشارة  
التي قبله مخاطبا به واحد  
او مثني او مجموع مذكر  
او مؤنث

٧ هو موضوع

٨ وانما يجيئ باسم الإشارة  
بلفظ الغيبة نسخه

٦ وكذا يجوز ذلك في المعنى  
الحاضر اذا تقدم ذكره  
ذكر اسم الإشارة بلفظ  
الغيبة والبعد نسخه

الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ﴿ ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم ﴾ الآية ٧ وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فنقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى ﴿ فذلكن الذي لمننى فيه ﴾ ويجوز ان يكون قوله تعالى ﴿ ذلك الكتاب ﴾ من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله ﴿ فقلت له ٨ والرمح يا طرمنه ﴾ تأمل خفا فانا اني انا ذلكا ﴿ من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت ونحو ذلك ( فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اذن اعني ذلك ونحوه كضمير الغائب يحتاج الى المذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى ما قبله وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلي وابصروا نظر و كلا ليس ونعم وبئس وحسبت وكذا رويد والنجاء وحبيل وارأيت بمعنى اخبرني كما يجيء ( قوله ويقال ذا القريب الى آخره ) لما رأى المصنف كثرة استعمال ذى القرب من اسماء الاشارة في موضع ذى البعيد منها وبالعكس لضرب من التأويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يأخذ مذهباً ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا القريب بمعنى لم يتحقق ذلك عندي ( واقول انا لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد ( وجهورهم على ان بين البعيد والقريب واسطة فقالوا ذائم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول ءالك وللمؤنث تى وتاوذى وته وذه بسكون الهائين وبكسرهما ايضا امامع اختلاس او مع اشباع كما تقدم وذات ثم تيك وهى كثيرة الاستعمال وتاك وهى دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لاتقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهى كثيرة وتلك بفتح التاء وتلك وتالك ثلاثها قليلة ٩ وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحذفها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيك لان الياء التى بعد الفتحمة قريبة من الالف فى الخفة واما تلك فادخلت اللام التى فيها على تى ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرين والياء بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين واما تلك فحذف الف تا فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو فى المثنى بدل من اللام فى ذلك

٧ لان المعنى لا يدركه الحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو فى حكم الغائب آه نسخته ٨ قوله ( والرمح يا طرمنه ) اطرت القوس اطرها اطر اذا احنيتها وتأطر الرمح ثنى

٩ قوله ( وانما حركت اللام بالكسر فى ذلك ) وكذا الحال فى تالك

تلك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واو لالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثليين الى الثاني لان المراد تغييره عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير ذالك فتقلب اللام نونا وتدغم فيه كما هو القياس والاوّل اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوى كادغام النون في اللام كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى ( وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشدّدتى النون عوضا من الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال ها ذلك ( وقال الاندلسي لافرق عند اللغويين المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد وفي جمعهما اولاء واوّل ثم اولئك واوّل ثم اولالك واوّل بالنون كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد وعلى رأى اخر اولاء ثم اولاك ثم اولئك واوّل ( وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اقتصروا البعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ﴿ ذلك لمن خشي العنت منكم ﴾ وقوله ﴿ ذلك ادنى ان لا تعولوا ﴾ كما قد يشار بمال واحد الى الاثنين كقوله تعالى ﴿ عوان بين ذلك ﴾ والى الجمع كقوله تعالى ﴿ كل ذلك كان سيئه ﴾ بتأويل المثني والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل هاء التثنية عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواته كثيرا نحوها انا ذواها اتم اولاء وها هو ذا كما يجيء في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله ﴿ تعلمن هاء العمر الله ذاقسما ﴾ وقولهم لا هاء الله ذاما فعلت كما يجيء في باب القسم او غير قسم كقوله ﴿ ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت ﴾ وقوله ﴿ ونحن اقتسما المال نصفين بيننا ﴾ فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا ﴿ اى هذا لها وهذا ليا ففصل بين ها وذا بحرف العطف ( قوله تلك وذاك وتاك مشدّتين واوّل كما مثل ذلك ) تعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذى للبعيد لان الذى للقريب واضح لانه المجرد عن التكاف واللام وكذا الذى للمتوسط اذ هو المقترن بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء في تلك وانقلابها نونا في ذاك وتاك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور ( قوله وثم وهنا وهنا للكان خاصة ) يعنى ان ههنا الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا ومجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وههنا للبعيد ( واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فههنا لك للبعيد وقد تنجر التثنية بمن

وقد تصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقولهم ثمك خطأ وقديراد بهناك وهنالك  
وهنا الزمان قال الله تعالى ﴿هنالك الولاية لله الحق﴾ أي حينئذ قال ﴿حنت ٢ نوار  
ولات هنا حنت﴾ أي لات حين حنت فهي ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما تجيء في بعض  
الظروف المبينة ان شاء الله تعالى ٤ ﴿قوله﴾ (الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلته وعائد) انتصاب  
جزءا على انه خبر يتم لتضمنه معنى يصير وذلك ان الافعال الناقصة لاحصر لها على ما يتبين  
في بابها معنى يتم جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة فكلمتها عشرة اي صيرتها عشرة كاملة (قال  
المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلته من قبيل العالم من قام به العلم اي من باب  
تعريف الشيء بنفسه وذلك محال وذلك ان الجهول في قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم  
اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد وقال العالم من قام به الماهية الفلانية  
لم يحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال في ماهية  
الصلة اي هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما لا يشكل ٥ من ذلك الشيء الاهو  
(فقال المصنف انما قلت انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح  
لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلته ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فرمته  
لان معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح  
ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته  
جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير قال ولوجعل  
موضع بصلته بجملة لا يرتفع الاشكال هذا حق (قوله يتم جزءا) اي يصير جزءا الجملة ونعني  
بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد  
تكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزءا للجملة لم يمكن الا بصلته  
وعائد ٦ (قوله وعائد) اي ضمير يعود اليه قال هو احتراز عما يجب اضافتها الى الجملة  
كحيث واذفاته لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي  
ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج الى عائد ولا  
ان تكون صلته جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم (وبعضهم يقدر  
القول فيه حتى تصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم ويجيء البحث فيه في نواصب  
المضارع وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام  
على ما قيل ثم حلت البواقي عليها طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعائد  
كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية ﴿قوله﴾ (وصلته جملة خبرية والعائد ضميره)  
انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على  
ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستترا نحو  
باسم الله الذي يبقى ويفنى كل شيء او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضربني  
او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له

٢ (قوله نوار) نوار اسم  
لابنة عبد شمس كانت قد  
عشقت ملكا فهم الملك بان  
يوقع على عبد شمس  
فشعرت نوار بذلك و  
اذنت اياها فقال رجل  
من اقربائها حنت نوار  
اي اشتاقت الى من تحبه  
وليس الوقت حين الحنين  
وهنا اصله في المكان  
فاستعمل في معنى الحنين  
هنا لان لا التي يكسعوونها  
٣ بالتاء لا تدخل الاعلى  
الاحيان ولان المراد انكار  
الحنين بعد الكبر وذلك انما  
يتحقق بالزمان لا بالمكان  
٣ يقال كسعه اي ضربه من  
خلفه والكسع هنا استعارة  
لزيادة الحرف اخيرا  
٤ ووقع في بعض النسخ  
هنا اتمام الجلد الاول  
٥ في المعرف الاهو نخه  
٦ والموصول يكون جزءا  
الجملة اذ الفاعل في جاءني  
ايهم لقيته هو الموصول  
فقط لانه هو المرفوع لكنه  
ليس جزءا تاما اذ لا يجوز  
الاقتصار عليه فنه



٢ لان ذلك ليس وضعيا  
كما تقول رأيت رجلا ويسلم  
عليك اليوم نسخته

٣ هو اجتماع الموصول  
والصلة كما ان رجل طويل  
كان في كل منهما العموم فاذا  
قلت رجل طويل تخصص  
رجل باجتماعه مع طويل  
ثبت ان العام يتخصص  
باجتماعه مع عام آخر  
فالتخصص في الحقيقة هو  
هو اجتماعهما نسخته

٤ قوله ( وقال بعضهم آه )  
والتحقيق ان التعريف هو  
الاشارة الى علم المخاطب  
بمدلول اللفظ سواء كانت  
تلك الاشارة بجوهر اللفظ  
كما في العلم او بغيره كما في  
غيره وقد فصلنا هذا المعنى  
في بعض ٥

حواشينا فارجع اليها وح  
يسقط اكثر ما تكلفه في هذا  
المقام

٥ الظان المراد بالحواشي  
المذكورة حاشيته على  
المطول

٦ قوله ( دوخ البلاد )  
وداخ البلاد يدوخها تهرها  
واستولى على اهلها وكذلك  
دوخ البلاد

مستمر او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب  
غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سبيه حكما على  
شيء دائما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو والذي اخوك غلامه او الذي  
مضروبك هو او غلامه ( فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف  
وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية  
المعارف ويسقطه اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلة وهى جلة فهلا  
تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي  
ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة وموصولة وذلك لانا  
نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم  
والمخاطب بمضمون صلتهم فعني قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان  
المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها  
موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص  
بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضع لانسان لا تخصيص فيه  
بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتها والفرق  
بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم  
وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه  
شيء آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة ٢ لكونه غير وضعي كما تقول رأيت اليوم رجلا سلم  
عليك اليوم وحده قيل كل احد وكذا قولك اني اعبد الها خلق السموات والارض ونحو  
ذلك ( فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها ) قلت لان سلم  
تكثير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا ايضا فالتخصص في الحقيقة ٣ تقييد  
الموصول بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد  
وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشيء  
بشيء تخصص وان كان المقيده غير خاص وحده ( ٤ وقال بعضهم انما كانت الصلة  
معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة ( وفيه نظر فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة  
بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا  
وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن  
تعلق بوجه نحو الذي ضرب عمرو فصح ( وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة  
للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة  
ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا يقال انا الذي ٦ دوخ  
البلاد الا لمن يعتقد انه يعلم ان شخصا دوخها ( وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول  
معلوم الصلة الا اذا كان مجبرا عنه فقط قال لان الخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما  
اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلتهم معلوما للمخاطب

في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في الخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان الخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كافر في باب المبتدأ ( وثالثها ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما شبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصلها لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اسلالا بالشبه وهو الجملة ويغنى عنها ظرف او جار ومجرور منوى معه فعل وفاعل هو العائد ( ورابعها انه يجب ان تكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر \* واني لراج نظرة قبل التي \* لعلني وان شئت نواها ازورها \* فثل قوله \* جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط \* اى التي اقول لعلني ازورها ٧ وقد تقع القسمية صلة قال الله تعالى ﴿ وان منكم لمن ليبطئن ﴾ اى لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا ( وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضممار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاد وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية ( وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو اوسبيه او محكوم به هو اوسبيه فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقى الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يغنى الظاهر عن العائد على فلة نحو ما جاءني زيد الذي ضرب زيد \* قوله ( وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول ) لما ذكر ان الصلة تجب ان تكون جملة استدرك ذلك فكأنه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول \* اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كافي سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول ( وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتناقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي الذ والذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون الشئ والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيبة كما يجئ ( والاولى ان نقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو الممرور به زيد ( اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد ( وفيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اى الموصوف وذى الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملها من غير اعتماد

٧ ( قوله وقد تقع القسمية صلة ) لان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية دون نفس القسم الذي هو جملة انشائية

على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى ﴿فَنَهَمُ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه (قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ وقوله ﴿وَمَا كُنْتُ مِنْ جِوَالِ بْنِ أَقِيْشٍ﴾ البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه راحة معنى الفعل (واما قول النحاة يا ضار يا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال في السعة جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عنده بين اللامين كما لا يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بلى قديحي مثله في الشعر نحو قوله ﴿بسود نواصيها وجرأ كفها﴾ وصفر تراقيها وبيض خدودها ﴿٢﴾ ولو جاز عمل اسم الفاعل او المفعول ذواللام لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون قياسا في نحو الحافظ واعورة العشرة كما لا يحذف مع المجرد عنها ( فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكر هو ادخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضارب او يضرب وزيد مضروب اي ضارب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الـ ٣ الكائنة بمعنى غير على مامر في باب الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب ( فان قيل ما حلکم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بحملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلات بمشابهة الفعل لاعلى وجه الاصاله وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انما عملابلا اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين ( فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دلهم على انهما في الحقيقة فعلا ان ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا قيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي ( واما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها

٢. و لو كان ذواللام اسم فاعل او مفعول ماملا نسخته

٣. اذا صارت بمعنى غير على ما ذكرنا نس

الحكم لنقصان مشا بهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الامع ضمنية ان كما  
مر في باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الاجلة ( قيل وتوصل  
في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضا ٤ وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء في غير  
الشعر قال ان رجلا قبل فقال له آخرها هوذا فقال السامع نعم الها هوذا وقد وصلت في الشعر  
بالمضارع في قوله \* ٥ ويستخرج اليربوع من نافقائه \* ومن جره ذى الشيخة اليتقصع  
\* يقول اخنا وابغض العجم ناطقا \* الى ربنا صوت الحمار المجدع \* وقد ذهب اهل الكوفة  
الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعروف باللام موصولا قالوا في قوله \* لعمرى لانت  
البيت اكرم اهله \* واقعد في افنائى بالاصائل \* ان التقدر لانت الذى اكرم اهله لكنه  
موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة ( وعند البصريين اللام غير مقصود قصده  
والمضارع صفة كما في قوله \* ولقد امر على النسيم يسبنى \* وانما جاز مررت بالرجل القائم  
ابواه لا القاعدين ولم يحز بالرجل القائم ابواه لا الذى قعد الاستتار ضمير المثني في القاعدين  
وظهوره في قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره في الذى قعدا فكانت قلت مررت  
برجل قائم ابواه لا قاعدين \* واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود  
بالكلام وانما جئ بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اى الموصول نحو جاء في ايهم  
ضربته ورأيت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال باعر ابهما  
واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منها انها صفة الموصول لتبيينها  
له كافي الجملة الواقعة صفة للنكرات وليس بشئ لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل  
لاتقع صفات للمعارف كما مر في الوصف ( والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب ٢ اذ لم  
يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل  
اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع المذكورة فقط  
وذلك ٣ لان الاعراب للاسم في الاصل او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد  
والصلة جملة لا غير \* قوله ( وهى الذى والتى واللذان واللتان بالالف والياء والاولى  
والذين واللاى واللاتى واللواتى وما ومن واى واية وذو الطائفة وذابعدماء الاستفهام  
والالف واللام ) هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذى عند البصريين على وزن عم  
وشح ارادوا الوصف بهام بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن  
فادخلوا عليه اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا تكون موصوفة كعرفة توصف بالنكرة  
وانما قلنا بزيادة اللام لما مر من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما  
معرفتين بلالام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو تزعت تارة وادخلت اخرى لا وهم  
كونها للتعريف كما في الرجل ورجل ( وانما وصف بذو الطائفة وان لم تكن على وزن  
الصفات نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذى توصل به الى الوصف باسماء  
الاجناس ٤ ( وقال الكوفيون اصل الذى الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام  
عليها زادوا قبلها لاما متحركة لثلا يجمعوا بين الذال الساكنة والام التعريف

٤ كقوله \* هم القوم  
الرسول الله منهم \* لهم دانت  
رقاب بنى معد \* اى الذى  
رسول الله ٥ وقد يخرج  
نسخه

٢ لان الجملة انما يقدر لها  
اعراب اذا صح وقوع المفرد  
مقامها نسخته

٣ لان العربات من الجملة  
محصورة تصح جميعها ان  
تكون مفردة والصلة  
لا تصح كونها مفردة نسخته

٤ فى نحو جاءنى رجل  
ذو مال نسخته

السالكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشعبوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشعب فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المؤنث التي بقلب الذال تاء كما قلنا في ذاوتا وقد تشديدا آهما نحو الذي والتي فاذا شددنا ٦ اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد يوجب الاعراب ( وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال \* وليس المال فاعلمه بمال \* وان اغناك الا الذي \* ينال به العلاء ويصطفيه \* لا قرب اقر به والقصي \* وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد ٧ ( قال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم رآه في الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف الياء في الذي والتي مكسورا ما قبلهما اوسا كنا قال الشاعر في الكسر \* والذلو شاء لكنت صحرا \* اوجبل اصم مشمخرا \* وقال آخر في التسكين \* ٨ كالذ تربي زية فاصطيدا \* وقال \* فقللت تلومك ان نفسى \* اراها لا تعوذ بالتيم \* قال الاندلسي الوجوه الثلاثة فيهما اي تشديد الياء وحذفها ٩ ساكنا ما قبلها او مكسورا يجوز ان تكون لضرورة الشعر لانها لغات اذا المحفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء وتحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الاندلسي في حال السعة لافي الشعر فسمعا اذن وطاعة وتنشئة الذي والتي اللذان والتان يحذف اليائين وجاز تشديد النونين ابدالاً من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان والتان في الاحوال الثلاثة في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند الاختلاف كما مر واما مثني الضمير نحوهما وكما قلتما فلما غير عن وضع واحدة ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستأنفة وخرج عن نسق المثنيات وقد تحذف النونان في اللذان والتان لاستطالة الموصول بصلته قال \* ابني كليب ان عمي \* اللذان قتل الملوك وفككا الاغلا \* وقال \* هما التنا لو ولدت تميم \* لقليل فخر لهم صميم \* وجمع الذي في ذوى العلم الذين في الاحوال الثلاث على الاكثر والذون في الرفع هذلية ( قال جارا لله اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد ٢ وهذا كما قال الجزولي ان الذي مشدد الياء معرب فكان اصله الذيون فحذفت احدى اليائين ثم عمل به ما عمل بقاضون ( وحكى بعضهم الذيون رفعاً والذين نصباً وجراً وهي لغة من شدد الياء فجمعها بلا حذف شيء منه وقد تحذف النون من اللذان تخفيفاً قال \* قومي الذو بعكاظ طيروا شررا \* من روس قومك ضربا بالصاقل \* ومن الذين ايضا قال \* وان الذي ٣ حانت بفلج دماؤهم \* هم القوم كل القوم يام خالد \* ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفردا للفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي \* وان الجيش الذي كقوله تعالى \* كمثل الذي استوقد ناراً \* فحمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الآية مخففاً من الذين لم يجوز افراد الضمير العائد اليه وكذا قوله تعالى \* والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون \* وهذا كثير

٦ فعند الجزولي اعربت آه  
نسخه

٧ افض ما استطعت فالكريم  
الذي بالف الحلم ان جفاه بنى  
٨ قوله كالذ تربي زية  
فاصطيدا) الزية الزاوية  
لا يعلوها الماء وفي المثل بلغ  
السيال الزبي والزبية حفرة  
تحفر للأسد وسميت بذلك  
لانهم كانوا يحفرونها في موضع  
قال يقال تربت زبية  
٩ بسكون الذل والتاء  
وكسرهما نسخه  
٢ وهذا يقوى قول الجزولي  
نسخه

٣ ( قوله حانت بفلج ) فلج  
اسم موضع بين البصرة  
وضرية مذكر مصروف  
وضريه قرية لبنى كلاب  
على طريق البصرة الى مكة  
وهي الى مكة اقرب

اعني ذكر الذى مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون  
من الذين نحو جاءنى الرجال الذى قالوا كذا فهو قليل كقلة الذا فى المثنى وقد يقال  
لذى ولذان والى ولتان ولاتى بلا لام وجع الذى من غير لفظه الاولى بوزن العلى  
واللاين رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيقال اللاتى بهمزة بعدها ياء ساكنة نحو  
القاضى وهو قليل فى المذ كرقأ الاخفش ﴿ واللاتى يؤلون من نسائهم ﴾ ويقال  
اللاء يحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللاتين نصبا وجرا وجع التى اللاتى على وزن  
فاعل من التى وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللاتى بالهمز مكان التاء وهو كثير فى  
جمع ه التى دون جمع الذى والواتى والواتى كأنهما جمعا الجمع وقد تحذف الياءات  
من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللاء بين الهمزة  
والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش ﴿ اللاء يئسن ﴾ وقديقال اللاتى يياء  
ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة ابى عمرو والبنى قال ابو عمرو هى لغة قريش كأنهم  
حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل مجرى  
الوقف وقديقال اللواتى يحذف التاء والياء معا وقديقال اللات كالات مكسورة التاء  
او معربة اعراب المسلمات والاوى جمع التى ايضا لا من لفظه فالذى التى يشتركان فى الاولى  
واللاتى الا ان الاولى فى جمع المذكر اكثر واللاتى بالعكس ( وبمعنى الذى وفروعه من المثنى  
والجموع والمؤنث من وما واى مضافا الى معرفة لتكون موصولة معرفة والاضافة  
امانظاهرة نحو اضرب ايهم فى الدار او مقدرة تحوليت اياضربت ( قال الكسائى يجب  
ان يكون عامل اى مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعنى كذا  
وضعها الواضع فقال له السائل استحييتك يا شيخ يعنى ان هذا ايضا متنازع فيه  
٦ وقد علل له ابن بادش بان قال اى موضوع على الابهام والابهام لا يتحقق الا  
فى المستقبل الذى لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران  
فلما كان الابهام فى المستقبل اكثر منه فى غيره استعملت معه اى الموضوع على الابهام  
وليس بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر ( وعند الكوفيين يلزم ايضا  
تقديم عامله عليه ( وخالفهم البصريون فى الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا  
اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان واستفهما او غيرهما نحو لقيت ابهن لقيت  
وايتهن لقيت ( قال الاندلسى التائىث فيه شاذ كما شذ فى كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس  
وبعض العرب يثنىها ويجمعها ايضا فى الاستفهام وغيره نحو اياهم اخواك وابوهم  
اخوتك وهما اشد من التائىث ومجوز هما نصرفهما فى باب الاعراب ( قوله وذو الطائية )  
الاكثر ان ذو الطائية لا تصرف نحو جاءنى ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت  
وذو فعلتا وذو فعلن قال ﴿ ويثرى وذو حفرت وذو طويت ﴾ اى التى حفرتها ولا  
تعرب ايضا قال ﴿ قولاهذا المرء ذو جاء ساعيا ﴾ هلم فان المشر فى الفرائض ﴿ ولم  
يقل ذى جاء وفى ذو الطائية اربع لغات اشهرها مامر اعنى عدم تصرفها مع بنائها  
والثانية حكاهما الجزولى ذو لمفرد المذكر ومشاه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد

٥ المؤنث نسخة

٦ قوله ( وقد علل له ابن  
بادش ) كذا فى اكثر  
النسخ وفى بعضها ابن  
بابشاد او ابن فارس

المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاهما ايضا وهى كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة فى الاحوال والرابعة حكاهما ابن الدهان وهى تصريفها تصريف ذوبمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها جلا للموصولة على التى بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية ( قوله وذا بعدما الاستفهامية ) ( اما الكوفيون فيجوزون كون ذوا جميع اسماء الاشارة موصولة بعدما ٧ الاستفهامية كانت او لاستدلالا بقوله تعالى ﴿ ثم انتم هؤلاء تقتلون ﴾ اى انتم الذين وقوله ﴿ عدس مالمعباد عليك اماره ﴾ نجوت وهذا تحمليين طليق ﴿ اى الذى تحملينه وقوله تعالى ﴿ ومالك بيمينك ﴾ اى مالتى بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا فى ذا بشرط كونه بعد مالا استفهامية اذالم تكن زائدة فى نحو ما اذا صنعت يحتمل كونها زائدة وبمعنى الذى وقولك ماذا الذى صنعت نص فى الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا لقيت و ﴿ من ذا الذى يقرض الله قرضا ﴾ واعتذر البصريون عن المواضع التى استدلت بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذى هو خلاف الاصل ( وخالف الاخفش وابن السراج النحاة فى كون مالمصدرية حرفا وجعلوها اسما فهما يقدر ان فى صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعالى ﴿ بما رحبت ﴾ اى بالرحب الذى رحبته وليس بوجه اذالم يعهد هذا الضمير بارزا فى موضع والاصل عدم الاضمار وسيجئ الكلام عليها فى الحروف المصدرية ﴿ قوله ( والعائد المفعول يجوز حذفه ) عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا خلفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر فى الخلاف مع المازنى ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ( ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءنى الذى ماضربت الاياه واما فى غيره فلا منع كقولك ضيع زيد ان الذى اعطيتهما اى اعطيتهما اياه وكذا الذى انا ضارب زيد اى ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا فى محل النصب كما يجئ اى الذى انا ضاربه والشرط الثانى ان يكون مفعولا نحو الذى ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذى اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف فى نحو الذى انه قائم واما المجرور فيحذف بشرط ان ينجر بالاضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه كما تقدم او ينجر بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى ﴿ انسجد لما تأمرنا ﴾ اى تأمرنا به اى باكرامه وقوله تعالى ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ اى تؤمر به اى باظهاره قال ﴿ فقلت لها لا والذى حجج حاتم ﴾ اخونك عهدا اننى غير ٢ حول ﴿ اى حجج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتمائل المتعلقان نحو مررت بالذى مررت اى

٧ او من الاستفهاميتين  
اذلم يكن زائدا كما فى  
قوله تعالى من ذا الذى  
يقرض الله اى من الذى  
وما ذا لذى صنع اى ما  
الذى وذا فى الموضعين  
زائد اذ بعده موصول  
ويجوز ايضا فى نحو من  
ذا لقيت وماذا لقيت ان  
يكون زائدا وموصولا  
كما يجئ واعتدروا عن  
المواضع آه نسخة

٢ خوان نسخة

٣ لان الجارين ممتثلان  
وكذا الفعلان اللذان  
تعلقا بهما وهما مررت  
ومررت ممتثلان لصفة

٤ واما خبر ان وحكمه  
حكم خبر المبتدأ اي كما  
ذكرنا نسخه

مررت به ٣ فالجار ان ممتثلان وكذا ماتعلقا بهما ومثال الموصوف مررت بزید الذي  
مررت وربما يحذف الجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان  
احتمل مررت معه اوله او نحو ذلك (ومذهب الكسائي في مثله التدرج في الحذف وهو ان  
يحذف حرف الجر او لا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه) ومذهب  
سيبويه والاختف حذفهما معا وليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له  
ههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها مع الجرور بها واما الضمير المرفوع  
فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ اذ غير ذلك اما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يكون  
في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدأ  
لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل فلا يجوز حذفه ٤ او خبر ان واخواتها ولم يثبت حذفه  
الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجيء وايضا هو في الاصل خبر  
المبتدأ واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان  
لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه  
حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدأ  
المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى  
﴿ايهم اشد على الرحمن عتيا﴾ وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس  
الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة (وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس  
لاخواتها فلماذا تضاف وتعرب فتصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم تكن في صلة اي  
لم تحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى ﴿وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله﴾  
طالت الصلة بالعطف عليهما (واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة  
اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في الشواذ ﴿على الذي احسن﴾  
بالرفع ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا \* واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا  
عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا  
الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلمها جلا على المعنى قال على كرم الله وجهه (انا الذي  
سميتني امي حيدره) (قال المازني لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه  
خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا  
جلا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه امامه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي  
وهب المسائين اي مثل حاتم وان كان ضمير ان جازلك في غير التشبيه حل احدهما على  
اللفظ والاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال  
كذا وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالتكلم او بالمخاطب لم يحجز  
الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار  
لأنك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار



بانا لغوا وكذا قولك الذى قلت انت فظهر بهذا ان قوله القاتلى انت اناليس بوجه والوجه  
ان يقال القاتله انت انا \* واعلم ان حذف الضمير في المعطوفة على الصلة احسن من حذفه  
من المعطوف عليها نحو هذا الذى ضربته وقتلت فلن هذا حسن حذف الضمير في المعطوفة  
على الجملة التى هى خبر المبتدأ نحو زيد ضربته وقتلت وان قبح حذفه من المعطوف عليها  
\* قوله ( واذا اخبرت بالذى صدرتها وجعلت موضع الخبر عنه ضميراتها واخرته خبرا  
فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذى ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة  
الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم  
امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها  
والاسم المشتمل عليه ) هذا باب تسمية النحاة باب الاخبار بالذى او بالالف واللام ومقصودهم  
من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها  
كما تذكروا مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما بمعرفة ان المجرور بحتى  
وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضميرين وبمعرفة ان ضمير الشأن لا يخبر عنه انه يجب  
تصدره لغرض الاتهام قبل التفسير فقول معنى قولهم اخبر عن ( ا ) الذى في ضمن الجملة الفلانية  
( بب ) الموصول اى صغ من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر في الثانية ( با ) اى عن  
ذات متصفة بما تصف به ( ا ) في الاولى معبرا عن تلك الذات ( بب ) الموصول ولا تغير  
الاولى عن وضعها الا قدر ويفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان تجعل في الثانية  
( ب ) مبتدأ مصدرًا لان المسؤل منك ان تخبر عن تلك الذات اى ( ب ) والخبر عنه  
في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبه الصدر ولا بد ان تجعل مكان ( ا ) ضميرا راجعا الى  
( ب ) لان المسؤل ان تصف ( ب ) بالوصف الذى كان ( لا ) بلا تغير شئ من الجملة الاولى  
ولم يمكن ان يكون ( ب ) مكان ( ا ) لتصدر ( ب ) فان ( ب ) مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو  
الضمير العائد اليه مكان ( ا ) ولا بد ان تؤخر ( ا ) في الجملة الثانية خبرا لان المسؤل ان  
تخبر عن ( ب ) ( با ) ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر  
عن ( ا ) ( بب ) الموصول بل اخبرت عن ( ب ) الموصول ( با ) الا انك لما اخبرت عن ( ب )  
( با ) والمبتدأ في المعنى هو الخبر اى يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ( ب ) فقد  
اخبرت عما يطلق عليه ( ا ) فكانك اخبرت عن ( ا ) وانما ذكرت الخبر عنه باسم ( ا ) دون  
( ب ) لان ( ا ) هو المذكور في الجملة الاولى التى هى المصوغة المفروغ منها المعلوم اجزاؤها  
دون ( ب ) ( فا ) هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال ( بب ) الموصول  
فليس معناه اجعل ( ب ) مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة بك في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر  
الاخبار المذكور بان تجعل ( ب ) الموصول مبتدأ ومثال ذلك ان يقول العالم للتعلم ليدرب به  
او ليخبر به اخبر عن زيدا في قولك ضربت زيدا بالذى فالمعنى اجعل الذى مبتدأ خبره زيد  
واجعل تلك الجملة الاولى وهى ضربت زيدا صلة للذى بلا تغير شئ منها الا ان تجعل  
مكان زيدا ضميرا عائدا الى الذى وتؤخر زيدا خبرا عن الذى فقول للذى ضربته زيد

فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف انك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اى تخاطب من يعرف انك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف، ذلك لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى (قوله صدرتها) اى جعلت الذى فى الصدر مبتدأ (قوله واخرته خبرا) خبر انصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا (قوله وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية) لاتخبر بالالف واللام الاعن اسم فى الجملة الفعلية خاصة (قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها) قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيًا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اى ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيًا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اى ضرب او يضرب وليس شئ من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بلى هما مع مرفوعيهما جلتان اسميتان فى نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن فى اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة للام كما سيجئ بعيد ويجب ان يكون الفعل الذى يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لايجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى نحو ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون فى اول ذلك الفعل وحرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام (قوله فان تعذرا منيها) اى امر من الامور الثلاثة وهى تصدير الموصول ووضع عائذ اليه مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا (فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم فى الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الاخبارية) ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدرة بالذى لانهم يأتون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا اما قوله \* من النفر اللاتى الذين اذاهم \* يهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا \* فيروونه من النفر الشم الذين والاولى تجوز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظى كما أنه قال من النفر اللاتى فان تغايرا نحو الذى من فعل كان اسهل عندهم (قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لميجئ فى كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للتعليم وتدرى بالهم نحو الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك فى داره صلة الذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف وعمرو خبر الذى الاخير والذى الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعائذ الاول الهاء المجرور فى داره وزيد خبر الذى الاول كانك قلت الذى ساكن داره عمرو زيد وتقول الذى التى اللذان ابواهما قاعد ان لديها

كريمان عزيزه عنده حسن تبدى بالوصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه بما في خبره عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعد ان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لدبها فالتى مبتدأ مع صلتها المذكورة وعزيزه عنده خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد فاحذر الغلط واعط كل موصول حقه ( وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام الخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور ٧ والظرف اذلا تضمير هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في زيد ايمارجل والاستغراق في نحو كل رجل وافضل رجل وامن رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ٨ ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك ووحد وجهه وسائر ما ذكرنا في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله والمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروي زيد حسن وهو بعمير وقبيح لان لفظ المصدر مراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل ( وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا ) وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه ( واجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت وضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة ويقبح الاخبار عن المصدر الذي للتأكيد لعري الاخبار عن فائدة معتبرة والمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر والمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذوم ومذوكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا في تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك ( وبعضهم جوزوه نحو الذي هذا مائه الدرهم والمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو را قود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة والمضاف دون المضاف اليه اذ المضمير لا يضاف والموصوف بدون الصفة كالصفة بدونه والموصول بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط ( واما البديل والمبديل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البديل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدال منه وايضا تخلو الصلة من العائد في نحو جاءني زيد ابوك ان اخبر عن البديل عند من يجعل البديل في حكم تكرير العامل ( وبعضهم

٧ والحرف نسخه

٨ قوله ( ولا عريب ولا كتيع ) اي احد

اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البديل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول برجل هو واضعا للرفوع مقام المجرور ( والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذا ضمير نفس مابعده ومنعه الزيادة اذا ضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وكثير عسى واخواتها وكالفاظ التأكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التأكيد وايضا يبقى خبر الموصول تأكيداً كيدا بلا مؤكداً وكعطف البيان دون المعطوف والمضاف اليه ٢ من الكنى والاعلام للاناسى وغيرها كابي القاسم او امرئ القيس وابن آوى وابن عرس وابن قنبر وابن مقرض وام حنين وسام ابرص اذا المضاف اليه في مثلها صار بالعلية كبعض حروف الكلمة وكذا قرح في قوس قزح وكل جزء من جزئ المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعليك وكذا ومنذ فانهما لا يضر ان وكذا كل ظاهر قام مقام المضر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله \* لا ارى الموت يسبق الموت شئ \* مما اظهره يفيد التفخيم ( ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ ويخرج ايضا ماجاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور بر ب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضمائر لا تجيء الا بمهمة مميزة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى استحققه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد قائم اذا المبتدأ استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجوز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا تبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائداً الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خالياً من عائد الى المبتدأ وقولك هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد ( قوله والاسم المشتمل عليه ) اى الاسم الذى احد جزئية ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعنى لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذى استحققه المبتدأ ( قوله عليه ) اى على الضمير المستحق لغيره قبل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما ( وقال الاندلسى لا يجوز ذلك لالعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة في الخبر لم يفدها المبتدأ لان في قولك الذى زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره وقد اخرج وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشئ لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدأ الذى هو الموصول نصافى زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذى ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصاً هو مضروب اخى زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيد او غيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهى ان زيدا

٢ من الاعلام والكنى  
للوحوش واحناش  
الارض وغيرها نسخة

مضروب أخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذى ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذى يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد (وقال صاحب المغنى لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشئ اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل دليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به بل يكتفى باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لاتعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته (وبالشرط الثالث وهو تأخير الخبر عنه خبرا يخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كن وماوايهم وكذا كم الخبرية وكأئن لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير الممكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سخر وعشا ومساء معينات وكذا المصادر اللازمة نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بنى كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فنقول الذى سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبنى على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذى ضربت له تأديب هذا والضمير القائم مقام الخبر عنه ان كان الخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيد ان في ضرب الزيد ان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاء في الازيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذى كان في الجملة قبل الاخبار متصلا اذا اخبرت بالالف واللام وجرى صلتها على غير من هى له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النجاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تأكيد للمستتر لافاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمر اعنى المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الازيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اى ضمير كان فلا بد من تأخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ \* ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا

لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز  
الحمل على المعنى كافي ﴿ انا الذي سمتني امي حيدرة ﴾ لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار  
عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت  
فليس اذن قوله ﴿ القاتلي انت انا ﴾ يصحح الاخبار عن الكاف على ما تقدم الاشارة  
اليه ( وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وماواى وسائر الموصولات لانه ام الباب  
وهو اكثر استعمالا ولا يكون الاموصولا ( واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا  
لكثرة التغير معه بسبب الفعل اسم فاعل او مفعول وابرار الضمير كافي نحو الضاربة  
انازيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر ( ولذا ذكر حكم الاخبار في باب  
التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب وبراى  
ترتيب التنازعين على حالهما ما يمكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة  
المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل  
الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن التنازع فيه الذي ضرب واكرم  
زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد  
كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما  
كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول بالالف  
واللام عند الرماني وابن السراج وجاعة من التنازع بين الضارب واكرم زيد عطفت  
الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على  
ما قدمنا ( والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتى بالمخبر عنه في الاخير خبرا  
عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول الماقل والكريم زيد وكأنه  
في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل  
قوله ﴿ الى الملك القرم وابن الهمام ﴾ وابن الكتيبة في المزدحم ﴿ وعزى الرماني  
الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين  
لان المبتدأ والخبر نظيرا للفعل والفاعل ( فنقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب  
هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك  
وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فما  
لا يرجع به على المذهب الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة  
التغير ( واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة ٤ من حيث كون  
التنازع فيه بجزء كل واحدة منهما فهو الرابط بينهما وان عملت الاول في مسئلتنا قلت  
ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر  
في ضرب لان الفرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم  
زيد ( وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم  
هو زيد لتكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليهما كما كان في الاصل  
الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل

٤ من حيث لم تستغن  
احديهما عن الاخرى  
لاجل التنازع بينهما  
نسخه

الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذى الذى ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو التاء فى الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجوز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذى ذهبت انا لعدم فائدة الاخبار والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا يضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي كما يجيئ فى هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا (وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة) وقياس قول المازنى الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذى وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلاثة وتقول فى الاخبار عن زيدا بالذى الذى ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول فى الضاربه وان كان محذوفا فى الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وبرزت انا جرى الصفة على غير من هى له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام فى مثله نظرا الى الاصل (وتقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرم انا زيد وعند المازنى الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والمكرم انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول فى هذه المسئلة اذا عمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابرز الهاء فى اكرمته على المختار كما مر فى باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذى الذى ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق فى الموضعين (وعند الاخفش عند الضارب زيدا والمكرم انا قدمت زيد الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته) وعند المازنى الضارب زيدا انا والمكرم انا والتنازع باق على حاله (وتقول فى الثانية على مذهب البصريين الذى ضرباه وضرب الزيد انا (وعند الكسائى الذى ضرباه وضرب الزيد انا يحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها والتنازع باق (وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر

٩ وضربت زيدا عند  
اعمال الثاني مخبرا عن الياء  
والتاء بالذى الذى ضربه  
وضرب زيدا انا ولا تقول  
ضربنى ولا ضربت كما مر

نسخه

٣ قوله ( وعند المازني  
الضاربتى والضاربها انا  
هند ) انا خبر الضارب بها  
وهند خبر الضاربتى  
قوله (الضاربتى هند انا)  
انا فاعل بارزو وهند خبر  
عنهما

٦ قوله عند الاخفش  
الضارب والضاربتى هند  
اناه) لم يظهر لنا خير انا  
هنا فائدة و الظاهر  
تقديمه كقدمه في الاخبار  
عن الياء فان نظر الى  
ان الاصل قد وجد فيه  
بعد الجملة الثانية ما هو من  
تمه الاولى في المعنى وجب  
ان يراعى ذلك مطلقا في  
جميع الصور سواء اعمل  
الثاني او الاول الا ان  
يكون هناك مانع عن تلك  
الرعاية

٧ وحذف مفعول الضارب  
مراعاة للاصل نسخه  
٨ قوله مخبر عن الياء آه)  
نحو ضربت واكرمت  
زيدا على اعمال الثاني  
( قوله وعند الاخفش )  
وفي تأخير انا ههنا مراعاة  
لحال الاصل حيث وقع  
فيه بعض متعلقات الجملة  
الاولى متأخرا عن الثانية  
وفي الاخبار عن التاء قدم  
انا على حاله لثلا يشبه

انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه وليس بقياس في جميع  
المواضع ( وعند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى  
ان يقال الضاربه زيدا انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن التاء الضاربتى هو مبتدأ وخبر والضارب  
زيدا انا والاولى الضاربتى زيد لما مروا ان اخبرت عن زيدا بالذى قلت الذى ضربتني  
وضاربت زيدا لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مروا بالالف واللام الضاربتى  
وضاربت زيدا ( وعند الاخفش الضاربتى والضارب انا زيد باراز انا لجرى ضاربه على  
غير من هو له ( وعند المازني الضاربتى هو والاولى الضاربتى زيد والضارب انا زيد وان  
اعملت الاول والمختار ضربتني وضاربتى هند باظهار ضمير المفعول كما في باب التنازع  
قلت في الاخبار عن الياء والتاء بالذى الذى ضربته وضاربتى هند انا والتنازع باق  
وبالالف واللام الضاربتى وضاربتى هند انا وهند فاعل ضاربتى ( وعند الاخفش  
الضاربتى هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لثلا يفصل بين بعض الصلة  
وبعض بالاجنبى ( وعند المازني الضاربتى هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند  
بالتى التى ضربتني وضاربتى هند وبالالف واللام الضاربتى وضاربتى هند ( وعند  
الاخفش الضاربتى والضاربها انا هند ( ٣ وعند المازني الضاربتى والضاربها انا هند  
وتقول مخبرا عن التاء او الياء فى ضربت وضاربتى هند بالذى عند اعمال الثاني الذى  
ضرب وضاربتى هند انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضاربتى  
هند انا ٦ وعند الاخفش الضارب والضاربتى هند انا ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب  
والضاربتى هند انا والضارب مبتدأ وانا خبره ٧ وعن الياء الضارب انا والضاربتى  
هند انا وان اخبرت عن هند قلت التى ضربت وضاربتى هند والضاربها انا وضاربتى  
هند اظهرت المفعول فى ضاربها لان عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين  
يحذفه مراعاة للاصل وبرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها ( وعند الاخفش  
الضاربها انا والضاربتى هند ( وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضاربتى  
هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذى عن التاء والياء الذى ضرب وضاربتى هند انا  
وبالالف واللام الضارب وضاربتى هند انا والتنازع باق فيهما ( وعند الاخفش  
الضارب هند والضاربتى هى انا بتقديم هند الى جنب عامله لما مر ( ويقول المازني ٨ مخبرا  
عن التاء الضارب هند والضاربتى هى انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضارب هند انا  
والضاربتى هى انا وتقول مخبرا عن هند بالتى التى ضربتها وضاربتى هند وباللام الضاربها  
انا وضاربتى هند ( وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتى هند ( وعند المازني الضاربها  
انا والضاربتى هى هند وهند خبر الضاربها وتقول فى اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا  
عن التاء والياء بالذى الذى اعطى واعطاء زيد درهما انا وباللام المعطى واعطاء زيد درهما  
انا والتنازع باق في الصورتين ( وعند الاخفش المعطى والمعطيه زيد درهما انا واما المازني  
فانه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الاول نحو المعطى زيد درهما والمعطيه هو  
ايه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضميرين

بالتأكيد لواخر ٩ قوله والضاربتى هى هند وهى خبر الضاربتى



مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في التعدى الى واحد  
اعنى جعل الكلام جملتين لقول المعطى زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت  
عن زيد قلت الذى اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد  
بإبراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كمر و بإبراز انا يجرى  
الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطى بالاضافة او المعطى  
اباى كاتين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطى انا مراعاة للاصل والمازى يقول  
من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثانى وليس بوجه لان إبراز الضمير لاجل  
اللام فانه لا يحذف عاينه كمر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثانى بذكر  
الاول فان رددنا مفعولى الاول كما هو مذهب المازنى قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه  
او المعطى اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربى اباك وضربك ولو قلت  
المعطيه انا اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لا ضمرت المفعول  
قبل الذ كر في غير باب التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مروا وان اخبرت عن الدرهم  
قلت الذى اعطيت واعطانيه زيد درهم وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام  
المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطى انا يحذف الضمير  
والمعطيه او المعطى اياه زيد درهم كضربك وضربى اباك والمازنى يرد المحذوف  
نحو المعطيه انا زيد او المعطيه او المعطى اياه هو درهم وتقول في ظننت وظننى زيدا خاك  
مخبرا عن التاء او الياء بالذى الذى ظن وظنه زيد انا وباللام الظان وظنه زيدا خاك  
انا يحذف مفعولى الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد انا خاك  
انا (والمازنى لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا خاك انا والظانه هو اياه  
انا فالتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير انا وهو ضمير زيد ابرزته لجرى الصفة على  
غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذى ظننت وظننى انا خاك والظانه انا خاك  
وظننى اياه او ظننيه زيد نحو خلتك وخلتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير  
المفعول في الظانه لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت  
ثانى مفعولى الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليهما ذكر الاخر  
وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها ( وعند الاخفش الظانه انا خاك والظانه  
او الظانى اياه زيد وان اخبرت عن انا خاك قلت الذى ظننت وظننيه زيد او ظننى اياه اخوك  
والظان انا زيد اياه وظننيه او ظننى اياه اخوك واجار بعضهم الظانه انا زيدا والاولى  
انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمائر ان ثانى المفعول يجب انفصاله عند الالتباس  
بأولهما ( وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظانى هو اياه اخوك او الظانه هو اخوك  
كما مر في خلتك وضربك وإبراز الضمير في الظانه هو والظانى هو اياه لكون الصفة  
للالف واللام التى هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن  
المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمنى زيد عمرا منطلقا مخبرا  
عن التاء او الياء بالذى الذى اعلم واعلم زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلم زيد

و ان اخبرت عن زيد  
بالذى قلت الذى اعلمت  
واعلمنى عمرا منطلقا زيد  
نسخه

عمرًا منطلقًا أنا ( وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرًا منطلقًا أنا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرًا منطلقًا زيد وباللام المعلمه أنا واعلمني عمرًا منطلقًا زيد هذا عند من يحجز الاختصار على المفعول الاول ( وعند سيبويه المعلمه أنا عمرًا منطلقًا واعلمني به اياه زيد ( وعند الاخفش المعلمه أنا والمعلمي عمرًا منطلقًا زيد اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه أنا عمرًا منطلقًا والمعلمي اياه اياه زيد فإياه الاول لعمره والثاني لمنطلقًا ويجوز المعلمه اياه زيد نحو ضربك وضربني اياك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد منطلقًا عمرو وباللام المعلم أنا زيدًا اياه منطلقًا واعلمني به اياه زيد عمرو ابرزت أنا أجرى الصفة على غير صاحبها وياه ضمير اللام لم يحجز حذفه لأن عائذ اللام لا يحدف على الاصح وجعلته منفصلاً اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه أنا لا تلبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول مالم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقًا لأن ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث ( قيل ووجب ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدًا لئلا يلبس الثاني بالاول ( ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يحجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لأن ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بلى يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس بالمفعول الاول ( وتقول على مذهب الاخفش المعلم أنا زيدًا اياه منطلقًا والمعلمي هو اياه اياه عمرو فإياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو والخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقًا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرًا اياه منطلقًا والمعلم أنا زيدًا عمرًا اياه واعلمني اياه منطلقًا ابرزت أنا أجرى الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرًا لئلا يلبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرًا لذكر الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدًا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمني به اياه ( وعند الاخفش المعلم أنا زيدًا عمرًا اياه والمعلمي هو اياه منطلقًا او المعلمه اياه هو وانما ابرزت هو أجرى الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة \* قوله ( وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة ) لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما يوافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها فنهما ( قوله وما الاسمية ) اعلم ان ما تكون حرفية ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف ( قوله موصولة ) كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير كقوله \* ما انت ويب ايك والفخر \* ومعنى التعظيم كقوله \* يا سيد اما انت من سيد ٣ و \* الحاقة ما الحاقة \* ومعنى الانكار نحو \* فيم انت من ذكرها \* اي لا تذكرها على احد التأويلات

٣ تمامه موطأ الاكتاف  
رحب الذراع

وقد تحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند انجرارها بحرف جر او مضاف  
 وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم  
 عليها وركب معها حتى يصير المجموع **ككلمة** موضوعة للاستفهام فلا  
 يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم  
 يحذف ٤ آخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه حرفا صحيحا ولا آخر اى  
 لجرى مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقبجاء الالف ثابتا قال \* على ما قام يشتمنى  
 لثيم \* ٦ كخنزير تمرغ في دمان \* واذا جاء ذابعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو  
 بما ذاتشغل وذلك لان ذا للميثب زيادته ولا كونه موصولا الامع ماصار ماع ذا  
 ككلمة واحدة فصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لخصنه  
 من الحوادث ولذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية  
 في التصدر والشرطية في نحو مائنصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بفرد نحو مررت  
 بما معجب لك واما بجملة كقوله \* ربما تكره النفوس من الامر \* ٧ له فرجة كل  
 العقل \* وجاز ان يكون ماهنا كافة كافي قوله تعالى ﴿ربما يود الذين﴾ قال المصنف  
 الان النحاة اختاروا كونها موصوفة لثلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار  
 والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا  
 قوله ولا يمنع ان تكون من المتعلقة بتكره وهى للتبعيض كافي اخذت من الدراهم اى  
 من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الامر شيئا وقوله له فرجة صفة الامر لان  
 اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز وتقبيض ( ويعنى بالتامة  
 نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيويه ونعمهاى اى نعم شيئا هى عند  
 الزمخشري وابى على وتكون ايضا مامعرفة تامة اى غير موصوفة ولا موصولة عند  
 سيويه بمعنى الشئ قال فى ﴿نعمهاى﴾ اى نعم الشئ هى وكذا فى دقته دقانما اى  
 نعم الشئ ونعم الدق ( وما المصدرية حرف عند سيويه اسم موصول عند الاخفش  
 والرماني والمبرد كما مر قبل واما الذى المصدرية فلا خلاف فى اسميتها للام فيها  
 وذلك نحو قول على رضى الله عنه فى النهج ﴿نزلت انفسهم منهم فى البلاء كالذى  
 نزلت فى الرخاء﴾ اى نزولا كالنزول الذى نزلته فى الرخاء (قوله وصفة) اختلف  
 فى ما التلى النكرة لافادة الابهام وتوكيد التشكير فقال بعضهم اسم فعنى قوله مثلا  
 ماى مثلا اى مثل وقال بعضهم زيادة فتكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة  
 الاسماء لاستبدادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتجب من الفصل لكونه اسما  
 زيد لفائدة الفصل وايضا ثبت زيادتها نحو ﴿فبما رجة من الله﴾ ووصفيتها لم تثبت  
 فالجبل على مائت فى موضع الالتباس اولى وفائدة ماهذه اما التحقير نحو هل اعطيت  
 الاعطية ماو التعظيم نحو \* لامر ماجدع قصيراقفه \* ولامر مايسود من يسود \*  
 او اتنوبع نحو اضربه ضربا ماى نوعا من انواعه اى نوع كان وتجتمع هذه المعانى  
 كلها فى الابهام وتأكيد التشكير اى عطية لانعرف من حقارتها وامر مجهول له ظمته

٤ آخر من الاستفهامية  
 مجرورة ولا كم لكونه  
 حرفا صحيحا ولا من اى  
 لجرى آخره مجرى الحرف  
 نسخته  
 ٦ قوله ( كخنزير تمرغ  
 فى الدمان ) اذا انشقت  
 التخللة عن عنق وسواد  
 قيل قد اصابه الدمان  
 ٧ لها رواية

وضربا مجهولا غير معين \* قوله (ومن كذلك الا في التمام والصفة) اما من الموصولة فتحولت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله \* فكفى بناء فضلا على من غيرنا \* حب النبي محمد ايانا \* وبالجملة كقوله \* رب من انضجت غيظا صدره \* قد تمنى لي موتا لم يطع \* ولا ينجى تامة اى غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند ابي على فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة ونجى عند الكوفيين حرفا زائدا وانشدوا \* آل الزبير سنام المجد قد علمت \* ٨ ذاك العشيرة والاثرون من عدادا \* (وهى عند البصريين موصوفة اى الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا \* ٩ ياشاة من قنص لمن حلت له \* حرمت على وليتها لم تحرم \* والمشهور ياشاة ما قنص (وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصوليتين ظاهرة ٢ واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لمشايهتهما لهما موصولتين لفظا وكذا ما للتامة (ومن في وجوهها لذى العلم ولا تقرد لما لا يعلم خلافا لقطرب وتقع على ما لا يعلم تغليبا كقوله تعالى \* ومن لستم له برازقين \* وتقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى \* ففهم من يمشى على بطنه \* ومنهم من يمشى على اربع \* وذلك لانه قال تعالى ومنهم والضمير عائد الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع (وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان من سخر كن لنا وسبحان ما سجع الرعد بحمده وقال تعالى \* وما ملكت ايمانكم \* وتستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ماهو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك وتستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهى منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل الماهية او نقول انه منسوب الى ماهو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنى تقول ماهذا افرس ام بقرام انسان فاذا عرفت انه انسان مثلا وشككت انه زيدا وعمرو لم تقل ماهو وقلت من هو وقول فرعون ومارب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى عليه السلام \* رب السموات \* ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية ويكون موسى عليه السلام اجابه ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخر كن لنا وما سجع الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية (ومن وما في اللفظ مفرد ان مذكر ان صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث فان عنى بهما احد هذه الاشياء فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كان كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصل الى المعنى وكذلك في غير من وما نقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال تعالى \* خلقكم من نفس واحدة \* والمراد آدم عليه السلام وتقول ثلاث انفس من الرجال وثلاثة

٨ قوله (ذاك العشيرة والاثرون) الثروة كثرة العدد يقال ثرا القوم يثرون اذا كثروا ونموا  
٩ قوله (ياشاة من قنص) القنص بالتحريك الصيد كالقنص  
٢ واما لان وضعهما وضع الحروف كما قيل وهذه الاخيرة تعهما في وجوههما نسخه

اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجيئ في باب العدد ( وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختير مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك منهن من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدم لفظة منهن فهذا لم يختلف القراء في تذكير ﴿ من يقنت منكن ﴾ ومن يأت ﴿ بخلاف قوله تعالى ﴾ وتعمل ﴿ لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلذا قال ﴿ نؤتها اجرها ﴾ وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من حبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقتها للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة أمك ولا يجوز محسن لانه خبر ليهي المحمولة على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقتها للمبتدأ تذكيرا وتأنيثا و افرادا وتنثية وجما ( و اجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي صدر الصلة كافي قولهم ما انا بالذي قاتل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما مر فيقدر مذكرا و لكون مراعاة اللفظ اكثر اولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراتبان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ﴿ من يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات تجري من تحتها الانهار ﴾ جلا على اللفظ ثم قال ﴿ خالدين ﴾ جلا على المعنى و لكونها اولى ايضا رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال ﴿ خالدين فيها ابدًا قدا حسن الله رزقا ﴾ واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابوسعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء خلفاء موصوليتها ثم انك ان اثبت لها بصاحب من الموصوف والمبتدأ نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤدب خدامهم لم يجز فيما يعبر عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة كن وما للفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك خلفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحوهما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم تجيئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله ﴿ او نصبحي في الطاعن المولى ﴾ اى في الطاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة ٦ ﴿ قوله ( و اى و اية كن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها ) قد ذكرنا حكم اى في التذكير والتأنيث و الافراد والتنثية والجمع ف اى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ﴿ ايا ما ندعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا عرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء و اجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة ٧ كافي نحو مررت باى معجب لك قبل جاء الذى نكرة موصوفة نحو بالذى محسن اليك و اى تقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما فان فيه خلافا كما مر فلا ادري لم لم يذكره المصنف ههنا بل جعلها كن التي لاتقع صفة ولعله رأى ان الصفة في الاصل استفهامية لان معنى برجل اى رجل اى برجل

٦ مقدر مفرد اللفظ اى  
في الجمع الظاهر عن

٧ (قوله كافي نحو مررت)  
اى مثل ما

عظيم يسأل عن حالة لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف (واى معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائفة ومن بين اخواتها المتضمة لمعنى الاستفهام والشرط وانما ذلك لانهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرّب بل ما هو لازم الاضافة ٨ الا ترى الى عدم اعراب خمسة عشر وكمرجل لعدم لزومها الاضافة وكذا يضاف لدن الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يجي في الظروف المبنية وانما الزموها الاضافة لان وضعها لتفيد بعضا من كل كامر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعالى ﴿ايام تدعوا﴾ ٩ الا في كائين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه يصير كالبنى على ما يجي في الكسائيات (قوله الا اذا حذف صدر صلتها) صلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف ملها شئ فلا تبنى اى معها والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اى فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد غلامه (٢) وانما يحذف كثيرا مع اى دون سائر الموصولات لكونه مستقلا مع صلتها بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئى الفعلية لان التصاق الجزئين فيها اشد وانما حذف المبتدأ اذا كان ضمير الموصول لانه بالنظر الى موصول كالاسم المكرر على الولاء بمعنى فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته الموصولة وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فيادى سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اعنى الصلة لانها المبنية للموصول كما مر كما يحذف من قبل وبعد المضاف اليه المبن للمضاف هذا هو مذهب سيويوه وهو الاكثر اعنى كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدأ (قال سيويوه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ ﴿ايهم اشد على الرحمن﴾ بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكما لها بل حذف احد جزئيهما وقديقي ما هو معتمد الفائدة اى الخبر (قال الجرهمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الامنصوبا وان لم يضاف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل فكللام العرب الامراب واجاز بعضهم البناء قياسا لاسما فتقول اكرم اى افضل مضموما بلا تنوين) والخليل ويونس يقولان اضرب اى افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجي من مذهبهما (قال سيويوه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اى اورفعوا او ضموا لاتبعناهم (قال الجزولى اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد) وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء ما بعدها خبرها وهى استفهامية لاموصولة قالوا وهى في الآية مبتدأ خبره اشد ومن كل

٨ فخمسة عشر غير  
معرّب واما كمرجل فانه  
قد ينتصب ما بعده كم  
الخبرية واما لدن فانه  
يضاف الى الفعل ايضا  
والاضافة اليه كلا اضافة  
نسخه

٩ (قوله الا في كائين فانه  
مقطوع عن الاضافة)  
اى بلا تقدير المضاف اليه  
٢ وانما يحذف لكونه  
ضميرا والضمائر كثيرة  
الحذف في الصلة ولبقاء  
ما هو معتمد الفائدة اى  
الخبر ولقيام المضاف  
اليه مقامه ولتكن اى  
في نفسها آه نسخه

٣ ( قوله فيكون من للتبعيض ) اي لنزاع بعض كل شيعة يقال فيهم ايهام اشد

٤ ( قوله قال الخليل وايهم آه ) وفي الكشف ان تقدير الآية عند الخليل لنزاع الذين يقال فيهم ايهام اشد ثم قال ويجوز ان يكون النزاع واقعا على من كل شيعة اي لنزاع بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل ايهام اشد اي للذين هم اشد

٥ الصواب لجماعته اي افضل

٥ لطلبه نسخه

٦ ( قوله من كل فريق يشيع ) اي يشيعهم اعتناهم وهذا اظهر في المعنى من يشيعهم

٧ قوله ( يشيع آه ) شاعه اي تبعه واشاعه اي جعله تابعا

٨ ( قوله انحب فيقضى ام ضلال وباطل ) قيل اراد مرءاهم ينسب يقول اعليه نذر في الاجتهاد في طلب المال وتحصيل الامال فهو يسعى في ذلك وفاء بالنذر ام هذا الفعل منه ضلال صادر عنه بهواء لا بعقله

شيعة معمول لنزاع كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى ﴿ واوتيت من كل شيء ﴾ ٣ فتكون من التبعض والكلام يحكي اعني ان ايهام اشد صفة شيعة على اضممار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهام اشد كقوله ﴿ جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط ﴾ ٤ قال الخليل وايهم على هذا استفهامية نحو قولهم اضرب ايهام افضل اي اضرب الذي يقال له ٥ ايهام افضل كما قال الاخطل ﴿ واقدابت مع الفتاة بمنزل ﴾ فابت لاخرج ولا محروم ﴿ اي ابنت مقولا في لاخرج ولا محروم اي هو لاخرج ولا محروم ﴾ قال سيويه لوجاز اضرب ايهام افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخيث بلى مثل ذلك يحكى في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب واقتل ايهام افضل كما يحكى في باب افعال القلوب وليس بشيء لان المعلق يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو اضرب واقتل لا تكون استفهامية ادلا معنى لها الاعلى وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده ( وقال الاخفش في الآية من فيها زائدة كاهو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لنزاع وايهم اشد جملة مستأنفة لاتعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهام فاعل شيعة اي لنزاع ايهام ٦ من كل فريق ٧ يشيع ايهام هو اشد واي بمعنى الذي ( وعند ابي عمرو رواية اذا حذف منها ما نضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتأنيث فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف الموصولات واعتد بقاء التأنيث بلا عملية ( وغيره بصرفها وهو القياس ﴾ قوله ( وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب ) اعلم ان اذا لايجي موصولة ولا زائدة الامع ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ما ذاهو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي اي ما الذي هو خير منك على حذف المبتدأ نحو ماانا بالذي قائل واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل في ﴿ من ذا الذي يقرض الله ﴾ وماذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم اشارة كما في قوله تعالى ﴿ امن هذا الذي هو جندكم ﴾ وهاء التنية تدخل على اسم الاشارة فيقال ايضا ما هذا الذي تقول وقد جاء زائدة بعد ما الموصولة قال ﴿ دعي ماذا علمت سائقه ﴾ ولكن بالغيث نبئيني ﴿ ولقائل ان يمنع مجي ذاموصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى ﴿ يستأثرونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾ ورفع البدل في قوله ﴿ الانساء لان المرء ماذا يحاول ﴾ ٨ انحب فيقضى ام ضلال وباطل ﴿ فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيده خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما ( والذي جعلهم على ادعاء كون ذاهمنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصح المشهور ولوجاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يحز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل

٩ ثم ان حذف الضمير من  
الجملة الخبرية قليل كما مر  
نسخه

منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية ٩ واما ما ذكر من  
حذف الضمير في خبر المبتدأ فقليل نادر كما تقدم في باب المبتدأ وتجرد الجملة الخبرية في نحو  
ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة  
كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر كما مر  
في المبتدأ ( واما قل اظهر الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات  
للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا تكون موصولة الا وقلها احدهما فكان التثاقل  
الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة  
اولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها  
بالمضاف اليه كما ذكرنا واما كان الجواب او البديل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا  
اذن جملة ابتدائية ذا مبتدأ وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيويه ما مبتدأ مع تنكيره  
وذا خبره على ما مر في باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على  
انه خبر مبتدأ محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى ﴿اساطير  
الاولين﴾ ليس بجواب لقوله للكفار ﴿ما ذا انزل ربكم﴾ اذ لو كان جوابا له لكان  
المعنى هو اساطير الاولين اى الذى انزله ربنا اساطير الاولين والكفار لا يقرّون بالانزال  
فهو اذن كلام مستأنف اى ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان  
ذا مزيدة فامتنوعة المحل مفعولا للفعل المتأخر فالسؤال اذن جملة فعلية فيكون  
الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضممار مثل الفعل الذى انتصب به  
ما في السؤال فحذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ﴿ما ذا انزل ربكم قالوا خيرا﴾  
اى انزل خيرا واما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح  
٢ بكون انزل مقدرا والرفع يحتمل استئناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل  
تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ كما في قوله تعالى ﴿قل العفو﴾ وان اشغل الفعل  
بعد ما ذا بضمير منصوب نحو ما ذا تفعله او بمتعلقه نحو ما ذا تقضى حقه فكون ما مبتدأ اولى  
وان جعلت ذا زائدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على  
شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى كانت ذا موصولة او زائدة واما في نحو ما ذا قيل وما  
ذا عرض ٣ وقوله تعالى ﴿وما ذا عليهم لو آمنوا﴾ وما ذا احل لهم ﴿مما ليس بعد ذا فعل  
ناصب لما قبله ولا مشغل عنه بضمير او متعلقة بالجملة ابتدائية جعلت ذا زائدة او موصولة  
فرفع البديل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر ﴿وما ذا عسى  
الواشون ان يتحدثوا﴾ سوى ان يقولوا اننى لك عاشق ﴿قيل ذا فيه زائدة لا موصولة  
اذ الصلة لا تكون الاخبارية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدأ ايضا (فان قيل خبر  
المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى ﴿بل انتم لامر حبا بكم﴾ وزيد اضربه (قيل الصلة  
ايضا جاءت لعل مع جزئها كقوله ﴿وانى لراج نظرة قبل التى﴾ لعل وان شطت نواها  
ازورها ﴿وعسى و لعل متقاربان فان قدرا القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا في

٢ بتقدير الانزال والرفع  
كان محتملا لان يقدر  
الموصول المذكور في  
السؤال مبتدأ كما في قوله  
العفو وان يكون المبتدأ  
غيره والكلام مستأنف  
كما ذكرنا في قوله اساطير  
الاولين نسخه

٣ وما ذا حدث فما كان  
الفعل فيه لازما فهى  
جملة اسمية سواء كانت  
ذا مزيدة او موصولة  
فرفع البديل واجب ورفع  
الجواب مختار على كل  
ومثله قوله وما ذا عليهم  
لو آمنوا وقول الشاعر  
نسخه



خبر المبتدأ ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا ليكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا \* ولا بأس ان تذكر بعض ما أهمله المصنف من احكام الموصول واحكام من وما واى فى الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئى اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبنية له فيجب للصلة التأخر فلا تقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزءا منها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان تكون مصدرة بل اولكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مثله تعلق بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق به المقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض يتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتأكيذ ولا يخبر عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجىء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء فى الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما اماصلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة مدلولة بالظاهرة عليها كما يجىء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله \* من اللواتى واللى واللاتى \* زعن ان كبرت لداتى \* وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذى اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثله اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هى والجملة التى بعدها تأويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا فى الالف واللام الموصولة اذ لا تدخل الاعلى فعل فى صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التى هى صلة كما تقول فى باب التنازع معملا للاول الذى ضربت وضربونى غلما نه زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاء فى الذى قائم ابوه والذى ضرب زيدا اخوه والذى زيدا ضرب ابوه اذ لا مانع منه (فان قيل ليس كان الموصول والصلة كجزئى اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغى ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول) قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما كجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل كجزئين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذى هو الصلة واجب لكونها مبنية للموصول لما مر فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر مادام لا يتقدم على اسمه (ويجوز قليلا حذف صلة الموصون الاسمى غير الالف واللام اذا علمت قال \* فان ادع اللواتى من اناس \* اضاعوهن لادع \* الذين \* وقد التزم حذفها مع التبا معطوفا عليها التى اذا قصد بهما الدواهى ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل فى حيز البيان فلذلك تركنا على ابها مهما بغير صلة مبنية ويجوز كون تصغير التبا لتعظيم كفى قوله \* دويهمية نصفر منها الانامل \* واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من

نسخه

ادعوا

الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى ﴿ وما منا الا له مقام معلوم ﴾ اى الامن له مقام ونحوه قول المتنبي ٦ بئس الليالى سهرت من طربى \* ويجوز ان يكون من هذا لعمري لانت ٧ البيت اكرم اهله \* واقعد فى افنائها بالاصائل \* ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حرف الكلمة وان كانت فاءا وعينا كشية وسه وليس الموصول بالزق منهما ( ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان فى المواضع المخصوصة كالجحى فى الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التى قبلها كالنسبة عنها \* واما احكام من وما واى فى الاستفهام فقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جازلك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه فى لفظ من تقول منوا اذا قيل جاءنى رجل ومنا اذا قيل رأيت رجلا ومنى اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءنى رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءنى مسلمون او رجال او قوم وفى النصب والجر منين ومنة اذا قيل جاءتنى ضاربة او طالق وكذا فى النصب والجر لا يختلف ومنان اذا قيل جاءتنى ضابتان او طالقان وفى النصب والجر منيتين ومنات اذا قيل جاءتنى مسلمات او ضوارب وكذا فى النصب والجر لا يختلف ( اما اشتراط الاستفهام عن المذكور فى الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بدفها من محكى مذكور قبل الحكاية ثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم فى الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسؤل عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا ( وانما اشترط فى لحاق العلامات المذكورة بمن كونهن سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها فى الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيى لان الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة فى الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف ٢ المسؤل عنه كما فى النكرات ولو كررت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة المكررة اذا كررت فلا بد فى الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانيا هى المذكورة اولاً تقول من الرجل لمن قال جاءنى رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذف النكرة واثبت العلامات فى لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة ٣ فلذا كان حذفها بعد من اكثر من اثباتها ومع الحذف فالحكاية فى من اولى لاجل التنصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه يورده بعدها المذكورة لانك اذا لم تحك فى لفظ من فربما توهم السامع ان المستفهم عنه يورده بعدها ( واما الاشتراط العقل فى هذه الحكاية فظاهر لان من للعقل واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك اى بل تقول فيها اى يافنى واى يافنى وبأى يافنى كما يجيى فلان من مبنية ٤ مستنكر عليها الاعراب قصدوا تبعيدها من الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب عليها فى حالة لا يكون فيها على المفرد المذكور فى الاغلب وهو اصل الثنى والمجموع والمؤنث

٦ ( قوله بئس الليالى سهرت من طربى اى التى سهرت فيها تمامه شوقا الى من يبيت يرقدها ٧ ( قوله البيت اكرم اى الذى اكرم

٢ المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت نسخته

٣ وانما كثرت الحكاية فى السؤال عن النكر لان السؤال عنه كما ذكرنا كثير غالب والحكاية نص فى كون المستفهم عنه ذلك المذكور فى لفظ المخاطب وان قلت من الرجل او من هو فربما او هم هذا اللفظ ان المسؤل عنه معهود آخر غير هذا المذكور فى كلام المخاطب وازالة الابهام بآراء ما هو نص فى المراد فى كثير الاستعمال مناسبة واما اشتراط آه نسخته

٤ يستنكر عليها الاعراب فاثبتوا عليها العلامات فى حالة لا يكون فيها على الكلمة فى الاغلب اعراب آه نسخته

٥ ولا يجوز فائتوا بدل  
الحركات نسخة

اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اى فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لاوصلا ولا وقفا (وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكنت الكلمة في حالة الوقف محركة ٥ بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاؤا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد (وقال السيرا في بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اى ثم لما كان الحال حال الوقف واخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منة اذهاء التأنيث لانتكون في الوقف الاساكنة فاكثفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات فاذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجر وامانت في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاثنيان بحروف المد مجرى مسلمات وهندسات في الوقف فانه لا يثبت فيه شيء من حركاته بخلاف منو وميني ومنا فانه بمنزلة نحو زيد ورجل ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد بعدها اعني الفتح نحو زيدا فلم يستنكر في من الجارى مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون في متان ومتين تنبيه على ان التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تأنيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التأنيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهبت لما لم تتمخض التاء للتأنيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحومنت والاكثر تحريكها فيه ٦ لانك لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تاء التأنيث كما هو حقها واما في المثني فقد حكيت الاعراب لمجئك في الرفع بالالف وفي النصب والجر بالياء نحو متان ومتين وقد جاء نحو متان محرك النون التي قبل التاء هذا (ولك في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران احدهما ان تزيد على من حروف الدوالين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا تحكى علامات المثني والمجموع والمؤنث وان كنت تسأل عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها لكل بلفظ واحد فنقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية الاعراب ولالعلامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكور (واما اى فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جازلك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثني والمجموع والمؤنث في لفظها ٢ الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اى يافتي واى يافتي وفي الوقف تسكن ياؤه في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية

٦ لانهم زادوا التاء دلالة  
ونصا على ان السؤال  
عن مؤنث وكون تاء  
التأنيث مفتوح ما قبلها  
ومقلبا هاء في الوقف  
ادل على كونها للتأنيث  
واما نحو قوله \* م بل  
جوزتيها كظهر  
الجمعت \* وكتاء بنت  
واخت فقليلان وربما  
جاء آه نسخة

م (قوله بل جوزتيها)  
الجوز الوسط ورب  
مقدرة بعد بل  
٢ قوله (الا انك لا تلحق  
حروف المد بالمفرد المذكر)  
وقس عليه التثنية والجمع  
والمؤنث

في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان اصل اي ان تستعمل في المقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما مر في من ولك في اي ٣ وجه آخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول اي واياء في المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان او مؤنثا وفي الحركات اللاحقة لاي في حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فتكون مبتدأة محذوفة الخبر ومفعولة محذوفة الفعل ومجرورة مضمرة الجار وهذا ضعيف لان اضممار الجار قليل نادر وايضا تنبيه اي وجمعها لغير الحكاية ضعيفان كما مر ( ٤ والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي رجل هو ( واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فيقول من يافتي ومن يافتي ومن يافتي وعليه حل قول الشاعر \* اتواناري فقلت منون انتم \* فقالوا الجن قلت ٥ عوا ظلاما \* وليس بشئ ٦ لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى ( وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهام عن الضارب والمضروب قال سيويوه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبفه كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام ( واما اعرابها فقليل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والافكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لاعلى وجه الحكاية الاترى الى قوله منون انتم و ليس بمحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رأيت رجلا وامرأة قلت من ومنه واذا قيل رأيت امرأة ورجلا قلت من ومنا وفي جاءني رجل وامرأتان من ومنان وعليه فقس ( واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من واين فيمن قال لقيت رجلا وجارين وعليه فقس ( واما المعارف بعد من فتقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في من بعد حذفها ( وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيويوه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رأيت اخازيد قلت من اخازيد ( واجاز ذلك سيويوه لاعلى وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يحكى ( وثالثها ان تحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في التكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيويوه انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قدرأته فتقول منا ويقال خلف دار عبدالله فيقال دار مني ( اما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بنى تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط ( وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف ٢ لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فان كل واحد منها لاي معين كان كما يأتي في باب المعارف والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالاعلام انصب ( والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤول عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه

٣ قوله ( وجد آخر وصلا )  
ويعرف من ذلك حال  
الوقف عليها لانها كسائر  
المعربات كما مر

٤ قوله والاولى آه ( هذا  
هو الوجه الثاني .

٥ قوله ( عوا ظلاما ) عم  
صباحا كلمة تحية كانه  
محذوف من نعم نعم كما يقال  
كل مال يونس هو من وعت  
الداراعها وعما اذا قلت لها  
انعمي

٦ قوله ( لانه لم يتقدم جمع  
منكر ) وتقدير انه كان  
في لفظ الجن نكرة فاستفهم  
الواصل عنها بناء على  
ان الحاق العلامة لا يكون  
الا في استفهام عن النكرة  
كما علم بالاستقراء تعسف  
٢ لكونه اكثر استعمالا من  
غيره لكونه ادل على  
المسمى والمراد من الحكاية  
تنصيب المذكور وقد  
امران رفع الابهام تكثير  
الاستعمال انصب وايضا  
الاعلام غير متصرف  
في ذالها مصنونة من  
الزيادة والتقصان كما  
مضى في باب غير المنصرف  
فتناسب ان لا يتصرف  
في اعرابها ايضا وهو  
معنى الحكاية والشروط  
آه نسخته

ولامعطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابهها تغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رأيت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا اباعلمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علين لم يمنع حكايته عند اهل الجواز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جواز الحكاية فيه فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رأيت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير (واما عطف النسق بلا تكرير من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما (وحكى سيويه عن قوم واستحسنه انه تجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا وعمرا ومن زيد واخامرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا واخامرو (والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعات لها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع واما ان عدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه تجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم ٤ وذلك ليكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه كالموافرد (ومن الشروط وان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا ومن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال الالبس اذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عن ذكره دون غيره وتجوز حكاية الاقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يحكى بيانه وكذا اختلف في حكاية مثني العلم ومجموعه فالجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلية بالثنائية والجمع كما يحكى في باب العلم (ثم نقول اذا حكى ما بعد من فن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لاعلى انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا ه في اول الكتاب (وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف ٦ لما مر هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار منى (وانما بنو تميم قاتلهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوابه مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس (واما اذا سألت باى عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى

٤ لا نقطاع الثاني عن الاول  
صريحاً فيكون لكل واحد  
من المعطوف والمعطوف  
عليه حكم نفسه لو انفرد  
نسخه

ه في المضاف الى ياء المتكلم  
نسخه

٦ للزوم الجر بحار مقدر  
كما مضى هناك نسخه

فاذا قيل رأيت زيدا ومرت زيد قلت اى زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر فى اى فكرهوا ان يخالفه الثانى بخلاف من زيدا ومن زيد هذا (وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعضهم دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان) قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة تجوز الحكاية اذا سألت بمن او اى من غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كامر (واذا سألت بمن عن عاقل ينسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب علم عاقل او لابل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما يقال لقيت زيدا اوركبت اعوج جازلك ان تقول آلمنى اى البكرى او القرشى تأتى بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك فى السؤال عنه اعنى البكرى مثلا لان صفة العلم ٧ المنسوبة الى من لا بد فيها من الالف واللام وتلحق ياء النسب آخر من كما كان آخر السؤال عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام ٨ على الالف واللام فتقول آلمنى بالمد او التسهيل كما يجيى فى التصريف فى باب تخفيف الهمزة ان شاء الله تعالى وانما ادخلتها لانه كذلك فى السؤال عنه لو صرحت به نحو البكرى او القرشى وانما جاز الجمع بين من الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة العربات التى لاتتضمن معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحق ياء النسب باخرها وبعضهم لا يأتى بهمزة الاستفهام فيقول المنى اكتفاء بما فى من معنى الاستفهام (ويحكى فى لفظ المعنى اعراب العلم السؤال عن نسبته سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية فى لفظ اى سواء فتقول لمن قال جاءنى زيد آلمنى يافنى وكذا آلمنى وآلمنى وكذا آلمنيان وآلمنين وآلمنيون وآلمنين وآلمنية وآلمنيتان وآلمنيتين وآلمنيات ويأتى السؤال بالجواب على وفق اعراب آلمنى تقول رأيت زيدا فتقول القرشى على انه وصف لزيد المذكور او لافى كلامك ويجوز الرفع فى الكل على اضممار المتبدأ اى هو القرشى لاتقصا له عن الموصوف بتوسط الاستفهام (قال مبرمان سألت المبرد اذا قال لك رجل رأيت زيدا واردت ان تسأل عن صفته قال اقول آلمنى كفى قلت الظريفى او العالمى او البزازى (قال السيرافى فى هذا تقرير منه وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل الياء فى الظريفى ونحوه لتأكيد كقيل فى اخرى ٩ ودواري) وان كان صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمنى والبصرى فلا يجوز آلمنى اتفاقا قال المبرد القياس آلمسأى او الماوى (قال السيرافى فى هو تقرير منه وليس بمسموع) واجاز الاخفش الاستفهام باى على وفق آلمنى قياسا فقال يقال آلاى فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستئصال الياء آت الله اعلم \* قوله (اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى مثل رويد زيد اى امهله وهبها ذاك اى بعد) اعلم انه انما بنى ٢ اسماء الافعال لمشابهتها مبنى الاصل وهو فعل الماضى والامر ولانقول ان صه اسم لاتكلم ومه اسم لاتفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لانقول ان اف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كسمماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائين (ويجوز

٧ المنسوب الى شئ  
نسخه

٨ على المنى تقول آلمنى  
بالمد لانه كذلك فى السؤال  
عنه لانك تقول آلمنى  
او الهاشمى وايضا فان من  
ضعف تضمنها للاستفهام  
لصيرورتها معربة بسبب  
معاملتها معاملة العربات التى  
لاتتضمن معنى الحرف وهى  
دخول لام التعريف عليها  
ولحاق ياء النسب بهافاقى  
بحرف الاستفهام وبعضهم  
لا يأتى بها فيقول آلمنى  
مقصورا ١٢ اكتفاء آه نسخه

٩ قوله ودواري (الدواري  
الدهري يدور بالانسان احوالا  
٢ قوله اسماء الافعال) اما  
غير المنصرف فانه وان شابه  
الفعل الذى اصله البناء  
لكن مشابهته ضعيفة ليست  
فى مرتبة مشابهة اسماء  
الافعال ولذلك لم يبن فتأمل

ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما وصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فلي هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حلهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض وظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جاريا ومجرورا (واما تعيين اصولها وانها عن اى شئ نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به ٣ وفداء لك الاقوام ٤ بالكسر وامامك زيدا وعليك زيدا اذا استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وامامك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان ٥ وبطآن وشتان فانها ٦ كليات في المصادر وكهيات فانه كقوادة وتزال فانه كنفجار وتبد كضرب فنقول انها كانت في اصل مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولاخاتهما باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال (ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصرا سم فعل نحو ايتها في الكف ووبها في الاغراء وواها في التعجب والاستطابة ولعاود عدما في الانتعاش وويك وويحك وويسك ووي لعمر و على مامر في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وها ودع اى انتعش ٧ وبس اى ارفق وهيا وهلا وحى وايه وهيك وهيك وهيت وسيحى معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهى مفتوحة لانصوبة وفي الضرب الثانى بقاؤه على المصدرية وبنائه مراعاة لاصله اعنى اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق وامانح وكخ واف واوه ونح اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افاوتين بالحرف كما فيك فالاولى ان يقال ٨ بقاءها على ما كانت عليه وانها لم تصرف مصادر ولا اسماء الافعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعذك اى احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك عمرا والنجاء ان يقال انها باقية على المصدرية اذا لم يقيم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اى تقدم تقدما او احذر فرطك اى تقدمك وبعذك اى ابعد بعد او حذرك وحذارك عمرا اى احذر عمرا حذرا او حذارا ٩ والنجاء اى انج النجاء والكاف حرف ك كما في ذلك ( فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا تقدر اذن باعتبار الاصل لافى حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت كونه عارضا بالدليل اذرب اصل

٣ قوله وفداء الفداء بكسر الفاء  
يمد ويقصر ويفتحها بعض  
صحاح  
٤ (قوله بالكسر آه) اى  
بكسر الهمزة وتنوينها  
واما الفاء فكسورة على  
ما يعلم من الصحاح وقال  
بعضهم هى مفتوحة  
٥ (قوله وبطآن) يقال  
بطآن ذاخروجا اى بطؤ  
اذا خروجا  
٦ (قوله كليات) لو اء بدينه  
ليانا اى مظه

٧ (قوله وبس) يقال  
للساقبة بس وهو صوت  
لراعى ليسكن به الساقبة  
عند الحلب  
٨ انها باقية على كونها  
اسماء اصوات ولم تصرف  
آه نسخته

٩ (قوله النجاء اى انج  
النجاء) نجوت نجاء اى  
اسرعت

مرفوض وعارض لازم ( واما أمين فقليل سرياني وليس الامن اوزان الجمجمة كقبايل  
 وهابيل بمعنى افعل على ما فسر النبي عليه السلام حين سأل ابن عباس رضى الله عنهما  
 وبني على القمح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله  
 القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل ( وكان  
 القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذى هو في الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم  
 فعل لانا نقول لمثل صه ورويد انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما  
 الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كالمطرد  
 في نحو رحك الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب  
 اسم فعل كما يحكى \* ثم اعلم ان بعضهم يدعى ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها  
 مبتدأة لا خبر لها كما في اقامم الزيدان وليس بشئ لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل  
 اى ذو قيام فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار  
 باللفظ فان في قولك ٢ تسمع بالمعيدى تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم  
 الفعل اذن ككاف ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل  
 من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا  
 اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية  
 والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا  
 في المفعول المطلق ( وما ذكره بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية  
 ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل  
 فلم تكن مبنية ولانقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه  
 صار كفتح فاء جعفر وكذا لانقول في عليك واليك اسمى فعل انهما حرفا جر مع  
 مجروريهما متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول صار ككلمة وكذا  
 الجار والمجرور في الثانى فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمى فعل مثل الفضل  
 وبسة علين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك  
 و عليك اسمى فعل كعبد الله وتأبط شرا علين فهى منقولة عن اصولها الى معنى  
 الفعل نقل الاعلام ( وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال  
 على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لانه اسمى بشئ ٣ اذ العربى القمح ربما يقول صه مع  
 انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصحمت او امتنع  
 او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى لصح فعلنا ان المقصود منه  
 المعنى لا اللفظ ( وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنزة \* كذب العتيق وماءش  
 بارد \* ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي \* اذا روى بنصب العتيق وكذا في قول من نظر  
 الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب ٤ عليك البزر والنوى بنصب البزر ( قال محمد بن  
 السرى ان مصر تنصب به والين ترفع فعنى كذب عليك البزر اى الزمه وخذه ووجه  
 ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما يغرى بصاحبه ويأخذه المكذوب

٢ قوله ( تسمع بالمعيدى )

قال الكسائى في المثل ان

تسمع بالمعيدى خير من

ان تراه وهو تصغير معدى

منسوب الى معد واما

خففت استثقا لا للجمع

بين الشديدين مع ياء

التصغير يضرب للرجل

الذى له صيت وذكر

في الناس فاذا رايت اذ دريت

مرآته وقال ابن السكيت

تسمع بالمعيدى لان تراه قال

وكان تأويله تأويل امرائه

قال اسمع به ولا تره

٣ قوله ( اذ العربى القمح )

اى الخالص

٤ قوله ( عليك البزر )

البزر بزر البقل وغيره



عليه فصار معنى كذب فلان الاغراء به اى الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ فى الاغراء كأنك قلت افترى عليك فخذته ثم استعمل فى الاغراء بكل شئ وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اى عليك بالعسلان \* قال وذبيانية اوصت بنبيها \* ٢ بان كذب القراطف والقروف \* اى عليكم بها ( وكذب الحج ) اى عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب الزم ( قال ابو على فى كذب عليك البززان فاعل كذب مضمر اى كذب السمن اى لم يوجد والبززر منصوب بعليك اى الزمه ولا يتأتى له هذا فى قول عنزة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اقرب ) واسماء الافعال حكمها فى التعدى والازوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا ان الباء تزداد فى مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها فى العمل فتعتمد بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع معمولها عليها واما صوت جامد فى نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف اجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما تتضمنهما معنى الفعل ( وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله \* ٣ يا ايها المايح دلوى دونكا \* انى رأيت الناس يحمدونكا \* ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى اى دلوى قد امك فخذها ( واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذا الامر كثير ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعانى اسماء الاقوال امر اكانت او غيره ابلغ واكد من معانى الافعال التى يقال ان هذه الاسماء بمعناها ( اما ما كان مصدرا فى الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء افعال فلما تبين فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا ( واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيد كان فى الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذته فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لیسادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عنى اى ضم رجلك وثقلك اليك واذهب عني ووراك اى تأخر وراك فجرى فى كلها الاختصار لغرض التأكيد وكل ما هو بمعنى الخبر فقيه معنى التعجب فعنى هيئات اى ما بعده وشتان اى ما شدد الافتراق وسرعان ووشكان اى ما سرعه وبطان اى ما باطأ والتعجب هو التأكيد المذكور وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع بها و بروزه فى شئ منها دليل فعليته وانه ليس منها كهل وهات على ما يجئ وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين فى جميع هذه الاسماع قياسا بل سماع فيقتصر على المسموع ( فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر فى الاصل نحو امامك واليك اولا فهو فى الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفى الثانى ينظر فان كان الاسم الذى اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد

٢ قوله ( بان كذب القراطف ) القراطف القطيفة وهو دثار مخمل والقرف وعاء من جلد يدبغ بالقرفة وهى قشور الرمان ويجعل فيه الخلع وهو لحم يطبخ بتوابل فيفرغ فيه اى عليكم بالقراطف والقروف فاعتنوها

٣ قوله ( يا ايها المايح دلوى ) المايح هو الذى ينزل البثر ويملا الدلو وذلك اذا قل ماؤها

زيد وزيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاءك اذ لم يأتها زيد بالاضافة كما جاء رويدك زيدا ومثله التجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه (وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشئ) لاننا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بلي يمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويدوها مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف (وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا) (وقال ابن بابشاد الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء) (واما التنوين اللاحقة لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتذكير وليست للتذكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معروفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التذكير راجع الى المصدر الذي ذاك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدرا وصوت قائم مقام المصدر او لا فينتقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر فصح بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالعرف فعني صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي السكوت عنه اي افعال السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا ما اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه ٦ واما التذكير فيه فكانه للابهام والتفخيم كما في قوله \* الا ايها الطير المربة بالضحى \* على خالد لقد وقعت على لحم \* اي لحم واي لحم فكان معنى صه اسكت سكوتا واي سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت عن كل كلال وايس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التذكير دليل التعريف (وقال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما تدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول وسكون هاء الثاني فالاول قول ذي الرمة \* وقفنا قلنا ايه عن ام سالم \* وما بال تكليم الديار البلاقع \* انما جاز غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا \* واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة (فن المتعدية ها وهو اسم لخذوفه ثمانى لغات الاولى ها بالالف مفردة سا كنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان تلحق

٦ وكذا التذكير فعني صه  
اسكت سكوتا اي افعال مطلق  
السكوت عن كل كلام لان  
سكوتا جنس لاتعين فيه  
فيكون المعنى على انه يأمره  
بالسكوت عن كل كلام لان  
مطلق السكوت واقع على  
كل سكوت يفرض عن اي  
حديث كان وليس ترك آه  
نسخه

هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاك هاك  
هاك هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف  
نحو هاء هاؤما هاؤم هاء هاؤما هاؤن الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف  
الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء لكل السادسة ان  
تصرف هذه الخامسة تصريف ذرودع السابعة ان تصرفها تصريف خف  
(ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الى م اهاء واهاء بفتح همزة  
المتكلم وكسرهما الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف نادو الثلاث الاخيرة  
افعال غير متصرفة لاماضى لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء  
بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذوا ذاقيل لك هاء بالفتح قلت ما هاء اى  
ما اخذوما اهاء على ما لم يسم فاعله اى ما اعطى وهذا الذى قال مبنى على السابعة  
نحو ما اخاف وما اخاف (ومنها هات بمعنى اعط وتصرف بحسب الأمور افرادا  
وتثنية وجعا وتذكيرا وتأنينا تقول هات هاتيا هاتوا هاتى هاتين وتصرفه دليل فعليته  
تقول هات لاهاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما هاتيك كما اعطيك (قال الجوهري  
لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتمام التصرف ٢) وقال الخليل  
اصل هات آت من اتى يؤتى ايتاء فقلبت الهمزة هاء (ومن قال هو اسم فعل قال لحوق  
الضمائر به لقوة مشابهته لفظ الالفعال ويقول في نحو مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كحاشى  
من حاشى وبسمل من بسم الله (ومنها بله اى دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال  
بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيد كدع زيدا (وحكى ابو على عن الاخفش  
انه يحكى بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله \* نذر الجماجم ضاحيا حاماتها \* بله الا كنف  
كانها لم تخلق \* بنصب الا كف ورفعها وجره واذا كان بمعنى اى كيف جازان يدخله من  
حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فن بله ان يأتى بالصخرة كيف ومن ابن  
ويروى من يهل على القلب (وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله \* اعطيهم الجهد  
منى بله ما سع \* ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ٣ ومنه قوله عليه  
السلام بله ما ٤ اطلعتهم عليه (ومنها تيد زيدا اى امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال  
ابو على لم يحك احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به  
فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر  
قال ابو على تيل من التؤدة قلبت الواو تاء وابدل الهمزة ياء كما حكى سيويه ييس الرجل  
في بئس (ومنها رويد زيدا وهو فى الاصل تصغير اروادا مصدر اروداى رفق  
تصغير الترقيم اى ارفق رفقاً وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون ٦ تصغير رود  
بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدر واسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجئ  
على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول  
كضرب الرقاب \* ورويد زيدا كضربا زيدا الثانى ان يجعل المصدر بمعنى  
اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو مر سيرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سيرو

٢ قالوا وكذا يدخله في باب  
الفعل الصريح نسخته

٣ قوله ( ومنه قوله عليه  
السلام بله

٤ ما اطلعتهم عليه ( وفي  
الحديث القدسي اعددت  
لعبادى الصالحين ما لا عين  
رأت ولا اذن سمعت ولا خطر  
على قلب بشر بله بشر بله  
ما اطلعتهم عليه اى سوى  
٥ قوله ( كما حكى سيويه ييس  
الرجل فى بئس ييس الرجل)  
يأس بؤسا اشتدت حاجته  
وبئس فى الذم منقول منه  
٦ قوله ( تصغير رود )  
يقال فلان يمشى على رود  
اى على مهل

رويدا الى مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى ﴿اهلهم رويدا﴾  
يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة  
الاستعمال ٧ بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويدا بنصب زيدا  
وانما فتح ٨ رعاية لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل  
والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كأمرو وقد زادما على رويدا اسم  
فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويدا ما الشعر اى دع الشعر  
(ومن اللازمة صه اى اسكت ومه اى اكفف وايه اى زد فى الحديث اوفى العمل  
وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم  
الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الامونا وخطاء ذا الرمة فى قوله ﴿وقفنا فقلنا ايه عن  
ام سالم﴾ وقال ابن السرى انه اراد المنون اذ معناه هات حديثا اى حديث كان عن ام  
سالم فتركه للضرورة (ومنها ايهما اى كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق  
الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معر بانصوبا كسقيا ورعيا اى كفا يقال  
ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما فى صه وكذا كل تنوين بعد  
المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السرى  
فى ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل همزة ايه وايهاه  
فيقال هيه وهيها (ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال ﴿مهلا فداء لك الاقوام كلهم  
﴾ وما اثر من مال ومن ولد ﴿اى ليفدك﴾ ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كثناء حيث  
وفيه لغة رابعة وهى كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع  
واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كاف لكما الا ان اف يجوز  
اعرابه اعراب المصادر نحو فالك وهيت واجب البناء نظر الى الاصل مع كونه مصدرا  
واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام المصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا  
قد بينا فى المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التى يقال انها أسماء  
افعال يجوز فيها ان يقال بقاءها على مصدريتها وبنائها نظرا الى اصلها حين كان  
صوتا وهو الاقوى فى نفسى اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب  
على ما بينا هنالك فالاولى اذن ان نقول ان ماهو فى صورة المنصوب نحو افا وتقامبنى على  
الفتح والتنوين فيه كما فى صه لان الاصل بقاء كل شئ على ما كان عليه (ومنها دع ودعا  
ولعا ودعما اى انتعش ودعما تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعنى  
الدعدة بمعنى قول دع دع لعاثر (ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال ﴿الاحياء  
ليلي ٢ وقولا لهاهلا﴾ فقد ركب ٣ امر اغر محجلا ﴿اى اسرع﴾ (ومنها هيا وقد يلحق  
الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال  
هيك والمعنى اسرع (ومنها قدك وقطك و يجلك وكان الاصل قدك وقطك اى اقطع  
هذا الامر قطعاً فهو فى الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقم مقام الفعل فبنى فحذف  
المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا يجلك اى اكتفاء يقال

٧ بان لا يقدر الفعل قبله بل  
يقام المصدر مقامه نسخة  
٨ لبنائه على الحركة المستحقة  
فى حال الاعراب نسخة

٢ (قوله وقولا لهاهلا)  
هلا زجر للخيال وللناقة  
ايضا اى توسعى وتنجى وقد  
يسكن بهلا المؤنث عندنوا  
لفعل منها قال الجعدي  
الاحياء البيت قيل هجابه  
ليلي الاخيلية فاجابته بقولها  
وعير تنى داء بامك مثله  
واى جواد لا يقال له هلا  
٣ ابرا اغر محجلا اى  
اسكني نسخة

٤ ايجلنى اى كفانى الان الضمير قد يحذف من بجل بخلاف قط و قط فعنى قدك اى اكتف ومعنى قدنى لا كتف قال \* قدنى من مصر الخبيين قدى \* ليس الامام بالشحج المجد \* وقال \* ومتى اهلك ه فلا احفله \* بجلى الآن من العيش بجل \* ولم يصح حسب وان كان قريبا منها فى المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدأ وحالا كامر فى باب الاضافة ويجب نون الوقاية فى قد و قط دون بجل فى الاعراب لكونهما على حرفين دونه كامر فى باب المضمرات ( ومنهاجى اى اقبل يعدى بعلى نحو حى على الصلاة اى اقبل عليها وعن ابى الخطاب ان بعض العرب يقول ٦ حيهل الصلاة وقد جاء حى متعديا بمعنى ائت قال \* ٢ انشأت ٣ ما بال رفقة \* حى المحول فان الركب قد ذهب \* وقد يركب حى مع هلا الذى بمعنى اسر واستجمل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ائت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد ( وفى المركب لغات حيهل يحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاءه لتوالى الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفاء واثبات الالف فيهما فى الوصل لغة ردية ه وقول لبيد \* يتماهى فى الذى قلت له \* ولقد يسمع قولى حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز فى غير الوقف وفى الكتاب الشعرى لابي على حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابى على حالهما مع التركيب فى احتمال الضمير كحال نحو حلوا خامض يعنى ان فى كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ائت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحد اوليس فى كل واحد منهما ضمير لانه انمعى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله \* فهيج الحى من كلب فظل لهم \* يوم كثير تناديه وحيهله \* فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبنى غير جملة نسب الى لفظه حكم جازان يحكى كقولك ضرب فعل ماضى قال \* بحيهلا ٦ يزجون كل مطية \* امام المطايا سيرها المتقاذف \* فحى و جازان يجرى بوجوه الاعراب كقوله \* ان لو او ان ليتاعناء \* وقوله \* تناديه وحيهله \* فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يحى فى باب العلم وقد يقال حيهلك (و بما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تعالى \* هلم بنا \* و بمعنى احضره نحو قوله تعالى \* هلم شهداءكم الذين \* وهو عند الخليل هاء التنبيه ركب معهما امر من قولك لم الله شعبه اى جمع اى اجع نفسك البنا فى اللازم واجمع غيرك فى المتعدى ولما غير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه المم كما هو القياس عندهم فى اردد وامدد ولم يقولوا هلم وهلم كما يجوز ذلك فى مد كل ذلك لثقل التركيب قال تعالى \* هلم شهداءكم \* ولم يقل هلموا (وقال الكوفيون

٤ (قوله يقال ايجلنى) ايجله الشئ كفاه  
 ٥ (قول فلا احفله) حفلت كذا اى باليت به ويقال لا تحفل به اى لا تبال به  
 ٦ (قوله حيهل الصلوة) اى يصل بهل كما يوصل بعلى ومعناه اتوا الصلوة  
 ٢ (قوله انشأت اسأله آه) هو لابن عمر يعنى انشاء يسأل غلامه كيف اخذ الركب  
 ٣ (قوله ما بال رفقة) الرفقة بالضم والكسر الجماعة ترافقهم فى سفرك  
 ٤ (قوله حى المحول) الجمولة الابل التى تحمل واما المحول بالضم بلاهاء فهى الابل التى عليها الهوادج  
 ٥ (قوله وقول لبيد يتماهى آه) يذكر صاحبها فى السفر كان امره بالرحيل والامتراء فى الشئ الشك فيه وكذلك التماهى

٦ قوله يزجون كل مطية اى هذه القبيلة يسوقون بلفظ حيهلا كل مطية سيرها المتابع امام المطايا

اصلها هلام وهلا كلمة استجمال كما مر غير الى هل التخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو في القياس في نحو ﴿ قد افلح ﴾ الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب ( وقال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يتركب منه هم ) وقال الزمخشري يحى هل ساكن اللام ٧ ضمن ام عند الكوفيين معنى اسرع او قبل وتعدى بالي في اللام قليل هم الى واما في المتعدى نحو هم زيد فهو باق على معناه اي اسرع اقصد زيدا فاحضره ( وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة نحو هلم هلموا هلمى هلمن ) وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن ببقاء هم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد وتبقى ميم هم على تشديدها وفتحها كما زيدت النون في منى وعنى محافظة على سكون نون من وعن ( قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول التاء فيزيد الفاء قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ) ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب المزة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبني باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التي تين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى ﴿ هيهات لما توعدون ﴾ اي بعدا ( وحكى الاصمعي انه يقال هم الى كذا فيقول المخاطب لا اهلهم معدى بنفسه كأنك قلت لا الم والهاء المفتوحة زائدة او لاؤم على المذهب الاخر فلم تغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر ( ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي تائها الحركات الثلاث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثنية التاء ايضا وقد تنون في هذه اللغات الست وقد تسكن التاء في الوصل ايضا لاجرائه فيه مجراه في الوقف وقد يحذف التاء نحو هيهات واياها وقد تلحق هذه ٣ الرابعة عشر كافي الخطاب نحو اياها وقد تنون ايضا نحو اياها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين ( وقال صاحب المغني بنون مكسورة ) وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلة نحو قوقة قلبت الياء الاخيرة الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء لتأنيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات في جمع قوقة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثني والمضمومة التاء تحتل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان نقول التاء والالف فيها زائدتان فهى مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية ونقول قبح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فلتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى

٧ وكان بمعنى اسرع اصل هم الى عند الكوفيين اقصد الى وهم زيدا اي اقصد بالاحضار وبنو تميم آه نسخة

٢ قوله ( لا اهلهم ) اي لا اعطيك صحاح

٣ وفي بعض النسخ الخامسة عشر لكن الاولى هو الصواب لعدم دخول الكاف عند سكون التاء حتى يكون لغة اخرى

البعد فيه اذ معناه ما بعده كاذكرنا لو كان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله  
 هيمية في الاحوال ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيها على التحاقها  
 بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت (وهذا الوجه اولى من الوجه الاول  
 وايضا من جعل الالف والتاء زائدين لان باب فقلال اكثر من باب سلس ه وير (ومنها شتان  
 بمعنى افترق مع تعجب اى ما شدا الافتراق فيطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد وعمر  
 وقد زاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمر وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد  
 وعمر (وقال ربيعة الرقي \* لستان ما بين اليزيديين في الندي \* يزيد سليم والاغراب حاتم \*  
 وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق  
 وهو خبر لما بعده وموهمة شيان احدهما لغة في شتان وهى كسر النون والثاني ان المرفوع  
 بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع  
 الجمع فاعلاله واللغة الفصحى وهى فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تأخير  
 عن المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متأخرا وكان ينبغى ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء  
 على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظا ما لا يصلح ههنا ان يكون  
 عبارة عن شيئين والمعنى افترق الجالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمر حالتان  
 بخلاف وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالآخر كما يقال  
 في الاعيان بينى وبينك نهران مع ان يكون احدهما النهرين بجانب احدهما والاخر بجانب الآخر  
 بل لا يقال في المعاني بينهما شئ او شيان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشئ او الشيئين  
 او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اى مشترك فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيديين  
 بمعنى افترق الجالان اللتان بين اليزيديين وهما البخل والجود لكان كل واحدة من  
 الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود (فبقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان  
 بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اى بعدما بينهما  
 من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون بين وستان بمعنى بعد  
 ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى ﴿ يفصل بينكم ﴾ قال  
 بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاجراجه عن النصب المستعمله في اغلب استعماله  
 ومثله قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ وقولهم لى فوق الخامس ودون السادس  
 (وقال الزجاج بنى شتان على الفتح لانه مصدر لانظيره وورود لىان يكذبه (٢) ومنها  
 سرعان ووشكان مثلثى الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اى ما قرب وما اسرع  
 (ومنها بطآن بضم الباء وقمها اى بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح  
 هيمات (٣) ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف مضمومة الهزة مشددة الفاء مثلثها  
 بتؤين ودونه واف بكسر الهزة والفاء بلا تنوين وافى ككبرى مما لا واف كخذ  
 وافة منونة وغير منونة وقد تتبع المنونة تقة فيقال افة وتقة وقد يرفع افة كويل  
 (ومنها واه بفتح الهزة وسكون الواو وكسر الهاء وا آه بقلب الواو الفاو واه بكسر الواو

٤ قوله (وهذا الوجه اولى من  
 الوجه الاول الوجه الاول هو  
 ان يجعل التاء والالف زائدين  
 تين كما مر وقوله ومن جعل  
 وجه آخر لم تذكره سابقا  
 وقوله لان تعليل للحكمين  
 ٥ بين نسخه

٦ قوله (ومنها شتان بمعنى)  
 امرشت اى متفرق وشت  
 الامر شتان وشتاى تفرق

٢ قوله (ومنها) اى ومن  
 اسماء الافعال فتأمل

٣ وذكر في القاموس  
 اربعون لغة

مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر  
الواو المشددة وحذف الهاء واوه واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء  
مع المد وجاء اوة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة في هذه  
فيقال آوة كأمين في امين وليست على وزن فاعلة اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام ياء  
كما في قاوية من قويت ويقال في اوة اوتاه وفي آوة آوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة  
فتكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اوية  
تحقير اوة تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول ( قال ابو علي وهذه اجدر لانها اقل تصرفا  
قال ويجوز ان يكون تصغير آوة تصغير الترخيم كحرث في حارث ) ومنها الظروف  
وشبهها تجر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذ قليلا نحو قوله عليه شخصا  
ليسنى وقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ من انتهى منكم الباءة فليزوج ومن لم  
يستطيع فعله بالصوم ﴾ فانه له وجاء ﴿ فعندك ودونك ولديك بمعنى خذوا الاصل  
عندك زيد فخذ وكذا لديك زيد ودونك زيد يرفع ما بعدها على الابتداء فاقصر  
من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثرت استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل  
عمله والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقا في اصلها حين كانت  
ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كمثل المصادر لقيامها  
مقام ما لا محل ووراءك اي تأخر وامامك اي تقدم او احذر من جهة امامك ويجوز  
ان يقال هما باقيا على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير  
استقرروا كذا وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان  
الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني والاصل ضم علقك اليك وتنج عني فاقصر كما  
ذكرناه ( وسمع ابو الخطاب من قبل له اليك فقال الى اي اتخى فهو خبر شاذ مخالف  
لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان تكون او امر فلا يقال على ودوني  
قياسا عليه واما على بمعنى اولي اي اعطى فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو  
امر لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول يقال على زيدا اي قربنيه والقياس ان يكون  
المجرور فاعلا ( وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اي قربه اياه وهو اشد من على لجره  
المظهر ) والكسائي يجوز ٦ انجراره بجميع ظروف المسكان وحروف الجر قياسا  
وغیره يقصره على السماع وهو الوجه ( ويجوز تأكيد الضمير المجرور لبارز في هذه  
الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال  
ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال  
نحو عليكم كلكم بالرفع ﴿ قوله ( وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل  
وفعال مصدر معرفة كفجار وصفة نحو فساق مبنية لمشايبته له عدلا وزنة وعلما للاعيان  
مؤنثا كقطام وغلاب مبنية في الحجاز معرب في تميم الاما آخرهراء نحو حضار فعال المبنى  
على اربعة اضرب ( الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيوبه هو مطرد في الثلاثي  
نظرا الى كثرته فيه ) قال المصنف لو قيل على مذهبه ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل

٤ قوله فان له وجاء (الوجه  
رض عروق الخصيتين  
و وجاءت عنقه وجاء  
ضربته

٦ الاغراء نسخته



امر الاسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعال  
قال ولكنهم يقله احد منهم لما رأوا ان افعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا يمنع من  
اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كافي فعل وفعل وفعل ( قال ولما رأوا من دخول الكسر  
فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا  
منه وهذا عذر قريب وفتح فعال في الامراغة اسدية ) واقول لو كان فعال فعلا لاتصل  
به الضماير كافي سائر الافعال ( وقال المبرد فعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام  
وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحدان يتبدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة  
ان نقيس فلانقول في شاكر وعاقر شكير وغفير ( قلت هذا القول منه مبنى على ان فعال  
معدول عن افعال للمبالغة وكذا يقولون اكثرهم وفيه نظر كما يحكى ( قال الاندلسي منع المبرد  
قوى فالاولى ان يتأول ما قال سيويه بانه اراد ٧ بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرة  
( واما في الرباعي فالأكثر على انه لم يأت منه ٨ الاحرافان قرقار اى صوت قال  
٩ قالت له ريح الصبا قرقار \* والثاني عر عار اى تلاعبوا بالعرعة ٢ وهى لعبة لهم  
قال \* يدعوبها وليدهم عر عار \* قال المبرد لم يأت في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية  
صوت الرعد وعر عار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرا في الاولى  
ما قال سيويه لان حكاية الاصوات لا يخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا  
الحكاية لقالوا قارقار وعار عار ( وعند الاخفش فعال امرأ من الرباعي قياس \* واعلم  
ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة  
في الامر كفعال وفعل مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انها  
معدولة والفتحة فيها هى الفتحة التى كانت في الفعل المعدول عنه ( قال عبد القاهر اصل  
تزال انزل انزل ثلاثا واكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزل الحقوا  
الفعل الباء التى هى ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف في \* القياقي  
في جهنم \* دليلا على التكرار المثني واصله القى القى والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا  
تزال عن انزل فتزال اذن مؤنث كاتزلى ٣ يعنى ابهم جعلوا الالف التى هى دليل  
تشية الفاعل دليل تشية الفعل للتكرير والياء التى هى دليل تأنيث الفاعل علامة تأنيث  
٤ اى كونه مكررا ثلاثا او اكثر قال ودليل تأنيث فعال الامرى قوله \* ولانت اشجع  
من اسامة اذ \* دعيت تزال ولج ٥ في الذعر \* وذا كلامه والذي ارى ان كون اسماء  
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه الاصل في كل معدول عن شئ  
ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه اخذا من استقرار كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل  
من الفعلية الى الاسمية ( واما المبالغة فهى ثابتة في جميع اسماء الافعال على ٦ ما بينا قبل  
لا من الوجه الذى ادعى عبد القاهر تأنيث الفعل في دعيت تزال لا يدل على ان اصل  
تزال فعل امر مكرر بل هو لتأويل تزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يحكى في باب العلم  
وكذا لا يخلو قسما المصدر صفة من معنى المبالغة فحماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعاء  
( الثاني من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معروف مؤنث ولم يقم الى

٧ ( قوله بالاطراد ) اى  
اطراد فعال في الثلاثي  
كما قال سيويه  
٨ الامر نسخة

٩ ( قوله قالت له ريح  
الصبا قرقار ) تمامه  
واختلط المعروف بالانكار  
٢ ( قوله وهى لعبة لهم )  
تلك اللعبة هى حما اوزكا  
ابى زوج اوفرد وصدر  
البيت مكتفى جنبى عكاظ  
كليهما يعنى ان تلك القبيلة  
تزلوا حول عكاظ متخفين  
ويلعب صبيانهم بهايديهم  
اى يقولون عر عار لان  
الصبي اذا لم يجد احدا يرفع  
صوته قائلا عر عار فاذا  
سمعه خرجوا اليه ولعبوا  
تلك اللعبة

٣ فمن قال الشاعر آه

نسخه

٤ الفعل نسخة

٥ قوله ( في الذعر ) ذعرته  
افزعه ذعر او الاسم الذعر  
بالضم ٦ تين في المفعول  
المطلق نسخة

الان دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كزوير وسبحان على مايجي في باب العلم وربما استدل على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤثان اتفاقا اذلا يطلقان على المؤنث كما يجي وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله \* انا اقتسما خطيتنا بيننا \* فحملت برّة واحتملت فجار \* لتعريف قرينته وهي برّة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ جعل كلمة على اخرى في التأنيث او التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثا شيء بديع بلي لو ثبت وصف نحو فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التأنيث والتعريف على ان السيرا في جواز كون برّة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صابرتان بالغلبة علمين كما يجي في القسم الثالث ولو سلمنا فايش الدليل على تعريف كل ماهو من هذا القسم على ان قولهم في الطباء اذاوردت الماء فلا عباب ٦ اي فلاعب واذا لم ترد فلا اباب ٧ اي لااب لانزاع اليه وقول المتلمس \* جادلها جاد ولا تقولي \* طوال الدهر ما ذكرت جاد \* اي قولي لها جودا ولا تقولي لها جدا وشكرا ( وقول العرب ٨ لا مساس اي لا مس ظاهرة في التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امر او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها كغناق ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة ( الثالث الصفة المؤنثة ولم يجي في صفة المذكر وجميعها يستعمل من دون الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحويا لكاع اي يالكعاء ويا فساق ويا خبات اي يافاسقة ويا خبيثة ٩ ويارطاب ٢ ويا دقار وكذا ياخصاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضراطة ٣ ويا خزاق من الخزق وهو الذرق ولا تجي هذه اللازمة للنداء علما للجنس اي لا تكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث تصير علما له كالصعق ونحوه على مايجي في الاعلام ( واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ماصار بالغلبة علما جنسيا كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباز للنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يخلق به ويجذب اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس النايا وكذا حناذ وبراح للشمس من الخند وهو الشئ والبراح وهو الزوال وكلاهما وازام وجداع للسنة وسباط للحمي لانسباطها في البدن من الشعر السبط ومثله كثير ككرار للخززة التي تؤخذ بها المرأة زوجها سميت كرار لانها تكرر الزوج اي ترده بزعمهم يقال يا كرار كرية ان ادبر فرديه وان اقبل فسرّيه وفشاش وحياد وصمام للداهية لانها تقش اي تخرج ريح الكبر وتحميد اي تميل سميت به تقولا وتصم اي تشديقال \* فشاش فشيه من استه الى فيه اي اخرج ريح الكبر منه من استه مع فيه ويقال حيدى حياد اي ارجعي ياراجعة ويقال صمي صمام اي اشتدّ ياشديدة اي زبدى في الشدة او ابقى على شدتك كالتأويلين في قوله تعالى \* اهدنا الصراط المستقيم \* ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعت حداد حديه اي ياداهية الحادة اي المانعة وفيات للغارة يقولون

٦ (قوله اي فلاعب آه)  
العب شرب الماء من غير  
مص

٧ (قوله اي لااب) اب  
ابا اي تهيا للذهاب وتجهز  
٨ (قوله لا مساس) مثل  
قطام وبني لانه معدول عن  
المس واما قوله تعالى  
لا مساس اي لا امس ولا  
امس

٩ (قوله ويارطاب آه) اي  
يارطبة الفرج وهذا شتم  
لامة كناية عن الاستحاضة  
والزنى

٢ (قوله ويا دقار) دفرة  
اي مننثة

٣ (قوله ويا حذاق)  
اي يا حاذقة والمراد النتي  
وفي الصحاح خذق الطائر  
بالذال المعجمة ذرقه قال  
والخزق بلزاء المعجمة الطعن  
والخزق السنان

فيحي فياح اى اتسعى ياتسعة على تأويل صمى صمام ويقال كويته وقاع وهى علم كية  
على الجاعرين وانتصاها على المصدر من كويته اى كية واقعة لازمة ويقال طمار  
للمكان المرتفع كالنار طامرة اى واثبة ويقال للضيع قثام وجعار وفشاح من القثم وهو  
الجمع ومن الجعر ومن الفشح وهو تقريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام الجنس  
بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناذ الطالعة ولولم تكن معارف لم يحز حذف حرف النداء  
معها نحو فشاح فشيء وحدا حديه وحيدى حياذ كامر فى باب النداء (والضرب الثانى  
من غير اللازمة للنداء مابق على وصفيتها نحو قطاط اى قاطة كافية قال \* اطلت  
٥ فراطهم حتى اذا ما \* قلت سراتهم كانت قطاط \* وسيته سبة تكون لزام اى لازمة  
ولا تبلى فلانا عندى بلال اى بالة اى لا يصيبه عندى ندى ولا يصاله منى صلة وقال \*  
والخيل تعذوا فى الصعيد بداد \* اى متبددة متفرقة فهو حال (والرابع الاعلام  
الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله \* قد كنت  
احسبكم ٦ اسود خفية \* فاذا لضاف تبيض ٧ فيه الجمر \* بتذكير الضمير الراجع الى  
لضاف فلنا ويله بالموضع ويروى يبيض فيها ولضاف منزل من منازل بنى تيم وخصاف  
فحل وفى المثل اجرا من خاصى خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة  
فنعاه وخصاه وكذا حضار فى كوكب وظفار مدينة وقد يسمى بنحو هذه المؤنثة رجل  
كإسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وحزام وبهان وغلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب  
٨ لرمكة وكساب وخطاف لكبتين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين  
وعرار لبقرة وظفار لمدينة (٩ وجميع المصادر والصفات مبينة اتفاقا ) وقد اختلف  
فى علة بنائها قال المبرد فيها ثلاثة اسباب التأنيث والعدل والعلمية قال بسبين يسلب الاسم  
بعض التمكن فيستحق بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الالباء وفى قوله  
نظر وذلك لانه لم يقيم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر وعلى علمية  
جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التأنيث فى المصادر لم يؤثر  
بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو اذر بيجان فان فيه اكثر من سبين  
وبنحو عمر اذا سمي به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التأنيث فيه والعدل والعلمية  
(وقيل بنيت لتضمن تاء التأنيث وبعد تسليم تقدير تاء التأنيث فى المصادر فهو منقوض  
بنحو هند ودار ونار مما لا يحصى ) وقال المصنف لمشابهة نزال زنة فورد عليه نحو سحاب  
٢ وكهام وجهان من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل  
عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفاسق معدولين عنهما اذ من الجائر  
ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر  
لاضطراب وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه  
فما الدليل على كون نزال الذى هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ذلك ما عليه وان قدر العدل  
فى الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف (والاوى ان يقال بنى قسم المصادر  
والصفات لمشابهتهما لفعال الامرى وزنا ومبالغة بخلاف نحو نبات وكلام ومضاء

٥ قوله فراطهم ) فارطت  
القوم سابقهم

٦ ( قوله اسود خفية )  
قولهم اسود خفية كقولهم  
اسود غابة

٧ ( قوله فيه الجمر ) الجمر  
نوع من الطير كالصقور

٨ الرمكة الانثى من  
البراذن صحاح  
٩ وقسم نسخته

٢ ( قوله وكهام وجهان )  
الكهام السيف الكليل  
والجهام السحاب لاماء فيه

فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كصرام وحداد فكان حقها الاعراب لان الكلمة  
المبنية اذا سمي بها غير لفظها وجب اعرابها كما سمي بآين شخص على ما يحى في باب الاعلام  
لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية على ما يحى في باب العلم فعنى الوصف باق  
في جميعها اذ هي اوصاف غالبية ( واما الاعلام الشخصية كقطاع وحدام فبنو تميم جر وافيها  
على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعرابها عن معنى الوصفية واما عدم  
انصرافها فلما فيها من العلمية والتأنيث وبناء اهل الجحازها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف  
فيها حتى يراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف لكنهم رأوا انه لا تضاد بين الوصف  
والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب لا ينصرف فبنو هاناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير  
منقولة عن الاوصاف اجراء مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا  
الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء لجامع العلمية ( وقال المصنف هي معربة  
غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل  
والوصف في نحن فساق عند النحاة والعدل والعلمية في فشاخ وفياخ ونحوهما من الاعلام  
الجنسية مع اتفاقهم على بنائها وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى وهذا مذهب  
الاقول من بني تميم ( واما مذهب الاكثر منهم وفتحائهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية  
الاما كان اخر مرء نحو حضار فانهم بينونه وذلك لان تقديرى الاعراب والبناء في جميع  
الشخصية مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء بذى الرأ  
قصد الامالة اذ هي مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسرة الرأ وهي لا تحصل بالتقدير علة  
البناء لانه اذا عرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بنى كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة  
البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما لمنع ( واما  
القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء ( وقال المصنف  
في القسم الاخير اى العلم الشخصى ان فيه عند اهل الجحاز عد لا تقديرى اى يحصل  
بذلك مشابهة هذا القسم لباب تزال بالوجهين العدل والوزن فيحصل موجب للبناء  
اذلوا كتنى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديرى اذ ليس  
لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما قطاع وحدام كاليس لنا عامر المعدول عنه عمر ( قال  
وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديرى والوزن ونحو قطاع التأنيث  
والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الا العدل اذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية  
( قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل  
اى من باب العلم الشخصى فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصى ه لما  
اضطروا في بعضه اى ذى الرأ هذا وقدم الكلام على تقدير العدل \* قوله ( الاصوات  
كل لفظ حكى به صوت او صوت به للبهام فالاول كغاق والثاني كنج ) اعلم ان الالفاظ  
التي تسميها النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام ( احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات

٣ لما رأوا آه جوز وبنائها  
نسخه

٤ فلما كان الامالة مقصودة  
في اللغة ولا تحصل الا  
بتقدير علة البناء صكان  
تقديرها للغرض المذكور  
اولى آه نسخه

ه لمن اضطر نسخه

الجمع كغاق او عن الجمادات كطق و شرط الحكاية ان تكون مثل المحكى وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة بحركة بحركات صحيحة وليس المحكى كذلك لانه شبه المركب من الحروف وليس مركبا منها اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصارة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا في النادر كما في البغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين اعنى الحكاية والمحكى قضاء لحق الحكاية اى كونها كالمحكى سواء فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات ( وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعاً على معان في انفسهم كاف وتنف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ اف ومن يبرز على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذلك آه للتوجع او المتعب فهذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعاً كاح الذى السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها ٦ نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما من لغات اف واوه ( وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما المجئ كالفاظ الدماء نحو ٧ جوث وقوس ونحوهما واما الذهاب وكهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر ٨ كسأ للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال الله تعالى ﴿ كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء ﴾ بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصغير للدابة عند ايرادها الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحتها ثم يحرّضه مقارناً لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتأديبه واما بآتياسه واطعامه فكان الحيوان يمثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفى الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرت اوضده فيتمثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهى لذلك الحيوان ( وانما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتاً مركباً من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كفاية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا ( وانا لا ارى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر لما استغنى بها الطالب عن اسماء افعال

٦ قوله ( نسقوها نسق الكلام ) نسقت الكلام نسقا اذا عطف بعضه على بعض

٧ قوله ( جوث وقوس ) دعاء للكلب وقيل زجر له وهذا الاخير هو المذكور في هذا الشرع قال وقس دعاء له فعلى هذا المناسب له ان يقول وقس بدل قوله وقوس

٨ سأسأت بالجمار دعوته ليشرب وقلت له سأسأ

٢ من جنس الاصوات لان هذه في الاصل اصوات ساذجة او مقطعة لا كلمات دالة على معان اى بالوضع كما بينا في كل واحد من الاقسام الثلاثة اذ الحكايات ٨١ اصلها اعنى المحكى لم يكن مركبا من الحروف الصحيحة فلا يكون

كلاما وما يصوت به للهايم كانت مركبة من الحروف لكن كانت في الاصل غير دالة على معنى كما ومثل اف وت ف واخ كانت في الاصل الفاظا طبيعية لا وضعية فسميت باسم ساذج الصوت ثم جعلت الاقسام الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء كلامهم آه نسخه

٣ نحو اف وت ف واخ مما هو الفاظ طبيعية غير وضعية ٤ نحو اف لك اى كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصدر نحو واهالك اى طبا فلهذه آه نسخه

٥ في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذى هو مقتضى الاعراب ولكون وضع بعضها وضع الحروف اعنى على حرفين كما قيل واذا وقعت آه نسخه

٦ قوله ( واذا وقعت مركبة جازان تعرب وهذا آه ) اى جازان تعرب وان تبنى وقوله واف لكما مثال البناء

٧ قوله ( فى مثل ) ثلث

بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم فتكون او امرو نواهى لان الله سبحانه وتعالى جعل العجائز في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا بأس بان تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء ( ثم تقول انما سميت الاقسام الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا ٢ صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات العجائز والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على الخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية ٣ وكما يصوت به للحيوانات ( وهذه الاقسام الثلاثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقبل اصوات ثم جعلت الثلاثة بعد هذه الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء الكلام كاللغات فعاملوها معاملتها واحقوها باسرف الكلمات اى بالاسماء ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذى هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لامعناه كقوله باسم الماء وقوله كارعت بالجوت فهو كقولك امرته با ضرب اى بهذا اللفظ وجعلوا معانى بعضها معانى المصادر ٤ فينبذ اما ان تعربها اعراب المصدر نحو واهالك اولا نحو اف لكما فهذه الاصوات من الكلمات كاللغات من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى الكلمات والتنوين فيما دخلته تنوين الاحقاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتشكيك بشئ اذ لا معنى للتعريف والتشكيك فيه ولا منع ان نقول في تنوين نحو صه و ايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه كان صوتا في الاصل ونستريح اذن بما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين ( وانما بنى اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ٥ ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم تكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب ٦ واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصدر كاهها ومنك واف لكما اذا قصدت الفاظها لامعانها قال جهن بن العباس \* ترد يجهل وعاج وانما \* من العاج والجهل جن جنونها \* وقال \* تداعين باسم الشيب ٧ فى مثل \* جوانها ٨ من بصرة وسلام \* وقال \* كارعت بالجوت الظماء الصواديا \* على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيدو بهيدو هذا كما تقول في الكلمات المبينة اذا قصدت الفاظها \* ان لواء وان لينا عناء \* ولا يحد الله باين ولا باين على ما يحكى في الاعلام ان شاء الله تعالى والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجهل بالجرو باسم الشيب ٩ لكونها علامة الاسم الذى اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين

الشيء فائتم وتلم ( نى ) ٨ قوله ( من بصرة ) ( ٦ ) البصرة بجارة رخوة فيها بياض ٨ قوله ( وسلام ) السلام بجارة واحدها سلمة ٩ لتبعية الاسم عن شبه الحرف نسخه

كل الاين وكل الاين معربا ومبني مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله بحيميل ٦ وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصد فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لاتنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجمالا ( واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او الجمادات طيخ وهو حكاية صوت الضاحك ( وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب ( وغاق بكسر القاف وقدينون وهو صوت الغراب ( وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ( ومنها ماء بيم مالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها ( وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض ( وقب حكاية وقع السيف على الضربة ( ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلال زجر الخيل اى توسعى في الجرى وقد تزجر به الناقة ايضا ( وعدس لزجر البغل وقد سمي به بغل وفي قوله \* عدس ما لعباد عليك اماره \* نجوت وهذا تحمليين طليق \* ٧ زجر وليس باسم البغل والام لم يسكن اخره الا ان يقال اجرى الوصل مجرى الوقف ( وهيد زجر للابل بكسر الهاء وقحها وكذلك الدال بلاتنوين ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال \* حتى استقامت له الافاق طائعة \* فما يقال له هيد ولا هاد \* اى لا يمنع من شئ ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فا قالوا له هيد مالك اى لم يسألوه عن حاله ( وسع وجهه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جه ( وجوب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا ( وكذا حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد نقصر ان يقال اذا بنيت الفعل منهما ٨ حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلها حاحي وعاعي كما تقول لاليت لمن اكثر من قول لالا ( وتقول جى وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب ( وحل زجر للناقة وكذا هيح بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها ( وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون ( وحب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاء مكسورة الهاء منونا وغير منون ( وهديع تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد تسكن دعاء للربع ٩ ونح بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هيح وايح بكسر اولهما ويجوز في الخائين الكسر والسكون ( ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وقح السين المشددة وكذا هيح بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم منونة وكذا هجا وقع وفاع لزجر الغنم ايضا ( وبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وثئ بكسر التاء وقيل بفتحها

٦ وعاج زجر للناقة

٧ فقوله آه يحتمل الامرين  
الا ان الوقف على السين  
يقوى كونه زجرا نسخه

٨ (قوله حاحيت) حاحيت  
من حاء كد عدعت من دع  
فهو على وزن ففععت فهو  
بنزلة فعلت لا فاعلت  
ويدل على ذلك الححاء  
والعبياء بالفتح كالززال

٩ (قوله دعاء للربع)  
ما ينتج في الربع وهو اول  
النساج وما ينتج في آخر  
النساج فهو هبع

وسكون الهزمة دعاء للتبس عند الفساد ( وحج وعه وعيز بكسر العين والزاي وروى  
فتح العين زجر للضأن ( وساء وتشؤ للحمار المورد ( وعوه دعاء للبحش وهى دعاء  
للفرس (ودج صياح بالدجاج ( وقوس زجر للكلب بسكون السين وقس دعاء له ( وده  
بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها سا كنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسى  
وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها فى البناء فى قولهم الادء فلادء اى ان لا يكن  
ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ( ومن الاصوات الدالة على احوال فى نفس  
المتكلم وى وهى للتندم او التعجب وقد ذكرنا فى باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله  
٢ وال وان اللام كان حرف جرو كان الاصل وى لك اى عجب لك ثم كثر استعماله معه حتى  
ركب منه وصار لام الفعل وصار ويلك كقولك حتى قالو ويل او ويل ( ومذهب غيره ان  
ويل وويج وويس وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لافعال لها وقولهم ويله  
يروى بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدأ محذوف الخبر  
اى هلاكها حاصل اى اهلكها الله وهذا كما يقال فى التعجب قاتله الله فان الشئ اذا بلغ غايته  
يدعى عليه صوتا له عن عين الكمال كما قال \* رضى الله فى عينى بثينة بالقذى \* وفى العز  
من انيا بهما بالقوادح \* وقولهم فاته الله من شاعر فحذف الهزمة على غير القياس تخفيفا لما  
صار ويله ككلمة واحدة مفيدة لمعنى عجب او اما ان يقال اصله وى لاه اى عجبها لها اى ولد  
ولدت فنقل ضمة الهزمة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهزمة تخفيفا لقصد  
التركيب المذكور والكسر على ان صله وى لاه فحذفت الهزمة على غير القياس مع ضمها  
( واما نحو ويكأن نحو \* ويكأن الله فهو عند الخليل وسيبويه وى التى للتعجب ركبت  
مع كآن مثقلة كما فى الآية او مخففة كما فى قوله \* ويكأن ٣ من يكن له نشب يحجب ومن يفتقر  
يعش عيس ضر \* وفى هذا القول نوع تعسف فى المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر فى نحو  
قوله تعالى \* ويكأن الله يبسط الرزق \* ويكأنه لا يفلح الكافرون \* وفى قوله \* ويكأن  
من يكن له نشب \* وقال الفراء وى كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب ٤ كقوله \* قبل  
الفوارس ويك عنتر اقدم \* اى ويلك وعجباً منك وضم اليها ان ومعنى \* ويكأنه لا يفلح  
الكافرون \* المترانه كآن المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجباً منك فستل  
لم تتعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو القياس  
واستدل على كونه بمعنى المتران اعرابية سألت زوجها ابنك فتال ويكأنه وراء  
البيت اى المترانه وراء البيت ثم لما صار معنى ويكأن المتر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث  
والثنى والمجموع بل لزممت حالة واحدة وهذا الذى قاله الفراء اقرب من جهة المعنى (ومن  
هذا النوع افواوه وقد ذكرناهما فى اسماء الافعال ( ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين  
كلمة بقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجهه كالجرة والخزة ( ومنه بخ وهى كلمة  
تقال عند الاعجاب والرضى بالشئ وتكرر للبالغة فيقال بخ بخ فان وصلته حقيقته ونوته  
مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعها \* روافده اكرم

٢ وى نسخه

٣ ( قوله من يكن له نشب )

النشب المال والعقار

٣ اوله سألناى الطلاق

ان رأناى \* قل مالى قد

جئناى بنكر \*

٤ قوله كقوله قيل آه )

ويروى قول اوله ولقد

شفا نفسى وبرا سقمها

\* وقبله \* والخيل تقخم

الخبار عوايسا \* من بين

شيظمة واجرد شيظم

\* قيل ان الخبار الارض

الينة وقيل العثار وليس

بمعروف والشيظم السريع

وقال ابو عمرو الشيظم الطويل

والاجرد القليل الشعرالا

ملس وعوايس جمع عايسة

مثل ضاربة والبيت فى

قصيدة لعنتر بن سداد

العيسى



٥ ( قوله خضم آه ) الخضم هو الكثير العطاء ٤ من هنا الى قوله مض ليس في اكثر النسخ

٥ قال الشاعر \* سألتها الوصل فقالت مض \* وحركت لي رأسها المنفض \* اي صوت بشفتيها بالرد

٦ هنا مع ان الوحدة ايضا لم تكن محتاجا اليها نسخها ٧ واما الجملة فانها معربة بعد العلمية لكن لم يتعاقب انواع الاعراب عليها لاشتغال محلها اعني الحرف الاخير باعراب محكي اذهى محكية فحكمها حكمها قبل العلمية وهي قبل التسمية بها لا توصف بالاعراب والبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكره المصنف في باب الكنيات انها مبنية الاصل وقد خرج آه نسخها

الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم ٥ \* واذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى ( وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ) ومنه اخ بكسر الهمزة وقحها وحاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله \* وصار وصل الغايات اخاً \* ويروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ( ومنه ٤ طيخ حكاية صوت الضاحك وشيب صوت مشافرا لابل عند الشرب ) وعيط صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب كلها مكسورة الاواخر ( ٥ ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم للصوت يخرج عند التطق بالشفيتين اي اي التصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله رد اياس بالكلية بل فيه اطماع مامن حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة صيغت كلمة وهي مض وسمى الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء سائر الحكايات عن الاصوات \* قوله ( المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة ) لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود المقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين ٦ وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة ( وقوله من كلمتين ) اي حاصل من تأليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف ( قوله ليس بينهما نسبة ) اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بهما لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليس بمبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بناءهما بالتركيب ٧ واما الجملة فلا توصف قبل العلمية بالاعراب ولا بالبناء لانها من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجئ فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخر بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك ( وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بين جزئية نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الاما ركب لاجل العلمية نحو معدى كرب وبعليك \* ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما ركب للعلمية او كان مركبا قبلها ( والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولى فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بناءه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدى كرب كما يجئ فيجيء في المضاف اليه الضرف والمنع كما يجئ ولا

يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من  
الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول  
فو اوجب البناء ان لم يضاف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني في شبه الحرف فيبنى على الفتح ان كان  
معربا في الاصل او مبني على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وابقاؤه على حركته اى  
حركة كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه  
او فعل نحو جاء فيه او حرف نحو من فيه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو انا ضرب  
او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو اى من او فعل  
نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن فى الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدى  
كرب وبعليك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثانى وجعل الثانى غير  
منصرف وقد يبنى الثانى ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين  
احد لهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف  
صدر هذا المركب الى مجزئه فيتأثر الصدر بالعوامل مالم يعتل كمعدى ككرب فان حرف  
العله يبقى فى الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم  
لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصورى  
كما اعتد به فى اسكان ياء معدى كرب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف اعنى على الاضافة  
اما ضعفه فلان التركيب الاضافى غير معتد به فى منع الصرف واما ضعف الاضافة  
فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان  
احداهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقية لا تنصب ياء نحو معدى كرب فى النصب  
( والثانى اى الذى كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء  
الثانى قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا او لافان كان وجب ابقاؤه  
على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له  
قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان  
كذلك قبل العلمية كما مر فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل  
عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراما  
لخصوص الاعراب او عمومته وان لزم منه دوران الاعراب على اخر الجزء الاول  
الذى هو ك بعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان فى الاصل مبني  
كما فى الفعلية اذا كان الفعل مبني وكما فى سيبويه وسوف يضرب ولن يضرب ولم  
يضرب وكذا فى نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء ٤ بعد هذه الاحرف مبتدأة  
فى الظاهر ( قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية  
اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر فى باب التوابع ٥ وكذا كل اسم معمول  
للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك انه لا يخلو  
ان يكون احاديا او لافان كان فعند سيبويه والتحليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله

٤ (قوله بعد هذه الاحرف)

فيكون الاسماء بعدها مستحقة

لاعراب معين هو الرفع

٥ (قوله وكذا كل اسم معمول)

معمول اى واجب الحكاية

كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي ( وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما تزيد هما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجئ في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين انما زدت هما عليه في حال الافراد لثلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيديوه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف لا غير فان كان ثانيا فمما حرف مددت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بنى زيد في زيد مشددة الياء كما تزيد في الافراد على ما يجئ في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة ( واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهبوان لم يكن الاول حرفا لحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد ( وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيديوه هذا ٥ وقد جاء صدر الجملة المسمى بهامضافا الى مجزئه اذا لم يكن الصدر ضميرا ٦ تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيًا على حركة مشابهة لحركة الاعراب كما في ازيد ولا رجل فيحكي الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية مجرى ماشابهته من الاعرابية ( وان لم يكن الثاني قبل العلية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون مماله قبل العلية مطلقا اعراب مع التركيب اولا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل على الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة ظريفة سواء سمي به رجل او امرأة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فلا كثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف وان كان اسما فكذلك سميت بامرأة عاقلة كما تقول الحسن والحسين والخارث باللام اعتبارا بالاصل الصفة واذا سميت بطلمحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب ٧ فان اردت بطلمحة واحدا لطلح لاسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكي بلامتبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لثلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدى كرب في وجهى التركيب والاضافة الاعطف النسق فان حرف

٥ قوله ( وقد جاء الى قوله والاولى ) فلا يكون التشبيه بالمضاف مختصا بحرف الجر ٦ قوله ( تشبيها ) اى تشبيها لفظيا

٧ قوله ( فان اردت بطلمحة واحد الطلح ) الطلح شجر عظام لها شوك واحدها طلمحة

العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العملية فبنائهما اولى بعدها لقيام  
موجبه في كليهما اما في الاول فلا احتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز  
كما في نحو معدى كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا  
كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه  
حرفا وان لم يكن عاطفا من نحو بيت بيت يجوز فيه الواجه الثلاثة بعد العملية وانما جاز  
اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمى بالعملية (وان لم  
يكن للجزء الثاني قبل العملية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما  
قام وقد قام وكلما واذما وانما وكأن ٨ ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به  
من المركب \* قوله ( فان تضمن الثاني حرفا بنينا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما  
الاثنى عشر والاعرب الثاني كعبلبك وبني الاول في الافصح ) اعلم ان اصل خمسة  
عشر خمسة وعشر حذف الواو قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا  
المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لآب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد  
كعشرة وكائة بخلاف نحو لآب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقود بخلاف  
سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والى لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد  
التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن  
الحرف العاطف وبنينا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما ٢ في الاعراب  
اصلا وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل ٣ الحاصل من التركيب ( واجاز بعض الكوفيين  
اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب  
وانشد \* كلف من عنائه وشقوته \* بنت ثمانى عشرة من جنته \* وبني حادي عشر الى  
تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما نقول الخامس  
والعشرون والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا  
كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العدد فنقول الثاني والعشرون كما قلت  
في العدد اثنان وعشرون ( فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من  
المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلاثة  
عشر رجلا اى ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحدا من الثلاثة وعشرة  
ولامعنى الثالث والعشرون الواحد من الثلاثة والعشرون بل المعنى الواحد من الثلاثة  
والعشرة والواحد من الثلاثة والعشرين فامعنى هذا العطف ( قلت كان القياس ان يبنى  
من مجموع جزئى المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف  
والمعطوف عليه في نحو ثلاثة وعشرين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل  
من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا ٤ اسمى فاعل بدلان على مفردين وهو ضد  
المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما  
في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلاثة وعشرون ولو كان  
بمعنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين

٨ قوله ( ولعل ) لعل كلمة  
شك واصلمها على واللام  
في اولها زائدة

٢ عراقة في الاعراب  
٣ العارض من جعل كلمتين  
كلمة واحدة نسخه

٤ اسمى فاعلين دالين نسخه

اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فنقول ارادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بنى من الفاظ الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثاشر مثلاً في ثلثة عشر او ثالاش كان يلبس فاضطروا الى ان يقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها سبكها من مجموعهما على احدهما لفظاً ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظاً على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهم كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهراً ويستوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جائني ثالث عشر جائني واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لاعلى واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه ( فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر ) قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلاثة الى ثلثة فيقال ثالث ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لولم يضاف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضاً كما تقول الحسين رضى الله عنه ثالث اثني عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرّف نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقاءه على بناءه لبقاء علة البناء مع اللام ايضاً واما اذا اضيف كثلثة عشر كمثل في اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد ( فان قلت فلم يجز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين ) قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اى صدره يتعسر اعرابه لازوم دور ان الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الاين فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيًا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فن ثم جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد ( قوله الاثني عشر ) جمهور النحاة على ان اثني عشر معرب المصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان والمسلان وتحملوا لاعرابه علة كما يجيء ( وقال ابن درستويه هو مبنى كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجاً الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستأنفة كما مر في هذان وهذين والذان والذين ) وانما اعرب عند الجمهور المصدر ٧ منه لانه عرض بعد دخول علة

٦ اضيف في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلثة وانما اضيف الى ثلثة عشر لاحتمال آه نسخته

٧ في اثني عشر لانه عرض بعد ثبوت علة البناء في هذا المصدر وهى تركيبه نسخته

البناء فيه اى تركيبه مع الثانى وكون الاعراب لواعراب كالحاصل فى وسط الكلمة ماوجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا فى صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء الا ترى الى بناء نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو فى مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن فى وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبل والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون فى المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار ٨ اثنا عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخواته تقول ثلاثة عشر وخسة عشر ولا تقول اثنا عشر لانه كاثنا عشر ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد فى غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصاركاه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب ٩ لانه امتنع حذف علامة التنبيه اى الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشئ لان نحو يازيدان ويازيدون مبنى اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التنبيه عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع (قوله والاعراب الثانى كعليك وبني الاول فى الافصح) وقد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه (ومن المركبات قولهم بادى بدى وفيه لغات احديها هذه وهى سكون يائى الاول والثانى تقول اعطه بادى بدى والاصل بادى بدى فالاول فاعل من بدأت الشئ اى فعلته ابتداء والثانى فاعل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اى اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدى مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء فى مثلنا فعلى هذا هو فى الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغى ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادى بدى مبتدئا ٢ وذلك كما قلنا فى قولهم فاهالفيك وبعته يدا بيد فى باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه لانحاء معانيهما الاصلى وافادتهما معنى المفرد بالمركب فى نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا فادته لمعناه اى العدد المعين كافادة عشرة لمعناها فبنى الاول لكونه جزء الثانى واحتياجه اليه وبني الثانى وان لم يتضمن الحرف تشبيهاله بما تضمنته نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا فى معدى كرب ولم يبن الجزآن ولا احدهما فى نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان افادا افادة المفرد ولذلك اعرب اولهما اعراب المفرد الذى يفيد ان معناه كما تبين فى باب الحال لظهور انفكاك الجزئين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثانى جزئى بادى بدى تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثانى معدى كرب لقصد هم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيف همزتى بادى بدى على غير القياس كما يجيى فكثر بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده عن التنوين

٨ وفى بعض النسخ اثنى عشر

اى هذا اللفظ

٩ لم يجزان يحذف لاجل

التركيب علامة التنبيه اى

الالف التى جعلت اعرابا فلم

يسقط الاعراب لكونه

علامة المثنى بعينها بشئ

بدليل بناء يازيدان ويازيدون

مع ان هذه العلة قائمة نسخته

٢ فخنفف الكلمتان لصيرور

تتهما ككلمة بتسكين الهمز من

الاولى وقلبه ياء وحذف

الهمزة من الثانية وكلا

التخفيفين على خلاف القياس

ثم بنيا لما يجيى وثانيتهما آه

نسخته

٣ لأن باب خمسة عشر  
نسخه  
٤ لا تتضمن الثاني حرفا مثله  
نسخه  
٥ لوجب صرف بدي وبدا  
بادخال التنوين فيهما لان في  
بادي بدي وبادي بدا تركيبا  
فقط على قرنا من دون العلمية  
ولم يسمعا منونين وكذا ووجب  
تنوين سببانه ههنا اسم رجل  
نسخه  
٥ معناه معنى بدي بنيت  
الكلمة الاولى من اللغتين  
وان كانت مضافة لصيرور  
تهدا كلمة على مامر وبنيت  
الثانية منهما التشبيه بانه نحو  
خسة عشر ولم يكن بناؤها  
ضعيفا كما كان في نحو معدى  
كرب على ما ذكرناه  
لقصدهم التخفيف ههنا  
الترى الى تخفيف همزتي  
بادي بدي على غير القياس  
فجاز بناؤها على غير القياس  
ايضا لان الكلمة تكون  
اخف لفظا بالبناء منها  
بالاعراب لدخول التنوين  
في المعرب والاعراب وان  
كان مقدرا وجعل جار الله  
الى قوله مبنيانسخه  
٦ قوله (سيل العرم) العرم  
المثناة لا واحدا لها من لفظها  
ويقال واحدا عرمة  
٧ قوله (والاسرة) اسرة  
الرجل رهطه ٨ كما نسخته

والاعراب وانما لم ين الجزآن ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه  
وان انمحي عن الجزئين ايضا معنيهما الافراديان كما انمحي في بادي بدي لان العلم ينقل بالكلية  
عن معنى الى معنى اخر من غير ملح للاصل الا لما خفي في بعض المواضع كافي نحو الحسن والعباس  
فلما غير المضاف من حيث المعنى تغير اتا ما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل  
المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدي فان معناه الاصل مقصود  
منقول اليه الا ان المنقول منه اضافي والمنقول اليه افرادى ( وجعل جار الله بادي بدي وبادي  
بدا وبادي سبب من باب معدى كرب ٣ وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان  
على جهة التشبيه ٤ ولو كان الامر كما قال جار الله ٥ لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا لان  
فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايدى سببانه لا ينون سببانه اسم رجل لان معنى  
ايدى سبب اولاد سبب يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم﴾  
وجئتك من سبأ ﴿ لان المضطر الى هذا التأويل ترك التنوين ( واما قالى قلا فعدا سيبويه  
من اخوات ايدى سبب و جار الله من اخوات معدى كرب ولا دليل فيها على مذهب سيبويه  
لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبني واما تخفيف  
همزتي بادي بدي فنقول انه سكن الهمز من بادي وقلب ياء وحذف الهمزة من بدي وكلا  
التخفيفين خلاف القياس ( وثانيتهما بادي بدا اولى كلتي هذه كاولى كلتي اللغة الاولى والثانية على  
وزن دعا واصله بدءا كنبات لان بدأ على وزن طلب لم يأت من هذا التركيب لحذف الهمزة  
تخفيفا و بدءا مصدر بمعنى المفعول ٥ فهو كبدي من حيث المعنى ( والثالثة والرابعة  
والخامسة بادي بدأ او بدي او بدءا الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين  
ساكنة الياء والثانية اما على وزن سمح او كريم او جبان والبدأ والبدء مصدران بمعنى  
المفعول وليس الجزآن في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء  
بادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كما غير مخففة وقديقال بدءا ذى بدأ و بدءا  
ذى بدءا و بدءا ذى بدءا على فعلة ذى فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلاث بمعنى  
المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما  
بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كافي بادي بدي او منصوب على  
الظرف بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتدائك بما تبتدى به فهو مصدر مضاف الى  
المفعول ( ومنها ايدى سبب في قولهم تفرقوا ايدى سبب و ابادى سبب اى مثل تفرق اولاد  
سبب يشجب حين ارسل عليهم ٦ سيل العرم والايدى كناية عن الابناء ٧ والاسرة  
لانهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الايدى ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على  
الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق  
ايدى سبب وامره في بناء الاول والثاني ٨ كما في بادي بدي فلذا الزم ياء ايدى السكون  
وسكن همزة سبب ثم قلبت الفاء وقديقال ايدى سبب بالتنوين فيكون ايدى و ابادى مضافين

الى سبالكنه يلزم سكون ياءهما وقلب همزة سبا ( وقد استعمل جوازا خمسة عشر  
 مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة  
 وهو جاري بيت بيت واخبرته اولقيته صحرة بحرة ويجوز ايضا اضافة الصدر من  
 هذه الظروف والاحوال الى العجزة وانما لم يتعين بناء الجزئين فيهما كما تعين في نحو خمسة  
 عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون  
 كلها بتقدير حرف العطف وان لا تكون فاذا قدرنا هاهنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح  
 مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فساء وحيننا فحيننا اي كل يوم وكل صباح ومساء  
 وكل حين والفاء يؤدى معنى هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة  
 اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبها بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقصر  
 على اول المكرر اي التثنية كما في قوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ ولبك ونحوه  
 وكذا في صباح ومساء وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة معناه متواجهين ذوى  
 كفة منى وكفة منه كأن كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولى والاعراض واصل  
 جاري بيت بيت ٩ والمعنى ملاصقا بيتى وبيته اي مجتمعان ملتزمان كما تقول كل رجل  
 وضعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعث الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة  
 بحرة ومعناه ظاهرين ذوى صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق  
 واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر اي ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لاحالا  
 اي لقاء واخبار اذا صحرة وان لم تقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوم بعد يوم  
 وصباحا بعد مساء وحيننا بعد حين كقوله ﴿ ولا تبلى بسالتهم وانهم صلوا بالحرب  
 حيننا بعد حين ﴾ ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن رؤية كفة عن كفة  
 اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابرو وهو جاري بيت بيت اي ذابيت مع بيت او عند بيت  
 واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضموا نخرة اليهما اعربوا الثلثة نحو صحرة بحرة نخرة على  
 الاتساع كما في خيبت نيبث اذ يتعذر تركيب ثلاث كلمات والتحر ايضا بمعنى الاظهار لان  
 نحر الابل يتضمنه ومنه قولك قتلت نحر او قولهم للعالم تحرير لان القتل والتحر يتضمنان  
 اظهرا ما في داخل الحيوان ( فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فلما ان تكون  
 الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف واما ان تكون  
 لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدى كرب وكذا في نحو خمسة  
 عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال  
 عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال ﴿ فلو لا يوم يوم ما اردنا  
 ﴿ جزاءا والقروض لها جزاء ﴾ وتقول اتيته في كل يوم يوم واتيته في صباح مساء  
 وذلك لان عللة بناء الاسمين لم تكن فيها ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك وقوعها  
 موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم تقع موقعهما لم يقدر ذلك  
 ( واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية نحو تفرقوا شغبغر وشذر مذر  
 بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مدع بكسر الفائين ٣ واخول اخول كلها بمعنى

٩ يتالبت نسخة  
 ٣ قوله (واخول اخول كلها  
 بمعنى منتشرين آه) يقال  
 تطاير الشرراخول اخول  
 اي متفرقا وهو الشرار  
 الذى يتطاير من الحديد الحار  
 اذا ضرب وذهب القوم  
 اخول اخول اذا تفرقوا شتى  
 وهما اسمان جمعا واحدا  
 وبنيا على الفتح ٣ واما قولهم  
 لساقطوا اخول اخول قال  
 الشاعر \* تساقط عنه روقه  
 ضاريا لها \* سقاط حديد  
 القين اخول اخولا \* فاصله  
 اخول لاخول او اخولا على  
 اخول او اخولا فاخولا  
 بدليل قوله ساقطهن اخولا  
 فاخولا وبنى لتضمنه  
 معنى حرف الجر او حرف  
 العطف وهو في موضع  
 الحال اي متفرقا متبدا



ه لان بين تقتضى شيئين  
نسخه

٨ قوله (واما الخاز باز فانه  
مركب من اسم فاعل خزى  
اي قهرآه ) خزاء يخزوه  
خزوا اذا ساسه وقهره لكن  
ذكره في القاموس في باب  
الخوز لمصححه

٩ بكسر الزاين نسخه  
٢ قال \* مثل الكلاب تهر  
عنديوتها \* ورمت لها  
زمها من الخز باز وهو معرب  
على هذه اللغة ٣ اوله تفقا  
فوفه القلع السواري  
٤ قوله ( وداء في الهازم  
آه ) الهزمتان عظمان ثابتان  
في الحميتين تحت الاذنين  
ويقال هما ضيعتان عليتان  
تعتهما

منتشرين وتركبتهم حيث بيث اي متفرقين ضايعين وسقط بين بين اي بين الحى وبين  
الميت وبين الثانية زائدة \* كما في قولهم المال بينى وبينك ولم يسمع في هذه الكلمات الاضافة  
كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى  
فشعر من اشغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضب وبغر من بغر النجم اي هاج  
بالمطر ونشره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم  
بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اي فسدت وخذع  
من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشى الاخبار وينشرها  
وحيث بيث وقد ينونان وقد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلهما حوث بوث وقد  
يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاث والاستباث  
وهما بمعنى يقال استحث الشيء اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح  
الثائين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز  
قلب الواو ياء او الفاء للاستئصال الحاصل بالتركيب ومن نونهما فلكون الثانى اتباعا كما  
في خبيث نبيث ( وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر  
لم تستعمل الامع التركيب ) ونذر مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا  
ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم  
وقعوا في حيص بيص اي في فتنه عظيمة بفتح الصادين والفاء ان مكسورتان او مفتوحتان  
والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا  
لعظم الفتنه فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال  
حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزء آن مع كسر الفائين وقمهما فيكونان  
معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والفاء آن  
مفتوحتان او مكسوتان تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص كحاث باث بفتحهما  
٨ واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلّب ومن فاعل بزى اذا ساس  
وارتفع كأنه قيل هو الخازى البازى فركبا وجعل اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة  
اوجه خاز باز ٩ بحذف اليائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها  
بخمسة عشر وكان اصله الخازى والبازى على عطف احد النعتين على الآخر وخاز باز  
كعليك على ان بينى اولهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو  
بعليك نظرا الى الاصل الزاى وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلية الجنسية  
والتركيب فاذا دخله اللام انكسر الثاني جرا كما في سائر غير المنصرف وخاز باز باعر ابهما  
على اضافة الاول الى الثاني كما يجوز في بعليك فيجوز الصرف الثاني وترك صرفه وخاز باز  
كقاصعاء وخز باز كقصر طاس وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما  
اسم صيغ من اسمين كما قيل عيسى في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه الافات لم  
تغير ما كان مبنيّا عن بناءه كما في الخمسة عشر قال \* ٣ وجن الخاز باز به الجنونا \* ولها  
خسة معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب ٤ وداء

هـ وانما لم يحز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وتشبيهها بخمسة عشر كفاعل ذلك بايدي سبا  
وبادي بدا وان انمحي من جزئها ايضا معناهما ٩٣ - الافراديان كما انمحي ذلك من جزئي ايدي سبا لان الاعلام

المنقولة يراعى اصلها في كلا  
مهم لان العلم ينقل من معنى  
آخر من غير لمح للاصل الا  
لما خفي او ذلك ايضا في بعض  
المواضع كما فعل بنحو الحسن  
والعباس فلما غير من حيث  
المعنى تغييرا تاما لم يغير من  
حيث اللفظ ليكون فيه دليل  
على الاصل المنقول منه من  
احد الطريقتين اللفظ والمعنى  
بخلاف هذه المركبات فان  
معناها الاصل المنقول عنه  
مقصود من ذلك المعنى  
المنقول اليه اذ معنى ايدي  
سبا مثلهم في التفرق فالاصل  
موهن بالتفرق اليلبغ الكامل  
الذي هو المعنى المنقول اليه  
فلما لم يكن في المعنى تغيير كثير  
جوزوا تغيير اللفظ عما كان  
لان المعنى يكفي في الايدان  
٦ بالاصل المنقول عنه  
نسخه

٦ قوله (بالاصل المنقول  
منه) قد سبق هذا المعنى  
في النسخة الاخرى التي  
في بطن الكتاب فارجع  
اليها

٧ للفرج واللفعل القبيح  
وكوطئت ٨ قوله  
(مواكبها) الموكب

٢ قوله

في الهازم والسنور (واما خاق باقى للنكاح وقاش ماش للقمش فكل واحد منهما سمي بصوته  
فبقيا على نائهما هـ \* قوله (الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث) الكناية  
في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه  
اماللابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت  
ابهاما على بعض من يسمع اولشناعة المعبر عنه كهن ٧ في الفرج او الفعل القبيح كوطئت وفعلت  
عن جامعت والغائط للحدث ار للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم اولنوع من الفصاحة  
كقولك كثير الرماح لكثير القرى او غير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون  
المراد معنى ذلك اللفظ كقوله \* كان فعلة لم تملأ ٨ مواكبها \* ديار بكر ولم تخلع ولم تهب \*  
اي خولة وكقولك مررت برجل افعلى اى احق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ ٩ كالالغاز  
والمعنيات نحو اكفف اكفف في مهمه وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح  
النحاة كقولهم افعلى صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها  
عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجئ في باب الاعلام (فيكون على هذا كم  
الاستفهامية كناية لانها سؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها اسماء الاستفهام  
لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فن سؤال عن ذى العلم المعين غير المصرح باسمه  
ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو وأ ذلك الفاضل ام ذلك الجاهل وكذا ابن سؤال عن مكان  
معين غير مصرح باسمه (وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام  
بمعنى اى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما تكنى به هذه الاسماء شرطا او استفهاما عن  
المعنيات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان ابن زيد اى الدار ام  
فى السوق ام فى الخان الى غير ذلك من جميع المعينات فحرف اشترط وحرف الاستفهام  
مقدوران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهى كنايات عن المعينات التى لا تنتهى  
كما مر (وقول المصنف ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجرى في كلامهم  
ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصرح  
بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى ببرسطة المرجوع اليه غير صريح  
بظاهره فيه ويقال كنييت عن كذا بكذا وكنوت ~~كل~~ \* وانى لا ~~كنو~~ ٢ عن قدور  
بغيرها \* واعرب احيانا بها فاصارح \* فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحاً \*  
واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبنى  
منها كم وكذا وكأئن وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد ههنا لان  
لها بابا اخر هى اخص به فالكنايات كالظروف فى كون كل واحد منهما قسمين معربا  
ومبنيا (قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمه يعبر بها عما وقع في كلام متكلم

جاعة من الفرسان ٩ قوله (كالالغاز) الغزفي كلامه اذا عي مراده والاسم للغز والجمع الالغاز ٢ قوله  
(عن قدور بغيرها) القدور من النساء التى تنزه عن الإقذار

٢ واما بناء كم الخبرية  
فان كونها موضوعا  
وضع الحروف على ما  
قبل اول شبهها باحتها  
الاستفهامية نسخة

مفسرا اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه فكلم لا تكون من هذا القبيل على ما قرأ به استفهامية  
كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام  
متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بلى مثل  
قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده وكأين خارج عنه نحو قولك كأين رجل  
عندي \* ٣ واعلم ان بناء كم الخبرية لشبهها باختها الاستفهامية ( قال المصنف والاندلسي  
او لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير  
ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف ( فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له  
خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمى كلامه صدقا والافكذابا  
والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام  
المصدر بكم او برب لا بد فيه من ان يقصد المتكلم مطابقته للخارج نحوكم رجل لقيته ورب  
من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال مالقيت رجلا ولم تنضج صدر احد وجواز  
التصديق والتكذيب دليل كونهما خبرين ( فالجواب ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار  
وفي رب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بلى  
يقصد ان في الخارج كثرة اوقلة لاستكثار او استقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك  
ما استكثرت اللقاء وما استقللت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين  
ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم و ليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد  
قيامه منفيا بهذا الكلام كما افادكم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى  
انك تحكم باتفاقه في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى  
( واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان  
ذا مشاربه الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم  
وانحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها لفيك وأيدى سبا فصار  
الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبران ولا تقول  
ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يحى  
في حروف الجر فيبقى ذا على اصل بنائه ( قوله كذا للعدد ) وقد يكون لغير العدد ايضا  
نحو قال فلان كذا اما كأين فهو كاف التشبيه دخلت على اى التى هي في غاية الابهام  
اذا قطعت عن الاضافة فكأين مثل كذا في كون المجرورين مبهمين عند السامع الا ان  
في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اى فانه للعدد المبهم والتمييز بعد  
كذا وكأين في الاصل عن الكاف لاعن ذا واى كافى مثلك رجلا لانك تين في كذا  
رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من اى جنس هو ولم تين العدد المبهم حتى  
يكون التمييز عن ذا واى ( فإى في الاصل كان معربا لكنه كقلنا في كذا انحى عن  
الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم  
مبنى على السكون اخره نون ساكنة كفى من لاتوين تمكن فلذا يكتب بعد الباء نون

مع ان التنوين لا صورة لها خطأ (ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقل كائن بالالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة) قال يونس هو اسم فاعل من كان (وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اى صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما (وقال الخليل الياء الساكنة من اى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفاتح كها وانفتح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمفروق (وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلب الفاتح كها وانفتح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اى الياء الساكنة على الهمزة وقلب الفاع مع سكونها كما في ٦ طائي وحاري ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاته كئي نحو كيوع وقديقال كيا بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفاتح كها وانفتح ما قبلها وقديقال كاي نحو كيوع بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كاي نحو كيوع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشيخ (وعند الكوفيين كم ايضا مركب مثل كائن وكذا من كاف التشبيه وماوذلك لان ما كما ذكرنا في الموصولات للمجهول ماهيته فهي في ابهام اى وذا ثم حذفت الفها وسكن الميم للتركيب وحذف الفها اذا كانت في الاستفهام قياس نحو لم وفيهم فتكون كم الاستفهامية كقوله \* يا ابا الاسود لم خليتني \* واما عند البصريين فلا تركيب في كم (واما كيت وذيب فانما بنيا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما في المركبات (فان قيل فكان يجب ان لا تكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات من الاسماء ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يحز ان يخلو منهما مثله بقي على الاصل الذي ينبغي ان تكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات ٧ وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة عدم (فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اى زيد قائم مثلا وهو في موضع النصب قلت ان الاعراب المحلى في الجملة عارض فلم يعتد به وبنائهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف اولكوتهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منهما كما في بنت والوقف عليهما بالتاء كما على بنت

٦ في نسبة طي كسيد  
وحيرة بالكسر محلة في  
نيسابور قاموس

٧ لا يحتاج الى سبب البناء  
وهو الخالي عن التركيب فان  
قلت نسخه

من العرب من يستعملهما على الاصل فلان تكونان الامفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولا مهماء لا واواذليس في الكلام مثل حيوت وواوحيوان بدل من الماء الا عند المازني وعنده واوحيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كية وذية واوا ولم نقل ان اصلهما كوية وذوية ٢ لان التاء في كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين واوا لقلت كون وذوت والتاء فيهما لكونهما ٣ عبارتين عن القصة وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة \* قوله (فكم الاستفهامية ميمزها منصوب مفرد وميمز الخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل من فيهما ولهما صدر الكلام) كم الاستفهامية وكم الخبرية تدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الدليل كما تقول مثلاك عندك اذا جرى ذكر الدنانير اى كم دينار او كم عندى اى كم دينار قالوا وحذف ميمز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات (وميمز الاستفهامية منصوب مفرد جلالها على المرتبة الوسطى من العدد وسيجيء العلة في باب العدد وانما حلت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقدير الكثرة فصل الميمز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحوكم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال ٤ \* على اننى بعدما قدمضى \* ثلثون للهجر حول لا كيلا \* وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الاترى ان عشرون مع ميمزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجدوا اللفظا دالا على المعدود مع العدد كما في المفرد والثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع ميمزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الاخر بخلاف كم الاستفهامية مع ميمزها (ولا يجوز جر ميمز الاستفهامية الا اذا انجرت هى بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله الجر مع النصب ٥ وذلك لان الميمز والميمز في المعنى شئ واحد فكان الجار الداخل على كم داخل على ميمزه فالجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى ميمزه كما في الخبرية والمجوز قصد تطابق كم وميمزه جرا وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ومجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم ٦ لان بدل متضمن الاستفهام يقتضز بهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل (ولا يكون ميمزكم الاستفهامية مجموعا كميمز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرا في العدد اعشرون غلانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغى جواز كم غلانا لك بهذا المعنى (وقال البصريون لوجاء نحوكم غلانا لك فالمنصوب حال لتمييز والتمييز محذوف اى كم نفسا لك في حال كونهم غلانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال (والجر في ميمز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة (وانما يجوز الفراء ٢ على الجار

٢ لان اللام اولى بالحذف من العين

٣ عبارة عن القضيتين نسخة

٤ قال الاخر فاشهد عند الله ان قد رأيتها \* وعشرون منها اصبعان وراثيا

٥ والمجوز قصد تطابق كم جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى ميمزه كما في الخبرية نسخة

٦ لان ما يدل عن متضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة آه نسخة

٢ ونسب الى الخليل ايضا نسخة

المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على ميز الخبرية نحو  
 ﴿كم من ملك﴾ وكم من قرية ﴿﴾ والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة  
 عليه فان فصل بين الخبرية وميزها جاز جره عند الفراء لانه يحجره بمن المقدرة لابللاضافة  
 وغيره يوجب نصبه جلا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الاعلى  
 مذهب يونس فانه يحجز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو  
 قوله ﴿كم بجود ٣ مقرف نال العلى﴾ وكريم بخله فوضعه ﴿﴾ وقال الاندلسي ان  
 يونس يحجز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذ لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم  
 الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو لابلاليوم لك والدليل  
 على جواز الفصل بالاستقرار ايضا قوله ﴿كم في بنى سعد بن بكر سيد﴾ ضم الدسبعة  
 ماجد نفاع ﴿﴾ وسيدويه لا يحجز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو  
 قوله ﴿كم في بنى سعد بن بكر سيد﴾ البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يحجزه الا الفراء  
 بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله ﴿كم نالني منهم فضلا على عدم﴾ اذ لا اكاد  
 من الافتار ٤ احتمل ﴿﴾ واذا كان الفصل بين كم الخبرية وميزها بفعل متعد وجب الاتيان  
 بمن ثلثا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى ﴿كم تركوا من جنات﴾  
 وكم اهلكنا من قرية ﴿﴾ وحال كم الاستفهامية المجرور ميزها مع الفصل كحال كم الخبرية  
 في جميع ما ذكرنا (وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل  
 ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيحوز على هذا ان تكون  
 كم عمة بالنصب خبرية (وانما انجز مميز كم الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير  
 فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف (وانما جاز الجمع فيه ولم يحجز في العدد  
 الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة ٥ فاستغنى بتلك الدلالة عن جميع  
 المميز ٦ واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فحوزوا جمع مميزه  
 تصريحا بالكثرة (قوله وتدخل من فيهما) اى في مميزهما اما في الخبرية فكثير نحو  
 ﴿كم من ملك في السموات﴾ وكم من قرية ﴿﴾ وذلك الموافقة جرا للمميز المضاف  
 اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن ٧ في نظم ولا نثر ولادل على  
 جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجز المميز بمن وجب تقدير كم منونة  
 (قوله ولهما صدر الكلام) اما الاستفهامية فلا استفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى  
 الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام  
 ولى في تضمنهما معنى الانشاء اعنى رب وكم نظر كما يحى في باب انتجب وانما وجب تصدر  
 متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من  
 الاستفهام والعرض والتنى والتشبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل  
 السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في آخرها تشوش خاطره لانه يحوز  
 رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويحوز بقاء الجملة على حالها فيترقب جملة اخرى  
 يؤثر ذلك المؤثر فيها ﴿قوله﴾ (وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده

٣ قوله (مقرف) المقرف  
 الذى داني الهجين من  
 الفرس وغيره الذى امه  
 عربية وابوه ليس كذلك  
 لان الاقاراف من قبل  
 الفحل والمحنة من قبل  
 الام

٤ قوله (اجتمل) جلّت  
 الشحم واجلته اذا اذنته  
 ٥ كالمائة والالف وما  
 يتضاعف منهما فاستغنى  
 بذلك نسخه

٦ ليكون تصريحا في  
 الدلالة على الكثرة نسخه  
 ٧ قوله (في نظم ولا نثر ولا  
 دل عليه) جوز الز محشرى  
 ان يكون كم في قوله تعالى  
 سل بنى اسرائيل كم آتيناهم  
 من آية بيّنة استفهامية  
 وخبرية

٧ وقال سعد الدين ان كم  
 فيه استفهامية لوقوعها  
 بعد قوله سل والله اعلم

فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جز او مضاف  
فمجرور والافروغ مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام  
والشرط قوله (كلاهما) اي كم الاستفهامي وكم الخبري وانما وقع كل منهما مرفوعا  
ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل  
الرفع والنصب والجر ٢ (قوله فكل ما بعده فعل) اخذ يفصل مواقعهما في الاعراب  
يعني اذا كان بعدكم فعل لم يشتغل عن ٣ نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كافي نحوكم  
رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحوكم رجلا ضربت غلامه كان كم  
منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى  
المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحوكم رجلا ضربت وكم غلام ملكت  
والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت  
فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك  
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك يوما  
تعين للظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب  
بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير  
في الجملة مقدر على ضعف كامر (قوله ما بعده فعل) اي فعل وشبهه ليشمل نحوكم يوما  
انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او  
مصدرا او خبر كان نحوكم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحوكم ظنت مالك (قوله كل  
ما بعده فعل غير مشتغل عنه) منتقض بقولك كم جاءك فان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره  
٤ لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كاذ كرنا في المنصوب  
على شريطة التفسير (وكل ما قبله حرف جرا ومضاف فمجرور) انما جاز تقدم حرف الجر  
والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله  
فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة  
مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية  
المجرورة كما في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون  
اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه (قوله والافروغ مرفوع) اي ان لم يكن بعده  
فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لاقبله عامل ولا بعده  
كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ او خبرا فالما ان لا يكون  
بعده فعل نحوكم مالك ه او ان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحوكم  
رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحوكم رجلا ضربته او ضربت  
غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او بمتعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا  
ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير ٦ على ماتين  
فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعدكم ويميزه لحفظ

٢ فيرتفعان وينتصبان  
وينجران نسخة  
٣ العمل في كم بالعمل في  
الضمير الراجع اليه كما اشتغل  
في نحوكم رجلا ضربته  
او في متعلق ذلك الضمير  
اشتغل في نحوكم رجلا  
آه نسخة

٤ لانه لا يعمل في كم لولم  
يعمل في ضميره مع ان كم  
مرفوع المحل مبتدأ  
نسخة

٥ وان كان كان نسخة  
٦ كايين قبل ولا منع من  
تقديره قبلها نسخة

التصدر على كم ومنع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود ( قوله ان لم يكن يعني كم ظرفا ) وكونه ظرفا باعتبار ميمه نحوكم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولاد داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لامبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ ( قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط ) اى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الان ما هو ظرف من هذه الاسماء كتي واين واذا ان لم ينجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونه منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان ( واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون الامنصوبة على الظرفية ابدا وماليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم ٦ مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمر مرر ( والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واى الى الشرط لالى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان اولازما فهي مبتدأة نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او متعلق ضميرها نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأة ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا يتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ( ولوجوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى جئتنى جئتكم على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان تكون في نحو من جاءك فاكرم ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان تكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ( والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للتصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان ٧ متأخرا لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جاوزوا ان يعمل فيها ٨ ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تأخره عنها لم يجوز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كتي واين او غيره كن وما ( والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان

٦ بالابتداء نحو من ضرب  
ومن قام قت وخبرا نحو  
من انت وما دينك ولا تقع  
كلمة الشرط خبرا ومجرورا  
نحو غلام من انت وبما  
مررت وغلام من تضرب  
اضرب وبمن تمر امر  
ومنصوبا مفعولا به نحو  
آه نسخه

٧ في اللفظ ايضا متأخرا  
بل لا يعمل فيها الا معنى  
الابتداء لان مرتبة نسخته  
٨ ما لا يجوز تقدمه عليها  
لفظا بوجه وهو الشرط  
واما الجزاء فانه يجوز ان  
يتقدم عليها اما باقيا على  
الجزائية كما هو مذهب  
الكوفيين او ساقطا عنها  
دالا على الجزاء كذهب  
البصريين على ما يجيء  
في قسم الافعال فلم يجز عمله  
فيها آه نسخه



قلنا ان حرف الشرط مقدرة قبل كلمته كما هو مذهب سيويه فكلماته اذن معمولة لفعل  
مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل  
الاعلى فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل  
ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم \* قوله ( وفي تمييز  
\* كم عمة لك يا جرير وخالة \* ثلاثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم \* ملكة )  
البيت للفرزدق وتماه \* فدعاء قد حلبت على عشارى \* الفداء لموجة الرسغ من  
اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى انسيهما يعنى انها لكثرة الخدمة  
صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى شوه الخلقة وانما عدى حلبت يعنى لتضمينه  
حلبت عشارى معنى ثقلت او تسلطت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفانها فخدمتنى  
على كره منى ( ووجه النصب في عمة كون كم خبرية على ماتقدم من جواز النصب تمييزها  
عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس  
الحلب ثابتة الا انه ذهب عنى عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف  
المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم  
والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار  
فترتفع عمة بالابتداء ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم فى الوجهين منصوبة المحل اما  
مفعول مطلق لخبر المبتدأ او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضرب وأمرتين زيد ضرب  
\* وادلم ٢ ان مميز لا يكون الانكارة استفهاما كان او لا اما الاستفهامية فلو جوب تنكير  
المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ٣ ومعدود كذلك والغرض  
من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف  
وقع التعريف ضايعا وكم فى حالتها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسى فيجوز الحمل على  
اللفظ نحوكم رجلا جاءك مع ان السؤال عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى  
نحوكم رجلا جاءك وجاؤك وكذا الخبرية ( وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى  
ككل فينبغى على هذا ان لا يعود اليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم  
عن عدد الجماعة الذين جاؤا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين  
جاء آك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية  
والجمع كما فى افضل رجلين واى رجلين وافضل رجال واى رجال على ما مر فى باب  
الاضافة ولم يسمع كم رجلين لاستفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة جاءتك وجئتك  
وجاءك حلا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدأ بلا  
ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز  
الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخيلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون  
المعطوف ايضا نكرة على مانين فى باب المعارف ( وقد جوز بعض النحاة نحوكم رجلا  
ونساء لانه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع كما فى قوله \* الواهب المائة الهجان  
وعبدها \* وقد ذكرنا ضعف ذلك فى باب العطف عند قوله والمعطوف فى حكم

٩ ضربت نسخته

٢ ان كم مختصة بالنكرات  
استفهامية كانت او خبرية  
نسخته٣ عند المخاطب فابهم  
المعدودون ايضا ليكون  
ادل على ابرام عددهم اذ بما  
يعرف العدد بمعرفة المعدود  
وكم آه نسخته

المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلا وهى جاءنى عطفا على كم ولا يجوز كم رجلا واياها بالعطف على التميز لان المرأة الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير ( واما كائن فنقل ابوسعيد السيرافى عن سيديوه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كائن لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كائن جاز حذف ميمها واما رب فخرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كائن ( وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب ميمها لمجيئه بعد النون فكان ميمها كميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كائن فى الاستفهام قليلا دون كذا ( هـ ومنه قول ابى ابن كعب لزر بن حبيش كائن تعدسورة الاحزاب اى كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف ميمها وهما قليلان ويلزمها التصدر دون كذا ٦ لما قلنا فى كم الخبرية وورود كذا كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكرره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندى كذا درهم وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولادلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز يجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة رحمه الله فطابقوا به العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر جلا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد كذا فى كلامهم مجرورا والشافعى رحمه الله لا ينظر فى تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كية العدد نصا والمبهمة لاتدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ماهويقين وهو الاقل فيلزم فى نحو كذا درهم درهم واحد ٦ وهو الحق واغرب كذا وكائن كما قلنا فى كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحده فى محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل \* قوله ( الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب ) اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ٧ ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ماهو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وينبغى ان تعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو ٨ قوله \* الاعلالة او بداهة ساجح \* وان لم يورد فلا يحذف الا مما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذا ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشايتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف ( فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها ( قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذا فانهما وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان

هـ وفى القاموس قال ابى بن كعب لابن مسعود كائن تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين ٦ لتضمنها معنى الانشاء نحو كم الخبرية نسخه ٦ وهذا الذى قاله هو الحق نسخه

٧ قال الفرزدق \* ولقد شددت عليك كل ثنية واتيت فوق بنى كليب من عل \* اى من فوق ٨ قوله ياتيم تيم عدى و

اضافتها ليست بظاهرة اذا لاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كان ثابت بثبوت بدله ( وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادته على مامر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه ايضا عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال \* ونحن قتلنا الازداد دشنوءة \* فاشربوا بعدا على لذة خرا \* وقال \* فساغلى الشراب وكنت قبلا \* اكاد اغص بالماء \* الجميم \* ( ومنه القراءة الشاذة \* لله الامر من قبل ومن بعد \* ويقال ابدأ به اولافعل هذا لافرق في المعنى بين ما عرب من هذه الظروف المقطوعة وما بنى منها وهو الحق ( وقال بعضهم ٢ بل انما اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة فعنى كنت قبلا اى قديما وابدأ به اول اى متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اى متقدما ومتأخرا لان من زائدة ( قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كقيل في المنادى المضموم يامطر ويامطرا فيجوز ان يكون قوله فاشربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا ) وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى السنبى بل تكون الغاية هى المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمت معناه استعرب صيروتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعى الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه ( وتقول جئت من عل معربا ايضا كم ومن عال كقاض ومن معال كرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام اى الياء نسيا منسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفها وقلت من على ٢ لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضى فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذ اقصدت بناء علو سا كنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمّه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلهما اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علو فالتم تقدير المضاف اليه كما في قوله \* خالط من سلمى خياشيم وفا \* وقولهم ليس غير بالفتح على مامر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الامع جار قبلة او مع الاضافة الى ياء الضمير واما لبنائه على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات وبرى بيت اعشى باهله \* انى اتنى ٣ لسان لا اسربها \* من علو لا يحب منها ولا سخر \* بضم واوها وكسرها وفتحها ( وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعنى المضاف اليه اوليكم لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او ليخالف حركة بنائها حركة اعرابها ( قوله واجرئ

١ الجميم ههنا البادر وفي غير هذا الحار والجميم العرق والقريب وفي نسخة الفرات  
٢ بل انما هي اذن معربة لعدم نسخة

٢ لاشتبه بالمعرب موقوفا عليه واذا آه نسخة  
٣ قوله لسان لا اسربها) اللسان جارحة الكلام وقديكنى بها عن الكلمة فتؤنث حينئذ قال اعشى باهله انى اتنى البيت وكان قد اتاه خبر مقتل اخيه المنتشر

مجره لا غير وليس غير وحسب ) شبه غير بالظروف والغايات لشدة الابهام الذى فيها كما فى الغايات لكونها جهات غير محصورة ولا بهام غير لا تعرف بالاضافة وهى اشدها ما من مثل فلذا لم يبين مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس ٤ وغير التى بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التى بعد ليس والمضاف اليه المحذوف فى ليس غير هو المستثنى المحذوف فى نحو جاءنى زيد ليس الا فلا حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لسا بهتها للغايات بالا بهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبنى على الضم تشبيها بغير اذ لا يعرف بالاضافة مثله كما مر فى باب الاضافة \* قوله ( ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة فى الاكثر ) اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهى ثلاثة لا غير حيث فى المكان واذا واذا فى الزمان د على خلاف فاذا هل هى مضافة الى الجملة التى تليها اولا كما يحى وحيث واذا يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا فى جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير ( واما جائزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة الثلاثة اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضاف اليه فى الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذا المضاف اليه فى الحقيقة هو المصدر الذى تضمنته لانفس الجملة فعلى هذا ٦ لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الا مكنة معينة كما يستفاد منها احد الازمنة ( فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية ٧ والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد لزمان منها بكون ثانى جزئها فعلا كقوله تعا \* يوم هم على النار يفتنون \* او بكون مضمونها مشهور الوقوع فى احد الازمنة الثلاثة وان كان جزءا اسمين اما فى الماضى نحو اتيتك حين الحجاج اميرا وفى المستقبل نحو لا خذتك حين لا شئ لك قال تعالى \* يوم هم بارزون \* وقال المبرد فى الكامل لا يضاف الزمان الجائر الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حلا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله تعالى \* يوم هم على النار يفتنون \* وقوله \* يوم هم بارزون \* ونحو ذلك يكذبه ( هذا الذى ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو فى المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدرى كان وان وما قبل الجملة قال الله تعالى \* من قبل ان نظمس وجوها \* ومن بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق \* ومن قبل ٨ ان تلقوه \* ونحو ذلك ( واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطؤ مقاما مقام الزمان المضاف والاصل

٤ المذكورة واعلم انها بعد نسخها

٥ اما اذا فقيه الخلاف

الذى يحى هل الجملة التى

تليه عاملة فيه او لا فان

كانت عاملة فيه فليس

بمضاف اليها وان لم

يكن فهو مضاف اليها

وحيث آه نسخها

٦ لا يضاف على الجواز

نسخها احتراز من الوجوب

فانه يضاف المكان على

ما تقدم

٧ ثم قد يضاف الى الاسمية

المستفاد منها الزمان

وذلك اما بكون نسخها

٨ وما وقع فى جميع النسخ

من بعد فسهو

زمان ريث خروجى اى مدة ان يبطئ خروجى حتى يدخل فى الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو آتيك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية ( و كذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشايتها الوقت لان الاوقات علامات يوقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث وآية دخيلين فى معنى الزمان اضيفوا الى الفعلية فى الاغلب مصدرة بحرف مصدرى قال \* بآية يقدمون الخيل ٩ شعنا \* كان \* على سناكبها مداما \* وقال \* الامن مبلغ عنى تميما \* بآية ما يحبون الطعاما \* وتقول اقم ريثما اخرج فاذا جازان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدرى على ما نقله الكوفيون كما يحكى فكيف بما يشابهه ( ويضاف ذو ايضا معربا كما عرابه فى نحو ذومال بالواو والالف والياء الى الفعلية فى قولهم اذهب بذى تسلم و اذهب بذى تسلمان و اذهبوا بذى تسلمون فقال بعضهم هوشاذ وذى صفة للامر اى اذهب مع الامر ذى السلامة اى مع الامر الذى تسلم فيه والباء بمعنى مع ( وقال السيرافى الموصوف بذى الوقت اى اذهب فى وقت ذى السلامة اى فى وقت تسلم فيه والباء بمعنى فى فلا تكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل ( وقال بعضهم هو ذو الطائفة اعربت وهو بعيد لما مر فى الموصولات انها بالواو فى الاحوال على الاشهر وربما استعملت ذو فى الاضافة الى الفعل اجمع استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءنى ذو فعل و ذو افعلا و ذو و افعلا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذات فعلن ويحتمل ان يكون طائفة على ما حكى ابن الدهان كما مر فى الموصولات وان تكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعلية شاذ ( وقال سيويه اذا كان احد جزئى الجملة التى تلى حيث واذا فعلا فتصدير ذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس و فيما ذكر من ذلك فى اذا نظر لكثرة نحو قوله تعالى ﴿ اذا السماء انشقت ﴾ و ﴿ اذا السماء انفطرت ﴾ واذ الكواكب انتثرت ﴾ واما الكلام فى بناء حيث فسيأتى بعد ( وقد يشبهه غيره مثل بالظروف المضافة الى الجمل لزوما عنى حيث واذا واذا ذلك لانهما ٢ نبيان مثلها ولانه لاحصر فيهما كما انها غير محصورة بخمود حاصرة انحصار نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدرى كقوله تعالى ﴿ مثل ما انكم تطلقون ﴾ وقوله ﴿ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ﴾ حمامة فى غصون ذات اوقال \* وقوله \* غير انى قد استعين على الهم \* اذا خف بالثوى التجاء ٣ \* وانما صدر ما اضيفا اليه بحرف مصدرى دون ما اضيف اليه الزمان الجائر اضافته الى الجملة وان كا الاضافة اليها فى كلا القسمين غير لازمة ٤ لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها فى دلالتهما على الزمان و كون الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها ٥ منع من الحرف الفاصل بين المضافين اى الحرف المصدرى فى الزمان وايسا بموجودين فى مثل وغيره فاحتج معهما الى الحرف المصدرى مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو

٩ جمع اشعث وهو مغير  
الرأس وسنا بك جمع  
سنبوك وهو طرف  
مقدم الحافر

٢ مبهمان كذلك الظروف  
لكن لما كان غير و مثل  
مشبهين بها نسخته

٣ وبعده \* بزفوف كأنها  
هقلة ام رئال دوية سقفاء  
\* آنت نبأة و افزعها  
القناص عصر او قد دنا  
الامساء \* قوله بزفوف  
سريعة وهقلة نعامه وام  
رئال ولدها ودوية ارض  
بعيدة الاطراف وسقفاء  
مرتفع وانست نبأة اى  
احسست صوت خفى  
والقناص الصيادون  
وعصرا اى عشاء

٤ والجملة المضاف اليها  
الزمان فى تأويل المصدر  
ايضا لان التناسب بين  
المضاف و المضاف اليه  
٥ اغنيا عن الحرف  
المصدرى نسخته

اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب  
 والبناء كما في ﴿ مثل ما انكم تنطقون ﴾ وغير ان نطقت على ما يأتي ( واختلف في كون  
 الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة  
 منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها  
 لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهى  
 خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد  
 في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها  
 على الجملة ( قال صاحب المعنى يتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال جئتكَ  
 يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم ( قلت ومع غرابية هذا الاستعمال  
 وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية  
 نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كبير قدم اذا المعنى يوم قدوم امير \* ثم اعلم انه يضاف  
 الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اى منصوبا بتقدير في قال الله تعالى ﴿ هذا  
 يوم لا ينطقون ﴾ وهذا يوم ينفع الصادقين ﴾ بالرفع و ﴿ الله اعلم حيث يجعل  
 رسالته ﴾ وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال \* باذلت حيث يكون من يتذل \* وقال ابو علي  
 في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لامضاف اليه قال لان حيث يضاف  
 ظرفا لاسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اى يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان  
 نقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان  
 ( واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى ان المضافة في المعنى  
 الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين  
 وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى  
 بخلاف نحو قوله تعالى ﴿ بعد اذ انتم مسلمون ﴾ اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله  
 تعالى ﴿ يوم الوقت المعلوم ﴾ فقال ابو علي في الجملة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان  
 معنى قوله تعالى ﴿ قم ميقات ربه ﴾ تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود \*  
 قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما واضح النهار واما برهة من الزمان  
 ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه ( والذي  
 يدولى ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل  
 الى الجمل المحذوفة لانهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن  
 ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذلان كلا  
 واخوبها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك  
 المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى ﴿ وكلا آتينا  
 حكما وعلما ﴾ ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴾ وقوله \* نهيتك عن طلابك ام عمرو \*  
 بعاقبة وانت اذن صحيح \* لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا  
 لبعد معنى التنكير والتمكن منه ( واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى

فلو قلت جاءني زيد وكنت حيناً كذا وقصدت حذف المضاف اليه وإبدال تنوين حيناً منه أي حين ذلك لم يكن ظاهراً في ذلك المعنى بل ظاهره أن التنوين فيه للتشكيك فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوماً وحيناً وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتشكيك توصلوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة بالمضاف إليها هي في الأصل بأن أبدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفاً لازماً للاضافة إلى الجمل خفيفاً في اللفظ صالحاً لجميع أنواع الأزمدة من الساعة والحين واليوم واليلة وغير ذلك متعوداً بحذف الجمل المضاف إليها هو مع إبدال التنوين منها كما في قوله \* وانت اذ صحبح \* فجئى بعده هذه الظروف بدلاً منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كأنه ثابت في الظروف المبدل منها لأن بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما أطلق عليه فكانه هو والزم إذا لكسر الالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف إليه الظرف الأول حتى لا يستنكر حذف المضاف إليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لأنه لا بد فيما حذف منه المضاف إليه من أحدهما إلا أن يعطف عليه مضافاً إلى مثل ذلك المحذوف كقوله \* الاعلالة أو بداهة ساجح \* نهى الجزارة ولما توصل بأذ إلى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلية وماضية مجرد أذن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فيحوز استعماله في المستقبل أيضاً كقوله تعالى ﴿ فويل يومئذ للكافرين ﴾ ونحوه وألحق أن إذا حذف المضاف إليه منه وإبدال منه التنوين في غير نحو يومئذ جازقحه أيضاً ومنه وقوله تعالى ﴿ فاعلموا إذا وانا من الضالين ﴾ أي فعلتها أذريتني أذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في إذن أنها للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو حينئذ لالتقاء الساكنين لا لجر خلافاً للاخفش فإنه زعم أنه مجرور بالاضافة وبناء إذ يمنع جره وإيضاً نحن نعلم أنه في قوله وانت اذ صحبح ليس بمجرور وهو مثله في حينئذ لكنهم إنما ألزموها الكسر لتكون في صورة المضاف إليه الظرف الأول ويحوز في غيره الفتح أيضاً كقوله تعالى ﴿ فاعلموا إذا وانا من الضالين ﴾ كما بينا \* وأعلم أن الظرف المضاف إلى الجملة لما كان ظرفاً للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يحزان يعود من الجملة إليه ضمير فلا يقال آتاك يوم قدم زيد فيه لأن الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا انضمير حصل باضافة الظرف إلى الجملة وجعله ظرفاً لمضمونها فيكون كأنك قلت يوم قدوم زيد فيه أي في اليوم وذلك غير مستعمل وإنما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطاً بأن كان منوناً نحو يوماً قدم فيه زيد قال تعالى ﴿ يوم تبيض وجوه ﴾ وقد يقول العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحو ذلك ٢ \* ولندكر شرح قوله في آخر الباب ( والظروف المضافة إلى الجمل وأذ يحوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان ) ههنا فإنه محتاج إليه لبيان بناء حيث ( فنقول أن ظرف الزمان المضاف إلى الجمل إنما يبنى منه المفرد والجمع المكسر إذا ببنى ولا يبنى المثني لما ذكرنا في نحو هذان والذان والظروف المضافة إلى الجمل على ضربين كما ذكرنا أما واجبة الاضافة إليها وهي حيث في الأغلب وأذا وما إذا ففيها خلاف على

مايجب هل هي مضافة الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة  
فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته  
الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة  
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات  
على الاعرف ( واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة  
ماضية المصدر نحو قوله \* على حين ماتت المشيب على الصبي \* فقلت ألمّا تصح والشيب  
وازع \* فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراف فلعدم لزومها للاضافة الى  
الجملة فعلة البناء اذن عارضة واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبنى الذي  
لاعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسى منه المضاف احكامه من  
التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا تضاف الى الجملة  
المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى ﴿ هذا  
يوم ينفع الصادقين ﴾ اوالى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيّا في اللفظ نحو  
جئتكم يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله  
الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين  
يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبعة من فتح قوله تعالى  
﴿ هذا يوم ينفع ﴾ لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله  
تعالى ﴿ يوم لا تملك نفس لنفس شيئا ﴾ على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله  
قبل ﴿ يوم الدين ﴾ واما غير المضاف الى ماصدره ان وان ومثل المضاف الى ماصدره  
ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابها وبنائها قال تعالى ﴿ انه لحق مثل ما انكم تنطقون ﴾  
ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه  
مصدرا بمعنى انه لحق تحققا مثل حقيقة نطقكم وقال \* لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت  
\* حامة في غصون ذات اوقال \* ففتح غير مع كونه فاعلا لينع ويجوز ان يكون بناؤه  
لتضمنه معنى الاكمار في باب الاستثناء وعلة بنائها مشابها لهما لاذ واذا وحيث  
لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد  
الحصر كامر والمبنى وهو ما وان واقع موقع ما اضيف اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون  
من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة لجاز اعرابها وبنائها  
نحو مثل وغير ( وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذني نحو حينئذ واعرابها  
قرئ قوله تعالى ﴿ من خزي يومئذ ﴾ بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعرض علة  
البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلو وقع اذ المبنى موقع المضاف اليه لفظا كما  
بينافصار نحو قوله \* على حين ماتت المشيب \* فثبت بما بينان قوله والظروف المضافة  
الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه ( وقوله مثل وغير مع ما وان )  
اي مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى  
الجمل ( وقال المصنف بنى حيث لانه موضوع لمكان ٢ حدث يتضمنه الجملة فشابه



- ٣ قوله ( لغة فقعية  
 فقيس أبو قبيلة  
 ٤ تمامه \* نجما يضئ  
 كالشهاب ساطعا \*  
 ٥ صدره \* فشد ولم تفرع  
 بيوت كثيرة وام قسم  
 المنية وروى الى حيث  
 الفت رحلها اى موضع  
 شدة الامر قال ابو عبيدة  
 ام قسم العنكبوت والبيت  
 لزهير بن ابي سلمى  
 ٦ ولا يمنع هنا حله على  
 المكان نسخه  
 ٧ غالبا فلذا نسخه

الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذا واذا ويجوز ان يقال في اذانه بنى لان  
 وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم وبنى حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات  
 لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح الشاء ويكسر وقد يخلف يائها واو مثلثة  
 الشاء ايضا واعرابها ٣ لغة فقعية وندرت اضافتها الى مفرد قال \* ونظنهم حيث  
 الكلى بعد ضربهم \* ببض المواضى حيث الى العمائم \* وقال \* اما ترى حيث سهيل  
 طالعا ٤ \* وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود  
 وحذف خبر المبتدأ الذى بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم  
 لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بناءه لشذوذ الاضافة الى  
 المفرد وترك اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد اندر وظرفيتها غالبية لالازمة  
 قال ٥ \* لدى حيث الفت رحلها ام قسم \* وكذا في قوله \* اما ترى حيث سهيل \*  
 وهو مفعول ترى وكذا قوله تعالى ﴿ الله اعلم حيث يجعل رسالته ﴾ وحكى هي احسن  
 الناس حيث نظر ناظر اى وجهها فهو تميز ( وقال الاخفش قد يراد به الحين كافي قوله  
 \* للفتى عقل يعيش به \* حيث تهدي ساقه قدمه ٦ \* قوله ( ومنها اذا وهى للمستقبل  
 وفيها معنى الشرط ٧ فلذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ  
 بعدها واذا لما مضى ويتبع بعدها الجملتان ( فتقدم ههنا علة بنائها واذكرنا في المنصوب  
 على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعدها فنقول قد يكون اذا لما مضى كاذ كافي  
 قوله تعالى ﴿ حتى اذا بلغ بين السدين ﴾ وحتى اذا ساوى بين الصدفين \* وحتى اذا  
 جعله نارا \* كان اذا تكون للمستقبل كما في قوله تعالى ﴿ واذا لم يهتد به فسيهتولون ﴾  
 على انه يمكن ان يؤل بانه تعليلية وكافي قوله تعالى ( فسوف يعلمون اذا اغلغل في  
 اعناقهم \* ويمكن ان تكون من باب ﴿ ونادى اصحاب الجنة ﴾ وقد تكون اذا مع  
 جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى ﴿ واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا ﴾  
 اى هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى ﴿ واذا لقوا الذين آمنوا ﴾ واذا ما  
 اتوك لتحملهم قلت لا جرد \* والاصل في استعمال اذا ان تكون لزمان من ازمة المستقبل  
 مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذا لزمان  
 من ازمة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال  
 اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى ﴿ اذا الشمس  
 كورت ﴾ ولهذا اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور  
 المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جلاتين يلزم من وجود مضمون او لا همافرضا حصول  
 مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازمه فهذا المفروض وجوده  
 قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوع له لو وان  
 لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمال فيه ان لا على انها موضوع له كما يجيى فلهذا كان  
 لو لا تنفاء الاول لا تنفاء الثاني كما يجيى في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعلوم  
 لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفى الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له

ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الابتصان معناها فلو موضوعه لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعه لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لابقوعه فيه ولا بعد وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بعدم سواء شك في وقوعه كافي حقنا او لم يشك كان الواقعة في كلامه تعالى (وقد تستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلاثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ﴿ان كان قبضه قد من قبل فصدقت﴾ واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ﴿ان كنت قلته فقد علمته﴾ واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاها الثيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا تستعمل فيه في الاغلب الاو شرطها كان لما يأتي في الجوازم ٣ وقد يستعمل لوفي المستقبل بمعنى ان وقد تكون ايضا للاستمرار كاذكرنا في اذا قال عليه الصلوة والسلام ﴿لو ان لابن آدم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا﴾ فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كايضا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما توقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كافي متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجيئ المحاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيديويه في ٤ اسماء الشرط صار بعد العروض عريقا ثابتا اذ لم توضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذاله فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ﴿ترفع على خندف والله يرفع لي﴾ نارا اذا خدت نيرانهم تقد ﴿وقال﴾ اذا قصرت اسيا فسا كان وصلها ﴿خطانا الى اعدائنا فنضارب﴾ ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لمجيئ جلتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تعالى ﴿ان جاء نصر الله والفتح﴾ الى قوله فسبح ﴿كانه﴾ لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كافي قوله تعالى ﴿ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات﴾ الى قوله ﴿فلهم عذاب جهنم﴾ وقوله تعالى ﴿واما افاء الله على رسوله﴾ الى قوله ﴿فما وجفتم﴾

٣ كقوله تعالى اوطيعكم في كثير من الامر لعنتم وقوله تعالى لو تعلمون علم اليقين وقوله عليه الصلوة والسلام لو تعلمون ما اعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا ونحو ذلك

٤ كلمات الشرط والاستفهام نسخه

لان الفتن والافاء متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو  
الغرض ومنه ايضا قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ والفاء في مثل هذا الموضع  
في الحقيقة زائدة وانما رتب اذا والموصول في الايات المذكورة والجملة ان بعدهما ترتيب  
كلمة الشرط وجلتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب  
على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط ولتحصيل  
هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده قima قبله كالفاء في فسبح  
وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في نحو قوله تعالى ﴿ اذا مامت لسوف  
اخرج حيا ﴾ كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم  
واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما ينبغي في حروف الشرط فاذا  
تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون  
ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما مر الا ترى  
انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ماضى في الكنايات ولو جاز ايضا  
عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلا توجها الى معمول والا قرب  
اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا هو الا بعد كما هو اختيار  
الكوفيين لكان الاختيار شغل الا قرب بضمير المفعول عند اهل المصريين كما في زارني  
وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتني ولم يسمع (واما  
الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد  
ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلائت مكرم فما لا يتم  
لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له المصدر يجوز مثل هذا الترتيب  
كما مر آنفا (واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاء وقال بعضهم هو الشرط كما في متى  
واخوانه والاولى ان تفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من  
متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى احيث وقت غروب الشمس فالعامل  
فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون ٨ الذي في  
محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا  
اليه ولا ثالث استقراء ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان  
فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يأت في كلام فخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه  
كما في سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجملة التي بعدها لاعلى سبيل الوصفية كقوله  
تعالى ﴿ يوم يجمع الله الرسل ﴾ وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل  
الوصف في موصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر  
كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء كلام يجوز ان يعمل اولاهما  
في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض  
اجزائها مقدم من وجه مؤخر من اخر فكذلك ما هو بمنزلة في المعنى فمن ثم لم تعمل  
صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل

٨ الاول اذا الاول مخصص  
نعمته

فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب اذهب ﴿وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى﴾ بلى ان لم يعمل الشرط في كلمته نحو من قام وقت جاز وقوعهما موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم ﴿فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في قوله تعالى ﴿اذا جاء نصر الله﴾ الى قوله ﴿فسبح﴾ زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكرنا ان السببية لا تخلو من معنى التعقيب واذا جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء ﴿وقال المصنف في شرح الفصل ان تعيين الوقت في اذا حصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا مجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة اذا كيف لتخصيصها ٢ تخصص متى في متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم ﴿واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى ﴿اذا مامت لسوف اخرج خيا﴾ وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغى ان يكون الإخراج والموت في وقت ﴿فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية لقيام القرينة والمعنى انما مامت وصرت رميا ابعد اى مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ﴿اذا ماتنا وكنا ترابا وعظاما انا لمبعوثون﴾ وكثير في القرآن مثله ﴿واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتنى اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتنى اليوم كان سبيلا كراحمي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتنى اليوم فقد جئتكم امس ان المعنى ان جئتنى اليوم يكن جزاء للمجيء اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى ﴿واذا ما غضبوا هم يغفرون﴾ وقوله تعالى ﴿والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون﴾ ولا منع من كون هم في الايتين تأكيذا للواو وللضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجيء الاسمية الحالية عن الفعل بعدها في قوله ٣ اذا خضم ابزى مائل الرأس انكب ﴿قيل ليس في اذا في نحو قوله تعالى ﴿والليل اذا بعثني﴾ معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدر العدم توقف معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على جواز ٥ الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا بعثني اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بعشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل ﴿فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فأيش ناصبه﴾ قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اى والليل حاصل وقت غشيانه ولى فيه نظرا دلاشي ههنا يقدر عاملا في حاصل الامعنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه

٢ جواب لو والمعنى مجرد الذكر بعد اذ لا يفيد تخصيصها كما ان ذكر الفعل بعد متى لا يقتضى تخصيص متى اذهى ليست مضافة

٣ قوله اذا خضم ابزى مائل الرأس انكب ﴿البزى خروج الصدر ودخول الظهر يقال رجل ابزى وامرأة بزواء والنكب الميل في المشى والنكب داء يأخذ الابل في مناكبها فتطلع وتمشى تحرف يقال نكب البعير فهو انكب قال الشاعر اذا الخضم فهو من صفة المتناول الحائر

٣ صدره \* فهلا اعدوني لمثلى تفاقدوا

٤ قوله والليل اذا بعثني اى اذا اجتمع واستوى ليلة اربعة عشر جواب نسخته

وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كامر وايضا في قوله تعالى ﴿ والقمر اذا اتسق ﴾ ٦ يلزم ان يكون الزمان حالا عن الجئة ولا يجوز كلاً لا يجوز ان يكون خبرا عنها ( وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ٧ ان المعنى بحق القمر متسقا لابق وقت اتسق القمر ( وليس بعيد ان يقال هو ظرف لمادل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء الاحالة العظيمة فتعلقه بالمصدر المقدّر على ما ذكرنا في المفعول معه من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتب برائحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد ادا ركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كالم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كلاً لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني ( واذ جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى ﴿ حتى اذا ذلك قاتم ﴾ فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخبريهما كامر وحتى تكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ بالرفع وتقول سرحتي يكل الناس ﴿ وقال بعضهم يجوز ان يتجرد بعد حتى عن الشرطية وينجرب حتى ولعله حمله عليه قوله ﴿ حتى اذا اسلكوهم ﴾ ٨ في قنائة \* ٩ كاتپرد الجمالة الشردا \* وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها ( وقال الميداني اذ فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز الوجود كافي قوله تعالى ﴿ اذا السماء انشقت ﴾ اي يكون امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى ( اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ﴾ فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجأة في مكان الفاء كما يحكى في باب الشرط ( وقوله وقد تقع للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها ) وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجأة في باب المبتدأ وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي تنع جوابا للشرط للمفاجأة كما يحكى في جروف الجزم ( والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيدا مرفوع بالظرف كافي نحو في الدار زيد لان اذا المفاجأة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله لان معنى مفاجأتك الشيء وجدانك له فجأة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم والقائم ثاني مفعوليه ( ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقب اشد لسعة من الزنبر فاذا هو اياها لا يجوز الاياها

٦ قوله ( اذا اتسق ) اي اجتمع واستدار ليلة اربعة عشر وما في الصحيفة المقابلة في نسخة السيد فسهو

٧ انه تعالى لا يقسم بوقت اتسق القمر في قوله والقمر اذا اتسق بل يقسم به متسقا وليس بعداه نسخة ٨ قوله في قنائة ( قنائة اسم عقبة اي اسلكوهم في طريق قنائة

٩ قوله ( كما يطرده الجمالة الشردا ) شرد البعير يشرد شرودا وشرادا نفر فهو شارد وجعه شرد كخادم وخدم وهو شرود وجعه شرد كزبور وزبر ويروى الشردا والشردا ايضا في قوله حتى اذا اسلكوهم ٩ قاله عبد مناف بن ربيع الهذلي سلك واسلك بمعنى واحد شلت الابل اسلمها شلا اذا طردتها فان شلت والاسم الشلل والجمالة اصحاب الجمال

(وقال سيويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها (قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احلى قالت انا طائر قيل لها طيري قالت اتاجل ان كانت اذا عندهم كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طلبناهم بفاعل ومنعولين (قال بلي يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال اي فبالمكان عمرو قائما وامامع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدأ (وقال ثعلب اعتذرا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع احد منعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله \* فأضحت ٢ ولو كانت خراسان دونها \* رآها مكان الشوق او هي اقر با \* اي رآها هي اقرب (قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واطن الحكاية في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند اهل المصريين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا آخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معروفا باللام او افعال التفضيل وفي الايتان به مع غيرهما نظر كما مر في باب الضمائر وقوله او هي اقرب بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف (وقد تقع اذواذا في جواب بينا وبينما وكلتا هاتين المفاجأة والاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قال \* فيننا نسوس الناس والامرا مرنا \* اذ انحن منهم ٣ سوقة تنتصف \* ولا يجيء بعداذا المفاجأة الا بالفعل الماضي وبعد اذا المفاجأة الا الاسمية وكان الاصمعي ٤ لا يستفصح الاتركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابيهما بدونهما والكثرة لاتدل على ان المكسور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الاترى الى قول امير المؤمنين على رضى الله عنه وهو من الفصاحة \* بحيث هو بينا هو يستقبلها في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته \* ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف مقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا وانظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فرا فكما وتقدير فعلت بين حروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيبين كاتين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث و بين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمر و وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى

٢ فلو كانت آه الشرق آه نسخته

٣ (قوله سوقة) السوقة

خلاف الملك يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر قالت بنت النعمان بن المنذر فيننا نسوس البيت قوله (تنتصف)

اي نخدم الناس

٤ يقول

الإحداث نحو بين قيام زيد وقعوده إلا أن يراد به مجازا المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعيرت لما بين الحدثين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة وبينها المضاف تقديره إلى زمان محذوف وظاهرا إلى جملة مقدره بحدث لابد أن يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته إلى الجمل (وكل ما قلنا في بينا يطرد في كلا من مجئ ما الكافة لتكفنه عن طلب مضاف إليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف إلى الجمل فكما إذن زمان مضاف إلى الجملة لأن كلا وبعضا من جنس ما أيضا فإن إليه زمانا كان أو مكانا أو غيرهما ولما في كلا من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها أكثر من مشابهة بينهما فلم يدخل الأعلى الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا أيضا جاز وقوع الماضي بعد كلا بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى أن وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه ككلمات الشرط ففيه وفي كلا راحة الشرط (وإما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل في كلا وحيث ما هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في إذا لانهما في الأغلب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس أتيتك وكلما أصبحت فسبح الله وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتنى أعطيتك وحيث لقيت زيدا فأكرمه كما تستعمل الأسماء المتضمنة لمعنى أن في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس أتيتك وكل ذلك على خلاف الأصل ويدخل بينا وبينما وكلا في الماضي وفي المستقبل (ولنا أن نرتكب بناء بينا وبينما وكلا على الفتح لكون إضافتهما كلا إضافة كما ذكرنا في حيث إلا أنها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الأعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة أعراب هي منصوبة فيها حتى تراعى حركتهما الأعرابية ( وإنما رتب بينا وبينما وكلا مع جليتهما ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا أدخل إذا والمفاجأة في جواب بينا وبينما ليدل على اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجأة بلا تراخ فيكون آكد في معنى الزوم (وقيل في كماله معرب وما مصدرية والزمان المضاف إلى مامقدر فيجوز ادعاء مثله في بينما فإن دخل إذا والمفاجأة في جواب بينا وبينما فإن قلنا كما هو مذهب المبردان إذا المفاجأة ظرف مكان وكذا ينبغي أن نقول في إذا المفاجأة فاذو إذا منصوبان على أنهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينما وبنما ظرفا زمان له فعنى بينا زيد قائم إذ رأى هنداً رأى زيد هنداً بين أوقات قيامه في ذلك المكان أي في مكان قيامه وأن قلنا أنهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية مستدان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هنداً حاصل بين أوقات قيامه والاولى القول بحرفية كلمتي المفاجأة كما هو مذهب ابن برتي فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجأة أو نقول أنهما زائدتان وليستا للمفاجأة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وأبو عبيدة بزيادة إذ في نحو قوله تعالى ﴿واذواعدنا﴾ وبزيادة إذا في قوله ﴿حتى

إذا اسلكوهم في قتائده \* البيت والكلام على مثل قوله تعالى ﴿ فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون ﴾ كالكلام على بينما زيد قائم اذا رأى عمرا سواء ويجوز ان يكون اذا في جواب بينما واذا ولما نحو قوله تعالى ﴿ فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ﴾ ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا تجعله مضافا الى الجملة التي يليها بل تجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقي في الجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون و ﴿ اذا فريق منهم بربهم يشركون ﴾ وكذا تقول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله تعالى ﴿ وان تصبهم سيئة ﴾ الآية اي اذا اصابهم يقنطون اي في تلك الحالة يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا تقدر لها جلة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا وبينما ولما وان قلنا بحرفية اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانه اذن حرف كالفاء سواء ( وقد يجئ اذ للفجأة في غير جواب بينما وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة بينما دون بينما الى المصدر قال \* بينما ٢ تعانقه الكرام ٣ وروغه \* يوما اتجمله جرى سلفع \* بتقديرين اوقات تعانقه والاعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر اي تعانقه حاصل ( قوله ومنها اذ للماضى ويقع بعدها الجملتان ) وذلك بلا فصل لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذا موضوعا للماضى فتناظرا واذا اذا دخل على المضارع قلبه الى الماضى كقوله تعالى ﴿ واذا يمكركم الذين ﴾ واذا يقول ﴿ ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى ﴿ بعد ان نجانا الله منها ﴾ وقوله تعالى ﴿ بعد اذ انتم مهتدون ﴾ ولم يعهد مجرورا باسم الابدع ويقع مفعولا بها كقولك اذ انكر اذ من يأتنا نكرمه وقوله تعالى ﴿ واذا كر اخاعد اذا نذر ﴾ هلى ان اذ بدل من قوله اخاعد ٥ وقيل في نحو قوله تعالى ﴿ واذا واعدنا ﴾ انها زائدة كما مضى وقيل هي مفعولة لا ذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة ٦ وان حذف لقيام القرينه عوضت منها الثنوين كما في قوله \* وانت اذ صحح \* فيكسر ذالها او يفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر ويجئ اذ للتعليل نحو جئت اذ انت كريم اي لانتك والاولى حرفيتها اذن اذلا معنى لنا ويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يقع ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضى فايلاؤه الماضى اولى للشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو اذ زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر ( واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الاستقياح استعمال مثل هذا ايضا اعنى نحو اذا زيد يقوم فقل له كذا والحق انه قبيح قليل الاستعمال ( وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للجمال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذ زيد يقوم فقل له كذا مقصوده القيام

٢ ( قوله تعانقه ) عانقه

وتعانقه

٣ ( قوله وروغه ) راغ

الثعلب روغا وروغا

وفي المثل روغى جعار

وانظرى ابن المفرد

٤ ( قوله سلفع السلفع من

الرجال الجسور

٥ وفي نحو قوله تعالى واذا

واعدنا قال ابو عبيدة هي

زائدة نسخته

٦ وان علمت حذف وعوض

منها نسخته



الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلية مما لم تثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية  
 وإذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت عليه لا تصير بها جازمة متعينة للشرط  
 بخلاف اذا فاتها تصير جازمة بما كما يجئ في الجوازم ( ومنهم من قال يجازي باذاما زفيم  
 الشرط والجزاء وانشد للفرزدق \* وكان اذا ما يسئل السيف يضرب \* والرواية  
 متيما \* قوله ( ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان  
 استفهاما وكيف للحال استفهاما ) اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين  
 تكن اكن وبناءها على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستقبال الضم والكسر بعد  
 الياء ( وأنى لها ثلثة معان استفهامية كانت او شرطية احدهما اين الا ان اتى مع من في  
 الاستعمال اما ظاهرة كقوله \* من اين عشرون لنا من اتى \* اي من اين او مقدرة كقوله تعالى  
 ﴿ انى لك هذا ﴾ اي من اتى من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من  
 لانها تدخل في اكثر الظروف التى لا تصرف او يقل تصرفها نحو من عند ومن بعد  
 ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لده فصار مثل في فجاز ان تضمر في الظروف اضمار  
 في ومنه قوله \* صريع غوان راقهن ورقه \* لدن شب حتى شاب سود الذوائب \* اي  
 من لدن شب ويجئ انى بمعنى كيف ﴿ نحو انى يؤفكون ﴾ ويجوز ان يكون بمعنى من  
 اين يؤفكون ويجئ بمعنى متى وقد اول قوله تعالى ﴿ انى شئتم ﴾ على الواجهة الثلثة  
 ولا يجئ بمعنى متى وكيف الاو بعده فعل ( واما انى الشرطية فكقوله \* فاصبحت انى  
 تأتيا تلنس بها \* كلاما ركبها تحت رجلك ٢ شاجر \* اي من اين تأتيا ( قوله ومتى  
 للزمان فيهما ) اي في الاستفهام والشرط وربما جرّت هذيل بمتى على انها بمعنى من  
 كقوله \* شربن بماء البحر ثم ترفعت \* متى لجج خضر لهن ٣ نثيج \* او بمعنى فى فيكون  
 على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضاعته متى كى اي وسط كى او فى كى  
 ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجئة واما قولهم متى انت وبلادك فتى ليس  
 بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدأ الذى بعده غير ساد مسده كما سد فى نحو امامك زيد وانت  
 وبلادك نحو كل رجل وضعته اي متى انت وبلادك مجتمعا ( وايان للزمان استفهاما )  
 كنى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو قوله  
 تعالى ﴿ ايان مرساها \* وايان يوم الدين ﴾ ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم  
 ( وقال الاندلسي كسرونها لغة والاولى الفتح لجاورة الالف ( وكتب الجمهور  
 ساكنة عن كونها للشرط ( ٤ واجاز بعض المتأخرين ذلك وهو غير مسموع ويختص  
 ايان فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل فى الماضى والمستقبل ( قال ابن جنى  
 ينبغى ان يكون ايان من لفظ اي لا من اين لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلا فى الاسماء  
 فلو سميت بها لم تصرفها ( قال الاندلسي ينبغى ان يكون اصلها اى او ان فحذفت الهمزة  
 مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب ( وقيل اصله اى آن اى اى حين ففخفف  
 بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير لام التعريف  
 واي لا يضاف الى مفرد معرفة ( قوله وكيف للحال استفهاما ) انما عد كيف فى الظروف

٢ ( قوله شاجر ) اي داخل  
 ٣ ( قوله نثيج ) نأجت  
 الريح تنأج نثيجا تحركت  
 ولها نثيج اي مرت سريع مع  
 صوت

٤ وعليه قوله \* ايان تؤمنك  
 تأمن غيرنا واذا \* لم يأتك  
 الا من منام نزل فرعا \*

لانه بمعنى على اى حال والجار ه والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش  
وعند سيويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت صحيح ام سقيم ولو كان  
ظرفا لابدل منها الظرف نحو متى جئت اليوم الجمعة ام يوم السبت (وللاخفش ان يقول  
يجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيدا على الصحة ام على حال السقم فكيف  
عند سيويه مقدر بقولنا على اى حال حاصل (وعند الاخفش بقولنا على اى حال  
وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب  
المحل على الحال فجوابها والبدل منها منصوبان تقول فى الجواب متكثرا على آخر او معتمدا  
وفى البدل كيف يقوم زيد معتمدا ام لا ٦ فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيدا معتمدا  
ام لا فمعتمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع  
وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول فكان  
معنى كيف يقوم زيد قايما حاصل على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال  
لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر  
مقدرا جاز ذلك فجوابه نحو قايما سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام قايما بطيئا وان  
جاء بعد كيف مالا يستغنى به نحو كيف زيد فهو فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ  
فتقول ٢ فى جوابه صحيح اوسقيم وفى البدل منه صحيح ام سقيم ٣ وان دخلت نواسخ  
الابتداء على غير المستقبل الذى بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا ٤ فكيف  
منصوب المحل خبرا ثانيا لمطلوبى ذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون  
جوابه الانكرة فلا يجوز ان يقول الصحيح فى جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كمرورى  
على كيف تتبع الاخرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى  
الاستفهام لسقوطه عن الصدر (والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف  
وكيفما قياسا ولا يجوز البصريون الاشدودا (قال سيويه انها فى الجزاء مستكرهة  
(وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعنى فى نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها  
معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها فى السعة وجاء فى كيف  
قال \* اورا عيان لبعران شردن لنا \* كى لا يحسان من بعرا اثرا \* قال الاندلسى امان  
يقال هى لغة فى كيف او يقال حذف فاء كيف ضرورة \* قوله (ومذومند بمعنى اول  
المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل  
او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ وخبره ما بعده خلافا للزجاج) عند النحاة ان اصل  
مذمند فمحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيد وجمعه على  
امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذا غلب المحذف وهو تصرف فيبعد عن الحرف  
فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف منه نحورب ورب فهذا كما قال بعضهم فى  
اذانه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المغنى فى الموضعين وقال قولهم منيد وامناذ غير  
منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ فى نحو هذا اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا  
يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن

٥ والمجرور عندهم  
كالظرف فهو متعلق باسم  
فاعل مقدر اى كائن كيف  
فان جاء بعد كيف قول نسخته  
٦ وهذا البدل فى الحقيقة  
من اسم الفاعل الذى هو  
ساد مسده ويجوز ان يقدر  
كيف فى مثل هذا صفة  
مصدر الفعل الذى بعده  
فكان معنى كيف يقوم زيد  
يقوم قايما كائنا على اى حال  
ولا يضر الاستفهام الذى  
فى كيف تقدير شئ قبله لان  
المعتبر التصدر اللفظى وهو  
حاصل فتقول فى البدل  
اقياما سريعا ام بطيئا وفى  
الجواب قايما سريعا وان  
جاء بعده مالا يستغنى به نحو  
كيف نسخته  
٢ فى جواب كيف زيد  
نسخته  
٣ والجواب والبدل لاسم  
الفاعل المتعلق به كيف فى  
الحقيقة وان دخلت آه نسخته  
٤ فهو منصوب الموضع  
خبرا او مفعولا به  
والاستفهام آه نسخته

اولا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فحذف فلما احتجج الى التحريك  
للساكنين رد الى اصله كما في نحو لهم اليوم وكسرهم مذومند لغة سليمة ( قال الاخفش  
مند لغة اهل الحجاز واما مذفلغة بنى تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز ) وحكى  
ايضا ان الحجازيين يحرون بهما مطلقا والتميمين يرفعون بهما مطلقا ( وجهور العرب  
اذا استعملوا مند الذى هو لغة اهل الحجاز على ما حكى اولا يحرون بهما معا فى الحاضر  
اتفاقا وانما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا ) قال  
الفراء مند مركبة من من وذو ولعل اللغة السليمة غرته فالرفوع عنده فى نحو مند يوم  
الجمعة خبر مبتدأ محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف  
الموصوف وذوطائية وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو مارأته مند يومان من ابتداء  
الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى ( وقال بعض الكوفيين  
اصل مند من اذ فر كبا وضم الذال للساكنين فالرفوع فاعل فعل مقدر فتقدير مند يوم الجمعة  
من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو  
مارأته مند يومان من اذ ابتداء يومان اى اذ ابتداء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما  
فى الوجود اى من وقت ابتداء يومين واثرت التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى  
ان لا يكون مندا لجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التأويلان المذكوران فى الجارة  
بل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم المركب ( وقال بعض البصريين هما اسمان  
على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما فى حال رفع  
مابعدهما فلما تجىء ٤ من كون المضاف اليه جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمنهما  
معنى الحرف لان معنى مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف  
الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا وكذا معنى مذ شهر اى من  
اول شهر قبل وقتنا على ما سيجىء انه لا بد لذ ومند من معنى ابتداء الزمان فى جميع  
متصرفاتهما ( فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر مابعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انها  
حرفا جر وبعض البصريين ٥ على انها اسمان واذا لم ينجر مابعدهما فلا خلاف فى  
كونهما اسمين لكن فى ارتفاع مابعدهما اقوال ( الاول للجمهور البصريين انها مبتدآن  
مابعدهما خبرهما على ما يجىء تقريره ( والثانى لابي القاسم الزجاجى انها خبرا مبتدآن  
مقدمان فان فسر الزجاجى مذومند باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجىء من تفسير  
البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا  
كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تكثير المبتدأ  
المؤخر ٦ الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما تقول  
مثلا فى مارأته مند يوم الجمعة اى مع انتهائهما اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى مارأته  
مذ يومان اى عقبها وبعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من  
حيث المعنى ( والثالث والرابع قول الفراء وبعض ٧ الكوفيين كما تقدم ولا بأس ان تركب  
مذهبا خامسا من هذه المذاهب ومما قال المالكي فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية

٤ من حذف المضاف اليه  
نسخه

٥ على ما ذكرنا عنهم على  
انها نسخه

٦ كما مر فى باب المبتدأ من  
نحو يوم الجمعة قتال اذ  
الزمان انما يصح نسخه  
٧ البصريين نسخه

للزمان خاصة فآخذوا لفظ من الذي هو مشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذي هو للزمان الماضي وانما جلنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كايحيى وهما معنى من واذ فغلب على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظني ( فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذبون وذال ساكنين وحق اذان يضاف الى الجمل والاضافة اليها كلاضافة كامر فضموا الذال لما احوجوا الى تحريكها لساكنين تشبيهاً بالغايات المتكئة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشبه الغايات العربية الاصل كشاييها حيث فكانه حرف لاسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف او اكثر فبقى منذ كما هو اللفظ السليمة ثم استقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا تخفيفه بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصل اذ ٨ التحريك انما كان لساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان المحدود كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رأيت من ذيو الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو مذيو مان ومذايو مان ومذسنتان ومزيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر لعل باتصاله بوقت التكلم مخصص لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذيو الجمعة ومذيو يوم قدمت فيه ومذام زيد تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول يجب ان يكون اصل مذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب منذ من من واذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد قائم من اول وقت نوم زيد واما الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى جلتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها بهذا ٢ القيد مستعملة لاول المدة واما التي احدى جزئها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط ٣ لتركبه من اذ الموضوع للماضي ( وقال الاخفش لا يجوز مذيقوم زيد للزوم مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يبيح في تقرير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كقلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتغير اذ بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريت وآية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف مصدري

٨ الضمة انما كانت لصيرورتها على ثلاثة احرف كما مر ثم الغرض من هذا التركيب تحديد زمان الفعل الذي هو قبل منذ نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة فالقصود تحديد زمان عدم الرؤية وتحديد الزمان يحصل آه نسخه

٢ الشرط نسخته

٣ لان اذ مختص به وهو مركب منه نسخه

لكونهما غير صريحين في الظرفية فنقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئها كما يحكى بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئى الجملة المضاف اليها وجوبا اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان و منذ رجب اذا كنت في رجب و منذ شهر نحن فيه و منذ شهرنا و كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقرؤه منذ يوم الجمعة و منذ يوم قدم فيه زيد و مثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد في المحدود و خروجه منه و ما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بل اريب ويجوز كون الزمان ٤ المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص نحو ما رأيت مذ سنة المجاعة و منذ شهر رجب و مذ يوما لقائك و مذ عشر ذى الحجة و اما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته مذ عشر ذى الحجة و انت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الآن و كذا اليوم الثانى الى الان و كذا اليوم الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الان فكيف تبقى حتى تقطع في الثانى و الثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشرة ان قلنا بدخول الحد في المحدود في نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة و ان لم نقل به فالعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن ساعات يوم الجمعة في مذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئى الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما و منذ خروج زيد اذا مضى خروجه ( و انما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا و ان لم يسد مسد المحذوف شئ لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال و تقدير الاول مذ ابتداء يومان على حذف الفعل اى من وقت ابتداء يومين اى اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان ٦ مبتدآن على حذف خبر المبتدأ و جاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم ( و انما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذى اخره وقت التكلم في جميع استعماله سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة و تقدير الثانى مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اى من وقت كون يوم الجمعة و جاز ان تجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد ( و اما المصدر الدال على احدهما فنقول في المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت التكلم نائما اى مذ ابتداء نومه او نومه مبتدئ وفي المعنى الثانى مذ خروجه اى مذ كان خروجه او خروجه كائن و يجوز ان يكون مذ انك قائم في المعنى الاول و منذ ان الله خلقني في الثانى من هذا ( ثم نقول انهم جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين و منذ يوم الجمعة و منذ سفره و منه قولهم مذكم سرت وكم سؤال عن الزمان اى من وقت يومين اى من وقت ابتدائهما

٤ ( قوله المراد به الاول )  
اى اول الزمان المتصل  
آخره بزمان التكلم

٦ كائن نسخة

اي من وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت  
ابتداء كم منها وانما جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب  
مع هذا مراعاة اصل منذ من انضمامه اذا ضافته الى المفرد عارضة قليلة كما ابقى ضمته حيث  
عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ  
الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيت مذ يوم  
الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي  
مر اصل منذ (ثم انهم قديوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ  
حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية  
ثم قيل حتى حين وحتى مدة فعلى ما مر لا بد لذ في كل موضع دخله من معنى ابتداء الغاية  
ولا يكون بمعنى في وحده كما يحكى وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى  
تعسف فان ذلك يجوز ان يغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى  
وتيرة واحدة (ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذو منذ وهو مذهب جمهور  
البصريين) قال مذو منذ بمعنى اول المدة فليهما المفرد المعرفة) مذهبهم انه اذا ارتفع  
الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي  
قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة اي الاول مدة انتفاء الرؤية يوم  
الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا  
ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيت مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذالم يكن  
العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيت مذ يوم لقيتني فيه  
اذا المقصود بيان زمان مختص (واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان الفعل  
او منفيا نحو صحبني منذ يومان اي مدة صحبته يومان فليهما الزمان الذي فيه معنى العدد  
سواء كان مفردا او لا معرفة او لا نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان  
وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم  
ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه مذعرنا  
ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد  
(قوله المقصود بالعدد) اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب  
ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت  
بالعدد يومين (قال الاخفش لا تقول ما رأيت مذ يومان وقد رأيت امس قال ويجوز  
ان يقال ما رأيت مذ يومان وقد رأيت اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم  
فلا شك فيه لانه يكون قد اكمل لانتهاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعنى وقت  
الفجر فاما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا  
ان كان في وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب  
بعض اليوم الاخر وان اعتدلت بهما معا جازلك ان تقول منذ ثلاثة ايام (قال ويجوز

ان تقول مارأيت مذيومان يوم الاثنين وقدرأيت يوم الجمعة ولاتعند بيوم الاخبار ولايوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول مارأيت مذيومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ماضى ( اقول وعلى ماينبأ وهوان منذ لايد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقعه لايجوز ذلك ) وقال انهم يقولون مذ اليوم ولايقولون مذ الشهر ولامذ السنة ويقولون مذلعام قال وهو على غير القياس قال ولايقال مذيوم استغناء بقولهم مدامس ولايقولون مذل ساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجمع والقصر ليس بمانع لانه جوز مذاقل من ساعة ( قوله وقديقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف ) الى هذه الثلاثة لان معنى مارأيت مذ سفره او مذاره سافر او مذكسافر مذك زمان سفره ومذك زمان انه سافر ومذك زمان سافر ( ولم يذكروا المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اى مذ زمان زيد مسافر على مذهبه ) ومذوم مذ الاسميان عندهم مبتدأ نابعدهما خبرهما اذ معنى مارأيت مذيوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى مارأيت مذيومان او مدة انتفاء الرؤية يومان فكأنه كان فى الاصل فى الموضوعين مذما رأيت حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم مايدل عليها ( وبني مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بني منلكونه على وضع الحروف ثم حل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل جلا على مذو منذ الحرفين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لايتقدم الخبر عليهما فصارا كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جلتان فأرأيت جملة ومذ يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولايجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرهما كما تقول مارأيت وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى متميزة بها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسر ( وقال السيرا فى هى منتصبة المحل على الحال اى مارأيت متقدما ) قالوا واذا انجر مابعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو مارأيت مذيوم الجمعة اى منه ولا يتم لهم ذلك فى نحو قولك مارأيت مذيومين اذا اردت جميع المدة اذلا معنى لقولك مارأيت من يومين الا ان يفسروه بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالاً نحو ما رآه مذ شهرنا ومذ اليوم فهما بمعنى فى ( قال الاندلسى وهذا تقريب والا فذ يقتضى ابتداء الغاية ولا يقتضيه فى هذا تمام الكلام فى تقرير المذاهب واليك الخيار فى الاختيار ( واذا عطف بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جازلك ان توافق بالمعطوف مابعد مذجرا اورفعيا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترناه لانه ظرف منصوب ارتفع مابعد ما انجر الا ان المعطوف ان وافق مابعد مذ فى كونه لاول المدة او المجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ اولى فنال الموافقة فى المجموع مارأيت مذسنة ويوم وفى اول المدة مارأيت مذيوم الجمعة ويوم الخميس او مذيوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة مارأيت مذيوم الجمعة

وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احدا الزمانين لاول المدة والآخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذيحجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذقام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذقام زيد لان معناه من زمان قيام زيدا وعلى تقدير فعل آخر اى ومارأيت يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على ماذ لازم مقدر بعده قيل وربما دخلت كاف الجر على مذيروى عن بعض العرب انه قيل له منذ كم قعد فلان فقال كذاخذت في حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت الميم التقاء ٢ كما قال \* يا ابا الاسود لم اسلمتنى \* لهموم ٣ طارقات و ذكر \* وهذا اخر الكلام في مذومند \* قوله ( ومنها لى ولدن وقدياء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولد ) لدن مثل عضد ساكنة النون هى المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله \* صريع غوان راقهن ورقنه \* لدن شب حتى شاب سود الذوايب \* ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدرى المالم يتمحض لدن في الاصل للزمان ٤ ( قال عمرو بن حسان \* فان الكثر اعيانى قديما \* ولم افتر لدن انى غلام \* وفيها ثمانى لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرهما فكان لدن خفف بحذف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون فيبقى لدوا مان تحرك الدال قحما او كسر الساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان ه زوال الساكنين يحصل بكل ذلك فهذه خمس لغات مع لدن التى هى اصلها وقدياء لدن ولد فكان لدن خفف بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجئ في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون واما ان تكسر الساكنين وقدياء لدن يحذف نون لدن التى هى ام الجميع واشهر اللغات ولدا بمعنى لدن الان لدن ولغاتنا المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهى بمعنى من عند واما لى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعنداءم تصرفا من لى لان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حرزك وان كان بعيد بخلاف لى فانه لا يستعمل في البعيد ٦ واعراب لدن المشهورة لغة قيسية ( قال المصنف الوجه في بناء لدن واخواته ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولولم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذى ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اى على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشايتها المبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في ٧ حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه اذن في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفه في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما معنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها ( واما لى وهو بمعنى عند فلا دليل على بناءه ومعنى عند القرب حسا او معنى

٢ وانما قدرت بالكاف للتشبيه في كم ليكون السؤال مطابقا للجواب في التشبيه فالمعنى فيه كاي شئ قعد فلان ٣ ( قوله طارقات و ذكر ) الذكر والذكرى ضد النسيان وكذلك الذكرة قال \* انى الميك الحيسال يطيف ومطافه لك ذكرة وشعوف \*

٤ ارانى لدن ان غاب البيت نسخته

٥ التقاء الساكنين قديزال بتحريك الاول كافى لم يكن الذين وبتحريك الثانى كافى لم يلد نسخته

٦ واعراب اللغة الاولى اعنى التى على وزن عضد لغة قيسية نسخته

٧ شرح قوله الاعراب ما اختلف آخره به نسخته



نحو عندى انك غنى وربما قحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف  
نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى مضمرة فلا يقول من لده بل من لدنه ولذلك ويجر لدن  
ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز  
نصبها ايضا مع الجر وقد ترفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع  
غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم  
وتكسر كما سبق في الغاتما ثم قد يحذف نونه فشا به حركات الدال حركات الاعراب من جهة  
تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كرا قود خلا  
فصبها تشبيها بالتمييز ٢ او تشبيها بالمفعول الذى هو الاصل في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن  
لا تكون الامنونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الانكسرة واما لاناو  
حذفنا التنوين لم يدرأ منصوبة هي ام مجرورة وام الرفع فعلى حذف احد جزئى الجملة اى  
لدن كان غدوة كما قلنا في مذيوم الجمعة والفلى تعالى تعامل معاملة الف على والى قتل مع  
الظاهر وتقلب بيا غلبا مع المضمرة ( وقد حكي سيويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك والاك  
وعلاك قال \* طاروا علاهن فطر علاها \* ٣ واشدد بمثنى حقب حقواها \* وانما  
قلب الف هذه الكلم الثلاث مع المضمرة تشبيها بالفارمى اذا اتصل بالمضمرة المرفوع نحو  
رमित وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير  
المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه  
بالف نحو غز الان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك  
وفناك لان لهذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشئ آخر بخلاف الف الى وعلى ولدى  
وقلبت الف على الاسمى وان كان لها اصل فى الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من  
المقصود الذى لا اصل لالفه بالمضمرة الا هذه الثلاثة واما حثاه على ما جوزه المبرد فليس بمسجوع  
وانما هو قياس منه \* قوله ( وقط للماضى المنفى وعوض للمستقبل المنفى ) معنى قط الوقت  
الماضى عوما ومعنى عوض المستقبل عوما ويخصان بالنفى وعوض فى الاصل اسم للزمان  
والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا لكن عوض قد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا  
فيعرب قال \* فلولانيل عوض ٤ فى خضمتى واوصالى ٥ ويقال افعل ذلك من  
ذى عوض كما يقال ٦ من ذى انف اى فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا  
لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعله البتة الا ان قط تبنى لما سئذ كره  
بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون الفى لفظا ومعنى نحو كنت اراد قطاى  
دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط وقد يستعمل عوض  
المبنى للمضى ومع الاثبات ايضا قال \* ولولا دفاعى عن ٧ عفاق ومشهدى \* هوت  
بعفاق عوض عفاق مغرب \* وهو منى معنى لكونه فى جواب لولا وبناء عوض على  
الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض  
العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر

٢ فى راقود خلا نسخته  
٣ ( قوله واشدد بمثنى  
حقب حقواها ) الحقب  
حبل يشد به الرحل الى بطن  
البعير مما يلى ثيله كى لا يجتذبه  
التصدر ٢ الثبل وعاء ذكر  
البعير ٢ الخضمة بتشديد  
الميم مستغلق الذراع  
٥ وتامه \* لطاعتك صدور  
الخليل طعنا ليس بالالى \*  
وروى ولولا نبل عوض  
فى خطاى واوصالى لطاعتك  
صدور القوم طعنا ليس  
بالالى \*

٦ ( قوله من ذى انف ) يقال  
أتيتك من ذى انف كما تقول  
من ذى قبل اى فيما يستقبل من  
الزمان  
٧ ( قوله عن عفاق ) عفاق  
اسم رجل اكلته باهلة فى قط  
اصابها

فكان المعنى مابقي في الدهر داهر ( وبنى قط قيل لان بعض لغاته على وضع الحروف كايحيى والاولى ان يقال بنى تضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا ٦ فليس الاستغراق لازما لمعناه الا ترى الى قولهم طال الابد على ابد وبنى قط على الضم جلا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعنى مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المحففة كند و قد جاء قط سا كنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل وجاء فى عوض فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله \* ٦ رضيعى لبان ثدى ام ٧ تقاسما \* باسم داج عوض لانتفرق \* ومن الظروف المبينة امس عند الحجازيين وعلّة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه فكان فى الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدى كما هو عادة كل اسم قصده الى واحد من بين الجماعة المسماة به كاذكرنا فى باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحد ولم يبين صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام ٨ غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره فى امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليبتك لم يبين تعريفهما كايحيى فى قولك لقيته امس ( واما سحر فامرء مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لآخواته من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هى معربة منصرفة فهو شاذ من بين اخواته مبذبا كان او غير منصرف وانما لم يبدوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بنى امس تفضيلا لتعريف الداخل فى الوجود ٩ على تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهنى فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منتقيا فى حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روى عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كعدوليت بمشورة ( واما بنو تميم فالذى نقل عنهم سيويو اعرابه غير مصروف فى حال الرفع وبنائوه على الكسر كالحجازيين فى حالتى النصب والجر ( قال سيويو وبعض بنى تميم يقتحون امس بعد مذ ( قال السيرافى وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذكرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذا امس تركه ايضا بعدها من يجر فكان مشبها بنفسه قال \* لقد رأيت عجبا مذا مسا \* عجائزا مثل السعالى خسا \* قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذكرفل ( قال سيويو ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تنصرف غاق اذ سميت به وذلك ان كل مفرد مبنى تسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كايحيى فى باب الاعلام وان سميت به على لغة بنى تميم صرفته ايضا فى الاحوال لانه لا بد من صرفه فى النصب والجر لانه مبنى على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته فى الحالتين وجب الصرف فى الرفع ايضا اذ ليس فى الكلام اسم منصرف فى الجر والنصب غير منصرف فى الرفع ( ووجه منع الصرف فى امس

٦ فليس كذا الشبوع نحو  
قواهم طال الابد وبناء قط  
على الضم جلا نسخته

٦ ( قوله رضيعى لبان )  
قال فى الصحاح اللبان بالكسر  
كالرضاع يقال هو اخوه  
بلبان امه قال ابن السكيت  
لا يقال بلبن امه لان اللب  
هو الذى يشرب  
٧ تخالفا نسخته

٨ المقدر ليس بظاهر نسخته  
٩ فى باب التغير والتعريف

اعتبار علميته المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناء  
نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع إن الجميع  
من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جازان يعتبر فيه علة  
البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدؤا باعتبار الاعراب اولا  
اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع  
فصار في حال الرفع معربا غير المنصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب  
مستويتان حركة في غير المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك  
الاستواء فلو جعلامستويين في الضم لم يبين اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مثل حيث  
في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبين بناءؤهما اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف  
فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بين عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا يكون  
هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز ( وقال  
الزمخشري وجاعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال  
ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رأيت عجبا مدامسا (وقد قال سيديوه ان بعضهم  
يفتحون امس بعد مذقيد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق  
بان كاهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غدي يصير  
امسا وكل امس يصير اول من امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو  
ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وربما بنى المقارن  
لللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام ٣ ( قال سيديوه ولا تصغر امس كما لا يصغر غدا  
وان ثنى اوجع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس  
لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنى اوجع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم  
شهرة الثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة  
كما قال الزجاجي مغترا بقوله رأيت عجبا مدامسا ( ومنها الان قال الزجاج بنى لتضمنه  
معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام  
هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها ( وقال السيرا في لشبه الحرف بلزومها  
في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام  
وسائر الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم تعرف ثم تنكر ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف  
فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها ( وقال ابو علي بنى  
لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فزايدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على  
النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها ( وقال الفراء اصله الفعل من ان  
يأين ادخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ نهى عن قيل وقال ﴾ فانهما فعلا استعمال استعمال  
الاسماء وتركنا على البناء الذي كانا عليه ( والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن  
قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والان ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء

٣ الاصلية نسجه

في امس انه امر من امسى يسمى وقد يقال في الان لان وهو من باب تخفيف الهزمة ( ومنها لما  
وهو ظرف بمعنى اذا سمع عند ابى على وليستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيويه  
محتمل فانه قال لما الوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبها بلو ولو حرف فقال ابن خروف  
ان لما حرف وحل كلام سيويه على انه شرط في الماضي كلو الان لو ٤ لانتفاء الاول لانتفاء  
الثاني ولما شوبت الثاني لثبوت الاول ( وقال لو كان ظرفا لم يحز لما سلم دخل الجنة ) والجواب انه  
على التأكيذ والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ( ومن قال هو ظرف قال وضع موضع كلمة  
الشرط مع جعلتها للغرض الذي ذكرنا في اذا ويلي فعل ماض لفظا ومعنى ٢ وجوابه  
ايضا كذلك اوجلة اسمية مقرونة باذا المفاجأة قال تعالى ﴿ فلما كتب عليهم القتال  
اذا فريق ﴾ او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا ( وقريب من  
الظروف المبينة قولهم لهي ابوك اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم  
حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقد رلام التعريف فبقى لاه ابوك كما قال \* لاه ابن عك ٣  
لا فضلت في حسب \* عنى ولانت ديانى قنزونى \* فبنى لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى  
موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء  
لسكون العين كما هو احد مذهبي سيويه في الله وهو انه من لاه يليه اى تسترفتح خلفه الفتحة  
على الياء دون الكسرة وانضمة وقد تحذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبين  
في لاه لانتباسه بالجر الذي هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير  
ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبس بالاعرابية في نحو الله لافعلن بالنصب  
( واما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف معرب لازم للنصب وظاهر كلام سيويه  
انه مبني قال سألته يعنى الخليل عن معكم لاي شئ نصبتها يعنى لم تبني على السكون هذا لفظه فن قال  
انها مبينة ٥ فلما شبهت الحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الامنصوبا والاولى الحكم  
باعرابه لدخول من التنوين في نحو كئنا معا ٦ وانجراره بمن وان كان شاذا نحو جئت من  
معه اى عنده وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسر  
واعينه نحو كنت مع القوم ( قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر  
اذ لا موجب للبناء ٧ فيه معدوما في مع المفتوحة العين المعربة لوقلنا باسميته ( ثم نقول  
يلزم اضافة مع ان ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله  
المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معاى في زمان  
وكنا معاى في مكان وقيل انتصابه على الحالية اى مجتمعين ( والفرق بين فعلنا  
معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا  
اولا والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهي  
عند يونس والافش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استنكار الاعراب  
الموضوع على حرفين فع عندهما عكس اخوك ترد لاهما في غير الاضافة ويحذف  
في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لاهما \* قوله ( والظروف المضافة الى الجمل واذا

٤ لانتفاء الثاني لانتفاء  
الاول نسخته

٢ اولم يفعل

٣ قوله ( لا فضلت افضل

عليه وتفضل بمعنى

٤ قوله ( قنزونى ) خزاء

يخزوه ساسه اى ولانت

مالك امرى قنسونى

٥ قال لكون وضعها وضع

الحروف اولمشا بهتها للحرف

نسخته

٦ والجر نحو خرجت من

معه اى من عنده وان كان

دخول من عليه شاذا وليس

موضوعا وضع الحروف لان

الحق انه محذوف اللام كما

يجئ مع انه قد تقدم ان وضع

الاسم وضع الحرف مسبوق

بالنظر من الواضع الى

مشابته في الاستعمال للحرف

فلا يكون سبب بناء الاسم

وتسكين عينها آه نسخته

٧ على تقدير الاسمية الا

وضع الحروف وقد ذكرنا

ما عليه ولو كان ايضا كذا

وكان وضعه كذلك موجبا

للبناء لبنى من دون الاسكان

ايضا ثم نقول آه نسخته

٨ في آخر بحث حيث

يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ماوان) وقد مضى شرحه فيما تقدم  
 ٨ \* قوله ( المعرفة والنكرة المعرفة ماوضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام  
 والمبهمات وماعرف بالالف واللام او بالنداء او المضاف الى احدها معنى ) قوله بعينه احتراز  
 عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل  
 في حده الا الاعلام اذ المضمرات والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها تصلح لكل معين  
 قصده المستعمل فالمعنى ماوضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود  
 الواضع كافي الاعلام اولا كافي غيرها ( ولو قال ماوضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اوضح  
 ) وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مر كبا لما مر في حد الاسم ان  
 المركبات ايضا موضوعات بالتأويل الذي ذكرناه هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله  
 وكونه بجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ( ويدخل في هذا الحد  
 العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضع لشيء معين ويدخل المضمير في ربه رجلا  
 ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة  
 مختصة قبل يحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل  
 الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير  
 في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كافي ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اولا  
 ) والاصح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل  
 فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود  
 نكرة اذا كان ٢ المنكر المعود اليه او المعهود مخصوصا قبل يحكم لانه اشير بهما  
 الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشيء قيل نحو  
 ارجل قائم ابوه وأظبي كان امك ام حار كما يحكى البحث فيه في باب كان ونحو ربه  
 رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالهاقصة ورب رجل واخيه فالضماير كلها نكرة ان لم يسبق  
 اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجوز وكذا كل شاة سوداء  
 وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه  
 الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلى اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع  
 ) ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو  
 اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته  
 وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لاستعماله اولا  
 وضعنا ( فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة  
 فيها حسية بالوضع كما مر في باب ) وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة  
 على ٣ ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دال عليه ومن ثمه لا يحسن ان يخاطب  
 بلسان من اللسنة الامن سبق معرفته لذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة الى  
 ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلولم نقل الى خارج لدخل فيه

٢ النكرة المعهود اليها او  
المعهودة مخصوصة نسخته

٣ معنى

الاسماء معارفها ونكراتها (فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ﴿ان يأكله الذنب﴾ ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذنب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام ٤ (فالخلق ان تعريف اللام في مثله لفظي كان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجي في الاعلام ) فنقول اولاً ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتكثير معاً ومعنى تكثير الشيء شياعه في امته وكونه بعضاً مجهولاً من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة هي كونه بعضاً من كل اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب في نظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لاحالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل ٦ كقرينة الشرى الدالة على ان المشتري بعض في قولك اشتر اللحم ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى ﴿او اجد على النار هدى﴾ فهي اللام التي جئ بها لتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الواحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء (وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكمية والبعضية لكن كلامنا في الشخصيات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها الى التنوين وجب كونه لاكل (فعلى هذا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿الماء طاهر﴾ اى كل الماء والنوم حدث) اى كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة (فلهذا جاز وان كان قليلاً وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش و﴿لاتحرم الاملاجة والاملاجتان﴾ مفيد للاستغراق الذي يفيد الاسم او كان منكر ان نحو لاتحرم املاجة ٧ ولا املاجتان (فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدان اى الاكل واحد منهما وقوله تعالى ﴿ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا﴾ اى الاكل واحد منهم ولا يجوز ان نقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدان معا ولا الاثلاثكم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعاً (وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخوتك اى الاثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع (واما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقبت العلماء الا الزيدان والازيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فعنى لقبت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والجمع في غير الموجب قال صلى الله عليه وسلم ﴿لاتحرم الاملاجة﴾ اى كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا (الاملاجتان)

٤ لان اللفظ الذي تدخل عليه اللام دال على الماهية بدون اللام فحمل اللام على الفائدة الجديدة اولى من حمله على تعريف الطبيعة ولذا قال فالخلق ان تعريفه

٦ كالقرينة في قولك اشتر اللحم فان الشرى قرينة ان المشتري بعض نسخه

١٧ الاملاج الارضاع

اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثني الا المثني  
واما الجمع نحو مالقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة منكر في سياق غير موجب مفرد  
وغيره في استعمالهم اي مالقيت احد من العلماء والا الزيدان ولا اثنين ولا جماعة فيصح  
استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو مالقيت العلماء الا زيدا والا زيدا والا زيدا  
فقوله تعالى ﴿ لا تدركه الابصار ﴾ اي شئ من الابصار لاجمع الابصار ٨ كما توهمه  
بعضهم فحال الجمع في موجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من  
استقراء كلامهم ( واما النكرة المستغرقة نحو مالقيت رجلا او رجلين او رجلا فلا يستثنى  
من واحدتها ومشاعها ومجموعها الامثالها فقولاك ماقيت رجلا الا الزيدان اي الاكل  
واحد منهم ولا يجوز ان تقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدان معا وتقول مالقيت  
اخوين متصافين ٩ الا الزيدان والا بنى فلان اي الاثنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول  
مالقيت رجلا الا الزيدان ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الاعلى الانقطاع لان المعنى  
مالقيت جماعة من الرجال ( وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق  
فان كان هناك عهد فاللام عهدية للتعريف على ما يحكى في باب وان لم يكن فان كان فيه  
علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا ثمرة او التمرتين فلا فرق اذن بين المعرف  
والمسكر معنى فكانك قلت ما اعطيتك الا ثمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتا هما نحو  
اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذى اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذى فيه  
للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فعنى ٢ اشتريت تمرا واقيت رجلا شيئا من التمر  
وجاعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن  
البعضية مستفادة من القرينة ٣ كالشرى واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت  
هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة  
بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر  
نحو قوله ﴿ ولقد امرت على اللثيم بسبى ﴾ وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل  
خير منك كما مر في باب الوصف فملى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا انى  
للعهود الخارجى ( قوله وهى المضمرات ) قد تقدم ذكرها ويعنى بالمبهات اسماء الاشارة  
والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان الاسم  
الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم  
اشياء يحتمل ان تكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلوات مبهمة عند  
المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند  
المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية ( قوله وما عرف باللام ) هذا مذهب  
سيبويه اعنى ان حرف التعريف هى اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل  
همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف ( والدليل على ان اللام هى المعرفة  
فقط تخطى العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها  
كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يخطها العامل الضعيف

٨ لانه من قبيل سلب العموم  
وفي طريقته لم يقم كل انسان  
لا جميع الابصار لانه من  
قبيل عموم السلب نحو كل  
انسان لم يقم كما توهمه  
نسخه

٩ لان النصافى لا يكون الا  
بين اثنين فلا يجوز التأويل  
بكل واحد منهما نسخه  
٢ رأيت تمرا ورجلا لنسخه  
٣ كالرؤية نسخه

واما نحو ان لا تفعل ٤ وان لا تفعل وبلا مال فليجملهم لخاصة من جميع ما هو على حرفين  
بجزء الكلمة فلذا يقولون الافر س واللا انسان واما نحو بهذا وفيما رجة فان الفاصل  
بين العامل والمعمول مالم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عدا الفصل به كلافصل واللامتراج  
الثام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغاير الرجل حتى جازتوا اليهما في قافيتين ٥ ولم  
يكن ابطاء ٦ وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتراج وايضا دليل التنكير ٧ اى  
التنوين على حرف فالاولى كون دليل التعريف مثله ( وقال الخليل ال بكما لها آلة التعريف  
نحو هل وقد استدلا لا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك  
الى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقوف عليها عند  
الاضطرار كالوقوف على قد في نحو قوله \* ٨ اذف التزجل غير ان ركابنا \* لما نزل برحانا  
وكان قد \* وذلك قوله \* يا خليلي اربعا واستجبرا ال \* منزل الدارس ٩ من اهل  
الحلال \* وانما حذف عنده همزة القطع في الدرجة لكثرة الاستعمال ( وذكر المبرد في كتاب  
الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لثلاث يشبهه التعريف  
بالاستفهام ( وفي لغة حير ونقر من على ابدال الميم من لام التعريف كما روى الثوري بن تولب عنه  
صلى الله عليه وسلم \* ليس من امبرام مصيام في امسفر \* ولام العهد التي عهد المخاطب  
مدلول مصحوبها قبل ذكره اى لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اى ادركته وعهده اما يجرى  
ذكره مقدما كما في قوله تعالى \* كما ارسلنا الى فرعون رسولا \* فعصى فرعون الرسول \*  
او بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الامير والقاضي اذا لم  
يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد يزداد اللام في العلم كقوله \* اما  
ودماء فايرات تخالها \* ٢ على قنة العزى ٣ وبالنسر ٤ عندما \* على ما يجئ وفي الحال  
نحو الجماء الغفير وفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبج كما يأتى في باب العدد وقد  
تكون الزائدة لازمة كما في الذى ومتصرفاته ( ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من  
الضمير ٥ نحو برجل حسن الوجه اى وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من  
الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة ٦ اذا كانت جملة والخبر  
المشتق ويجوز في غيره كقوله \* لحافى لحاف الضيف والبرد برده \* وقال الكوفيون  
قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعزفها البصريون واللام في وصف  
اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة  
اليه وهى في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ويعرض للام  
العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما تذكر في الاعلام ( قوله والنداء ) نحو يا رجل  
ومن لم يعد من التحوين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع  
كاف الخطاب كما مر في باب النداء ( قوله والمضاف الى احدها ٧ معنى ) احتراز عن الاضافة  
اللفظية وانما تعرف ٨ بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير  
ومثل وشبهه على ما مر في الاضافة \* قوله ( العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره

٤ فانما تخطى ان ما هو على  
حرفين لقوته لانه يجزم  
الشرط والجزاء معا على  
المذهب الصحيح واما نحو بهذا  
نسخة

٥ ( قوله ولم يكن ابطاء )  
الابطاء في الشعر اعادة القوافي  
٦ وهذا انما يكون اذا كانت  
وحدها معرفة ووضعت  
ساكنة نسخة

٧ الذى هو ضد التعريف على  
حرف وهو النون فالاولى ان  
يكون نسخة

٨ ( قوله اذف ) اذف دنا  
٩ ( قوله من اهل الحلال )  
قوم حلة اى نزول وفيهم كثرة  
وكذلك حتى حلال

٢ ( قوله على قنة العزى )  
القنة بالضم اعلى الجبل قال اما  
ودماء فايرات البيت

٣ اى وبسر فزيدت اللام  
في العلم قال تعالى ولا يغوس  
وبعوق ونسرا

٤ ( قوله عنديا ) بالعدم البقم  
٥ في نحو مررت برجل  
نسخة

هذا جازع عند البصريين مع  
قحه خلوا الصفة عن الضمير  
٦ التى هى جملة والخبر او  
الوصف المشتق نسخة

٧ سوى المعرف بالنداء فانه  
لا يقع مضافا اليه وان المراد  
بالمضاف الى احدها اعم مما  
بالذات او بالواسطة فيدخل  
المضاف الى المضاف الى المعرفة  
٨ لان المبهات والمضمرات ه



بوضع واحد) (قوله غير متناول غيره) يخرج سائر المعارف ٩ تناولها بالوضع اى معين كان بخلاف العلم على ما تقدم (قوله بوضع واحد) متعلق بتناول اى لاية اول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما فى الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع آخر اى بتسمية اخرى لا بتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعنيين لكن تناوله للمعنيين الثانى بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين فانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ( ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكره المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام فى نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع حقيقة فى الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجى مطابقة كل كلى عقلى ٩ جزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلاموضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس فى الخارج على وجه انشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا فى الفرد الخارجى على مذهبه اذ ليس موضوعا له على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجى لمطابقتها له كالتواطئين ( قال الاندلسى فلا تقول فى اسد معين فى الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية فى الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا معيننا محصورا او صاف المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد فلا فى لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف فى الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم رأوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر ٢ واويسا لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو واويس واضافة ابوام وابن وبنت الى غيرها كما فى الكنى فى الاعلام الاناسى وتجنئ عنها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضع فان ذلك لا يجرى مجرى الاعلام فى الاحكام المذكورة (واقول اذا كان لنا تأنيث لفظى كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظى اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلية كما فى اسامة وسعالة ( ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسى من الطير والوحوش واحناش الارض والمعانى فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة ٣ وابو الحارث فى الاسد وبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان وبعضها كنية بلا اسم كابى براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وجارقبان وفى اكثر امثال هذه الاعلام لمعنى يناسب المسمى بها كخضاجر لعظم بطنها وابن دأية لوقوعه على دأية البعير ونحو ذلك وقالوا فى المعانى

هـ وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على اى معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الاسمى معين ولا نظر له الى تناوله معين آخر كما كان فى سائر المعارف قوله بوضع آه نسخه

٩ الجزئى ما يدخل تحت كلى يصح كون الكلى خبرا عنه نحو الانسان حيوان فالحيوان كلى

٢ (قوله واويس) اويس اسم للذئب جاء مصغرا مثل كيت ولجين

٣ وابو الحارث للاسد نسخه

للنية شعوب وام قشع وللبرّة برّة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة  
وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولادليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا  
فلا يكون علما واذ اقطع فقد جاء منونافي الشعر كقوله \* سبحانه ثم سبحانا نموده \* وقبلنا  
سبح الجودى ٣ والحمد \* وقد جاء باللام كقوله \* سبحانك اللهم ذال سبحان \* قالوا ودليل  
علميته قوله \* سبحان من علقمة الفاخر \* ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو  
مراد للعلم به وابق المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعنى التجرد عن التنوين  
كقوله \* خالط من سلمى خياشيم وفا \* ٤ واما اولى لك فهو علم للوعيد فالولى مبتدأ ولك  
خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا فاعل فعلاء وانه علم ماحكى ابوزيد من  
قولهم اولاة الآن وهاء الآن اذا اوعدوا فدخل تاء التأنيث دال على انه ليس افعلا  
التفضيل ولا فاعل فعلاء بل هو مثل ارملة وارملة واصحاة واولاة ايضا علم فن ثمة  
لم ينصرف وهو من وليه الشر اى قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بدليل اولاة في  
تأنيثه بالرفع والان خبر اولاة اى الشر القريب الآن واما هاء الان فالزمان متعلق باسم  
الفعل كذا قال ابو على فجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقوله التاء لا يضر  
الوزن لان ذلك في علم آخر فهو كما لو سميت بارملة وارملة فكلاهما متمنان من الصرف  
اذ كل علم موضوع وضعا مستأ نفعا \* واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت  
الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثةالة ونحوهما كالاسد والثعلب اذا كان اللام  
فيهما للتعريف اللفظى فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق  
الامع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد  
من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة  
قال \* ولأنت اجراً ٦ من اسامة \* اذ دعيت تزال ولج ٧ في الذعر \* فيصح  
الاستثناء من مثله كما صح في قوله تعالى ﴿ ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا ﴾ تقول  
اسامة يفرس الانسان الا الداجن ٨ منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال  
هذه الاعلام كمالها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظى اذا كان ذو اللام مفردا  
مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب والحجم والسوق وقد عرفت حكمه ( وقد  
اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التى يوزن  
بها اذا عبر بها عن موزوناتهما مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات  
ككل ورب على ما يحى فقالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالعرنة  
ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء  
العلمية فيه ٩ سبب آخر كناء التأنيث نحو فعالة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف  
والنون المزيدين كفعالان او الالف الزائدة المقصورة للتأنيث ( واذا نكرت هذه  
كها بدخول كل اورب او من الاستغرافية او غيرها من علامات التنكير انصرفت  
نحو قولك كل فعلان كذا وان كان على وزن اقصى المجموع او مع الف التأنيث  
لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتأنيث ولغيره نحو قولك كل فعلى تغلب

٣ ( قوله والحمد ) الحمد

والحمد مثل عسر وعسر  
المكان الصلب

٤ ( قوله واما اولى فى

اولى لك آه ) قولهم اولى

لك تهديد ووعيد قال

الاصمعي معناه قاربه ما يهلكه

اى نزل به وانشد \* فعادى بين

حادثين منها \* واولى ان يزيد

على الثلاث \* اى قارب ان

يزيد قال ثعلب لم يقل احد

فى اولى احسن مما قاله الاصمعي

٦ اى من هذا الجنس

٧ ( قوله فى الذعر ) يقال

ذعرته ذعرا اى افزعته

والاسم الذعر بالضم

٨ الداجن هو الذى يقتنى

فى البيوت وما يالف البيت

وكل كلب او طير يالف المنزل

داجن

٩ سببا نسخة

الفه في التثنية ياء ٢ فانه يجوز فيه الاعتبار ان جعلت الفه للتأنيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتذكيره بدخول كل وذلك لان نحوارطى وسلى داخلان في فعلى فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلى الذى مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك ثمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة ذلك (وانما عدد الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف ثمرة وجرادة لانهم رأوا بعضه منقولاً كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان فعل مثلاً وضع لنة للزائد في الفعل على آخر فهو من الفعل كما كبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعده اعين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتبطاً كما يرتبط بالاعلام نحو قولك فعلة التى هى مصدر الرباعى حكمها كذا فان فعلة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز للاحاقها بالاعلام انهم رأوها اذا عبرت بها عن موزوناتهما لم تقع على فرد مشاع منها كما تقع التكرات فبعدت من التكرات لفظاً ومعنى (فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التى يكتفى بها عن موزوناتهما مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد (قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظة الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه صارت كموزوناتهما دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر او مرتبط بالجنس فلم يصلح ان يجعل علماً بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسى (ومن ثم قال الخليل لما سأله سيوبه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفاً لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل المختص بالتكرات عليه ففى افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا عملية (وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل قالواى والاكثر انه لا يجرى مجرى الاعلام فيصرف ٣ افعل اذا كان الاول اعنى الذى عبر به عن لفظ موزونه انما اجرى مجرى الاعلام لكونه كالعلم منقولاً الى مدلول اخر اعنى الموزون او مرتبطاً به وافعل فى قولك وزن اصبع افعل ليس عبارة عن الموزون بل عن الوزن اى وزن اصبع هذا الوزن لاهذا الموزون فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتثنية فى الوزن اذ ليس فيه العملية الا انه حذف منه التثنية ليقابل موزونه فى التجرد من التثنية ولم يحذف لمنع الصرف (والزحشرى جعل هذا القسم ايضا علماً وهو الحق فيقول وزن اصبع افعل بحذف التثنية (قال المصنف انما ذهب اليه اجراءه مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الآساد فانك تجر به مجرى الاعلام كما كان فى هذا الجنس علماً نحو قولك اسامة خير من ثعلبة فكذا يجرى الوزن ههنا مجرى الجنس اعنى الذى ليس معه الموزون نحو افعل حكمه كذا (وهذا القياس الذى ذكره فيه

٣ ههنا فعلى هذا نسخه

نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون ٣ معناه الموزون واذا كان معه الموزون فبمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن المعين فليس في الخالين كاسامة في حاله اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الخالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لماهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العملية كما بينا بل تعريفه في الخالين لفظي سواء كان جنسا او فردا مشاعا وليس قياسا فيقاس عليه ( والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولاً من معنى الى معنى آخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام ينون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لاتنوين الصرف ( والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال ٤ المتنبي \* كان فعلة لم تملأ مواكبها \* ديار بكر ولم تخلع ولم تهب \* فنعه الصرف لان موزونه خولة وتقول مررت برجل افعل اي احق ( وقال المازني ليس في فعلة عملية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلي ومفاعل لاشتغالهما على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اي احق وفعلة اي حزة ( ومذهب سيويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جار في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجيء ( واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتا حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها اولا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مراداً به الفعل الذي لاحظته لا في الصرف ولا في تركه او مراداً به وزن الفعل لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب ( فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات اولا والاوّل ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم نحو قوله \* كان فعلة لم تملأ مواكبها \* البيت وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيويه والمازني وارلم يكن معناه معنى الموزون بل المراد ٢ لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العملية سبب آخر وان نكرته فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل ٣ اريد الاوزان فهي اعلام وفاها لجار الله العلامة ( وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ الفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعداد كانت اعلاما فلا تنصرف اذا انضم الى العملية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين ( قال المصنف الظاهر ان جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعيفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلو لا انه علم لكنت مبتدأ بالنكرة من

٤ ابو الطيب نسخة

٢ مجرد نسخة

٣ قصد مجرد الاوزان

فهي اعلام وفاها لجار الله

ووقع في بعض نسخ

الفصل وكذا في سر

الصناعة لابن جني ما معناه

نسخة

غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلو لا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذا من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة ٤ اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة ههنا كونها للعموم ٥ وقد جاءت النكرة غير المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ وقوله ﴿ ونفس وما سواها ﴾ واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقا اي يصير علما لا بوضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه \* ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين بادا في التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذواللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغير ذلك وذواللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون يجرى ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني ٥ فان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكون هذا الاسم اليق به من بين امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ٦ ابن عباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد ٧ سواء فلا يقال غلام زيد الا لابق غلامه بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به وبالجملة لاشهرهم بغلاميته حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه ( فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا عليين اتفاقا لزم الاضافة ٨ فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذواللام فلاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كاقيل في النابغة نابتة وذلك قليل ( قال سيويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلالام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ( ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغالب بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم ٢ قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات ٣ او يعرف وذلك بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به ٤ فيدخل عليه اللام كقوله \* رأيت الوليد بن الزيد مباركا \* شديدا ٥ باعباء الخلافة كاهله \* او الاضافة نحو قوله \* علا زيدا يوم النقا رأس زيدكم \* بابيض ماضى الشفرتين يمان \* وهي اكثر من اللام ( وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كإمر في باب الاضافة نحو زيد الخليل وانا مار الشاء ومضرا الحمراء وان لم يكن اشتراك في العلم ( واذا اثني العلم او جمع فلا بد من زوال

٤ لما قدم من معنى العموم  
اي نسخته

٥ حتى جاز ذلك في غير

٥ كان معنى نسخته

٦ ابن العباس نسخته

٧ المشار به الى ما علمه

المخاطب من دون تقدم

ذكره سواء نسخته

٨ في المضاف فلا يجوز

تجريده عن المضاف اليه

نسخته

٢ تحقيقا نحو نسخته

٣ اذا كانت مفردة او

تقدرا وذلك اذا تؤول

نسخته

٤ وذلك قليل فيجوز

دخول اللام في هذا التأول

كقوله

٥ باحناء نسخته

التعريف العلمى لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا فى اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين وعرفات كما يحى فاذا زال التعريف العلمى وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل ٦ قال المصنف وجب جبر ذلك التعريف الفائت باخصر اداتى التعريف وهى اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا فى نحو قولك خرج انقاضى اذا لم يكن فى البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت من المثنى والمجموع بل يحيز تنكيرهما ووصفهما بالتنكير والاستقراء يقوى ما ذهب اليه المصنف مع القياس واجرى مجرى العلم الحقيقى العلم اللفظى قليل فى تثنية اسامته وجمعه الاسامتان والاسامات (فان قبل فعلى ماقررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتها ايضا وليس كذلك (قبل العلم واقع فى كلامهم كثير افلوا لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى مثل ما كرهوه من مثل جاءنى رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذى هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجهروا التعريف الزائل بالزامة اللام لزوم التعريف العلمى له فكان فيه توفية الامرين جميعا خلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه ناية الجهود (وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك فى اشياء مشتركة فى الاسماء لازم تصاحبها كابانين جبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان لقلة الماء فيه وكذا عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عاية وكذا جادبان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد الجبلين مثلا لالم يتفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما تسمى مثلا شخصا بزيد ان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان عرفات كابانين وعمايتين كان كل موضع منهما كان يسمى عرفة فقل عرفات للمجموع واما اذ رعات لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذ رعة بل هو كساجد موضوعا لشخص معين \* واعلم انه يكفى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسى خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه اى يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجرى افعال بمعنى احق مجرى المكنى عنه فى الامتناع من الصرف على مامر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاءنى فلان وفلان آخر اذ هو موضوع للكنية عن العلم واذا كنى عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كنى بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسما كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الانسان لان انس الانسان يحسنه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يأت الا محكما كقوله

٦ على قول المصنف جبر

تعالى ﴿يَا بَتْنِي لِمَ اتَّخَذَ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ وهو منبثق من مروي الاصمعي عن مرارة العباسي \*  
 سكنوا شيئا والاخص واصبحت \* نزلت منازلهم بنو ذبيان \* واذا فلان مات عن اكرامة \*  
 رقعوا معاوز ففقد بفلان وبقول معن بن اوس المزني \* اخذت بعين المال حتى نهكته \*  
 وبالدين حتى ما كاد ادا \* وحتى سألت القرض عند ذوى الغنى \* ورد فلان حاجتي  
 وفلان \* ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا  
 انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا اسكنت النون فتاء التأنيث مبدلة عن اللام كما في اخت  
 وبنت وسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التأنيث لان تاء التأنيث يفتح ما قبلها قيل  
 وقديكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد \* الله اعطاك فضلا من  
 عطيته \* على هن وهن فيما مضى وهن \* يعنى عبدالله ٧ وحسنا و ابراهيم بنى حسن بن حسين  
 وكانوا وعدوه شيئا فاخلقوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اى على لثيم ولثيم حوشوا  
 عن ذلك (ومنه ياهناه للنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن وياهنان وياهنون  
 وفي التأنيث ياهنت وياهنتان وياهنات (وقديلى او اخر هن مايلي او اخر المندوب وان لم تكن  
 مندوبة تقول ياهناه بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء تزداد  
 في السعة وصلوا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال \* يا مر حباه بحمار ناجيه \* وقال \*  
 يارب يارب اياك اسل \* في حال الضرورة (هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما رأى  
 اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعنى في هذه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي  
 واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنية وقال بعضهم هي بدل من الهزمة المبدلة من الواو ابدالها  
 في كساء وان لم يستعمل هناه كما ابدلوا في اياك فقالوا ايهالك وبجئ الكسر في هاه هناه يقوى  
 مذهب الكوفيين وايضا اختصاص الالف والهاء بالنداء وايضا الحاق الالف والهاء في جميع  
 تصاريفه وصلوا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه وياهناته او ياهناته كما مر في المندوب  
 وياهنونه وياهناته وياهناته او ياهناته ويكنى بهنيت عن جاءعت ونحوه من  
 الافعال المستهجنة والقياس هنوت لان لامة واو بدليل هنوات \* واعلم ان العلم امامنقول  
 او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم عين كثور واسد او معنى كفضل  
 والاسم اما صفة كخاتم او غيرها كما مر وقد يكون الاسم صوتا كبة واما عن فعل  
 اما مض كشمركعب واما مضارع كغلب وبشكر واما امر كاصمت لبرية معينة  
 وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوخش اصمت وبلد اصمت  
 والوخش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا  
 ما يغير لفظها عند النقل تبعاً لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين  
 (والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اى اختر عها من غير  
 روية وهو من ارتجل الامر ٢ كانه فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد متأنيا فيه  
 والمرتجل نحو خنتف وفقفس وقال بعضهم هما منقولان من الخنتف اى الجراد

٧ هذه الرواية فرية ما فيها  
 مزية لان حسنا بن زيد لم يكن  
 معاصرا لعبد الله بن الحسن  
 وابنائهم لانهم استشهدوا في  
 زمن الدوانقي والحسن بن  
 زيد لم يدرك ذلك العصر  
 وايضا فالحسن كان اعلى كعبا  
 وارفع قدرا من ان يذمهم ابن  
 هرمة عنده وايضا ما كان  
 لعبد الله ابن الحسن ابن اسمه  
 حسن بل كان ابناءؤه محمدو  
 ابراهيم ويحيى بل يحتمل انه  
 بفلان وفلان عن خلفاء بنى  
 العباس المعاصرين للحسن  
 المعادين له

٨ زيادة الالف والهاء في  
 حال النداء نسخة

٢ اى فعله على رجليه كانه  
 تذكر انه ينبغي ان يعمل وهو  
 قائم على رجليه فلم يتأن فيه ولم  
 يقعد متدبرا فيه بل فعله على  
 حاله تلك قائما لم يرتجل نسخة

والفقهس اى البلادة وما كان مشتقا من التركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف  
 كغطفان من غطف العيش اى سعته او نقصانه كعمر ٣ مع تغيير الحركة كان اولاهو  
 ايضا مر تجل اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر وان كان مشتقا واما ان غير ماهو ثابت  
 فى الجنس اما بفك الادغام كما فى محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محب  
 كقردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كوطب لارض  
 وموذب لرجل والقياس كسر العين كوعد وموضع وليسا على فوعل من مظب  
 ومهب لانهما لم يستعملا فى كلامهم واما بكسر المفتوح كعدى كرب عند من قال  
 اصله معدى كغزى ومرمى لا معدى واما بتصحيح ما يعل ككوزة لرجل ومريم وليسا  
 بفعولة وفعل من ماز ومرم لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز ان يكون من مدن  
 اى اقام واما باعلال ما يصحح كحياة لرجل والقياس حية لان عند سيويه عنها ولا  
 مها ياء والحاوى والحواء ليسا من تركيبها بل من حوى اى جمع الجمع لها فى سقطه  
 وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوى والحواء قلبت العين الى موضع اللام  
 فى حيوه عندهم فالكلم بهذه التغييرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل  
 فى الاجاس مع هذه التغييرات ولوقيل بنقلها والتغيير امامع النقل او بعده فى حال العلمية  
 كفى شمس لجاز ( والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم وهو الذى لا يقصده مدح  
 ولا ذم كزيد وعمر واولقب وهو ما يقصده احدهما كبطة وقفة وعائد الكلب فى الذم  
 وكالمصطفى والمرضى ومظفر الدين وفخر الدين فى المدح ولفظ اللقب فى القديم كان  
 فى الذم اشهر منه فى المدح والنبز فى الذم خاصة واما كنية وهى الاب او الام او الابن  
 او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن آوى وبنت ورد ان والكنية من  
 كنية اى سترت وعرضت كالكنية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية  
 عند العرب يقصد بها التعظيم ( والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح المقلب  
 به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح  
 بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها وقد تكنى الشخص بالا ولاد  
 الذين له كابي الحسن لاهم المؤمنين على رضى الله عنه وقديكنى فى الصغر تفاقولا لان يعيش  
 حتى يصير له ولدا اسمه ذاك ( واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اتى بالاسم اولاهم باللقب  
 لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شئ آخر من معنى النعت فلو اتى به اولاهم عن الاسم  
 فلم يجتمع اسمان اتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصباً  
 على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا  
 مفردين او مضافين او مختلفين فى ذلك وان كانا مفردين او اولاهما جاز اضافة الاسم الى اللقب  
 كما تقدم فى باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما  
 وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا وهو الاولى لما روى الفراء قيس  
 قفة ويحيى عيان ٨ لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بنون قيس واجراء  
 الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس

٣٠ ن عامر بنقصان حرف  
 مع تغيير البنية ويجوز  
 ان يكون جمع عمرة فيكون  
 منقولا عن الجمع وترك  
 صرفه على غير قياس

٤ فان الكنية تعظم لا  
 بمعناها بل بعدم التصريح  
 باسمه نسخته

٨ بالاتباع



٩ الضبر نسخة ٢٠ أجرى نعامه على بلهس وفي نسخين آو تلبس ٣ وعلى هذا إذا سمي بالثنى مثلاً لا يجوز أن يسمى به مرة ثانية وتثنيه  
لأن لفظ التثنية وحكاية اعرابها موجودان والثنى لا يثنى ١٤٠ ٤ دوية عربية مجنبة ٥ قبل النون لوجهين

والإضافة كسعيد كرز أو على أن الإضافة لا تدنى ملازمة لنكاحه نسوة اسم كل منها  
رقية وقيل هن جداته وقيل شبيب ثلاث كذلك قل \* قل لابن قيس اخي الرقيات \*  
ما حسن ٩ العرف في المصديات \* وقال الشاعر في الاجراء \* ومن طلب الاوتار ما  
حز أنفه \* قصير ورام الموت بالسيف بلهس \* ٢ نعامه ما صرع القوم رهطه \* تين  
في اثوابه كيف يلبس \* وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه  
( ثم نقول إذا أردت التسمية بشيء من اللفظ فإن كان ذلك اللفظ مثني أو مجوعاً على حده  
كضاربان وضاربون أو جارياً مجراًهما كاشنان وعشرون أعرب في الأكثر اعرابه  
قبل التسمية ٣ ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقب الأعراب بشرط أن لا يتجاوز  
حروف الكلمة سبعة لأن حروف قرع بلانة ٤ غاية عدد حروف الكلمة فلا تجعل  
النون في مستعبان ومستعبون معتقب الأعراب فإذا أعربت النون الزم الثنى الألف  
دون الياء لأنها أخف منها ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل  
الياء فتحته قال \* الأيديار الحى بالسبعان \* والزم الجمع الياء ٥ دون الواو لكونها أخف  
منها وقد جاء البحرين في الثنى على خلاف القياس يقال هذه البحرين بضم النون  
ودخلت البحرين ( قال الأزهري ومنهم من يقول البحرين على القياس لكن النسبة  
إلى البحرين الذي هو القياس أكثر فبحراني أكثر من بحريني وإن كان استعمال البحرين  
مجموعاً لأنونه معتقب الأعراب أكثر من استعمال البحرين كذلك وجاء في الجمع الواو قليلاً ٦  
مع الياء قالوا قنسرين وقنسررون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لأن مثل زيتون  
في كلامهم موجود ( وقال الزجاج نقلاً عن المبرد يجوز الواو قبل ٧ النون المفعول  
معتقب الأعراب قياساً قال ولا أعلم أحداً سبقنا إلى هذا ( قال أبو علي لا شاهد له وهو بعيد  
عن القياس وقال في قوله \* ٨ ولها بالمطرون إذا \* أكل التمثل الذي جمعاً \* بكسر النون  
أنه اسم أعجمي وهو في شرح كتاب سيويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح  
والمطرون بالنون والطاء المكسورة وقد روى في الشعر المذكور بالنون المفتوحة  
فإن قلنا أنه أعجمي وجب أن لا يكون اللام للتعريف أذن بل من تمام الاسم الأعجمي  
والأنكسر في موضع الجر وإن قلنا أنه عربي فليس النون معتقب الأعراب لانفتاحه  
فكان القياس المسطرين بالياء ففي جمل الواو مكان الياء أشكال وطورون وجيرون  
أعجميان ٩ وإذا سميت بالجمع بالألف وائناء كهرفات وأذرعات ففيه المذاهب الثلاثة  
المذكورة في أول الكتاب عند ذكر التنوين ( وإذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً  
لغير ذلك اللفظ فالواجب الأعراب وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الأصل  
اسماً أو فعلاً أو حرفاً فالأكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل  
ماض وليت حرف تمن وقد يجرى معرباً نحو قولك ليت بنصب ويرفع قال \* ليت شعري وإن  
منى ليت \* أن لو أو أن ليت أعناء \* فإن أولته بالمد كـ كاللفظ فهو منصرف مطلقاً وإن

أحدهما لقوة دلالة الياء إذا  
الياء تدل على شيئين والواو  
تدل على شيء واحد  
فالْحَمْدُ فظة على ما يدل على  
شيئين أو لا والثاني أن الواو  
يدل على الرفع من غير  
اشتراك فيحصل في الكلمة  
دليلاً لأعراب مع ثقل الواو  
وأما الياء فلم يعتد بها خلفتها  
واشترك الدلالة فاشبهت ياء  
غسلين وبلغين منصوبين  
فلاح بن محمد اليمنى  
٦ قال \* طال ليلى وبنت  
كالخزون \* واعتزني  
المهموم بالمطرون \*  
٧ نون الجمع إذا كان معتقب  
نسخه

٨ ( قوله ولها بالمطرون )  
موضع بالشام  
٩ فإذا سميت مذكراً  
بالجمع بالألف والتاء  
فذهبت البصريين اعرابه  
كما كان قبل التسمية مع  
التنوين لأنه تنوين  
المقابلة لاتنوين التمكن  
وعند المبرد لعرب الأ  
عراب الأول ولا يدخله  
التنوين فيروى \* تنورتها  
من أذرعات \* بالكسر وبعض

التحويين يعربه أعراب ما لا ينصرف ويفتحه في حالة الجر فيروى من أذرعات بالفتح ومذهب البصريين ( أولته )  
أشهر لقوله تعالى من عرفات وقد مضى هذا مشروحاً في أول الكتاب وإذا نقلت نسخه

٢ سواء كان حرفا صحيحا نحو من وكم او علة حرف بخلاف ٣ ومررت بمن مخففة واما حرف العلة فتضعفها سواء جعلت الكلمة علما للفظ او لغير اللفظ ﴿١٤١﴾ ولا يضطر ارك اليه على ما ذكره وانما ضعفت الحرف الصحيح

اذا لم ينقل اللفظ الى معنى آخر ولم يضعفه اذا نقلته فقلت اكرثت من الكم ومن الهل لان المنقول الى معنى آخر لا يغير لفظه ما لم يكن لثلا يكون ذلك تفسيراً في اللفظ والمعنى معا فيقال جاءني كم بالتخفيف كما يقال هذه يد تجعل من باب ما حذف لاه التي هي حرف العلة فتصغر على كى كيدية واما ما لم ينقل الى معنى آخر فلا بأس بتغيير لفظه بلا ضرورة فيضعف ثاني حرفه ليكون على اقل اوزان المعربات وهو الثلاثي فان قصدت اللفظ والثانية حرف علة نحو لو وفي ولا وهو وهي زدت عليها حرفاً من جنسها فيقلب الالف همزة للساكنين تقول هذه لو وفي ولاه لانك لو اعربت بلا زيادة شيء لسقطت حرف العلة للتثنية فبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو لناها بالكلمة ومنعنا الصرف يجب ايضا الزيادة لاننا لا نأمن كذا نقل عن خط الش

اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهندي في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعاً وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني ٢ اذا كان حرفاً صحيحاً نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علماً لغير اللفظ فانك لا تضعف الثاني الصحيح بل تقول جاءني كم ورأيت مناً مخففين فيجعل من باب ما حذف لاه نسياً وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كى كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفاً من غيره وانما جعلتها من باب يد اي مما حذف لاه نسياً لان باب عصى لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها من باب يد اي مما جعل لاه بالحذف كانه لم يوضع اولى (وتقول في الاول اكرثت من الكم ومن الهل مشددتين وذلك لانه لم ينقل بالكسبة وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانياً ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكسبة اي المجموع علماً لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهراً في اللفظ والمعنى (واذا كان ثاني اثنتي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علماً للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذا لو وفي ولا زدت على الف لا لالف آخر وجعلته همزة تشبيهاً براء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف آخر لسقطت حرف العلة للتثنية فبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو اولناه بالكلمة او سميناً به المراد وجب التضعيف لانا لاننا من التشكير فيجئ التثنية اذن وحكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المحتلقة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لو وفي ولاه والاول اي التضعيف اولى لكون المزيدي غير اجنبي ولا جل خوف بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو باتا نارا وان لم يكن المعرب منها علماً ضعفت الالف وقلبها همزة للساكنين فتقول هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو على ثلاثة احرف آخرها الياء كالواو اعربته اولم تعربه وفيه لغة اخرى زى نحو كى فاذا ركبها واعربتها قلت كتبت زياً نحو كياً (ولا تجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت باء حسنة ككجاز في نحو من وما وليت اذا جعلت اعلماً للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفاً عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوع لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمى بها غير اللفظ ولم يحز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كان بسببه مبنيّاً اصلاً

هـ كما جاز حكاية الكلمات المبنية اذا سمى بها لان لها حالة استعمال في الكلام المركب مع البناء فجاز حكاية تلك الحالة بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم تقع مع البناء في الكلام المركب الا في فوائح السور والدليل على ان آه

بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعى معناها من وجه و ذلك  
 ان معنى ان تنصب وترفع اى ان التى معناها التحقيق تنصب وترفع فلك اذن نظر الى  
 اصل معناها (والدليل على ان المدفى نحو قولك هذه باء مزيد ولم يكن فى اصل الوضع  
 ٦ قولك فى الافراد باتاناً بلامد وما وضع على ثلاثة يكون فى حال الافراد ايضا كذلك  
 كزيد وعمر و بكر) وسيبويه جعل اباجاد وهو از او حطيا باء مشددة عربيات فهى اذن نصرفة  
 وجعل سفعص و كلون وقريشيات اعجميات فلا تنصرف للجمجمة والعلمية وانما جعل الاول  
 عربية لان اباجاد مثل ابى بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهو از من هو ز الرجل اى  
 مات و حطى من حط يحط (وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافى لاشك  
 ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقريشيات يدخلها التنوين كفى  
 عرفات ٥ وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتهما مع العامل نحو اكتب كلون  
 اى هذا اللفظ او هذه الكلمة (واذا سمى بقو قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا  
 لما فردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب  
 سيبويه فى ذواذا سمى به فانه يقول هذا ذوى كفتى ورأيت ذوى ومبررت بذوى بناء  
 على ان عينه متحركة (وقال الخليل بل نقول هذا ذى فعل بقلب الواو باء لسكون العين  
 على ما مر من مذهبهما فى باب الاضافة ٦ واجاز الزجاج فى فواذا سمى به ان يقال فوه  
 ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف علة كما شدد فى هو لان ردا الى الاصل اولى من اجتلاب  
 الاجنبى وان سميت مؤنثا بهو كان كالو سميتها بزيد على الخلاف الذى مر فى باب غير المنصرف  
 وان سميناها بهى فهو كالو سميناها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما  
 ان يكون جزء كلمة او لا والثانى اما ان يكون متحركا فى الاصل كواو العطف ولا م الجر و باء الاضافة  
 على قول اول فان كان متحركا كسئل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى ٧  
 لكون الحرفين مجانسين لحركته (وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول  
 فى السمي باء الجربى وايضا لوزدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقط بالتنوين  
 فصار العرب على حرف واحد وتقول فى السمي بلام الابتداء وان كان الحرف  
 ساكنا كلام التعريف عند سيبويه وباء الاضافة على مذهب بعضهم فتحكمه عند  
 سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كايحى وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف  
 مجانس الكسر اى الياء فتقول لى وذلك لانه لابد من تحريك هذا الساكن المبتدأ به اذا  
 اردنا زيادة حرفين عليه والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر  
 عليه ولانه يفتح عند الاضطرار فى نحو غلاماى ثم يضعف مجانس الفتح فيقال ياء وان  
 كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا اوسا كنا فالتحرك عند سيبويه يكمل  
 ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشئ من  
 تلك الكلمة فالبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل فى السمي باحد حروفه وقال  
 غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك التحرك فاء كل بالعين نحو راج فى السمي

٦ انك تقول فى حال الافراد  
 نسخه

٥ وان جعلت الكلمة المبنية  
 اسما لسمى آخر غير اللفظ  
 قالوا يجب فيه الاعراب فلا  
 يجوز الحكاية وذلك لانك  
 لم تراعى اصل معناها الذى  
 كانت بسببه مبنية بل اخرجته  
 عنها بالكلية بخلاف ما اذا  
 جعلتها اسما للكلمة نحو قولك  
 ان تنصب وترفع فان معناه  
 ان التى معناها التحقيق تنصب  
 وترفع فلك اذن نظر الى  
 اصل معناها وحكمها مسمى  
 بها الشخص سواء كانت على  
 حرفين او اكثر حكما مسمى  
 بها اللفظ سواء الا انك لا تضعف  
 الحرف الثانى الصحيح نحو  
 جاءنى من كذا كرنا واما فواذا  
 سمى به شخص فقال الخليل  
 تقول فم لان العرب  
 نسخه

٦ والزجاج يميزان يقال  
 فى فواذا سمى به فوه ردا  
 نسخه

٧ من غيره لمناسبة حركته  
 وانما جعل نسخه

براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فائوه كعدة والاختفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون محذوف العين كسه وهو الاولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمراد يكمله بما كمل به المتحرك اعني يرد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع واس ٩ واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمة لكونها لا وصل فتقول هذا اس وقام اس ( وقال قد اتى بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمز ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمز غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى الاسم المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمز كما زاد سيبويه ويقطعها هربا مما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما تكون في الفعل والاسم الجارى مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلها اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتهما كقولك بوحش اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كان واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين تكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاختفش ٢ وان كان ذلك الساكن مما قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلق كل بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقف كارد وردد ادغت فقلت ارد وردد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء كفرد دو مهدد وكثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض ازال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجارى مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سمي بألب من قولك بنات البهي ولهذا يرد ٣ اللام او العين اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقف كعز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل ويبع وخف وقل وبع فتقول جاءني يغز ٤ ويرم ٥ والتنوين للعوض كما في قاض اسم امرأة ويخشى كيجي واغز وارم واخشى ويخاف ويقول ويبع وقول ويبع وخاف كما رم في غير المنصرف واما سل اذا سميت به فانك لاترد ٦ الهمزة لانها لاتحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في يك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في لم يغز ( ويحذف هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه ويرضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لم تردها لاحتجت الى زيادة الف اجنبي كما في لا فرد الاصل اولى فتقول جاءني رأى والاختفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ان ارأى غير منصرف لان الرأ تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام

- ٩ اذا جاء في الابتداء او اذا وصلته بكلام اسقطت الهمزة نحو هذا اس وقام اس وقال قد اتى نسخه  
٢ ولا يكون ذلك الساكن فاء لتعذر الابتداء بالساكن وان سميت آه نسخه  
٣ لانه حذف للجزم ولا جزم في الاسماء ولا ما يجرى مجراه ولذا لا يرد في نحو بعد وبهب لان حذف الفاء فيهما لا للجزم ولا للوقف بل لعله اخرى  
٤ بقلب الضمة كسرة والواو ياء كما في اذل فيصير من باب قاض نسخه  
٥ ويخشى واغز وارم واخشى الى قوله غير المنصرف ويكون يغز ويرم واغز وارم كقاض اسم امرأة على خلاف المذكور في غير المنصرف واما سل نسخه  
٦ الهمزة لانه لم تحذف نسخه

٧ يتعاقبون فيكم وملائكة بالليل وملائكة بالنهار الحديث ٨ واما التاء فبدل من اللام وليس لمحض التأنيث ولهذا لم يفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتأنيث ابدلت من اللام فهي مثل ثبة علم مذكر واماهنت ساكن النون فاذا سمي به رد الى هنة لانه مراد فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي تلزمه كالان والافضل وكذا الذي والى وفروعهما لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام ( واذا سميت السور باسماء حروف المجسم التي في اوائلها جاز الحكاية كما تحكى ١٤٤ الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ

مفردة كانت او مركبة نحو قرأت قاف ونون ويس والم ويجوز ان لا تحكىها فيمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس وجم او من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابل فكأنه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين وجوز جار الله حكاية نحو ق ن ونحو يس وجم ونحو طسم ايضا مع جعلها اسماء لغير السور وفيه نظر وذلك انابينا ان المبنى اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه

المحذوفة الفاء في قوله فتقول جاني وفي اذلول الر دلوجب تضعيف الياء كافي في وانما قحت الواو خلفه الفتح واكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في نحو ضربت نحو كاو في البراغيث وجب الحاق نون عوضا من توين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعربا باعراب المثني والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بضربان ويضربون على لغة ٧ يتعاقبون عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجرم وقدم ذلك في المركبات ولو سميت بذوى واو لى فلا بد من رد النون التي اسقطت للاضافة ولو سميت بضربن على لغة يعصرن السليطا قاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ( ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانها كهند اذا سمي به مذكر ٨ اذ التاء ليست للتأنيث بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان في التاء راحة التأنيث فهي مثل ثبة علم مذكر واماهنت اذا سميت به فانك ترده الى هنة لانه مراد فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان تلزمه اذا سمي به كالان والافضل والذي والى وفروعهما لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام ( واذا سميت السور باسماء حروف المجسم التي في اوائلها او سميت بها غير السور من انسان او غيره فان امكن اعرابها وجب ذلك اذا كانت مفردة نحو قرأت قاف ونون غير منصرفة للتأنيث والعلمية ويجوز الصرف كما في هند وكذا اذا سميت بها امرأة وان سميت بها رجلا فالصرف وكذا وجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت مركبة من اسمين كبس وجم او من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طس بوزن قابل فكأنه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص قح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صادو الباقي حشوا لا يعتد به \* قوله ( واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب ) اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الاتباس في المخاطب

الاسماء المعدودة معرفة لكنها لم يعرب لعدم مقتضى الاعراب فكيف تحكى ولا تعرب مع حصول ( بخلاف ) المقتضى للاعراب اذا سميت بها غير السور وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص قح جميعها فاعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو وان سميت بها غير تلك السور اما انسانا او غيره فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية بسبب اخر كالتأنيث في الف اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحوكم والفاء قوله آه لسخه

بخلاف المتكلم \* قوله ( والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه ) حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة فلم يشربه الى خارج اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة \* واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا مفردة كانت او مشاة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون الاستغراق احتمالا مرجوحا فلذا اتى بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان هما اخواك وهل جاءك رجالهم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلماذا كان لارجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه ٩ واذا دخلها من ظاهر نحو ما جاءني من رجل او مقدر نحو لارجل اي لا من رجل فهو نص في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود كانه قبل ما جاءني من هذا الجنس واحد الى ما لا يتناهي فن ثمة تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد ومن احد وان وقعت النكرة ٢ لا في سياق الاشياء الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون الاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة كتمرة خير من زنبور ورجل خير من امرأة وقليل في غيره كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرفة باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم لان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق ٣ بل للام والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة \* قوله ( اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء ) مقصوده تحديد الفاظ العدد لماهية العدد وكمية الشيء عده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوع للاستفهام عن حقيقة الشيء ٢ وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يستفهم عنهما بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احتراز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المآت والالوف ( وقوله آحاد ) جمع واحد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد فليس هنا آحاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان لانهما وضعاً لكمية الشيء ايضا وان كانا وضعاً مع ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ٣ ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا لان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والزراع

٩ واما اذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق نصاً نحو نسخته

٢ في غير النفي والنهي والاستفهام

٣ يسبق الى الوهم مع النكرة بلا قرينة نسخته

٢ قوله ( وكيفية الشيء )

وصفه المعين الذي يسأل عنه بكيف فكانه قال

اسم العدد اه قديقال انه

عرف اسماء العدد بانها

موضوعة لكميات آحاد

الاشياء ويفهم منه ان كل

واحد منها يكون موضوعاً

للكمية واحدة من تلك

الكميات فلا اعتراض

٣ قوله ( ولو قال العدد )

المتبادر من العبارة ان

الكمية نفس الموضوع

له وفي نحو رجلان ليس

الامر كذلك فلا يرد

فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائداً على الواحد لا يدخل  
الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اى الموضوع للكمية يدخل  
الواحد والاثنان \* قوله ( اصولها اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف )  
يعنى ان الالفاظ التى يرجع اليها جميع اسماء العدد ٤ اثنا عشرة كلمة وان كانت تلك  
الاسماء غير متناهية وماعدان تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كائنان والفان او بجمع كعشرين  
واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة ركائة والف  
وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلاثمائة وثلاثة  
آلاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلاثمائة وثلاثة  
آلاف ونحو ذلك ثم شرع فى كيفية تبين استعمالها للمذكور والمؤنث \* فقال ( واحد  
واثنان واحدة واثنان وثنتان ) يعنى ان واحداً واثنان للمذكر وواحدة واثنان  
للمؤنث جرى واحد واثنان فى التذكير والتأنيث على القياس ذواتاً للمؤنث والمجرد  
عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحده وحداً وحدة اى انفرد فالواحد بمعنى  
المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل فى المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد  
وقوم واحدون والتكسير وحدان واحداً كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو  
ويقال فى الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسره ووحيد وتبدل الواو فى هذا  
التركيب همزة اما فى احداً فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة فى الاول  
٥ كان كاجوه او فى الوسط كفؤس واما فى احد فشاذ عند الجميع واما فى احدى فهو قياس  
عند المازنى اى ابدال الواو المكسورة فى الاول همزة كالدة واشاح شاذ عند غيره واذا  
استعمل فى الاعداد المنيفة اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفاً  
وقد يقع فى التنييف واحد وواحدة ايضا لكن قليلاً فيقال واحد عشر وواحدة  
عشرة وواحد عشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد  
واحدى فى غير التنييف ايضا مضافين مطرداً نحو احدهم واحداً هن ولا يستعمل  
احدى الا فى التنييف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطرداً للعموم العلماء بعد نفي  
اونهى او استفهام او شرط نحو ما جاءنى احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى  
﴿ لستن كاحد من النساء ﴾ وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده  
ان تضمن ضميره نحو ان احداً لا يقول كذا كما مر فى باب الاستثناء ولا يقع احد فى ايجاب  
يراد به العموم فلا يقال لقيت احداً الازيداً خلافاً للبرد ( ويستعمل واحد ايضا للعموم  
العقلاء فى غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحداً منهم ولا واحدة منهم ) وقال  
ابو على همزة احد المستعمل فى غير الموجب ٢ اصلية لا بدل من الواو واما فى الموجب نحو  
قوله تعالى ﴿ قل هو الله احد ﴾ فهى بدل اتفاقاً كانه لما لم يرفى نحو ما جاءنى احد معنى  
الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلاً والاولى ان نقول همزته فى كل موضع بدل من الواو  
ومعنى ما جاءنى احد ما جاءنى واحد فكيف ما فوqe ( وقد يستعمل قليلاً احد فى الموجب  
بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد قال الله تعالى ﴿ قل هو الله احد ﴾ وقد يقال فى

٤ وان كانت غير متناهية  
اثنا عشرة كلمة وماعداها  
فتفرع عنها اما بتثنية آه  
واما بجمع نسخه

٥ اولاً كوجوه واجوه و  
وقت واقت وفؤوس  
نسخه

٦ اولاً كوشاح واشاح  
وولدة والدة نسخه

٢ للاستغراق نسخة

المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها  
 ٣ بسدرة وسدر فمعنى هو احدى الاحد داهية هي احدى الاحد قال \* حتى استشار  
 وابى احدى الاحد \* ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب للفاظ وهي  
 عريب وديا ووداري ودوري ووطوري ووطوري وطارى وارم واريم وكتيع وكراب  
 ودعوى وشفرو قد يضم شينه وقد لا يصح نفيها ودبي ٥ وديج ٦ وازب وازب الزاي وتامور  
 وتومور وتومري ونمى ( واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحد من المثنى واثنان  
 محذوف اللام الزاء للتأنيث وثنان مثل بنت تاء التأنيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال  
 التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث ٧ وتكأة \* قوله ( ثلاثة الى عشرة ثلاث الى  
 عشر ) يعنى ان ثلاثة الى عشرة للذكر نحو ثلاثة رجال واربعة رجال وثلاث الى عشرة  
 للمؤنث نحو ثلاث نسوة وتسع نسوة خولف باب التأنيث والتأنيث من ثلاثة الى عشرة  
 فأنث للذكر وذكر للمؤنث ( وعلل ذلك بوجوه والا قرب عندي ان يقال ان مافوق  
 الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في اصل وضعه واعنى باصل وضعه ان يعبر به  
 عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود  
 كما في جاءني ثلاثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ثلاثة وانما وضع على التأنيث  
 في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين  
 فاذا صار المذكور في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتأنيث العرض في نفسه  
 اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر ٨ في موضعه  
 ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرا عليها اذن معنى الوصف  
 الذى هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى رجال ثلاثة رجال معدودة بهذا العد ولكنه  
 مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب ٩ فاستعمال  
 نحو ثلاثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلاثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال  
 وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضا فتها  
 الى معدود انها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع  
 الفاظ العدد ان تضاف الى معدود انها فان لم تضاف ٢ كما من احد عشر الى مائة فلعله  
 كما يحكى فاضافة ثلاثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف  
 المذكور بين اهل المصرين اضيفت الصفة الى ما كان موصوفها وهل المضاف اليه الان  
 باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف  
 اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع ان  
 يقال تجويز الكوفية نحو الثلاثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها  
 لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول ايضا وان كان تعرف الثاني هو تعرفه كما مر في باب  
 الاضافة وليس ذلك بطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به في العدد  
 فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات  
 كثيرا نحو رجال ثلاثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف أتي بما كان موصوفا

٣ بدرة وبدر نسخته  
 ٤ قوله ( وطورى ما  
 بالدار طورى اى احد  
 ما بالدار اريم وما بها ارم  
 بحذف الياء اى ما بها احد  
 ما بالدار كتيع احد  
 ما بالدار كراب بالتشديد  
 اى احد ما بالدار عوى  
 بالضم اى احدا بالدار  
 شفر اى احد

٥ قوله ( وديج ) ما بالدار  
 ديج بالكسر والتشديد  
 اى ما بها احد وشك ابو  
 عبيد في الجيم والحاء  
 وسألت عنه في البداية  
 جماعة من الا هراب  
 فقالوا ما بالدار دى وما  
 زادوا الى على ذلك  
 ٦ قوله ( وازب وازب ) فى  
 الصحاح ازال الظبي يأبز  
 اى قفز فى عدوه بمعنى  
 وثب فهو اباز واوز  
 وما بالدار ابوزاى احد  
 ٧ قوله ( وتكأة ) رجل  
 تكأة على عيال كهمة  
 كثير الاتكاء والتكأة ايضا  
 ما يتكأ عليه

٧ تكأة نسخته

٨ فى غير هذا الفن نسخته  
 ٩ فنحو ثلاثة رجال اغلب  
 فى الاستعمال من نحو  
 رجال نسخته

٢ وهو من نسخته



٣ جعلت آه على تأنيث ما  
لحقته نسخته

٤ بقيت الاعداد تابعة له  
لنسخه

٥ اى رعاية اصلها في  
الجود وقصد التخفيف

٦ مائة درهم والفرجل  
دراهم مائة ورجال الف

ولم توافق الاعداد  
الثلاثة موصوفاتها ايضا

نحو رجال ونساء لان  
عشرين واخواته لزم

اواخرها الواو نسخته  
٧ قوله ( كما ذكرنا ) من

العبارات لبيان الاصل  
٨ بهما الفطام عن عاداتها

وايضا لما لم توافق هذه  
الاعداد تمييزها وهو

اكثر استعمالا من الموصوف  
لم توافق موصوفها

ايضا مع اصل التمييز فلم  
يقبل رجال الفة وانما بقي

نسخته  
٩ اذ ميزه بلا تنيف

مجموع مجرور ومع التنيف  
مفرد نسخته

٢ قوله ( ميزها المجموع  
مقدرا ) اى ميز الثلاثة الى

التسعة  
٣ مع تأنيث موصوفها

وحذفها منها مع تذكرة  
نسخته

٤ قوله ( والعنصوة )  
العنصوة الخصلة من الشعر

بعدها اما مضا فاليه نحو ثلاثة رجال ومائة رجل وامامن نحو ثلاثة من الرجال واما  
منصوبا نحو عشرون درهما جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر  
والمؤنث بالناء مطردا ٢ فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة وامام في  
الجوامد قليل نحو رجل ورجلة و غلام و غلامه وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا  
نحو ثوب ذراع وبرقنيز لكن لا كالاعداد في الكثرة ( فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة  
لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعه هي عليه بان ٣ تجعل الناء الدالة على تأنيث لحقته دالة  
على تأنيث موصوفه وذلك من الثلاثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ  
الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع قليل رجال ثلاثة كرجال ضاربة واذا جئ بما  
كان موصوفها مضا فاليه نحو ثلاثة رجال ٤ صارت الاعداد تابعة للمضاف اليه في التأنيث  
وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للغرضين المذكورين ٥ ( اما اذا  
كان المميز مفردا وذلك مافوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المؤنث  
كما يجيء فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل ٦ مائة رجل والف درهم  
رجال مائة و دراهم الف ولم توافق الاعداد موصوفاتها بالمجموعة في التأنيث  
اذا جرت عليها ٧ كما ذكرنا لان اواخر عشرون واخواتها لزمها الواو والنون  
ولزم آخر مائة الناء لما يجيء فتبعهما الالف في ترك الموافقة لما استقر ٨ بالاولين الفطام  
عن العادة فلما لم توافق موصوفاتها اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا ضيفت  
اليها فليل الف رجل والف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة ( وانما بقي الثلاثة الى  
التسعة مع التنيف ايضا على حالها قبل التنيف وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف  
مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه اذ عادة الفاظ العدد اذا  
ترادفت انه يجتزأ بمميز العدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلاثة وثلثون رجلا كان  
الاصل مائة رجل و ثلاثة رجال و ثلثون رجلا وكذا ثلاثة عشر رجلا اصله  
ثلاثة رجال و عشر رجلا وميز العشر اذا لم يكن مع النيف يخالف ميزه مع النيف  
٩ اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان  
ميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا و ثلاثة و ثلثون رجلا وكذا قولك ثلاثة ومائة  
رجل في الاصل ثلاثة رجال ومائة رجل فلما كان ٢ مميزها المقدر مجموعا عوملت معاملتها  
مع المميز الظاهر ( فلما قصدوا اجراؤها مجرى الصفات المشتقة باثبات الناء فيها ٣ اذا  
كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفه منها مع تذكرة الموصوفات ولا موصوف له مذكرا  
اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلما ثبتوا الناء  
فيها مع الجمع لم يتبين ما قصدوه من اجراؤها مجرى الصفات المشتقة ولظن ان الناء  
هي التي كانت لتأنيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتأنيث الموصوف لان الجوامد  
ذوات الناء اذا لم تكن للوحدة لزمها الناء في الاغلب كالصفة والغرفة ٤ والعنصوة  
والحجارة فمن ثم لم يقبلوا لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمهما الناء اذ يقال عبا وشقاء

• قوله ( على نحو طفاوة ) الطفاوة بالضم دارة الشمس ويقال اصبنا طفاوة من الربع اى شيئا منه صحاح ٦ قوله ( وخزاية ) خزى يخزى خزاية اى استخبي فهو خزيان وقوم خزايا وامرأة خزايا صحاح ٨ وتمهيد هذه القاعدة اعنى تأنيث لفظ العدد لاجل تأنيث جمع المذكر مبنى على جمع المذكر المكسر لانه مؤنث بخلاف جمع المذكر السالم وانما بنيت على الكسر لان جمع المذكر السالم ١٤٩ ان كان وصفا لا يقع ممزا للعدد عند سيويه نحو ثلاثة مسلمين وكذا

اربعة ظرفاء الا قليلا اذا لم يميز بالتمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الافادة اذا كثرت للعموم وان كان علما قليلا ما يقع بميزاله ايضا لان العرض الاهم من تمييز العدديان الجنس لا التعيين فميزه وان كان مجرورا منكر في الاغلب وجمع العلم لا بدله من اللام كما مر فلما تمهدت القاعدة المذكورة على المكسر ترواضافة العدد الى جمع المذكر السالم بالكلية فلم يقولوا ثلاثة الزيدين لثلاثيخرم القاعدة المعلومة ولم يضيفوها الى جمع المؤنث السالم ايضا مع وجود المكسر وان لم يخرم القاعدة لان تأنيثه المعتبر هو الطارى لا الاول كما يحى في التأنيث فلا يقال ثلاث كسرات بل ثلاث كسرات لان تصحيحه موهم لبقاء تأنيثه القديم كما بقى

وذلك لان مبنى التاء التى ليست للوحدة فى الجوامد على الزوم فحملوها على نحو طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه التاء ( واما فى الصفات وفى المقصود به الوحدة فهى غير لازمة فلهذا نقول عزاء واستقاء فلو ثبتت التاء فيها فى الجمعين لشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تأنيثه خفى فكانه مذكر بالنسبة الى تأنيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تأنيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر لا الذى كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلى معتبرا لم يحز فى السعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما ازال التأنيث العارض التذكير الاصلى فى رجال واما ازال التأنيث الاصلى ايضا فى نسوة لكن هذا الطارى ظاهر مشهور فى رجال خفى فى نسوة لان الشئ لا يفعله عن مثله انفعاله عن ضده فصارت نسوة كانه مذكر خلفاء تأنيثه فقيل رجال ثلاثة ونسوة ثلاث فصارت التاء التى كانت فى الاصل لتأنيث مجرد العدد على ما قررنا لتأنيث العدود ٨ هذا كله فى جمع المكسر ( واما الجمع السالم فلا يقع ممزا للعدد عند سيويه ان كان وصفا لا نادرا فلا يقال ثلاثة مسلمين ولا ثلاث مسلمات اذا المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة فى هذه الفائدة اذا كثرت للعموم فلذا لا تقول فى الجمع المكسر وصفا ثلاثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه ممزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والعرض الاهم من تمييز العدديان الجنس لا التعيين فميزه منكر فى الاغلب وان كان مجرورا فلذا قل ثلاثة الزيدين وثلاث زينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم فى الاغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول ثلاث كسر لقله تمييز العدد بالسالم فى غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى ﴿ سبع سنبلات ﴾ مع وجود سنابل وانام يأتله مكسر يميز بالسالم كقوله تعالى ﴿ ثلاث عورات ﴾ ثبت ان الاغلب فى تمييز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر تأنيثها وتذكيرها عليه دون جمع السلامة ( فاذا تقرر هذا قلنا ينظر فى تأنيث الثلاثة واخواتها الى واحد العدود ان كان العدود جمعا لا الى لفظ العدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقة كـ ثلاث نسوة وطوالق او مجازا كـ ثلاث غرف وعيون حذف التاء فيهما كما رأيت وان كان الواحد منه مذكرا ثبتت التاء فيها سواء كان فى لفظ الجمع علامة التأنيث كاربعة حمامات وثلاثة بنات عرس وبنات آوى والواحد حمام وابن عرس وابن آوى او لم تكن فيه علامة التأنيث كـ ثلاثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتأنيثه ٩ كساق ولسان جاز تذكير العدد وتأنيثه نحو خمسة السنة وخمس السوق وخمس سوق وان كان العدود صفة نأثبه عن

فى الزيدى التذكير القديم ولهذا وهم بعض النحاة انه لا يجوز جاء الزينات كما يجوز جاء نسوة ونحن قلنا انما حذف التاء فى لفظ العدد خلفاء تأنيث جمع المؤنث فلو قيل ثلاث كسرات لكان الغاء لتأنيث المميز مع كونه فى الظ مضاعفا بانضمام الطارى الى القديم بلى يجوز ثلاث عورات لفقد المكسر وانما جاز نظرا الى زوال تأنيث مفردة كما فى التكسير ٩ ( قوله كساق ) الساق ساق القدم وجعه سوق كاسد واسد فاذا تقرر آه نسخته

الموصوف اعتبر حال الموصوف لاحال الصفة قال الله تعالى ﴿ فله عشر امثالها ﴾ وان كان المثل مذكرا اذا المراد بالامثال الحسنات اى عشر حسنات امثالها ( وان لم يكن المعدود جعلا بل هو اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرھط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى ﴿ تسعة رھط ﴾ وقالوا ثلثة رجله وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلاث من الخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملها كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احدا المحتملين فلا اعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة ذكور او عندي من الخيل ثلثة ذكور بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلاث من الخيل ذكور فحذف التاء لان النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرن له مثال اثبتتها الحاقا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث ولئلا يكره منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتأنيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تأنيثه ( وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر فيه الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ) ويجوز الامر ان في نحو ثلثة من النخل وثلاث من النخل لانه تذكريون وثلاث من النخل لانه ذكريون تعالى ﴿ نخل منقعر ﴾ ونخل خاوية ﴿ وانما قلت ثلثة اشياء ولم تنظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كظرفاء لانه قائم مقام جمع شئ فكانه جمع لاسم جمع ( فاذا تقرر امر التذكير والتأنيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثشون رجلا وثلثة ومائة رجل اللفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اى تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما راجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزة في التذكير والتأنيث في التنيف لانه كان بلائييف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتأنيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقدتين بما ذكرنا تعليل قوله ( احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلثة عشرة الى تسع عشرة ) اى احد عشر اثنا عشر للذكر احدى عشرة اثنا عشرة للمؤنث ثلثة عشرة الى تسعة عشر للذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله ( وتميم تكسر الشين ) يعنى شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا توالي اربع قححات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره قححة عدلو من قح وسطها الى كسره ( واما

الجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بقل اخر  
وهي الفصحى وقد تفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر  
المركب بمحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احداها فتحة آخر النيف نحو احد عشر  
وثلاثة عشر بخلاف اثنا عشر \* قوله ( عشرون واخواتها فيهما ) يعنى في المذكر  
والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشرا رجلان مثني وثلاث عشرات رجلا  
الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات  
وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة  
ومائة والى فكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالثناء فلما حذف المضاف اليه  
صارت ككلمة حذف لامها نحو ٢ عزة وثبة وقلة لانه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلاث عشرات  
كما يستعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية  
المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بثلثة التى فى مرتبة الاحاد فلم يحصل  
التعيين المقصود بوضع العدد ( ومن ثم لا ترى فى الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا  
كما يحى فى غيرها من الالفاظ وسيحى فى باب الجمع ان جمع المؤنث بالثناء المحذوف لانه  
شايع بالواو والنون نحو ٣ قلون وثيون ومئون فقل عشرون وثلثون تشبيها لها  
بهذه المحذوفة اللام ( وابتدى بتغيير عشرا المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة  
المجموع ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسى فى اخواتها التى بعده اذ جمع المثنى غير  
قياسى لم يحى الامضا فالفاظ ومعنى الى مثنى آخر كما فى قوله تعالى ٤ ﴿ صغت قلوبكما ﴾  
على ما يحى فى باب المثنى وانما غير لفظ الواحد فى عشرون بكسر العين فيه بخلاف  
اخواته فانه لم يحز فيها تغيير لا مكان معنى الجمع فى ثلثون مثلافه جمع ثلثة ايضا اذهو  
ثلثة عشر مرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة فى عشرون  
بوجه فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء مستأنف فالواو والنون فى عشرون واخواته  
كالجبر مما حذف كما قيل فى عزون ٥ وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكورين  
على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون فى الرجال والنساء  
والطويلون فى الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون رجلا بلى يمكن  
دعوى التغليب فى نحو عشرون رجلا وامرأة وعشرون رجلا ورجلا \* قوله  
( احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ماتقدم الى تسعة وتسعين مائة  
والف مائتان والفان فيهما ثم على ماتقدم ( قوله بلفظ ماتقدم ) ٦ اى يكون المعطوف  
الذى هو العقد والمعطوف عليه اى النيف بلفظ ماتقدم فى التذكير والتأنيث فالعشرون  
لهما ولفظا احدا واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس فى الظاهر  
( قوله فيهما ) اى فى المذكور والمؤنث ( قوله ثم على ماتقدم ) يعنى ترجع من ابتداء كل  
مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد  
نحو واحد ومائة اثنان ومائة وثلاثة ومائة اوتعطفه على المائة نحو مائة واحد مائتان  
واحد الف واثنان فى العلوم معدودة وفى غير العلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة

٢ ( قوله نحو عزة ) العزة

الفرقة من الناس والهاء

عوض عن اللام والجمع

عزى على فعل وعزون

يقال فى الدار عزون اى

اصناف من الناس

ولم يقولوا عزات والثلة

الجماعة واصلمها ثنى والجمع

ثبات وثيون

٣ والمقلاء والقلة عودان

يلعب بهما الصبيان المقلاء

الذى يضرب به والقلة

الصغيرة التى تنصب

واصلها قلو والهاء عوض

والجمع قلات وقلون

٤ ومثال المعنى نحو حسبنا

الله وجوها للزبدان اى

وجوه الزبدان

٥ ( قوله وكرون ) الكرة

التي تضرب بالصولجان

واصلها كرو والهاء

عوض ويجمع على كرين

وكرين بالكسر وكرات

٦ والمعطوف عليه اى

العقد والنيف بلفظ ماتقدم

نسخه



منصوب مفرد وميمزائة والـف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد) قوله الى العشرة الحد  
ههنا داخل في المحدود اعني ان يميز الثلاثة والعشرة ايضا مخفوض بمجموع اما خفضه  
بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على مامر قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلاثة  
اكتب على البذل وربما جاء في الشعر نحو ثلاثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل  
كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات  
( واما النصب في نحو احد عشر رجلا فسيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان  
ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل  
موصوف الثلاثة فافوقها ان يكون جمعا واما افراد يميز ما فوق العشرة ٤ فلما يجيء (قوله  
لفظا او معنى) الجمع المعنوي ٥ اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرطب والقوم  
والاكثر انه اذا كان المفسر احدهما فصل بمن نحو ثلاثة من الخيل وخمس من التمر وذلك  
لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تمهد  
من اضافته الى الجمع ( وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو ٦ باطل لقوله  
تعالى ﴿ تسعة رط ﴾ وقالوا ثلاثة نفرو قال ﴿ ثلاثة انفس ٧ وثلاث ذود ﴾ لقد جار  
الزمان على عبالى ﴿ ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه ٨ وان لم  
يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كثمانية اقلام واربعة رجال وان كان له الجمع ان معا  
اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود قلة نحو ثلاثة اجبال وقد جاء  
ثلاثة قروء مع وجود اقرآء وليس بقياس ( وقال البرد يجوز قياسا ثلاثة كلاب بتأويل  
ثلاثة من كلاب وليس بمشهور ( قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة ) استثناء من قوله بمجموع لان  
المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئآت لان للمائة جمع  
احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق  
الامثات يضاف اليها ٩ لعوز جمع التكسير كما في ( ثلث عورات ) لكنهم كرهوا ان يلي  
التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما نعود الى المجيء بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون  
اعني عشرين الى تسعين فاقصر على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء في  
ضرورة العشر ثلاث مئتين وخمس مئتين قال ثلثمائة للوك وفي بهار دآئي ﴿ وجلت عن  
وجوه الاهاتم ﴾ وبعضهم يقول في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم يشم كسر ميم مائة في  
الواحد ايضا شيئا من الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء ( قال الاخفش لو ضمت ميم  
مئآت فقلت مئآت كما في مؤون جاز وبعضهم يجعل نون مئتين معتقب الاعراب كسنتين  
كما يجيء في باب الجمع ( وقال الاخفش هو فعيلين في الاصل ٢ كغسلين فحذف اللام فهو عنده  
مفرد وليس بشيء اذ لو كان مفردا لقل للمائة ٣ واحدة مئتين ولعله عنده اسم الجمع ( وقال  
بعضهم هو فعيل كعصى فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله ﴿ وحاتم الطائي وهاب المائي  
﴿ عند الاخفش في الاصل المئين حذف النون ضرورة ( وحكى عن يونس انه مطروح  
الهاء كتمرة وتمر ٤ وليس بمستقيم اذ القياس اذن مائي كعصى كما تقول في لثة لثي وفي ظبة

٤ فسيجيء العلة فيه  
نسخه

٥ اسم جنس آه او اسم  
جمع نسخة

٦ منتقص بقوله نسخة

٧ قوله ( وثلاث ذود )

الذود من الابل مابين

الثلث الى العشر وهي

مؤنثة لا واحد لهما من

لفظها والتكسير اذ واد

٨ فالاول نحو ثلاثة اقلام

واذان والثاني نحو ثمانية

دراهم واربعة رجال

نسخه

٩ قوله ( لعوز ) عوز

الشيء عوزا

٢ قوله ( كغسلين )

الغسلين ما انغسل من

لحوم اهل النار ودمائهم

٣ قوله ( واحدة مائتين )

وفي الصحاح فعيل كسر

الفاء لكسرة ما بعده

واصله مئى وهئى كعصى

وعصى

٤ ولو كان كما قال لقبل مائي

كعصى نسخة

٥ قوله ( ككليب ) جمع

كلب كعبد وعبيد

٦ ليس هذا مثل ذلك

نسخه

٧ خمسة عشر زيد مغاير

للاول فلم يكن يجعل ثلاثة

اشياء شيئا واحدا من

حيث المعنى واما عشرون

واخواته فلانه لم يحز

حذف النون للاضافة

اذ ليس بنون الجمع حقيقة

بل هي

٢ قابلي الجمعية فيه

٣ المفعول الذي هو فضلة

نسخه

٤ الجمعية مع ان الكثرة

والجمعية في هذه المرتبة

اكثر واشهر من جمعية

مرتبة الآحاد لان مرتبة

الآحاد نسخه

٥ فاستغنوا عن جمع المعدود

لشهرة جمعته وقد يجمع

نسخه

ظي وقد قيل اصله مائي ككليب ٥ كسر الفاء كقيل شعير ورغيف ليكون العين  
حرف حلق كايحي في التصريف ثم خفف لاجل القافية ومائي ككليب غير مسموع  
ففي هذا القول نظر ( قوله ) وميزا احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ) اما  
نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل  
ثلاثة اسماء كاسم واحد ( فان قلت فقد قالوا ثلاثة عشر زيد وخسة عشر فجاز الاضافة  
الا في اثني عشر للمر في باب المركب ٦ قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان  
مبيرا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيان انه فكان الجميع كالشيء الواحد  
والمضاف اليه في نحو ٧ ثلاثة عشر شيء آخر واما عشرون واخواته فلان النون  
ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها ( فان قيل فقد يقال ارضو زيد  
وكر وعمر و هذه النون مثلها ) قلت بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون  
الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها  
فانها ليست جمع عشر وثلاث واربع للمر في اول الكتاب ولم تمكن الاضافة مع اثبات  
النون ايضا لمشا بهتيا لنون الجمع ور بما جاء عشر ودرهم واربعو ثوب وهو قليل  
( واما افراده فلان جمعته الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها  
حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف ٢ فمابق  
الجمعية له مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التميز وهو في صورة  
٣ الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله والجمعية مفهومة  
من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقصر عليه ومع صيرورة المعدود في صورة  
الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد  
لانه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود وان كان مقدما عليه كالوصف له تقول  
عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تعالى ﴿ اني ارى  
سبع بقرات سمان ﴾ ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة ( قوله ) وتثنيتهما وجمعهما  
اي تثنية المائة والالف وجمع الالف اذا المائة لا تجمع مضافا اليها ثلث واخواته كما مر  
وان لم يضاف اليها ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات  
رجل ( قوله ) مخفوض مفرد ) اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلاثة رجال واما  
افراده فلما جرت اهرم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ  
العدد كاف في الدلالة على ٤ الجمع ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم  
حكم الافراد في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعه له مرة بعد اخرى جمع  
التكسير واما هذه المرتبة فمشهور كثرتها لا كمرتبة الآحاد فاغنت عن جمع تميزها وقد  
يجمع بميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال ﴿ اذا عاش الفتي مائتين عاما ﴾  
فقد ذهب اللذاذة والفتاء ﴿ قال المصنف ونعم ما قال فين قرأ قوله تعالى ﴿ ثلثائة  
سنين ﴾ بالتنوين وهي من غير حزة والكسائي انه على البدل لاعلى التميز والالزم  
الشذوذ من وجهين جمع بميز مائة ونصبه فكانه قال ولبشوا سنين قال وكذا قوله تعالى

﴿ اثنتى عشرة اسباط ﴾ والالزم الشذوذ بجمع المميز (قال الزجاج لو انصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا البشوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان يميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تميزا لكان واحد من ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فتكون تسعمائة ( قال المصنف وهذا يطرد في قوله تعالى ﴿ اثنتى عشرة اسباط ﴾ فلو كان يميز السكوا نوا ستة وثلثين على رأيه (قال وهذا الذى ذكره الزجاج يرد على قرأة حزة والكسائي لانهما قرءا ثلثمائة سنين بلا ضافة فسنين عند هما تمييز لا غير و ان لم يكن منصوبا ( ولا شك ان قراءة الجماعة اقبس عند النحاة من قرائتهما ( وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذى ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعله كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل ( وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا آخر كلام المصنف ( واذا وصفت المميز جازلك في الوصف اعتبارا للفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا و ظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال ﴿ فيها اثنتان واربعون حلوبة ﴾ سودا كخافية الغراب الاسحم ﴿ واعلم ان سيويه وجاعة من النحاة يستقبحون كون يميز العدد في اى درجة كان صفة ٢ نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا ومائة ابيض لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم ٣ في اكثر الاوصاف بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يستقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشر كوخة عشر زيد فعند سيويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه اى التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل به الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء ( واما الاخفش والفرء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما ٤ يوجد في غير هذا الموضع مبني كالآن والذى واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الامعربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اى للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهم مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامى على مذهب النحاة وبناء حيث واذا ونحو قوله ﴿ على حين عابت المشيب على الصبا ﴾ فقد مضى الكلام عليه في مواضعها فالأخفش يعرب ثانى الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءنى خمسة عشر زيد اجراءه مجرى بعلبك والفرء يجعل جزئى المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه ٥ لشبهه لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كبن عرس زيد ﴿ قوله ( واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان ) يعنى مثل قولك شخص اذا اطلقته على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي

٢ بما ذكر نالان المقى نسخته  
٣ فى مثل هذه الصفات  
نسخه

٤ ما يكون مبنيًا نحو الـ  
نسخه

٥ نحو ابن عرس تشبيها  
لفظيا لهذا المركب بالمضاف  
آه نسخته



الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فالت ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس  
والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فنقول ثلاثة اشخص ٦ اى نساء وثلاث انفس  
اى رجال ويجوز اعتبار المعنى كثلاثة انفس للرجال وثلاث اشخص للنساء قال \* فكان  
مجنى دون من كنت اتقى \* ثلث اشخص كاعبان ٨ ومعصر \* قوله (ولا يميز واحد  
ولا اثنان استغناء بلفظ ٩ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعد  
انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن  
الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلاثة واقتصروا لم يعلم ما همى  
فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين مما استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا  
واحد رجل ولا واحد رجل ولا واحد رجل لان لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة  
والمعدود ولم يقولوا اثنا رجلين ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجل لان لفظة رجلين تفيد  
الاثنية وقوله \* كان خصيه ٢ من التدلل \* ظرف يجوز فيه ثلثا حنظل \* ضرورة  
(قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما) يعنى لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز  
الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجل  
واثنا رجل وثلثا حنظل (واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اى غير مضاف  
ولامركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلثة والاربعون  
رجلا ولل عشرة والمائة بعيرا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى  
المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلة الدراهم ومائة الدرهم وثلث المائة  
واربعة الآلاف والثاني نحو ثلثائة الالف وثلثائة الف الدرهم وثلثائة الف الف  
الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذو ذا نحو  
الثلثة الاثواب ٢ وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل  
على الاول كاحد عشر درهما ولا يجوز دخوله على التمييز لوجوب تنكيره ولا على  
ثاني جزئى المركب لانه يكون كان داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف  
نحو الاحد عشر درهما وهو عند الكوفيين والاختف قياس وقد يدخل على  
الجزئين والتمييز بفتح نحو الاحد عشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين \*  
واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من اوبين  
اولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة ورأيت خمسة عشر  
من النسوق والجمال الا ان يكون الميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتأنيث قال \* فطافت  
ثلاثا بين يوم وليلة \* ٣ وكان النكير ٤ ان تضيف ٥ وتجارا \* اذا التار يخ مبنى على الليالى  
كيجى فلماذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام ولا الليالى جرى اللفظ على التأنيث نحو قولك  
اقام فلان خمسا قال الله تعالى \* يتر بصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا \* وانما غلب  
التأنيث لذلك ولل فصل اذ كانه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة  
عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب (وان لم يفصل بهما فان كان العدد  
مضا فالى المعدود فالغلبة للسبق نحو خمسة اعدوا وخمس آم واعبد اذا لاضافة

٦ وانت تعنى النساء وثلث  
انفس وانت تعنى الذكور  
و يجوز ان تعتبر المعنى  
فنقول نسخة

٨ قوله (ومعصر)  
اعصرت الجارية  
ادركت وحاضت فهى  
معصر

٩ تمييزه نسخة  
٢ قوله (من التدلل)  
تدلل الشيء اى تحرك  
متدليا

٣ وقال الكوفيون هو  
قياس وقد مر الكلام  
عليه في باب نسخة

٣ قوله (وكان النكير)  
النكير والانتكار بتغيير  
المنكر

٤ قوله (ان تضيف آه)  
اضفت من الامر اى  
اشفقت وحذرت  
قال النابغة الجعدي اقامت  
ثلثا البيت

٥ قوله (وتجارا)  
الرجل الى الله اى تضرع  
بالدعاء

اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلاثة ومائة رجل وامرأة وثلاث و الف ناقه وجل ( وان كان المعداد منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فلا اعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقه ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فلا اعتبار باسبتهما نحو ثلاثة عشر رجلا وناقه واربعة عشر بيتا وصفة ٦ واربعة عشرون يوما وليلة هذا ( واذا كان الميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعدتها ولا كذا نحو اشريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر رجلا وناقه بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا ( والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اى في موضع القسم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اى ليسوا بخارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما \* واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البرارى الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه ٦ اولغرة اولهله اولستهله وفي اليوم الاول ليلة خلت واللام هى المفيدة للاختصاص الذى هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلاثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو ليلة حلت او يختص به لوقوعه قبله نحو ليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتبت الليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جازان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام ليلتين خلنا وفي ثالثها لثلاث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلاث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذى هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادى عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان تكتب في الرابع عشر لاربعة عشرة ليلة خلت ويجوز خلون رجلا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ (وقريب من ذلك ما حكى المازنى الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اى من ثلاثة الى عشرة لكان ممزعا جمعا نحو ثلاثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة اى المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اى ما فوق العشرة لكان ممزعا مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا وتكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو ٧ الاولى من قولك الخمس عشرة ليلة خلت ومن

٦ اربع وعشرون عمامة  
وثوبا نسخه

٦ قوله (اولغرة اولهله  
آه) يقال اهل الهلال  
واستهل على ما لم يسم  
فاعله ويقال ايضا استهل  
هو معنى تين ولا يقال اهل

٧ اولى لانه اخصر من  
قولك نسخه

قولك لخمس عشرة ليلة بقيت اوبقين مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخصر  
منهما وفي السادس عشر لاربعة عشرة ليلة بقيت اوبقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس  
عشر الى الاخير ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشر من عشر ليال  
بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين  
لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين ليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه  
او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخير يوم من كذا او سلخه او انسلاخه \* قوله ( وتقول  
للمفرد من المتعدد باعتبار تصديره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار  
حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية  
عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل  
في الاول ثالث اثنين اى مصيرهما من ثلثتهما وفي الثاني ثالث ثلاثة اى احدها وتقول  
حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة  
عشر فتعرب ٩ ) يعنى بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعداد وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد  
كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلاثة نصف ستة ثم استعملت في المعدادات كما في  
رجال ثلاثة وستة رجال فاذا كان هناك معداد معين كعشرة رجال مثلاً وقصدت ذكر واحد  
منهم ( فان اردت ذكره بالاترتيب جئت بواحد او واحد الذى هو اول تلك الالفاظ الاثنى  
عشر فقلت هذا واحد العشرة اراحدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب  
العددي ( فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجته ومرتبته  
العددية بالنظر الى حاله اى درجته التى هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث  
اى الواحد من الثلاثة والثاني اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله ( والثاني  
ان تقصد الى ذلك الواحد ٢ المراعى درجته العددية مع النظر الى الدرجة التى تحت درجته  
ايضا فيكون واحداً من درجته بسبب تصديره الدرجة التى تحت درجته ممحوة ذاهبة  
الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ماتحته نحو ثالث اثنين  
اى واحداً من ثلاثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة حتى صار واحداً  
ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلاثة بنفسه اذ صار اثنان  
معه ثلاثة وهذا معنى قوله باعتبار تصديره فاذا قصدت اليه باعتبار التصدير لم يجز ان يبنى من  
واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احداً بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين  
نحو ثاني واحد اى مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بفعول هذا المصير اما مجروراً  
او منصوباً وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلاثة  
وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا يزيد بشئ اذ المعنى انه صير  
مفعوله ٢ بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا فى الناقص ٣ بدرجة  
فقط واذا نصبت به فانما تنصب اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضى كما يجى فى اسم  
الفاعل والاضافة فى هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان  
فيها او النصب اكثر ( وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر فى هذا المفعول غير  
ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا نصير ثلاثة اصلاً وان انضم اليهما واحد

٨ اى واحد من احدى  
عشر متأخر بعشر  
درجات واقعا  
٩ اى الجزء الاول لعدم  
وجوب البناء وبنيا الجزء ان  
البيان  
٢ بالنظر الى درجته والى  
درجته نفسه  
٢ بانضمامه نفسه  
٣ عن اصله المشتق هو  
منه نفسه

## ٤ الثلاثة هي المجموع

والاشنان وان انضم  
اليه ذلك الواحد ايضا  
اشنان بلى يصير جزء ذلك  
المجموع بعد ان لم يكن  
جزءا الا انه لما سقط عن  
المجموع الاول مع ذلك  
الواحد اسم الاثنين  
وصار يطلق على هذا  
المجموع الثاني اسم الثلاثة  
فكانه صار ذلك المجموع  
هذا المجموع نسخته

٥ قوله ( وهو قولهم  
ثلثت الرجل اى اخذت  
ثلث ماله ) ثلثت القوم  
اثلثهم بالضم اذا اخذت  
ثلث اموالهم واثلثتهم  
بالكسر اذا كنت ثالثهم  
او كلتهم ثلثة بنفسك  
وكذلك الى العشرة الا  
انك تفتح اربعهم واسبعهم  
واتسعهم فيهما مكان حرف  
الخلق

٦ مثل هذا المركب واما  
ما حكى ابو عبيدة فانما  
كان ذلك في القعود فقط  
اعني ثلثين واربعين و  
خسين الى مائة ولم يكن  
من المركب نسخته

٧ جزئى كلا المركبين  
اورابع ثلثة عشر بحذف  
عشر من رابع واعرابه  
ولا يجوز حذف ثلثة  
ايضا نسخته

بل يكون ٤ المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتأويل انه سقط عن المجموع الاول بالانضمام  
ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار  
المجموع الاول هو المجموع الثاني ( فملى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى  
العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثبتت الاحداثيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربت  
الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الامالامه حرف حلق  
كاربع واسع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل ( وقد جاءت هذه الافعال بهذه  
المصادر بشرط ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقى بمعنى آخر ه وهو قولهم ثلثت  
الرجل اى اخذت ثلث ماله وكذا ربت وكسرت وخسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن  
فيه ولا يجئ بهذا المعنى ثبتت الرجل اذ لا معنى له ( ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة  
( واجاز سيويه ان يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد  
( قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اى جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة  
وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة ( قال السيرافى ان كثيرا من التحوين يمنعون من الاشتقاق  
بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يحيزه ويشقه من  
لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثلث اثني عشر وينونه ( قال المبرد هذا  
لا يجوز لان هذا الباب يجرى مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول  
ربت ثلثة عشر ولا علم احد احكامه \* واعلم انه انما لم يحز الاشتقاق فوق  
العشرة بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الواحد في صورة  
اسم الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا بأس ان يبنى من اول جزئى المركب  
اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل ( واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل  
لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من ٦ العدد الذى فوق العشرة  
والذى حكى ابو عبيدة انما هو في القعود من العشرة الى مائة كعشرين وثلثين الى  
تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف ( والظاهر ان سيويه قاس ما هو بمعنى المصير  
على ما هو بمعنى الواحد ولم يقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان نحو ورابع  
عشر ثلثة عشر على بناء ٧ فاعل من اول جزئى المركب والاثنيان بشانیهما كما هو ورابع  
ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف  
اول جزئى المركب المضاف اليه لاعلى ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولاعلى  
ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اى تعرب رابع للاتباس برابع عشر بمعنى الواحد  
كما يجئ واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضيف قلت الاول والثاني  
والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كاذ كرنا يطلق على كل  
واحد من مفردات العدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول لتبين قصد الترتيب  
وهذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة ٨ كما مر لكن فيه معنى  
الوصف بخلاف نحو الحائط وهذا يجوز ان يتجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادى  
عشر فتقلب الواحد الى الحادى يجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني

٨ كالكاهل والحائط الا ان آه بخلاف نحو الكاهل نسخته

عشر فتسكن يائي الحادى والثانى مع انهما مركبان ككمر فى نحو معدى كرب ( واما  
العشرون و الثلثون الى التسعين و المائة و الآلاف فلفظ المفرد من المتعدد و لفظ العدد  
فيها واحد ككمر فى باب المركب و كان القياس العاشر و العاشر و العاشر ( و تقول  
فى المعطوف الثالث و العشرون و الثالث و المائة و الرابع و الالف ) و ان اردت اضافة  
هذا النوع الى ما هو جزء منه و لا يجوز ذلك الا فى ابدون العشرين فلك ان تضيفه اما  
الى اصله و هو الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول  
العشرة و اول الخمسة و لا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد و لا اول الواحد  
لان معنى ٩ الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه و ذلك البعض هو الواحد  
فعنى ثالث ثلاثة احد ثلاثة و ليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه و اما غير  
لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثانى اثنين و قولك عطارى ثانى السبعة السيارة  
( و لا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ) و نقل الاخفش  
عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فقد اجزيت مجرى الفعل  
فهل يجوز ان تقول ثلث ثلاثة قال نعم على معنى اتهمت ثلاثة و جعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسى  
الى اثنين فاذا جاوزت العشرة و اردت الاضافة قلت على ما اجاز سيويه و حكاه عن  
العرب حادى عشر احد عشر و ثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادى عشر بمنزلة  
ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول يجرى به مضاف الى المركب الثانى بجزئيه  
و كلا جزئى كلا المركبين مبنيان ( و قد انكر ثعلب هذا الوجه و حكاه عن الكوفيين  
و قال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر و حجبتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئى  
المركب فتنبه من الجزء الاول و هو النيف ( و قول سيويه اولى لانه ليس اسم فاعل  
على الحقيقة و حكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته و عدالته و لا ريب ان حذف ٩ ثانى  
جزئى المركب المضاف اكثر استعجالا لخفته و لاستثقال تكرار لفظ عشر ٢ فى المضاف  
و المضاف اليه فاذا حذفته اعربت اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب  
لبناؤه و امتناع تركيبه مع جزئى المركب الاخير و يجوز حذف اول ٣ جزئى المضاف  
اليه ايضا فتقون فى ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذى ذكره سيويه بعد الحذف فتحتهما  
جميعا اما الثانى فلتضمن الواو و اما الاول فلقيام ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزئى  
المضاف ( و ذكر الكوفيون ٤ جواز اعراب الاول و اما الثانى فلا كلام فى بناؤه لتضمنه  
الحرف و وجه اعراب الاول عدم قيام ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزئى المضاف  
( قال السيرا فى هذا قول قريب لم ينكره اصحابنا و روى الكسائى الوجهين عن العرب  
( قال المصنف فى الوجه الاول اعنى بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين  
الاولين بلاضافة الى المركب الثانى لعدم الالتباس \* و اعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر  
باعراب ثالث معنيين احدهما الجزء الثالث من المعداد الذى هو ثلثة عشر و على هذا  
المعنى يجوز ان يقال ثالث اثني عشر و ثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة  
عشر ٥ و ثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر و على هذا لا يجوز ٤ ثالث اثني عشر

٩ هذه الاسماء البعض  
الذى هو الواحد نسخه

٩ الجزء الثانى من اول  
المركبين نحو ثالث ثلثة  
عشر اكثر نسخه

٢ فتعرب ثالث بوجوه  
آه نسخه

٣ ثانى المركبين ايضا على  
ثلاثة فيبقى نسخه

٤ اجراء ثالث بوجوه  
الاعراب مع بناء عشر  
لما ذكر و وجهه انه لم يقيم  
عشر الثانى مقام عشر  
الاول قال ابوسعيد نسخه  
٥ ولم يحذف منه شئ  
نسخه

٤ رابع ثلثة عشر نسخه

ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلاثة عشر وثالث عشر اربعة عشر \*  
 \* واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم سائر اسماء  
 الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالث والرابعة الى العاشرة وكذا  
 في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشر والثالثة والعشرون تؤنث الاسمين في  
 المركب للمؤنث كما تذكروا المذكر نحو ثالث عشر وانما ذكرنا الاسمين لانه اسم لواحد  
 مذكور فلامعنى للتأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث  
 والعشرون والثالثة والعشرون ( قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلاثة )  
 اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاضافة المصير  
 الى مادونه واطرافه ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه \* قوله ( المذكر والمؤنث  
 المؤنث مافيه علامة تأنيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث التاء  
 والالف مقصورة وممدودة ) كل مافيه علامة التأنيث ظاهرة او مقصورة سواء كان  
 التأنيث حقيقيا ولا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة ه ونفساء وحبل وغير  
 الحقيقي عرفه وصحراء وبشرى ٦ والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي  
 نار ودار ( ولا يقدر من جملة العلامات الالتاء لان وضعها على العروض والانفكاك  
 فيجوز ان يحذف لفظا وتقدير بخلاف الالف ودليل كون التاء مقصورة دون الالف  
 رجوعها في التصغير في نحو هندية وقديرة واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا  
 بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقدير جمع التاء فيه ايضا شاذان نحو ٧ قديمة  
 ووريثه ووريثة ( قوله وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة وممدودة ) تاء التأنيث  
 في الاسم اصل وما في الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتأنيث الاسم اى فاعله واصل العلامة  
 ان تلحق كلمة هي علامة لها فلذلك كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بحملها للحركات وبانقلا  
 بها في الوقف هاء ( وقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للالف وليس  
 بشئ لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف ( وقال جارا لله  
 الياء ايضا علامة التأنيث في نحو ذى والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوع للتأنيث  
 كتا وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى ان يقال انه اسم  
 لا حرف تأنيث كما مر في باب الضماير وتاء التأنيث قد تدخل الحرف كرت اذا كان المجزور بها  
 مؤنثا كقوله \* فقلت لها اصبت حصاة قلبي \* ورت رمية من غير رام \* وقد جاء يا صاحب ربت  
 انسان حسن \* ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث وتلحق ثم ايضا اذا عطف بها قصة على قصة لا مفردا  
 على مفرد ويقال لا تشابهة ليس كما مر في باب ويقال لعل في لعل ( وامام بنت واخت وهنت  
 وكلتا وثنتان ومنتان فليست لحض التأنيث بل هي بدل من اللام في حال التأنيث  
 ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون واحده وهومنة كشفة ( والالف  
 الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زدت قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الالف

٣ الثالثة عشرة كما يذكرها  
 في الثالث عشر نسخته

٥ فاذا وضعت فهي نفساء  
 والنفس ايضا جمع المرأة  
 النفساء

٦ وكذا كل مافيه علامة  
 التأنيث تقديرا ولا يقدر  
 نسخته

٧ قديمة ووريثة وقد  
 يدمة ايضا وهما شاذان  
 لان الهاء لا يلحق الرباعي  
 في التصغير ص

٨ وقدام نقبض وراء وهما  
 يؤثنان وبصفران بالهاء  
 نسخته

للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كافي كتاب وحار فاجتمع القان فلو  
حذفت احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلت ثانياً نيتي الى حرف يقبل  
الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلت همزة لا واولا ياء مع ٩ ان مناسبة حروف العلة  
بعضها البعض اكثر اذ لو قلت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كافي كساو وردأى ٢ لكون  
ما قبلها الفا كما فيهم فان زالت الالف وانقلبت ياء قلبت الف التانيث ياء ايضا كافي قوله \* لقد  
اغدوا على اشقر ٣ يغتال الصغار ياء \* ويعلم تأنيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله  
تعالى \* والشمس وضحاها \* وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار ولحقاق علامة التانيث بفعله  
او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس \* والتفت الساق بالساق \* وبكأس من معين  
بيضاء لذة \* ولظى نزاعة \* وسليمان الريح عاصفة \* وبمصره ان كان المكبر ثلاثيا نحو  
قديرة وتجر دعدده من الثلثة الى العشرة من التاء نحو ثلاث اذرع وعشر ارجل ويجمعه على  
مثال خاص بالمؤنث كفوا على الصفات كطوالق وحوايض او على مثال غالب فيه وذلك انما  
يكون فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعال في المؤنث وقد جاء في المذكر  
على افعال قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجنن وطحال والحمل ( ٤ ) ويجيء التاء لاربعة عشر  
معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو  
القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعال  
التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ٥ ربة ويفعة ٦ في المذكر والمؤنث  
فلكونهما في الاصل صفة النفس اي نفس ربة ويفعة واما في الاسم الجامد وهي اسماء مسموعة  
قليلة نحو امرأة ورجلة وانسانة وغلام ( الثاني لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر  
من اجناسهما كنخل ونخلة وتمرة وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى \* قالت  
نملة \* يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت تاء الوحدة في نملة  
لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء \* والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخرجة  
واستخراج واستخرجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة  
والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بالفظ الواحد وقد جاء قليلا  
للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء مخفوفة كسفينة ولبن ولبنة  
وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كثة وفقعة للجنس وكم ٢ وفقع  
للوحد وقال بعضهم ٣ ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثر  
على الاول ٤ والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء  
٥ في القرآن كلاهما قال الله تعالى \* نخل منقعر \* ونخل خاوية \* وقد يجيء  
ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب  
ورومي وروم واكثر ما يجيء التاء للجنسين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة

٩ انهما انسب به وانقلاب  
حروف العلة بعضها الى بعض  
نسخه ٢ الهمزة في كساء ورداء  
منقلبة عن واو وياء ص  
٣ الشقرة في الخليل حجرة  
صافية يحمر معه العرف  
والذنب فان اسودا فهو  
الكيميت وبغير اشقر اي شديد  
الحمرة ٤ كذا في النسخ ولم  
يصرح المعنى الرابع عشر  
بهذا العنوان  
٥ يقال رجل ربة بالتسكين  
اي مربع الخلق لا طويل  
ولا قصير وامرأة ربة  
وجمعها ربعات بالتحريك وهو  
شاذ ٦ انفع الغلام ارتفع فهو  
يافع ولا يقال موفع وهو من  
النوادر وغلام يفع ويفعة  
وغلمان يفعة وجارية يفعة  
٢ قوله ( وفقع آه ) الفقع  
ضرب من الكمأة قال ابو  
عبدة هي البيضاء الرحوه  
وكذلك الفقع بكسر  
الفاء ٣ بل هو ايضا جار على  
القياس يعني ان المجرد جنس  
وذو التاء مفرد نسخه  
٤ يعني ان التاء فيهما للجنس  
يؤيده قوله عليه الصلوة  
والسلام الكمأة من المن  
قاراد بها الجنس  
٥ الوجهان في الكتاب  
العزير نسخه  
٦ قوله ( وسقاء ) امرأة  
سقاء وسقاية عزوته الى  
ابيه وعزيتة لغة اذا نسبته  
والاسم العزاء والعزاء ايضا  
الصبر

ولذا قلب اللام همزة في نحو غزاة ٦ وسقاة وارتقاء واستقاء ٧ وباء في نغازيه بخلاف نحو شقاوة ٨ وخزاية وسقاية وعلاوة وهرأوة وقحدوة فان التاء في هذه الاسماء للتأنيث اللفظي وهي باعتبارها لازمة نحو غرفة وظلمة وطلحة كما يجئ وان جاءت في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها ٩ في المؤنث اللفظي على اللزوم (واما جواز قلب اللام وتركه في عباية وعباة ٢ وعظاية وعظاءة ٣ وصلابة وصلاة فلما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى) الثالث ان يجئ التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او فاعول او صفة منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولهم خرجت خارجة على الامير وسائلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقنوب وقنوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزيرية والجمالة والبغالة والحجارة والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتأنيث كافي ضاربة وليس كافي كثرة وكم وذلك لان ذالت التاء في مثله صفة الجماعة تقديرًا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوم العلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كثرة ونمرفالتاء اذن للوحدة للتأنيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كافي الذبيحة ٤ والا كولة على ما يجئ (الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعول او فاعول كنسابة وراوية ومطربة ٥ وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو احرى ودواري وكان التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء الشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سبية وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة (الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى بجواربة ٦ وموازنة وكياجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال الهاء اماراة الجملة وذلك ان الجعي نقل الى العربية كما ان التأنيث نقل عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج (السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالا ساعة والمشاهدة في جميع اشعش ومشهدى وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالى بل رجلى كما يجئ في باب النسبة ان شاء الله فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء ٦ فصار التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة ٧ وجماعة كايحيى ٨ وانما ابدلت منها لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كثرة ورومي والمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدين لالمعنى في بعض المواضع كظلمة وكسرى وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسيه لوجع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعمحون في جمع

٨ قوله (وخزاية) خزي يخزي خزاية استخبي  
٩ في جميع مثل هذه الاسماء على اللزوم واما عدم القلب في عباية وصلابة وعظاية وقلنسوة وعرقوة مع انها للوحدة وهي باعتبارها غير لازمة فشاذ دليل كونها للوحدة قوله في الجنس عباة وصلاة وعظاءة وقلنس وعرق نسخته  
٢ قوله (عظاءة) العظاءة دوية اكبر من الوزفة  
٣ قوله (وصلابة) الصلابة الفهر وكذا الصلاة بالهمزة  
٤ قوله (والاكولة) الاكولة الشاة التي تعزل للاكل وتسمن واما الاكيلة فهي المأكولة يقال اكيلة السبع  
٦ امرأة فروقة اي شديدة الخوف وكذا رجل فروقة وفي المثل رب عجلة تهب رشارب فروقة تدعى ليشا  
٦ قوله (وموازجة وكياجة) (جمع موزج وكيلجة)  
٦ ليكون التاء كالبدل من ياء النسبة كما ابدل من الياء نسخته  
٧ قوله (وجماجمة) الجحجاج السيد والجمع الججاج وجميع الججاج الججاجمة وان شئت الججاجمة  
٨ وايضا الياء والتاء متشابهتان نسخته



٢ قوله (في جمع مقتوى) الفتوا الخدمة فتوث اقتصروا ١٦٤ ومقتى ويسمى الخادم مقتويا كانه منسوب الى المفتى وهو

مصدر ويجوز تخفيف ياء النسب كما قال عمرو بن كلثوم متى آه قال سيبويه سألت الخليل عن مقتوى ومقتوين فقال هو بمنزلة الاشعرى والاشعرين

٣ وقد يجمع في المفرد ان يكون معربا ومنسوبا فتأتى التاء في الجمع اماره عليهما نحو برازة في جمع بربرى وسيابجة في جمع سلبجى وهو غلام الملاح نسخة

٤ قوله (بجمالة) يقال للابل اذا كانت ذكورة لم يكن فيها انثى هذه جمالة بنى فلان

٥ قوله (حجارة) الحجارة والذكارة جمعا حجر و ذكر

٦ قوله (واروية) الاروية الانثى من الوعول

٧ قوله (حلوبه وركوبة) لركوب و الركوبة ما يركب يقال ماله ركوبة ولا حولة ولا حلوبه اى ما يركبه ويحمل عليه ويحمله

٨ قوله (ورحولة) الرحالة الناقة التى تصلح لان ترحل وكذلك الرحول وقيل الرحالة المركب من الابل ذكر اكان او انثى

٢ قوله (ومطفل) المطفل الطيبة معها طفلها وهى قريبة عهد بالنساج وكذلك

الناقة ٣ قوله (ضامر) الضمر والضمير مثل العسر والعسر الهزال وخفة اللحم

اشعرى واجمى وكذا المقتنون والمقاتوة ٢ في جمع مقتوى قال \* متى كنا لامك مقتونيا \* والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا عن الياء ولو كان جمع العرب او جمع المنسوب غير الجمع الاقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسى فرسة بل فرس ولا في جمع لجام لجمة بل لجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف ٣ وقد يجئ له مزيد شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى (السابع ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا عن ياء المدة قبل الاخر بكحاجحة في جمع حجاج وامافى فرازنة وزنادقة فيحوز ان تكون عوضا عن الياء وان تكون علامة لتعريب الواحد والتاء والياء في نحو جمع حجاج لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالنساء لازمة (الثامن ان تدخل لتأ كيد تأنيث الجمع وذلك ما واجب الدخول وهو في بنائين افعلة كغربة وفعلة كغلمة او جازؤه وهو في ثلثة ابنية فعالة ٤ بجمالة وقد تلزم في هذا البناء كافي ٥ حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخبولة وقد تلزم كمومة وخولة والجمع الاقصى كصياقلة وملشكة ولا تلزم (التاسع دخولها لتأ كيد معنى التأنيث كافي ناقة ونجمة ٦ واروية وهذه التاء لازمة قيل وقد جاء لتأ كيد التأنيث في الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة (العاشر دخولها لالمعنى من المعانى بل هو تأنيث لفظى كافي غرفة وظلة وعمامة وملحفة وهى لازمة (الحادى عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كافي كرة وظلة وهى لازمة (الثانى عشر دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهو فى يابوت ويا أمت فقط (الثالث عشر دخولها اماره للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف خالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء فى ٧ حلوبة وركوبة ٨ ورحولة وكل فعولة بمعنى مفعول هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فاعول بمعنى فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقه هذه التاء المذكورة فى هذا القسم يستوى فيه المذكر والمؤنث (قال ابو عمرو قد يكون التاء عوضا من الف التأنيث كافي حيرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال حبير كيجئ فى باب التصغير (قال الزمخشري تجمع هذه الوجوه انها التأنيث وشبه التأنيث والاصل فى الصفات كاذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب فى الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعول ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كايض وطالق ومرضع ٢ ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالنساء لازمة نحو حاضت فهى حائضة وطلقت فهى طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة (وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جل ٣ ضامر وناقة ضامر ورجل او امرأة عانس وفى تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد

٤ قوله (عانس) عنست الجارية تعنس بالضم عنوسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا اذا لم ﴿ ١٦٥ ﴾ تتزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ويقال للرجل

ايضا عانس ٥ قوله  
(ناشبة) النشاب السهم  
الواحدة ناشبة والناشب  
صاحب النشاب وقوم ناشبة  
٦ قوله (ونباله) النبل  
السهم العربية وهي مؤنثة  
لا واحد لهما من لفظها والنبال  
بالتشديد صاحب النبل وكان  
قياسه ان يقال نابل والنابل  
الذي يعمل النبل ٧ في المعنى  
الاول والتجريد عنها في الثاني

بل نسخته

٨ العطار كثير التعطر  
والحصان العفيفة ٨ قوله  
(وحصان) حصنت المرأة  
بالضم اي عفت فهي حاصن  
وحصان ٩ قوله (وناقة)  
دلاث (اي سريعة ٢ قوله  
(والقنوب) القنوب بالتحريك  
وهو رجل صغير على قدر  
السنام والقنوبة من الابل  
التي تقبها بالقنوب قوله  
(والجزور) الجزور من  
الابل يقع على الذكر والانثى  
٣ فيكون من قربه بالكسر  
قربانا اي دنوت منه ٤ في  
فعل كامرأة شربت نسخته  
٥ قوله (ناقة ربيض)

الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر  
والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر  
٤ وعانس وتقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل تقتضي  
تجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك كافي نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد وتقتضي ان  
لا يقال الامرأة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث (وقال سيديويه  
هو مؤول بنحو انسان حايض او شيء حايض كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة واتفاقهم على انه  
يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء اخر غير هذا التأويل (وقال الخليل انما  
جردت عن التاء لتأديتها معنى النسب (قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء  
في الاسماء ان تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا  
دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال تلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت  
فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حايضة  
لان الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى  
الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما  
ذولبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبنى وتمرى كذلك معنى طالق وحايض ذات طلاق  
وحيض كانه طلاقية وحيضية (قلت غاية مرعى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به  
الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبنى على الحدوث في احد الازمنة فلم يؤنثوه  
تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابه لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات  
المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد  
عن التاء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حايض وطالق محمول عندهم  
عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الامن حيث المعنى والتأويل  
فان معنى بصرى منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل  
وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقال  
امرأة ٥ ناشبة ٦ ونباله وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم  
ما فيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التأنيث وقوله تعالى ﴿ عيشة راضية ﴾ بمعنى  
النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للبالغة كافي علامة خلاف الظاهر وايضا هب  
ان نحو حايض وطامت من ابنية النسب كما ان نحونا بل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلى  
ونشابت ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسماء فاعل منه كيف يجوز ان يقال نحو منقطر  
ومرضع في قوله تعالى ﴿ السماء منقطر به ﴾ وقولك فلانة مرضع من باب ابنية النسب  
ولم يثبت كون مفعول ومنفعل من ابنية النسب المتفق عليها حتى تحملهما عليها كحملنا  
حايضا على نحونا بل (والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث

يقال ناقة ربيض اول ما ربيضت وهي صعبة بعدو الذكرو الانثى فيه سواء ٦ لاتكون الاسادسة يلحقها نسخته

٧ قوله (نحو اجلى) اجلى اسم موضع وهو مرعى معروف (٨ ومعنى الاخلاق ان تزيد في كلمة حرفان في مقابلة حرف اصلى في كلمة اخرى حتى تصبح مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريدها مثل المحقق بها ومقصودهم الاهم في ذلك اقامة الوزن او السجع او غير ذلك من الاعراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف ويجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للاخلاق معنى ٩ بكسيل وزينب فتحو قطع بقطع واقل يقبل وقاتل يقاتل ليس بمحقق بد حرج يد حرج لخالفه مصادرهما مصدره نسخته ٩ قوله (بكسيل) جيال اسم للضبع على فيعل وهو معرفة بلا الف ولا م ٢ قوله (بهماء) بهمى نبت قال سيويه يكون واحدة وجما والفهما للتأنيث فلا ينون وقال قوم الفها للاخلاق والواحدة بهماء وقال المبرد هذا لا يعرف ولا يكون الف فعلى بالضم الا للتأنيث

بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم جعل اسما للفاعل والمفعول عليه لما بهما له لفظا ومعنى كما يجئ في بابهما فالخلاق التاء للتأنيث كما يلحق الفعل ثم جاء بما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فأثروا بقاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل لما بهما له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين (واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالخلاق التاء ٧ في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق) فان قلت فالقياس اذن تجريد هما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق (قلت كان يجب ذلك لو كان الخاق التاء بهما لما بهما للتأنيث للفعل لكن الخاق التاء بهما لما بهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكور كما في اسمى الفاعل والمفعول (ومما لا يلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعول ومفعيل وفعال وفعال كقطار ومحرب ٨ ومنطبق وحصان) وقد حكى سيويه امرأة جبان وجبانة ٩ وناقاة دلات وكذا فاعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينه واما فاعول بمعنى مفعول فيستوى فيه ايضا المذكر والمؤنث كالكوب ٢ والقتوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية للتأنيث فيكون بعد خلاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث (ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فاعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قبيلة فلان وجريحتي ولشبهه لفظا بفعل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قبيلة كما يحمل فاعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية (وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اى قطعه وقيل ان قوله تعالى ﴿ان رجلة الله قريب﴾ ٣ منه وبناء فاعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد تجئ بمعنى مفعول قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على تأويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليف وربما لم يلحق التاء ٤ في فاعيل نحو ناقاة ربيض (واما الف التأنيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولاتاء والالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للاخلاق كارتطى اول لتكثير حروف الكلمة كالفبعثرى والتأنيث والتى لتكثير ٦ ما تكون زائدة سادسة ويلحقها التنوين نحو ببعثرى وكثرى وتيز الف الاخلاق خاصة عن الف التأنيث بان ترز ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لا ما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتأنيث ٧ نحو اجلى وبردى فانه لم يأت اسم على فعل حتى يكون الاسمان ملحقين به ٨ ويجئ معنى الاخلاق في التصريف ان شاء الله تعالى (فن الاوزان التى لا يكون الفها الا للتأنيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى عن سيويه في بهمى ٢ بهماء وروى بعضهم في رؤيا رؤيا وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعال التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس اولا كمثل انثى وخشى وحبل وغير الصفة اما مصدر

٣ قوله ( و حزوى ) اسم موضع من رمال الدهناء حزوى اسم فحمة من نجم الدهناء وهى جمهور غظيم يعلو تلك الجماهير بحمة الرمل آخره ٤ للتأنيث ايضا اذ لم يجئ عنده مثل برقع ولحاق التاء لالف التأنيث شاذ وعند الاخفش لللاحق اذ هو ثبت نحوه جوذر وبرقع نسخة قوله ( جوذر ) فى الجوذر لغتان ضم الدال وفتحها ولد البقرة الوحشية قوله ( وقال بعضهم جنفى ) وفى الصحاح الجنفاء اسم فرس حذيفة بن بدر الفزارى والجنفاء اسم ماء لبنى معوية بن عامر بن ربيعة وبنى جنفى اسم موضع قوله ( كالبشكى ) ناقصة بشكى اى سريعة ١٦٧ وقد بشكت اى اسرعت بشكا صحاح ٦ وبشكى خفيفة المشى والروح

٧ قوله ( والجزى ) جار جزى اى سريع صحاح والناقصة تعدوا الجزى وكذلك الفرس ٨ قوله ( كشقارى ) الشقارى بالضم والتشديد ثبت ٩ قوله ( كبقير ) البقيرى مثال السيمى لعبة للصبيان وهى كومة من تراب وحولها خطوط

٢ قوله ( كرعزى ) المرعى الزغب الذى تحت شعر العنز وهو مفعلى لان فعللى لم يجئ وانما كسروا الميم اتباعا لكسر العين كما قالوا منخر ٣ قوله ( كهربذى ) عدى الجمل الهربذى اى فى شق ٤ قوله ( كدقى ) الدفق على مثال الهجف السريع من الابل ويقال ايضا مشى فلان الدفق اذا اسرع وعلى هذا فهو مثل سبطرى فيتكرر المثال

كالبشرى والرجعى او اسم ٢ كهمى ٣ وحزوى وبهامة ورؤياة ان صحا فالفهما عند مسيويه ٤ لللاحق ايضا كما مر عند الاخفش مع انه لا يثبت فعلل كبرقع وذلك لما يجئ فى التصريف فى باب ذى الزيادة ( ومنها فعلى ولم يأت فى كلامهم الا اسما قيل ولم يأت منه الا ثلاثة اسماء شعبي وادمى فى موضعين واربى للداهية ( ه وقال بعضهم جنفى فى اسم موضع ورواه سيويه بالفتح والمد ( ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر ٦ كالبشكى ٧ والجزى واما وصف كفرس وثى وناقعة زجلى اى سريعة واما اسم كدقرى ونملى واجلى اسماء مواضع ( ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ( ومنها فعلى كجبارى لطائر وفوعالا كحولايا لموضع وفعالى ٨ كشقارى نبت وفعلى كجحجى قبيلة من الانصار وفعلى ٩ كبقيرى لعبة وفعلى كخلفى وفعلى كرجوتى وفعلى كجوى كبرى للداهية وفوعللى وفعلى كخوزلى وخيزلى لمشية فيها تفنكك وفعلى كيهيرى للباطل ومفعلى ككورى للثيم ومفعلى ٢ كرعزى وفعلى كهر بنى لمشية فى شق وفعلايا كبردرابا موضع وفعليا كذربا للداهية وفعليا كزكريا والظاهر انه اعجمى وفعلى كمرضى نوع من السير وفعلى كجندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى ٥ كسمى للباطل وفعلى كصحارى وفعلى كهندي وفعلى كسبرى مشية فيها تجتر وافعلى كاهجبرى للعادة فهذه احد وثلاثون مثالا ولعلها تحيط باكثرانية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتأنيث ( واما فعلى وفعلى فهما مشتركان فى التأنيث واللاحق ففعلى اذا كان مؤنث فعلا ن او مصدرا كالدعوى او جعا كرضى وجرحى فالفها للتأنيث واذا كان اسما غير ذلك فقد يكون الالف لللاحق كعلقى لنبت فيمن نون وقال علقاة ٧ وكذا تترى فيمن نون وقد يكون للتأنيث ٨ كالشروى ( واما فعلى فان كان مصدرا كالذكركى او جعا كجلى ٩ وظربى ولانثالث لهما فلا يكون الفه الا للتأنيث واذا كان صفة قال سيويه ولا يكون الامع التاء فالفه لللاحق نحو رجل ٢ عزهاة وامرأة ٢ سعادة وقال فى ضيزى وحيكى اصلهما ضم الفاء ( وحكى ثعلب عن هى منونا بلاتاء وهو مخالف

٥ قوله ( كسمى ) السمى والسمى الباطل ٦ قوله ( كهنديا ) قال ابو زيد الهندى بكسر الدال يمد ويقصر والمشهور فتحها بالقصر ٧ وتترى اصله وتري من الوتر بمعنى الفرد قال تعالى ثم ارسلسنا رسلا ترى اى واحدا بعد واحد ٨ ( قوله كالشروى ) شروى الشئ مثله ٩ الظربان مثال القطران دوية كالهرة منتنة الريح تزعم الاعراب انها تقسوفى ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رايحته حتى يبلى الثوب وكذلك الظربى على فعلى وهو جمع مثل حجلي جمع حجل وهو القبح ٢ رجل عزهاة وعز هاة وعز هى بنون لا يطرب للهو ويعد عنه

٢ السعلات اخبت الغيلان واستسعلت المرأة صارت سعلاة اذا صارت صحابة بذية وقوله تعالى قسمته ضيزى اى جائرة  
حيكى بكمزى مصدر حال يحكى اذا تبختر واختال وحيكى كضيزى كانه لغة فيه ٣ الدفلى نبت مر يكون واحدا وجعا  
والشعري الكوكب الذى يطلع بعد الجوزاء الذرى من الغفاء هو الموضع الذى يعرق من البعير خلف الاذن ٤ قوله  
(وحلة شوكة آه) برده شوكة اى خشنة المس لكونها جديدة ٥ قوله (ابن ثأداء اثأداء الامة وكان الفراء يقول  
الثأداء والسحناء لمكان حرف الحلق قال ابو عبيدة لم اسمع احدا يقولهما بالتحريك غيره قال ابن السكيت ليس فى الكلام فعلاء  
بالتحريك الاحرف واحد وهو الثأداء وقد يسكن يعنى ١٦٨ فى الصفات واما الاسماء فقد جاء فيها حرفان فرما

لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون  
للاحاق نحو معزى بالتثنية وقد يكون للتأنيث ٣ كالدفلى والشعري وقد يكون ذا وجهين  
الاحاق والتأنيث كتترى وكذا ذرى منونا وغيره منون (ومن الاوزان التى لا يكون فيها  
المدودة الا للتأنيث فعلاء وهو قياس فى مؤنث افعال الصفة نحو احر وحرآء وقد يحكى  
صفة وليس مذكرة افعال كأمرأة حسناء ودعمة هطلاء ٤ وحلة شوكة وداهية دهياء  
والعرب العرباء ويحكى مصدرا كالسراء والضراء واللاواء واسما مفردا غير مصدر  
كالصحراء والهيجاء واسم جمع كالطرفاء) والقصباء وقد يقصر بعض هذه الاسماء المدودة  
للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة  
لانصرف الاسم لزوال الف التأنيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتهما بحذف الف التأنيث  
نحو حبيرة فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو  
اجتماعهما كاذكر ناقبل (ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت عليها سوى اربعة احرف  
فلان ٥ ابن ثأداء اى ابن الامة والسحناء ٦ بمعنى السحنة وحنفاء ٧ وقرماء بالقاف  
عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان (ومنها فعلاء ولم يأت عليها ٨ الا السيراء  
(وقال الفراء اصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء امام مفردا كالعشاء والرحضاء اوجعا  
كالقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء كعرباء ٩ وخشأ فمخقان بقرطاس وقرطاس (ومنها  
فاغلاء كفاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعلاء وهو امام مصدر كالبركاء بمعنى اثبات فى الحرب  
واما اسم كالثلاثاء واما صفة ٢ كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البركاء وفعلاء كهندباء  
بكسر الدال وفتحها وفعلاء ٣ كعقرباء وفعلاء كخنفساء وفعلاء ٥ كقريثاء ضرب من التمر  
وفعلاء كزمكاء وقد يقصر وليس الالف للاحاق يستمر لانه لا ينون وافعلاء امام مفردا كاربعاء  
واما جمعا كانباء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد تفتح الباء ففيها ثلاث لغات  
وفعلياء كوكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء ٦ كمبيوراء وفعلاء كخجاء نوع  
من الجراد وفعلاء كبرناساء بمعنى الناس وفعلاء كقرفصاء \* قوله (وهو حقيقى

وجنفاء وهما موضعان  
٦ قوله (بمعنى السحنة)  
وهى العداوة ٦ سحنة  
نسخ ٧ قوله (وفرماء)  
الفرماء بالتحريك موضع  
قال يرثى فرسا تنفق فى هذا  
الموضع على فرماء عالية  
شواه كان يابض غرته خار  
يقول علت قوائمه فرماء  
وقال ثعلب ليس فى الكلام  
فعلاء الا ثأداء وفرماء  
وذكر الفراء السحناء قال  
ابن كيسان اما الثأداء  
والسحناء فاما حركتا لمكان  
حرف الحلق كما يسوغ  
التحريك فى مثل النهر والشهر  
وفرماء ليس فيها هذه العلة  
ولعلها مقصورة مدها  
الشاعر للضرورة ونظيره  
الجمزى فى باب القصر  
٨ السيراء برده خطوط

صفر العشاء الناقة التى اتت عليها عشرة اشهر من وقت ارسال الفحل فيها والرحضاء العرق فى اثر الحمى (ولفظى)  
٩ قوله (وخشأ الخشاء العظيم الناقى خلف الاذن وقال الجوهري اصله الخششاء على فعلاء فادغم ونظيره القوباء اصله القوباء  
بالتحريك فسكنت استنفالا للحركة على الواو لان فعلاء بالتسكين ليس من ابنتهم ٣ قوله (كطباقاء جل طباقاء الذى  
لا يضرب والطباقاء من الرجال المعنى ٣ قوله (كعقرباء) العقرب يؤنث والاثنى عشرة وعقرباء ممدود غير منصرف  
والمذكر عقربان ٥ قوله (كقريثاء) قريثاء ممدود بغير تنوين لضرب من التمر وهو اطيب التمر بسر الكرماء منبت  
ذنب الطائر ٦ (كمبيوراء) العير الحمار الوحشى والاهلى ايضا والاثنى ٥

هيرة والجمع اعيارو  
معيوراء وعيورة

ولفظى فالحقيقى بازائه ذكر فى الحيوان كأمراء وناقاة واللفظى بخلافه كظلمة  
وعين ( انما قال فى الحيوان لثلاثى ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرها منها  
وتأنيته غير حقيقى اذ نقول اشترى نحلة انثى وقد يكون الحقيقى مع العلامة كأمراء  
ونفساء وحبلى وبلا علامة كائنات وعناق ولو قال الحقيقى ذات الفرج من الحيوان  
كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لاذكر لها من حيث التجوز العقلى ( قوله  
واللفظى بخلافه ) اى الذى ليس بازائه ذكر فى الحيوان كظلمة وعين وقد يكون  
اللفظى حيوانا كدجاجة ذكر وجماعة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان يقول  
٧ غردت جماعة ذكر وعندى ثلاث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة فى قوله  
تعالى ﴿ قالت نملة ﴾ ذكر او اعتبر لفظه فانت ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك فى علم  
للمذكر الحقيقى الذى فيه علامة التأنيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين  
وعدم السماع مع الاستقرار قاض عليهم ولعل السر فى اعتبار التأنيث فى منع صرفه  
لا فى الاسناد اليه ان التذكير الحقيقى لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تأنيته فى غيره ويتعدى  
اليه ذلك واما منع الصرف فحالة تختص به لا بغيره ( واذا كان المؤنث اللفظى حقيقى  
التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز فى ضميره وما اشير به اليه التذكير والتأنيث نحو  
عندى من الذكور جماعة حسنة وحسن قال ٨ طرفه \* كسامعتى شاة بحومل مفرد  
\* ولا يجوز فى غير الحقيقى التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة  
انثى على انك الغيت تأنيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتأنيث لانك وان الغيتها  
يبقى التأنيث الحقيقى فيكون كقام هند وهو فى غاية الندرة كما يجئ \* قوله ( واذا اسند  
اليه الفعل بالتاء وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر  
السالم حكم ظاهر غير الحقيقى وضمير العاقلين غير السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام  
فعلت وفعلن ) قوله ( اذا اسند الفعل ) اى الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان  
مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء لا بدان  
من اول الامر بتأنيث الفاعل ( قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ) انما قال ظاهر  
احترازا عن المضمرة وغير الحقيقى احترازا عن الحقيقى لان تأنيث المسند اليهما واجب  
على بعض الوجوه كما يجئ \* ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء  
او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها عنى المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجئ  
حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمرة والظاهر اما حقيقى او غيره والحقيقى اما متصل  
برافعه او لا فالأغلب فى الظاهر الحقيقى المتصل برافعه الحاق علامة التأنيث برافعه  
نحو ضربت هند وضربت الهندان وضرب الهندات ( وحكى سيبويه عن بعض  
العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكر المبرد ولا وجه لانكار  
ما حكى سيبويه مع ثقته وامانه وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف  
والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة لشا بهتتهما للحرف بعدم التصرف  
ولا يلحق فى نحو اكرم بهند فى اتعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر

٧ قوله ( وفعلاء كقر  
فصاء آهذه النسخة صحيحة  
اذا جعل خنفساء بفتح الفاء  
لثلاثى تكرار المثال فتأمل  
٧ الغارد بالتجريك الطريب  
فى الصوت ٨ قوله ( قال  
طرفه كسامعتى شاة آه اوله  
مؤلتان تعرف النعق فيهما  
يصنف اذنى ناقته بالحدة  
والانتصاب اى محددتان  
والثأليل التحديد كاذنى  
شاة وحشية وحومل واد  
والمفرد الفرد

في نحو قوله تعالى ﴿اسمع بهم وابصر﴾ لكون الفعلين غير متصرفين وايضا لزوم  
 كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك  
 ماجاءتني من امرأة وكفت يهند فليس انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة  
 ما يطلب المجرورين بالمفعولية (وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام  
 الاهدن فالاجود ترك الناء في الرفع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل  
 مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل  
 بالا او نقول المسند اليه هو الاعم المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى  
 كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الانحو قامت اليوم امرأة فالالحاق اجود لان  
 المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما اغتفر لطول الكلام  
 ولكون الايتان بالعلامة اذن وعدا بالشئ مع تأخير الموعود (وان كان الظاهر  
 غير حقيقي التأنيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالالحاق العلامة احسن من تركها  
 والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره  
 سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى ﴿فمن جاءه موعظة من ربه﴾ هذا كله حكم  
 ظاهر المفرد والمثنى (واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان  
 التأنيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت بالضرورة الشعر نحو قوله  
 ﴿فلا مزنة ودقت ودقها﴾ ولا ارض اقبل ابقالها ﴿على تأويل الارض بالمكان  
 وانما لزم العلامة خلفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه بجزء المسند بخلاف الظاهر  
 والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه (واما الجمعان  
 المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التأنيث  
 كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التأنيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف  
 والنساء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينات والجيلات والغرفات  
 فتحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شئ واحد  
 وهو ان حذف العلامة من الرفع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال والنساء او الزينات  
 احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبروا  
 التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة لان المجازي الطاري ازال حكم  
 الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل التثنية التذكير الحقيقي في رجلان  
 ولا التأنيث الحقيقي في الهندان ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون  
 لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالالف  
 والنساء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد  
 ذو العلامة اما بحذفها ان كانت ناء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفاء كما في الحليبات  
 والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال  
 علامته ثم جل عليه ما للنساء فيه مقدر فلا يظهر فيه التغير كالزينات والهندات لان  
 المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تأنيث نحو الزينات مجازي قول الحماسي

٢ قوله (تخب) اي تعد  
وسرا

٣ قوله (الغبيط) الغبيط

اسم وادومنه صحراء الغبيط

٤ قوله (درادقه آه) يقال

لصغار الابل دردق قال

الاصمعي الدردق الصغار

من كل شيء والجمع الدرادق

٥ لاصالتهم لغير نسخته

٦ قوله (انتموا آه) هكذا

في النسخ باثبات الالف

في الخط

٢ قوله (مجفل اجفل القوم

اي هربوا فسرعين

\* حلفت بهدى مشعر بكراته \* ٢ تخب بصحراء ٣ الغبيط ٤ درادقه \* وحكم البنين  
حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال \* لو كنت من مازن  
لم تستج ابلى \* بنوا اللقيطة من ذهل بن شيبانا \* وكذا حكم المجموع بالواو والنون  
المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف  
والتاء كما يجيء فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء ويساوى التاء في الزوم وعدمه  
تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية في نحو \* بعصرن السسليط اقاربه \* فظهر  
بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي  
(واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى آخر الباب فنقول ضمير  
الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون اما بالواو والنون اولا فضمير العاقلين  
بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر  
الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما يزداد حروف الين  
والالف اخذه المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي  
في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين اولى ٥ لاصالته بغير العاقلين وصارت  
الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلين فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء  
فيجيء بالنون لمناسبة بين الواو ويدهما في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما  
واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو  
الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى طرأان معنى الجماعة على اللفظ (واما  
غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجيئات ومؤنث يعقل كالنسوة  
والزينات ومؤنث لا يعقل كالنور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد  
المؤنث الغائب بتأويل الجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم  
ان النون موضوع له فنقول الايام والجيئات والنساء والزينات والدور والغرفات  
فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على  
اختلافها تقول في المرفوع المنفصل انتم وانتم وهم وهن وفي المنصوب المتصل  
ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم  
اياهن وفي الجرور لكم لكن لهم لهن والاصل ٦ انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا  
واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجزى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث  
وضميرهما ولا يمنع اجراء ضميره مجزى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت  
النخل والنخل انقعر وانقعرت (واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل  
والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره  
وتأنيثه كالركب قال \* مع الصبح ركب من احاطة ٢ مجفل \* فهو كاسم الجنس نحو  
مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا والله اعلم \* قوله  
(المثنى ما لحق آخره الف اوياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله  
من جنسه) يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع  
صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهياتها



مختلفة كالابيضين لانسان و فرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى  
 الماهيتين بل الى صفتيهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض  
 لافراس وسواء كان الوضع واحدا كالرجل او اكثر كالزبددين والزبددين فان نظر كل  
 واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك  
 المسمى اى مهية كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزبد انسان و سمي به فرس  
 فالعطر في الموضوعين الى شئ واحد كما في الابيضين ونحوه وهو كون تلك الذات متميزة  
 عن غيرها بهذا الاسم ( وهذا الذى ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح  
 النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا  
 وان اشترك فيه كثيرون جنسيا ) وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك  
 وجعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القراءان للظهر والحوض والعين لعين الماء وقرص  
 الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم  
 مع الاستقراء ويجوز على الشذوذ في شرح المفصل ( وذهب الجزولى والاندلسي  
 وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم  
 يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب  
 الشافعي رحمه الله وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء  
 حكمها كذا اوفى موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تم  
 في جميع مدلولاتها المختلفة كالتقاط العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه  
 على صحة تثنية المشترك وجعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة  
 المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند  
 المصنف فلانه يشترط في التثنية والجمع ٤ كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع  
 واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كامر ( واما عند غيره  
 فقال المصنف ولو سلم ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما  
 فرق وذلك ان المشترك له اجناس يؤخذ احادها فيثنى ويجمع كالقراءين للظهرين  
 والقراء للظهار فلو ثنى او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم  
 جنس يؤخذ احاده فثنى ويجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة اوردت  
 اللبس ( وقد ثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد ان يجعل متفقا للفظ  
 بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شخص واحد شئ كتمثال ابى بكر  
 وعمر رضى الله عنهما فقالوا العمران وكذا القهران والحسانان ( وينبغي ان يغلب الاخف  
 لفظا كما في العمرين والحسين لان المراد بالتغليب التخليف فيختار ما هو ابلغ في الخفة ٦ وان  
 كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالعمرين في الشمس  
 والقمر ولزوم الالف في المثني في الاحوال لغة بنى الحرث بن كعب قال \* احب منك الانف  
 والعينانا ٧ وقال \* ان اباها و ابا اباها \* قد بلغا في المجد غاياتها \* وقيل ان قوله تعالى  
 \* ان هذان لساحران \* على هذه الافة وقع نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله

٣ فيه اشتباه العارض  
 بالمعروض فان الموضوع له  
 في كل وضع خصوصية  
 الذات المشخصة لا كونها  
 متميزة بهذا الاسم فان هذا  
 المعنى لازم خارج عن  
 الموضوع له كما لا يخفى على  
 من له دربة في ادراك المعاني  
 وتميز بعضها عن بعض ولا  
 فرق بين العلم المشترك بين  
 اشخاص كثيرة وبين سائر  
 المشتركات بين المعاني الكلية  
 ٤ قد عرفت ان المفردات  
 ليست بمعنى واحد في  
 الاعلام ايضا

٦ الا ان يكون احدهما  
 مذكرا والاخر مؤنثا فانه  
 يغلب المذكر كالعمرين وقد  
 ذكرنا الاختلاف في الالف  
 والياء والنون وفي او  
 الجمع وبابه في اول الكتاب  
 ولزوم الالف آه نسخه

٧ اخره ومتمحرين اشبهها  
 ظيانا \*

٨ قوله (ضنك كلاهما  
ذواشرومحك) الضنك  
الضيق والافرشدة المزح  
والحك البهاج وتماحك  
الخصمان

٩ قوله (ذبحت) والذبح  
الشق ذبحت اى فتقت  
وشققت وقتحت والسك  
نوع من الطيب

٢ من دون ضرورة  
٣ ميتا نسخته

يارب خال لك من عرينه \* لا تنقضى فسوته شهرينه \* شهرى ربيع وجادينه \* وقرى  
في الفعل ايضا في الشواذ \* اتعداني \* وقد يضم نون المثني وقرى في الشواذ في الفعل ايضا  
ترزقانه \* قيل اصل المثني والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال  
ليث وليث في محل ٨ ضنك \* كلاهما ذواشرومحك \* وقال \* كأني بين فكها والفك  
فأرة مسك ٩ ذبحت في سك \* وقد يحى العطف نثرا في الشذوذ ١ (واما اذا قصد  
التكثير كما في قوله \* اوعد قبروقبر كان اكرمهم \* ٣ بيتا وابعدهم عن منزل الذأمة \* او فصل  
بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل بمقدر نحو قولك  
جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته اى الرجل الجائى والرجل الذى  
ضربته فيحوز العطف كما رأيت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف  
كقوله تعالى \* صفا صفا \* و \* دكا دكا \* وقد ينثني ايضا للتكثير كقوله تعالى  
\* ثم ارجع البصر كرتين \* وقولهم لبيك وسعديك (ومذهب الزجاج ان المثني والمجموع  
مبنيان لتضمنهما واو العطف خمسة عشر وليس الاختلاف فيهما اعرابا عنده بل كل واحد  
صيغة مستأنفة كقيل في اللذان وهذان عند غيره وليس بشئ لانه لم يحذف المعطوف في  
نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبنى اما في المثني والمجموع فقد  
حذف المعطوف مع حرف العطف لوسل انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف  
العطف (فان قال بل المفرد الذى لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف  
لوقوعه على الشيتين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واو واحدة وعلامة  
الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهزمة الاستفهام او ان الشرطية (قلنا بل  
اهدر معنى العطف لوسلنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثني واقعا على شيتين بلفظ واحد  
لاعلى وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلام يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثني بخلاف  
زيدفانه احتاج عند التثنية الى علامتها لثلاثا يلبس بالواحد وكذا تقول جعل المفرد في  
المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل ٤ فاحتج الى علامة الجمع رفعا للبس  
(فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذى اجزاء متضمنا لوالاو العطف والاوجب  
بناء عشرة وخسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع  
اللفظ على الجزئين المتساين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على  
وجهين اما بوالاو العطف ظاهرا نحو جاءني زيدوعمروا ومقدر كجاءني خمسة عشر وذلك  
اذالم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا  
على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثني والمجموع  
او توضع للمجموع ٦ او لا كلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد  
الى العشرة) ويطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ٢  
ذكر فيهما ايضا \* قوله (والمقصود ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واو او الا  
فالياء والمدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتأنيث قلبت واو والا فالوجهان)

٤ الا ان كلام لم يحتج الى  
علامة الجمع اذلا يلبس  
بالمفرد لانه لم يوضع له  
واحتياج المجموع الى  
العلامة لوقوع ما لحقه  
على المفرد ايضا وليس  
كل لفظ مفرد يطلق  
نسخته

٥ بلفظ صالح بالوضع  
وهذا الاخير نسخته

٦ من غير ان يوضع للمفرد  
نسخته

٢ ما قال في بناء المثني  
والمجموع بالواو والنون  
فيهما نسخته

٣ من ان تقلبا الفالان الواو والياء اذا تحركتا مع انفتاح ما قبلهما لم تقلبا الف اذا كان بعدهما الف كغزواو رميا وغبليان وزوان كايحي في التصريف ان شاء الله تعالى نسخه ٤ كتي وبلي ١٧٤ منه ٥ قوله ( فان سمع فيها

الامالة ) كخسا بمعنى فرد  
٦ كتيان وبليان

٧ قوله ( فالواو اولى )  
كالوان ولدوان وعلوان  
واذوان وخسوان  
٨ ورأى بعضهم ان قلب  
الاصل والمجهولة ياء اولى  
سمع فيها الامالة اولالانها  
نسخه

٩ قوله ( في النوعين ) الاصل  
والمجهول

٢ الكسائي  
٣ فالياء ظ

٤ اورابعا فصاعد اما  
عن واو كالمغزى والمصطفى  
نسخه

٥ والمسترعى اورابعا فما  
فوقه زائدا نسخ

٦ قوله ( والقصيرى آه )  
القصيرى الضلع التى تلى  
الشاكلة والقصيرى ايضا  
افعى

٧ قوله ( كما في زبعرى )  
قال الفراء الزبعرى السىء  
الخلق ومنه سمي الرجل  
وقال ابو عبيدة هو الرجل  
كثير شعر الوجه والحاجبين  
والخمين وجل زبعرى  
كذلك

٨ المذروان من القوس

يعنى بالمقصود ما آخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمى مقصورا  
لانه ضد الممدود اولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اى  
عوضا عن واو وهو ثلاثى اى المقصور ثلاثى قلبت واوا \* اعلم ان الكلمة قد يلحقها  
التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود  
والمحذوف آخره اعتباطا فالمقصود ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله  
ولم يحذف للساكنين لثلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل  
سلمت الواو والياء ٣ ولم يقلب الف لثلا يعاد الى ما فر منه وانما جازرد الواوى من الثلاثى  
الى اصله دون الواوى بما فوقه لخفة الثلاثى فلم يستثقل معه الواو ( وان كانت الالف  
الثالثة اصلا غير منقلبة عن شىء كتي وعلى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريقة  
البناء اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن ٤ الاصل ولم يعرف اصلها  
فان سمع فيها الامالة ٥ ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب  
قلبها ياء ٦ وان لم تسمع ٧ فالواو اولى لانه اكثر ٨ ( وقال بعضهم بل الياء ٩ في النوعين  
اولى سمعت الامالة اولال لكونها اخف من الواو ( وقال الكسائي ان كانت الالف  
الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربوا وجب  
قلبها ياء لثلا تتناقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر فيميل ٢ مثل  
هذه الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واوا واشهر ( قوله والافبا لياء )  
اى وان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو ٣ وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء  
كالفتى والرحى ٤ او زائدا على الثلاثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستنصفي او عن ياء  
كالرمى والمرتمى ٥ والمستسقى او زائدا على الثلاثة زائدا للتأنيث كالحلبى ٦ والقصيرى  
والخليفى اولالخلق كالارطى والجنطى اولالتكثير كالقبعثرى والكمثرى ( وقد يحذف  
الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء ٧ كما في زبعرى وقبعثرى  
ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قبل ٨ مذروان لامذريان لانهم انما يقلبون  
الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى  
لم يستعمل واحده ( قوله وان كان ممدودا الى آخره ) الممدود على اربعة اضرب لان  
الهمزة اما مبدلة من الف التأنيث كحمراء اولالخلق ٩ كعلاء او منقلبة عن واو او ياء  
اصلية ككساء ورداء ٢ او اصلية كقراء ٣ لجيد القراءة فالتى للتأنيث تقلب في الاشهر  
واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهى بالابدال الذى هو اخوا الحذف اولى من غيرها  
مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلو وقعها بين الفين فبالغوا في الهرب من  
اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربتين  
في الثقل وربما صححت فقليل جراء ان ( وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو جريان

الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من اعلى واسفل ولا واحد لهما ٩ العلاء عصب العنق ( والاعراف ) ٢ اصله  
كساو ورد اى ٣ وقد يكون القراء جمعا لقارىء

والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة ( وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها  
 واوا نحو قرآن ) واما التي للحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبهما  
 واوا وابقاؤهما همزة لان عين همزتها ليست باصلية فشابهت همزة حراء واحداهما منقلبة  
 عن اصلية والاخرى عن واو اوياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال  
 الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل ٤ هي عوض  
 من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة ( واما المبدلة من اصل فتصححها اولى  
 من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد قلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس  
 عليه خلافا للكسائي وانما صححوه ثنائين لانهم انما يقبلون الواو والياء المتطرفة بعد الالف  
 الزائدة همزة كافي كساء ورداء ثم في التثنية امان صححوه الهمزة او يقبلوها واوا وهنالم يتطرف  
 الياء حتى قلب همزة اذ لم يستعمل واحد ثنائيا ٥ فالالف والنون ههنا لازمان كافي مذروان  
 قنانيان كسفاية وعمايه وجاء حذف زائدتى التائيت اذا كانتا فوق الاربعة نحو قاصعان  
 وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين ( واما ما حذف آخره اعتباطا فان كان  
 المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وح وهن لا غير  
 تقول ابوان واخوان وجوان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما فوك فلم ترد اللام  
 في التثنية للم يرد في الاضافة ٦ وانما يثنى بقلب واوه مما كافي الافراد نحو فان وانما  
 لم يقل ٧ فوان كما قيل ذوامال لان ذولا زام الاضافة ٨ بخلاف فم فواوه متحصن من الحذف  
 لامنه من التنوين فاجرى مثني كل منهما مجرى ٩ مفردة لعروض التثنية وقد جاء في الشعر  
 فوان قال \* هما نقتا في في من فويهما \* على الناجح العاوي اشد ٢ رجام \* فليل هو جمع  
 بين العوض والمعووض منه فيكون ضرورة وقيل هو ما اعتقب على لامة الواو والهاء كسنية  
 وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فيان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية لالام ذوقالوا  
 ذواتا مال وقد جاء ايضا ذاتا مال وهو قليل ( واما نحو غنو يدوم مالم يرد لامة في الاضافة  
 فلا يرد ايضا في التثنية يقال دمان ويدان واما يدان قال \* يدان بيضا وان عند ٣ محمل \*  
 فعلى لغة من قال في المفرد يدي كرحي وقد جاء دميان دموان قال \* فلو انا على حجر  
 ذبحنا \* ٤ جرى الدميان بالخبر اليقين \* قال الجوهري لامة واو وانما قالوا دمي يدي  
 كرضى يرضى من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده ( قال  
 سيويه هوسا كن العين لجمعه على دماء ودمي كظباء وظبي ودلاء ودلى ولو كان كقفاء  
 لم يجمع على ذلك فدميان او دموان عنده مثني دمي لانه لغة في دم ومثني دم دمان فقط  
 وقال المبردا صله فعل متحرك العين ولا مة ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه  
 تثنيته على دميان قال الاتري ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله \* فلسنا على  
 الاغقاب تدمي كلومنا \* ولكن على اقدامنا يقطر الدما \* ٥ قال فان قيل قد جاء يدان  
 كدميان مع ان يدسا كنة العين اتفاقا ( فالجواب انه مثني يدي وهي لغة في يد لامثني بدقلت  
 ولسيويه ايضا ان يقول دمالغة في دم كيدي في يدوا المشهور ان يدا في الاصل ساكن

٤ واقعة مفتح اسلم فنسبتها  
 الى الاصلية بعيدة نسخته  
 ٥ يقال عقلت البعير ثنائين  
 اذا عقلت يديه جميعا بجبل  
 او بطريق جبل

٦ بل وجب قلب الواو مما  
 في التثنية كافي الافراد تقول  
 فلك كما قلت في نسخته ٧ اصل  
 فم فوه والجمع افواه واصل  
 ذو ذوى مثل عصي

٨ مفردة ومشاه ومجموعه  
 نسخته

٩ واما واو فوان فانه وان كان  
 ما مونا عليه من التنوين لكن  
 يرد عليه فيها شبه التنوين وبذلك  
 اعني النون وهي وان لم توجب

حذف واوه لكن المهول  
 يفرزه شبه هائلة اما في حال  
 الاضافة فهو في غاية الامن  
 من التنوين ومن عوضه  
 فذلك تبقى الواو فيها ولم يبق  
 في حال التثنية وقد جاء نسخته

٢ قوله ( رجام ) الرجام جمع  
 الرجة وهي الحجارة التي تنجم

٣ قوله ( محمل ) اسم رجل تمامه  
 قد شعناك منهما ان تهما  
 وروى قديمنا ان يضام  
 ويضهدا الضيم الظلم  
 والضهد القهر

٤ لعل يعلم السجاء منا لان دمه  
 يجري ودم الجبان يجمد بزعمهم  
 ٥ ولا يلزم على ذلك بديان  
 مع ان يدا ساكنة العين لان  
 ذلك مثني يدي وهي لغة  
 في بدقلت نسخته

العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا ثبت ولم يستبعد السيرا في ان يكون اصل  
يدفعل متحرك العين كقوله \* يارب ٦ سار سار ما توسدا \* الاذراع العبس او كف اليد  
\* فاما ما حذف لانه لعله موجبة فهو امام مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كذلك  
ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان بعده سا كننا كما حذف مع التنوين لان ياء واجب الفتح  
مع ذلك الساكن فلا يلتقي سا كننا كالم يلتقي مع التنوين في حال النصب نحو رأيت قاضيا  
تقول رأيت قاضيان وقاضيين \* قوله ( ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التأنيث  
في خصيان والبيان ) انما يحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة  
وقد يسقط للضرورة كقوله \* ٢ هما ٣ خطا اما اسار ومنة \* واما دم والقتل بالخراج جدر \*  
برفع اسار اما اذا جرف بالاضافة واما فصل وقد يسقط لتقصير الصلة كالضارب زيد بالنصب على  
ما يجيء في اسم الفاعل ( قوله وحذفت تاء التأنيث في خصيان والبيان ) اعلم انه يجوز خصيتان  
والبيان على القياس اتفاقا قال \* متى ماتلقتي فريدين ٤ ترجف ٥ وائف اليك وتستطارا  
\* وقال \* بلى اير الحمار وخصيتاه \* احب الى فزارة من فزار \* فاما خصيان والبيان فقال ابو  
على الوجه ٦ في ذلك انه لما كان الخصيتان لا تنفرد احدهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما  
مع اى لفظ التثنية موضوعا وضعا اول على التثنية كافي مذروين وكذا البيان وليس خصية والية  
بمفردين الخصيان والبيان بل مفرد اهم اخصى والى في التقدير ومثنى خصية والية خصيتان  
والبيان وقيل بل البيان وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم يأتيا الا فيه قال ٧ ترج الياء ارتجاج  
الوطب \* وقال \* كان خصيه من التدليل \* ظرف يجوز فيه تثنا حنظل \* وفي غير الضرورة  
لا يحذف التاء منهما وقيل خصى والى مستعملان وهما الغتان في خصية والية وان كانتا قلة  
استعمالا \* واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد  
لفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال \* كانه وجه تركيب قدغضا \* والاضافة  
معنى كقولك ٩ حياك الله وجهما للزبدتين ثم لفظا لجمع فيه اولى من الافرد كقوله تعالى \* فقد  
صغت قلوبكما \* وذلك لكرهتهم ٢ في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع  
مثنيتين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف  
جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حلت المعنوية على اللفظية فان ادى الى  
اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء تقول قلعت عينيها اذا قلعت  
من كل واحد عينا واما قوله تعالى \* فاقطعوا ايديهما \* فانه اراد ايمانهما بالخبر  
والاجماع وفي قراءة ابن مسعود رضى الله تعالى عنه \* فاقطعوا ايمانهما \* وانما  
اختير الجمع على الافراد لمناسبته التثنية في انه ضم مفرد الى شئ آخر ولذلك قال بعض  
الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما  
نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى \* فاقطعوا ايديهما \*  
والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الامع قرينة ظاهرة كافي الآية

٦ سار بات نسخته ٢ قائله  
تأبط شرا ٣ الخطة الامر  
والقصبة ٤ الرجفة الزلزلة  
والرجفان الاضطراب  
٥ الرانفة اسفل الالية وطرفها  
الذى بلى الارض من الانسان  
اذ كان قائما واستطير اى  
ذعر وافزع واستطار الفجر  
وغيره انشتر واستطير  
الشئ اى طير  
٦ فيهما انهما لما كانا مفردا كل  
واحد منهما لا تنفرد احدهما  
عن صاحبه صار المفردان  
كمفرد وكان اللفظ الدال  
عليهما كلفظ دال على مفرد اى  
موضوعا وضعا اول مع  
الالف والنون فصار خصيان  
والبيان موضوعين وضعا اول  
لاعلى التثنية كمذرون  
ولم يستعمل مفرد اهم  
واما خصية والية فليستا  
بمفرديهما بل مفرداهما حصى  
والى في التقدير وقيل نسخته  
٧ ارتج اضطرب والربط  
بالضم ساكنة الطاء الكلاء  
والرطبة بالفتح القضب خاصة  
مادام رطبا والرطب سقاء اللبن  
٩ حياك الله اى ملكك وهى  
كلمة تحية  
٢ في مثل هذه اللفظية التى هى  
اكثر استعمالا من مثل هذه  
المعنوية اجتماع تثنييتين فيما  
تأكد اتصالهما نسخته

٣ وقد جمع بين اللغتين من قال ظهرهما مثل ظهور الترسين\* فان فرق المتضمنان بالعطف  
اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمر و ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر  
المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزئي المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس  
نحو لقيت غلامي الزيدين فثنية المضاف واجبة وان امن جازجعه قياسا وفاقا للفراء ويونس  
خلافًا لغيرهما فانهم يجوزونه سماحا نحو وضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين  
الارحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ  
والمعنى نحو نفوسكما عجبتي واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك (وقد يقع المفرد  
موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفرقان كالرجلين والعينين تقول عيني لاتنام اى عيناى  
وقريب منه قوله\* وعيناى فى روض من الحسن ترتع\* وقد يقع المفرد موقع الجمع  
كقوله تعالى\* ويكفونون عليهم ضدا\* وقوله تعالى\* وهم لكم عدو\* وذلك لجعلهم  
كذات واحدة فى الاجتماع والزائد كقوله صلى الله عليه وسلم\* المؤمنون كنفس  
واحدة\* ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله\* كلوا فى بعض بطنكم تعفوا\* فان زمانكم زمن  
خبيص\* وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى\* القيا فى جهنم\* اما على تأويل القى القى  
اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للابسة التى بينهما وبمثله فسر قوله تعالى\* رب  
ارجعون\* اى ارجعنى ارجعنى واما لان اكثر الرققاء ثلاثة فكل واحد منهم  
يخاطب صاحبيه فى الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لترن الستهم عليه  
وقد يقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحد او مثناه نحو قولهم جب هذا كبر  
وبعير\* اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تسمية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى  
على تأويل فرقتين قال\* لنا بلان فيهما ما علمتم\* وقال\* لاصبح الحى اوبادا\* ولم يحدوا\* عند  
التفرق فى الهيجا ٦ جالين\* ولا يجوز لنا مساجدان\* قوله (المجموع مادل على آحاد  
مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما فتحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك  
٧ جمع) قوله (مادل على آحاد) يشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كتمر ونخل واسم  
الجمع كرهط ونفرو العدد كثلثة وعشرة (ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما)  
اى تقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع تغيير ما  
فى تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كمسلمون او بالحركة  
كاسد فى اسد او بهما كرجال وغرف والتغيير المقدر كهبان وفلك فقوله بتغيير ما  
اى مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفردة اى كائنه مع تغيير ما ودخل فى قوله بتغيير ما  
جعسا السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت  
الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى (وخرج بقوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما  
اسم الجمع نحو ابل وغم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد  
بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييرا مابل احادها الفاظ من غير لفظها كبعير  
وشاة) فان قيل فتحو ركب فى ركب وطلب فى طالب وجامل وباقر فى ٨ جل وبقر

٣ وهى من المتشابهات  
نسخه

٤ يصطحب من الاثنين  
ولا يفارق احدهما الاخر  
كالرجلين  
نسخه

٤ الصهب الشقرة العشون  
شعيرات طوال تحت حنك  
البعير وجمعه عثانين كما قالوا  
لمفرق الرأس مفارق

٥ الوبد بالتحريك شدة العيش  
وسوء الحال وهو مصدر  
يوصف به فيقال رجل وبد  
اى سىء الحال ويستوى فيه  
الواحد والجمع كقولك  
رجل عدل ثم قد يجمع فيقال  
اوباد

٦ الهيجا الحرب عمد ويقصر  
٧ الفلك السفينة والواحد  
والجمع فيه سواء

٨ قوله (فى جل وبقر)  
الجمال زوج الناقة والجمال  
القطيع من الابل مع رعائه  
واربائه قال\* اها جامل  
ما يهدأ ليل سامره\* البقر  
اسم جنس والبقرة يقع على  
الذكر والانثى والهاء للواحد  
من الجنس والباقر جماعة من  
البقر مع رعائتها

داخل فيه اذ آحادها من انظما كرايت اخذ راكب مثلاً وغيّرت حروفه فصار ركب  
 (قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا  
 ذلك لانها لو كانت جوعاً لهذه الآحاد لم تكن جوعاً قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء بل جوع  
 كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحد كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد  
 نحو ركب وجويع وايضا لو كانت جوعاً لردت في النسب الى آحادها ولم يقل ركبى  
 وجاملى وايضا لو كانت جوعاً لم يحز عود الضمير الواحد اليها قال \* لها جامل لا بهداً  
 الليل ساهره \* وقال مع الصبح ركب من ٩ احاطة بحفل ويخرج ايضاً اسم الجنس اى الذى  
 يكون الفرق بينه وبين مفردة اما بالتاء نحو تمر وتمر او بالياء نحو رومى وروم وذلك لانها  
 لا تابل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحداً  
 او مثني او جمعاً ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفردة (٢) فان قيل  
 ليس آحاده اخذت وغيّرت حروفها بحذف التاء او الياء (قلت ليس ذواتها ولا ذواتها  
 مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع وتزيد عليه ان اسم الجنس  
 يقع على القليل والكثير فيقع التمرة والتمرين والتمرات وكذا الروم فان اكلت  
 تمر او تمرتين وعاملت روميا او رومين جازلك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم  
 ولو كانا جمعين لم يحز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى فديكون بعض اسماء  
 الاجناس مما ٣ اشد في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال  
 لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل  
 وياقرو ركب جمع خلافاً لسيويه وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم  
 جمع كياقرو ركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ٤ والا فلا واسم الجمع واسم الجنس  
 اللذان ليس لهما واحد من لفظيهما فليس بالجمع اتفاقاً نحو ابل وتراب وانما لم يجيء  
 لمثل تراب واخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز (والفرق  
 بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جوع التفسير  
 لا الخاصة بالجمع كفعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع  
 لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس  
 وبينه في ماله واحد متميز اما بالياء او التاء بخلاف اسم الجمع (فان قيل فقد خرج بقولك  
 مقصودة بحروف مفردة بعض الجموع ايضاً اعنى جمع الواحد المقدر ٦ نحو عباديد  
 وعبايد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امرأة فينبغى ايضاً ان يكون من اسماء الجموع  
 كابل وغنم (قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المايدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع  
 الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو عباديد وعبايد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة  
 مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل  
 كعباد وعبود ونساء ٦ كغلام وغلة فكان له مفرداً غير تغييراً (وقد الحق بجمع  
 الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه

٩ احاطة كاسامة ابو قبيلة  
 اجفل القوم اى هر بوا  
 مسرعين  
 ٢ فان قيل كيف يخرج  
 ودلالته على الآحاد بان  
 اخذت آحاده وغيّرت  
 ٣ اشهر  
 ٤ فتحوا بل عنده مفرد  
 نسجه

٥ قوله (عبايد) العبايد  
 الفرق من الناس الذاهبون  
 في كل وجه وكذا العبايد  
 وتقول صار القوم عبايد  
 وعبايد والنسبة اليه عبايدي  
 قال سيويه لا واحد له  
 وواحد فليل او فعلول  
 او فعلال في القياس  
 ٦ كما يقال غلام نسجه

وان كان لها واحد من لفظها لمالم يكن قياسيا فكان واحدها مذكورا ومذكرا ومحسن  
ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في جمع الحديث فليس جمع ٧  
الا حدوثه المستعملة لانها الشيء الطفيف الرذل حوشي صلى الله عليه وسلم عن مثله  
( ومايقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا وصف به يعرف  
كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف  
النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثنى للاختلاف النوعين فهو جمع مقدر  
تغييره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك ٨ والدلاص تقول في التثنية هجنان وفلكان  
ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال  
وخضر الحركات والحرف المزيد غير حركات الواحد وحرفه تقديرا ( واما الوصف  
الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع  
ولا يؤنث قال الله تعالى ﴿ حديث ضيف ابراهيم المكرمين ﴾ وقال ﴿ نبؤا الخصم اذ تسوروا  
الحراب ﴾ ويجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال  
عدول واما انا التانيث فلا يلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفوا ما قوله تعالى  
﴿ وهم لكم عدو ﴾ وقوله ويكونون عليهم ضدا ﴿ فليس باسم ٩ الجنس اذ يقال عدو ان  
وضد ان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا على  
وزن الجمع ولا اسمى جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولانما هو في الاصل مصدر  
اذ لم يستملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كاذ كرنا قبل ﴿ قوله ( وهو  
صحيح ومكسر الصحيح لذكره وؤنث المذكور مالحق اخره واو مضموم ما قبلها اوياء  
مكسور ما قبلها ٢ ونون مفتوحة لتدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها  
كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقى ما قبلها مفتوحا  
مثل مصطفون ) قبل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال ﴿ عرفنا جعفر اوبنى رياح  
﴿ وانكرنا ٣ زعانف آخرين ﴾ ويمكن ان يكون جعل النون متقب الاعراب اى  
زعانف قوم اخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا اولا وقد  
مضى حكم الصحيح ( والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فاهو غير  
ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العناقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص  
تحذف ياءه وذلك لانها تنضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان  
على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءنى القاضي مررت بالقاضي وهذه الياء مع  
واو الجمع وياءه في حكم الطرف لعدم لزومهما فتحذفها فالتقى ساكنان فحذف اولهما كما  
هو القياس في الساكنين الذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة  
كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بها ولو قلبت  
الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر ( فان قبل فكذا في نحو  
مسلى قلت ذلك لياء الاضافة التي هي على اشرف الزوال واما في حال النصب والجر  
فحذفت الياء وبقى الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص

٧ الاحدوثة ما يتحدث به  
ورجل حدث ملوك بكسر  
الحاء اذا كان صاحب حديثهم  
وسمى بهم  
٨ قوله ( والدلاص آه )  
الدليص والدلاص اللين  
البراق يقال درع دلاص  
وا درع دلاص ٩ الجمع بل  
واحد اطلق على الجمع لترافد  
الجماعة في العداوة والضدية  
حتى كأنهم يد واحد وشخص  
واحد نسخه ٢ وليس لنون  
مفتوحة دخل في تفرع  
ليدل لكن ذكر على سبيل  
التبعية لانها في حكم الحركة  
٣ قوله ( زعانف ) الزعنفه  
بالكسر القصير واصل  
الزعانف اطراف الاديم  
واكارعه

٣ يقال اجتمع الضمير  
والزعانف وهم الادعياء  
والزعانف وهم الادعياء  
وهي في الاصل اطراف  
الاديم واجتحتك السمك



مفتوحين بعد فتحه وبعد هما الف ومثل هذا الثقل عندهم محتمل فلا يقلب الواو والياء الفا في نحو عزوان والنزوان والغليان خفة الكلمة بالالف بعد الواو والياء المفتوحة واما الياء الساكنة في نحو عصوين وقتين فاصله الالف لما ذكرنا في اول الكتاب واما الجمع فلانه لو قلب الفه واوا اويا. كما في المثني لوقع الواو والياء المضعومتان او المكسورتان بعد فتحه ومثل هذا لثقل لا يحتمل وكان يجب قلب الواو والياء مرة اخرى الى الالف لحذفت الالف بلا قلب للساكنين وبقي ما قبل الالف على فتحه اذ لا ضرورة ملجئة الى ضمّه او كسره لان الواو والياء لا يستقلان بعد الفتح وايضا لوضم او كسر لا تلبس المقصور في الجمع بالمنقوص والكوفيون نسخة

٦ السبوت من الارض القفر والشئ القليل ورجل سبوت اي فقير ٢ ان هذين العذرين من ابرد الاعذار نسخة

٣ نصر بالصاد المهملة من قولهم نصرت الارض اي سقيت وغيثت وقد روى بالاضافة ٤ طلحة الطلحة

في المثني ٤ لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثني وياؤه والفتحة لا تستقل على الياء كما في رأيت القاضى (وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثني مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون او لهما حرف مداما لانه لو حذفت في المثني ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاء اعلا اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلاوا اخوتك واعليهم فلا يلبس به ٥ واما لان فتحه الواو والياء قبل الالف او الياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتهما او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزوت ورميت كما ترى في نحو نزوان وغليان فاذا لم يأت ذلك في الطرف مع كون الواو المضعومة في نحو غزوت والياء المكسورة في رميت في حكم الوسط لازوم الواو والياء بعدهما كما في ٦ سبوت وعفريت فاظنك بنحوا علوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع وياؤه بل يحكى مثله في الوسط نحو قوول وطويل وغيور وبيع (والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها \* قوله) وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل وان لا يكون افعال فعلاء مثل احرول افعال فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بناء تأنيث مثل علامة) قوله شرطه اي شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة (قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشئ وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك ٢ في برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل في جمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشئ لان نحو طلحة ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا (وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو وراق وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده \* واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئا واحدهما التجرد عن تاء التأنيث ولا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحزات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء (والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فتحوا قوله \* ٣ نضر الله اعظما دفنوها \* بسجستان ٤ طلحة الطلحات \* واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث وان حذفت كما عملوه حذف الشئ مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد

ع واما طلحه ابن عبيد الله  
بن عثمان فن الصحابة

عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ولوجاز في الاسم لجاز في الصفة نحو  
ربعون وعلاّ مون ولا يجوز اتفقا وان قاسوا اذا التاء على ذى الالف فليس لهم ذلك  
لان الالف الممدودة تقلب واوا فتسمى صورة علامة التأنيث وانما قلبوها واوا دون  
الياء لتشابههما في الثقل كما قيل صخروا والالف المتصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها  
دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة نسيان حذفت التاء للزومهما الكلمة  
فكانت لهما لامها ( و ذكر ان المازني كان يحيز في ورقاؤون الهمز في الواو لاجل الضمة  
( قال السيرافيني هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها فهو ه كانضمام واو دلوكة  
او انضمام واو اعلاو القوم ولا يجوز الهمز فيهما اتفقا وانما يجوز همز الواو المضمومة  
ضمة لازمة كما يحكى في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر علم جعلت ايضا  
بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمي به مؤنث وكذا اذا سمي باجر مذكر عالم  
قلت اجرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت اجرات واحامر ( والثاني من الشرطين  
العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج ٦ وفرس طويل بالواو والنون وقد  
يشبه غير ذوى العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تعالى  
﴿ اتينا طائعين ﴾ وقوله ﴿ فظلت اعناقهم لها خاضعين ﴾ ورأيتهم لى ساجدين ﴿ ومثله  
في الفعل ﴿ وكل في فلك يسبحون ﴾ ( وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان  
يقول يعلم ليشمل نحو قوله تعالى ﴿ فعم الماهدون ﴾ اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايها  
العقل للنوع من القبايح الجائرة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم  
بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير  
واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو  
( وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم  
فتخصيصه بالتصحیح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العلم  
جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع  
بسبب زوال التعريف العلمى كما مضى فيجبر بالتصحیح كما جبر في نحو قتلون وكرون ٦  
( واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معلا باعلاله مصححا بتصحیحه  
كما بين في التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجرى الوصف  
عليه في الجمع كعلامة الفعل وهى في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت في  
الوصف ايضا واوا وان كان واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا وتناسب الواوين فيج  
قام رجل قاعدون غلمانة كما قبح يقعدون غلمانة ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصاصه  
من المقتضين للتصحیح لم يجوز تصحیحه ( والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم  
الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الاما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر  
نحو رجيلون الا ان المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف  
جربها وانما لم يجر لان جرى الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المميزين  
كضارب والمضروب والطويل والبصرى فانها لاتدل على موصوف معين

ه كضمة الواو للاعراب  
في نحو دلوكة اولساكنين  
نحو مصطفىا البلد ولا  
يجوز فيهما الهمز اتفقا  
وانما الهمز في الواو اذا كان  
ضمه لازما نسخته  
٦ اعوج اسم فرس كان  
لبنى هلال  
٦ ولهذ اتشارك باب العلم  
المجموع هذا الجمع وباب  
كرون في جواز جعل  
النون معتقب الاعراب  
نسخته

واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل رجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذ كر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذ كر بعده كما لا يذ كر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك (واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فتبينان العلمية وقبول تاء التأنيث فالعلمية مختصة بالاسماء لا ذكرنا وقبول تاء التأنيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعال فعلاء وفعالان فعلى وما يستوى مذ كره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث (وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذ كرها ومؤنثا بالتاء لتأديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذ كرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واثان وجل وناقعة وحصان ٧ وحجاء ويستوى مذ كرها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما نحو احجر وحجاء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعال فعلاء وفعالان فعلى ( واجاز ابن كيسان اجزون وسكران ونون واستدل بقوله \* فلو وجدت بنات بنى نزار \* حلائل ٨ اسودين واحرينا \* وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع ( وقد شد من هذا الاصل افعال التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل ٩ في الفاعل المظهر والمفعول مطلقا مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذى انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر بالواو والنون النقص في نحو قلوبن وكرون وارضون على ما يبحى ( واجاز سيويه قياسا لاسماءا ندمانون في قولهم ندمان لقبوله التاء كندمانه وكذا ٢ سيفانون لقولهم سيفانة قال سيويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعالن الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانه وسيفانة كأنهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعها هذا الجمع حلا على الاعم الاغلب ( واما نحو عريانون ٣ وخصانون فيحوز اتفاقا لان فعالن الصفة بضم انباء ليس اصله عدم لحقوق التاء ٤ ولما ندرت من بين الصفات التى يستوى مذ كرها ومؤنثها عدوة جلا على صديقة ومسكنة جلا على فقيرة قال بعضهم فيحوز في مسكين وعدوة مسكينون وعدوون ثم يحوز في المؤنث جلا على المذكر مسكينات وعدوات وهذا قياس لاسماع كما قال سيويه في ندمانون وشدت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية ٥ كصهصلق فانه يستوى مذ كره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات ٦ لان تكسير الخامس

٧ قوله ( وحجاء ) الحجر  
الاثنى من الحيل والحصان  
بالكسر الذكر منها

٨ احجرين واسو دينا  
نسخه

٩ فى الفاعل والمفعول  
مع نسخه

٢ قوله ( سيفانون ) رجل  
سيفيان اى طويل مشوق  
ضامر البطن وامرأة  
سيفانة

٣ قوله ( وخصانون )  
رجل خصان اى ضامر  
البطن وامرأة خصانة  
٤ ولم يجمع هذا الجمع  
الصفات التى يستوى مذ كرها  
ومؤنثها وهى ما ذكرنا  
فى باب التذكير والتأنيث  
لعدم قبولها التاء ومشابتها  
بذلك الجوامد نحو بشر  
وفرس كما ذكرنا ولما ندرت  
عدوة نسخه

٥ قوله ( كصهصلق )  
صوت صهصلق اى  
شديد والصهصلق الجحوز  
الصخابة والصخب الصوت

٦ وذلك لاضطرارهم اليه  
اذ تكسير نسخه

٧ على مذهب الاخفش وفيه ما فيه نسخة ٨ ليس المذكر بل التذكير وكونه مذكرا ٩ اما حذف النون فقد مضى في المتن وقد يحذف للضرورة نسخة ٢ المورة ١٨٣ السوء وكل ما يستحي منه ٣ قوله نظيف ( النطف التلطيخ

بالعيب ٤ في قوله عليه السلام لا غيلة بنى عبدالمطلب اي بنى لا ترموا جرة العقبة حتى تطلع الشمس بمنى ٥ قوله ( خلتي يقال لليت اللهم اسدد خلته اي الثمة التي ترك ٦ قوله ( جمع ايين وهو تصغير ايين ) تصغير ابناء ايبناء شئت وان ايبنون على غير مكبره كان واحده ابن مقطوع الهزمة فتصغيره على ايين ثم جمعه ٧ قوله ( كاضحى ) الاضحية الشاة التي تذبح يوم الاضحى وفيها اربع لغات اضحية واضحية والجمع الاضاحى وضحية على فعيلة والجمع ضحايا واضحاة والجمع اضحى كما يقال ارطاة وارطى وبها سمي يوم الاضحى ٨ وواحدة ابنة كان واحد اضحى اضحاة نسخة واما ياء غلسين لغسالة اهل النار وياه البلغين الداهية ومنه قول عائشة لعلى رضى الله عنهما لقد بلغت منا البلغين فليست للجمع وان كان على صيغة الجمع بل الياء والنون زائدتان لانهما من بلغ وغسل بمنى ٢ شادا لوتبت ابن كجبل واجبل وزمن وازمن نسخة ٣ قوله ( قليصات آه ) القلوص من النوق الشاة

مستكره كما يجئ في بابه فلم يبق الا التصحيح ( قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم ) عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا جزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدأ المقدر اذن بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذى هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فذكر ( وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوة من معنى الشرط كقوله \* وقائلة خولان فانكح فتأثم \* ٧ عند الاخفش والثاني ان الشرط ٨ كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة كقوله \* انك ان يصرع اخوك تصرع \* كما يجئ في بابه فلا يقال زيدان لقيته مكرمك ( ويمكن ان يعتذر بان الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تسنن في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فذكر ( قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث ) عبارة استخف من الاولى لان مستويا عطف على افعال فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا \* قوله ( ويحذف نونه بالاضافة وقد شد نحو سنين وارضين ) ٩ قد يحذف النون للضرورة كافي المتن او لتقصير الصلة كما في قوله \* الحافظوا عورة ٢ العشرة \* لا يأتهم من ورائهم ٣ نطف \* وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ \* انكم لذائقوا العذاب \* بنصب العذاب تشبيهها بالتأني في نحو قوله \* وحاتم الطائي وهاب المائي \* ( قوله وقد شد نحو سنين ) الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير ( منها ايبنون ٤ قال \* زعت تماضر اني امامت \* يسدد ايبنوها الاصاغر ٥ خلتي \* وهو عند البصريين ٦ جمع ايبن وهو تصغير ايبنى مقدرا على وزن افعال ٧ كاضحى فشذوذة عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره ( وقال الكوفيون هو جمع ايبن ٨ وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلوف وهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجئ افعال في فعل ٢ وهو شاذ كاجبل وازمن وقال الجوهري شذوذة لكونه جمع ايبن تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعاً وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس ( ومنها دهيد هون وابكررون في قوله \* قد شربت الا الدهيد هينا \* ٣ قليصات ٤ وابكرينا \* فهما ٥ جمع دهيدة مصغر دهده وهو صغار الابل وجمع ابكر تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه

بمنزلة الجارية من النساء والبكر الفتى من الابل والانثى بكرة ٤ البكر والقلوص من الابل كالفتى والفتات من الناس ٥ قوله ( جمع دهيدة ) في الصحاح كأنه جمع دهدها على دهاده ثم صغره على دهده

٦ قوله ( العلية ) الغرفة والجمع العلالى وهو فعيلة واصله عليوة ١٨٤ وقال بعضهم هى العلية بالكسر على

فعيلة يجعلها من المضاعف  
٧ قال الكسائى اهلت بالرجل  
اذا انست به ٨ السيد  
الذئب وربما سمي به الاسد  
٩ قوله ( علس ) العلس  
القوى على السير السريع  
والعلس ايضا الذئب  
والرقة سواد يشوبه نقط  
بياض ودجاجة رقطاء  
والارقط من الغنم مثل الابعث  
وهو قريب من الاخير

٢ والذهلول بالضم الفرس  
الجواد والعرفاء التى طال  
عرفها سميت الضبع بذلك  
لكثرة شعرها ٣ قوله  
( جيئل ) جيئل اسم للضبع  
وهو معرفة بلا الف ولا م  
٤ قوله ( عفرين ) عفرين  
مأسدة وقيل لكل ضابط  
قوى ليث عفرين بكسر العين  
والراء مشددة قال الاصمعي  
عفرين اسم بلد ٥ قوله  
( كالعضين ) من عضوته  
اى فرقته وقيل نقصانه الهاء  
واصله عضه لان العضه  
والعضين فى لغة قريش السحر  
وهم يقولون للساحر عاضه  
٦ قوله ( والرئين ) الرئين  
جمع الرية ٧ قوله ( كركة )  
الركة كالورق بمعنى الدراهم  
المضروبة ويجمع على رقين

بالواو والنون من غير العقلاء والثانى كونه جمع مصغر لكبر مقدرو وهو عند الكوفيين جمع  
تصغيرا بكر جمع بكر فشذوذ من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدheidsين ( ومنها اولو  
فانه جمع ذو على غير لفظه ) ومنها عليون وهو اسم لليون الخير على ظاهر ما فسر الله تعالى قوله  
﴿ كتاب مرقوم يشهده المقربون ﴾ فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولاً عن  
جمع المنسوب ٦ الى علية وهى الغرفة والقياس ان يقال فى المنسوب اليها على ككرسى  
المنسوب الى كرسى وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى  
الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير فى قوله تعالى ﴿ كتاب  
مرقوم ﴾ مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ( ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم  
واما العقل فيحوزان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويحوزان يدعى فيه  
الوصف لان العالم هو الذى يعلم منه ذات موجدته تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال  
( ومنها اهلون وشذوذ لانه ليس بصفة ويحوزان يتحمل له ذلك لانه فى الاصل بمعنى  
الانس ٧ واما قوله ﴿ ولي دونكم اهلون ٨ سيد ٩ علس ﴾ وارقط ٢ ذهلول  
وعرفاء ٣ جيئل ﴿ فانما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط  
والعرفاء بدل اهليه ( ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ) ومنها ارضون وانما  
قمت الراء لان الواو والنون فى مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على  
انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويحوز اسكان راء ارضون ( ومنها ابون واخون  
وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ( ومنها بنون فى ابن  
لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا منسيا فى الجمع كما  
حذف فى الواحد ( ومنها قولهم بلغت منى البلغين والدرخين بضم الفاء فيهما ولقيت منك  
البرحين بضم الفاء وكسرهما وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم ليث  
٤ عفرين يحوزان يكون شاذ من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب ﴿ واعلم انه قد  
شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يأت له تكسير من الاسم الذى عوض من  
لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع تنبيه على انها ليست فى الحقيقة  
بجمع سلامة فقالوا فى المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل  
ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء فى بعض ما هو مضموم الفاء الكسر  
مع الضم كالقلون والشبون وليس بمطرر اذ الطبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر  
واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغير ٥ كالعضين والمئين والفئين والرئين ٦ ولعل  
ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت  
تكسيه ايضا كالثبين والاثابي فى الثبة وربما جاء ايضا فى المحذوف الفاء ٧ كركة  
ورقين ٨ ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا ٩ كالاضاة والقناة لكن يحذف لامه نسيا

٨ ولدة الرجل تربه والجمع لدات ولدون ٩ قوله ( كالاضاة ) الاضاة الغدير والجمع اضي كقناة وقى ( منسيا )

٢ السنون لانه مفتوح العين بدليل سنوات والقنون والاضون نسخته ٣ قوله (اريد به الذونيا) قال الاعشى ولا اعنى بذلك اسفليكم ولكنى اريد به الذونيا يعنى ١٨٥ به الاذواء وهم ملوك اليمن المسمون بذى يزن وذى جدن وذى

نواس وذى اصبح وغير ذلك

٤ الاوزو الاوزة البط وجعه اوزون والحره ارض ذات حجارة سود والجمع الحرار والحرار وحررون

٥ جمع اشيب كبعض وابيض ٦ قوله (وماذا يدري آه) تدراه وادرا ما اختله اى خدعه قال المثقب العبدى وماذا يدري الشعراء منى البيت

٨ قوله (غراث الوشح) الغراث جمع غرثان وغرثى وامرأة غرثى الوشاح اى دقيقة الخصر لا عملاء وشاحها فكانه غرثان الوشاح ما ينسج من اديم ويرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها وكشحتها والجمع الوشح

٨ قوله (البرين) كل حلقة من سوار وقرط وخلخال وما اشبهها برة ويجمع على برات وبرين قال وقعقن الجلال والبرينا ٨ فالمراد بها ههنا الخلل والسوار وصامته البرين كناية عن كونها سمينة

٩ قوله (اذاسمى) واعرب

منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لاماتها لقل ٢ القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالأعلون وعلى هذا قال \* ولكنى ٣ اريد به الذونيا \* ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالأعلين فان ذو مفتوح العين عند سيويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع (وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا ٤ كاوزين وحررين وحكى عن يونس احرون بفتح الهزة وكسرها قيل قد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهزرة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسى (وعلى النجاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل المجموع كاذكرنا لكونه خاصا بالعلماء فخير بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا قالوا وما حرون واووزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص التوهيم وذلك ان حرف العلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت (وقد يجعل النون في بعض هذه المجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر فخرى فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال \* ذراني من نجد فان سنينه \* لعين بنا شيئا ٥ وشيننا مردا \* وقال \* ٦ وماذا يدري الاقران منى \* وقد جاوزت رأس الاربعين \* وقال \* ٧ غراث الوشح صامته ٨ البرين \* وقال \* وان لنا اباحسن علياب برونحن له بنين \* ويلزمها الياء اذن كايلىزم ٩ اذا سمى بجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شايع في الاختيار في هذا النوع كما في المجموع القياسية مع العلمية (وحكى عن ابى عبيدة وابى زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقولون وقوله \* متى كنا لامك مقتوينا \* الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكىا جميعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا للمرأة والمرأتين والنساء ولعل سبب تجرثهم على جعل مقتوين للثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للمجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذى في الواحد وهو مقتوى ٢ والحق علامة الجمع بما بقى منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الف فليل مقتى والجمع على مقتون كاعلون لاعلى مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيويه في المهلبون والمهالبة انه سمي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كلامهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقال ان ياء النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجونيون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتويون واشعريون واعجونيون وحكى ابو زيد

بالحرركات ٢ وعدم استعمال مقتى الذى هو واحده بعد حذف الياء ولو ثبت لقليل في جمعه مقتون كاعلون لامقتوون نسخته



ايضا في حد المذكور عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد  
وانما جلب له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكور وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض  
فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين قد تدل على كل واحد من المعنيين  
كقافي رجال وسكري والجمالة والضاربة (قوله شرطه ان كان صفة الى آخره) ينظر الى المؤنث  
اما ان يكون صفة اولا فان لم يكن صفة قال المصنف جمع مطلقا لا يشترط شرط وهو قوله  
والاجمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء ٢ المؤنثة بناء مقدرة كقدر ونار وشمس وعقرب ٣  
وعين من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطردها فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع  
كالسموات والكائنات والشمال في الرياح وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا  
ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت  
فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او ذوات التأنيث الظاهرة سواء كان  
مذكرا حقيقيا كخمزة اولا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات والانطلاقات  
ونحوها لان الواحد اكرامة وتخريجة بناء الوحدة لا اكرام وتخريج ٢ وجمع المجرد  
اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالأكرامات كالضربات والقتلات والاكاريم  
كالضروب والقتول فلذا يقال ثلاث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلاثة  
اكاريم وتخاريج اذا قصدت ثلاثة انواع من الاكرام او ذوالف التأنيث اذالم يسم به المذكور  
الحقيقي كالشرى والضراء ٣ واذا سمي به المذكور الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر ذكره  
او ما يصح تأنيثه وتذكيره اذالم يأت له مكسر ولم يحز جمعه بالواو والنون كالالفات والتاءات  
الى آخرها ٤ وذلك لان سداد ابواب الجموع الا هذا (ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن  
مؤثلا غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو ونحو ابن عرش وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة  
كما ذكرنا) (ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما اسم جنس مذكر لا يعقل  
اذالم يأت له تكسير كحمامات وسراقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفر جلات  
لان تكسيه مستكره كإيجي وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه  
لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جواليق ٥ واما بوانات مع ثبوت بون  
فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال  
اكلبات لقولهم اكلاب (وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التأنيث  
اولا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات  
وعلامات اولا كضاربات وجليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل  
فانهما لا يجمعان بالالف والتاء جلا ها ، مذكر بهما الذين لم يجمع بالواو والنون  
٦ لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا جروات وسكرايات كما اجاز في المذكر احررون  
وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
ليس في الحضرات صدقة ❊ وكذا كل فعلاء او فعلا ٧ سميت به غير المذكور

٢ التي فيها التاء مقدرة آه  
نسخه

٣ ويمين ونحوها من غير  
الحقيقي التأنيث لا يطردها  
نسخه

٦ اذ جمعيهما آه لاختلاف  
الانواع فالاول كالضربات  
آه والثاني نسخته

٣ اما اذا كان علم مذكر  
فيجمع  
نسخه

٤ او العلم المصدر باضافة  
ابن وذو اذالم يكن ماقلا نحو  
ابن عرس  
نسخه

٥ قوله (واما بوانات) البوان  
بالكسر عمود من اعمدة الخيمة  
والبيت والجمع بون بالضم

٦ الا عند ابن كيسان فانه اجاز  
نسخه

٧ جعلته علما لغير نسخته



الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تأنيث ظاهرة ولم تكن خاسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوى مذكره ومؤنثه جلالاتها على مذكراتها الممتعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومرضع ٨ ومطفل فرقاين ٩ ما جرد من التاء وبين ذى التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اى الالف والتاء ٢ واما الجرد منه فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض وطالق ومطافل ( وان كان ٣ صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اخصت بالمؤنث خاسية اصلية الحروف كالرجل او المرأة الصهلقي والمرأة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة ٨ صهصلقات وجحمرشات (و يجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافات المذكور من الخيل وجمال سجلات اى ضخمت وسبطرات اى طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عشائين في ابن اللبون وجل ذو عشون او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل ككميلات وجيرات وكتيبات لان المصغريه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيها الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه ( قوله وشرطه ان كان صفة قوله مذكر فان يكون ) اى فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذى هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر اولا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض ٢ وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلا فاعل وفعل فعلان وجميع الامثلة التى يستوى مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح ٣ وثيبات شاذ ووجهه ان فعلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيدة وهيتة وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء الذى يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ويفعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء ( وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهى جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اى بنو على حذف اللام نسيا ٤ في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا ( والثلاثى المحذوف اللام المعوض عنها التاء على ثلاثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة ٦ وذلك الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لبالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك كامة وشاة

٨ المطفل الطبية معها طفلها  
وهى حديثة عهد بالنساج  
وكذلك الناقة والجمع مطافل  
ومطافيل

٩ مجرد هذا القسم نسخه  
٢ بما فيه معنى الفعل نسخه  
٣ وصف المؤنث المستوى  
تذكيره وتأنيثه او البناء  
المختص بالمؤنث خاسيا صلى  
الحروف كالصهلقي في  
الاول وجحمرش في الثاني  
جمع بالالف والتاء

٨ الصهلقي العجوز الصخابة  
والجحمرش العجوز الكبير  
الصافن من الخيل القائم على  
ثلاث قوائم وقداقم الرابعة  
على طرف الحافر

٢ وهذا صحيح نسخه  
٣ قوله وثيبات ( رجل  
ثيب وامرأة ثيب  
٤ في المذكر والمؤنث نسخه  
٥ شجر منه

٦ الضعة شجر والاصل  
ضعو والهاء عوض لانه  
يجمع على ضعوات

٧ قوله (عضوات) العضوة كل شجر يعظم وله شوك ويجمع على عضاة كشفاة فنقصائها الهاء وقيل نقصها الواو لانها تجمع على عضوات ٧ ولم يجمع فيه الاترك ١٨٩ الرد نسخته ٩ على الشذوذ (والعرق قد يؤنث آه ٢ نظرا

عروض الصفة ونذر  
في جمع كهلة كهلات بفتح  
العين ٣ قوله (ابت ذكر) اوله  
اذا قلت ودع وصل خرقاء  
واجتنب \* زيارتها تخلق  
حبال الوسائل \* اى بالليل  
٤ عود كلبة الصيد فتعود  
ورقص الشراب اضطرب  
٥ خفقت النجم خفوقا غابت  
٦ الجدية بالتسكين شئ محشو  
تحت دفتى السرج والرحل  
والجمع جدى وجديات  
بالتحريك ٧ ويجوز القياس  
عليه نسخته

٨ قوله (تبريت) تبريت  
لمعروفه تبريا اذا تعرت ضت له  
وانشد الفراء واهلة البيت  
٩ قال ابن السكيت تبريت  
لمعروفة تعرضت له والبلاء  
الاختيار يكون بالخير  
والشر يقال ابلاء الله بلاء  
حسنا وابلاء معروفوا والجهد  
الطاقة والنائل العطاء

٢ ادجوا اى ساروا من اول  
الليل والكوثر من الرجال  
السيد الكبير ٣ قوله  
(متأوب) التأوب  
الايان ليلا يقال تأوبت اى  
جئت اول الليل راح يروح

وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر ككثبات ورنات لثقل الكسرة وقد جاء  
٧ عضوات واما مضموم الفاء ٨ ولم يرد فيه الرد ككثبات وظبات وكرات ليكون الضم  
اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب قالوا سمعت  
لغاتهم وجاء في الشاذ (انفروا ثباتا) ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا من اللام كالتاء  
في الواحد وكالواو والنون في كرون وشون (وقال ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها  
اللام المردودة فعنى سمعت لغاتهم اى لغتهم قال وذلك لان سيويه قال ان تاء الجمع لا يفتح في موضع  
وفيما قال نظر اذا المعنى في سمعت لغاتهم وقوله انفروا ثباتا الجمع (وحكى الكوفيون في غير محذوف  
اللام استأصلى الله عرفاتهم بفتح التاء وكسرهما اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف للحاق  
بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه ٩ شاذا فالعرق اذن كالبيان مذكر له جمع مكسر  
وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله \* ولذا كر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء  
وان كان المصنف يذكره في قسم التصريف فنقول كل ما هو على ورن فعل وهو  
مؤنث تاء مقدر او ظاهر كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كدة او معتل العين  
كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح  
عينه فيه كتمرات ودعدات (والترمز في جمع لجة لجات بفتح العين لان في لجة لغتين فتح العين  
واسكانها والفتح اكثر فعمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لم يزل التاء في لجة لكونها صفة للمؤنث  
ولا مذكر لها يقال شاة لجة اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد  
اسكان عين لجات قياسا لاسماءها (وغلب الفتح في جمع ربة لتجوز بعضهم فتح عين الواحد وقيل  
انها كانت في الاصل اسماء ثم وصف به فلو حفظ فيه الاصل كما يقال في جمع امرأة كلبة نسوة  
كلبات بفتح العين ٢ ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمت وصعبات خلافا لقطرب ويجوز  
اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة \* ٣ ابت ذكر ٤  
عودن احشاء قلبه \* ٥ خفوقا ورقصات الهوى في المفاسل \* (وجاء في المعتل اللام  
نحو انوات ٦ وجديات بسكون عينهما ٧ وقد يقاس عليهما قصد التخفيف لاجل الثقل  
الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو نسوة كلبات اعتبارا  
للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم دخله  
معنى الوصف فقل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال \* واهلة ودقد  
٨ تبريت ودثم \* وابلتهم في الحمد جهدى ونائلى \* اى وجاعة مستأهلة للود  
قال \* فهم اهلات حول قيس بن عاصم \* اذا ادجوا ٢ بالليل يدعون كوثر \* ويقال  
اهلات ايضا بسكون الهاء اعتدادا بالوصف العارض وفتح هذيل العين المعتلة بكوزات  
وبيضات وقال \* اخويضات رائم \* متأوب \* وقرئ في الشواذ \* ثلث عورات \*

روحانقيض غدا يغد وغدوا والرواح في مقابلة الصباح من الزوال الى الليل ٣ والمعنى متأوب بوضاته

وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف  
ومشايتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاف والمعتل العين استثقالا  
اي فرارا من الثقل العارض بتحريك اول المثليين وتحريك الواو والياء (فان قليل فلتقلبا الفال تحركهما  
وانفتاح ما قبلهما) قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كالم  
تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض البضمة (واما فعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة  
وكذا فعل المؤنث كحمل فان كانت مضاعفة فلا سكن لازم مع الالف والتاء كغدرات وان كانت  
معتلة العين ولا تكون الالبواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجاعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما  
في بيزات وروضات لانهم عللوه بخفة الفتح على حرف العلة ويكونها عارضة لكن سيويه قال  
لا تحرك الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة  
فلا سكن لا غير وان كانت اسما فان لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء  
كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر  
اخف وذلك لان نحو عنقا اكثر من نحو ابل وان كان اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل  
واما الفتح فالمرد نص على جوازه وليس في كلام سيويه ما يدل عليه وامام ٦ فلفظ امهات  
في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس ٧ والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل  
تأمة لكونه على وزن تفعلت قال امتهى خندف والياس ابي \* ووزنها فعلة فحذف اللام (واما  
فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الالبسكون العين  
نحو ٢ قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه  
الاتباع اجاعا ولا الفتح الاعلى قياس لغة هذيل وعيرات في جمع غير ٣ شاذ عند غير هذيل  
وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فلا سكن كعجلات وان كانت اسما فان كانت  
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد  
كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء ككحية جاز الفتح والاسكان ٤ واما  
الاتباع فمنع سيويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيراف  
لعروض الكسر وقياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح  
والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء  
صحت العين اولا الا فيما سمع نحو خطوات وغرفات \* قوله (جمع التكسير ما تعسير بناء  
واحدة كرجال وافراس وجمع القلة افعال وافعال وفعلة والصحيح وما عدا ذلك  
جمع كثرة) لاشك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بنا واحدة ايضا بسبب الزيادة  
لانك بنيت بهما بناء ه مستأ نفا فالمرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضمت  
اليها الاثني تصير عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير  
فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغيير ما فدخل فيه جمع  
السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التفسير فيه اظهر لان علامات

٤ وانما تقلب العين في نحو  
جوزات وبيضات  
عند هزيل الفاء لعروض  
الحركة في الجمع كالم تقلب  
واو خطوات

٥ فليس في عينها اذا جمعت  
بالالف والتاء الا الاسكان  
نسخه

٦ ففي الناس لفظة امهات  
اكثر نسخه

٧ والكلام في زيادة الهاء  
واصله يجي في التصريف  
نسخه

٢ قوله (قدات) القد بالكسر  
سير يقدم من جلد غير مدبوغ  
والقدة خص منه

٣ العير الابل التي تحمل المبرة  
٤ وفي الكسر خلاف منه  
سيويه نسخه

٩ آخره فالمرد بسبب  
زيادتهما نسخه

٦ لم يلحق ما قبل آخر مفردة تغيير ما وجع التكسير هو الذي لحق ما قبل آخر مفردة تغيير ما لفظا وتقديرا نسخة  
٧ قوله ( فيقدر انه حصل هذه ١٩١ ) التغييرات بعد سكون ( وكذلك قلب الهمزة في جراء واوا وقلب الالف

في حبل ياء في جمعها  
يقدر بعد لحوق العلامة  
٨ النجدة الشجاعة الجفنة  
كالقصعة والجمع الجفان  
والجففات بالتحريك

٩ بل الظاهر ان الاسم ان كان  
له جمع السلامة وجمع الكثرة  
فالسلامة للقلة فالجفنان في  
جمع الجفنة للكثرة والجففات  
للقلة ولو لم يحى الاجمع  
السلامة فمشارك بين الامرين

٢ واذرع في الذراع فهو  
اذن مشترك بين القلة والكثرة  
وكذا ان لم يأت للاسم الابناء  
جمع الكثرة نسخة  
٣ نحو جعافر وكذا مالا  
يجمع نسخة

٤ قوله ( فهو اذا مشترك آه )  
اي بناء جمع القلة او بناء جمع  
الكثرة

٥ وقيل معنى كون المصدر  
جاريا على الفعل ان يذكر  
توكيدا وبينا لدلوله نحو  
ضربت ضربا ام

٦ على من هي له اي هو  
صاحبها على ان يكون مبتدأ  
لها او اذا حال او موصوفا  
او موصولا نسخة

التأنيث الثلاث تغيير فيه ولا يبق على حاله الامالتاء فيه مقدرة فالاولى في حجب السلامة  
ان يقال هو الجمع الذي ٦ لم يغير مفردة الابالحاق آخره علامة الجمع وجع التكسير ماغير  
بغير ذلك واما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها  
واتباعها ٧ فيقدر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض وان لم يثبت  
نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع  
بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التائين فجميعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل  
( قوله وجمع القلة افعل الى آخره ) قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد  
بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع  
القلة من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة كقوله هم  
اكلة رأس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة  
من قرينة شبعهم باكل رأس واحد لا من اطلاق فعلة ( ونقل التبريزي ان منها افلاء  
كاصدقاء وجمع السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة  
الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته معنى ايضا ولو ثبت ما نقل  
ان النابغة قال لحسان لما نشده قوله \* لنا الجففات الغرى يلعن بالضحى \* واسيافنا يقطرن من  
٨ نجدة دما \* قلت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع  
قلة ( وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ٩ والظاهر انهما مطلق الجمع  
من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة  
بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت  
\* واعلم انه اذا لم يأت للاسم الابناء جمع القلة كارجل في الرجل ٢ او الاجمع الكثرة  
كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرابع الاصل حروفه ٣ ولما لا يجمع الاجمع  
كاجادل ومصانع ٤ فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك  
الاخر ايضا كقوله تعالى \* ثلثة قروء \* مع وجود اقراء \* قوله ( المصدر اسم الحدث الجارى  
على الفعل ) يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول  
والقصير ( والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل  
له وما أخذ اشتق منه ٥ فيقال في حدث جدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو \* تبطل  
اليه تبتيلا \* ان تبتيلا ليس بحار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع  
اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية ٦ على شيء اي ذلك الشيء  
صاحبها اما مبتدأها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن  
الالفاظ ٧ المبهمة ( ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب  
البصرية ٨ فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي

٧ المشترك وخاصة اذا كانت مجازية غير مشهورة فيما نقلت اليه من المعنى ولو قال نسخة ٨ لانه سمي عندهم مصدر الكونه  
موضعا يصدر عنه الفعل منه كالقتل والمذهب وعند الكوفيين ومذهبهم ان المصدر مشتق من الفعل انه مفعول بمعنى الصدور

مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعول بمعنى المصدر نحو وقعت  
مفعلا حسنا أي قعودا ٩ والمصدر بمعنى الفاعل أي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل  
( واستدل ٢ الكوفيون على اصاله الفعل بعمله فيه كقعدت قعودا والعامل قبل المعمول  
٣ وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول  
والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فابن احدى التقديمين من الآخر وينتقض ما قالوا  
بنحو ضربت زيدا وزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول  
( وقال البصريون كل فرع يؤخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل  
مع زيادة هي الغرض من الصوغ والاستشاق كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا  
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احدا لازمة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان  
يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان  
الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على  
الزمان وسيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه سمي  
مفعولا مطلقا كما مر في بابه ( وقوله الجارى على الفعل ) احتراز من العالمية  
والقادرية \* قوله ( وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخرجا واستخرج  
استخرجا ) يرتقى ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يجيء في التصريف  
واما في غير الثلاثي فيأتى قياسا ٤ كما تقول مثلا كل ماضيه على افعال فصدره على  
افعال وكل ماضيه على فعل فصدره على تفعيل وكل ماضيه على فعلل فصدره على  
فعللة ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال  
ننظر الى الماضي وتزيد قبل اخره الفسا فان كان قبل الآخر في الماضي متحركا كسرت  
اولهما فقط كما تقول في افعال افعال وفي فعلل فعللال وفي فعلى فعلاء وفي فاعل فيعال وفي  
فعلل فعّال وان كان ثلث متحركات كسرت الاولين ٥ كاتفعل وافتعال واستفعال وافتلال  
وافعللال اذا صل ماضيهما افعلل وافتلال وتفعّال وليس هذا بناء على ان المصدر مشتق  
من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل ٦ والاشهر  
في مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعّل ٧ خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة  
ومفاعلة وتفعّل واما افعال ٨ في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي اذا صله  
قتال ولم يأت في تفعّل وتفاعل وما للحق بتفعّل من تفوعل وتفعّل ونحوهما الا خلاف  
القياس كالتفعّل والتفاعل ويجيء احكام هذه المصادر في شرح مقدمة التصريف ان شاء الله  
تعالى \* قوله ( ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله  
عليه ولا يضم فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى  
المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان )  
قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره \* اعلم ان معنى المصدر عرض لا بدله في الوجود  
من محل يقوم به وزمان ومكان وبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدى وبعضها

٩ فالمصدر بمعنى الصدور  
والصدور بمعنى الصادر  
أي صادر عن الفعل نسخه  
٢ الكوفية بان الفعل يعمل  
في المصدر نحو ضربت  
ضربا نسخه  
٣ وقولهم قبل المعمول فيه  
مغالطة ان ارادوا ان  
مرتبته وقت العمل ان يتلفظ  
به قبل المصدر فسلم ولا  
ينفعهم لان النزاع في كون  
الفعل مقدما وضعيا على  
وضع المصدر مأخذ له لافي  
تقدمه عليه عند عمله فيه  
وينتقض  
٤ وذلك بان تنظر آه نسخه  
٥ تقول في انفعال واستفعال  
وافعل وافتعل اذا صله  
افعلل وافتلال اذا صله  
افعالل وتفعّل وانفعال  
واستفعال وافتعال وافتلال  
وافعللال وتفعّل وليس  
ما ذكرت نسخه  
٦ وجاء ايضا في فعل نسخه  
٧ على غير نسخه  
٨ فهو مخفف فيعال وتفعلا  
يجيء نسخه

من الاكالة لضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضى معنى ذلك اللفظ معناه الاترياته وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها ( فنقول اذا قصد تبين زمان الحدث الذى هو واحد الازمنة الثلاثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذى يقوم به اوزمانه الخاص غير الازمنة الثلاثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذى هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كيضرب فى الضرب او بتغييرهما مع الحذف كاستخرج فى الاستخراج او بتغييرهما مع الزيادة كينضرب واضرب فى الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة الثلاثة معينا ويقتضى وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او يقتضى وجوب ٢ ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كالיום واليلة والنصب والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك ٣ وعلى الجملة كل ما كان ٤ عند المتكلم ذكره اهم من باقى لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفعول وذلك اللازم ٥ المذكور بعدها مفعول مالم يسم فاعله ( فالقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلاثة معينا وبعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم فى الاغلب فجئى بما كان منها ذكره اهم بعدها ( وانما قلت فى الاغلب لانه امكن فى بعضها ذلك كاضرب وتضرب ولكنه لما كان الاغلب مالم يمكن فيه ذلك اضر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضرب انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما فى اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة به اعنى المبني للفاعل ٦ وللمبنى لباقى اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم فى اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط وتأخر عنها كلها او توسطها ولولم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن الرفع وجه اذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشئ بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع فى الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى ﴿بل الله فاعبد﴾ اى من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما تعلق به نحو زيد اضربت وبكرا وعمرا فالرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شئ مذكور

٩ على التعيين مع اقتضاء

تلك الصيغة

٢ او مع اقتضاءها ان

يذكر من لوازمه نسخة

٣ ما كان

٤ عنده آه نسخة

٥ نائب فاعل لقوله يذكر

على تلك النسخة

٦ ولسائر اللوازم نسخة

بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ  
(وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كإمر والمقتضى مرتبة التقدم على  
مقتضاه وكان حق الفعل أن لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا  
لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا  
لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه قبح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا  
للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
المشبهة فروعا عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل  
يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه  
للمنسوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس  
بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقلي وازال حكمه لان  
الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لافاعلا  
ولامفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا  
آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء  
ان لا تعمل لافي الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم  
الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما  
في جميع المواضع عمل الفعل وشرط فيهما لنصب المفعول دون رفع الفاعل كما مر في  
باب الاضافة والحال والاستقبال لتحصل مع المشابهة اللفظية اعني الموازنة المشابهة  
المعنوية ايضا والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار  
المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره  
مستترا ولما لم يكن المصدر مشابهه اسمي الفاعل والمفعول لالفاظا بالموازنة  
ولامعنى لانه لا يقع موقعه بلا ضمنية كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير  
أن لم ٥ يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه (واما  
اشتراط الحال او الاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما  
مر في باب الاضافة ( فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه  
ان لا يعمل ) قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة  
لطلبهما وضعا اعني الفعل يتحرك ذلك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل  
فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كافي اسمي الفاعل والمفعول ولا ذاك العمل  
واسم الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى  
من طلبهما وقدر شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه وايضا لو اُلزم  
المصدر ذكر المسند اليه بعده واحد الا زمنة الثلاثة صار اشتقاق الفعل منه عبثا لانا  
ذكرنا ان وضع الفعل لبيان احدا الا زمنة مع ذكر المسند اليه \* واعلم ان المصدر انما  
يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا  
٧ وذلك لانه لا يصح اذن تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربت

بل يقع موقعه مع ضمنية  
الحرف المصدرى اعنى ان  
لم يشترط فيه الحال  
والاستقبال لان اشتراط  
ذلك في اسمي الفاعل  
والمفعول ليحصل المشابهة  
لفظا ومعنى لما امكنت و  
لا يمكن في المصدر الموازنة  
مطرذا ولم يلزم ايضا  
المسند اليه ولا يجوز  
الاضمار فيه لنقصان  
المشابهة لفظا ومعنى فان  
قلت نسخته

٥ جواب لما

٧ لا للتأكيد ولا للنوع  
ولا لعدد وذلك لانه  
لا يصح اذا كان مفعولا  
مطلقا تقديره بان والفعل  
اذ ضربت ضربا ليس  
بمعنى ضربت ان ضربت  
نسخته

٨ هو المحذوف والتقدير  
ضربا مثل نسخه

او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل  
ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل ٨ المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب  
الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم الا اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت  
على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى  
الماضي لكنهم قدره بان دون ماوى وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا  
شديدا لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن  
انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان (قوله ولا يتقدم معموله) قيل لانه عند العمل  
مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر في  
الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما  
مر في باب الموصولات (قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينهما وبين معموله باجنبي نحو  
اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لا عجبني لان الفصل بين بعض الصلة  
وبعضها لا يجوز فقوله تعالى ﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم  
لعلكم تتقون اياما﴾ بمعنى صوموا اياما (قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء  
معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوى  
عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قالوا (وانا لا ارى منعا من تقدم  
معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك لبراءة واليك الفرار  
قال تعالى ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة﴾ وقال ﴿بلغ معه السعي﴾ وفي نهج البلاغة  
﴿قلت عنكم نبوته﴾ ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل  
مؤول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع  
انه لا يلزمه احكامه بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه  
يكفيهما راحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله  
تعالى ﴿ما انت بنعمت ربك بمجنون﴾ فقوله بنعمت ربك متعلق بمعنى النفي اى انتفى  
بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لم اقم لك لما سلت  
لا هينك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله ﴿وما  
الحرب الا ما علمت وذقتم﴾ وما هو عنها بالحديث المرجح ٩ اى ما حديثي عنها وكذا  
يجوز ان يكون العامل في الظرف اعنى يومئذ في قوله تعالى ﴿فذلك يومئذ يوم عسير﴾  
اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا  
فلا يقدر الفعل لقوله تعالى ﴿اياما معدودات﴾ وكذا يجوز اعماله مضمرًا مع قيام  
الدليل عليه قوله (ولا يضمن فيه) يعنى كما يضمن في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المصنف  
ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمن لا ضمير المثني والمجموع ايضا  
ولو اضمن فيه المثني والمجموع لجمع له المصدر وثني والا التيسر ضمير المثني والمجموع  
والمفرد بعضها بعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك

٩ الرجحان يتكلم الرجل  
بالظن قال تعالى رجبا  
بالغيب ويقال صار رجبا  
لا يوقف على حقيقة امره  
ومنه الحديث المرجح  
بالتشديد



٣ لاداء الاضمار فيه الى ما هو ممتنع على زعمه نسخته

٤ بل المضاف الى الفاعل لما ذكرناه ولكونه اخف بالاضافة منه منونا وانما يضاف نسخته

٥ رسمت الابل ترسم رسميا اذا اثرت في الارض من شدة الوطئ والمربع الداخل في الربع والمصيف الداخل في الصيف والشأن واحدشون الرأس وهي مواصل قبائل الرأس وملتقاها ومنه يجي الدموع

٦ قوله (دار مربع) يقال اربعوا اى اقاموا في المربع عن الارتياح والتجعة ومنه قولهم غيث مربع مرتع ٧ قوله (من ماء الشؤون) قال ابن السكيت الشأن عرقان ينحدران من الرأس الى الحاجبين ثم الى العينين ٨ وكف البيت وكفا ووكيفا اى قطر

٩ بشرط قيام قرينة على كونه مرفوع المحل نحو ان يجي للمجرور بتابع نسخته ٢ نكيت في العد ونكاية اى قتلت منهم وجرحت قال ابو النجم تنكى العدى ويكرم الاضيافا

٣ نكل عن العدو وعن العيين اى جبن

باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتى التثنية وعلامتى الجمع وهو مستقل او يحذف احدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك فى اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجعه تثنية الاخر وجعه (ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف) قوله ولا يلزم ذكر الفاعل (٢ قد تقدم علته) قال المصنف انما ذلك لان التزامه كان يؤدى الى الاضمار فيه اذا كان الغائب متقدما ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس ٣ لاداء القياس الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره (قوله ويجوز اضافته الى الفاعل) وهو الاكثر لانه محله الذى يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذى يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته الفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة فى المصدر دون اسم الفاعل وسيجي الكلام فيه فى اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر فى العمل المنون كما قيل ٤ بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجاء من المصدر كما يكون فى الفعل فيكون عند ذلك اشد شباها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع له منصوب جملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله \* امن ٥ رسم ٦ دار مربع ومصيف \* لعينيك ٧ من ماء الشؤون ٨ وكيف \* او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل مبنى للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اى ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه ٩ مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجي للمجرور بتابع مرفوع نحو اعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا (قوله واعماله باللام قليل) انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى وليس كذا اللام التى فى اسمى الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلية على الفعل واما اللام التى فى الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان عملها لمساواة اسم الفاعل كما يجي لا لمساواة الفعل (قيل ولم يأت فى القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بلى قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى \* لا يحب الله الجهر بالسوء من القول \* ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل المصدر اى ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اى الاجهر من ظلم (وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله \* ضعيف النكابة ٢ اعداءه \* يخال الفرارير اخي الاجل \* وقوله \* لقد علمت اولى المغيرة اننى \* كررت فلم انكل ٣ عن الضرب

٤ سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرا جائزا لاظهار وذلك لما ذكرنا من تعذر تقديره بان والفعل او لان اعمال المصدر لعدم اصله وهو الفعل فاذا حصل فهو اولى بالعمل كما ان التيمم لا يجوز مع وجود الماء قوله فان كان بدلا منه فوجهان نسخه ٥ وقالوا الدليل على ١٩٧ قيامه مقامه استعمالك اياه على وجه لا يجوز ذكر الفعل معه وذلك بالاضافة

الى الفاعل  
٦ هو المحذوف والتقدير  
ضربا مثل نسخه  
٧ نحو ضربك زيدا والى  
المفعول نحو عمرك الله  
على مذهب سيويوه و  
سبحان الله و ضرب  
الرقاب اذ لا تقول اضرب  
ضرب الرقاب والحق كما  
قال السيرافى ان العامل  
وهو ذلك المقدر ولو لام  
ينصب المصدر اذا المفعول  
لا بد من عامل ظاهر او  
مقدر ولو لم يضمر الفعل  
بل كان المصدر قائما مقامه  
حقيقة لكان اسم فعل كما  
ذكرنا فى اسماء الافعال  
بلى لما قدر الفعل وجوبا  
كان كالمعدوم فجازا اضافة  
المصدر الى فاعله او  
مفعوله كما مر فى المفعول  
المطلق فكان المصدر  
بدل منه فعلى هذا قول  
المص وان كان بدلا منه  
فوجهان ليس بمرضى فى  
الظن بل الوجه ان يقال  
ان كان المحذف لازما  
فوجهان ومن قال ههنا  
ان العامل هو المصدر  
جوز تقدم المفعول عليه

مسمعا \* فينبغى على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضربك زيد على ان الكاف مفعول  
( والمبرد منعه قال لا استفحال الا سمية فيه وقال فى قوله اعداءه اى فى اعدائه قال او يكون  
منصوبا بمصدر منكر مقدر اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة  
القرينة الدالة عليه ) قوله وان كان مطلقا اى مفعولا مطلقا فالعمل للفعل ( ٤ انما كان  
العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان  
الفعل ظاهرا او مضمرا جائزا لاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجئ الكلام فيه  
وهو قوله وان كان بدلا منه وجهان \* اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من  
الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبل كما مر فى باب المفعول المطلق فلم ينتصب بلى  
يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا  
لم يحز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يحز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين  
البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفنا لازما فعند سيويوه الناصب هو المصدر  
لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اى اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل فى  
المفعول لكونه كالفعل لالتأويله بان والفعل ٥ ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال  
الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا فى المفعول المطلق ( وقال السيرافى بل  
العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل  
لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المفعول واما غير عامل ( قال المصنف وان لم يكن حذف  
الفعل حذفنا لازما كما فى ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر  
والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعلة ٦ لازما كان المحذف او جائزا  
فيه خلاف هل هو العامل ٧ او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على  
كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع  
المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى  
لا يدخل الافعال ومن ثمه يمنع الوصف ثلثتها عن العمل ويجوز حل توابع ما ضيف  
اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة فى ظاهر الاعراب وانما يصار  
الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر كما مر فى باب الاستثناء ويحمل التوابع على  
محل المجرور ايضا خلافا للمجرى فى الصفة قال لان الصفة هى الموصوف فى المعنى  
والعامل فيهما واحد ( قال ابن جعفر هذه العلة موجودة فى التأكيذ وعطف البيان  
ايضا بخلاف البدل فانه جملة اخرى والعامل فيه غير العامل فى الاول عنده وكذا فى  
عطف النسق ( قال الاندلسى الظاهر من كلام سيويوه منع الحمل على موضع المجرور  
باسم الفاعل وبالصفة المشبهة بالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل ٨ اضمر له ناصب

كما يجوز من قال العامل هو الفعل المقدر وذلك لان عمله اذن ليس لكونه مقدر اى بان والفعل بل لكونه بمعنى الفعل وحده  
وجوز ايضا عمله الضمير قال المص نسخه ٦ سواء كان المحذف لازما او لا نسخه ٧ لقيامه مقام الفعل والعامل الفعل ولا  
يشترطون لقيام المصدر مقام الفعل وجوب حذفه كما هو ظاهر كلام السيرافى والاندلسى نسخه ٨ يضمر له ناصبا ورافعا نسخه

عند المانع من الحمل على  
الحمل مرتفع بحقه على انه  
فعل اى غلبه بالحق المظلوم  
نسخه

٣ قوله ( طلب المعقب )  
عقب في الامر اذا تردد في  
طلبه مجدا قال ليديصف  
حجار او اتانه \* حتى تهجر  
بالروح ٤ وهما جها \*  
طلب المعقب آه

٤ هاج الشيء نار وهاجه  
غيره يتعدى ولا يتعدى  
٥ رناع جمع رانع كتيام  
في نائم

٦ يكون اما محذو في  
المضاف اى من ذوات  
هواك و ماء ذو غور  
والاوى ان يقام مقام  
الصفة مبالغة كأنها تجسمت  
من الحدث قالت \* فاما  
هى اقبال وادبار نسخه  
٧ قوله ( وشازب )

الشازب الضامر اليابس  
الاعضاء و قد شزب  
الفرس شزوبا و مكان  
شازب اى خشن والمقور  
ومن الخيل الضامر

٨ وهذا الذى قال فيه  
نظر نسخه

٩ التى على وزن فاعل بل  
المراد اسم الشخص الذى  
فعل الشيء ولم يجى نسخه

اورافع اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة  
الدالة وهذا الذى ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر  
اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف  
او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر ٢ فقوله ٣ طلب المعقب بحقه المظلوم \* انما ارتفع  
المظلوم فيه لكونه فاعل حقه اى غلبه المظلوم بالحق ( ويعمل اسم المصدر عمل المصدر  
وهو شيان احدهما مادل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالقتل والمخرج  
والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله ١ كفرا بعدد الموت عنى \* وبعد  
عطائك المائة الرتاما ٥ اى عطائك والعطاء فى الاصل اسم لما يعطى ( ويستعمل المصدر  
بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اى غار وبمعنى اسم المفعول كقوله \* دار لسعدى اذه  
من هو اكا \* فيستوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبار الاصل ويجوز  
تشبيهه وجعه ايضا ويجوز ان ٦ يكونا محذوفى المضاف اى ماء ذو غور ومن ذوات  
هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به \*  
قوله ( اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثى المجرد  
على فاعل ومن غير الثلاثى على صيغة المضارع بيم مضومة و كسر ما قبل الآخر )  
قوله ما اشتق من فعل اى مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه سمي المصدر فعلا  
وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفاعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب  
السيرافى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان  
الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو المصدر والحدث ( قوله لمن قام ) الاولى  
ان يقول لما قام وذلك لما ذكرناه ان المجهول امره يذكر بلفظة ماو لعله قصد التغليب  
ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة  
المشبهة ولا يشتمل جمع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقرب من فلان او متباعد  
عنه و يجتمع معه فان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحد هما معينا  
دون الاخر ( قوله بمعنى الحدوث ) يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق  
لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول  
في حسن حاسن الآن او غدا قال تعالى ﴿ في ضيق ﴾ لما قصد به الحدوث  
﴿ وضائق به صدرك ﴾ وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا  
ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر ٧ وشازب ومقور  
وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في  
قولك الله عالم وكائن ابد و زيد صائم النهار وقائم الليل ( قوله الثلاثى المجرد ) اى  
غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج ( قال المصنف وبه سمي اى بلفظ الفاعل الذى  
هو وزن اسم الفاعل الثلاثى لكثرة الثلاثى فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم  
المفعول ولا المستفعل ٨ وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة  
٩ الالية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم مافعل الشيء ولم يأت المفعول والمنفعل

٣ فيكون على وزن المضارع نسخة ٣ قوله ( واورس ) اورس المكان واورست الرمث اصفر ورقه بعد الادراك فصار عليه مثل الملاء الصفر فهو وارس ولا تقل مورث وهو من النوادر ٤ ايفع الغلام اى ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر ٥ القح الفحل الناقة والريح السحاب ورياح لوافح ولا يقال ملافح وهو من النوادر وقد قبل الاصل فيه ملحقة ولكنها لا تلقح ١٩٩ الاوهى في نفسها لافح كان الرياح لقيحت بخير فاذا انشأت السحاب وفيها

خير وصل ذلك اليه ٦ قوله ( فهو مسهب ) اسهب الرجل اذا اكثر من الكلام فهو مسهب بالفتح وهونادر

٧ قوله ( واحصن ) احصن الرجل تزوج فهو محصن بفتح الصاد وهو نادر واحصنت المرأة

عفت واحصنها زوجها فهي محصنة قال ثعلب كل امرأة عفيفة محصنة ومحصنة وكل امرأة مترجة محصنة بالفتح لا غير

٨ المتصفة بالفعل من حيث هي هي لا يقتضى فاعلا ولا مفعولا فلما كان عليهما فيهما على خلاف وضعهما روى فيهما ان يكون موقعهما عند

العمل موقع الفعل وذلك اما بكونه مسندا او بوقوعه بعدما هو بالفعل اولى فالاول اذا تقدم شيء يسندان بمعمولهما اليه لان الاسناد الى الشيء من لوازم

والمتفعل بمعنى الذى فعل الشيء حتى يقال اسم المفعول بلى لوقال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر والمتدخرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بيني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا ( قوله ومن غير الثلاثي ) يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والمحقق بالرباعي ومنشعبة الرباعي ٢ يكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضوم في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كتدخرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعول اتبعا للعين او يضم عينه اتبعا لليم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغنى عن مفعول بفاعل نحو اعشب فهو عشب ٣ واورس فهو وارس ٤ وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى ﴿ وارسلنا الريح ه لوافح ﴾ على بعض التأويلات وقد استغنى عن مفعول بكسر العين بمفعول بفتحها في نحو اسهب ٦ فهو مسهب ٧ واحصن فهو محصن والفتح اى افلس فهو ملفح ( قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اى ماء مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكونا على النسب كنبال وناسب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى النسب مما لا فاعل له كنبال بل يجوز ايضا كونه نما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى ﴿ انه كان وعده مأثيا ﴾ اى آثيا والاولى انه من آتيت الامر اى فعلته فالتعنى انه كان وعده مفعولا كافي الاية الاخرى ﴿ قوله ( ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمة او ما فان كان للماضى وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان معمولا اخر بفعل مقدر نحو زيد معطى عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه زيدا امس استوى الجميع ) انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لافى الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لالفاظا لانه لا يوازنه مستمرا وقد ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج للرفع الى شرط زمان وقد ذكرنا هناك كثيرا من احكامه المحتاج اليها فليرجع اليه ( قوله والاعتماد على صاحبه ﴿ اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعمل في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعوا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كفى اسم الفاعل او واقعا عليها كفى اسم المفعول والذات ٨ التى حالها كذا لا تقتضى لافاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويهما بذكر

الفعل فيعمل بتقديم المسند اليه كونهما مسندين فاما ان اردت اسنادهما الى شيء قبل ان تجعلهما مع ذلك الشيء مسندين الى مبنى آخر نحو ضارب الزيدان لم يظهر فيهما معنى الفعلية وهو الاسناد من اول الامر بل زكياتهم فيهما قبل مجئ ما اسندا اليه انهما مع تنكيرهما مسندا اليهما اذ هما اسمان والاسم ظاهرة اذا ابتدئ به ان يكون مسندا اليه فيتوقع ما يصح الابتداء بهما من الوصف او غيره قبل مجئ المسند فاريد بالابتداء من اول الامر انهما مسندان وذلك بالاعتماد على

والجملة مسندة الى المسند اليه المقدم ( قلت يدفع هذا الوهم بان الاصل في الجملة الاسمية تأخير الخبر ولم يحتاج في الفعل الى تقدم مسند اليه لانه لا يتطرق اليه مثل هذا الوهم في نحو يضرب الزيدان لانه لا يصلح لكونه مسندا اليه فعنى الاعتماد يسنده الى لفظ قبله تصير نسبته واقعا موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم ويعنى آه نسخه

٢ وانما عمل اسم الفاعل اذا اعتمد على حرفي النفي والاستفهام لانهما بالفعل اولى كإمر في المنصوب على شريطة التفسير نسخه ٣ فيجوز في نحو قائم زيد ان يكون زيد فاعلا كما يجوز ان يكون مبتدأ فيجوز قائم الزيدان وذلك لقوة الشبه بينه وبين الفعل وقد تقدم في باب المبتدأ كلام في احكام هذا الباب نسخه

٤ وليس معناه انه يجب اضافته فانه يجوز هذا ضارب امس بلاضافة ويجوز ان يرفع فاعلا ظاهرا كما يجوز رفع المضمر نحو زيد ضارب ابوه كإمر في باب

ما وضع محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمه متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها قبل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كإمر في الاستفهام وحرف النفي ( يعنى بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاما والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذ الحال نحو جاءني زيدا كبا جلا ( قال المص انما اشترط الاعتماد على صاحبه لانه في اصل الوضع وصف فاذا اظهرت صاحبه قبله تقوى واستظهر به لبقائه على اصل وضعه فيقدر ح على العمل ( وقال ابن مالك وهو حال كونه خبرا للمبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف ولكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال فان مجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ قليل وهو الذي يسمى بالحال المؤثثة ( قوله او الهمزة او ما ) هذا هو الثاني والاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو انما قائم الزيدان اى ما قائم الا الزيدان ويقدر الاستفهام ايضا نحو قائم الزيدان ام قاعدان ٢ ( والاختش يجوز عمله من غير اعتماد على شئ من الاشياء المذكورة ٣ نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ ( قوله وان كان للماضى وجبت الاضافة معنى ) يعنى يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك ٤ والاجازان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما راحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا ( واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضى مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطى عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما قال تعالى ﴿ وجاعل الليل سكنا ﴾ قال السيرا في ان الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضى من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال ٥ من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام ( وقال ابو علي وجاعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطى زيد قبل وما اعطى قال درهما اى اعطاه درهما كقوله في الفاعل ﴿ ليك يزيد ضارع ﴾ فيتلخص بهذا التأويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى ( قال الاندلسي ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولي

٦ وجواز قولك هذا ضارب زيد امس وعرا نصب المعطوف يقوى مذهب ابى على في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي ٢٠١ لانه لا اضطرارهنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطى عمرو دارهما

لان حل التابع على اعراب المتبوع الظاولى فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تع وكلهم باسط ذراعيه قال نسخه ٧ واذا لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضى كانت اضافته نسخه

٨ الرمانى هو ابو الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى المتكلم مات سنة ٣٨٤

٩ لانه لم يجزى في كلامهم عاملا لا بمعنى الماضى فتوصلوا بالالف واللام التى هى اسم موصول الى اعمال صورة اسم الفاعل الماضى وان كانت فى الحقيقة فعلا ٢ ثم نقول انما جاز عمل ذى اللام بمعنى الماضى لانه ليس فى الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه الحال او الاستقبال بل هو فعل فى صورة الاسم كما مر فى الموصولات نسخه ٣ نحو الضارب زيدا امس نسخه

٤ قال لان الماضى لم يشبه الفعل وليس بشئ لانه ليس فى الحقيقة اسم فاعل

ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجزى في افعال القلوب ٦ ( ويضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعرا اذا اضطرارهنا الى نصب عمرا لان حل التابع على اعراب المتبوع الظاهر الاولى ولا استدلال للكسائى فى قوله تعالى ﴿ وكلهم باسط ذراعيه ﴾ لانه حكاية الحال الماضية ( قال الاندلسى معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ولا يريدون به ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان محكى الان على ما تلفظ به كفى قوله دعنا من تمرنان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال جارا لله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كفى قوله تعالى ﴿ فلم تقتلون انبياء الله من قبل ﴾ وانما يفعل هذا فى الفعل الماضى المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رأيت الاسد فاخذ السيف فأقتله ( ٧ فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضى ثبت ان يكون اضافته معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه فى باب الاضافة ( قوله فان دخل اللام استوى الجميع ) اى عمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال ( وقال ابو على فى كتاب الشعر والرمانى ٨ ان اسم الفاعل ذواللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمر ٩ ولم يوجد فى كلامهم عاملا الا ومعناه المضى ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضى فتوصل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل فى الحقيقة بل هو فعل فى صورة الاسم كما قد تكرر ذكره ( ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيويه ولم يصرح سيويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضى فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما ( وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضى والحال والاستقبال واستدلوا بقوله ﴿ فبت والهم يغشائى طوارقه ﴾ من خوف رحلة بين الطاعنين غدا ﴾ ويحتمل انتصاب غدا برحلة وبين والطاعنين والاستدلال بالاحتتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولابه والظرف يكفيه رايحة الفعل ٢ وانما عمل ذواللام مطلقا لكونه فى الحقيقة فعلا ( وقال الاخفش انما نصب ذواللام بمعنى الماضى ٣ تشبيها للمنصوب بالمفعول لانه مفعول به كفى زيد الحسن الوجه ٤ وضعف ما قال ظاهر ( ونقل عن المازنى ٥ ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر ٦ وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر فى الموصولات فليس ذواللام فى الحقيقة عنده فعلا \* واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملوا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم عليه المنصوب كقوله تعالى ﴿ للرؤيا تعبرون ﴾

حتى يطلب المشابهة فعل بل هو نسخه ٥ هو ابو عثمان المازنى صاحب التعريف نسبة الى بطن من تميم نظرا الى ان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل النصب وانما قال ذلك بناء على مذهبه وهو ان اللام ليس باسم موصول كما مر فى الموصولات نسخه

لوزارة اي يربي لها  
ويؤهل خاص الماء  
وخضت الغمرات اقحمتها  
٨ البدن جسدا الانسان  
والمسن من الابل مخاميص  
جمع مخامص بناء المبالغة  
من الخمصة وهو الجوع  
وصف بها الزمان فاضيف  
الى العشيات اضافة  
الى موصوفها  
٩ قوله ( لاخور ولاقزم )  
الخور الضعف ورجل  
خوار وريح خوار و  
ارض خوار والجمع خوار  
الفرام بالتحريك الدناءة  
والقزم رذال الناس  
وسفلتهم يقال رجل قزم  
ويستوى فيه الذكر  
والانثى والواحد والجمع  
سواء لانه في الاصل  
مصدر ٢ الوهن نحوه من  
نصف الليل والموهن مثله  
وقال الاصمعي هو حين  
يدبر الليل ٣ العمل بكسر  
العين المطبوع على العمل  
٤ قوله ( طرابا ) ابل طراب  
تبرع الى اوطانها ٥ قوله  
( وشأها ) شا آى سبقه  
وكذا شاء على القلب  
والشأ والغاية والامد  
٢ قوله ( وطبن ) الطبن  
بالتحريك الفطانة يقال  
هو طبن وطبن اي فطن  
حاذق

وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين جروف الجر لاقادتها التخصيص  
المناسب لتعلق الفعل بالفعل وعندما كان من نحو علم وصرى وذرى وجهل بالباء لاغير  
نحوانا عالم به لجواز زيادتها مع انفعالها ايضا كمايجب \* قوله ( وماوضع منه للمبالغة  
كضراب وضروب ومضرب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله ) ابنية المبالغة  
العامة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهذه الثلاثة مماحول اليها اسماء الفاعلين التى  
من الثلاثى عند قصد المبالغة قال \* ٧ فيالزمام رشحواى مقدما \* على الحرب  
خواضا اليها الكتاببا \* وفى كلامهم انه لتخار بوائكها اى سمانها وقال \* ضروب  
بنصل السيف سوق سمانها \* اذا عدموا زادا فانك عاقر \* وربمابنى فعال ومفعال  
وفعول من افعال نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال \* شم مها وين ٢ ابدان  
الجزور مخاميص العشيات ٩ لاخور ولاقزم \* جمع مهوان من اهان ٣ قال سيوبه  
فاعل اذاحول الى فاعل او فاعل اىضا وانشد \* حتى شأ آها كليل موهناعل ٣ \*  
باتت ٤ طرابا وبات الليل لم ينم \* فكليل مبالغة كال يعنى البرق ٥ وشأهاى ساقها  
والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيوبه وقالوا ان موهناظرف لشأها لان كليل لازم  
ولوكان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه راحة الفعل ( واعتذرله بان كليل  
بمعنى مكل فهو هنامفعوله على المجاز كمايقال اتعبت يومك ففعل اذن مبالغة مفعول ) قلت  
لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا ( واستدل سيوبه على عمل فعل بقوله \*  
حذر امور اما تخاف وآمن \* مالميس منجية من الاقدار \* ومنعه غيره وقال ان البيت  
مصنوع يروى عن اللاحق ان سيوبه سأثنى عن شاهد فى تعدى فعل فعملت له هذا  
البيت اما اذا لم يكن فاعل وفعل مماحول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم ٢ وطبن  
وفطن فلا خلاف فى انهما ٣ لاينصبان اذ كلامنا فى ابنية المبالغة لافى الصفات المشبهة  
وقد جاء فاعل مبالغة مفعول كقوله تعالى ﴿ عذاب اليم ﴾ على رأى وقوله \* امن ربحانة  
الداعى ٤ السميع \* ٥ يؤرقنى واصحابى هجوع \* واما الفاعل بمعنى المفاعل كالجليس  
والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شئ من ابنية المبالغة  
لفوات الصيغة التى بهاشابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم  
بفعل مقدر ( وقال البصريون انما تعمل مع فوات الشبه اللفظى لجبر المبالغة فى المعنى  
ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة  
المشبهة فى مشابهة اسم الفاعل ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كالم يشترط  
ذلك فى الصفة المشبهة ( وقال ابن بابشاد لا يعمل بمعنى الماضى كاسم الفاعل والايات  
المنشدة ظاهرة فى كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة وبمجموعها  
صحىحا كان او مكسرا قال \* ثم زادوا انهم فى قومهم \* غفر ذنبهم غير فخر \* وتقديم \*  
منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما فى اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل  
على ان العمل لها عنده ( قوله والمثنى والمجموع مثله ) اى يعملان عمل اسم الفاعل  
اما المثنى وجعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه

الفعل واما جمع المكسر ٦ فلكونه فرع الواحد قال \* ممن حلق به وهن عواقد  
 \* حبك النطاق فشب غير مهبل ٧ \* قوله ( ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف  
 تخفيفا ) يعنى بالتعريف دخول اللام وبالعلم النصب كقوله \* الخافوا عورة  
 العشرة \* لا يأتهم من ورائهم نطف \* وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة  
 بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف في الموصول في قوله \*  
 ابني كليب ان عى الذا \* قتل الملوكة فكما الاعلالا \* وقال \* وان الذى حانت  
 بفلج دماؤهم \* هم القوم كل القوم يام خالد \* واما حذف النون مع الجر كما لضاربوا  
 زيد فللا ضافة ( ويشترط في عمل اسمى الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين  
 ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه ٨ عن تأويله بالفعل ولم يخرج  
 التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على التثنية والجمع  
 وليس بشئ لما ذكرنا واما قولهم انا مرتجل فسوير فسخا فانما جاز لكون المعمول  
 ظرفا ويكفيه رابحة الفعل \* واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف  
 الى مفعوله عنه بظرف قال \* وكرار ٩ خلف المحجرين جواده \* اذا لم يحام  
 دون انثى حليلها \* اى كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى  
 الدرهم عمر وكما جاء في المصدر في نحو قوله تعالى \* قتل اولادهم شركائهم \*  
 فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضى نحو هذا ضارب زيدا مس  
 وعمر وفالمختار جر المعطوف جلا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره  
 لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الاماضيا ليوافق  
 المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيدا مس وعمر غدا  
 وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر والجمل على اللفظ اولى وبقى هنا  
 الخلاف في ان النصب جلا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب  
 سيبويه فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر انشد سيبويه \*  
 هل انت باعث دينار حاجتنا \* او عبدرب اخاعون بن مخراق \* قوله ( اسم المفعول  
 ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثى على مفعول كمضروب ومن غيره  
 على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الاخر كخرج ومستخرج وامره في العمل  
 والاشراط كما مر الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما ) قوله ( وقع عليه ) يعنى وقع  
 عليه او جرى مجرى المرفوع عليه ليدخل فيه نحو او جدت ضربا فهو موجود علمت  
 عدم خروجك فهو معلوم وسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو  
 المصدر ٢ اذا المراد المفعول به الضرب اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار  
 الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول مالم يسم فاعله ٣ وكان قياسه  
 ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب  
 لكنهم لما اداهم حذف الهزة في باب افعال الى مفعول قصدوا تغيير احدهما للفرق  
 فغيروا الثلاثى ٤ لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات

٦ فيعمل ايضا لكونه  
 نسخه  
 ٧ قوله ( غير مهبل ) هبله  
 اللحم اذا كثر عليه  
 وركب بعضه بعضا  
 واهبله يقال رجل مهبل  
 ٨ عن وقوعه موقع الفعل  
 ولا يمكن تأويل المصغر  
 والموصوف كما امكن  
 تأويل التثنية والمجموع  
 به نسخه  
 ٩ قوله ( خلف المحجرين )  
 احجرتة اى الجأته الى  
 ان دخل جرة فأنحجر  
 ٢ لانه هو الذى يفعله  
 الفاعل وهذا الذى نحن  
 فيه هو اسم المفعول به  
 اى الذى فعل به الفعل  
 اى اوقع عليه الفعل يقال  
 فعلت الضرب اى  
 اوقعته  
 ٣ فهو كما لمحصل بمعنى  
 المحصول عليه  
 ٤ زيادة الواو لانه اخف  
 لقلة حروفه فلا ارادوا  
 الواو فتحوا الميم لثلا  
 يتوالى ضمنا بعد هما واو  
 وهو مستثقل في القياسى  
 الكثير الاستعمال واما  
 نحو عصفور ومغرد  
 وملول فليس بقياسى ولا  
 كثير وايضا ثبت التغيير  
 في اخيه وهو الفاعل نسخه



ه في المضارع كما في اسم  
الفاعل من الرباعي وذى  
الزيادة فبقى اسم المفعول  
من الثلاثى بعد التغيير  
المذكور كالجارى على  
فعله لان ضمة الميم مقدرة  
والواو في حكم الحرف  
الناشئ للاشباع كقوله  
ادنو فانظور \* فلا يعبأ  
به فاسم المفعول اذن يشابه  
المضارع المبني للمفعول  
لفظا ومعنى وصيغته آه  
نسخه

٦ قوله ( واملول المملول )  
الميل الذى يكتحل به  
والغرو د ضرب من  
الكماء

٨ لاعادتها نحو زيد معطى  
غلامه درهما وقد ذكرنا  
في باب الاضافة ان عمله  
في مالم يسم فاعله الرفع  
غير محتاج الى شرط  
احد الزمانين نسخه  
٩ فان كان الفعل متعديا  
بنى اسم المفعول منه بلا  
قيد حرف جر كما مر في باب  
المفعول به وان كان الفعل  
آه

والسكنات كضارعه لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة ه في الفاعل ولا الحركات  
في اكثرها كحر كاته نحو ينصرف هو ناصر ويحمد فهو حامد ( واما اسم الفاعل من  
افعل فهو كضارعه في موضع الزيادة في عين الحركات فغير وه بزيادة الواو ففتحوا  
الميم لثلاثى يتوالى ضممتان بعد هما واو وهو مستثقل قليل كمغرو د واملول وعصفور  
فبقى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغيير المذكور كالجارى على الفعل لان ضمة الميم  
مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع كقوله \* ادنونا فانظور \* وصيغته  
من جميع الثلاثى على وزن مفعول ومن غير الثلاثى على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح  
ما قبل الاخر لانه كذلك في مضارعه الذى يعمل عمله اعنى المضارع المبني للمفعول وقد  
شذاضعت الشئ فهو مضعوف اى جعلته مضاعفا ( قوله وامره في العمل والاشتراط  
كما مر اسم الفاعل ) يعنى ان حاله في عمل فعله اى انضارع المبني للمفعول كحال اسم  
الفاعل في عمله عمل فعله الذى هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال  
والاعتماد على صاحبه او حرفي الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه ٨ لاعادته  
فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان كاتين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين  
ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابى على ومن بعده  
صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل ٩ ويبنى اسم المفعول من الفعل المتعدى مطلقا  
فان كان متعديا الى واحد فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد نحو ضربت زيدا فهو  
مضروب واذا تعدى الى اثنين ليسا مبتدأ وخبر فهو يطلق على كل واحد منهما نحو  
اعطيت زيدا درهما فكل واحد من زيد والدرهم يقال له المعطى وكذا نحو قرأت  
زيدا الكتاب وان كانا في الاصل مبتدأ وخبر فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون  
الجملة اعنى مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فالمعلوم في قولك علمت زيدا قائما قيام زيد  
وكذا في قولك جعلت زيدا غنيا المفعول غناء زيد ويصح ان يقال للمفعول الاول هنا  
مفعول لكن لا مطلقا بل بقيد الخير فيقال في علمت زيدا قائما قائما زيد معلوم على صفة القيام  
وفي جعلت زيدا غنيا زيد مجعول على صفة الغنى ( وان كان متعديا الى ثلاثة وقع اسم  
المفعول على كل واحد من الاول ومن مضمون الثانى والثالث اعنى مصدر الثالث  
مضافا الى الثانى في قولك اعلمتك زيدا منطلقا المخاطب معلم وانطلاق زيد ايضا معلم  
( فثبت بهذا التقرير ان المفعول به اما ان يكون واحدا او اثنين او لهما غير بايها  
فضربت زيدا متعديا الى واحد وكذا علمت زيدا قائما في الحقيقة واعطيت زيدا درهما  
متعديا الى مفعولين او لهما غير الثانى وكذا اعلمتك زيدا منطلقا في الحقيقة لكنهم لما  
كان ما هو المفعول حقيقة مضمون جملة ابتدائية نصبوا هما معا وسموا الاول مفعولا  
اولا والثانى مفعولا ثانيا وفي نحو اعلمتك زيدا فاضلا سموهما ثانيا ثالثا وانما نصبوا هما  
معالا لما هو المفعول في الحقيقة مضمون لهما معا لا مضمون احدهما ( وان كان الفعل  
لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجوز بناء اسم المفعول منه كما لم يجوز بناء الفعل المبني للمفعول  
منه اذا المسند لبدله من المسند اليه فلا يقال المذهب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى

٨ قوله (قتيل الطف) اسم ٢٠٥ اسم موضع بناحية الكوفة ٩ لاعلى معنى الثبوت ٢ فالحاق المفرد بالاعم الاغلب

بالتأويل اولى نسخه

٣ كما كان فى اسم الفاعل وهو غلبة استعماله للحدوث ومن ثم تحول الصفة عند قصد الحدوث اليه فجعلها حقيقة فى احدهما تحكم والاصل ان تقول هى حقيقة فى القدر المشترك بين القيدتين وهو الانصاف بالحسن مطلقا لكن لما كان وضعها على الاطلاق ولم يكن آه نسخة

٤ على ما ذكرنا بل بدليل العقل وظهوره فى الاستمرار عقلا هو الذى غره حتى قال مشتق لمن قام به على معنى الثبوت نسخة

٥ قوله (وادعج) الدعج شدة سواد العين مع سعتها ٦ لان اسم الفاعل ما قام به المصدر فهو بمعنى ذو مضافا الى مصدره فضارب بمعنى ذو جلوس كما ان الصفة المشبهة كذلك فعنى حسن ذو حسن لا فرق بينهما من جهة المعنى الا بشئ واحد وهو ان وضع اسم الفاعل على انه متصف بمصدره على وجه الحدوث وضع الصفة على انها متصفة بمصدرها على الاطلاق كما ذكرنا وقيل انما علمت لاجل مشابهتها اسم الفاعل بانها صفة تثنى آه نسخة

المجرور جاز بناء اسم المفعول مستندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وعدلت عن الطريق فهو معدول عنه وكذا فى متعدد حذف منه ما هو المفعول به وعدى بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهو مرمى عنها والمرمى هو السهم ( ومنه قولهم اسم المفعول اى اسم المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الطرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سرت اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول فى ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب ( ثم اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول مالم يسم فاعله كمؤدب الخدام اولا نحو زيد معطى درهم غلامه اى معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضاف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو اولا كقولنا الحسين رضى الله عنه قتيل الطف ٨ اخزى الله قاتليه \* قوله ( الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ) قوله ( من فعل ) اى مصدر ( قوله لازم ) يخرج اسمى الفاعل والمفعول المتعديين ( قوله لمن قام به ) يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والالة ( قوله على معنى الثبوت ) اى الاستمرار وال لزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقام وقاعدفاته مشتق من لازم لمن قام به لكن ٩ على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامرو وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه فى الاصل للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة للحدوث والحدوث فيها اغلب ولهذا اطرده تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضابق عند قصد النص على الحدوث ٢ والذى ارى ان الصفة المشبهة كانها ليست موضوعة للحدوث فى زمان ليست ايضا موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولادليل فيها عليهما فليس معنى حسن فى الوضع الاذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة او جميع الازمنة ولادليل فى اللفظ على احد القيدتين ٣ فهو حقيقة فى القدر المشترك بينهما وهو الانصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يحز نفيه فى جميع الازمنة لانك حكمت بثبوت فلا بد من وقوعه فى زمان كان الظاهر ثبوته فى جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصصه بعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان حسن فقط فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا ٤ \* قوله ( وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها ) صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويحى فى مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسودوابيض ٥ وادعج واهور على وزن افعال وانما علمت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كما مر ٦ لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو مضافا الى مصدره فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل ومنه اعنى حاسنا كذلك محل للحدث المشتق هو منه

فضارب بمعنى ذو ضرب لافرق بينهما معنى الامن حيث الحدوث في احدهما وضعاً والاطلاق في الآخر كاذ كرنا وقيل عملت لمشايتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كإن اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث (ومن ثم لم يعمل افعال التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من ومادام معه من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنيتها وجعها وتأنيثها كثنية اسم الفاعل وجعه وتأنيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ٨ ابيضون وابيضه كاتقول ضاربون وضاربة مع عمل افعال فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة (فان قيل المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعال التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة ٩ نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة عليه بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة الا في معنى الحدوث كاذكرت في سائر الصفات المشبهة (قلت اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعال التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعال التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدى الافعال الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعدفكان ينبغي ان يجوز انا طول القوم وانا اطول للقوم كاتقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعال التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه معنى الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول او ذو غلبة بالطول بل معناه آخذ في الزيادة في الطول من مبدأ القوم بعد مشاركتهم اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدى اسم الفاعل من المغالبة دليل مبينة معناه لمعناه (وقال المصنف لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما يمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعال التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه ( فان قيل فعل المغالبة يفيد فائدته ( فالجواب مامر ( قوله وتعمل عمل فعلها ( يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق ٢ واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها \* قوله ( وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام ومجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجهه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه والحسن وجهه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحدا حسن وما فيه ضمير ان حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والافقها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة في ذلك ( اعلم ان الصفة المشبهة اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها

٧ تشبيه الصفة المشبهة  
نسخه

٨ ابيض ابيضان ابيضون  
ابيضه ابيضتان ابيضات  
مع عملها عمل نس

٩ قوله ( نحو طاولته )  
يقال طاولني فلان فطلته  
اي كنت اطول منه من  
الطول والطول جميعا

٢ فكيف يشترط فيها  
الزمان نسخه

بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب  
 النعت والكلام ههنا في عملها لا في ارادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما  
 ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة  
 اقسام الصفة باللام مع الثلاثة من اقسام المعلوم والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ثم المعلوم  
 في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية عشر  
 لان الستة صارت مضروبة في الثلاثة ( وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعلوم  
 ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة  
 عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه ( اثنتان من هذه المسائل  
 الثماني عشرة ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى  
 ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعلوم مضافا الى المضاف  
 الى الضمير نحو الحسن وجهه غلامه والحسن وجهه غلام اخيه وذلك لانها لم تقدر الاضافة  
 فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة  
 تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او بما اضيف  
 اليه الفاعل واستناره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه  
 ابى الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه  
 ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام  
 حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف ( واما في الثني والجمع نحو الحسنات  
 وجهيهما والحسنات وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيوييه لكن  
 على قبح كافي حسن وجهه على ما يجي من الخلاف ( والثانية من الممتنعين ان تكون  
 الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن وجهه او وجهه  
 غلام وانما امتنع مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه  
 الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة  
 فاذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة  
 فلا قل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتشكيك المضاف اليه  
 ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام المضافة الى معمولها المضاف  
 الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ( فسيوييه وجيع البصريين يجوزونها ٢ على  
 قبح في ضرورة الشعر فقط ( والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها  
 لاجل ٣ اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليس بقبيحة كافي  
 رجل ضارب اياه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكمة  
 ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين  
 ولا تعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير ٤ مع الاستغناء عنه بما استكن  
 في الصفة ( والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو  
 حذف التنوين ( ومنعها ابن بابشاد مستدلا بنسج ٥ العنكبوت وهو انه اضافة الشيء

٢ مع قبح ويقولون انها  
 لا تجي الا في ضرورة  
 الشعر والكوفيون  
 لا يستقبلونها ويجوزونها  
 في السعة ووجه استقباحها  
 ان اضافة الصفة الى  
 معمولها لاجل التخفيف  
 بخلاف نحو الحسن وجهه  
 بنصب وجهه فانه وان كان  
 فيه ضمير ان لكن الصفة  
 غير مضافة ليقيد التخفيف  
 فالحكمة يقتضي نسخها

٣ امتناع نسخها

٤ الاستقباح لاجل انه  
 لم يحذف الضمير في وجهه  
 مع انه حصل من الضمير  
 المستكن في الصفة ما يشترط  
 في الصفة المشتقة من عائد  
 الى الموصوف والذي آه  
 نسخها

٥ اي باو هن الجمع  
 واضعها

٦ قوله (روائف) الرافعة  
اسفل الالية و طرفها  
الذى بلى الارض من  
الانسان اذا كان قائما  
واستطير الشيء اى طير  
٧ وبقيت مسئلتان اخريان  
من المسائل الثمانى عشرة  
نسخه

٨ وهما اللتان اجتمع في كل  
منهما ضميران وهما نسخة  
٩ مع كونه فاعلا للصفة انما  
كان ليرز نسخه  
٢ التى هي اصل غير نسخة  
٣ الكوم جمع الكوماء  
وهى الناقة العظيمة السنام  
وذرى الشيء بالضم اعاليه  
وهى ايضا اعلى السنام  
٤ قوله (وادقة) ودقت  
اليه دنوت منه  
واراد دنو سراتها من  
الارض لكونها حوامل  
قريبة من الوضع  
٥ وهى منصوبة بوادقة  
والمراد السمن لانها متى  
سمنت خرجت اليك السمن  
سراتها ودنت اقليد  
٦ لاجل اصلاتها نسخة

الى نفسه فان اراد به انه اضيف الحسن الى وجهه وهو هو فى المعنى فذلك انما منه من  
منع فى الاضافة المحضة وكان ينبغى على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلمها  
فى المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع اننا ذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة  
الصفة الى مرفوعها جعلوه فى صورة المفعول الذى هو اجنبى من ناصبه ثم اضيفت  
اليه حتى لا يستنكر فى الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى  
ضمير راجع الى صاحب حسن فكانت اضيفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك لايحوز فليس  
بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع فى المحضة ايضا وقد قيل فيها واحداه وعبد بطنه  
وصدر بلده وطبيب مصره ونحو ذلك (وانشد سيويه للاستدلال على مجيئها  
فى الشعر قول الشماخ \* اقامت على ربعيهما جارتا صفا \* كيتا الاعالى جوتا  
مصطلاهما \* وقال المبرد بل الضمير فى مصطلاهما للاعالى اذ هو جمع فى معنى المثنى  
اذ هو للجارتين وليس للجارتين الاعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله \* ٦ روائف  
اليتيك وتستطارا \* فالالف فى تستطارا راجع الى روائف لانه بمعنى رانفتين فكانه قال  
جوتا مصطلى الاعالى فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن فى جوتا فهو كقولك  
زيد حسن الغلام قبج فعلة اى فعل الغلام ويعنى بمصطلى الاعالى ماتحت الاعالى  
وهو الموضع الذى اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كيت وما بينهما  
جون اى اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيويه (٧ ومن المسائل  
المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنتهما المصنف ٨ وهما الحسن  
وجهه وحسن وجهه بنصب المفعول فيهما ووجهه استقباحهما ان النصب فى معمول  
الصفة المشبهة اذا كان معرفة ٩ انما جاز مع كونه فى المعنى فاعلا ليرز فى صورة المفعول  
فلا يستقبح الاضافة اليه اذ قصد التخفيف وذلك لان الاضافة للصفة الى مرفوعها  
قبيحة فى الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هى المرفوع بها فى المعنى كما فى قولك  
زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التى  
هى مستقبحة فى المحضة ٢ وهى اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع فى صورة المفعول  
لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها فى المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو فى المثال  
المذكور فاذا اضيفت اليه بعد ناصبه كانت كاضافة الشيء الى الاجنبى فنصب معمول  
الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر متمعا كان القياس امتناع  
نصبه ايضا وكالم يحز حسن وجهه بالجر الا فى الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه  
بالنصب ايضا الا فى الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوها  
على قبج فى السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة او لا غاية  
الظهور فيتبين فى المجرور انه كان قبله منصوبا قال \* انعتا انى من نعاتها \* ٣ كوم  
الذرى ٤ وادقة ٥ سراتها \* ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه  
وحسن وجهه برفع المفعول فيهما فهما حسنتان ٦ كثيرتا الاستعمال وانما كانتا  
اصلين لان الوجه فاعل فى المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير

٧ يقال الماء تصبب من الجبل أى ينحدر منه ٨ حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستناره فيها  
نسخه ٩ وهو حذف الضمير ولان ٢٠٩ فيهما نسخة ٢ ههنا انك تقول فى المؤنث هند حسنة الوجه وفى

المثنى والمجموع الزيد ان  
نسخه

٣ صاحبها مع كونها مسندة  
فى المعنى الى سببه لكون  
تلك الصفة فى اللفظ جارية  
على صاحبها خبرا او حالا  
اونعتا نسخة ٤ يتصف  
بالحسن الحسن وجهه او  
كانت غير هانحو زيد ابيض  
الحمية أى شيخ وكثير الا  
خوان أى مقتوبهم فيحسن  
اذن ان يجعل صفة سببه  
كصفة نفسه فيستجيب ضميره  
فى صفة سببه كما يستجيب فى  
صفة نفسه فيخرج السبب  
اذن عن ظاهر الفاعلية  
الى النصب اوالى الجر  
لان الصفة لا ترفع فاعلين  
ولم يترك مرفوعا على  
ان يكون بدلا من الضمير لثلا  
ياتيسر بالفاعل فان لم تجر فى  
اللفظ على صاحب السبب نحو  
زيد وجهه حسن او جرت  
عليه لكنهما لم تبدل على صفة  
له فى ذاته نحو زيدا جرح  
ثوره لم يجز استنار ضمير ذى  
السبب فيها فيخرج زيد اسود  
فرس غلام الاخ وزيد ابيض  
الثور وزيدا جرح غلاما نسخة  
٥ ولان دل صفة سببه على  
صفة نفسه فكيف يضم

فى متعلق الصفة اذ ليس فى الصفة شئ لكل واحدة منهما فرعان حسنان فى القياس كثيرا  
الاستعمال الحسن وجهها وحسن وجهها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر  
على الاضافة ( اما حسن انتصاب المعمولين فى القياس فلانك قصدت المبالغة فى وصف  
الوجه بالحسن فنصبت وجهها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا  
اوقع فى النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر فى باب التمييز فى نحو ٧ تصبب زيد  
عرقا فصل التخفيف اللفظى بحذف الضمير واستناره فى الصفة والمبالغة المعنوية  
( واما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه فلان فى حسن الوجه تخفيفين ٨ احدهما  
فى الصفة والاخر فى معمولها وفى الحسن الوجه تخفيفا واحدا ٩ فى معمول وفيهما  
معان تعريف الوجه باللام التى هى اخف من الضمير مراعاة لاصله فى التعريف وهذه  
فائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا  
على التمييز كما فى الاولين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة ٢ قولك هند حسنة  
الوجه والزيد ان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه ولا تأتى هذه العلامات  
فى الصفة الاوفى فيها ضمائر مستترة الا فى الندرة نحو قام رجل قاعدون غلمانا وانما جاز  
اسناد الصفة الى ضمير ٣ المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها فى اللفظ جارية على المسبب  
خبرا اونعتا او حالا وفى المعنى دالة على صفته فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة  
كما فى زيد حسن الوجه فانه ٤ حسن بحسن وجهه اولا نحو زيد غليظ الشفتين أى قبيح  
فان لم تجر فى اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنهما لم تبدل على صفة له  
فى ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فيخرج زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض  
الثور وزيد اصفر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف  
المذكور ٥ فيخرج ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضم ضمير فيها ضمير نفسه اذ لم تبدل  
صفة سببه على صفة نفسه ( فان قيل ليس تبدل الصفة فى نحو زيد ابيض ثوره على  
صفته فى ذاته وهى كونه صاحب ثور كذا ( قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون  
الثور سبيا لزيد لان صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه أى  
هو كريم قال ٦ الحزن بابا والعقور كلبا \* فعليك العبرة بما ذكرت ( ومسئلة لا قبيحة  
ولا فى غاية الحسن وهى حسن وجه بالجر اذ كل ما ذكرنا فى حسن الوجه حاصل فيه  
الامطابقة للمعمول لاصله فى التعريف اعنى وجهه ( واربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتمى  
الى منعها فى حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر وهى الحسن وجه وحسن  
وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول فى جميعها والاوليان اقبح من  
الاخيرتين لعدم موافقة المعمول فيهما لاصله فى التعريف ووجه قبح الاربع خلو  
الصفة من عائد الى الموصوف ٦ وحذف الجار مع الجرور قليل قبيح أى وجه منه  
والوجه منه ( وقال ابو على الوجه ووجه بدلان من الضمير المستجيب فى الصفة قاله فى

فى صفة سببه ضمير نفسه ( ١٤ ) قاله رؤبة اوله فذاك ( نى ) وخم لا يبالى السبا \* يذم انسانا يعلق بابه  
دون الاضياف وكتبه عقور \* وهما صفتان نصبتا بابا وكتب باللام ولا اضافة كالحسن وجه اعنى

قوله تعالى ﴿ مفتحة لهم الابواب ﴾ وهذا غسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتغال ٧ لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب ( وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله ﴿ لحافى لحاف الضيف والبرد برده ﴾ فالوجه باق على الفاعلية كما كان في الاصل ٨ وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبج عند البصريين ( ومثلتان فيهما وجه حسن لكن قل استمالمهما لاستنكار في الظاهر وهما الحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فليكون النصب توطئة للجرو وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرها فلنصب ما هو فاعل حقيقة لاعلى التميز ( وعند الكوفيين نصب ٩ المعرف في مثله على التميز لتجوزهم تعريف الميز كما مر في باب ( وثلاث مسائل قبيحة لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبج عند الكوفيين وهى الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بحر وجهه كما مر ( ومثلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجهه بحر المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثمانى عشرة مسألة ( ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلاث القبيحة المتنوعة في السعة بعللة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعنى جريها على المسبب واستلزامها لصفته في نفسه فصارت بذلك صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة وذلك لجحيته بعد الفاعل اى الضمير المستجن فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزال المانع من الاضافة الى السبب ٣ لان المانع منها انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبج مجيئه في السبب ايضا ٤ لانه انما كان محتاجا اليه في السبب ليتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على انه السبب لانك لم تضمره فيها الا لدلالة صفة سبيه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلواتى به فيه كان قبجها وليس اسم الفاعل في نحو زيد ضارب غلامه كذا لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سبيه على صفة نفسه ٥ وانضم هذا القبج في الحسن وجهه بحر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فتأكد كيد امتناعه ( قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعركة وعلى التميز في النكرة ) هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل ( قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن ) قد ذكرنا ما عليه ( قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها ) لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبج عنده على ما ذكرنا مبنية على الضمير مهذقة يبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في ممولها فان كان في المعمول فهو ظاهر ٢ لبروزه نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذ لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفاعل تؤنث لتأنيث الفاعل وتفرّد عند افراد الفاعل وتثنيته وجعه كما ذكرنا في باب النعت \* ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرّفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف ٣ بها والى

٦ وحذف الضمير من الصفة ليس بقوى كما مر ولا سيما مع حذف ما يجره معه اى وجه آه نسخه ٧ فيهما ضمير المبدل منه نسخه

٨ وكون اللام بدلا من الضمير فيما شرط نسخه ٩ المعرفين على التميز لانهم يجوزون نسخه ٣ لان المانع من الاضافة الى السبب انما كان رفعه لما ذكرنا من انه كاضافة الشئ الى نفسه فلما استجن ضمير ذى السبب نسخه ٤ لان الضمير في السبب انما احتج اليه ليتبين انه السبب نسخه

٥ ثم نقول انضم القبج المذكور نس

٢ لانه يكون باراز نسخه ٣ باللام او مضافا الى المضاف اليه آه حكم مررت آه حكم برجل حسن وجه الغلام نسخه

المضاف اليه بالغامبالغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابى  
الغلام وكذا لو زدت وكذا حكم المفعول المضاف الى المضمير حكم المضاف الى المضاف الى المضمير  
وهلم جرا ٤ نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابى غلامه  
وكذا لو زدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله \* رحيب ه قطاب  
الجيب منها \* و برجل حسن وجهه يصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافة الى الضمير حكم  
المضاف الى المجرد عنهما بالغامبالغ فحكم مررت نحو برجل حسن وجهه حكم برجل حسن  
وجه غلام وحسن وجه ابى غلام وكذا لو زدت ( قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين  
الى آخره ) يعنى باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط  
كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى  
غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلاثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما تقول  
فى اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاخ النسب وفى اسم المفعول اللازم مضروب الغلام  
ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى المضارع او للاستمرار او للإطلاق فان رفعهما  
للسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فى باب الاضافة فاذا جاز فى معمولهما الرفع  
جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعا ٧ كما مر فيجئ فى كل واحد منهما الثمانى عشرة  
مسئلة ٨ وكذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما من المفعول ثم نصب المفعول او جره اذا كان  
يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا فى الصفة  
المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم ابن الم بجر المفعول ولا مضروب مملوك اخ  
ولا مشروب ماء الاخ ٩ هذا ( واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ٣ ومعطى  
اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجوز نصب الفاعل وجره اتفاقا لثلا  
يشتهر بالمفعول ٤ بخلاف الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها  
حتى يشتهر المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فامن التباس  
المنصوب او المجرور بالمفعول لم يتنع عند ابى على نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى  
حسن الوجه ومنعه غيره ( وقد يجرى بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو  
فلان شمس الوجه اى حسن الوجه فيجئ فيه المسائل المذكورة وهو قليل ( قيل لا يعمل  
الصفة المشبهة فى الاجنبى كما يعمل اسما الفاعل والمفعول بل تعمل فى ٥ السبب فقط وليس  
اطلاقهم هذا القول بوجه بلى تعمل فى غير السبب اذا كان فى معمول آخر لها ضمير صاحبها  
نحو برجل طيب فى داره نومك وكذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفى نحو احسن  
الزيدان وما قبيح الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل فى سببه واما نحو ما زيد قائم  
الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او ولا حسنا وجهها برفع وجهها فان وجهها  
وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التى هى سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة  
ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير ٦ الذى اضيف وجهه  
اليه راجع الى جاريته التى هى مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجهه

- ٤ فحكم مررت آه حكم  
برجل حسن وجه غلامه  
و برجل حسن نسجه  
٥ قوله ( قطاب الجيب )  
القطاب مخرج الرأس من  
الجيب اى هى واسعة جيب  
الدرع يروى بتوئين رحيب  
وباضافته كما مر اليه الاشارة  
٧ على ما تبين قبل نسجه  
٨ كما فى الصفة سواء وانما  
يجوز استنار الضمير فيهما  
منتقلا من معمولهما نس  
٩ بجر ٢ المفعول اذ لا  
يحصل فى الاغلب بمثل هذا  
الموصوف المتقدم صفة نس  
٢ ينصب المفعول نسجه  
٣ او ضارب عمرا غلامه  
ومعطى غلامه درهما نسجه  
٤ فان له مفعولا نسجه  
٥ السببى ان تعتمد على  
الاستفهام نسجه  
٦ المضاف اليه وجهه راجع  
نسجه



جاريته فهو جل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لاقيحة وبرجل قائم غلاما  
 لا قاعدين (ومن هذا الباب عند المبرد \* جوتا مصطلاهما \* كما مر لان اصله جون  
 مصطلاهما اي مصطلي الاعالي اي مصطلي اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذي اضيف  
 اليه اعالي واستر في جون فصار جوتا وادخل اللام في اعالي ليتعرف باللام كما كان متعرفا  
 بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثني لكون الاعالي ههنا  
 في معنى الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من  
 وجهه كما حذف من اعاليهما \* قوله ( اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على  
 غيره وهو افعال ) ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب ولو احتراز عن مثله بان قال ما اشتق من  
 فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا تنقض بنحو طائل اي زائد  
 في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على  
 افعال لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في الفعل المشتق هو منه فيدخل فيه نحو خير وشر  
 لكونهما في الاصل اخيرا وشر فخفا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على ٧ القياس  
 \* قوله ( وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليكن البناء وليس باون ولا عيب لان منهما  
 افعال لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد  
 منه استخراجا وبياضا وعبي وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اعذروا اليوم واشغل  
 واشهر ) ٨ شرط افعال التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي  
 متصرف قابل معناه للكثرة ( فقولنا جاء منه فعل احتراز من ايدي وارجل من اليد  
 والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اي آكلهما من الحنك واول شاذ  
 وكذا قولهم آبل من حنيف ٩ الختام لم يستعمل منه فعل على ما قام سيويوه ( وقال الجوهري  
 ابل يا بل ابالة مثل شكس ٢ يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من  
 الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل ( وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان  
 وصارفاته لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون  
 الحدث كما توهم بعضهم والافعال موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها ذالة على  
 الحدث ايضا كما سيأتي في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هوا كون منك منطلقا وهو  
 اصير منك غنيا اي اشد انقلا الى الغنى ( وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ٣ مانبس  
 بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لثلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل لا انبس قلت ليس  
 لانبس لنفي الحدث الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفي الفضل في التكلم  
 ( وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس اذ لا يقال انعم وابأس وليس ( وقولنا  
 قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غرت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب  
 منها امس ولا اطلع ويصح ان يحتز به عن بعض العيوب الظاهرة كالغور والعمى  
 ( وقوله ثلاثي ) احتراز عن الرباعي نحو دحرج ( قوله مجرد ) احتراز عن ثلاثي ذي  
 زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها ( قوله ليكن ) اي لولم يكن ثلاثيا بل

٧ الاصل نسخه

٨ شرطه نسخه

٩ الختم الجرة الخضراء  
 والخاتم سمائب سود لان  
 السواد عبر خضرة ٢ اي  
 صعب خلفه ٣ قوله ( نحو  
 مانبس بكلمة ) مانبس بكلمة  
 اي ما تكلم وما نبس ايضا  
 مثله

كان رباعيا نحو دحرج اولم يكن مجردا بل كان ذا زائد كاستخرج واخرج لم يمكن بناء  
 افعل منه اما ان اردت بناء من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي مزيد  
 فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ لو قلت  
 في دحرج ادر لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج خرج بحذف الهمزة  
 لا يلتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المتشعبة وهذا كله بناء على انه لا صيغة للتفضيل  
 الا افعل واما اقتصر و اعليه اختصارا (قوله ليس بلون ولا عيب) صفة ايضا لقوله ثلاثي  
 (وقوله لان منهما افعل لغيره) يعني انما لم يبين من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير  
 اعتبار الزيادة على غيره فلو بنى منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر لو قلت زيد الاسود على  
 انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل  
 الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع  
 على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع (وينبغي ان يقال  
 من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان ٤ واجهل  
 منه واحق ٥ وارعن واهوج واخرق والدواشكس واعبي واعجم وانوك مع ان بعضها يحى  
 منه افعل لغير التفضيل ايضا كاحق وحقاء وارعن ورعاء واهوج وهوجاء واخرق  
 وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرده ايضا لتعليله بان منهما افعل لغيره (فالاولى  
 ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب الالوان  
 ان يأتى افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واجر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي  
 عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا  
 فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب واوهما  
 حلا على احوال واعور ومالم يحى منه افعل ولا افعال كالبخر ٦ والفقم والعرج والعمى  
 لم يبين منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقى محمولة على التقسيم  
 المذكورين في الامتناع (واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد  
 والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ٧ \* ابيض من اخ ٨ بنى اباض \* وقال \* لانت اسود  
 في عيني من الظلم \* وهما عند البصريين شاذان (قوله فان قصد غيره) يعني قصد التفضيل  
 من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل من الفاظها وهي ذوالزيادة والرباعى والالوان  
 والعيوب الظاهرة بنى افعل ٩ من فعل يصح بناء افعل منه في حسن او كثرة او غير ذلك على  
 حسب غرضك الذي تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فت نصب  
 على التمييز لتحقيق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واسرع  
 انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك (وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة  
 ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لى  
 من فلان وهو كثير ومجوزة قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني

٤ اى احق قال قيس بن  
 الخطيم وكل الداء ملتبس  
 دواءه ودواء النوك ليس له  
 دواء نظام

٥ قوله (وارعن) المرهونة  
 الحق والاسترخاء ورجل  
 ارعن وامرأة رعاء ورجل  
 اهوج اى طويل وبه تسرع  
 وحق والهوجاء الناقة التي  
 كان بها هوجا من سرعتها  
 الاخرق ضد الرقيق يقال  
 خرق بخرق خرقا النوك  
 بالضم الحق

٦ قوله (والفقم) الفقم  
 ان يقدم الثنايا السفلى فلا  
 يقع على العليا

٧ اوله جارية في خدعها  
 الفضفاض اى الواسعة  
 وروى في ذيلها اودر عها  
 ٨ قوله (بنى اباض) الاباضية  
 فرقة من الخوارج اصحاب  
 عبدالله بن اباض التميمي

واباض اسم موضع  
 ٩ التفضيل آه من حسن  
 نسخه

من افعال التفضيل تختلف همزة التفضيل ٩ همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته (ونقل عن المبرد والاختش جواز بناء افعال التفضيل من جميع الثلاثي الزيد فيه كاتفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعال (قوله وقياسه للفاعل) يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اى ضارب اكثر ضربا من سائر الضارين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبة من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثير الاشتباه لاطراداه واما سائر الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الاوله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقى اسم الفاعل مع انه اكثر عربا عما يطلب فيه من معنى التفضيل بالاقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحووا عذروا وشهروا واليوم واشغل اى اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعنى في قول سيويه وهم بشانه اعنى \* قوله (ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا ومن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصده الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة وبضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هوله واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد افضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعال التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه الاهم لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة ذكر المفضل عليه ظاهرا ٣ ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه بشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما ٤ كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعال المذكور معه المفضل عليه كما ٥ اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو افضل اى ذلك افضل اى الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعال التفضيل في موضع من المواضع الالهة لثلا يعرى عن ذكر المفضل عليه رأسا فلو خلا عن الثلاثة خلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود الاهم من وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه غالبا ان كان افعال خبرا كما يقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله الله اكبر وقوله \* ان الذي سمك السماء بنى لنا \* بيتا دعائمه اعز وطول \* وقوله \* ستعلم اينا للموت ادنى \* اذا دئيت الى ٦ الاسل ٧ الحرار \* ٨ ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء واعز ٩ دعامة ولم يعوض منه التثوين لكون افعال غير منصرف فاستبشع

٩ همزة المحذوفة نسخه  
٣ واذا تجرد عنهما لزمه اللام  
لأنها بشار بها نسخه  
٤ وهى لام العهدية كما  
ذكرنا قبل نسخه  
٥ يجرى مثلا بينك وبين  
مخاطبك ذكر طلب شخص  
هو افضل من زيد ثم تقول  
بعد ذلك زيد هو الافضل اى  
ذلك الافضل اى افضل من  
زيد فهو في قوة ذكر المفضل  
عليه لاشارته الى افعال  
المذكور معه المفضل عليه  
فلا يجوز اذن ان يكون اللام  
في افعال التفضيل في موضع  
من المواضع نسخه  
٦ الاسل شجر ويقال كل  
شجر له شوك طويل فشوكه  
اسل ويسمى الرماح اسلا  
٧ الحرار العطاش من حر  
الرجل يجر فهو حران من  
الحره بالكسر وهو العطش  
٨ وهو كثير فيجوز الاشياء  
ان المضاف اليه محذوف  
نسخه  
٩ الدعامة عماد البيت

ذلك واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع  
 مجروره محذوف اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف ٢ في غير الخبر نحو جاءني رجل افضل  
 في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد ٣ كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف  
 الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر وانما يجتمع من الثلاثة المذكورة شيان لان كل  
 واحد منهما يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول كذا ذكرنا ولا فائدة في ذكر واحد منهما  
 الا اذا كان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله \* ولست بالاكثر منهم حصي  
 \* وانما العزة للكثير \* فقول من فيه لست تفضيلية بل للتبويض اي لست من بينهم بالاكثر  
 حصي وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى عليه السلام فيقال محمد  
 عليه السلام الافضل من قريش اي ٤ افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان يحكم  
 بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله \* ورنث مهلهلا ٥ والخير منه \* زهيرا نعم ذكر  
 الذاخرينا \* ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعال اخر عاريا من اللام يتعلق به من اي  
 لست بالاكثر اكثر منهم حصي والخير خيرا منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية  
 اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى  
 البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان  
 صاحب الفعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور  
 بمن التفضيلية من مشاركته المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عرو واما تقديرا  
 كما في قول علي رضي الله عنه \* (لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان) \*  
 لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقد رده على رضي الله  
 عنه محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا ليس  
 صوم يوم من شعبان احب منه وقال ٦ رضي الله عنه \* (اللهم ابدلني بهم خيرا منهم) \* اي  
 في اعتقادهم لا في نفس الامر فانه ليس فيهم خير (وابدلهم بي شر امني) اي في اعتقادهم ايضا  
 والا فلم يكن فيه ٦ كرم الله وجهه شر ومثله قوله تعالى \* (اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا) \*  
 كأنهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الجمار ٨ فكانك  
 قلت ان امكن ان يكون للجمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل  
 الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الجمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر  
 وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب  
 على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول (وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل  
 من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من  
 زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى ٩ متجاوز وبيان بلا تفضيل فعني قولك  
 انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز  
 ذلك لان من التفضيلية ٢ يتعلق بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الاتري انك اذا قلت

٢ ان لم يكن خيرا نسخته  
 ٣ وانما كان الحذف في  
 خبر المبتدأ اكثر منه في  
 الصفة والحال لان الخبر  
 اكثر حذفًا في كلامهم  
 منهما فكان حذف بعضه  
 ايضا اولي من حذف بعضهما  
 وانما لم يجتمع نسخته  
 ٤ هو عليه السلام نسخته  
 ٥ هلل النساء الثوب  
 اذا ارق نسجه وخففه وسمى  
 امرأ القيس بن ربيعة اخو  
 كليب بن وائل مهلهلا لانه  
 اول من ارق الشعر  
 ٦ عليه السلام نسخته  
 ٨ مع انه ليس للجمار شيء  
 من العلم المتيقن ههنا لا تحقيقا  
 ولا تقديرا واما نحو قولهم  
 نسخته  
 ٩ المتجاوز فاذا قلت انت  
 اكرم علي من ان اضربك  
 فكانك قلت تبانت لفرط  
 كرمك علي من ان اضربك  
 نسخته  
 ٢ اعني التي تدل على ان  
 صاحب افعل مفصل على  
 ما بعدها متعلقة نسخته

زيداً فضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فن فيما نحن فيه كالترفضيلية  
 الا في معنى التفضيل ومنه قول امير المؤمنين على رضى الله عنه ﴿ولهى بما تعدك من نزول  
 البلاء يحسمك والنقص في قوتك اصدق واوفى من ان تكذبك اوتغرك﴾ اى هى متجاوزة  
 من فرط صدقها عن الكذب (ويجب ان يلى من التفضيلية افعال التفضيل لانهما من تمام معناه  
 اولى معموله قال ﴿فانارأينا العرض احوج ساعة﴾ الى الصون من رباط ٢ يمان مسهم \*  
 وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هى احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر  
 كقوله \* واستنزل الزباء قسرا وهى من \* عقاب ٣ لوح الجو ٤ منتمى \* ويلزم ذلك  
 ان كان المفعول اسم استفهام نحو من اعلم زيدا ومضافا الى اسم استفهام نحو قولك من غلام  
 ايهم اكرم انت (قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصده الزيادة على  
 من اضيف اليه) وانما كان هذا اكثر لان وضع افعال لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر  
 المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضى لانه مفضل على من سواء من جملة ما اضيف  
 اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشئ  
 على نفسه (وقول المصنف في دفع هذه ٥ الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيدا افضل  
 الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشئ لانه  
 لا يحتاج لحصول هذا الغرض اى التشريك في اصل الفضل الى واسطة ٦ لان لفظا فعل  
 يكفي في هذا الماذكر المصنف بعينه بعد هذا وهو قوله لافعل جتهان ثبوت اصل المعنى والزيادة  
 فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل (فنقول لفظ ٧ افعال  
 يدل على المضاف صاحبه باصل الفعل فلا يحتاج لاجله الى شئ اخر والاولى في تعليل  
 دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في الله الاضافة فليرجع اليه (وقوله بعد هذا في الشرح  
 ان لافعل جهتين الى آخر الكلام قدمضى الكلام فيه في باب الحال على الكمال (قوله  
 والثاني ان يقصد زيادة مطلقة) اى يقصد تفضيله على كل من سواء مطلقا لاهلى المضاف  
 اليه وحده وانما تضيفه الى شئ لمجرد التخصيص والنو ضيح كالتضيف سائر الصفات  
 نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه  
 فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو ٧ احدهم كقولك نبينا صلى الله تعالى  
 عليه وسلم افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من  
 جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة  
 اخوة يوسف ولا يكون بعضهم بدليل انك لو سئلت عن غدا اخوة يوسف ٨ لم يجزلك  
 عده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بنى يعقوب عليه السلام وان  
 تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم من سواء وهو مختص ببغداد لانها  
 منشؤه او مسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة  
 يجوز ان يدخل فيهم (قوله ويجوز في الاول الافراد آه) يعنى ٩ اول معنى المضاف  
 \* اعلم ان الاصل في افعال التفضيل ان يذكر معه ما اقتضاه وضعه وهو من التفضيلية

٢ الربطة الملاء اذ كانت  
 قطعة واحدة ولم يكن لفقين  
 والجمع ربط ورياط والمسم  
 البر المخطط

٣ قوله (عقاب لوح الجو)  
 العقاب طائر واللوح بالضم  
 الهواء بين السماء والارض  
 والجو ما بين السماء والارض  
 ٤ المنتمى مصدر ميمى من نماه  
 فانتمى اى رفعه فارتفع ونصبه  
 على التمييز

٤ انتمى انتسب

٥ الاعتراض نسخة

٦ قرينة نسخة

٧ افضل آه باصل الفضل  
 نسخة

٧ داخل فيهم نحو قولك نسخة

٨ لم بعده فيهم لانه قد خرج  
 عن جلتهم باضافتهم الى  
 ضميره نسخة

٩ بالاول المعنى الاول للمضاف  
 نسخة

لانه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز بما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاجرو الاسم كافعل في بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كأنها من تمام الكلمة فلماذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعول وذلك ايضا قليل فاما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجعا وتأنيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد ٢ او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثنى وجع وانت لكان كثنية الاسم وجعه وتأنيثه قبل كاله ( فاذا اضفته وارتدت تفضيل صاحبه على من سواء من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعول المصاحب لمن مضارع للمضاف كاتين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعول الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا لانه ذكر من في احدهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ٣ وجاز ايضا تثنيته وجعه وتأنيثه نفوات لفظة من المانعة من التصرف ( وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقتها لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا ولا ( واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذ كر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجعا وتأنيثا فوجب مطابقتهم لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي بمن لشابته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلماذا يدينان من اصل واحد كما يجيء في افعول التعجب ( واما ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اى من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعول التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسميه فلم يمتنع من التصرف ( واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم تجرد عن المفضول ٤ الذي كان مصاحبا له اى لعلم التفضيل \* واعلم انه يجوز استعمال افعول عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال \* ٥ قبحتم يا آل زيد نفرا \* الأم قوم اصغرا واكبرا \* اى صغيرا وكبيرا وقال الاخر \* ملوك عظام من ملوك ٦ الاعاجم \* وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل وقيل ومنه قوله تعالى ﴿ وهو اهلون عليه ﴾ اذ ليس شيء عليه تعالى اهلون من شيء وما ٧ كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعول اكثر من المطابقة اجراءه مجرى الاغلب الذى

٢ افضل من عمرو والزيد  
ان افضل من عمرو والزيدون  
افضل من عمرو وهند افضل  
من دعد نسخته  
٣ للمشابهة التى بينهما نسخته

٤ المصاحب لمن التفضيلية  
نسخته

٥ قوله ( قبحتم ) قبحه الله  
اى نحاه عن الخير فهو من  
المقبوحين

٦ اعظم اى عظام نسخته  
٧ ورد كذلك فازوم الافراد  
والتذكير فيه اكثر نسخته

هو الاصل اى افعال التفضيل مع من (اما اول فذهب البصريين انه افعال ثم اختلفوا على  
ثلاثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب وول ٨ كدند ولم يستعمل هذا التركيب الا فى اول  
ومتصرفاته وقال بعضهم اصله اوأل من اوأل اى نجا لان النجاة فى السبق وقيل اصله  
أول من آل اى رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعال بمعنى المفعول كاشهر واحد فقلبت  
فى الوجهين الهمزة واوا قلبا شاذ (وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة الى  
موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه  
كتصريف افعال التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلا واما قولهم اولة و  
اولتان فن كلام العوام وليس بصحيح (وانما لزم قلب واو اولى همزة على مذهب جمهور  
البصريين ٢ كالمزم فى نحو اواصل على ما يحى فى التصريف وعند من قال هو من وأل اصل  
اولى وولى قلبت الواو همزة كفى اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كفى او من  
ولهذا رجع الى اصل الهمزة فى قراءة قالون ع عاد الولى لانه حذف الاولى وحركت لام  
التعريف بحركتها ٣ فزال اجتماع الهمزتين (فاول كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول فى  
تصريفه الاول الاول لان الاولون الاوائل الاوليان الاوليات الاول وتقول فى الاستعمال  
زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شئ مستعمل على القول  
الصحيح لا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفى فيه معنى الوصفية اذ هى  
انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ٤ ذلك المشتق به كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك  
اى ذو حنك اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية اول بسبب تأويله بالمشتق وهو اسبق فصار  
مثل مررت برجل اسداى جرى فلا جرم لم تعتبر وصفية الامع ذكر الموصوف قبله فظاهر انحو  
يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هى دليل ٥ على ان افعال ليس اسما صريحا ٦ كافكل  
وايدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر خلفاء وصفية كما مر  
وذلك كقول على رضى الله عنه ع اجدوا ولا باديا ع ويقال ما تركت له اولا ولا اخرا ويجوز  
حذف المضاف اليه من اول وبنائه على الضم اذا كان مؤولا بطرف الزمان نحو قوله  
\* لعمر ك لا ادري وانى لا وجل \* على اينا تغدو المنية اول \* اى اول اوقات غدوها  
ويقال مالقيته مذعام اول برفع اول صفة لعام اى عام اول من هذا العام وبعض العرب  
يقول مذعام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه  
قبل مذعام قبل عامك (وفى تأويل اول بقبل اشكال لان اول الشئ اسبق اجزائه فعنى اول  
عامك ٧ اسبق اجزائه امامن اليسالى او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى  
يتقدم جميع اجزائه ٨ ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه  
على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام  
اى عام كائن فى زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه جر  
صفة المرفوع على توهم الجر فى الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقولهم

٨ ددن اللهو واللعب منه  
٢ بخلاف واوو ورى فانه  
جاء القلب للبناء على جمعها  
وهو اول فانه لازم القلب  
كفى او اصل جمع واصلة  
وعند من قال هو افعال من وأل  
اصله وولى نسخة

نسخه

٣ فلم يجمع الهمزتان نسخة  
٤ صاحب المشتق نسخة  
٥ علامة وصفية افعال  
فان خلا منهما معا ولم يكن  
آه نسخة

٦ قوله (كافكل) الافكل  
الرعدة والابعد الزغفران  
وهما منصرفان فاذا سميت  
بهما منعتهما فى التعريف  
دون التنكير ٧ اول اجزاء  
عامك نسخة ٨ وايضا لو كان  
حذف منه المضاف اليه وجب  
ضمه نسخة

٩ قوله (يوم اسراة كرام

الناس) السرو سحاء في  
مرؤة يقال سري يسرو  
وسري يسري اسرو فيهما  
وسرويسر وسراوة اى  
صار سريا وجعه سراوة وهو  
جمع عزيز وهو ان يجمع  
فعل على فعلة ٢ لانها غلبتا  
على الشينين المذكورين  
فانحى عنهما معنى التفضيل  
نسخه

٣ اى باساة نسخه

٤ اى قول سحيم بن وثيل  
الرباحى ٥ ان افعال التفضيل  
ضعف مشابهة للفعل معنى  
ولاسم الفاعل ايضا نسخه  
٥ اى قول العباس بن مرداس  
وصدره اكدوا حى للحقيقة  
منهم وقوله فلم ار مثل الحى حيا  
مصباحا ولا مثله يوم التقينا  
فوارسا ٦ قوله (القوانسا)  
القونس اعلى البيضة من  
الحديد وايضا عظم نائى بين  
اذنى الفرس ٧ لانه لم يصف  
الى ما هو فاعل فى المعنى  
كالحسن الوجه حتى يكون  
النصب توطئة للجرو ويتعدى  
الى المفعول به الذى كان للفعل  
قبل بناء افعال التفضيل باللام  
نحو اضرب من زيد لعمره  
نسخه

٨ فيه كما بينا نسخه

٩ قوله (ان تدعم) دعمت  
الشيء دعما اذا جعلت له  
دعامة

ولاناعب الابين غرابها \* وقوله تعالى ﴿ فاصدق واكن من الصالحين ﴾ فعلى هذا  
يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لم ترزيدا يوما قبل امس مارأيته مذاول من امس فان  
لم تر مذيو مينا قبل امس قلت مارأيته مذاول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك (واما آخر فقد  
انحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا فى باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لامع من ولا مع  
الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق  
ما هو له تذكيرا وتأنينا وافرادا وتثنية وجعا (وقد تجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا  
كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى اللحظة العظيمة قال \* فى سعى دنيا طالما قدمت \*  
وقال \* وان دعوت الى جللى ومكرمة \* ٩ يوم اسراة كرام الناس فادعينا \* وانما جاز ذلك  
٢ لانحاء معنى التفضيل منهما (واما حسنى فى قوله تعالى ﴿ وقولوا للناس حسنى ﴾ فيمن  
قرأ بالالف وسوءى فى قوله \* ولا يجزون من حسن بسوءى \* ولا يجزون من غلظ بلين \*  
٣ فليسا بتأنيث احسن واسوأ بل مصدر ان كالرجعى والبشرى \* قوله (ولا يعمل  
فى مظهر الا اذا كان لشيء وهو فى المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره  
منفيا نحو مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو  
رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن فى عينه الكحل  
من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل  
قوله ٤ \* مررت على وادى السباع ولارى \* كوادى السباع حين يظلم واديا \* اقل  
به ركب اتوه تأية \* واخوف الاماوى الله ساريا \* اعلم ٥ ان مشابهة افعال التفضيل  
للفعل ضعيفة وكذا لاسم الفاعل ايضا كما تقدم فى الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم  
الظاهر فى الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجئ وحكى يوس عن ناس من العرب  
رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه  
عمه وليس ذلك بمشهور و برفع المضمير المستتر الذى هو فاعله لان مثل هذا العمل  
لا يحتاج الى قوة العامل (واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصب بل ان وجد  
بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى ﴿ هو اعلم من يضل  
عن سبيله ﴾ اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله \* واضرب منابا بالسيف  
٦ القوانسا \* ولا ينصب شبه المفعول به كالحسن الوجه اما ٧ لانه لا ينصب المفعول به  
فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك فى الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة  
للاضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التى تجئ  
وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا (ويتعدى افعال التفضيل الى المفعول به الذى كان  
للفعل قبل بناء افعال التفضيل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهة  
للفعل واسم الفاعل ٨ واذا جاز لك ٩ ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا  
تعديا الى المفعول نحو ضربى لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتها وجب عليك  
ذلك فى الافعل لضعفه (وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى



اليه افعال المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به ٢ وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان  
 افعالها بما ٣ زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به ٤ وكذا اسم الفاعل والمصدر  
 نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف الجر تعدى اليه الافعل  
 بذلك الحرف ايضا نحو انا امرت منك بزيد وارمى منك بالنشاب (ويتعدى الى اول مفعولى  
 باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ٥ ثانيهما في البابين نحو انا اكسى منك لعمر والشباب واعلم  
 منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثانى ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر  
 مماثلين لفظا ومعنى الى شيتين من نوع واحد كقول بهما اوزمانين او مكانين فان لم يكونا  
 من نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك ائت في العراق في بغداد  
 او في رمضان في الخامس ٦ بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان  
 اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمر واى مع عمرو اولفظا هما نحو سرت من البصرة  
 الى الكوفة جاز واتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعال نصبه بنفسه للاضطراب  
 اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعال فيكون ٢ ثانى مفعولى افعال والفعل  
 مع مفعوله الاول محذوفين اى انا اكسى منك لعمر واكسوه الشباب واعلم منك لزيد اعلمه  
 منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام امام مع اللام فلما  
 ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كإمر (وقال صاحب المغنى لا يجوز حذف احد  
 المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا وعلما بان زيدا  
 منطلق (قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد) وان كان  
 الفعل يفهم منه الحب او البغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اى الحب او المبغض بالى نحو  
 هو احب الى واشهى الى وعجب الى وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان  
 افعالها يتعدى الى الحب والمبغض بالى ايضا كقوله تعالى ﴿وحبب اليكم الايمان﴾ وكره  
 اليكم الكفر ﴿وهذه كلها بمعنى المفعول كاحدوا شهر واجن ٣ وقد مر انه غير قياسى  
 ويتعدى الى المفعول من اى فعل كان بمن كاتقدم وهذا ٤ هو المفعول الحاصل لافعل  
 بصوغه على هذه الصيغة (وينصب افعال التفضيل الظرف لا كتفائه براحة الفعل والحال  
 لمشابهة له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز نحو احسن منك وجهه لانه ينصبه  
 ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو اقد دخلا (قوله الا اذا كان لشيء الى آخره) وهذه  
 شروط رفع افعال التفضيل لفاعله الظاهر كما رفع احسن الكحل في قولك مارأيت رجلا  
 احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فتعمل اذن الرفع قياسا مستمرا بلا ضعف (قوله لشيء)  
 هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفته (قوله وهو) اى افعال (في المعنى لمسبب)  
 اى لمتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب لا المسبب  
 واحسن في مثالا من جهة المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة  
 هو الكحل لا الرجل (قوله مفضل) صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا

٢ او اعرف او ادرى  
 او اجعل به نسخة

٣ يتعدى اليه بحرف جر نحو  
 نسخة

٤ ويجوز اللام ايضا نحو اعلم  
 منك لهذا او اجعل منك لكذا  
 ٥ الثانى من البابين منصوبا  
 نسخة

٦ منه نسخة  
 ٢ المفعول الثانى لافعل  
 محذوف والفعل محذوف مع  
 المفعول الاول نسخة

٣ وليست بقياس على ما مرآه  
 ٤ المفعول هو الذى حصل  
 نسخة

٥ غير ذلك الاول وذلك  
الغير في نسخة

٦ ههنا انه باعتبار غير الاول  
كزيد في مثالنا فاضل نسخة

٧ وهو جميع الرجال نسخة  
٨ فيفيد العموم في اللفظ نسخة

٩ بحر في جر متفقين لفظا  
ومعنى فلا يقل مررت بزید

بعمرو ولا حرف عطف قلت  
قوله آه نسخة

٢ قلت انما قال حسنا مثل  
حسنه ولم يقل اكثر من

حسنه لان اللفظ في مثل هذا  
المثال من حيث المعنى كما تقدم

نفي التثنية عن الاول فيلزم  
اذا لم يكن مثل شيء فبالاولى

ان لا يكون افضل منه هذا هو  
المراد وان كان في اللفظ نفي عن

الاول الافضلية لا المساواة  
وهذه العلة التي علل بها تطرد

نسخة  
٣ فقدم آه حتى لا يلزم هذا

المحذور نسخة  
٤ ولا يجوز وهذا التعليل

يطرد لو كان نسخة  
٥ كونه مثبتا نسخة

٦ ومنه قوله عليه السلام  
ولا احد احب اليه المدح

من الله من البحارى

اعتبرت الاول اى صاحب افعال وهو رجلا في مثالنا مفضل (قوله على نفسه) الضمير للسبب  
اى هو اذا اعتبرت ه الاول مفضل او اذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون  
مفضلا عليه (قوله منقيا) صفة مصدر محذوف اى مفضل تفضيلا منقيا اى لم يكن ذلك المتعلق  
باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول  
مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثانى والمراد ٦ في مثل هذا المثال انه  
باعتبار الثانى فاضل وباعتبار اولا ٧ مفضول فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل الذى  
فى عين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا فى المثال المذكور مفرد لانه نكرة  
فى سياق النفي ٧ فتكون عامة (ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل  
وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه ٩ بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر  
(قلت باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول الضمير المرفوع فى مفضل والثانى من قوله نفسه اى  
ملتبساً باعتبار الاول او مقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله  
باعتبار الاول اى بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اى نظرت اليه وراعى حاله (قوله لانه  
بمعنى حسن) قال المصنف انما لم يعمل افعال لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل على  
ذلك الفعل كما كان لاسم المفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى  
حسن اذا لمعنى ما رأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنا مثل حسنه فى عين زيد ٢ فعمل  
افعل لانه فى هذا المكان فعلا بمعناه (قلت هذه العلة التى اوردها تطرد فى جميع افعال التفضيل  
فيلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى  
حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد حسن الكحل  
فى عينه مثل حسنه فى عين زيد (قوله مع انهم لورفعوا الى آخره) هذا تعليل سيويه وهو ان افعال  
انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم المفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه  
بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كفى قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة  
صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فتكون قد فصلت بين  
العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك فى العامل القوى نحو  
زيدا كان عمرو ضاربا واعنى ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل  
الذى لا تتعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ واحسن خبره فله به تعلق  
من هذا الوجه (وعند الكسائى والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول  
عندهما للخبر كما ذكرنا فى اول الكتاب) فان قلت ٣ قدم منه على الكحل حتى لا يلزم  
الفصل بين العامل والمعمول عند سيويه باجنبي (قلت يبقى الضمير فى منه راجعا الى غير  
مذكور ٤ وتعليل سيويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن  
فى عينه الكحل منه فى عين زيد ونقل عن الرماني جواز ه ذلك فى المثبت والسماع لم  
لم يثبت الا فى المنفى ٦ ولا يمنع ان يعمل فى ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه

٧ او ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل نسخة ٨ فيها هذه العبارة الثالثة منصوب بفعل مقدر غير هذا الظاهري ما رأيت كعين زيد ما رأيت احسن فيها الكحل وذلك لان المراد بقولنا ما رأيت كعين زيد اى فى جنس الكحل فيها فلو نصبت احسن بهذا الفعل الظل لكان المعنى ما ابصرت عينا مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد فى حسن الكحل فيها وهذا خلف من القولين لانه لا يكون مثل الشئ فى الوصف ٢٢٢ - متصفا بالزيادة عليه فى ذلك الوصف وانما استغنيت نسخة

نحو قلما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل (قوله ولك ان تقول الى آخره) يعنى ان لك فى مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخلى على الاسم الذى ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه فى عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول (قوله وان قدمت ذكر العين الى آخره) اى لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذى قلنا انه غير الاول على افعال التفضيل داخلا عليه آلة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ٧ وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر رفعت افعال بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن ٨ فى هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اى عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رأيت كعين زيد اى كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رأيت احسن منها اى احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فتقول ما رأيت كعين زيد اى رأيت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رأيت احسن من عين زيد اى رأيت كل عين انقص من عين زيد فى الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان فى اى شئ ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون فى المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة وانما استغنيت فى هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه ٢ لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه فى عين زيد (قوله \* كوادى السباع حين يظلم واديا \* انتصاب واديا على انه مفعول لارى وقوله كوادى السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادى السباع والكاف اسمية ٣ ويجوز ان يكون تميزا كقولك عندى مثل زيد رجلا ٤ ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادى السباع كما كان احسن فى عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل ٥ به ركب منهم بوادى السباع واخوف به ركب منهم بوادى السباع (قوله ولا ارى) الواو اعتراضية ٦ (قوله حين

٩ كعين زيد عينا احسن نسخة  
٢ لانك اذا لم تر عينا كعين زيد فى حسن الكحل فيها فبما لضرورة لا تكون رأيت خيرا منها فى حسن الكحل فيها وراز اضمار الفعل الناصب لاحسن لقيام القرينة كقوله \* لن تراها وان تأملت الاولها فى مفاق الرأس طيبا وقوله كوادى نسخة  
٣ فهو كقوله والمؤمن العائدات الطير نسخة  
٤ واقل فى الواجهة الثلاثة منصوب بفعل مقدر كاحسن فى المسئلة المذكورة ويجوز ان يكون واديا هو المنصوب بالفعل المقدر واقل صفته والتقدير ما رأيت كوادى السباع ما رأيت واديا اقل به ركب اتوه منهم نسخة  
٥ الباء بمعنى فى والضمير للوادى

٦ او للحال واقل به بالنصب صفة واديا فى اللفظ والسبب له فى المعنى وهو الركب فهو فاعل لاقل لوليه النفى اى ولا ارى واديا اقل به ركب

اتوه تئية بوادى السباع وضميره الى الوادى واتوه صفة ركب وتئية صفة المحذوف اى اتيانا تأتية اى (بظلم) مكثا ويجوز انتصابه على المصدر لان التلبث نوع من الاثيان وقيل حال اى اتوه متلبثين ما كثرين واخوف عطف على اقل او على تئية ان جعلته حالا والاستثناء مفرغ اى فى كل وقت والوقت وقايته تعالى ساريا عيني

٧ فيه كالجواب فيما تقدم في

حد الاسم والمراد بالتردد والعكس ههنا ما هو عند اهل المنطق لا الذي عند النحاة كذا ذكرنا في حد الاسم نسخة

٨ قوله (الخناق) الخناق

بالكسر حبل يخنق به

٢ الذي كان متحركا لاجل الساكنين نسخة

٣ وانما لم يدخلها الجزم لان

الاسم لاصالته في الاعراب

استوفى الحركات فارادوا

ان ينقصوا من الافعال

العربة لمشابهة الاسم

حركة للدلالة على فرعيتهما

فنقصوها الحركة التي

لا تعملها وهي الكسر

اذهي ابعد منها بخلاف

الضم والفتح فانها

توجد في الفاعل

والمفعول فلما نقصت الجذر

ولم يبق بعد الرفع والنصب

حركة اخرى بقيت الكلمة

على اصلها من السكون

فسمى ذلك السكون الجزم

ولولا كراهة الخروج

من اجاع النحاة لحسن

ادعاء ان المضارع المسمى

بجزوما مبني على السكون

لان عمل الجازم لم يظهر

٤ ولهذا لم تطلب العلة

لكل اسم او فعل او حرف

بني على السكون وانما سمي آه

نسخة

يظلم) ظرف لمعنى الكاف اى واديا يشبه وادى السباع وقت اضلاله وما في قوله ما وقي الله مصدرية على حد المضاف اى وقت وقاية الله السارين وهو ظرف لاختوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واحد (وقوله تأية اى تثبتا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب ائى كحبي يقال تأي اى تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كفى قولك زيد احسن منك ثوبا فيكون فى المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اى احسن ثوبه واقل تأية ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع كقوله عليه السلام ﴿ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة﴾ ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تأية من وادى السباع ثم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين ﴿قوله﴾ (الفعل مادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحقق تاء فعلت وتاء التأنيث الساكنة) قوله (فى نفسه) يخرج الحرف (وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة) اى الماضى والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اى على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعنى الاعتراض باباب الغبوق واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعنى على قولنا كل مقترن فهو فعل وماورد على عكس حد الاسم اعنى على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفه كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اى على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب ٧ عن الاعتراضات كما تقدم فى حد الاسم (وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع فى الماضى ومع التقليل فى المضارع) واما السين وسوف فسماهما سيويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال يقال نفست ٨ الخناق اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيقال سووقديقال سى بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويسكن الفاء ٢ التى كان تحريكها لاساكنين نحو سوف افعول وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل (وانما اختص بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال الى الاستقبال) واختص الجوازم بالافعال لانه لا يجزم فى الاسماء ٣ لما ذكرنا انهم وقوا الاسماء لاصالته فى الاعراب الحركات الثلاث ونقصوا الفعل لفرعيته على الاسماء فى الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجذر فلما نقص الجذر لم يحرك بشئ بدل الجذر فبقى مجزوما اى ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجاع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبني على السكون لان عمل ماسمى جاز ما لم يظهر فيه لالفاظ ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسماء كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الاخر ٤ ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا (ثم نقول ان نحو لم يغز ولم ويرم ولم يخش مبني كاغز وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب

المقدر اعرابه وبين المبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم  
سكونه انه لاستئصال الحركة عليه لا للبناء اى حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس  
الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدرا ايضا لزوال ه محل الاعراب اى الحرف الاخير بلا علة  
بخلاف نحو يا شجى ولافتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه  
( فان قيل لانسلم ان العامل انما يكون عاملا ٦ لتغيير آخر الكلمة عما هو اصله بل  
انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لآخر الكلمة  
اى السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فهن انما سمينا  
الجازم عاملا لنقله آخر المضارع من الرفع الذى هو معمول وقوعه موقع الاسم  
او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على  
عاملى النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما  
وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرفع ( قلنا ليس زوال الرفع  
اثر للجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اى الوقوع او التجرد  
على ما قيل ان علة عدم عدم ٧ العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل  
الرفع وزوال عامل الرفع اثر للجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع اى الانجزام اثر  
للجازم ( قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر للنصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب  
جازما ( واقصى ما يمكن في تمشية كلام النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل  
وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثره  
الوجودى اولى من تعريفه باثره العدمى ولما لم يكن للجازم اثر وجودى عرفوه بالعدمى  
فسمى جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب فى نحو لن يضربا ولن يضربوا  
وان تضربى جازما لازالة الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائى وهوان  
ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطارىء مسقطا للرفع الثابت  
بثبوت عامله ومانعاه بعد ذلك من إيجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال  
الرافع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله  
لم يرد الاعتراض المذكور ( قوله ولحق تاء فعلت ) يعنى به اتصاله بضمير الرفع البارز  
( وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو  
لحقه ضمير الرفع البارز لاجتماع فى المثنى الفان وفى الجمع واوان فان لم يحذف احدهما  
استثقل وان حذفت التيس ( قوله وتاء التأنيث الساكنة ) لانها انما اسكنت للفرق بينها  
وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل  
الفعل \* قوله ( الماضى ما دل على زمان قبل زمانك مبنى على التقح مع غير الضمير المرفوع  
المتحرك والواو ) قوله ما دل اى فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح  
بلفظ الفعل لانه فى قسم الافعال ( قوله قبل زمانك ) اى قبل زمان ٣ تلفظك به لاعلى وجه  
الحكاية وقولنا لاعلى وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت فى قولك اليوم يقول زيد  
بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به

٥ الحرف الذى هو محل  
الاعراب بخلاف آه نسخه  
٦ لما ذكرت بل انما يكن  
عاملا لانه يغيرها عن حالة  
الى اخرى نسخه  
٧ علة الوجود نسخه  
٧ فعلة عدم الزوال زوال  
علته  
٢ تلفظ المتلفظ به نسخه

لأنك حاك وزيد تلفظ به لا عوجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظ به ويخرج عنه أيضا نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكى به (واكثر ما يستعمل في الانشاء الاتقاعى من امثلة الفعل هو الماضى نحو بعث واشترت والفرق بين بعث الانشائى وابيع ٣ المقصود به الحال ان قولك ابيع لابده من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقتها لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والافهوكذب فلهذا قيل ان الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالة عليه والكذب محتمله ولادلالة اللفظ عليه واما بعث الانشائى فانه لا خارج له تقصد مطابقتها بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له فلهذا قيل ان الكلام الانشائى لا يحتمل الصدق والكذب ٤ وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقتها فاذا لم يكن هناك خارج ٥ فكيف تكون المطابقة وعدمها \* واعلم ان الماضى ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبى امداء نحو رجك الله واما امر ا كقول على رضى الله تعالى عنه في النهج (اجزأ امرؤ وقرنه ٦ آسى اخاه بنفسه) وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى \* ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار \* وسبق الذين \* والعلة في الموضوعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفي بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكرير لا كما يلزم في الماضى الباقي على معناه قال \* والله لا عذبتهم بعدها سقر \* اى لا تعذبهم (وينقلب ايضا اليه بدخول ٧ ان الشرطية وما يتضمن معناها وبدخول ما النابتة عن الظرف المضاف نحو ما ذرّ شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اى ان دامت قليلا او كثيرا وقدينى معها على المضى كقوله تعالى \* وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم \* ويحتمل المضى والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء على اقت ام فعدت وبعد كلا وحيثلان في الثلاثة رايحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض ٨ اذ لا يحتمل الطلب والتقريع كما يجئ في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذى اتانى فله درهم او كل رجل اتانى فله درهم لان فيهما رايحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ (قوله مبنى على الفتح) اما بناؤه فعلى الاصل ٢ لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلشابهته الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اى ضارب فالمضارع لماشابهة بالمشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة ٣ وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا ٤ اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ٥ ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وبطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة توالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء

٣ اذا كان حالاً نسخته  
 ٤ اذا الصدق بمعنى مطابقة  
 الخارج والكذب بمعنى عدم  
 نسخة  
 ٥ فإين المطابقة وعدمها  
 وينصرف الى الاستقبال  
 نسخة  
 ٦ قوله (آسى) اى ليكف  
 وليواس  
 ٧ كالمجازاة غير لو واما كان  
 فقد يبق معها على المضى نحو  
 قوله تعالى ان كنت قلته  
 وينقلب ايضا بدخول ما النابتة  
 آه نسخة ٨ اذا كان للطلب  
 لا للتقرير كما يجئ في قسم  
 الحرف وبكونه صلة نسخة  
 ٢ لان موجب الاعراب كما  
 ذكرنا في قسم الاسماء تعاقب  
 المعانى المختلفة على لفظ واحد  
 واما الافعال فلكل معنى منها  
 لفظ معين وقدينى لهذا مزيد  
 بحث في المضارع وانما باني على  
 الحركة لمشابهة الاسم بوقوعه  
 موقعه آه نسخة ٣ اذا اصل  
 الاعراب ان يكون بالحركة  
 واصل البناء ان يكون  
 بالسكون وايضا آه نسخة  
 ٤ وذلك انك لا تجد نسخة  
 ٥ ولا يتجاوز الرابع كما يتجاوز  
 الاسماء ومعنى آه نسخة

الكلمة لان الضمير المتصل ٦ هو كالجاء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا  
وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولا وهذا قالوا اصل ٧ هـ دب  
٨ وعلبط هـ دب وعلابط ( قوله الضمير المرفوع ) احتراز عن المنصوب نحو ضربك  
وضربنا فانه لا يسكن ( قوله المتحرك ) احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربنا فانه لا يسكن  
معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم آخره لمجانسة الواو \* قوله  
( المضارع ما شبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسین فالهزة  
للتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب مطلقا والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب  
غيرهما وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا  
لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث ( قوله ما شبه الاسم ) اي الفعل الذي اشبه  
الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة  
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان  
رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت  
الرضاع ( قوله باحد حروف نأيت ) ليس بيانا لوجه المضارعة ٩ بل بيانها هو قوله لوقوعه  
مشتركا وتخصيصه بالسین والياء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع  
تغيير بعض حركاته سبب محصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا  
كاذكرنا فالياء فيه كما في قولك يزيد صرت كقارون في الثروة ( قوله باحد حروف نأيت )  
يخرج الماضي ( قوله لوقوعه مشتركا ) بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما  
مشابهته لاسم الفاعل خاصة في الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله  
كما تقدم ( قوله لوقوعه مشتركا ) اي هو حقيقة في الحال والاستقبال ( وقال بعضهم هو  
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الاعلى  
الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب  
ان يكون للحال صيغة خاصة كالاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال خلفاً  
الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين  
الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلثا ٣ والحال عند النحاة غير الآن المختلف في  
كونه زمانا بل هو ماعلى جنبتي الآن من الزمان مع الان سواء كان الان ايضا زمانا او الحد  
المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلته ماض  
وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآت الكثرة المتتالية واقعة في الحال  
( وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا يخرج كما تقول ان  
زيدا خارج ولا يقال ان زيد اخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان  
تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما شبه  
الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا في الدار فلقيام الظرف  
مقام حاصل كما يجيء في باب ان ( وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع

٦ له اتصال بعامله  
٧ قوله ( هـ دب ) الهدب بدل البن  
الخارج جدا  
٨ قوله ( وعلبط ) العلبط  
والملاط الضم وايضا  
القطيع من الغنم

٩ لان بيانها يجيء بعد وهو  
نفسه

٣ وليس بشئ لان الحال نفس

مخصصة له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجهها الآخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التأكيد فقط كما كانت تفيد له لما دخلت على المبتدأ (قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين) يعنى ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين (وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كافي الاسم وقال الكوفيون اعرب الفعل المضارع بالاصالة للمشابهة وذلك لانه قد توارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع بتعاليقه وذلك نحو قولك لا تضرب رفعه مختص ليكون لا لاني دون النهى وجزمه دليل على كونه النهى ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف ٦ وجزمه على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسيبة ورفعها على كونها للعطف ونحو يضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي اولام المجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة اواقل ومساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في تعد واعد ونعد لحذفهم لها في يعدو وكذا حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم لحذفهم لها في اكرم (قوله فالهمزة للنتكلم مفردا) تبين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا تكون للمضارعة الاعتبار معانيها والافني اول اكرمت ايضا همزة وليست للنتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعا (فالهمزة للنتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للنتكلم مع غيره سواء كانا مذكرا او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاث ٨ ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعددهم المعظم كالجماعة ولم يحثي للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين (والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مؤنثا او مجموعا والمؤنث الغائب والمؤنثين ايضا (والياء للغائب غيرهما اى غير ٢ المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكور ومثناه ومجموعه وجميع المؤنث (قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي) سواء كان حروفه اصلية كيد حرج اوفيه زائد كيكرم واصله يا كرم ويقطع ويقاقل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فتمت حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح خلفه هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى اولان الرباعي اقل فاحتمل

٦ اى عن العطف الى نصب

٨ وقول الواحد المعظم كقوله تعالى نحن نقص مجاز نسخه

٢ للذكر واحدا او مؤنثا ومجموعا نسخه



٣ قوله (واما اهراق) اهراق  
يهريق اهراقا فهو مهريق  
والشيء مهراق ومهراق  
ايضا بالتحريك

٤ علة اعرابه والخلاف فيه  
نسخه

٥ فلم يعرب نسخه

٦ ان لم يعربوا على ما قبل  
نسخه

٧ فان قيل فلم بين الاسم مع  
التنوين فانه يمتزج به امتزاج  
الفعل بنوني التأني كيدقلت ان  
التنوين علامة امكنية الاسم  
اي انه لا يشابه الحرف ولا  
الفعل وانه باق على اصله

فبناءؤه مع التنوين مضاد  
لمقتضى التنوين فلم يعدو  
التنوين لكونه عارضا غير  
لازم مخرجا لما قبلها عن ان  
يكون اخر الكلمة فاجازوا  
دوران الاعراب عليه وان

كان في الظاهر غيرها ولم  
يعربوا عليها كما على تاء  
التأنيث لانها دليل تمام الكلمة  
التي قبلها كما عرفت في اول  
الكتاب والاعراب يكون

على آخر الاسم كما مر لا على  
حرف آخر بعد تمامه نسخه  
٨ لان الحرف اذا اتصل  
بالمعرب وامتزجا لم بين  
المعرب كياء النسبة وتاء  
التأنيث والفه لكن آه نسخه

الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستقل عليها وكسر  
حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجاز بين اذا كان الماضي مكسورا العين كما يجيء  
في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصل  
حروفه حل عليه الرباعي المزيدي فيه كيف اعل ويقتل ويبقى غير الرباعي على اصل الفتح خلفته ٣  
واما اهراق يهريق واسطاع بسطع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيء في التصريف  
انشاء الله تعالى (قوله ولا يعرب من الفعل غيره) قد تقدم ٤ علته (قوله اذا لم يتصل به نون  
التأنيث) \* اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا التأنيث كيدفقال جمهورهم انه مبني لتركبه  
مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط وامان النون فحرف ولا حظ له  
في الاعراب فبقى الجزآن مبنيين (فان قيل فلما امتزجا فهلا اعراب الكلمة على النون كما يعرب  
الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا وهلا اعراب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعراب  
الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها (قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه  
فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح  
جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وعلى هذا مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل  
ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا  
على مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا اخر الى ٦ ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا  
الاسم على ما قبل التنوين فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل  
النون المؤكدة بالحركة المجتنبية للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث  
ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ٧ ولما كان اصل الاسم  
الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج  
قوى الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على  
التنوين كما اعراب على تاء التأنيث (وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على  
اعرابه ٨ كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتنبية قبل  
اعراب الكلمة لاجل الفرق ٩ صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المصنف  
(وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضر بان او الواو  
نحو هل يضر بون او الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما  
والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فحوا يضر بن وتضر بن كيتخشون وتخشين  
فالمسند الى احدي الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق  
(فان قيل فاذا كانت معربة فلم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضر بان  
ويضر بون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف

٢ لمشابهة النون آه والمشابهة  
نسخه

٣ اذا شابه الفعل الفعل  
نسخه

٤ رفعا نسخه

٥ المشتمل على الضمير نسخه

٦ المستتر نسخه

٧ يعنى بذلك الضمير البارز  
نسخه

٨ وايضا لما شابه المضارع

اسم الفاعل زيد النون

بعد الفه وواو وياؤه ليكون

على صورة اسم الفاعل وان

كان بين نونيهما فرق وهو ان

نون الاسم كالنوين ونون

الفعل علامة الرفع وكذا

بين الفيهما وواو يهما

ويائهما وذلك ان الالف

والواو والياء في الاسم

علامة التثنية والجمع

بالاتفاق وليست بضمائر

وهي في الفعل ضمائر على

الاصح كما تقدم في باب

الضمير وانما جاز آه نسخه

التي هي ضمائر ( قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عند هؤلاء على نون  
التأكيد كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث ٢ لمشابهتهما للنوين والاعراب قبل التنوين  
لاعليها ولتشابههما قلب الفا في نحو ﴿ لنسفعا ﴾ ( قوله ولانون جمع ) اختلف فيه  
ايضا فالجمهور على ان الفعل يبنى للحاقه قال سيويه ان يضربن شابه ضربن يعنى انه  
لما سكن آخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات جلا على ضربن جاز بناؤه ايضا جلا  
عليه واذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى ٣ في الفعل  
المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بناءه وهو الزامهم لحل  
الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن ( وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء  
مقدر الاعراب للزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع  
النوين ﴿ قوله ( واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع  
للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضممة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك  
بالنون وحذفها نحو يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضممة تقديرها  
والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضممة والفتحة تقديرها والحذف ) قوله اعرابه  
رفع ونصب وجزم ( قدمضى علة اختصاصه بالجزم ( قوله فالصحيح المجرد الى آخره )  
( تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف  
في انواع الاسماء فتحا نحو تبينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديرى في كل واحد من  
تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين ههناك التقديرى ولم بين اللفظي  
لعدم انحصاره ( قوله فالصحيح ) احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمى ويخشى فانه ليس  
بالضممة ٤ لفظا والسكون جزما ( قوله المجرد عن ضمير بارز ) احتراز عن ه المتلبس  
بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثني والجمع  
والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احتراز عن هذه الامثلة  
الخمسة لانها لا تكون بالضممة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يحى  
وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل  
بالضمير ٦ المستكن نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب  
بالضممة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد  
عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضممة  
والفتحة والسكون ( قوله والمتصل به ذلك ) ٧ اى المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز  
المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب ويجزم  
بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضممة لتناسب  
الواو والفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يكن دوران الاعراب عليه  
ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة  
للو او ٨ وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو  
يدعو ويرمى ويخشى والقاضى وغلماى وان كان الاعراب في جميعها مقدرا لما منع

٤ وخاصة اذا كان ذلك الحرف نسخه ٣ لان الفعل مبنى معها فلا يكون في المبني علامة الرفع واما لاجتماع النونات عند من قال هو معرب مع النونين ويكون الاعراب ٢٣٠ مقدر نسخه ٤ اذا قلت على القلب يسلو

قيضت هو اجس لاتنك  
تغريه بالوجد  
٥ فعوضني منها غناى ولم  
تكن تساوى عبرى غير  
خس دراهم  
٦ قد كاد يذهب بالدينا  
ولذنها موالى ككبش  
العوس محاح  
٧ قالت لارثى لها من  
كلالة ولا من حنى حتى تلاقى  
محمد

٨ قوله (القرق) القرق  
بكسر الراء المكان المستوى  
يقال قاع قرق  
٩ واما في الاسم كقوله  
نعالى وبعولتهن احق  
بردهن في قراءة مسلم بن  
محارب

٢ قوله (غير مستحقب)  
احتقبه واستحقبه بمعنى اى  
احتمله ومنه قيل احتقب  
فلان الاثم كأنه جمعه  
واحتقبه من خلفه

٢ اى محتمل اثما والواغل  
في الشراب كالوارش في  
الطعام وهو من يدخل القوم  
في شرابهم فيشرب معهم  
من غير ان يدعى اليه  
٣ فيقدر الجزم كما في قراءة

مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والجمع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحل الياء في تعملين على اخويه الالف والواو في لحاق النون بهما (وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعنى الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كـ الجزء وخاصة اذا كان على حرف ٢ ولا سيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين فالكلمة معها كنصور ومسكين وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لالى بدل كما كان البدل في الاسماء الستة لان حروف العلة يبدل بعضها ببعض في الاعراب لكونها متولدة من حركات الاعراب القائم بعضها مقام بعض فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم (وتحذف هذه النونات الخمسة مع نوني التأكيد اما ٣ عند من قال الفعل معها مبنى فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معها فلا اجتماع النونات فيكون الاعراب معها مقدرا كما في قاض وتكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ \* اتعداني \* ونفتح بعد الواو والياء جلا على نون الجمع في الاسم ونذر حذفها لالاشياء المذكورة نظما ونثرا قال \* ابنت اسرى وتبنتى تدلكنى \* جلدك بالعنبر والمسك الذكى \* قوله والمعتل بالواو والياء بالضممة تقديرا (استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم يستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو ٤ والياء ٥ كما يظهر في الاسم جر الياء ورفعها ٦ قال \* كجوارى يلعبن في الصحراء \* ويقدر لاجل الضرورة كثير انصب الواو والياء ٧ نحو قوله \* ابنى الله ان اسمو بام \* ولا ب \* وكذا في الاسم قال \* كأن ايديهم بالقاع ٨ القرق \* ايدى جوار يتعاطين الورق \* وقد يقدر ايضا في السعة كثيرا كقوله في المثل \* اعط القوس بارايها \* وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال \* فاليوم اشرب ٢ غير مستحقب \* اثما من الله ولا واغل \* وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا تحذف الاحرف الثلاثة في الضرورة ٣ قال \* ولا ترضاها ٤ ولا تملق \* وقال \* ه الم يأتيك والانباء تنى \* فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله \* من حيث ماسلكوا ادنوا

قبل انه من يتقى ويصبر باثبات الياء ٤ ترضيته ارضيته بعد جهده ٥ قوله الم يأتيك ( فانظور )  
اخره بما لاقت لبون بنى زياد الياء زائدة وما لاقت فاعل يأتيك

٦ الذفرى الموضع الذى يعرق من البعير خلف الاذن ٧ قوله (جسرة) الجسر بالفتح العظيم من الابل وغيرها والانى جسرة  
٨ فى رفع المضارع ايماء اليه ولعل ٢٣١ هذا من الفراء ليسم بهذا من نسخة ٢ لان الصلة لا تكون الاجلة نسخة

٣ لان حرف التنفيس من  
خواص الافعال ونحو كاد  
نسخه

٤ قوله (بان اصله) وفي بعض  
النسخ ان اصله الاسم كذا  
بخطه

٥ فابت الى فهم وما كدت  
آيا وكما مثلها فارقتها وهى  
تصفر \* قوله ابت اى  
رجعت وفهم قبيلة وضمير  
مثلا للخطبة وتصفر من  
الصفير يريد ان تلك الخطبة  
تصفر تعجبا منى اقليد

٦ وجب العدول عن هذا  
الاصل كما يحى في باب  
افعال المقاربة نسخة

٧ الزيادة فالحالته على هذا  
الظاوى نسخة

٨ كما ذكرنا نحو ان زيدا  
ليقوم نسخة

٨ يصير متعينا للحالية  
نسخه

٩ واما اختصاص ليس بالحال  
فسمى الكلام عليه نسخة  
٢ الاطلاع على ضعفه  
او قوته صار القسم ونون  
التأكيد الدالان على  
المبالغة منصرفين الى غير  
الموجود الاولى بالتأكيد

فانظور \* وقوله ينباع من ذفرى ٦ غضوب ٧ جسرة \* وربما جاء نحو لم يأتى فى السعة \*  
قوله (و يرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد) هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع  
هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء ٨ كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا  
حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع  
الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما فى زيد يضرب اى ضارب او مجرور او منصوب  
نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب (وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه  
يكون اذن كالا اسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع (وتلك الاعتراضات  
مثل انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب ٢ وفى نحو  
سيقوم وسوف يقوم ٣ وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان (ويمكن الجواب  
عن نحو الذى يضرب ونحو يقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانه تقول الذى ضارب هو  
على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفيها وقوعه موقع الاسم وان كان  
الاعراب مع تقديره اسماء غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين  
واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كما حد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ٤ بان  
اصلها صلاحية ووقوعه موقع الاسم كما فى قوله \* ٥ وما كدت آيا \* وانما ٦ عدل عن ذلك  
الاصل لما يحى فى بابه (وقال الكسائى عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانه دخلت فى اول  
الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضى واما المصدر ولم يكن فيهما هذا  
الرفع بل حدث مع حدوث ٧ الحروف فالحالته عليها اولى من حالته على المعنوى الخفى  
كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها  
بجزء الكلمة فيعزلها الطارئ المنفصل (ويتعين المضارع للحالية بالان وانما وما فى  
معناها من الظروف الدالة على الحال ولام الابتداء عند الكوفيين ٨ كما مر (وقال بعضهم  
٨ يتعين لها بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيدا وما زيد يقوم  
وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد (وقال ابو على ان لطلق النفي وما لنى الحال وقدمضى  
الكلام على ما فى بابها ٩ وسمى الكلام على ليس فى بابه (ويتخلص للاستقبال بظرف  
مستقبل نحو اضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيقوم القيمة وباقتضائه طلب  
الفعل وذلك فى الامر والنهاى والدعاء والتخفيض والتمنى والترجى والاشفاق لان  
طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنونى  
التأكيد ولام القسم اذا الثلاثة توكيد وهو انما يليق بالملم يحصل نحو والله لا يضرب على  
ضعف ولا ضربين واما الحاصل فى الحال فانه وان كان محتملا للتأكيد وذلك بان تخبر  
المخاطب ان الحاصل فى الحال متصف بالتأكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب  
فى الاغلب ٢ ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد (واذا كان جواب القسم بما ٣ فهو

اى الاستقبال اذا دخل على المضارع واما اذا كان جواب القسم بما فهو محتمل للحال لان ما فى الحالية ظاهرة كما مضى فى بابها  
وينصرف المضارع الى المستقبل نسخة ٣ قوله (فهو للحال) اى المضارع

٤ قوله ( وينصرف الى المضارع هـ وانما كان الشرط مستقبلا لان ان وهى ام ادوات الشرط غير لومو ضووعة للشرط في المستقبل كما مر في الظروف المبينة ويجب نسخه  
٦ المالكى نسخه

٧ وقد تكون بمعنى ان للمستقبل كما يجي وباذ نسخه

للحال لظهور ما في الحالية كما مضى في بابها ( ٤ ) وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب اوجازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تعالى ( ودوا لوتدهن ) وكذا بكل اداة شرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي هـ ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ( ويتخلص ايضا بحرف التنفيس ) قال سيبويه ومن تبعه وبلالني ايضا ( وقال ٦ ابن مالك بل يبقى على صلاحية الحال وليس بعيد لقوله تعالى ﴿ ولا أقول لكم عندى خزانة الله ﴾ الآية ونحوه كثير ( وينصرف المضارع الى المضى بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول الاول لان قلب المعنى اظهر واكثر في كلامهم ( وينصرف ايضا الى المضى بلوغا لبا ٧ و باذ وربما فانهما موضوعان للماضى \* قوله ( وينتصب بان ولن واذن وكى وبان مقدرة بعد حتى ولا مكى ولا م الجحود والفاء والواو واو فان مثل اريد ان تحسن الى وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها نفى المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السبيبة ) ذكر النوصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمر اثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الى الى آخره ( قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة \* اعلم ان ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل اولاً نحو عندى انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق نحو عرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم ( وقال سيبويه انه يضعف ان يقال ارجوا والطمع واخشى او اخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذى يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله \* وددت وما تغنى الوادة اننى \* بما في ضمير الحاجبية عالم \* وفي نهج البلاغة \* وددت ان اخي فلانا كان حاضرا \* وكذا ٢ في تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله لوقلت اتمنى انك تقوم لكان كالتضاد قال لان التمنى يدل على توقف القيام وان تدل على ثبوت خبره وتحققه وذلك لانا لانسلم ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكدا فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفي نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا شاك في انه قائم لو كان بين معنى التمنى ومعنى ان تنافيا او كالتنافي لم يجز لبت انك قائم ( رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها فلا تقع مجرورة الموضع كالشددة لا تقول عجبت من ان استخرج ولا تقع الابد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدى معناه كالتبيين والتيقن

٢ نظر منه

٣ اى مقاربا منه

متاخا نسخنه

٤ اللازمة للفعل التى يكون

فى الماضى لمجرد المصدرية

وفى المضارع مصدرية

ناصبة مخرصة للاستقبال اما

لفظا آه نسخنه

٥ اوله وقد غدوت الى الخا

نوت تبغنى \* شاو مثل شلول

شلل شول فى قتيبة كسيوف

الهند قد علموا \* ان هالك آه

شاو من الشىء ورجل مثل

وشلول كصبور وعنق

وصرد وبلبل وفد خفيف

فى الحاجة سريع حسن

الصحة طيب النفس وفى

الصباح الشلل والشول

بمعنى وهو الخفيف فى العمل

والخدمة ٦ وعامله فى المضارع

لفظا فلا يفصل بينهما وبين

الفعل نسخنه

والانكشاف والظهور والنظر الفكرى والايحاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتأويل ان يكون ظنا غاليا متاخيا ٣ للعلم فلا تقول اعجبني ان استخرج ولا ودوت ان استخرج اورجوت ان استخرج كما كنت تقول ذلك فى المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية ٤ لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفى المصدر فارىد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدى مؤداه او ما يجرى مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا فى اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التى فادتها التحقيق انسب واولى فلهذا الميجى بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدى معنى العلم قبحى المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقنعوا بهذا لان الاولوية لاتفيد الوجوب فظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ٥ ان هالك كل من يخفى وينتعل \* او الفعلية الشرطية كقوله تعالى ﴿ان اذا سمعتم \* وان لو استقاموا﴾ لم يحتاجوا الى فرق اخر اذا المصدرية تلزم الفعلية المؤلة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى ﴿ام لم ينبا﴾ اى لم يعلم الى قوله ﴿وان ليس للانسان﴾ وقوله ﴿اولم ينظروا﴾ اى يتفكروا الى قوله ﴿وان عسى ان يكون قدا قرب اجلهم﴾ لم يحتاجوا ايضا الى فرق آخر لان ان المصدرية لاتدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو ﴿علم ان سيكون﴾ او سوف يكون او قد نحو ﴿ليعلم ان قد ابلغوا﴾ او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشىء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى ٦ فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكى المصدرتين والفعل كما يجى بلى قديفصل لابين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها فى الكلام تدخل فى مواضع لاتدخلها اخواتها نحو قولك جئت بلا مال ( فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لاتقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان تكون ان مخففة ومصدرية كفى قوله تعالى ﴿وحسبوا ان لا تكون قنصة﴾ قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا فى مثل هذا الموضع ( ويسمى التامة هذه الحروف التى بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نونى ان وكجاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير وكذلك قديشد الخوف او الرجاء ويقوى حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله ﴿فلا تدفننى بالفلاة فأنى﴾ اخاف اذا ماتت ان لا ادوقها \* جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اى ظنت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل

٧ قوله ( ان ثمر الله ) ثمر  
الله ماله اى كثره والتأثيل  
التأصيل يقل بمجد مؤثله و مال  
مؤثله والتأويل اتخاذ اصل  
المال يقال سد الله مفارقة اى  
اغنامه وسد وجوه فقره ٩ او  
فعل غير هانسخه

علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله \* فلما رأى ٧ ان ثمر الله ماله \* واثله موجودا وسد مفارقة  
\* من هذا ويجوز ان تكون مخففة من غير عوض كما حكي المبرد عن البغادذة علمت ان تخرج  
بالرفع بلا عوض وذلك شاذ ( فنقول ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدى معناه ولا ما يؤدى  
معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب كحسبت وطمعت  
ورجوت و اردت ٩ او بعد غيره من الافعال كقوله تعالى \* اولم يكن لهم اية ان يعلمه \* واعجبني ان  
قت \* وما كان جواب قومه الا ان قالوا \* اولم يكن لهم اية ان يعلمه \* لو ان كتب الله عليهم  
الجلالة \* وان تقوم خير من ان تقعد وقد يحكى المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله \* ان تقرا  
آن على اسماء ويحكمها \* معنى السلام وان لا تشعر احدًا \* وفي حرف مجاهد \* لمن اراد ان يتم \*  
وذلك اما المحمل على المخففة او المحمل على المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها  
غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت  
ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية ( قوله والتي  
بعد العلم مخففة لا غير ) وكذا التي بعد ما يؤدى معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحقق  
ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كما مروى وازل واوحى ونادى فان فيها معنى  
اعلم وقال معافى قول ان وليها فعل غير متصرف كناديته ان ليس عندنا شئى فهي مفسرة او مخففة  
وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة  
ولا تحتل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى \* نودى ان بورك من في النار \* بمعنى اى  
بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدماء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته  
ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا تكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجاما  
فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يحكى في الحروف المشبهة بالفعل ( واجاز  
سينويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اى بان قم اى بالقيام  
( وقال ابو على في قوله تعالى \* ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله \* يجوز  
ان تكون مصدرية فتكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدأ محذوف اى  
هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان يازيد قم لان الفصل بالنداء  
كالفصل وكأن الفعل ولى ان ( واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف ٣  
مصدر للاجاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحى  
اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا لئفى ولا يجوز ان تكون للنهى لان المخففة كالثقل  
لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جازكون لالئفى اولانهى فيرتفع  
الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اى امرته بان لا يفعل ٣ ولا يجوز  
ان تكون لانها فينجزم الفعل الا عند ابى على كما تقدم ( فان وليت ما فيه معنى القول  
ووليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحى اليك ان ستفعل  
فمخففة او مفسرة وكذا قوله تعالى \* ونادينا ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا \* لان

٣ واوحى اليك بان لا تفعل

الفصل بالنداء كلافصل ( وان وليت مافيه معنى القول ولم يلها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديت ان زيد في الدار فهم ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل ) وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى ﴿ وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ﴾ وقوله تعالى ﴿ قل اوحى الى ﴾ الى قوله ( وان لو استقاموا ﴾ واجاز الاخفش ان تنصب ان الزائدة ( وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ﴿ ولا يجر منكم شأن قوم ان صدوكم ﴾ ان فتح الهزمة وكسرها بمعنى واحد ( ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها ٤ كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله ﴿ كان جزآي بالعصا ان اجلدا ﴾ وقوله ﴿ وشفاء غيك خابرا ان تسألني ﴾ وهما نادران او نقول ٥ لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدأ مقدرا ومتعلق بالجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بتسألين مقدرا ( قوله ولن معناها نفى المستقبل هي تنفي المستقبل ) نفيا مؤكدا وليس للدوام والتأيد كما قال بعضهم ( قال الفراء اصل لن ولم لا فابدل الالف نونا في احدهما ومما في الآخر وقال الخليل اصل لن لان قال ﴿ يرجي المرء مالا ان يلاقى ﴾ وتعرض دون اقربه الخطوب ﴿ اي لن يلاقى ﴾ وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في ان كما كانت في ان ولانه جاء تقديم معمول معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عبرا لن اضرب ( وللخليل ان يقول لا منع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعلا اذ هو وضع مستأنف ولا دليل على قول الفراء ( ونقل المصنف في لا منع تقديم معمول مابعدا عليها فلا يجوز عر الا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كاذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ( قوله واذن اذا لم يعتمد مابعدا على ما قبلها ) الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ ٦ الذي هو بمعنى مطلق الوقت خلفه لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا ٧ منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص مثلا انا ازورك فقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انها معربان واذمبنى فاذن على ما تقرر صالح للماضي كقوله ﴿ اذن لقام بنصرى ﴾ وللمستقبل نحو جئتني اذن اكرمك والمحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي اذ في نحو قولك حينئذ ويومئذ الا انه ٨ كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذالم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله ﴿ نهيتك عن

٤ لما قدمنا نسخه

٥ التقدير كان جزآي ان  
اجلدا اجلد بالعصا وشفاء  
عيك ان تسألني تسألين خابرا  
نسخه

٦ من ظروف الزمان نسخه  
٧ منها نسخه  
٨ يوجب كسر ذلك لكونه  
في صورة ما اضيف اليه  
الظرف المقدم كما مر  
في الظروف نسخه



طلابك ام عمرو \* بعاقبة وانت اذ صحيح \* والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف ( والغالب في المبنى على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء وانما تضمن معنى الجزاء لكونه كاذما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمه والاضافة ٩ توجد في المضاف تخصيصا لکن لما كانت الجملة المضاف اليها ذاتا بة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين ٢ في اللفظ بخلاف اذما وحيثما يحزم اذن ما هو جوابه نحو اذن اكرمك كما جزممت اذما وحيثما وانما قلنا بكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل ٣ بوجوبه فيه كما اطلق النحاة لانه ٤ لا معنى للشرط في قوله تعالى ﴿ فعلتها اذن وانا من الضالين ﴾ واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لا كرمتك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جازا جزاؤه مجرى لو ٥ في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى ﴿ اذن لا ذقناك ضعف الحيوه ﴾ اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لا ذقناك وكذا قوله \* اذن لقام بنصري معشر خشن \* وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز ٦ دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال \* ما ان اتيت بشيء انت تكرهه \* اذن فلا رفعت سوطي الى يدي \* اذن فعاقبتني ربي معاقبه \* قررت بهاعين من يأتيك بالحسدي \* ٧ اي ان اتيت بشيء فلا رفعت ( ثم قد يستعمل بعد لو وان تو كيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرف في الشرط المسد كورين مع فعل الشرط نحو لو زرتني اذن لا كرمتك وان جئتني اذن ازرك فكأنك كررت كلتي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تأخر اذن الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى ٨ تقول انا اذن خارج وان كان نحو ٩ ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الاضرورة قال \* والمرء عند الرشي ان يلقها ذئب \* كما تقول وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال تعالى ﴿ وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون ﴾ واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك \* ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمال ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك تحدث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في باب الظروف المبينة ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى ﴿ فعلتها اذن وانا من الضالين ﴾ فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى

٩ تمنع عن الابهام نسخه

٢ من حيث اللفظ نسخه

٣ بلزوم معنى الشرط فيه نسخه

٤ لانه جاء في نحو قوله تعالى

آه ولا معنى للشرط فيه نسخه

٥ قال تعالى آه فادخل اللام

فيما هو جوابه معنى كما يدخل

في جواب لو والمعنى لو

ركنت نسخه

٦ استعمال جزائها استعمال

جزاء ان نسخه

٧ فادخل الفاء لان المعنى

ان اتيت بشيء تكرهه فلا

رفعت نسخه

٨ ككلمة الشرط نسخه

٩ انا ان كان كذا خارج

اي ان كان كذا فانا خارج

لا يجوز الا في ضرورة

الشعر كما يجيء نسخه

الجزء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزء ٣ لاستحالة حمل المضارع ٤ اذناك على الحالية المانعة من ٥ الجزء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكاشة في جواب الاشياء الستة كما يجئ فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمران بعدها لينتفي عن المضارع الحالية المانعة للفاء من السببية ( ٦ ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع و باو معنى الاو الى ان نصب الفعل بعدهما لان النصب بام النواصب اي ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الاعلى الاسماء وبكون او بمعنى الاو الى اللتين ٧ حقهما الدخول على الاسماء ( واذا جازناك اضمرا ان بعد الحروف التي هي الواو والفاء واو وحتى فهلا جاز اضمراها بعد الاسم وانما لم يحجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يحجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزء صار اذن لاقتضائه النصب كما انه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يحجز الفصل بينهما وبين الفعل فصارت الفاء والواو واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينهما وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينة وبين الفعل باحد ثلاثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله كرمك والدعاء نحو اذن رحك الله كرمك والنداء نحو اذن يازيدا كرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينة وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في خير صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء ( وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل تصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبة التصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فن ثمة تقول والله ان اتيتني لاضربك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلاثة اشياء تصديره وذلك اذا كان جوابا او ان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى ﴿ واذن لا يلبثون خلفك ﴾ وكقولك تأتيني فاذا كرمك جازناك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتقاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا

٣ على ما تقدم نسخته

٤ اذن بسبب النصب على آه نسخته

٥ معنى الجزء ومثل ذلك المضارع الواقع آه نسخته

٧ لا يدخلان ايضا الاعلى

٦ وقريب من هذا انهم نسخته

الاسماء نسخته

لم يقرأوا اذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر \* ثم اعلم ان الفعل المنصوب  
المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا فعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل  
او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها  
تهيا ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حتى الظهور فلو ابرز الخبر لكان  
كأنه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما يجيى واما قولهم تسمع  
بالمعدي خير من ان تراه فشاذ وانما ارتكبت ادعاء اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف  
اليها لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جثني اذن  
اكرمك في وقت المجيى اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمك ولا سيما في قوله تعالى  
﴿ فعلتها اذن وانا من الضالين ﴾ وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متحمضة  
لزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفاء يرفع جانب اسميتها ( ونقل  
عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليه بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين  
( وقال الفراء اذا عملتها فاكتبها بالالف واذا اغيتها فاكتبها بالنون لثلاثا تلتبس  
باز الزمانية واما اذا عملتها فالعمل يميزها عنها وتجوز الفصل بينها وبين منصوبها  
بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف  
ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين  
بفعل مقدر كما يجيى بعد واما نحو قوله \* فان يحبها اخاك مصاب القلب \* فلقوة شبه  
ان بالفعل هذا ( ومذهب سيدييه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها  
( قال سيدييه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرها وضعفه سيدييه  
بانه لو كان ان مقدرها لجاز تقديره في نحو زيد اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا  
اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا ٨ ( وقال بعض الكوفيين انه  
اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذان فركبا كما قال في لن اصله لان  
ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما  
قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرايط افصح لان سيدييه قال وزعم عيسى ابن  
عمران ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك  
فقال لا تعذرذا ولم يكن يروى غير ما سمع هذا كلام سيدييه ( قوله اذ لم يعتمد ما بعدها  
على ما قبلها ( يعنى بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع  
( الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وقد جاء  
منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها \* قال \* ٢ لا تجعلني فيهم شطيرا \* انى اذن اهلك  
او اظير \* بتأويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فتكون اذن مصدرة كما تقول  
زيد ان يقوم ( قال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوف اى انى اذل او لا احتمل ثم ابتدأ  
وقال اذن اهلك والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا ( الموضع الثاني ان يكون  
جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك وقول الشاعر \* ازجر  
جارك لا يرتع بروضتنا \* اذن يرد وقيد العير \* مكروب \* يجوز على مذهب

٨ اى يمكن ان يكون كلام  
الخليل ككلام نجم الدين في  
اذن نسجه

٢ قوله ( لا تجعلني ) اى  
لا تتركني

٣ قوله ( شطيرا ) اى غريبا

٤ قوله ( مكروب ) كربت  
القيد اذ اضيقته على المقيد

الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لافيه للنهي لانه جواب الامر ويرد مجزوما  
 لا منصوبا بكونه جوابا للنهي كاهو مذهبه في نحو قولك لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر  
 تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله  
 مصدر كان المخاطب ه قال لا تزجره فاجاب بقوله اذن يرد (الثالث ان يكون جوابا للقسم  
 الذي قبلها نحو والله اذن لا خرجن وقوله \* لئن ٦ عادلى عبدالعزيز بمثلها \* وامكننى منها اذن  
 لا اقبلها \* ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء  
 بلى تقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرا ولبئس الرجل اذن زيد  
 ونحوه (ويجوز في نحو قولك ان تأتني آتاك واذن اكرمك ثلاثة اوجه الجزم وهو  
 الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل  
 وهما كالجمله الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن  
 اي اذن انا اكرمك (وقوله وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية \* اعلم ان مذهب  
 الاخفش ان كى في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد  
 تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكى ان اكرمك قال \* فقلت اكل الناس اصبحت  
 مانحا \* لسانك كى ان تغرو وتخدعا \* وقال \* اردت لكى ٧ ان تطير بقربى \* فتركها ٨ شنا بيدا  
 بلفع \* ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو \* لكى ٩ تأسوا \* وتأخره عنها في نحو قوله \* كى  
 لتقضى رقية ما \* وعدتني ٢ \* بان كى المتأخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام  
 المتأخرة في الثانى بدل من كى المتقدمة وقديدل الحرف من مثله الموافق له في  
 المعنى قال \* قتم اذا اصبحت اصبحت غاديا \* ابدل ثم من الفاء عند بعضهم (وعند  
 الخليل ان الناصب مضر بعدها بناء على مذهبه وهوانه لانا صب سوى ان  
 (ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان (ويعتذرون  
 في نحو كى ان تفر ٣ بان ان زائدة او بدل من كى وفي كى لتقضى بزيادة اللام كما في  
 \* ردف لكم \* وفي كيه بان الفعل المنصوب بكى مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه  
 قيل لك جئتك فتقول كيه اي كى افعل ماذا (وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول  
 احدها حذف الصلة وبقاء معمولها والثاني نصب ما للاستفهامية متأخرة عن الفعل  
 المقدر ولا تنتصب الامقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كى يكون  
 اذن متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام  
 كما في له وبه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن التصدر  
 اللفظي والثالث حذف الف ما للاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في ٦ كلامهم  
 (وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضرا بعدها ان فاذا تقدمها  
 اللام نحو \* لكى لا تأسوا \* فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل  
 هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي اذن جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل  
 وهكذا في كيه ولا تجر الاسم الصريح الا في كيه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك

- ٥ لا ازجره نسخته  
 ٦ عادليه يعود اي رجع  
 وعادله بعدها اعرض عنه  
 واقلت البيع فسخته  
 ٧ لعل فاعل تطير العنقاء  
 لقولهم في المثل طارت به  
 العنقاء  
 ٨ الشن القربة البالية والبلقع  
 والبلقعة الارض القفر التي  
 لاشى بها  
 ٩ اسى بالكسر اى حزن  
 ٢ آخره غير مختلس قاله  
 عبدالله بن قيس الرقيات من  
 قصيدته فكى للتعليل وغير  
 مختلس صفة لمصدر  
 محذوف وهو بفتح اللام  
 مصدر ميمى اى لتقضى  
 ما وعدتني قضاء غير اختلاس  
 ٣ ولكى ان تطير نسخته  
 ٦ الكلام نسخته

كى تكررمنى يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمر  
بعدها ان واللام فى كى لتقضي زائدة عندهم ايضا وبديل من كى الجارة ٧ وان عندهم فى لكى  
ان بديل من كى لان كى بعد اللام بمعنى ان كى امر (ولا يتقدم على كى معمول الفعل المنصوب بعدها  
فلا يقال جئتكم زيدا كى تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما  
واجاز الكسائى تقديم ٨ منصوب كى عليها واما قول الشاعر \* اذا انت لم تنفع فضر  
فانما \* يراد الفتى كى يضرو وينفع \* برفع يضر فليل ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة  
اى لمضرتة ومنفعته (وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كى على انها بمعنى  
كيا والياء محذوفة للتخفيف وانشدوا \* لا تظلموا الناس كما لا تظلموا \* وقيل بل الناصبة  
مانشيهاله بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون \* لا تظلم الناس كما  
لا تظلم \* بالتوحيد وقد يحى شرح كما فى حروف الجر وعلى مذهب الخليل لا ينتصب  
المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه امارفع  
او نصب اعراب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه  
موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعراب بالنصب لما وقع مع ان  
موقع الاسم وهو المصدر واما اذالم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى جوازم  
فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل \* قوله (وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله  
بمعنى كى اولى ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير  
حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع وتجب  
السيبة مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع فى كان سبرى حتى ادخلها فى الناقصة  
واسرت حتى تدخلها وجاز فى التامة كان سبرى حتى ادخلها وايهم سار حتى تدخلها) ابتداء  
بالحروف التى ينتصب الفعل بعدها باضمار ان \* اعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب  
الفعل بعدها باضمار ان فعند البصريين حتى ولا كى ولا لام الجود حروف جر والواو والفاء  
واو حروف عطف ولا ينصب عندهم شئ منها بنفسه لان الثلاثة الاول ٩ حروف جر  
وهى من عوامل الاسماء والثلاثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص باحد  
القبيلين وجاء ان ظاهرة بعد لام كى خاصة فى بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة  
بنفسها (وعند الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت  
مقام كى فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما  
قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشئ عن اصله واعتقاد بقاءه على اصله اولى مالم  
يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب  
بعد هذه الجارة حتى تبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن  
اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب فى نحو قولها \* للبس عباءة وتقر عيني \* وفى  
قوله \* الا بهذا ٢ الزاجرى احضر الوغى \* على ان لام الجود ليست بمعنى كى  
ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف تحملان فى النصب على ما ليستا بمعناه

٧ دون الناصبة لانها عاملة  
بنفسها واللام عندهم عاملة  
بتقدير ان فلا يصح ان يكون  
بدلا عنها اى عن الناصبة  
٨ معمول نسخه

٩ من عوامل الاسماء ولا  
يعمل شئ منها فى الافعال  
نسخه  
٢ الخارجى نسخه

( وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جروان الجر الذي بعدها في نحو ﴿ حتى مطلع الفجر ﴾ بتقدير حرف الجراى الى بعدها الى حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على سائر ٢ الكوفية بل يرد عليها بانها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعدلان حذف الجار وبقاء عمله في غاية القلة فكيف اطر د بعد حتى وايضا كيف اطر د حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم ( وعند الجر مى ان الفاء والواو واو ناصبة بنفسها ) وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اى ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب الاسم ٣ الذى بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التحالف ههنا بينهما لانه طرأ على الفاء معنى السبية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثناء وقولهم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعوا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك ٤ على الخلاف كما مضى في باب المبتدأ والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما كان الابتداء عنداكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يحز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجر مى الاعتراض بوجوب اختصاص العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني الخصوصية مختصة بالمضارع واما نحو قوله تعالى ﴿ فأنتم فيه سواء ﴾ فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله ﴿ لو غير الماء خلق ٥ شرق ﴾ وقوله ﴿ فهلائفس ليلي شفيعها ﴾ ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا يدخل الاعلى اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الابان او كى او ما اولو ولا يصح تقدير ما اولو لانهما لا تنصبان ظاهرين فكيف تنصبان مقدرين مع ان لو لا نجى مصدرية لا بعد فعل التنى كما نجى ولا يصح تقدير كى لان كى لا تستعمل الا في مقام السبية سواء كانت بمعنى ان نحول كى اقوم او بمعنى اللام بلى قد جاءت كى بمعنى ان من غير سبية لكن بعد فعل الارادة نحو قول ابى ذؤيب ﴿ تريدن كىما ٦ تضمدننى وخالدا ﴾ وهل يحمل السيفان ويحك في غمد ﴿ كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السبية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى ﴿ انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ﴾ وبعد فعل الامر كقوله تعالى ﴿ وامرت لاعدل بينكم ﴾ فتكون اللام زائدة كما في ﴿ ردف لكم ﴾ واذا كان في كى معنى السبية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس ٧ فلم يبق الا ان التى هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها ايضا في غير هذا الباب نحو قوله ﴿ وتقرعين ﴾ واحضر الوغى ﴿ وحل المشكوك فيه على ما ثبت اولى ( قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها ) يعنى ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذى قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بل اريب فيجوز النصب سواء كان الدخول وقت الاخبار ماضيا

٢ الكوفيين فيصح عنده ان تكون ناصبة بنفسها لكن نسجه  
٣ لما خالف بعد الواو ما قبله في المفعول معه نسجه  
٤ لانه خالف المبتدأ الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عند كما اطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظا نسجه

٥ قوله ( شرق ) تمامه كنت كالغصان بالماء اعتصارى ﴿ الشرق الشجا والغصه وشرق بريقه اى غص به والاعتصار ان يغص الانسان بالطعام فيعتصر بالماء وهو ان يشربه قليلا قليلا فيسيغه

٦ قوله ( تضمدننى الضمدان يتخذ المرأة خليلين قال ابو ذؤيب تريدن البيت ٧ ولا يصح تقدير ما اولو لانهما ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين نسجه بالتأخير

او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلاثة وذلك بان يكون منك السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كى او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول ٨ في احد الا زمانة ( وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله ) لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التى يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو ٩ اما ان يكون بمعنى كى او الى فما بعدها اما سبب عما قبلها او انتهاء له والسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية ( فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض بورده تقريره ان يقال انك اذا جوزت فى نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند الاخبار كما تجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التى هى علم الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ( ثم اذا اردنا ان نين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذاك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذى بعد حتى اما فى حال الاخبار او فى الزمن متقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام ان تقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها او تعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغنى ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشئ على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدى حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثانى نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو رأى منى العام الاول شيئا حتى لا يستطيع ان اكلمه العام بشئ فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب منتف فى الاول وغير محكوم بثبوتها لا بالعلم ولا بالشك فى الثانى فكيف يمكن الحكم بحصول مسيبه ( وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لاعتن السير واذا قلت فلما سرت حتى ادخلها ٢ وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك فى اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب فى كلامهم كاذكرنا فى باب الاستثناء وجب النصب ( واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل ٣ لمعنيين اما المحصر الشئ كقولك انما سرت وقعدت اذا حصرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان المحصر كالنفي واما للاقتصار على الشئ كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع

٨ لاماضيا ولا حالا ولا مستقبلا نسخته

٩ من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كى وفى كلا الوجهين لابد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان السبب لابد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية نسخته

٢ وقل ركب سار حتى يدخلها

٣ بمعنيين اما تحقير آه اذا حقوت آه

لان التحقير كالتنفي واما الاقتصار آه نسخته

لان السير لا يكون سببا الى الغروب ويجوز ماسرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع  
وماسرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى ( وان قصد المتكلم  
ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم  
يقصد لاحصولة في احدا لازمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقا  
مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احدا لازمنة الثلاثة  
او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فتحو  
سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى  
السيبية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب  
والالعكس الامع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس ( قال الجزولي  
ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانهاء  
نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي بمعناها  
لا تدخل من الاسماء الاعلى لفظا واحدة وهى ما الاستفهامية نحو كيه على خلاف  
فيها ايضا ( وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتى الا للانهاء ٢ واوّل نحو  
قولهم كئنه ٤ حتى يأمرلى بشئ بان معناه كئنه او اكلمه حتى يأمرلى بشئ اى الى ان يأمر  
فجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كئنه حتى  
امرلى بشئ لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يتشبه به في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة  
( قوله كانت حرف ابتداء ) اى حرف استئناف اى ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق  
من حيث الاعراب بما قبلها كما يتعلق المنصوب لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل  
حرف جر متعلق بما قبلها ولا معنى ٤ بذلك ان ما بعدها مبتدأ مقدرا اى انا ادخلها لان  
ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول ﴾ بالرفع ٥ فهو  
في الاستئناف مثل قوله تعالى ﴿ حتى اذا جاء امرنا ﴾ جاء بعده جملة شرطية مستأنفة  
( وقال المصنف وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظى لما زال بسبب  
الاستئناف شرط السببية التى هى موجبة للاتصال المعنوى فان السبب متصل بالسبب  
معنى حتى يكون جبر انا لما فات من الاتصال اللفظى قال ﴿ ٦ ولا صلح حتى تضعون  
ونضبعا ﴾ فعدم الصلح سبب للنضبع اى مدي الايدى بالسيوف وقوله نضبعا عطف على  
نضبعون على توهم النصب على نحو قوله تعالى ﴿ فاصدقوا كن ﴾ ورفع قوله  
نضبعون وان كان مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومضى  
( قوله ومن ثم امتنع الرفع ) اى من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استئناف  
امتنعت المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع  
وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهوانك لم تحكم بالسير الذى هو سبب الدخول  
فكيف تحكم بحصول الدخول واما فى ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير  
سائل عن تعيين السائر ﴿ واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب  
بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شئ تأخذ بنصب تأخذ ولو جئت بالشرط

٢ من التأويل اى وتأول

نحو قولهم

٣ او اكلمه نسخة

٤ بكونها حرف ابتداء

نسخة

٥ بل معنى كونها حرف

ابتداء ان ما بعدها جملة

مستأنفة كما فى قوله تعالى

حتى اذا جاء امرنا استونف

بعدها الجملة الشرطية

قال المصنف نسخة

٥ على قراءة نافع

٦ قوله ( ولا صلح حتى

تضعون وتضبعا ) ضبعت

الرجل مددت له ضبعي

للضرب قال ولا صلح

حتى تضعون او نضبعا

اليث صحاح



مجزوما فليس لك في تأخذ الا الجزم وكذا بعدا ونحو لا سيروا الله او اذا قلت لك اركب  
تركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل  
نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول واقم حتى متى اكلنا تأكل فالظرف مفصولا به  
على فتحه اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انظر  
حتى من اخذ تأخذ فلا يجوز بل يجب جزم تأخذ (ولا يجوز الفصل اتفاقا بين  
ان ولن وكى وبين منصوباتها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي  
ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما تنصب بعدها لكونها على  
حرف واحد \* قوله (ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تأكيد بعد  
النفي لكان مثل ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ الظاهر ان ان تقدر ايضا بعد اللام الزائدة  
التي تجيء بعد فعل الامر او الارادة نحو امرت لاعدل ﴿ ويريد الله ليعذب ﴾ والتي  
لنأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو  
﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ او معنى نحو ﴿ لم يكن الله ليعقر لهم ﴾ وكان هذه اللام  
في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها وهي تليق بك فمعنى  
ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك في ان في هذا معنى التأكيد  
واما قوله تعالى ﴿ وما كان هذا القرآن ان يفترى ﴾ كان اصله ليفترى فلما حذف اللام  
بناء على ٦ جواز حذف اللام مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك  
لانها كانت كالنابة ٧ عن ان \* قوله (والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان  
يكون قبلها امرا ونهى او نفي او استفهام او تمن او عرض والواو بشرطين الجمعية  
وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان) ٨ ترك التخفيض وهو من جملة  
الاشياء المذكورة نحو ﴿ لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ﴾ ولولا ارسلت الينا  
رسولا فنتبع اياتك ﴿ وترك الترجي ايضا قال الله تعالى ﴿ لعله يزكى او يذكر فتنفعه  
الذكرى ﴾ على قراءة النصب وقال الله تعالى ﴿ لعلى ابليغ الاسباب ﴾ ثم قال فاطلع  
بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهى عند النحاة  
لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لاتؤاخذني بذنبي فاهلك والهم  
ارزقني ما لا فاصدق به (والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر  
ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة (قوله ان يكون قبلها امر) اذا كان الامر صريحا  
نحو انني فاشكرك فلا كلام في صحته واما ان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولاً  
عليه بالخبر نحو اتق الله امرؤ وفعل خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس  
او اسم فعل نحو نزال فاقانك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدر كالاسد  
الاسد فتجروا فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو  
نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيديويه ٩ واما النصب في قراءة ابي  
عمرو ﴿ واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون ﴾ فلتشبيهه بجواب الامر من  
حيث مجيئة بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد

٦ ان حذف الجار مع ان  
وان جازر جاز نسخته  
٧ عنها والمبدلة منها  
نسخته  
٨ ذكر الاشياء الستة وترك  
التخفيض نسخته

٩ قوله (واما النصب في  
قراءة ابي عمرو) قيل  
النصب قراءة ابن عامر  
لاقراءة ابي عمرو على ما  
في الشاطبية

اضرب فيضرب اي اضرب يازيد فانك ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما  
 النهي فتحو لا تشمتني قندم والنفي مائنا تينا ففكر منا وهو اما صريح كما ذكرنا واما  
 مؤول نحو قلما تلقاني ففكر مني وكذا قل رجل وقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل  
 بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري  
 في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امير فتضرب بني وكذا التقليل  
 بقدر في المصارح لا يقال قد تجيئني ففكر مني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن  
 النفي ٢ او القلة قياسا لاسما و قد يجيئ التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب  
 الجواب نحو كانك وال علينا فتشمتنا اي لست بوال امان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا  
 النفي فلا يجوز ذلك ( وذكر سيويه ٣ حسبه شمتني فثبت عليه اي لو شمتني لو ثبت  
 عليه ) وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد الشرط قبل الجزاء  
 نحو ان تأتني ففكر مني او تكرر مني آتتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تأتني آتتك فافكر منك  
 او او اكرمك وذلك لمساواة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذا الجزاء مشروط  
 وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود  
 حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ﴿ ان يشأ يسكن الريح فيظللن رواكده ﴾ الى قوله ويعلم ﴿  
 على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني فيكرمني زيدا قلنا في حتى  
 ان فيه مني التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالانحو ما قام الا زيد فتحسن اليه  
 فلا يجوز اتقا قالانه بعد اثبات صريح بلي ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء  
 بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز المنفي نحو ما قام احد الا  
 هند فاحسن اليه او فافكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا  
 هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل  
 ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاشياء المعدودة هناك ( وقد جاء  
 ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله ﴿ سأترك  
 منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريح ﴾ والتمني نحو ليتك عندنا ففكر منك والعرض  
 نحو الاتزور نافع عطيك والاستفهام نحو هل تزور نافح من اليك وكان الاصل في جميع  
 الافعال المنصبة بعد الفاء السببية الرفع على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا تعطف  
 وجوابها بل الاغلب ان يستأنف بعدها الكلام كذا المفا جأة ومعنيها ايضا متقاربان  
 ولذلك تقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجأة مختصة بالاسمية ( وقد يبق ما بعد الفاء  
 السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ وقوله ﴿ الم  
 تسأل الرب القواء فينطق ﴾ وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع ﴿ جاء جميع هذا على  
 الاصل ومعنى الرفع فيه كعنى النصب لونهب وكذا لا يمنع من ابقاء الرفع فيما بعد واو  
 الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع  
 وكذا في او قال الله تعالى ﴿ تقاتلونهم اويسلون ﴾ معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى  
 ان يسلموا جازك ان لاتصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتماد اعلى ظهور

٢ معنى القلة او النفي نسخه  
 ٣ معنى الحق افعال الظن  
 بالنفي فينصب جوابها  
 لان مفعولها غير متحقق  
 الوقوع بشرط ان لا  
 يكون مقارنا للعلم  
 ٤ هذا البيت لجليل بن  
 معمر العذري وآخره  
 \* واني يرد القول دار  
 كأنها \* بطول بلاها  
 والتقدم مهرق \* وقفت  
 بها حتى تجلت هما يتي \*  
 ومل الوقوف الارحتى  
 المطوق \* والربع المنزل  
 حيث كان والمربع المنزل  
 في الربع خاصة والقواء  
 الخالي والبيداء الفلاة  
 التي تيسد بمن سلكها  
 والسملي الذي لاشئ  
 فيها ومعنى نطق الربع  
 ما بين من اثاره والعرب  
 يسمى كل دليل نطقا  
 وكلاما قال تعالى  
 هذا كتماننا ينطق عليكم  
 بالحق ومنه قول زهير  
 من جواره ام او في دمنة  
 لم تكلم \*

ه فكان لو ابقوه على  
رفعه ظاهرا في الحال و  
يسبق الى الذهن من  
تقدم الجمل ان الفاء لعطف  
الحال عليها فالصرف  
الى النصب منه في الظاهر على  
ان الفاء ليس لعطف الجملة  
على الجملة لان نسخه  
٣ كما ذكرنا في اذن سواء  
لان فاء السببية يجب  
دخولها على الجمل لنسخه  
٤ ليست للعطف وجوبا  
بل قد تكون وقد لا تكون  
كما يحى في باب الحروف  
ولهذا قال المص في قوله  
الذى يطير فيغضب زيد  
الذباب ان الفاء فيه للسببية  
لا للعطف والتي تحتمل  
السببية والعطف لا  
تعطف مفردا على مفرد  
بل هي لا تدخل الا على  
الجمل وكذا نسخه  
ه يسمى الكوفيون هذه  
الواو الناصبة للمضارع  
واو الصرف  
٦ في الاسم الذى هو  
مفعول معه نسخه  
٧ في هذا التقدير نسخه  
٨ ثابتة المضمون اى غير  
واقعة المصادر حاصلتها  
فتكون آه نسخه

المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة ( وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من  
الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا  
قرينة مخرصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع ه فلوا بوقوه  
مرفوعا سبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التى قبل الفاء  
فصرفه الى النصب منه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان  
مفرد وقبل الفاء المذكورة جل ومخلص المضارع للاستقبال اللاتى بالجزائية كما ذكرنا  
في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه  
للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ٣ لما ذكرنا في اذن ( وانما  
اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل  
المقدم تقدير افتقير زرنى فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام منى لان فاء السببية ٤ ان  
عطف وهو قليل فهمي انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب  
وكذا تقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف ه انهم لما قصدوا فيها معنى  
الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا  
من اول الامر انها ليست للعطف فهمي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة  
الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فعنى قم واقوم اى قم  
وقيامى ثابت اى في حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع وهى لا تدخل الاعلى الاسم قصدوا  
ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فعنى قم واقوم اى قم مع قيامى كما قصدوا  
في ٦ المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة  
للصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اى ليكن منك قيام وقيام منى  
لم يكن ٧ فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون  
واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضعته والاولى في قصد النصوصية في شئ  
على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه ( وانما شرطوا  
في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير ٧ حاصلة  
المصادر فتكون كالشرط الذى ليس يتمحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها  
ثم جلا وما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية  
التى هى اكثر استعما لامن الواو في مثل هذا الموضع اعنى في انتصاب المضارع بعدها  
وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعد هما عن سنن العطف  
لقصد السببية في احد هما والجمعية في لاخرى وايضا لقرب معنى الجمعية من التعقيب  
الذى هو لازم السببية ( ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار  
الفاء مع ما بعدها اشد اتصلا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا  
الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذى قبل الفاء  
ومفعوله نحو هل تعطى فيأتيك زيدا ويتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التى هى هل  
او انظر او كيف اوله وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكرمك

٢ اى بين النهى وجوابه

٢ قوله (ويجوز ان يكون فتكون عطفاً آه) هذا

الوجه مذکور في

الكشاف ولكنه منظور

فيه لان هذا الطرد انما

هو على تقدير ان يكون

حسابهم عليه فيكون

جائزاً كما يفهم من الكلام

فلا يكون سبباً للظلم اولا

يرى انه لا يجوز ان يقال

ليس زيد عندك فتضربه

فتصير ظالماً بهذا الضرب

٣ الذى قبله مثبتاً ان لم

يكن وتدخل نسخه

٤ اى ليس منك الايتان

المقيد بالحديث مع انه

حاصل منك مطلق الايتان

نسخه

٥ لا يوافق قولك آه من

حيث المعنى ولا يعطى

قائده بل الذى يعطيها

معنى فاء العطف اما

العاطفه نسخه

٦ وذلك ان تقول ما

تزورنى قمحدثنى بالرفع

فيكون النفي في الصورتين

نسخه

٧ مجموع الايتان اى

الزيادة المقيدة آه اياها

نسخه

تزورنى وكيف فاستقبلك تبحثنى ولم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء مما هو كالشرط تقول متى فاسير معك اى متى تسير فاسير معك ولا يجوز شئ من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة (قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشئ الواحد بجوابين فقوله تعالى ﴿ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي﴾ جوابه قوله ﴿فتكون من الظالمين﴾ وقوله ﴿ما عليك من حسابهم من شئ فتطردهم﴾ جملة متوسطة بينهما ٢ ويجوز ان يكون فتكون عطفاً على تطرد (وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب بكلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا ان تأتينا تحدثنا اتنى الحديث لاتفاء شرطه وهو الايتان كقوله تعالى ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾ هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل ٣ المتقدم عليه الذى هو غير موجب موجباً ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءً كما تقول في قوله تعالى ﴿ولا تطغوا فيه فيحمل عليكم غضبي﴾ اى ان تطغوا فمحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعاً الى الحديث في الحقيقة لالايتان اى ما يكون منك ايتان بعده حديث ٤ وان حصل مطلق الايتان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يحكى (وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان اتيتنى حدثتنى ٥ مخالف في المعنى لقولك تأتيتنى ولا تحدثنى بل انما يعطى هذه الفائدة معنى فاء العطف الصريح اما طرفة الاسم على الاسم نحو ما كان منك ايتان فحدث على ما يؤولون به مثل هذا المنسوب واما عاطفة للفعل على الفعل ٦ نحو ما تأتيتنى قمحدثنى بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئاً واحداً واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون ٧ المجموع المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفياً والركب من جزئين يتنى بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك ايتان ولا حديث ٨ معه ويجوز ان يكون قوله تعالى ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ بهذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثانى فقط يكون المعنى منك ايتان لكن لا حديث بعده ومنه قول على رضى الله تعالى عنه في نهج البلاغة ﴿لا يخرج لكم من امرى رضى فترضونه ولا سحق قبحتمون عليه﴾ ولا يجوز ان ينفى الاول فقط لان الحديث الذى يكون بعد الايتان لا يكون من دون الايتان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفاً على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا كما قال ﴿غير اننا لم تأتينا بيقين﴾ فترجى ونكثر التأملاً ﴿اى فحن ترجى﴾ ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ﴿ودو الوتدهن فيدهنون﴾ منه اى فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ﴿لا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ اى فهم

٦ قوله (سملق) الصمصص اى المستوى ٢ قوله (اذن اربعة معان) ثنى المجموع وثنى الثانى وحده وثنى الاول وحده وقصد السبيية ٣ قوله (وللنصب معنيان) قصد لسبيية مع انفاثها والقصد الى ثنى الثانى ٤ فنصب فى قراءة ابن عمر وعلى ما تقدم والنفي بهذا المعنى نسخة ٢٤٨ ٥ اى يقوم ولا ينطق الا بالتي هى اعرف نسخة

٦ قوله (الزبرقان) زبرقت الثوب صفرتة والزبرقان القمر وزبرقان من بدر الفرائى قيل سمي بذلك لصفرة عامته واسمه حصين ٧ قوله (وقد يستأنف بعد الواو) اى الواو التى من شأنها ان تكون للجمعية وقد يقطع عنها

٨ فقد ثبت بما تقدم انه قد يرتفع الفعل بعد الفاء والواو واو على ان معنى الرفع كعنى النصب وقد يرفع على معنى الاستئناف وليست الفاء للسبيية كما قلنا فى ما تأتينا فحدثنا اى فانت تحدثنا بما يحدث الجاهل بحالنا واما الواو فتحو قولك دعنى ولا اعود اى انا لا اعود على كل حال واما او فكما تقول انا اسافر ثم يدو لك فتقول اواقم اى بل انا اقيم نسخة ٨ فى قول امرء القيس \* بك صاحبي لما رأى الدرب دونه وايقن انا لا حقان مقيصرا \* فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكا

يعتذر ونفكانه قال فيدهنوا وفيعتذر واكما ان قوله تعالى ﴿فانتم فيه سواء﴾ بمعنى فتستوا وكذا قوله \* الم تسأل الربع القواء فينطق \* ولم تدر ما جزع عليك فتجزع \* ولا ارى بأسا من ان لا يقدر فى مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد يدخل على المضارع المثبت والنفي بلامن غير تقدير مبتدأ كما يجيىء فى المجزوم لكن الاستئناف والسبيية مع تقدير المبتدأ اظهر (وقال سيويه للمعنى فهى مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال \* وهل يخبرك اليوم بدهاء سملق \* وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب امننا من اللبس كما ذكرنا فى نحو ايتنى واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا فى باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اى وانا اضرب زيدا وكذا ربما لا يصرف كما ذكرنا بعد واو العاطفة الى النصب فى نحو قوله ﴿تقاتلوهم او يسلمون﴾ مع انه بمعنى الامنا من اللبس فان واو فى الاصل لاحد الامرين والمعنى لابد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايماء الى معنى الى او الا (فلارفع بعد الفاء ٢ اذن اربعة معان كما تقدم ٣ وللنصب معنيان عند سيويه وانما جاز النصب عنده فى المعنى الثانى مع ان الفاء ليست للسبيية تشبيها للفاء وما بعد ها بقاء الجزاء لكونه فاء بعد مضارع كما سبأ بعد نفي كما شبه فى كن فيكون ٤ والنفي بالمعنى الثانى كثير الاستعمال كقولهم لا يسعنى شئ فيجزع عنك اى ان وسعنى شئ لم يجزع عنك وقال \* وما قام منا قائم فى نديننا \* فينطق الا بالتي هى اعرف \* ٥ وقال \* وما حل سعدى غريبا ببلدة \* فينسب ٦ الا الزبرقان له اب \* اى يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء فى البيتين منفي لما جاز الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب ٧ (وقد يستأنف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعنى ولا اعود اى وانا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى او الا كما تقول انا اسافر اواقم حكمت اولا بالسفر ثم بدالك فقلت اواقم اى او انا اقيم اى بل انا اقيم وجوز سيويه الرفع فى قوله ٨ \* نحاول ملكا او نموت \* اما على العطف على نحاول او على القطع اى نحن نموت وقوله تعالى ﴿او نرسل رسولا﴾ بالرفع مقطوع اى نحن نرسل وقوله \* ان تركبوا فركوب الخيل مادتنا \* او تنزلون فاننا معشر نزل \* عند الخليل مجبول على المعنى اى اتركبون او تنزلون كقوله \* ولا ناعب الا بين غرابها \* وقال يونس هو على القطع اى بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيىء فى حروف العطف كفى قوله تعالى ﴿الى مائة الف او يزيدون﴾ اى بل هم يزيدون ٩ (وقد تقطع بعد الواو والفاء وثم فى غير هذا الباب ٢ غير الجمعية قال \* على الحكم المأتى يوما اذا قضى \* قضيته ان لا يجوز

او نموت فيعتذرا \* ٩ قوله (وقد يقطع بعد الواو) اى قد يقطع فى غير هذا الباب اعنى فى غير باب الجمعية ٩ (ويقصد) وكذا يجوز القطع نسخة ٢ نحو اريدان تأتيني ثم (تحدثنى اى ثم انت تحدثنى وقال \* وما هو الا ان اراها فبجاءه فابتهت حتى ما اكاد اجيب \* بنصب ابتهت ورفعه على القطع اى فانما ابتهت نسخة بالتقديم

ويقصد \* لم ينصب يقصد لانه ٣ احتمال مع النصب ان يكون معطوفا على يجوز المنفى  
فيكون المعنى على الحكم ان لا يجوز ولا يقصد وهو تناقض ويحتمل ان يكون عطفا  
على لا يجوز الكائن بمعنى يعدل بمعنى على الحكم ان لا يجوز وان يقصد فترك العطف  
خوفا من اللبس ورفع على القطع اى وهو يقصد كما تقول زيد يحى اذا اشتبهت بحبته  
وتمنيته اى ينبغي ان يحى فالمعنى ينبغي له ان يقصد اى ان لا يجوز (وقد يقطع مع الفاء  
التي لغير السببية كاذكرنا في قوله \* فزجى ونكث التأميلا \* ومثله قوله \* وما هو الا  
ان اراها فجأة \* فابته حتى ما اكاد اجيب \* يروى بنصب ابته ورفعها على القطع  
اى فانا ابته (قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك) اى يجمع  
مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زنى وازورك  
او نهى نحو \* لانه عن خلقى وتأتى مثله \* عار عليك اذا فعلت عظيم \* واستفهام  
نحو هل تزورنى وتعطينى او تمنى نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضض نحو هلا تزورنا  
وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والتمناه يؤولون هذا بواو العطف نحو  
ليكن زيارة منك وزيارة منى وقد ذكرت ما هو عليه في الفاء (قوله واو بشرط معنى الى  
ان) معنى اوفى الاصل احد الشئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يعمل احد  
الشئين ٢ ولا بدله من احدهما فان قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد  
الامرين التخصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الفعل الاول يمتد الى  
حصول الثانى نصبت ما بعد اوفسيويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ  
واحد فان فسرته بالا فالضاف بعده محذوف وهو الظرف اى لالزمك الوقت ان  
تعطينى فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسرته بالى ما بعده بتأويل  
مصدر مجرور باوالتى بمعنى الى هذا (وقال سيويه في قول الشاعر \* وما نال شئ الذى  
ليس نافعى \* ويغضب منه صاحبي يقول \* يجوز رفع بغضب ونصبه اما الرفع  
فلعطفه على الصلة اعنى قوله ليس نافعى (وقال ابو على في كتاب الشعر بل هو عطف  
على نافعى وليس بشئ لانه يكون المعنى اذن ما نال بقول للشئ الذى ليس يغضب منه  
صاحبي اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو  
على الصرف (قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب معا وهو عكس  
المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبي لا ا قوله قلت الذى قاله انما يلزم  
لوجعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع  
نفعي وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجمع نفعه  
وغضب صاحبه واما اذا جعلناه في سياق النفي الذى هو ما نال فلا يفسد المعنى لانه يكون  
المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينفعى مع غضب صاحبي منه وذلك اما باتفائهما  
معا او باتفائه احدهما لان المركب ينفي باتفائه احد جزئيه كما ينفي باتفائه مجموعهما فتقدم  
الواو على ما هو منى حقيقة اعنى القول الذى تضمنه قوله بقول كتقدم الفاء على  
الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمنى كما تقدم تعليل ذلك (وقال سيويه

٣ لانه يؤهم كونه عطفا على  
يجوز المنفى اى لا يجوز ولا  
يقصد وهو تناقض مع انه  
يجوز مع النصب ان يكون  
عطفا على لا يجوز بمعنى يعدل  
اى ان لا يجوز وان يقصد  
نسخه

٢ او الاشياء نسخه

الظاهر انه مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وعلى ما ذكره يكون مرفوعا

٤ والعاطفة يحتمل ان يراد الحروف العاطفة كلها كما جوزه ابو حيان مع الواو والفاء واو وثم لانه لم يجوز مع غيرها ويحتمل ان يراد الواو فقط لانه كلامه فيها ٥ شفع عليه الثوب اى رقى حتى خلفه برى وثوب شفع وشف اى رفيق قال تعالى او ان نفعل فى امرنا ما نشاء ٦ وقد يحذف لام الجحود فيجوز اظهار ان كقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى على ما تقدم

٧ اى ان

٨ بعدها نسخته

٩ قال تعالى او ان نفعل فى امرنا ما نشاء

٢ قوله (تسمع بالمعبدى لا ان تراه) قال الكسائى وفى المثل تسمع بالمعبدى خير من ان تراه وهو تصغير معدى منسوب الى معدين عدنان ابى العرب وانما حفت استنقلا للجمع بين التشديد مع ياء التصغير يضرب للرجل الذى له صيت وذكر فى الناس

وتبعه ابو على ان يغضب المنسوب معطوف على الشيء اى لذى غضب صاحبه اى لسبب غضب صاحبه (وفيه نظر لان الضمير فى منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى واما انا بقول لشيء منه يحدث غضب صاحبه من الكلام الذى لا ينفعى ٣ ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانه انما اضيفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا فى الظروف المضافة الى الجمل ان نحو قولك يوم تسود فيه لوجوه فيج \* قوله (٤) والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما) عطف على حتى فى قوله وحتى اذا كان مستقبلا اى العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها \* للبس عباءة وتقرعنى \* احب الى من لبس الشفوف ٥ \* ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء واو فى مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتها \* قوله (ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة ويجب مع لافى اللام) اخذ بين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذى يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذى يبقى بعد القسمين هو الموضع الذى لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كى والعاطفة واللام الزائدة لا للجحود نحو \* وامرت لانا كون \* لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتكم للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه وارتدت لضربك كقوله تعالى \* ردف لكم \* فجاز ان يظهر معها ما يقرب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية ٦ واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ذلك ٧ وكذا حتى لم يظهر بعدها ان لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى ٨ يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتها كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ٩ وقد ظهر ان بعد اوفى الشعر قال \* لوان يلوم بحاجة لو امها \* واما وجوب الاظهار مع لام كى اذا وليها لا فلاستكره اللامين المتواليين (واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففیه نظر لان لامن بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال \* وحسبوا ان لا تكون قننة \* والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتأكيده لان مذهبهم ان اللام هى الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر \* لقد هزلتني ام عمرو ولم اكن \* مقالاتها ما كنت حيا لا سمعا \* لان اللام عندهم هى الناصبة وليست هى مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اى ما كنت اسمع مقالاتها ثم كرر لا سمعا مفسرا للمضمر \* واعلم ان ان الناصبة تضر فى غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع فلا تعمل لضعفها نحو قولهم ٢ تسمع بالمعبدى خير من ان تراه ومنه عساك تفعل كذا على رأى كفاى المضمرات ويقل ذلك اذا كان مقدرا

٣ ومثله قوله وقالوا

تشاء فقلت الهوى اللهو  
بتأويل ان الهوى بهذا  
مثاله في المفعول الصريح  
بخلاف الاول

٤ لانه

٥ في الاصل مفعول وقد  
تنصب مضرة شذوذا  
نحو قوله الايهذا اللاتمي  
اشهد الوغى وان احضر  
الذات هل انت مخلدى  
نسخه

٥ اى يجزع مفعول في  
الاصل ورفع لقيامه مقام  
الفاعل وهو

٦ اخذ تفصل كل واحد  
منها نسخة

٧ قوله واسرتهم يوم  
الصليفاء اسرت الرجل  
رهنه والصليفاء الارض  
الصلبة وفي بعده واو  
في بمعنى

٨ قوله (رسومها آه)  
رسم الدار ما كان من اثارها  
لاصقا بالارض

٩ في الايجاب في الماضي  
اعني انه يستعمل في الاغلب  
في الامر المتوقع نسخة

٢ لم ينفعه نسخة حين التكلم  
نسخه

٣ وصلت نسخة

٣ قوله (الماء) اوله اليكم  
يا بني بكر اليكم \* الماتعلوا  
منا اليقين \* اى تنجوا عنا  
فانكم قد صرتمونا يقينا

باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا ٣ وقد جاء قوله \* وحق لمثلي  
يا بئسنة يجزع \* ٤ وقد تنصب مضرة شذوذا كقوله \* الايهذا الزاجرى احضر  
الوغى \* يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا \* قوله  
(وينجزم لم ولما ولا م الامر ولا في النهى وكلم المجازاة وهى ان ومهما واذا وحيثا  
واين ومتى ومن وما وائى واما مع كيفما واذا فاشاذ وبان مقدرة) هذا ذكر الجوازم  
مطلقا \* قوله ( فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها ويختص بالاستغراق وجواز  
حذف الفعل ولا م الامر المطلوب بها الفعل ولما النهى المطلوب بها الترك ) ٦ اخذ  
في التفصيل ( قوله فلم لقلب المضارع ماضيا ) قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم  
يقول ان لم دخل على الماضى فقلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة  
كقوله \* لولا فوارس من نعم ٧ واسرتهم \* يوم الصليفاء لم يوفون بالجار \* وجاءت  
ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال \* فاضحت مغانيها قفارا  
٨ رسومها \* كأن لم سوى اهل من الوحش توهل \* قوله (ولما مثلها) يعنى لقلب  
المضارع ماضيا ونفيه اى نفي الماضى ( قوله ويختص بالاستغراق ) اعلم ان لما كما قالوا  
كان في الاصل لم زيدت عليه ما كما زيدت في اما الشرطية وانما فاختصت بسبب هذه  
الزيادة باشيء احدها ان فيها معنى التوقع كقد ٩ في ايجاب الماضى فهو يستعمل في الاغلب  
في نفي الامر المتوقع كما يجزى بقدر في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع  
ركوب الامير قد ركب الامير او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم  
ولما ينفعه الندم ( واختص لما ايضا بامتداد نفيه من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم  
٢ ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ( ومنع  
الاندلسى من معنى الاستغراق فيه وقال هى مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر  
فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيه دون الحال نحو لم يضرب  
زيد امس لكنه ضرب اليوم ( واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها  
فلا تقول ان لما تضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان  
ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى او شبهه ومعموله ( واختصت ايضا  
بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفى ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة  
ولما اى لما ادخلها كما جاء ذلك في قدالتى هى نظيرتها قال \* ازف الترحل غير ان ركابنا \*  
لما تزل برحالتنا وكان قد \* وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله \* احفظ وديعتك التى  
استودعتها \* يوم الاطرب ان ٢ وجدت وان لم \* واذا دخلت همزة الاستفهام على  
لم ولما فهى للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر  
يعرفه كقوله تعالى ﴿المزبك﴾ و ﴿المشرح لك﴾ وقوله ٣ \* الماتعرفوا منا اليقين  
\* قوله ( ولا م الامر اللام المطلوب بها الفعل ) يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله  
وهى مكسورة وقمها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ﴿ولنأت طائفة  
اخرى لم يصلوا فليصلوا \* وثم ليقضوا﴾ وهو مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما



الموقف في الحرب الجمع المصاف

٦ قوله (تبا) تبلم الدهر وابتلم اي افناهم تبالا اي اهلاكا وافناء

٧ وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم و

يحفظوا فر وجهم ففيه ثلثة اقوال كهذه الآية

٨ هو مجزوم لانه جواب الامر ولا يلزم ان يكون

الشرط علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في كونه

شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا ايضا على

اشياء اخر كما تقول ان توضأت صح صلاتك وقال آه

٩ على قراءة ابي عمرو واستبعد هذا القائل ما

استبعده الفراء ولو كان كما قال الفراء نسخه

٢ لانه زال موازنة الاسم بزوالها مع زوال الشيع

وامتناع لام الابتداء واما مع الجواز والنواصب

فلم تزل الموازنة بل زال الشيع ودخول اللام

وقد جاء آه نسخه ٣ قوله (نحو لتزره ولو

بشوكة) قال رجل يارسول الله اني رجل

اصيدا فاصلي في القميص

بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع ككلمة وعلى وزن فخذ وكتف فتخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما (ويلزم اللام في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضررب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام ﴿قوموا فلاصل لكم﴾ وقال الله تعالى ﴿ولتحمل خطاياكم﴾ وهذا ٤ اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رأيت فان كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعل الحاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصبا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام ﴿لتأخذوا مصافكم﴾ وقرئ في الشواذ ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال \* نحمد فقد نفسك كل نفس \* اذا ما خفت من امر تبالا \* واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل له يفعل قال الله تعالى ٧ ﴿قل لعبادي الذين امنوا يقيموا﴾ وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة والاولى ان يقال ٨ في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلوة والسلام لهم صلوا جعل قوله عليه الصلاة والسلام كالعلة في اقامتها (وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله ﴿كن فيكون﴾ ٩ بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا بجواب الامر \* ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالفائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة ٢ وذلك لانه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام ٣ نحو ﴿لتزره ولو بشوكة﴾ وفي اخر ﴿لتقوموا الى مصافكم﴾ وهو في الشعر اكثر قال \* لتقم انت يا ابن خير قريش \* فتقضى حوائج المسلمين \* والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة اخره معاملة المجزوم كما يجيئ وايضا الحمل على لاء النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب (قوله ولا النهي المطلوب بها الترك) وهي تجزم بخلاف لاء النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلاء النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له على حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لاء في مثله للنهي ولاء النهي تجيئ للمخاطب والغائب على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا اريئك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك \* قوله (وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسيبية الاول ومسيبية الثاني يسميان شرطا وجزاء فان كانا

مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان \* اعلم ٤ ان ام الكلمات الشرطية ان ومن ثمه يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشرع خاصة مع القرينة قال

\* قالت بنات العم يا سلمى وان \* كان فقيرا \* عندما قالت وان \* ويحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لانحو قولك ايتني وان لا اضربك اي وان لا تأتني اضربك ٥ وكذا يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا

من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذاك فافعل هذا ( وعند الكوفيين يجيء ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى \* وان كنتم في ريب \* ٦ انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه ( والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء

الجازة وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك ايضا قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل كقوله تعالى \* ليلوكم \* لما كان التكليف من حيث ٧ التخيير في صورة الابتلاء وقال

\* لعلكم تتقون \* لما كانوا في صورة من يرتجى منهم ذلك وقال \* يضل من يشاء \* اي يترك اللطف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قال تعالى \* وان كنتم مؤمنين \* وان كنتم في ريب \* لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده

بالنسبة الى علم الباري تعالى ( قوله مهمما ) اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم تنصرف لكون الالف زائدة ولو قيل انها للتأنيث لم تنصرف بعد تنكيرها ايضا ٨ وقال الخليل هي ما لحقت

بها ما كالتحق بسائر كلمات الشرط نحو متيما واما ثم استكره تابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخوانها ( وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذلا معنى للكف مع معنى الشرط

الاعلى بعد وهو ان يقال في مهمما تفعل افعل انه رد على كلام مقدركانه قال لك قائل انت لا تقدر على ما افعل فقلت مهمما تفعل افعل ٢ ولوثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمم بمعنى من كما في قوله \* ٣ اماوى مهمم يستمع في صديقه \* اقاويل هذا

الناس اماوى يندم \* لكان مقويا لمذهب الزجاج ( وقد جاء مهمما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره \* مهمما الى الليلة مهمما ليه \* اودى ينعلى وسربا

ليه \* ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى \* مهما تأتياه من آية \* وقال الشاعر \* ومهما وكلت اليه كفاه \* وقد جاء ماو مهمما ظر في زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس من الزمان اجلس فيه ( واما اذا فهو عند سيبويه

حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهي للمستقبل وان دخلت على الماضي كان ولا تصير جازمة معها فكيف باذا الحالية من معنى الشرط الموضوع للماضى ٤ فاذا ما عنده غير مركبة ( وقال السيرا في ما علمت احدا

من النحاة ذكر اذا ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه له بيتين احدهما قوله \* اذ ما دخلت على الرسول فقل له \* ٥ حقا عليك اذا اطمئن المجلس \* والآخر قوله \* وهذا البيت بتمامه مفعول القول في البيت الاول

٥ ويقولون افعل كذا واما لا فافعل كذا اي اما لا تفعل هذا نسخة

٦ وقوله ان كنتم مؤمنين نسخة

٧ تخيرا المكلف آه لعلهم يتقون نسخة

٨ واما ان كانت للتأنيث فلم تنصرف معرفة ونكرة نسخة

٢ ويقوى قول الزجاج حكاية الكوفي عن العرب مهمم في ادوات الشرط

قال آه وهذا لوثبت دليل قوى نسخة

٣ قوله ( اماوى ) الماوية المرأة كانها منسوبة الى الماء ومساوية ايضا اسم امرأة

٤ ولا شئ من معنى الشرط فيها نسخة

٥ اي قولنا حقا وفي الاقليد وفي بعض الشروح اراد بالرسول النبي عليه السلام وقوله \* يا ايها الرجل الذي تهوى به وجناء بحجرة المناسم عر مس يقال حافر حجر اي شديد والعمرس الحجرة ويقال للناقاة اذا كانت شديدة عر مس تشبها لها بالصحرة وبعده \* ياخير من ركب المطى ومن مشى فوق التراب اذا بعد الانفس \*

ازجى ازجيت الابل سقتها  
الضعيفة الهودج كانت  
فيها امرأة اولا اصعد  
في الوادى وصعد فيه  
تصعيدا اى انحدر فيه  
وصعد في السلم صعودا  
وصعد في الجبل وعلى  
الجبل تصعيدا وفرعت  
الجبل صعدته وافرعت  
في الجبل انحدرت

٨ لكونه ماضيا ولا يدخل  
نون التأكيد في الماضى  
الانادر انحو دامن سعدك  
البيت

٩ والاصل بقاء الكلمة  
على الاسمية التى كانت عليها  
وعدم تغيرها الى الحرفية  
بدخول كلمة اخرى واما  
القياس على اذا حيث لم  
تصر جازمة فلا يلزم اذ  
ربما يختص نسخه

٤ واما الكلام على من  
وماوى واين ومتى فقد  
تقدم وكذا على كيف  
وكيفما واذاجزمت الثلاثة  
اولا ويجوز الى قوله ومتى  
نسخه

٥ معاو صيرورتها كشيء  
واحد نسخه

٢ لطلبه للجزاء وضعف  
الاداة عن العمل وعمل  
الفعل الجزم غريب اما  
ضعف الاداة فقد اجيب

٦ اذماترينى اليوم ٧ ازجى ظميتنى \* اصعد سيرا في البلاد وافرغ \* وقال بعض النحاة  
اصله اما وهو لا يجى \* الابنون التأكيذ بعده كقوله تعالى ﴿ فاماترين ﴾ فلما كان  
ينكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذما  
دخلت ٨ ( وقال المبرد اذما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة  
للشرط والجزم كافي حيث فانها صارت بما معنى المستقبل وجازمة ٩ واما الاعتراض  
باذا ما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلامرجح  
الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا اقعده فيه ويجزم حيث مع مادون  
اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة حيث عن الاضافة لازيدة كافي متيما واما وذلك ان  
حيث كانت لازمة للاضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ماعن طلب  
الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها  
تجزم لتضمنها معنى ان التى هى للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن من المقطوع به  
لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود  
والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا  
كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار  
بتضمن هذه التكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لوقالوا في من ضربت  
ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا  
ماومتى وسائر اخواتهما ( ٤ ) ويجوز اتصال ما الزائدة بان واى واين وامتى واما  
في حيثما واذما فكافة كاذكرنا ( وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء قال السيرافى  
ان العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائهما الفعلين اقتضاء واحدا وربطهما الجملتين  
احدهما بالآخرى حتى صارتا كالواحدة فهى كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت  
وان واخواتهما علمت في الجزئين لاقتضائهما لهما ( وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة  
الشرط تعمل في الشرط وهما معا تعملان في الجزاء لارتباطهما ٥ وحرف الشرط  
ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر  
واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان واخواتها  
وما ولا ( وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده ٢  
لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب  
عمل الفعل الجزم ( وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار  
كأنه جر بالجوار في قوله \* كبير اناس في نجاد ٣ من مل \* والجزم اخو الجر وليس  
بشيء لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق وينجزم الجزاء مع بعد  
عن الشرط المجزوم ويتجزم بدون الشرط المجزوم ( وقال المسازنى الشرط والجزاء  
مبينان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين ٤ وهو قريب  
على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان تدخل  
اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت

٥ بنهم نسخة ٦ فيه شذوذان دخول ايما الشرطية على الاسم كون الفعل الذي بعد الاسم مضارعا ٧ اي دخول ان اختيارا على الاسم ٢٥٥ ٨ احتراز من الاسم الذي بعد ان فانه لا بد ان يليه فعل ٩ وفيه شذوذ

واحد وهو كون الفعل مضارعا

٢ وضعفه لحصول الفصل

بين الجازم وما عمل فيه ظاهرا مع ضعفه نسخة ٣ مبنى للقول كما تقدم نسخة

٤ لان كلمة الشرط مقتضية للفعل في الجملة التي يدخلها سواء كان بينهما فصل او لا نسخة

٥ كما مر في باب المبتدأ من مذهبهم نسخة

٦ وهو المنصوب بفعل مقدر على شريطة التفسير وعند الكوفيين بالفعل الظاهر كما تقدم في بابه وان لم يشغل الفعل نسخة

٧ المنصوب مفعول للفعل المتأخر وعند البصريين للمقدر المفسر بذلك المتأخر

كما كان الفعل المشتغل بالضمير سواء وذلك نسخة ٢ اي على قلة والاكثر

عندهم رفع الفعل بعد الاسم المرفوع المتقدم على الجواب ودخول الفاء على الاسم المرفوع كما سيأتي

فالاول مرفوع والثاني

وكذا لو نحو ﴿ لو انتم تملكون ﴾ بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في ضرورة قال ﴿ فتى واغل يزهرهم ٥ يحيوه ﴾ ويعطف عليه كأس الساقى ﴿ وقال ﴿ ايما الريح تميلها تمل ٦ ﴾ وقال ﴿ ومن نحن نؤمنه بيت وهو امن ﴾ وذلك ٧ كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لم كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا ٨ ولي ذلك الاسم فعل كازيد ذهب اولا كازيد ذاهب ولم يجوز ذلك في سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيدا تلقى او تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز ( وحق الفعل الذى يكون بعد الاسم الذى يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيد القيت او لقيته وقديكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله ﴿ يثنى عليك وانت اهل ثنائى ﴾ ولديك ان هو يستزدك مزيد ٩ ﴿ وقوله ﴿ ايما الريح تميلها تمل ﴾ وانما ضعف مجيئ المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمير يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ﴿ ان منفس اهلكته ﴾ وهو ايضا عندهم ليس مبتدأ بل هو مرفوع بمقدر ٣ يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في باب المنصوب على شريطة التفسير ( وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا ٤ لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها اولا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله انه مبتدأ لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء وعند الكوفيين الخبر او الضمير في الخبر ٥ كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه ٦ فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين ٧ منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجوز الفصل بينهما لفظا الا في لفظة ان لكونها ام الباب ولم يجوز ان يدخل كلمة الشرط على اسم لافعل بعده كما جاز ذلك في كالم الاستفهام ( وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ٢ اذقت زيدا قم وان لم تأتني زيدا اضرب ٣ فهما معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط ( اما الكوفيون فلا يجوزون ٤ جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذى ٥ هو اجنبى من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار

منصوب بمقدرين يفسرهما الظاهران نسخة ٤ الجزم في الجواب نسخة ٥ ليس من جملة الشرط اما لو كان الفاصل من جملة الشرط فلا منع من جزم الجر نحو ان يضربني زيدا وان تضرب زيدا اضرب نسخة

نحو ان يضربني زيدا ضرب ( فانه تقدمه المنصوب فالقراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا ٦ كما في المرفوع للعلة المذكورة ( والكسائي ٧ بفصل في الفاصل فان كان ظرفا للجزاء لغوا جزم الجزء لانه كلا فصل نحو ان تأتني اليوم غد آتاك وان تأتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة ( واستشهد البصريون بقوله طفيل الغنوي \* وللخيل ايام فمن يصطبر لها \* ويعرف لها ايامها الخبر بقب \* والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدأ بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ( ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تأتني والله آتاك وان تأتني غفر الله لك آتاك وان تأتني يا زيد آتاك وان تأتني ولا تغد اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزء فلا يجوز زيدا ان جثنتي اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جثنتي فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاکرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان لا ينصب بنفسه لا يفسر ٨ واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيد حين جاءك تضرب او تضربه فان لم تجز اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما ك يوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد اولى اذا لم يشغل الفعل بالضمير لفتح زيد ضربت على تأويل ضربته ( فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك ( قلت اولم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمر الكفي لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى ٩ واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لماتين في المنصوب على شريطة التفسير ٢ ان زيد زرته بالرفع اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو ٣ الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاکرمه اولى من فاکرم وان كان واقعا على غير المبتدأ من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فاکرمني كفي الضمير في الشرط ( واما الكوفيين فجازوا تقديم معمول الجزء المحزوم على ادات الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبة التقديم قوله \* يا اقرع بن حابس يا اقرع \* انك ان يصرع اخوك تصرع \* رفع الجواب مراعات لاصله من التقديم ( ٢ ورد بمنع كون مرتبة الجزء قبل الاداة لان الجزء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله \* من يفعل الحسنات الله يشكرها \* وقوله \* هذا سراقة للقران

٦ وان كان الاسم المنصوب معمول الجزء ايضا عندهم نحو ان تأتني زيدا اضرب ٧ يمنع جزمه الا اذا كان الفاصل ظرفا للجزاء لغوا نحو ان الفاصل بالظرف كلا فصل والدليل على قول البصريين قول طفيل الغنوي والخبر نسخ ٨ وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ٩ لكون عود الضمير من من الخبر الى المبتدأ اولى من عوده اليه من معمول الخبر ٢ ان الرفع في نحو زيد زرته اولى نسخه ٣ خبر المبتدأ نسخ ٢ والجواب انا لانم ان مرتبة الجزء التقديم بل الجزء نسخه

٣ اي فانه ناظر الى الجانب الذي انتبه من بين الجوانب ٤ وقدها التعليق بين المبتدأ والخبر عند دخول النواسخ كافي قوله تعالى سجدني ان شاء الله صابرا واما نحو قوله تعالى نسخته ٦ فان نقول خبر قولنا لشي واذا اردناه جملة شرطية ملغاة متوسطة بين المبتدأ والخبر ٧ والمراد آه لا ينجز ولا يكون بالفاء لتقدمه وذاك نحو اضرب نسخته ٨ وعلى مذهب البصريين وهو كون مرتبة الجزاء التأخر عن الشرط لا يجوز ان يقال ان اضرب جواب للشرط لفظا زال عن رتبته اذ لو كان كذا لوجب جزمه آه نسخته ٩ وانسب وكذا يقول نسخته ٢ فالظ آه هذا جواب اذا في قوله واذا دخل الواو على ان آه كما في بعض النسخ ٣ تمامه ثلاثا ومن يحرق اعق واظلم

٤ عجزه وتحقر الدنيا احتقار مجرب اي شخص ٢ هذه الجملة الظاهرة ولم تذكر الواو الاعتراضية ايضا لانه لا يؤتى به الا في صدر جملة متوسطة او متأخرة نسخته

يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب وقوله واني متى اشرف الى الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر ٣ فانه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر ٤ الا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئني لا كرمتك فسيح ٥ وانما جاز تعليق اذا مع شرطية بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انما امرنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ٦ فلعدم عرافة اذا في الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اي انك تصرع ان بصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه ( وقال الكوفيون ٧ بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجز ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في وقعه كما ذكرنا انما ينجز على الجوار اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتي فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك على الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يعني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض من المقدر اذا ذكرت احدهما لم تذكر الاخر ٨ ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لزم جزمه ولزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني ولجاز غربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر ( وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شئتني فالتئم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح او بالاكرام ٩ وكذلك قوله اطلبوا العلم ولو بالصين ٢ والظاهر ان الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات لقوله فانت طلاق والطلاق الية ٣ وقوله يرى كل من فيها وحاشاك فانبا ٤ وقديحي بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام اناسيد ولد آدم ولا فخر فنقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو ظهرت لم تذكر ٢ الجملة المذكورة والواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية ( وقال الجزري هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور

في ان نحو زيد ان لقبته كريم لا يجوز الا في الشعر واما على ما تقدم من كون الواو اعتراضية فلا يلزم ذلك لانها لا تجيء الا في وسط كلام او آخره نسخة ٤ فيجئ بين المبتدأ والخبر وبعدهما ٢٥٨ نحو اناسيد ولد ادم ولا فخر والجملة

الا اعتراضية يكون جملة الشرط وغيرها نحو حاشا والطلاق الية ولا فخر

٥ لان ان الشرطية ان كان شرطها مستقبلا فاعمال الحال مستقبل نحو زيد وان صلى وصام فاسق ففاسق العامل في الحال مستقبل اذ المعنى انه على هذه الحالة وقت الصلوة او الصيام وان كان ماضيا فالعامل ماض على حسب ما تقدم

٦ قوله ( مطبعة ) المطبعة الساقطة المثقلة بالحمل وصررت الساقطة شددت عليها الصرار وهو خيط يشد فوق الخلف والتودية والحلف بالكسر حلة ضرع الناقة القادمان والاخر ان والتوادي الخشب التي تشد على ضرعها كيلا يرتضعها ولدها

٧ كما كان نحو قوله آه واني متى اشرف البيت على القلب وان تقدم نسخة ٨ اذ ليست استفهامية فتكون شرطية ولا واسطة بينهما واما ما يصلح نسخته

٩ فان كانت موصولة فالفعل

فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فنجعل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان يأتي بالفاء في الاختيار فتقول زيد وان كان غنيا فنجعل لما تقدم ٣ من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية تفصل بين اى جزئين من الكلام كاتا بلا تفصيل اذ لم يكن احدهما حرفا ٤ ( وعن الز محشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذى هو كالعوض عن الجزء كاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرفه ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الجزئى عليه بان معنى الاستقبال الذى في ان يناقض معنى الحال الذى في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربه امس مجردا واستقبالية ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما ٥ \* واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا ومعنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطيني وانما جاز ذلك حتى لا تعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجاء عند البصرية او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجئ في الشعر مضارع نحو آتيك متى تأتني انشدسيويه \* فقلت تحمل فوق طوقك انها ٦ مطبعة من يأتها لا يصيرها \* كأنه قال لا يصيرها من يأتها ٧ كقوله \* والمرء عند الرشا ان يلحقها ذئب \* اى المرء ذئب على احد التقديرين فان تقدم ما هو جواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذا وما وان واين وحيثا واني فلا شبهة في تضمنها للشرط ٨ اذ اتصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيويه كونها موصولة وشرطية نحو آتى من اتاني فان كانت موصولة فنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ والتقدير من آتاني آته ٩ ولا محل للفعل الذى بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض منه وان جاء بعدها مضارع نحو آتى من يأتني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فينجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى ٢ وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيويه جعلها موصولة سواء ولى الكلام المذكورة ماض نحو اذ كراذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اذ كراذ من اتانا ففعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد \* على حين من تلبث

الذى بعدها لا محل له وان كانت شرطية فهو في محل الجزم وابن السراج جزم ٢ وان اضفت ( عليه )

الظروف الى من وما واي على طريقه اضافتها نسخته

عليه ذنوبه \* يحد فقدها اذ في المقام تدابر ٢ \* فان قيل لم جاز الجزم في السعة في نحو غلام  
من تضرب اضرب ولم يحز في نحو ائذ كر اذ من يأتينا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما  
ان غلام المضاف كذلك (قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا ككلمة  
واحدة فيها معنى الشرط اذ سري معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم  
تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لالي من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون  
تلك الجملة كما مر في الظروف المبينة وذلك المضمون ههنا مصدر نكرمه واقعا على معنى  
من اى ائذ كر وقت اكرامنا من يأتينا فلم يصرم مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتس منه  
معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدرا اذ كما لم يصدر  
غلام بل هو معمول لتذكير المقدم عليه ٣ فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط من التصدر  
بتقدم اذ عليه (فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام ويكفي في كلمات الشرط  
والاستفهام كونهما في صدر كلام ما كما في نحو زيد من يضربه اضربه ونحو جاءني التي من  
يضر بها تضربه (قلت قد مر في باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليهما ما يصير  
من تمام جملتها اذا اثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا وازيده ههنا شرحا) فاقول لا يجوز  
ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات  
بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني ٤ وذلك كأن  
وكان وظن واخواتها وما النفي لا تقول ما من يضرب اضرب وما ان تقعد اقعده واما  
لا فليست كما لانها تنغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع  
فلذا تقول لا من يعطك تعطه ولا من يكرمك تكرمه وكذا تقول لا ان اتيناك اعطينا  
ولا ان قعدنا عندك سألت عنا والظروف المضافة الى الجمل لا شك في احداثها في الجمل  
معنى وهو تصديرها بمعنى المصدر ولا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام  
لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدأ كذلك ٥ (فان قيل خبر المبتدأ ايضا اذا  
كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد (قلت لان سلم وما الدليل على ذلك فان  
هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها قطعي سوى انهم قالوا الاصل هو  
الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل او ادعى  
ان الاصل فيه الجملة لم يعد لان الاخبار في الجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل  
على تقديرها بالمفرد ٦ بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا بصح ووقوع  
المفرد فيه وتقول ما انا بخيل ولكن ان تأتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي  
بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل \* قال \* فلست  
بحلال التلال مخافة ٨ \* ولكن متى يستر فدا القوم ارفده \* واما قوله \* وما ذاك ان كان  
ابن عمي ولا اخي \* ولكن متى ما املك الضراء انفع \* برفع انفع لان القوافي مرفوعة  
فعلى التقديم والتأخير لضرورة الشعر كما مر في قوله \* انك ان يصرع اخوك تصرع \*  
ومتى شرطية بلا شبهة فتجزم املك اذ لا تجيء موصولة كما ومن واى واما اذا المفاجأة

٢ التدابر التقاطع

٣ فلم يحز تقدمه على كلمة

الشرط لازومها صدر الكلام

نسخه

٤ يغير عن معناها نسخه

٥ اى ليسا مقدرين بالمفرد فلا

يصير دخول المبتدأ الموصول

على حرف الشرط

٦ لانا نقول لم قلتم انه لا يكفي

في تقدير اعراب الجمل

وقوعها موقعا بصح ووقوع

المفرد فيه بل يحتاج الى

كونها مقدرة بالمفرد ومع

ذلك لا بد لهذا من دليل ولا

يجدون وتقول آه نسخه

٨ ولكن من لا يلقى امرا

ينوبه \* بعدونه ينزل به وهو

اعزل \* الاعزل الذى لا سلاح

معه

٨ في التلاع مخافة الصف الى

الاودية والمعنى لست ممن

يسند التلاع وهي مجارى

الماء وسد الجبال وفي بعض

النسخ ولست بحلال التلال

٩ رفته برفدة منه

الرفع بالقحح الاعانة وكذا

الارقاد والافادستر الاستعانة



فيصح مجيء من وماواى شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من يأتى يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجأة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عدم وقوع ٢ نحو اين ومتى من الظروف بعدها فلا اختصاصها بالجملة الاسمية الخبرية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجأة مضافة الى الجملة بعدها يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الاعلى اضمار المبتدأ بعدها اى فاذا هو من يأتى يعطيه لما ذكرنا في امتناع ان ذكر اذ من يأتى نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجأة الا ترى الى حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما او اى وبعدها فعل مضارع فانه يقع جعلها شرطية لان الجواب لا مادون كلمة الشرط التى بعدها كما يجيء في حروف الشرط ويقع جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في آيتك ان تأتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من يأتني فاني اكرمه وان كان بعدها ماضى جاز جعلها شرطية ٣ وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى ﴿ فاما ان كان من المقربين فروح وزبحان ﴾ ولا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الاموصولة لتأثيرها معاني فيما بعدها ( وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وثم فجازا من يضربك تضربه وابن لقيته شتمته فان قدرت في كان ضمير الشأن جاز دخولها على كلمات الشرط ٤ وكذا لو حذف ضمير الشأن بعد ان على قبح فيه كما يأتى في باب الحروف المشبهة بالفعل كقوله \* ان من لام في بنى بنت حسان \* الله واعصه في الخطوب \* وذلك لان كلم الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة ) وكذا جاز كون المعمول الثانى لهذه النواسخ جملة مصدرية بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثانى على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجوز لانه ولى اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ابهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عرفت قد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ \* واعلم ان الجزء المحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتني اكرمك فنقول وانا ان تيتني وكذا في نون الله تعالى ﴿ ولوان قرانا سيرت به الجبال ﴾ الآية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا يجرى الشرط بل يكون ماضيا لفظيا او معنى نحو ان لم افعل ه لئلا يعمل الاداة في الشرط كما لم تعمل في الجزء ( قوله فان كانا مضارعين او الاول ) يعنى او كان الاول مضارعا والثانى غير مضارع نحو ان ترزني زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزوما لا غير واما قوله \* انك ان يصرع اخوك تصرع \* فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثانى ماضيا فالاول مجزوم ٦ ومثله قليل لم يأت في الكتاب العزيز ( وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال \* من يك دنى بسى كنت منه \* كالشجى ٧ بين حلقه والوريد \* والاجود كونهما مضارعين تطبقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني

٢ ان بعدها وعدم وقوع  
الجل الاستفهامية نسخها

٣ لانه لا يتبين الجزم في  
الماضى وهى مبتدأة سواء  
كانت شرطية او موصولة  
ولا يصح وقوع اين وانى  
ومتى وليان ومهما بعدا ما لعدم  
وقوعها مبتدأ بخلاف  
المضارع  
٤ نحو كان من يضرب  
اضرب

٥ حتى لا يعمل اداة الشرط  
لفظا في الشرط كما لا تعمل  
نسخه

٦ وهو قليل لم يجيء نسخها  
٧ الشجى ما ينشأ في الخلق  
من عظم وغيره

منى وما سمعوا من مانع  
دفنوا \*

٢ مما يجوز حذفه اعني  
لا يكون صلة نحو ان  
تضرب الذى اضربه  
بضربك ولا يكون صفة  
نسخه

٣ وكقوله متى تأتاني لم ياتي  
ديارنا \* قيل ويجوز في هذا  
القسم الرفع على الحالية نحو  
قوله متى تأتني نعشو ضوء  
ناره آه قال سيويه تلم بدل  
من الفعل الاول اى فعل  
الشرط

٤ قوله (يلقي ائاما) الاثام  
جزاء الاثم فعلى هذا يلقي  
ائاما جزاء ويضاعف فعل  
مذكور بعده بدلا عنه  
ولو كان الاثم بمعنى الاثم  
كان يلقي ائاما بدلا من  
الشرط اعني بفعل ذلك كما  
يشعر به كلامه فتأمل

٥ الاثام جزاء الاثم فيكون  
المثال مما جاء بعد الجزاء فعل  
موافق له معنى فقط

٦ نحو ان تأتني وتسال او  
فتسال او ثم تسال احسن  
اليك على ما تقدم في فاء  
السيية ان ان الناصبة  
تضمر بعد الواو والفاء  
الواقعتين اما بعد الشرط  
قبل الجزاء او بعدهما

ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والآخر  
معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا  
فالاولى كون الشرط ماضيا والجزء مضارعا كقوله تعالى  من كان يريد  
الحياة الدنيا وزينتها نوف  وعكسه اضعف الوجوه ٨ نحو ان تزرني زرتك  
لان الاداة اذن تؤثر في الفعل الابدع بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في الاقرب  
شيئا بغير المعنى ( ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان تزرني  
وتكرمني وان تزرني واكرمني والاولى توافقهما كالشرط والجزء وكذا في الجزاء  
نحو ان تزرني اكرمتك واعطتك وان تزرني اكرمك واعطيتك ( واذا ذكر بعد  
الشرط فعل ٢ ليس من ذنبه اى لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبني اعصيك  
او صلة نحو ان تضرب الذى اضربه اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه  
بضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني احسن اليك فيجتبى جزمه لكونه  
توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تأتني تسال احسن اليك فيجب رفعه حالا  
وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تأمرني اذهب اطعك اى ان تأمرني بان  
اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لالفاظ ٣ نحو  ومن  
يفعل ذلك ٤ يلقي ٥ ائاما يضاعف  فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى  
نحو ان تضرب تضرب اى تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى ( وكذلك  
الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالتفقا لفظا ومعنى نحو ان تأتني احسن اليك احسن اليك  
والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان  
تبعث الى آتاك احيى والمختلفان معنى لالفاظ نحو ان تأتني اضرب اضرب اى اسير ( وان  
جاء مع المتوسط واو اوفاء او ثم ٦ فالوجه الجزم ولك النصب مع الواو والفاء على  
الصرف كما ذكرنا في فاء السيية وواو الجمعية وكذا في الفعل المتأخر وينضاف الى ذلك  
في المتأخر جواز استينافه ايضا نحو ان تقم آتاك فاحسن اليك او واحسن اليك فيكون  
النصب على السيية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اى فانا احسن اليك  
( قال ابن السراج اذا قلت تحمدان تأمر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان  
من شكل الاول رفعته لا غير نحو تحمدان تأمر بالمعروف وتوَجَّر عليه وان كان من شكل  
الثاني نحو تحمدان تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اى فى المعطوف ثلاثة اوجه  
الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول  
والثاني نحو تحمدان تأمر بالمعروف وتشكر فقيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على  
العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفًا على الثاني  
( قوله وان كان الثاني فالوجهان ) اى ان كان الثاني اى الجزاء مضارعا  
والشرط ماضيا ٧ ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين  
يجب الرفع لان الجزم فى الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب فعند  
البحاة الرفع فى ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه فى نية التقديم واما لنية الفاء قبل

الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة ( والاولى ان يقال تغير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فتكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرًا كما يحزم سائر الجوازم علا واحدا كلم ولما ولا امر ولما والى النهى وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف عمل ان عن العمل في المتقدم عليها فثبت انها قد تنزع عن جزم الجزاء بشيئين يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد ( واما الكوفيون فيقولون انما لم يحزم الجواب المتقدم لانه انما يحزم عندهم للجوار \* قوله ( واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يحز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيًا بلا فالوجهان والا فالفاء \* اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه اولو لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال بلى يحى مضارعا مصدرا من جعلتها بلا ولم اما لانها الكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلامال واما لم فلانها لتغيرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزئ مع قلة حروفها اما لما اختها فكثيرة الحروف ٢ ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان ستفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت ( ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعد عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باى حرف كان ( فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء ٣ لمناسبتها للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في خفتها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسم اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لنا ويله بان وجود الشرط مفاجيء لوجود الجزاء ٤ ومتهم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والتخصيص والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو قوله تعالى ﴿ من يضل الله فلا هادي له ﴾ وان تعذبهم فانهم عبادك ﴾ اولا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى ﴿ وان اطعموهم انكم لمشركون ﴾ فلتقدير القسم كما يحى في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى ﴿ واذا تلى عليهم اياتنا بينات ما كان

٢ وانما شرطنا في لا دخولها على المضارع لكثرة دخولها فيه بخلاف الماضي فلماذا لم يحز ان لا ضرب ولا شتم فعلى هذا نسخته

٣ وفي نسخة لفته لفظا ومناسبتها آه بدل قوله هذا مع خفتها لفظا  
٤ هجمت على القوم دخلت عليهم بغته



٨ وأما في سورة هود أيضا قال يا قوم أرأيتم أن كنت على بينة من ربي وورقني منه رزقا حسنا فميت ٩ وهو انه يلزم جواز عدم دخولها الجملة الاسمية كما سيجي قريبا ٢٦٤ ولم تدخل الماضي فمعه ٣ ونحوه اريد

ان لا تقوم فان لاهنها  
لمجرد النفي والاستقبال  
مستفاد من ان المصدرية  
٤ اي كان

٥ الذي هو مدلول كان  
التضمني

٦ ومعنى استفادته منه  
انه يكون قرينة على  
الطلاق الحدوث في كان  
لانه مدلول الخبر

٧ فيه نظر بل مدلوله  
الزمن الماضي ومطلق  
الحدوث لا الزمن الماضي  
فقط وتعيين المطلق  
بستفاد من خبره كما سيأتي  
في باب كان فطلق الحدوث  
والزمن الماضي مستفاد  
من كان وتعيين المطلق مستفاد  
من خبرها كما قررته في باب كان

٧ المراد بمدلوله هنامدلوله  
الذي يستفاد من جوهه  
من غير انضمام شيء بعينه  
وذلك في نفس الامر هو  
الزمن الماضي فقط فلا منافاة  
بين كلامه هنا وبينه فيما تقدم  
من قوله وذلك لانه يدل على  
الزمن الماضي ومطلق  
الحدوث فتأمل

٨ اي دلالة خبرها على  
مصدرها المبهم وتخصيصه

كذب وتولى الم يعلم ويجوز حل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهزة لانها اصلها قال الله تعالى ﴿ قل أرأيتم ان اتاكم عذاب الله بغتة اوجهرة هل يهلك الاية ﴾ ٨ وقال تعالى ﴿ قل أرأيتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله ﴾ ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عرافتها في الاستفهام قال الله تعالى ﴿ قل يا قوم أرأيتم ان كنت على بينة من ربي وآتاني منه رجة فن ينصرني ﴾ وتقول ان اكرمك فهل تكرمني ( والمصنف قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما اتمادخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعنى بالناساير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتخصه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لجردها عن الزمان وفي الطلية لتخصها للاستقبال ويدخل على ٢ الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقظاهرة او مقدرة لانه اذن متعمص للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون مادخلت عليه ماضيا كان او مضارعا ومائا كدورسخ لم يتقلب ولم ينقلع على انه فذجا قوله تعالى ﴿ ومن يحمل عليه غضبي فقد هوى ﴾ وهو بمعنى الاستقبال ( قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا وان كانت للاستقبال قد تجرد للنفي ٣ نحو جئت بلامال فتكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئت انت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال \* ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ﴿ ان كنت قلته ﴾ وان كان قبصه \* وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو ٤ فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصه يعلم من خبره نحو كان زيد منطلقا فطلق الحدوث ٥ يستفاد ٦ من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله ٧ هو الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان ٨ دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيا ( ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ﴿ ان كنت قلته ﴾ وان كان قبصه \* وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله \* اتغضب ان اذا

اياء بخلاف سائر اخواتها فانها تدل على مصادر لا تدل عليها اخبارها فانصاح زيد قائما او ضاحكا يدل على ( اذنية )  
الاصباح الذي لم يدل عليه القيام والضحك

اذنية حزتا ٩ \* ونحو قولك ٢ انت وان اعطيت مالا بخيل وانت ٣ وان صرت اميرا  
 لا اهابك (٤) وقال المصنف التقدير ان ثبت حز اذن اذنية ليكون الشرط مستقبلا وليس بشئ  
 لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت (وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت  
 غدا جالسا فانتى نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب  
 الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل  
 قوله تعالى ﴿ ان كنت قلته ﴾ قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن  
 قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام قائل لذلك  
 او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف ا كافيك  
 اليوم وقوله تعالى ﴿ ان كان قبضه قد ﴾ ظاهر في الماضي \* قوله (ويجئ اذا مع الجملة  
 الاسمية موضع الفاء) الشرط ان لا تكون الاسمية مطلبة وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام  
 الفاء واي مناسبة بين معنييهما \* قوله (وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتثنية  
 والعاض ٦ اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع  
 لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر \* اعلم ان كل ما يحجب بالفاء  
 فيتنصب المضارع بعد الفاء بفتح ان يحجب بمضارع مجزوم الا انفي لان غير النفي منها  
 طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح  
 للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للتكلم به عليه وحامله على الكلام  
 الخبري افادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام  
 المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب  
 مقصودا للتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله  
 وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه  
 على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك  
 غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لان نفسه فيكون اذن معنى الشرط  
 في الطلب مع ذكر ذلك الشئ \* ظاهر او اما الخبر فانه اذا ورد جملة على المخاطب فالظاهر انه انما  
 تكلم به للتكلم لا فادة المخاطب بمضمونه لانه ان مضمونه مقصودا لنفسه او لغيره اذ يخبر بشئ  
 مع ان ذلك الشئ غير مقصودا للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا  
 بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزءا لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزءا اذ ذلك في الطلب  
 انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصودا ما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى  
 ان يكون له (فلما اتقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزءا بعده معنى الشرط جازلك  
 ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزء كما تجزم بان وانجزام الجزء بهذه الاشياء لا بان  
 مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم  
 الجواب (ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر

٩ وروى اتغضب ان اذنا  
 قتيبة حز تاجهارا ولم تغضب  
 لقتل ابن مالك \* كنى عن قتل  
 قتيبة بحز اذنيه لان موضع  
 ضرب العنق قريب منهما  
 ٢ للفن ٣ وقولك لا امير نسخته  
 ٤ ولا تحتاج الى تقدير نحو  
 ان ثبت حز اذن اذنية على  
 ما قال المص حتى يكون  
 مستقبلا لان الغرض نسخته  
 ٥ فيه بحث اذ مراده ان  
 اكن اليوم متصفا بالقول  
 في الماضي فلا يتجه ما اورده  
 الش عليه تأمل  
 ٦ ذكر هنا خمسة اشياء  
 واسقط النفي والترجي  
 والدعاء لكن النفي لا يحجب  
 بمضارع مجزوم لكونه خبرا  
 محض فام يتضمن معنى الشرط  
 وبقى عليه الاخير ان  
 ٧ المخاطب على انه انما آه  
 نسخته

٢ قوله ( اوشرك ينم ) يقال مررت برجل شرعك من رجل اى حسبك والمعنى انه من النحو الذى تشرع فيه وتطلبه  
٧ اى كافر فى الكلام على لام الامر فاما الاية الكريمة فليس فيها لام امر ٤ وكانهم قالوا لم نرسى فقال انا نزاولها فارسوا امر لهم  
من ارسى الملاح القى المرساة فى قعر البحر ليقم فاستعمل فى كل اقامة ٢٦٦ ونزاولها نفسيا اي الحرب او الكتيبة

قبل ان قوما كانوا فى سفينة  
وظهرت دابة فى البحر وفى  
فهادرة فخاف اهل السفينة  
فقال اميرهم ارسوا السفينة  
لكى نزاول الدابة وتأخذ  
منها الدرة وندفع شرها فلو  
هلكنا بذلك فيكون من قدر  
الله لا مخلص لاحد منه

٥ قوله تعشوا عشوته  
قصده ليل وعشوت الى  
النار اعشوا اليها عشوا اذا  
استدلت عليها ببصر ضعيف  
قال الخطيئة والمعنى متى تأته  
عائشا آخر البيت فى الصحاح \*

تجد حير نار عندها حير موقد  
٦ الجزل غلاظ الخطب يريد

انهم يوقدون الجزل من الخطب  
ليقوى نارهم فينظر اليها

الضيفان هلى بعد فيقصدها  
وقوله نارانا ججا ذكرنا جج

وفيه ضمير النار على تأويل  
الشهاب وقيل اصله تأججن

فقلبت النون الفا كفى قوله  
ولا تعبى الشيطان والله

فاعبدا وقوله تعشوا تبصر  
ببصر ضعيف وقوله تعشو

اي عائشا يقال عشوت الى  
النار اذا استدلت عليها

ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه بعيد لانه اذا جاز ان يجزم  
ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم  
اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفى ٨ اوشركك  
ينم الناس والتقى الله امر وفعل حيرا يثبت عليه وكذلك اسماء الافعال نحو صه  
وتراك والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل فى جواب هذه الاشياء  
التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر او النهى عند غير الكسائي  
بخلاف الجواب المحزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهى اتفاقا لان فاء السببية  
قد يرتفع مابعداها مع بقائها على معنى السببية كفى قوله تعالى ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾  
﴿ ولم تدر ما جزع عليك فتجزع ﴾ ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع  
يحتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهى وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط  
فى عدم ثبوت مدلولها فهى اذن مقوية لمعنى السببية فى الفاء فايد ان يكون قبل الفاء صريح  
الامر العريق فى امرية حتى ان ضعف دلالة السببية فى الفاء بان يرتفع الفعل بعدها  
كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره  
واما الجزم فهو نص فى السببية ولا يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفى  
معناه وقيل فى قوله تعالى ﴿ هل ادلكم على تجارة تبجيكم من عذاب ﴾ الى قوله  
﴿ يغفر لكم ﴾ ان قوله يغفر لكم جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى آمنوا وليس بجواب  
هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان نقول هو جوابه كما مر فى لام الامر  
٢ فى قوله تعالى ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا ﴾ وقال المبرد فى مثله ان يقيموا جواب  
اقبوا مقدر اى قل اقيموا يقيموا وليس بشئ لانه مثل ﴿ كن فيكون ﴾ على قراءة ابى عمرو وفيه  
من التكلف ما فيه ( قوله اذا قصد السببية ) اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير وقال  
\* وقال رائدهم ارسوا ٤ نزاولها \* فكل حثف امرى يجرى بمقدار \* او الوصف  
نحو ﴿ وليارثنى ﴾ على قراءة الرفع او الحال نحو ﴿ ذرهم فى خوضهم يلعبون \*  
ولا تمن تستكثر ﴾ وجب الرفع وفى نحو مره يحفرها ويجوز الجزم على الجزاء والرفع  
اما على الاستيناف اى انه ممن يحفرها او يحذف ان اى بان يحفرها ويجوز فى ذره يقول  
ذلك الرفع الاعلى ستيناف او الحال او الجزم وقوله تعالى ﴿ فاضرب لهم طريقا فى البحر  
يبسا لا تخاف ﴾ اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها \* ومما جاء حالا بعد الشرط  
الصريح قول الخطيئة \* متى تأته تعشو ٥ الى ضوء ناره \* تجد حطبا ٦ جزلا ونارا  
٧ تأججا \* ويجوز فى مثله البديل لان الثانى من جنس الاول بخلاف قولك ان تأتنى تقرأ

ببصر ضعيف واذا صددت عنها قلت عشوت عنها يمدح بذلك بغيا وهو من بنى سعد بن زيد بن مناه يريد انه ( اعطك )  
ابتدا بالنظر الى النار على بعد شديد فقصدها بذلك النظر حتى قرب منها فاصاب له ٧ قوله ( تأججاء ) الاججج تلهب النار  
وقد اجت تأج اجججا واجججتها فتأججت

اعطك فانه لا يجوز فيه الالرفع ويجئ بعد الجزاء ظاهر اكان الشرط او مقدر بالفعل المصدر بالفاء  
او الواو او ثم نحو ان تأتى آتاك فاحدثك واثنى آتاك فاحدثك فبحزم ما بعد الفاء على العطف  
وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات  
وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تعالى ﴿من يضل الله فلا هادي له  
ويذرهم﴾ قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب فاذا جئت بـ ثم جاز الجزم  
والرفع دون النصب قال تعالى ﴿وان تولوا يستبدل قومنا غيركم ثم لا يكونوا﴾ وقال  
﴿وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون﴾ فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا  
موقع الجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى ﴿فاصدقوا كن﴾ قال ﴿دعني فاذهب  
جانبا يوما﴾ واكفك جانبا ﴿وهذا الذى يقال انه عطف على التوهم﴾ كفى قوله ﴿بدالى  
انى لست مدرك مامضى﴾ ولما سبق شيئا اذا كان جانبا ﴿جروا الثانى لان الاول قد تدخله  
الباء وجزموا الثانى لان الاول قد يكون مجزوما﴾ قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا  
للكسائى (يعنى ان الكسائى يجوز عند قيام القرية ان يضم المثبت بعد المنفى وعلى العكس  
فيجوز لا تكفر تدخل النارى اى ان تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز  
ايضا السلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل  
المظهر نفيًا وايجابًا واما قوالهم فى العرض الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب فلان كلمة  
العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائى  
بعيد لو ساعده نقل ﴿قوله﴾ (مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب  
بحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم الجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعى  
زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقبل اضرب  
اعلم وان كان رباعيا ففتوحة مقطوعة) لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان  
اصرح فى عمومته لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب  
به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل  
الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصـ وولين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء  
او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من  
غيره وهو الشفاعة اولم يطلب به الفعل بل كان اما على الاباحة نحو ﴿كلوا واشربوا﴾  
او للتهديد نحو ﴿اعملوا ما شئتم﴾ ٢ او غير ذلك من محامل ٣ هذه الصيغة وانما  
سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة فى طلب الفعل على وجه  
الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المائت والضائق اسم  
الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر  
وكذا الكلام فى النهى فان قولك لا تؤاخذنى فى نحو اللهم لا تؤاخذنى بما فعلت نهى  
فى اصطلاح النحاة وان كان دعاء فى الحقيقة (قوله من الفاعل المخاطب) ليخرج  
نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل فى مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو

٢ فهذا يسمى امرا وان لم  
يكن طلبا لما ذكره ٣ هذه  
الصيغة على تسعة اقسام  
وقد جمعها الشاعر فى قوله  
﴿الا ان لفظ الامر لاشك  
تسعة﴾ سؤال وندب  
والاباحة لتحقق ﴿والزام  
حق والتهديد بعده﴾  
ويتبعه لتعجز ثم التخليق  
واخره التوقف او الهمر  
فاعلم ﴿وتزيل ربي  
بالذى قلت ينطق﴾  
وامثلتها قوله تعالى اهدنا  
الصراط المستقيم وفارز قوهم  
منه وافتشروا فى الارض  
واقبوا الصلوة واعملوا  
ما شئتم وفأتوا بسورة  
واثنا طوعا او كرها وانثوني  
باسماء هؤلاء واخرجوا  
انفسكم



٤ بلى ولكن ان قولنا الامر نسخة ٥ ومثله ما انشد سيويه نعم بن نوبة على مثل اصحاب البعوضة فاجشئ لك الويل حر الوجه اويك من بكا \* اى ليك ٦ وان كان شاذا لكن حذف حرف المضارعة ايضا مع اللام نسخة ٧ لحذف حرف العلة من نحو اغزو ارم واخش والجركة في نحو اضرب واخرى في نحو اضربوا واضربى نسخة ٨ قد ذكرنا ان اصل الفعل لتفعل قياسا على امر الغائب ثم حذف اللام نسخة ٩ في الحال او في الاصل اوسا كن فان كان هناك متحرك على اجد الوجهين لم يحتاج الى اجتناب نسخة ١٠ ان كان موجودا سواء كانت حركته اصلية كدخرج من تدخرج وقاتل من تقاتل او منقولة اليه من متحرك بعده نحو قول ويح وخف وان لم يكن موجودا بل كان محذوفا اعيد ذلك المحذوف وابتدئ به سواء كان مابعد حرف المضارعة بعد حذفه ساكنا كما كرم من تكرم ٢٦٨ اوصار متحركا بحركة ما بعده نحو اعد

من تعيد ولا يكون هذا اعنى حذف المتحرك الذى بعد حرف المضارعة الا في هذا الباب اعنى باب افعال يفعل فقط وانما قلنا ان اصل يفعل يا فعل لان قياس بناء المضارع ان يزداد حرف المضارعة على الماضى نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما يحذف همزة الوصل في المضارع لانك تستغنى عنها بسبب حروف المضارعة المتحركة المتقدمة على تلك الهمزة فكان قياس اكرم ايضا ان تقول يؤكرم لان الهمزة فيه وان كانت زائدة الا انها همزة قطع وانما حذف الهمزة في المضارع لانه كان يجتمع الهمزتان في المضارع المتكلم فحذفت الثانية التى منها الاستقلال ثم جعل اخواته يؤكرم وتؤكرم عليه

لا فعل انا \* ونحمل خطاياكم \* فان قيل قولنا الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم ( قلت ٤ لانسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شئ آخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلاء انه ليس بماء اى ليس بماء مطلق ( قوله بحذف حرف المضارعة ) يخرج نحو قوله \* لنعم انت يا بن خير قرين \* وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة \* فذلك فلتفرخوا \* بالتاء ( قوله وحكم آخره حكم المجزوم ) قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة \* كافي قول حسان في امر الغائب \* محمد فقد نفستك كل نفس \* اذا ما خفت من من امر تبالا \* ٦ قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطردا لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة ( وقال البصريون هو مبنى على السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كما مر الغائب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اى الموازنة فرجع الى اصله من البناء وبقى آخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم ٧ ( قوله فان كان بعده ساكن ) اى بعد حرف المضارعة ٨ اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو اما ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك ٩ اوسا كن فان كان هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتناب همزة الوصل بل يبدأ في الامر بذلك المتحرك ٢ نحو تكلم من تكلم وتقاتل من تقاتل ودخرج من تدخرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف حرف المضارعة متحرك رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهى حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد

طرد الياب وان كان بعد حرف المضارعة ساكن في الحال والاصل ما عدا لا بد من همزة الوصل نحو اضرب ( اقم ) واستخرج وانطلق ( فان قلت فلم راعيت المتحرك الاصل في نحو اكرم فرددته في الامر ولم يحتجب همزة الوصل ولم تراع السكون الاصل في نحو يقول ويخاف ويبع فجلب همزة الوصل نظرا الى الاصل ( قلنا ان اجتناب همزة الوصل شئ اضطررت اليه ومع امكن مراعاة الاصل لا ضرورة فلا يحتجب همزة الوصل ولا ضرورة في نحو قول ويح وخف اقتصارا على الحركة المقولة ولو كنا ايضا تركبنا الرجوع الى اصل السكون فاجتلبنا همزة الوصل لاحتجنا الى نقل حركات حروف العلة الى ما قبلها كما في المضارع فكنا نستغنى عن همزة الوصل بتحرك ما بعدها فكان يكون سعي في ضلال اذ كنا نحذف الهمزة المجتنبية ونحرك الساكن كما كان قوله آه نسخة

القطع المفتوحة المحذوفة  
قوله آه نسخه

٤ وذلك لان همزة اجتلبت  
ساكنة على مذهب الجمهور  
لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما  
اجتيج الى تحريكها حركت  
بالكسر لان الساكن اذا  
حرك حرك بالكسر لانه  
اعدل الحركات في الثقل  
والخفة اذ هو اقل من الفتح  
واخف من الضم فظاهر  
مذهب سيبويه انها اجتلبت  
متحركة بالكسرة التي هي  
اعدل الحركات لانها تحتاج  
الى متحرك لسكون اول  
الكلمة فاجتلب بها ساكن  
ليس بوجه قال سيبويه قدمت  
الزيادة متحركة لتصل الى  
التكلم بها ومذهبه اقرب  
وانما ضمت فيما انضم ثالثة  
اتباعا واستثقالا للخروج  
من الكسرة الى الضمة  
لان الحاجز غير حصين  
لسكونه وكذا في غير باب  
الامر نحو انطلق به واستخرج  
واذا بقى الامر على حرف  
واحد فان وصلته بكلام  
بعده فلا كلام وان وقفت  
عليه فلا بد من هاء السكت  
اذ لم تأت بها وجب ان لم  
تسكن ذلك الامر الوقف  
على متحرك وان سكنته لم  
الابتداء بساكن نسخه

اقم واعدا فان همزة افعل حذفت بعد حروف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في تقيم  
ويقيم وتقيم فطرذا للباب وحلا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد  
حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب  
(فان قيل كما حذفت الهمزة المتحركة في يقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة  
في تعدوتهب له ايضا وذلك للحمل على يعدو يهب بالياء كما يجي في التصريف فلم ترد الساكن  
بعد حذف حرف المضارعة في الامر كاردت المتحرك (قلت لانه لو رد لاجتلب له همزة  
الوصل فكنت تقول اوعدو او هب ثم كنت تغله اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف  
الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة ومقة فكان يكون السعي في رد الساكن ضايعا  
وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة  
ردده لزوال العلة كما كرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلبت همزة الوصل نحو  
اضرب اقتل انطلق استخرج (وانما قلنا ان اصل يفعل مضارع افعل يأ فعل لان قياس بناء  
المضارع في جميع الافعال ان يزداد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب  
واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق) وانما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي في المضارع  
استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يأ كرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا  
انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي فياء كرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحل  
سائر حروف المضارعة عليها (قوله وليس رباعي يعني به باب افعل وحده فانه هو الرباعي  
الذي ما بعد حرف ٣ مضارعة ساكن فقط ويعني بالرباعي ما مضيه على اربعة احرف) قوله  
مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه \* اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة  
في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يغدل الى حركة اخرى الالة كما يجي  
في التصريف ان شاء الله تعالى ٤ وانما ضمت فيما انضم ثالثة في الامر كان كاقول او في غيره  
كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه  
واذا بقى الامر على حرف واحد حقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد  
من هاء السكت كما يجي في آخر الكتاب \* قوله (فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان  
كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف  
البس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختيار وانقيد  
دون استخير واقيم ولا كان مضارع ضم اوله وقم ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب فيه  
الفا (قوله فعل ما لم يسم فاعله) اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف  
الى المفعول لانه بنى له ويجوز ان يريد باللفظ ذلك الفعل فيكون اضافة الفعل اليه  
اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر (قوله هو ما  
حذف فاعله) هذا حد مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني  
وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب

الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا  
 لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى ﴿اسمع بهم وابصر﴾ فليس ما ذكره المصنف بخدش  
 الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله (قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر  
 ما قبل آخره) هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه ككرم  
 واستخرج اوربا عيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد  
 حذف الفاعل اذ لو لم تغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل (وانما اختير  
 المبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير  
 الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة  
 معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق ٦ في اول وهلة النظر بقسم الاسماء  
 فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج  
 ٧ من الكسرة الى الضمة انقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حل  
 غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر (قوله وبضم الثالث مع الهزمة والثاني  
 مع التاء خوف اللبس) يعني كل ما فيه همزة او وصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الآخر  
 لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب ٨ اذ اذقت عليه واتصل بما قبله نحو  
 الاستخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتجاهل وتدحرج  
 لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تكلم وتجاهل وتدحرج (قوله  
 ومعتل العين) يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلث لغات  
 قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلها قول وبيع استنقلت الكسرة على حرف  
 العلة فحذفت عند المصنف ولم ينقل الى ما قبلها قال لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك  
 فبقى قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة (فبعضهم يقلب الياء واو الضمة ما قبلها فيقول قول  
 وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في الياء فيبقى بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير  
 الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت  
 الواو الساكنة ياء (وعند الجزولي استنقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلها  
 لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف ما يمكن فيجوز على هذا نقل  
 الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه  
 فبقى قول وبيع فقلبت الواو ٩ الساكنة ياء كافي ميزان (قال وبعضهم يسكن العين ولا  
 ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وبقلب الياء واو الضمة ما قبلها  
 وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء (وقول الجزولي  
 اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمصنف  
 انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا (واما  
 الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان نحو بكسرة فاء الفعل

٥ لبعده عن اوزان الاسم  
 ولو كسر آه نسخه  
 ٦ قوله (في اول وهلة النظر)  
 يقال لقيته اول وهلة اي اول  
 شيء والوهلة الفزعة الووهل  
 الفزع وقد وهل  
 ٧ من الضمة الى الكسرة  
 اولى من العكس لانه طلب  
 خفة بعد الثقل بخلاف  
 الخروج من الكسرة الى  
 الضمة نسخه  
 ٨ اذا اتصل آه الاستخرج  
 مفتوح التاء ساكن الآخر  
 للوقوف لالتبس بالامر نسخه  
 ٩ لكسرة ما قبلها نسخه

٢ تهيشوا للفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول عند سقوط العين ليكون اللام باتصال الضمير فأن نحو بعت باخلاص الكسر وعدت  
من العيادة باخلاص الضم يلبس فيه ﴿ ٢٧١ ﴾ المبني للفاعل بالمبني للمفعول بلا قرينة ولو قلت بعت يا عبد بالكسر وعدت

يا مريض بالضم كان ظاهرا  
في كونهما للمفعول بسبب  
القرينة فنقول اذا سقطت العين  
الى قوله في اليائي نسخه

٣ الكسرة المستثناة على  
حرف العلة اليه كما هو في غير  
هذا الموضع نحو يقول  
ويبيع نسخه

٤ قوله (ولا اقوى) الاقواء  
في الشعر هو ان يختلف  
حركات الروي فيكون  
بعضه مرفوعا وبعضه  
منصوبا او مجرورا يقال  
اقوى الشاعر ويقال اقوى  
القوم اذا صاروا بالقواء  
وهو المكان الخالي واقوى  
الرجل اذا كان دابته قوية  
ويقال قوى الضعيف وتقوى  
وقوته انا تقوية ٥ لما يجيء  
في التصريف في باب الاعلال  
عند بيان امتناع قلب عين نحو  
طوى وهوى الفاو كسر آه  
نسخه

٦ استثقالا للواو بعد الضمة  
وربما يشتم الفاء في المدغم ضمة  
ايضا لكن اقل من اشتماء فاء  
معتل العين لان علة اشتماء فاء  
معتل العين انما كانت خوف  
الالتباس عند خوف العين  
كاذ كرنا ولا حذف ههنا

نحو الضمة فتبيل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذهى تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد  
القراء والتحا بالاشتماء في هذا الموضع وقال بعضهم الاشتماء ههنا كالأشتماء حالة الوقف اعني ضم  
الشفقين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين (وقال بعضهم هو  
ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم لان الاشتماء عندهم ههنا  
حركة بين حركتي الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء (قال المصنف والغرض بالاشتماء  
الايدان بان الاصل الضم في اوائل في هذه الحروف وانما نهو على الضم الاصل ههنا  
بخلاف نحو بيبض في جمع ابيض ٢ لانهم قصدوا بهذا الاشتماء التنبيه على ذلك الوزن المستبعد  
في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل (فاذا سقطت العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع  
فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواو واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض  
وبعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواو من اخلاص الكسر  
او الاشتماء وفي اليائي من اخلاص الضم او الاشتماء لئلا يلبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السبيل في  
انه لا يجب فيه الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله (قوله ومثله باب اختير وانقيد) يعني  
ان بابي افعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما  
لمشاركتهم في علتهما وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف  
العلة في افعل تاو هذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فاقبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي  
المجرد (قوله دون استخبر واقيم) يعني ان بابي استفعل وافعل معتل العين لا يجيء فيهما الا  
اخلاص الكسر دون الضم والاشتماء لان سببهما في الثلاثي المجرد والبائين المذكورين  
ضم ما قبل حرف العلة كاذ كرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل  
٣ حركة عين الكلمة اليه كافي غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء  
في التصريف ان شاء الله تعالى \* واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع  
المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوى ٤ ولا اقوى ولا استقوى  
ولا انطوى على هذا ولا اجتوى وانما لم يفعل ذلك ٥ اذ لو اعلت العين في الماضي من  
هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال  
كافي قيل يقال وقال يقول فكنت تقوى يطأ ويقأ ويستقأ وينطأ ويحتأ  
ولا يحتمل في الفعل لثقله ياء مضمومة وان كان قبلها سكون كما يحتمل في الاسم نحو راى  
وداى خلفته وكسرفاء فعل للادغام نحو رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل  
العين اليائي والواو انما كان ٦ لانك ان حذفها اجتمع الثقلان الضمة والواو كبوع  
وقول وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد  
الثقلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشتم

مع الضمير بل ينفك اذن الادغام نحو رددت وسردت وربما كسر آه نسخه

٧ قبل ان ضم الاول في الماضي والمضارع لعوض عن الفاعل المرفوع وفيه نظر لان المفعول المرفوع عوض منه والاولى  
الاقتصار على عوض واحد فنقول ضم آء نسخة ٨ جلا للمضارع على الماضي ٢٧٢ ~~لانه~~ نسخة ٢ قوله (ووعك) الومك

مغت الحمى وقد وعكته  
الحمى فهو موعوك ٢ مغت  
الدواء اذا امرته في الماء واو  
عكت الكلاب الصيد اذا  
مرغته في التراب اذا اخذت  
الكلاب الصيد فرغته قيل  
وعكته وعكا ومن الجواز  
وعكته الحمى ذلته وبه وعك  
الحمى ٣ اى فعل الله به ذلك  
ولعل ذلك لان فعل المذكور  
لما لم يأت فيه فعلته صار نسخه  
٤ وهذا كما ذكرنا في حد  
المفعول به انه الذى يقع عليه  
فعل الفاعل كضربت زيدا  
او يجرى مجرى الوقوع  
عليه نحو ما ضربت زيدا  
واحدثت الضرب وينبغى  
نسخه ٥ الخروج مع اسناده  
الى مرتفع به لا يتعلق آخر  
وله ان يلتزم كونه متعديا  
لكن بحرف الجر فنقول ان  
نحو طال وظرف هو اللازم  
فقط لانه لا يتوقف فهمه على  
متعلق بخلاف نحو قرب  
وبعد وخرج ودخل لكن  
ذلك خلاف اصطلاح القوم  
فان قولهم متعد على الاطلاق  
لا يقع الاعلى المتعدى بنفسه  
ويقولون في المتعدى بحرف  
الجر هو لازم متعد بحرف  
منه ولا يعد آء نسخة

فاء نحو ردضة ايضا وربما كسرها فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف نقول في عهد  
عهد كما نقول في المبني للفاعل في شهد شهدو في الاسم في فخذ فخذ وجب ذلك في الحلق العين لما يجئ  
في التصريف وقد حكي قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ  
(قوله وان كان مضارعا ضم اوله وقح ما قبل آخره) ٧ انما ضم اول المضارع جلا على اول  
الماضى واما قح ما قبل آخره دون الضم والكسر فليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذى هو اثقل  
من الماضى (قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا) اى عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني  
للمفعول الفا نحو يقال ويبيع ٨ وذلك للحمل على الماضى في اسكان العين كما يجئ في التصريف  
ان شاء الله تعالى لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو يتبعه في مطلق الاعلال لاني الاعلال  
المعين الاترى ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه ياء  
ويقال بقلبها الفاف هو يتبع الماضى في مجرد الاعلال ويعل في كل واحد منهما بما يليق به  
فكل ماله اصل معل اذا انفتح عينه وسكن ما قبله ينقل الفتح الى الساكن ويطبق بقلب العين  
الفا نحو يهاب واقام واستقام وليس النقل لاجل الثقل لان الفتح لا يستثقل بل لاجل  
قصد قلب ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلولا ثقل الفتحة الى ما قبله لالتقى ساكنان وقد  
يجئ الكلام في التصريف وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم  
يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادواء ولم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم  
في غالب العادة انه هو الله تعالى فخذف للعلم به كما في قوله تعالى ﴿وقيل يارض ابلعي  
ماءك وسماء اقلعي وغيض الماء وقضى الامر﴾ وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد  
وخم وقد ٢ ووعك قال سيبويه لو اردت نسبتها اليه تعالى لكان على افضل نحو  
اجنه الله واسله واركه واورده ٣ ولعل ذلك لانه لما لم يأت من فعل المذكور بكن وسل فعلته  
صار كالم ووجع وعى ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل المكسور العين فصار يعدى الى  
المنصوب كما يعدى باب فعل وذلك بالنقل الى افعال متعدية \* قوله (المتعدى وغير المتعدى  
فالمتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب \* وغير المتعدى بخلافه كقعد والمتعدى يكون الى  
واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلاثة كاعلم وارى واخبر وخبر وانبا ونبا وحدث فهذه  
مفعولها الاول كفعول اعطيت والثاني والثالث كفعول علمت (قوله متعلق) مفتوح اللام ٤  
وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغى ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل  
متعديا اذا لا يفهم ٥ معانيها لا يتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن  
لا يقع عليها اسم المتعدى اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر  
الغائب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول  
بحرف الجر ولا يعد ان يرسم المتعدى بانه الذى يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير

الجر الاترى انهم قالوا باب فعل يفعل لا يكون الا لازما مع قرب وبعد ( مفيد )  
منه ولا يعد آء نسخة

٦ ان فعلا واحدا قد تعدى

مرة بنفسه الى المفعول فيسمى  
متعديا ومرة بحرف الجر  
فيسمى لازما وذلك اذا تساوى  
الاستعمالان و غلب كل  
واحد منهما نحو شكرت  
وشكرت لك ونصحت  
ونصحت لك هذا ما قبل  
والاولى جعل اللام زائدة  
والحكم تعدى هذه الافعال  
مطلقا اذ معناها مع اللام هو  
معناها بلالام نسخته

٩ تمامه تلك الحرائر لربات  
اخيرة سودا لمهاجر لا تقرأ  
بالسور \* اى لا تقرأ السور  
المهاجر جمع محجرو وهو ما بدا  
من النقاب مما يلي العين

٩ قوله (فلترعك) الروع  
الفرع يقول فرعت اليك  
وفرعت منك ولا تقول  
فرعتك

٢ عنه وهو اللفظ بجزء المجرور  
ولا يجوز الفصل بينهما  
توسعا نسخته

٣ وما زدت ليلي ان تكون  
حبيبه ولادين لها اناطاله  
\* وامرتك ان تقوم

٤ الجار عن عمله مضمر  
ولهذا شذ نحو الله نسخته  
٥ عجت بالمكان اعوج اى اقت

به والعائج الواقف

٦ \* امرتك الخير فافعل ما

امرت به \* فقد برليك ذامال  
اذا نشب \*

٧ اى من الرجال

مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذى لا يصح ان يشتق منه ذلك \*  
واعلم ٦ انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك  
اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت  
لك والذى ارى الحكم بتعدى مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون  
اللام والتعدى وال لزوم بحسب المعنى وهو بلالام متعد اجزاء فكذا مع اللام فهى اذن  
زائدة كما فى ﴿ ردف لكم ﴾ الا انها مطردة الزيادة فى نحو نصحت وشكرت دون ردف  
فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت  
بالتعدى الى الامكنه واما الى غيرها ففى نحو دخلت فى الامر فهو لازم حذف منه حرف  
الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما فى يقرأ بالسور  
﴿ ولا تلقوا بأيديكم ﴾ و ردف لكم ﴾ واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور فى محل  
النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى ﴿ وامسحوا  
برؤسكم وارجلكم ﴾ بالنصب وقال لبيد \* فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معدة  
٩ فلترعك العواذل \* والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لامع الجار لان الجار  
هو الموصل للفعل اليه كالمهزة والتضعيف فى اذهبت زيدا وكرمت عمرا لكن لما كان  
المهزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا ٢ منه كالجزم من المفعول توسعا  
فى اللفظ وقالوا هما فى محل النصب ولا يجوز حذف الجار فى اختيار الكلام الامع ان  
وان ذلك فيهما ايضا ٣ بشرط تعيين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيوييه وبالجار  
عند الخليل والكسائى والاول اولى لضعف ٤ حرف الجر عن ان يعمل مضمرًا ولهذا  
حكم بشذوذ الله لافعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله \* اشارت  
كليب بالا كف الاصابع \* وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطاعتها  
بصلتها ( والاختفاء الاصغر يجوز حذف الجار مع غيرها ايضا قياسا اذا تعين الجار كما  
فى خرجت الدار ولم يثبت بلى قد جاء فى غيرهما اما شذوذ كقوله \* تمرن الديار ولم  
٥ تعوجوا \* وقوله تعالى ﴿ لا قعدن لهم صراطك المستقيم ﴾ ولا تعزموا عقدة النكاح \*  
وان تسترضعوا اولادكم ﴾ والاولى فى مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدى اى تجوزون  
الديار ولا لزمن صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على  
الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعدية ما ضمن معناه قال تعالى ﴿ يخالفون عن  
امرهم ﴾ اى يعدلون عن امرهم ويتجاوزون عنه واما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت  
من الظروف المختصة وكقوله تعالى ﴿ يغونكم الفتنة ﴾ اى يغون لكم وكسبتك  
الخير اى كسبت لك ووزنتك المال اى وزنت لك وكلتلك الطعام اى كلت لك ﴿ ولا  
يألونكم خبالا ﴾ اى لا يألون لكم وزنتك دينار اى زدت لك ونقصتك درهما اى  
نقصت لك ويجوز ان يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف  
من المفعول الثانى نحو امرتك الخير ٦ واستغفرت الله ذنبا و \* منا الذى اختير الرجال ٧

وخرجته ويفنى عن الهمزة قليلا ما لم يكن العين همزة نحو قرحته

٣ وقل ذلك في غير الهمزة من حروف الخلق ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز ان يجتمع على فعل واحد كثير منها كقوله \* خرجت الى اقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحسامة \* وبعض هذه حال ولا يجتمع على فعل اثنان منها بمعنى واحد فلا يقال مررت بزيد بعمره واذا تخالفا معنى جاز نحو ذهبت به بالبرية اى فيها قوله آه نسخته

٣ فان كانت العين همزة لم يفن التضعيف عنها وتعين الهمزة نحو ارأيت فى رأيت وذلك لثقل التضعيف فى الهمزة

٣ رأى بمعنى ابصر متعد الى مفعول واحد ومعنى علم متعد الى مفعولين

٣ بخلاف هذين المنصوبين وقد ذكرنا فى اسم المفعول ان المفعول به فى الحقيقة اما واحد او اثنان ولا يتعدى الفعل حقيقة الى ثلاثة فلا وجه لاعادته نسخته

٤ اعنى اعلم وارى وعند الاخفش آه نسخته

سماحة ٨ \* كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا فى بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به (والذى يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء التعدية عنده بمعنى مع) وقال سيديويه الباء فى مثله كالهزمة والتضعيف فعنى ذهبت به اذهبت به يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى ﴿لذهب بسمعهم﴾ الباء فيه عند المبرد للتأكيد كان الله سبحانه ذهب معه (واما الهمزة والتضعيف المتعديان فلا بد فيهما من معنى التغير وليس بمعروف حذف الباء المتغيرة لمعنى الفعل الا فى قوله تعالى ﴿آتونى زير الحديد﴾ اى زبر على قراءة آتونى بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احقرته النهر (ولا ينقل من الثلاثى المتعدى الى اثنين الى ثلاثة الا علم ورأى نحو اعلم وارى ٩ والمفعول الذى يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذى كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناه تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبة مازادا بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احقرت نهره زيدا (وتضعيف العين يعدى الى واحد كفرضته والى اثنين كعلته النحو ولا يعدى الى ثلاثة كالهزمة وقل تعديته للخلق العين الا فى الهمزة نحو نأيته) ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لا كرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها فى آخر افعال التفضيل (قوله والى اثنين كاعطى وعلم) يعنى ان المتعدى الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه فى الاصل مبتدأ وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا فى الاصل مبتدأ وخبرا كعلت زيدا قائما وعند الكوفيين ثانى مفعولى باب علمت حال وكذا قالوا فى خبر كان وليس بشئ اذا حال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا واسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ٣ ويجوز ذلك فى هذين المنصوبين (قوله والى ثلاثة كاعلم وارى) تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال التعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب ٤ فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الطبيعى قبل المفعولين لان معنى الهمزة التعدية حل الشئ على الاصل الفعل فعنى علمت زيدا منطلقا علمت على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان تذكر اولا المحمول ثم تذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات اولاً ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما فى المبتدأ والخبر والحال وذى الحال والموصوف والوصف وكذلك فى نحو احقرت زيدا النهر اى حمله على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلاثة من التعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمت زيدا قائما بل لم يستعمل الثانى مفعولى علمت الا ما هو مضمون الاول والثانى او مضمون الثانى علمت تقول فى علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلق زيدا وعلمت عمرا الانطلاق قال تعالى ﴿واذ علمت الكتاب﴾ وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقى افعال القلوب ايضا قياسا لاسما فى قول

احسبتك زيدا قائماً وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واو جدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك وعراجبة واجعلتك زيدا قائماً ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقاً ولجاز نقل جميع الافعال الثلاثة متعدياً ولازمها ه بالتضعيف والهزة نحو ابصرت زيد عمراً وذهبت خالداً فثبت ان هذا ه وكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المنشعبة (واما اخبر وخبر انبأ ونباً وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليست بمما صار بالهزة او بالتضعيف متعدياً الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء اى علم واما احدث ونباً ثلاثين فلم يستعمل مشتقين من النبا والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الخقت في بعض استعمالها باعلم التعدى الى ثلاثة لان الانباء والتنبئة والاخبار والتخيير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سبويه من هذه الخمسة الانباء والحق البواقى غيره (والحق بعضهم ارى الخلية باعلم سماعاً نحو ارانى الله في النوم عمراً سالماً وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثانى والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذى هو المفعول حقيقة او مضمون الثانى نحو علمت زيدا قائماً وعلمت قيام زيد ه وعلمت القيام لكن علمت تعدى الى المضمون المذكور بنفسه رأيت وانبأت وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو ه واما قولهم انبأته نبأ وخبرته خبراً وحدثته حديثاً فهذه المنصوبات اسماء صريحة بمقامة مقام المصادر اى انباء واخباراً وتحديثاً ولو كانت مفعولاتها لجاز استعمال المفعول به مخصصاً مقامها نحو حدثته خروج زيد ونبأته دخول خالد ٢ ولا يجوز في السعة اتفاقاً (فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثك او نبأتك او اخبرتك زيدا قائماً ليس بمعنى حدثك التحديث المخصوص ونبأتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخيير الخاص فانصاب زيدا قائماً لكونهما متضمنين للمفعول به ٣ كإذ كرنا لكونه مصدر اميناً نوعه كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا قائماً بيان الخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذى هو الحدث الواقع منك اى التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعاً او بطيئاً او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائماً اى اخبرتك بهذا الخبر به والخبر به مفعول به ولا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضرباً ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به (فظهر بهذا ان ما قال المصنف وهو ان زيدا قائماً في اخبرتك زيدا قائماً خبر خاص وان خبراً في قولك اخبرتك خبراً مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشئ بل الاول خبر خاص بلاريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اى مخبر به خاص والثانى خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالآخر اما غلط او مغالطة (والدليل على كونه مفعولاً به وكما مفعول علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائماً كما تقول علمت او علمتك ان زيدا قائماً فتصدر الجملة بان وايضا تقول

ه الى باب افعلت وفعلت  
نحو نسخة

٨ او الانطلاق لكنه يتعدى  
الى مضمونهما ايضا بنفسه كما  
رأيت بخلاف انبأت  
وحدثت فانهما لا يتعديان الى  
قوله اخبرتك زيدا نعمه  
٩ قوله (واما قولهم انبأته  
نبأه) انبأت من ارض  
الى ارض اى حررت  
ونبأت على القوم اذا طلعت  
عليهم

٢ ومعلوم ان مثل هذا لم  
يجئ في السعة نسخة

٣ اى حدثك بقيام زيد



اخبرتك زيدا قائما فانا خبر ان زيدا قائم فتضعيف اسم الفاعل الى ما كان في اخبرتك بعد  
الكاف واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق فلا يقال انت ضارب ضارب ضرب الامير  
( وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشئ اذ ليس  
زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اى المفعول الخاص  
بخلاف قلت قولنا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين  
بمعنى الاخبار وبمعنى الخبر به كان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المفعول فاعرفه ( قوله فهذه  
مفعولها الاول كفعول اعطيت \* اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولى اعطيت والثانى  
والثالث معا كثنائى مفعولى اعطيت لانا بينا فى باب المفعول به ان هذه الافعال فى الحقيقة متعددة  
الى مفعولين اولهما غير الثانى فمفعولها الثانى فى الحقيقة مضمون الثانى والثالث معا  
فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكر  
لهما مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثانى والثالث وان تذكر  
الثانى والثالث دون الاول واما ذكر واحد من الثانى والثالث وترك الآخر فعلى ما يجئ  
فى افعال القلوب ( وظاهر مذهب سيدييه انه لا يجوز ذكر اولها وترك الثانى والثالث لانه  
قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض الحاجة اجرى كلامه على ظاهره  
ولم يجوز الاقتصار على الاول ( واجازه ابن سراج مطلقا وقال السيرافى اراد سيدييه  
انه لا يحسن الاقتصار على الاول لانه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا  
مانع وتبعه المتأخرون فاذا قطعت النظر عن الاول لحال المفعول الثانى مع الثالث كحال  
اول مفعولى علمت مع الثانى لانهما هما الاول هو الذى زاد بسبب الهمزة كما مضى \*  
قوله ( افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة  
الاسمية لبيان ما هى عنه فت نصب الجزئين \* اعلم ان الجمل التى تدخل عليها الافعال لا يخلوا  
من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاولى هى الواقعة بعد القول نحو  
قلت ضرب زيد او زيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب  
مراعاة حال المحكى والثانية اى التى المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل  
الداخل عليها فى جزئها لتعلق معناه بمضمونها فلا يدخل اذن الاعلى الاسمية لان  
ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله فى الفعلية لان ٢ الضرورى من عمل الفعل  
رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذى فى الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه  
ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان  
مع المسند اليه لم يعمل الا للنصب فيجب ان ينصب كلا جزئى الفعلية لتعلق معناه بمضمونها  
ولا ينصب الفعل ٣ الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه ٤ فلا يتبين فيهما اثر الفعل  
الداخل بلى اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن  
فى الظاهر كقولك علمت بمن تمر وعلمت اى يوم سرت وايهم رأيت بنصب اى على  
انه معمول الفعل المؤخر ( ثم نقول الذى يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما

٢ عمل الفعل الضرورى  
نسخه

٣ ظاهرا  
نسخه

٤ احتراز من النصب مقدرا  
كما اذا وقع حالا ونحوها

٥ منطلقا الفاعل انطلق زيد نسخ ٦ قوله ( وهي ججا يحجوا بمعنى ظن ) حجوت بالمكان اقمته به وحجوت بالشئ ظننت به وحجيت بالشئ اذا اولعت به وحجت الريح ٢٧٧ السفينة ساقتها ٧ قال \* قد كنت احجوا اباعرو اخاتقة \*

حتى الم بنا يوما ملات ٨ قال  
وخلت بيوتى في بقاع منع  
يخال به راعى الجمولة طائرا \*  
٩ قال ابن مالك هب اى ظن  
وعليه قوله \* فقلت اجزنى  
ابا مالك والافهبنى امرؤها  
لك \* وحسب المتعدى اما  
يراد به الاعتقاد الراجح وهو  
المشهور كقوله تعالى  
ويحسبون انهم على شئ او  
يراد معنى علم كقوله \*  
حسبت التقي والحمد خير  
بجارة \* دباها اذا ما البرء  
اصبح ثاقلا \* ٢ لارى  
بمعنى ظن عاملا عمله نسخته  
٣ وان كان رأيت بمعنى  
علمت نسخته

٤ اليقين وهو والمعرفة  
بمعنى واحد ولا يتوهم نسخته  
\* علمتك الباذل المعروف  
فانبعثت اليك بى واجفات  
الشوق والامل \* ٥ من  
حيث المعنى نسخته  
٦ علمت وذلك ليس لفرق  
بينهما معنوى نسخته

٧ قال \* دريت الو فى العهد  
ياعرو فاغبط فان اغبطا  
بالوفاء جبلى و \* تعلم شفاه  
النفس قهر عدوها \* وبالغ  
بلطف فى التحيل والمكر \*

فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك فى باب كان رفعا للمبتدأ تشبيهه بالفاعل ونصبنا الخبر  
تشبيهه بالمفعول ولم يحجز رفعا لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شيئين بالفاعل ولا نصبهما  
اذ سبق الفعل بلام رفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثانى لان طلب الفعل للرفوع قبل  
طلبه للنصب والفاعل فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فى كان زيد  
٥ قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن فى الحقيقة وكذا فى صار زيد قائما الصابر هو  
قيام زيد وكذا فى جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد آخر فعنى صار كان بعد ان لم  
يكن ومعنى مازال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان فى المساء والصبح والضحى  
ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان ( واما افعال المقاربة فليست من هذه اى من الافعال الداخلة  
فى الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولة كما يحكى فى بابها  
( وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئى الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى واولهما مضاف  
اليه ذلك المفعول الحقيقى اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم  
الواحد اى ذلك المفعول الحقيقى فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين  
فى تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كانا ايضا بتقدير  
المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ( ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال  
القلوب على اضرب اما للظن فقط وهى ٦ ججا يحجوا بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب  
وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور ووليها الاسمية مجردة من ان  
نصبت جزئها فان كان ججا بمعنى غلب او قصدا وغير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امرا  
من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب  
المذكورة فى المتن تنصب المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل ارى  
الذى هو مالم يسم فاعله ٢ من ارى عاملا عمل ظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى  
علم ٣ وان كانت اريت بمعنى اعلمت ( واما اليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى ٤ عرف  
ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا ٥ معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم  
وعرفت ان زيدا قائم واحدا لا ان عرف لا ينصب جزئى الاسمية كما ينصبهما ٦ علم لالفرق  
معنوى بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين  
فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم فى نصب  
المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم ٧ وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل  
تردا لاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد الغنى رشد ولا يتصرف  
فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا ٨ فلا تقول له تعلمت بل علمت وان كان  
درى بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشئ اى تكلفت علمه فليس من هذا الباب ٩ نلم ينصب

وقوله تعلم انه لا طير الا على ميطر وهى النور ٨ فلا تقل ٩ فعلم نسخ

الجزئين اذا لم يصدر بان (واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اثم ٢ قال تعالى في الظن بمعنى اليقين ﴿ انى ظننت انى ملاق حسابه ﴾ وقد يحى ظن بمعنى اثم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن الشئ تقول ظننت زيدا اى ظننت به انه فعل سيئا وكذا انهمته (واما للاعتقاد الجازم في شئ انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو رأى فاذا كان بالمعنى المذكور ووليت الاسمية المجردة عن ان نصب جزئها نحو رأيت زيدا غنيا سواء كان في نفس الامر غنيا او لا قال تعالى ﴿ يرونه بعيدا ﴾ وهو غير مطابق ﴿ وزراه قريبا ﴾ وهو مطابق وقوله تعالى ﴿ الم ترا الى الذين خرجوا ﴾ متضمن معنى الانتهاء اى الم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق رأى الحلية برأى العلية في نصب المفعولين قال تعالى ﴿ رأيتملى ساجدين ﴾ واما الاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عدت ٣ وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئها نحو كنت اعدته فقيرا فبان غنيا وقال تعالى ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اثانا ﴾ اى اعتقدوا فيهم الانوثة (واما للقول بان الشئ على صفة قول غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم في التحقيق قال امية ﴿ الله موف للناس مازعموا ٤ ﴾ (واما لاصابة الشئ على صفة وهو وجد ٥ والى وعدا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما ٦ وقوله تعالى ﴿ ووجدك عائلا ﴾ لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله ﴿ نبليه ﴾ وبضل ﴿ ونحو ذلك فكانه تعالى قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين خلافا لابن درستوية فهذه ٧ هى الافعال الداخلة على الاسمية التى مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثانى مضافا الى الاول وكذا اذا كان الثانى جامدا تحصل منه مصدرا فعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدا علمت زيدا علمت اخيك وان وقعت بعدها الفعلية في الندرة فضمير الشأن مقدر قبل الفعلية لتصير به اسمية نحو حسبت يقول زيد اى حسبته يقول زيد (وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرقته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ﴿ ولقد نزلت فلا تظنى غيره ﴾ منى بمنزلة الحب المكرم ﴿ اى لا تظنى شيئا غير نزولك كذا ﴾ قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليهما تقول لمن قال اظن زيدا قائما لما ايضا اظنه اواظن هذا وكذا باقى افعال القلوب (قال الاندلسى لوجاز قيام لفظ ذاك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشئ لان مفعولى باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمناه والصلة لا تقدر بالمفرد على حال (قال الاندلسى وغيره ان الضمير واسم الإشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن (قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت به

٢ اذا اولها اسمية مجردة عن ان نسخة

٣ \* ولا تعدد المولى كثير ملك في الغنى ولكن ما للمولى شريكك في العدم \* ٤ مازعما نسخة

٥ \* وجدتهم اهل الغنى فاقبتهم واعففت عنهم مستزادى ومطعمى \* وقال تعالى انهم القوا اباهم ضالين وقوله \* قد جربوه فالفوه المغيث اذا مال الروح عم فلا يلوى على احد \* وقاله غير مستغث ولا ذكر الله الا قليلا \* وقال وما الفيتى حلى مضارعا ٦ فلذا عدم من افعال القلوب لزوم العلم منه وقوله تعالى نسخة

٧ الافعال المذكورة مفعولها في الحقيقة مضمون مفعولها في الظاهر اعنى مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فعنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وظننت اخاك زيدا اى ظننت زيدا اخيك نسخة

اذا جعلته موضع ظنك قال تعالى ﴿ يظنون بالله غير الحق ﴾ ٢ اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق فلا منع من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كافي قوله ﴿ فلا تظني غيره ٣ ﴾ ( قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ماهي عنه ) اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك الجملة الاسمية صادرة من ذلك الاعتقاد ( وقوله هي عنه ) على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المنكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن ﴿ قوله ﴾ ( ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز فيها الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والني واللام مثل علمت ازيد عندك ام عرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا وبعضها معنى آخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت ) ( قوله ) اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ﴿ اعلم ان حذف المفعولين معاني باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما ما نسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا بأس بتحذفهما نحو من يسمع يخل ٤ اي يخل مسموعه صادقا وقال ﴿ باي كتاب اياه سنة ﴾ ترى حجبهم عاراعلى وتحسب ﴿ وهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا ٥ كاسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين ﴾ بالياء الى قوله ﴿ هو خيرا لهم ﴾ اي بخلافهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله ﴿ لا تخلنا على غرائك انا ﴾ طالما ٧ قدوشى بنا الاعداء ﴿ اي لا تخلنا اذلة على غرائك الملك بنا ﴾ ( قوله ومنها انه يجوز الالغاء ) الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد فعنى زيد علمت قائم زيد في ظني قائم فالجملة الملقى عنها لا يحل لها لانه لا يقع مفرد موقعها

٢ فقوله غير الحق وظن الجاهلية مصدر ان احدهما للسببية والاخر تأكيد لغيره والمفعولان محذوفان اي خلاف وعده حاصل ٣ اي مثله في نصب مفعول واحد ٤ قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم من يسمع يخل يقول من يسمع من اخبار الناس ومن معايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجابة الناس اسلم في امثال ابي عبيدة سيلكوتى ٥ بمنزلة اسم واحد لان نسخته ٦ قوله ( لا تخلنا على غرائك ) اي لا تظن انا جازعون لا غرائك الملك بنا قدوشى بنا قبل ذلك الوشاة ٧ عند الملك فلم يضرنا ٦ اغريت الكلب باصيد واغريت بينهم والاسم الغراء وغرى به بالكسر اي اولع به والاسم الغراء بالفتح والمدصحاح ٦ الغراء بالتاء لا بالهمزة اسم من الاغراء فلا يردان الغراء لم يوجد بمعنى الاغراء سيلكوتى ٧ الوشاة جمع واش اي انقام وطال اي امتد وما كافة عن طلب الفاعل او مصدرية سيلكوتى

٢ ليس بمانع ضروري بل هو اختياري نسخه  
 ٣ نولته اعطيته نوالا قال وضاح الين \* فانولت حتى  
 تضرعت عندها وانباتها مار خص الله في اللهم \* يعني  
 التقبيل ٤ خللوما هو الموضع الطبيعي للعامل اعني ما قبل  
 المعمولين عن العامل اللفظي فيتقوى المعنوي شيئا ومع  
 ذلك فالاعمال اولى لتقدم الفعل على احد المعمولين  
 واما اذا تأخر عنهما فالانفاء اولى لان العامل القوي  
 يضعف بالتأخر عن المعمول بدليل جواز لزيد ضربت  
 وامتناع ضربت لزيد وقد يقع الملغى آه نسخه  
 ٦ واما ادرى وسوف اخاك ادرى اقوم ال حصن ام  
 نساء ٧ اوجاءني زيد احسب وعمر ٢ لم يذكرا الفعل معه  
 وحذف جوازا نسخه

والجملة المعلق عنهما منصوبة المحل ( والفرق الاخر ان الانفاء ٢ امر اختياري لا ضروري  
 والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها في نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض  
 بخلاف المعلق عنها وليس بشئ \* لان الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك  
 او اليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم بمعنى زيد قائم في ظني  
 ويمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ( ويقبح الانفاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب  
 لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي وقع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي وعلى  
 ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر كما شرحتنا في حد الاعراب ترافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما  
 يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله \* كذلك ادبت حتى صار من خلقي \* اني وجدت ملاك الشبهة  
 الادب \* وقوله \* ارجوا وآمل ان تدنوا موذتها \* وما اخال لدنيا منك تنويل ٣ \*  
 وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج  
 وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة ( وسيبويه لا يحمل ذلك على الانفاء  
 بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة ( وقال بعضهم ضمير الشأن مقدر  
 بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله \*  
 ان من يدخل الكنيسة يوما \* يلق فيها جأذرا وظباء \* فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى  
 ولا معلق ويقال القبح في نحو متي تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو  
 كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مع ذلك ضعيف ( واذا توسط  
 الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الانفاء بلا قبح ولا ضعف ٤ وكذا جاز الاعمال  
 متساويان وذلك لان الرفع القوي اي فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الاخر  
 وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله  
 قال \* ولستم فاعلين اخال حتى \* ينال اقاصي الخطب الوقود \* وبين معمولي ان نحو ان  
 زيدا احسب قائم وبين سوف ومحبوبها ٦ كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف  
 والمعطوف عليه نحو ٧ جاءني زيد واحسب عمرو ( وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح  
 اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والانفاء ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما  
 شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الإشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا  
 بصريين في المصدرية نحو زيدا حسبته او احسب ذاك قائم ( ومصدر فعل القلب  
 اذ لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما  
 وعلمك لزيد قائم واما الانفاء فواجب مع التوسط والتأخر نحو زيد قائم ظني غالب اي  
 ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد تقدم ذلك في باب المصدر  
 واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر  
 وكذا ان ٢ حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي صورتين يجوز الغاء الفعل  
 واعماله متوسطا ومتأخرا لكن الانفاء قبيح لسامر من قبح تأكيد الفعل الملغى واما ان  
 حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظن ظنا فعند

من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كما لو حذف جواز  
 يجوز الالغاء متوسطا ومتأخرا نحو متى زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز  
 الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام  
 الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسط او تأخر لان العامل فيما  
 تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه  
 مصدرا مؤكدا غيره كزيد قائم حقا ٣ على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق ( قوله  
 ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والذني ) التعليل مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي  
 مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلالزوج لتجوزها وجوده  
 فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقدير لان معنى  
 علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثمه جاز عطف ٤ الجزئين  
 المنصوبين على الجملة الملغى عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا ( قوله بحرف الاستفهام )  
 المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهزمة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كياثي وقد  
 يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله تعالى ﴿ لنعلم اي الجزين احصى ﴾  
 وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت  
 غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف الذني وهي  
 ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائما وان زيد قائم ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في  
 الدار ٦ اما الاستفهام ولا لام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل  
 وضعافا بقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان  
 كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم  
 فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجئ واما لا الداخلة على الجملة الاسمية  
 فانما كانت معلقة لانها لاء التبرئة المشابهة لان المكسورة اللزوم دخولها على الجمل  
 ( ومن الملاحظات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في حيزها لام الابتداء نحو  
 علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما يجئ ٧ واما اذا تجردت ان  
 عن اللام فانها لا تعلق لا مكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين  
 بعد فعل القلب في تأويل المصدر فاذا امكنت جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل  
 القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله واما قوله \* ولقد  
 علمت لتأين منيتي \* ان المنايا لا تنطيش ٨ سهامها \* فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم  
 لتأكيده للكلام لان فيه اللام المفيدة للتأكيده مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق  
 فصار كقوله ٩ وانني \* قسما اليك مع الصدود لا ميل \* وقد يجرى نحو علم الله مجرى  
 القسم فيجاب بجوابه فيجئ بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله ( والفعل  
 الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو ٢ علمت بمن تمر وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم  
 على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت ائت ام قعدت واعراب الجملة  
 المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع

٣ قوله ( على ما قيل ) اي  
 قيل يكون ظنك منصوبا  
 لكونه مصدرا مؤكدا

٤ الجملة المنصوبة الجزئين  
 على الجملة نسخته

٦ كقوله تعالى ولقد علموا  
 لمن اشتراه ماله في الآخرة  
 من خلاق ولقد علمت ما  
 هؤلاء ينطقون ووتظنون  
 ان لبئتم الا قليلا

٧ وقوله \* فعبرت بعدهم  
 بعيش ناصب واخال اني  
 لاحق مستتب \* بتقدير  
 اللام

٨ قوله ( لانطيش ) طاش  
 السهم عن الهدف اي مدل  
 ٩ اوله اني لا منحك  
 الصدود وانني \*

٢ وكقوله تعالى ونظنون  
 ان لبئتم الا قليلا واحسب  
 لا يقوم زيد

اي على انه خبر مقدم على المبتدأ اي يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجملة بمعنى الاجتماع فيكون كملت اي يوم الخروج قال \* لقد علمت اي يوم عقتي \* والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف ( واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يتعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام بمع الجملة التي بعد علمت كأنه قيل علمت ٢ ابو من زيد وليس بقوى لاتقائهم على النصب في نحو علمت زيدا ماهو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما ( واما قولهم ارأيت زيدا ماصنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارأيت اخبر وهو منقول من ارأيت بمعنى ابصرت او عرفت كأنه قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرأيت نحو ارأيت زيدا ماصنع وقد يحذف نحو \* ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله \* الآية وكما ليس بمفعول كما يحكى بل هو حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم يأت به من استفهام ظاهر او مقدر بين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو قولك ارأيت زيدا ماصنع و \* ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله بغنة او جهرة هل بهلك \* وارأيتهم ماتدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا \* والمقدر كقوله تعالى \* ارأيتك هذا الذي كرمت على \* لن اخبرني \* اي ارأيتك هذا المكرم لم كرمته وقوله تعالى \* لن اخبرني \* كلام مستأنف ( وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى \* ارأيتكم ان اتاكم \* الآية وقوله \* ارأيت الذي ينهى عبد اذا صلى \* الى قوله \* الم يعلم \* وقوله \* ارأيت ان كان كرر ارأيت للتأكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال الخائب لما قلت ارأيت زيدا عن اي شيء من حاله تسأل فقلت ماصنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ماصنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرأيت كما ظن بعضهم ( وتلحق الكاف الخرفية بالرأيت الذي بمعنى اخبر لانه لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شيء اخر نحو التجاءك فاستغنى بتصرف الكاف ثنية وجما وتأنيثا عن تصريف تاء الخطاب فبقى التاء في الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مشن او مجوعا وفاعل ارأيتك التاء لانت المقدرة في نحو رويدك لان مفعوله بقي منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو ارأيتك زيدا ماصنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا ( وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل ٥ رويدك والتجاءك كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل ( فاذا اردت برأيت فعل القلب فالكاف المحقق به اسم بتصرف يتصرف المفعول الثاني وكذا التاء يتصرف بتصرفهما نحو ارأيتك زيدا وارأيتا كما الزيدين وارأيتوكم الزيدين وارأيتك هنداً وارأيتا كما الهنديين وارأيتن كن الهندات \* واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها

٢ من هو زيد ظ

٤ يعني ان ارأيتك وان صار بمعنى اخبرني الذي فاعله مستتر فاعله التاء كما كان قبل صيرورته بمعنى اخبرني فبقيناه على اصله وليس فاعله مستتر كاسم الفعل المشابه له في النقل عن اصله فان فاعل رويدك مستتر وكذا بقينا منصوب ارأيتك زيدا ماصنع وان صار بمعنى اخبرني الذي لا يتعدى اعتبارا بالحالة الأصلية فاعتبرنا الاصل في ابراز المرفوع والمجئ بالمنصوب مع ان المعنى الثاني يقتضى استتار المرفوع وحذف المنصوب

٥ مذهبه في نحو رويدك نسخ

استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اى شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف ٦ قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضاءها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكأنك قلت علمت زيدا الذى قام (ويتبين الاستفهام من غيره في اى لكونه معربا تقول ٨ في الاستفهام علمت ايهم قام يرفع اى واذا كان موصولا قلت علمت ايتهم قام بنصبه (وليس اداة الاستفهام التى تلى باب علم في نحو علم زيد ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بالزوم التناقض في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيدان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اى لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرب انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين ربما يعرفه الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض ( فنقول اداة الاستفهام اذن لجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذى يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اى شخص هى وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد واما لم يصرح باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ايهام الشئ على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى ﴿ وانا وانايا كم لعلى هدى او فى ضلال مبين ﴾ ومثله كثير فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذى جوابه لا اونم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذى يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد او عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قام او عمرو وعلمت هل زيد قام او عمرو وجوابها لا اونم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذى يشك فيه فيستفهم عنه ( ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا اونم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا بالعلم الابتدائى وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذى يقال في جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شئ معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام ٩ لانه هو الذى يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد قائم واما عمرو واما اذا قلت علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها فانما جوابه نعم اولا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة ( والجواب عما قالوا انا لانسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بلى مضمون

٦ بعد ذلك نسخة

٨ يعنى فى الاصل واما بعد دخول علمت فلا جواب لان المتكلم بهذا ليس بمستفهم بل مخبر غير مستخبر وكلمة الاستفهام لجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم

٩ لان ذلك نسخة



استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا لعلم للناقض المذكور في نحو علمت اياهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم اولا في الجواب متضمن ايضا لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اى المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى ليجرد الاستفهام للاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الاخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعدها كتردد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودربت وبعدها كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع افعال الخواس الخمس ككلمت وابصرت ونظرت واستمعت وشعمت وذقت تقول تفكرت ازيد ٢ يأتيني ام عمرو وقد يضر الدال على التفكير كقوله تعالى ﴿يتواری من القوم من سوء ما بشره ايمسكه على هون ام يدسه في التراب﴾ اى متفكرا ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة ﴿يتخالسان انفسهما ايمسقا يسقى صاحبه كأس المنون﴾ اى متفكرين ايمسقا يسقى ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذى هو لترجيح احد المجوزين على الاخر (وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت اياهم في الدار وقتلت اياهم في البيت وقدمضى ٣ ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سألتك هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان ينوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجئ بعد من مذهب الفريقين) فنقول الجملة بعد الفعل ٤ المعلق في موضع التعصب وهى اما في موضع مفعول ينصب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو اى شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعها واما لتضمن الفعل ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار في الجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اى عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فتكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تعالى ﴿وما أدريك ما يوم الدين﴾ فان ادري يتعدى الى مفعولين كادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو علمت زيدا ابو من هو واما الثاني اى المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه مما يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعها لكنه يتعدى الى مفعول لتضمينه معنى تعرف اى تعرفت هذا الامر بالتفكير فيه وكذا قولك انظر اليه اقام هو ام قاعد اى تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيد ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد لاهون من رفعه في نحو اعلم زيد ابو من هو لان انظر الذى بمعنى تفكر وسل الذى بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا او سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه (وكذا الحكم ان كان

٢ يمشى نسخة

٣ العذر عنه نسخة

٤ المطلق نسخة

الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعريف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اى تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اى تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تعالى ﴿يسألونك عن الساعة ايان مرساها﴾ اى يعرفون وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمر ك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن ( وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قائم اولاى شككت في قيامه فهى في محل الجر وتقول عرفتك الحال ازيد في الدار ام عرو فهى في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيدا هذا ( وقد اوجب الاخفش ان زيد الظننت اخوه قائم قال وانما لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا تدخل الماضى كما يجئ في باب ان فهى في التقدير داخلة على اخوه كأنك قلت ظننت ل اخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم وارى عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كاذب اليه ه ابن مالك انه يجوز الالغاء ٦ والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في اعلم وارى تقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد قائم ام عمرو وما زيد قائما وزيد اعلمتك قائم وزيد قائما اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم للم يسم فاعله نحو اعلمت مازيد قائما وزيد اعلمت قائما ( وقال الاندلسى الذى اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيت للمفعول جازا ٧ والذى ارى انه لا يمنع من الالغاء والتعليق سواء بنى الفعل للفاعل او للمفعول ( وقال ابن جعفر الاول غيت فقلت زيدا اعلمتك قائم او علمت فقلت اعلمتك لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة واحدة وليس ما قاله بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاء او تعليقه بالنسبة الى شيء آخر فهو مثل زيد علمت قائم اعلمته في الفاعل والغيبه عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعلمته في الفاعل وعلقت عن المفعول وايضا العمل معنى الهمزة اى التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى غير العمل \* واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولى اعطيت ( قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد ) هذه الافعال المذكورة في متن الكافية ولفظة هب بمعنى احسب ورأى الخلية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى نحو علمتني قائما وقال تعالى ﴿انى اراى اعصر خيرا﴾ وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم رأيتنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورأيتناك تقول كذا ( وقد جرى مجراها رأى البصرية جلا على رأى القلبية وكذا عدم وفقد جلا على وجد لانهما ضدها في اصل الوضع وانما لم يجز ٨ ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ٩ ضرب زيد

٥ المالكى نسخه  
٦ ومنه قولهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر

٧ وانما لارى منهما منعا سواء  
نسخه

٨ اتحاد الفاعل والمفعول  
ضميرين متصلين نسخه  
٩ في المظهر نسخه

زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان  
تخالفا لفظا لاتحدهما معنا ولا تقا قهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا  
فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فنعمد قاولا ضرب زيد نفسه لانه  
صار النفس باضافته الى ضمير زيد كأنه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار  
الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر (واما افعال  
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما  
مضى فجاز اتقا قهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن  
زيد زيدا قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير  
افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او منها اولم يقع نحو ما ضربت الا  
اياك وانما تقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين  
معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد اظن قائما وظنه زيد قائما لم يحز المثل  
الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمير منفصلا جاز مطلقا وقد  
تقدم جميع ذلك بعلمته في المنصوب على شرط ان تفسير هذا ما ذكره المصنف من خواص  
افعال القلوب (ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين  
نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على  
ما تقدم غير مرفة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى  
فقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها  
الحقيقي ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل يميل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت  
وخلت وظننت ٢ لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الامسندا ومسندا اليه سواء نصبتما كما  
في حسبت زيدا قائما ولم تنصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو  
٣ الموضح به في الجزئين المصدرين بان (هذا ذهب سيويه اعني ان مع اسمها وخبرها مفعول  
ظن ٤ ولا مفعول له اخر مقدر او الاخفش يجعل ان مع جزئها في مقام المفعول الاول ويقدر  
الثاني اي علمت ان زيدا قائم جاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان  
مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا تقول ان ان  
مع ٥ جزئها ساد مسدا اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة  
مع جزئها في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع كما يجئ في الحروف المشبهة بالفعل  
فكيف تكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت  
زيدا قائما ساد ان مسدان مع اسمها وخبرها ومفيدان فاندتها اذ هما بتقدير المصدر بلا  
آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر ٦ هذا اخر الكلام في افعال القلوب  
(٧ واما غير افعال القلوب ٨ مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما  
يرادفها من جعل ووهب وغيره تصرف ورد وترك وتخذ ٩ واتخذ وا كان واصل الباب  
صير ومفعولاه في الحقيقة هما اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قائما من

٢ كما تقدم في اول الباب  
نسخه

٣ ما صرح به في الاستعمال  
الاخر الذي مع ان اي  
المصدر نسخه

٤ ولا يقدر له مفعولا ثانيا  
خلافا للاخفش فانه يقدر  
مفعولا ثانيا نحو علمت نسخه  
٥ اسمها وخبرها نسخه

٦ لكونها اداة المصدر  
نسخه

٧ هذا بيان احكام القسم  
الثاني من القسمين المذكورين  
في اوائل هذا الباب عند قوله  
ثم هذا مقتضى للمفعول اما  
افعال القلوب او غيرها  
٨ من الافعال الناصبة الجزئي  
الجملة كاثنتين بتقدير المفرد  
نسخه

٩ \* تحذت صرنا اترهم  
دليلا \* وفروا في الحجاز  
ليجزوني \*

جزر السباع

٥ قوله ( جزر السباع )

الجزر هو اللحم الذي تأكله

السباع وتقطعه بانيابها

٦ \* فالظ الحاق غادر بصير

نسخه

٦ تمامه \* وكل نسرقشع

\* القشع الكبير من السباع

وتمامه \* ينشئه يقصم قلة

رأسه والمعصم \* وينشئه

يتناوله قال تعالى وانالهم

النشوش يقصم يقطع

وقيل انما هو بطرف الاسنان

خاصة والخطم بجميع

الاسنان وقلة رأسه اعلاه

وقلة كل شئ اعلاه وقبله \*

فشككت بالرمح الطويل

ثيابه \* ليس الكريم على

الفتاء بحرم \* من قصيدة

عنتر بن شداد العيسى الان

الاولين غير تامين

٧ اى الواقع على عين

٨ قال فى شرح الجمل فلم

يسمع هذا القائل الناس

وانما سمع قوما يقولون

الناس يتجمعون غيثا فحكى

ما سمع فرفعه وصيدح اسم

ناقة ذى الرمة ولذلك

لم يصرفها ففعول سمعت

فى البيت على هذا التقدير

قول محذوف وقد سدت

الجملة مسده

صار زيد قائما كمنزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين فى عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولى علت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يحلو من تصيير شئ شيئا فى الاغلب فلا فائدة فى ذكر الفعل وحده كما قلنا فى علت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين فى تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما فى مفعولى علت الا انه روى اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران اذن بها كما ذكرنا فى اول هذا الباب ( واما الغاء صير ومراد قاتها وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا فى افعال القلوب ٢ لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوى اذهى افعال باطنية بخلاف التصيير فانه يظهر اثره فى الاغلب كجعله غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشئ بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب وذلك اذ لم تكن بمعناه كقوله تعالى ﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾ اى خلقى ووهب اى اعطى ورده اى جعله راجعا وترك اى خلقى وتخذوا تحذواى اخذ ( واما ان كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجئ الا بمعنى صير ٣ وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ان كان جعله ككائنا فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى ﴿ وضرب الله مثلا عبدا مملوكا ﴾ ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسى فيكون مثلامفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اى جعله مثلام صاغه مثلام من ضرب الخاتم والابن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اى بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان ( وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذى بمعناه نحو غادرته صريعا واذا كان الثانى نكرة جاز جعله حالا ويكون عادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة ٤ كما فى قولك ﴿ غادرته جزر السباع ﴾ ٦ فالحاق غادر بصير هو الظاهر ( ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب ومن غير مرادفات صير سمع المعلق ٧ بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اى سمعت قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعتك تقول قالوا واذا عمل فى المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الافعال الاعلى النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وانما لا يرى منعان نحو سمعتك تمشى لجواز سمعتك تمشى اتفاقا قال ﴿ سمعت الناس يتجمعون غيثا ﴾ فقلت لصيدح انبجى بلالا ٨ بنصب الناس وقد روى برفعه على حكاية الجملة ( ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل فى استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكى اما الذى مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم والذى هو واقع فى الحال نحو اقول الان زيد قائم فينبغى ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول فى هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر فى غير هذا الكلام والالم يكن حكاية والذى يقع بعده نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود

٨ التبعة بالضم طلب الكلاء فى موضعه تقول منه التبعجت والتبعجت فلانا اذا اتينته تطلب معروفه

من الجملة الواقعة بعده إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فن  
حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الامفردا نحو قيل زيد قائم  
اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز أن يغير اللفظ بشرط وفاء  
اللفظ المغير اليه بالمعنى الذي فهم من الاصل لانه ر بما يتيسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض  
القائلين فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتيسر عليه ذلك ايضا كالبارى تعالى وكذا غيره  
من يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شئ من اجزاء الجملة  
اجزاء لمثل هذه الجملة مجرى اصلها اي الحكمة باعيان الفاظها فعلى هذا ان تقول حكاية  
عن قال زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص فيه عن الامم المختلفة  
اللسنة باللسان العربي وتقول قال زيدانا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكى  
ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا  
وعمر في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان  
خيرا ما سبقونا اليه ﴾ والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول  
قال تعالى ﴿ تفاسموا بالله لنيبته ﴾ وليبيتته بالياء والنون (وهذه الجملة المحكية منصوبة  
الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما فهم المصنف كما تقدم في باب اعلم وارى ٢  
وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان آية المفعول به ان يطلق  
عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب  
مضروب وكذا تقول انا قاتل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال  
زيد ضارب الضرب القوى والذي اوهم المصنف قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول  
وذهل عن ان القول يطلق على القول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به  
قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت اما زيد قائم اولفظا آخر مثله (وقد يقع المفرد  
بعد القول على خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان  
تجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت  
كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم **كلام**  
حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت  
لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة  
وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول  
زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الفاظ المحكى حتى تراعى  
وليست ايضا جلا مغيرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها  
ورابعها مفرد غير معبر به لاعن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه  
فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بانؤه فهل  
يراعى اولاه ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد ولا مقصود  
به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى ﴿ قال سلام قوم

٢ والدليل عليه اضافة  
اسم الفاعل اليه في قولك  
انا قاتل زيد قائم والاطاقت  
على تلك الجملة انها مقولة  
وكلاهما علامة المفعول  
به على ذكرنا في الموضع  
المشار اليه واذا كانت  
منصوبة الموضع مفعولا  
بها جاز عطف المفرد عليها  
منصوبا كقولك قلت  
اما زيد قائم اولفظا آخر  
ويقع نسخة مؤخرة  
٣ ويجوز ان يقدر سلام  
خبرا اي امرى سلام

٤ قوله ( دبابة الدباء على وزن المكاء القرع الواحدة دبابة قال امرء القيس اذا اقبلت قلت دبابة \* من الحصر مغموسة في الغدر \* وقيل البيت لغيره \* وبعده وان ادبرت قلت اثنية \* ململة ليس فيها اثر \* وان اعرضت قلت سرعوفة \* لها ذنب خلفها مسطر \* اى طويل ٢٨٩ تمتد ٥ من الاوجه الخمسة نسخه ٢ وقوله \* حتى اذا جن

الظلام واختلط \* اى القوم اطالوا على حتى اذا انتشر ظلام الليل واختلط بضوء النهار اتوا الى بلبن مخلوط بالماء لونه كلون الذئب بحيث يصح ان يقال فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب فيما مضى من عمرك فالقول المقدر صفة لمذق

٣ وسليم يحرون القول مجرى الظن سواء كان فعلا ماضيا او مضارعا او امرا او اسم فاعل او مصدرا وعلى هذه اللغة يفتح ان بعد قلت وشبهه قال الخطيئة \* اذا قلت انى آيب اهل بلدة \* وضعت بها عنه الولية بالمعبر \* انشده ابو علي في التذكرة

٣ ويخص اكثر العرب جواز هذا اللاحق بشرط ان يكون القول مضارعا مخاطبا ومنهم آه على ما قال الاندلسي ومنهم من يشترط آه فيقول نسخه

٤ اى قول الكميث والمعنى

منكرون \* اى عليكم سلام قال \* اذا اقبلت قلت دبابة ٤ \* اى هى دبابة وقوله تعالى \* قالوا سلاما قال سلام \* يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب فى قالوا سلاما بمعنى المرفوع فى قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير ٥ من الخمسة الواجهة فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعنى قوله قال سلاما احسن منه على ما قال تعالى \* فحيوا باحسن منها \* وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ماضى فى باب المبتدأ ( ويلحق عند الكوفيين بالقول فى الحكاية ما فى معناه كقولك ناديت به عجل واخبرته زيد قائم قال \* تادوا بالرحيل غدا \* وفى ترحالهم نفسى \* وعند البصريين القول مقدر بدمثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول ليس بعزى فى الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديت سلام كما تقول قلت سلام والتأويل ذلك التأويل ( وقد يحذف المحكى بعد القول لقيام القرينة كما يستل من قال زيد قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكى كما فى قوله ٢ \* جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط \* واعلم انه قديمى القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول فى هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيلحق بالظن فى نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين ( قال المصنف والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل فى العلم وقديقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم ٣ واكثر العرب لا يجوز هذا اللاحق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا ( قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحووا بقول زيد عمرا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر ٣ فى اللاحق من شرط تقدم استفهام متصل نحووا تقول زيدا قائما او منفصل بظرف نحو اقدمك تقول زيدا جالسا او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله ٤ \* أجهبا لاتقول بنى لؤى \* لعمر ابيك ام متجاهلينا \* فان نقض بعض ٥ الشرايط رجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط ( قوله ولبعضها معنى آخر ) بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذى فى شمره شقرة وخلت اى صرت ذاخال اى خيلاء وزعت به اى كفلت وهذه الثلاثة بهذه المعانى تكون لازمة ( قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبحت ) قد ذكرنا انه اذا تعدى علمت ووجدت الى مفعولين فهما بمعنى عرفت

حياة ابيك الا ما خبرتني هل ( ١٩ ) تظن ان قريشا ( نى ) يجهلون حقيقة الحال ولا يعلمون فضل المضر على اهل اليمن فاثروهم على مضرامهم يعلمون ذلك ولكنهم تجاهلوا والالف فى الآخر للاطلاق ٤ \* أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم ام دوام البعد محتوم \* ٥ الشروط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية مع استيفاء الشروط نسخه

٢ الذى معناه الكون فى الصبح او الصيرورة نسخته  
٣ الذى معناه الدوام وما زال الذى معناه الاستمرار نسخته

٤ بخلاف هذه الافعال الناقصة فانها نسخته  
٥ هذه الافعال نسخته  
٦ وكذا باقى الافعال اذ معنى صار نسخ  
٧ ومعنى تقدير الفاعل نسخته

٨ \* ثم آلت لا تكلمنا كل حى معقب عقبا \* وقال عليه السلام لا ترجعوا بعدى كفارا بضرى بعضهم رقاب بعض وقال تعالى فارتد بصيرا

٨ لم يذ كر آض وعاد مثل ال ورجع وقد ذكرهما ابن الحاجب وهما بمعنى صار \* قال وآض رواض اللهو يبسا ذوايا \* وقال \* فاض بها جذلان بنفض رأسه كما آض بالنهب الكمى الخالس \* وقال \* فدارت رحا نافرسانهم فعادوا كان لم يكونوا رميا \* فرميا خبر عاد ويكونونامة اى فعادوا رميا كان لم يوجد

٩ من الرجوع التام نسخته

واصبنا ايضا الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال ففرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت ٦ لا ينصبان المفعولين \* قوله ( الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهى كان وصار واصبح وامسى واضهى وظل وبات وآض وماد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافنى وما انقك ومادام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخير حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثانى مثل كان زيدا قائما ) انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالرفوع بها كلاما بل بالرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالرفوع دون المنصوب ( ومما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ لان كان فى نحو كان زيدا قائما يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجئى او لا بلفظ دال على حصول ما ثم ٨ عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر فى باب مع فائدة اخرى ههنا وهى دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدةان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اى الكون وضبعة ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واماساير الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح ٢ لدال على الكون فى الصبح او الانتقال ومثله اخواته ومادام ٣ الدال على معنى الكون الدائم ومازال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتهما على حدث معين لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى قالوه ( قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ) كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان زيد فى ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال ٤ التامة واما الناقصة فهى لتقرير فاعلها على صفة هى متصفة بمصادر ٥ الناقصة فعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود ٦ ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يحصل ( ٧ قوله لتقرير الفاعل على صفة ) اى جعله وتثبيته عليها ( قوله كان وصار الى آخرها ) لم يذ كر سيويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكل زيد عالما اى صار عالما كاملا قال تعالى ﴿ فمثل لها بشرى ﴾ اى صار مثل بشر ونحو ذلك ( وقد زيد على عدد الافعال التى ذكرها المصنف ونقص منه فالذى زيد من مرادفات صار ٨ آل ورجع وحال وارتد كان كلها فى الاصل بمعنى رجع ٩ تاما وكذا استحالة وتحويل فانهما كانا فى الاصل بمعنى

٢ وان تعدى الى ماهو  
الا ان مصدر نسخه

٣ مازال من مراد فاتها  
نسخه

٤ يقال فلان لا يني يفعل  
كذا اي لا يزال يفعل

٢ لا يزول عن الفعل ولا  
يقصر فيه نسخه

٤ كما ان نفي الاثبات يكون  
دائما ونفي النفي اثبات  
فيكون اثباتا دائما نسخه

٦ بمعنى كان دائما كل فعل  
مفيد للنفي داخل عليه  
النفي بل ذلك موقوف  
نسخه

انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان تستعمل تامة ٢ فيتعدى الى ماهو  
مصدر خبرها الى ان عدت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن  
لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن  
ففاعلهما في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى  
جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلهما  
حين كانت تامة هو المرتفع به لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومراد فاتها  
تامة على الاصل قال \* فصرنا الى الحسنى ورق \* كلامنا \* ورضت فذلت صعبة اي اذلال  
\* وقال \* ايقنت اني لا محالة \* حيث صار القوم صائر \* اي مكان انتقال القوم منتقل  
وقال تعالى ﴿ظن ان ان يحوربلي﴾ ولا بد في التامة ان يليها لفظة على والى ظاهرين  
او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل  
اليه وليس الخاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماحا الا ترى ان نحو انتقل لا يلحق به  
مع انه بمعنى تحول ( وكذا زيد على ٣ مراد فاتها مافتى وما فتئا وما انفك وما وني ٤ وما  
رام من رام يريم اي برح واصل مازال وما برح وما فتى وما فتئا وما انفك ان تكون  
تامة بمعنى ما انفصل فتعدى من الى ماهو الا ان مصدر خبرها فيقال في موضع مازال زيد  
حالما مازال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فنصبت الخبر نصب  
كان وانما جعلت بعينه لانه اذا لم يفصل شخص عن فعل كان فاعلاله دائما وكذا اصل برح  
ورام ان يكون تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن  
بابك ورمت بابك ومن بابك واصل وني قصر فكان الاصل ان يعدى بنحو ما وني زيد  
في القيام فجعل الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان ٢ لا يفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون  
فاعلاله دائما ( وانما فاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت  
نفي الشيء بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت  
اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب زيد كفي  
في صدق هذا القول ووقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك  
ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب بجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا  
ان يكون النفي والاثبات المقيد ان بزمن واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات  
مقيدا بوقوعه اي وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن  
يناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يقيد الاثبات به غير الجزء الذي يقيد به  
النفي فلا يتناقضان فاكتفى في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي  
الاستغراق اذا استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما  
ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا  
ان النهي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي  
النفي يكون ايضا دائما ٤ ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو  
المقصود ( ولا يجعل ٦ كل فعل مفيد للنفي داخل عليه ولا يجعل بمعنى كان دائما بل ذلك



موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم  
 الزاي ولا ما زول اميرا وما زال الناقص واوى مضارعه ما يزال كخاف يخاف فاما زال  
 يزول كقال يقول وقولك زاله يزيله اى فرقه من اليباء فتامان ( وقد حكى سيبويه  
 وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول  
 وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كاي فعل فى المبني للمفعول فى نحو  
 قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد ( وقد يستعمل بعض هذه الافعال  
 المصدرة بالالفى تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى ﴿ فلن ابرح الارض ﴾ وما ونى  
 فى امره وما انتك من هذا الامر وامام زال لا يزال وما فتى اوفتأ اوفتأ فلا يستعملان  
 الا ناقصين ( قال سيبويه ان به فى قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان نقول  
 هو الخبر اى ما زلت معه ( ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غذا وراح فقال هما  
 لا يكونان الا تامين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله \* غذا طاولا  
 يعارض الريح هافيا ٨ \* اقول اذا كان غذا بمعنى مشى فى الغداة كقوله تعالى ﴿ ان اغدوا  
 على حرتكم ﴾ وراح بمعنى رجع فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح  
 الى بيته فلا يريب فى تمامهما واما نحو قوله \* يروح ويغدو داهنا يتكلم \* فان كانا بمعنى  
 يدخل فى الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون فى  
 الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ( ومن المحققات جاء فى  
 ما جاءت حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استفهامية وانت الضمير الراجع اليه لكون  
 الخبر عن ذلك الضمير مؤثنا كفى من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم  
 جاءت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله تعالى عنهما  
 حين جاء اليهم رسولا من على رضى الله تعالى عنه ( ومنها قعد فى قول الاعرابى ارهف  
 ٢ شفرته حتر قعدت كانها حربة اى صارت ( قال الاندلسى لا يتجاوز بهذين اعنى جاء  
 وقعد الموضع الذى استعملتهما فيه العرب قال وطرده بعضهم ٣ ( وقال المصنف  
 واجاد الاول طرد جاء فى مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشئ لانه لا يراد ان  
 البر جاء فى حال كونه قفيزين ولا معنى له ( قال واما قعد فلا يطرده وان قلنا بالطرده فانما يطرده  
 فى مثل هذا الموضع الذى استعمل فيه اولا يعنى قول الاعرابى فلا يقال قعد كاتبا بمعنى  
 صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حربة ( قوله تدخل على الجملة  
 الاسمية لا عطاء الخبر حكم معناها ) وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة  
 لمضمون خبرها ( قوله فترفع الاول وتنصب الثانى ) تسمية مرفوعها اسمها والاولى  
 من تسميته فاعلا لها اذا لفاعل كاذكرنا فى الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا  
 لا تحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم  
 فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه  
 بالفاعل فاعلا ٤ لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهدوا  
 من ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول \* قوله ( فكان تكون ناقصة

٨ قوله ( هافيا ) هفا  
 الطائر بجناحيه اى خفق  
 وطار وهفا الشئ فى  
 الهواء اذا ذهب كالصوفة  
 ونحوها

٢ قوله ( شفرته ) الشفرة  
 السكين العظيم والحربة  
 واحدة الحراب

٣ وهو الفراء واجاد  
 معترضة والاولى آه مفعول  
 قال

٤ وان كان بعد الفعل الا  
 انهم سموه فاعلا ولم  
 يسموا المنصوب مفعولا  
 بناء على ان كل فعل ناقصا  
 كان او تاما فلا بد له من  
 فاعل نسخه

٥ أن جاء شئ منها غير ناقص نسخته ٦ لاحد الزمانين وكن للاستقبال نسخته ٧ أن كان لا تدل على احد الامرين نسخته  
٨ التيهاء الفلاة فيها تيهاء ٨ التيهاء من الفقر الموضع الذي يلتبس فيه الطرق اى كنت بتيهه والمطى جمع مطية اى  
المركب والقطاير معروف قيده ﴿ ٢٩٣ ﴾ لثلاث سوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والفراخ جمع فرخ  
والبيوض جمع بيضة وبالفتح

في نسخة هو البايض  
٩ قوله (قطا الحزن آه)  
الحزن ما غلظ من الارض  
والحزن بلاد للعرب وحى  
من غسان

٢ اسم الفاعل لمفعول نسخته  
٣ قوله (سراة) السراة  
جمع السرى وهو الكريم  
المشهور جياذ  
٤ كافي نسخة

المفصل تسامى عن رواية  
المتن مضارع محذوف احدى  
التائين من تساموا اذا تباروا  
٤ جياذ جمع جواد بخلاف  
القياس لانه اراد به هنا  
الرجال بقرينة قوله تسامى  
وهذه صفة الرجال  
والجواد لا يجمع على جياذ الا  
اذا كان صفة للخيل بل جمع  
الرجال على جود للفرق  
المسومة الموسومة على  
حوافرها علامة والعرب  
ماليس احد ابويه برزونا  
ولا هجينا وروى المطهمة  
الصلاب المطهمة مستوية  
الظهر والصلاب شديدة

لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشأن وتكون تامة  
بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتتران مضمون الجملة  
بازمانها وبمعنى صار وتكون تامة وظل وبات لاقتتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى  
صار وما زال وما برح وما فتى وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذكبله ويلزمها النفي  
ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس  
لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا ( شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر  
ايضا ٥ بجى بعضها تاما او زائدا ( قال فكان تكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت  
خبرها بمقرونا بالزمان الذى يدل عليه صيغة الفعل الناقص اماماضيا او حالا واستقبالا  
فكان للماضى ويكون ٦ للحال او للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار  
مضمون الخبر في جميع زمن الماضى وشبهته قوله تعالى ﴿ وكان الله سميعا بصيرا ﴾ وذهل  
ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى  
انه يجوز كان زيد دائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار  
وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار ( وقول المصنف دائما او  
منقطعا رد على هذا القائل يعنى ٧ انه بجى دائما كما فى الآية ومنقطعا كما فى قولك  
كان زيد قائما ولم يدل لفظ كان على احد الامرين بل ذاك الى القرينة ( والمعنى  
الثانى ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال ﴿ بتيهه ٨ فقر  
والمطى كانها ﴾ ٩ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ﴿ ( قوله ويكون فيها  
ضمير الشأن ) اى يكون فى كان الناقصة على اى معنى كانت من معنيها ضمير الشأن  
مقدرا فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان ( وقال بعضهم كان  
المضمر فيها ضمير الشأن تامة فاعلها ذلك الضمير اى وقعت القصة ثم فسرت القصة  
بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت فى كلام العرب ضمير الشأن الا مبتدأ فى الحال نحو  
﴿ قل هو الله احد ﴾ او فى الاصل كاسم ان واول مفعولى ظننت نحو انه زيد قائم وظننته  
زيد قائم ( وتكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة فى المعنى  
وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان ٢ علم الناصب لمفعول واحد  
وعلم الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد ونقل ان كان تجى بمعنى كفل وعزل ( قوله  
وزائدة ) اعلم ان كان تراد غير مفيدة لشئ الا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكلمة  
فى كلام العرب كقوله ﴿ ٣ سراة بنى ابي بكر ﴾ ٤ تسامى ﴿ على كان المسومة ٥ العرب ﴾  
وكذا قبل فى قوله تعالى ﴿ من كان فى المهد صبيا ﴾ انها زائدة غير مفيدة للماضى والا  
فان المعجز وصيبا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الحرشب الكلمة ٦  
من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق ﴿ ٧ فى لجة غمرت اباك بحورها ﴾

القوائم ٥ قوله (لمسومة العرب) الابل العرب والخيل العرب خلاف البغاتي والبرازين ٦ جمع كامل وهم اولادها الاربعة  
عمارة الوهاب وانس القوارس وقيس الخناط والربيع الكامل نديم التعمن وانما سموا كلمة لانهم يوصفون بالسكمال فى  
عقوالم واحوالهم ولانهم اجتمعت فيهم خصال الكمال ٦ قوله (من عبس) ابو قبيلة من قبس هيلان ٧ قوله (فى لجة) ط

في الجاهلية كان والاسلام \* ٨ واما اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيويه (وقال المبردان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان) ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففي تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا ان الزائد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التأكيد فالاولى ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخبر بغنى عنه لالدلتها على زمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا الزمان فجاز ان تجرد في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق لا غناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقى كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف ٩ تبيينا لاحاقه بالظروف التي يتسع فيها فيقع بين ماء التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة ثبت ان كان المقيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق (وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون ٢ وهو هوس اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله \* بذلك من تلك ٣ القلوص بدء \* ٤ معناه رأى باد المصدر بمعنى اسم الفاعل) ومذهب ابي علي انه لا فاعل ٥ لها على ما اخترنا فاعلى هذا قول الفرزدق \* فكيف اذا مررت بدار قوم \* وجيران لنا كانوا اكرام \* كانوا فيه ليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لنا خبرها اي جيران اكرام كانوا لنا (وقال سيويه هي زائدة مع الفاعل لانه كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا \* ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لاتقنعان اولا لان البداية تكون بالاوزام والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما المصدر وتقعان في الخشو كثيرا وفي الاخير على رأى نحو قولك حضرا الخطيب كان ولا تزداد ولا تجرد الماضي خلفتها (وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان \* كأن ٦ سبيته من بيت رأس \* يكون مزاجها غسل وماء \* على رواية رفع مزاجها وغسل وماء (قوله وصار للانتقال) هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فتفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى بصير يكون بعد ان لم يكن (قوله واصبح وامسى واضحى لاقتزان مضمون الجملة بازمانها) هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصباح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقتزن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمانى الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فعنى اصبح زيد اميرا ان اماره زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال (وتكون تامة) كقولك ٢

ط اللجة بالضم معظم الماء  
وبالفتح اصوات الناس  
وضحيتهم

٨ وكذا نسخته

٩ وايضا تبيينا نسخته

٢ قوله ( وهو هوس )  
الهوس بالتحريك نوع من  
الجنون

٣ القلوص من النوق الشابة  
بمنزلة الجارية من النساء  
٤ مصدر بمعنى الفاعل  
اي رأى بادا لا يستند المبني  
للفاعل الى مصدره ولا معنى  
له نسخته

٥ قوله ( لها ) اي لكان  
٦ قوله ( سبيته ) السبيته  
الخربت رأس قربة بالشام  
٢ \* و من فعلاتي اننى  
حسن القرى \* اذ الليلة  
الشهب اضحى جليدها \*

يقال لليوم ذى الريح الباردة  
والصقيع اشهب واللبلة  
الشهب والجليد ندى يسقط  
من السماء فيحمد على  
الارض تقول جلدت  
الارض فهى مجلودة اي  
دخل الجليد في وقت  
الضحى والمعنى انى كثير  
الاطعام في وقت اعدام  
الطعام والمرعا

اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اى وصلنا الى الصبح والمساء ودخلها فيهما  
وكذا اضحيننا فبدل ايضا كل منها على الزمانين ( وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى  
بعد ما التعجب ككان في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاءها ورده ابو عمرو  
وقال السيرافى انه ليس من كتاب سيويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى  
الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اى الصبح والمساء والزمن الماضى  
كما كان لفظ كان مجردا للماضى ( قوله وظل وبات الى آخره ) يعنى ان معنى ظل زيد  
متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار  
مستغراقا له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اى الماضى او الحال  
او الاستقبال وتصريفه ظل يظل ظلولا ( قالوا ولم تستعمل ظل الا ناقصة ) وقال ابن  
مالك تكون تامة بمعنى طال اودام والعهدة عليه وقولك بات زيد مهموما اى كان  
في جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزمانى بات وهما جميع الليل والزمن الماضى  
ومصدره البتوتة ومضارعه يبيت وبيات كباع يبيع وهاب يهاب وتجي تامة بمعنى  
اقام ليلا وتزل سواء نام اولم ينام وفي كلامهم ليلة السبت سربت ( وقد جاء ظل ناقصة  
بمعنى صار مجردا ٣١ من الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ﴿ ظل وجهه مسودا ﴾  
( واما مجي بات بمعنى صار فقيه نظر ) قال الاندلسى جاز في الحديث بات بمعنى صار وهو  
﴿ اين باتت يده ﴾ قال لان النوم قديكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال انها اخرجت في هذا  
الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل ( قوله وما زال الى آخره ) قد ذكرنا ان معنى ما زال  
واخواته كان دائما فقولك ما زال زيد اميرا اى استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها  
واستأهل لها وهو وقت البلوغ الذى يمكن قيامه به فيه لاقبل ذلك ( قوله ويلزمها النفي )  
ان كانت ماضية فبما ولم وبلا في الداء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ٤ ان لا يفصل  
بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئنى ولا  
امس وذلك لتركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوله ﴿ ٦ فلا وابى دهما زالت  
عزيزة ﴾ شاذ وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى ﴿ تالله تفثؤتذ كريوسف ﴾  
بتأويل لا وابى دهما لازالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعاتها وانما جاز حذفها  
لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها قال ﴿ تنفك تسمع ما حبيت بهالك  
حتى تكونه ﴾ وتحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى ﴿ تالله تفثؤتذ كر ﴾  
وقوله ﴿ ٢ تزال حبال مبرت اعدتها ﴾ لها ما مشى يوما على خفه جل ﴿ لان حذف  
حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اى لا اقوم  
فكيف بها ( ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة  
الاستثناء بنحوها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابها  
وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا علما لاستحالة استمرار زيد على جميع  
الصفات الا العلم ( واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز  
اقترائها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها

٣ من دون من كون نهضه  
٤ والاكثر نسخته

٦ قوله ( زالت ) اى فلا  
زالت

٧ يكون حرف النفي  
محذوفة نسخته

٨ قوله ( قال ) تنه  
والمرء قد يرجو الحياة

مؤملا والموت دونه  
٢ قوله ( وقوله ) الظاهر

وقولها

( ٢ قوله تزال حبال ) اوله

\* حلفت يمينيا ابن قحطان

بالذى \* تكفل بالارزاق

في السهل والجبل \* وبعده

\* قاعط ولا تبخل اذا جاء

سائل \* فعندى لها عقل

وقد راحت العليل \* تخاطب

هذه المرأة زوجها قبل هذه

الابيات الثلاثة لامرأة

تخاطب بعلمها فالمناسب

تأنيث الضمير

٢ البيت لامرأة سالم بن

قحطان بضم القاف وسكون

الحاء والضمير في لها عائذ

على الابل اى لا تزال تعدلها

حبالا مبرمات لسداد

الرحال

٣ فـسـوـله (حـراـجـيـج)  
الحـرـجـوج الناقـة الطـويلـة  
عـلـى وـجـه الارض و قال  
ابـوزـيد الحـرـجـوج الضامـر  
٣ اى الناقـة الضامـرة جـمـعـه

حـراـجـيـج قال الحـوارـزمـي  
يـريـد انـها لا تـنـفـك من او طـانـها  
الـتى لا تـنـفـصل عـنـها الـاوـلـيـا  
بـعد الـانـفـصـال حـالـتـان اـما  
الـانـاخـة عـلـى الحـسـف فـي  
الـمـرا حـل او الـسـير فـي الـبـلد  
الـقـفر

٤ هـو حـبـسـها عـلـى غـيـر عـلف  
٥ كـلام و جـلـة نـسـخـه

٩ و صـيـد فـي صـيـد و لا يـجـوز  
ان يـكـون مـضـمـوم الـياء اذ  
لـم يـجـىء من فـعـل مـعـتـل العـيـن  
بـالـياء و لا ان يـكـون مـفـتـوح  
الـياء اذ الفـتـحـة لا تـسـكـن  
فـلا يـقـال فـي ضـرب ضـرب  
و لـم يـقـلـب الـياء الفـا لـيـد لـبـه  
عـلـى عـدم تـصـرـفـه و مـفـارـقـته  
لـاخـواتـه و سـيـبـويـه  
و الـاكـثـرون نـسـخـه

٢ العـيـن عـلـى الـياء نـسـخـه  
٣ اى عـلـى فـعـليـته

عـلـيـها فـلا يـجـوز الـا قـائـمـا لـم يـكـن زـيـد و الـاغـنـيـا لـم يـصـر خـالـد لا مـتـنـاع تـصـدر الـا كـا مـر  
فـي بـابـه و قد خـطـى ذـو الرـمـة فـي قـولـه \* ٣ حـراـجـيـج مـاتـنـفـك الـمـناخـة \* عـلـى الحـسـف  
٤ او نـزـمـى بـها بـلـدا قـفـرا \* و اعـتـذـر بان تـنـفـك تـامـة اى مـاتـقـارـق و طـنـها و مـناخـة حـال  
و عـلـى الحـسـف مـتـعـلـق بـمـناخـة جـعـل الحـسـف كـالـارـض الـتى تـناخ عـلـيـها كـقـولـه \* تـحـيـة  
بـيـنـهم ضـرب و جـيـع \* و نـزـمـى عـطـف عـلـى مـناخـة نـحو قـولـه تـعـالـى \* صـافـات و يـقـبـضـن \*  
و قـيـل هـى نـاقـصـة خـبـرـها عـلـى الحـسـف اى مـعـه و مـناخـة حـال و فـيـه ضـعـف من و جـهـين  
ان كان العـامـل فـي الحـال مـاتـنـفـك اـحـدـهـما ان المـفـرغ قـل مـايـأتـى فـي المـثـبـت و ان كان المـسـتـثـنى  
فـضـلـة اـيـضـا كـالحـال فـي مـثـالـنا و الـثـانـى ان العـامـل قـبـل الـا لا يـعـمـل عـند البـصـريـن فـيـما بـعد  
المـسـتـثـنى الـا فـي تـابـعـه او فـي المـسـتـثـنى مـنـه كـا مـر فـي بـابـه و ان كان العـامـل فـي الحـال عـلـى الحـسـف  
فـقـيـه ضـعـف من ثـلاثـة او جـه اـحـدـها ان المـفـرغ فـلـما يـأتـى فـي المـثـبـت كـاذ كـرنا و الـثـانـى ان عـامـل  
الحـال يـكـون الظـرف التـأخـر عـنـه و لـم يـجـزـه سـيـبـويـه خـلافا لـلـاخـفـش و الـثـالـث ان المـسـتـثـنى  
اذ يـكـون مـقـدـما فـي الـاسـتـثـناء المـفـرغ عـلـى عـامـلـه و لا يـجـوز ذـلـك عـند البـصـريـن كـا تـقـدم  
فـي بـاب الـاسـتـثـناء ( قـولـه و ما دام لتـوقـيت اـمـر الـى آخـره ) اى لتـوقـيت فـعـل بـمـدة ثـبـوت  
مـصـدر خـبـرـها لـفـاعـل ذـلـك المـصـدر فـانـت فـي قـولـك اجـلـس ما دام زـيـد قـائـمـا ابـوه مـوقـت  
جـلـوس المـخـاطـب بـمـدة ثـبـوت قـيـام ابـي زـيـد و كـذا ان كان فـاعـل الخـبـر ضـمـير اسـم ما دام  
نـحو اجـلـس ما دام عـمـرو نـائـمـا ( قـولـه و من ثم اـحـتـاج ) اى و من اجل كـونـه تـوقـيتـا لـشـيـء  
يـكـون ظـرـفا لـذـلـك لـشـيـء و الظـرف فـضـلـة فـلا بـد من تـقـدم ٥ جـلـة اسـمـيـة كـانـت او فـعـليـة  
لـفـظـا او تـقـديـرا كـغـيـره من الفـضـلات و ما الـتى فـي اوـل ما دام مـصـدرية و المـضـاف الـذى  
هـو الزـمـان مـحـذوف اى مـدة دـوام قـيـام زـيـد ( قـولـه و لـيـس لـنـي مـضـمـون الجـمـلـة ) ( قال سـيـبـويـه  
و تـبـعـه ابن السـراج لـيـس لـنـي مـطـلـقا تـقـول لـيـس خـلق الله مـثـله فـي المـاضـى و قال تـعـالـى  
\* الـايـوم يـأتـيـهم لـيـس مـصـرـوفا عـنـهم \* فـي المـسـتـقـبـل و جـهـور النـخـة عـلـى انـها لـنـي الحـال  
( قال الـانـدلسـى و اـحـسن لـيـس بـيـن القـولـين تـنـاقـض لان خـبـر لـيـس ان لـم يـقـيد بـزـمـان يـحـمـل عـلـى  
الحـال كـا يـحـمـل الـايـجاب عـلـيـه فـي نـحو زـيـد قـائـم و اذا قـيد بـزـمـان من الـازـمـنة فـهـو عـلـى مـاقـيـدـه  
هـذا قـولـه و حـكـم مـا حـكـم لـيـس فـي كـونـها عـند الـاطـلاق لـنـي الحـال و عـند التـقـيـيد عـلـى مـاقـيد  
بـه و قد ذـكـرنا حـكـم لـا فـي بـاب المـضـارع ) و اـصـل لـيـس لـيـس كـهـيـب كـا يـقـال عـلم فـي عـلم ٩ و الزـامـهم  
تـخـفـيـفـها بـالـاسـكـان و تـركـهم قـلب يـاتـها الفـا كـا هـو القـيـاس فـي هـاب المـاضـى لـمـخـالـفـتـها اخـواتـها  
فـي عـدم التـصـرـف و لا يـجـوز ان يـكـون مـفـتـوح الـياء اذ الفـتـحـة لا تـحـذف فـي العـيـن تـخـفـيـفا  
( و سـيـبـويـه و الـاكـثـرون عـلـى انـه فـعـل غـيـر مـتـصـرف ) ( و قال ابـو عـلـى فـي اـحـد قـولـيـه انـه  
حـرف اذ لو كان مـخـفـف فـعـل كـصـيـد فـي صـيـد لـعـادـت حـركـة ٢ عـيـن الـياء عـند اتـصـال الضـمـير  
كـصـيـدـت و لو كان كـهـاب لـكـمـرت الفـاء كـهـيـت ) ( و الجـواب ان ذـلـك لـمـفـارـقـته اخـواتـه  
فـي عـدم التـصـرـف قال ابـو عـلـى و ما الحـاق الضـمـير بـه فـي لـسـت و لـسـتـما و لـسـتـم فـلـشـبـيـهـه بـالفـعـل  
لـكـونـه عـلـى ثـلاثـة و بـمعـنى ما كان و كـونـه رافـعا فـناصـبا كـا الحـق الضـمـير فـي هـاء هـائـيا هـاؤا  
هـائـى هـائـيا هـائـين مـع كـونـه اسـم فـعـل تـشـبـيـها بـالفـعـل و الـاوـلى الحـكـم بـفـعـليـته لـدلالـة اتـصـال  
الـضـمـائـر بـه عـلـيـها ٣ و هـى لا تـنـصـل بـغـيـر صـرـيـح الفـعـل الـا نـادـرا كـاذ كـرنا فـي هـاء \* قـولـه

٤ لم يوافق فيه احد نسخته ٥ لان مامصدرية وقد ذكرنا العلة في ذلك في الموصولات نسخته ٦ كما ذكرنا  
ايضا في الموصولات نسخته ٧ لان حرف ٢٩٧ النفي كاذكرنا نسخته ٨ وتشبيهها بماها ٩ ان لا تدخلها نسخته

٢ ولم ترد عينه المكسورة مع  
اتصال الضمير كاردت في صيد  
المخفف العين فقالوا صيدت  
وايضا اجازا بطل عملها  
لدخول الا من قال ليس  
نسخته ٣ والفعلان لا يتقد  
مان على لم ولن ولما منع ان  
تعلق الظرف الاية بنجر  
ليس وتعلقه بنفس ليس  
فان الافعال الناقصة لا يتمتع  
تعلق نظروف بها لدلالاتها على  
معنى الحصول فاذا قلت كان  
يوم الجمعة زيدا قائما فلا يمنع من  
تعلق الظرف والحال بكان  
لدلالاتها على معنى الحدوث  
بل هو اولى من تعلقه بنجر  
كان المؤخر فكذا ليس لانه  
بمعنى ما كان وكذا سائر الا  
فعال الناقصة ولا تصح هذه  
الدعوى الالبرد من بين الما  
نعين لذهابه الى فعلية ليس  
دون الكوفيين واعلم  
نسخته

٢ فان الامثال لا تغير نسخته  
٣ قوله ( يظار ) ظارت  
الناقة اذا عطفتها على  
ولد غيرها وفي المثل  
الظعن يظار اي  
يعطفه على الصلح

( ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها ثلاثة اقسام قسم  
يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلا فلا ين كيسان في غير  
مادام وقسم مختلف فيه وهو ليس ) ذكر ابن معط ان خبر مادام لا يتوسط بينه وبين  
الاسم وهو غلط ٤ لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات ( قوله من كان الى  
راح ) كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المصنف ومما يذكره من الافعال الناقصة يجوز  
تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجي ( واما مادام فلا خلاف في امتناع  
تقدم خبرها عليها ٥ كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بالخبر  
٦ كما مر هناك واما غير مادام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء  
ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لم تمت هذه الافعال الناقصة  
وصارت معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم  
تلتزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يحز ذلك في هذه  
الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر  
الكلام مثبتا بمعنى الدوام ( واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم  
يجوز احد منهم ٧ لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت ك بعض حروفها فلا يجوز  
ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد اتفاقا وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان  
النافية واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة  
لم يحز توسط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا  
لانها ليست كما في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ( واما ليس  
فالا كثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفية من ذلك لان مذهبه انها  
حرف كما فالحقوها بها كان ووافقهم البرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم  
تصرفها ٨ ومشايتها لما ولقضان فعليتها جاز ٩ ترك نون الوقاية معها كما في قوله \*  
اذ ذهب القوم الكرام ليسى \* ٢ ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم  
ليس الطبيب الا المسك بالرفع ( واستدل المجوز بقوله تعالى ١٠ الا يوم يأتيهم مصر وفا  
عنهم \* قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطردهم ذلك  
فانك تقول زيد ان اضرب ولم اضرب ٣ ولا منع ان يقال ان يوم يأتيهم ظرف ليس فان الافعال  
الناقصة تنصب الظروف لدلالاتها على مطلق الحدث \* واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة  
على مبتدأ واجب الحذف كما ذكرنا في باب المبتدأ كما يكون للعت المقطوع بالرفع والممدوح  
او المذموم ولا على مبتدأ لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ اعدام  
التصرف كما التجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل ٢ كقولهم الطعن  
يظا ر ٣ او يلزم لكونه في جملة كالمثل كاجل الاعتراضية كقوله \* فانت طلاق  
و الطلاق الية \* او يلزم الابتدائية لكونه بعدا ما واذا المفا جاء او لتضمنه معنى الدعاء  
كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الشبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ( ولا يقع

٤ يضرب مثلا للخيال يعطف عند التخويف بالظن ومعنى يظا ر اي يعطف ويعطى من الظن ومعنى الخضانة

٥ الاشارة اليه نسخة

اخبار هذه الافعال جلا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم ه صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الاترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيامه حصول في الز من الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيامه حصول في الز من الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيامه حصول في الز من الماضي وقت الصبح وكذا سائرهما اذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبر عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخباراكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متباينين اذا لطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما معا في الشعر قال \* وكوني بالمكارم ذكريني \* وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت ٧ اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام لان جاز ذلك المفرد يجب تقدمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبق اذن في الفعل ٨ اخبار حتى يتناقض الكلام ( فان قيل فيجب ان يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد ) قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لان جملة اخرى بعدها فعل هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بماء النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدراء النفي ويجوز متى لم يزل هذا واين لم يزل عمرو واي وقت لم يكن سماحك ( ٩ ومنع الجزولي والشلوبيني ذلك في ليس نحو اين ليس نحو اين ليس زيد فان منعنا ذلك بناء على منع ما تقدم خبر ليس عليه فقدمر الكلام عليه وان منعنا لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة ( فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ) ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ماله صدرا لكلام وجب تقديمه على كان واخواته ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت ( واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تأخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الاعلى الاسم نحو لم يكن قائما الازيد او قائما لم يكن الازيد لما ذكرنا في باب الفاعل ) ويجب ايضا تأخير

\* ٦ ودلى دل ما جده صناع  
٧ استحال اذا لطلب في  
احد هما طلت في الاخر  
فيجتمع طلبان على مصدر  
الخبر في حالة واحدة  
نسخة

٨ معنى الاخبار حتى  
يتناقض هو ومضمون  
الخبر نسخ  
٩ ومنع بعضهم كالجزولي  
والشلوبيني نحو اين ليس  
زيد والاولى الجواز فان  
كان المانع منع ذلك بناء  
على المنع من تقدم خبر ليس  
عليه فقدمر الكلام عليه  
وان منع نسخة

الكوفيون في غير الظرف  
ايضا نحو كان زيدا عمرو  
ضاربا وانما منع البصريون  
ذلك للفصل بين العامل  
الضعيف ومعموله بغير  
الظرف و فرق بعض  
البصريين بين الخبر  
العامل اذا اتصل نسخته  
٣ والقنا فذ جمع قنفذ  
والانثى قنفذة

٣ قوله ( هدا جونا )  
الهدجان مشية الشيخ  
وقد هدى بهدى وهدج  
الظلم

٤ اذا مشى في ارتعاش  
فهو هدا ج  
٤ والظلم ذكر النعام  
والجمع ظلمان

٥ ويجوز عمرا كان زيد  
ضاربا بلا قبح لان  
العامل قوى فيجوز  
الفصل بينه وبين معموله  
الفضلة باجنبي نسخته  
٦ فضيل نسخته

٧ وان حراما ان اسب  
مقاعسا باي الشيم الكرام  
الحضارم \*

٧ اي انشد سيويه شفاء  
بالتنوين وغيره بالاضافة  
الى ياء المتكلم

٨ ان من مبتدأ وزيد خبره  
اما ههنا فقال الزمخشري  
وغيره لا يخبر نسخته

عن الخبر اذا كان لجزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان  
الاسم ان مع صلته نحو كان عندي انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تأخر الخبر لاشتبه  
المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضممار الشأن في الفعل ( ويجب تأخير الخبر عن كان واسمه  
معا ان دخله الان نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تأخيره اذا كان الفعل معصدا  
بما يقتضى التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسماء الاستفهام والشرط  
نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في  
المنصوب على شريطة التفسير ( واما همزة الاستفهام وماء النفي اذ لم يكن مع زال  
واخواتها فيجوز توسط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما كان زيد واقفا  
كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تأخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تأخر مرفوعه  
عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه  
لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تأخر منصوبه فيجوز  
على قبح اذ لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس كجزئه  
اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار  
اذا لظروف متسع فيها والزم بعضهم تأخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها  
او تقدمها والاصل الجواز ( ٢ ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواته وبين المرفوع  
بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا  
وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات  
الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلا  
بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا ( واجاز الكوفيون الفصل بين كان  
ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو وضاربا ( و فرق بعض البصريين  
بين الخبر العامل المتصل بذلك الممول الفاصل وبينه اذ لم يتصل فيجوز في المتصل  
نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المفصل نحو كان زيدا عمرو وضاربا وما اوهم  
خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشأن اسما لكان واخواته نحو كان زيدا الحمي  
تأخذ او كان زيدا تأخذ الحمي قال \* قنا فذ ٣ هدا جونا حول بيوتهم \* بما كان اياهم  
عطية عودا \* ويجوز في البيت زيادة كان ٥ \* واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة  
المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في  
باب المبتدأ قال \* مادام فيهن ٦ فيصل حيا \* وتقول مازال رجل واقفا بالباب وكذا  
في باب ان قال \* وان شفاء عبدة مهراقة \* ٧ كذا انشده سيويه وقد يخبر في هذا الباب  
وفي باب ان بعرفة عن نكرة ولم يحز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس لاتفاق اعرابي  
الجزئين هناك واختلا فهما ههنا وقد ذكرنا ان سيويه قال في نحو من زيد ان زيد ٨ هو  
الخبر ( وقال الزمخشري لا يخبر ههنا عن نكرة بعرفة الا ضرورة نحو قوله \* يكون  
مزاجها عسل وماء \* ٩ فيمن نصب مزاجها وقال \* ولايك موقف منك الوداعا \*  
وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول \* ولايك موقف



منك الوداعا \* وان يرفع مزاجها على اضممار الشان في كان كافي الرواية الاخرى ولا  
 خلاف عند ٢ مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى  
 انهم قالوا ان اولى بالاسمية بما تقدم في نحو قوله تعالى \* ما كان جنتهم الا ان قالوا \*  
 مع كونها معرفتين لما بهتها المضمرة من حيث لا توصف كالمضمر وانما جزاهم على تنكير  
 الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي ان و كان لا خلافا اعرابي الجزئين ( واورد  
 سيويوه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله \* اسكر ان كان ابن المراجعة اذ هجا \*  
 نيميا بجوف الشام ام متساكر \* وقوله \* فانك لا تبالي بعد حول \* اظبي كان امك ام حجار  
 \* وقوله \* الامن مبلغ حسان عني \* اظبي كان سحر ك ام جنون \* ورد عليه المبرد  
 بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة ٣ ( واجاب بعضهم المبرد عن سيويوه بان همزة  
 الاستفهام في اظبي واظبي واسكر ان دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند الى  
 ضميره فار تقاع ذلك المرفوع بضمير يفسره ذلك الفعل اولى فاسم كان اذن نكرة  
 ( ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد  
 الهمزة فعلا لم يليها المستويان ( واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا  
 لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء ما وليا هما قد لا يكون في ضرورة الشعر  
 كما يجي في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير  
 ان المرفوع انما يفسر رافعه بظا هر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو  
 \* ان امرء هلك \* وفي قوله خاصة \* اظبي كان امك ام حجار \* الاولى ان يرتفع ظبي  
 بكان مقدرة لما يجي في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي ٤ لا تدخل همزة التسوية  
 الاعلى الفعل ( واجاب بعضهم المبرد عن سيويوه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا  
 ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو ضربت  
 رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه ( والجواب عن الرد ان الضمير اذا ماد  
 الى نكرة مختصة بوجهه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضرته والافهو نكرة نحو  
 ارجل ضرته ام امرأة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الايات الثلاثة  
 غير مختصة فالضماثر اذن نكرات \* واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة مجي  
 اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا كقوله \* انما يجري الفتي  
 ليس الجميل \* اي ليس الجميل جارا وقيل بل جلت على لافصارت حرف عطف مثلها  
 وجب هذه الافعال متصرفة الاليس ودام ولتصار يفها مالها ولا يستعمل لما زال  
 واخواتها مصدر واسم فاعل ٥ الاتامين لانها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على  
 المفرد ( وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو فحذفت مع انه قد حذف قبل  
 حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى \* لم يك مغيرا نعمة \* كما حذفت  
 كسرة لم ابال فقبل لم ابل بعدما حذف منه الباء لكثرة الاستعمال ايضا ( قال سيويوه  
 اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذفها قال تعالى \* لم يكن الذين كفروا \*  
 لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المسد ٦ واجازه يونس انشد ابو زيد

٢ من جوز مثل هذا ايضا  
 ان الاكثر والاولى نسخة  
 مما تقدم نسخة

٣ فلم يخبر الا عن المعرفة  
 نسخة

٤ لا يقع همزة الاستفهام  
 الا داخل على الفعل  
 واجاب اخرون نسخة

٥ \* قضى الله يا سماء ان  
 لست زائلا احبك حتى  
 يغمض العين مغمض \*

٦ واجاز يونس الحذف  
 مع ذلك ايضا نسخة

في توادره \* لم يك ٧ الحق على ان هاجه \* رسم دار ٨ قد تعنى بالسرر \* قال السيرا في هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف ٢ وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولا كان في الدار زيد اى كان مستقرا في الدار فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال ٣ المحصول للمحصل عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ٤ ماناصبه ظاهرا لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ﴿ ولم يكن له كفوا احد ﴾ فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفولة تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا \* قوله ( افعال المقاربة ما وضع لدنوا الخبر رجاء او حصولا او اخذافيه ) الذى ٥ ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال ان معناه رجاء دنوا الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولى والمصنف اى ان الطامع يطعم في دنو مضمون خبره فقولا عسى الله ان يشفى مريضى اى انى ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل الطمع حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى حصوله عن قريب او بعيد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي عليه السلام ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولدنو في لعل اتفاقا ( وكذا في عداهم طفق ومراد فاته من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنوا الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شروع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنى من زيد الا قبل شروع فيه لان معنى القرب قلة المسافة بلى يصح ان يقال فيمن شرع في الشئ قرب تمام ذلك الشئ على يده وفراغه منه فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنوا الخبر الا كاد ومراد فاته ( وقول المصنف لدنوا الخبر رجاء او حصولا او اخذافيه ) فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا لدنو رجاء الخبر اولدنو قولك يعجبني طبيب زيد علما اى طبيب علم زيد فيكون المعنى لدنو في المعنى كما في حصوله اولدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنوا الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولى اى ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح واصح فيما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اى لدنوا الخبر مرجوا او حاصل او مأخوذا فيه على تكلف فيه اذا لم يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصل بل هو قريب الحصول وتبين ايضا ان بين قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب مالم يحصل بعد ٧ \* قوله ( فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد ينجى وقد يدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات

٧ الحق بالكسر من الابل ما كان ابن ثلاث سنين وطعن في الرابعة وهاج الشئ ثار وهاج اى اثاره يتعدى ولا يتعدى وتعنى اى اندرس وبالسرر متعلق بكان او بهاج

٨ قوله ( قد تعنى ) تعفت الدار درست سرر الشهر آخر ليلة منه وكذلك سراره وسراره وهو مشتق من استسر القمر اذا خفي ليلة السرار ٢ لان الفعل فهو استقر قبله مقدر نحو كان في الدار زيد نسخته

٣ للفعل به مفعول نسخته ٤ مالم يكن جبر ابل زائدا لان التقدم للاهتمام والزائد لا يهتم به نحو كان نسخته

٥ يظهر لي ان عسى في الحقيقة نسخته

٧ هكذا في عباراتهم يذكرون لفظة بعد عقيب فراغ الكلام

٨ قوله ( رسيس الهوى ) رس الحمى ورسيسها واحد وهو اول مسها ٩ يعنى الذى لرجاء دنواخير نسخة  
٢ قوله ( واجبة ) فى جميع القرآن الا فى قوله تعالى عسى ربه ان ﴿ ٣٠٢ ﴾ تطلقن وقال ابو عبيدة آه ٣ واقول

ان عسى فى الآية نسخة  
٤ التوفقة المفازة وكذا

التوفية والجائزة العطاء

٥ الابؤس جمع بؤس من

قولهم يوم بؤس ويوم نعم

والابؤس ايضا الداهية

قال الاصمعى اصله انه كان

غارفيه ناس فانهار عليهم

او اتاهم عدو فقتلوه

فصار مثالا لكل شئ يخاف

ان يأتى منه شرو قال ابن

الكلى الغوير ماء لكلب

معروف وهذا المثل تكلمت

به الزباء لما تنكب قصير

للحمى بالاجال الطريق

المبهج واخذ على الغوير

٦ لحنته بالفتح الحن لنا

اذا قلته قولاً يفهم عنك

ويخفى على غيره

٧ اى من الكلام صدره

\* اكرث فى اللوم ملحا

دائما \*

٧ قوله ( لاتلخى ) لحيت

الرجل الحاء لحيا اذالته

٨ ان ان يفعل ليس فى

موضع خبر عسى قيل لان

الحدث نسخة

٩ كما قال نسخة

٢ قوله ( هذا آثاما )

وقيل يكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالأفعال تمسكا بقوله تعالى ﴿ وما كادوا  
يفعلون ﴾ ويقول ذى الرمة ﴿ اذا غير النائي المحبين لم يكذب ﴾ ٨ رسيس الهوى من حب مية  
يرح ﴿ والثالث جعل وطفق وكرب واخذوهى مثل كادوا وشك وهى مثل عسى وكاد  
فى الاستعمال ) قوله ( فالاول عسى ) ٩ اى الذى لرجاء مضمون الخبر ( قال سيويه عسى طمع  
واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى  
الاشفاق الخوف واما لم يتصرف فى عسى بل لم يأت منه الا الماضى لتضمنه معنى الحرف  
اى انشاء الطمع والرجاء كعمل والانشآت فى الاغلب من معانى الحروف والحرف  
لا يتصرف فيها واما الفعل نحوبت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض  
فيهما ( قال الجوهري عسى من الله ٢ واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى  
اذ لا يكونان الا فى الجهول وقوله تعالى ﴿ عسى ربه ان تطلقن ﴾ ٣ للتخويف لا للخوف  
والاشفاق كما ان اوفى كلامه تعالى للابهام والتشكيك للشك ( قال ابو عبيدة عسى  
من الله ايجاب لجاه على احدى لغتى العرب لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانشد لابن  
مقبل ﴿ ظنى بهم كعسى وهم بتوفقة ﴾ ٤ يتنازعون جوائز الامثال ﴿ اى ظنى بهم يقين  
هذا كلامه وانا لا اعرف عسى فى غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر  
ويجوز ان يكون معنى ظنى بهم كعسى اى مع طمع ( وقد كسر سين عسى اذا اتصل به  
ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيما عسيت  
عسيما عسيت اوتون جمع المؤنث نحو عسين ) وزعم الزجاج ان عسى حرف لما رأى  
من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر  
بما اعتذر به ابو على فى ليس كما تقدم ( قوله عسى زيدان يخرج ) المتأخرون على ان عسى  
يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا  
بالمثل النادر من قول الزباء ﴿ عسى الغوير ابؤسا ٥ ﴾ وقوله ﴿ لاتلخى ٦ انى عسيت صائما  
٧ ﴾ ونقل عن سيويه ٨ منع كون ان يفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون  
خبرا عن الجنة وقوله ابؤسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجرى فى الاستعمال مجراه  
وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما فى الاسم نحو عسى حال زيدان يخرج اوفى  
الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج ( ٩ قال ابو على فى القصريات عسى زيد ان يقوم  
اى عسى زيد ذاق قيام وفى هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا  
فى الاسم ولا فى الخبر ( وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الامع  
بعض الكلم كزيادة ما فى قولهم افعل ٢ هذا آثر آما ٣ ولزومه مطردا فى موضع معين  
مع اى كلمة كانت بعيد ( وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم  
كون الحدث خبرا عن الجنة وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيدان يخرج اى الخروج  
ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى

افعل هذا آثرا واثر ذى اثر اى فى المفصل افعله اثر اى مؤثراله وقال الاصمعى افعله لازما ( ما )  
عليه وقيل افعله اثاراله على غيره وينصب على المصدر اى مفعولا له ٣ اما ان يلزم مطردا آه فبعيد نسخة

ما احسن زيدا شئ جعله حسنا ثم تغير عنه باقادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اى خروج زيد فهو فى الاستعمال الاول ٤ كالفعل المتعدي وفى الثانى كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت فى عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل ( وقال الكوفيون ان ان يفعل فى محل الرفع بدلا بمقابلته بدل الاشتمال كقوله تعالى ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم ﴾ الى قوله ﴿ ان تبروهم ﴾ اى لا ينهاكم الله عن ان تبروهم ٥ والذى ارى ان هذا وجه قريب فيكون فى نحو يازيدون عسى ان تقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فعنى عسى زيد ان يقوم اى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجالا ثم تفصيلا كما مر فى باب البدل وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس كما مر فى ضمير الشأن واما عسيت صائما وعسى الغويرا بؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان ( وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابوسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل ٢ مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا ٣ من مذهب سيبويه فى المفعول معه ومثله ما قدر الكسائى فى البيت الا ان يكون الفرقدان الا ان القرينة ههنا دلل كما ذكرنا ( فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان فى الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعدي ٤ لان تراه ( قوله وعسى ان يخرج زيد \* اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل فى عسى زيدان يخرج خبر عسى جازان يقول فى عسى ان يخرج زيدانه خبر ايضا وهو من باب التنازع فيقول فى التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فيقول فى التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى ﴿ عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا ﴾ لو جعلنا الفعلين متنازعين فى ربك لم يجز اعمال الاول اعنى عسى لكون ربك وهو اجنبى اذن فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى ﴿ عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا ﴾ يجوز ان يكون الفعلان متنازعين فى شيئا وقد اعمل الثانى وان يكون ان تكرر هو فاعل عسى كما فى قوله تعالى ﴿ عسى ان يكونوا خيرا منهم ﴾ وعسى ان يكن خيرا منهم \* واما نحو الزيد ان عسى ان يقوموا والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولوا واحدا ( ولا يضم فى عسى ضمير الشأن لانه ليس من نواسخ المبتدأ كما كان كاد منها وقوله تعالى ( كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ فى كاد ضمير الشأن ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثانى لقال كادت الا عند الكسائى فانه يحذف الفاعل فى مثله كما مر واما على قراءة من قرأ كاد تزيغ بالناء فليس من باب التنازع والاوجب تأنيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضممار الشأن فى كاد ( وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فتعمل الهماشت ويحتمل اضممار

٤ معنى الفعل المتعدي  
فى الاصل وفى الثانى بمعنى  
اللازم  
٥ ولا ارى هذا وجهها  
بعيدا  
نسخه

٢ مع انها حرف مصدري  
نسخه  
٣ فى المفعول معه عند  
سبويه وذلك كما قدر  
نسخه  
٤ خير من ان تراه  
نسخه

٦ واما عند الكوفيين فعلى  
اضمار ان كاذكرنا ويتعين  
نسخه

٧ ويقال اسناده الى سبب  
الفاعل نحو كاذ زيد يخرج  
غلامه وعسى زيد ان يقوم  
اخوه الا ان يكون المسند  
الى سببه بمعنى الفعل المسند  
الى ضميره نحو كاذ زيد يخرج  
نفسه فهو بمعنى كاذ زيد  
يموت نسخه

٢ جمع غلة وهى والغل  
حرارة العطش

٣ جمع جايعة وهى الشدة  
التي تحتاج المال الى يذهب  
به من شدة اواقفة

٣ من العداء بالكسر والمد  
الموالة بين الصيدين  
بصرع احدهما على اثر  
الآخر فى طلق واحد  
والمراد بالهاديات فى قول  
امراً القيس \* كان دماء  
الهاديات بنحره \* اوائل  
الوحش

٤ فظاهر نسخه

٥ قال فى القواعد وذلك  
لان معناها الاشراف  
على الفعل وان يقيد بعده

الشان فى كاد ومثله ليس خلق الله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة  
الا فى كاد ومن الافعال الناقضة الا فى كان وليس ( ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى  
اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى لكونه غير متصرف واما عند من قال هو  
بدل فلا تنافى تقدمه على المبدل منه ( وقد يحذف الخبر فى هذا الباب ان علم نحو \*  
هممت ولم افعل وكدت ولتني \* تركت على عثمان تبكى حلاله \* اى كدت  
افعل وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل لك عسى زيد ان يقوم اى كم عسى زيد ان  
يقوم ولا يخلو المرفوع فى هذا الباب غالباً من اختصاص فلا يقال كاد رجل يقوم  
ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلاً ( قوله وقد يحذف ان ) كقوله \* عسى الكرب  
الذى امسيت فيه \* يكون وراءه فرج قريب \* وهو قليل وذلك لشبهه عسى بكاد  
٦ عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان ويتعين فى اخبار  
جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميراً عائداً الى اسمها ٧ فلا تقول  
كاذ زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم  
نحو كاذ زيد يخرج نفسه هو بمعنى كاذ زيد يموت ( وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا  
بكسر الراء واخلاق عرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ومعناها صار  
حريراً وحرى اى جديراً وصار خليفاً واصلها حرى بان يفعل واخلاق بان يقوم  
فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضاً هو حرى ان يفعل بفتح  
الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلاثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى  
ان يفعلن واذا قلت هو حرى على فاعل او حر بكسر الراء ثم ان يكون نبت وجعت  
وانثت ويقال ايضاً بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلاق ان مع الفعل نحو اخلاق  
ان يفعل زيداً كما قلنا فى عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر \* عسى طيى من طيى \* بعده  
شطفى غلات ٢ التكللى والجوايح ٣ \* السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام ان لكونها  
للاستقبال ( والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي  
بعده كفى قوله تعالى \* ثم بدالهم من بعد ما رآوا الايات ليسجننه \* اى يتوقع اطفاء  
غلات الكللى ( قوله والثانى كاد ) اى ما وضع لدنو حصول الخبر كاد وهو من كدت  
تكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب ( وحكى الاصمعى كودا ما لواو فيكون كخفت تخاف  
خوفاً ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد فى اصل الوضع قرب ولا يستعمل  
على اصل الوضع فلا يقال كاذ زيد من الفعل ومعنى اوشك فى الاصل اسرع ويستعمل  
على الاصل فيقال اوشك فلان فى السير ومن مرادفات كاد واوشك اولى وكرب  
وهلhel وكرب فى الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى  
فمعناه الاصلى قارب قال \* فعادى ٣ بين هاديتين منها \* واولى ان يزيد على ثلاث \*  
اى قارب وكاد لا يستعمل الامعان ٤ واظهار كونها مفعولاً لاولى ( ويجب تجريد  
خبرها هل من ان واما كاد وكرب واوشك فيستعمل اخبارها مع ان وبجردة والتجريد  
٥ مع كاد وكربا كثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجراى كاد او كرب

من ان يقوم واوشك في ان يقوم ونم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذفها لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة كإمر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اى اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك ٦ لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اى مجرد الخبر من ان ويستعمل استعمال عسى على الوجهين ٧ المعلومين واذا حذف ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان يقدر مع الحذف كفى تسمع بالمعدي واما ان يحذف رأسا بلا تقدير لها لاستعمال كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ٨ ولا استعمال كاد مثل كان جاء في الضرورة \* ٩ وما كدت آيا \* ولهذا اضمر ضمير الشأن فيه في نحو \* كاد يزيغ قلوب فريق \* واستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشاء واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كإخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى \* وجعل الظلمات والنور \* اى اوجد وكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اى نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه ٢ واما هلل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزول ٣ وصرصر فكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان ٥ نحو هللت اقوم (ولكون افعال المقاربة اى كاد ومراد فاته وافعال الشروع اى طفق ومراد فاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم تقدم اخبارها عليها كما كان تقدم خبر كان عليه) وانما الزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد من علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل ٦ على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حلت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان ٧ اى حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا ٨ بان (وانما غلب في افعال المقاربة اعني كاد ومراد فاته كون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كانها للاشتغال والشروع ايضا فهي ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله \* قد كاد من طول البلى ان يمصحا ٩ \* ولم يجوز ذلك في خبر فعل الاشتغال (واما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا

٦ بمعنى كاد ويستعمل نسخه

٧ اى على ان يجعل في موضع خبرها او في موضع اسمها نسخه

٨ ولا جراء كاد في الاستعمال مجرى كان نسخه

٩ \* فابت الى فهم وما كدت

آيا وكم مثلها فارقتهما وهى

تصفر \* وهو لتأبط شر او

هو ثابت بن جابر بن سفيان

اوله \* اذ المرء لم يحتل وقد

جد جده \* اضاع \* وقاسى

امره وهو مدبر \* ولكن

اخو الحرم الذى ليس نازلا \*

به الخطب الا وهو للقصد مبصر \*

٢ قوله (هلل) يقال هللت

ادركه اى كدت ادركه

٣ قوله ( و صرصر )

صرصر الجندب صريرا

و صرصر الاخطب

٤ صرصرة

٤ الشقراق وقيل الصرد

٥ استعمالها يقال هللت

نسخه

٦ على انه كان مشغلا به

نسخه

٧ المذكوران اعني نسخه

٨ مقترنا بان بل يكون

مضارعا مجردا منها نسخه

٩ اى يدرس صدره \* رسم

عفا من بعد ما قد انمى \*

٩ قوله ( ان يمصحا ) مصح

الشيء مصوحا اى ذهب وانقطع

من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق  
مختصان بالمستقبل فهو اليق يعسى من المصدر ومن ثمه قد يحمل لعل وان كانت من اخوات  
ان عليه نحو لملك ان تقوم ( قوله واذا دخل النفي على كاد الى آخره ) قال بعضهم في كاد  
ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيًا فان ارادوا به انك اذا  
قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اى القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف  
يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلالريب وان ارادوا  
ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل  
لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت اخذا في الفعل لا قريبا  
منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اى القرب في  
ماكدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من افحش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته  
وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش لان  
نفي القرب من الفعل ابغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب  
اكّد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يحجى مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على  
ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت  
مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لالفظ كاد ولا تنافي بين  
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه  
في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل ٢ المفيد لثبوته تلك  
القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله  
تعالى ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ اى ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه  
اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم ﴿ اتخذنا هزؤا ﴾ اذع لنا ربك  
بين لنا ماهى ﴿ اذع لنا ربك بين لنا مالونها ﴾ اذع لنا ربك بين لنا ماهى ﴿ وهذا  
التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد  
وما كاد يسافر قلنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله  
تعالى ﴿ لم يكديريها ﴾ وقوله ﴿ اذا غير النائي البيت ﴾ اذليس في هذه المواضع ما يدل  
على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هى الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات  
( فقال بعضهم انه للاثبات فى الماضى كان كقوله تعالى ( وما كادوا يفعلون )  
او فى المستقبل ( واستدل على كونه فى المستقبل ايضا للاثبات بخطئة الشعراء ذا الرمة  
فى قوله ﴿ اذا غير النائي ٣ البيت ﴾ وقولهم نراه ٤ قد برح حتى ادى ذلك الى ان غير  
ذو الرمة لم يكدا الى لم اجد ولم يكدا مستقبل لانه جواب اذا فلولوا انهم فهموا الاثبات  
لم يخطئوه ( والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى ( وما كادوا يفعلون ) ان اثبات  
الفعل مفهوم من القرينة اى قوله تعالى ( فذبحوها ) لامن كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد  
الاثبات فى قولنا مات زيد وما كاد يسافر لما لم تكن قرينة ( واما الجواب عن تخطئة  
الشعراء فبان تخطئهم ونصوب ذا الرمة فى بدعيته بناء على الدليل المذكور اى ان

٢ تلك القرينة هى المفيدة  
لثبوته نسخته

٣ تمامه \* المحبين لم يكدا  
رئيس الهوى من حب مية  
يرح \* الرئيس حديث  
النفس وفى نسخة الهجر  
٤ قوله ( قد برح ) برح  
مكانه اى زال عنه

٥ ومنه اكاد اخفيها  
 ٦ واخواتها نسخته  
 ٧ من حال الحول الحمى  
 يوشك ان يقع فيه  
 ٨ فانك موشك ان لا تراها  
 \* وتعد و دون غاضرة  
 العوادي  
 ٩ قوله (من الاكوار)  
 الكور بالضم الرحل بادآته  
 والجمع اكوار وكيران  
 ٢ ناهيك به اي حبيبك كما اذا  
 تعجبت من طيب شئ قلت  
 واهاله ما طيبه  
 ٣ قوله (ولاشل عشره)  
 يقال لمن اجاد الرمي والطعن  
 لاشل لا ولا عى ولاشل  
 عشرة اي اصابعه العشرة  
 ٤ قوله (ابرحت ربا) هذا  
 الامر ابرح من هذا اي اشد  
 وقتلوهم ابرح قبل اي اعجبه  
 ويقال ما ابرحه اي ما اعجبه  
 ويقال ابرحت ربا و ابرحت  
 جارا اي اعجبت وبالغت  
 ٥ بل لانشاء طلب التعجب  
 ٦ ولا يطلق التعجب عليه  
 تعالى نسخته  
 ٧ هذا المعنى نسخته

نفى القرب من الفعل لا يكون اثباته وقد خطأ المخطئين وذا الرمة في رويته من قال حين سمع  
 تلك الحكاية اصابته بدبته واخطأت رويته (وقال بعضهم ان نفى الماضي اثبات لشبهة قوله  
 تعالى ﴿فدبحوها وما كادوا يفعلون﴾ الآية ونفى المضارع نفى لقوله ﴿لم يكدير بها﴾  
 ﴿وقول ذي الرمة لم يكدير﴾ وعند الاخفش يجوز زيادة كاده قوله (والثالث) اي الذي  
 يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفي ٦ واحوالها يقال طفي يطفى  
 طفغا كغرق يغرق فرقا (وحكى الاخفش عن بعضهم طفوا وقد جاء طفي يطفى بكس يجلس  
 ويستعمل مضارع كاد واوشك ٧ خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب ونذر  
 اسم فاعل اوشك ٨ (قوله وهى مثل كاد في الاستعمال) وقد يحكى خبر جعل جلة اسمية قال \*  
 وقد جعلت قلو ص بنى سهيل \* ٩ من الاكوار مر تعها قريب \* وقد يحكى شرطية مصدره  
 باذا نحو قولك جعل زيد اذا كلمته تغضب على ان الجزاء مضارع قال \* وقد جعلت اذا  
 ماقت يثقلنى \* ثوبى فانهض نهض الشارب التمل \* قوله (فعل التعجب ما وضع  
 لانشاء التعجب وهو صيغتان ما فاعله وافعل به وهى غير متصرفة مثل ما احسن زيدا  
 واحسن بزيد ولا يبينان الا بما يبنى منه افعال التفضيل ويتوصل في المتع بمثل ما اشد  
 استخراجا واشدد باستخراجا ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل واجاز  
 المازنى الفصل بالظرف وما ابتدأ نكرة عند سبويه ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش  
 والخبر محذوف وبه فاعل عند سبويه فلا ضمير في افعال مفعول عند الاخفش والباء  
 للتعدي اوزادة فقيه ضمير) قوله (ما وضع لانشاء التعجب) اي فعل وضع لانشاء التعجب  
 لانه في قسم الافعال فلا ينقض الحد بنحو ناهيك به ٢ ولله دره وواهاله وبالك رجلا  
 وكاليوم رجلا وويله رجلا بلا ينقض بنحو قاله الله من شاعر ٣ ولاشل عشره فانه  
 فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ٤ ابرحت ربا الان يقول ان  
 هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت  
 وعجبت فهو وان كان فعلا فليس لانشاء ٥ \* واعلم ان التعجب ٦ انفعال يعرض  
 للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه واهذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يجوز  
 التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شئ ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون  
 على صيغة ما فاعل او فاعل به دالا على ٧ المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى  
 عندهم فعل التعجب (قوله وهى غير متصرفة) لمشابهتهما بالانشاء للحروف وهى غير  
 متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعانى وان كان جلة فالقياس ان لا  
 يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلماذا لم يتصرف في نعم وبئس  
 وفي الامثال (قوله ولا يبينان الا بما يبنى منه افعال التفضيل) قدمضى ذلك في باب افعال  
 التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا ما وقع في الماضي واستمر  
 بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا بما حصل في الماضي  
 واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل



بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما فعل (قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضوم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما ضرب وما قتل ليدل بذلك على ان التعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعال التفضيل فكأن اصل ما ضربك لزيد وما قتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له واغالم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لالذاته فلماذا لا تعديان الى المفعول الذي كان الفعلي الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت (ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعال التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما مأخوذتين من فعل المضوم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما بنى من المبني للمفعول اذا من التباسه بالفاعل نحو ما اجنّه وما اشهره وما مقته الى وما عجبته الى وما اشهاه الى فيتعدى كما ذكرنا في افعال التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالي او بعد نحو احطى عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب او البغض (قال سيويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه وعجبته وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما يقال رموت اليد منه وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة بالمصدرية القائمة مقام التعجب منه بعد ما اشدواشد ونحوهما نحو ما اشد ما ضربواشد بما سجن (ويبنى ايضا من باب افعال ٣ قياسا عند سيويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للعروف ٤ وما ابغضني له (والاخفش والمبرد جوزا بناء من جميع الثلاثي المزيد فيه كامر في افعال التفضيل وربما بنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلمها وكذا يقال ٥ ما آبله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كامر ويستعمل منهما الفاعل نحو آبل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابأس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احقه وما انوكة وما اللده ٢ ونذر ما خيره وما شره بخذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير التعجب منه كما كان يتعدى اليه افعال التفضيل سواء (ولمشابهة افعال التعجب لا فاعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرائط بناءه وتصحيح العين في نحو ما ا قوله وما يبعه وتعديه بما يتعدى به افعال التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعال التعجب اسم كافعل التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في نحو قوله \*يا ما ملج غزانا\* واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولو لا انفتاح افعال التعجب وانتصاب التعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهما جديرا بان ينصر (وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمنا للمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كامر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف فامبتدا واحسن خبره اي شئ من الاشياء متعجب من حسنه ومانكرة غير موصوفة (واعتذروا لنصب التعجب منه بعد افعال بكونه مشابها للمفعول لجيئه بعد افعال المشابه لفعل مضمر فاعله فوقه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو

٨ الموضوع او المنقول اليه  
نسخه

٩ قوله (ما اجنّه) جن الرجل جنونا واجنّه الله فهو مجنون ولاقتل مجن وقولهم في المجنون ما اجنّه شاذ لا يقاس عليه لانه لا يقال في المضروب ما اضربه ٢ كقولهم نعمت اليد به الا انه اريد هنا المدح بالرمي خاصة

٣ قوله اي (قياسه) التوصل بنحو اشدواشد وجعل ما هو بمعنى مصدر المبني للمفعول وهو الفعل المبني للمفعول المصدر بحرف المصدرية مقام التعجب منه ٤ قوله (وما ابغضني) له بغض بغاضه صار بغضا وبغضه الله الى الناس فابغضوه اي مقتوه

٥ هو آبل من غيره وافرس وهو آبل وفارس ولم يستعمل منهما الفعل كامر نسخه

٢ كما ذكرنا افعال التفضيل  
نسخه

نحو قوله \* ولذا بعده يذئاب عيش \* ٣ اجب الظهر ليس له سنام \* نصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعال الى المتعجب منه ( والجواب عن تصحيح العين في نحو ما قوله وما ابعده و اقول به وابع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يحز الادغام في نحو اشدده في التعجب كما جاز في غيره واما التصغير فع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند الكسائي فانه يدعى اطراده ويقبس عليه افعله في جواز التصغير انما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شبه افعله الاسمي كايض و اقول منك ( قوله ويتوصل في الممتنع ) يعني بالممتنع مالا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخرجه ودحرجه او كان من الا لوان او العيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره اولم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما ٥ واما ما لم ينفي كانبس ٦ او مصوغا للمفعول او مادما لمصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرهما الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا ٧ مصدر منفي نحو نبس او مصوغا للمفعول لتوجب وكذا لا مصدر لنم وبئس ويذرع ويدع حتى يقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقبله استغناء بما اكثر قائلته ( قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ) كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا يزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتصافا للفصل بين المفعول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فاحسن امس زيدا على ان يتعلق امس بليقت وكذا ان يتعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في علم التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فنعاه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم يزيد ( واجاز ابن كيسان توسط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيد او يفصل بكان وحدها بين ما و افع ٢ وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان ( وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضميره واحسن زيدا ٣ خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لابد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبغ ابردها والضمير للفداء وما امسى اذفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان ( قوله وما ابتداء ) اي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوله وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يحتمل سببه فالتكثير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا عرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء

٣ الجب القطع وبغير اجب  
بين الجب اي مقطوع السنام  
وذئاب كل شيء بالكسر  
عقبه

٥ ما كان لازما للنفي كافي نبس  
نسخه

٦ قوله (نبس) مانبس بكلمة  
اي ماتكم ومانبس ايضا  
مثله

٧ مصادر لها منفية  
او مصوغة ولا مصدر لغير  
التصرف كنم نسخه

٢ عند الاكثرين نسخه  
٣ خبرها وفيما قال بعد لانه  
ليس كان على صيغة التعجب  
وفائدة دخول كان في التعجب  
في نحو ما كان

التعجب وانمحي عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شئ يستحيل كونه يجعل جاعل نحو ما قدر الله وما اعلمه وذلك لانه ٤ اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب من الشئ سواء كان مجعولا وله سبب او لا فهمة افعال لتعديدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او لتعديدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا ٤ فيما اضرب زيدا العمرو فا مبتدأ افعال خبره وفيه ضمير راجع الى ما هو فاعله والمنصوب بعده مفعوله ( وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام ٥ اللابى في التعجب كما كان في تقدير سيويه ومذهب سيويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال مانكرة غير موصوفة نادر نحو ﴿ فعمماهى ﴾ على قول ولم تسمع مع ذلك مبتدأ ( وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد استفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى ﴿ وما أدريك ما يوم الدين ﴾ واندري من هو والله دره اى رجل كان قال ﴿ والله عينا ﴾ خبر ايماء فتي ٧ قبل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من معنى الاستفهام الى التعجب فالنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت ( واما احسن زيد فعند سيويه افعال صورته امر ومعناه الماضى من افعال اى صار ذا فعل كالحلم اى صار ذا الحلم والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس وضعف قوله ٨ بان الامر بمعنى الماضى مما لم يعهد بل جاء الماضى بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه ٩ وبان افعال صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحذف زيد ٢ واشتمح زيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرود زيادتها في المفعول ( فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله حسنا كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفة بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال ﴿ وقد وجدت مكان القول ذاسعة ﴾ فان وجدت لسانا قائلا فقل ﴿ وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيويه ٢ وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شئ منها قياسا مطردا ( وانما لم يصرف على هذا القول افعال وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا احسنوا احسنى احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف ٣ وسهل ذلك انحاء ٥ معنى الامر فيه كما انمحي في ما افعال معنى الجعل وصار معنى افعال به كفى ما فعله وهو محض انشاء ان تعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجعله وتأنيته فهمة ٤ افعال على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزبدة في المفعول وهو كثير كما يجئ في حروف الجر ( واجاز الزجاج ان تكون الهمزة للصيرورة فيكون الباء لتعديدية اى اجعله ذا احسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ( ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اى يا احسن

٤ انمحي اصل المعنى الذى هو الجعل في فعل التعجب واقتصر منه على ثمرته وهى التعجب منه مطلقا سواء كان مجعولا نسخة ٤ نحو نسخة ٥ الذى يليق بالتعجب نسخة

٦ قوله ( خبر ايماء ) الخبر بالفتح القصير وهو هنا علم شخص

٧ قالوا وهو تضعيف نسخة

٨ من جهة ان نسخة ٩ ونحوه ومن جهة ان افعال بمعنى صار نسخة

٢ وانمحي ومن جهة ان زيادة الباء في الفاعل قليلة ٢ ولم يصرف هذا الفعل وان خوطب به مثنى آه نسخة ٣ ولان معنى الامر انمحي فيه نسخة

٤ احسن التعدية نسخة

احسن يزيد وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى وايضا نحن نقول احسن يزيد يا عمرو ولا مخاطب شيان في حالة واحدة الا ان نقول ان معنى خطاب الحسن قد انمحي (ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا ٦ حاله كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى ﴿اسمع بهم وابصر﴾ ٧ فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا (واما عند سيدييه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بملازمته الجر ويكون الفعل قبله في صورة ٨ ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في ما جاءني من رجل وكفي بزيديا يحذفه (ولا يؤتى لفعل التعجب ولا لفعل التفضيل بمفعول مطلق خلا لما ن اجاز ذلك لانها لمجودها صارت كنم وبئس بمصدره (ولا يجوز العطف على المضمر المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن يزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي او باللام لانه انمحي عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اي حسن حسن زيد فلو جئ بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد انمحيه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلا ما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف ﴿قوله﴾ (افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فنهنا نعم وبئس وشرطها ان يكون الفاعل معرfa باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمر ا مبرا بنكرة منصوبة او بما مثل ﴿فنعمها هي﴾ وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل و﴿بئس مثل القوم الذين﴾ وشبهه متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل ﴿نعم العبد﴾ و﴿فنعم الماهدون﴾ وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير ٩ وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصص نعم ويجوز ان يأتي قبل المخصص او بعده تميز او حال على وفق مخصوصه (قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم) هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان انكم الخبرية متضمن للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشيء المدح وتحذنه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بلي تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرده ذلك في جميع الاخبار لانك ٢ اذا قلت زيدا افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تقض بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيدا قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت اولم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ

٦ رأيتاه في موضع كذا انه  
٧ فحذف بهم عند الفراء جاز  
لانه مفعول نسخته ٨ طلب  
المفعول نسخته ٩ بتغير نسخته  
٢ قوله (اذا قلت زيدا افضل  
من عمرو فلا ريب في كونه خبرا  
ولا يمكن ان تكذب في التفضيل  
ويقال انك لم تقض له) لا  
يخفى عليك ان التفضيل ههنا  
ليس بمعنى جعلك اياه افضل  
بل بمعنى الاخبار عن كونه  
افضل ثم الاخبار الذي هو  
فعل المتكلم ليس مدلوله  
اصليا للكلام الخبري ولا  
مقصودا منه بل مدلوله  
الاصلي المقصود منه هو  
الحكم بالنسبة بين طرفيه وذلك  
محتمل للصدق والكذب  
كقولك زيدا قائم فلا يكون  
انشاء اصلا واما صيغة التعجب  
فالمقصود منها التعجب واحدا  
وذلك مما لا ينطرق اليه صدق  
ولا كذب واما كون التعجب  
منه كحسن زيد مثلا حاصلا  
في الواقع فهو لازم عرفي للمعنى  
المقصود وليس مقصودا من  
الصيغة فلا يلزم كونها خبرا  
وكذا الحال في صيغة المدح  
واما نحو قولك كمر رجل عندي  
فعناه الحكم بحصول الرجال  
عنده واستكثاره لتلك  
الرجال والاول خبر والثاني  
انشاء وقس على ذلك مثل رب  
رجل عندي وح فلا اشكال

٣ الحلقى العين أربع لغات إلا أن الأكثر في هذين آه نسخة ٤ بنى تميم في اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كافي بابل وقد اشتمل على الاصل في قول طرفة نسخة ٥ اوله \* ماقلت قدم را كبا \* المبر الغالب العظيم من ابرفان على اصحابه اذا غلبهم وعلا فيهم ذكره صدر الافاضل وقال المهدي لعله يريد اذا ٣١٢ غلبهم آه بافعال البر وهو الاحسان

٥ ابر الله حخته اى قبل ٦ قال الجوهرى وان ادخلت على نم ماقلت نعم ما يعظكم به يجمع بين الساكنين وان شئت حركت العين بالكسر وان شئت قحمت النون مع كسر العين

٧ اى كل الانسان نسخة ٧ قوله ولا يصح ان يقال يمكن ان يقال انما لم يجوز نم كل الرجل زيد لانه يتبادر منه ان افراد الرجل متعددة حقيقة وايها عين زيد وذلك محال ولذلك لم يجوز ايضا ان يقال انت كل الرجل وكما جاز ان يقال انت الرجل كل الرجل جاز ايضا ان يقال نم الرجل كل الرجل زيد اذ يتبادر ح من العبارة ان المقصود بالمبالغة وقوله بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل برد عليه ان هذا الحصر اعنى نفى الرجولية عن سواه لا يفهم الا اذا حمل الرجل على الجنس وادعى اتحاد زيد به او حمل على استغراق الجنس

الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل وليس بمحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان التسمية اى الجودة المحكومة بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا فى فعل التعجب وفى كم ورب (قوله فنهانعم وبئس \* اعلم ان نعم وبئس فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اُرد في لغة تميم كايحى فى التصريف فى فعل ٣ اذا كان فائوه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعث او فعلا كشهد) احديها فعل وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة فعل باسكان العين مع كسر الفاء والرابعة فعل بكسر الفاء اتباعا للعين وكذا اُرد اتباع الفاء للعين فى فعل اذا كان عينه حلقيا لمساكلة العين قالو اريج وشهيد وشعير والاكثر فى هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بنى تميم وغيرهم (قال سيديويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة ٤ تميم وقد اشتمل طرفة نعم على الاصل فى قوله \* نعم الساعون فى الامر المبره ومنه قوله تعالى ٦ \* فنعماهى \* بفتح الفاء وكسرها على القراءتين ولم يجوز اسكان كسرة العين مع ما لقصد الادغام وقرأ يحيى ابن وثاب فى الشاذ \* نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت بئس فى القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين فى المدح والذم كما ذكرنا فى باب التعجب (قوله وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها) نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذى اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل \* واعلم ان اللام فى نحو نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا فى باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغرافية صحة اضافة كل اليه كافي قوله تعالى \* ان الانسان لفي خسر \* ٧ ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال (فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل) قلت امتناع التصريح فى مثل هذا بنحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وكل قائل بنحو نعم الرجل يجد من نفسه انه لا يقصد ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد معنى المبالغة المذكورة الامع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل ٨ اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام فى نعم الرجل للاشارة الى ما فى الذهن كما قال المصنف لما بينا فى باب المعرفة ٩ (ودليل فعليتهما لحاق التاء التى لا تقلب هاء فى الوقف بهما وهى انما تلحق الفعل واربعة احرف ٢ احديها لات مع ان بعض الكوفيين يقول انها هى التاء يزداد فى اول حين والان قال \* نولى قبل نأى دارى ٣ جانا \* وصلينا كما زعمت تلانا \* وقال \* العاطفون تحين مامن

وكون زيد عين الجميع وكل واحد منهما مناف لما تقدم منه فتأمل ٨ فى المدح اى ان من نسخة ٩ ان هذا كلام (عاطف) لطائل تحته نسخة ٢ وهى لات وثمت وربت ولعلت كما مضى فى باب المذكر والمؤنث وتدل على فعليتهما نسخة قوله (جانا) الجانة حب يعمل من الفضة وجمعها جان

٤ غارة شعواء اي فاشية متفرقة

٥ منطلقا وكان زيد منطلقا  
نسخه

٦ فنصب الجزآن ظ

٧ يمكن جرهما لان اسما  
واحد لا يجر الاسما نسخته  
٨ بعد الرفع تشبيها بالمفعول  
نسخه

عاطف \* والمطمعون زمان مامن مطعم \* كما مر في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقان ثم  
ورب والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث ايذا نابه من الاول الامر وذلك اذا عطف بـ  
قصة على قصة قال \* فضيت ثمت قلت لا يعنيني \* ولا تقول جاءني زيد ثمت عمرو وقد جوز  
ابن الانباري ولا ادري ما صحته قال \* ما وى يارب تاغارة \* وشعواء كالذعة باميسم \* وقد جاء  
\* يا صاحبا رب انسان حسن \* يسأل عن اليوم او يسأل عن \* ويجوز ان يكون اراد بالانسان  
مؤثرا والرابعة التي تلحق اهل نحو لعلت هند قائمة ( ودليل فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نحو  
نعمار جلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز  
استعمال جميع باب فعل مع فعليته استعمال نعم وبئس يقوى فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك  
وهو كونهما فاعلين مستقلين بفاعلهما كلاهما صار مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على  
موصوفها كافي قوله \* والمؤمن العائذات الطير يسبحها \* وجر دق طيفة فصار معنى نعم الرجل  
رجل في غاية الجودة فكأنه كان نعم الرجل نعم اي جبد فصارا معاجزة جلة بعدما كانا جلة  
مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تعالى ﴿سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم﴾ وظننت زيدا  
٥ قائما على ما مر في باب ظننت ونحو ﴿يوم يجمع الله الرسل﴾ فان الجمل في هذه الصور منسجمة  
من معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على ما قيل وكون مضمون الثانية مفعولا  
ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى  
المفرد فان كانت علمافى محكية مطلقا وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب  
علمت قال تعالى ( ثم بداهم من بعد ما رآوا الايات ليسبحننه ) اي بداهم سبجنهم اياه وان كانت  
اسمية اعرب الجزآن بما استحقه مضمونهما ٦ ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء  
الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كافي في باب كان  
اذ لم يجر رفعهما كاجاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع  
ولم يجر ايضا حكايتهما اذ الفعل لا بدله من مرفوع به ( وحكى الجزآن ان كان المضمون  
مضافا اليه اذ لم ٧ يمكن جر اسم واحد الاسماء واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على  
جر اولهما لم يمكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في نصب الثاني مناسبا ٨ للرفع  
تشبيها بالفعل واما الجمل التي هي خبر المبتدأ او ما وصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي  
ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب  
على كونها بتقدير المفرد كما مر ( ولترجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى  
المفرد وجب حكايتهما لكونها فعلية كافي ( سواء عليهم اانذرتهم ) لكن ليس كونها  
بمعنى المفرد كافي سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل  
موصوفا بالفعل المقدم كاذكرنا وكان الاصل تكثير فاعل نعم وبئس لانه من حيث  
المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجي فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم  
رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل

٢ لا معنى تحتها نسخة

٣ نكرة في المعنى نسخة

٤ كالعائدات الطير وجرده  
نسخه٥ تؤيد وتدعو اليه  
وذلك ان المخصوص  
مرتفع نسخة٦ فاذن كان مبتدأ فلو كان  
خبره ذلك المقدم مع بقاءه  
على جليته نسخة  
٧ ولا عائد نسخة

٨ ايضا نسخة

٩ تؤيد وتؤكد نسخة

٢ على انهما مناديان  
نسخه

جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريف اللفظيا ٢ كافي اشترى اللحم او ضمير امفسرا  
بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا تأخير  
هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذله في النفوس وقع فاوردوا الفاعل  
في صورة المعرفة ٣ وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر  
مصوغا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكر من الاشخاص او ذمه لافائدة فيه فبنوا امر  
المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كاذ كرنا في تقدير مفرد وهو  
الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم  
جيد فكأنه صفة مشبهة ومجوز ذلك كون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلهما فصار نعم الرجل  
٤ بجر قطيفة ( ولا يقال ان ما ذكرنا قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه  
وذلك لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان  
خبر مبتدأ مقدر لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو  
كنت نعم الرجل ونعم السيد ان وجدت ما ٦ فاذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر  
باقيا على جليته لوجب ان يكون فيها عائد اليه ٧ ( والاعتذار بكون ذى اللام جنسا مستغرقا  
وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم  
المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمير للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة  
من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب ( والاعتذار بكون ذى اللام قائما مقام الضمير على ما قاله  
المصنف لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج  
الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كافي قولك  
ابوه قائم زيد ( وليس ٨ اذن اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد  
فيكون اذن كالضمير الراجع بشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان  
لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني  
لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه  
المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ( ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على  
نعم وبئس مطردا كقول الاغرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي  
نعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بأس العير وليس زيد  
نعم صاحب وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله  
\* والله ما ليلى بنام صاحبه \* اى بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير  
بخلاف بنام صاحبه ( وحكى قطرب نعيم الرجل على وزن شديد وكریم فهذه الحكاية ان  
صحت ٩ تؤكد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو يانعم المولى  
ويانعم النصير ويابئس الرجل ٢ على انه منادى ( وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولا م  
القسم عليهما نحو ان زيدا لبأس الرجل والله لنعم الرجل انت مع انهما لا تدخلان

الماضي من دون قد (وهذه الاشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا  
 كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الابتكاف ولا جل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين  
 جزئيهما لا ظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل (فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيدان  
 زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اى زيد رجل جيد ولم يحتاج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر  
 في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد  
 الابهام كما مر فدخله عوامل المبتدأ مؤخرنا نحو نعم الرجل كنت وقوله \* يميننا نعم السيد  
 ان وجدت \* على كل حال ٢ من سحيل ومبرم \* وقد تقدم المخصوص على نعم وبئس نحو  
 زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل ٤ بلام زائدة كرايت او مضرا مفسرا  
 بما بعده كقول الاخطل \* ابو موسى جددك نعم جدا \* ٥ وشيخ الحلي خالك نعم خالا \* وانما  
 الزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تأخره ويدخله مقدما  
 نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله جددك نعم جدا لا يرجع  
 الى المبتدأ والالم يحتاج الى التفسير بل هو ضمير قبل المذكر مفسر بما بعده ٦ فالذى روى  
 وان كان كالشاذ لقلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونموا قوما وليس الضمير ان  
 اى هم والواو راجعين الى الموصوف والالم يفسر (قوله مضرا ممزا بكرة منصوبة  
 \* اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفقا  
 بين اصل المصيرين لعلتين احدهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعموا رجلا ونموا رجلا  
 ونمت امرأة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجازوا نعم المرأة هند وبئس المرأة دعد كما  
 اجازوا نعمت المرأة لكن الحاق تاء التأنيث اهاون من الحاق علامتى التثنية والجمع لانها تلحق  
 بعض الحروف ايضا كلات وئمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المرأة ولم يطرد نعم  
 رجلين ونموا رجلا (والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانه  
 لا تستفيد منه اذا لم تقدمه ما يعود عليه الا معنى شئ وشئ يصلح للثنى والمجموع  
 والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجعته واثنته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع  
 والتأنيث والقصد بهذا الضمير الابهام فاكان او غل فيه كان اولى (واما تمييز هذا الضمير  
 فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجعوا تأنيثا نحو نعم رجلا ورجلين او رجلا او امرأة او امرأتين  
 او نسوة اتفقا منهم ايضا (واما الضمير في ربه رجلا فالصريون يلتزمون افرادا للعلة الثانية  
 المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثبته ويجمعونه ويؤنثونه وليس مذهبوا اليه  
 بعيد لانه مثل قوله ويلها زوجة وبها قصة ويالك من ليل \* ٧ وقد تصرف في الضمير كما رأيت  
 (واما تمييز هذا الضمير فذهب الجزولي وتبعه ٨ من شرح كلامه الى لزوم افراده (والظاهر  
 انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصيرين اما عند اهل الكوفة فظاهر  
 لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث واما اهل البصرة  
 فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى والمجموع

٢ قوله (من سحيل)  
 السحيل من الجبل ما يقتل  
 قتلا واحدا كما يقتل الخياط  
 سلكه والمبرم ان يجمع  
 بين نسجتين فيقتلان جبلا  
 واحدا والسحيل من  
 الثياب ما كان غزله طاقا  
 واحدا

٣ والمبرم المقتول الغزل  
 طاقين والمتأم ما كان سداء  
 ولحمته طاقين طاقين ليس  
 بمبرم ولا سحيل

٣ هذا يروى ابو نصر  
 عن عمه الاصمعي وفي  
 الاساس ومن المجاز امر  
 سحيل ومبرم وانشد  
 البيت واراد ضعيف وقوى  
 ٤ معر فابلان زائدة نحو زيد  
 نعم الرجل نسخته  
 ٥ شيخ نسخته  
 ٦ فاروى وان كان قليلا من  
 من قولهم نسخته

٧ والضمير كما رأيت  
 تصرف فيه نسخته  
 ٨ شرح كتابه نسخته



وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصدوه هو الحق ( ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتميزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال الله تعالى ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ وإذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتميزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا وما الفصل بين ذافي حبذا وتميزه فلجواز استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ( ولا يجوز ان يحى لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتأكييد ٢ والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتميزه وهو المفيد للمقصود ويلزم ٣ هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعالى ﴿ بئس مثل القوم الذين ﴾ ان التمييز محذوف اي بئس مثلامثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يحى ( وقد يحى عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييزا للتأكييد قال ﴿ تزود مثل زاد ابيك فينا ﴾ فتم الزاد زاد ابيك زادا ﴿ وقال تعالى ﴿ ذرعها سبعون ذراعا ﴾ اي ذراعها اذا لمصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كمحى الحال في قم قائما وتعالى جايئا للتأكييد ( ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتأول البيت بتزود مثل زاد ابيك زاد على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله تعالى ﴿ ذرعها ﴾ مصدر بمعنى المفعول اي مذكروها اي طولها سبعون ذراعا ( قوله او بما مثل فنمهاى ) اختلف في ماهذه ف قيل هي كافة هيئات نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وقلما ( قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون مامصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف الا انه يحتاج الى تكلف في اضممار المبتدأ والخبر في نحو فنمهاى ( وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها في قوله تعالى ﴿ بشما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ﴾ ما فاعل وان يكفروا مخصوص وفي قوله تعالى ﴿ نعم اعظمكم به ﴾ المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذى مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعهما في فنمهاى لان هي مخصوص اي نعم الذى فعله الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعم ( وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشئ فعنى فنمهاى هي نعم الشئ هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم محى ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشئ في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال انى مما ان افعل ذلك اي من الامر ومن الشان ان افعل ذلك ( قال وان شئت قلت انى مما افعل بمعنى ربما افعل كما يحى في ٤ الحروف بل يحى ما بمعنى شئ اما موصوفة نحو ﴿ هذا مالى عتيد ﴾ او غير موصوفة ٥ كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو ﴿ نعم اعظمكم به ﴾ ولبئس ما شروا به انفسهم ﴿ وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله ﴿ انا ابن جلا وطلاع الثنايا ﴾ فيكون التقدير نعم الشئ شئ اعظمكم به وبئس الشئ شئ

٢ العطفين نسخه  
٣ التمييز لهذا الضمير غالبا  
وقالوا نسخه

٤ حروف الجر نسخه  
٥ نحو ما احسن زيدا عند  
سيبويه نسخه

شروابه انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله \* نعم الفتى ٦ فجعت به اخوانه يوم البقيع  
 حوادث الايام \* اى فتى فجعت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله تعالى \* كبرت كلمة تخرج \*  
 صبغة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اى قولهم  
 وفي قوله تعالى \* بثس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا \* يجوز ان يكون على هذا القول  
 اى ٧ كون ما بمعنى الشئ وقوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم  
 بانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف فقوله ان يكفروا بدل من ذلك  
 المذموم واخير مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم ( وقال الزمخشري والفارسي في احدهما  
 مانكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما في قوله \* نعم  
 يعظكم به \* او مذكور كما في قوله تعالى \* بثس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا \* او نكرة  
 غير موصوفة كما في نحو \* فنعما هي \* وقولهم دققته دقانما ( ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر  
 تأكيدها معنويا ٢ لانه لا يكون الا للعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في  
 معنى النكرة كما بينا ) ويجوز تأكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى  
 \* بثس الرفد المرفود \* وقال \* ونعم ٣ الفتى المرتى انت ٤ \* خلافا لابن السراج قال لان الصفة  
 مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ٥ ان المرفود مذموم والمرثى بدل من الفتى  
 وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى  
 \* ولعبد مؤمن \* ولا يتمتع عند ابى على والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس  
 الى الذى الجنسية وكذا من وما واعنى بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة  
 \* ولنعم دار من لم يرض بهادارا \* قال \* فنعم ٦ مرزاء من ضافت مذاهبه \* ونعم من هو  
 في سرو اعلان \* ويقول نعم الذى هو عبد زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة  
 نحو نعم الذى كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلها  
 الابهام ( او قد يرد فاعلها منكر مفردا نحو نعم رجل زيدا ومضافا اليه كقوله \* فنعم  
 صاحب قوم لاسلاح لهم ٧ \* وهو قليل ( وقد روى مبرقوم نعم بهم قوما والباء  
 في الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعال به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما  
 وقد تدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه السلام \* نعم بالمال الصالح للرجل  
 الصالح \* اى نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو ٨ فى المعنى متعجب منه ههنا  
 ( وقد روى مررت بقوم نعموا قوما بالحق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا ) وقال  
 ابو على انه سمع نعم عبدالله زيد وبئس عبدالله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل  
 ليس بمضاف الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير  
 المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنية الانقصال كما مر في باب الاضافة وقد روى  
 شهدت صفين وبئست الصفون ٩ والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف  
 الاصل مما ترك تمييز ضميره اى بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لافعال ومثله  
 قولهم فيها ونعمت اى مرحبا بهذه القضية ونعمت هى فالتمييز والمخصوص حذف

٦ فجعت المصيبة اوجعته  
 ٧ على ان ما نسخة  
 ٢ لان التأكيده المعنوى نسخة  
 ٣ قوله ( الفتى المرتى ) النسبة  
 الى امرى مرتى بفتح الراء  
 ومنه المرتى الشاعر وكذا  
 النسبة الى امرى القيس  
 وان شئت امرى  
 ٤ تمامه \* اذا هم شيوالدى  
 الحجرات نار الموقد  
 ٥ قوله تعالى المرفود مذموم  
 اى مرفوع على الذم وقوله  
 المرتى بدل نسخة  
 ٦ قوله رجل ( فتم مرزاء )  
 رجل مرزاء اى كريم  
 يصيب الناس خيره  
 رزأت الرجل ارزاه زراء  
 اذا اصبت منه خيرا ما كان  
 والمصدر مصدر ميمى  
 ٧ وتمامه \* وصاحب  
 الركب عثمان ابن عفان \*  
 ٨ المتعجب منه فى المعنى  
 نسخة  
 ٩ فى التسهيل صفون بلا  
 الف ولا م

٢ اذ هو هو تقو نعمت البلد هذه الدار قال نسخته ٣ قوله ٣١٨ ( عطل العطل طويلة العنق والشيخ

عريض ما بين الكاهل الى الظهر والجفيرة الناقة العظيمة الجفيرة وهى وسطها والدعامة خشب الخيمة ودعائم الزور منصوب على التشبيه بالمفعول والعامل بجفيرة ولو لا التعريف لكان تمييزا عن النسبة على معنى محكمة معظمة هى من حيث دعائم زورها والزور نوع من السفرو الزوراء اعلى الصدر

٣ الحرة الناقة الكريمة والعطيل من النساء والنوق والعرس الطويلة العنق والشيخاء عريضة الشيخ وهو الوسط ودعائم الزور عظام الجفيرة وهو تحسن الوجه ينصب دعائم اى عظيمة عظام الجفيرة فزورق مذكر نسب اليه نعمت فشبه الناقة به والوجه فيها اضافته الى المؤنث وهو البلد اى المفازة ٤ وهو الذى ذكرناه قبل واختارناه نسخته

ورفيقا تمييز لان اولئك منهم نسخته ٣ (قوله بعد) اوله \* قعدت له وصحبتى بين ضارج \* وبين العذيب بعدما متأملى \* اى قعدت لهذا البرق ساهرا واصحابى تزول بين هذين الموضعين اتأمل من اين بدا البرق فبا بعدما بينهما

ما (وقديؤنث نعم وبئس وان كان فاعلمها مذكرا لكون المخصوص مؤنثا ٢ نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة \* او حرة \* ٣ عطل شيخاء بجفيرة \* دعائم الزور نعمت زورق البلد \* وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير مذكر التأنيث المخصوص كقوله تعالى ﴿ساعات مستقرا﴾ وحسنت مستقرا ﴿قوله﴾ (وهو مبتدأ ماقبله خبره او خبر مبتدأ محذوف) قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسى مثله عن سيويه ٤ وهذا الذى نصرناه قبل (قوله) وشرطه اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل) يعنى ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متأول باحد وجهين اما على حذف المضاف اى بئس مثل القوم مثل الذين اوعلى حذف المخصوص والذين صفة القوم اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم اى مثل المذكورين (وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجاهلة ولا يمنع اعتراض نعم بذيوله بين العامل ومعموله لانها كالجملية الاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هوزيدا ويجوز بالفاء نحو نعم الرجل هو (قوله وساء مثل بئس) نحو ساء مثلا القوم \* اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيدا وبالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو موت البديده وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا كثر انجرار فاعل هذا المحقق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف زيد اى اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقوله تعالى ﴿وحسن اولئك رفيقا﴾ ٢ تمييز لابهام اولئك وقيل حال (ونحو قوله \* ٣ بعدما متأملى \* ما فيه زائدة وكذا فى قولهم شدا انك ذاهب وان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كفى نعمتا متأملى وان مخصوصان (ويضمير فاعل فعل المذكور كثيرا على وفق ماقبله نحو جاني الزيدان وكرما اى ما اكرمهما ولم يحز ذلك فى نعم وبئس وذلك لعدم عراقة في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى (قوله) ومنها حبذا وفاعله ذا) اصل حب حب كظرف اى صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا فى نعم وبئس (قوله ولا يتغير) يعنى لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا زيدون وحبذا هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولاء ولا حب تا لانه مبهم كالضمير فى نعم وبئس فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا يعنى حب الشئ (وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اى المحبوب زيد (وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كـ بعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لاعلى حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال فى اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك لكن لا تعمل النواسخ فى هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا (وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك فى مخصوص

٤ لان النواسخ لا تدخل  
على تابع وانما يدخل على  
الجل الاسمية كما مره ففضل  
الظاهر على المضمر كما فضل  
عليه بجواز ترك التمييز  
نحو حبذا زيد ووجب  
الاتيان به اختيارا في نعم وقيل  
نسخه

٥ صدره \* فقلت اقبلوها  
عنكم بمزاجها \* والبيت  
للاختل ٦ قوله (حسن ذا  
ادبا) حسن الشيء وان شئت  
خففت الضمة فقلت حسن  
الشيء ويجوز ان تنقل الضمة  
الى الحاء قال الشاعر لم يمنع  
البيت فقلت الضمة الى الحاء

نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك ٤ ( وقال الربيعي اذا زائدة كافي ماذا صنعت  
والخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه كقولك وبسمل ونحوهما ) قوله وقد  
يقع قبل المخصوص او بعده تمييز ) نحو حبذا زيد وحبذا رجلا زيدوان كان مشتقا  
جازان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسول لا وحبذا رسول لا محمد ولم يحذف في نعم  
تأخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاهزها لان التمييز هنا عن الظاهر اي ذا وهناك عن  
الضمير المستكن ٥ وايضا التمييز لازم عن الضمير جاز عن ذا وانما جاز ترك التمييز هنا  
تفضيلا للظاهر على الضمير ( وقيل انما لم يحذف ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل  
لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته وربما  
حذف المخصوص هنا للقرينة كما حذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة  
عينا الى قائما كما يجوز حذفها قال ٥ \* وحب بها مقتولة حين تقتل \* بفتح الحاء  
وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله \* بعدما تأمل  
\* وانشد الجوهري \* لا يمنع الناس مني ما اردت ولا \* اعطيهم ما اردوا ٦ حسن ذا  
ادبا \* ويروى ايضا \* عظم اليطن بطنك والتغير في اللفظ دلالة على التغير في المعنى الى  
المدح او التعجب وقد يحذف فاعل حب بالباء مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افعال تعجبا كما  
قال \* وحب بها مقتولة \* تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين \* قوله ( الحرف  
مادل على معنى في غيره ) قدمضي شرحه في حد الاسم \* قوله ( ومن ثم احتاج في جزئته  
الى اسم او فعل ) اي ومن اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم  
كالنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين  
مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم  
يصح ان يكون جزء الكلام من دون شيء آخر وكذا الفعل في نحو قام زيد واما  
الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل او اسم ( وقد يحتاج الى المفرد كذا كرنا وقد  
يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه  
في نحو نعم ولا وكان قد وخرجت ولما \* قوله ( حروف الجر مواضع للافضاء بفعل  
او شبهه او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها  
وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فن لا ابتداء  
الغاية والتبيين والتبعض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والافخس وقد  
كان من مطروشه متأول ) الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اي لا يصال فعل  
والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجزور مفعولا به لذلك الفعل  
فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى ﴿ وارجلكم ﴾  
٧ وتسمية بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي  
توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها والظاهر  
انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف

الجزم وبعضها حروف النصب ( و اراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كذا كرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ويزيد يمرور به ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ( ويعني بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لا كرامك فاللام في لا كرامك يعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معدل للفعل المقدرا وشبهه وذلك لان التقدير بزيد مستقرا ومستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جازان يقال ان الجار معدل للظرف وكذا في يالزيد فان ياقا ثم مقام انادي ( واورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كافي ﴿ هذا بعلى شيخا ﴾ ولو صرحت بما هو معناه لقلت اشير اليه في الدار اي كائنا في الدار فلفظ اشير يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف الجر ( ومن امثلة تعديته الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت منى لان معنى اين انت بعدت ( وقدم مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لامن لولا وكى ولات وقد اختلف في لعل وسيجيئ الكلام عليه ( قال المصنف فالعشرة الاولى لا تكون الاحروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة الباقى تكون حروفا وافعالا ( قال ولم اعد على اسما وفعل او حرفا لاني اراعى في العدان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من وفي بنى وله امرا من ولى بلى وكذا لم اعد الى اسماء مع انه يجيئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين ( قال و اراعى ايضا في العد مع التشارك في المعنى التساوى في اصل ٢ الوضع وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي وله افعالا واصلا امين واو في واو لى ( وفيما قال نظر لان على الاسمية تكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنها اذا اضيفت الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله ﴿ باتت تنوش الحوض نوشا من علا ٣ ﴾ علا فيه مبنى على الضم كقولهم من عل ٤ بحذف المضاف اليه ( ثم اعترض على نفسه وقال فحاشا وخلا وعدا الحرفية لا اصل لالقاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لالقاتها وهذا عذر بارد ( قوله فن للابتداء ) كثيرا ما يجرى في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل فانهما يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل ايضا يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية ( فن للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت

## ٢ اللفظ نسخه

٣ تمامه \* نوشا به يقطع اجوازه الفلا \* ناشه تناوشه اي تناوله والمعنى يتناول ماء الحوض من فوق ويشرب شربا كثيرا ويقطع بذلك الشرب فلوات فلا يحتاج الى ماء آخر ٤ قال آتيته من على الدار بكسر اللام قال \* بكلمود صخر حطه السيل من على \* وآتيته من علا كما في البيت وآتيته من عل بضم اللام

٥ يجوز كل شيء وسطه والجمع اجواز ٦ قال تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم حق ان تقوم فيه ٧ الفنة بالضم اعلى الجبل مثل القلة وجمعها قنان الحجر فصبة اليامة ٣٢١ يذكرو وثنا الحجة بالكسر السنة والجمع الحجج وروى مذموج ومذ

دهر ٨ اقوت الدار وقويت  
خلت واقوين خلين ٩ من  
بمعنى الابتداء لسخنه ٢ وذلك  
لان التبرئة تلازم الفراق  
الذي هو البعد من المتبرأ  
منه فصارت اصلا للممتد  
والخروج اصل للسير وابتداء  
له وان قل ٢ ويعرف من الا  
بتدائية بان يصح معها الى  
للانتهاء لفظا او تقديرا نحو  
سرت من البصرة الى بغداد  
وقدياً تي من لغرض الابتداء  
دون ان يقصد الى انتهاء  
مخصوص اذا كان المعنى  
لا يقتضى الابتداء منه نحو  
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
وزيد افضل من عمرو واشبا  
هما شرح لباب زوزنى  
٣ العيمة شهوة اللبن ٤ قوله  
(من خلل السحاب) الخلل  
الفرجة بين الشيتين والجمع  
الخلال ٥ وانتهار رؤيتك خلل  
السحاب وانتهاء كون الهلال  
مرئياً مكان التكلم وكذا  
المثال الثاني ٦ قوله (شممت  
المسك) شممت الشيء بالكسر  
اشمه شما وشمما وشممت  
بالفتح اشم لغة ٧ المفعول  
تسخره

من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها  
في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى ٦ من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلاة من يوم  
الجمعة وقوله لمن الديار بقنة ٧ الحجر اقوين ٨ من حجج ومن شهر \* وانا لا ارى في الايتين  
٩ معنى الابتداء اذا المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا  
ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت  
من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان ٢ وكذا  
خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو  
باقل من خطوة و ليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين والاصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان  
واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فن في الايتين بمعنى في وذلك لان من في الظروف كثير ما تقع بمعنى  
في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده \* من بيننا وبينك حجاب \* وكنت من قدامك وقد ذكرنا  
ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة وكذا الاقواء لم يبتدئ  
من الحجج بل المعنى من اجل مرور حجج وشهر (والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل  
قولك نمت من اول الليل الى آخره وصمت من اول الشهر الى آخره وهو كثير الاستعمال ٢) وتعرف  
من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
لان معنى اعوذ به التبعي اليه وافر اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء (واذا قصدت بمن  
بمجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ لشيء  
ممتد جاز ان يقع موقعه عن لانها بمجرد التجاوز كما يجيء تقول خرجت من المكان  
واخرج عنه وانفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاء من العيمة وعن ٣  
العيمة اي بعده عنها (واما من التفضيلية فهي وان كانت بمجرد المجاوزة كما مر لكنه  
لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعال التفضيل  
فلا تغير ولا تبدل ( واجاز ابن السراج كون من الابتداء غايى الفاعل والمفعول لكون  
الفعل مشتركا بينهما نحو رأيت الهلال من مكاني ٤ من خلل السحاب فبدأ رؤيتك مكانك  
ومبدأ كون الهلال مرئياً خلل السحاب ٥ وكذا قولهم ٦ شممت المسك من دارى  
من الطريق (ومثال التبعية اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف  
اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفاً نحو اخذت  
من الدراهم هذا فن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذت من الدراهم  
والدراهم مأخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز  
ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيء فيتعلق بمقدر اي شيئا  
كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على ٧ النكرة ان يكون ايضا حالا عن النكرة

المؤخرة قال تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ ويعرف من التبعية بان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمن نحو خذ من أموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدارهم اى من الدراهم شيئاً ( قال المبرد وعبد القاهر والزحشرى ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم فى قولك اخذت من دراهم مبدأ الاخذ ( قوله وللتبيين ) كفى قوله تعالى ﴿ فاجتنبوا الرجس من الاوثان ﴾ وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيره وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلاً للرجس انه الاوثان ولعشرون انها الدراهم فى قولك عشرون من الدراهم وللضمير فى قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهى مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون المأخوذ فى نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمنع ان تصرح وتقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة ( وقال الزحشرى كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هى العشرون فى قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأه ( وانما جاز تقديم من المبنية على المبهم فى نحو قولك انا من حطه فى روضة ومن رعايته فى حرم وعندى من المال ما يكفى ومن الخيل عشرون لان المبهم ٢ الذى فسر بمن التبيينية مقدم تقديراً كأنك قلت انا فى شيء من حطه فى روضة وعندى شيء من المال ما يكفى وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اى من خصال زيد كأنك قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زبيده اى شيء من اعضاء زبيده فى جميع هذا ما هو ٣ المعطوف عليه محذوف والذي بعد من عطف بيان له كذا كرنا فى باب عطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني من زيد اى شيء من اشياءه بلارب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء المبهم واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل ٤ هو مثله فى حذف المضاف اى لقيت من لقاء زيد اسدا اى حصل لى من لقاءه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد ( وكذا الباء التجريدية فى نحو قوله تعالى ﴿ فسئل به خبيراً ﴾ وقولك لقيت زيد اسدا اى سل يسأله خبيراً ولقيت بقاء زيد اسدا ( وقد تكون من اللبدل كفى قوله تعالى ( ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ) وقوله ﴿ فليت لنا من ماء زمزم شربة ﴾ مبردة بانت على الطهيان \* وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها ( قوله وزائدة فى غير الموجب ) ٥ هو امانى نحو ما رأيت من احد اونهى نحو ٦ لانضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيون شرط فيها شرطين كونها فى غير الموجب ودخولها فى النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون

٨ يجوز ان تقول مصرحاً  
نسخه

٢ فى الحقيقة المفسر نسخه  
٣ المبين نسخه

٤ مثل هذا الكلام على  
حذف نسخه

٥ وتزاد لاستغراق الجنس  
فى الفاعل والمفعول نهياً  
وفيهما وفى المبتدأ نقياً  
واستفهاماً ٦ مثال المفعول  
ما ذكر ومثال الفاعل  
ما جاء من احد ولا يقيم  
من احد وهل جاءك من احد  
ومثال المبتدأ ما فى الدار  
من احد وهل من خالق غير  
الله وهل من احد فى الدار

ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ﴿ فن في حيز الایجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة ای يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقله تعالى ﴿ ان الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ يناقضه ( واجيب بان قوله تعالى ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ خطاب لقوم نوح عليه السلام وقوله تعالى ﴿ ان الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضا يناقض غفران كلها ( واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر ( واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه مثل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب كما قال دعنى من تمران كامر في الموصولات ( وقول المصنف شئ من مطرو من التبعض او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه ٧ في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تأويله لجاز ان يكون السكاف في قوله ﴿ انتهون ولن ينهى ذوى شطط ﴾ كالطعن بهلك فيه الزيت والقتل \* حرف جر وقد حذف الفاعل واقیم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم ٢ وقوله تعالى ﴿ ولقد جاءك من نبا المرسلين ﴾ يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المصنف ويجوز ان يقال ضمير جاء للقرآن وقوله من نباء حال ( والدليل على زيادة من الاستغرافية دخولها على ٣ ما لا توصل الفعل اليه اعنى الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا تزد من الاستغرافية وعند الكوفيين والاخفش تزد ايضا غير استغرافية كما في الموجب وفائدة من الاستغرافية ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعنى التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو الحق بيده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين ( وقيل ان من الاستغرافية في الاصل ابتداءية اي ما جاءني من احد الى ما لا يتناهى ( وقد تجبى للتعلييل نحو لم اتك من سوء ادبك اي من اجله وكأنها ابتداءية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ٤ ( ويكون من مضمومة الميم ومكسورة ثها بمعنى تاء القسم ولا تدخل اذن الاعلى ٥ لفظ الرب كاختصاص التاء بالله وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربى ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة ٦ وقبل المكسورة الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويحىء الكلام عليها في باب القسم ومن تكون في الظروف بمعنى في نحو من قبلك وتختص نسخه

٧ ذلك الشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بنى ٢ واما قوله تعالى آه فضمير جاء راجع الى القرن نسخته

٣ ما يوصل ظ

٤ وخروج منه نسخته

٥ لفظة الرب نحو من ربى كما ان تاء القسم مختصة باسم الله نسخته


٦ وزعم بعضهم ان من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويحىء الكلام عليها في باب القسم ومن تكون في الظروف بمعنى في نحو من قبلك وتختص نسخه



للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وبمختص بالظاهر خلافا للبرد وفي  
 للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية  
 والظرفية وزائدة في الخبر في النفي والاستفهام قياسا وفي غيره سمعا مثل بحسبك  
 زيد والتي بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو  
 في القسم للتعجب) اعلم ان الى تستعمل في ٧ انتهاء غاية الزمان والمكان بخلاف نحو  
 ﴿اتموا الصيام الى الليل﴾ والاكثر عدم دخول حدى الابتداء والانتفاء في المحدود فاذا  
 قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالوضع مابعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل  
 ويجوز دخولهما فيه مع القرينة (وقال بعضهم مابعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل  
 في غيره الاجازا) وقيل ان كان مابعدا من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى رأسها  
 فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو ﴿اتموا الصيام الى الليل﴾ والمذهب  
 هو الاول (قوله وبمعنى مع قليلا) كما في قوله تعالى ﴿ولا تأكلوا اموالهم  
 الى اموالكم﴾ ٨ والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اى تضيفونها الى اموالكم وكذا  
 قوله تعالى ﴿ايديكم الى المرافق﴾ اى مضافة الى المرافق ٩ والذود الى الذود ابل اى  
 مضافة الى الذود وقوله ﴿وانت التى حببت شعبا الى يداى الى واوطاني بلادسواهما﴾ اى مضافا  
 الى يداى (وقيل بجى بمعنى فى كفى قوله ﴿فلا تتركنى بالوعيد كائنى﴾ الى الناس مطلى به القارأ  
 جرب ٢ \* والوجه انها بمعناها وذلك لان معنى مطلى به القارأ جرب مكره مبغض والتكره  
 يعدى الى قال تعالى ﴿وكره اليكم الكفر﴾ جلا على التحبيب المضمن معنى الامالة  
 قال تعالى ﴿وحب اليكم الايمان﴾ كاقيل بعث منه جلا على اشترت منه ورضيت  
 عليه جلا على سخطت قال \* اذارضيت على بنوقشير لعمر الله اعجبني رضاها \* وقيل ان  
 الى فى نحو انت الى حبيب او بغض وجلست اليه بمعنى عند الاولى بقاؤها على اصلها كما  
 ذكرنا وكذا هى فى قوله ﴿وان يلقى الحى الجميع تلاقى﴾ ٢ \* الى ذروة البيت الكريم  
 المصمد \* بمعنى منتسب الى ذروة لا بمعنى فى كاقيل (قوله وحتى كذلك) اى لانتفاء  
 الغاية مثل الى الان بينهما فرقا كما بجى وعنى بالعين لغة هذيلية وهى على ثلاثة اضرب  
 حرف جر وحرف عطف وحرف استئناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان ٣ الى وكى  
 ولا تجر بمعنى كى الامصدرا مؤولا به الفعل المنتصب بعدها بان المضمة نحو اسلمت حتى  
 ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب  
 الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو ﴿حتى مطلع الفجر﴾ وينبغى ان يكون  
 المجرور بها موقتا لانه حد والتحديد بالمجهول لا يفيد ونحو قوله ﴿فذرهم فى غمرتهم  
 حتى حين﴾ فبمعنى الموقت اى حين احذهم (ومذهب الكسائى ان جرما بعدها بالى  
 لا بجى لان العامل ينبغى ان يكون لازما باحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال  
 فهى كفى لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك فى النواصب (واما العاطفة فهى مثل الجارة  
 فى معنى الانتهاء ولا تكون بمعنى كى ويجب ٤ توقيت مابعدا كما فى حتى الجارة فلا تقول

٧ غاية ابتداء الزمان نسخة  
 ٨ اى مع اموالكم  
 ٩ وهو من الامثال  
 ٢ اى فى الناس نسخة  
 ٢ المعنى وان يلقى الحى  
 للمفاخرة تجدى معهم ذروة  
 كل شىء اعلاه وانما تريد  
 بالبيت ههنا الاشراف الذى  
 يقصد قسميهم بالبيت الرفيع  
 المصمد الذى يصمد اليه اى  
 يقصد

٣ اما بمعنى الى او بمعنى كى  
 نسخة  
 ٤ ايضا ان يكون مابعدا  
 موقتا فلا تقول نسخة

٥ لئلا ما قلناه في الجارة ويشاركنا اي الجارة آه نسخة ٦ للعطوف عليه نسخة ٧ تقديره ضربت القوم واحدا واحدا الى ان انتهت بضربي الى زيد فزيد داخل في الضرب وكذا اذا نصبت زيدا وجعلتها عاطفة فهو على هذا التأويل ٨ هذا البيت يروي مرفوعا على ٣٢٥  الابتداء فحتى حرف استئناف ومنصوبا فحتى اما عاطفة بمعنى الواو كما

ذكر السيرا في اي التي جمع مامعه شيئا بعد شيء الى انتهى القاؤه الى النعل فالقاهها ايضا فهي داخله في الالتقاء ثم قال القاهها بعد تأكيدها واما ان يضرب بعد حتى فعلا ويجعل القاهها تفسيره لكأنك قلت حتى التي نعله القاهها ويجرورا على ان حتى جار بمعنى الى وتقديره كتقدير العاطفة اي التي جميع مامعه شيئا بعد شيء الى ان انتهى بالقائه الى النعل

٩ لان معنى التي الصحيفة التي جميع مامعه كقوله ولا تقل لهما اف اي شيئا من الاشياء يؤدبهما نسمة ٢ بل يجب رفعه هنا عنده على الابتداء والخبر بمذوف اي حتى الصباح نمت فيه ٢ كما لا يجوز بالعطف اتفاقا والمذوب الاول اولى لقوله تعالى نسخة ٣ ومطلع الفجر ليس من الليلة بل هو ملاق لآخر اجزاؤها نسخة ٤ مطلقا سواء كان او جزءا ملاقا لآخر جزء نسخة ٥ جارة كانت او عاطفة نسخة ٦ في الموت بل قوة نسخة

جاء في القوم حتى رجل ٥ لانه حد فلا فائدة في ابهامه ( ويشارك الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلهما من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة ) واما الجارة فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح ( ويتفارقان ايضا بان مابعد العاطفة يجب ان يكون جزءا ٦ مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا ٧ او يجوز بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه ٦ ما قبلها كما في قوله \* التي الصحيفة كي يخفف رحله \* والزاد حتى نعله ٧ القاهها \* عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة ٩ اي التي جمع مامعه لانه اذا التي الصحيفة التي لا يمشي الا لها فقد التي كل شيء ( ويجب ايضا دخول مابعدا في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيدا لا محالة واقع على زيد ايضا واما الجارة فلا كثرون على تجويز كون مابعدا متصلا باخر اجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجر ( والسيرا في مع جماعة اوجب كون مابعدا ايضا جزءا ما قبلها كما في العاطفة فلم يجوزوا نمت البارحة حتى الصباح جرا ٢ كالم يجوزوا نصبوا وهو مردود بقوله تعالى \* سلام هي حتى مطلع الفجر \* ٣ واما دخول الفجر المجرور بحيث في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقي آخر جزء منه جلا على العاطفة وتبعه المصنف ( وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول ٤ جزءا كان او ملاقي آخر جزء منه وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كافي العاطفة والملاقي غير داخل ( وقال الاندلسي انما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب \* واعلم انه لا يلزم ان يكون مابعد حتى ٥ العاطفة آخر اجزاء ما قبلها حسا ولا آخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان تكون آخر اجزائه اذا رتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بقصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان آخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد عليه الصلاة والسلام بالعطف وليس هو صلى الله تعالى عليه وسلم آخرهم حسا ولا دخولا ٦ بل هو آخرهم قوة وشرفا ٧ واذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى منحذرا كان آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم ( واما الجارة فيجوز ان يكون مابعدا كذلك وان لا يكون ٨

٧ وقد جمعها قوله \* قهرناكم حتى الكمأة وانكم \* لتحشونا حتى بنينا الا صاغرا \* ٨ بل تقصد مجرد آخر الاجزاء حسا او ملاقا ولا تقصد كونه اقواها و اضعفها نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة الناس جرا ولهذا جاء بعدها ما هو ملاق وليس يحزم والزم نسخة

فاذالم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسا او ملاقيه له نحو قولك قرأت القرآن حتى  
سورة الناس جراولهاذا جاءبعدها ماهو ملاق ايضا ٩ ( والتزم صاحب المغنى التحقير  
والتعظيم فيما بعدحتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في جواز  
عدم كون مابعدھا جزءا خلافا للسيرا في وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها ٢ كما  
قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر الاجزاء حسا لاقوة او ضعفا لانك اذالم تقصد  
كونه آخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه آخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت  
السمكة حتى نصفها او ثلثها ٣ ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها  
والعاطفة كواو العطف في دخول مابعدھا في حكم ما قبلها ٤ وليست بمعنى الواو خلافا  
لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف  
لدخول مابعدحتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى تكون بمعنى مع ( فقال وبمعنى  
مع كثيرا ) واذا عطفت بحتى العاطفة على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها  
جارة نحو مررت بالقوم حتى يزيد وقد تكون بمعنى ذو الاجزاء التي قبل حتى جارة  
كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رأيت عطفها وجرا ( وكل  
ما ذكرناه ٥ من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فتحونظرت اليه حتى  
ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لانعطف الجملة ابدا ( قوله  
ويختص بالظاهر خلافا للبرد ) اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني  
القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل  
على المضمر اجزاء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلها تدخل اخر الاجزاء  
واوسطها وتقوم مقام الفاعل نحو قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى عمرو وشبهة البرد  
قوله \* واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله \* والحقه بالقوم حتاه لاحق \* ٦ وليس مافى  
البيت بحتى الجارة والالم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية اى حتى هو كما في قوله  
\* فبينا بشرى رحله البيت \* ٧ وتمسك بقوله ايضا \* فلا والله لا يلقي اناس \* فتى  
حتاك يا ابن ابي ٨ يزيد \* وهو شاذ ( ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم  
ذى الاجزاء اما لفظا وتقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول مابعد حتى  
في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الامع القرينة ٩  
وان كان ايضا جزءا ( وقال الاندلسي لافرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان مابعدهما  
جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول  
وما اخترنا اظهر عند النحاة ( ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدي بحتى يجب ان يستوفى  
اجزاء التجزى الذى قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهى الى مابعدحتى من الجزء او الملاقى  
واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقى فحكمها ايضا كذلك  
والا فلا نحو قلبى اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقى بعد الى واما بعد حتى فقيه  
الخلافا كما مر ٢ \* واعلم ان حتى لا يكون مستقرا الا فى نحو كان سيرا حتى ادخلها  
بنصب ادخل واعنى بالمستقر ما يتعلق ٣ بمقدر ( واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها فى

٩ على مافى جواز عدم  
نسخه

٢ وان كان جزءا وفاقا للمالكى  
وفي جواز قصد كونه آخر  
الاجزاء حسا لاقوة او ضعفا  
خلافا لصاحب المغنى الا انك  
اذالم نسجه

٣ ولا يجب ذلك فى الى بل  
يجوز نسجه

٤ وليست بمعنى الواو فى  
حكم ما قبلها نسجه ٥ فى العا  
طفة هو فى العاطفة لاسم  
على اسم ويجوز ان يعطف  
الجملة على الجملة نحو نظرت  
اليه نسجه

٦ والجواب ان اصله حتى  
هو لاحق مبتدأ وخبر فخفض  
لشعر كما قال نسخ ٧ ولو  
كانت جارة لم يكن لرفع  
لاحق وجه وتمسك نسجه  
٨ زياد نسجه

٩ كما اخترنا نسجه

٢ فهذه الفروق بين حتى والى  
نسخه

٣ بمحذوف مقدر وهو معنى  
الاستقرار نسجه

نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كاذكرناه هناك وفائدة الابتداء ايضا اما التحقير  
 كما في قوله \* فوا عجباً حتى كليب يسبني \* كان اباه نهشل او مجاشع \* او العظيم كقوله \* فما  
 زالت القتلى تمج دماها \* بدجلة حتى ماء دجلة ٤ اشكل \* ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ  
 من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد  
 ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى رأسها اي رأسها مأكول ( قوله  
 وفي لظرفية ) اما تحقيقاً نحو زيد في الدار او تقديراً نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانا في  
 حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكير والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف  
 على الظروف فكانها محيطة بهما من جوانبها وكذا قوله عليه الصلاة والسلام ( في النفس  
 المؤمنة مائة من الابل ) اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للظروف  
 وهذه هي التي يقال انها السببية ٥ وقوله تعالى ( ولا صلبنكم في جذوع النخل ) قيل ان فيه  
 وفي قوله \* بطل كأن ثيابه في سرحة ٦ بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب  
 في الجذع تمكن المظروف في الظرف ( وقيل انها بمعنى الباء في قوله \* ويركب يوم  
 الروع منافوارس \* يصيرون في طعن الكلى ٧ والاباهر \* والاولى ان يكون بمعناها  
 اي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن ( وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى ( فردوا ايديهم  
 في افواههم ) والاولى ٨ ان نقول هي بمعناها والمراد التمكن ( وقيل هي بمعنى مع في قوله  
 تعالى ( فادخلي في عبادي ) ٩ وبمعنى الباء في قوله \* نحابي بها اكفاء نا ونهينها \*  
 ونشرب في اثمانها ونقامر \* والاولى في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي  
 او بمعنى ادخلي اليها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفاً للشرب  
 والقمار مجاز او قولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطافه وقولهم انت اخي في الله اي في رضاء  
 الله اي رضاءه تعالى مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب  
 في الله والبغض في الله ( قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به وقولك مررت به اي  
 الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبجياتك اخبرني ( وتكون مستقراً نحو الذي به  
 ٣ ضعف وبه داء ( وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وتوفيق الله حجبت  
 ٤ وهذا المعنى مجاز الالصاق وتكون بمعنى مع وهي التي يقال لها ٥ باء المصاحبة نحو ( دخلوا  
 بالكفر \* وهم قد خرجوا به ) واشترى الدار بالانها قيل ولا تكون بهذا المعنى الاستقرا اي  
 كائناً بالكفر وكائناً بالانها والظاهر انه لا يمنع من كونها لغوا وتكون للمقابلة نحو واشترته به  
 وبدلته به وتكون مستقراً ايضاً نحو هذا بذلك ( قوله وتكون للتعدية ) جميع حروف  
 الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل  
 كالهمزة والتضعيف ويغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به  
 وقت به اي اذهبته واقته ولا يكون مستقراً وما سمعته مقدراً الا في قراءة من قرأ  
 ( اثوني زبر الحديد ) اي اثوني زبر الحديد ( قوله وللظرفية ) اي بمعنى

٣ قوله ( اشكل ) دم اشكل  
 اذا كان فيه باض وجره  
 ٤ الاشكل الذي يمازج  
 باضه وجره ومنه قولهم عين  
 شكلاء وهي التي يمازج  
 باضها وجره واراد ان دماء  
 القتلاء حين مجت الى دجلة  
 جعلت ماؤها اشكل لا مزاج  
 الدم به ٥ كقوله عليه السلام  
 دخلت امرأة النار في هرة  
 ٦ عجزه \* يحذى نعال  
 السبت ليس بتوأم \* البطل  
 الشجاع والتوأم الذي يولد  
 معه آخر ٧ قوله ( والاباهر )  
 الابهر صرق اذا انقطع مات  
 صاحبه

٨ بقاؤها على اصلها نسخه  
 ٩ ويجوز كونها باقية على  
 معناها اي حاصلة في زمرة  
 عبادي اذ معنى ادخلي اليها  
 الروح في اجسام عبادي  
 وقيل انها بمعنى الباء آه  
 والاولى ان يقال انه جعل  
 نسخه

٢ التجاتي جمع نجى وقد يسكن  
 ياؤه فيقال التجاتي ٣ صعب  
 نسخه

٤ واصل هذه الباء الالصاق  
 نسخه

٥ انها للمصاحبة نسخه

٢٢٨ \* وسؤالى وما يرد سؤالى \* ٣ قوله ( غلب ) جمع ٣٢٨ \* غلب وهو الغليظ الرقبة تشذر اى تحرك

بالذخول اى بالاحقاد  
والاوتار آخره \* جن البدى  
رواسيا اقدامها \* وتشذر اى  
تميا للقتال ونشذر القوم فى  
الحرب تطاولوا والذخول  
جمع ذحل وهو الحقد  
والعداوة يقال طلب بذحله  
اى بشأره والبدى واد  
والرواسى الثوابت  
٥ وكقول الذؤيب \* شرب  
بماء البحر ثم ترفعت \* متى  
لجج خضرلهم نثيج \* ومتى  
هنا حرف جر فى البيت  
دليلان

٦ صدره \* نحن بنى ضبة  
اصحاب الفلج \*

٧ وفى المغنى قد يكون الباء  
بدلية كقول فى القريط \*  
فلبت لى بهموا قوما اذا ركبا  
\* شنوا الاغارة فرسانا  
وركبانا \* بهم اى بدلهم  
والاغارة مفعول لاجله  
وتفيد فائدة الى فى الانتهاء  
نحو اوعوذ بالله كما تقدم  
٨ اى غير ايام المتكلم فانه لا قائل  
بفتحها معه

٩ لتضمن الحرف كما مر فى باب  
الاضافة نسخه

٢ الاخلاق بحال دخولها  
فى الضمير لانها نسخه

٢ ربما لا يتم اما للوقوف  
اول البناء وفائدتها الاختصاص

نسخه

فى نحو \* ما بكاء الكبير بالاطلال ٢ \* اى فيها وتكون للسببية كقوله تعالى \* فبظلم من الذين  
هادوا \* وقوله \* ٣ غلب تشذر بالذخول كانها \* البيت وهى فرع الاستعانة وقيل جاءت  
للتبعض نحو قوله تعالى \* واسمحو برؤسكم \* قال ابن جنى ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى  
بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه وتجيى بمعنى من نحو  
٥ \* عينا يشرب بها عباد الله \* وبمعنى عن نحو \* سأل سائل بعداب \* وتجيى التجريد نحو رأيت  
زيد اسدا اى برؤيته اسدا كما مر فى من (قوله وزائدة فى الخبر فى الاستفهام) بهل لافى مطلق  
الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم (قوله والنفى) بليس نحو ليس زيد برا كب  
وبما نحو ما زيد برا كب وقيل بلاء التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى  
فى ولم يسمع فى النفى بان فما كان للمصنف ان يطلق النفى والاستفهام (وتزاد قياسا فى مفعول  
علت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت زيد وعلت به اى  
بحال زيد على حذف المضاف (وتزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكنى  
ومنصرفاته وفى فاعل افعال فى التعجب على مذهب سيويه وفى المبتدأ الذى هو حسبك وتزاد  
شاذا فى خبر المبتدأ الموجب نحو \* جزاء سيئة سيئة بمثلها \* عند الاخفش وتزاد سماعا  
بكثرة فى المفعول به نحو \* القى يده ونحو ٦ \* تضرب بالسيف ونرجو بالفرج \* وقليل  
فى خبر لكن قال \* ولكن اجرا لوفعلت بهين \* وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر \*  
ومع ان مرفوعة قال \* الاهل اتاها والحوادث جمة \* بان امرء القيس ابن تملك بيقرا \*  
وقد ذكرت مواضع زيادتها فى ما الحجازية ٧ ومن غريب زيادتها ان تزاد فى المجرور  
نحو قوله \* فاصبحن لايسألنه عن بابه \* اصعد فى علو الهوى ام تصو با \* وتضم  
كثيرا مع الله فى القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا فى غيره كقول رؤية خير لمن قاله  
كيف اصبحت (قوله واللام للاختصاص) لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة  
معه وكسرهما معه ايضا لغة خزاعية وربما قحت قبل ان المضمة نحو ليعلم بفتح الميم  
ونقل قحهما مع جميع المظهرات ٨ \* اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء  
ولام الابتداء فتحها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة  
بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولاه موافقة معمولىها ولم يكسر كاف  
التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل ٩ للقيام مقام الحرف عند  
من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقي لام الجر الداخلة على المضمر على قحهما الخاقا لها  
بسائر اللامات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك وانما خص ٢ لام المضمر بذلك  
لانها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذا ضمير المجرور غير المرفوع ولو قحت فى غير  
الضمير لا تلتبس بلام الابتداء والفرق بالاعراب ٢ لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبني  
او موقوفا عليه (وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجمل  
للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد) (والتي تسمى لام العاقبة نحو \* لدوا للموت \* وقوله  
تعالى \* ولقد ذرأنا لجنهم \* فرع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلقهم

٣ تمامه وابنوا للخراب \* وكلهم يصير الى ذهاب \* وقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا \* (لجنهم) حزنا

٤ قاله المبرد وثبته الزمخشري وقالوا معنى ردف ﴿٣٢٩﴾ تبع وليس كذلك بل ضمن معنى اقرب فهو مثل اقرب للناس

حسابهم ويدل عليه تفسير ابن عباس وغيره

٥ ينبغي ان يكون في نصحتك وشكرت لك لان الفعلين يتعديان بانفسهما واما وزنته نسخه

٦ وكلته البر وكلت له وعدته الداهم وعددت له فاللام ليس فيها مثل شكرته وشكرت له لانها اوصلت الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذف تخفيفا ومثله يغفونكم الفتنة ولا يألونكم خبلا وكذا اللام زائدة في لا ابالك نسخ

٧ مقوية وقد تحذف نسخه ٨ على ما مر في نواصب الافعال وزائدة ايضا نسخه ٩ في التعجب

٩ للقسم في التعجب نسخه ٢ وقد ذكرنا في باب العدد نسخه

٣ ونحو قوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته اي بعد ذلك

٤ والتاسعة والعاشرة ربت وربت بفتح الراء وفتح الباء مشددة ومخففة مع تاء التأنيث

لجهم وكذا التي للتعليل نحو جئت لك للسمن وللضرب اذا لمجي مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف تأخير عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربني لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد ويا للماء لام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة او للتعجب (وقد تجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حده اي استمع الله الى من حده ووجهي للذي اي الى الذي وبمعنى على نحو ﴿وتله للجبين﴾ اي عليه ﴿ويخرون للاذقان﴾ اي عليها (قوله وزائدة) في ﴿ردف لكم﴾ لان ردف يتعدى بنفسه وكذا في شكرت له على ما مر في باب المتعدى واما في وزنته المال ووزنت له ٦ فاللام ليست بزايدة بل هي ٧ معدية قد تحذف تخفيفا وهي في لا ابالك زائدة عند سيويه وكذا اللام المقدرة بعدها ان بعد فعل الامر والارادة ٨ كقوله تعالى ﴿وما مروا الا ليعبدوا﴾ وقوله \* ما ريد لانسى حاجتي \* وقيل هما بمعنى ان والظاهر هو الاول لقوله تعالى ﴿وامرت لان اكون﴾ وهي زائدة ايضا في قوله تعالى ﴿واذ بآنا لابراهيم مكان البيت﴾ لقوله ﴿ولقد بوا نأبني اسرائيل﴾ وكذا اللام في قوله \* فلا والله لا يلقى لماني \* ولالاء بهم ابدادوا \* ويجوز ان يقال ان الثانية للتأكيد تأكيد لفظة (قوله وبمعنى عن مع القول) يعني في قوله تعالى ﴿وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه﴾ ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لاتفعل لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا (قوله وبمعنى الواو في القسم ٩ للتعجب) نحو لله لا يؤخر الاجل (قولهم في التعجب) يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله تبعتن وقيل ان اللام في ﴿لا يلاف قريش﴾ وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان تكون للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل تجيء بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل ٢ في قوله تعالى ﴿جامع الناس ليوم﴾ اي في يوم وكتبته لثلث خلون ٣ اي بعد ثلث وثلث بقين اي قبل ثلث والاولى بقاء الثلاثة على الاختصاص كما مر في باب العدد ﴿قوله﴾ (ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم ميز بنكرة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما تدخل على الجمل وواوها تدخل على نكرة موصوفة) في رب ثمانى لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة (ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرّة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا) قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب

٥ هذا اصلها ثم كثيرا ما تستعمل نسخه  
٦ قوله (هيضل) الهيضل الجيش الكثير يقال جيش لجب عرمرم اى ذو جلبة وكثرة والاف الخلط والجمع  
٧ قوله (غار شعاء) اى فاشية متفرقة  
٧ وهى التى يأتى من كل الجهات  
٧ وسياى ان مازائدة لا كافة  
٨ اى وجه كون رب للتقليل مجازا ون قد صارت فى معنى التكثير حقيقة  
٩ فبناؤها عندهم لتضعها معنى الانشاء حرف النفي اولسا يهتها الحرف وضعا كما فى بعض لغاتها وجل الاخرى عليها طردا الان اضافتها الى المفرد مودة عنه  
٢ والجواب اى العامل نسخه  
٣ اكرمت لا يحتاج نسخه  
٤ تعيين نسخه  
٥ بتقدير نسخه

بل ضربت وانما كان محذوفا فى الغالب لدلالة الكلام السابق عليه ه هذا الذى ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير حتى صارت فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله \* رب ٦ هيضل لجب لفقت بهيضل \* وقوله \* ماوى ياربنا ٧ غارة \* شعواء كاللذعة بالميسم \* وقوله \* فان تمس محجور الفناء فر بما \* اقام به بعد الوفود وفود \* ووجه ذلك ٨ ان المادح يستقل الشئ الكثير من المدايح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى المدوح بها وذلك ابلغ من اوجهين فى المدح ( ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿ قد يعلم الله ﴾ لان قد لتقليل المضارع فى الاصل وذلك كما يقول الممدح بكثرة العلم لا تنكر ان اعرف شيئا من العلم وان كان قليلا ( وهى حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاعفش ٩ وانما جلهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها فى التقليل مثل كم فى التكثير ولا خلاف فى اسميتها بل هى مفيدة للتكثير فى الاغلب كما ذكرنا كفاءة كم انهم لم يروها تنجر بحرف جر ولا باضافة كما ينجر كم فلا يقال رب رجل ولا غلام رب رجل ( وتشكل عليهم حرفيتها بنحور رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هى ما يفيض الفعل الى المفعول الذى لولاها ما لم يفيض اليه واكرمت يتعدى بنفسه ( قال صاحب المعنى انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر من المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر كقوله تعالى ﴿ ان كنتم لارؤيا تعبرون ﴾ ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما فى رب ( والجواب العادة ان يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لا فادتها التخصيص حتى تحصى مضمون ذلك الضعيف عن العمل فى ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربى لزيد حسن ( وتشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معافلا يقال لزيد ضربته ( واعتذروا بان اكرمته صفة ٢ وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شئ واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت فى جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم ٣ اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شئ آخر مقدر مثل تحققت او ثبت على ماد عوا ( وان اعتذروا بان الضمير فى اكرمته للمصدر اى اكرمت الاكرام كما قيل فى قوله \* هذا سراقة للقرآن يدرسه \* كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كما فى زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت فى كلامهم ٤ تفسير الناصب للمجار والمجرور بفعل آخر نحو زيد جاوزته ه اى مررت بزيد جاوزته ( وتشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءنى فى جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءنى هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شئ آخر بل تم بقولك جاءنى فيكون كقولك زيد مر والضمير فى مر زيدا وكقولك زيدا ضرب والضمير المنصوب وقدم فى المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك بان ارتكب مرتكب متعملا ان جاءنى صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح فى شرح

٢ لان النفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين اعنى عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف نسخه ٣ قوله (وقوعه) اى وقوع النعت ٤ قوله (رغد) الرغد والرغد القدح الضخم الذى والرغد ايضا العطاء والرغد مصدر رفرده يرفده ٤ وقيل الرغد هو الاناء الذى يحلب فيه واراد الدم اراقه من القوم كانه قال رب دم مهراق واسرى

معطوف على رغد كانه قال او رب اسرى ٦ اقتال جمع قتل وهو العدو ذكره بن عقيل فى شرحه وروى جمع قيل بمعنى الملك ٧ الخبر منتظرا نسخه

٨ قوله (وطابه) الوطب سقاء اللبن خاصة والجمع اوطب ووطاب قال امرء القيس ولو ادر كنه صفر الوطاب ٩ فهو مثل كل رجل يا بني اوفى الدار فله درهم كاذكرنا فى باب المبتدأ نسخه

٢ احدهما علم القلة والاخرى علم الكثرة وانما يحتاج الى العلامة فى المحتمل حتى يصير بالعلامة نصافى احد المحتملات فينبغى ان لا يؤتى بكم الا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على كثرة من دون القلة كما فى المجموع المعرف واما النكرة فهى صالحة للقلة والكثرة معا نحو اجاءنى رجل اى واحد وما جاءنى

قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم قد حصل (ويقوى عندى مذهب الاخفش والكوفيون اعنى كونها اسما قرب مضاف الى النكرة فعنى رب رجل فى اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا فى باب الاستثناء فى قولهم اقل رجل يقول ذلك الازيد فانما يتناسبان بما فى رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا تدخل فى نحو \* غير ما سوف على الزمن \* وقولهم خطيئة يوم لا يصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذى له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجرى مجرى النفي فن ثم كان لرب صدر الكلام ٢ (قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل) ولتضمنها معنى النفي كان القياس ان لا يجئ وصف مجرورها الافعية كفى اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة فى اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كفى قوله \* يارب هيجأ هى خير من دعة \* ويكثر ٣ وقوعه ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر فى باب الاستثناء قال صلى الله تعالى عليه وسلم \* الا رب نفس طامعة ناعمة فى الدنيا جابغة عارية يوم القيمة \* ويتم الكلام بقوله جابغة عارية بلا تقدير شئ آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل فى وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة كقوله \* رب ٤ رفته ذلك اليوم \* واسرى من معشر اقبال ٦ \* وليس ٧ الجواب محذوفا كما قال ابو على لانه قد تم الكلام بقوله رب رفته ولا يتوقف على شئ آخر والرغد القدح الضخم يقال هريق رفته اذا مات وهو كناية كقولهم صفرو طابه ٨ والمقدرة كفى قوله \* واسرى من معشر اقبال \* اى اسرى من معشر حصلت لى (واما نعت مجرور اقل ففعلية او ظرفية كما اخترنا فى باب الاستثناء ٩) واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله \* ان يقتلوك فان قتلك لم يكن \* عارا عليك ورب قتل عار \* وقال رب مبتدأ وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله \* يارب هيجأ هى خير من دعة \* (قوله لها صدر الكلام) لما ذكرنا (قو مختصة بنكرة) كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولهما على النكرة لان ٢ النكرة محتملة للقلة والكثرة ٣ نحو جاني رجل وما جاءنى رجل فلولم تحتملها لم تستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة فى المحتمل حتى يصير بها نصا (قوله موصوفة على الاصح) هذا مذهب

رجل اى هذا الجنس اذا فصلته واحدا واحدا فلولم يحتمل الكثرة لذاتها لم يستعمل فيها وكذا جاءنى رجلان او رجال وما جاءنى رجلان او رجال نسخه ٣ فالرجل صالح لهما والدلالة عليهما برجع الى شئ آخر



٤ وصف مجرورها والاولى انه يجب ذلك نسخه ٥ لما ذكرنا ان رب تحرف النفي نسخه ٦ فرب رجل بمنزلة مارجل  
 فلهذا لزم الصدر ولم يتقدم عليه ناسخ نسخه ٧ فالأغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به  
 ولم يكن هناك قرينة أخرى فالواجب الجحى به نحو قوله فثلك حبلى قد طرقت \* ورب رفده رفته \* وهذا الفعل ليس عاملا  
 في رب على ما اخترنا بل هو صفة مجروره كاتقدم ويجوز ٣٢٢ ان يقوم موضع الفعلية اسمية كقوله يارب آه

او ظرف نسخه

٨ مفيدة معنى الفعل كقوله

عليه السلام نسخه

٩ قال سيويه في رب رجل

واخيه ولا يجوز شئ يذكر

قبل ذكره ففعل انك لا تريد

شيئا بعينه وانك تريد شيئا من

امة كل واحد منهم رجل

وضمنت اليه شيئا من امة كلهم

يقال له اخ ولو قلت واخيه

وانت تريد شيئا بعينه كان

محالا نسخه

٢ وليس بشئ اذ لو كان

معرفة نسخه

٣ وكذا الضمير في نعم وبئس

نسخه

٤ خلافا لمن ذهب الى تعريفه

نسخه

٦ قوله (بصرى) بصرى

موضع بالشام تنسب اليه

السيوف قال صفائح بصرى

اخلصتها قبونها \* ٧ قوله

(نجلاء) النجل بالتحريك

سعة شق العين والرجل

انجل والعين نجلاء وطعنة

نجلاء اى واسعة بينة النجل

ابو على وابن السراج ومن تبعهما و قيل لا يجب ٤ ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على  
 ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجروره معنى الجملة كفى اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا  
 وقولهم خطيبة يوم لا اصابديفه ٥ ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما  
 لا يوصف اقل لكون رب تحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي ٦ فلهذا لا يتقدم عليه ناسخ  
 ولزم الصدر (قوله محذوف غالبا) اذا كان الكلام الذى رب جواب عنه مصرحا به نحو  
 ما لقيت ٧ رجلا لم يمنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة  
 غير ذلك كما فى قوله \* واسرى من معشرا قيل \* اى اسرتهم وان لم يكن هناك قرينة  
 وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام التام كاذكرنا فى اقل رجل ووصفه اما فعلية  
 نحو رب رجل لقيته اوجار ومجرور او ظرف نحو رب رجل فى الدار او امامك او اسمية نحو  
 \* يارب هجأه خيرا من دعه \* او صفة ٨ مشتقة نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 \* رب نفس طاعة \* الخبر بتمامه وليس شئ من هذه الاشياء عاملا فى رب بل هو وصف  
 لمجرورها كاذكرنا ونسبته بجواب رب بعيد (ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب  
 وبكم وعلى النكرة المجرورة بكل واى) (اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما  
 مر فى باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واى رجل  
 وغلामه ٩ وقال الجزولى هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز فى التابع ما لا يجوز  
 فى المتبوع ٢ ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد (قوله وقد تدخل على مضمرة) هذا  
 الضمير نكرة ٣ كما مر فى باب المعارف ٤ (قوله ميز بنكرة الى قوله فى مطابقة التمييز) مضى  
 شرحه فى باب نعم وبئس (قوله ويلحقها ما) اذا دخلها ما فلاكثر كونها كافة ورب  
 المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها بمعنى قلما وكونها تحرف  
 النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال \* ربما ضربة بسيف صقيل \*  
 بين بصرى ٦ وطعنه ٧ نجلاء \* وقال \* ماوى يارب بتاغارة \* شعواء كالذعة بالميسم \*  
 ومثلها ما التى تلى كاف التشبيه الاولى ان تكون كافة نحو كن كما انت اى كانت كائنا وزيد  
 صديق كما عمروا وخذ اعمال الكاف مع ما ٨ وما لا تكف عن نحو \* عما قريب \*  
 واما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو \* فجارحة \* ومما  
 خطبأهم \* وقد تكفهما كما يحى ورب المكفوفة لا تدخل الاعلى الفعل كما قال  
 سيويه وقوله \* ربما الجامل ٩ المؤنل فيهم \* وعناجيج بينهن المهار \* شاذ عنده

(ومثله)

٨ اما كافة كقوله اخ ما جلد لم يخزن يوم مشهد \* كاسيف عمرو لم تخنه مضاربة او غير كافة

كقوله \* ونصر مولانا ونعلم انه كالناس مجزوم عليه وجازم \* ٩ قوله (الجامل) القطيع من الجمل مع رعاها قال الشاعر

بها جامل يا بهذا الليل ساهرة والمؤنل الموصل والعناجيج جياد الخيل واحدها عنجوج التأثيل التاصيل يقال مجدم مؤنل ومال

مؤنل والتأثيل اتخاذ اصل مال وفى نسخ المفصل المؤنل يقال ابل مؤبلة اى متخذة للقبية

٢ واما قوله ربما يود فاما دخل ربما المختصة بالماضى فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيرا نحو نسخ ٣ وجوز ٣٣٣ ابو على في غير الابضاح ومن تابعه وقوعه الحال او الاستقبال

بعد ربما وهو الاظهر فلا يحتاج في الآية والشعر المذكورين الى تأويل واما قوله نسخه

٤ جمع يغفور وهو جار الوحش

٢ قوله ( في جلله اى من اجله ويقال من عظمه فى عيني

٣ فكان قائم الاعماق اى مغبرة النواحي والخواوى الحالى والمخرق الممر

٤ فثلك حبلى قد طرقت ومرضع \* نسخه

٥ قوله ( لظاه ) الظى النار

٦ قوله ( اصاب ) الصبب ما انحدر من الارض و الجمع اصاب والصعود ضده وجمعه صعايد وصعد

٧ فعند سيويه حكمها

هكذا والواو حرف عطف وان لم نسخه

٨ قوله ( والرجز ) الرجز نوع من الشعر

٩ قوله ( واقطعه ) القطع

هو نصل قصير عريض

للسهم والجمع اقطع واقطاع

٢ قوله ( تنبل ) يقال هذا رجل متبل نبله اذا كان

ومثله قياس عند الجزولى فيجيز ربما زيد قائم ( والتزم ابن السراج وابو على في الابضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل فى الماضى ٢ كما ذكرنا والعذر عندهما فى نحو قوله ربما يود الذين \* ان مثل هذا المستقبل اى الامور الاخرية غالب عليها فى القرآن ذكرها بلفظ الماضى نحو \* وسبق الذين \* ونادى اصحاب الجنة \* وقال الربيعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما والاول احسن وقال \* قتلنا ونال القتل منا وربما \* يكون على القوم الكرام لنا الظفر \* اى ربما كان مثل قوله \* فلقد يكون اخادم وذبايح \* ٣ والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل كما ذكره ابو على فى غير الابضاح وقوله \* ربما تكره النفوس \* البيت مافيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر فى الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال \* فذلك ان يلقى الكربه يلقها \* جيدا وان يستغن يوما فرما \* اى ربما يتوقع ذلك ( قوله وواوها ) اى واو رب مثل قوله \* وبلدة ليس بها انيس \* الاليعافير ٤ والالعيس \* اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا فى الله قسميا عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المحصف لافعلن وذلك غير جائز عند البصرية لاختصاص لفظة الله بخصايص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصايص فمنها اجتماع يا واللام فى يا الله ومنها قطع الهمزة فى يا الله وافا الله وهال الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو هال الله وهزمة الاستفهام نحو آ الله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر ( ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان تكون ذلك فى الشعر خاصة والثانى ان تكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو \* رسم دار وقفت فى طله \* كدت اقضى الحياة ٢ من جلله \* فشاذ فى الشعر ايضا فالواو كقوله \* وقائم الاعماق ٣ خاوى المخرق \* والفاء كقوله \* ٤ وان اهلك فذى حنق ٥ لظاه \* على يكاد يلتهب التهابا \* وبل كقوله \* بل بلد ذى صعد ٦ واصباب \* واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو ٧ فللعطف ايضا عند سيويه وليست بجارة فان لم تكن فى اول القصيدة ٨ والرجز كقوله \* وليلة نحس بصطلى القوس ربها \* ٩ واقطعه اللانى بها ٢ يتنبل \* فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اولهما كقوله \* وقائم الاعماق \* فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقائم الاعماق ٣ وعند الكوفيين والمبرد انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب ٤ جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدررون فى نحو وقائم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف ٥ وكذا اذا كان فى وسط الكلام نحو وليلة نحس

معه نبل ٣ ونحو ذلك من التقدير نسخه ٤ كائنه بمعناها جارة بنفسها نسخه ٥ ولا ترى حرف عطف الا فى وسط الكلام ولا يقولون فى وسط الكلام ايضا نحو وليلة نحس انها للعطف على الكلام السابق المذكور بل هى عندهم ه

٥ بمعنى رب ولو كانت  
للعطف على مقدر لجاز  
اظهار رب بعدها كما جاز  
على الفاء وبل ٦ ولكنها  
صارت بمعنى رب فجرت  
كأنجر ومع ذلك لا يجوز  
دخول حرف العطف عليها  
في وسط الكلام نحو وليلة  
نحس ولا فولية نحس اعتبارا  
لاصلها بخلاف واو القسم  
فانها لم تكن في الاصل واو  
العطف والفاء وثم عليها ٧  
نحو ووالله وفوالله وثم  
والله (واضرب الباء باقيا  
عملها في قول رؤبة

٦ ثم صارت بمعنى رب  
وانحى معنى العطف عنها  
لكن مع ذلك نسخه  
٧ هذا كله على مذهب  
البصريين في رب نسخه

٢ قوله (ووكلة) يقال  
رجل وكل بالتحريك  
ووكلة ايضا على مثال  
همزة وتكلة يقال فلان  
وكلة تكلة اى عاجز بكل  
امره الى غيره ويتكل عليه

٣ بدليل غدويد نسخه

٤ بفتح الميم والنون نسخه

لا يقدرونه عاطفا على الكلام بل هو عندهم بمعنى رب وجار مثله ولو كان للعطف جاز  
اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا  
على الفاء وبل ٦ ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كأنجر ومع ذلك لا يجوز دخول  
حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس ولا فولية نحس اعتبارا لاصلها  
بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف والفاء وثم عليها ٧ نحو ووالله  
وفوالله وثم والله (واضرب الباء باقيا عملها في قول رؤبة  
\* خير لما قيل له كيف اصبحت وهو شاذ وقيل في كم رجل انه مجرور بمن وقدم في بابه  
واما قوله \* اشارت كليب بالاكف الاصابع \* فشاذ (وقال الخليل في لاه ابوك انه  
مجرور باللام المقدرة كما قال في امس في نحو فعلت امس انه مجرور بالباء والاولى بناؤهما  
كما ذكرنا في الظروف المبنية هذا الذي ذكرنا في رب المقدرة على مذهب البصريين في  
رب واما على ما اخترنا قرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلاثة \* قوله (واو  
القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم  
الله تعالى والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه  
اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه \* اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها  
حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر  
استعمالا من اصلها اى الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني  
كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك  
واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها (وانما حكم باصالتها  
لان اصلها اللصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا  
لفظيا لكونهما شفهييتين ومعنويا لا ترى ان في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية  
القرينة من معنى اللصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وراث ٢ ووكة وتكلة وانعد  
فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الاعلى لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو  
(وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ) ولا م الجرتجى بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة  
ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد بضم والكسرا كثر مختصة  
بلفظ تربي ومذهب سيويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة تغير  
معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين (ومذهب بعض  
الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورة منها من يمين وفيه نظر لان ايمن  
مختص كما يجئ بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ تربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند  
اختصاره (ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من ايمن العرب لان اختصار  
العرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء ٣ كما في يدودم (والاولى ان يقال ان ما روى من قولهم  
من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها هي من الجارة المستعملة  
مع ربي اتبع النون الميم ضمنا وكسرا للساكنين واما من الله ٤ بفتحيتين فنقول اصلها

من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحها عارضة لساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم تختص برى اوبالله ( وقيل بل الثلاثة اى مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة من ايمن اما اختصار من الله بضمين من ايمن الله فظاهر واما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا يرى لكونهما مقصورتين منه وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يحى والقصر لا يوجب البناء فمن ابن جاء كسر النون وفتحها بلى لوجاء ايمن الله على ثلاثة اوجه اى بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جازان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ( ويجوز ان يكون من الله بفتحين مقصورا من يمين الله باتباع الميم للنون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله ٥ باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع ٦ ) واما ايم الله بفتح الهزة وكسرها مع ضم الميم فقصوران من ايمن الله بفتح الهزة وكسرها وقد يقال هم الله بقلب الهزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهزة وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الامع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من ومن على ما قال سيويه ( وقيل هما مقصورتان من من ايمن ٧ ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم والواو شفهييتين فاختصا بلفظ الله كالتاء ( وفيه نظر لان الكلمة التى على حرف لم تحى في كلامهم مضمومة ) واذا حذف حرف القسم الاصلى اعنى الباء فان لم يبدل منها فالتخار النصب بفعل القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض ( والكوفيون يجوزون الجر في ٨ كل ما حذف منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لا فعلن والمحرف لا تين ويختص لفظة الله بعوض هاء او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف ( وجار الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء فاذا جئت بهاء التنبيه بدلا فلا بد ان تحى بلفظة ذابعد المقسم به نحو لاها الله ذا واى ها الله ذا وقوله ٢ \* تعلى ها ٣ لعمر والله ذاقسما \* والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يأتى في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها ( واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون الف ها من تمام ذا فان ها الله ذا يحذف الف ها ربما يوهى ان الهاء عوض عن همزة الله كهزقت في ارقق وهياك في اياك والثانية وهى المتوسطة فى القلة والكثرة ها الله ذا يحذف الف ها لساكنين كما فى ذا الله وما الله ولكونها حرفا كلا وما وذا والثالثة

٥ الاعلى قول الكوفية من جواز الجر فى يمين الله لا فعلن  
٦ يمكن ان يقال بل تزال للاتباع كما قيل فى الحمد لله بكسر الدال ٧ وفى كون المكسورة مقصورة منه نظريا ذلا وجه لكسر ميم ايمن نسخة

٨ جميع ما يقسم به مع حذف الحرف ٨ جميع ما يحذف نسخة

٩ مع حذف الحرف بان يعوض منها هاء او همزة الاستفهام او قطع همزة الله نسخة

٣ تبيينها نسخة

٢ قوله ( تعلى ) قال زهير  
تعلى ها لعمر الله ذاقسما فاقصد بذرعك وانظر اين تسلك\*  
القصد بين الاسراف والتقير  
يقال فلان مقتصد فى النفقة  
واقصد فى مشيك واقصد  
بذرعك اى اربع على نفسك  
اى ارفق بها

٣ وليس الهاء هنا عوضا من القسم وانما قصده ان هاء التنبيه اذا جاءت قبل المقسم به فلا بد من لفظة ذابعد المقسم به

٤ في اول ذا نسخة  
٥ كما قالوا الضالين في  
الضالين نسخة

٦ نحو انا عرضنا الامانة  
حيث وقعت مفعولا به  
٢ وان كانت فعلية وجب  
حذفها مع الواو والتاء ولا م  
الجرو من وحروف العوض  
وجاز الحذف وغيره مع  
غيرها نحو اقسم بالله  
٣ واودعه عندهم نسخة

وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الف ها و قطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيهها على ان  
حق ها ان يكون ٤ مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة حكاه ابو علي وهي  
اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وقح الف ها الساكنين بعد قلبها همزة ٥ كافي الضالين  
ودأبة ( قال الخليل ذامن جلة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف اي الامر ذا او فاعل اي  
ليكونن ذا او لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نفي او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا فعلن  
بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اي لانا اخوك ونحوه ( وقال الاخفش  
ذامن تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدأ محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد  
هذا اما ان يحذف او يحذف مع القرينة ( واما همزة الاستفهام فاما ان تكون للانكار  
كقول الحاج في الحسن البصري رحم آ الله ليقومن العبيد من العبيد فيقولن كذا وكذا  
او للاستفهام كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم لعبد الله بن مسعود رضى لما قال هذا  
رأس ابى جهل ﴿ آ الله الذى لا اله غيره ﴾ فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل  
الثانية الفاصريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في الرجل ونحوه ولا تحذف للبس  
ولا تبقى للاستثقال ( واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله  
فاء قبلها همزة الاستفهام تقول الشخص هل بعث دارك فيقول نعم فتقول اقاله لقد كان  
كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو قاله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست  
عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين الله بفاء العطف ( وعند الاخفش الفاء في اقاله  
زائدة ودليل كون هذه الثلاثة ابدا لا معاقتها لحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان  
النصب بلا عوض اكثر كما تقدم \* واعلم ان الجملتين اعنى القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا  
بقربة القسم بكلمة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان تعين الاسم الذى جعلته مبتدأ للقسم  
كايمن الله ولعمرك او لا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدأ لدلالة ذلك اللفظ على تعيين  
الخبر وهو ما قسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يعين للقسم ٦ كامالة الله وعهد الله وعين الله  
جازل حذف الخبر واثباته نحو امانة الله وعين الله وعهد الله لافعلن ٢ والمراد بامانة الله  
ما فرض الله على الخلق ٣ من طاعته كانها امانته تعالى عندهم يجب عليهم ان يؤدوها  
اليه تعالى سالما قال تعالى ﴿ انا عرضنا الامانة ﴾ الآية ومعنى يمين الله تعالى ما خلف  
تعالى به من قوله ﴿ الشمس وضحاها ﴾ والليل والضحى ﴿ ونحوها او اليمين التي  
تكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يمينى  
ويجوز اثبات الخبر نحو على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة  
او المصحف لافعلن او الكعبة يمينى لافعلن ( وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معنى نحو  
لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك يمين ولا  
فعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشئ لان العمر بمعنى لبقاء فهو مقسم به ولا فعلن مقسم  
عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله ونحوه ( والمبتدأ

٤ وان عرى من لام الابتداء  
جاز نصبه بفعل مقدر  
ودخول الباء عليه كقوله \*  
رقى بعمركم لانهجربنا ومنينا  
المنى ثم امطينا \*

٥ قال الجزولي وكذا ائمن الله  
وان لم يتصل باللام سماها  
منهم وماسوى المقترن باللام  
وائمن يجوز نصبه بفعل  
القسم المضر نحو عهد الله  
والكعبة والمصحف وكذا  
تقول اياك لافعلن والنصب  
اكثر من الرفع في مثله  
وبرى قوله \* ققلت عيى الله  
ابرح قاعدا \* رفعا ونصبا  
وقال الجزولي لم يأت سماها  
نسخه

٦ فهمزته في الاصل عندهم  
همزة قطع جعلت وصلا  
لكثرة الاستعمال تخفيفا  
٨ وافعل قد جاء في المفرد منه  
شئ صالح كآئك واجر  
واذرج في مكان واصبع  
وهى لغة في اصبع والاولى  
ان يقال اصل ائمن كسر  
الهمزة ففتحت للتخفيف  
واذا تكرر نسخه

٢ يعنى في الاية الثانية ولو  
قال وقت غشيانه لكان  
اولى لانه في الكلام على  
والليل اذا يغشى

المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء ٤ نحو لعمرك ولائمن الله وجب رفعه ٥ ( قال  
الجزولي لم يسمع في لفظة الله الا النصب او اجر دون الرفع ( وجوز الاندلسى الرفع  
ايضا قياسا وائمن الله عند الكوفيين جمع عيى فهو مثل عيى الله ٦ جعلت همزة القطع  
فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة ال المعرفة ( وعند سيبويه هو  
مفرد مشتق من الين وهو البركة اى بركة الله عيى وهمزته للوصل في الاصل والدليل  
عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ٧ ويستبعد ان تكون  
الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعال بكسر الهمزة في الاسماء والافعال  
ولذا قالوا في الامر من نحو نصر انصر بضم الهمزة ويستبعد اصابة افعال في المفردات  
ايضا فيصدق ههنا قوله \* كلاما ركبها تحت رجلك شاجر \* واذا تكرر الواو  
وبعد واو القسم نحو قوله تعالى ﴿ والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلّى ﴾ فذهب  
سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف ( وقال بعضهم هى واو القسم والاول اقوى  
وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تعد العطف وربط المقسم  
به الثانى وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسام بالليل اقسام بالنهار اقسام بما خلق فهذه  
ثلاثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فتطلب ثلاثة اجوبة فان  
قلنا حذف جوابان استغناء بما بقى فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا  
للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطالب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف  
الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شئ واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب  
للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسام بالليل والنهار وما خلق  
ان سعيكم لشتى اى اقسام بهذه الثلاثة ان الامر كذا وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف  
بالله فالله لافعلن وبحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسام بالله اقسام بالنبي صلى الله  
عليه وسلم لافعلن والحمل على ما نبت في كلامهم اولى ( واعترض على كونه واو العطف  
بلزوم العطف على ما ملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلّى معطوفا  
على اذا يغشى والعاطف واحد ( اجاب جار الله بان قال الواو كانها عوض عن حرف  
القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار للمالم  
يجمع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كانه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه  
عطف على مامل واحد هو الواو ( قال المصنف فيلزم على هذا ان لا يحيز اقسام بالليل  
اذا يغشى والنهار اذا تجلّى وقد جاء قوله تعالى ﴿ فلا اقسام بالخنس الجوار الكنس  
والليل اذا عسعس ﴾ فقوله تعالى ﴿ والليل ﴾ وان لم يكن قبله معمولا لان الا انه يكون  
الواو فيه قائما مقام اقسام والباء حتى كانه يجزى وينصب وهو المحذور ( وقال المصنف  
انما جاز هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كامر في باب العطف وعلى ما قد منا  
في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة  
هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة وهى عامل واحد  
فيكون التقدير ٢ بعظمة الليل وقت عسعسته فالعامل في الجورور والمنسوب شئ واحد

إذا قلت انشدتك الله أي  
سألتك بالله كأنك ذكرته إياه  
فنشد أي تذكر صحاح

٤ وقولهم قعيدك وقعدك  
لاتيك وقعيدك الله لاتيك  
وقعدك الله لاتيك يمين  
للرب وهي مصادر  
استعملت منصوبة بفعل  
مضمر والمعنى بصاحبك  
الذي هو صاحب كل  
تجوى صحاح

٥ لعله انما يذكر الضرب  
الثاني مصرحاً به وهو  
غير قسم السؤال لانه  
الذي صدر له الكلام و  
سينذكره عن قريب  
٦ وانما صلحاً لان يكونا في  
جواب القسم لانهما  
نسخه

٧ الا اذا دخلت على المفرد  
نحو ان زيد قائم فلا يدخل  
عليه لام جواب القسم فلا  
يقال والله لقائم لان جواب  
القسم لا يكون جملة  
٨ تنافر في ظاهر نسخ  
٩ لانه مضارع للاسم وهو  
مجرد عن العامل كالمبتدأ  
قال نسخه

٢ طر في نسخ  
٢ وكذا العاملة عمل ليس  
على ما ذكره النحاة او بان  
نسخه

❖ واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله ٣ وعرتك الله  
وعرك الله وقعدك الله ٤ وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال لجواب  
قسم السؤال امر او نهى او استفهام كقوله ❖ بدينك هل ضمت اليك ليلي ❖ ويحب  
بالا ولا ايضا نحو نشدتك الله الافعلت ولم افعلت وقدمضى في باب الاستثناء وقوله ❖  
قعيدك ان لا تسمعيني ملامة ❖ ان فيه زائدة وربما قيل في قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن  
ولتفعلن فيكون خبراً بمعنى الامر ٥ (قوله ويلتقي القسم باللام وان وحروف النفي) معنى  
يلتقي أي يستقبل والمعنى يحجب القسم يقال تلقاه بكذا واستقبله به أي اجابه به ❖ اعلم ان  
جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالثبوت تصدر بان مشددة  
او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد لافرق بينها وبين ان الامن  
حيث العمل (٦) وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتأكيد الذي لاجله جاء القسم  
واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلا  
تدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الاعلى ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ٧  
(ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد قائم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى  
هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيدا أكل فقد دخلت  
على غير المبتدأ واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدأ (ورد عليهم بنحو ظننت  
لزيد قائم ولا م القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان الظن  
الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم  
ان قوله تعالى ❖ وظنوا ما لهم من محيص ❖ ظنوا كالقسم وما لهم جوابه وليس  
بنص اذ يحتمل التعليق بل لوجاء مثل ظننت لقد فعل لكان نصاً في اجراء ظننت مجرى  
القسم (ثم نقول ان الاولى كون اللام في لزيد قائم لام الابتداء مفيدة للتأكيد ولانقدر  
القسم كفاعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتأكيد المطلوب من القسم حاصل  
من اللام ثم انها لا تجتمع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي  
نحو لزيد ما هو قائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي  
لرفع والازالة فينبغي ٨ في ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ما هو قائم وان زيدا لم يقم  
فان واللا اثبتا نفي مضمون الجملة بلاجماعة بين الحرفين (ثم ان لام الابتداء تدخل على  
المضارع لمشابهة المبتدأ ٩ في كونه اول ٢ جزئى الجملة مثله مع مضارعه لمطلق الاسم  
قال التمس ❖ لا ورث بعدى سنة يقتدى بها ❖ واجلوعى ذى شبهة ان توها ❖ وتدخل  
على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ❖ ولسوف يعطيك ❖ خلافا للكوفيين كما مر  
(ولا تدخل على الماضى وان كان اول ٢ جزئى الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله  
قدكثر دخول لام الابتداء عليه نحو ❖ لقد سمع الله ❖ ولقد آتينا ❖ وذلك لانها تقرب  
الماضى من الحال فتصير الماضى كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد  
ايضا معنى التحقيق والتوكيد (وتدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع  
موقع المبتدأ أي تقدم عليه نحو لقائم زيد ولنى الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدأ ايضا

اذ وقع موقع المبتدأ نحو لطعامك زيد آكل ولقي الدار زيد قائم بشرط كون الخبر العامل اسما كاذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد يأكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيدا اكل ولا تدخل على غير ما ذكرنا من حرف الشرط وغيره ( وانما تدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فقولاك لنعم الرجل زيد كقولك لحسن زيد ( واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتدأ المؤخر كأن زيدا لقائم كايحيى في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا لقسم مقدر خلافا للكوفية بل هي لام الابتداء ( والاسمية المنفية مصدرة بما معملة عند اهل الجواز مهملة عند غيرهم او بلا التبرئة على اختلاف احوالها نحو والله لازيد فيها ولا عمرو ووالله لارجل في الدار ووالله لافيهما رجل ولا امرأة واما مصدرة بان نحو والله ان زيد قائم ( وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالأكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو لا ضربن الا ان تدخل اللام على متعلق للمضارع مقدم عليه كقوله تعالى ﴿ ولئن متم اوقاتكم لالى الله تحشرون ﴾ فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا يأتي بالنون اكتفاء باحدى علامتي الاستقبال عن الاخرى وقلّ خلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء ﴿ وقيل مرة اثارن فانه ﴾ ٢ فرع وان اخاهم ٤ لم يضهد ﴿ ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في الضرورة والكوفيون اجازوه بلا ضرورة ويحكي عن ابي على موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال ﴿ تألى ابن اوس حلقة ليردني ﴾ الى نسوة كائنه ٥ مفاد ﴿ بفتح اللام وضم الدال ويروى ليردني بكسر اللام ونصب الدال ( وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله لتفعلن ( هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه جوابا للقسم خلافا للبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تأكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذرب موجود غير مشاهد يصح انكاره انشد الفراء ﴿ لئن تك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ﴾ ربي ٦ ان بيتي اوسع ﴿ وتقول والله ليصلي زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا يأتي بالنون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع ( وان كان المضارع منفيا فنفية بما وان ولا على ماضى لكن ما وان اذالم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفى الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة ( فالبرد لا يجوز والله ما اقوم وان اقوم لكونه اذن ظاهرا في الحال ٩ ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ( ولا يجوز نفى المضارع بل ولن في جواب القسم لانهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار كايحيى والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف ( وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا يدخلها قد لعدم تصرفهما قال ﴿ يمينا لنعم السيدان وجدتما ﴾ وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى في الاستطالة ﴿ والشمس

٣ قوله ( فرع ) يقال هو

فرع قومه للشرىف منهم

وروى فرع

٤ قوله ( لم يضهد ) ضهده

فهو مضهود اى مقهور

مضطرب

٥ قوله ( مفاد ) المفاد

الخشب التي تحرك بها النور

والجمع مفاد

٦ فهذا يصح انكاره فيقال

بل يعلم ربي ان بيتك اضيق من

بيوتنا لان جواب القسم

يحتمل الصدق والكذب

٩ وهو يمنع من كون المقسم

عليه حالا فينبغي ان يقول

ما يقوم غدا ونحو ذلك

ولا يجوز نسخه



وضحيها ﴿ الى قوله قد افلح ﴾ فلم يأت باللام للطول وقال الشاعر ﴿ حلفت لهما بالله  
حلفه فاجر ﴾ لئلا يوا بما ان من حديث ولا صال ﴿ ويجب تقدير اللام لان لام  
الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد كامر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما  
نحو قوله ﴿ واقسم ان لو التقينا وانتم ﴾ لكان لكم يوم من الشر مظلم ﴿ فذهب سيوبه  
ان ان موطئة كاللام في لئن جئني لا كرمك فاللام في لكان اذن جواب القسم لا جواب  
لو فيكون جواب القسم في قوله ﴿ واقسم لو شئ انا نارسوله ﴾ سواك ولكن لم نجد ذلك  
مدفعا ﴿ محذوفاً وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط ( واذا كان الماضي فيما منفيما  
نحو والله ما قام واما ان نفى بلا او ان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي  
قال ﴿ حسب المحبين في الدنيا عذابهم ﴾ والله لا عذبتهم بعدها سقر ﴿ اي لا تعذبهم  
فلا يلزم تكرير لا كما يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رجه الله وذلك  
لان الماضي في الموضعين ٢ بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكريرها نحو ﴿ لا صدق  
ولا صلى ﴾ وربما جاءت في الشعر غير مكررة كقوله ﴿ فاي امر سبيء لا فعله ﴾ واما  
قوله تعالى ﴿ فلا أقحم العقبة ﴾ فانما ٣ لم يكرر فيه لتكرير تفسير العقبة وهو قوله ﴿ فك  
رقبة ﴾ الى آخره فكانه قال لافك رقة ولا اطعم مسكيناً ( وان كان المقسم عليه جواب  
شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيراً بلام مفتوحة تسمى  
موطئة اي مهددة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني لا تينك  
ويجوز والله ان اتيتني لا تينك باللام ( فان حذف القسم وقدر فلا كثر الجمي باللام الموطئة  
تنبيهها على القسم المقدر من اول الامر ( وقد يجيء من غير لام كقوله تعالى ﴿ وان اطعموهم  
انكم لمشركون ﴾ وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فيسجيء حكمه  
في حروف الشرط ( ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز  
من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال ﴿ فقلت يمين الله  
ابرح قاعدا ﴾ وقال ﴿ تالله يبقى على الايام ذو حيد ﴾ بمشغربه الظيان والاص ﴿  
وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالاً في جواب القسم من الفعلية والحذف  
لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالاً منه مع  
ان لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواته  
قال ﴿ تفك تسمع ما حييت ﴾ بهالك حتى تكونه ﴿ وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها  
فلا يلبس بالايجاب ٥ واما قوله ﴿ فلا وابي دهما زالت عزيزة ﴾ فلم يحذف النافي بل فصل  
بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة ( وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون  
علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا ٢ فحذف احدهما  
يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوفة من المضارع لا دون ما لانها  
اكثر استعمالاً في نفي المضارع من ما ( قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل  
عليه ) اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفي  
نهم البلاغة ﴿ وقد والله لقوا الله ﴾ قوله ( او تقدمه ما يدل عليه ) نحو زيد قائم والله

٢ انتقل الى معنى الاستقبال  
نسخه

٣ جاز عدم تكريره  
نسخه  
٤ الحيدة العقدة في قرن  
الوعل والجمع حيد كبدرة  
وبدر والظيان ياسمين  
البر ويقال للعسل والآس  
بقية العسل في الخلية

٥ ولم يحذف من مازال  
نسخه

٢ فكان يكون الحذف  
اكثر وانما نسخه

وقام زيد والله وهذا الكلام الذى توسطه القسم او تأخر عنه هو ٣ من حيث  
 المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك  
 ان اتيتني كما مر في بابيه ( وقد يحىء بعد الجملة ٤ الاسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف  
 وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك كقوله تعالى ﴿ والفجر وليال  
 عشر ﴾ اى ليؤخذن وليعاقبن لدلالة قوله ﴿ الم تر كيف فعل ربك بعاد ﴾ الآية  
 عليه ( وقد يحذف الجملة القسمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا  
 عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض  
 مع القسم مع ان معناه ابدأ والبتة ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادته  
 فائدته وقد يقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله ٥ مقترنا بالحرف يمنع  
 عمله فيما تقدمه كنون التأكيد وما يقال عوض لا تينك وعوض ما آتيتك لغرض سده  
 مسد القسم كما يحىء في الحروف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل في غير القسم  
 كقوله ﴿ هذا ثنائى بما اوليت من حسن ﴾ لازلت عوض قرير العين محسودا ﴿ ويقوم  
 مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جبر بمعنى نعم والجامع ان  
 التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جبر لافعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهى  
 مبنية على الكسر وقد يفتح ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبنائها  
 عندهم لموافقة جبر الحرفية لفظا ومعنى ولا يكتفى في البناء الموافقة اللفظية الا ترى الى  
 اعراب الى بمعنى النعمة وقد يؤتى بها دون قسم قال ﴿ وقلن ٦ على الفردوس اول  
 مشرب ﴾ اجل جيران كانت ٦ اتحت دعائره ﴿ وربما نونت ضرورة قال ﴿ وقائلة  
 اسيت فقلت جيرا ﴿ اسى ٧ انه من ذاك انه ﴿ وبه استدل من ذهب الى اسميته ( قال  
 عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف ٨ ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق  
 ( وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله ﴿ فاقسم لوشى اانا رسوله ﴿  
 اى اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد بالنون نحو لا ضربتك  
 لان النون لها مواضع كما يحىء ٩ ولا يحىء في الخبر الصرف نحو تضربن زيدا واما  
 نحو ﴿ لقد سمع الله ﴾ ولزيد قائم فلم يقيم دليل على انهما جوابى القسم خلافا للكوفيين  
 كما تقدم ( وقد يقوم مقام القسم حقا ٢ وبقينا وقطعا وما شبهها نحو حقا لافعلن  
 وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو ﴿ كلا لينبذن ﴾ وكذا الالتزام اما نذر نحو والله على  
 كذا لافعلن او عهد نحو ما هدت الله لافعلن وعلى عهد الله لاقومن ﴿ قوله ( وعن  
 للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين بدخول من والكاف التشبيه وزائدة وقد  
 تكون اسماء ومذومند للزمان للابتداء فى الماضى والظرفية فى الحاضر نحو ما رأته  
 مذمهرنا ومذيومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء ( قوله ( وعن للمجاوزة ( اى لبعد  
 شىء عن الجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اى بعد  
 السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اى بعده عن الجوع بسبب

٣ جواب القسم فى الحقيقة  
 لكن لما لم يقع موقع الجواب  
 لم يكن معه حروف الجواب  
 التى يتلقى بها القسم فهو  
 مثل جواب الشرط سواء  
 فى اكرمك آه نسخته  
 ٤ القسمية نسخته

٥ مع حرف يمنع عمله فيما  
 قبله نسخته

٦ قوله (على الفردوس)

الفردوس البستان وحديقة  
 فى الجنة وفردوس اسم  
 روضة دون البهامة  
 والدعشوز الخوض المثلى  
 ٦ ابحت نسخته

٧ اسى على مصيبة بالكسر

اى حزن واسى فعل منه  
 روى اننى اى انا اسى اننى  
 مخلوق من ذلك الحزن

٨ كما ان هيهات اسم لبعد  
 ويلزمه ان يكون جميع  
 حروف التصديق كذلك  
 نسخته

٩ فى الظرف فى تضربن  
 نسخته

٢ وما فى معناه نحو يقينا  
 لافعلن وقطعا لتركن  
 وكذا كلا نسخته

٢ قوله ( وطبقا ) لترتب طبقا من طبق اى احوالا بعد احوال هى طبقات فى الشدة بعضها ارفع من بعض وهى السوت وما بعده

٣ قوله ( ولانت آه ) اى لانت مالك امرى قسوسنى وخزاه يخزوه خزوا ساسه وقهره

٤ يجوز ان يكون افضلت مضمنا معنى تجاوزت فى الفضل وان يجعل عن معنى على نسخته

٥ تصد وتبدى عن اسيل وتنى \* بناظرة من وحش وجرة مطفل \* وجرة اسم موضع بين مكة والبصرة والمطفل الظبية معها ولدها وهى قرية عهد بالنجاج ويروى عن شتيت

٦ وعلى صارت مشهورة بالاستحقاق فعليه كذا اى مستحقا عليه كذا ٦ ويحى \* بمعنى نحو نسخته ٧ لان المانع من النصب الصريح كان الحرف الجارة نسخته

الاطعام وكذا ادبت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عند مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى ﴿ ويخالفون عن امره ﴾ مضمن معنى يتجاوزون ٢ ﴿ وطبقا ﴾ عن طبق \* اى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه فى الشدة فيكون كل طبق اعظم فى الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية فى لبيك وقوله تعالى ﴿ كررت ﴾ والمراد فى الكل الكثير والتكرير فاقصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث السيادة كبرا عن كبر اى كبرا متجاوزا فى الفضل عن كبر آخر وقال بمضهم اى كبرا بعد كبر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله ﴿ لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب ﴾ عنى ٣ ولانت ديانى قخزوني \* ضمن فيه افضلت \* معنى تجاوزت فى الفضل ( قال ابو عبيدة ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ اى بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة للصدر اى نطقا صادرا عن الهوى فعن فى مثله تفيد السببية كما فى قولك قلت هذا عن علم او عن جهل اى قولنا صادرا عن علم ( وقوله ﴿ تصد وتبدى عن اسيل ﴾ ضمن فى تبدى معنى تكشف اى تكشف الغطاء وتبعده عن وجه اسيل ( قوله وعلى للاستعلاء ) اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كأنهارا كبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى ﴿ كان على ربك حتما مقضيا ﴾ تعالى عن استعلاء شىء عليه ولكنه ه اذا صار الشىء مشهورا فى الاستعمال فى شىء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل فى البارى تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت عليه واما قوله ﴿ اذا رضيت على بنو قشير ﴾ فلحمل رضيت فى التعدى على ضده اى سخطت كما جعلت منه على اشترت وقربت منه على انفصلت منه وقوله ﴿ رعتا اشعرا وحلا عليها ﴾ اى على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلب عليه فهى تميل اليه وتبعه ( ٦ وقولهم فلان على جلالته يقول كذا اى معها وكان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لركوبه من قولهم ركبت الديون اى لزمته ومنه سر على اسم الله اى ملتزما به فكانه مركب يحملك الى مقصودك ( ومنه فولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف معنى مررت به وقوله ﴿ ان الكريم وايبك يعتملى ﴾ ان لم يجد يوما على من يتكل \* على ليس فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتأخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر فى باب الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من يتكل فجاز حذف الضمير لانتصابه بيشكل صريحا ٧ ( قوله وقديك ونان ) اى عن وعلى آمين ) فلا يستعملان المجرورين بمن وانما يتعين اذن اسميتهما لان الجر من خواص

٨ قوله ( غدت من عليه آه ) اوله اذلك ام كد رية طل فرخها لقي بشروري كالثيم المعيل اى اذلك بعيرى او نوع من القطاة الضارب لونها الى الكدرة ولقي اى مهمل وشرورى اسم موضع والمعيل من العيلة وهى الفقير قيل للاصمعى كيف قال غدت والقطاة تذهب الى الماء ليلا فقال اراد التعجيل الى الغدوة اى غدت القطاة وبكرت من فوق ذلك الموضع وعن قيض وهو القشر الاعلى من البيض والمراد الفرخ والمجهل المفازة لاعلام فيها قال فى الاساس الخليع المعيل المسيب وعيل الرجل فرسه بالفلاة ٣٤٣ ٨ يعنى البيض وقوله بعدماتم ظمؤها اى مدة ما بين الوردتين وقيض

فرش البيض وبيداء وفى نسخة بزراء اى الفقرة ومجهل غير متبين الطرق وقوله تصل اى من العطش يقال جاءت الفرس يصل عطشا اذا سمعت لحوقها صليلا اى صوتا

٨ الظمؤ ما بين الوردتين الصليل صوت جناحها فى طيرانها

٩ قوله ( وعن قيض ) وعن ان عطف على على كان اسما وان عطف على من كان حرفا ٢ الدرية حلقة يتعلم عليها الطعن قال عمرو بن معدى كرب طلب كافي للرماح درية ٣ قوله ( اجواز ) الجوز الوسط والجمع اجواز ٢ كاقريء فى الشواذ على الذى احسن بالرفع نسخه ٤ فلا يكون اسما نسخه ٥ مجرورة نحو قوله نسخه ٦ انهم البرد والشحم ذابا ٧ مرفوعة بالفاعلية نسخه ٨ قوله ( لحق ) لحق لحوقا ضمرو لو احق الاقرب من

الاسماء قال يصف قطاة \* غدت من عليه ٨ بعدماتم ظمؤها \* نصل ٩ وعن قبض ببيداء مجهل \* وقال ولقد ارانى للرماح درية ٢ \* من عن يمينى مرة وامامى \* فبينان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبتين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناه جانب بخلاف على قال \* باتت تنوش الحوض نوشا من علا \* نوشابه تقطع ٣ اجواز الفلاء \* اى من فوق ( قوله والكاف للتشبيه ) ودليل حرفيته وقوعه صلة فى نحو جاءنى الذى كزيد فهو مثل الذى فى الدار ( فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف اى الذى هو كزيد اى مثل زيد ) قلت قد تقدم فى باب الموصولات ان حذف المبتدأ فى صلة غير اى اذا لم تطل فى غاية القلة ٢ واستعمال نحو الذى كزيد شايغ كثير ٤ ويتعين اسميتها ٥ اذا انجرت كما فى قوله \* يضحكن عن كالبرد ٦ المنهم ٧ واذا ارتفعت كما فى قوله \* اتنهمون ولن ينهى ذوى شطط \* كالطعن بهلك فيه الزيت والفتل \* او على الابتداء نحو كذا عندى درهما على ما قال بعضهم واستدل بقولهم ان كذا درهما مالك برفع مالك والاولى ان يدعى تركب كذا كما مر فى الكنايات وما ذكره من رفع مالك غير دال على مدعاه وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة ( واما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولى ) وتكون ايضا زائدة اذا لم تلتبس بالاصلية كما فى قوله \* ٨ لو احق الاقرب فيها كالمق \* اى فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل فى نحو ليس كمثل شئ او دخول مثل عليه كقوله \* فاصبحوا مثل كعصف مأكول \* ٩ اذ الفرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتى التشبيه وزيادة ماهو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف فى الاغلب ٢ والحكم بزيادة الحرف اولى ( واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله \* وصاليات ككما يؤثفين \* فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظى فهما اما اسمان او حرفان كقوله \* ولالباهم ابدا دواء البيت واما ان تكون احدهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا اذ زيادة الحرف اولى ٣ فتكون اما الاولى مثل قوله ليس كمثل شئ واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا ٤ اسمين او حرفين واحداهما زائدة ( فان قلت لفظ مثل لا بدله من اسم مجرور ٥ فكيف حكمت بزيادة الكاف فى مثل كعصف ٦ ) قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمله الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون

اضافة الصفة الى موصوفها القرب والقرب كالعسر والعسر من الشاكلة الى مراقى البطن ٩ اذ لابد من الحكم بزيادة احدهما معنى مثل او الكاف وزيادة ماهو آه نسخه ٢ لان الاسماء ثقل زيادتها دون الحروف نسخه ٣ من زيادة الاسم نسخه ٤ حرفين لان حرف الجر لا بدله من اسم مجرور فان قلت فلفظ نسخه ٥ والكاف الاسمية مثله نسخه ٦ وجوزت اسمية الاولى وحرفية الثانية فى ككما قلت منع الاسم عن الجر اولى من منع الحرف لان الاسم يعمل الجر بمشابهة الحرف والحرف يعمل بالاصالة فمثل محذوف التنوين لكونه فى صورة المضاف الى عطف الظاهر بل اصلية لتأكيد معنى المثل كانه قال نسخه

٧ وعلاوة اوبذاهة ساج  
نسخه  
٨ وانما لم يدخل عليه لانه  
كان يؤدى الى اجتماع  
الكافين نحو كك وكك ومؤنثه  
ومثنيهما ومجموعهما  
فطرده المنع في الكل وقد  
جاء في الشعر داخلا على  
المنصوب نسخه  
٩ قوله ( ولا كهن الا  
حائلا ) الناقصة اذا لم تحمل  
اول سنة تحمل عليها  
فهى عايط وحائل والجمع  
عوط وعيطا وعوطط  
وحول وحول فان لم  
تحمل السنة المقبلة ايضا  
فهى عايط عيط وعايط  
عوط وعوطط وحائل  
حول وحول  
٣ ولا منع تفسير معنى  
الكلمة بالتركيب الا ترى ان  
بما يحى بمعنى ربما نسخه  
٤ قوله ( الكباش ) الكباش  
واحد الكباش والاكباش  
وكباش القوم سيدهم  
٥ والبصريون لم يثبتوا  
نسخه  
٦ ان تكون ما في هذا  
النوع اعنى نحو كاتدين  
تدان كافة كما في القسم  
الاول نسخه

مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في ياتيم تيم عدى ٧ فعلى هذا  
لا يكون الكاف زائدة فكانه قال مل عصف كعصف وكذا الكلام في ككها ويجوز  
في قوله تعالى ﴿ ليس كمثل شئ ﴾ ان لا يحكم بزيادة الكاف بل تكون على طريقة قوله \*  
ولا ترى الضرب بها بيججر \* وقولك ليس لاني زيدا خ اعنى نفي الشئ بنفي لازمه لان  
نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخوزيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاني زيد من اخ  
هوزيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان  
لذلك الاخ اخ هوزيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى  
اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للبرد ٨  
اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرده المنع في الكل وقد دخل  
في الشعر على المنصوب المنفصل قال \* فاجل واحسن في اسيرك انه \* ضعيف ولم بأسر  
كايك أسر \* وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال  
\* فلا ترى بعلا ولا حلائل \* كه ٩ ولا كهن الا حائلا \* وقال \* وام او عال كهها او اقربا  
\* وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت ( وتجيء ما الكافة بعد الكاف فيكون  
لكما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل الكاف لتشبيه  
المرد بالمفرد قال تعالى ﴿ اجعل لنا الهما كالههم آلهة ﴾ قال \* فان الجر من شر المطايا \*  
كما الحبطات شربني تميم \* فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك  
لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة كما ذكرنا لان تقتضى بالفعل  
القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد من فعل او معناه فاذا لم تجر فلا مفعول هناك  
حتى تطلب فعلا ومعنى كن كما كانت كن في المستقل كما كانت كائن الآن فانت مبتدأ محذوف  
الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن ومنه قوله عليه السلام  
﴿ كاتكونون يولى عليكم ﴾ شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه اى بحالهم  
المكروهة ( وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حتى سيبويه عن العرب انتظرنى كما آتيك  
اى لعلم آتيك قال رؤبة \* لانتشم الناس كما لانتشم \* ٣ فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب  
وذلك كما يحى مما بمعنى ربما قال \* واني لما اضرب ٤ الكباش ضربة \* على رأسه تلقى  
اللسان من الفم \* اى ربما وتقول اني لما افضل اى ربما وقال بعضهم ان بما يحى ايضا  
بمعنى ربما نحو اني بما افعل اى ربما ( وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود  
نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وكافام زيد قعد عمرو وجوز الكوفية نصب المضارع  
بعد كما بمعنى كيا على ان يكون اصله كيا مخذف الياء تخفيفا ولم يدفعوا الرفع ٥ ولم يثبت  
البصرية لافادة كالتعليل ولا نصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفية  
\* لا تظلموا الناس كما لا تظلموا \* والبصرية ياشدونه على الافراد نحو \* لا تظلم الناس  
كما لا تظلم \* اى لعلم وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا نحو كاتدين تدان وافعل  
كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعنى نحو كن كما كانت وقوله ﴿ كاتكونون يولى  
عليكم ﴾ من هذا النوع كما يجوز ٦ ان يكون هذا النوع من القسم الاول اى تكون ما كافة

٧ اخر الباب قد مضى

شرحه مستوفى في الظروف المبينة واعلم ان الاولى نسخته

٨ معنى حاشى التبرئة قال \*

حاشى ابى ثوبان انه به ضنا

عن المحاة والشم \* الضن

البخل ضن عليه بكذا اى

يخل عليه يعنى انه يضمن به

ان يشتم وان يلام وقد

يعدى بمن وعلى والمحاة

الوم

٩ فلا يحكم باشتراك الحرف

ففى قوله تعالى لا تقول

ان على بمعنى من بل تضمن

اكتالوا معنى تحكموا

نسخته

٢ وكذا قوله تبدى عن

اسيل كما تقدم نسخته

٢ ولا يطرد العلتان

٣ فى ما الحجازيه مع انها

ايضا فرع الفعل فاعلة

هى الاولى ثم نقول

مشابتهما معنى للفعل المتعدى

بما ذكرناه وهو اقتضاؤه

الجزئين ومشابتهما معنى

لمطلق الفعل نسخته

٣ اى لم يقصدوا الى الفرق

بينها وبين الفعل الذى

هو اصلها ولاذنوا

بجعل عملها فرعيا على

فرعيتها مع كونها فرع

الفعل فعرف ان العلة

الصحيحة هى الاولى وهى

قوة مشابتهما فليست كما

الحجازية

واما ما التى بعد رب فمن قال ان رب حرف فهى تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا فى كما وتبقى رب للتقليل اى لتقليل النسبة التى فى الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهى كافة له ايضا عن طلب المضاف اليه وما التى بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل ( وقال بعضهم هى فى قوله \* صددت فاطولت الصدود وقلما \* وصال على طول الصدود يدوم \* زائدة ووصل فاعل قلما وهى عند سيويه كافة ووصل مبتدأ ( قوله ومذومندالى ٧ آخره ) قدم شرحه فى الظروف المبينة ( قوله ٨ حاشى وعدا وخلا للاستثناء ) مضى شرحها فى باب الاستثناء \* واعلم انه اذا امكن فى كل حرف يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى اوزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المعدى به معنى من المعانى يستقيم به الكلام ٩ فهو الاولى بل الواجب فلا تقول ان على بمعنى من فى قوله تعالى \* اذا اكنالوا على الناس \* بل يضمن اكنالوا معنى تحكموا فى الاكتيال وتسلموا ولا يحكم بزيادة فى فى قوله \* يجرح فى عرا قبيها نصلى \* بل يضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح ٢ وقد مضى كثير من ذلك فى اما كنه \* قوله ( الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان فهى بعكسها وتلقها ما فتلغى على الافصح وتدخل حينئذ على الافعال ) انما سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه ليس الذى هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدى وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لالفاظ وهذه تشبه الافعال المتعدية معنى كايحيى ولفظا من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا واما قمتة او اخرها فان لم نقل انها لمشا بهتها للافعال بل قلنا هى لاستنقالها بسبب تشديد الاواخر والياء فى ليت فهى جهة اخرى بها تشابه الماضى فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشا بهتها الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ قمتها فقط كما تحفظ سكون من وعن فهى من جهات المشابهة واذن قلنا هى لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابتهما للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعى ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعى فهو تصرف فى العمل ( وقبل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التى هى اصلها من اول الامر او تنبيهها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل ٢ وهاتان العلتان ثابتتان فى ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فاعلة هى الاولى ( ومشا بهتها معنى لمطلق الفعل من حيث ان فى ان وان معنى حقيقتا واكدت وفى كان معنى شبهت ( قال الزجاج هى للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه

٤ مت وتموت ومات و  
تموت وقيل نسخه  
٥ والواو لا تدخل الجملة  
التي هي خبر هذه الحروف  
فتبين ضعف قول الفارسي  
في لكن نسخه  
٦ ان التمني يستعمل في  
الممكن والمحال والترجي  
لا يستعمل الا في الممكن و  
ذلك ان التمني نسخه  
٢ اضطررت اقوالهم  
نسخه

٣ ومعناه اذهبا انما على  
رجائكما ذلك من فرعون  
٤ وانما نصرا مذهب لان  
الاصل في الكلمة نسخه  
٥ قوله (ان ترجو) يشك  
بمثل قوله تعالى خلقكم  
والذين من قبلكم لعكم  
تقون

٦ معنى نسخه

(والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى كأنك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلماذا تقول كأنني ٤ امشي وكأنك تمشي والاصل كأنني رجل يمشي وكأنك رجل ٤ امشي فقول هي لتحقيق في نحو كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم تزل وكأنك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن (والاولى ان تقول بقاء كان على معنى التشبيه وان لانحكم بزيادة شيء ونقول التقدير كأنك تبصر بالدنيا اي تشاهد ها من قوله تعالى ﴿فبصرت به عن جنب﴾ والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كأنك تبصر بالدنيا وتشاهد ها غير كأنة الا ترى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك ٥ والباء لا تدخل الجمل الا اذا كانت اخبارا لهذه الحروف (وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شيئا بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع ولكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفه فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يحنى وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ٦ استعمال التمني في الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ماهية التمني بحجة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة (وقد اضطررت كلامهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى (فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فعني ﴿افعلوا الخير لعلكم ترجون﴾ اي لترجو او لا يستقيم ذلك في قوله تعالى ﴿وما يدريك لعل الساعة قريب﴾ اذلا معنى فيه للتعليل (وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرده ذلك في قوله تعالى ﴿٣ لعله يتذكر او يخشى﴾ اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله ﴿آمنت بالذي آمنت به بنوا اسرائيل﴾ فتوبة يأس لامعنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبول منه والحق ما قال سيديوه وهو ان الرجاء او الاشفاق يتعلق بالمخاطبين ٤ وانما ذلك لان الاصل ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حل لنا على ٥ ان ترجو او نشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه (وقيل ان لعل تجي للاستفهام تقول لعل زيدا قائم اي هل هو كذلك (واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدأ والخبر معا لطلبهما لهما ٦ معا (ويجوز عندا لقراء نصب الجزئين بليت نحوليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فصبت الجزئين كاذ كرنا في علة نصب افعال

٧ ولهذا جاء او كما جاز

نسخه

٨ انه حال من خبر ليت

نسخه

٩ اشتاف وتشوف اذا

تطاول

٩ قوله ( اذا تشوفا )

تشوفا الى الشئ اي

تطلعت وقوادم الطير

مقاديم ريشه وهى عشرة

فى كل جناح والواحدة

قادمة

٢ وسبيع اسم رجل

٣ قوله ( كراز ) الكرز

الحرج والكراز الكباش

الذى تحمل خرج الراعى

ولا يكون الا اجم لان الاقرن

يشتغل بالنطاح

٤ المعمولين

٥ فيقول

٢ وان فى قعر جهنم لسبعين

واما البيت اعنى قوله كان

اذنيه فقد ذكرنا انه رد على

الشاعر

٣ وانما لزمت الحروف

المذكورة الصدر لما ذكرنا

وكل واحدة من هذه نسخة

٤ فوجب تصدرها نسخة

٥ لاتدل على قسم من اقسام

الكلام لانها تؤكد نسخة

القلوب لهما سواء ٧ ومن ثم جاز ليت ان زيدا قائم فهو عنده كفعال  
القلوب فى العمل سواء ( واستشهد الفراء بقوله \* يالىت ايام الصبي رواجعا \* والبصريون  
يحملون رواجعا على ٨ الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اى يالىت ايام الصبي لنا رواجع  
( والكسائى يقدر كان اى يالىت ايام الصبي كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون  
لا يضمن ان الا فيما اشهر استعمالهما فيه فتكون الشهرة دليلا عليهما كفى قولهم ان خيرا  
فخير ) ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا كما روى عنه  
عليه السلام \* ان قعر جهنم لسبعين خريفا \* وانشدوا \* كان اذنيه ٩ اذا تشوفا \*  
قادمة او قلما محرفا \* وذلك ان اسم كان مشبه وخبره مشبه به فهما مفعولان لشبهت الاول  
مفعول بلا جار والثانى مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا  
الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة  
فقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تنصل  
بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضمونيهما مفعول فعل تضمنته  
ليت واما نحو قوله \* يالىت انى سبيعا ٢ فى غم \* والخرج منها فوق ٣ كراز اجم \* فان  
مع اسمها وخبرها مغنية عن ٤ المفعولين لانها مفعول تمنيت ويبنى على ما ذهب اليه  
الاخفش فى نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثانى ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت  
والاعتراض كالاعتراض ( واجاز الاخفش قياس لعل فى مجئ ان المفتوحة بعدها على  
ليت نحو \* لعل ان زيدا قائم ولم يثبت ) واما نصب باقى اخوات ليت للجزئين فمنوع  
والمروى \* ان قعر جهنم لسبعون خريفا \* ٢ واما قوله كان اذنيه البيت فقد ذكرنا  
انه خطئ فيه ( قوله لها صدر الكلام ) كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه وكان  
حرفا فترتبته الصدر كحروف النفي واما لا ولم ولن فقد مر فى المنصوب على شريطة  
التفسير علة جواز توسطها وحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتخفيض والعرض  
 وغير ذلك ( واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت فى  
مضمون الجملة فلم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال ٣ ) وانما لزم تصدير المنير  
الدال على قسم من اقسام الكلام لىبنى السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد  
المتكلم اذ لجوزنا تأخير ذلك المغير فاخر والواجب على السامع حمل الكلام الخالى  
عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه فى ان  
هذا التغير راجع الى الكلام المتقدم الذى حله على انه خال عن جميع التغيرات او ان  
المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى فى حيرة ( وكل واحدة  
من هذه الاحرف تدل على قسم من اقسام الكلام ٤ بخلاف ان المكسورة فانها  
٥ تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك  
حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فليكونها مع  
جزئها فى تأويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواع المفرادات كالفاعل  
والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه ولا يتصدر وان كانت فى مقام المبتدأ الذى حقه



الصدر لما ذكرنا في باب المبتدأ ( فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة امالية ولعل فلانها طلب مضمون الخبر ٦ فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلب آخر اذا لا يجتمع ٧ عندهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبهه كما ذكرنا وهو امادات مذكورة ٨ شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامه نحو كانت قائم وكانت قت او تقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم الاستفهام لوجب تقديمه عليها فتسقط اذن عن مرتبة التصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون الاخبارية لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله \* جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط \* واما ان المفتوحة ٩ فلان وضعها لتكون مع جزئها في تأويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان ان في نحو قوله امرأته ان قم لا يجوز ان تكون مصدرية على ما اجاز سيويه وابو على كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرية بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك فلا يرى منعها من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه ٣ وانك لا مرحبا بك وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه وقال \* ولو ارادت لقاتل وهي صادقة \* ان الرياضة ٤ لا تنصبك للشيب \* قوله (وتلقها ما فتلني على الافصح) اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروى قوله \* قالت اليتما هذا الحمام لنا \* الى حمامتنا ونصفه فقد \* رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما للجازية فاذا اهلكت فما كافة (ومذهب الجمهور ان ما لكافة حرف) وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمه بمنزلة ضمير الشأن فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا عملت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى ﴿ فبمراجعة من الله لنت لهم ﴾ وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعماء والالغاء ٢ والاعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التأكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت ٣ لا معنى آخر متجدد وعدم سماع الاعمال في كاتما ولعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما سايع عند الكسائي واكثر التحاة اذا لفرق بينها وبين ليتما واذا سمع في ٤ انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ما (وسيويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسمع المشهور فيه دون غيره \* قوله ( فان لا تغير معنى الجملة وان مع جلتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولوانك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز الامر ان مثل من يكرمني فاني اكرمه و \* اذا انه عبد القفا والهازم \* وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم

٦ فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك مطلوب طلب آخر نسخة

٧ في كلامهم نسخة ٨ هي مشبه بها آه الاسد نسخة

٩ فلانها موضوعة آه في تقدير نسخة

٣ وانكم لا مرحبا بكم نسخة

٤ قوله (لا تنصبك) نصب الرجل بالكسر نصبا تعب وانصبه غيره

٢ لكن الاعمال قل نسخة ٣ لا تجديد معنى آخر نسخة ٤ ليتما بلا ضعف نسخة

المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمر وويشترط مضي الخبر لفظا او تقديره اخلا فالكوفيون \* ولا اثر لكونه مبنيًا خلا فالبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينهما وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسور فتزوما اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين اوسوف او قد او حرف النفي ( قوله فان لا تغير معنى الجملة ) اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة فان موضوعه لتأكيده معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعه لتكون بتأويل مصدره خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغنى انك زيداى زيديتك فان ٦ ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربة والمضروبة وكذا بلغنى ان زيدا في الدار اى حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر ( قوله ومن ثم وجب الكسر ) اى من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد ( قوله فكسرت ابتداء ) اى مبتدأها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلام ولكنه ابتداء كلام آخر ٧ نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ﴿ ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا ﴾ وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد الظن والعلم وانما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء للكلام المحكى وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا يكون الاجلة نحو اكرمتم الذى انه فاضل قال تعالى ﴿ ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة وكذا كسرت في جواب القسم لانه جملة لاحالة نحو بالله انك قائم وقد تفتح ان في جواب القسم عند البرد والكوفيين ٢ اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد اى اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا كانت حال نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى ﴿ وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ﴾ لان الجملة تقع حالا ٣ ولا دليل على كونها في تأويل المفرد كما مر فان قلت افتحها ليكون تأويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا ( قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو زيدانه قائم وكان عمره انه قائم ٤ اذ لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ في تأويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز قتح ان في الخبر نحو ما مولى انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تنجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأكيده مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى ( قوله وفتح فاعلة نحو بلغنى انك قائم ) لان الفاعل لا يكون الامفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اى علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندى انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة

٥ ويكون نسخة  
٦ الجامد اذا لحقت ياء النسب في آخره فاذا معنى المصدر نحو الماهية والكمية نسخة  
٧ واستيناف له نسخة

٢ قال \* او تحلفني بربك العلى  
\* انى ابو ذىالك الصبى وروى بالفتح  
٣ واما المصدر فيقع حالا ايضا لكن اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر نسخة  
٤ وكذا اذا دخلت فيما هو في خبرها لام الابتداء فانها لا تنجامع الا ان نسخة

انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجت من انك قائم ( قوله وقالوا لوانك ) هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لايجوز اظهار جزئها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولايجوز فتحناها ليكون ان مع جزئها في موضع المبتدأ والخبر محذوف ( واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدأ فتفتح ان ظاهرا ( قوله ولوانك لانه فاعل ) يعنى ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولايجوز فتحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وسيجى في حرف الشرط وكذا يلزم قحها بعدما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الاعلى الفعل وذلك انها مصدرية ويندر دخولها على الاسمية كما يجى فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما في لوانك فت سواء ( قوله فان جاز التقدير ان ) اى تقدير الجملة والمفرد ( جاز الامر ان ) اى قبح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمنى فاني اكرمه الكسر بتأويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر اى فاكرمنى له ثابت وكذا بعد اذا المفا جاة كقوله \* وكنت ارى زيد اكما قيل سيدا \* اذا انه عبد القفا والهامز اى ٦ عبد قفاه اى ائيم القفا يعنى ٨ صفعان والهمزتان عظماء ناثان في اللحين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بما حو لهما كقولك جيت ماذا كبره فالكسر على تأويل اذا هو عبد القفا والفتح على تأويل فاذا عبودية قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الو او بعد قولك هذا او ذاك تقرير الكلام السابق قال تعالى ( ذلكم وان الله موهن ) فذلكم خبر مبتدأ محذوف ٩ وان عطف على هذا الخبر اى الامر ذلك والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئها قال \* انى اذا خفيت نار ٢ لمرلة \* النى بارفع تل رافعا نارى \* ذاك وانى على جارى لذو حدب ٣ \* احنوا عليه بما يحنى على الجار \* فهو مثل قوله تعالى \* ذلك ومن عاقب ٢ \* الاية فالجملة القسمية في الاية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولى او اول كلامى ٣ فالفتح على ان قولى مصدر مضاف الى فاعله وايس بمعنى المقول والتقدير اول قولى اى اقو الى حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الامع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولى بمعنى مقولى اى اول مقولاتى لم يجمع مع انه بمعنى المفعول مراعاة لاصل المصدر والمعنى اول مقولاتى هذا المقول وهذا الكلام وهو انى اجد الله فيكون قد قال كلاما اوله انى اجد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول في اول السورة ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ وقال عليه السلام ﴿ افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ﴾ ولا يكون قوله انى اجد الله معمولا لالفاظة قولى كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مصروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا للمضروبى ( وقال

٦ عبد قفاه ٧ نسخته

٧ وهى مثل حسن وجه  
فاما عبد قفاه فهو مثل  
حسن وجهه٨ قوله ( صفعان ) الصفع  
كلمة مولدة والرجل  
صفعان٩ فان قحيت فان نسخته  
٢ قوله ( لمرلة ارمليت  
المرأة اذا مات عنها  
زوجها وارمل القوم  
اى نفذز ادهم٣ ويقال حدب عليه و  
تحدب عليه اذا تعطف  
عليه والحنو العطف  
والشفقة٢ قوله ( ومن عاقب بمثل  
ما عوقب به ثم بغى عليه  
لينصرنه الله

٢ انى اجد الله نسخته

ابو على قولى مصدر مضاف الى الفاعل وانى اجد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ  
 محذوف اى اول قولى ونطقى بهذا الكلام ثابت (ورده المصنف احسن رد وذلك  
 ان افعال التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لنطقه بهذا الكلام اجزاء اول ووسط  
 وآخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلاث تلفظه بلفظ انى وباعتبار الحروف تلفظه  
 بهمزة انى فيكون المعنى اذا صرحنا به تلفظى بانى او بهمزة انى ثابت وهو خلف  
 من الكلام وغير مقصود به المتكلم (ويجوز الوجهان بعد اما فان قحت فاما بمعنى  
 حقا تقول احقا انك قائم فان فاعل اى احق ذلك حقا او تقول حقا فى ٥ معنى الظرف اى  
 اى حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدأ على المذهبين كما مر فى باب المبتدأ قال \* احقا  
 ان ٦ اخطاكم هجاني \* ودليل كونه فى ٥ معنى الظرف قوله \* اى حق ٧ مواتانى اخاكم  
 \* بمالى ثم بظلمنى السريس \* فهو كقوله \* احفا بنى ابناء سلمى بن جندل \* تهددكم  
 ابائى وسط المجالس \* وان كسرت فاما حرف استفتاح كما لا تقول اما انك قائم كما قال  
 تعالى ﴿الا ان عادا كفروا ربهم﴾ وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اى اى  
 حق والله انه ذاهب اى ٨ ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله ذاهب  
 (وحتى ان كانت ابتدائية وجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد  
 فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر (ولا  
 يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو مالفيتك مذ  
 زيد قائم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر فى الظروف  
 المبنية فهى فى تقدير المفرد الاترى ان ريث وآية يضافان الى الجملة لكن لما كانت فى تقدير  
 المفرد لم يجرى ان بعدهما الا مفتوحة كما مر فى باب الظروف المبنية (والغالب بعد  
 لاجرم الفتح قال تعالى ﴿لاجرم ان لهم النار﴾ فلا امارد للكلام السابق على ما هو  
 مذهب الخليل او زائدة كما فى لا قسم لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند  
 سيبويه والخليل (وقال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله \* ولقد  
 طعنت ابا عيينة طعنة \* جرمت فزاره بعدها ان يغضبوا \* برفع فزاره وان يغضبوا  
 بدل اشتمال منها اى حق غضب فزاره بعدها (وقال الفراء بل الرواية جرمت فزاره  
 نصب فزاره اى كسبت الطعنة فزاره الغضب اى جرمت لهم الغضب كقوله تعالى  
 ﴿ولايجرمكم شأن قوم﴾ اى لايجر من لكم وبمثله فسر بعضهم الآية اى جرم  
 كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم (وقال الفراء هى اى لاجرم كلمة كانت فى الاصل  
 بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لاجرم ٢ والفعل والفعل يشتركان فى المصادر  
 كالرشد والرشد والنجل والنجل والجرم القطع اى لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع  
 فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذى فيها فلذلك تجاب  
 بما يجاب به القسم فيقال لاجرم لا تبتك ولاجرم لقد احصنت ولاجرم انك قائم فمن فتح  
 فلنظر الى اصل لاجرم ٣ كما تقول لا بد ان تفعل كذا ولا محالة انك تفعل كذا اى من  
 ان تفعل ومن انك تفعل ومن كسر فلغنى القسم العارض فى لاجرم (وحكى الكوفيون

٥ مذهب نسخة

٦ اخطيكم نسخة

٧ قوله (مواتانى) يقال

آتيته مواتاة اى وافقته وطا

وعنه السريس الذى لا يأتى

النساء قال ابو عبيد هو العنين

وانشد لابى زيد الطائى اى

حق مواتانى اخاكم وفى

نسخة السريس

٨ فى حق نسخة

٢ بضم الجيم

٣ فيكون مثل لا بد نسخة

- ٤ فيكون ذا زائدة كما قيل  
في ماذا صنعت نسخته  
٥ كذا والعين في عن نسخته  
٦ قوله (ترسمت) ترسمت  
الدار تأملت رسمها  
والخرقاء حبيبة ذى الرمة  
٧ قوله (وعز) عزيعز  
اى صار عزيزا اى قوى  
بعد ذلة يقال شد فهو  
شديد  
٧ وعن على ذلك اى حق  
واشدد  
٨ معرفة تامة نسخته  
٩ والدليل على نسخته  
٢ هو الاسم وحده نسخته

فيها عن العرب وجوها من التغير لاجر باسقاط الميم ولاذا جرم ٤ بزيادة ذا ولاذا جرم  
بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة ٥ وعين عن بدل من الهمزة كما في قوله  
\* عن ٦ ترسمت من خرقاء منزلة \* ماء الصبابة من عينيك مسجوم \* وتقول شد  
ما انك ذاهب وعزما انك قائم بالفتح فشدد ٧ وعز فعلان مكفوفان بما كتما وطلما وهما  
بمعنى حقا فعنى شد ما انك قائم حقا انك قائم اى فى حق الان فى لا تدخل على شد وعز لكونهما  
فى الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما ٨ معربا تاما كما هو مذهب سيويه فى نعمنا صنيعةك  
وبئسما عملك اى نعم الصنيع صنيعةك وبئس العمل عملك (وقد ذكرنا ان جميع باب فعل  
مضموم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح ليس  
ما ههنا كافة كما كانت فى قولك زيد صديق كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسر ان  
ولا يجوز الا بالفتح (فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف ٩ ودليل زيادتها قولهم  
هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف مع ان هذه الزيادة كراهة ان يحى  
لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اى هذا صحيح كصحته ذاك (وتقول  
حقا انك ذاهب وجهه رأى انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى فى حق وفى جهد رأى واذا  
جئت بما فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رأى فانك قائم فالكسر هو الوجه لانك  
لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك  
لان معمول ما فى خبر ان يتقدم عليها مع اما لما يحى فى حروف الشرط نحو اما  
يوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطرت  
الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا (قال سيويه يجوز اما فى رأى فانك ذاهب  
بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها (وتقول اما فى الدار فانك قائم  
بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل فى الدار واما ان اردت ان فى الدار  
هذا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعنى الفتح فى مواضع  
المفردات والكسر فى ميطان الجمل اولى من تعريف ابى على كل موضع يصلح للاسم  
والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل  
والاسم كقوله تعالى \* ومن عاد فينتقم الله منه \* ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما  
بعد اذا المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح (قوله ولذلك جاز العطف الى آخره)  
يعنى ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها  
كالعدم اذ فائدتها التأكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع \* ثم اعلم انه يختلف  
عبارتهم فى ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف بعطف على اسم المكسورة بالرفع  
وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولى وكان الاول نظر الى ان الاسم  
هو الذى كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فتبقى على كونه  
مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام فى لزيد ولا شك ان المرفوع  
٢ فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف الداخلى عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع  
ان (ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل

لكن وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد (والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما (فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا (قوله لفظا او حكما) راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمر و المفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمر وفان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان ٣ المعنى علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذن مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولى علمت كما ان ان المكسورة مع جزئها بتقدير اسمين اى المبتدأ والخبر فتحكم المفتوحة ٤ بعد فعل القلب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين (وفيما قال المصنف مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق التكامل نظرو ذلك لانا ٥ بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين نقول ان ذيك الاسمين بتقدير المفرد فعلت ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما وعلمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب ٧ فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئها بتقدير المفرد اذ ذاك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ان مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعنى المصدر الذى ذاك الاسمان المنصوبان مؤولان به (وانما دعا المصنف الى هذا التكليف انه رأى سيويه مستشهدا على العطف على محل اسم المكسورة بقوله تعالى ﴿واذان ٨ من الله ورسوله﴾ الآية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيويه بقوله \* والافاعلموا انا وانتم \* بغاة مابقينا في شقاق \* على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلو لان ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور (وبعض النحاة لما رأى سيويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانها حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع في نحو بلغنى ان زيدا قائم وعمر و (والسيرافى ومن ٩ تبعه لم يلتفتوا الى استدلال سيويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا ٣ اذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور كاذكرنا فاسمها ك بعض حروف الكلمة (ونظر ابي سعيد صحيح فنقول قوله تعالى ﴿ورسوله﴾ عطف على الضمير في برى و جاز ذلك بلانا كيد بالمنفصل لقيام الفصل ٤ بقوله من الله مقام التأكيد او نقول رسوله مبتدأ خبره محذوف اى ورسوله كذلك ٢ والواو اعتراضية لا عاطفة ونقول في قوله \* والافاعلموا انا وانتم \* بغاة مابقينا في شقاق \* ان مابقينا في شقاق خبرا نا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله \* ولا انا ٣ ممن يزد هيه وعيدكم \* ولا اننى بالمشى في القيد اخرق \* بعد قوله \* فلا تحسبن ٤ انى تخشعت بعدكم \* لشيء ولا انى من الموت افرق \* لان قوله ولا اننى بالمشى في القيد اخرق

نسخة  
٧ فلا يخرجها عن كونها مع جزئها بتقدير اسم مفرد  
كونها بتقدير اسمين اذا كان ذلك  
نسخة  
٨ قوله (من الله ورسوله الآية) الى الناس يوم الحج الا كبر ان الله يرى من المشركين ورسوله  
٩ اخذ ٢ اخذهم نسخة  
٩ تابعه نسخة  
٢ قوله (اخذهم) يقال ذهب بنو فلان ومن اخذ اخذهم بالفتح اى ومن سار بسيرتهم وحكى ابن السكيت ومن اخذ اخذهم برفع الذال واخذهم بكسر الهمزة مع رفع الذال اى ومن اخذ اخذهم وسيرتهم  
٣ لان اسمها لم يبق فيه معنى الابتداء بل صار ان مع الاسم والخبر تأويل نسخة  
٤ بالجوار والمجرور اعنى قوله من المشركين نسخة  
٢ وليست الجملة معطوفة على ان مع ما في حيزها بل الواو اعتراضية نسخ  
٣ قوله (ممن يزد هيه) زهاء وازدهاء استحقه وتهاون به ومنه قولهم فلان لا يزدهى بحديقة وخرق بالكسر فهو خرق وخرقته  
اى ادهشته ٤ تحسبى نسخة

عطف على انى تحشمت فلو جعلنا قوله ولا انا من يزديه وعيدكم جلة اعتراضية لكان  
لاداخله على معرفة بلاكثير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولوروى ولا انى بالمشي  
في القيد بالكسر لا يرتفع الاشكال وكان قوله ولا انا من يزديه مستأثفا ولا مكررة (وحكم  
لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم) قال سيويه بعد  
ذكره جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ان  
يعنى في جواز العطف المذكور وتفاوقها في ان اللام لا تدخل على ما في حيزها دون ان كما  
يجب وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعده لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة  
معنى راجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان  
يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقوله ما قام زيد لكن عمرا قائم حفظت فيه عدم القيام  
عماتهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقيم (واجاز الفراء رفع  
المعطوف على اسم كائن وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ ومنعه غيره لخروجه  
عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعاني وهو الحق والوصف وعطف البيان  
والتوكيد كالمنسوق عند الجرعى والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم  
يذكر غيرهم في ذلك لامتناع ولا اجازة والا اصل الجواز اذ لا فرق (قال الزجاج قوله  
تعالى ﴿غلام الغيوب﴾ في قوله ﴿قل ان ربي يصدق بالحق غلام الغيوب﴾ صفة ربي ويحتمل  
رفعه وجوها اخرى ولم يذكرها البدن والقياس كونه كسائر التوابع في جواز ٦ الرفع نحو ان  
الزيدين استحسنتهما شمانهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة ٧ بان نحو لا غلام رجل  
في الدار الازيد) فلا يحتمل على المحل عند البصريين الا ٨ عند مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا  
وعمر قائمان واجازة الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم  
الابتداء والعامل في خبر ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان  
مستقلان في العمل رفعوا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عامل النحو عندهم كالمتأثر الحقيقي كما ذكرنا  
في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير كما ذكرنا  
في علم الاصول لانه يستغنى بكل واحد ٩ منهما عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه  
عنهما معا ٢ ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهندا قائم وخارجة لم يأت الفساد الذي  
ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب الالف كقوله تعالى (ومن رجه جعل لكم الليل  
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تأتى للمعطوف  
بالخبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك او تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم  
وعمر ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين (وانما اجاز  
الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان ان و  
اخواتها لا تعمل عند الكوفيين ٢ في الخبر فالعامل في خبر ان اسمها لان المبتدأ والخبر يترافعا عنده فلا  
يلزم ٣ صدور اثر عن مؤثرين (والفراء توسط مذهبى سيويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا

٥ ان يكون مثل سائر نسخه  
٦ رفعه كما تقول لا غلام رجل  
في الدار الازيد فتقول ان  
الزيد بن اعجباني شمانهما  
ولا يحتمل نسخة ٧ بليس نسخه  
٨ بعد مضي الجملة نسخة  
٩ من من المؤثرين نسخة  
٢ ولا يقال ففرق الخبرين  
حتى يسلم الكلام من الفساد  
كما تقول ان زيد وهندا قائم  
وخارجة لان حكم المعطوف  
حكم المعطوف عليه فيجب ان  
يكون خارجة خبرا عن  
زيد كقائم ولا يجوز  
التفريق بلا عطف ايضا  
كان تقول ان زيدا وهندا  
قاعد خارجة لانك تفصل  
بقولك وهندا بين اسم ان  
وخبرها وهو اجنبى منها  
وبقولك قاعد وهو اجنبى بين  
المبتدأ وخبره فلم يبق اذن الا  
تقديم الخبر على ما ذكره  
البصريون نحو ان زيدا قائم  
وهندا خارجة وان زيدا قائم  
وهندا وخبر هندا في الثاني  
محذوف استغناء عنه بخبر  
زيد اى وهندا قائم فيكون  
الواو في الثاني ايضا عاطفة  
جلة على جلة فاذا ثبت ذلك  
قلنا ان الرفع الذي هو الالف  
في ان زيدا وعمرو قائمان اثر  
واحد غير متجزى فلا يصدر  
عن مؤثرين مستقلين نسخة  
٢ الا في المبتدأ دون الخبر نسخة  
٣ عنده نسخة

ولم يجوز مطلقاً فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيًا او معرباً بمقدار الاعراب  
 جازاً الحمل على الحمل قبل الحمل قبل ٤ الاسم نحو انك وزيد قائمان وان الفتى وعمرو قاعدان والا فلا  
 لانه لا ينكر في الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لان خبراً واحداً  
 عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبعد ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه  
 ايضاً توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي  
 ( واما قوله تعالى ﴿ ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون من آمن ﴾ )  
 فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية لاللعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي  
 والصابئون كذلك لسد خبران مسده ودلالته عليه كما في ياتيم نيم عدى على مذهب  
 المبرد ومنه قوله ﴿ فن يك امسى بالمدينه رحله ﴾ فاني وقيار به الغريب \* اي فاني وقيار  
 كذلك به الغريب وسع سيويه قبل الخبر رفع تركيد اسم ان المبني وكذا المعطوف  
 غير منوى الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما  
 بلا شك وسهل ذلك وجوزه بعض التجويز بناء الاسم ( واجاز الكسائي رفع المعطوف  
 على اول مفعولى ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك زائري وعمرو  
 ( وليس بشئ لان ظن ٧ عامل قوى اثر في الاسمين اللذين بعده بان صار به مضمونهما  
 مفعولاً به واذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل  
 الصريح ( وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظاهر كاسم ان وخبرها  
 فتقل الشناعة ( قوله خلافاً للمبرد والكسائي ) الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق  
 مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو ( قوله ولكن كذلك ) اي في احكام  
 الحمل على الحمل ( قوله ولذلك دخلت اللام ) اي ولاجل كون المكسورة مع جزئها  
 في تقدير الجملة ( قوله دونها ) اي دون المفتوحة \* اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة  
 في جواب القسم وكان حقها ان تدخل في اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى  
 ان سواء اعني التأكيده والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخروا اللام  
 وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفاً  
 اذهو ضعيف العمل وراعوا مع تأخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان  
 المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني  
 المبتدأ والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم  
 زيد ولطعامك زيد اكل لا تدخل بعد التأخر الاعلى احد الثلاثة نحو من الشعر لحكما  
 وان زيدا لقائم وان زيدا في الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر ٨ المتأخر عن الخبر  
 فلا يقال ان زيدا قائم في الدار لثلاثي خمس حقها كل الخمس بتأخير ماحقه صدر الكلام  
 عن جزئي الكلام اللذين ٩ هما الممدتان ( وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها  
 بظرف هو الخبر نحو ﴿ ان علينا الهدي ﴾ وبظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار  
 زيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان ٢ حقه في التصدر وقوله تعالى  
 ﴿ وان منكم لمن ليبطئن ﴾ الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة

٤ مضى الخبر نسخة  
 ٦ خلاف ومثل ذلك نادر  
 نسخة ٨ نسخ معنى الابتداء  
 وصير مضموا الجملة مفعولاً  
 به نسخة

٨ اذا تأخر عنه نسخة  
 ٩ منهما يتركب الكلام لا  
 بحالة نسخة  
 ٢ تصدره بوقوعه في حيز  
 ان نسخة



٣ ويجوز ان زيدا لقد قام كاجاز ان زيدا ليقوم لقربه منه مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها  
فيهما وان اريد دخلها قد نحو ان زيدا نعم الرجل او لبئس الرجل ٣٥٦ لما مر في افعال المدح والذم واذا كان الخبر

مضارعا مصدرا بحرف  
التنفيس جاز دخول هذه  
اللام فيه نحو ان زيدا سوف  
يخرج خلافا للسكوفيين  
وذلك ان اللام للابتداء  
ومعناها تأكيد ولا تنفيد  
الحالية كاتوهموه حتى تنسا  
قض هي وحرف التنفيس كما  
مر في المضارع وشرط  
الخبر ايضا ان يكون مثبتا  
لان لام التأكيد لا يجمع  
حرف النفي كاذكرنا في  
جواب القسم ولا تدخل  
ايضا على حرف الشرط  
فلا يجوز ان زيدا لان ضربته  
يضربك ولا على غير ان من  
ادوات الشرط اسما كان  
او حرفا لان اللام والشرط  
كلاهما مرتبة الصدر  
فتنافرا نسخه

٤ خبرا لان نسخه

٥ وذلك لان اصلها لام الا  
بتداء كاذكرنا في جواب  
القسم فلا تدخل الاعلى ما  
تدخل لام الابتداء وقد ذكرنا  
مواقفها نسخة ٦ ادخالها نسخة

٧ ان يفصل نسخه

٨ بين اللامين نسخه ٩ قوله  
(لجوز شهرة) الشهرة

القسمية صلة من او صفته (وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز  
ان زيدا لقام ٣ كما يجوز ان زيدا ليقوم بل تقول ان زيدا لقد قام كما مضى في شرح جواب  
القسم ويجوز في نعم وبئس نحو ان زيدا نعم الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا  
مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدا سوف يقوم خلافا للكوفيين  
كما مر في باب المضارع (ولا تدخل هذه اللام في حروف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حرف  
الشرط فلا تقول ان زيدا لئن ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام  
والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا (ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا  
من يضربه لا يضربه لان جواب الشرط وحده ليس ٤ هو الخبر بل هو مع الشرط (واجازه  
ابن الانباري (ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لوضيعته  
٥ لان اصلها لام الابتداء فلا تدخل الاعلى ما كانت تدخل عليه وقد ذكرنا مواضعها  
(واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسددا للخبر (واذا وقعت الاسمية خبرا فالوجه دخولها على  
الجزء الاول نحو ان زيدا لايوبه قائم (وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب  
الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن  
التصدر ان لا يتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر (واذا اردت ٦ دخولها في خبر ان الذي  
في اوله لام القسم وجب ٧ الفصل بينهما لكره اجتماع اللامين قال تعالى ﴿﴾ وان كلا  
لما يوفينهم ﴿﴾ فصل ٨ بينهما بما الزائدة كقلنا في قولك زيد صديق كما ان عمرا اخي (وانما  
تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا  
الطعامك آكل واتى بلك واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام كاذكرنا في جواب القسم  
(واجازه الاخفش وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا  
كقوله تعالى ﴿﴾ انك لانت الحليم الرشيد ﴿﴾ وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على  
الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده (وقد يتكرر  
اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد  
واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردا من ان نحو  
قوله ﴿﴾ ام الحليس ٩ لجوز شهرة ﴿﴾ وقد رتب بعضهم لهي عجوز لتكون في التقدير داخل  
في المبتدأ كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير ﴿﴾ الا انهم لياكلون الطعام ﴿﴾  
وكذا قرئ في الشواذ ﴿﴾ وان الله لسميع عليم ﴿﴾ بالفتح كاجاء في الخبر معمولا لاضحى  
نحو اضحى زيدا نطقا ولا مسمى قال ﴿﴾ مرّوا ٢ عجالي فقالوا كيف صاحبكم ﴿﴾ فقال  
الذي سألوا امسى لجهودا ﴿﴾ ونزال قال ﴿﴾ وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها ﴿﴾ لكاهائم  
٣ المضى بكل مكان ﴿﴾ ولما في نحو ما زيد لقائما وقوله ﴿﴾ واعلم ان تسليما وتركاه \*  
للا متشابهان ولا سواء \* شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان

العجوز الكبيرة وكذلك الشهرة اخره ترضى من اللحم بعظم الرقبة ٢ قوله (عجالا) اي مستجولين ٣ قوله (ولولا)  
(المضى) افضى اي خرج الى القضاء ٣ المضى نسخه

ولولا قال \* فبادحتي لكان لم يكن \* فاليوم ابكى ومتى لم يبكني \* وقال \* لولا قاسم ٤  
وندا بسيل لقد جرت ٢ عليك يد غشوم \* واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت  
بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما  
٣ قوله تعالى \* تشهد انك لرسول الله \* ٤ فنشهد بمحمول على نعم لان اصل الشهادة ان  
تكون عن علم ٥ ونشهد معلق كعلت في نحو علمت لزيد قائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين  
نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما (وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فتقول اذن  
علمت ان زيدا قائم بكسر ان ٦ وكذا شهدت تقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر  
والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجئ اشهدت لقدرأيته كذا كانه قيل والله لقد رأيتنه وكذا اشهد  
لاخرجن قال \* ولقد علمت لتأتين منيتي \* وقد يقال ظننت لمتوتن لكونه بمعنى علمت  
واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف كعلمت لزيد قائم وشهدت  
زيد فاضل كقوله \* اني وجدت ملاك الشيمة الادب \* والدليل على جواز اجراء  
الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى \* فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين \* ففي  
قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون شهدت فيه معلقا كظننت لزيد قائم  
( ويجوز ان يكون مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز اجراء شهدت مع الباء مجرى  
علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهدانه ذاهب وانك لقائم  
لعطفك الجملة على ٧ الجملة \* واعلم ان من العرب من يقول لهنك لرجل صدق قال \* لهنا  
لمقضى علينا التهاجر \* وقال \* لهتي لاشق الناس ان كنت ٨ غارما \* وقد يحذف اللام  
وهو قليل قال \* الا يا سبارق على قلل الحمى \* لهنك من برق على كريم \* وفيه ثلاثة  
مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان ٩ كايك وهياك فلما غيرت صورة  
ان بقلب همزتها هاء جاز بمجاعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني ٢ قول الفراء وهو ان اصله  
والله انك كاروى عن ابي ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك \* بقصر اللام ثم حذف حرف  
الجر كما يقال الله لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اي الله ابوك  
ثم حذفت الف فعال كما يحذف من الممدود اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد  
قال \* الا لا بارك الله ٣ في سهيل \* اذا ما الله بارك في الرجال \* ثم حذفت همزة  
انك وفيما قال تكلفات كثيرة والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان  
اصله لله انك واللام للقسم ٤ فعمل به ما عمل في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب  
من هذا لانه يقال لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضرب بنون التاكيد  
وان زيدا لقائم بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن ووالله  
لقائم جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما  
في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جلتين في حكم  
واحدة الا ترى الى تخفيفات ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمر كوايمن والله وجواز حذف  
الجار في الله لافعلن ( ولا يجيء لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة

٤ قوله ( وندا ) ندوث  
من الجود يقال سن للناس  
الندى فندوا ٤ ويدا نسخة  
٢ جر عليه جريرة جنى  
عليه والغشوم الظلوم  
والغشم الظلم ٣ قولك  
شهدت انك لقائم وقوله تعالى  
نسخه  
٤ فشهدت بمحمول على علمت  
نسخه  
٥ فيكون معلقا كعلمت ان  
زيدا لقائم نسخة  
٦ وكذلك آه في السعة آه  
ان زيدا نسخة  
٧ المفرد واعلم ان بعض  
العرب يقول نسخة  
٨ الفرامة ما يلزم ادائه  
وقد غرم الرجل الدية  
٨ عازما وطاريا نسخة  
٩ كما يقال هياك في اياك و  
هرقت في ارقفت فلما غيرت  
نسخه  
٢ للفراء نسخة  
٣ بحذف الف فعال من  
الجلالة اولى ٤ فعمل بما  
عومل به نسخة  
٤ فعل به ما عمل نسخة

٥ قوله (لعبد) العبد هو الذي هذه العشق ٦ وجه الجواز انها نسخة ٢ مناسبتها لها لكونها نسخة ٣ لهذه المناسبة نسخة ٤ فلا يجوز ان يسقط عن مرتبتها بمجامعتها ٣٥٨ ايها نسخة ٥ وتكون ان المفتوحة بدلا

كقوله تعالى  
٦ فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله نسخة  
٧ فانهم بدل من كم اهلكنا نسخة

٨ في قراءة تخفيف ان نسخة  
٨ اي تخفيف الميم من لما على زيادة ما وقرئ بتشديدها وفيه اشكال وقد اجيب عنه باجوبة واحسنها ما جوب به ابن الحاجب وهو ان لما هذه هي لما الجازمة وفعلها محذوف لانه يحذف الفعل معاجوز تقديره وان كلا لما ينقصهم من اعمالهم شيئا او يظلمهم او نحو ذلك ثم قال بعد ذلك ليوفينهم ربك اعمالهم جلة مستأنفة

٩ اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا اذا لانعرف انها معملة او مهملة واما في العرب فان اعلت لم يلزم وان اهلكت لم يلزم وان دخلت على الافعال لزمت نسخة  
٢ لو قال او معربا تقديره لكان اولى ليم ما آخره الف مقصورة والمضاف الى ياء المتكلم

٣ واما قولهم آ

فانما لم تدخل اللام نسخة

٤ فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الامن نواسخ المبتدأ نسخة

والحق الكوفون بها لكن مستدلين بقوله \* ولكنني من حبها ٥ لعبد \* قالوا ٦ انما ذلك لانها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من التصدير لكن جاز مجامعتها لها لشدة ٢ تناسبها بكونها بمعنى واحد فاعتذر ٣ لذلك سقوطها عن مرتبتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى ٤ فلم يغتفر معها سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه فلما ان يكون شاذا كما في قوله \* ام الحليس لعجوز شهيرة \* واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهزة ونون لكن كما خففت \* لكننا هو الله \* اتفاقا منهم بحذف الهزة واصله لكن انا \* واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجي في حروف التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخير كراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا في البواقي ٥ وان مع ما في حيزها بدل الاشتمال من احدى في قوله تعالى \* واذا بعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم \* ٦ ومن كم اهلكنا في قوله \* الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون \* ٧ واما قوله تعالى \* ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون \* فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتأ كيد الاولى لما تراخي ما بينها وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخي ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله تعالى \* لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب \* ومثله قوله تعالى \* وهم بالآخرة هم كافرون \* وهذا قول الجرمي وهو الحق (وقال البرد انكم مخرجون مبتدأ خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم) ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة كقوله \* ان الخليفة ان الله سربله \* وقوله \* لقد علم الحى اليمانون اننى \* اذا قلت اما بعد انى خطيبها \* بكسر ان وروى انى بالفتح على ان يكون انى تكريرا لاننى الاول كما قلنا في الآية الكريمة (قوله وتخفف المكسورة الى آخره) اذا خففت المكسورة بطل اختصاصها بالاسماء فيقلب الالفاء قال تعالى في الاعمال \* وان كلا لما ليوفينهم) ٨ تخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم (قال المصنف ويلزمها اللام مع التخفيف) سواء اعلت او اهلكت امامع الالهال فللفرق بين المخففة والنافية وامامع الاعمال فللطرده وهو خلاف مذهب سيويوه وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل (وقال ابن مالك وهو حسن يلزمها اللام ان خيف التباس بالنافية فعلى قوله تلزم اللام ٩ ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا ٢ واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام ٣ وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم تدخل فيه اللام لان الدعاء لا تدخله ان النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل ٤ لم يلزم عند البصرية

(كونه)

كونه من نواسخ المبتدأ حتى لا يخرج ان بالتخفيف عن اصلها بالكسبة والكوفيون يعممون  
جواز دخولها على الافعال كلها قياسا كقوله \* بالله ربك ان قتلت مسلما \* وجبت عليك  
عقوبة التعمد \* وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه \* وهو عند البصريين شاذ  
( واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع  
المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في ان علمت لزيدا قائما  
ولما دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء في نحو قوله \* ان قتلت مسلما \* وان تزينك لنفسك  
( وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ٢ ان التعليق  
واجب لو دخلت على اول مفعولى افعال القلوب لانها لا تدخل بعد الافعال الناسخة للابتداء  
الاعلى الجزء الاخير وهو الخبر ٣ وتدخل مع المثقلة اما على المبتدأ المؤخر او الخبر او القائم  
مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم تدخل الاعلى ما كان خبرا في الاصل نحو \* وان  
كانت لكبيرة \* وان كنت من قبله لمن الغافلين \* وان وجدنا اكثرهم لفاسقين \* وان  
نظنك لمن الكاذبين \* ولما نصب الاول لخلوه من مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان  
دخله لام الابتداء قال تعالى \* وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك \* وان كادوا  
ليقتونك \* واما قوله ان قتلت مسلما وان تزينك لنفسك فشاذا ( وفرق الكسائي بين ان مع  
اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المحففة واما في الافعال فقال ان نافية  
واللام بمعنى الا لان المحففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي  
راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا انها نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم واللام  
بمعنى الا ( ٤ وقال البصريون لو كان اللام بمعنى الاجاز جاء في القوم لزيدا اي الا زيدا ولا  
يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي  
٥ ( ومنع ابو علي في المكسورة المحففة الممثلة من تقدير ضمير شان بعدها ٦ وجوز  
ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقدم ذلك في باب الضمائر ( قوله وتخفف المفتوحة  
فتعمل في ضمير شان مقدر ( ٨ قدم ذلك في ضمير شان مع الخلاف في ذلك وحكي بعض  
اهل اللغة اعمالها في المضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه  
رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمير فقط قال \* فلو انك يوم الرخاء  
سألتني \* فراقك لم انخل وانت صديق \* وقال \* بانك ربيع وغيث مربع \* وقد  
ما تكون هناك ٩ التاملا \* ( قوله ويلزمها مع الفعل الى آخره ) قدمضى شرحه في  
نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة كقوله  
\* ان هالك كل من يخفى وينتعل \* وقد تكون مصدرية بلان نحو علمت ان لاشي لك  
او باداة الشرط نحو علمت ان من يضربك اضربه ٢ او برب نحو علمت ان رب  
خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي \* قوله ( كأنك للتشبيه  
وتخفف فتلغى على ٣ الاصح لكن للاستدراك بتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف  
فتلغى ويجوز معها الواو وليت التمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ

٢ ان هذا مثل مخترع ما لهم  
به شاهد من كلام من يحجج  
بقوله ويلتزم تعليقها لافعال  
القلوب لو دخلت على اول  
مفعولها لكنها نسخته  
٣ كما كانت تدخل مع المثقلة  
نسخته

٤ ومنع البصريون كون  
اللام بمعنى الا لانه خلاف  
الظاهر قالوا لوجاز ذلك  
لجاز جاء في القوم لزيدا اي  
الا زيدا نسخته

٥ او معنى النفي نسخته  
٦ وخالفه بعضهم فاضمر  
بعدها ضمير شان قياسا على  
المفتوحة والاول اولى  
لاختصاص المفتوحة بذلك  
لما في قسم الاسماء في ضمير  
الشان نسخته

٨ نحو قوله واخر دعواهم  
ان الحمد لله رب العالمين  
وقول الاعشى \* في قبة  
كسيوف الهند قد علموا  
\* ان هالك كل من يخفى  
وينتعل \* ٩ قوله ( التاملا )  
فلان ثمال قوم اى غياث لهم  
يقوم بامرهم ٢ قال \*  
وعلمت ان من تتقفوه فانه  
حذر لجامعة وفرخ عقاب  
\* وقال في رب \* بيقنت ان  
رب امر خيل خائنا امين  
وخوان يخال امينا ٣ الا  
فصح نسخته

الجر بها ) في كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل  
كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول الامر بقصد التشبيه  
فوجب قبح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الاعلى لفظ المفردات فتحت لفظا  
وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا فصار الكاف مع ان كلمة واحدة  
فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر ان لصيرورتها بجزء الحرف كاذ كرنا ٤ في  
كاف كذا وكاين ولا تقتضي ما يتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر لانها  
خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان ٥ فالاصح الغاؤها وقد جاء \* كان  
وريدته رشاء اخلب ٦ \* وقال \* وصدر مشرق النحر \* كان ثديه حقان \* واذا  
لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة لكن ويجوز ان يقال ٢ ان ذلك  
غير مقدر بعدها لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة لكن لما لم تكن الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة  
من حروف العوض قوى اضممار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض في الفعلية  
بعدها يقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجئ بعد المملة اسمية كقوله \* ٣ عبأت له  
رمحاطو ولا والة \* كان قبس يعلى بها حين تشرع \* وفعلية كقوله تعالى \* كان لم تغن  
بالامس \* وقوله رضى الله تعالى عنه في نهج البلاغة \* كان قدوردت الاطعان \* وقوله  
\* افدا الترحل غير ان ركابنا \* لما تزل برحالتنا وكان قد \* اى وكان قد زالت بها وان جاء بعدها  
مفرد كقوله \* تمشى بها ٤ الدرماء تسحب قصبتها \* كان بطن حبلى ذات او نين متم \*  
فالمحذوف غير ضمير الشان اى كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا ٥ بوجه  
مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم \* برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة اسمية  
وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اى كان ظبية ويروى كان ظبية بالنصب  
على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زائدة اى كظبية (قوله ولكن هي عند البصريين  
مفردة) وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة  
واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيدان ما بعدها  
ليس كاقبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف  
فيما قالوا وهو نوع من علم الغيب وفيه نقل الحركة الى التحرك وهو كما قالوا ان كم مركبة  
من الكاف وما والاصل عدم التركيب (قوله بين كلامين متغايرين معنى) اى في النفي  
والاثبات والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي فان اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد  
لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى \* ولوارا كههم كثيرا لفشلتم \* الى قوله  
\* ولكن الله سلم \* اى ولكن الله لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر  
ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي توافيهما بوجه ما قال تعالى \* وان ربك  
لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون \* فان عدم الشكر غير مناسب  
للافضال بل اللائق به ان يشكر المفضل ومثله كثير فاذا خففت الغيت والاخفش  
ويونس اجازا اعمالها مخففة ٦ ولا اعرف به شاهدا (ويجوز دخول الواو عليها مشددة

٤ انه ليس لكاف كذا وكاى  
محل لصيرورتها بجزء الاسم  
ولا تطلب ما يتعلق به كما  
كانت تطلبه حين نسخته  
٥ فالاصح نسخته  
٦ اخلب ليف ٢ لا يقدر  
بعدها الضمير نسخته  
٣ قوله (عبأت لها) عبأت  
المتاع اذا هبته والقبس شعلة  
من النار يقال اشرفت الروح  
قبله اى سددت ٤ قوله  
(بها الدرماء) الدرماء  
الارنب والمرأة التى غاص  
كعبها في لحم ساقها وتسحب  
قصبتها اى تبجر والقصب  
الماء يقال تبجر قصبه والاون  
احد جانبي الخرج واتأمت  
المرأة اذا جاءت بولدين في  
بطن فهي متم ٥ وافي فلان  
اقى والقسام الحسن وفلان  
قسم الوجه ومقسم الوجه  
وعطوت الشئ تناوله  
٥ المقسم المحسن والسلم  
ضرب من اشجار البادية  
وتعطو تناول ٥ وتعطو  
الى ناضر السلم من قبل  
التضمين اى تميل اليه عاطيا  
٦ لم يثبت به شاهد نسخته

ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة للساكين قال \* فليست بآتيه ولا استطيعه \* ولك اسقني ان كان مأولك ذا فضل \* قوله (وليت للتمني الى آخره) قد مضى شرحه في اول هذا الباب (قوله ولعل لتترجى وشذ الجربها) فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بعين غير معجمة وانعن بعين مججمة وآخره مانون وجاء رعن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولاثن وان ولعاء بالمد قال لعاء الله فضله عليكم \* بشي ان امكم ٧ شريم ٨ وقد يقال لعلت كربت وعقيل يحرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة ومكسورتها وكذا بلعل مكسورة اللام ومفتوحتهما قال \* فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة \* لعل ابي المغوار منك قريب \* وهي مشكلة لان جرهما عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملة عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا لا ظاهرا ولا مقدارا ٢ فهي مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيويه جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي انشدناه ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشأن مقدر وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذف لتوالي اللامات اي لعله لا بي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثاني لامى لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر ٣ كما نقل عن الاخفش انه سمع ٤ من العرب قبح لام الجر الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير الشأن ايضا مقدر مع حذف ثاني لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغمت الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اي اتعش دعاء له فادغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة \* لعل الله ٥ يمكنني عليها \* جهارا من زهير او اسيد بجر الله (واللام الاولى في لعل زائدة عند البصرية اصلية عند الكوفية لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ مبناها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بهالم تنصرف عند البصريين للتركيب والعلية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كما هما قبل دخولها ولكنه يجب تأخير الخبر ههنا لان يكون ظرفا او جاريا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الاحرف واسمائهما نحو ان في الاز زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تأخيرها نحو \* ان لدينا انكالا \* كما في المبتدأ والخبر وكل ذلك قد ذكرناه في باب المرفوعات في خبران (ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشأن الا في الشعر على قلة وضعف كقوله \* فلو كنت ضيبا عرفت قرابتي \* ولكن زنجي غليظ المشافر \* فين روى برفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اي ولكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتي (واما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله \* ان من لام في بني بنت حسان \* الله واعصه في الخطوب \* وقوله \* ان من يدخل الكنيسة يوما \* يلق فيها جثا ذرا وظباء

٧ قوله (شريم) الشريم  
المرأة المفضاة

٨ وقد يلحق لعل تاء التأنيث  
كما في ربت فيقال لعلت  
نسخه

٢ بلى لولا  
٣ لكن اتصالها بالكلمة بآباء  
فتأمل

٤ ذلك من العرب ونقل  
ايضا فتح اللام الجارة للمظهر  
عن يونس  
نسخه

٥ قوله (يمكنني) مكنه الله  
من الشيء وامكنه منه بمعنى

\* وذلك لان اداة الشرط لاتعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لايلي الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد (وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد مأخوذ اى انه وتقول ان في الدار يجلس اخواك قال \* كان على ٦ عرنيته وجيبته \* اقام شعاع الشمس او طلع البدر \* وانما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمدا لكلام بل المراد به التفعيم فقط فهو كالزائدة وجاء في الخبر \* ان من اشد الناس عذابا يوم المصورون \* (وعند الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة (واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون ٨ تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله \* ان محلا وان مرتحلا \* وان في السفر اذ مضوا مهلا \* اى ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا في الآخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الآخرة مهلا اى سبقاى لا يرجع الراحلون الى الآخرة وتقول ان مالا وان ولدا وان غير هابلا وشاء اى ان لنا ذلك والقراء يشترط في جواز حذف اخبارها تنكير ان كقيل ان اعرابا قيل له ٢ ان الزبابة الفارة فقال ان الزبابة ان الفارة اى هما مختلفان (والرد على المذهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار نصرونا ووصلونا قد فضلونا وآونا وفعلوا بنا فقال عليه الصلاة والسلام \* (الستم تعرفون ذلك) \* قالوا بلى يا رسول الله فقال عليه الصلاة والسلام \* (ان ذلك) \* اى ان ذلك كذلك وما روى من قول عمر بن عبد العزيز لمن مات اليه ٣ بقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر المات حاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ﴿ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾ اى هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر \* خلا ان حيا من قریش تفضلوا \* على الناس اوان المكارم نهشلا \* قال ابن عيش لم يأت خبر ان المحذوف الاظرفا او جاريا ومجرورا قال والجيد ان يقدر في ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا ملجئ الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروف فافلم ترتكبه بل نقدر ما يستقيم به معنى الكلام ٤ ظرفا كان اولا (وقد بسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضعته ٥ والحال نحو ان ضربني زيد اقامنا (واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنتصرت انصر اى فطنت له (قال سيويه اصله ليت شعرتى حذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذر ها فلعله لم يثبت عنده مصدر الابالهاء كالنشدة والافلاموجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام ٦ نحو ليت شعري انا ثني ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كاذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمر واى ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل (وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار (وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون

٦ عرني الانف تحت مجتمع الحاجب وهو اول الانف حيث يكون الشم

٨ لحذف الخبر نسخه ٢ قوله (ان الزبابة) الزبابة فارة صماء يضرب العرب بها المثل فيقول اسرق من زبابة

٣ قوله (مت) المت التوصل بقرابة والمادة الحرمة والوسيلة والموات الوسائل ٤ ويكون المعنى به ظاهرا نسخه

٥ الصحيح نصب ضيعته هنا بالمصنف على اسم ان وان كانت الواو بمعنى مع نص عليه المالكي فان قيل كيف تكون لمعنى مع مع كونها عاطفة قلنا كافي قولهم كل رجل وضعته فانها عاطفة لضيعة على كل رجل مع انها بمعنى مع

٦ \* وبعد ليت شعري الحذف التزم وذكر الاستفهام بعده محتم \*

الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى تجرب به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء ( وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدأ الذي بعده ) وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذبوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال ( وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله \* ليت شعري مسافر بن ابي \* عمرو وليت يقولها المحزون \* اي ليت شعري ايجتمع ام لا ومسافر منادى ( وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدأ ٧ ان التخصيص غير مشروط في المبتدأ مع حصول الفائدة وانما لم يخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر لثلا يلتبس المبتدأ بالخبر وذلك لتوافق اعرابيهما واما ههنا فالاعرابان مختلفان قال \* فان شفاء عبرة مهراقة \* على ما انشده سيويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما بولك قال تعالى ( فان حسبك الله ) كما قلنا في باب كان \* اظبي كان امك ام حمار \* ويجوز ان يكون كفافا في قوله \* فليت كفافا كان خيرك كاه \* وشرك عني ما ارتوى الماء مرتو \* اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعنى متعلق بكفافا اي مكفوفين عني والماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو بتقدير مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اعني خيرك كفافا اي كان خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اي كافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله \* فلوان واش باليامة داره \* ويكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اي مادام الماء ريان \* قوله ( الحروف العاطفة ٢ الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبلا ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لارتبب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بجملة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه لتفيد قوة او ضعفا ) اعلم ان بعضهم عداى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ( كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو او ما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط ( قوله للجمع ) مراد التمام بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشئيين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر ( قوله فالواو للجمع مطلقا ) ٣ معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا

٧ انه لا يشترط تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لثلا يلتبس الثاني بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا بأس به لسخنه

٢ العطف في اللغة الامالة والثني وانما سميت حروف العطف لامالتها ما بعدها الى ما قبلها وتشريكها اياه معه وفي الاصطلاح ربط لفظ بلفظ باحد الحروف العشرة

٣ فاذا قلت جاءني زيد وعمرو اي حصل هذا الفعل من كليهما لان واحد منهما نسخته



٤ افادتها للترتيب نسخته ٦ وجهة المخالفين اية الوضوء وقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو وقوله وهو الذي كف ايدهم عنكم وايدىكم عنهم ٧ وقوله تعالى وجعلنا عاليها سافلها وامطرنا فان الامطار كان مقدما على جعل العالى سافلا لتقدم العلة على المعلول ٧ قوله ( او جونة ) جونة العطار حفته وفض اى كسر ٧ الجونة الخابية مطلية بالقار وبالضم جونة العطار وقدحت المرق غرفته وقدحت العين اذا اخرجت منها الماء الفاسد وفضضت ختم الكتاب اى كسرتة وروى جونة وقحت ٨ هو جواب عن سؤال وهو ان يقال الواو اصلها وضعها للترتيب واستعمالها ههنا لغيره مجاز ٩ اذ يكون الدخول متقدما على القول متأخرا عنه فى حالة واحدة نسخته ٢ فلولا الواو لجازتوهم ان الاسم الاول فى الصورة الاولى والفعل الاول فى الثانية والكلام الاول ٣٦٤ فى الثالثة والرابعة واقع عن سهو وغلط والثانى تداركه له

فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لادليل فى الواو على شىء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائى وثعلب والربرى وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء ٤ انها للترتيب ( دليل الجمهور ٦ استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمر و تقاتل زيد وعمر وفيما الثانى فيه قبل الاول كقوله \* ٧ او جونة قدحت وفض ختامها \* وقوله تعالى \* واسجدى واركعى \* وقوله تعالى \* نموت ونحيى \* والاصل ٨ فى الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى \* وادخلوا الباب سجدا \* وقولوا حطة \* وقوله فى موضع آخر \* وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا \* اذ القصة واحدة ٩ \* ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعدا فى فعل واحد نحو قام زيد وعمر اى حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين فصاعدا فى اسم نحو قام زيد وقعد اى حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضمونى الجملتين فصاعدا فى الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو ونحو زيد قائم وعمرو قاعد ( ٢ فان قلت لولم يجئ بالواو فى عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضمونى الجملتين فما فائدتها ) قلنا بلى ولكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام الاول غلطا ويحتمل حصول احدا لمرين فبالواو صار نصا فى حصول الامرين معا ففائدة الواو فى مثله كفسادة لافى مثل قولك ماجاءنى زيد ولا عمرو كما يجئ فكانه زيد يفيد النص وان لم يعده النحاة فى الزوائد \* واعلم انك اذا نفيت نحو جاءنى زيد وعمرو مثلا قلت ماجاءنى زيد وعمرو بلا قيد فهو فى الظاهر نفي للاحتمالات الثلاث اى لم يجبأ لافى وقت واحد ولا مع الترتيب ( والاكثر على ان لا يعطف على المنفى بالواو الا وبعد الواو لانحو ماجاءنى زيد ولا عمرو وذلك لان الواو وان كان فى الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع فى وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع فى وقت كما فى المفعول معه وواو الصرف ومع العطف ايضا نحو كيف انت وقصة من تريد وكل

سهو وغلط والثانى تداركه له  
اولجازتوهم ان المتكلم فى  
المواضع الثلاثة قصد  
احدهما اذ كثيرا ما يورد  
الكلام بلا او مع القصد الى  
معناه كقول الشاك كنت  
أكل تمرا زيدا اى احدهما  
وكذا تقول خرج زيد دخل  
عمر و فانه كما يحتمل القطع  
بوقوع الامرين كليهما وهو  
الظاهر يحتمل وقوع احدهما  
فبالواو نصير الجمعية نصا  
كما باو يصير معنى احدهما  
نصا ثم اذا نفيت نحو جاءنى  
زيد وعمرو مثلا قلت ما  
جاءنى زيد وعمرو فهو  
نفي لركب اعنى الجئين  
والركب كما ينفي بانتفاء  
جزئيه معا ينفي ايضا  
بانتفاء احد جزئيه دون  
الآخر فيحتمل ان يكون

معناه انتفاء الجئين كلاهما وان يكون المعنى انتفاء احدا للجئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت ( رجل )  
بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ماجاء زيد ولا عمرو وقد تزايد طردا حيث لا يمكن نفي احدا الفعلين كما فى قوله تعالى ولا تستوى  
الحسنة ولا السيئة وما يستوى الاحياء والاموات لان الاستواء بمعنى التساوى واذا اتى المساواة من احدا الطرفين فلا بد من  
انتفاءها من الآخر ايضا وما قيل من ان زيادة للدفع وهم ان المنفى هو الجئين المقيد ان بقيد الاجتماع فى وقت لشىء لان نفي  
الشىء مطلقا واردة نفيه مقيد اخلاف الظاهر كما تقول ماجاءنى رجل وتريد رجل قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت  
ما جاءنى زيد وما جاءنى عمرو فهو عند سيديه نفي للمجبيين المنقطع احدهما عن الآخر كان المخاطب توهم انه حصل مجئ كل  
واحد منهما لكن منقطعا عن مجئ الآخر فرفعت بهذا الكلام ط

رجل وضيعته خيف ان يكون مراد المتكلم ماجاءني زيد مع عمرو فيكون قد نفى الاجتماع في وقت لا ترتب مجئ احدهما على مجئ الآخر فجئ بلا في الاغلب دفعا لهذا التوهم وبيان ان المراد نفى الاحتمالات الثلاث (وقد تزداد فيما لا يحتمل الترتيب طردا كقوله تعالى) ولا تستوى الحسنة ولا السيئة وقوله (وما يستوى الاحياء ولا الاموات) وان اردت نفى بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد نحو ماجاءني زيد وعمرو معا او ماجاءني زيدا ولا وعمرو ثانيا او ماجاءني زيد ثانيا وعمرو اولافين نفى بعد ان تقيد باحد الاحتمالات احتمالات اخران (واما لو كررت العامل فقلت ماجاءني زيد و ماجاءني عمرو فهو عند سيبويه نفى للمجئيين المنقطع احدهما عن الاخر كان المحاطب توهم انه حصل مجئ كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجئ الآخر فرفعت بهذا الكلام وهمه (وعند المازني هو ايضا نفى للاحتمالات الثلاث ٣ كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفاءة زيادة لا بعد الواو واكثر (قوله والفاء للترتيب \* اعلم ان الفاء تقيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد ففادتها ان ملابسة المعطوف لعني الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو اى حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اى وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد ( و اذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاءني زيد الاكل فالنائم اى الذى يأكل فينام كقوله \* يالهف زياة للحارث \* الصايح فالنائم فالآيب \* اى الذى يصبح فيغتم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلاة الجماعة يقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح ( وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون الجملة التى قبلها بلا فصل نحو قام زيد ففقد عمرو (وقد ٦ تقيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ( ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ) وقوله ( واورثنا الارض ننبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين ) فان ذكر ذم الشئ او مدحه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل على الجمل كقوله تعالى ( ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلى ) الآية وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجال ومنه قوله تعالى ( وكم من قرية اهلكناها فجاءت بأسنا بيانا ) لان تبينت البأس تفصيل للاهلاك الجمل (وقد تجئ الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى ما حكى الزجاجي ٢ تقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية ٣ بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه

ط وهمه وعند المازني هو نفى لمطلق المجئيين معا كما كان من دون تكرير العامل وهذا اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفاءة زيادة لا بعد الواو بلى تكرار الفعل المنفي في ذلك الغرض اصرح نسخة

٣ قوله (للاحتمالات الثلاث) هذه من تمة النسخة المغير اليها

٥ يفيد فاء العطف في الجمل نسخة

٢ وبالفتح مشددا ابو القاسم عبد الرحمن ابن اسحق والزجاجي صاحب الجمل نسب الى شيخه ابى اسحق الزجاج وفي نسخة الزجاج ٣ موضع في طريق مكة حرسها الله

٤ يجوز ان يكون ما بين قرن الى قدم ونحوه بدلا من ضمير المؤنث الذي هو مبتدأ كأنه قلت ما بين قرن الى قدم احسن الناس اى جميعها او كلها احسن الناس  
 ٥ بسقط اللوى بين الدخول فحومل \* فتوضح المقراءة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمال \* اى منازل ما بين نسجه  
 ٦ اى على الواو المنوى قوله (البردين) البردان الغداة والعشي وكذلك الايردان  
 ٨ عطف على منازلها  
 ٩ قوله (الى شعب) الشعبة المسيل الصغير  
 ٢ اقوت فطال عليها سالف الامد قال الاصمعي العلياء مكان مرتفع من الارض والسند مسند الوادى فى الجبل وهو ارتفاعه حيث يسند فيه اى يصعد واقوت خلت من اهلها والامد الدهر والبيت للنابعة  
 ٣ فهذا كما تقول نسجه  
 ٤ شرطا لان المعنى نسجه  
 ٥ فهذا داخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط نسجه

مرادا ويقم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم ٤ وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدا ولا يجوز حذف ما لكونه موصولا فلا تقول مطرنا بالة فالتعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدا (وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله \* قفانك من ذكرى حبيب ومنزل \* ٥ البيتان الفاء فيه بمعنى الى اى منازل بين الدخول الى حومل الى توضيح الى المقراءة ( فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو اذا الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف ( قلت يستعمل فى تحديد الاماكن نحو قولك اشريت ما بين الموضع الفلانى الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو وتخفيف الدلالة الكلام عليه ٦ قال النابغة الجعدي \* ابادار سلمى بالحرورية اسلمى \* الى جانب الصمان فالتشلم \* اقامت به ٧ البردين ثم تذكرت \* منازلها بين الدخول فجرثم \* ٨ ومسكنها بين العروب الى اللوى \* ٩ الى شعب ترعى بن فقيهم \* فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعنى الى لحذفه مع فاء العطف التى هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفى عطف ويجوز ان يكون المعنى قفانك بين منازل الدخول فنازل حومل فنازل توضيح فنازل المقراءة وكذا فى غير هذا الموضع واما قوله \* ابادار مية بالعلياء فالسند ٢ \* فالفاء فيه لافادة الترتيب فى الذكر لانه يذكر فى تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند ٣ فهو كقولك دارى ببغداد فالكرخ فاذا نفيت مثلا قولك جاءنى زيد فعمرو فقلت ما جاءنى زيد فعمرو فانت ناف لتعقيب مجئى عمرو لمجئى زيد فيمكن ان يحصل الجيدان فى حالة وان يحصل مجئى عمرو قبل مجئى زيد ( هذا الذى ذكرنا كله حكم فاء العطف والتى لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهى التى تسمى فاء السببية وتختص بالجل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق ٤ شرطها فالمعنى فى مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير فى القرآن المجيد وغيره قال تعالى ﴿ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فلير يقوا فى الاسباب﴾ وقال تعالى ﴿قال انا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين﴾ قال فاخرج منها ﴿اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال ﴿رب فانظرنى﴾ اى اذا كنت لعنتى فانظرنى وقال ﴿فانك من المنظرين﴾ اى اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين قال ﴿فبعزتك﴾ اى اذا اعطينى هذا المراد فبعزتك ﴿لا غوينهم﴾ وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى ﴿فاخرج منها فانك رجيم﴾ وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط فى المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء فى المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه ٥ وتعكس فتقول اكرمه فانه فاضل \* ثم اعلم انه لاتنافى بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهى مع ذلك عاطفة جلة على جلة نحو يقوم زيد فيغضب عمر ولكن

لا يلزمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بقاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة ٢ وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط ٣ كما تقدم في الظروف اللمنية قد يجيء زائدة في غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله \* واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي \* ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلاهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى ( الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ) فان اخضرار الارض يتبدى بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجئ بالفاء نظراً لانه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ٤ ولوقال تم تصبح نظراً الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى ( جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقه ) نظراً الى تمام صيرورتها علقه ثم قال ( فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحماً ) نظراً الى ابتداء كل طور ثم قال ( ثم انشأناه خلقاً آخر ) اما نظراً الى تمام الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة ( قوله وثم مثلها بهلة ) اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالهلة والتراخي ومن ثم قال سيويه في مررت يزيد ثم عمرو ان المرور مروراً ولا تكون الاعاطفة ولا تكون للسببية اذ لا تراخي المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل على المجرى كالفاء وقد تجيء في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبتها له كما ذكرنا في قوله تعالى ( ثم انشأناه خلقاً آخر ) وكقوله تعالى ( خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ) فلا إشراك بخلق السموات والارض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا في قوله تعالى ( فلا اقحم العقبة ) ثم قال ( ثم كان من الذين امنوا ) فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام بل لانسبة بينه وبينهما وكذا قوله ( استغفروا ربكم ثم توبوا اليه ) فان هـ بين توبة العبد وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيداً ( وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاول ثم الاول من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله \* ان من ساد ثم ساد ابوه \* ثم قد ساد قبل ذلك جده \* فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسياده ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة الاب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه ٧ فتم ههنا كالفاء في قوله تعالى ( فبئس مثوى المتكبرين ) كما ذكرنا ( وقد تكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتباً في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله والله والله ثم الله وقوله تعالى ( وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ) وقوله تعالى ( كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ) واما قوله تعالى ( فاليها مرجعهم

٢ فالتنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها نسخته  
٣ وذلك كما تقدم في اذا غير للتنضيم للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسيجمع وقد يجيء زائدة في غير مثل هذا نسخته  
لان اذا هذه منصوب بسجع المؤخر  
٤ ولوقيل مثلاً ثم تصبح الارض مخضرة نسخته

٥ بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية اليه تعالى نسخته  
٦ ايه نسخته  
٧ لكن الغرض ما ذكرت من ترتيب معاليه الاخص فالأخص هي كالفاء فيما ذكرنا في قوله تعالى فمما اجر

٢ البند نسخه

٣ فقلوه اولم يكفروا  
عطف على قوله لولا اوتي  
نسخه

٤ ولم يجئ ذلك مستعملا  
بل لابد ان يكون مبني على  
كلام مقدم نسخه

٦ تمامه وانتهى بنا بطن  
خبت ذى قفاف عققل \* او  
حقاف

٦ اى انا

قوله (فلما اجزنا ساحة الحى)  
اى لما قطعنا عرصه الحى  
وفنائهم وانحلت بباطن  
ارض ملساء والحقف الرمل  
المنعطف والعققل الرمل  
الاجتمع كالثل

٦ اجزنا وجزنا بمعنى واحد  
والمعنى قطعنا ساحة موضع  
الحيث الوادى الحامى  
والقفاف ما على من الارض  
والعققل الرمل المتراكم  
والبيت لامرى القيس فن  
المعلقات

٧ قوله (تغلب بنت) قولهم  
تغلب بنت وائل يذهبون فيه  
الى التأنيث نظرا الى القبيلة  
كما قالوا تميم بنت مر

٨ قوله (البكر) البكر  
الفتى من الابل

ثم الله شهيد \* اى ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام  
المعلول وقوله تعالى ( وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى ) اى ثم بقى  
على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل فى ( اهدنا الصراط المستقيم )  
اى ايقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة  
ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا فى قوله ( ثم انشأناه خلقا آخر ) من  
الوجهين ( وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى  
( ولقد اتزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون \* ) او كما عاهدوا عهدا نبذه  
فريق ) الآية فقلوه او كما عطف على لقد اتزلنا والهمزة لانكار ٢ الفعل ( وقد يكون  
الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية كقوله تعالى ( قالوا لولا  
اوتى مثل ما اوتى موسى اولم يكفروا ) ٣ عطف لم يكفروا على قالوا لولا اوتى  
( وكذا تدخل على فاء العطف للانكار كقوله تعالى ( ومنهم من يستمعون اليك افانت  
تسمع الصم ) فقلوه انت تسمع الصم عطف على ومنهم من يستمعون اى بعضهم يستمع  
اليك غير سامع فى الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ( ومنهم من ينظر اليك  
افانت تهدي العمى ) اى ينظر اليك غير مبصر فى الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او  
التقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى ( من اله غير الله  
يا تيكم بضياء افلا تسمعون ) اى اذا كان كذا فلم لا تسمعون وكذا قوله تعالى ( من اله  
غير الله يا تيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون ) فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير  
( وكذا تدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ( ماذا يستعمل منه  
المجرمون اثم اذا ما وقع آثم به ) فثم ههنا مثلها فى قوله تعالى ( ثم الذين كفروا بربهم  
يعزلون ) لان الايمان بالشيء مستبعد من استجماله استهزاء ( وهذه الحروف ليست بعاطفة  
على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله فى الكشف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها فى  
اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ٤ ولم تجئ الامنيا على كلام متقدم ( وهذه  
الحروف الثلاثة تجئ عند الاخفش زائدة والبصريون يؤولون فيما يقبل التأويل صيانة  
للحرف من الزيادة ) اما الواو فقل قوله تعالى ( فلما اسماوتله للجبين وناديناه ) قال  
البصريون جواب لما محذوف اى وتله للجبين وناديناه كان هناك مالا يوصف من الطافة  
تعالى وكذا قوله \* فلما اجزنا ساحة الحى \* ٦ البيت واما قوله \* ولما رأى الرحمن ان \*  
ليس فيهم \* رشيد ولاناه اخاء عن القدر \* وصب عليهم ٧ تغلب ابنة وائل \* فكانوا عليهم  
مثل راغية ٨ البكر \* فالمعنى غضب عليهم وصب يحذف المعطوف عليه وكذا قوله \* فاذا  
وذلك يا كيشة لم يكن \* الا كلمة حالم بخيال \* اى فاذا المامك وذلك الامام ( واما الفاء فى  
قوله \* ارانى اذا ما بتت على هوى \* فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا \* قبل الفاء زائدة وقيل  
بل الزائدة ثم حرمه التصدر ( واجاز الاخفش زيد فوجدو زيد فقام قبا ساعلى زيادة الفاء مستدلا  
بقول الشاعر \* وقائلة خولان فانكح فئاتهم \* واكرومة الحيين خلوك كما هيا \* والفاء

في قوله \* اباخرشة امانت ذانفر \* فان قومي لم يأكلهم الضبع \* زائدة عند البصريين  
دون الكوفيين كما في بابه ( واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى \* ) حتى اذا  
ضاق عليهم الارض بما رحبت وضائق عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم  
تاب عليهم \* ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكل ما جاء  
من ٢ مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى والا فليحكم بزيادة الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ام  
قول الراجز \* يادهرام ما كان مشى وقصا \* بل قد تكون مشيتي ٣ توقصا \* قوله  
( وحتى مثلها ) يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة ( وقال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم  
فهى متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي ارى ان حتى لامهلة فيها  
بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء  
المعطوف عليه ( وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعده حتى اسبق من  
تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل ابل حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه  
بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالقصود ان الترتيب الخارجى لا يعتبر فيها ايضا كما  
لا يعتبر فيها المهلة بل الاعتبار فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات  
الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة \* قوله ( واو  
واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهام يليها احد المستويين  
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يحز رايت زيدا ام عرا ومن  
ثم كان جوابها بالتحسين دون نعم اولا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء  
واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جازئة مع او ) اعلم ان الاحرف الثلاثة لاحد الامرين  
او احد الامور واو اما العاطفتان في المعنى سواء الا في شئ واحد وهو ان او تجئ  
بمعنى الى اولا وتجيئ او ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون اذن بعدها الا الجمل فلا يكون  
حرف عطف بل حرف استئناف واذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على  
المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابلى ائت او قعدت  
وتقول في الاستئناف انا اخرج اليوم ثم يدولك الاقامة فتقول او اقيم اي بل اقيم على  
كل حال وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج  
والاقامة واما في قوله \* بدت مثل ٥ قرن الشمس في رونق الضحى \* وصورتها اوانت  
في العين الملح \* فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس  
كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى \* فارسلناه الى مائة الف او يزيدون \* اي بل  
يزيدون ( وانما جاز الاضراب ببل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء  
على ٧ ما يحزر الناس من غير ٨ تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وانهم يزيدون ثم اخذ  
تعالى في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى  
جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله تعالى \* كلمح  
البصر \* بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية

٢ مثل ذلك فليعتذر لكل  
ما يمكن وان سمح الاعتذار  
فليحكم بزيادة الحرف  
نسخه رقصا نسخه  
٣ قوله ( توقصا ) يقال  
مر فلان يتوقص به فرسه  
اي ترازوا يعاقب الخطو  
الوقص كسر العنق  
٣ التوقص النزول في السير  
يقال مر فلان بوقص به  
فرسه اي ينزو والوقص  
مشى الشيخ الكبير ٥ قوله  
( قرن الشمس ) قرن الشمس  
اعلاها واول ما يبدو منها  
في الطلوع رونق السيف  
ماؤه وحسنه ومنه رونق  
الضحى وغيرها ٧ قوله  
( ما يحزر ) الحزر التقدير  
والحرص تقول حزرته  
الشيء احزره واحزره  
٨ تحقيق نسخه

ان قالوا ذلك وحقق وقال ﴿ او هو اقرب ﴾ اى بل هو اقرب وقالوا ان لا واذا كان  
في الخبر ثلاثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة  
( قال الشك اذا اخبرت عن احد الشئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصدا  
تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيدا وعمر ولم تعرف الجائي منهما فاوفيه للشك  
واذا عرفته ٢ وقصدت الابهام على السامع فهو للابهام كقول لبدي ﴿ وهل انا الامن  
ربعة او مضر ﴾ والظاهر انه كان يعرف انه من اليهما قال الله تعالى ﴿ اناها امرنا ليلا  
او نهارا ﴾ والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان  
يكون جوهر او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر ٣ لاعرض او على انه  
عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك ( ٤ واما في الامر فان حصل للمأمور بالجمع  
بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس  
الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا ( والفرق بينهما ان  
الاباحة يجوز فيها ٥ الجمع بين الفعلين والاقتصار على احدهما وفي التخيير يتختم احدهما  
ولا يجوز الجمع هذا ما قيل ( وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما  
الفقه او النحو لم يفهم من اما واويل ليستا ٦ الا لاحد الشئين في كل موضع وانما استفيدت  
الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معالان تعلم العلم خيرا وزيادة الخير ٧ فدلالة او  
واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشئين او الاشياء  
على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او اما بل من قبل اشياء آخر  
فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث  
قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل  
به ذلك ( واما في سائر اقسام الطلب ٨ فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو لا يعرض فيه  
شيء من المعاني المذكورة ( واما التمني نحو ليت لي فرسا او حارا فالظاهر فيه ٩ الجمع  
اذ في الغالب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا ( واما التخصيص  
نحو هلا تعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا تعلم الفقه  
او النحو ولا تضرب زيدا او عمرا فكلا مر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما  
كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال ﴿ وكان  
سيان ان لا يسرحوا فعما ﴾ ٢ او يسرحوه بها واغبرت السرح ﴿ فان سيان بمعنى  
مستويان وهو بين الشئين قال ﴿ سيان كسر رغيه ﴾ او كسر عظم من عظامه ﴿  
وقد يجئ او بمعنى الى او الا كما تقدم في نواصب المضارع ( واذا نقيت الخبر نحو رأيت  
زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رأيت واحدا منهما او ما رأيت احدهما  
او ما رأيت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عند ذلك  
الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميت نحو ما رأيت زيدا او ما رأيت عمرا وان لم  
تعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رأيت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رأيت  
احدهما ورأيت الاخر ( وكذا اذا نقيت الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا في اضرب

٢ ولم تين للمخاطب فهي  
نسخه

٣ لا غير نسخه

٤ قوله ( واما في الامر )  
فيه تأمل ٥ الاقتصار على  
احد الفعلين ويجوز الجمع  
بينهما آء

٦ ليست هي نسخه

٧ واما دلالة او في الاباحة  
وفي التخيير على احد الشئين  
فهى على السواء بل معاني  
الشك والابهام والتفصيل  
والتخيير والاباحة جميعا  
ليست بما استفيد من او اما  
ودلت عليه اذهى لاتدل في  
جميع مواقعها الاعلى احد  
الشئين او الاشياء وتلك  
المعاني المذكورة تعرض  
للكلام لا من قبل او بل من  
قبل

نسخه

٨ فلا يعرض آء فالاستفهام  
نحو آء

٩ جواز الجمع اذ في الغلب  
نسخه

٢ قوله ( او يسرحوه )  
فرس سرح اى سريح وخيل  
سرح سرحت المشاشية  
سرحا استمها واهملتها

زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضى ان يكون المعنى لا تضرب احدهما  
واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر ( فان قلت فلا يبق  
اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثلث والمنفي في رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا  
او عمرا ) قلت لا يبق فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت  
اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقيين واذا قلت لا تضرب  
زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقيين ٢ وكذا في الخبر نحو  
رأيت زيدا او عمرا او خالدا وما رأيت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل  
الوضع ( ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات  
فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد  
الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرح بالواحد رأيت واحدا من  
زيد و عمرو ومثلا وكذا فيما يؤدي معنى الواحد رأيت رجلا منهما او رأيت زيدا او عمرا فان كل  
واحد من الالفاظ الثلاثة افاد انك رأيت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رأيت  
واحدا منهما او ما رأيت رجلا منهما او ما رأيت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة  
وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى مالم يثبت واحد منهما ولقيت الآخر لكن  
الاطهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد مالم يثبت واحد منهما فكيف بما فوق الواحد اى  
المراد نفي رؤية كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما  
او ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما ما كان اصله اى عدم  
الرؤية فيبقى الآخر على اصله اى غير مرئى واما اذا قلت مالم يثبت واحد منهما او ما يؤدي معناه  
وهو مالم يثبت زيدا او عمرا ٣ والاصل عدم الرؤية ولم يصرح فيه بالعدم رؤية واحد  
منهما فبقاء الآخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفيا مطلق الرؤية ( فان قلت فاذا كان  
الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تأتى بمفعول لرأيت لا واحدا ولا اكثر حين تخشى توهم  
المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول مالم يثبت من جنس الرجال  
فادعاك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد ( قلت قصد المبالغة ٤ وبيان ان ذلك الاصل اى عدم  
الرؤية ٥ ببق على حاله ولم ينتف بتعلقها باقل ما يكون اى الواحد فما زاد ( واذا تقرر  
هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تقييد العموم في الاغلب وذلك  
ان النكرة تقييد الوحدة والوحدة في غير الموجب تقييد العموم في الاغلب كما مضى فان  
قصدت التنصيص على العموم في مالم يثبت رجلا او مالم يثبت واحد قلت مالم يثبت من  
رجل ومن واحد واذا قلت مالم يثبت رجلين او رجلا فالمعنى مالم يثبت مشى واحدا من  
هذا الجنس ٦ وما رأيت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحتملان الاستغراق وغيره  
ومع من يصير الاول نصا في استغراقه لجميع مثليات هذا الجنس والثاني في استغراقه  
لجميع جماعاته فظهر ٧ ان معنى ما رأيت زيدا او عمرا ما رأيت زيدا ولا عمرا في الاظهر

٢ يعنى حيث المعدود اكثر  
من اثنين يختلف الاثبات  
والنفي كما رأيت ٣ احتمال  
ان يكون المعنى ما لقيت  
واحدا فكيف بما زاد وان  
يكون مالم يثبت واحدا ولقيت  
الاخر لكن للمعنى الاول  
ترجيح لان الاصل كما قلنا  
عدم الرؤية ولم يصرح في  
مالم يثبت واحدا منهما برؤية  
الاخر فالاولى بقاؤه على  
اصله من عدم الرؤية له  
فيكون المعنى ما رأيت واحدا  
فما زاد فيكون نفيا مطلق  
الرؤية نسخته

٤ وان ذاك الاصل لم يخرج  
عما كان عليه بتعلق الرؤية  
باقل ما يكون وهو الواحد  
فكيف بما زاد نسخته

٥ يعنى فاذا لم يعلق الرؤية  
باقل ما يكون وهو الواحد  
فالاصل الذى هو عدم  
الرؤية باق ٦ وما عدا الواحد  
المثنى وكذا ما عدا الجماعة  
الواحدة خرجا بالاصالة  
٧ على هذا ان معنى قولهم  
نسخته



٨ قولهم لا تضرب زيدا او عرا بمعنى لا تضرب زيد اولاعرا ٣٧٢ نسخة ٩ الاثم والكفور نسخة

٢ او غير موجبة نسخة  
٣ في معنى احد الشئين او الاشياء وفي عروض معنى الشك والالهام والتفضيل له في الخبر ومعنى التخيير او الاباحة في الامر وفي جميع الاحكام المذكورة الا ان او تستعمل بمعنى الى او الادون اما وايضا المعطوف عليه باما نسخة

٢ قول واحد التقدم اما الدال على هذا المعنى واما مع او نسخة

٣ \* وعجزه فما ادري اذا يمت ارضا \* اريد الخير اليها يليني \* الخير الذي انا ابتغيه \* ام الشر الذي هو يتبغيني \*

٤ قوله (شالت) شال بالشيء رفعه وشال الشيء ارتفع والنعامة الخشبة المعترضة على الزنوقين ويقال للقوم اذا ارتحلوا الى منهلهم او تفرقوا شالت نعماتهم (الزنوقان) المنارتان على رأس البري يوضع عليه النعامة وتعلق منها البكرة منه

٦ قوله (من صيف) الصيف مطر الصيف والواحدة صيفة

٧ دخولها على غير معطوف

نسخه

وكذا ٨ معنى لا تضرب زيدا او عرا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الآخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ﴿ولا تطع منهم آثما او كفورا﴾ اذ لا يجوز ان يريد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر لقرينة ٩ الاثم والكفر فلفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت ٢ اولا مفيدة لاحد الشئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو ﴿لا تطع منهم آثما او كفورا﴾ عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم (واما اما فهي بمعنى او ٣ في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو فبنى الكلام مع اما على احد الشئين او الاشياء ٢ واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقتصد الالهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيد افا ما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلية على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها تقدر جلا على الكثير الشايع من استعملها انشد الفراء \* تلم بدار قد تقادم عهدا واما باموات الم خيالها \* اي ابادار واما باموات وقد تختلف الثانية الا قال \* فاما ان تكون انجي بحق \* فاعرف منك غي \* من سميني \* والافا طر حني واتخذني \* عدوا اتقيك وتقبيني ٣ \* وتلزم الثانية الواو ورماترد بلا و او نحو هذا اما هذا الماذك قال ياليتا مائة شالت نعماتها \* اما الى جنة اما الى نار \* ويروي ايما الى جنة وهي نعة في اما (وقالوا ان اما لا تستعمل في النهي وحكي قطرب قبح همزة اما العاطفة (وهي عند سيويه مركبة من ان و ما بدليل حذف ما للضرورة قال \* سقته الرواعد ٦ من صيف \* وان من حريف فلن يعدما \* فارتكب الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال \* لقد كذبتك نفسك فاكذبتها \* فان جزعا وان اجل صبر \* قال التقدير اما تجزع جزعا ولا منع من تغيير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون مما بمعنى ربما (وقال غيره هو مفرد غير مركب اذا الافراد اصل في الحروف وتأول البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اي فان كان جزما ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى ٧ داخلية على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما

٨ قوله (رمين الجمر) الجمرة واحد جرات المناسك والجمرة الحصاة (عاطفة)

٢ قوله (من الرباب) الرباب السحاب الابيض ٣ وهو قليل شاذ نسخته ٤ ام يستفهم بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها ٣٧٣ نسخته ٥ فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو نسخته

٦ قال اكل الدين في المظهر  
شرح المفصل مقصود هذا  
الفصل تعريف موضع  
استعمال او وام والضابط فيه  
انك اذا عرفت كون احد  
المسؤل عنده واردة تعيينه  
فاستعمل ام وجوابه تصريح  
اسمه لا بنعم ولا كقولك ازيد  
عندك ام عمرو ومعناه اعرف  
وجود احدهما عندك يقينا  
ولا اعرفه بعينه فاجبني  
بتسميته فجوابه تقول زيد  
ان كان زيدا وعمرو ان كان  
عمرا وان لم تعرف كونهما  
عنده بل تشك في ان احدهما  
عنده او لم يكن واحد منهما  
عنده فاستعمل او وجوابه  
نعم او لا كقولك ازيد عندك  
او عمرو وجوابه نعم ان كان  
احدهما موجودا عنده  
وجوابه لا ان لم يكن واحد  
منهما موجودا عنده

٧ اي يستفهم بها نسخته  
٢ فان ام في قولك ازيد عندك  
ام عندك عمرو منقطعة ومعناه  
بل عندك عمرو ولو كانت  
هي المتصلة لما احتج فيها الى  
تكرير الظرف كانه غلب  
على ظنك ان الذي عنده زيد  
فاستفهمت ليعود الظن يقينا  
كنحو ما فعلته بدنا فابعداها

عاطفة لا اما الثانية على الاولى حتى تصيرا كحرف واحد ثم تعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد  
الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض  
العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي  
العاطفة واما مفيدة لاحد الشيتين غير عاطفة والواو في نحو قوله \* اما الى جنة اما الى نار \* مقدرة  
(قوله وام المتصلة) لازمة لهمزة الاستفهام الى آخره \* اعلم ان ام على ضربين متصلة و منفصلة  
فالمتصلة تختص بثلاثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية  
نحو \* سواء عليهم استغفرت لهم او لم تستغفر لهم \* وقد يحكى شرح همزة التسوية وهذه الهمزة  
قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال \* لعمري ما دري وان كنت داريا \* بسبع ٨ رمين  
الجرام ثمان \* وقال \* لعمرك ما دري وان كنت داريا \* شعيب بن سهل ام شعيب بن منقر \* وقال  
كذبتك عينك ام رأيت بواسط \* غلس الظلام ٢ من الرباب خيالا \* وليس بكثير وربما يحكى  
هل قبل المتصلة ٣ على الشذوذ نحو هل زيد عندك ام عمرو (وانما لزم الهمزة في الغلب دون  
هل لان ام المتصلة لازمة لعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اى  
الشيتين فشارك الهمزة الاستفهام التي هي ايضا عريضة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا  
بمعنى اى واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام لان اصلها قد نحو قوله تعالى \* هل اتي على  
الانسان \* واما المنقطعة فقد لا تقدمها الاستفهام وقد تقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل  
ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ٤ الاستفهام بام عن اسم داخل في عموم اسم  
الاستفهام المتقدم وفي الحكم المنسوب اليه لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع  
فيغنى عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو  
مستفاد من قولك من عندك واذ لم يكن داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم نحو من عندك  
ام عندك حار و اين زيد ام عندك عمرو وفي الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا  
ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها (٦ وثانيها انه يجب ٧ ان يستفهم بها  
عن شيئين او اشياء ثابت احدها او احدهما عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة  
بمعنى اى ويستفهم باى عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام  
واحد لان المجموع بمعنى اى فجوابه بالتعيين (واما في المنقطعة فلا يثبت احدا الامرين  
عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع  
في استفهام مستأنف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو ٢ قولهم  
انها لا بل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا لتدارك الغلط  
كما في قوله تعالى \* ام يقولون افترأه \* وقوله \* ام اتخذ مما يخلق بنات \* وفيها مع معنى

فلما تمت الاستفهام غلب على ظنك ان الذي عنده عمرو فاعترضت من الاول واستأنفت سؤالا ثانيا  
منقطع عما قبلها ولذا سميت منقطعة

٩ قوله (رئمان) رثمت الناقة  
ولدها رثمانا اذا احبته

بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتراء  
وقديجي بمعنى بل وحده كقوله تعالى ﴿ام انا خير من هذا الذي هو مهين﴾ اذ لا معنى  
للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ﴿ام هل يستوى الظلمات  
والنور﴾ وقوله تعالى ﴿ام امن هذا الذي هو جند لكم﴾ وقوله ﴿ام كيف ينفع مانعطي  
العلوق به﴾ ٩ رثمان انف اذا ماضن بالبن \* فهمى في مثله بمعنى بل وحده والمقصود ان الكلام  
معها على كلامين دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة  
التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستأنف ( وثالثها انه يليها المفرد  
والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو  
او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اي ام هي شاء ( قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي  
الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لثلاثي تنبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول  
اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة \* ثم اعلم انه اذا ولى المتصلة  
مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتأويل اي والمفرد  
ان بعدهما بتأويل المضاف اليه اي فتحوا ازيد عندك ام عمرو بمعنى انهما عندك وفي السوق  
زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليهما نحو عندك زيد ام  
عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيويه لكن  
المعادلة احسن ( وان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا  
فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقامت ام قعدت وانام زيد ام انتبه فهمى متصلة ويجوز  
مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا  
فعليتين متساويتين النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك  
مشتريكتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخي ام عمرو هو فالاولى ان ام في  
الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على ٢ الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت  
الاتصال ٣ والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام  
واحد ٤ فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخيرتين اقام زيد  
ام قاعد وازيد اخي ام عمرو فعد ذلك الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال  
واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على ٥ الاكتفاء بمفردين منهما لان كل  
فعل لا بد له من فاعل ( وامان جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد  
قام ام عمرو قاعد واقام زيد ام قاعد عمرو واقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد  
عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لاجزاء جملة فالتأخر على انها منفصلة  
لا غير والمصنف والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالعنى اي هذين الامرين  
كان وليس مازها اليه بعيد بلى ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما يكون احدهما اسمية  
والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقديم خبر احدي الاسميتين وتأخر  
خبر الاخرى نحو اقام زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جزء اذا لم يتساو نظمهما

٢ الجمعي بالمفرد نسخه  
٣ وهو اقرب الى كونها  
متصلة وكون نسخه  
٤ بان تقول في الفعليتين  
المشتركتين في الفعل ازيد قام  
ام عمرو وفي الاسميتين  
المشتركتين في جزء نسخه  
٥ لان المفردين من تينك  
الجملتين بمعناها نسخه

٦ فهمي متصلة بلاخلاف  
نسخه

٧ فهمي متصلة لفظا وتقديرا  
قولا واحدا وان لم يكن قبلها  
همزة آه نسخه

٨ وبعدها جملة ميزت احدا  
هما عن الاخرى بما ذكر  
لك الساعة نسخه

نحو ازيد عندك ام عندك عمرو و ابرك قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالى ﴿سواء  
عليهم ادعوتهم ام انتم صامتون﴾ فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لانهما من الالتباس  
بالمنقطعة ٧ لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعدام مفرد لفظا وتقديرا فهمي  
متصلة وتقدير فهمي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا وتقديرا وان كان بعدها  
جملة فان لم يكن قبلها الهمزة لا ظاهرة ولا مقدرة فهمي منقطعة قولا واحدا الا في الشاذ القليل نحو  
هل زيد قائم عمرو وان كان قبلها الهمزة ٨ ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكر لك الآن ( وقال  
سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل  
ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكنت على قوله ازيد عندك لعلم  
المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة محددة وهي تغير ظن  
كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب ( واما همزة التسوية و ام  
التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء على ائتت ام  
قعدت ولا ابالي اقام زيد ام قعد فعند النحاة قولك ائتت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف  
احدهما على الاخر بواو العطف اى سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف  
عليه وسواء خبر مقدم (وقد اجاز ابو على ايضا ان يكون سواء مبتدأ و ائتت ام قعدت خبره لكونهما  
في الظاهر فعلين قال ابو على انما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان  
ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول ائتت ام قعدت اذا  
استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فنطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما  
عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك  
وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع  
الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس  
( والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء على ثم  
بين الامرين بقوله ائتت ام قعدت وهذا كما في قوله تعالى ﴿فاصبروا ولا تنصبروا  
سواء عليكم﴾ اى الامر ان سواء ( وسواء لا يثنى ولا يجمع وكأنه في الاصل مصدر  
( وحكى ابو حاتم ثنيتيه وجعه ورده ابو على وقولك ائتت ام قعدت بمعنى ان ائتت وان  
قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اى الامر ان سواء دالة على جزاء الشرط اى ان ائتت  
او قعدت فالامر ان سواء على ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط  
ولذلك استهجن الاخفش على ما حكى ابو على عنه في الجملة ان يقع بعدهما الابتدائية  
٢ نحو سواء على او ما ابالي ادرهم مالك ام دينار الا ترى الى افادة الماضي في مثله معنى  
المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى ﴿سواء عليكم ادعوتهم  
ام انتم صامتون﴾ فلتقدم الفعلية واللام يجر ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله  
تعالى ﴿هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء﴾ اى فاستوتوا

٢ اى استهجن كون الجملة  
الاسمية شرطه لان الشرطية  
يكون فعلا

٣ قوله ( شرق ) الشرق  
الشجا والغصة وقد شرق  
بريقه اى غص به قال عدى  
بن زيد لو بغير البيت  
وغصصت يارجل نقص  
وانت بالطعام غصان اى ممتلى  
به اعتصرت بفلان اى التجأت  
اليه ٥ قوله ( انصاعت )  
صعت الشئ فرقه فانصاع  
اى تفرق ونحيت على حلقة  
السكين اى عرضت  
٦ انصاعت بكسر الهمزة اى  
مالت فلما دخلت همزة الا  
ستفهام زالت همزة الوصل  
٦ قوله ( انب بالحزن ) نب  
التيس صاح الحزن ما غلظ  
من الارض والحزن بلاد  
للعب ولحيت الرجل الحاء  
لحيا اذالته ٧ والدليل على  
ان نسخته

٨ الذى هو اقت ام قعدت على  
رأى النجاة ٢ لم يحسن نسخته  
٢ لان القائل ليس عربيا  
٣ اذ ليس فيه معنى الشرط  
نسخته  
٤ ان يقول كسائر الافعال  
نسخته

لتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله \* لو بغير الماء خلقى ٣ شرق \* كنت كالفصان بالماء  
اعتصارى \* وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء على اتقوم ام تقعد وما  
ابالى اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضى معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه ( قال  
ابو على وما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء فى التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضى قال الله  
تعالى \* سواء علينا ارجز عناام صبرنا \* وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم \* وسواء عليهم  
أأنذرتهم ام لم تنذرهم \* وقال \* سواء عليك اليوم ٥ انصاعت النوى \* بخرقاء ام انحى لك  
السيف ذابح \* وقال \* ما ابالى ٦ انب بالحزن تيس \* ام لحانى بظهر غيب ائيم \* وما قوله \* فانك  
لا تبالى بعد حول \* اظي كان امك ام حار \* فقد مر فى باب كان ان تقديره اكان ظي كان امك نحو  
\* وان احد من المشركين استجارك \* وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل  
فى الامر المفروض وقوعه المجهول فى الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس ( وكذا حرف  
الاستفهام تستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاء قيامها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام وكذا  
ام جردت عن معنى الاستفهام وجملت بمعنى اولانها مثلها فى افادة احد الشئين او الاشياء  
فعنى سواء على اقت ام قعدت ان قمت او قعدت ٧ ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب  
الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء اقت ام قعدت ولا ابالى اقت ام قعدت فى الحقيقة واحد  
ولا ابالى ليس خبر المبتدأ بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالى بهما ( وقول ابن سينا \* سبان  
عندى ان برّوا وان فجروا \* اذ ليس يجرى على امثالهم قلم \* يقوى ذلك وان ٢ لم يكن الاستشهاد  
بمثله مرضيا ( وما مجيى الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما درى ازيد عندك  
ام عمرو ولا علم ازيد عندك او عمرو فليس من هذا الباب ٣ اذ لا معنى للشرط فيه كفى الذى نحن فيه  
( وان قصدت معنى التسوية فى الشرط فى غير لفظى سواء وما ابالى فالغالب التصريح باو فى موضع  
ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لا ضربته قام او قعدت والمعنى ذاك المعنى والتقدير ذاك التقدير اذ المقصود  
ان قام او قعد فلا ضربته اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا يمنعنى احدهما من ضربه ويجب  
تكرير الشرط سواء كان مع او مع ام لان المراد التسوية فى الشرط بين شيئين او اكثر فلا يجوز  
ما ابالى الى قام ولا لا ضربته قام ( وانما غلب فى سواء وما ابالى الهمزة وام المتصلة  
مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظى سواء ولا ابالى وبين معنى الهمزة  
وام المتصلة جامعا ومناسبة وهى التسوية فهى التى جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين  
بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع  
هذا بعد سواء ولا ابالى ٤ ان تأتى باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت  
ولا ابالى قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال \* ولست ابالى بعدآل مطرف \* ختوف  
المنايا اكثرت او اقلت \* ( وقال ابو على لا يجوز او بعد سواء فلا تقول سواء على  
قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان  
معنى ام ايضا احد الشئين او الاشياء فيكون معنى سواء على اقت ام قعدت سواء

على اليهما فعلت اى الذى فعلت من الامرين لتجرد اى عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد ( وانما لزمه ذلك فى او وفى ام لانه جعل سواء خيرا مقدما مابعد مبتداً والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتداً محذوف ساد مسد جواب الشرط ( وجوز الخليل فى غير سواء ولا ابالى ان يجرى مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو لا ضربه اقام ام قعد مستدلاً بصحة قولك لا ضربه اى ذلك كان هـ وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال بعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا بمعنى احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال \* اذا ما انتهى على ٦ تناسيت بده \* اطال فاطلى ام تناهى فاقصرا \* روى او تناهى فالهمزة فى اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروى ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ( ولا تجئ بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالى اقت او قعدت ولا لا ضربه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام و ان لم يكن ٧ فيها معنى الاستفهام لما ٧ فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس فى الهمزة مع او معنى التسوية ( وقولك لا قتلته كائناً من كان ولا فعلته كائناً ما كان كائناً فيهما حال من المفعول ومن وما فى محل النصب على انهما خبران لكائناً وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اى كانه وفى كائناً وكان ضمير راجع الى ذى الحال اى كائناً اى شئ كانه ) قال المصنف كل موضع قدرا لجلتان اى المعطوفة احدهما على الاخرى بالحال فاونحو لا ضربه قام ارقعد اذا المعنى قائماً كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام قام نحو ما ابالى اقت ام قعدت هذا كلامه ( ولقائل ان بطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس \* واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة فى الاستفهام ان معنى قولك ازيد اريت او عمرا اأحدهما اريت وجوابه لا اوفى ومعنى قولك ازيدا اريت ام عمرا اليهما اريت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك فى ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اى اليهما افضل من الاخر ففيه ذكر المفضل معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضل معلوماً للمخاطب اذا المعنى اأحدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلاً شخص عندى رجل افضل من بكر ثم ٢ حضر زيد وعمرو فتقول ازيد او عمرو افضل اى اأحدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر فى او وام المتصلة فى الاستفهام فقدر او باحدهما وام باليها تقول الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية والمراد اأحدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى اليهما افضل من احدهما ٣ وابن الحنفية والجواب احدهما ( قوله ومن ثم لم يجز اريت زيدا ام عمرا ) اى لانه لم يلهم المستويان اذا احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا اريت ام عمرا احسن واولى ( قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين ) اى لكونهما لطلب التعيين \* قوله ( ولاوبل ولكن لاحدهما

هـ وام الهمزة بمعنى اى  
نسخه  
٦ تناهيت نسخه.

٧ فيها نسخه

٢ احضر زيدا و عمرا  
نسخه

٣ من بانية لاتفضيلية

٤ بل بعد الخبر المحض  
الثبت والامر نحو نسخه

معينا ولكن لازمة للنفي ) \* اعلم ان لالنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للتبوع فلا يجئ  
الابعد خبر موجب او امر ولا يجئ بعد الاستفهام والتثنية والعرض والتخفيض ونحو ذلك  
ولا بعد النهي ٤ تقول ضربت زيد الاعرا واضرب زيد الاعرا ( ولا تعطف بها الاسمية  
ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لاموضوعة لعطف المفردات  
وقد تعطف مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا قعد والجوز مضارع عته للاسم  
فكانك قلت انا قائم لا قاعد ) ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد  
لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر  
فقلت ولا بكر ولا خالد فتخرج لا عن العطف ويتمحض لتأكيد النفي لدخول العاطف  
عليه وهذه الزائدة لا تدخل على العلم تقول انت غير قائم ولا قاعد وغير القائم ولا القاعد  
ولا تقول انت غير زيد ولا عمرو بل تقول غير زيد وعمرو وقدمر هذا في قسم الاسماء  
( ومنع الزجاج من مجئ لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرء القيس \* كان  
دثارا حلفت بلبونة \* عقاب تنوفي لا عقاب القواعل \* تنوفي ثنية والقواعل صغار  
الجمال ) وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كلالا \* انما يجزى الفتى ليس الجمل \*  
والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اى ليس الجمل جازيا ( واما بل فاما ان يليها  
مفرد او جملة وفي الاول هي التدارك الغلط ولا يخلو ان تكون بعد نفي او نهى او بعد  
ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل التبوع في  
حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلط يجوز  
ان يكون قد قام وان لم يقيم افدت بل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن  
عمد او عن سبق لسان ( ونقل صاحب ٨ المغنى عن الكوفيين انهم لا يجوزون  
العطف بل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد  
بلكن بعد الموجب جلا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون  
هذا ( واذا عطف بل مفردا بعد النفي او النهى فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى  
الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة  
الى المعطوف عليه ففي قولك ما جئني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجئ  
كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح هذا الحكم فيكون غير جاء ويحتمل ان لا يصح فيكون  
قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجئ في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا  
وان لا يكون ( وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي ) وقال ابن مالك بل بعد النفي  
والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطى ان عدم مجئ زيد في قولك ما جاءني  
زيد بل عمرو متحقق بعد مجئ بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو  
بالاتفاق وبه قال المصنف لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجئ لعمرو  
ومع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا ( وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها  
٢ واما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفي او النهى فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك

٨ ليس هو ابن هشام كما توهم  
فانه متأخر عن المصنف

٢ واما ما بعدها اذا جاءت  
بعد نسخه

في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءني عمرو قبل ابطال النفي والاسم المنسوب اليه  
 المجيء (قالوا والدليل على ان الثاني مثبت ٣ حكمهم باستناع الصب في ما زيد قائم بل قاعد  
 وجوب الرفع كامر في بابه وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي  
 مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني  
 (واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيد لا بل عمر  
 فعني لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا  
 القيام عن زيد واثبتت له عمرو بل ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه  
 يحتمل ان يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيد لا بل عمر اى لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا  
 ولولا المذكورة لاحتمال ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو  
 وكذا لا الداخلة على بل بعد النهى والنفي راجعة الى معنى ذلك النهى والنفي مؤكدة لمعناهما  
 وما بعد لا بل ٤ اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور (ولا تجيء بل المفردة  
 العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام  
 او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام لا بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك  
 وكذا قيل انها لا تجيء بعد التخصيص وانتمى والترجي والعرض (والاولى ان يجوز استعمالها  
 بعد ما يستغاد منه معنى الامر والنهى كالتخصيص والعرض (واما بل التي تليها الجمل ففائدتها  
 الانتقال من جملة الى اخرى ٦ اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والاولى تجيء بعد الاستفهام  
 ايضا كقوله تعالى ﴿ان اتون الذكر ان من العالمين﴾ الى قوله ﴿بل انتم قوم عادون﴾ والتي  
 لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمه وخرج زيد بل دخل خالد وقد تشترك الجملتان  
 في جزء وقد لا تشتركان (واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيًا واثباتًا من حيث المعنى  
 لا من حيث اللفظ كما ٧ مر في المثقلة فاذا عطف بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي  
 لان حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو  
 ما جاءني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المشددة فعدم مجيء زيد باق بحاله ٢ لم يكن  
 الحكم به منك غلطًا وانما جئت بل لكن دفعالوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد فهي في عطف  
 المفرد نقضه لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول وللنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول (اجاز  
 الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو وحلا على بل  
 وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها بدفع ذلك الا ان لا يسلموهذا  
 الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا ٣ المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع  
 بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمنى والعرض والتخصيص على  
 ما قيل (وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها محققة من الثقلية وليست بحرف عطف  
 وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد يقدر العامل بعدها

٣ الحكم بانه لا يجوز نصب  
 في ما زيد قائم بل قاعد بل  
 يجب الرفع نسخه

٤ الالية بعد النهى والنفي باق  
 على الخلاف بين المبرد نسخه  
 ٥ قجيء بعد الاستفهام  
 ايضا كقوله آه واذا وليها  
 الجمل فقد تكون لتدارك  
 الغلط كما في المفرد سواء  
 اشتركت الجملتان في جزء  
 نحو وضربت زيدا بل  
 اكرمه ولا نحو خرج زيد  
 بل دخل خالد وقد تكون  
 للانتقال من كلام الى كلام  
 اهم من الاول بل اقصد الى  
 اهدار الاول وجعله في حكم  
 المسكوت عنه كما يجيء  
 في الكتاب العزيز نحو قوله  
 تعالى بل هم في شك منها بل هم  
 منها عيون ومثله كثير واما  
 لكن نسخه

٦ والاستفهام لا يجزم فيه  
 نسخه  
 ٧ ذكرنا في باب ان نسخه  
 ٢ لم يقع الحكم به منك غلطًا  
 نسخه

٣ مغايرة ما بعدها لما قبلها  
 كما ذكرنا في باب ان نسخه



وبشكل ذلك عليه اذا اوليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو (فالاولى كقَالَ  
الجزولى انها فى المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هى الواو ولكن لجرد  
معنى الاستدراك واختار فيما بعده الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتهما الواو اولاً لموافقتها  
لثقيلة فى مجيئ الجملة بعدها وهى مع الواو ليست بإضافة اتفاقاً واما المجردة عنها ٤ فان وليها  
المفرد فعاطفة خلافاً لبونوس وان وليها جملة فقبل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن  
الوقف على ما قبلها وقبل مخففة كما هو مذهب الجزولى فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف  
ابتداء \* قوله (حروف التنبيه الا واما وها) \* اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام  
وفائدتهما المعنوية تؤكد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي  
والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما  
غير عاملين تدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية سواء كانت لطلبية امر او نهي او استفهام  
او تمنى او غير ذلك وتختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما اللغوية كون الكلام بعدهما مبتدأ به  
وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المصنف فى هذا الكتاب (وتدخل الا كثيرا على النداء  
واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اماه و عينا نحو هما و عا وقد تحذف الفها فى الاحوال  
الثلاث نحو ام وهم وعم (وقد تجيئ الا عند تحليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه فى قوله \*  
الارجل اجزاء الله خيرا \* وقد جاء اما بمعنى حقا فيفتح ان بعدها كما مر فى باب ان (واما اما  
والا للعرض فهما حرفان تختصان بالفعل ه ولا شك فى كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار  
وحرف النفي وليستا كحرفى الاستفتاح لانهما بعد التركيب تدخلان على ٦ الجملتين الاسمية  
والفعلية بخلاف والتان للعرض تختصان بالفعل على الصحيح كما قال الاندلسى (واجاز  
المصنف دخولهما على الاسمية ايضا كما مر فى باب لا التبرئة (واما ها فتدخل من جميع المفردات  
على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا فى بابها ويفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم  
نحوها الله ذاو تعلمن هالمر الله ذاقسما ٧ فاقدّر بذرعك فانظر اين تسلك \* واما بضمير المرفوع  
المنفصل نحوها انتم اولاء وهوا اكثر وبغيرهما قليلا نحو قوله \* ها ان تاعذرة ان لم تكن قبلت \*  
فان صاحبها قدناه فى البلد \* وقوله \* فقلت لهم هذا لها ها و ذالبا \* اى وهذا ليامذهب الخليل  
انها المقدمة فى جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اى كان القياس الله هذا ولعمرو الله هذا  
قسما وانتم هؤلاء وانها تاعذرة (والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكي  
ابو الخطاب عن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل فى موضع ها انا ذا افعل وحدث  
يونس هذا انت تقول كذا \* واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب  
نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفى ها انت ذا تقول وها  
هو ذا بفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم  
او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول وها انت يضر بك زيد انت هذا الذى

٤ فان كان بعدها مفرد فعاطفة  
خلافا لبونوس وان كان بعدها  
جملة فقبل عاطفة نسخته  
ه ولا كلام فى كون كل  
واحدة منهما مركبة من  
همزة الاستفهام المفيدة  
للانكار دخلت على حرف  
النفي نسخته

٦ الجملة من الاسمية والفعلية  
بلا خلاف واما التان للعرض  
فتختصان بالفعل عند  
الاندلسى نسخته

٧ قوله (فاقدّر) قدرت الشيء  
اقدّره واقدّره من التقدير

٢ بين بقوله تقول ما هو عليه  
الان مما هو مستغرب غير  
متوقع منه نسخه

٣ مع ذالم بعدها بعد انتم  
نسخه

٤ لما ذكرنا في اول باب ان  
الاهانسخه

٥ وقد قام وامقام يافى الندبة  
وقد تستعمل في النداء ايضا  
كما في المنادى وقد جاءت  
انسخه

ارى لامن كنا نتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم ٢ بينت بقولك تقول  
وقولك يضربك زيد الذي استغربه ولم توقعه قال تعالى ﴿ ها انتم اولاء تحبونهم ﴾  
فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مسأفة ( وقال  
البصريون هي في محل النصب على الحال اي هانت ذا قاتلا قالوا والحال ههنا لازمة  
لان الفائدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى  
اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك ( وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة  
في نحو هانت ذا تفعل غير منوى دخولها على ذا استدلالا بنحو قوله تعالى ﴿ ها انتم  
هؤلاء ﴾ ولو كانت هي التي كانت ٣ مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ( ويجوز ان يعتذر  
للحيل بان تلك الاعداء للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبهم لبعده قوله تعالى ﴿ ولا تحسبن  
الذين يهملون ﴾ وايضا قوله تعالى ﴿ ثم انتم هؤلاء تقتلون ﴾ دليل على ان المقدم  
في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير  
اسم الاشارة في هانت زيد ( وما حكى ابن مخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها فاعل كذا  
مما لم اعثره على شاهد ( فالاولى ان نقول ان هاء التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه  
كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات ( وقد عد ابن مالك يامن حروف التنبيه  
قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو ﴿ ياليتني كنت  
معهم ﴾ او تقليل نحو ﴿ يارب اغارة ﴾ وقد يبدلها فاعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف  
النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ( وجميع حروف  
التنبيه صدر الكلام ٤ كمال الاستفهام كما تقدم الاها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة  
فانها تكون اما في الاول او الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة ﴿ قوله ( حروف النداء  
يا اعمها واياها للبعيد واى والهمزة للقريب ) ٥ وقد تنوب وامقام يافى النداء والمشهور استعمالها  
في الندبة وقد جاء الهمزة بعدها الف و اى بهمزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة فيا اعمها اى ينادى  
بها القريب والبعيد ( وقال ابن مخشري هي للبعيد قال واما يا الله ويارب مع كونه تعالى  
اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلا تستقصار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن  
مرتبة المدعو تعالى ( وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على  
السواء ودعوى الجواز في احدهما او التأويل خلاف الاصل واياه وهيا وا آوى ووا في  
البعيد واى والهمزة في القريب ﴿ قوله ( حروف الايجاب نعم وبلى واى واجل وجيرون  
فتم مقرر لما سبقها وبلى مختصة بايجاب النفي واى اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم  
واجل وجير وان تصديق للخبر ) قوله ( مقرر لما سبقها ) اى مثبتة لما سبقها من كلام  
خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اى نعم قام او منفيما نحو نعم في  
جواب من قال ما قام زيد اى نعم ما قام وكذا يقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان  
نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اى نعم قام او منفيما نحو نعم في جواب من قال الم يقيم  
زيد اى نعم لم يقيم ( فتم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر

٦ ظاهره انه لو لم يؤول  
بالايجاب لم يصح عطف  
ووضعنا عليه وفيه نظر فانه  
لا يشترط تطابق المعطوف  
والمعطوف عليه ايجابا وسلبا  
الا ترى انه يصح ما جاء زيد  
واكرمه

٧ ذلك النفي نعمته

( فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا  
( ومن ثم قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما لوقالوا في جواب الست بربكم نعم لكان  
كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب اى اثبات ما بعد حرف الاستفهام  
لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام المثبت لا النفي والمستفهم عنه  
( وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذ جاء بعدهمزة داخلية على نفي لفائدة التقرير  
اى الجمل ٦ على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقول في جواب الست بربكم ( والم  
نشرح لك صدرك ) نعم لان همزة الانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا  
عطف على الم نشرح قوله ( ووضعنا عنك وزرك ) فكأنه قال شرحنا لك صدرك  
ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤل به الاستفهام مع  
النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام  
يكون بما بعد اداته بل هو كما لو قيل قام زيد بالاخبار فتقول نعم مصدقا للخبر المثبت  
( فالذى قال ابن عباس رضى الله عنهما بنى على كون نعم تقرير لما بعد همزة والذى جوز  
هذا القائل مبنى على كونه تقرير المدلول الهمزة مع حرف النفي فلا يتناقض القولان ( والدليل  
على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر \* ليس الليل يجمع ام عمرو \* وايانا  
فذاك بنان \* نعم وترى الهلال كما اراه \* ويعلمها النهار كما علاني \* اى ان الليل يجمع ام  
عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم الزمت  
بالدينار بناء على العرف الطارىء على الوضع ( وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين وهى  
والثانية كسر العين كناية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نخم بفتح النون وقلب العين  
المفتوحة حاء كما قلبت الحاء هينا فى حتى ( ويقع نعم فى جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني اى  
ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اى لا تضربك ولو قلت نعم فى جواب التخصيض نحو  
هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اى نعم ازورك وكذا فى جواب العرض نحو الاتزورنا  
( قوله وبلى مختصة بايجاب النفي ) يعنى ان بلى تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي  
مجردا نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد لى بلى قد قام او كان ٧ مقرونا باستفهام فهمى  
اذن لنقض النفي الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى ( الست بربكم قالوا بلى ) اى  
بلى انت ربنا ( وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله \* وقد بعدت  
بالوصل بينى وبينها \* بلى ان من زار القبور \* اى ليعبدن بالنون الخفيفة  
واستعمال بلى فى البيت لتصديق الايجاب شاذ ( وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها  
الالف للوقت فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد فى مقام زيد  
بل عمرو والاولى كونها حرفا برأسها ( ولايجاب بنعم وبلى ولاغيرهما من حروف  
الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف وهى الهمزة وهل ( واما اسماء الاستفهامية فان  
جواب من ماهو اخص منه فلو قلت فى جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان  
الاول اعم والثانى مساو فلم تعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول امار رجل اوزيد \* كذا

من الداخلة على الاسم كيقال من الرجل فتقول زيدا وواحد من بني تميم (واما جواب ما فان كان  
سؤال عن الماهية فحقوا انسان او فرس او بقرا وغير ذلك من الانواع وان كان سؤالاً عن صفة  
الماهية نحو ما زيد فحقوا عالم او ظريف او فارس ٢ كما تقدم في الموصولات (وجواب اى المضاف  
الى المعارف معرفة نحو زيد او عمرو او انا واذالك في جواب اى الرجل فعل ذلك او نكرة مختصة  
بالوصف نحو رجل رأيت في موضع كذا وجواب اى المضاف الى النكرة ما يصلح وصفاً لتلك  
النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اى رجل او نكرة مختصة بالنعته (وجواب كيف ٣ لا يكون  
الانكرة (وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة (ومنع ابن السراج كونه معرفة)  
(وجواب متى وايان تعيين الزمان دون المبهمة منه (وجواب اين واني المكان الخاص (وجواب  
الهمزة مع ام الاسم ٤ (وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا (قوله وای  
اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم) لاشك في غلبه استعمالها مسبوقه بالاستفهام وذكروا بعضهم  
انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكروا ابن مالك ان اى بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم  
فينبغي ان يقع بعدها خبر موجبا كان او منفيًا و بعد الامر والنهي و بعد الاستفهام موجبا  
كان او منفيًا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقال لا تضربني فتقول اى والله لا تضربك  
وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول اى والله ما ضرب وهذا مخالف للشرطين الذين ذكرهما المصنف  
اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات ٦ وان اراد انه لتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها  
فكذلك جمع حروف التصديق (ولا يستعمل بعد اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربي ولا  
يكون القسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اى والله وای لله بحذف حرف  
القسم ونصب الله وای ه الله ذا وای وربى وای لعمري واذا جاء بعدها لفظة الله فان كان  
معها نحو اى ه الله ذا فقد مر الوجوه الجائرة فيه في باب القسم ويجب جراح الله اذن  
لنيابة ٧ حرف التنبيه عن الجار وان تجردت عن ه الله منصوب بفعل القسم المقدر  
(وفي ياء اى ثلاثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تبيننا لحرف الايجاب وبقاؤها ساكنة  
والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التعريك  
والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجراء لهما مجرى  
كلمة واحدة كالضالين وتمود الثوب كافي ه الله وهذا ايضا من خصائص لفظة الله  
(قوله واجل وجير وان تصديق للخبر) سواء كان الخبر موجبا او منفيًا ولا تجيء  
بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما (وحكى الجوهري عن الاخفش  
ان نعم احسن من اجل في الاستفهام واجل احسن من نعم في الخير فجوز مجيئها على  
ما ترى في الاستفهام ايضا (واما خبر فقد مضى شرحها ٨ في القسم في حروف الجر  
(واما ان فقال سيويه هو في قول ابن قيس الرقيات ٩ ويقال شيف قد علاك \* وقد كبرت  
فقلت انه \* والهاء للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف  
اى انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال له لعن الله ناقه

٢ وقد تقدم ذلك نسخته

٣ نكرة لا غير نسخته

٤ اى ايجاب في نحو ازيد

عندك ام عمرو زيدا وعمرو

ولا يوجب بنم اولاه المالكى

ان اى بمعنى نعم وهذا الاطلاق

يقتضى ان يقع بعد الخبر

موجبا كان آه نسخته

٦ والنظر في هذا الى الا

ستعمال نسخته

اى استعمال العرب ٧ ه اهن

حرف القسم نسخته

٨ ومن آياته وقول ابن قيس

لوقيات \* وقلن على الفردوس

اول مشرب اجل جيران

كانت ابحت دعائره \*

الفردوس موضع في بلاد

العرب والدعائر جمع دحشور

وهو الحوض المتلثم اى قلن

هذا اول مشرب فقلت اجل

جبر كانه قال اجل اجل

٩ اوله \* بكر العواذل

في الصبوح ليلنى والومهنه \*

جلتني اليك ان وراكها ٢ نص في كونها للتصديق لكنه يدل على انه يحى لتقدير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من ان ثلاثها لتصديق الخبر \* قوله (حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطاً وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ٣ ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل ٤ اقسام وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها ) قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب امام معنوية واما لفظية فاما معنوية تأكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس (فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية ) قيل انما سميت زائدة لانه لا يغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تغد شيئاً لما لم تغاير فادتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ( ويلزم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت اولاً زوائد ولم يقولوا به ٥ وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدين وبعضها لا يعمل نحو ﴿ فجارحة ﴾ واما الفائدة اللفظية فهي ترين اللفظ وكونه ٦ بزيادتها فصيح او كون الكلمة والكلام بسببها مهيباً لاستقامة وزن الشعر او لحسن السمع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا ولا عدت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى تعالى وانبيائه وائمة عليهم السلام وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد تفرد احدهما عن الاخرى (وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لانها لا يقع الا زائدة بل وقوعها غير زائدة اكثر وسميت ايضا حروف الصلة لانها توصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك (اما ان فتراد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو \* وما ان طبنا جن ٧ \* ونحو قوله \* ما ان جزعت ولا هلعت \* ولا بردت بكأى زيدا \* وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر في ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى ﴿ ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه ﴾ وكذا بعد الاستفتاحية ٨ نحو الان قام زيد وكذا مع ما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست قحاً وكسراً والفتح اشهر (واما ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو ﴿ فلما ان جاء البشير ﴾ ٩ وبين لو والقسم وقدم في القسم ان مذهب سيويه كونها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى ﴿ واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب ﴾ الابعة ويحى الكلام فيه (وقد ترادف في الانكار نحو انا انيه وقلت بعد كاف التشبيه نحو ٢ \* كان ظبية نعطو \* بالجر وليست في قوله تعالى ﴿ وان عسى ان يكون ﴾ وان لو استقاموا \* وان اقم وجهك ﴾ زائدة كاتوهم بعضهم بل الاوليان مخففتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل ( واما ما فتراد مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا مات كرمنى اكرمك بغير الجزم ومتيما تكرمى اكرمك بمعنى متى تكرمى ولا تقيد بها معنى التكرير ولو افادتها لم تكن زائدة فمن قال ان متى للتكرير فمتى مامثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متيما

٢ لا يحتمل التأويل الا انه يدل على انه نسخه  
٣ ولا يقع بعد الواو  
٤ القسم نسخه  
٥ واما التأثير اللفظي فيؤثر بعضها بان يعمل عملاً كالباء ومن الزائدين وبعضها لا يؤثر نحو فجارحة نسخه  
٦ بسبب الزيادة نسخه  
٧ اخره ولكن \* منابا ناو دولة آخرنا  
٨ وعليه قوله \* الا ان سرى ليلي فبت كشييا \* احاذر ان تنأ النوى بعمونا \*  
٩ قوله ( وبين لو ) اى قبل لو وبعد القسم نحو والله ان لو قت لقت  
٢ تمامه فيوماتوا فينا بوجه مقسم كان ظبية تعطوا الى وارق السلم

وايا ما تفعل افعل وايتا تكن اكن ﴿ واما مذهب بك ﴾ وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا  
ويجئ حكم مامع ان في نوني التأكيد (قوله شرطا) تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واى  
واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية  
( ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تأثيرا قويا وهو منع العامل  
من العمل وتهيته لدخول ما لم يكن له ان يدخله ) وعلى مذهب من اعلم ليتما وانما  
واخوانها يكون مازائدة وليست في حيثما واذا ما زائدة لانها هي المصححة لكونهما  
جازمتين فهى الكافة ايضا لهما عن الاضافة وينبغي ان لاتعد في نحو بعين ما ريتك  
﴿ من عضة ما يثبت شكيرها ﴾ زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على  
ما يجئ في بابها وقدمضى الخلاف في ما في مثل مثلا ما في الموصولات وقد تزداد بعد بعض  
حروف الجر ﴿ نحو فيما رجة ﴾ وعما قريب ﴿ ومما خطيئاتهم ﴾ وزيد صدبقي كما ان  
عمر اخي وقبل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها ( وكذا قيل  
في لاسيا زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه اللفظة لازمة وقلت زيادتها بعد  
المضاف نحو من غير ما جرم ﴿ واما الاجلين قضيت ﴾ ومثل ما انكم تطلقون ﴿  
وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها ( واما لا تزداد بعد الواو العاطفة بعد  
نفي او نهى وقدم ذكرها في باب حروف العطف نحو ما جاء في زيد ولا عمرو وهى  
وان عدت زائدة لكنها رافعة لاحتمال احد المجيئين دون الآخر كما مر في حروف العطف  
( والعجب انهم لا يرون تأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال  
في لاهذه ٢ وفي من الاستغرافية مانع من كون الحروف زائدة ويرون تأثيرها تأثيرا لفظيا  
ككونها كافة مانع من زيادتها وتزداد بعد ان المصدرية نحو ﴿ ما منعك ان لا تسجد ﴾  
ولثلا يعلم اهل الكتاب ﴿ وجاءت قبل المقسم به كثير اللان ايدان بان جواب القسم منى نحو  
لا والله افعل قال \* لا واياك ابنة العامرى \* لا يدعى القوم اى افر \* وجاءت قبل اقسام  
قليلا وعليه حل قوله تعالى ﴿ لا اقسم بيوم القيمة ﴾ وشدت بعد المضاف نحو ٣ ﴿ في ثمر  
لاحور سرى وما شعر ٤ ﴾ والخور الهلكة ( واما من والباء واللام والكاف فقد تقدم  
ذكرها في حروف الجر ﴿ قوله ( حرفا للتفسير اى وان فان مختصة بما في معنى القول )  
اعلم ان الفرق بين اى وان ان اى يفسر كل مبهم من المفرد نحو جاء في زيد اى ابو عبدالله  
والجملة كما تقول هريق رفته اى مات قال ﴿ وترمينى بالطرف اى انت مذبذبة ﴾ وتقلبنى  
لكن اياك لا اقلى ﴿ وان لا تفسر الامفعولا بمقدر اللفظ دال على معنى القول مؤد معناه  
كقوله تعالى ونادى نياه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادى نادى المقدر اى  
نادى نياه بشئ ولفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ٥ ان قم اى كتبت اليه  
شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول  
به الظاهر كقوله تعالى ﴿ او حينا الى امك ما يوحى ان اقذ فيه ﴾ وقوله ما قلت لهم  
الاما امرتنى به ان اعبدوا الله ﴿ فقوله اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت ٥ معنى  
القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد يجوز بعضهم

٢ ومن في نحو ما جاء في  
من رجل مانع من كون  
الحرف زائدا نسخه

٣ قال الزاجر نسخه  
بل هو للعجاج  
٤ اخره بافكه حتى اذا  
الصح جثر

٥ اليك ان اثنت اى كتبت  
اليك شيئا هو اثنت نسخه

او عزت اليه في كذا و  
كذا تقدمت وكذلك و

عزت اليه تو عزا

٣ امرته ان قم اي قلت له

قم بتأويل امرت بقلت او

تقدير قلت نسخته

٤ الحرف مع الفعل به

نسخته

٥ وقد جاء شاذاً قوله بما

لستماهل الخيانة والغدر \*

٦ الفعل مع الحرف

المصدرى لا يفيد معنى

الامر فبين نسخته

٧ وجوز الزمخشري في

قوله تعالى ان اتاه الله

الملك ان يكون ان نائبة

عن ظرف الزمان اي

وقت اتياه

٨ كون فعلها مضارعاً و

قد مضى في باب الموصو

لات الخلاف في كون ما

المصدرية اسماً او حرفاً

وصلتها عند سيبويه

لا تكون الافةلية نسخته

٩ قوله ( كالثغام ) بالفتح

نبت يكون بالجبل بيض

اذا ليس يقال له بالفارسية

در منه اسپيد ويشبه به

الشيب الواحد ثغامة

قال الشاعر يخاطب نفسه

اهلاقة البيت اخلس

النبت اذا اختلط رطبه

ويا بسه واخلس رأسه اذا

اختلط سواده بياضه

ذلك مستدلاً بهذه الآية والاستدلال بالمتحمل ( واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب  
من يجوز دخول الحرف المصدرى على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب  
يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر او نهي  
متصرف لان له اذن مصدر ( واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول  
حرف الجر عليها نحو ٢ او عز اليه بان قم ويجوز ان يقال هي زائدة لكرهية دخول  
الجار على ظاهر الفعل والمعنى او عز اليه بهذا اللفظ ( وقيل ان ان في قوله ان اعبدوا الله  
زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها  
مفعول صريح القول بقوله تعالى ﴿ وانطلق الملائمة ان امشوا ﴾ قال التقدير  
قائلاً بعضهم لبعض ان امشوا ( واجيب امامانه زائد او بان صريح القول المقدر  
كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لعنى القول لان المنطلقين  
هن مجلس يتغا وضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملائمة بمعنى انطلقوا في القول  
وشرعوا فيه ( وينبغي ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم  
الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى ﴿ وآخ  
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ﴾ ليست ان فيه مفسرة لان قوله تعالى ﴿ الحمد لله  
رب العالمين ﴾ خبر المبتدأ المقدم ولا منع لوارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة  
في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى ٣ امر ان قم اي قال له قم بتأويل امر يقال او بتقدير قال  
بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة  
﴿ قوله ( حروف المصدر ما وان فالاولان للفعلية وان للاسمية ) اما ما فتوصل  
بالفعل المتصرف اذا الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل ٤ مع الحرف به ٥  
ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما فاد ان مع ذلك  
الفعل والا فليس مؤولين به الا ترى ان معنى بمارحبت وبرحبها شى واحد وكذا معنى  
علمت انك قائم وعلمت قيامك شى واحد والمصدر المؤول به ٦ ان مع الامر لا يفيد  
معنى الامر فقولك كتبت اليه ان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى  
طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين بهذا ان صلة ان لا يكون امراً ولا نهياً خلافاً  
لما ذهب اليه سيبويه وابو على ولوجاز كون صلة الحرف امراً لجاز ذلك في صلة  
ان المشددة وما وكى ولو ولا يجوز ذلك اتفاقاً ( ويختص ما المصدرية بنسبها عن  
ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لافعله ماذر شارق  
اي مدة ماذر اي مدة ذروره ٧ وصلتها اذن في الغالب فعل ماضى اللفظ مثبت كاذكرنا  
او منقى بلم نحو تهديني مالم تلقني ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضى ويقل ٨  
كونها فعلاً مضارعاً ( وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الافةلية وجوز  
غيره ان تكون اسمية ايضاً وهو الحق وان كان ذلك قليلاً كما في نهج البلاغة ﴿ بقوا  
في الدنيا ما الدنيا باقية ﴾ وقال الشاعر ﴿ اعلاقة ام الوليد بعد ما ﴾ افنان رأسك ٩  
كالثغام الخلس ﴾ واجاز ان جنى كون وصلتها جاراً ومجروراً فيجوز على مذهب

ما خلا زيدوما عدا زيد بالجزم وما مصدرية (واما ان المصدرية فلا تدخل الاعلى  
الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى ﴿لولا ان من الله علينا﴾ او مضارع  
وله فيه خاصة تأثيران ٢ آخران نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهى على مذهب  
سيبويه كامر وتميم واسد يقبلون همزتها عينا وينشدون ﴿اعن ترسمت من خرقاء  
منزلة﴾ ماء الصابة من عينيك مسجوم (واما ان المشدد فتوصل بمعمو ليها اذا كانت  
حاملة واذا كفت فبالجمل الاسمية او الفعلية (ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلته  
لام التعليل نحو لكي تخرج وهى بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها  
في نواصب الفعل المضارع فن حتم كونها حرف جر لم يجعلها في مثالنا مصدرية  
بل قدران بعدها (ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني ٢ نحو قوله تعالى  
﴿ودوا لو تدهن﴾ وقال ٤ ﴿على حراصا لو يسهرون مقتل﴾ وصلتها كصلة ما  
الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلوعن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها  
مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج اى اتمنى واود لو كان لي مال قال تعالى ﴿لو ان لي  
كرة فاكون من المؤمنين﴾ قوله (حروف التخصيص هلا والا ولولا ولو ماله اصدر  
الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا) اعلم ان معناها اذا دخلت في الماضى التوبيخ  
واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى  
في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل  
كثير في لوم المخاطب على انه ترك في الماضى شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها  
من حيث المعنى للتخصيص على فعل مثل ما فات وقتا تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع  
التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام  
من التوبيخ فهو العرض فتكون هذه الحروف للعرض (وتستعمل في ذلك المعنى الا  
المخففة ايضا ولو التى فيها معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت واما نحو اما تعطف على  
(قوله وتلزم الفعل لفظا) نحو لولا ارسلت ولومانا ثانيا (او تقديرا) نحو قوله ﴿تعدون  
عقره﴾ النيب افضل مجدكم ﴿بنى ضو طرى لولا الكمي﴾ المقنعا ﴿ونحو هلا  
زيدا ضربت وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله ﴿يقولون لعلى ارسلت  
بشفاعة﴾ الى فهلا نفس ليلي شفيها ﴿واذا ولها الظرف فهو منتصب بالفعل الذى  
يمده لا بمقدر قبله كافي قوله تعالى ﴿ولولا اذ دخلت جنتك﴾ قلت لان الظرف يتسع  
فيه ٦ وما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف  
الذى مضى ولزومها صدر الكلام ٧ لما مر قبل (وقد يجيى الفعلية بعدلوا لغير  
التخصيصية قال ﴿الازعت اسماء ان لاحبها﴾ فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى ﴿  
فتؤول بلولم فهى اذن لو التى هى لامتناع الثانى لامتناع الاول وقيل هى لولا المختصة  
بالاسمية والفعل صلة لان المقدرة كافي قولهم تسمع بالمعبدى لان تراه ﴿قوله﴾ (حروف  
التوقع قد وهى في الماضى للتقريب وفي المضارع للتقليل) هذه الحرف اذا دخلت  
على الماضى او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه مضاف في بعض المواضع

٢ نصبه لفظا وتخصيص  
المضارع بالاستقبال معنى  
او امر نسخته

٢ وقد يجيى بعد فعل غير  
مفهم معنى التمني كقولها  
٣ ما كان ضرك لو مننت  
وربما من الفتى وهو  
المغيض المحقق \*

٣ يعنى ابنة عقبة ابن ابي  
مغيض لما اسره الرسول  
عليه السلام وامر على  
رضى الله عنه بقتله ضيرا  
فخطبته بقصيدة عظيمة  
من جللتها هذا البيت  
٤ صدره تجاوزت احراما  
اليها ومعسرا \* لامره  
القيس

٥ النيب جمع ناب وهى  
المسنة من الابل والضو طر  
الرجل الضخم الذى  
لا غناء عنده والكمى  
الشجاع التكمى في  
سلاحه لانه كى نفسه اى  
سترها بالدرع وليضة  
والتقدير لولا يعقرون  
الكمى وهو اللابس لامة  
الحرب

٦ واما اذا قلت هلا زيدا  
ضربت فهو كقولك ان  
زيدا ضربت على الخلاف  
نسخته

٧ ذكرنا في باب ان نسخته



زالت اوله \* افدا الترحل  
غير ان ركابنا \*

٤ بفتح الغين وكسرت  
الراء مخففة ووهم حسن  
چاي في حاشية المطول  
فذكره انها مشددة مشي  
غري وهو الطربال  
والطربال القطعة العالية  
من الجدار او الضخمة  
العظيمة والغريان قبرا  
مالك وعقيل نديمي جذيمة  
الابرش سميا بذلك لان  
النعمان بن المنذر كان  
يفر بهما بدم من يقتله اذا  
خرج في يوم يؤسه وتماه  
\* وصاليات ككما يؤنفين  
والصاليات الاحجار التي  
جعلت انا في والكاف في  
ككما زائدة ويؤنفين من  
اثقت القدر اذا جعلت  
لها انا في والقياس ينفين  
فاخرج على الاصل كقول  
من قال فانه اهل لان يؤكرما  
٥ ذكر البيانون انه جائز  
على قبح وان هل زيد  
خرج جائز على قبح وهل  
زيدا ضربت فكذا قبح  
لا تمتنع كما في المفتاح وغيره  
٥ بل لابد من ايلائها اياه  
لفظا نسخة

٦ قسرون بلد بالشام  
اليه قسري صحاح  
٧ فهي لمحض التقرير اعني  
الهاء المخاطب الى الاقرار

نسخه

الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن  
يخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قدركب اي حصل ٨ عن  
قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة (ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة  
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط ويجوز ان تقول  
قدركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه (ولا تدخل على الماضي غير المتصرف كنعم  
وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال وتدخل  
ايضا على المضارع) المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف الى التحقيق  
في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان  
كان قليلا وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو ﴿قد نرى قلب وجهك﴾  
وتستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى ﴿قد يعلم الله  
المعوقين﴾ وقال ﴿قد اترك القرن مصفرا انامله ٢﴾ ولا تفصل من الفعل الا بالقسم  
نحو قد والله لقوا الله وقد لمرى قال كذا وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدها  
قال ﴿لما نزل برحالتنا وكأن قد﴾ ٣ قوله (حرفا للاستفهام الهمزة وهل لهما صدر  
الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذا هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيد ضربت  
واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافن كان واومن  
كان دون هل) قوله (لهما صدر الكلام) لما مر في باب ان (قوله ازيد قائم اقام زيد  
وكذلك هل) يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل  
اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية  
خبرها فعل نحو هل زيد قام الاعلى شذوذ ذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد قيل  
اهل قال ﴿اهل عرفت الدار بالفرسين ٤﴾ وكثرا استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة  
لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقاهها وقد جاءت على الاصل نحو قوله  
تعالى ﴿هل اتي على الانسان﴾ اي قد اتي فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال  
ثم تطفلت على الهمزة فان رأيت فعلا في حيزها تذكرت عهدا بالحمل وحنت الى الالف  
المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع جود الفعل لا تنفع به  
مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته كما مر في المنصوب  
على شريطة التفسير (قوله والهمزة اعم) يعني انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها  
انه لا يقال هل زيد خرج لاعلى كون زيد مبتدأ لاعلى كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال  
هل زيد ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا يقال هل زيدا ضربته على ان  
زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم (ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام  
والانكار ايضا قال تعالى ﴿اتقولون على الله ما لا تعملون﴾ وقال الشاعر \* اطربا وانت  
قسري ٦ \* ومن ذلك ازيد بنه في الانكار ولا تستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة  
على النافي ٧ فلمحض التقرير اي حل المخاطب على ان يقر بما مر يعرفه نحو (الم نشرح  
لك \* والم يحدك \* واليس ذلك بقادر) وهى في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات

٨ دون الهمزة نسخة ٢ ثم هل ٣٨٩ افعل وان اكرمتك اه نسخة ٣ قوله (هل كثير) الكوثر الرجل

السيد الكثير الخير قال \*  
وانت كثير يا ابن مروان  
طيب \* وكان ابوك ابن  
العقيل كوثر \* وروى  
كبير

قوله (مشكوم) شكته

اي جزيته

٤ ربهان نسخة

٥ معنى ذلك الاستفهام  
فلا نسخة

٦ وان لم يرد معناه نحو نسخة

٧ اذا قصدت معناه نسخة

٨ قام في مثله بمعنى بل و

هي حرف استيناف ولو

كانت عاطفة لاستفيد

معنى ذلك الاسم بالعطف

وام المنقطعة لاتقيد معنى

تلك الاسماء المتضمنة معنى

الاستفهام اذا لمنقطعة

بمعنى بل وساذج الاستفهام

الذي هو معنى الهمزة و

هذه الاسماء ليست لساذج

الاستفهام بل لاشياء ايضا

مقرونة بمعنى الاستفهام

فاذا قصدت معناها وام

يستفد من ام لا بالعطف

ولا بالتضمن لم يكن لك

بدمن التصريح بها بعد

ام نسخة

٩ انه مضبوط في نسخة

بفتح الهمزة قال فخر

الدين السماع كسرهما

٢ ذكر المفرد

٣ ما يترتب ذلك نسخة

واما هل فلا تدخل على النافي اصلا ( ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام للتسوية  
ولا تستعمل هل معها الا اذا كان امر وتختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها  
للتقرير في الاثبات كقوله تعالى ﴿هل ثوب الكفار﴾ اي الميثوب وقولهم \* هذه  
بتلك وهل جزيتك يا عمرو \* وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الاقتصاد  
للايجاب كقوله تعالى ﴿هل جزاء الاحسان الا الاحسان﴾ اي ما جزاء الاحسان  
وقال \* وهل انا الامن غزية ان غوت \* غويت وان ترشد غزية ارشد \* ومن  
خصائص الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وثم كاتقدم في حروف العطف ولا تدخل  
هل عليها لكونها فرع الهمزة قد تصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على  
هل ٨ ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى  
﴿فهل اتم مسلمون﴾ وقال الشاعر \* وهل انا الامن غزية \* وتقول ٢ انا اكرمتك  
فهل تكرمني ولا تقول فأتكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى  
ولا يجيء الهمزة بعدام ويجوز ذلك في هل وسائر كالم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام  
فيها كاتين من مذهب سيبويه اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقه  
الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حر في استفهام قال \* ام هل ٣ كثير بكي لم يقض  
عبرته \* اثر الاحبة يوم البين مشكوم \* وقال الله تعالى ﴿امن يحجب المضطر﴾  
وقال الشاعر \* ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به \* ٤ رثمان انف اذا ما ضن بالبن \*  
وغير ذلك ( واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعدام نحو  
من يطعمني ام من يسقيني واين آكل ام اين اشرب اذا قصد ٥ اشراك ما بعدام فيه فلا يجوز  
من يطعمني ام يسقيني ٦ وان لم يقصد اشراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني  
زيد جاز وانما وجب اعادته ٧ مع قصد الاشراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها  
من تقدم الهمزة ٨ وام المنقطعة حرف استيناف وهي بمعنى بل وساذج الاستفهام  
الذي هو معنى الهمزة فلا تقيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة  
بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم يستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف  
استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بدمن التصريح بها  
بعد ام ( واماهل فيجوز فيها ترك الاعادة لانه لساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة  
تشبيهها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعها الشاعر في قوله \* هل ما علمت  
وما استودعت مكتوم \* ام حبلها اذا نأثك اليوم مصروم \* ام هل كثير بكي لم يقض  
عبرته \* اثر الاحبة يوم البين مشكوم \* وربما ابدلت هاء هل همزة ( ومن خواص  
الهمزة جواز ٢ حذف المفرد بعده اعتمادا على ما سبق من ذكر ٣ ذلك المفرد في كلام متكلم  
آخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا وازيدا او بزيد لمن قال جاءني زيدا ورأيت  
زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل بزيد \* قوله ( حروف الشرط  
ان ولو وامالها صدر الكلام فان للاستقبال ولو للمضي ويلزمان الفعل لفظا وتقديرا  
ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض

وان كان جامدا جاز لتعذره ( انما كان لها صدر الكلام لما تقدم في باب ان ( قوله فان للاستقبال ) يعنى سواء دخلت على المضارع او الماضى وكذا لولضى ٤ على اليهما دخلت قال تعالى ﴿ لو يطيعكم في كثير من الامر ﴾ هذا وضمهما كإمر في الظروف المبينة ومرفيها طرف من احوالهما ( ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالصين ﴾ ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الاول ( وقال المصنف بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراف الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب ( وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كافي قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كافي قولك لو كان لى مال لجمعت اولا شرطا واولا سببا كقولك لو كان زيديا لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة ( والصحيح ان يقال كما قال المصنف هي موضوع لامتناع الاول لامتناع الثاني اى ان امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا ٢ لعللة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزؤها مقدر الوجود في الماضى والمقدر وجوده في الماضى يكون متمنا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اى الجزاء لان الملزوم ينفي بانتفاء لازمه ( وقديحى جواب لوقبلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط انسب والبقى باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولتقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهتنتى اكرمتك ٣ اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ﴿ ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام ﴾ الى قوله ﴿ ما نفدت كلمات الله ﴾ اى لبقيت وقول عمر رضى الله عنه ﴿ نعم العبد صهيب لو لم يخف لم يعصه ﴾ اى لو امن لا طاع وقوله تعالى ﴿ ولو اسمعهم لتولوا ﴾ ولكون لو بمعنى الماضى وضعا لم يحزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص العرب والماضى مبنى قال \* لو بشأ طاربه ٤ ذو مبيعة \* لاحق الاطال ٦ نهد ٧ ذو خصل \* وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات ( وقوله وتلزمان الفعل لفظا او تقديرا ) اما في نحو \* لو ذات سوار لطمنى \* ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغى ان يكون على الخلاف الذى ذكرنا في ان زيدا ضربت وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال \* لو بغير الماء حلقي شرق \* كنت كالفصان بالماء اعتصارى \* وهذا من باب وضع الاسمى مقام الفعلية كافي قوله \* فهلا تنفس لى شقيعها ( قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل ) هذا مذهب المبرد اعنى تقدير الفعل لواتى بليها ان وقال السيرا في ان الذى عندى انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذى يجب وقوعه بهدلولان

٤ وان دخلت على المضارع كقوله تعالى لو يطيعكم نسخته

٢ لما قال المص من الاول سبب والثاني مسبب بل لان موضوعة لكون جزاؤها معدوم المضمون كما مر في الظروف المبينة فيمتنع مضمون الشرط الذى هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اى الجزاء وقديحى جواب ان ولو نسخته

٣ فاذا استلزمت نسخته ٤ قوله ( مبيعة ) المبيعة النشاط واول جرى الفرس

٥ قوله ( الاطال ) الاطل والاطل والايطل الخاصرة وجع الاطل اطل

٦ قوله ( نهد ) فرس نهد اى جسيم مشرف ٧ قوله ( ذو خصل ) الخصلة بالضم لفيفة من شعر

خبر ان اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعدلوا فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكأنك قلت  
لو جاءني زيد ( قوله انطلقت موضع منطلق ) يعني ان اذا وقعت بعد لو المحذوف  
شرطها فخيرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بدله من مفسر  
وان لكونها دالة على معنى التحقيق والشبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر  
ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى ٨ فقد  
ذكرنا ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ﴿ ولو ان ما في الارض  
من شجرة اقلام ﴾ واما قوله تعالى ﴿ يودّوا ﴾ ٩ لو انهم بادون ﴿ فلان لو بمعنى ان  
المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التثني ومنهم من لا يشترط  
مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعدلوا وان كان مشتقا ايضا كاذهبا اليه ابن مالك قال  
اسود بن يعفر ﴿ هما ٢ خبثاني كل يوم غنية ﴾ واهلكتهم لو ان ذلك نافع ﴿ وقال كعب  
اكرم بها خلة لو انها صدقت ﴾ موعودها ولو ان النصح مقبول ﴿ ومع هذا فلا شك  
ان استعمال الفعل في خبر ان ٣ الواقعة بعدلوا اكثر وان لم يكن لازما ( واذا حصل الفعل  
فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا  
قال ﴿ تمد بالاعناق او تلويها ﴾ وتشتكي لو اننا نشكيها ﴿ وجواب لو اما فعل مجزوم  
بل نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا  
وان وقعت لومع ما في حيزها صلة فحذف اللام كثير نحو جاءني الذي لو ضربته  
شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيله كقوله تعالى ﴿ ولو ان ما في الارض  
من شجرة ﴾ الى قوله ﴿ ما نفدت ﴾ ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان  
الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف متمنع كاذكرنا  
واما قوله تعالى ﴿ ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير ﴾ فلتقدير القسم  
قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى ﴿ وان اطعموهم انكم  
لمشركون ﴾ وقوله تعالى ﴿ كلا لو تعلمون هم اليقين لترون الحليم ﴾ وجواب القسم  
ساد مسد جواب لو ( وذهب جابر الله الى ان الاسمية في الآية جواب لو قال انما جعل  
جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء ﴿ قوله ( واذا تقدم القسم اول  
الكلام على الشرط لزمه المضى لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله  
ان آتيتني او ان لم تأتني لا كرمك وان توسط بتقديم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى  
كقولك انا والله ان تأتني آتاك وان آتيتني لا تينك وان آتيتني فوالله لا تينك وتقدير القسم  
كاللفظ مثل لئن اخرجوا وان اطعموهم ﴿ اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما  
ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان آتيتك يا تيك وان زيدا والله ان اكرمتك  
يحازيك او لا يتقدم والاول قديمي الكلام عليه في قوله وان توسط بتقديم الشرط  
وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم  
القسم اول الكلام ظاهرا او مقسدا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا  
او اسماء الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم

٨ اما المعنى فلفظ ان دال

عليه نسخه

٩ قوله ( لو انهم بادون )

بدا القوم بد واخرجوا  
الى باديتهم والمضارع يبدو

٢ قوله ( هما خبثاني )

خبثأت الشئ وخبثاته اي  
سترته

٣ في مثل هذا المقام اغلب

واكثر نسخه

ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه ( اما في ان فكقوله تعالى ﴿ ولئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ﴾ الآية ) واما في لو فكقوله تعالى ﴿ ولوانهم امنوا واتقوا لمتوبة من عند الله خير ﴾ وقوله تعالى ﴿ لو تعلمون علم اليقين لترون ﴾ وتقول والله ان لوجئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لولجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لوجئتني ماجئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للولجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيويه موطئة كاللام قبل ان وقيل اسماء الشرط وعنده غيره زائدة ( واما في لو لا فنقول والله لو لا زيد لضربتك قال ﴿ والله لو لا شيخنا عباد ﴾ ٢ لكبرونا اليوم او لكادوا ﴾ واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يحز حذفها ( واما في اسماء الشرط فكقوله تعالى ﴿ واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيكم من كتاب وحكمة ﴾ الى قوله ﴿ لتؤمنن به ﴾ وقوله ﴿ لمن تبعك منهم لا ملان جهنم ﴾ ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدده كقوله الاعشى ﴿ لئن منيت بنا عن غب ٣ معركة ﴾ لا تلفنا عن دماء القوم تنتقل ﴾ وقال ﴿ لئن كان ما حدثه اليوم صادقا ﴾ اصم النهار القبض الليل للشمس باديا ﴾ وقال ﴿ حقلت له ان تدلج ليل لا يزل ﴾ امامك بيت من بيتي سائر ﴾ واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لا كرمك ( وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة وهي ان اداى القسم والشرط اصلهما التصدر ٢ كاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلامهما لكثرة استعمالهما ٣ وبعدهما عما يؤثر ان فيه اى جوابهما قد يسقط عن درجة ٤ تصدده على جوابه فيلغى باعتباره اى لا يكون في الجوابين علامتهما اما الشرط فتحو اتيك ان اتيته واما القسم فتحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما ٥ فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذى يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغناء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله المؤاخذه به بلاية لترن السنهم عليه وسماه لغوا فقال تعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ﴾ وايضا تأثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تأثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه وهو كالزائر الذي يتم معنى الكلام دونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالانقضاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنتك ان تعتبره فنقول لا كرمك ولا تقول انا ان لقيته اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدأ واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدأ ولهذا حل قوله ﴿ انك ان بصرع اخوك تصرع ﴾ على النقيض والتأخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا ان تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا

٢ قوله ( لكبرونا ) اى  
لغلبونا بعظم الكثرة

٣ غب كل شئ عاقبه  
٢ لما تقدم في باب ان لانها  
مؤثر ان في معنى الكلام  
نسخه

٣ وبعده عن جوابه نسخه  
٤ التصدر على الجواب  
نسخه

٥ وبصير ان بحيث لا  
جواب لهما نسخه

استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد تقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله و القريب ضعف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله و جاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب و يلغى القسم كما مر في قوله \* لئن منيت بناعن غيب معركة \* البيت ( و اذا تقدم الشرط على القسم و جب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم و يجوز لك بعدهذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لا تينك فالقسم و جوابه جواب الشرط و يجوز الغاء القسم لتوسطه كما ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فقول ان اتيتني والله آتاك فآتاك جواب الشرط والشرط والجواب ٦ دال على جواب القسم وساد مسده ( واما اذا تقدم لو او لولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابيهما لا يكون الاجلة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لا كرمتك ولو لازيد والله لضربتك ( قوله وان توسط ) اى القسم ( قوله بتقدم الشرط ) قد ذكرناه ( قوله او غيره ) يعنى طالب خبر كالمبتدأ بلا ناسخ او مع الناسخ ( جاز ان يعتبر القسم وان يلغى ) سواء تقدم على الشرط او تأخر عنه فان تقدم ٧ مع الغاء فحقوا والله ان اتيتني آتاك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجواز ٨ اعتباره لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم لغو كافي زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتني لا تينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك لجوابه طالب آخر ( وان تأخر عن الشرط ٢ مع الالغاء فحقوا انان اتيتني والله آتاك الغيت لتقدم طالين للجواب عليه اعني المبتدأ والشرط وتقول مع للاعتبار انان اتيتني فوالله لا تينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ ( وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اى طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لشرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لا قومن وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا و جب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الاجلة وذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قوله المصنف وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه ( وطريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او بتوسطه او يتأخر عنه فان تقدم و جب اعتباره سواء و ليه الشرط نحو والله ان اتيتني لا تينك او لا نحو والله انى آتاك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه و جب اعتبار الشرط و جاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لا تينك وانا ان اتيتني والله آتاك ولم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لا تينك وان اتيتني والله آتاك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط او لا فان تأخر فان اعتبر القسم

٦ سادس جواب القسم  
نسخه

٧ فع الالغاء نحو  
٨ عدم ظ

٢ فع الالغاء نحو  
نسخه

الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتني لا تينك وان الغيته اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تأتني اناك وان لم تأخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لا تينك وانا والله آتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اناك والله هذا ( وكل موضع قلنا ان ان وما تضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اى لاجواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرناه في الجوازم فيقل نحو اجيئك ان تجيئني والله ان تجيئني لا كرمك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله \* فان يك من جن لا ترح طارقا \* وان يك ٣ انسانا لانا الانسان يفعل \* وقوله \* ٤ فان تبتئس بالشغرى ام قسطل \* ٥ لما اغتبطت بالشغرى قبل اطول \* وقوله \* لئن تك قد ضاقت على يوتكم \* ليعلم ربي ان بيتي اوسع \* وقوله \* اما ترى نحافة لانعال لنا \* انا كذلك مانحنى ونتعل \* فقول المصنف لزمه المضى لفظا او معنى ليس على الاطلاق والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ويعنى بالمعنى نحو ان لم تزرني لازورك وقد تين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس يحتم بل قد يحتم الجواب للشرط وان قل كقوله \* لئن منيت بنا البيت \* ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناه ماضيا نحو لفعول وما فعل وان فعل والمراد الاستقبال لكونه ساداسد جواب الشرط قال الله تعالى \* ولئن اتيت الذين اتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا قبلتك \* ولئن زالتا ان امسكهما \* ولئن ارسلنا ريحا \* الى قوله لظلموا ( قوله وتقدير القسم كاللفظ ) اى القسم المقدر كالمفوض به سواء كان هناك لام موطئة كافي قوله \* لئن اخرجوا \* اولم تكن كما في قوله \* وان اطعموهم انكم لمشركون \* وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله \* من يفعل الحسنات الله يشكرها ٢ \* واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جاز ماكن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزء لتكونهما بكلمة واحدة نحو من يضربك تضربه بحزم تضربه وكذا وضربك لضربه وكذا ان تأتني اناك بالجزم ( ويونس برفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير ٣ اتفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام ويقول في الهمزة ان اتيتني اتيك بتقدير آتيك ان تأتني وكذا من تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب على ماضى وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تأته يشكرك بحزم يشكرك والدليل عليه قوله تعالى \* افان مت فهم الخالدون \* والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسيبية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل فان مت بل كان تقول ان مت فهم الخالدون

٣ انسانا كلها الانس  
نفسه

٤ لا تبتئس اى لا تحزن  
٥ القسطل غبار الحرب

٢ اخره \* والشر بالشر  
عند الله مثلان \*

٣ وفي كتابه اتفاقا والظاهر  
وفاقا

اي افهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمة الداخلة على اذا  
فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء لانه ليس بجزاء كما مضى في الظروف  
البنية بل موضوع موضع الجزاء لعرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جلتها كان  
مع جلتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كاتين في الموضع  
المدكور فلا استفهام داخل في الحقيقة عليه ( فمن ثم لم يأت الفاء في قوله تعالى ﴿اذا كنا  
عظاما ورقانا﴾ انا لفي خلق جديد ﴿ لان التقدير انا لفي خلق جديد اذا متنا ولهذا  
كثيرا ما يكرر الاستفهام في انا نحو قوله ﴿اذا متنا وكنا ترابا وعظاما انا لمدنيون﴾  
لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو  
في موضع الجواب كقولك ﴿اذا متنا وكنا ترابا وعظاما﴾ ولا تحسبن الذين ﴿ لما طال الكلام  
والفاء فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدنيون مع ان في اوله همزة الاستفهام  
وان ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض ٤ المذكور فيما تقدم  
فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم ٥ انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يحمي  
مع كونه خبرا لان لغرض اذكره هناك ﴿ ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان  
قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزءا للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية  
لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت  
فلك كذا وان سألته فان اعطيتك فعلى كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت  
الفاء اداة الشرط الثاني لتحلها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعني الشرط  
الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله ﴿ فان عثرت بعدها  
٦ ان وألت ﴾ نفسى من هاتا فقولاً لالعا ﴿ فهو بمنزلة والله ان اتيتني لا تيتك فتاني  
الشرطين لفظ اولهما معنى ومثله ٢ ان تبت ان تذب ترحم اي ان تذب فان ٢ تبت ترحم  
وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سألته ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان  
دخلت الدار فان لقيتني فان سألته اعطك فقولك فان سألته مع الجزاء جواب فان لقيتني  
وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر ﴿ قوله  
( واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا  
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل هو معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان جازم  
التقديم فمن الاول والا فمن الثاني ) اعلم ان اما موضوعا لمعنيين لتفصيل بجمل نحو قولك  
هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فتكلم واما بشر فكذا الى آخر ما تنقصد ولاستلزام  
شيء لشيء اي ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط  
لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط للجزاء كذا ذكرنا  
في الظروف البنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها  
بخلاف معنى التفصيل فانها قد تجرد عنه ( وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في  
جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحل قوله تعالى ﴿ والراشخون في العلم ﴾  
بعد قوله ﴿ اما الذين في قلوبهم زيغ ﴾ على معنى واما الراشخون وهذا وان كان

٤ انا لبعوثون خلقا جديدا  
٤ الذي ذكرناه في  
الظروف البنية  
٥ يوم منصوب  
٦ قوله ( ان وألت ) وأل  
اليه بثل وألا ووؤلا اذ  
الجا

٢ تب نسخه



محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى ٣ لزوم التفصيل فيها ( واما بيان معنى الشرط فيها فبان نقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعا للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستئصال لهذا ايضا وحذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يمكن من شيء فزيد قائم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء ٤ لزوم القيام لزيد وحذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية مابعد ما لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلماذا الغرض وتحصيله جاز ووقوع الفاء في غير موقعها ( فقدتين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزء موقعه شيان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط ( وحصل ايضا من قيام جزء الجزء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا لامع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ( وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولولم يتقدم جزء الجزء لوقعت فاء السببية في اول الكلام ( وكذا يقدم على الفاء من اجزاء اجزاء المفعول به او الظرف نحو ﴿ واما اليتيم فلا تقهر ﴾ واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات ٢ الخبر كالحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تأديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممثعا في غير هذا الموضع لان تقديم معمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا نقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذا لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ( ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فما ضرب ( ولا تقدم من اجزاء اجزاء شيئين فصاعدا لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا يأكل ( وقد تنفع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء ٣ الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى ﴿ فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ﴾ اي اما يكن شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب استغنى به عن جواب

٤ على ما نين لك نسخة

٢ الجزاء ظ

٣ جزاء اما مقام شرطها نسخة

ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز امان جثتي اكرمك بالجزم  
ووجوب امان جثتي فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو  
ان ضربتني فاكرمك قال تعالى ﴿ واما اذا ما بتليه فقدر عليه رزقه فيقول ﴾ اى  
اما يمكن من شئ فاذا ما بتليه يقول ( وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان  
كان فعلا مضارعاً فلم يجز اما زيد يقيم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه فبح ان تعمل  
في الجزاء الذى هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو آتيك  
ان آتيتني فالاصل ان تعمل الاداة في الشرط فالجزاء بعدم الانجزام عند حذف الشرط  
اولى واما قولهم افعل وان لا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط  
هنا ( واما معنى ان كاذبنا ( واما تفسير سيويه لقولهم اما زيد فقام بمهما يكن من  
شئ فزيد قائم فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى  
المعنى البحث لان معنى ٤ مهما يكن من شئ فزيد قائم ان كان شئ فزيد قائم اى هو قائم  
البتة ( ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف  
شرطها على ما بينت من مذهبهم في امانت منطلقا انطلقت ٥ ( ولا يحذف الفاء  
في جواب اما الا لضرورة الشعر نحو قوله ﴿ فاما الصدود لا صدود لديكم ﴾ او مع  
قول محذوف بدل عليه محكيه كقوله تعالى ﴿ فاما الذين كفروا الم تكن اياتي ﴾ اى  
فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما وفائها جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمركم وكذا  
لان الواقع بينهما كما مضى جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذى تضمنه ما بعد  
الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة ﴿ واعلم انه قدياً تى بعدما ما يتكرر ذكره بعد فائها  
وذلك اما مصدر مكرر ضمنا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا  
فسمين واما علما فعالم واما صفة تكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس  
بصديق مصاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك  
واما ابوك فلا ابالك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر  
والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لالى حد الوجوب  
( والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطى ظاهر لفظ سيويه ( والاولى  
انهم يجيزون الرفع والنصب فيه كما يجيئ ( واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع  
والنصب ( والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر  
والوصف مرفوع عند الجميع معرفاً كان او منكراً الاما سيجيئ ( فالرفع في جميع ما يجوز  
فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين ( واما النصب فان سيويه ذكر ان ذلك  
في المصدر معرفاً كان او منكراً على انه مفعول له عند الحجازيين ( فقال شراح كلامه  
وذلك لانه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولاً له فعنى اما سمنا  
فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعارف نحو اما العلم فعالم اى مهما  
يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم ( ٢ قال سيويه ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال  
لانهم لما يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل

٤ اما نسخه  
٥ كافر في قسم الاسماء  
نسخه

٢ وحل سيويه نصب  
المصدر المنكر نسخه

٣ او مابعد الفاء على ان  
يكون حالا مؤكدة وقال  
نسخه

فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهمما تذكر زيدا عالما فهو  
عالم ٣ او المذكور بعده اى عالم في مثالنا فيكون حالا مؤكدة (قال سيويه اما الرفع في المصدر  
فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فعنى اما العلم فعالم اى عالم به كقوله تعالى ﴿ واتقوا  
يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ اى لا تجزى فيه شيئا ( اقول والدليل على انه يجوز  
عند بنى تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيويه اما العلم فعالم  
بزيد بنصب العلم اى فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب  
اى فانما ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء  
( واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشئين المذكورين  
في المصدر الواقع حالا عند بنى تميم ( واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند  
الجارين لا دليل عليه ولو كان كذلك لجاز اما السمين فسمين واما العلم فعالم ( والاولى  
ان يقال المنصوب عند بنى تميم والجارين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفي المصدر  
المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق  
لما بعد الفاء ( واما المرفوع فعلى انه مبتدأ بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند  
كل الفريقين ( وكشف القناع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى  
شخص ثبوت الاشياء او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوى او يدفع كما تقول  
مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال  
لان المعنى اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اى ابديت  
من نفسك العلم وتزيت به وادعيت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا  
فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى  
﴿ ياهيها الذين آمنوا آمنوا ﴾ على احسن التأويلات اى ياهيها المدعون للايمان آمنوا  
حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير ان يكن شئ فانت عالم عالما اى انت عالم حقيقة  
حين كنت عالما بصورة وفي زى العلماء ( والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على  
هذا الوجه او نجعله مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمينا فسمين ان يكن شئ فهو سمين  
سمنا وكذا في نحو اما سمينا فلا سمين اى اما يكن شئ فلا سمين فيه سمنا ( واما المصدر المعرف  
فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فعنى اما العلم فعالم اما يكون شئ فزيد عالم العلم ( واما الكلام  
على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمينا فانت بسمين او فانت سمين  
فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمين فسمين واما العلم فعالم فانما  
جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ لان التقدير اما السمين فانت صاحبه وسمين  
وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اى انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمين  
و ذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمرة نحو ﴿ لارى الموت بسبق الموت شئ ﴾ \*  
\* وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما الغيب فذو غيب اى فانت صاحبهم ولم  
يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمرة ( وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم  
اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فعالم واما العالم فعالم فاستغراق لاعلم

ولاعالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اى لك شئ منه واما العالم  
فلست بعالم اى فلست به ( وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر الساد  
مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد  
ضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما يتوسط الفاء بينهما  
فكأنهما ليستا بمبتدأ وخبر ( واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد  
فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان اولاً ( وروى يونس عن بعض العرب  
نصبه قال سيبويه هي حيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف  
في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت  
بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك  
واما ابوك فلا بالك ( اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على  
انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد اى يملكهم وذلك كما روى الكسائي اما  
قريشا فانما افضلهم اى فانما اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه  
مبتدأ اى اما كونه عالما فحاصل والخبر مدلول ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون  
عالما فهو عالم اى اما عدم كونه عالما فليس بحاصل ( وقال سيبويه لا في ان لا يكون زائدة  
كافي قوله تعالى ﴿ لئلا يعلم اهل الكتاب ﴾ وفي الصور التي ذكرتها خبط كثير للنحاة  
وهذا الذي ذكرته اقرب عندي ( وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى  
﴿ وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر ﴾ وهذا فليذوقوه ﴿ وفبذلك  
فليفرحوا ﴾ وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به  
او مفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربت به بتقدير اما ( واما قولك زيدا  
فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله ﴿ وقائلة خولان فانكح فتأتهم ﴾ قد ذكرنا في باب المبتدأ  
ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش ( وانما جاز ٤ تقدير  
اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله  
فناسبا لزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب ٥ وتدخل فاعلها  
على الامر والنهي فان ما قبل فاء اما ملزوم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله تعالى ﴿ واذلم  
يهتدوا به فيقولون ﴾ وقوله ﴿ واذما اعتزلتموه وما يعبدون الا الله فأووا ﴾  
وقوله ﴿ فاذلم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقبوا ﴾ فلا جزاء الظرف مجرى كلمة الشرط  
كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فانما اكرمه على مامر في الجوازم وذلك في  
اذ مطرد على مامر في الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله ﴿ واذما اعتزلتموه  
وما يعبدون ﴾ وقوله ﴿ فاذلم تفعلوا وتاب الله عليكم ﴾ من باب ﴿ والرجز فاهجر ﴾  
اى مما اضم فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون فأووا وفاقبوا  
في الظروف الماضية التي هي اذلم يهتدوا واذما اعتزلتموه واذلم تفعلوا وان كان  
وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالما ذكرنا ٢ في نحو اما زيد فنطلق من الغرض  
المعنى اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية

٤ ذلك في الامر والنهي  
خاصة مع المنصوب بهما  
فحسب لان الامر لالزام  
الفعل  
نقصه  
٥ ويحى بالفاء في الامر  
نقصه

٢ ان الغرض المعنوي اذن  
قصد  
نقصه  
الذي هو قصد  
نقصه

وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة ( قوله وهو معمول لما في حيزها ) اي ما بين  
 اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اي لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المصنف لان المبتدأ  
 في نحو اما زيد فقام خارج عنه اذا العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط  
 مع الشرط في نحو قوله ﴿ اما ان كان من المقربين ﴾ خارجة عنه ( قوله مطلقا ) اي  
 سواء كان ما بعد الفاء شئ يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك  
 مسافرا ولم يكن وذلك ٣ للغرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المصنف ( وقال  
 بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي سواء كان بعد الفاء شئ يمنع من عمل ٤ ما بعده  
 فيما قبل الفاء او لا فنحو اما زيد فقام عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة  
 فزيد قائم اي اما ذكرت يوم الجمعة ( وليس ذلك بشئ ) اذ لو كان كذلك لجاز النصب  
 في نحو اما زيد فقام على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ٥ ولجاز  
 الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قائم ٦ ولا يجوز الابتداء ببعيد قائم فيه ( وانما  
 ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ٧ ولا يفصل  
 بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقام ولم يتنبهوا ان التقديم في هذا المقام  
 الخاص ٨ للاغراض المذكورة ( وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق  
 للتصدر كان وما او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله  
 قبل موصوفه نحو اما زيدا فانما رجل ضارب او كون المعمول تميزا وعامله اسم تام  
 نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون التأكيد نحو اما زيد فلا ضربين  
 ٩ او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك ٢ فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاء  
 وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثاني  
 ( وليس ايضا بشئ ) لانه اذا جاز التقديم للعرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء  
 فلا بأس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض ٣ مهم فيجوز لتخصيله الفاء مانعين فصاعدا  
 والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمنع  
 تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره ( قال ابن خروف وقد تبدل الميم الاولى من اما ياء قال ﴿  
 رأيت رجلا اياما اذا الشمس عارضت ﴾ فيضحي واما بالعشي فيحصر ٤ ﴿ قوله (حرف  
 الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا ) الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك  
 فيقول كلا ردعك اي ليس الامر كما تقول وتكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى  
 ﴿ رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا ﴾ وقد يكون كلا من كلام المتكلم  
 بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشئ منكر فيذكر بعده كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى  
 ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا ﴾ وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله  
 تعالى ﴿ كلا والقمر ﴾ وكلا ان الانسان ليطغى ﴿ فيجوز ان يحجب بحجوب القسم  
 كما في الآية وان لا يحجب كقوله تعالى ﴿ كلا بل نجحون العاجلة ﴾ و ﴿ كلا اذا بلغت  
 التراقي ﴾ وليست للردع اذ لا معنى له ٢ الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما  
 في قوله تعالى ﴿ ثم بطمع ان ازيد كلا انه كان لا ياتنا عنيدا ﴾ واذا كانت بمعنى حقا لم

٣ انما جاز للغرض المذكور  
 وهذا نسخه

٤ ما بعد الفاء فيما قبلها نسخه

٥ لانه قد علم انه اذا قيل

اما زيد فقام ان الغرض

الاخبار عن زيد بالقيام

لا جعله فاعلا ولا مفعولا

٦ على تقدير حصل يوم

الجمعة وشبهه فالغرض

ذكر يوم الجمعة ظرفا

منصوبا للقيام لا فاعلا

للفعل المحذوف شرح المص

٧ في نحو اما يوم الجمعة فزيد

قائم نسخه ٨ للغرض

الذي ذكرنا نسخه

٩ واما نسخه

٢ وهذا معنى قوله ان كان

جائز التقديم فالعامل ما بعد

الفاء وهو معنى قوله فمن

الاول وان كان بعد الفاء

آه نسخه

٣ قوى نسخه

٤ كذا سمع بالصاد اي يبرد

وفي نسخه

فيحصر بالصاد وفي اخر

فيحصر

٢ سقط الا في بعض النسخ

لم يحز الوقف عليها لانها من تمام مابعدھا و يجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام مابعدھا و كان الفعل الذى هى من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اى كلالا تقل او ليس الامر كذا ( واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بنيت لتكون لفظها كلفظ الحرفية و مناسبة معناها لمعناها لانك تردع مخاطب عما يقوله بتحقيقا لصدّه لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية \* قوله ( تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضى لتأنيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقى فخير و اما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف ) اعلم انه انما جاز الحاق علامة التأنيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال الذى بين الفعل وهو الاصل فى الاسناد وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل ٣ وكون الفاعل بجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام فى نحو ضربت لثلاثى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل و اعرابه فى نحو يضربان و يضربون و تضربين فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الجحاج \* يا حرسى ٤ اضربا عنقه \* اى اضرب اضرب وقوله تعالى ﴿ رب ارجعون ﴾ اى ارجعنى ارجعنى ارجعنى ( وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما تلحقه و بحركة تلك على اعراب ما وليته و دليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها فى نحو تاء قائمة ( وتقلب الاسمية فى الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ) ولتكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة للساكين فى رمتا و غزاتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التى بعدها وهى بجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كاللاحركة بخلاف حركة اللام فى لم يخافوا و لم يخافوا و خافوا و خافى و خافن و بيعن و قولن فان عين الفعل فى هذه لم تحذف لان ٥ سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كعدم كما قلنا فى التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام ( وكذا الامر ٦ اصله المضارع والاصل فى اضرب لتضرب كما بينا فاصل لام لم يخافا و خافا ولم يقولوا و قولوا هو الحركة وهى الآن متحركة بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذى هو بجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله و خف الله ولم يبع الثوب و بع الثوب ولم يقل الحق و قل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة ( وكذا لم يرد اللام فى اخشون و اخشين وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية ) ٢ وجاءت لغة ضعيفة باعتماد حركة التاء ٣ لتكون الالف بجزء الكلمة فقالوا رمتا و غزاتا و لاتقول رمت المرأة لان الحركة ٤ لاجل كلمة منفصلة ليست بجزء ما قبلها اذا ظاهر ليس فى الاتصال كالضمير ( قوله و اما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف

٣ وكونه كحرف من حروف الفعل فى نحو ضربت حتى سكن نسخته  
٤ الحرس واحد نحر اس

السلطان

٥ لان اصل المضارع ليس سكون لامه حتى آه قلنا عارضة نسخته

٦ لكونه مأخوذا منه واصله ان يكون باللام نحو ليضرب كما ذكرنا فى بابها فاللام فى لم يخافا آه اصلها الحركة وهى متحركة بحركة كاللازمة لان هذه الحركة نسخته

٢ قال \* لها متنتين خضاتا كما \* اكب على ساعديه النمر \* اى سمينتان

٣ لان الالف لكونها ضميرا مرفوعا متصلا بجزء الكلمة فصارت حركة التاء العارضة كاللازمة فيقولون رمتا و غزاتا ولا يقولون نسخته

٤ مع عروضها ليست كاللازمة لان الظاهر ليس كالضمير فى الاتصال نسخته

يعنى نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن النساء فيكون الالف والواو والنون مثل  
 التاء حروفا منبئة من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضمائر هـ لثلاث  
 يلزم اذن تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا ٦ وربه عبدا  
 وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني  
 البراغيث (وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا  
 استعمال النون في الرجال كقوله \* يعصرن السليط اقاربه \* ويجوز ان يريد بالاقارب  
 النسوة هذا ما ٧ قالوا (ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها  
 ) واما الفائدة في مثل هذا الابدال فامر في بدل الكل من الكل اويكون الجملة خبرا للمبتدأ  
 المؤخر والغرض كون الخبر مهما \* قوله (التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر  
 لالتئام كيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم  
 موصوفا بـ بن مضافا الى علم ) ٨ قوله (نون ساكنة) يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن  
 (قوله تتبع حركة الاخر) يخرج امثالها لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة ٩ لانونها  
 لا تتبع حركة او اخرها وقد استفيد منه ان التنوين وجودى بعد الحركة (وانما اطلق  
 قوله حركة الاخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل كقوله \* وقولى ان  
 اصبت لقد اصابن \* قوله (لالتئام كيد الفعل) يخرج نون التأكيدي الخفيفة (وانما لم يجعل  
 للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط  
 في الوقف رفعا وجرا ٢ فلذا كتب في حال النصب الف لانها تقلب الفاء فيها وقد  
 ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب (قوله ويحذف من العلم الموصوف بـ بن مضافا  
 الى علم) نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين عليين وصفا فطلب  
 التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك  
 هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهى بن بى وضل بن ضل  
 لانه قد يعبر به عن لا يعرف على اجراءه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان  
 بهذه الصفة (فان لم يكن بين عليين نحو جاءني كريم ابن كريم اوزيد ابن اخينا لم يحذف  
 التنوين لفظا ولا الالف خطأ لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو  
 على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما حذف في الموصوف  
 لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ  
 مع خبره (وحكم ابنة حكم ابن) وفي الوصف بينت وجهان كما مر في باب النداء (وحذفها  
 في نحو قوله \* وحاتم الطائي وهاب المأى \* وقوله \* فالفيت غير مستعجب \* ولا  
 ذاكر الله الا قليلا \* ضرورة وقرئ ٣ في الشذوذ قل هو الله احد الله \* قوله (نون  
 التأكيدي خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص ٤ بالفعل المستقبل في  
 الامر والنهى والاستفهام والتثنية والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم  
 وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضوم ومع المخاطبة مكسور وفيما  
 عداء مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربان ولا تدخلها الخفيفة

٥ لزوم تقدم الضمير على  
 ما يعود عليه من غير فائدة  
 نسخه

٦ وربه رجلا نسخه

٧ قاله النحاة نسخه

٨ التنوين في الاصل  
 مصدر نونت اى ادخلت  
 نونا نسخه

٩ لا ان نونها تتبع حركة  
 اخرها نسخه

٢ وانما سميت التنوين  
 وهو تفعيل من نونت لانها  
 عارضة والمصدر هو  
 الحادث ولذا يسميه سيويه  
 الحادث والحادثان فسميت  
 الة تنوين الكلمة بالتنوين  
 وقد ذكرنا نسخه

٣ هى قراءة عثمان رضى  
 الله عنه

٤ بالامر والنهى نسخه

خلافاً ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمفصل فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل  
 هل ترين وترون وترين واغزون واغزن واغزن والمخففة تحذف للساكنين وفي  
 الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها تقلب الفاء انما حركت المشددة بالفتحة لنقلها  
 وخفة الفتحة وكسرت بعد الالف الاثنين والالف الفصل نحو اضربان واضربان تشبيها  
 بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو تضربان وكذا النون في الاسم المثنى  
 نحو الزيدان (قوله تختص بالفعل المستقبل) انما تدخل على الحال والماضي لما مر في باب  
 المضارع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام  
 والتمني والعرض (واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل الا بعد ان تدخل على اول  
 الفعل ما يدل على التأكيد ايضاً كلام القسم نحو والله لا ضربن وما الزيدة نحو اما تفعلن  
 ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التأكيد وايداناً به ٣ (ثم الطلب على ضربين اما طلب  
 وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني او السؤال عن  
 حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والافتعلن وليتك تفعلن وهل  
 تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال \* افبعد كندة تمدحن قبلاً  
 \* وتقول كم تمكثن وانظر متى تفعلن قال \* واقبل على رهطى ورهطك نبتحت  
 \* مساعينا حتى ترى كيف نفعلنا \* والخبر المصدر بحرف التأكيد نحو والله لتضربن  
 وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتما تفعلن وابهم  
 ما يفعلن واياها تفعلن وايتما تكونن اكن او كانت لازمة للكلمة الشرط كاذما وحيثما  
 (وقد تدخل نون التأكيد اختياراً في جواب الشرط ايضاً اذا كان الشرط مما يجوز  
 دخولها فيه نحو قوله \* فهما تشأمنه فزاره تعطكم \* ومهما تشأمنه فزاره تمنعا \* وقوله \*  
 نبتعت نبات الخيزراني في الثرى \* حديثاً متما يأتك الخير ينفعها \* لكنه اقل من دخولها  
 في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم مانحو ان تفعلن افعل قال \* من يتقن  
 منكم فليس بأثب \* ابدأ وقتل بني قتيبة شاف \* ويحى النون ايضاً بعد الافعال  
 المستقبلية التي تلحق اوائلها ما الزيدة في غير الشرط اختياراً لكن قليلاً نحو يجهد  
 ما يبلغن ه وبين ما اريك اى اتحق الذي اراه فيك وبألم تخنننه يضرب لمن يطلب  
 امرا لا يناله الالبسة \* ومن عضه ما ينبتن شكيرها \* يضرب لمن كان له اصل  
 وامارة تدل على كون شئ آخر وقلاً يقولن واكثر ما يقولن وربما يقولن (وانما كان  
 دخولها مع ما التى في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرطية يشبه النهى في الجزم  
 وعدم الثبوت واما قوله \* ربما اوفيت في علم \* ترفعن ثوبى شمالات \* فضرورة  
 وانما حسن ٧ لزيادة ما في رب وترفعن في حيزها (ويحى النون بعد المنفى بلا اذا كانت  
 لامتصلاً بالمنفى قياساً عند ابن جنى لانها اذن تشبه النهى واستشهد بقوله تعالى  
 \* واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا \* وقيل ان لافى الاية للنهى وقد تجىء مع لالنافية  
 منفصلة نحو لافى الدار يضربن زيد (وعند ابى على لا تجىء بعد النفى اختيار العرية

٣ واما الطلب فلا يحتاج  
 الى مثل ذلك لان وضع النون  
 لتوكيد ما فيه معنى الطلب  
 نفسه

٤ قوله (نبات الخيزراني)  
 الخيزران شجروها عروق  
 القناة والخيزران القصب  
 ٥ مثل يضرب لاستعمال  
 الرسول اى اعجل فكن  
 كما فى انظر اليك

٦ صدره اذا مات منهم ميت  
 شرف ابنه \* شكرت الشجرة  
 ايضاً يشكر شكر اى خرج  
 منها الشكير وهو نبت حول  
 الشجرة من اصلها وربما قالوا  
 للشعر الضعيف شكير قال ابن  
 مقبل شكير جحافله قد كن  
 والشكيران ضرب من  
 النبت وهو السكيران بالسين  
 المهملة ايضاً وهو من الخض  
 قال \* من النبت الاسكيرانا  
 وحلبا \*

٧ لان ما زيدت في رب  
 وترفعن من جعلتها نسخة



٢ وقد يدخل على الماضي اذا كان فيه معنى الطلب شاذا قال \* دامن سعدك ان رجحت متبئا لولاك لم يك للصباية جانحا \*  
 اى دام سعدك ٣ (قوله املودا غصن املوداى ناعم ورجل ٤٠٤) املود وامرأة املودة قوله

(اشاهرن) شهر سيفه اى  
 سله

٥ اللة شعر يجاوز شحمة  
 الاذن ٦ اى الكلمة

٧ واذا حذفت فاعليها دليل  
 وهو ضمة ما قبلها فلا اجتماع  
 هذه الاشياء كان الحذف اولى  
 نسخة

٨ لما كان خارجا عن القياس  
 نسخة

٩ كالمضموم ما قبلها اذ لم يكن  
 قبلها ما يكون خلفا عنها وادالا  
 عليها كما كان هناك ضمة  
 والواو وان كانت على  
 حرف فهى اسم تام وهو فاعل  
 فينبغى ان لا يحذف الامع  
 خلف منه عليها وانما ضمت  
 نسخة

٢ اعنى الياء ان كان نسخة  
 ٣ وان كانا فى كلمتين كاللغة  
 الواحدة لما ذكرنا فى الواو  
 نسخة

٤ نحو ارضى واخشى  
 حركت بالكسر وانما لم  
 يحذف للساكنين لما قلنا فى  
 الواو وهو انه يلزم حذف  
 الكلمة الواحدة ولا سيما  
 وهى الفاعلة بلا خلف عنها  
 اذ قبلها فتحة وانما كسرت  
 الياء للساكنين ولم تفتح

اجراء لما قبل نسخة

من معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة فى الاول قال سيويه تدخل بعد لم تشيها لها بلاء النهى  
 من جهة الجزم قال \* يحسبه الجاهل ما لم يعلم \* شيخا على كرسية معمما \* وربما خلقت المضارع  
 خاليا من جميع ما ذكرنا (قال سيويه يجوز فى الضرورة انت تفعلن قيل ٢ وتدخل اسم  
 الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال \* اريت ان جئت به ٣ املودا \* مرتجلا ويلبس  
 البرودا \* اقاتلن احضروا الشهودا \* وقال آخر \* ياليت شعرى عنكم حنيفا \* اشاهرن  
 بعدنا السيوفا \* وهذا كما شبه به فى دخول نون الوقاية فى قوله \* وليس حاملنى الا ابن حلال  
 \* ثم ان النون تلز من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لا قوم  
 بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ﴿ ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ﴾  
 وقوله \* ليعلم ربى ان بيتى اوسع \* شاذ عند البصريين كاذكرت واكثر دخولها فى الامر  
 والنهى والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هى لازمة مع اما خلافا لغيره قال \* فاما تربنى  
 وليمة ٥ \* فان الحوادث اودى بها \* وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر  
 اثباتها (قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم) لان ضمير المذكرين اعنى الواو اما ان ينضم  
 ما قبلها كانصروا واغزوا او يفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت  
 به انون التأ كيد للساكنين فى كلمتين واو لاهما مدة وان كانت الثانية ٦ لشدة الاتصال وعدم  
 الاستقلال كالجزء من الاولى ٦ الا انهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو  
 المضموم ٧ ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وسى ضمة ما قبلها (قال سيويه لو قالوا اضربون  
 واضربين ٨ كاقيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمود الثوب ومدبق (والمفتوح ما قبلها  
 تحرك للساكنين بالضم وانما لم تحذف ٩ لانها ليست بمدة كما يجئ فى التصريف فى باب  
 التقاء الساكنين) وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجراء لما قبل نون التأ كيد فى جمع  
 المذكر فى جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضمة فيه (قوله ومع المخاطبة مكسور)  
 لان ضمير المخاطبة ياء ٢ فان كان ما قبلها مكسورا كاضربى واغزى وارمى حذفت الياء  
 للساكنين ٣ كما قلنا فى الواو وان كان ما قبلها مفتوحا ٤ حركت بالكسر كاخشين وارضين  
 اجراء لما قبل النون فى المخاطبة فى جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين  
 هو الاصل ٥ (وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائفة نحو ارضن  
 فى ارضى (قوله وفيما عداه مفتوح) اى فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكور  
 نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو  
 اضربنان وليس ما قبلها فى المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف يلى قبل الالف  
 فتحة ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها فى الواحد المذكور فلتركيب الفعل مع النون وبناءه  
 على الفتح عند الجمهور لكون النون بجزء الكلمة (وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم

(اولوقف)

٥ وايضا لو فتحت لا لبست بالواحد المذكور ولو ضمت لاستثقل وقال المالكي نسخة

اولووقف في نحو لبغزون واغزون وليرمين وارمين وليخشين واخشين لان حذفها كان للجزم  
اولووقف الجارى مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لاجزم ولاوقف (وهذا الذى  
ذكرناه من كونه مبنيًا على الفتح مذهب سيويه والمبرد وابي علي) وقال الزجاج والسيرافي  
بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيًا لانه بلحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء  
فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح  
صيانة للفعل من الكسراخي الجر بلا ضرورة كما كانت في اضربن لانه تحريك للساكن  
بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اى المضارع وكون النون  
بجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف الرجل في  
اضرب الرجل فلكونها كاللازمة ردت العين المحذوفه للساكنين في قوم ولم ترد  
في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون (واما على  
مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء  
فانه يقول اتما رد اللام وقبح في الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لقل اغزن  
بالضم وارمن بالكسر فكان يلتبس بالاول جمع المذكور وبالثاني الواحد المؤنث ففتحوا  
ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيحة ومعتلة ٢ (واما رد اللام في ارضين واخشين  
فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شيء آخر هذا ولغة طي على ما حكى عنهم القراء  
حذف الياء الذى هو لام في الواحد المذكور بعد الكسر والفتح في المعرب والمبنى نحو  
والله ليرمن زيد وارمن يازيد وليخشن زيد واخشن يازيد وعليه قوله \* اذا قال قطنى  
قال بالله حلفه \* لتعتنى عني ذا انا ناك اجمعاً \* (وانما لم يحذف الالف في اضربان وان  
التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما  
كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذف الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف  
من الواو والياء وايضا المدفيه اكثر منه في الواو والياء والمديقوم مقام الحركة والنون  
ك بعض الكلمة فصار اضربان كالضالين (واما الالف في اضربان فلم تحذف لانها  
محتلة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فرمه (واما حذف النون  
التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيًا عند الجمهور وعند غيرهم  
لا اجتماع النونات (قوله ولايدخلهما الخفيفة) اى لا تدخل الخفيفة المثني وجمع المؤنث  
لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده (واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت  
ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعا واحدة فهما كحرف  
واحد متحرك (ولا يجوز عند سيويه ايضا الحاقها في نحو اضرباني بنون الوقاية  
واضربان نعمان وان كان بزوال التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون  
نعمان لان ٣ النونين المدغم فيهما ليستا بلازمتين (واما يونس والكوفيون فجوزوا  
الحاق الخفيفة بالمثني وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم ساكنة وهو المروى  
عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المدة كقراءة نافع \* محياى \* وقراءة  
ابى عمرو \* واللاى \* وقولهم التقيت حلقتا حلقتا البطان (ولاشك ان كل ٥ واحد في مقام

- ٢ ثلا يلتبس به الجمع  
والواحد المؤنث اذا  
وصلوا اليهما واما نسخه  
٣ نون الوقاية ونون نعمان  
ليستا نسخه  
٤ اى في حالة الوصل و  
اما جوازه في الوقف فلا  
خلاف فيه  
٥ ما اوردوا  
٥ ذلك نسخه

٦ المثقلة اصل المخففة نسخته  
 ٧ يعطى آخر الفعل من ضم  
 او كسر ما يعطى اخر اولى  
 الكلمتين المنفصلتين اذا  
 اجتماعا وغرضه نسخته  
 ٣ فالذى مع الضمير البارز  
 النون فيها كالكلمة نسخته  
 ٣ بالحذف كما حذفت مع  
 المنفصل نسخته  
 ٤ في اخشون وتكسر الياء  
 في اخشين كما فعلت في اخشوا  
 الرجل واخشى الرجل فقد  
 رأيت كيف كان النون كالكلمة  
 المنفصلة مع الواو والياء  
 نسخته  
 ٥ خص بمتصل مفتوح  
 ماقبله  
 ٥ ومع هذا فانك تحذف  
 اللام معهما ولا تثبتهما  
 كما ثبتت مع الالف نسخته  
 ٦ صدره \* لكل هم من  
 الهموم سعة \* والمسى  
 والصبح لابقاء معه \* قد  
 يجمع المال غير اكله ويأكل  
 المال غير من جمعه \*  
 ٧ لا يلزم ما دخلته نسخته

الشدوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك بالكسر للساكنين وعليه حل قوله تعالى  
 ﴿ ولا تبعان ﴾ بتخفيف النون \* واعلم ان كلامنا الخفيفة والثقيلة حرف برأسها  
 عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين ٦ المخففة فرع المثقلة ( قوله وهما في غيرهما ) اى  
 النونان في غير المثني وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء ( قوله كالمفصل )  
 اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان ٧ يعامل آخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة  
 المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضمًا وكسرًا وغرضه من هذا الكلام  
 بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام  
 السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثني وجمع المؤنث ماذكر ( ومع غيرهما  
 على ضربين امام ضمير بارز وهو شيثان جمع المذكور نحو اغزوا وارموا واخشوا  
 ولو احد المؤنث نحو رى واغزى وارمى واخشى وامام ضمير مستتر وهو الواحد  
 المذكور نحو رى واغزى وارم واخشى ٢ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول  
 اغزن وارم ٣ بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار  
 وارموا الغرض وكذا اغزن وارم يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزى الجيش  
 وارمى الغرض وتضم الواو ٤ المفتوح ماقبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة  
 نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ماقبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين  
 كاخشى الرجل ( قوله فان لم يكن ) بارز وهو في الواحد المذكور نحو اغز وارم واخشى  
 فالنون كالم متصل اى كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية نحو غرون وارمين واخشين  
 برد اللامات وقحمها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ( قال لما كان النون بعد الضمير  
 البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير  
 المتصل هذا زبدة كلامه ( ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء  
 في ارضوا وارضى متصلا ايضا ٥ وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف  
 فليس قوله اذن فكما لم يتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس الون  
 عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا  
 كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضم الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في  
 ارضى الرجل ولم تحذف كما في ارموا الرجل وارمى الغرض وكل علة تذكرها في المحمول  
 عليه فهى مطردة في المحمول فما فائدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول  
 في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة  
 وان لم يثبت العلة في المحمول كعمل ان على الفعل المتعدى وان لم يكن في ان العلة  
 المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدى ( قوله والمخففة تحذف للساكنين ) وذلك  
 اذا لاقى المخففة ساكن بعدها كقوله ٦ لانهن الفقير علك ان \* تركع يوما والدهر  
 قدرعه \* حطالها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد  
 عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها ٧ قد تترك بلا مانع وايضا  
 ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل ( فالنونين يحذف ٨

في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله \* وحاتم الطائي  
 وهاب المائي \* ٩ والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا ( وقال سيديويه عن يونس  
 انه اذا جاء بعد النون المخففة في اضربان واضربان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو  
 اضرباء الرجل واضرباء الرجل ( قال سيديويه ٢ لوجوزنا الحاق الخفيفة بالمشي فالتقياس  
 حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المفردين المذكور والمؤنث وجمع المذكور فيسقط  
 الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها  
 حكم التنوين اعني انه يقبل المفتوح ما قبلها الفان نحو اضربا في اضربن ( قال سيديويه  
 وقياس مذهب يونس في اضربان واضربان ان تقلب النون الخفيفة الفاقتمد فيها المدة  
 الطولى بقدر الفين ( ٣ وقال الزجاج لومدت الالف وطال مدها ما زادت على الالف  
 لانها حرف لا تتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها ( وقال السيرا في ليس هذا الذي انكره  
 الزجاج بمنكره وذلك انه يقدر ان المد الذي يزداد بعد النطق بالالف الاولى يرام به الف  
 آخر وان لم ٢ ينفصل عن الاول ولم يتميز ( ويحذف في الوقف المضوم ما قبلها والمكسور  
 ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول اقبلها واوا بعد الضمة في نحو  
 اخشون ويا بعد الكسرة في نحو اخشين فاقول اخشوا واخشي قال الخليل لا ارى  
 ذلك الاعلى مذهب من قال من اهل اليمن ٣ هذا زيد ومررت بزيدى وهى غير فصحة  
 واما في نحو اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربى وفاقا لغيره في اللفظ الا  
 ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضمير ان المردود ان بعد حذف  
 النون كما يجئ ويقول في هل تضربن وهل تضربن هل تضربوا وهل تضربى بلا نون  
 والواو والياء بدلان من المخففة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو والياء  
 ضميران ردا بعد حذف نون التأكيد مع رد النون التي سقطت لاجل نون التأكيد كما  
 يجئ ( قوله فيرد ما يحذف ) يعنى اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه  
 ما ازيل في الوصل بسببها من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربن واضربن  
 واخشون واخشين اضربوا واضربى واخشوا واخشى او من الواو والياء مع النون  
 التي بعدها كما تقول في هل تضربن وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل  
 تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناء على انهم ٤ قدروا  
 النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين  
 فان الوقف في جاء في قاض ٥ بغير رد الياء على الافصح لكون التنوين لازمة اذا لم يكن  
 مانع فكأنها ثابتة ايضا مع عروض الحذف \* هذا اخر شرح المقدمة \* والحمد لله  
 على انعامه وفضاله بتوفيق اكمالته وصلواته على محمد وكرام آله \* وقد تم تمامه وحسب  
 ٦ اختتامه في الحضرة \* المقدسة الغروية على مشرفها صلوات رب  
 العزة وسلامه \* في شوال سنة ست وثمانين وستمائة \*

٨ في الموصوف بابن ظ  
 ٩ ( قوله والنون الخفيفة ) اى  
 واما النون الساكنة فتحذف  
 للساكنين ثم تعليقات السيد  
 الشريف باسرها من غير  
 نقص بل زيادة بعون الله  
 الملك الوهاب ٢ القياس  
 حذف النون الخفيفة بعد  
 الالف كما يحذف اتفاقا نسخته  
 ٣ وكان الزجاج يقول  
 نسخته

٣ ينكشف في اللفظ  
 كالانكشاف نسخته  
 ٣ غير الفصحى نسخته

٤ قدروها معدومة من  
 اصلها عند عروض الحذف  
 لعدم نسخته

٥ جاء في قاض نسخته  
 بسكون الضاد ٦ حم  
 اختتامه اى قدر والمعنى قدر  
 الله ختم واعان عليه ووفق  
 له يقال حم الشئ اى قدر فهو  
 محمود وكذا حم

ولنذكر احكام هاء السكت وان كان المصنف ذكر بعضها في التصريف وحرف التذكير والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة ( اما هاء السكت فهي هاء تزداد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفاء والكلمة بحرف او اسم عريق البناء نحو لاوذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية ٧ اذا جثت بعدها بحرف اخر وذلك في الوصل تبين النطق بها واذا لم تأت بعدها بشيء وذلك في الوقف خفيت حتى ظن ان آخر الكلمة مفتوحة فلذا وصلت بحرف لين جوهرها واختاروا ان يكون ذلك الحرف هاء لمناسبتها بخفاء حرف اللين فاذا جاءت ساكنة بعد الالف فلا بد من تمكين مدا الالف ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين فتبين الالف بذلك التمكن والمدواما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبل او العارضة البناء نحو لافتي فلا تزيد هاء السكت اما الخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدي واما لكون الاءراب مقدرا في الف افعى وشبه الحركة الاعرابية في لافتي وسندكرانها لا تلحق المتحركة بحركة اعرابية او شبه الاءراب واما الف نحو هذا وهؤلاء فلا تليس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان ٢ محركا بحركة بناءة نحو هووهي وهؤلاء ( ولا يلحق هذه الهاء ساكنة آخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء كهو وهذى او غيرهما ككم ومن ذلك لان الالف اخفى فهي الى البيان احوج بل تلحق الالف والواو والياء في الندبة نحو واغلاما واغلامكم وواغلامكم وفي الانكار نحو الاميراء والاميروه لقصدك الى زيادة مد لصوت فيهما ( ٣ وثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة بحركة الاخر بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة اذا لولم يزد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هما رجلانه وضاربانه ومسلونه وهنه وضربته وهنه وضربته ويحكمه وثمه واضربه وانطلقته وضربته وعصايه وقاضيه وغلამيه وهو وهيه وابنه وكيفه وغير ذلك ( ودخولها فيما قبل آخره ساكن اقوى واكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الاخر ( ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية ( وقد منع بعض البصريين ان يقال انطلقت وضربته ٤ للتباس بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول به ايضا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان الابس ما نعا لم يقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعله واعلمته ( وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها بها وذلك في انا وحيهلا ( ولم يلحقوها آخر نحو لارجل ويازيد ونحو خمسة عشر ٥ لان حركة البناء عارضة فتشبه بذلك حركة الاءراب ( وكذا لم يلحقوها آخر الماضي لمجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في باب مشابهة العرب فكأن حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه ( واذا كان الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت

٧ خفية فاريد بيانها فاذا  
جثت بعدها بهاء ساكنة  
فلا بد من مدا الالف فتبين  
٨ الالف في نحو افعى مقدرا  
فيه الاءراب نسخته  
٢ لها حركة واحدة كهو  
نسخته  
٣ ويزاد الهاء ايضا في آخر  
كلمة موقوف عليها اذا كانت  
محركة الاخر نسخته

٤ لالتباس الاول بضمير  
المصدر والثاني بالمفعول به  
نسخته  
٥ لعروض حركة البناء  
نسخته

٦ ههنا نسخة

٧ لولم تأت بالهاء لسكنت  
نسخه٨ الا هذا النوع اعنى الذى  
حذف آخره ولا يلحقون مالم  
يحذف منه شئ \* بل يقفون  
عليه بالاسكان نسخة٩ يحذف الهاء فى نحو اغز  
وارم واخش نسخة٥ فى ما الاستفهامية المحذوف  
الفها بعد حرف الجر كغلام  
والام اكثر من حذفها واما  
فى الجرورة بالاضافة نحو  
مجيئ منه ومثل منه فالهاء عند  
الوقف لازمة كما فى ره  
وقه وقد يجيئ تعليل ذلك  
فى باب الوقف ان شاء الله نسخة٦ اذا اتى قرنته بما شاء من  
الحشيش والشعير والماء ومثله  
يامر حباه بحمار ناجية  
اذا اتى قرنته بالمائة ٣ شين  
الكشكشة نسخة٣ فالكسكسة لغة تميم لا بكر  
والكشكشة لغة بنى اسد  
اوربعة كذا فى القاموس  
٤ وذلك لانهم ان لم يلحقوها  
سكنت نسخة

٥ الفرق نسخة

واجبه نحو روه وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من  
حرف نحو اعزّه وارمه واخشه ولم يعزّه ولم يرّمه ولم يخشّه فالهاء ٦ فى مثلها ليست بواجبة  
لكنها لازم ههنا فى نحوئمه ومسلمونه لانك ٧ اذ لم تأت بالهاء سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف  
منها وهو اجفاف وهى فى نحو اعده واقفه فى قولك ان تع اعه وان تق اقه الزم منها فى اعزّه ولم يرّمه  
لان الاجفاف ههنا اكثر لوسكن العين وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين (وبعض العرب  
لا يلحقون هاء السكت ٨ من المتحرك الا آخر الاما حذف من آخره شئ ولا يقفون على مالم يحذف  
منه شئ \* كانوا لعل وليت وسائر ما ذكرناه بالا بالاسكان (وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض  
العرب يقف ٩ على المحذوف الاخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان من غير هاء) وقال سيويه  
هذه اقل اللغتين والحق الهاء ٥ فى نحو علام والام وختم وبهم وبهم واعم اجود من حذفها لانه  
حذف منها الالف كما حذف فى نحو اغزّه وارمه واخشه الحرف الاخير ويجوز اسكانها وان  
صارت الميم على حرف واحد لانها امتزجت بحرف الجر قبلها فصارت هاء الحسام لان الجار لا ينفك  
عن الجرور وهذا الجرور لكونه على حرف صار كبعض حروف الجر فلا اتصال حاصل من  
الطرفين (واذا وقفت على نحو مجيئ م جئت فقلت مجيئ منه فالهاء لازمة كفى قه وره وره لان  
المضاف لكونه اسما لا يمتزج بالجرور امتزاج حرف الجر بمجروره) وتحذف هاء السكت عند  
الوقف فى الدرج كهمزة الوصل الا ان يجرى الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى ﴿ هلك عنى  
سلطانيه خذوه ﴾ وصلوا حقا السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل  
فى الوقف ويحركها من يثبتها وصلابعد الالف مجرى الوصل مجرى الوقف اما بالضمة تشبيها  
لها بهاء الضمير او بالكسرة للساكنين وروى على الوجهين يامر حباه بحمار عقرا ٦  
(واما ٣ سين الكسكسة وهى فى لغة بكر بن وائل فهى السين التى تلحقها بكاف المؤنث  
فى الوقف ٤ اذ لولم تلحقها لسكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين  
فى الوقف علامة للمذكر فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا لم يأثوا بها لان حركة  
الكاف اذن كافية فى ٥ الفصل بين الكافين (وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث  
السين فى الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم مامر فى الحاق السين وناس كثير  
من تميم ومن اسد يجعلون مكان كاف المؤنث فى الوقف شينا قال تضحك منى ان رأنى احترش  
\* ولو حرشت لكشف عن حرش \* وذلك ايضا للغرض المذكور وانما بدلوها  
شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الخلق لانها ليست حلقية  
(وقد يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال انش ذاهبة قال \* فعيناش عيناها وجيدش  
جيدها \* سوى ان عظم الساق منش دقيق \* ) واما حرف الانكار فهى زيادة  
تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور  
على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءنى زيد فيقول من  
يقصد تكذيبك وان زيدا لا يأتىك ازديده اى كيف يجيئك فهذه العلامة بيان انه

لا يعتقد انه اناك او يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك وينكر ان لا يجيئك فكأنه يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيئك ( قال الاخفش ان هذه لزيادة موضوع لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهمز والهمزة فكأنه يقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ﴿ ذق انك انت العزيز الكريم ﴾ هذا قوله والاولى ٦ ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية ( وانما يلحق هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمة الاستفهام بلا فصل بينهما وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم تلحق وكذا لا تلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور يقول او ما يفيد فائدة نحو اتقول زيدا واتكلم زيدا (والاغلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا انا ايه لمن قال انا فاعل ( وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى ٧ بلحاظها من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبتاه ( ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قبل له ان يخرج ان اخصيت البارية فقال انا ايه منكر ٨ لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكي لقال انخرجوه ( ثم نقول آخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او حرف صحيح ٩ فالاول نحو جاءني القاضي ورأيت المعلى وزيد يغزو وحكمه ان يزداد على آخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فحذف او لهما فتقول آلقاضيه وآلعلاء واغزو وان كان الساكن صحيحا تنوينيا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر لساكنين ٧ فلا يكون زيادة الانكاواذن الا الياء نحو ازيدنيه ولم تضربه وان كان متحركا فدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فتكون بعد الضمة واو وبعد الفتحمة الف وبعد الكسرة ياء نحو ازيدوناه وازيدنيه وآلاميروه فليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا لا عند البس ( ويجوز لك ان تلحق مدة الانكار بان من يدة بعد المذكور مدخلا في اوله همزة الاستفهام فلا تكون المدة اذن الايام ٨ لانك تكسرون ان لساكنين وزيادة ان الزيادة البيان والايضاح ٤ لان حرف المد والهاء خفيان فهو زائد كافي ما ان فعل ( قال المصنف الظاهر انهم لم يزدوا ان الا فيما آخر ساكن محافظة ٥ لذلك الساكن لانه لم يزد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة ( ورد قوله بجيئها بعد المتحرك في آنا ايه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لجئ ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لقل انا بحذف احدي الالفين وقياس ما قاله ان يقال آ المعلى ائيدوا القاضي ائيه واغزو ائيه ان اريد وهذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن آخره ٦ قياس منه لم يأت في كلام النحاة \* ثم اعلم انه يجوز لك الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يافتي كما تترك العلامات في من حين تقول من يافتي وانما يجوز اثبات التنوين ههنا في حال

٦ انه يقال ذلك ايضا على وجه الانكار بخلاف نسخه  
٧ فيه من كلامك نسخه  
٨ لرأى نفسه ان يكون على خلاف ما ذكر السائل نسخه  
٩ حرف العلة في نحو نسخه  
٧ فزيادة الانكار بعده هي الياء فقط نسخه  
٨ لاجل الساكنين نسخه  
٤ لان الياء والهاء خفيان فهو مثل قولك ما ان فعل نسخه  
٥ على صورته لثلاثي متحرك الساكن ان كان صحيحا ولا يحذف ان كان مدة نسخه  
٦ لم يجئ في كلام النحاة وانما هو قياس منه ثم انه لا يجوز نسخه

الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار بتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفاً عليه فلا يستنكر بقاء التنوين في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمرية فيمن قال لقيت زيدا وعمرأ وازيدا الطويله واذ قال ضربت عراقلت اضربت عمراء فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد وعلى اى قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الذببة كأم في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا ( واما حرف التذكير فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتذكر بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه في فصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول ومن العام فالافتحة فحة اللام الى ان يتذكر مانسى ويصله به ويقولو من العاصي ( ويصله بياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفنى اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل وفي الالف واللام ٧ في نحو الحارث مثلاً قدى والى وان كان آخره ساكنا حرف مدته نحو القاضى والعصا ويغز ومددت ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا تجتنب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجتنبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا تلى هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزداد اذا لم تقصد الوقف \* تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه \* والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

\* باصيلوب اتمام اوله بكتاب دلنير \*

\* سويلدم تفريض كونه جوهرين تاريخا \*

\* هروجهله اولسه شايان طبع وتمثيله اولور ١٢٧٥

\* كافيه شرحى رضى الدين عالمده بحا ١٢٧٥

لما كان شرح الكافية لتجيم الدين الرضى الاسترآبادى \* منامتين المسائل \* ووثيق الدلائل \* وماخذ الكل الشروح والخواشى \* ومكشفا لمعانى اسرار التأويل التى لها الغواشى \* وكان مختلف النسخ في تراكيبه زيادة ونقصانا وتقديما وتأخيرا \* لتصحيحه وتبييضه مرارا \* مع تبديل بعض عباراته الوجيزة \* ونشر من تلك النسخ الكتب الكثيرة \* طبع باختيار النسخة التى قبولت من النسخة الاخيرة للشارح ومثل في اطرافها اكثر عبارات النسختين الاولين مع تعليقات العلامة المحقق السيد الشريف التى موضحة لبعض الفوائد \* ومبينة لمعانى الشواهد \* وتحريرات متعلقة بالشرح وما فيه من الابيات ليزداد شرفا بين الانام والاشراف \* وينشر فوائدها في كل النواحي والاكناف \* في ظل السلطان الاعظم \* والهاقان الافخم \* السلطان ابن السلطان \* السلطان اعزازى عبد الحميد خان \* ادام الله وجوده \* واقاض على الكافيه

وجوده \* في المطبعة ( الشركة الصحافية العثمانية ) وقد صادف

ختم طبعه في اوائل ذى الحجة الشريفة لسنة عشر

وثلاثمائة والى من هجرة من له العز والشرف





﴿ ٢ ﴾

﴿ شيخ رضى الدين على الكافيه نك ﴾

( شفهسى )

٨ ( قوله وعلى ما فسرنا الوضع آه ) اى على وجه يكون احترازا عن شئ فلا يتجه ان ذكره تصريح بما علم التزاما ٩ ( قوله خلاف المشهور اه ) وايضا فقوله لفظ مغن عن الوضع بمعنى الصوغ فيكون ذكره ليتعلق به قوله لمعنى ٢ ( قوله ومعنى اللفظ مايعنى به ) قيل المعنى مصدر بمعنى المفعول او اسم مكان استعمال فيه او هو مخفف المعنى يقال صرفت ذلك فى معنى كلامه وفى معناه كلامه وفى معنى كلامه

٥ اللغوى فلا يلزم الدور هذا ما قيل في توجيه كلامه وخينئذ يكون نحو مسلمان وبصرى وضویر بی کلمة حقيقة وان سلم ان اجزائها تدل على اجزاء معانيها لا كلمتان صارنا بالامتزاج في حكم كلمة واحدة كما اختاره الشارح لكن لقائل ان يقول يلزم على هذا ان يكون مثل قالوا وقالوا وقلت داخلا في حد الكلمة مع انه جملة مركبة من فعل وفاعل فتأمل ٣ ( قوله احتراز بقوله وضع عن لفظ آه ) اى قد يدل على هذا المعنى كما اذا سمع من وراء جدار فيخرج ح عن الحد بقيد الوضع واما اذا علم حيوته بالمشاهدة فلا دلالة له اصلا فيخرج عن الحد بقوله لمعنى وعلى هذا فلا منافاة بين اثباته للمهمل او لا معنى وبين اخراجه بقوله لمعنى ثانيا واما قوله وقدم فهو اشارة الى ان هذا الاحتراز انما يتصور اذا فسر الوضع بالصوغ كانه عليه بقوله عما صيغ ٤ ( قوله فالجواب ان اللام آه ) بل لتعريف الماهية والطبيعة ٥ ( قوله فيناقض ) قيل فعلى هذا ينبغي ان لا تصح ارادة الاستغراق في مثل اللفظة والكلمة والتمرة وان لا تصح ان يقال كل لفظة ولا كل تمرة خير من جرادة بقصد العموم قلنا المنافي للوحدة هو الكثرة بمعنى الكل لا بمعنى كل واحد ولذلك قال كل الانسان ولم يقل كل انسان واما صحة استثناء اى فرد اريد من الانسان ههنا فباختبار ان ثبوت هذا الحكم للكل انما هو ثبوته لكل فرد لا باعتبار انه اريد بلفظ الانسان كل فرد منه ٦ ( قوله والمقصود في هذا الموضع هو الثانى آه ) قيل فعلى هذا لا يكون الوحدة مرادة اصلا وان كانت الماهية متصفة بها فتأمل ٧ ( قوله ان قيل لم لم يقل لفظه آه ) التوافق بينهما في التذكير والتأنيث انما يجب بثلاث شرائط الاول ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه الثانى ان لا يكون مما يتحد فيه المذكر والمؤنث كجريح الثالث ان يكون رافعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه

٤ ( قوله فاعرب المركب اعراب الكلمة ) هذا في نحو بصرى وقائمة وحبل وجرأ ظاهر لان الاعراب في آخر المركب على جزء لا يستحقه اصلا واما المنون فالتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي المثني والمجموع ان جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا عراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب انما هو للجزء الثاني الذي يستحقه لا للمجموع المركب منه و من الجزء الاول فتأمل

٥ ( قوله وكذلك الحركات الاعرابية ) يعنى انها ايضا كلمات برأسها من قبل الحروف لكن لشدة امتزاج الحركة الاعرابية بغيرها عد المجموع كلمة واحدة ولا يتصور هنا اعراب المجموع

٦ قوله ( فتغيرت بالحرفين ) اى حرف المضارعة وحرف النسبة اعنى يائها المشددة

٧ قوله ( بنية المنسوب اليه والمضاف ) اى فتغيرت بنية ماضم الى حرف المضارعة عن الحركة الى السكون وقد ابدل لفظ المضاف بالمضارع وله وجه ايضا ٨ ( قوله وصارتا ) اى الحرفان ٩ ( قوله فلا يوجب تغير البنية ) فلا يلزم ان يعد المجموع كلمة واحدة كما في اضرب ٢ ( قوله اما الفعل الماضى ففيه نظرا ) قيل لكن السكنات غير ملفوظ بها وكذا عدد الحروف فلا يكون الوزن المفسر بهذا المجموع لفظا فلا يكون جزء من اللفظ وكذا ان فسر بالهيئة العارضة باعتبار ترتيب الحروف على الحركات والسكنات المخصوصة لان الظاهر ان تلك الهيئة اعتبارية وان اريد بالوزن نفس الحركات الطارئة وحدها او مع الحروف الزائدة فالجواب انها سبب للدلالة لانها دالة

و الاقدام في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها نعم اذا استعملت في معانيها افلا شك ان الحكم ح يتوجه الى المعاني التي اختلفت حالها في جواز الحكم عليها وامتناعه ومن ثمه قيل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الاسم واما الاسناد الى اللفظ فمشترك بين الثلاثة ( قوله اى دلالتها بآية ) ما ذكره من تقدير احد المضافين او حذف الخبر مبنى على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله لاحتجج الى ما ذكره لكن النظر الى المعنى يعنى عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ٩ ( قوله فتكون حاصرة ) يعنى ان ههنا تقسيمين كل واحد منهما دائر بين النفي والاثبات فلا يتصور في شيء منهما زيادة ولا نقصان فالاول التقسيم الى المستقل وغيره ولا شك انه حاصر لا يمكن اجتماع القسمين ولا ارتفاعهما والثاني تقسيم المستقل الى المقترن وغيره وهو ايضا دائر بين النفي والاثبات فمجموع قسمي المستقل مقابل لغير المستقل مقابلة حقيقة لا يعقل فيها زيادة ولا نقصان وكل واحد منهما مقابل للآخر ايضا مقابلة حقيقة ولم يردان ههنا قسمة واحدة دائرة بين النفي والاثبات الى اقسام ثلاثة ليعترض عليه بان غير المستقل ايضا يحتمل الانقسام الى قسمين بصفتين متقابلتين فان اجيب بعدم وجدان صفة متنوعة سوى الاستقلال والاقتران لزم ان يكون الحصر في الاقسام الثلاثة استقراريا لا حصرا عقليا وكيف يريد هذا ولا يتصور في تقسيم واحد الى اقسام ثلاثة ان يكون دائرا بين النفي والاثبات واحتمال انقسام احد القسمين الى اقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار نعم يتجه ان يقال لم قسم احد القسمين دون الآخر فيجاب بان الآخر لم يشتمل على انواع مختلفة واما ان التقسيم غير حاصر فكلا ٢ قوله ( توقف المركب على جزئه ) فذات الكلمة جزؤ ذات الكلام ومفهومها جزؤ مفهومه ٣ ( قوله وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن ) قيل عليه ان المركب لا يدل على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن بل اللفظ المركب يدل على كل جزء من اجزاء معناه دلالة تضمن والكلام ههنا في تضمن المركب لجزئية واجيب بانه اراد على معنى كل جزء يعنى لما كان المركب دالا بالتضمن على معنى كل جزء جعل متضمنا لجزئيه وهذا ركيك لان معنى تضمن المركب لجزئيه ان كل واحد منهما في ضمنه وهو ظاهر مستغن عن اعتبار الدلالة التضمنية كما لا يخفى وكأنه اراد ان اطلاق التضمن على التركيب من جنس اطلاق التضمن على الدلالة فكما ان تلك دلالة على ما في الضمن فهذا تركيب مما في الضمن لكن عبارته قاصرة عن ذلك وفي تفسيره التضمن بالتركيب اشارة الى بطلان ما توهم من انه لا يشمل المقدر فلذلك عدل الى التضمن



ح معنى الحرف بلاطائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه تارة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظته العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظته العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله الة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه وهذا معنى ما قبل الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لاتعين الا بالنسب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لافي العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيعقل بتعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولقطة من موضوعة لكل واحد من جزئياته الخصوصية المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في ذاته فيستعمل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لابد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليتمكن ان تعتبر تلك النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لاتعقل الا بذكر متعلقاتها ولما كان وضعها لتلك الجزئيات وضعها واحدا لم يلزم ان يكون لقطة من مشتركة بينهما ٣ قوله ( فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره ) جعل معنى الحرف حاصلا في لفظ آخر بان اوجد الحرف معناه فيه وجعل ذلك اللفظ متضمنا لمعنى الحرف وحكم بان ذلك اللفظ لا يدل عليه وكل ذلك لاحصائه لان معنى اللام متعلق بمعنى الرجل حقيقة لا بلفظه وكذلك الاستفهام متعلق بمعنى الجملة واذ اتضمن لفظ معنى لفظ آخر دل عليه كما في ابن ومنى والا فلا تضمن اصلا





هـ هو لقصور في معناه بحسب المعقولة لا لقصور في دلالته ٧ قوله ( الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء آه ) اذا كان كل واحد منهما موضوعا لذلك المعنى فلم صار ذلك المعنى في نفس احدهما مطابقة دون الاخر فان قيل اراد ان لفظ الابتداء وضع لذلك المعنى مطلقا ولفظ من موضوع له من حيث انه حاصل في غيره قلنا معنى الابتداء امر واحد حاصل في غيره متعلق به فجعل احدا للفظين موضوعا له في نفسه والاخر موضوعا له من حيث انه متعلق بغيره عار عن الفائدة على قياس ما قيل في اشتراط ذكر المتعلق وايضا اعتبار هذه الحيثية في معنى من لا يخرج به عن الاستقلال وصلاحيية الحكم عليه كما اذا قيل الابتداء الحاصل في الغير فالحق اختلاف المعنى وان معنى من الابتداء آت المخصوصة المحفوظة في غيرها واما اذا لوحظت بالذات كقولك ابتداء السير من البصرة صارت معاني مستقلة لكنها بهذا الاعتبار ليست معنى من

هـ جعله حالا والالقال ناطقة وايضا يدفعه قوله صوت الحمار ٦ ( قوله فتقصوه ما لا يكون معمول الفعل ) اي المضارع اي منه ٧ ( قوله ودج ) دج صياح للدجاج ٨ ( قوله فاذا سميت بالاسم ) اي جعلته علما ٩ ( قوله تمحضت للتمكن ) فيه رد على من استدلل بثبوت التنوين بعد العلية على انها ليست للتنكير ٢ ( قوله وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا ) هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن يدل على امكانية الكلمة اعني كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين الاعتبارين وحينئذ لا يتصور معناها في غير المنصرف

ف فتوهم انه له وعلى تقدير تسليم انه له فالماضى حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس فى مدلول شئ منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم مدلولهما ٧ ( قوله وغيره غير والحق انه بمعنى المضى آه اى العصور بمعنى المضى ) فلا يرد على حد المص ايضا كما يرد الماضى والمستقبل

ه الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة بخلاف الحد فانه يجب اطراده وانعكاسه ولا حاجة الى هذا العدول عن الظاهر فان المطرد المنعكس يسمى عند الخوئين حدا اى معرفا والمطرد الذى لا ينعكس يسمى عندهم خاصة قال المص فى شرح منظومته نعى بالخصيصة الامر الذى اذا وجد دل على الثبوت واذا فقد لم يدل على الانتفاء فيطرد ولا ينعكس ولو جعل حدا كان اخص من المحدود

هـ من التعريف لافيه نفسه ٢ قوله ( اما ان عرف الاختلاف الصحيح آه ) الذى يعرف الاختلاف الصحيح الحاصل فى كلامهم بالتتابع مستغن عن النحو انما المحتاج اليه من لا يعرفه كذلك فالتتابع يوضع له قوانين يعرف بها الاختلاف الحاصل فى كلامهم فتعريف العرب نافع بالقياس اليه ليتمحصل له ضابط فى معرفة الاختلاف واما بالقياس الى غيره فلا فائدة فيه سوى ان يعرف المعنى الاصطلاحى لهذا اللفظ من غير ان ينتفع به فى معرفة احكام كلامهم ٣ قوله ( بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير آه ) تحقيقه ان المبنى لما منع قد زال عنه استحقاقه للاعراب وصلاحيته له بذلك المانع فلا يقدر فى آخره اعراب بل يقال هو فى محل اسم آخر له اعراب واما المقصور مثلا فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر فى آخره اذ لا يجوز عن التحمل التقديرى ولا يحتاج ههنا الى اعتبار اسم آخر



د بامراعتبارى لاوجودله وذلك لانه قال فهو امر لايتحقق اذنحن نقطع انالمتكلم اذا قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزید انه ليس فى آخر زيد الاضم وفتح وكسر لامر آخر يسمى اختلافا اى لامر آخر متحقق بدليل ماسبق وبدليل ان اختلاف آخر زيد فى المثال المذكور مما لايمكن انكاره ٢ قوله ( فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها ) فيه بحث اذلايلزم من عدم كونه ناشيا من كل واحد ان يكون ناشيا من المجموع لجواز ان ينشأ من اثنين منها ٣ قوله ( والانقلاب من حيث هو هوشى واحد ) هذا لاينافى ان يندرج تحته افراد متنوعة ثلاثة اواكثر كما ان الاعراب من حيث هو هوشى واحد وينقسم الى ثلاثة

هـ تحكم وايضا اذا انتقل الاسم من السكون الى الضم ومن الضم الى الفتح ومن الفتح الى الكسر فقد استوفى اقسام الاعراب ولم يوجد هناك انتقال من السكون الى الفتح ولا من السكون الى الكسر ٨ قوله ( بحسب تغير الحالات المنتقل اليها ) اى دون المنتقل عنها ٩ ( قوله وليس كذا الف المثني وواو الجمع اذا جعلنا اعرابا ) يعنى لا يقدر الالف قبل الاعراب مغايرة لما بعده لادائه الى تقدير حذف علامة التثنية ٢ قوله قبين لك بهذا ان الاختلاف فى كل اسم ) اى سواء كان بالحركة او بالحرف ٣ قوله ( والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا ) اى لا مذكرناه ثانيا لفساده وذلك لان التحول كما يتغير باعتبار التحول يتغير باعتبار التحول اليه فيلزم ان يزيد الاعراب على ثلاثة كما ذكره ٤ قوله ( والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون ) قد عرفت فساد ذلك بلزوم كون الاسم فى حال السكون الاصلى معربا بناء على ان الاختلاف نسبة الى طرفيه على سواء فان قيل لا يحصل الاختلاف الا عند حصول الحالة المنتقل اليها اذ لا اختلاف حال حصول المنتقل عنها قلنا اذا حصل الاختلاف كان نسبته اليهما على السوية فمحكم بكون الاسم فى الحالتين معا معربا او مبنيًا ٥ قوله ( لقوله ما اختلف آخره به ) لعله اراد بقوله ما اختلف آخره به ما يكون سببا للاختلاف لا ما حصل به الاختلاف بالفعل او يحصل وقد وجد فى الاسم فى التركيب الاول ما هو سبب لاختلاف آخره فى الجملة وان لم يترتب عليه الاختلاف بالفعل لتوقفه على امر آخر وليس يعتبر فى مثل اختلف ويختلف اذا استعمل فى هذا الموضع ونظائره اقتران بزمان كما لا يخفى

م التقدم زمانا وتلفظا فلا مدخل للتأثير الحقيقي فيما نحن بصددده وايضا تأثير كل واحد منهما انما هو في رفع الآخر لا في ذاته قلت لو كان هنالك تأثير في الحقيقة لكان الاولى والاناسب ان يقدم المؤثر في التلفظ وهذا هو المراد من لزوم تقدمه على اثره وتقدم كل واحد منهما على رفع الآخر تلفظا لا يتصور الا بتقدمه على الآخر تلفظا فنأمل ٤ قوله ( في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة ) لا يخفى ان حق العلامة من حيث هي علامة ان تكون متقدمة على ماهي علامة له لتعرف هي اولا ثم يعرف بها ماهي علامة له فلو كان كل من المبتدأ والخبر علامة لرفع الآخر كان حقه ان يقدم على الآخر ليعلم به حال الآخر ومن ثم اطلق التخيرون الحكم بان مرتبة العامل التقدم على معموله ٥ ( قوله قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر مقدم على صاحبه من وجه آه ) قد تحقق فيما سبق ان عمل كلمة في اخرى انما هو بحسب ارتباط بينهما في المعنى اذ بذلك يحدث في الاخرى معنى يحتاج الى وضع علامة له وليس بين المبتدأ والخبر ارتباط الا باعتبار كون الخبر مسندا الى المبتدأ فلو جعل الخبر عاملا ومعمولا معا بالقياس اليه لم يكن ذلك الا بحسب هذا الارتباط فيلزم تقدمه عليه وتأخره عنه من هذه الجهة لانها جهة كونه عاملا وجهة كونه معمولا والعامل من حيث هو عامل مقدم رتبة والعمول من حيث هو معمول مؤخر رتبة ٦ ( قوله فاذا اختلف الجهتان فلا دور ) هذا الاختلاف لا يجده نفعا بل الواجب ان يبين اختلاف جهتي العاملة والمعمولة كافي كلمة الشرط مع الفعل فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر رتبة من جهتين مختلفتين ولا استحالة فيه بخلاف المبتدأ والخبر لاتحاد جهة العاملة والمعمولة فيهما كما بيناه